الجمهورية التركية
جامعة مرمرة
معهد العلوم الاجتماعية
كلية الإلهيات -قسم اللغة العربية والبلاغة

المصباح في شرح المفتاح

تأليف
السيد الشريف علي بن محمّد بن علي الجرجاني
(816-740هـ/1340-1413م)
(رسالة الدكتوراه)

إعداد
يوكسل جليك
اعتمد فيه على نسخة تامة بخط المؤلف

إشراف
الأستاذ الدكتور أحمد طوران آرسلان

استانبول 2009

الرموز والاختصارات

(م) : نسخة المؤلف بخطّه (وهي نسخة الأصل في الشرح) قسم طُرْحان والده سلطان بالمكتبة السليمانية في استانبول، رقم:١/٢٨٧.

(ف) : نسخة قسم فاتح بالمكتبة السليمانية في استانبول، رقم:٤٦٤٦.

(ي) : نسخة قسم يوسف آغى بالمكتبة السليمانية في استانبول ، رقم:٣٣٣.

(ج) : نسخة قسم يني جامع بالمكتبة السليمانية في استانبول ، رقم: ١٠٤٥.

(ب) : نسخة قسم بايزيد بمكتبة بايزيد العامّة في استانبول ، رقم: ٦٠٠٧.

حاشية المصباح : حاشية المؤلف على شرحه المصباح بهامش نسخة قسم يني جامع بالمكتبة السليمانية في استانبول ، رقم: ١٠٤٥. وفي زيل نسخة قسم طُرْحان وَالِدَه سُلْطَان بالمكتبة السليمانية في استانبول ، رقم:٢/٢٨٧.

المجلد : رقم المجلد.

ط : رقم الطبعة.

الورقة : رقم الورقة.

ص : رقم الصفحة.

ت : تُوُفِّيَ

الرموز والاختصارات المستعملة في نسخ (م)، (ف)، (ي)، (ج)، (ب) :

صـــ : صحيح/صحّ. (يستعمله المؤلف بهامش نسخته بعد تصحيح العبارة).

الشيخ : عبد القاهر الجرجاني.

الشيخان/الشيخين : عبد القاهر الجرجاني وأبو القاسم الزمخشري.

لا نم : لا نُسَلِّم.

صلع : صلى الله عليه وسلّم.

عليم : عليه السلام.

المط/مط : المطلوب/ مطلوب.

تع : تعالى.

المص/مص	: المصنف/مصنف. أي: أبو يعقوب السكّاكي.
ظ	: ظاهر.
الظ	: الظاهر.
فظ	: فظاهر.
بط	: باطل.
ح	: حينئذ.
فح	: فحينئذ.
رض	: رضي الله عنه.
رح	: رحمه الله.
الخ	: إلى آخره.
بط	: باطل.
مح	: محال.
التس	: التسلسل.
المح	: المحال.
لا يخ	: لا يخلو.
لا تخ	: لا تخلو.
اه	: إلى آخره/انتهى.
عـــ م	: عليه السلام.

الرموز والاختصارات المستعملة في هوامش نسخ: (م)، (ف)، (ي)، (ج)، (ب):

صـــ	: صحيص/صحّ.
منه	: من المؤلف.
ح	: الصحاح للجوهري.

الرموز والاختصارات المستعملة في ذيل نسخة (ف):

الفاضل	: سعد الدين التفتازاني.
الأستاذ	: السيد الشريف الجرجاني.

[مقدمة الشارح][1]

[١/ب] بسم الله الرحمن الرحيم عليه نتوكّل وبه نستعين[2]

نحمدك اللهم على ما هديتنا إليه من دقائق المعاني ببدائع البيان. وأطلعتنا عليه من حقائق المثاني بذرائع البرهان. ونصلي على نبيّك المبعوث بأشرف الأديان، ورسولك المختار من بني عدنان محمد سيّد الأنام، وعلى آله الكرام وأصحابه العظام، والذين اتّبعوهم بإحسان إلى يوم القِيام.

وبعدُ: فقد طالما جال في صدري، ودار في خَلَدِي أن أُرتِّب للقسم الثالث من "**مفتاح العلوم**" شرحا يذلّل صِعابَه، ويُمِيطُ عن مُخَدِّراته نِقابَه، أَنْقُدُ فيه نتائج الأفكار، وأُوضِحُ فيه خزائن الأسرار. وكان تحول بيني[3] وبينه[4] صروف الزمان وخطوب[5] الحِدْثَانِ، حتى اُبْتُلِيْتُ في آخر العمر بالارتحال إلى ماوراء النهر، فوجدت هناك أقواما[6] عَطْشَى الأكباد، يحومون حول الكتاب[7]، ولا يهتدون إلى موارده[8] سبيلا، وآخرين منحرفين عن السداد قد خاضوا[1] في لُجَجه[2]

---

[1] الشارح هو: علي بن محمَّد بن علي الجرجاني الحسيني الحنفي (٧٤٠-٨١٦هـ/١٣٣٩-١٤١٣م). ويعرف بالسيّد الشريف (أبو الحسن) عالم، حكيم، فيلسوف من كبار العلماء بالعربيّة، مشارك في أنواع من العلوم. ولد في تاكو (قرب استراباد) بجرجان. ألّف كتبًا عربيَّة كثيرة تقرب من ٥٠ كتابًا. عاش وتعلَّم في هراة. وتوفّي بشيراز. من تصانيفه الكثيرة: "حاشية على شرح التنقيح" للتفتازاني في الأصول، و"حاشية على المطوَّل" للتفتازاني في المعاني والبيان، و"شرح المواقف" للعضد الإيجي، و"حاشية شرح التجريد" للنصير الطوسي، و"حاشية على شرح المطالع"، و"المصباح في شرح المفتاح"، و"حاشية على مختصر المنتهى" للإيجي. معجم المؤلّفين، عمر رضى كحّالة، مؤسسة الرسالة، ط١، بيروت ١٤١٤هـ/١٩٩٣م، ٥١٥/٢؛ الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، ط١٢، بيروت ٩٩٨م، ٧/٥؛ بغية الوعاة في طبقات اللغويّين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه،ط١ ١٣٨٤هـ/١٩٦٤، ١٩٦/٢-١٩٧.

[2] سقط من ف، ي: عليه نتوكل.ومن ب: عليه نتوكل وبه نستعين. في ج:+ رب يسر وتمم بالخير.

[3] في ف، ي: عنّي.

[4] في ف، ي: عنه.

[5] على هامش ب: وخطوب جمع خطب ،وهو: الأمر العظيم.

[6] على هامش ب، ف: هم الذين كانوا يترددون إليّ، ويظهرون بعطشهم واشتياقهم إلى قراءة المفتاح عليّ. وكنت أصون الأمر من يوم إلى يوم ،وأتعلل بأنّي أريد أن أكتب شرحا له.

[7] على هامش ب: المراد به "المفتاح".

[8] على هامش ب: جمع مورد، وهو: الطريق إلى الماء.

بلا إرشاد[3]، فلم يجدوا على فرائده دليلا، وكانوا في حل تراكيبه، والكشف عن نكت أساليبه متكئين على شروح أكثرها[4] جروح وأمثلها[5] مدخول ومجروح، لا ترى فيها لعليل شفاء ولا لغليل رَواء[6]، كسراب بقِيعة يحسبه الظمآن ماء[7]، قد اتخذوها مسارح أنظارهم ومطارح أفكارهم. فقلنا لهم: يا أهل الكتاب[8] لستم على شيء[9] تنفُخُون بلا ضِرام[10] وتستسمنون ذا أورام[11] تُضَيِّعُون الأعمار ولا تستضيئون بالأنوار، وتحسبون أنكم تحسنون صنعا. فلعَمري ما أنتم إلا كباسط كفيه إلى الماء[12]، أو كنازح من البئر بلا رشاء[13]، بل كطالب للرُقِيِّ إلى السماء. فهل أدلكم على تجارة تنجيكم[14] من الشقاء. فوقعوا في حيرة[15] واضطراب. وقالوا: إنّ هذا لشيء

---

[1] في ي: غاصوا.

[2] على هامش ب: جمع لجة، وهو: معظم الماء.

[3] في ف: رشاد.

[4] علي هامش ب، ج: إشارة إلى شرح المؤذّني(المؤذّن). أكثر كتابه إعتراض.
والمؤذّني: حسام الدين إبراهيم بن محمد الخوارزمي، له شرح للمفتاح بكامله، أكمل شرحه سنة ٧٤٢هـ بخوارزم. انظر: نسخة منه بالمكتبة السليمانية في استانبول، قسم يحيى توفيق، رقم: ١١٠٩، المستنسخ: محمد بن أحمد، تاريخ الاستنساخ: ٧٧٠هـ، ٣٢٦ ورقة.

[5] في ب: أمثالها. على هامش ب، ج: أي: أفضلها وأحسنها. إشارة إلى شرح التفتازاني.

[6] على هامش ب، ج: الرواء بالفتح: الماء العذب، وبالضم: المطر الحسن. وههنا بالفتح.

[7] اقتباس من الآية: ﴿**وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً**﴾[سورة النور ٣٩/٢٤] .

[8] على هامش ج: أي القسم الثالث (من مفتاح العلوم للسكاكي).

[9] في ي:+ أ. اقتباس من الآية: ﴿**قُلْ يَاأَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى تُقِيمُوا التَّوْرَاةَ وَالْإِنْجِيلَ**﴾[سورة المائدة ٦٨/٥].

[10] والضِّرامُ: ما دَقَّ من الحَطَبِ ولم يكن جَزْلاً تُثْقَبُ به النارُ، الواحد ضَرَمٌ.لسان العرب، مادة: ضرم؛ المنجد في اللغة، ٤٥٠.

[11] اقتباس من المثل:"قد استسمنتَ ذا ورم". يُضرب لمن يُغترّ بالظاهر المخالف حقيقة الواقع .المنجد في اللغة والأعلام (دار المشرق، ط٤١، ٢٠٠٥م بيروت) ٣٥٦؛ واسْتَسْمَنْتُ اللحمَ أَي: وجدته سَميناً. واسْتَسْمَن الشيءَ: طلبه، سميناً أَو وجده كذلك. واسْتَسْمَنه: عَدَّه سَميناً.لسان العرب(لابن منظور،، دار المعارف، القاهرة ، -١-٦): مادة:(سمن).

[12] اقتباس من الآية: ﴿... **وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لاَ يَسْتَجِيبُونَ لَهُمْ بِشَيْءٍ إِلاَ كَبَاسِطِ كَفَّيْهِ إِلَى الْمَاءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَالِغِهِ وَمَا دُعَاءُ الْكَافِرِينَ إِلاَ فِي ضَلاَلٍ**﴾[سورة الرعد ١٤/١٣].

[13] على هامش ج: ما يُنْزَحُ به الماء من البئر كالحبل. جمعه: أرشية.

[14] اقتباس من الآية: ﴿**يَاأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ**﴾[سورة البروج ١٠/٨٥].

[15] على هامش ب: حيرة أي: ما نذكره من أن الشروح غير وافية أم عجيبة ما سمعنا من أساتذتنا الأوّلين.

عُجاب[1]. ما سمعنا بهذا في آبائنا الأوّلين[2]. فأتنا بآية إن كنت من الصادقين[3].

فأريناهم[4] من آياتنا الكبرى، فظلّت أعناقهم لها خاضعين[5]. وقالوا: آمنا بما جاءنا من الحقّ المبين. فزدنا من لدنك علما، وهَيِّءْ لنا من أمرنا رشدا[6]. فوجّهنا ركاب النظر شطرَ مطالبهم، وتوجّهنا تلقاءِ مدين[7] مآربهم، نُمْلِي عليهم ما يُنجيهم عن[8] الضلال، ويُحْظِيهم بأجزل نوال، في عبارات مُوضِحة بلا إملال، وإشارات مُونِقة بلا إخلال. نُشَيِّد فيه قواعد الفوائد ونُمَهِّد فيه موائد العوائد، معرضين عما لا طائل في ردّه، ولا حاصل في نَقْده، و[9]مقتصرين على تلخيص الصواب، وتمييز القشر من اللباب، هدية مني إلى كل ذكيّ جُبِل على الإنصاف طبعُه، وعُصِمَ من الاعتساف نفسُه. وقليل ما هم، فإنّ أكثرهم –كما ترى– إما على قلوبهم أكنّة[10]، فلا يكادون يفقهون حديثا[11]، أولئك كالأنعام، بل هم أضل سبيلا[12]. أو يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله[13]. فإذا جاءهم ما عرفوا من الحق كفروا به[14]، وأرادوا تلبيسا وتدليسا. أولئك حزب

---

[1] اقتباس من الآية: ﴿**إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ**﴾[سورة ص ٥/٣٨].

[2] اقتباس من الآية: ﴿**ما سَمِعْنَا بِهَذَا فِي ءَابَائِنَا الأَوّلِينَ**﴾[سرة المؤمنين ٢٤/٢٣].

[3] اقتباس من الآية: ﴿**فَأْتِ بِآيَةٍ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ**﴾[سورة الشعراء ١٥٤/٢٦].

[4] على هامش ب: أي أرينا بعضا من الدقائق التي خلت عن الشروح فاعترفوا بصدق قولي وقالوا: أرنا من هذه الدقائق.

[5] اقتباس من الآية: ﴿**فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ**﴾[سورة الشعراء ٤/٢٦]. وفي ذلك إعجاب من الشارح بنفسه.

[6] اقتباس من الآية:﴿**فَقَالُوا رَبَّنَا ءَاتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا**﴾[سورة الكهف ١٠/١٨].

[7] اقتباس من الآية:﴿**وَلَمَّا تَوَجَّهَ تِلْقَاءَ**﴾[سورة القصص ٢٢/٢٨].

[8] في ي، ب: من.

[9] سقط من ي: و.

[10] اقتباس من الآية : ﴿.... **إِنَّا جَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِنْ تَدْعُهُمْ إِلَى الْهُدَى فَلَنْ يَهْتَدُوا إِذًا أَبَدًا** ﴾[سورة الكهف٥٧/١٨].

[11] اقتباس من الآية: ﴿.... **يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ الله وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ الله فَمَالِ هَؤُلاَءِ الْقَوْمِ لاَ يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا** ﴾[سورة النساء ٧٨/٤].

[12] في ي:+ أو. اقتباس من الآية: ﴿ **أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلاَ كَالأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا** ﴾[سورة الفرقان ٤٤/٢٥].

[13] اقتباس من الآية: ﴿ **فَرِحِينَ بِمَا ءَاتَاهُمُ الله مِنْ فَضْلِهِ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ أَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ** ﴾[سورة آل عمران ١٧٠/٣].

[14] اقتباس من الآية: ﴿ **فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَةُ الله عَلَى الْكَافِرِينَ** ﴾[سورة البقرة ٨٩/٢].

الشيطان. ألا إنّ حزب الشيطان هم الخاسرون[1].

ربّنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا، وهب لنا من لدنك رحمة، إنّك أنت الوهّاب[2]، منك المبدأ وإليك المآب.

[1] اقتباس من الآية: ﴿ **اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ فَأَنْسَاهُمْ ذِكْرَ الله أُولَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلاَ إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ** ﴾[سورة المجادلة ١٩/٥٨].

[2] اقتباس من الآية: ﴿ **رَبَّنَا لاَ تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّاب** ﴾[سورة آل عمران ٨/٣].

[المصباح]

[شرح القسم الثالث من مفتاح العلوم في علمي المعاني والبيان]

[للعلامة السيّد الشريف الجرجاني]

[٢/أ] بسم الله الرحمن الرحيم بعونك ياكريم![١]

قال[٢]: (**القسم الثالث من الكتاب**)[٣] رتّب كتابه على ثلاثة أقسام، وأردفها بتكملة وفنين. وتوجيهه: أنّ علم العربي -المسمَّى بعلم الأدب- علم يُحترز به عن الخلل[٤] في كلام العرب لفظا أو كتابة، وينقسم[٥] -على ما صرّحوا به[٦]- إلى اثني عشر قسما، منها أصول هي: العمدة في ذلك الاحتراز، ومنها فروع.

أما **الأصول**:

فالبحث فيها: إمّا عن المفردات من حيث جواهرُها[٧] وموادُّها فعلم اللغة، أو من حيث صورُها وهيئاتها فعلم الصرف، أو من حيث إنتسابُ بعضها[٨] إلى بعض بالأصالة والفرعية فعلم

---

[١] سقط من: ف، ي، ج، ب: بسم الله الرحمن الرحيم بعونك يا كريم!.

[٢] في ج:+ قال المص. في ب:+ قال المصنف رح.

[٣] في ف:+ في علمي المعاني والبيان؛ في ي، ج:+ أقول؛ في (م): بياض (ترك الشارح بعد قول المصنّف فراغًا، ولم يقل: "أقول" لسبب كثرة تكرّر هذه الكلمة، أولئلا يختلط قول السكاكي بقوله).

[٤] في حاشية المصباح: قال في صدر الكتاب: واعلم: أن علم الأدب متى كان الحامل على الخوض فيه مجرد الوقوف على بعض الأوضاع، وشيء من الاصطلاحات، فهو لديك على طرف التمام. وأما إذا خضت فيه لهمة، تبعثك على الاحتراز عن الخطأ في العربية وسلوك حادّ. الصواب: فيها اعترض دونك أنواع تلقى أدناها عِرق القربة [حاشية المؤلف على شرحه المصباح نسخة قسم طُرْخَان وَالِدَه سُلْطَان بالمكتبة السليمانية، رقم:٢/٢٨٧.الورق: [١٢٩/ب]. (**منه**).

[٥] سقط من ب: وينقسم.

[٦] على هامش م: صرّح به الزمخشري في "قُسْطاس العروض". وفي حاشية المصبياح: صرح بذلك الزمخشري في كتابه المسمّى بـ"قُسْطاس العروض" [١٢٩/ب]. (**منه**)

[٧] في حاشية المصباح: يعني أن جواهر الكلم ومواردها ملحوظة في مباحث اللغة بخصوصياتها، وليست ملحوظة في مباحث الصرف[١٢٩/ب]. (**منه**)

[٨] في ب: بعضهم.

الاشتقاق[١].

وإمّا عن المركّبات[٢] على الإطلاق: فإ مّا باعتبار هيئاتها التركيبية وتأديتها لمعانيها الأصلية فعلم النحو، أو باعتبار إفادتها لمعان مغايرة لأصل المعنى فعلم المعاني، أو باعتبار كيفية تلك الإفادة في مراتب الوضوح فعلم البيان.

وإمّا عن المركبات الموزونة: فأمّا من حيث وزنُها فعلم العروض، أو من حيث أواخرُ أبياتها فعلم القافية.

وأمّا **الفروع**:

فالبحث فيها إما أن يتعلق بنقوش الكتابة فعلم الخط، أو يَخْتَصَّ بالمنظوم فالعلم المسمى بقرض الشعر[٣]، أو بالمنثور فعلم إنشاء النثر من الرسائل[٤] والخطب، أو لا يختصَّ بشيء منهما فعلم المحاضرات، ومنه التواريخ.

وأمّا **البديع**: فقد جعلوه ذيلا لعلمي[٥] البلاغة -لا قسما برأسه-. فاختار المصنّف[٦] الأصول، وترك منها اللغة، لأنّ مباحثها جزئية منتشرة -مع كونها مستقصاةً في الكتب المبسوطة-، إلا أنّه جعل القسم الأوّل من كتابه في[٧] **الصرف**، وخلط به الاشتقاقَ[٨] بأنواعه

---

[١] في حاشية المصباح: هذا علم على حدة، كما يدل عليه قوله في خاتمة الكتاب: أين هم عن تصحيح نقل اللغة؟ أين هم عن علم الاشتقاق؟ أين هم عن علم الصرف؟ وقوله في أوائل بحث المجاز وكان تنبيها على ما عليه أئمة علمي الاشتقاق والصرف: ويخفي أن موضوعه ممتاز عن موضوع الصرف بالحيثية المعتبرة في موضوعات العلوم. وأنه لا اعتبار في تمايز العلوم للإفراد بالتدوين. فقول من قال: "الاشتقاق جزء من الصرف"، بلا شبهة فرية بلا مزية[١٢٩/ب]. **(منه)**

[٢] في حاشية المصباح: على تقديم بعض الكلم على بعض، ورعاية ما في أوائل الكلم من الإعراب والبناء لتأدية أصل المعنى. **(منه)**

[٣] في حاشية المصباح: القَرْض: القطع، والقريض: الشعر. لأنّه قُطِع قِطَعا، وللشعر من حيث إنه شعر محاسن ومعايب يعرفها أهل صناعته، وكذا الحال في علم الإنشاء والمحاضرات -أي المحاورات-[١٢٩/ب]. **(منه)**

[٤] سقط من ب: الرسائل.

[٥] في ب: لعلم.

[٦] في حاشية المصباح: يعني: أن كتابه في علم الأدب، فاختار أصوله لأنّه اسم من فروعه[١٢٩/ب]. **(منه)**

[٧] في ب: من.

[٨] في حاشية المصباح: حُكم المصنف: بكون علم الاشتقاق تماما لعلم الصرف لا ينافي كونه علما برأسه، كما أن حكمه بكون علمي المعاني والبيان تماما بعلم النحو لا ينافي كونهما علمين مستقلين[١٢٩/ب].

الثلاثة، لأنّ معرفة هيئات المفردات إنما تتم بمعرفة نِسَبِ بعضها إلى بعض أصالةً وفرعيةً، والقسمَ الثانيَ في **النحو**، وحكم بأنّ تمامه بعلمي المعاني والبيان، وذلك لأنّهما يجريان منه مجرى اللبّ من القشر، لكنّهما لكونهما المرجع في معرفة دقائق الكلام ومزاياه، والمرقاةَ المنصوبة إلى ذروة الإعجاز -مع كثرتهما أصولا وفروعا- أوردهما في القسم الثالث، وإنما جمعهما[1] فيه[2] لاتحادهما فيما هو الغرض منهما مآلا- أعني: البلاغة المكتسبة وما يتفرع عليها من[3] توفية مقامات الكلام حقها، والترقي إلى الكشف عن وجوه الإعجاز-، ولكون البيان شعبة من المعاني.

وزعَم[4]: أنّ علم الاستدلال[5] جزء من علم البلاغة، إلاّ أنّه- كما قال-[6] مبني على التحقيق البحت[7]، وتحكيم العقل الصِرْف، والتحرّز عن شوائب الاحتمال بخلاف[8] سائر أجزائه المبنية على لطائف المناسبات الخطابية المستخرجة بقوة القرائح[9]، فلم يُستحسن أن يكون معها في قَرَن[10]، ولا أن يجعل قسما على حدة، فأفرده عنها في تكملة للقسم الثالث.

وادّعى[11] أنّ التدرّب[12] في علمي المعاني والبيان يتوقف على ممارسة النظم المحُوِج إلى

(منه)

[1] في ب: جعلهما.

[2] في حاشية المصباح: أي لم يجعل لكل منهما قسما على حدة، بل ذكرهما في قسم واحد لشيئين لاتحادِ كون البيان شعبة [١٢٩/ب]. **(منه)**

[3] سقط من ب: من.

[4] في حاشية المصباح: أشار بقوله" زعم" إلى أنّ فيه ضعفا، لأنّ علم الاستدلال ليس مختصًّا بلغة العرب وليس أيضا مدوّنًا لمعرفتها فعَدُّه من علوم العرب لا يخلو عن تعسّف[١٢٩/ب]. **(منه)**

[5] في حاشية المصباح: فإنه قال بعد فراغه من لطائف: ﴿**قِيلَ يَاأَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ**﴾[سورة هود ٤٤/١١]. "إنّ باب الحدّ جزء من علم البلاغة وكذا باب الاستدلال جزء منه". وقال في آخر القسم الثالث: "وحين انتصبنا لإفادة علم المعاني والبيان لزمنا أن لا نضنّ بشيء هو من جملته". وقال في أوّل التكملة: "الكلام في تكملة علم المعاني". وكأنّه اقتصر عليه ههنا لكون البيان شعبة منه[١٢٩/ب].

[6] في حاشية المصباح: في صدر الكتاب[١٢٩/ب].

[7] في حاشية المصباح: تحقيق البحت، أي: الخالص[١٢٩/ب].

[8] سقط من ب: بخلاف.

[9] على هامش ب: جمع قريحة، وهي: الطبيعة.

[10] في حاشية المصباح: حبل يشد به بعيران.

[11] في حاشية المصباح: أشار بجعله مقابلا لزعم إلى قوة هذه الدعوى[١٢٩/ب].

[12] على هامش ي: أي: ممارسة. في ب:أي: التمكن في استعمالهما في العبارات القريبة، لأن يحصل لها ملكة الاستعمال.

علمي العروض والقوافي. فجعلهما من تتمة الغرض منهما أوردهما في فن. ولَمّا رأى لبعض الجهال مطاعن في القرآن متعلقة بعلم النظم جعل دفعها فنّا ثانيا من تتمة الغرض. فظهر أنّ علمي البلاغة هما الغاية القصوى يكمّلان[1] ما ذُكر قبلهما[2] ويستتبعان ما تأخّر ذكره عنهما، وأنّ الكتاب –كما صرّح به– منحصر[3] في ثلاثة أقسام[4]. لأنّ التكملة والفنين من تتمة القسم الثالث. ثم إنه بعد ما عيّن[5] أنّ كل قسم في أي علم[6] تَفَنَّنَ في ذكر الأقسام.

فقال: "أما القسم الأوّل من الكتاب، فمشتمل[7] على ثلاثة فصول". وترك "أما"[8] في القسمين الباقيين[9] اعتمادا على ظهور كونهما قسمين للأوّل، وأعاد التعيين فيهما لبعد العهد، وحيث كان اللام[10] في القسم الثالث للعهد. كما في نظيريْه.

فقوله: (**من الكتاب**) إما صفة له مؤكّدة بأن يُقدّر متعلّقه معرفة، أي الكائن منه على القول بجواز حذف الموصول مع بعض صلته، وإما حال مؤكِّدة من المبتدأ[11] عند من[1] يجوّزه، أو

---

[1] في حاشية المصباح: أي: من العلوم المذكورة في الكتاب يكمّلان النحو والصرف والاشتقاق، ويستتبعان علمي العروض والقوافي في دفع المطاعن[١٢٩/ب].

[2] في ي: منهما.

[3] على هامش ب: منحصرة.

[4] في حاشية المصباح: حيث قال: وجعلت هذا الكتاب على ثلاثة أقسام[١٢٩/ب].

[5] في حاشية المصباح: أي عيّن حيث قال: القسم الأوّل في علم الصرف، القسم الثاني في علم النحو، القسم الثالث في علم المعاني والبيان.

[6] على هامش ب: فنّ.

[7] في ب: فمشتملة.

[8] على هامش ب، ج: أي ترك المصنّف لفظ"أمّا".

[9] في حاشية المصباح: حيث قال: القسم الثاني من الكتاب في علم النحو، القسم الثالث من الكتاب في علمي المعاني والبيان.

[10] في حاشية المصباح: إذا كان اللام للعهد فُهم من القسم كونه من الكتاب، فإن جُعل صفة كانت مؤكِّدة قطعا، وكذا إن جعل حالا كانت مؤكدة أيضا، لأن النعت والحال متقابلان ويتغايران بالإطلاق والتقييد إذا كانت [١٣٠/أ] الحال مقيّدة. فالحال المؤكّدة على قياس الصفة المؤكّدة ما يكون معناها مفهوما من ذي الحال سواء كانت عقيب جملة فعلية كقوله: ﴿**أَنزَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا**﴾[سورة طه ١١٣/٢٠] أو جملة اسمية كقولك: هو الحق بيّنا. هو كونها عقيب اسمية عقدها من اسمين لا عمل فيها شرط لوجوب حذف عاملها. وما يقال من أن المؤكدة إذا وقعت بعد الجملة الاسمية وجب أن يكون ظرفاها اسمين جامدين فهو من الجمود على الأمثلة المشهورة للحال المؤكدة. وسيرد عليك تتمة الكلام في صاحب الحال[١٣٠/أ].

[11] في حاشية المصباح: جوز الحال عن المبتدأ جماعة من النحاة. وجعلوا العامل فيها انتساب الخبر إلى

من ضميره في الخبر -أعني: (**في علمي المعاني والبيان**)-، إذ لا مانع ههنا كما في القسم الأوّل[2]. وتثنية العلم تنبيه على أنهما نوعان منه متمايزان[3] معلوما وَحَدًّا[4]. وَلَفْظَا المَعَانِي وَالبَيان علَمان لهذين العلمين -كالنحو والصرف-. فقولك: علم المعاني كشجرة الأراك[5].

والقسم الثالث هو هذه العبارات، والألفاظ المخصوصة، أي: هذه العبارات في بيان معلوماتهما[6] وما هو تتمة لهما من الحَدَّيْن والغَرَض، فيكون بيان مدلولات الألفاظ ظرفًا لها، وهذه توسع شائع يقال: هذه الآية في تحريم الخمر وتلك القصيدة في مدح فلان أي في بيانهما أو شأنهما، ولا ينافيه[7] ما اشتهر أيضا من كون الألفاظ أوعية وقوالب لا نفس المعاني لكونِهما مستفادةً ومأخوذة[8] منها[9]. وقس على ذلك الفصول والأبواب والمقدمات المذكورة في الكتب.

قال: (**وفيه مقدمة**)[10] لا إشكال[11] في كون القسم الثالث ظرفا لكل واحد من جزئيه،

المبتدأ فإنه معنى فعلي قابل للتقييد إن قصد هناك إلى أيّ تقييد[١٣٠/أ].

[1] يبدو لي أنّ الشارح يقصد بكلمة "مَنْ" عبد القاهر الجرجاني. انظر: دلائل الإعجاز (للإمام العلامة أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمان الجرجاني، تحقيق: علي محمد زينو، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٢٦/٢٠٠٥)، ٥٨.

[2] في حاشية المصباح: يعني أن الفاء هناك مانع من أن يجعل من الكتاب حالا من المستتر ومشتمل ولا مانع في القسمين الأخيرين[١٣٠/أ].

[3] في ب: يتمايزان.

[4] في ي: واحدًا.

[5] الأَراكُ: شجر معروف، وهو شجر السِّواك يُستاك بفُروعه.لسان العرب، مادة: (أرك).

[6] في حاشية المصباح: إنما قال: "معلوماتهما"، لأن العبارات المخصوصة في بيان تلك المعلومات لا في بيان تلك الإدراكات المتعلقة بتلك المعلومات فحينئذ إما أن يجعل لفظ علمي بمعني معلومي أو يقدر هناك مضاف أي في معلومات علمي المعاني والبيان.

[7] في حاشية المصباح: هذا جواب عما يقال: قد اشتهر أن الألفاظ ظروف للمعاني فكيف يجوز العكس[١٣٠/أ].

[8] في حاشية المصباح: يعني لمّا كانت المعاني مأخوذة من الألفاظ مستفادة منها كما يوجد المظروف من الظرف جعلت الألفاظ ظروفا لا نفس المعاني. ثم إن بيان المعاني قد يكون بالألفاظ وقد يكون بغيرها فصار بيان المعاني كظرف محيط بالأفاظ فمظروف الألفاظ نفس المعاني وظرفها بيان المعاني. فلا منافاة أصلا ولكل منهما وجه[١٣٠/أ]

[9] في ف: منهما.

[10] في ي:+ أقول. في ف:+ لبيان حدّي العلمين والغرض فيهما، وفصلان لضبط معاقدهما والكلام فيهما.

[11] في حاشية المصباح: يعني كأنه قيل: إن القسم الثالث هو عن جزئياته أعني المقدمة والفصلين، فيكون جعله ظرفا لهما. فأجاب بأنه ظرف لكل واحد من جزئيه لا لمجموعهما الذي هو عينه فلا

أعني: المقدمة والفصلين. وإيراد اللام الجارّة[١] في لفظي البيان والضبط لوجود معنى الاختصاص، ويجوز إبدالها بـ"في" بناء على التوسّع المشهور، ولذلك قال: (**الفصل الأوّل في ضبط معاقد علم المعاني وتوحيد الغرض**) لما مرّ[٢]. ولا ينافيه تفصيله في الحدّين إلى الاحترازين[٣]. وجعْلُ العلمين ظرفا له[٤] إشعار بإحاطتهما به مستقلَّين بإفادته. والحدّ عنده: هو المُعَرِّفُ الجامع المانع.[٥] والغرض: هو الفائدة المترتبة على الشيء من حيث هي مطلوبة **[٢/ب]** بالإقدام عليه وذكْرُهما في المقدمة تبصرة للطالب[٦] بتصوير ما يطلبه إجمالا، وتعيين فائدته ليوفّر عليه ما يستحقّه من الجد والاجتهاد. و (**معاقدهما**) موضوعاتهما ومبادئهما فإن ذوات المسائل موقوفة[٧] عليها مربوطة بها أشدّ ارتباطٍ[٨] حتى عُدَّتْ من أجزاء العلوم، وإن كان الراجحُ أن حقيقة كل علم مسائلُه كما يشعر به[٩] قولُه: (**والكلامِ فيهما**).

وموضوع المعاني: هو التراكيبُ الجزئية والطلبية من حيث إنها تفيد معاني مغايرة لأصل المعنى، وهي موضوع البيان أيضا، لكن من حيث إنها مختلفة في وضوح الدلالة. ولّما بيّن تلك

إشكال[١٣٠/أ].

[١] في حاشية المصباح: أي قال: "**مقدمة لبيان**... " و"**فصلان لضبط**... " باللام الجارة لوجود معنى اللام. ثم إنّه بنى الكلام على التوسّع المشهور فقال: "الفصل الأوّل في ضبط ..." فعلم أنه يجوز اللام. كلمة "في" في كل واحد من هذه المواضع[١٣٠/أ].

[٢] في حاشية المصباح: أي من اتحاد غرضهما في المآل، أعني: البلاغة المكتسبة وما يترتب عليها[١٣٠/أ].

[٣] في حاشية المصباح: أي الاحتراز عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره. والاحتراز عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد[١٣٠/أ].

[٤] في حاشية المصباح: أي قال: والغرض فيهما ولم يقل منهما[١٣٠/أ].

[٥] في حاشية المصباح: سواء كان من الذاتيات أو من العرضيات أو منهما معا. صرح بذلك في الاستدلال[١٣٠/أ].

[٦] في حاشية المصباح: الذي لا بد منه الشروع في العلم هو تصوره بوجه ما. والتصديق بأنه له فائدة في الجملة. وأما تصوره بالحد والتصديق بفائدته المخصوصة فتبصرة للطالب وحثّ له على الجدّ الذي يليق بذلك العلم[١٣٠/أ].

[٧] في حاشية المصباح: بخلاف الحدّ والغرض، إذ لا تتوقف عليهما ذوات المسائل، بل الشروع. فلتكن على بصيرة[١٣٠/أ].

[٨] في ج: ارتباطًا.

[٩] في ف، ي: شعر به. في حاشية المصباح: وجه الإشعار أن الضمير في قوله: "فيهما" للعلمين. ولم يبق بعد المعاقد إلا المسائل. والكلام فيهما كلام في العلمين، [١٣٠/ب] فتكون المسائل غير العلمين. وتقدير المضاف، أعني: "والكلام في مسائلهما" خلاف الظاهر[١٣٠/أ].

التراكيب في الفصل الأوّل اقتصر في الفصل الثاني على ضبط الدلالات بيانا للحيثيَّة المعتبرة هناك. فموضوع كلٍّ منهما مضبوط في فصله، كما يتبادر من قوله: (**وفصلان لضبط**[1] **معاقدهما**).

[1] في حاشية المصباح: فلا حاجة إلى ما يتوهّم من أن موضوع البيان هو الدلالات، ولا إلى جعل قوله: "وفصلان لضبط معاقدهما" من قبيل: يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان[١٣٠/ب].

[مقدمة المصنّف :في بيان حدي المعاني والبيان][1]

[مقدمة المصنف في علم المعاني]

قال: (**المقدمة**[2].**اعلم أن علم المعاني**)[3] أي المقدمة في بيان حديهما والغرض فيهما، وكلمة (**اعلم**) حثٌّ للمخاطب على أنْ يُلْقِيَ سمعَه على ما يعقبها وهو شهيد. يقال: تَتَبَّعْتُ الشيءَ: إذا استقريتَه شيئا فشيئا. وأراد بـ(**التتبّع**) ههنا المَعْرِفَةَ المُسَبَّبَةَ له، فإنه مجاز لا يشتبه[4].

وفيه فوائد: التنبيه على طريق العلم[5] والإشعار بصعوبة المطلب[6]، فعلى الطالب أن يتشمَّر، ولا عليه أن يُقلِّد صاحبَه -كما سيأتي-. والإشارة من أوّل الأمر[7] إلى أنّ علم الله[8] تعالى وملائكته بالخواصِّ ومعرفة العرب لها لايسمى علم المعاني.

وقوله: (**في الإفادة**) قيد للخواصّ إما صفة لها وإما حال منها وإنما احتيج إلى ذلك، لأنّ

---

[1] هو يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي (٥٥٥-٦٢٥هـ/١١٦٠-١٢٢٩م) الحوارزمي الحنفي أبو يعقوب، سراج الدين: عالم بالعربية والأدب. من كتبه: مفتاح العلوم، ورسالة في علم المناظرة. انظر: هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي، مطبعة المعارف الجليلة، إستانبول ١٩٥١م، ٥٥٣/٢؛ معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية، عمر رضى كحالة، ١-٤، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٣/١٤١٤. ٢٨٢/١٣؛ الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، خير الدين الزركلي، دار العلم للملاين، ط١٢، بيروت، ١٩٩٨، ٢٢٢/٨.

[2] في حاشية المصباح: لما كان اللام في المقدمة للعهد لم يكن لهذا الخبر الذي قدّره فائدة. فالأَولى: أن يجعل خبر مبتدأ محذوف، أو يقدر خبر آخر[١٣٠/ب]. (**منه**)

[3] في ي، ج:+ أقول.

[4] في حاشية المصباح: أي: لا يشتبه على ذي مُسكة أن التتبع ليس علما ولا أمرا صادقا عليه. تعيّن أن يكون مجازا عن مشتبه حتى يصحّ حمله على علم المعاني. ويؤيده أنه قال في آخر القسم الثالث: "علم المعاني هو معرقة خواص تراكيب الكلام" ولا يشك أنّ مثل هذه المجاز جائز في التعريفات[١٣٠/ب]. (**منه**)

[5] في حاشية المصباح: فإن كلّ علم يتحصّل بمتعلق، ويحصّل لغرض، ويستحصّل بطريقة. فأشار إلى المتعلق بالخواص، وإلى الغرص بقوله: "ليُحترز"، وإلى الطريق بالتتبع[١٣٠/ب]. (**منه**)

[6] في حاشية المصباح: لتوقفه على التتبع والاستقراء المستدعي للجد والاجتهاد ولمهلة[١٣٠/أ]. (**منه**)

[7] في حاشية المصباح: أنما قال: "من أول الأمر" لأن ذلك يمكن أن يعلم من قوله: ليحترز... إلخ[١٣٠/ب]. (**منه**)

[8] في ف:+ سبحانه.

المتبادر من خواصّ التراكيب[1] ما يختصّ بها إمّا على الإطلاق، وإما بالإضافة فيندرج فيها الصفات المختصة بها الراجعة إلى هيئاتها[2] التركيبيةِ أو مفرداتها الواقعة فيها، فلما قُيِّدَتْ[3] بـ"الإفادة" تخصصت بالمعاني التي تفيدها التراكيب. وجُعلتْ الإفادة ظرفا للخواصِّ، لأنّها منبعها وكأنها محيطة بها، واختيرت الإفادةُ على الدلالة[4] لأنّ المعتبر في الخواصِّ إفادة التراكيب[5] إياها للسامع لا مجرّد دلالتها عليها، **(وما يتّصل)** عطف على الخواصّ وضمير **(بها)** للتراكيب.

وحمْل[6] **(الاستحسان)** على المحسِّنات البديعية غير صحيح[7]، لأنّ تلك المحسنات لا مدخل

---

[1] في حاشية المصباح: إشارة إلى أن خاصة الشيء على قسمين: مطلقة وهي ما يختص به بالقياس إلى جميع ما عداه، وإضافية وهي ما يختص به بالقياس إلى بعض ما عداه[١٣٠/أ]. **(منه)**

[2] في حاشية المصباح: لا يجب أن يكون خواصّ التراكيب مستفادة من هيئاتها التركيبية، بل قد يستفاد من مفرداتها، بل من حيث إنها واقعة في التراكيب[١٣٠/ب]. **(منه)**

[3] في ب: قيد.

[4] في حاشية المصباح: يقال: دل اللفظ على كذا، ودل المتكلم واللفظ السامع على كذا، والأوّل هو الشائع في الاستدلال والإفادة. يستعمل بالقياس إلى السامع يقال: أفاد الخبر السامع إلى كذا....إلى قوله: ومرجع كون الخبر مفيدا...إلخ. ثم المعتبر في الخواص كونها مفادة للسامع لا مجرد كونها مدلولا عليها كما يدل عليه قوله: ما يسبق منه إلى الفهم. وقوله: مثل ما يسبق إلى فهمك[١٣٠/ب]. **(منه)**

[5] في ب: التركيب.

[6] في حاشية المصباح: أَطْبَقَتْ الشُّرَّاحُ ... ويؤيد ذلك أنه ذكر المطابقة والتجنيس في لطائف ﴿**وَقِيلَ يَاأَرْضُ ابْلَعِي**﴾[سورة هود ٤٤/١١] من حيث النظر فيها من جهة علم المعاني. ولما رأى بعضهم أن ما ذكروه مخالف لما عليه القوم من أن البديع تابع للبلاغة غير داخل فيها. ويدل عليه أيضا كلام المصنف حيث قال: وإذ قد تقرر أن البلاغة بمرجعيها وأن الفصاحة بنوعيها مما يكسو الكلام حلة التزيين ويرقيه أعلى درجات التحسين. فههنا وجوه مخصوصة كثيرا ما يصار إليها لقصد تحسين الكلام، فلا علينا أن نشير إلى الأعرف منها، أراد أن يصلح فزعم أن البديع لدنو محله لا يصلح أن يجعل علما برأسه فأدرج في حد علم المعاني على أنه تابع له ولاحق به لا على أنه جزء منه، وأنّ له مدخلا في ذلك الاحتراز، ونبه على هذا المعنى بذكر الاتصال وأنت خبير بأن ما ذكره إفساد للتعريف وحمل لعبارة الحد على ما لا يفهم منها أصلا، فيكون كلاما مُعقَّدا لا يرضى به مميز فضلا عن متميز في علم البلاغة، وقالوا: في الاستهجان أنه يقع في كلام البلغاء هفوة أو قصدا إلى أغراض تتعلق به، كما في الزليات والأضاحيك فيعرفها صاحب علم المعاني للاحتراز عنها كمعرفة [١٣١/أ]. السموم في الطب وأنت تعرف أن هذا تكلف بارد، فالصواب إذن ما اخترناه[١٣١/أ]. **(منه)**

[7] فيه رد على كلام التفتازاني وقطب الدين الشيرازي؛ حيث إنهما يدعيان: أن السكاكي حاول إدراج البديع في المعاني كمتمّمات لها وجزءا منها. انظر مقدمة شرح القسم الثالث من المفتاح للتفتازاني، المكتبة السليمانية، قسم قاضي زاده محمد، الرقم: ٤٥٣، الورقة: ٤/ب ؛ مفتاح المفتاح للعلامة قطب الدين الشيرازي، المكتبة السليمانية، قسم السليمانية، الورقة: ٧/ب.

لها في الاحتراز المذكور ولا في تحصيل البلاغة أصلا، وكيف تُجْعَلُ جزءًا من علم المعاني؟ وإدراجها[١] في حدّه مع جعلها تابعة له وخارجة عنه مما لا تقبله فطرة سليمة[٢]. والتمسّك بذكر الاتصال المُنْبِئِ عن التبعية وهْم. فإنّ معلومات علم واحد قد يتّصل بعضها ببعض على أنّ المشهور في العبارة عنها وجوه التحسين، لا وجوه الاستحسان.

فالصواب: أن يحمل الاستحسان على مفهومه الحقيقي، وغيرُه[٣] على عدمه ،وذلك: أن التركيب المقيد لخاصّية -كالخبر المؤكد مثلا- قد يستحسن من متكلم في مقام، فيحمل على أنّه قصدها، ولا يستحسن من آخر في ذلك المقام لسوء ظن به، فلا يحمل على أنّه قصدها، بل على أنّ صدوره منه اتفاقي، وكذا حال المخاطب، وقد صرّح[٤] بذلك حيث قال: "ومن متمّمات البلاغة ما قد سبق لي من أنّ نظم الكلام إذا استُحسن من بليغ لا يمتنع أن لا يستحسن مثله من غير البليغ وإن اتحد المقام، بل لا بدّ لحسن الكلام من انطباق له على ما[٥] لأجله[٦] يساق، ومِن صاحب له عرَّاف بجهات الحسن لا يتخطاها، ولا بدّ مع ذلك من أذن[٧] لافتنانات الكلام مصوغة". فظهر أنّه لا بدّ لصاحب المعاني مع معرفة الخواصّ من معرفة كون التراكيب مستحسنة، وغير مستحسنة، ليتمكّن من إيراد تراكيبه منطبقة على ما ساقها لأجله، ومستحسنة في مواقعها، ومِن حمل كل تركيب يُرَدُّ عليه على ما يليق بحال المتكلّم. فإنّ البلغاء أيضا على درجات متفاوتة وربما يستحسن كلام في مقام مِن بليغ[٨] فيُحمل على دقائق جَمَّةٍ[٩]، ولا يُستحسن مثله في ذلك المقام من آخر دونه في البلاغة، فلا يُحمل عليها، بل على ما يناسب منها

---

[١] في حاشية المصباح: نظير ذلك أن يقال: علم الكلام معرفة ذات الله ومعرفة ما يتعلق بذاته من صفاته وأفعاله ليتوصل بها إلى سعادة الدارين. ثم يقال: إن معرفة الصفات والأفعال ليست جزءا [١٣١/أ] . **(منه)**

[٢] في ف: الفطرة السليمة.

[٣] في حاشية المصباح: فيكون كلمة "غير" بمعنى كلمة "لا"، ونظيره ما سيأتي من قوله: "إلى مطابقة ذلك الحكم بالواقع وغير مطابقة له"[١٣١/أ]. **(منه)**

[٤] على هامش ب: في باب النداء.

[٥] في ب، ج: أي إشارة إلى الخواصّ.

[٦] في حاشية المصباح: قوله: ما لأجله إشارة إلى الخواصّ[١٣١/أ]. **(منه)**

[٧] وفيه مجاز لأنّه ذكر الأذن وأراد المخاطب.

[٨] في ي: مَنْ يَمْنَعُ.

[٩] على هامش ج: كما في أبيات امرئ القيس على ما سيأتي.

مرتبته[1].

قوله: (**ليُحترز**) متعلقٌ بـ"التتبع"، وتنبيهٌ على الغرض، ويجوز جعله جزءا من الحدّ، فإن قيوده قد لا يكون لإخراج شيء[2]، والمراد: أنّ هذا الاحتراز فائدة دُوّن هذا العلم لأجلها، وينبغي أن يَقصِده الْمُتَتَبِّعُ فلو قُصد بتحصيله غرضا آخر لم يخرج بذلك عن كونه علم المعاني. وذكْر الوقوف بعد المعرفة إشارة إلى حضور تلك المعلومات [3]مشاهدة، إذ بذلك مع الرعاية اللازمة للمشاهدة عادة يُتمكن من الاحتراز. والحال هو: الأمر الداعي إلى إيراد الكلام على وجه مخصوص وذلك الوجه مقتضى الحال، وتطبيق الكلام على مقتضاه: إيراده مشتملا عليه، فإنكار المخاطب مثلا أمر يقتضي تأكيد الخبر لرده. فالإنكار حال، والتأكيد مقتضاه، وتطبيقك لكلامك عليه إيراده مؤكّدا ولكلام غيرك حمله على خواصّ تُناسب ما فيه من مقتضيات الأحوال وسيرد عليك[4] إن شاء الله [تعالى] مزيدُ تفصيل لهذا المقام.

ثم الخطأ في تطبيق تراكيب الكلام: إما لعدم معرفة خواصّها، وإما لعدم المعرفة بأنّ تلك التراكيب تُستحسن مِمَّنْ[5] أو مع مَنْ فتأمّل.

واعلم أيضا أن أسماء العلوم –كالمعاني مثلا– قد تطلق[6] على معلوماتها التي هي القواعد[7]، وعلى الْمَلَكَة الحاصلة من إدراك القواعد مرّة بعد أخرى، أعني مَلَكَةَ استحضارها متى أريد.

قال: (**وأعني بتراكيب الكلام**)[8] معرفة المضاف –من حيث هو مضاف– يتوقف على

---

[1] في ب: مرتبة.

[2] في حاشية المصباح: بل يقصد بها بيان الحقيقة والإيضاح[١٣١/أ]. (**منه**)

[3] في ف:+ عن.

[4] على هامش ب: في شرح قوله: "ولا يتضح الكلام....الخ".

[5] في حاشية المصباح: جاز ذلك لعدم بقاء معنى الاستفهام. ونظيره ما ورد في الحديث: "ادخل من أي أبواب الجنة شئت". وسيجيء أنه قد ورد في كلام الثقات "فعل ماذا؟" أو "يكون ماذا؟" فحمل على الحذف لوجود معنى الاستفهام. ومنه قول المصنف: "يشبه ماذا". وإذا لم يوجد معنى الاستفهام كما فيما نحن بصدد، فلا حاجة إلى ارتكاب الحذف، وإن جاز لحق صون اللفظ[١٣١/أ].(**منه**)

[6] في ب: يطلق.

[7] في حاشية المصباح: فالنحو يطلق على القواعد المخصوصة وعلى إدراكها وعلى الملكة التابعة لإدراكها مرة بعد أخرى. وكذا لفظ العلم يطلق على المعلوم وعلى إدراكه وعلى ملكة استحضاره[١٣٠/ب]..(**منه**) انظر: المطوّل على التلخيص، (للإمام سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، مطبعة خادم العلم السني الحاج محرم أفندي البوسنوي، استانبول ١٣١٠هـ)، ٣٠.

[8] في ب، ج، ي:+ أقول؛ سقط من (ف): أقول.

معرفة المضاف إليه. فإذا احتاجا إلى تفسير[١] أو تعيين كان المضاف إليه أولى بالتقديم. فلذلك قَدّم على تفسير الخواصّ تعيينَ التراكيب[٢] التي أطلقها وأراد بها قسما منها، أعني: "التراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز" يميّز[٣] بين الأمور الداعية إلى تراكيب الكلام على وجوه **[٣/أ]** مختلفة، و"فضل معرفة" بدقائق معان مناسبة لتلك الوجوه، فيورد كُلاًّ من تراكيبه على ما ينبغي[٤] قاصدا به ما يناسبه[٥]. وأمّا الذي تجرّد تميّزه ومعرفته عن الفضل فلا يميّز[٦] بين مقتضيات الدواعي، ولا يعرف دقائق المعاني، فتتجرد[٧] تراكيبه عن تلك الوجوه، إذ لا يقصد بها إفادة شيءٍ مما يناسبها، بل جُلُّ همَّةٍ[٨] مقصور على إفادة المعاني الأصلية بلا تصرف منه يعتد به. فالتراكيب الصادرة عنه في تَعَرِّيها عن أعمال الرؤية وإفادة اللطيفة بمنْزلة أصوات تصدر عن حيوانات على مقتضى طباعها.

وقوله: (**وهي تراكيب البلغاء**) جملة توسَّطت[٩] بين المعطوفين لزيادة تعيين المراد مع الإشعار: بأن فضل التمييز والمعرفة هو البلاغة، أو ما يساويها[١٠]. وقد يروى "لا الصادرة" معطوفا على "تراكيبُ البلغاء". فالضمير[١١] في "سواهم" حذ[حينئذ][١٢] للبلغاء. والصناعة علم بكيفية العمل سواء حصل بمزاولة[١٣] العمل –كعلم الخياطة[١٤]–، أو بدونها –كعلم الطب مثلا–، وقد تطلق على ملَكة يُقتدر بها على استعمال موضوعات ما على وجه البصيرة لتحصيل غرض

[١] في حاشية المصباح: أي تحديد وتبيين، أو تعيين إلى تقييد يُتعين به[١٣١/أ]..**(منه)**

[٢] في ف: التركيب.

[٣] في ب: يتميز. في ف، ي :+ به.

[٤] في حاشية المصباح: أي من الوجوه المختلفة[١٣١/أ].

[٥] في حاشية المصباح: أي من المعاني الدقيقة[١٣٠/ب]..(**منه)**

[٦] في ب: فلا يتميز.

[٧] ب: فيتجرّد.

[٨] في ف: همّته.

[٩] في حاشية المصباح: أي من المعطوف والمعطوف عليه. أي الصادرة عمن له فضل تمييز. وقوله: لا الصادرة عمن سواهم.**(منه)**

[١٠] في حاشية المصباح: إذ لولا الاتحاد أو المساواة لم يسع التعيين بكونها تراكيب البلغاء[١٣١/أ].**(منه)**

[١١] في حاشية المصباح: فيه إشارة إلى أنه على تقدير النعت، يجوز لأن يكون الضمير راجعا إلى كل منهما أو الضمير راجع لـ"من"، وجاز أن يرجع إلى البلغاء، إذ لا يجوز رجوعه إلى "من له فضل تمييز ومعرفة" –كما لا يخفى–، وإما على تقدير النصب فالضمير لـ"من"، وجاز أن يرجع إلى البلغاء[١٣١/أ].**(منه)**

[١٢] رمز الشارح حينئذ بـ"حذ"، ورُمِزَ في: ف، ي، ج، ب: بـ"ح".

[١٣] في ب: أي استعمال وممارسة.

[١٤] في ب:+ الخطابة.

من الأغراض بحسب الإمكان وإنما أُطلقت عليها لأنّها[١] المطلوبة من العلوم العملية. فصناعة البلاغة علم المعاني والبيان. وإن حملت على المعنى[٢] الثاني كانت الإضافة بيانية[٣]. وأما تفسير حده[٤] للبلاغة وما يتعلق به من السؤال والجواب فموضعُه اللائقُ به آخرُ الكتاب. وتنكير حيوانات للقصد إلى غير معين وليُتوصل به إلى تنكير أصوات فتُوصَفَ بجملة تصدر. وقال: (**عن محالّها**) دون عنها إشعارا بأنها محالٌّ[٥] تخرج هذه الأصوات عنها بلا قصد منها، ولفظة "ما" مصدرية أي بحسب اتفاق الأصوات وحصولها بلا علة مقتضية لها قاصدة إياها، أو موصولة أي بحسب ما يتفق معها من الأمور التي لا تقتضيها[٦].

قال[٧]: (**وأعني بخاصية التركيب**[٨]) قَصَدَ تعريف الخواصّ لا مجرّد تعيين المراد بها، كما في التراكيب. واختار المفرد الدالّ على الماهية مضافا إلى مفرد مثله، لأنّ المقصود بالتعريف: هو الماهية دون جزئياتها. وألحق به[٩] الياء المشددة تنبيها على قوة الاختصاص بتراكيب البلغاء –كما

---

[١] في حاشية المصباح: وذلك لأنّ المقصود من العلوم العملية هو العمل، وإنما يتيسّر على الوجه الأحسن الأكمل تلك الملكة[١٣٠/ب].(**منه**)

[٢] في ب: المعاني.

[٣] في حاشية المصباح: أي ملكة هي البلاغة[١٣١/أ]. (**منه**)

[٤] في حاشية المصباح: البلاغة: بلوغ المتكلم في تأدية المعاني حدا له اختصاص بتوفية خواصّ التراكيب حقها، وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها. فاعترض صاحب الإيضاح بأنّه: إن أراد بالتراكيب في حد البلاغة تراكيب البلغاء –هو الظاهر– فقد جاء الدور، وإن أراد غيرها فلم يبينه. ولا يذهب على ذي مُسكة أن هذا سؤال متّجه على حد البلاغة وحده، حتى لو فرض: أنّ علم المعاني لم يحدّ بما ذكر كان ذلك السؤال متجها، وإنما أورده المعترض في أوّل كتابه لضرورة وهي أنّه ذكر مباحث البلاغة هناك، وأورد بعد نقله حدّ السكاكي لعلم المعاني لأدنى مناسبة فكأنه قال: إن أراد بالتركيب في حدّ البلاغة تراكيب البلغاء –كما أراد بها أيضا تراكيبهم في حد المعاني– فقد جاء الدور إلى هذه المناسبة. أشار بقوله: وهو الظاهر، وقد توهّم جماعة: أنه جعل منشأ السؤال مجموع الحدّين فاشتغلوا بجوابه ههنا، وثبوت أدنى المناسبة لا تحسن هذا الاشتغال، إذ لا ضرورة ههنا، فالموضع اللائق به على ما ينبغي حدّ البلاغة[١٣١/أ].(**منه**)

[٥] على هامش ب: المحالّ: جمع محلّ، أي عن محلّ خروج الصوت وهو الحُلقوم.

[٦] في حاشية المصباح: أي تقتضيها قصدا يعتد به[١٣١/أ]. (**منه**)

[٧] في ب: قوله؛ و في ج: وضع المستنسخ فراغا (بياضا) مكان "قال" ابتداءً من هذه الورقة إلى نهاية النسخة. يبدو لي أنه وضع

هذا الفراغ لكثرة تكرّر كلمة "قال"، أو لئلاًّ تختلط عبارة المصنف السكاكي بعبارة الشارح السيد الشريف.

[٨] في ي: التراكيب.

[٩] في حاشية المصباح: يعني أن أجري لفظ الخواص على ظاهره. والمراد بالخاصية الخاصة الدالة إلا أنه زيد

مر[١]–، أو دلالةً على أن الخواصّ اسم جمع الخاصّيّة بمعنى الأثر. يقال: ما خاصّيّة[٢] ذلك[٣] الشيء؟ أي: ما أثره الناشئ منه؟ وأما قول الأطباء: هذا الدواء يعمل بالخاصية، فقد عبّروا بها عن السبب[٤] المجهول للأثر المعلوم.وهذا الموضع من مداحض[٥] الكتاب. فاستمع لما يتلى عليك[٦]:

قد ذكر في صدر الكتاب[٧]: "أنّ بعضا من علم البلاغة مبني على لطائف الاعتبارات الخطابية، وبعضا آخر على التحقيق البَحْت[٨]" كما نقلنا عنه. ثم صرح في آخر القسم الثالث[٩]:" بأنّ كلا من بابي التحديد والاستدلال جزء من علم البلاغة"[١٠]. وقال هناك أيضا: "وعندك علمٌ[١١] أن مقام الاستدلال بالنسبة إلى سائر مقامات الكلام جزء واحد من جملتها".

وعرّف علم الاستدلال بأنه:" تَتَبُّع خواصّ تراكيب الكلام في الاستدلال"[١٢]. ولم يُبَيِّنْ هناك أنّ المراد بالخواص ماذا؟ فوجب أن يكون تعريفه ههنا[١٣] للخاصية متناولا للخواص الخطابية والاستدلالية، أي: أعني[١٤] بخاصية تركيب البليغ في الإفادة المعنى الذي سبق منه إلى الفهم عند

الياء مبالغة في الاختصاص المطلق أو المضاف. أو أن أجري لفظ "الخاصّية" على ظاهره، فالمراد به المعنى العرفي أعني الأثر الذي هو المصطلح عند الأطباء[١٣١/أ]. **(منه)**

[١] في حاشية المصباح: أي بالإطلاق أو بالإضافة[١٣١/أ]. **(منه)**

[٢] في حاشية المصباح: توهّم بعضهم: أن الأثر الذي لا يظهر سبب وجوده [١٣١/ب] في الشيء يسمى خاصّية بإلحاق الياء مبالغة حتى كأنه نفس الخصوصية، وزعم: أن أكثر خواصّ التراكيب بهذه المثابة فما توسم لا يوافق عرفا ولا اصطلاحا، وما زعمه خلاف الواقع، فإن أكثر الخواص أسبابها معلومة[١٣١/ب]. **(منه)**

[٣] سقط من ج: ذلك.

[٤] في حاشية المصباح: لا عن السبب الذي جهل سببه[١٣١/ب]. **(منه)**

[٥] على هامش ج: أي مزالق؛ و على هامش ب: قوله: "من مداحض الكلام" أي: مواضع صعب الفهم.

[٦] اقتباس من الآية: ﴿ **وَأَنَا اخْتَرْتُكَ فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَى** ﴾[سورة النور ١٣/٢٠].

[٧] أي: مقدّمة " مفتاح العلوم".

[٨]البحت: الخالص من كلّ شيء .انظر: لسان العرب، مادة:(بحت)؛ المعجم العربي الأساسي (تأليف وإعداد: جماعة من كبار اللغويين العرب، تونس، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م)، ١٣٢.

[٩] انظر: مفتاح العلوم (لأبي يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي، تحقيق : نعيم زَرْزُور، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م)، ٤٣٢.

[١٠]انظر: المفتاح،٤٣٠ -٤٣١.

[١١] في حاشية المصباح: قوله: علم بالتنوين لا بالإضافة[١٣١/ب]. **(منه)**

[١٢] انظر: المفتاح، ٤٣٠.

[١٣] في ب: هنا.

[١٤] في حاشية المصباح: شروع في تفسير حدّ الخاصية مع الإشارة إلى حل تركيبه[١٣١/ب]. **(منه)**

سماعه حال كون ذلك المعنى جاريا مجرى اللازم لذلك التركيب بسبب صدوره عن البليغ. وهذا هو الخواصّ الخطابية المبنيّة على المناسبات العرفية والعلاقات الظنية -كما بيْن التأكيد ودفع الشك، أو ردّ الإنكار-. فهذه الخواصّ ليست لازمة لتركيبه من حيث هو[1]، بل جارية مجرى اللازم له لصدوره عنه، إذ البليغ يلزمه عرفا أنْ يقصد بتراكيبه ما يناسبها، أو المعنى[2] الذي يسبق إلى الفهم من تركيب البليغ حال كون ذلك المعنى لازما له لما هو هو، أي لذاته.

وهذا هو الخواصّ الاستدلالية التي أوردها في التكملة. فإن عكوس القضايا ونتائج الأقسية لوازم عقليةٌ[3] يستحيل انفكاكها عن تراكيبه[4] لذاتها، إذ لم يُرَدْ بالتراكيب الألفاظ من حيث أنفسها بل من حيث إنها دالة على معانيها التي يمتنع تَحَقُّقُهَا بدون تلك اللوازم بسبب علاقات قطعية. وقوله: (**حِينًا**[5]) إشارة إلى أنّ الخواص الاستدلالية والتراكيبَ المفيدةَ لها تكون في حين من أحيان البليغ بخلاف الخطابية، فإنها توجد في أعمّ أوقاته.

فإن قلت: إذا كانت لازمة لتركيبية من حيث هو هو فإذا صدر مثله عن غيره كانت لازمة له أيضا، فتوجد الخواص لغير تراكيب البغاء.

قلت: هي لازمة[6] لكنها ليست مقصودة بالإفادة إلا للبليغ، وقد اعتبر في الخواص الإفادة -كما أشار إليه- وسيُصَرِّحُ به في الأمثلة، وكذا الحال في الخواص الخطابية، فإنّ التركيب المؤكّد إذا صدر عن غير البليغ لا يحمل إلا على معناه الوضعي. والسبب في ذلك كلّه عدم شعوره بالمناسبات الظنية والقطعية، وعدم قصده إلى رعايتها. ولا شكّ[7] أنّ المعتبر في المتعارف هو المعاني

---

[1] في ب، ف:+ هو.

[2] في حاشية المصباح: عطف على مفعول أعني وهو قوله: المعنى ليسبق منه إلى الفهم عند سماعه[١٣١/ب]. (**منه**)

[3] في حاشية المصباح: دفع لما توهم من أن هذه ليست لازمة لذات التركيب بل لمعانيها[١٣١/ب]. (**منه**)

[4] قي ف: تراكيبها.

[5] في حاشية المصباح: وفي لفظه: حينا فائدة بيناها في الحاشية التي بعدها[١٣١/ب]. (**منه**)

[6] في حاشية المصباح: فاللازم لذات التركيب هو: ذات الخاصّية، لا مع صفة وصف كونها خاصيته. (**منه**)

[7] في حاشية المصباح: فإن قلتَ: نحن نعلم قطعا: أنّ غير البليغ قد يقصد بتأكيد الكلام دفع الإنكار، وكذا قد يقصد بتركيبه الاستدلال، فيلزم ثبوت الخواصّ تقسيمها لغير تركيب البلغاء. ويلزم أيضا: أن يكون سبق القسم الأوّل إلى الفهم سبب صدور التركيب عن البليغ[١٣١/ب].
قلتُ: لا شكّ أنّ غير البليغ قد يقصد معاني زائدة على أصل المعنى، لكن ذلك نادر. وفي بعض المعاني الخطابية للظاهرة المناسبة، أو الاستدلالية البينة اللزوم، ومثل ذلك لا يسمّى خاصية ولا يعتدّ به. والصدور عن البليغ علة لكون القسم الأوّل جاريا مجرى اللازم كما أشرنا إليه، لا يسبقه إلى الفهم. وإذا

التي يقصدها المتكلم.

وفي قوله: (**يسبق**) دون "يصل" إيماء إلى أن من حق المعاني أن تُسابق الألفاظُ فتَصِلَ إلى الفهم قبل استقرار الألفاظ في الآذان[1]. وفي قوله: (**ذلك التركيب**) بوضع اسم الإشارة موصوفا بالمظهر موضع المضمر مزيد اعتناء بتمييز التركيب الممتاز عن سائر التراكيب بإفادة مقاصد جليلة. وقوله: (**لكونه صادرا**) متعلق بـ"جاريا"، وقد عطف عليه لا لنفس ذلك التركيب [٣/ب] دفعا لتوهّم بعيدٍ أعني: كون الجريان[2] معللا بذات التركيب وتصريحا[3] بالتقابل بين قسمي الخاصية.

وقوله: (**لما هو هو**) أحد الضميرين للموصول والآخر للتركيب. و"حينا"[4] ظرف مستقرّ صفة لـ"لازما"، أي لازما حاصلا في حين من أحيانه[5] لا من أحيان التركيب لينافي اللزوم الذاتي. وما يقال[6]: من أن اللازم[7] هو خاصية الأمثال أو خاصية ما أخرج على مقتضى ظاهر الحال، أو

تحققتَ هذا فاعلم: أن المعنى اللازم الخطابي الثابت لغير تركيب البليغ خارج عن حدّ الخاصية بقوله. جاريا... إلخ. وإن المعنى الاستدلالي الثابت بغيره خارج عن حدّها بقوله: (**حينا**) ، أي: حينا من أحيان البليغ[١٣١/ب].(**منه**)

[1] انظر: دلائل الإعجاز (للإمام عبد القاهر الجرجاني، اعتنى به: علي محمد زينو، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت١٤٢٧هـ/٢٠٠٥م، ط١)، ١٧٣.

[2] في حاشية المصباح: يعني أنّ كون الجريان مجرى اللازم معللا بذات التركيب مستعدّ جدّا[١٣١/ب].(**منه**)

[3] في حاشية المصباح: حيث نفى من القسم الأوّل استنادة إلى نفس التركيب.وأثبته للقسم الثاني[١٣١/ب].(**منه**)

[4] في حاشية المصباح: قد طوّلوا في إعراب "حينا" حتى إن بعضهم قد استخرج فيه ثمانين وجها، ولم يذكروا فيه فائدة يعتدّ بها. وقد أعرضنا عما ذكروا، إذ لا كائل فيه. وبيّنا في إعرابه وجها ظاهرا، وذكرنا له فائدة جليلة[١٣١/ب].(**منه**)

[5] في حاشية المصباح: أي من أحيان البليغ -كما مر-[١٣١/ب].(**منه**)

[6] القائل هو التفتازاني. انظر: شرحه للقسم الثالث من المفتاح، الورقة: ٥/ب.

[7] في حاشية المصباح: قد خبطوا في تعيين اللازم لما هو هو، والجاري مجرى اللازم. فقيل: خواصّ الأمثال لازمة لما هو هو، وخواصّ غيرها جارية مجرى اللازم. وقيل: اللازم خواصّ ما أخرج على مقتضى الظاهر، والجارى مجراه خواص ما أخرج على خلاف المقتضى وبطلانهما ظاهر. وقيل: اللازم هو مثل التعجب في ﴿**كيف تكفرون بالله**﴾[سورة القصص ٢/٢٨] والجاري مجراه ما ليس مثله وهو أيضا باطل، إذ لا يلتبس أنه يجوز انفكاك التعجّب عن قوله: (**كيف تكفرون**) جوازا عقليا نظرا إلى ذات التركيب[١٣١/ب].(**منه**)

هو مثل التعجّب[1] السابق من قوله تعالى: ﴿**كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ**﴾[سورة البقرة ٢٨/٢] أي مع وضوح الآيات. فممّا لا يعتدّ به أصلا إذ كلّها خواصّ خطابيّة مبنيّة على إعتبارات أُلْفِيَّة، كما لا يخفى على ذي مُسكة.

قال[٢]: (**وأعني بالفهم**) أطلق الفهم في تعريف الخاصّية وأراد به قسما منه فاحتاج إلى تعيينه كما في التراكيب[٣]. والفطرة: الخِلقة التي جُبِل عليها الإنسان، وسلامتها: خلوّها عن الآفات القادحة في إدراك لطائف التراكيب، والاطلاع على ما بينهما[٤] من المناسبات الدقيقة. وفيه[٥] إشارة إلى أن فطرة الإنسان على الفطنة، وأنّ خلافها لآفة. وأمّا فطرة الله التي فطر الناس عليها[٦]من السلامة عن العقائد الباطلة والأخلاق الرديئة فلا يناسب المقام. كيف وبلغاء الجاهلية كانوا[٧] على هذه الفطرة، وقد بدّلوا فطرة الله تبديلا. فلا بدّ في الخواصّ من كون المخاطب ذا فطرة سليمة، كما لا بدّ لها من كون المتكلم ذا فضل[٨]تمييز ومعرفة.

قال: (**مثل ما يسبق**) فرغ من تعريف الخاصّة مع ما هو من تتمته، أعني: تعيين المراد من لفظ الفهم، فشرع في تمثيلها توضيحا لها، فقوله[٩]: (**مثلَ**) بالنصب إمّا بدل من ما يسبق، وإما حال منه، وإما مصدر ليسبق بتقدير مضاف، أي: مثل سبق ما يسبق[١٠] ،ولا بدّ[١١] حينئذ من

[١] هذا رأي التفتازاني أيضا . انظر: شرحه للقسم الثالث من المفتاح، الورقة: ٥/ب.

[٢]في ب، ج: قوله.

[٣] في حاشية المصباح: يعني أطلق التركيب وأراد قسما منها[١٣١/ب].(**منه**)

[٤] في حاشية المصباح: أي بين اللطائف والتراكيب[١٣١/أ].(**منه**)

[٥] في حاشية المصباح: أي في وصف الفطرة بالسلامة. فيه رد على من حمل الفطرة السليمة على فطرة الله المذكورة في القرآن والحديث أعني قوله: "كل مولود يولد على الفطرة."[انظر: البخاري: صحيح، الجنائز رقم: ١٣٥٩، التفسير رقم: ٤٧٧٥؛ مسلم: صحيح، القدر رقم: ٢٦٥٨؛ أحمد: مسند، ٣٩٣/٢] ، وهذا سهو بيّن[١٣١/ب]. (**منه**)

[٦] اقتباس من اللآية: ﴿ **فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَةَ الله الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لاَ تَبْدِيلَ لِخَلْقِ الله ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ**﴾ [سورة الروم ٣٠/٣٠].

[٧] في حاشية المصباح: أي كانوا على الفطرة السليمة المذكورة ههنا، ولم يكونوا على فطرة الله بل بدلوها بالعقائد الباطلة والأخلاق الرديئة[١٣١/ب].(**منه**)

[٨].في ج:+ و.

[٩] في ب: فقال. في ف: قال.

[١٠] في ب: سبق يسبق.

[١١] في ب:+ له ح (حينئذ).

التقدير[1] لأنّ "ما" موصولة ،لا مصدرية، بدليل رجوع المستتر في "يسبق" إليها، وتبيينها بقوله: من أن يكون. وفي خطاب فهمك تنشيط للمخاطب، وتنبيه على أن الآخذ في كتابه ينبغي أن يكون كذلك، وأراد بالعارف بصياغة الكلام: من له فضل تمييز ومعرفة. والصياغة هي: الصَّنعة المعروفة شُبِّهَ تأليفُ الكلام بترتيب كلماته متناسقة الدلالات على حسب الأغراض المقصودة منه بصياغة الْحَلْيِ ومنه قول الجاحظ[2]: "إن الشعر صياغة وضرب من التصوير". والمستتر[3] في "أن يكون" راجع إلى تركيب "إن زيدا منطلق"، واقتصر في المثال الأوّل على ذكر القصد، لأن الكلام المؤكَّد له معانٍ أخرى ظاهرة[4]، وذكر في الأخيرين اللزوم لكونهما أقرب إلى اللزوم من الأوّل، و لم يُرِدْ أنّ فيهما لزوما عقليا، لأن الكلام المجرّد عن التأكيد جاز أن يحصل به نفيُ الشك أو ردُّ الإنكار فلا يلزمه عقلا مجرد الإخبار، ولا مجرّد القصد إلى الإخبار.

وأما الاختصار الحاصل بحذف المسند إليه، فإنّه[5] وإن كان لازما للتركيب المأخوذ مع حذفه لزوما عقليا، لكنّه نسب اللزوم إلى طلب إفادته[6] وذلك مما لا يلزمه قطعا، فالاختصار في حكم الخواصّ الاستدلالية وقيْدُ السَّماع عن العارف معتبر في الجميع[7] وإنما قال: "أو من نحو: منطلق" بترك التركيب لاختفاء[8] صورته فيه، وحَصَرَ المطلوب[9] به في الاختصار لأنّه لازم، فلا بدّ أن يكون مقصودا للعارف، إما وحده، وإما مع إفادة لطيفة أخرى من اللطائف الخطابية التي يُلَوِّحُ بها أي: يشير إليها باب طيِّ[10] المسند إليه. وإضافة "الوجه" إلى "الاختصار" بيانيةٌ مشعرة

---

[1] في حاشية المصباح: أي إذا جعل مصدرا ليسبق فلا بد من تقدير مضاف، لأن كلمة ما ليست مصدرية حتى يكون المعنى مثل سبق، بل موصولة لوجهين: الأوّل رجوع الضمير إذ فاعل إلا المستتر الراجع إلى ما. الثاني يبين ما يقوله من أن يكون[١٣٢/أ].**(منه)**

[2] انظر: الحيوان (للجاحظ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط٢، ١٣٨٤هـ/١٩٦٥م)، ٣/ ١٣٢.

[3] في حاشية المصباح: فاعل مقصود[١٣٢/أ].

[4] في حاشية المصباح: سيأتي ذكرها فلا يناسبه[١٣٢/أ]. **(منه)**

[5] سقط من ي: فإنّه.

[6] في حاشية المصباح: حيث قال: يلزم أن يكون المطلوب وجه الاختصاص فقد بطل ما توهم من أن الأوّل مثال للجاري مجرى اللازم فلذلك لم يذكر فيه اللزوم، وأن الأخيرين مثالان للازم ولما هو هو. ولذلك ذكر فيهما اللزوم[١٣١/ب]. **(منه)**

[7] في ب: الكل.

[8] في حاشية المصباح: سبب الاختفاء انتفاء المسند إليه في اللفظ[١٣٢/أ]. **(منه)**

[9] في ج، ف، ي: المط. وفي حاشية المصباح:إشارة إلى أن قوله أن يكون المطلوب... يفيد الحصر.

[10] في ب:+ على.

بوقوع الاختصار موقعه.

قال: (**وكذا إذا لفظ بالمسند إليه**) لفظة "ذا" من "كذا" إشارة إلى مصدر يسبق[1] في "مثلُ ما يسبق" أي ومثل السبق في هذه الأمثلة. السبق إذا لفظ العارف[2] بالمسند إليه، أي: لم يتركه، إذ هناك أيضا يسبق إلى فهمك معانٍ مقصودةٌ كالاحتياط وزيادة التقرير وغيرهما، وجاز أن يكون إشارةً إلى "ما يسبق"، أي: ومثل ما يسبق في هذه الصور ما يسبق[3] إذا لَفَظَ.

قوله: (**وهكذا إذا عرّف**) أي عرف[4] المسند إليه أو نكَّره إلى آخر ما ذكره، وجاز أن يراد بحذف المفعول عموم هذه الأفعال للمسند إليه وغيره. فإعادة لفظة "كذا"[5] مُصَدَّرَة بحرف التنبيه إما لكثرة[6] ما ذكر بعدها وإما للكثرة[7] مع العموم. وما صرّح به من[8] أمثلة الخواصّ، أو أشار إليه كلّها خطابية جارية مجرى اللازم سوى الاختصار وإنما لم يهتمّ بأمثلة اللازم لما هو هو لأنّه أفرد[9] الخواصَّ الاستدلاليَّةَ في التكملة، وقلّما يوجد لازم كذلك من غيرها.

قوله: (**على ما يُطْلِعُك**) "ما" مصدريّة، والجارّ متعلق بـ"يسبق" في "مثلَ ما يسبق"[10] أي: تسبق هذه الخواصّ المصرّح بها والمشار إليها كائنة[11] على أن يطلعَك عليها سَوْقُ الكلام في العلمين، وقد تُجعل موصولةً، أي: كائنة على الوجه الذي يُطلعك على جميعها عليه ذلك المساق. والمقصود: إحالته بمعرفتها على قواعد هذين العلمين معا، فإنّ الخواصّ كما عرفتَ هي:

---

[1] في ب: سبق.

[2] في حاشية المصباح: وقد يقال معنى لفظه بالمسند إليه أنه لفظ به فقط، فيكون قد حذف المسند وسبق من حذفه أيضا معان، وهذا بعيد جد[١٣٢/أ]ا. (**منه**)

[3] في حاشية المصباح: أي شيء يسبق، أو الذي يسبق[١٣٢/أ].

[4] سقط من ب: أي عرف. وفي حاشية المصباح: يعني أن مفعول هذه الأفعال. أما المسند إيبه وحذف الاختصار لقرينة ما تقدم من كون المسند إليه متروكا أو ملفوظا أو ما يتناول المسند إليه وغيره مما يصح أن يقع عليه هذه الأفعال[١٣٢/أ].(**منه**)

[5] في ج: هكذا.

[6] في حاشية المصباح: أي لكثرة الأفعال المذكورة بعد هكذا وهذا هو الوجه الأوّل[١٣٢/أ].(**منه**)

[7] في حاشية المصباح: أي لكثرة الأفعال مع عموم المفعول فيكون الاهتمام أكثر، وهذا على الوجه الثاني[١٣٢/ب].(**منه**)

[8] في ب: عن.

[9] في ف: أورد.

[10] سقط من ب: في مثل ما يسبق.

[11] في ي: كأبعد.

المعاني المغايرة لأصل المعنى. وقد يُعَبَّرُ عنها بالتي تُفيدها التراكيبُ لا بمجرّد الوضع سواء أفادها بعضُ مفرداتها أو هيئاتُها التركيبيةُ، ولا شكّ أنّ المعاني المجازيّة والمكني عنها داخلة فيها.

فالبحث عن إفادة التراكيب للخواصّ[1] سواء كانت مقصودة أصلية منها، أو كانت من مستتبعاتها وظيفةُ علم المعاني، ولذلك ذُكرتْ فيه معانٍ مجازيَّةٌ ومكني عنها. والبحث عن كيفيّة إفادتها للمعاني [٤/أ] التي قُصدتْ بها أصالةُ وظيفةِ علم البيان، لأنّ إفادة المستتبعات مما لا تنضبط كيفيَّتُها، فالاطلاع على جميع الخواصّ من حيث الإفادة وكيفيتها إنما هو في العلمين[2] لا في أحدهما. وقوله: (**شيئا فشيئا**) نَصْبٌ على المصدر، أي: إطِّلاعا مدرجا. وقوله: (**بإذن الله تعالى**) أي: بتيسيره متعلق بـ"يُطْلِعُك" أو بـ"مساقٌ"[3].

[مقدمة المصنف في علم البيان]

قال: (**وأما علم البيان**) إيراد العلمين في قسم واحد مشعر بتقاربها، فحين ذكر حدَّ أحدهما كان مظنة أن يقع في ذهن السامع أن حد الآخر قريب من هذا وتردد في أنه ماذا؟ فأورد كلمة "أما"[4] تفصيلا للمجمل الواقع في ذهنه وإزالة[5] لتردده. وقد يقال: أراد تفصيل ما في المقدّمة من الحدّين والغرض فجعل أولا كلمة "اعلم" مكان "أما" لأنّها تغني غناءها. ثم جعل هذه قرينة لها نظرا إلى المعنى. وتصريحه بالمعرفة في هذا الحدّ إشعار بأنها المرادة في الحدّ الأوّل، كما أنّ

---

[1] في ي:+ مطلقًا. وفي حاشية المصباح: الخواص منها ما هو مقصودة أصلا من اللفظ قد استعمل فيه إما بطريق المجاز أو بطريق الكناية، ومنها ما هو مستتبع لم يستعمل فيه اللفظ كالاختصار، وبظهر اللسان وضيق المقام، وإلى هذين القسمين أشار المصنف بقوله: مطلع من كل التركيب على مادة معناه وخصوص مستتبعاته[١٣٢/ب].(**منه**)

[2] في حاشية المصباح: إن تبين كيف يتفرع عن هذه الأبواب الخمسة ما يتفرع على سبيل الجملة إذ لا بد منه. ثم الفصول الآتية في علم البيان لتلاوتها عليك ما يترتب من التفصيل مشاكل ضمناء وما يقال من أن اطلاع سوق الكلام في العلمين لا يدل على أن لكل منهما دخلا في الاطلاع كما يقال: عين ذلك في العلوم الإسلامية وكمسئلة كلامية فليس بشيء، إذ المتبادر من عبارة أن لكل منهما مدخلا في الاطلاع وليس ما أورده نظيرا لما نحن فيه، بل نظيره أن يقال: بين هذه المسائل في علمين من العلوم الإسلامية. ثم يقال: المراد أن هذه المسائل تثبت في علم واحد من هذين العلمين فظهر أن ما ذكره قصور عن تحقيق هذا المقام[١٣٢/ب].(**منه**)

[3] في ف: بميساق.

[4] في حاشية المصباح: نظير إيراد كلمة "أمّا" في ذهن المخاطب إيراد كلمة "إن" لشك المخاطب[١٣٢/ب].(**منه**)

[5] في حاشية المصباح: وإنما كانت مزيلة لتردده بناء على تضمنها للتأكيد[١٣٢/ب].(**منه**)

تصريحه بالتتبع هناك مُشعر بأنّ المراد ههنا المعرفةُ المُسَبَّبَةُ له، أي: علم البيان معرفة إيراد كل معنى واحد من المعاني التي يَقْصِدُ إليها في تراكيب مختلفة في مراتب وضوح الدلالة عليه، فإن العارف بالقواعد البيانية يتمكن بها من إيراد كل معنى يقصده في عبارات مختلفة، وذلك لأنّ له لوازمَ وملزوماتٍ[1] مختلفةً بحسب القرب والبعد فتختلف دلالتها عليه قطعا ولا استحالة في الإحاطة بما لا يتناها إجمالا[2] كما في سائر العلوم. وذِكرُ الإيراد ههنا أنسب بالطرق التي عُبِّرَ بها على التراكيب الموصلة إلى معانيها إيصال الطرق[3] إلى ما يُقصد بها، كما أنّ ذِكرَ الافادة هناك أنسب بالخواصّ التي هي الآثار، واقتصر على "الوضوح" لأنّ مقابله مردود[4]. وأمّا اختلاف مراتبه فلا يضرّ وإن وصف بعضها بالخفاء نظرا إلى ما هو أجلى منه، وصرح بـ"النقصان" وإن كان مفهوما من الزيادة تنبيها على أنّه مقصود أيضا، والوضوح صفة للمدلول وُصف به الدلالة تبعا، أو صفةٌ لها لاختلافها بالظهور في أنفسها على حسب تفاوت أسبابها في القوّة. وسيأتيك في الفصل الثاني: أنّ الاختلاف إنّما هو في الدلالات العقلية دون الوضعية. وتَبَيَّنَ[5] ههنا: أنّ الدال بالوضعية وحدها، كأصوات الحيوانات، فإيراد المعنى الواحد في تلك الطرق إنما يكون[6] بالدلالة العقلية.

وقوله: (**ليحترز**) متعلق بـ"المعرفة"، وتنبيه على ما هو فائدة العلم، وينبغي أن يكون مقصودا للعارف كما مرّ. ولا حاجة إلى جعله جزءا من الحدّ لإخراج معرفة العرب ذلك بحسب السليقة[7] لأنّها خارجة عن المعرفة المسببة للتتبع وذِكْر "الوقوف" لما مرّ. والمراد من الكلام هو

---

[1] في حاشية المصباح: ذكر اللوازم والملزومات يقال معا، لأن مبنى المجاز عنده على الانتقال من الملزوم إلى اللازم ومبنى الكناية على الانتقال من اللازم إلى الملزوم. ومن قال الانتقال في كل منهما من الملزوم إلى اللازم يكتفي بذكر الملزومات. مثال ذلك: الجود، فإنه معنى واحد له ملزومات كهزال الفصيل وجبن الكلب وكثرة الرماد وغيرها، يدل عليه دلالات مختلفة في مراتب الوضوح[١٣٢/ب].(**منه**)

[2] سقط من ب: إجمالا.

[3] في ب: الطريق.

[4] في حاشية المصباح: أي ولم يذكر الخفاء لكونه مردودا بناء على أن الخفاء المطلق موجب بالتعقيد في الكلام[١٣٢/ب].(**منه**)

[5] ي: يُتَبَيَّنُ.

[6] في حاشية المصباح: أي لا يكون الدلالة الوضعية معتبرة في علم البيان لا وحدها ولا مع الدلالة العقلية[١٣٢/ب].(**منه**)

[7] في حاشية المصباح: السليقة الطبيعة. يقال: فلان يتكلم بالسليقة أي بالطبيعة لا عن تعلم وهي منسوبة إلى السليقة. [١٣٢/ب] (**منه**)

المعنى الذي يُفاد به وتمام المراد منه كيفية إفادته[1] إياه، فإنّها من توابع إفادة المعنى[2] وتتمتها والمتكفّلُ بالاحتراز عن الخطأ في الإفادة علمُ المعاني، وعن الخطأ في كيفيتها علمُ البيان، وتبديل التطبيق بالمطابقة تَفَنُّنٌ في العبارة وإشارةٌ إلى أن تَصَرُّفَ المتكلّم في الإفادة أكثر منه في كيفيتها.

قال[3]: (**وفيما ذكرنا ما يُنَبِّهُ**)[4]: قد تبيّن مما ذكر في الحدّين: أنّ معرفة خواصِّ تراكيبِ البلغاء وكيفيةَ إفادهَا لها مَوْكُولَةٌ إلى هذين العلمين، ولا شكّ: أنّ خواصّ تراكيب نظم القرآن أكثر، ووجوه دلالاهَا عليها أحسن وألطف. فلا بدّ[5] لمن أراد الوقوف عليها -إذا لم يكن بليغا سليقة- في تحصيل مراده من هذين العلمين، وبذلك يظهر فضلهما، ووجوه الاعتناء بشانِهما.

وقد عرفتَ: أن المراد من الكلام هو الخواصُّ، وأنّ تمامَه كيفيةُ إفادهَا، ولا امتناع في وقوف البشر على تمام مراده تعالى بِهذا المعنى. وإن كان وقوفه على جميع ما أراده من كلامه ممتنعا عند بعض المعتزلة، ومنهم المصنّف. وقد يقال: أراد به جميع ما أريد فهمه من البشر. وفي قوله: (**يُنَبِّهُ**) إشارةٌ إلى: أنّ من حقّه أن يكون معلوما، إلا أنّه قد يُغْفَلُ عنه، وقد أصاب بذكر[6] الحكيم مَحَزَّه. و[7]قوله: (**فالويل**) تَنفيرٌ عن التقصير في تحصيلهما، وبيان لمضرّة إهمالهما والقصور فيهما. وذلك أن من لم يعرف ممن ذَكَرَ قواعدهما، وشَرَعَ في تفسير القرآن واستخراج لطائفه أخطأ غالبا، وإن أصاب نادرا كان مخطئا في إقدامه عليه برأيه[8]. ومنه يعلم أنّ الناظر في العلوم الإسلامية يجب أن يَعْتَنِي بهما، إذ لا يخلو[9] عن أخذه في تفسير آيات منه.

---

[1] في ي، ف، ج:+ إياه.

[2] في ب:+ إياه.

[3] في ب: قوله.

[4] في ي:+ قال. في م: بياض.

[5] في حاشية المصباح: فسر الواقع بمن أراد الوقوف ولا شك أنه حال إرادته الوقوف محتاج [١٣٣/أ] ففي الكلام ترغيب له على تحصيل هذين العلمين وأما ما يقال من أنه الواقف بالفعل يحتاج إليهما في الجملة لامتناع حصول الشيء بدون شرائط وما يتوقف عليه وليس مما يعتد به عرفا إذ لا يقال في متعارف اللغة لمن حصل المطلوب أنه يحتاج إلى الشرايط، بل يقال كان محتاجا حين لم يكن حاصلا[١٣٣/أ].(منه)

[6] في ي: ذكر.

[7] سقط من ب: و.

[8] في ي: رأيه. و في حاشية المصباح: وهذا هو التفسير المنهي عنه. وأما بيان معاني القرآن بناء على القواعد فلا نهي عنه إلا أن يجزم بأنه مراده[١٣٣/أ].

[9] في ج: لا يَخْ.

قال: (**ولَمّا كان علم البيان**[1]) فرغ عمّا وَضَعَ المقدِّمةَ له من بيان الحدّين والغرض فأَلحق به بيانَ ترتيب إيراد العلمين في الفصلين. وحاصله: أن علم المعاني -كما عرفت- يُبحث فيه عن إفادة التراكيب خواصِّها، وعلم البيان يُبحث فيه عن كيفية تلك الإفادة. ولا خفاء[2] أنّ كيفية الإفادة متفرعة عليها وبمنْزلة شعبة منها، وكالمركَّب بالقياس إليها، فكان حقّ العلم الباحث عنها أن يُؤَخِّر عما يَبْحَثُ عن الإفادة نفسها.

وقوله: (**لا ينفصل**): يروى بتأنيث الضمير على أنّ الجملة صفة "شعبة"، وبتذكيره على أنه خبر ثان. والاعتبار الزائد: هو الكيفية التي ضُمَّتْ إلى الإفادة على وجه الإضافة. وقوله: (**جرى**): جواب "لَمَّا" رتّب كونه كالمركب على كونه شعبةً، ورتّب تأخيره على تركيبه. وكلمة "من"[3] في منه و"من المفرد" اتصالية كما في قوله عليه [الصلاة و][4]السلام: {**أنت مني بمنْزلة هارون من موسى**}[5]. والأولى صفة لمحذوف والثانية حال. أي جرى مجرى كائنا منه مثل مجرى المركب كائنا من المفرد. (**ولا جرم آثرنا**) جملة استئنافية[6] بيان للنتيجة.

قال الفراء[7]: معنى "لا جَرَمَ" في الأصل: لا بد ولا محالة. ثم استعمل بمعنى حقا، فيُجرى مجرى القسم[8]، ويجاب باللام فيقال: لا جرم لأفعلنّ.

---

[1] في ف:+ بشعبته.

[2] في ي، ج:+ في.

[3] في حاشية المصباح: هي من الابتدائة، إلا أن الابتداء ههنا باعتبار الاتصال أي أنت بمنْزلة كائنة وناشئة. **(منه)**

[4] في ج:+ الصلاة و. وفي ف: عليم[١٣٣/أ].

[5] البخاري: صحيح، فضائل الصحابة، رقم: ٢٤٠٤؛ مسلم: صحيح، فضائل الصحابة، رقم: ٢٤٠٤؛ الترمذي: سنن، مناقب، رقم: ٣٧٢٤؛ النسائي: سنن، خصائص، ١١، ٥٤؛ ابن ماجه: سنن، فضائل، ١١٥، ١٢١؛ أحمد: مسند، ١٧٥/١، ١٨٤.

[6] في حاشية المصباح: ولولا قصد الاستئناف لقال: فلا جرم آثرنا، كما يقتضيه سوق الكلام[١٣٣/أ].**(منه)**

[7] انظر: معاني القرآن (للفراء، تحقيق: أحمد يوسف، دار الكتب، مصر)، ٨/٢-٩؛ معاني القرآن (للزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، بيروت، ١-٥)،٢٢٠/٣؛ لسان العرب، مادة: (جرم). والفرّاء: هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، المعروف بالفراء، (١٤٤-٢٠٧هـ/٧٦١- ٨٢٢م) مولى بني أسد. إمام الكوفيين، وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب. الأعلام، ١٧٨/٩.

[8] في حاشية المصباح: لكنه لم يجر مجرى القسم، لأن قول: "آثرنا" لا يصلح جوابا له، بل قصد مجرد

[الفصل الأوّل]

[في ضبط مَعَاقِدِ علم المعاني والكلام عليه]

[التمهيد: في قسمي مُقْتَضَى الحال]

[٤/ب] قال[١]: (**الفصل الأوّل**) إضافة المعاقد إلى علم المعاني وحده دلت على أن ضبط معاقد البيان في الفصل الثاني كما أشرنا إليه، لكنَّه غير أسلوب الكلام هناك. فقال: الفصل الثاني في علم البيان، أي في ضبط معاقده والكلام فيه، و لم يصرّح بذلك اعتمادا على ما ذكره ههنا. و"الكلام" بمعنى التكلّم[٢]، ومعطوف على "الضبط".

ولما أراد ضبط التراكيب التي هي موضوع المعاني[٣]، و لم تكن تلك التراكيب موضوعا له مطلقا، بل من حيث يقصد بها تطبيقها على مقتضى الحال، و لم يكن ذلك التطبيق أيضا على إطلاقه -كما يتوهّم من عبارته في بيان الغرض- بل مقيدا بمقتضى الحال الذي يقتضي ما يفتقر في تأديته إلى أزيد من دلالات وضعية، احتاج إلى تمهيد ذلك الأصل، أعني انقسام مقتضى الحال[٤] إلى ذَيْنِك القسمين واستغناء القسم الأوّل عن علم المعاني والذي يشهد به الزوق[٥] السليم هو أن قوله: (**فتارة ... و أخرى**) تفصيل لقوله: (**أنّ مقتضى الحال عند التكلم**[٦] **يتفاوت**) أي: تارة[٧]

التأكيد، كأنه قيل: آثرنا تأخيره لا بدّ من هذا الإيثار[١٣٣/أ].(**منه**)

[١] سقط من ف: قال. سقط من ي: قال: الفصل الأوّل.

[٢] في حاشية المصباح: إن حمل الكلام فيه على العبادات المخصوصة، فإما أن يعطف على المعاقد أو على الضبط، فعلى الأوّل كان الضبط متعلقا بما هو معنى -أعني: "المعاقد"- وبما هو لفظ -أعني: الكلام- فيه سماجة، وعلى الثاني كان الفصل منحصرا في معنى هو ضبط المعاقد ولفظ: "هو الكلام فيه" وهو أيضا سميج[١٣٣/أ].(**منه**)

[٣] في حاشية المصباح: اللفظ الموضوع ههنا من قبيل الأسماء[١٣٣/أ].

[٤] في حاشية المصباح: ولذلك لأنّه ذكر مجملا ورتب عليه بالفاء ما يصلح تفصيلا له إلا أنه ذكر فيما بينهما حوالة على ما سيأتي، ولهذه الحوالة تأويل ظاهر فوجب حمل فتارة على التفصيل، وقد يتوهم أنه تفريع لا تفصيل فكأنه قال: لما كان مقتضى الحال مما يتفاوت كما ستقف عليه صح أن يقال: فتارة يقتضي كذا كذا إلخ. فتأمل واستقم[١٣٢/أ].(**منه**)

[٥] في ف: الرزق.

[٦] في حاشية المصباح: في بعض نسخ الرواية: عند المتكلم أي عند تكلمه[١٣٣/أ].(**منه**)

[٧] في حاشية المصباح: يعني أن تفصيل الاقتصار المقصود تفصيل المقتضى[١٣٣/أ].(**منه**)

يكون[1] مقتضاه ما لا يفتقر، وأخرى ما يفتقر، وأنّ حق قوله: (**كما ستقف**)[2] أن يكون مؤخّرا عن القسم الثاني لأنّه المستحق لأن يُفَصَّلَ ويُعْتَنَى به في هذا العلم، إلا أنّه بادر بالحوالة دفعا لأن يتوهّم من أول الأمر[3] أنّ تفصيله الذي شرع فيه وافٍ بما يراد من بيان تفاوته، وليس كذلك بل هو بمقدار حاجته إليه ههنا.

والمراد بـ(**ما لا يُفْتَقَرُ في تأديته**) أي أدائه وإلقائه إلى السامع هو المعنى، لأنّه المقصود الأصلي بالأداء، وجاز أن يراد اللفظُ[4] لأنّه مؤدىً وملقىً إليه أيضا، وأراد بالدلالات الوضعية دلالاتِ المفردات. وبقوله: (**كيف كانت**) أن الألفاظ لا يعتبر فيها كونها فصيحة. واللام في قوله: (**لمجرد**) يتعلق بـ(**نَظَمَ**) على معنى التعليل أي: نظم وجمع لها لتحصيل مجرد التأليف بينها[5] حتى يُتَأَدَّى[6] بها أصلُ المعنى لا لتحصيل كيفيات وصفات يتفاضل بها مراتب تراكيب الكلام، ويستفاد منها خواصّها وتستحقّ أن يسمى جَمْعُ مفرداتها نظمًا تشبيها بنظم الدرر المتناسقة.

وقوله: (**يُخرِجُها**) صفة لـ"نظم" أي ذلك النظم المُحَصَّل لمجرد التأليف بين تلك الألفاظ يخرجها عن حكم النَّعِيق، وهو إشارة إلى ما ذكره في النحو: من أنَّ وَضْعَ المفردات ليس لإفادة مسمياتها لاستلزامها الدور –كما هو المشهور– بل لإفادة المعاني التركيبية. فالمفردات بلا تأليف في حكم النعيق[7] لخلوِّها عن الفائدة، فإذا أُلِّفت على القواعد النحوية خرجت عن حكمه وأفادت فائدة معتبرة في صناعة النحو[8]، لكنّها في صناعة البلاغة كأصوات الحيوانات، والأقرب بحسب المعنى أنَّ "يُخْرِجُهَا"[9] صفة لـ"التأليف" على أنه[10] في قوة النكرة، والضمير في"**سمّيناه**

---

[1] سقط من (ي): يكون.

[2] في حاشية المصباح: يعني أن مقتضى الحال الذي يفتقر في تأديته إلى أكثر من دلالات وضعية له تفاصيل ستقف عليها، فكان حقّ الحوالة أن يذكر عقيب "أزيد"[١٣٣/أ].(**منه**)

[3] في حاشية المصباح: وإنما قال: من أول الأمر لأنّه إذا ذكرت الحوالة في القسم الثاني زال ذلك الوهم[١٣٣/أ].(**منه**)

[4] في ي: باللفظ.

[5] في ف: عنها.

[6] في ي: تُؤَدِّي.

[7] النَّعِيقُ: دعاء الراعي الشاء. يقال: انْعِقْ بضأْنك، أَي: ادْعُها. انظر: لسان العرب، مادة: (نعق).

[8] في حاشية المصباح: وإنما كان كذلك، لأن المخرج هو التأليف المستفاد من نظم المفردات، أي جمعها. واعتبار المعنى مع صحة اللفظ في الجملة أَولى من اعتبار اللفظ مع صحة المعنى في الجملة[١٣٣/أ].(**منه**)

[9] في ف: مَخرجها.

ونزّلناه" راجع إلى ما لا يفتقر، فإن عُنِيَ به المعنى احتيج في الثاني إلى تقدير أي: نزّلنا لفظَه. وإن عُني به اللفظ اُحتيج إليه في الأوّل أي: سمّينا معناه، لا يقال إذا كان مقتضى الحال ما ذكر وقد وجب على البليغ رعايتُه كان الصادر عنه كأصوات الحيوانات لأنَّا نقول إذا كان المخاطب ممن لا يفهم إلا أصل المعنى لزمه أن يخاطبه بما يناسبه لكنه مع ذلك يَقصِد بكلامه معنى زائدا [٢] يفهمه سامع آخر[٣] هو تجريده عن الخواصّ رعاية لمقتضى الحال، وبذلك يرتقي عن منْزلة تلك الأصوات.

قال: (**وظاهر أنّ الخطأ**) أي: الخطأ في تطبيق الكلام على مقتضى الحال الذي نحن بصدده، أي قربه، ونجعل المعاني وسيلة إلى الاحتراز عنه، لا يجامع فيما لا يُفتقر في تأديته إلى أَزْيَدَ من دلالات وضعية أدنى التمييز، فكيف يتصور وقوعه عمن له عقل وفَطانة، وإنما الذي يثور منه الخطأ المذكور[٤] ثَوران الغبار[٥] المانع عن الأبصار، هو القسم الثاني فيُحتاج فيه إلى علم المعاني دون الأوّل، و(**فضلا**) مصدر منصوب بفعل محذوف أَبْدًا يُتَوَسَّطُ بين أدنى وأعلى للتنبيه بنفي الأدنى واستبعاده على نفي الأعلى واستحالته فيقع بعد نفي صريح كقوله: "لا يجامع"، أو ضمنيٍ كما في قولك: تقاصرت الهمم عن ظواهر العلوم فضلا عن دقائقها، وهو من قولك[٦]: فَضَلَ عن المال كذا، إذا ذهب أكثره وبقي أقله. ولما اشتمل على معنى الذهاب والبقاء، ومعنى القلة والكثرة ظهر هناك توجيهان:

[التوجيه الأول]: فمن نظر إلى المعنى الأوّل قال: تقدير الكلام ههنا فضل أي بقي عدم مجامعة[**ه**/أ] الخطأ لأدنى التمييز عن وقوعه من العاقل المتفطن أي وقوعه منه منتفٍ بالكلية. والباقي هو ذلك العدم، وحذ [حِينَئِذٍ][٧] يفوت شيئان معتبران في أصل الاستعمال كون الباقي من جنس الذاهب وكونه أقل منه. إذ ليس انتفاء الأدنى من جنس الأعلى ولا معنى لكونه أقل منه.

[التوجيه الثاني]: ومن نظر إلى المعنى الثاني قال: تقديره: فضل انتفاء مجامعة الخطأ لأدنى التمييز عن انتفاء وقوعه من العاقل المتفطن أي مجامعته للفطانة على معنى أن الانتفاء الأوّل –

---

[١] في ي: أنها.
[٢] في ج: زائدٌ.
[٣] في ي:+ و.
[٤] سقط من ي: المذكور.
[٥] في ب:+ المرتفع.
[٦] في ب:+ أفنيتَ المال.
[٧] في ف، ي، ب، ج: ح.

لكونه انتفاءَ ممكنٍ مستبعَد- قليل بالنسبة إلى الانتفاء الثاني. لأنّه انتفاء ممتنع وحينئذ يفوت من أصل الاستعمال معنى الذهاب والبقاء، ويحتاج إلى تقدير النفي بعد "فضلا" وإلى تكلف في تعلق كلمة عن المقدرة ههنا بأن يجعل تعلقها بـ"فضلا" باعتبار معنى القلة أو باعتبار الاستعمال الأصلي دون المعنى المراد.

وقد يوجَّه توجيها ثالثا مبنيا على اعتبار ورود النفي على الأدنى بعد توسط "فضلا" بينه وبين الأعلى، كأنه قيل: يجامع[1] الخطأ أدنى التمييز فضلا عن مجامعته للفطانة على معنى "فَضَلَتْ" أي بَقِيَتْ المجامعة الأولى التي هي من جنس الثانية وذهبت الثانية. ثم أُورد النفي على البقية، وإذا انتفى بقية الشيء كان ما عداها أقدم منها في الانتفاء. وكان حاصل المعنى تبعت البقية في الانتفاء ما عداها، فتظهر المبالغة المقصودة.

قال: (**وإن اختلج**) قد تبيَّن أن مقتضى الحال على قسمين وأن الاحتراز عن الخطأ في القسم الأوّل لا يحتاج فيه[2] إلى علم المعاني، فيتعين: أن الاحتياج إليه إنما يكون في القسم الثاني، فأشار إلى شبهة ربما وقعت في بعض الأذهان وأوردها بكلمة "إنْ"، ولفظ الاختلاج الدال على الخطور والاضطراب مع ذكر الوهم الذي يُنسب إليه الأباطيل تنبيها على ضعفها، وتقريرها: أنّ الاحتراز عن الخطأ في القسم الثاني "إن لم يتوقف على علم المعاني" كان مستغنى عنه بالكلية، و"إن توقف عليه" لزم أن يتوقّف تعريفه، أي تحصيل المعرفة بعلم المعاني، أي معلوماته "على تعريف له سابق" على التعريف الأوّل، وذلك لأنّ العلوم المدونة[3] كسبية سواء كانت قطعية أو ظنية، فلا بدَّ لها من أدلّة تناسبها وتُكتسب هي منها، ومن أخذ شيئا منها تقليدا لا يسمّى عالما به، بل حاكيا له. ثم إنّ علم المعاني: هو معرفة قواعد مستخرجة من تتبُّع جزئيات من تراكيب البلغاء وتعرُّفِ ما لها من الخواصّ المستفادة منها بحسب مقتضيات الأحوال، مثلا: إذا تتبَّعتَ جزئياتٍ كثيرةً من تراكيب الكلام المؤكّد، وتعرَّفتَ: أنّها تفيد دفع الشكّ أو ردَّ الإنكار أو غيرهما، وتبيّن لك: أنّ إفادتها لتلك المعاني لاشتمالها على التأكيد المناسب لها بوجه خطابيّ حصل عندك قاعدةٌ كليّةٌ هي: أنّ كلّ كلام مؤكّد من حيث هو مؤكّد صالح لإفادة تلك المعاني، فهذه القاعدة مسألة من علم المعاني دليلها استقراء تلك الجزئيات. وقِسْ على ذلك تتبُّعَ جزئيات سائر

[1] في ف: لا يجامع.

[2] سقط من ي: فيه.

[3] في حاشية المصباح: فإن مسائل العلوم المدونة إنما يطلب الدليل عليها ويجوز على قلة أن يكون بعض مسائلها بديهية محتاجة إلى نوع تفسير[١٣٣/أ].(**منه**)

أنواع التراكيب واستخراجَ القواعد منها، فتكون الجزئيات التي اُستقرئتْ دلائلَ استقرائية للقواعد، فيتوقف معرفتها على معرفة خواص تلك الجزئيات.

ولا شكّ أنّ خواصّ تلك الجزئيات مما يُفتقر في تأديتها إلى أزيد من دلالات وضعية فهي من القسم الثاني الموقوف على علم المعاني. فيتوقف معرفة تلك الخواصّ على علم المعاني، فقد توقف تعريف علم المعاني على تعريف له سابق بمرتبتين، فإن كان متعلق التعريفين علما واحدا دار، أي: توقف تعريفه على نفسه، وإلا تسلسل.

فإن قيل: جاز تعدّد التعريف المتعلق بمعلوم واحد.

قلنا: إن جُوِّز ذلك كان الدور أو التسلسل[1] في التعريفات المتعددة، وإنما ذَكَرَ "تعريفه" دون معرفته، لأنّه بتصنيفه في علم المعاني قد تَصَدَّى لتعليمه. فقيل له: إنّ تعليمك هذا محال. ودخول الفاء في قوله: (**فيتوقف**) لوقوع الفصل، وإن كان الفاصل مما يتبين به لزوم الجزاء لشرطه.

قال: (**فاستوضحْ ما أجبنا به**)[2] هذا جواب لقوله: "وإن اختلج"، يقال: استوضحتُ الشيءَ، إذا وضعتَ يدك على عينك[3] تنظر هل تراه؟ و(**إذ قيل**) ظرف لـ"أجبنا"، واختار كلمة "أو" في موضع "الواو" إشارةً إلى أن تقرير الشبهة تارة بكفاية العقل، وأخرى بكفاية الطبع، ولو كانت بمعنى الواو لقال: يكفيان، أي: إن كان العقل كافيا في تعلم علم الاستدلال أي في تحصل[4] العلم به لكونه ضروريا لم يحتج عاقل في تحصله[5] إلى تعليم من غيره فلا حاجة إلى[٥/ب] تصنيف فيه لتعليمه، وإن لم يكن كافيا في تحصّل[6] العلم به -لكونه كسبيا- اُحتيج في تعلمه، بل وفي تعليمه إلى قانون آخر للاكتساب، وهو أيضا كسبيّ[7]، فيُحتاج في تعليمه إلى الأوّل فيدور "أو" إلى قانون ثالث كسبي أيضا، فيتسلسل. وقس على ذلك حال الطبع في العروض.

قوله: (**فَلْيُسْتَغْنَ عن تعليمهما**) أي عن تعليم كلّ منهما إن كان العقل والطبع كافيين

---

[1] في ف، ج: التس [التَّسَلْسُل].

[2] في ي:+ أقول.

[3] في ب: عينيك.

[4] على هامش ب: تحصيل.

[5] على هامش ب: في تحصيله.

[6] على هامش ب: تحصيل.

[7] في حاشية المصباح: لأنّ المعروض أن الاستدلال الذي هو مجموع قوانين الكتاب كسبي[١٣٣/أ].(**منه**)

فيهما أو عن تعليم أحدهما إن كان الكافي أحدَهما في بابه. وكذا الكلام في قوله: "وإلا كان تعليمهما موقوفا" وقَصْدُهُ لهذا المعني مما لا يشتبه على أحد سواء حمل كلامه على الحذف أو على أنّ التعليم المنسوب إليهما يتناول بعموم المجاز ما يتعلق بكلّ منهما وما يتعلق بأحدهما. وملخَّصُ الجواب الذي أشار إليه في الاستدلال: أنّ بعضا منه ضروري فيُنَبَّهَ المخاطبُ عليه، فإن لم يتنبه له محوناه عن دفتر المخاطبين، "إذ كل ميسر لما خلق له"[1]. وإن تنبه عَلَّمْنَاه به البعض الآخر الكسبي، وبذلك يعلم الجواب في علم المعاني فيقال: إن جماعة فهموا بسليقتهم خواصَّ جزئيات كثيرة من تراكيب البلغاء، واستنبطوا منها قواعد فدَوَّنوها واستشهدوا عليها بتلك الجزئيات، فإذا أرادوا تعليم تلك القواعد لغيرهم نَبَّهُوه على خواصِّ تلك الجزئيات، فإن تَنَبَّهَ لها عَلِمَ القواعد بدلائلها وإلا أعرضوا عنه. وعلى هذا القياس عِلْمُ البيان والنحو والصرف.

قال: (**وإذا قد عرفتَ**)[2] إذا تحقَّقتَ الأصل الذي مَهَّدَه وما تبعه من اختلاج الشبهة وجوابها بطريق الإشارة ظهر لك أن من التراكيب ما له خواصٌّ، أي معانٍ يُفْتَقَرُ في تأديتها إلى أزيدَ من دلالات وضعية. وإنّ علمَ المعاني يبحث فيه عن تلك الخواص وإفادة التراكيب إياها ولا شك أن التعرض لخواص تراكيب الكلام -من حيث إنها مفادة بها- موقوف على التعرض لتراكيبه توقُّفًا معلوما بالضرورة. فوجب عليه أن يتعرض لها بإيرادها تحت الضبط لِتَنْضَبِطَ التراكيبُ التي هي موضوع علم المعاني. قوله: (**لا يخفى عليك حال التعرض لها منتشرة**) أي هي على الانتشار معلومة لك في علم النحو وليس يحصل به ما هو مقصودنا من ضبط معاقد المعاني. قوله: (**وسابقٌ في الاعتبار**) أي في نظر أرباب هذه الصناعة. وقوله: (**ثمّ حَمْلٍ**)[3] معطوف على "بتعيين"، فإن الضبط إنما يحصل بالتعيين. و"الحملِ شيئًا فشيئًا" أي حملا مُدَرَّجًا كائنا على ما يوجبه سَوْقُ الكلام ويقتضيه. لا يقال إذا كان الحملُ المدرَّجُ من تمام الضبط لم يحصل الضبط إلا

---

[1] اقتباس من الحديث. واللفظ قطعة من حديث طويل مروي عن علي -رضي الله عنه- مرفوعا: "ما منكم من أحد إلاّ وقد كتب مقعده من النار ومقعده من الجنّة " قالوا: يا رسول الله، أفلا نتّكل على كتابنا؟ قال: "اعملوا، فكلّ ميسّر لما خلق له، أمّا أهل السعادة، فسييسر لعمل السعادة، وأمّا من كان من أهل الشقاوة فسييسّر لعمل الشقاوة". البخاري،التفسير رفم:٤٩٤٩، الأدب رقم: ٦٢١٧؛ مسلم، القدر، رقم: ٢٦٤٧؛ ترمذي، القدر، رقم: ٢١٣٦؛ أحمد ٢٨/١، ١٣٣.

أواقتباس من حديث أبي بكر-رضي الله عنه- .انظر: مسند الإمام أحمد،١٦٤/١-٢٣٤.

[2] في ي:+ أقول.

[3] في حاشية المصباح: قد تسامح في العبارة فجعل المعطوف عليه قوله: "بتعيين"، والمقصود الإشارة إلى الإعراب، ومثل هذا التسامح كثير في جانب المعطوف عليه والمعطوف أيضا اعتمادا على عدم الاشتباه.(**منه**)

بتدريج أيضا، لأنَّا نقول: يكفيه ههنا الضبط الحاصل بتعيين الأصل وحمل ما عداه عليه إجمالا.

[الكلام عن الخبر والطلب]

قال: (**والسابق في الاعتبار**) حَصَرَ أصولَ التراكيب التامة في الخبر والطلب المنحصر عنده في التمني والاستفهام والأمر والنهي والنداء، وادَّعَى أن ما سوى ذلك فروع متولدة.

فقيل: أراد ما سوى المذكور من الخبر والطلب، فإن الخبر أيضا قد يمتنع أجزاؤه على أصله فيُحْمَلُ على معنى آخر كالدعاء في "رحمك الله"، وكالمعاني المقصودة بصيغ العقود وغيرها.

وقيل: أراد ما سوى الأبواب الخمسة، لأنّه تَعَرَّضَ للحمل هناك فقال في صدر القانون الثاني: "متى امتنع أجزاء هذه الأبواب على الأصل تولد منها ما ناسب المقامَ وساق الكلامَ في بيان المعاني المتولدة منها إجمالا". وتَعَرَّضَ لها أيضا في تفاصيل الأبواب الخمسة، فكأنّه لم يلتفت إلى نتائج امتناع أجزاء الخبر على أصله، إما لقلّتها أو لعدم تعلّق غرض بالبحث عنها. ولم يُعتدّ أيضا بالترجي لانحطاطه عن أن يُعَدَّ أصلا برأسه وعدم اندراجه في أحد الأصلين. وعند بعضهم: أنّ طلب الإقبال خارج عن النداء[1] الذي هو صوت يهتف به الرجل، لكنّه يلزمه، وأنّ التَّمَنِّيَ ليس طلبا ولا يستلزمه[2]، فإنّ العاقلَ لا يَطلب ما يَعلم استحالتَه.

قال: (**وعساك**) الحكم بأن ما سوى ذلك فروع نشأت من امتناع أجزاء الكلام على الأصل مما يُستبعد ويُظن أنه مما يُرمى به جُزافا[3] إذ هناك أنواع كثيرةُ الاستعمال كالتقرير والإنكار والتعجب والاستبطاء والتهديد وغيرها، فأَنَّى يَتَسَنَّى ردُّها إلى ما ذكر، فدفعه بأنّا سنوضّحه[4] بإزالة الخفاء عنه على وجه تَسْتَيْقِنُه. و"ما" في "ما تُرَى" إما مصدريّة أي في ظنك، أو موصولة أي في الذي تُراه أي: تُجعل مُبْصِرًا إياه. والعامل[٦/أ] في الظرف عسى لما فيها[5] من معنى المقاربة أي: لعلك قاربتَ في ظنك أو في شأن ما أُرِيتَه. والضمير في "تَقْتَحِمُه" لما ذكره من أن ما سوى ذلك فروع، أو للموصول الذي هو عبارة عنه. يقال: "اقتحمتْه عيني" أي: اِزْدَرَتْهُ

---

[1] في حاشية المصباح: أي النداء الذي ليس من أقسام الطلب، لأن الطلب خارج عن مفهوم وإن كان لازما له.(**منه**)

[2] في ب: ولا يلزمه.

[3] والجُزاف والجُزافةُ والجِزافةُ: بيعك الشيء واشْتِراؤكَه بلا وزن ولا كيل، وهو يرجع إلى المُساهلةِ، وهو دخيل، تقول: بِعْتُه بالجُزافِ والجُزافةِ ،والقياس جِزافٌ. انظر: لسان العرب. مادة: (جزف).

[4] في ف:+ إن شاء الله تعالى.

[5] في ف: فيه.

واسْتَحْقَرَتْهُ. "واجتليْتُ العروسَ" إذا نظرتَ إليها مَجْلُوَّةً مكشوفةً، شَبَّهَ الصورةَ المعقولة بالصورة المحسوسة، فأثبت لها اقتحام العينِ والاجتلاءَ وكَشْفَ القناع. قوله: (**بخلافه**) أي بخلاف الاقتحام، أي وجدت من نفسك الاستحسان والاستعظام، (**فَلْنُعَيِّنْهُمَا**) أي إذا كان السابقُ في الاعتبار الخبرَ والطلبَ وجب علينا تعيينُهما لافتتاح الحديث لما نحن مُنْتَصِبُونَ له ومتوجِّهون إليه من بيان خواصِّ التراكيب.

[آراء العلماء في الخبر والطلب]

قال: (**اعلم أن المُعْتَنِين**) قوله: (**فرقة تُحْوِجُهُمَا**) أي تحكم باحتياجهما إلى التعريف وتَزْعُمُ أنهما كسبيّان، ومحصولُ ما استدل به على ما اختاره من استغناء الخبر عن التعريف أن العقلاء الذين لم يُزاوِلوا[1] اكتسابَ الأشياءِ بالحدود والرسوم ولا عرفوا كيف تُكتسب الأشياءُ بهما؟ بل الصغار الذين لا يُتوهَّم فيهم ذلك أصلا يعرفون مفهومي الصادق والكاذب اللذيْن يُوصف بهما المتكلم، وذلك: لأنّهم إذا صدَّقوا المتكلم -أي حكموا بأنه صادق- أَوْرَدُوا أبدًا تصديقَهم في مقام التصديق، أي في مقام صالح في نفسه، لأنّ يوسف فيه المتكلم بأنّه صادق. وكذلك إذا كذَّبوه، أي: وصفوه بأنّه كاذب، فلولا أنّهم عارفون بهذيْن المفهوميْن ومُمَيِّزُون للمقامات الصالحة في أنفسها لهما عن غيرها لِمَا تيسّر منهم ذلك على الاستمرار قطعا.

ثم إنّ مفهومَ الصادق: هو المتكلم بالخبر الصدق، ومفهومَ الكاذب: هو المتكلم بالخبر الكذب، فيتوقف معرفتهما على معرفة مفهوم الخبر الذي هو جزء لهما، وما يتوقف عليه التصوّر الضروري أولى بأن يكون ضروريا.

وأنت تعلم أن مرجع ما ذكره[2] إلى أن الحكم بأن هذا صادق وذاك كاذب ضروري لا يتوقف على كسب قطعا لصدوره عمَّنْ لا يُتَصَوَّرُ منه اكتسابٌ أصلا فوجب أن تكون تصورات أطرافه ما يتوقف عليه ضرورية إلا أنه زاد عليه أن الحاكم بذلك الحكم يميز[3] المقامات الصالحة في أنفسها لاتصاف المحكوم عليه بالمحكوم به فيها عن غيرها وبهذا المقدار لا يندفع السؤال

---

[1] في ب: لم يزادلوا.

[2] في حاشية المصباح: لا حاجة في هذا الاستدلال إلى كون ذلك الحكم جازما أو غير جازم، صادقا أو غير صادق، بل لا حاجة إلى نفس الحاكم أيضا، إذ يكفي هناك تصور النسبة بين ظرفيهما، فتأمل.(**منه**)

[3] في ب: يتميز.

المشهور[1]، وهو: أنّ اللازم بداهة تصور مفهوم الصادق والكاذب بوجهٍ مَا وليس يلزم منها بداهة تصور كُنْهِ الخبر الذي هو المتنازَع فيه.

قوله: (**أمّا في الخبر**) أي: أمّا اختيارنا فيه قولهم أي الاستغناء، و"ما" في "لِمَا" زائدة، و"ممن لم يمارس" صفة مُخَصِّصة لـ"كلّ أحد" بعد تخصّصه بصفة كونه من العقلاء. وقابل "الحدود" بـ"الرسوم" على مصطلح القوم مبالغة في نفي الممارسة. وقوله: (**بل الصغارَ**) يروى بالنصب عطفا على "كلّ أحد" والضمير في "يعرفون" لهما معا أو للصغار، فيُقدَّر لـ"كلّ أحد" خبرٌ، أي: يَعْرِفُ. وبالجرّ عطفا على "العقلاءِ"، وعطفه على "من لم يمارس" يمنعه "أدنى تمييز". وجمع الضمير في "يعرفون" حينئذ لرجوعه إلى ما دل عليه كل أحد من معنى الجماعة، والمراد بـ"لَكِنْ" أن عرفانهم للصادق والكاذب –وإن لم يكن مطلوبَنا– لكنّه يستلزمه، فالاستدراك لدفع توهّم عدم الاستلزام. قوله: (**الخبرِ الصِّدْقِ والخبرِ الكذبِ**) أي: الصادق والكاذب، فإنّ الخبر يوصف بهما[2] أصالة والمتكلم تبعا، وإنما لم يُصَرَّح بلفظهما دفعا لتوهّم اتحادهما بما ذُكر أوّلا.

[حدود الخبر ومناقشتها]

قال: (**هذا والحدودُ**) بيَّن أنّ تصوُّرَ الخبر بديهي فلا يصح تحديده أصلا، إلا أنه تَنَزَّلَ عن ذلك إلى تزييف حدود الفرقة الأولى ليعلم بطلانها على مذهبهم أيضا. قوله: (**والحدودُ**) مبتدأ خبره "ليتها صَلُحَتْ" إما على تقدير القول على المشهور، وإما على تأويله بمعنى: لا تصلح للتعويل. وفي صيغة التمني إشارة إلى: أنّ صُلُوحَها له كالمستحيل. وتجويزُ[3] وقوع الإنشائية خبرا للمبتدأ بلا تقدير ولا تأويل ليس بشيء.

والحد الأوّل: للجمهور، وأرادوا بالكلام المركَّبَ التامَّ المتناوَلَ للخبر والإنشاء وباحتماله للصدق والكذب أن ذلك الكلام إذا لم يُلاحظ معه خصوصيَّةُ المتكلمِ ولا خصوصيتُه بل نُظر إلى محصَّل مفهومه وهو: أن المحكوم عليه هو المحكوم به، أو ليس إياه كان صالحا للاتصاف بكل منهما بدلا عن الآخر على سواء فيندرج فيه خبر الصادق قطعا. ونحو قولنا: اجتماع النقيضين

---

[1] في ب:+ لاتصاف المحكوم عليه.

[2] في حاشية المصباح: وإنما قال: الخبر الصدق ولم يقل: الخبر الصادق والخير الكاذب، لئلاً يتوهم أن معنى الصادق والكاذب ههنا هو معنى الصادق والكاذب المذكورين أوّلا.(منه)

[3] المجوّز هو سعد الدين التفتازاني.انظر: شرحه للقسم الثالث من مفتاح العلوم، الورقة: ١١/ب.

حق أو باطل[1].

ثم إنّ بعضهم[٦/ب] بدّلوا في هذا الحد الصدق والكذب بالتصديق والتكذيب متوهِّمين اندفاع الدور بذلك، أي: الكلام الذي يحتمل أن يقال في شأنه إنه صادق أو كاذب.

والحد الثاني: لأبي الحسين[2] وأتباعه. وأرادوا بالكلام -على ما صرحوا به- المنتظَمَ من الحروف المسموعة المتميزة، فالحرف الواحد وما انتظم[3] من الحروف المتخيَّلة[4] أو المكتوبة، وما انتظم من المسموعة التي لا تتميز، ليس بكلام. وقد يزاد بعد "المتميزة" قيدان آخران فيقال: المتواضع عليها إذا صدرت عن قادر واحد فيخرج بالأوّل المهملات التي هي على أكثر من حرف واحد، وبالثاني نحو: ضَرَبَ، إذا صدرت حروفه عن قادِرَيْنِ مثلا قالوا: وهذا هو الكلام الذي يسمّى به الشخص متكلما في اللغة، فإن أورد عليهم نحو قهْ[5] أجابوا بأنه مركب من الحروف تقديرا، وأمّا نحو: "همزة الاستفهام" فلا مُخَلَّصَ فيه إلا الالتزام، وإنما تعرَّض المصنّف[6] لتعريفهم الكلام تمهيدا لما سيورد عليهم من الإلزام، وأخرجوا بقيد "المفيد" إضافة أمر إلى أمر الألفاظَ المفردةَ، وبقيد "النفي" و"الإثبات" المركباتِ الناقصةَ، كالإضافة والوصفية[7]، والمركباتِ التامةَ الإنشائيَّةَ بالقياس إلى معانيها الحقيقية، وبقيد "بنفسه" أي: بصريحه -كما سيأتي- المركباتِ الإنشائيةَ من حيث إفادتها للوازمها الخبرية، كإفادة "قُمْ" مثلا معنى أَطْلُبُ منك القيامَ. والمراد بالإضافة إن كان المعنى المصدري "فنفيا و إثباتا" نصب على المصدرية، أي: إضافة نفي أو إثبات. وإن أريد بها النسبةُ التي بين الأمرين، فالنصب على البدلية، أي: نسبة نفي أو إثبات، وفائدة من الأمور تأكيد الإطلاق في جانبي المسند والمسند إليه.

---

[1] في ف: بط.

[2] في ب: لأبي الحسن.[2] أبو الحسين هو :محمد بن علي بن الطيب البصري المعتزلي، متكلم، أصولي سكن بغداد، ودرّس بها إلى حين وفاته بها في الخامس من شهر ربيع الآخر وقد شاخ. من تصانيفه الكثيرة : المعتمد في أصول الفقه، تصفح الأدلة في أصول الدين في مجلّدين، غرر الأدلة في مجلّد كبير، شرح الأصول الخمسة، والانتصار في الردّ على ابن الراوندي. توفي سنة ٤٣٦هـ/١٠٤٤م. معجم المؤلفين ٥١٨/٣.

[3] في ج: والمنتظَم.

[4] في ب:+ في الذهن.

[5] في ف: قِ.

[6] سقط من ب: المصنف. في ي،ج:المص.

[7] في ب: الوضعية.

واعلم أنّ الطلب المستعمل في معنى الخبر مجازا داخل في الحدّ الأوّل، لأنّ احتمال الصدق والكذب إنما هو بالنظر إلى المعنى المقصود، لا في الثاني، لأنّ إفادته للمعنى الخبري ليست بنفسه بل بالقرينة إلا إذا صار حقيقة فيه بالاستعمال ولصاحبه أن يلتزم ذلك. ألا يُرى: أن مفردات الكلم قد تستعمل في معانٍ[١] أُخَرَ، ك"بعتُ" و"لم يضرب"، ولا تخرج بذلك عن أصولها وحدودها.

والحد الثالث: لعبد القاهر[٢] وهو قريب من الحد الثاني. فـ"القول"[٣] بمعنى المركّب مطلقا، و"المقتضى" بمعنى المفيد، و"بصريحه" يفيد فائدة بنفسه[٤]، و"النسبة" بمعنى الإضافة، و"المعلوم" بمعنى الأمر مضموما إليه صفة المعلومية، وقد أشار بذلك إلى: أنّ المسند والمسند إليه لا بدّ أن يكونا معلومين ولو[٥] بوجه ما.

قال: (**أَمَا تَرَى**)[٦] أبطل الحدّ الأوّل بأنّ صاحبه حين أراد تفسيره بتصوير الصدق والكذب المأخوذين فيه أخذ في تعريفهما الخبر فصار حدُّه دَوْرِيًّا[٧]، وأُجيب عنه: بأن المأخوذ في حدّ الخبر هو الصدق والكذب اللذان هما صفة الخبر أعني مطابقته للواقع وعدم مطابقته له. و"ما أُخذ في حده الخبر" صفة للمتكلم، وأيضا الخبر المأخوذ في تعريفهما ليس بمعنى الكلام، بل بمعنى الإخبار، أي الكشف والإعلام، ولهذا عَدَّى بـ"عن".

فصدْق المتكلم: إخباره وكشفه عن الشيء الذي هو المسند إليه على الوجه الذي هو في نفسه ملتبس بذلك الوجه من ثبوت المسند له[٨] أو انتفائه عنه وكذبُه إخبارُه وكشفُه عن الشيء لا على ما هو به، وحمْلُ "الشيء" على النسبة، أي: الإخبار عنها على الوجه الذي هي[٩] ملتبسة

---

[١] سقط من ج: معان.

[٢] انظر: دلائل الإعجاز،ص ٣٨٤، ٣٨٨؛ أسرار البلاغة في علم البيان (الإمام العلامة أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمان الجرجاني، تحقيق: محمد الاسكندراني/ محمد مسعود، دار الكتاب العربي ، ط٢، بيروت ١٤١٨/١٩٩٨)،٢٦٧؛ نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي، تحقيق نصر الله حاجي مفتي أوغلي،دار صادر، بيروت ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م، ص ٧٤.

[٣] في ب: والقول.

[٤] في ب: في نفسه.

[٥] سقط من ج: ولو.

[٦] في ي:+ أقول.

[٧] أي: تسلسلا.

[٨] في ب: إليه.

[٩] في ب: هو.

به من الثبوت أو الانتفاء بعيد، لأنّ المتعارف في الاستعمال "أخبرتُ عن زيد" مثلا دون أخبرت عن نسبة القيام إليه[1].

ثم قال: (**ومن ترك في هذا الحدّ الصدق والكذب ذاهبا إلى التصديق والتكذيب فقد وسَّع دائرة الدور**) لأنّ تصديق الكلام[٧/أ] هو الحكم بكونه صادقا، وتكذيبه[2] الحكم بكونه كاذبا، فيزيد في الدور مرْتبة فيختفي ويصير أقبح. قوله: (**كيف دار؟**) مفعول ثان لتَرى، وكلمة "كيف" في موضع الحال من ضمير "دار" أي: على أي صفة دار الحد الأوّل، والمعنى: أنه دار كائنا على صفة عجيبة ظاهرة. فقد انسلخ عن معنى الاستفهام فجاز أن يعمل في الظرف السابق عليه، أعني: "حين عرّف". وإن رُوعي جانب الصيغة قدّر "كيف دار؟" قبل "حينَ"، ويُجعل المذكورُ تفسيرا له. وأما جعله ظرفا لـ"تَرَى" فهو بحسب المعنى كما ترى[3]. وقِسْ على ذلك حالَ الظرف والاستفهام المذكورين في كل واحد من الحدّين الآخرين.

قال: (**والحد الثاني**) قوله: أي وأَمَا[4] تَرَى الحدَّ الثانيَ كيف خرج عن أن يكون مُطَّرِدًا حين أوجب؟ فأبطله بتناوله ما ليس من المحدود وهو مثل قولنا في باب الوصف دون الإخبار: "الغلام الذي لزيد" أو "ليس لزيد"، ومثلُ قولنا: "أن زيدا غلام" أو "ليس غلاما" بفتح "أنّ" لا بكسرها، فلا يكون مُطَّرِدًا. وبَيَّنَ دخولَهما في الحدّ: بأنّ كلّ واحد منهما كلام عند صاحبه لكونه منتظما من الحروف المسموعة المتميَّزَة ومفيدٌ بصريحه إضافةَ أمرٍ إلى أمر إثباتا أو نفيا، وذلك لأنّهما يفيدان إضافة الغلام إلى زيد إثباتا أو نفيا، وهذا ظاهر[5] في المثال الثاني. وأما في الأوّل فالأَولى أن يقال: إنه يفيد نسبة أمر[6] هو: الكون لزيد إلى أمر هو: الغلام، لأنّ تقديره هكذا الغلام الذي كان، أي: حصل لزيد، فالمنسوب هو: الكينونة لزيد، والمنسوب إليه: هو الغلام، وليس المراد[7] بالنسبة مجرد التعلّق الذي يوجد في "غلامُ زيد"، بل ما يصلح للإثبات

---

[1] سقط من ب: إليه.

[2] في ج: تكذيبه هو. في ب: تكذيب الحكم.

[3] في حاشية المصباح: ردّ على من توهم جواز ذلك، فإنه فاسد، إذ ليست الرؤية في حين التعريف بل محقق بعده.(**منه**)

[4] في ب: لما.

[5] في ف، ي: ظ.

[6] في ب:+ و.

[7] في حاشية المصباح: هذا دفع لما يتوهم من أن نسبة الغلام أعم من أن يكون بالحمل -كما في المثال

والنفي لا يقال: يلزم المثال الأوّل معنى قولنا في باب الوصف أيضا زيد الذي له غلام أو ليس له غلام.

وبذلك يتمّ كلامه، لأنّه إذا نُظر إلى هذا المعنى اللازم لم يكن المثال مفيدا له بصريحه على أن المسند في هذا المعنى هو: حصول الغلام لزيد لا كونُه غلاما، كما يُفهم من كلامه، وكأنه أورد بصريحه مكان نفسه تنبيها على اتّحاد مُؤَدَّاهُمَا وبَيَّنَ خروجَ المثالين عن المحدود –أعني الخبر– بانتفاء لازمه عنهما –أعني احتمال الصدق والكذب–، لكنه بالغ في نفي الاحتمال فزاد الصحة أي: لا يصح لهما الاحتمال فضلا عن الاتّصاف به.

وقوله:[١] (**فلا نِزَاعَ**): دفع لأن يقال: قد منعتم كونَ المحتمِل للصدق والكذب حدًّا للخبر، فكيف جعلتم الاحتمال لازما للخبر تستدلون بانتفائه على انتفاء الخبرية؟ إذ على هذا يكون تحديده به صحيحا، أي: لا نزاع لأحد في أن الاحتمال لازم للخبر شامل لجميع أفراده، إنما النِّزاع في أن يكون مذكورا في حدّه، والحال ما تقدّم من لزوم الدور.

والجواب: أن المراد بالإثبات والنفي هو: الحكم بوقوع النسبة أو لا وقوعها –أعني إيقاعَها أوانتزاعَها– وليس في شيء من المثالين إيقاعٌ ولا انتزاعٌ صادرٌ من المتكلم، بل فيهما إشارة إلى حكم مفعول –كما سيصرح به المصنف– فلا نقض بهما أصلا.

قال: (**والحدَّ الثالثَ**)[٢] أبطله أوَّلا: بعدم انعكاسه لخروج ما هو من أفراد المحدود اتفاقا عنه، وقال: لامتناع أن يقال: مبالغة في امتناع كون ما لا[٣] يُعلم بوجه من الوجوه معلوما حتى كأن القول به ممتنع، **وثانيا:** بعدم اطِّراده لانتقاضه بالنقيضين المذكورين في إبطال الحد الثاني، وقال: "فَتَدَبَّرْ"، أي: في انتقاضه بهما، وذلك بأنْ تَعْلَمَ أنّ القول يتناولهما كالكلام في الحد الثاني وإن المُقْتَضِيَ بصريحه إلى آخره لا يُخرِجهما على قياس ما عرفت هناك، والنقيضان مندفعان بما مرّ، لا بجعل القول مرادفا للكلام بمعنى المركب التام، إذ لا سند له لغة[٤] ولا اصطلاحا.

الثاني–، أو بالإضافة –كما تفهم من المثال الأوّل– وهذا توهم بعيد، إذ لو أريد مجرد التعلق لكان الأظهر أن ينقض بنحو: غلام زيد. وأيضا لا إضافة للغلام إلى زيد في صورة النفي.(**منه**)

[١] سقط من ب: و.

[٢] في ي:+ أقول.

[٣] في ب: لم.

[٤] في حاشية المصباح: فإن القول بحسب اللغة يتناول المفردات. بل قيل: إنه يتناول المهملات أيضا، إلا أنه بحسب العرف العام قد اختصّ بما عداها، وأما بحسب الاصطلاح الميزاني فقد خصّ بالمركب

وأما عدم الانعكاس فقد أشار إلى جوابه بقوله: "ولسؤال المعلومية وجهُ دفعٍ"[1] أي: وللسؤال الذي نشأ من اعتبار المعلومية وجه دفع "نَذْكُرُ[2] في الحواشي" وأراد بها حواشيَ المفتاح التي وَعَدَها في صدر الكتاب[3] ولعل ذلك الوجه هو: أن ما لا يعلم بوجه من الوجوه –أعني المجهول مطلقا– له صفةٌ وذاتٌ. فتلك الصفة –أعني مفهومَ اللاّمعلومِ– معلومة بلا اشتباه –كما أن مفهوم المعلوم كذلك، وتلك الذات المتصفة باللامعلوميّة إذا توجه العقل إليها بهذه الصفة– كما في قولك: ما لا يعلم بوجه من الوجوه– صارت معلومة[4] بهذا الاعتبار وصالحة لأن يحكم عليها بأنها متصفة بامتناع الحكم من حيث اتصافها بهذه الصفة، فمعلوميَّتُهَا باعتبار التوجه إليها بهذه الصفة كافيةٌ في اندراجها تحت المعلوم ودخول ذلك القول في حد الخبر ومصحِّحةٌ للحكم عليها بأنها لا تُثْبَتُ ولا تُنْفَى، أي لا يُحكم عليها أصلا، وربما يقال: إن عبارته مشعرة بأن هناك سؤالا يُرَدُّ به اعتراضُه بعدم الانعكاس وهو أنَّا لا نم [لا نُسَلِّمُ][5] أنّ ما لا يعلم بوجه من الوجوه ليس معلوما بل هو معلوم باعتبار[٧/ ب] الصفة[6] اللامعلوميَّةِ كما عرفت.

ولذلك السؤال وجهُ دفعٍ، وهو: أنه لو كان ما لا يعلم بوجه من الوجوه معلوما باعتبار لاجْتَمَعَ النقيضان، لأنّ المراد به ما لا يكون معلوما بوجه دائما.

والجواب[7] عن هذا الدفع: أنك إذا قلت: ما لا يعلم بوجه من الوجوه دائما، فقد توجهت باللامعلومية الدائمية إلى ذات، فلا بدَّ أن تصير معلومةً لك في نفس الأمر بهذا الاعتبار، وأما لا[8] معلوميَّتُها الدائمِيَّةُ[9] فبحسب فَرْضِ العقل، حيث توجه إليها بهذه الصفة، لا بحسب نفس الأمر، فلا تناقض.

مطلقا.(منه)

[1] انظر: مفتاح العلوم،١٦٥.

[2] في ج: يذكر.

[3] انظر: مفتاح العلوم،٦.

[4] في حاشية المصباح: أي هو معلومة بهذا الاعتبار فقط، وأما الذات التي توجّه إليها بصفة المعلومية فيجب أن يكون معلومة باعتبار آخر أيضا.(منه)

[5] في ب: لا نُسلِّم.

[6] في ف: الصفة.

[7] في حاشية المصباح: هذا الجواب هو الذي ينحلّ به مسيلة المجهول المطلق بحيث لا مزيد عليه وتنقطع به مادة الشبهة وبالكلية.(منه)

[8] سقط من ب: لا.

[9] في ج:+ إلى ذات.

وإنما حكم[1] على الحدّ الأوّل بالخروج عن كونه معرِّفا وعلى الآخرين بالخروج عن الاطراد والانعكاس إشارةً إلى أن الدَّوْرِيَّ لا يفيد معرفة أصلا لاستلزامه المحالَ[2]، وأن غيرَ المُطَّرِدِ وغيرَ المنعكسِ قد يفيدان معرفة بوجه ما، ولذلك جَوَّز جماعةٌ في التعريفات الناقصة أن يكون أعمّ وأخصّ.

[الطلب: استغنائه عن التعريف]

قال: (**وأمّا في الطلب**) استدلّ على استغناء الطلب عن التعريف لكونه بديهيّا: بأنّ كلّ أحد من العقلاء الذين لم يمارسوا اكتساب التصورات من الحدود والرسوم، ولا عرفوا كيفية ذلك الاكتساب، بل الصغار الذين لهم أدنى تمييز، ولا يتوهم الاكتساب منهم أصلا يوردون كلا من أقسام الكلام[3] الطلبي الدالة على معنى التمني، والاستفهام، والأمر، والنهي، والنداء في موضعه عن علمٍ بذلك الإيراد واختيارٍ[4]، ولا يُخطؤن في ذلك، فلا يوردون الكلام الدالّ على التمني مثلا في موضع الاستفهام. وإذا أجابوا عن شيء منها أجابوا بما يناسبه، فهُمْ عالمون بتلك الأقسام ومعانيها ومواضعها اللائقة بها، وأجوبتَها المناسبة إياها، وكلّ واحد منها كلام طلبي مخصوص والعلم بالخاص مسبوق بتصور العام، فيكون مطلق الكلام الطلبي معلوما لهؤلاء بديهةً.

والجواب[5]: أن ذلك إنما يتمّ إذا كان العام ذاتيا للخاص والخاصّ معلوما بالكنه وهما ممنوعان ههنا وإن أراد أن هذه الأقسام ومطلق الكلام الطلبي معلومةٌ بوجه ما فلا نزاع فيه. وإنما الكلام في تصور الطلب بالكنه. قوله: (**وأما في[6] الطلب**) أي: وأما اختيارنا في الطلب قولَ الفرقة الثانية القائلة باستغنائهما عن التعريف. وقوله: (**يُتَمَنَّى**) أي: يأتي بكلام يدل على التمني وهو وما عطف عليه خبر "أنّ"، و"يُوجِدُ كلا" بدل منه، وجَعْلُ الأوّل صفةً لـ"كل أحد" والثاني

---

[1] في ب: الحكم.

[2] في ف، ي، ج: المح.

[3] في حاشية المصباح: لما كان للكلام في الطلب بالمعنى الاصطلاحي دون اللغوي وجب أن يراد بالطلب الكلام الطلبي المقابل للكلام الخبري، ووجب أيضا أن يحمل أقسام الطلب على العبارات التي هي أقسام للكلام الطلبي. قال صاحب الكشاف: التمني ليس فعل القلب بل فعل اللسان.(**منه**)

[4] في ف: اختبار.

[5] يردّ الشارح بهذا الجواب على رأي السكّاكي.

[6] سقط من ف: في.

خبرًا لا يلائم ما مرّ[1] في بحث الخبر.

قال[2]: (**ثم إن الخبر**) يريد أنهما بعد[3] افتراقهما وِجْدَانًا لحقيقتيهما البديهيتَيْن يفترقان أيضا باللازم المشهور ثبوتُه[4] للخبر، وانتفاؤُه عن الطلب. وهذا نوع توطئة منه لما سيذكره من بيان مرجع الخبرية.

ولما قدّم مباحث الخبر بطولها على مباحث الطلب أراد أن يَجعل الشارعُ في كتابه على صدق رجاءٍ وثقة باستيفاء تلك المباحث المؤخرة أيضا[5]، فقال: (**والكلام في الطلب وما نسبنا إليه**) من أقسامه الخمسة وما يتولّد منها "لا يُقْصَرَ" على هذا الكلام الإجمالي الذي أوردناه ههنا، و"قَرَعْنا به سمعك" من غير أن يَنْفُذَ فيه ويُوصِلَ معناه على ما ينبغي إلى قلبك، لكنّا في "أَوَانِ التَّصَدِّي" لتحقيق مباحثه سنُفْرِغُ ونَصُبُّ بتيسير الله تعالى[6] في تُقْبَتَيْ أذنيك، بحيث يصل إلى "صِمَاخَيْك"[7] كلاما يَنْقُشُ في ذهنك صورةَ مباحثه من كيفية انقسامه إلى أقسامه، وتفاصيل أحوالها وتوليدها لما تولِّدها "النقشَ الجليَّ" الذي لا خفاء فيه، وهذا وعد أقوى وأشملُ مما سبق من وعد كشف القناع عن وجوه المتولدات.

قوله[8]: (**وَلْتَكْتَفِ**)[9] عطف على مقدر، أي: فَلْنَشْرَعْ في المقصود الأصليّ ولنكتفِ، وصرَّح بأن ما ذكره في معرض الاستدلال على استغنائهما عن التعريف تنبيه على حكم بديهيٍّ إشارةٌ إلى أن ما يُعْتَرَضُ به عليه لا يُجْدِي نفعًا. وقَيَّدَ التعريف بالحدِّيِّ، أي[10]: الذي يُحَصِّلُ في الذهن صورةً لم تكن حاصِلةً فيه احترازًا عن التعريف اللفظي، أعني: الذي يُقصَد به تعيينُ صورةٍ حاصلةٍ من بين سائر الصور بأنها المرادة بلفظ "كذا"، كقولك: الغَضَنْفَرُ الأسدُ. فإنه يجري في

---

[1] في ب: لما مر.

[2] سقط من ب: قال.

[3] سقط من ب: بعد.

[4] في حاشية المصباح: هو بالحقيقة لازم الخبر. وأما لازم الطلب فهو انتفاء الاحتمال.(منه)

[5] سقط في ب: أيضا.

[6] في ف، ج: تع.

[7] الصِّماخُ من الأُذن: الخرقُ الباطن الذي يُفضي إِلى الرأْس تميمية، والسماخ لغة فيه. ويقال: إِن الصماخ هو الأُذن نفسها.لسان العرب،مادة: (صمخ).

[8] سقط من ج: قوله.

[9] في ب:+ بهذا القدر.

[10] سقط من ب: أي.

البديهيَّاتِ أيضا، بخلاف الأوّل سواء كان حدًّا اسميًّا[1] محصِّلا لصور المفهومات، أو حقيقيًّا مُحَصِّلاً لصور حقائق الموجودات.

و"**القانون**" كلمة سريانية بمعنى المسطرة، ثم نقل إلى القضية الكلية من حيث تُستخرج بها أحكامُ جزئياتِ المحكومِ عليه فيها، ويسمى تلك القضية[2] أصلا وقاعدة وتلك الأحكام فروعا واستخراجُها من ذلك الأصل تفريعا، وإنما سمَّىكلا من بابي الكلام في الخبر والطلب قانونا لاشتماله على بيان قوانين هي مسائلُ علم المعاني.

---

[1] في حاشية المصباح: فالحد الاسمي ليس هو الحد اللفظي، كما توهّم بعضهم.(**منه**)

[2] في ف، ي، ج، ب:+أيضا.

[القانون الأوّل]

[فيما يتعلق بمباحث الخبر]

قال: (**القانون الأوّل فيما يتعلق بالخبر**)[1] قدَّم مباحث الخبر لكونه أكثر استعمالا وأوفر اشتمالا على الخواصّ، وأقدمَ اعتبارًا في الاشتقاق. فإن ألفاظ الطلب مأخوذة بتصرّف في ألفاظ الخبر.

ثم إن مثل قولنا: "زيد قائم" يُطلق عليه أنه خبرٌ ومحتملٌ للصدق والكذب، وأنه مفيد للمخاطب، وأنه صادق أو كاذب، فأراد أن يبين مرجع ذلك كلِّه، فقال: (**اعلم أن مرجع**[2]) أي رجوعَ الخبرية التي مُحَصَّلُها في الحقيقة احتمال الصدق والكذب إلى الحكم الصادر من المتكلم في خبره، فإن هذا الحكم يَتَّصِفُ بذلك الاحتمال أوَّلا وبالذات، ثم يَتّصف به المجموع المركب منه ومن طرفيه ثانيا وبالعَرَضِ.

وتلخيصه: أنّ المتصف بالخبرية هو المجموع لكنْ إذا حُقِّقَ خبريَّته رَجعتْ إلى الاحتمال الذي هو من الصفات الذاتيّة الأوّلية للحكم، فإذا قيل للكلام: إنه خبر كان محصوله[3] أنه باعتبار حكمه محتمل. قوله: (**المُخْبِرِ**) أي الذي هو بصدد الإخبار والإعلام. وضمير "يحكمه" راجع إلى الموصول الذي هو عبارة عن الحكم على تضمين معنى الفعل، كما يرشد إليه قوله: (**فاعلا ذلك**) أي يفعله حاكما في خبره بمفهوم لمفهوم إثباتا كان أو نفيا، و"ما" في "كما تجد"، إما عبارة عن الحكم، أي: كالحكم الذي تجد المخبر فاعلا ذلك الحكم فوضع اسم الإشارة موضع الضمير، وكما تجده حال من الهاء في "يحكمه"، وإما مصدرية والحال من ضمير المُخبر في: "يحكمه" أي كائنا على حالة مثل حالة وجدانك إياه فاعلا، والحكم ههنا بمعنى إيقاع النسبة أو انتزاعها، لأنّه[4] الموصوف بالاحتمال وبالصدق، أو الكذب وهو الذي يفعله المُخبرُ دون وقوع النسبة، أو لا وقوعها، وإنما قال: "هو لزيد" بـ"اللام" تنبيها على: أنّ الأصل في المسند أن يتبادر منه الوصف.

قوله: (**لا إلى حكمٍ مفعولٍ**) أي: إذا أتى المتكلم بلفظ مشتمل على نسبة ولم يفعل فيه

---

[1] سقط في ي: القانون الأوّل فيما يتعلق بالخبر. سقط من ب: فيما يتعلق بالخبر.

[2] في ف:+ الخبريّة.

[3] في ج: أعاد جملة "إنه خبر كان محصوله".

[4] في ب: بأنه.

حكما بإيقاع تلك النسبة أو انتزاعها، بل أشار إلى حكمٍ مفعولٍ، فإن ذلك اللفظ المشتمل على الإشارة إلى الحكم المفعول لا يكون خبرا، أي محتملا للصدق والكذب. فلم يكن رجوع الخبرية إلى الحكمِ المفعولِ المشارِ إليه، ومثّل لذلك بمثالين:

أحدهما[١]: الجملة الواقعة صلة، فإن فيها إشارةً إلى نسبة قد عَلِمَها المخاطبُ وحكم بها قبل أن تُجعل هذه الجملةُ صلةً.

والثانِي: الجملة التي دخل عليها "أَنَّ" المفتوحةُ، فإنك إذا قلت: "عندي أَنَّ زيدا قائمٌ" فقد أشرتَ إلى حكمك بكونه قائما قبل أن تجعل أنّ مع ما في حيّزها محكوما عليه، وكان الأَولى أن يقتصر على ذكر الصلة، فإن قولك: "مشكوك أنّ زيدا قائم" ليس فيه إشارة إلى حكمٍ مفعولٍ لأحد، بل المفتوحة مع ما في حيّزها بتأويل مفرد يحكم عليه أو به، وليس يقتضي أن يشار به إلى حكم مفعول بخلاف الصلة، فإن أجزائها ملحوظة تفصيلا فليست بتأويل مفرد، وفيها إشارة إلى حكم المخاطب قطعا.

هذا وما يقال من أن لم يريدوا به[٢] أنها خبرٌ حالَ كونها صلةً، بل إنها كانت خبرا قبل ذلك، وكذا الحال في الجملة الخبرية الواقعة خبرا للمبتدأ أو صفةً للنكرة أو حالا، فإنها جمل وليست خبرا، أي كلاما مقابلا للطلب، وذلك لخروج[٣] نِسَبِها عن كونها مقصودةً بالذات. فإذا قلت: "زيد أبوه منطلق" كان القصد إلى إثبات انطلاق الأب لزيد، لا إلى إثبات الانطلاق لأبيه، فإنه مقصود تبعا، فليس كلُّ جملةٍ كلاما، ولا كلُّ جملةٍ غيرِ إنشائيةٍ خبرا.

قال: (**فأما السبب**) قد علمت: أن الخبرية صفة للكلام، وأنها في المآل راجعة إلى الاحتمال الذي هو صفة ذاتية للحكم المفعول للمخبِرِ في خبره، ويوصف به الكلام تبعا لذلك الحكم. فالآن يريد[٤] بيان سبب اتصاف الحكم والخبر بالاحتمال، فذكر كلمة "أمَّا" لمثل ما مرّ في حدّ البيان، وصدّرها بالفاء، لأن ذكر الاتصاف بالاحتمال يقتضي ذكر سببه وأشار بـ"ذلك

---

[١] في ب: إحديهما.

[٢] في ب: بها.

[٣] في حاشية المصباح: إشارة إلى ما ذكره بعض محققي النحاة: من أن الكلام ما اشتمل على نسبة أصلية مقصودة بالذات. والجملة ما تشتمل على نسبة أصلية سواء كانت مقصودة أو لا. فالشرط وحده جملة، وليس بكلام، وكذا الجمل الواقعة مواقع المفردات، والجملة الواقع صلة.(منه)

[٤] في ب: يريدون.

الحكم" إلى الحكم المفعول للمخبر. وقال: (**من حيث هو**[1] **حكمُ مُخبِرٍ**) تنبيها على ما مرّ في حدِّ الخبر من وجوب قطع النظر عن خصوصية المخبر، والحكم ليتّصف الحكم بالاحتمال في جميع الصور.

فإن قلتَ: احتمال الحكم للصدق والكذب هو بعينه[2] إمكان تحققه مع كلّ منهما بدلا عن الآخر[٨/ب] فكيف جُعل سببا له؟

قلتُ: إن الاحتمال هو الإمكان الذهني، أعني تردد الذهن، وقد علل بالإمكان الذي هو بحسب نفس الأمر، أي احتمل[3] الحكم لهما في العقل لإمكان تحققه مع كل منهما في نفس الأمر، وقد يتوهم أن المسبب احتمال الخبر وسببه احتمال الحكم[4].

[مقاصد الخبر]

قال: (**ومرجعَ كون الخبر مفيدا**)[5] أي: اعلم أنّ مرجع كونه مفيدا. والظاهر من عبارته: أن ذلك الحكم إشارة إلى الحكم المفعول للمخبر في خبره، أعني الإيقاع أو الإنتزاع، لكنّ المقصود الأصليّ من الخبر -كما لا يخفى-: إفادة المخاطب الحكم بمعنى وقوع النسبة أو لا وقوعِها، وذلك الحكم المفعول وسيلة إليه، فإن المخاطب يستفيده من الخبر، وينتقل منه إلى[6] متعلقه الذي هو هذا[7] الحكم المقصود بالإعلام، فكأنه عبّر ههنا عن وقوع االنسبة أو لا وقوعها بـ"ذلك الحكم"، لأنَّ ذِكْرَ ما تعلق به[8] -أعني الحكم المفعول في قوة ذكره- يرشدك إلى ذلك قولُه: (**أو استفادتِه منه أنّك تعلم ذلك الحكم**) إذ لا يشتبه أنّ المراد علم المتكلم بالوقوع لا بالإيقاع الصادر عنه ولو قال إلى استفادة المخاطب منه الحكم لكان الأمر أهونَ.

---

[1] في ج، ب: هو.

[2] في ب: بعينها.

[3] في ف: احتمال.

[4] في حاشية المصباح: وليس بشيء إما أولا: فلأن احتمال الخبر راجع في الحقيقة إلى الحكم على طريق قولك: زيد حسن، وزيد حسن وجهه؛ إذا كان حسنه راجعا إلى حسن وجهه، وليس في جعل أحدهما سببا للآخر فائدة يفيد بها. أو إما ثانيا: فلأنّه حينئذ يحتاج إلى بيان سبب احتمال الحكم بهما، كما احتيج إلى بيان سبب احتمال الخبر، ولا تفاوت بحسب الظاهر في الوضوح.(**منه**)

[5] سقط من ب: كون الخبر مفيدا. في ي:+ أقول.

[6] سقط من ب:إلى.

[7] في ب: ذلك.

[8] في ب: يتعلّق.

فإن قلتَ: الاستفادة فرع للإفادة فكيف يرجع إلى فرعها؟

قلتُ: أراد أنّ حكمنا بكون الخبر مفيدا للمخاطب بالنظر إلى استفادته منه أحد هذين الأمرين. وملخصه: أنّ معنى إفادته له إفادته إياه أَحَدَهما، فإذا لم يفده شيئا منهما لم يُعَدَّ مفيدا له كقولك: السماء فوقنا.

قوله: (**ويسمى هذا**) أي الحكم بمعنى الوقوعِ، أو اللاّوقوعِ (**فائدةَ الخبر**)، لأنّه المقصود الأصلي الذي وُضِعَ الخبرُ للإعلام به. وكذا لازم فائدة الخبر كون المخبر عالما بالوقوع، أو اللاّوقوع. وقد صرّح بذلك في تعريف المسند إليه حيث قال[١]: "والسبب في ذلك هو أن فائدة الخبر لما كانت هي الحكم أو لازمه -كما عرفتَ في أول قانون الخبر-، ولازم الحكم وهو أنك تعلم حكم أيضا". فمن قال[٢]: "فائدة الخبر: استفادة الحكم، ولازمها: استفادة كون المتكلم عالما" فقد فَسَّرَ الكلام بما لا يرتضيه صاحبه، وإنما مثل بحفظ التوراة، لأنّه مما يَنْدُرُ[٣] ويَخْفَى غالبا.

قال: (**والأولى بدون هذه**[٤])[٥] يعني أن تسمية ما سمَّاه لازمَ فائدة الخبر، إنما هي بسبب كونه لازما لها، وأراد بقوله: "هذه لازم الفائدة"، وأنّثه باعتبار أنّه في نفسه أيضا فائدة كما صَرَّحَتْ به عبارتُه المنقولةُ آنفا. ومعنى امتناع الأولى بدون هذه أنه كلما حصل للمخاطب العلم بالحكم من الخبر[٦] نفسه، وجب أن يحصل له منه العلم بكون المخبر عالما بالحكم، وذلك لما عرفت من أن المعتبر في العرف: فَهْمُ المعاني المقصودة للمتكلم، فإذا حصل للمخاطب من الخبر علم بالحكم، أي اعتقادٌ به قطعيٌّ أو ظنِّيٌّ، فإنه يُسَمَّى علما في المتعارَف كان ذلك بسبب علمه بأن المتكلم عالم به قاصد بالخبر تفهيمَه إياه وهذه بدون الأولى لا تمتنع لجواز أن يحصل للمخاطب من الخبر علم بكون المتكلم عالما بالحكم ولا يحصل له منه العلم بالحكم لكونه معلوما له قبل سماع ذلك الخبر كما في:"حفظتَ التوراةَ".

---

[١] انظر : مفتاح العلوم، ١٧٨.

[٢] في حاشية المصباح: فهذا القائل وهو الشارح العلامة (أي: **قطب الدين الشيرازي**، صاحب "مفتاح المفتاح") يجعل لفظة "هذا" إشارة إلى الاستعارة، لأنّها بتأويل الفعل مع أن.(**منه**) انظر: مفتاح المفتاح، الورقة:٣٢.

[٣] في ي: يُنْذَرُ.

[٤] في ج:+ تمتنع.

[٥] في ي:+ أقول.

[٦] في حاشية المصباح: يعني قوله: إن فائدة الخبر لما كانت هي الحكم أو لازمه.(**منه**)

وما يقال[١]: من أنّ علم المخاطب بالحكم من الخبر هو حضوره في ذهنه بمجرد[٢] سماعه سواء اعتقده أم[٣] لا، فليس بشيء[٤] لأن ذلك الحضور قد يحصل[٥] بسماع الخبر من النائم ولا يُعَدُّ خبرُه مفيدا عند أرباب اللغة، وكذا مجرد حضوره في ذهن المتكلم لا يُعَدّ علما عندهم أصلا.

ولما كان لزوم علم المتكلم بالحكم للحكم باعتبار علم المخاطب بهما من الخبر نفسه -كما بيناه- لا باعتبار تحققهما في أنفسهما -كما هو المتبادر من لزوم أحد الشيئين للآخر[٦]- كان ذلك باعثا على تفسير فائدة الخبر ولازمها بالاستفادتيْن، أي العلمين. وأما قوله: (**اللازمِ المجهولِ المساواةِ**) فالمناسب للمقام أن يجعل كناية عن اللازم الأعم بناء على كونه أَوْلَى بمجهوليَّة المساواةِ.

وقد يقال[٧]: إن تمتنع[٨] ولا تمتنع بمعنى حكمِ العقل بالامتناع وعدم حكمه به أي العقل يحكم امتناع الأولى بدون الثانية ولا يحكم بامتناع الثانية بدون الأولى كما هو حكم اللازم المجهول المساواة فإن العقل يحكم بامتناع ملزومه بدونه ولا يحكم بامتناعه بدون ملزومه مساويا كان في الواقع أو أعم.

قال: (**ومرجعَ كونه صدقا أو كذبا**) أشار بذلك الحكم إلى الحكم المفعول للمخبِر في خبره أعني الإيقاعَ أو الانتزاعَ فإنه -كما مرّ- هو المفعول للمخبر، وهو المحتمِل للصدق والكذب، وهو المتصف بمطابقته الواقعَ أو[٩] لا مطابقتِه، دون وقوع النسبة أو لا وقوعها. وحمل الحكم في هذه المواضع[١٠] الثلاثة على الوقوع أو اللاوقوع -كما في بحث إفادة الخبر- مما لا وجه

---

[١] اقتباس من قول سعد الدين التفتازاني. انظر: المطول، ٤٥.

[٢] في ي: لمجرّد.

[٣] في ف: أو.

[٤] هذا رد على النفتازاني. انظر: المطول، ٤٥.

[٥] سقط من ب: قد يحصل.

[٦] في ب: الآخرين.

[٧] اقتباس من قول سعد الدين التفتازاني. انظر شرحه للقسم الثالث كن المفتاح، الورقة: ١٤/ب.

[٨] في ي: ممتنع.

[٩] في ف: و.

[١٠] في حاشية المصباح: يعني: أنّ الحكم المذكور في كون الخبر مفيدا محمول على وقوع النسبة أو لا وقوعها ،كما حققناه هناك. وأما الحكم المفعول الذي هو مرجع الخبرية، والحكم المتصف بالاحتمال، والحكم المتصف بالصدق والكذب فنحن نحمله على الإيقاع والانتزاع؛ إذ ليس الوقوع أو اللاوقوع مفعولا للمخبر، ولا متصفا بالاحتمال ولا بالصدق والكذب وهو ظاهر منه.(**منه**)

لصحته.

ومذهب جمهور المحققين: أنّه لا شكّ أنّ الجملة الخبرية، كـ"زيد قائم" أو "ليس بقائم" —مثلا— مشتملة على حكم إيجابي أو سلبي، مفعول للمخبر في خبره هذا ويعبر عن هذا الحكم بالنسبة التامة الذهنية، فهذه النسبة الذهنية إن طابقت النسبة التي بين زيد والقيام بحسب نفس الأمر في الكيفية بأن تكونا ثبوتيتين معا أو سلبيتين معا كان الخبر صادقا، وإن لم تُطابقْهَا بأن كانت الذهنية[٩/أ] ثبوتيةً والنسبة الأخرى سلبيةً، أو[1] بالعكس كان الخبر كاذبا.

وتحقيقه: أن الجملة الخبرية تدل على نسبة تامة ذهنية مشعرة بحصول[2] نسبة أخرى في الواقع موافِقَةٍ للأُولى في الكيفية. وهذه النسبة الأخرى مدلولة للخبر بتوسط الأولى، وهي المقصودة بالإفادة —كما مر—. فإن كانت هذه النسبة الأخرى المشعِرُ بها حاصلةً كان الخبر صادقا وإلا كان كاذبا. ومن ثَمَّةَ قيل[3]: إنّ صدق الخبر هو ثبوتُ مدلوله معه وكذبَه تخلُّفُ مدلولِه عنه. ولا استحالة في ذلك لأن دلالة الجملة الخبرية على النسبة الذهنية وضعيَّةٌ، لا عقليَّةٌ. ودلالة الذهنية على حصول النسبة الأخرى بطريق الإشعار من دون استلزام عقلي، فجاز أن يتخلّف عن الجملة الخبرية مدلولُها بلا واسطة فضلا عن مدلولها بواسطة، وهذا —معنى ما قيل—: من أن مدلول الخبر هو الصدق، وأما الكذب فاحتمال عقلي.

قوله: (**أو غير مطابقته**) أراد أَوْ لاَ مطابقتِه على جعْل "غَيْرِ" بمعنى "لا"، كما يشهد له قولُه: (**وإلى لاَ طِبَاقِهِ**) ولا يجوز إرادة غير المطابقة مطلقا، لأنَّ سائرَ صفات الحكم كاليقينيَّة والظنّيَّة والضروريّة والكسبيَّة مغايرةٌ للمطابقة. وليس مرجع الكذب إليها، وأراد برجوع كون الخبر صادقا أو كاذبا إليهما: أنّ معنى صدقه وكذبه مطابقتُه للواقع وعدم مطابقتِه له. وهذا هو المتعارَف بين جمهور الناس، فإنهم لا يعرفون سوى ذلك. و(**عليه التعويلُ**) أي: الاعتماد لما سنذكره من إجماع المسلمين على تصديق اليهودي وتكذيبه في قوليه، مع تأيُّده بالنقل عن أئمة اللغة والتعارف[4] فيما بين أربابِها.

---

[1] في ف: و.

[2] في ب: لحصول.

[3] انظر: الإيضاح في علوم البلاغة، جمال الدين أبي المعالي محمد بن عبد الرحمان المعروف بالخطيب القزويني، -جزءان في مجلد واحد- ط١، ١/٨٦-٨٧؛ المطول، ٣٨-٤٣.

[4] في ب: المتعارف.

قال: (**وعند بعضٍ**) أي ومرجعَ كون الخبر صدقا أو كذبا عند بعض. وأراد به النظّامَ[1] ونَكَّره تحقيرا لمذهبه في هذا المطلب إلى "طباق الحكم" المفعول للمخبر في خبره، لاعتقاده الجازم أو ظنه، و"إلى لا طباقه لذلك" الاعتقاد أو الظن، فإذا كان حكمه مطابقا لما ذكر كان صادقا سواء طابق الواقع أو لم يطابق، وإلا كان[2] كاذبا فلا واسطة بين الصادق والكاذب عنده أيضا، لأن ما لا يطابق الاعتقادكاذب سواء كان هناك اعتقاد أو لا. وقدم كون الاعتقاد خطأً على كونه صوابا، إذ حذ[حينئذ] يظهر الافتراق بين معنى الصدق. ولم يرد بقوله: (**سواء كان ذلك الاعتقاد أو الظن خطأ أو صوابا**) أنه لا بدّ على تقديري الطباق و[3]اللاّطباقِ من اعتقاد أو ظن حتى يشعر بالواسطة، بل أراد: أنّه لا اعتبار بمطابقة[4] الواقع ولا مطابقته في هذا المذهب أصلا. وقوله: (**بناءً**) نصب على أنه مفعول له، أو حال، أو مصدر لفعل مقدر هو حال، والعامل معنى قوله: ومرجعهما عند بعض، أي: حكم بعض برجوعهما إلى ما ذكر لأجل البناء، أو بانيا، أو يبنى بناء.

وقوله: (**واحتجاجِهِ**) عطف على دعوى أي هذا البعض بَنَى مذهبَه على: أنّ المخبر متى ظهر خبره بخلاف الواقعِ يَدَّعِي[5] تَبَرُّؤَه عن الكذب، ويَحتجُّ لدعواه هذه: بأن خبره كان على وفق اعتقاده أو ظنه. ويُسَلِّمُ له ذلك مَنْ يحضره، فلولا[6] أن الكذب عدم مطابقة الاعتقاد لَمَا صَحَّ ذلك منه ولَمَا سَلَّمُوه[7] له. فوجب أن يكون الصدق مطابقةَ الاعتقاد أيضا.

والجواب:أنّه إنّما يتبرأ عن الكذب عمدا، أي مع العلم بكونه كذبا دفعًا[8] لاستحقاق اللاَّئِمَةِ عُرْفًا.

---

[1] أبو إسحاق، إبراهيم بن سيار النظام، أحد شيوخ المعتزلة المتوفى سنة ٢٣١هـ/٨٤٥م. تبحر في علوم الفلسفة واطلع على أكثر ما كتبه رجالها من طبيعيين وإلهيين، وانفرد بآراء خاصة طابعته فيها فرقة من المعتزلة سميت "نظّامية" نسبة إليه. الأعلام،٤٣/١؛ انظر: معجم المؤلفين، ٣٠/١.

[2] في ب: لكان.

[3] في ج: أو.

[4] في ب: بمطابفته.

[5] سقط من ف: يدّعي.

[6] في ف، ي: ولولا.

[7] في ج: سلموا.

[8] في ف، ي: وِفْقًا.

قال[1]: (**لكن تكذيبنا استدراك عن قوله: بناء**)[2] دفعا لتوهُّمِ استحكامه وتشييدِ ما بني عليه،أي إجماعُ المسلمين على تكذيب اليهودي في قوله: (**الإسلام باطل**[3]) مع مطابقته لاعتقاده وإجماعُهم على تصديقه في قوله: (**الإسلامُ حقٌّ**) مع مخالفته لاعتقاده. (**يُنْحِيَانِ**[4]) أي يُقْبِلاَنِ بالقَلْع على هذا البناء. يقال: "أنحى عليه بالسوط" إذا أقبل به عليه. والمعنى: أنهما يَقْلَعَان[5] هذا البناء وما بُنِيَ عليه بإقبالٍ وتَوَجُّهٍ تامٍّ، فهو أبلغ من يَقْلَعَانِهِ، يعني: أن هذا دليل قطعي ثبت به مذهب الجمهور ويضمحلّ[6] به مذهب النظّام ويتلاشى ما بناه عليه لأنّه ظني ضعيف جدا صادف قاطعا فخرج عن كونه صالحا للتمسك به. فلم يبق أثر من البناء المذكورالمبني والمبني عليه.

قوله: (**ويستوجبان**) أي يستحقّان، وذلك: لأنّ الآية الكريمة ظاهرة الدلالة على رأي النظّام، وقد وقعت في مقابلة القاطع الذي[٩/ب] يستحق، بل يوجب تأويلَ الظاهر أي صَرْفَه عن ظاهره. أمّا ظهورها: فلأن الله تعالى[7] كذّب المنافقين بأبلغ وجه فيما حَكَى عنهم[8] من قولهم: ﴿**إِنَّكَ لَرَسُولُ اللهِ**﴾[سورة المنافقين ١/٦٣] مع مطابقته للواقع دون الاعتقاد فتعيّن أن الكذب لا مطابقة الاعتقاد، فالصدقُ مطابقته، إذ لا قائلَ بالفصل. وأما تأويلها: فهو أن التكذيب راجع إلى خبر ضمنيّ يُشعر به تاكيدَهم كلامهم بـ"إنّ" و"اللام"، وكونَ الجملة اسميَّةً وهو: أن إخبارَنا هذا صادر عن صميم قلوبنا وخلوص اعتقادنا ووفور رغبتنا ونشاطنا، لا إلى خبرهم المذكور صريحا.

---

[1] في ف، ج: بياض.

[2] في حاشية المصباح: يعني: أن قوله: بناء توهم أن دليله مستحكم وأن مذهبه الحق على ذلك الدليل مشيد، فدفعه بقوله: لكن.(**منه**)

[3] في ف: بط.

[4] أَنْحَىْ عليه، وانْتَحَى عليه: إذا اعتمد عليه. انظر: لسان العرب، مادة: (نحا).

[5] في حاشية المصباح: وقد توهّم بعضهم: أنه إنما قال" يُنحيان بالقَلْع" ولم يقل: "يَقلَعان"، لاحتمال أن يقال: إن تصديقنا وتكذيبنا إياه للتأدّب لئلا يتوهّم: أن المقصود منع مطابقة الواقع. والإشارة إلى أن العاقل ينبغي أن يعتقد حقيقة الإسلام لا بطلانه، وهذا معنى ركيك، لا يناسب المقام الأمري إلى قوله "وعليه التعويل"، وإلى قوله "تكذيبنا وتصديقنا"، إذ المراد إجماع المسلمين وهو من الأدلة القاطعة خصوصا في أمثال هذه المباحث.(**منه**)

[6] اضْمَحَلَّ: ذهب وانحل . واضْمَحَلَّ السحابُ: تقَشَّعَ. واضْمَحَلَّ الشيءُ، أَي: ذهب. لسان العرب، مادة: (ضحل).

[7] في ف، ج: تع [تعالى].

[8] سقط من ف: عنهم.

ولدفع توهّم رجوعه إلى الصريح زِيدَ قوله: ﴿**وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ**﴾ [سورة المنافقين ١/٦٣] على ما سيأتيك في باب الإطناب. قوله[١]: (**كما يترجم**) أي يفسر ويكشف عنه أي عن أنه قول عن صميم القلب أي خالصه. وقوله: (**لأرباب البلاغة**) متعلق بيترجم.

قال: (**وإذا قد عرفتَ أن الخبر**[٢]) حَصَرَ أصولَ تراكيب الكلام في قسمين وبيّن حال تصويرهما، وجعل القانون الأوّل للخبر وذكر مرجع خبريَّته، فشرع في ضبط بيان الأحوال التي بها يفيدُ الخبرُ خواصَّه، أي عرفتَ مما مضى من بيان مرجع الخبرية يرجع إلى الحكم الذي يحكمه المخبر في خبره[٣]. (**بمفهوم لمفهوم**) يعني: أن الخبر لا بدّ فيه من ذلك الحكم الذي لا بدّ له من طرفيه، فتَحَقُّقُه بهذه الأشياء الثلاثة التي هي أجزاؤه بلا توقف على غيرها، إلا أنّ الحكم لّما كان جزءا خيرا كالصورة، ومستلزما للطرفين جعله مرجعا للخبر.

وإنما قال: "لمفهوم" إشارة إلى أن المحكوم عليه هو العمدة الكبرى لأنّه الذي قُصد في الخبر إثباتُ صفة له، أو نفيُها عنه. ولذلك سماه محكوما له. وفي قوله: (**نُسَمِّيه**) إشارة إلى أن هناك معنى آخر للإسناد، فإن النحاة يفسرون الإسناد الخبري بضمّ كلمة إلى أخرى على وجه تدل على ذلك الحكم، ومثَّل بـ"الشيء" و"الثابت"، لأنّهما في غاية العموم والإبهام، أي: هذا القدرُ كافٍ في تَحَقُّقِ الخبر، وما زاد من خصوص في المحكوم عليه أو به فليس بمعتبر في تحقق[٤] ماهيته، بل في تربية الفائدة والتنكير في "شيءٌ" يدل على صفته، أي: شيء من الأشياء، فجاز وقوعه مبتدأ. والمراد بـ"اللاّثبوتِ": سلبُ الثبوت ونفيُه. وقد يقال: "فسّر السالبة بالمعدولة" إشعارا بأنّ الثبوت إذا وقع محمولا لم يكن بينهما فرق، لأنّ معناهما انتفاء الموضوع في الخارج، وإنما يفترقان إذا جعل الثبوت رابطة كما في قولك: زيد ليس بكاتب، وزيد لا كاتب.

فإن قلتَ: إذا كان الخبر راجعا إلى الحكم بمفهوم لمفهوم لم يتناول الخبرَ الشرطيَّ.

قلتُ: سيأتي في كتاب: أنّ الجملة الشرطية جملة خبرية هي الجزاء، مقيَّدة بقيد مخصوص هو الشرط، محتملة في نفسها للصدق والكذب. فالخبر عنده منحصر في الحمليّ[٥] وسينكشف[٦]

---

[١] في ي: وقوله.

[٢] سقط من ف: أنّ الخبر.

[٣] في ف: حكمه.

[٤] في ي: تحقيق.

[٥] في ف: الحمل. وفي ب: هي الحال.

[٦] في ي: وسَيُكْشَفُ.

لك الحال[1] هناك[2] بإذن الله تعالى[3].

قوله: (**لا تَزِيدُ على ثلاثة**) أي الاعتبارات الراجعة إلى الخبر في إفادته للخواصّ منحصرة في فنون ثلاثة راجعة إلى أجزائه الثلاثة، وليس هذا حصرا عقليا ليعترض عليه بجواز أن تكون هناك اعتبارات يتصف بها المجموع من حيث هو، لا شيء من أجزائه، أو يتصف بها اثنان[4] منها.

ولما كان متعلقات المسند والمسند إليه كالأجزاء منها أدرج الاعتبارات الراجعة إليها في فنيهما. قال: (**أما الاعتبار**[5] **الراجع إلى الحكم**) جَمَعَ الاعتبار أولا نظرًا إلى أنها فنون ثلاثة، وأفرده ههنا، لأنّه فنّ واحد من تلك الفنون. وقوله: (**في التركيب**) حال من الحكم. والعامل هو "الراجع"، أي: الذي يرجع إلى الحكم حال ثبوته في التركيب، أي: يرجع إليه باعتبار كونه فيه، فيخرج الاعتبار الذي لا يكون رجوعه إليه مقيدا بحال كونه واقعا في التركيب، ككونه ضروريا أو كسبيا يقينيا أو ظنّيا. وقوله: (**من حيث هو**) حال أخرى منه، أي مأخوذا من هذه الحيثية.

وقوله: (**من غير التعرّض**)[6] أي لا من جهة التعرّض، تفسير لهذه الحيثية أو بدل منها لئلاّ يُتوهّم أنّ المقصود رجوع الاعتبار إلى الحكم لذاته مع قطع النظر عما عداه، فيعترض: بأنّ شيئا من الاعتبارات المذكورة ليس كذلك.

و(**كونِ الحكم لغويا**) إشارة إلى ما ذهب إليه طائفة من أن الفعل كـ"أَنْبَتَ" مثلا موضوع للإسناد[7] إلى القادر المختار، فإذا أسند إليه كان الحكم واقعا على ما يقتضيه أصل الوضع، وإذا أسند إلى غيره كان خارجا عنه، وعلى التقديرين كان الحكم منسوبا[8] إلى اللغة.

وكونه (**عقليا**)[١٠/أ] إشارة إلى ما هو المختار: من أنّ اللغة لا مدخل لها في تعيين ما

---

[1] في ب: الحملية.

[2] سقط من ف: هناك.

[3] في ب: إن شاء الله تعالى.

[4] في ب: إشارة.

[5] في ف: الإعتبارات.

[6] في ب: التعويض.

[7] في ف: لأن يُسْنَدَ.

[8] في حاشية المصباح: لأن الحكم على الأوّل واقع موضعه، واللغوي كقولك: أنبت الله البقل، فيكون النبت في حقيقة لغوية، وعلى الثاني متجاوزا موضعه اللغوية كقولك: أنبت الربيع البقل، فيكون لفظ "أنبت" حينئذ مجازا لغويا.(**منه**)

يسند إليه الفعل، بل ذلك مفوّض إلى العقل -كما سيأتي تحقيقه[1]-. ولو قال من غير التعرض لكونه حقيقة أو مجازا -كما ذكره في المسند إليه[2]- لكان أظهر في كونه وظيفة بيانية. وكان مثال الأوّل: "أنبتَ اللهُ البقلَ" فإنه حقيقة عقلية على المذهب المختار، ولغوية على المذهب الآخر، ومثال الثاني: "أنبتَ الربيعُ البقلَ" فإنه مجاز إما عقلي أو لغوي.

والاعتبار الراجع إلى الحكم ينحصر في قسمين: كونه مجردا عن التأكيد، وكونه مقارنا له. وللتأكيد أسباب كالتكرير، ولام الابتداء وأخواتها إما منفردة وإما مجتمعة.

ونسب هذه الأمور إلى تركيب حيث قال: (**فككون التركيب تارة غير مكررة**....إلى آخره[3]). لظهور هذه الأمور في التركيب وإن كانت فائدتها راجعة إلى الحكم. وأورد "كاف" التشبيه إشعارا بتجويز التأكيد بوجه آخر غير ما ذكر، وفي بعض النسخ: "**فكون**" بلا كاف وعلى هذه النسخة. فقوله: (**في الإثبات**) متعلق بقوله: (**فكون التركيب تارة غير مكرر**). وقوله: (**وفي النفي كون التركيب غير مكرر**) معطوف على "كون التركيب في الإثبات"، إلا أنّه قدم متعلق الكون في المعطوف. وعلى النسخة الأول[4]ى: فتقدير الكلام هذا "في الإثبات". والاعتبار الراجع إلى الحكم في النفي كون التركيب. وإيراد الكاف في: (**كنحو**) إشارة إلى كثرة الأمثلة.

وقوله (**لا رجل عندي**) قيل: مرفوع على أنّ "لا" بمعنى ليس، وقيل: مفتوح لأن "لا" نافية الجنس يفيد عموما لا تأكيدا. وقوله: (**فهذه ترجع إلى نفس الإسناد الخبري**) دفع لما يتوهم من أن الباء الزائدة داخلة على خبر "ليس"، ونون التأكيد لاحقة بالمسند الذي هو فعل، ولام الابتداء واردة على المسند إليه، أو المسند، فهذه اعتبارات راجعة إلى المحكوم له أو المحكوم به -لا إلى الحكم-، فأشار إلى أن الكل من حيث المعنى راجعة إلى الحكم، كما مرّ[5].

قال: (**وأما الاعتبار الراجع إلى المسند إليه**) قدّم الاعتبار الراجع إلى الإسناد لأنّه جزء صوريّ يحصل به الخبر بالفعل، وعقّبه بالاعتبار الراجع إلى المسند إليه، لأنّه العمدة الكبرى. وقوله: (**في التركيب**) حال من المسند إليه، واحتراز عمّا لا يكون رجوعه إليه مقيّدا بحال كونه

---

[1] أي: تحقيقه في علم البيان.
[2] انظر: المفتاح،١٦٨.
[3] في ي: الخ.
[4] أي: النسخة المُعِزّيَّة، لشمس الدين المُعزّي.
[5] في ج:+ آنفا.

واقعا في التركيب، كالإدغام والإعلال،وقوله: (**من حيث هو**) حال أخرى منه.

وقوله: (**من غير التعرّض**) بيان أو بدل، على قياس ما تَحَقَّقْتَه في الحكم، والبحث عن كونه حقيقة أو مجازا وظيفةٌ بيانيةٌ. وذكرُ الحذف في المسند إليه، والترك في المسند تفننٌ في العبارة. ولذلك قال: "فيما سبق"، أو من نحو: "منطلقٌ" بترك المسند إليه.

وقد يقال في اختيار الحذف والطيّ في المسند إليه –كما سيأتي– إشعار بأنه الركن الأعظم، فكأنه ذُكر ثم أُسقط أو طُوِي. وأما المسند فقد تُرِكَ و لم يُؤْتَ به، وتقديم الحذف على الإثبات لكونه أغرب وأرسخ في اقتضاء الخاصية ولأن عدم الذكر متقدم عليه. وقد راعى التَّفَنُّنَ أيضا في ذكر أمثلة[1] الاعتبارات فاستوفاها في الإسناد لقلتها واقتصر على مثال الحذف في المسند إليه، و لم يتعرّض لها في المسند لكثرة اعتباراتهما رَوْمًا[2] للاختصار بعد الإرشاد، وقدَّم التعريف على التنكير في المسند إليه وعَكَسَ في المسند رعاية لما هو الأصل في كل منهما. وعقَّب المعرّف بذكر التوابع[3]، لأنّه يستوفيها اتفاقا وتُقارنه غالبا، وبذكر الفصل لاختصاصه به.

وما رواه سيبويه[4] من قول أهل المدينة: "ظننت رجلا هو خيرا منك" بنصب "خيرا" و لم يستحسنه. فقد نسبه أبو عمرو[5] إلى اللّحن.

---

[1] في ب: ذكرها لثلاثة.

[2] أي: طلبا. رام الشيءَ يَرومُهُ رَوْماً ومَراماً: طلبه. انظر: لسان العرب: مادة: (روم).

[3] في حاشية المصباح: فإن للمسند إليه المنكّر لا يكون بـ"كل" و"أجمع" إلا عند الكوفيين بشرط: أن يكون محدودا، كقوله: يوما أجمعا. وقد يقال: لا يؤكّد تأكيدا لفظيّا أيضا، بخلاف المسند المنكر، فإنه يؤكّد، كقوله عليه السلام: "فنكاحها باطل باطل باطل".(**منه**)

[4] انظر: كتاب سيبويه،٣٩٨/١.وسيبويه: هو عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء أبو بشر، الملقب بسيبويه (١٤٨هـ-١٨٠هـ/٧٦٥م-٧٩٦م): إمام النحاة، وأول من بسط علم النحو، ولد في إحدى قرى شيراز، وقدم البصرة، فلزم الخليل بن أحمد ففاقه، وصنف كتابه المسمى "كتاب سيبويه" في النحو، لم يصنع قبله ولا بعده مثله، ورحل إلى بغداد فناظر الكسائي. وأجازه الرشيد بعشرة آلاف درهم. وعاد إلى الأهواز وتوفي بها. انظر: معجم المؤلفين، ١٠/٨؛ الأعلام، ٨١/٥؛ هدية العارفين (هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي، المعارف الجليلة، إستانبول، ١٩٥١م)، ٨٠٢/١؛ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان (لابن خلّكان: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، ١-٨، دار الصادر، بيروت، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م)، ٤٦٣/٣.

[5] هو زبان بن عمار التميمي المازني البصري، أبو عمرو، ويلقب أبوه بالعلاء. من أئمة اللغة والأدب وأحد القراء السبعة. ولد بمكة ونشأ بالبصرة ومات بالكوفة سنة ١٥٤هـ/٧٧١م. الأعلام، ٤١/٣.

وعَدُّ الفصل[1] من اعتبارات المسند إليه لمطابقته إياه لفظا، واقترانه به[2] في التلفّظ أوَّلا، وإن كان معناه متعلقا بهما معا، فإنه لقصر المسند على المسند إليه، ولو جُعل من اعتبارات المسند لكان له وجه أيضا إذ يؤتى به ليفصل بين المسند والنعت.

وقوله: (**معرّفا**) خبر آخر لكونه لا صفة لقوله: (**ثابتا**)لأن التعريف يعم الثابت والمحذوف، و"مِن" في قوله: (**من أحد المعارف**) بيانية، والظرف صفة لـ"معرّفا". وكذا قوله: (**مصحوبا**) وقوله: (**مقرونا**) صفتان له. وقوله: (**مقدما**) خبر آخر أيضا.

قال: (**وأما الاعتبار الراجع إلى المسند**)[3] ترك ههنا قيد "في التركيب" اتّكالا على ما ذكره غير مرة. وأشار بقوله: (**أيضا**) إلى أن قيد حيثية المسند مفسَّرة بما فُسِّر به حيثية المسند إليه أعني: عدم التعرّض لكونه حقيقة أو مجازا، وهو مصدر: "آض"، بمعنى: عاد، ويجب حذف ناصبه، أي: عادتْ الحيثية[١٠/ب] في المسند إلى ذلك التفسير المذكور في المسند إليه، أي: رجعتْ إليه تقيَّدتْ به.

قوله: (**وفي إفراده**) أي في إفراده اعتبارات "من كونه فعلا"، وفي "كونه جملة" اعتبارات "من كونها اسمية"، ولا بأس حذ[4] في عطف "كونه مقدما أو مؤخرا" على "كونه مفردا"، ولا على "كونه متروكا"، لأنّ الفاصل من تتمة المعطوف عليه أو المعطوف الأوّل، ويجوز[5] أن يقدر: وكالاعتبار الراجع إليه في إفراده وفي كونه جملة. وقدَّم في اعتبارات إفراده الفعل لأصالته في كونه مسندا من حيث إنّه يدلّ على النسبة الحكمية، وفي اعتبارات كونه جملة الاسمية لكونها على الوضع الطبيعي من تقدّم ذكر الذات على ذكر الصفة، أو ليقترن بالفعلية ما يرجع إليها من الشرطية والظرفية. وقوله: (**مقيدا**) خبر آخر" لكونه" أي: مقيدا كل من الفعل والاسم المنكَّر والمعرَّف بنوع قيد يناسبه.

---

[1] أي: ضمير الفصل.

[2] سقط في ج: به.

[3] في ي:+ أقول.

[4] في ف، ي، ج: ح.

[5] في حاشية المصباح: يريد أن قوله: "في إفراده" خبر مبتدأ محذوف كما قدره. وقوله: "من كونه فعلا... إلخ" بيان لذلك، وصفة له، وكذا الحال في قوله: "وفي كونه جملة"، وهاتان الجملتان الابتدائيتان من تتمة قوله: "مفردا أو جملة"، فإذا عطف قوله: "وكونه مقدما" على: "كونه مفردا" كان الفاصل بينهما من تتمة المعطوف عليه. وإذا عطف على: "كونه متروكا" كان الفاصل من تتمة المعطوف الأوّل على ذلك المعطوف عليه.(**منه**)

واعلم: أنّ الإسناد إذا أطلق على الحكم كان المسند والمسند إليه من صفات المعاني، ويوصف بهما الألفاظ تبعا، وإذا أطلق على الضمّ المذكور كان الأمر بالعكس. وإنّ اعتبارات الإسناد تجري في كلا معنييه على سواءٍ. وأما اعتبارات المسند والمسند إليه فإنما يظهر[1] جريانها في الألفاظ.

قال: (**هذا إذا كانت**) أي انحصار الاعتبارات الراجعة إلى الخبر في فنون ثلاثة إنما يكون إذا كانت الجملة الخبرية مفردة ليست مع جملة أخرى. أما إذا كانت مع أخرى فهناك اعتبارات أُخَرُ هي: "**فن رابع**"، يعني مباحث الفصل والوصل والإيجاز والإطناب. قوله: (**إذا انتظمت**) أي اقترنت[2] والعامل في "إذا" كلمة (**أما**)، أي: مهما يكن من شيء في زمان انتظامها مع أخرى فلا تنحصر اعتباراتها في الفنون الثلاثة، لأنّه يقع، إذ ذاك الانتظام حاصل، أي: يقع في زمان حصوله اعتبارات سوى ما ذكر.

وقوله: (**فن رابع**) خبر مبتدأ محذوف، أي: هي فن رابع أو بدل من (**اعتباراتٌ**). ثم إن الفصل والوصل يعمان الجمل الخبرية والإنشائية، وكذا الإيجاز والإطناب، بل هما يجريان في جملة واحدة أيضا، وكذا كثير من أحوال الإسناد والمسند إليه، والمسند يعم الإنشاء إلا أنه لما ذكرها في قانون الخبر اكتفى به، إذ يعرف حال الإنشاء بالمقايسة وربما نبه عليها في بعض المواضع بإيراد الأمثلة الإنشائية.

[مقتضى الحال]

قال: (**ولا يتّضح**) أي: ولا يتّضح الكلام في جميع ما ذكر من فنون الاعتبارات الأربعة حقَّ اتضاحه إلا بالتعرّض لمقتضى الحال. وذلك: لأنّه ليس المقصود في علم المعاني من معرفة تلك الاعتبارات إلا أن تُورد كلامك مشتملا عليها[3] على وفق مقتضى الحال ليفيد خواصّ مقصودة مناسبة إياها، أو تصدق بأنّها في كلام غيرك منطبقة على مقتضى الحال ليسبق منها إلى فهمك ما

---

[1] في حاشية المصباح: فإن الحذف والإثبات، وسائر ما ذكر في اعتبارات المسند إليه والمسند ظاهرة الجريان في الألفاظ، فإن أريد بالمسند والمسند إليه اللفظ فذاك، وإن أريد بهما المعنى فوصفه بالحذف- مثلا - إنما يكون بالنظر إلى لفظه.(**منه**)

[2] في حاشية المصباح: إشارة إلى أن الانتظام ههنا لازم. وقد استعمله المصنّف متعديا، حيث قال في مباحث الجامع الخيالي: اتفق أن انتظمهم سلك طريق.(**منه**)

[3] في ج:+ و.

يناسبها. وبالجملة يبحث في علم المعاني عن إفادة التراكيب لخواصّها[1] بحسب مطابقة اعتباراتها للأحوال ومقتضياتها. قوله: (**فبالْحَرَى**[2]) أي: إذا كان كذلك فملتبس بالحَرَى عدم اتخاذ مقتضى الحال "ظهريا" أي: منسيا لا يلتفت إليه. وقد يروى بالتشديد على زيادة الياء، أي: الْحَرِيّ ذلك[3]. قال: (**فنقول: والله الموفق للصواب**).

[لكلّ مقام مقال]

قد عرفتَ أنّ الحال: هو الأمر الداعي إلى[4] إيراد الكلام على وجه مخصوص وكيفية معينة. وقد يطلق عليه[5] المقام أيضا، والفرق بينهما بحسب الاعتبار، فإن ذلك الأمر الداعي من حيث إنه بمنْزلة زمان يقارنه ذلك الوجهُ المخصوصُ يسمَّى حالا، ومن حيث إنّه بمنْزلة مكان حلَّ فيه ذلك الوجه[6] يسمَّى مقاما. ثم إنّه نبَّه على تفاوت الأحوال والمقامات، إذ بذلك يتّضح التفاوت بين المقتضيات فذكر مقامات متعلقة بالمتكلم متباينة، أي متقابلة يقتضي كل واحد منها نوعا من الكلام مباينا لما يقتضيه مقابله، وهو إلى قوله: (**يُباين مقامَ الهَزْلِ**) ومعرفة هذه المقامات ومقتضياتها وتطبيق الكلام عليها مما لا يُحتاج فيه إلى علم المعاني، فذِكْرُها ههنا توطئةٌ[7].

لا يقال: إذا اقتضى كلّ واحد منها نوعا من الكلام لم يكن داعيا إلى إيراد وجه مخصوص في الكلام، فلا يكون حالا لأنّا نقول: خصوصية كلّ نوع من الكلام وجه مخصوص لمطلق الكلام. ثم ذكر مقاماتٍ متعلقةً بالمخاطب هي خلوّ ذهنه واستخباره وإنكاره، وهي متغايرة بمعنى: أنها ليست متقابلة تقابل المقامات السابقة ومقتضية لوجوه مختلفة في جملة واحدة من

---

[1] في ف: خواصّها. وفي ج: بخواصها.

[2] في ب:+ ألا نتخذه ظهريا. والحَرَى: الخَلِيقُ كقولك: بالحَرَى أَن يكون، وحَرٍ وحَرِيٌّ، فمن قال حَرىً لم يغيره عن لفظه فيما زاد على الواحد ذلك، وإِنه لَحَرىً بكذا وسَوَّى بين الجِنْسين، أَعني المذكر والمؤنث، لأَنه مصدر؛ ومن قال حَرٍ وحَرِيٌّ ثَنَّى وجمع وأَنّث فقال: حَرِيانِ وحَرُونَ .ومن قال حَرٍ وحَرِيٌّ ثَنَّى وجمع وأَنّث فقال: حَرِيانِ وحَرُونَ وحَرِيَّتانِ وحَرِيَّاتٌ. وفي التهذيب: وهم أَحْرِياء بذلك، وهُنَّ حَرَايَا وأَنتم أَحْراءٌ، جمع حَرٍ. لسان العرب، مادة: (حَرَى).

[3] سقط من ف: ذلك.

[4] في ف: أو.

[5] في حاشية المصباح: أي على ذلك الأمر الداعي.(**منه**)

[6] سقط في ب: ذلك الوجه.

[7] في، ف، ي، ب:+ لما يَعْدَها من المقامات كأنه قيل: لا يخفى عليك أن تلك المقامات مختلفة فكذلك هذه المقامات.

الاعتبارات الراجعة إلى الحكم. ولذلك فصَلها عما تقدمها بلفظة (**كذا**). وكما ذكر هناك مقامين يجامع كلّ منهما كلّ واحد مما عداهما [١١/أ] -أعني[١]: مقامَيِ الجِدِّ والهَزْلِ- ذكر ههنا أيضا مقامين يجامع كلّ منهما كلّ واحد من الأحوال المذكورة للمخاطب، أعني ذكاءه وغباوته، فمع الذكيّ يتفاوت اقتضاء تلك الأحوال دون الغبيّ، وفصَلهما عنها بـ"كذا" لكونهما جِبِلِّيَّيْنِ[٢]. وذكر فيهما التغاير -دون التباين[٣]- نظرًا إلى: أنهما لا يوجبان[٤] اختلاف أصل الكلام، بل تفاوتا في وجوه الإسناد في كلام واحد،ونبّه بقوله: (**ولكلّ من ذلك**) أي المذكور من المقامات "مقتضى غير مقتضى الآخر" على ما هو بصدده من بيان مقتضى الحال وتفاوته.

ثم أشار إلى الأحوال المعتبرة في الفنون الثلاثة الأخيرة بقوله: (**ثم إذا شرعت**) وإنما فصلها عن أحوال الإسناد، لأنّ الإسناد جزء من الكلام لا يتصوّر وجوده قبله حتى يتصوّر أن المتكلم أخذ ذلك الموجود وضمّه إلى غيره، فيعتبر له أحوال في ذلك الضمّ، بل أحواله راجعة[٥] إلى مجموع الكلام بلا اعتبار انضمام، بخلاف المسند والمسند إليه، فإنه يتصوّر وجودهما قبل الكلام، فكأنّ المتكلّم إذا أراد أن يشرع في الكلام يأخذ أحدهما ويضمّه إلى الآخر، ويجعله مصاحبا له، فلكلّ واحد منهما أحوال في ضمّه إلى صاحبه، وكذلك الجمل المنتظمة. فأحوال هذه الفنون الثلاثة راجعة إلى أشياء باعتبار انضمامها على أشياء أخرى.

وأراد بقوله: (**كلّ كلمة**) ما يتناول طرفي الإسناد ومتعلّقاتهما، ويتناول[٦] الجملة أيضا. والمعنى: أن المسند إليه إذا أريد ضمّه إلى المسند فله مقام يقتضي تعريفه أو تنكيره إلى غير ذلك. وكذا المسند وما يتعلق بهما، وكذا الجملة إذا أريد ضمّها إلى الأخرى، فلها مقام يقتضي فصلها أو وصلها. وقوله: (**ولكل حَدٍّ**) أي: ولكل مرتبة من مراتب الإيجاز والإطناب يصل[٧] إليها الكلام مقام يقتضيها. وإنما أفرد الإشارة إلى ذلك مع إدراجه في الفنّ الرابع، لأنّه في نفسه باب برأسه.

---

[١] في ب: على.

[٢] في ب: جليّين.

[٣] في حاشية المصباح: مع أن الذكاء والغباوة متقابلان تقابلا ظاهرا. (منه)

[٤] في ف:+ إلى.

[٥] في حاشية المصباح: فكانت في عِداد الأحوال المقتضية لأنواع الكلام، فذكرها عقيبها، ورجوع أحواله على مجموع الكلام حكم تقريبي فتأمل.

[٦] في ب: تناول.

[٧] سقط من ف: يصل.

قال: (**وارتفاع شأن الكلام**) لما أشار إلى المقامات المقتضية لفنون الاعتبارات الأربعة رغب في الاعتناء بها، فقال: "ارتفاع شأن الكلام" أي الكلام[1] الذي يعتدّ به ولا يعدّ من[2] أصوات الحيوانات في باب حسنه الذاتي، وكونه مقبولا عند النقّاد، وانحطاطه في ذلك الباب بقدر مصادفة المقام لما يليق به من الاعتبارات والكيفيات، فكلّما كانت المصادفة أتمَّ وأوفر كان حسنه وقبوله أكمل وأكثر، وكلما كانت المصادفة أنقص كان حسنه أقلّ.قوله: (**وهو**) أي ما يليق بالمقام من الاعتبارات[3] هو الذي نسمّيه مقتضى الحال.

قال: (**فإن كان مقتضى الحال**) هذا تفصيل لمصادفة المقام لمقتضاه وما يترتّب عليها من الحسن، وإنما تعرّض لمقتضيات الأحوال المتعلقة بأجزاء الكلام وبانتظام جملة مع أخرى، وتطبيق الكلام عليها، لأنّها المعتبرة في علم المعاني وما تقدمها توطئة لها كما مرّ[4]. وأراد بـ"إطلاق الحكم" أن لا يقيّد بالتأكيد، وذلك إنّما يحصل بتجريد الكلام عن المؤكدات. فالحال اقتضى كيفية مخصوصة هي الإطلاق في أمر معنوي هو الحكم، واقتضى بتوسّط تلك الكيفيةِ كيفيةً أخرى في اللفظ، هي تجريده عن المؤكّد فحسن الكلام حذ بالتجريد ليفهم به ما هو المقصود، أعني الإطلاق ومجرد الإخبار. وإذا اقتضى المقام تقييد الحكم بالتأكيد، واقتضى بتوسط اقتران الكلام بالمؤكّد كان حسنه بتحليه وتزينه[5] بشيء من المؤكّد بقدر المقتضى "ضعفا وقوة". فلفظ "المقتضى" يروى بصيغة الفاعل، أي الحال المقتضي إن كان ضعيفا –كالسؤال وأدنى الإنكار– يُحَلَّى الكلامُ بمؤكِّد أقلّ. وإن كان قويّا يُحَلَّى بأكثر. وبصيغة المفعول، أي مقتضى الحال –وهو التأكيد– يتفاوت قوة وضعفا، فيراعى[6] ذلك في المؤكِّد.

قوله: (**وإن كان مقتضى الحال طَيَّ ذكرِ المسند إليه**) لا يخفى عليك أن الطيَّ والإثبات من الكيفيات الراجعة إلى اللفظ دون المعنى. فمن زعم[7]: أن مقتضى الحال على الإطلاق يعتبر أولا في المعنى، وثانيا في اللفظ –على قياس ما عرفته في الإسناد– فقد سها. قوله: (**إثباتَه[8] على**

---

[1] سقط من ب: الكلام.

[2] في ج:+ باب.

[3] في ف، ي: الإعتبار.

[4] في ف: تقدَّم.

[5] في ب: تزيينه.

[6] في ي: مراعًى.

[7] المقصود بـ"من" هو سعد الدين التفتازاني.انظر: المطول،٢٧؛ وشرحه للمفتاح، الورقة، ١٨/أ–ب.

[8] في ف: وإثباتَه.

وجه من الوجوه المذكورة) يعني كونه معرَّفا من أحد المعارف إلى آخر ما ذكره هناك، وقد يتمسّك بهذا على أن قوله: (**معرّفا**)[1] وما يتبعه[2] صفة لقوله: (**ثابتا**). قوله: (**بشيء من التخصيصات**) يعني كونه مفردا أو جملة بأقسامهما.

قوله: (**عند انتظام الجملة مع أخرى**) الأَولى أن تحمل أخرى على الجملة الأولى[3]، لأنّ كلمة "مع" تدخل على المتبوع دون التابع، فضمير (**فَصلَها أو وصلها**) راجع إلى الجملة كما يقتضيه مساق الكلام. وكذا ضمير[4] "معها" أي مع انتظامها.[١١/ب] وفسّر الإيجاز والإطناب بطيّ الجمل ولا طيّها عن[5] بين الجملتين المنتظمتين، لأن طيّ ما دون ذلك ولا طيّه مندرجان في الفنون الثلاثة.

واعلم أن مقتضى الحال: هو الوجه الذى تقتضي الحال إيراد الكلام[6] عليه من إطلاق الحكم وتأكيده، وطيّ المسند إليه وإثباته، وترك المسند وذكره، وغير ذلك مما ذكره ههنا إجمالا. وسيأتيك في تفصيله. أما الحالة المقتضية للحذف، للإثبات، للتقديم، للتأخير، للتعريف، للتنكير، فتطبيق الكلام على مقتضى الحال إيراده مشتملا عليه. وقد يقال: مقتضى الحال[7] هو الكلام المشتمل على ذلك الوجه، وتطبيقه جعله مندرجا تحت المقتضى اندراج الجزئيِّ تحت الكلِّيِّ. فالإنكار مثلا يقتضي كلاما مؤكدا فإذا قلتَ: "إن زيدا لقائم" كان مطابقا للمقتضى وجزئيا له، ويستدل لذلك بقوله في تعريف المعاني:(**تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكرَه**)، فإن المذكور حقيقة هو الكلام لا الحذف والتقديم. وأنت تعلم أن بعض المقتضيات كالمؤكدات، وأداة التعريف مما يذكر، فوجب حمل الذكر على التغليب رعاية لما صرّح به في الإجمال والتفصيل فكأنّه قال: "على ما يقتضي الحال[8] إيرادَه في الكلام" وأيضا كما جعل الالتفات مسموعا لتعلقه بالمسموع جعل أيضا ما يتعلق بالمذكور مذكورا.

---

[1] في ب:+ في اعتبار المسند إليه.

[2] في ب: تبعه.

[3] في ب: الأوّل.

[4] في حاشية المصباح: أي هو أيضا راجع إلى الجملة المراد بها الثانية.(**منه**)

[5] سقط من ف: عن.

[6] في ف، ب:+مشتملا.

[7] في ف:+ الكلام.

[8] سقط من ف: الحال.

قال: (**وما ذكرناه**[1] **حديث إجمالي**[2] **لا بدّ من تفصيله**)[3] أي سنفصّل لك حديث مقتضيات الأحوال المتعلقة بالاعتبارات المذكورة بتعيين كلّ حالة وما تقتضيه.

[فنون الخبر]

(**وقد ترتَّب الكلام ههنا**) أي في تفصيل تلك الاعتبارات على **فنون أربعة** هي أجزاء لذلك الكلام بمنْزلة الفصول والأبواب، إلا أنه سمّاها بالفنون نظرا إلى أنها تُبَيِّنُ فنون الاعتبارات الأربعة، وكلّ من الفصل والوصل من حيث إنّه أمرٌ عارضٌ للجمل المنتظمة يكون مقتضى الحال واعتبارا مناسبا له، ولذلك قال أولا: "إذا كان المقتضى[4] فصلَها أو وصلَها"، ومن حيث إنّ له أمورا تتعلّق به ككون الوصل بالواو أوغيرها، وكونه للتوسط أو دفع الإبهام، وكون الفصل لكمال الاتصال والانقطاع يكون له اعتبار مناسب، ولذلك قال ههنا في تفصيل اعتبارات الفصل والوصل، وكذا الكلام في الإيجاز والإطناب[5].

[الدخيل في العلوم]

قال: (**وقبل أن نمنح**) نبَّه على أصل بديهيّ يُبْتَنَى عليه الثبات على مزاولة العلوم ومقاساتها[6] رجاء أن يُحْتَظَى منها بِحُظْوَةٍ كاملةٍ ولذّةٍ وافرةٍ، وإعطاء فنون الاعتبارات حقَّها في الذِّكر – بكسر الذال وهو باللسان – أن تُفصَّل بعبارات تُحَرِّرُها، ويُمَثَّل لها بشواهدَ تُقَرِّرُها. قوله: (**ليكون**) أي ذلك الأصل على "ذُكْرٍ منك" بضم الذال وهو بالقلب أي لا يزول عن حفظك، ويروى "لتكون" أي أنت على ذُكْرٍ[7] منه أي على تحفظه لا تغفل عنه.

---

[1] سقط من ف: الهاء في "ذكرناه".

[2] في ب: إجمال+ بل؛ وفي (س): الإجمال.

[3] في ي:+ أقول.

[4] في ب:+ الحال.

[5] في حاشية المصباح: أي هما أيضا من الاعتبارات، ولذلك قال: إذا كان المقتضى الإيجاز معها، أو الإطناب لهما أيضا اعتبارات، ولذلك قال ههنا: والإيجاز والإطناب على معنى، واعتبارات الإيجاز والإطناب. وإن جعل عطفا على الاعتبارات، فالأمر ظاهر.(**منه**)

[6] في ي: مقاماتها.

[7] في حاشية المصباح: أي ههنا نسختان. الأولى على ذِكر منك، الثاني على ذُكر منه. أي على تحفظه، لا تغفل عنه.(**منه**)

قوله: (**في صناعة**[1]) أي في علم من العلوم، و"إن كان المرجع" أي الرجوع في أصول مسائلها، و"فروعها" أي مجرد الفعل بأن يستدلّ عليها بدلائل عقلية، أو يكتفى بتنبيهاته كالعلوم الحكمية. والدخيل في الصناعة المبتدئ فيها يقال: هو دخيل في بني فلان، إذا انتسب إليهم و لم يكن منهم، و"الناشئ عليها" المتمرّن[2] فيها كأنه جبل عليها من: "نشأ الغلام" إذا ارتفع وبلغ. والذوق: حالة إدراكية تشبه ذوق الطعوم اللذيذة كأنها عيان بعد برهان. وقد يطلق على القوة الإدراكية التي يتوصل بها إلى تلك الحالة، وإذا لم يجب تساويهما[3] في العقليات الصرفة، فكيف يجب في صناعة مستندة إلى "تحكمات وضعية"؟ ككون "اللام" و"إنّ" مثلا للتأكيد، وإلى "اعتبارات إلفية" أي أمور تعتبر بحسب الإلف بتراكيب البلغاء المبنية على مناسبات عادية، ككون التأكيد لدفع الشكّ أو ردّ الإنكار أو اعتناء المتكلم.

وإنما نفى وجوب التساوي و لم يدَّعِ امتناعه، لأنّ الدخيل ربما زاد على الناشئ في استفادة الذوق لشدة ذكائه وقوة فطانته، ولأنّه كاف في إثبات مطلوبه، فإنه إذا لم يجب التساوي فلا بأس على الدخيل[١٢/أ] في صناعة علم المعاني في أن يقلّد صاحبها الناشئ عليها الذي صار كالمجتهد الذي يُقبل منه فتواه، وإن لم يعلم وجهُهُا. وإنما صرّح بالبعض مع كلمة الشكّ تنبيها على: أنّ فوات الذوق -إن كان- فإنما يكون في بعض المسائل لخفاء في دليله الاستقرائي، وأما أكثرها فيتوصل بأدلتها الواضحة أو بالتنبيه عليها إلى إدراكها الذوقيّ.

قوله: (**على مَهَلٍ**) أي على تدريج، يعني بالمواظبة[4] على الاشتغال بهذه الصناعة، وتتبّع تراكيب البلاغة والتنقير عن مناسباتها لِمَا يُستفاد منها، فإذا قيل لك مثلا: إنّ الاستفهام إذا امتنع إجراؤه على أصله فربّما يفيد الاستبطاء بمعونة المقام كقول القائل: كم أدعوك؟ وتقبلته في بادئ الرأي، فقد قلّدت فيه، وإذا تتبعت التراكيب وتعرّفت أن سؤال الداعي عن عدد دعائه يدلّ على كثرته المناسبة لاستبطائه في الإجابة فقد ذقته.

---

[1] في حاشية المصباح: حمل الصناعة على مطلق العلم سواء كان نظريا أو عمليا، لأن الحكم المذكور عام يتناول العلوم كلها.(**منه**)

[2] في حاشية المصباح: المتمرّن في صناعة يجد لذة من إدراك مسائلها لا يجدها الدخيل ههنا، كما أنّ من وصل إلى مرتبة عين اليقين يجد لذة لا يجدها صاحب علم اليقين.(**منه**)

[3] في حاشية المصباح: يعني أن الدخيل والناشي لا يجب تساويهما في العقليات الصرفة التي مرجعها العقل مع تساويهما فيه فرضا فكيف يجب تساويهما في علوم مستندة إلى أمور يكون الناشي أعرف بها وأرسخ فيها.(**منه**)

[4] في حاشية المصباح: المواضبة.(**منه**)

قال: (**وكان شيخنا**[1]) يريد تأنيسَ[2] الدخيل بالتقليد وترغيبه في استحصال موجبات الذوق بأنّه طريقة معهودة فيما بين أرباب هذه الصناعة. ووصف شيخه شرف الدين الحاتمي[3] ونفسه بما يدفع به توهّم أن إحالته تلك كانت عن قصور[4] منه أو عن استقصاره إياه. و(**ذلك الإمامَ**) نصب على المدح، أو رفع على البدل. (**لن تسمح بمثله**) أي في هذه الصناعة، ونسبة ترك السماحة إلى الأدوار مجازية متعارفة، لا على طريقة أهل النجوم من إسناد الحوادث إلى الأوضاع الفلكية. و"ما" في (**ما دار**) -أي يدور- مصدرية، وقد يقال: أشار بـ"دار" إلى أنه قصد بـ(**لن تسمح**) الاستمرار مبالغة في الإطراء.

(**تغمّده الله** [تعالى]) أي: ستره برضوانه وجعله غِمْدًا[5] له (**يُحِيلُنا**) خبر كان، وفي الجمع بينهما إشعار بنوع استمرار، كما يناسبه لفظ "كثير"، يقال: "أحال بدينه على غيره" كأنّ بيان جهة الحسن كان دَينا في ذمة الحاتمي، فـــ"أحال به على الذوق" أي القوة التي يُتوصَّل بها إلى تلك الحالة الذوقية، فإن هذه القوة هي مِلاك الأمر[6] في إدراك خواصّ تراكيب الكلام، والترقي إلى مشاهدة الإعجاز، وطريق اكتسابها -إذا لم تكن سليقة- طول خدمة هذين العلمين، كما سيذكره. وضمير (**فيها**) للمستحسنات، و (**حذ**) أي: حين إذ [حينئذ] يحيلنا وهو ظرف[7] للخبر، أعني (**ممن نَبَغَ**) أي ظهر واشتهر، والعدة العدد، و(**علم الأدب**) ما مرَّ، و"صَبْغُ اليد بها"

---

[1] في ج، ب:+ الحاتمي. شرف الدين الحاتمي شيخ السكاكي. لم نجد له ترجمة في كتب التراجم.

وقال التفتازاني: أورد [السكاكي] على دعواه شاهدَيْ عَدْلٍ شرفَ الدين الحاتمي وشيخَ الكلِّ عبدَ القاهر الجرجاني. انظر: شرحه للمفتاح، الورقة: ١٩/أ-ب.

[2] في ف: تأسيس.

[3] اختار أحمد مطلوب أن شرف الدين الحاتمي هو سديد الدين بن محمد الخيّاطي. وهذا مستحيل، لأن الخياطي توفي نحو سنة ٣٠٠هـ، و السكاكي ولد سنة ٥٥٥ هـ. انظر: البلاغة عند السكاكي ص ٤٧.

[4] في حاشية المصباح: أي عن قصور من الحاتمي في هذه الصناعة، أو عن استقصار الحاتمي للسكاكي، أي: عده إياه قاصرا عن إدراك لطائف هذا الفن، أي: لم يكن الإحالة ناشية من عيب فيه أو فينا، بل من اقتضاء الصناعة إياها.(**منه**)

[5] وتَغَمَّدَه اللَّهُ بِرَحْمَتِه: غَمَده فيها وغَمَرَه بها. وفي الحديث: أَن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: ما أَحَدٌ يَدْخُلُ الجنَّة بعَمَلِه،قالوا:ولا أَنت؟ قال: ولا أَنا إِلاَّ أَن يَتَغَمَّدَني اللَّهُ بِرَحْمَتِه. قال أَبو عبيد: قوله يتغمدني: يُلْبِسَني ويَتَغَشَّاني ويَسْتُرَني بها. لسان العرب،مادة: (غمد).

[6] مِلاكُ الأمر ومَلاكُه: قِوامُه الذي يُمْلَكُ به، وصَلاحُه ،و ما يقوم به. لسان العرب: مادة: (ملك).

[7] في ف:+ حبيب.

عبارة عن جعلها مَلَكَةً راسخةً رسوخَ الصِّبْغِ في يد[1] الصبّاغ على طريقة الاستعارة التمثيلية، و(**عانى**) قاسى، (**وَكْدَه**) قصده، و (**كَدَّه**) شدة جدّه في العلم.

ثم إنّه شيّد أركان التقليد: بأنّ واضع هذه الصناعة ومدوّنها قد بالغ في الإحالة على الذوق الذي لا يتكامل موجباته إلا على مهل. فلا بدّ للمبتدي من أن يقلد صاحبها في بعض مستحسناتها. وكلمة (**ها**) للتنبيه، و (**هو**) ضمير الشأن. و(**عبد القاهر**[2]) عطف بيان لـ"**الإمام**"، و (**كم يعيد**) خبره على تأويله بمعنى الخبر أي (**يعيد هذا**) أي الإحالةَ إعادةً كثيرةً. وقوله: (**في دلائل الإعجاز**) [3] ظرف لـ"يُعِيدُ"[4]. فإن رُوعي جانبُ الصيغة قُدِّر مثلُه مقدَّمًا عليه.

[1] في ف: اليدِ.

[2] أي: عبد القاهر الجرجاني. سبقت ترجمته.

[3] انظر: دلائل الإعجاز،٣٩٣-٣٩٤.

[4] في ف: يعيد.

[الفن الأوّل]

[في تفصيل اعتبارات الإسناد الخبري]

[الخبر الإبتدائي]

قال: (**الفن الأوّل من المعلوم**) أي من[1] القضايا المعلومة لكل أحد أن ما يحكم به العقلُ هو: (**أن يُفرغ المتكلم**) أي يصبّ حال إطلاق لسانه عن قيد السكوت ما ينطق به -خبرا كان أو طلبا- (**في قالب الإفادة**) أي: يجعله بقدرها، لا ناقصا ولا زائدا. (**تحاشيا**) وتجانبا عن عيب اللغو، فإنه إذا لم يكن مفيدا أصلا كان لغوا محضا، وإذا كان ناقصا عن إفادة ما قصد به كان في حكم اللغو، وإذا كان زائدا عليها كان مشتملا على لغو. قوله: (**حال إطلاق اللسان**) معمول لمقدر يدل عليه (**أن يُفرغ**)، لا لحكم[2] العقل، إذ لا معنى لتقييده به، وإذا كان (**حكم العقل**) ما ذكر. (**فإذا اندفع**) أي: شرع المتكلّم في الكلام، (**مُخبِرا**) أي آتيا بالجملة الخبرية لإعلام المخاطب، لا للتأسّف والتعجّب وبثّ الشكوى، والتضرّع ونظائرها[3] لزمه أن يكون مقصوده في حكمه (**بالمسند للمسند إليه في خبره ذاك**) أي الذي اندفع فيه، إفادتَه للمخاطب فائدةً ما (**متعاطيا**) أي متناولا مناط الإفادة، ومتعلقها من تركيب الألفاظ بقدر الاحتياج، لا أزيد ولا أنقص.

قال[١٢/ب]: (**فإذا ألقى**[4]) شَرَعَ يفصِّل مَنَاطَ الإفادة بقدر الافتقار من الاعتبارات الراجعة إلى الإسناد الخبري، وبنى الكلام على إفادة المخاطب فائدة الخبر، لأنّها الأصل، ولظهور جريان الأقسام الثلاثة فيها. وذكْر "الحضور" إشارة إلى أن الطرفين كانا حاصلين عنده إلا أنهما غابا فذُكرا ليَحضرا ويصيرا وسيلةً على المقصود الذي هو حصول الإسناد في ذهنه وانتقاشه فيه، لا يقال: قد يكونان حاضرين عنده حال إلقاء الجملة إليه، فلا يُتصور حضورُهما بالإلقاء، لأنا نقول: لا محذور في عدم ترتّب الغرض، أو بعضه على ما قصد به مع أنه يلزم من سماع لفظيهما الالتفات إليهما وهو المراد بحضورهما.

---

[1] سقط من ف: من.

[2] في ف: بحكم.

[3] انظر: المطول، ٤٣.

[4] في ف:+ الجملة الخبريّة.

و(**كفى**) جواب "إذا" أي كفى في انتقاش الإسناد بالثبوت، أو الانتفاء مجردُ حكم الْمُلْقِي بالإثبات أو النفي بمعنى إيقاعه وانتزاعه ويتمكنَ الإسناد في ذهن الملقى إليه بمصادفة الإسناد ذِهْنَه خاليًا عن موانع انتقاش فيه. واستشهد لذلك استشهادا معنويا أي: "أتاني هَوَاهَا[1] قبل أن يَنْتَقِشَ في قلبي هوى غيرها"، وأُعْرِفَ ما[2] الهوى؟ فيمكن فيه لخلوّه عما يمنعه.

فإن قيل: ربما لم يتمكن الإسناد في ذهنه، بل أنكره أو تردّد فيه بعد الإخبار.

قلنا: هو من حيث إنّه خالي الذهن، ومستعدّ لانتقاش الصورة لا يُقضَى عليه إلا بقبول الحكم وتمكّنه فيه. وما ذكرتُه فلأمر خارج عن الحالة التي هو فيها، ويسمّى هذا النوع من الخبر (**ابتدائيا**) لأنّه خبر ابتُدئ به من غير أن يسبقه طلب أو إنكار.

[الخبر الطلبي]

قال: (**وإذا ألقاها**) أي: إذا ألقى المتكلم الجملة الخبرية إلى طالب لها متحير فيها. وقوله: (**طرفاها**) مبتدأ خبره (**عنده**)، و(**دون**) ظرف وقع حالاً من المستتر في "عنده"، أي: متجاوزين الاسناد فإنّه ليس عنده. وقوله: (**فهو**) مبتدأ خبره "بين بين" أي بين الإثبات والنفي، وهذه الجملة مع ما عُطفتْ هي عليها، أعني جملة: (**طَرَفَاها عنده دون الاستناد**) صفة كاشفة لقوله متحير وضمير منه للإستناد، والمعنى فهو حاصل في محل من الإسناد وكائن بين بين، واللام في (**لينقذه**) متعلقة بـــ(**ألقى**) أي: لينقذ المتكلم المخاطب، كما يقتضيه مساق الكلام بظاهره. ويؤيّده قوله في القسم الإنكاري: (**ليردّه إلى حكم نفسه**)، وقد يقال: أراد لينقذ حكمُه

---

[1] اقتباس معنوي البيت:

أتاني هواها قبل أن أعرف الهوى　　　　فصادف قلبي خاليا فتمكّنا

البيت من الطويل ،وقد اضطربت الآراؤ في تحديد القائل لهذا البيت، حيث ورد في "عيون الأخبار،٩/٨" منسوبا إلى عمربن أبي ربيعة، كما ورد في "البيان والتبيين (للجاحظ، تحقيق: حسين السندوبي، المطبعة التجارية، ط١، ١٩٢٦م، القاهرة، ١-٤)، ٤٥/٢ منسوبا إلى مجنون بني عامر برواية (قلبي فارغا)، وورد أيضا في "محاضرات الأدباء،٢٩/٢" منسوبا إلى الطثرية (يزيد بن سلم الخير) برواية (قابا خاليا). وبهذه الرواية ورد بدون نسبة في "عروس الأفراح (للسبكي أحمد بن علي بن عبد الكافي) ،٢٠٣/١" من شروح التلخيص. انظر: التبيان في البيان في البيان (للإمام شرف الدين الطيبي، تحقيق: عبد الستار زَمُّوط، دار الجيل، بيروت)، ٢٢٧ (هامش)؛ المفتاح، ١٧٠.

[2] سقط من ف: ما.

المخاطبَ. و"الوَرْطَة" الهلاك[1]، وأصلها الأرض المطمئنَّة[2] لا طريق فيها.

وقوله: (**أُستحسن**) جواب "إذا"، وفي إيثاره على "وجب" تنبيه على الفرق بينه وبين أدنى مراتب إنكار، إذ هناك يجب التأكيد، وههنا يُستحسن لأن المانع ضعيف جدّا، فربما كفى في دفعه وانتقاش الاستناد ومجرد الحكم. قوله: (**تقوية المنقَذ**) أراد بـ"المنقَذ" الحكم، إذ الفعل قد يسند إلى الآلة، كالقاطع للسكين، ويؤيّده قوله في الابتدائيِّ: (**كفى في ذلك الانتقاش حكمُه**)، وفي الإنكاريّ: (**استوجب حكمه تأكيدا**)، وحمل المنقذ على المتكلم بناء[3] على أنه فاعل لـ(**ينقذه**) مما تَأْبَاه الطبائع[4] السليمة.

[الخبر الإنكاري]

قال:(**وإذا ألقاها إلى حاكم**) قوله: (**إلى حاكم**) أي[5] إلى مخاطب حاكم في الجملة بخلاف حكم المتكلم بأن يكون حكم أحدهما إثباتا والآخر نفيا. وإنما قال: (**بخلافه**) لأن الحاكم بوفاقه يكون عالما وسيأتي حكمه. قوله: (**لِيَرُدَّه**) تعليلٌ لـ"ألقاها" واستوجب جواب "إذا" و(**ليترجح**) مفعول له لـ"استوجب"، قدم على المفعول به، أعني تأكيدا، لئلاَّ يُفصَل بينه وبين صفته، أعني بحسب ما أُشرب، إذ لو أُخِّرَ عن الصفة أيضا لبعد عن عامله جدا يقال: أُشْرِبَ الثوبُ الصِّبْغَ، أي تداخله الصبغُ، أي دخل في أعماقه، والجار أعني (**في اعتقاده**) متعلّق بحسب أي تأكيدا كائنا بمقدار إشراب المخالف الإنكار في اعتقاد المتكلم، فإنه يَبْنِي[6] التأكيدَ على قدر الإنكار في زعمه واعتقاده، لا على قدره في نفس الأمر.

قوله: (**كنحو**) أي كنحو قولك: (**إنّي صادق**) لمن ينكر إنكارا ماً[7]، وقولك: (**إني**

---

[1] في ف: الهلاكة. الورطة: الهلاك. قال رؤبة: فأصبحوا في ورطة الأوراط. قال أبو العبيد: وأصل الورطة أرض مطمئنّ لا طريق لها. انظر: الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية (لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفار عطار،دار الكتاب العربي،١٣٧٦هـ/١٩٥٦م، ١-٦ القاهرة)، ١١٦٦/٣.

[2] في ب: أرض مطينة.

[3] سقط في ب: بناء.

[4] في ج: الطبيعة.

[5] في ف: إذ.

[6] في ب: بنى.

[7] في ج: لمن يبالغ في الإنكار.

لصادق) لمن يبالغ في الإنكار[1]، وقولك: (**والله إني لصادق)** كائنا على هذا القياس المذكور، أعني زيادة التأكيد بزيادة الإنكار، فهو لمن يريد المبالغة في إنكار صدقك، وإنما قال: (**ليترجح)** لأن ردّه إلى حكم المتكلم يحتاج إلى ترجيح حكمه بالتأكيد، إذًا لو وقف على حد التساوي لأوقعه في وَرْطَة الحَيْرَةِ.

قال: (**وإن شئتَ)** يريد إن شئت شاهدا على أن التأكيد يزاد بزيادة الإنكار. فتأمل هذه الآية ولا يخفى عليك حسن موقع (**رب العزة وعلت كلمته)** ههنا و﴿**إِذْ أَرْسَلْنَا**[2]... إلى آخره[3]﴾ [سورة يس ٣٦ /١٤] عطف بيان أو بدل من "كلام"، و"كيف يُقَرِّرُ؟" متعلّق بـ"تَأَمَّلْ" على تضمين المعرفة، و(**حيث قال)** أي[١٣/أ] على سبيل الحكاية عن رسل عيسى عليه السلام متعلق به أيضا، أي: تَأَمَّلْه من هذه الجهة متعرفا تقريره المتناهي الكامل لما ألقي إليك من أن التأكيد بحسب الإنكار، وإنما أكّدوا في المرة الأولى، لأن تكذيب الاثنين تكذيب للثالث أيضا لاتّحاد مقالتهم، ولما بالغ أهل أنطاكية في تكذيبهم بوجوه ثلاثة[4] زادوا في المرة الثالثة اللام وما هو في معنى القسم، أعني: "ربُّنا يعلم" و لم يتعرض المصنّف[5] للقسم المعنوي، إما لحصول مقصوده بدونه، وإما لخفاء في كونه قسما مع عدم تغييره لصورة[6] الجملة.

وأما قول صاحب الكشاف في توجيه زيادة التأكيد "أن الأول ابتداء إخبار[7]، والثاني جواب عن إنكار"[8]، فللنظر إلى أن مجموع الثلاثة لم يسبق منهم إخبار فلا تكذيب لهم في المرة الأولى، فيحمل التأكيد فيها على الاعتناء[9] والاهتمام منهم بالخبر، ونظر المصنف أدقّ. ﴿**فَعَزَّزْنَا**﴾ [سورة يس ١٤/٣٦] قُرِئَ مشدَّدًا أي فقوّيناهما. يقال: عزَّز المطر الأرض، إذا لبّدها

[1] سقط في ج: إنّي لَصادق.
[2] في ف: ولو أرسلنا.
[3] في ي، ج: الخ. وفي ب: اه.
[4] انظر: المطول،٤٩.
[5] في ف، ي، ج، ب: المص.
[6] في ف: كصورة.
[7] سقط من ف: إخبار ز
[8] انظر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل (للزمخشري محمود بن عمر جار الله، القاهرة، دار الفكر، ١٩٧٧م، ١-٤)،٣١٨/٣.
[9] في ف: الاغتناء.

وشدّدها، ومخفَّفًا من[1] عزَّه يعُزُّه، إذا غلبه، أي[2]: فغلبناهم وقهرناهم بثالث.

[إخراج الكلام على مقتضى الظاهر]

قال[3]: (**وإخراج الكلام في هذه الأحوال**)[4] أي في[5] أحوال المخاطب، أعني خلو ذهنه وتردده وإنكاره، و(**الوجوه المذكورة**) تجريد الكلام عن المؤكد وتأكيده استحسانا أو وجوبا بحسب مراتب الإنكار، وأراد بـــ(**مقتضى الظاهر**) مقتضى ظاهر الحال، ويقابله[6] خلاف مقتضى الظاهر، وكلاهما مقتضى الحال. وإضافته الإخراجَ إلى مقتضى الظاهر لأدنى ملابسة، فإنه إخراج يوافقه. ثم إنّ البحث عن إفادة هذه التراكيب لهذه الخواصّ المقصودة منها في الأحوال الثلاثة من وظيفة علم المعاني والبحثَ عن وجوه الدلالات في مراتب الجلاء على وجه كلّي وظيفة علم البيان.

وإخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر يندرج في الكناية التي يبحث عنها هناك فيطلق عليه اسم الكناية. وإخراجه على مقتضى الظاهر يندرج فيما يقابل الكناية، أعني التصريح فيطلق عليه اسمه، وهو المراد بقوله: (**يسمى بالتصريح**) ولما كان في الاندراجين نوع خفاء أورد فيهما كلمة "إنّ"، وسيأتيك لهذا الكلام تتمة.

واعلم أن تأكيد الكلام قد يكون لوفور نشاط المتكلم به، وكونه عن صميم قلبه كما مرَّ، وللردّ على ظنه الباطل[7] كقولك: "أحسنتُ إليه ثم إنه أساء إلي".

وقولها: ﴿**إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى**﴾ [سورة آل عمران ٣٦/٣] ولإظهار كمال العناية كقوله تع[8][تعالى]: ﴿**إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ**﴾[سورة يس ٣/٣٦] أو كمال التضرُّع والابتهال نحو: ﴿**إِنَّنَا آمَنَّا**﴾[سورة آل عمران ١٦/٣] أو كمال الخوف نحوُ: ﴿**إِنَّكَ مَنْ تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ**﴾[سورة آل عمران ١٩٢/٣] إلى غير ذلك من المعاني التي تناسب التاكيد بوجه خطابيّ.

---

[1] في ب: عن.
[2] سقط من ف: أي.
[3] في ج: قوله.
[4] في ي:+ أقول.
[5] سقط من ج: في.
[6] في ب: مقابله.
[7] في ج البط. و في ب: العاطل.
[8] في ب: تعالى.

قال: (**وَالَّذِي أَرَيْنَاكَ**) أي أريناكه وجعلناك مبصرا إياه، و(**البصيرة**) للقلب كالبصر للعين، وإعمالها: جعلها عاملة متصرفة فيه، أي في ذلك المبصَر، يقال: "استوثقتُ من كذا" إذا صرتَ منه على ثقة، كأنّك أخذت منه ثقة واعتمادا عليه، أي عرفت: أنّ جواب أبي العباس المبرَّد[1] لأبي إسحاق المتفلسف الكِنْدِيِّ[2] صادر عن تحقيق، وصرت ذا ثقة به، و(**حين سأله**) ظرف للجواب، وفي قوله: (**إنِّي أجد**) إشعار بأنه كان جازما بوجود الحشو، فيكون ما ذكره قدحا في صناعة أبي العباس، لا إظهارًا لتردّده متصدِّيًا للاستفادة منه، وذلك إشارة إلى الجواب.

[إخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر]

قال: (**هذا ثم إنك**) أي خذ هذا الذي ذكرناه من إخراج الكلام على مقتضى الظاهر، وأشار بـ"ثُمَّ" إلى تراخي الرتبة، أي للإخراج مرتبة أعلى وأرسخ في البلاغة من الأولى التي هي قريبة من كلام الأوساط و"الْمُفْلِقُ": هو الآتي بالعجائب من الفِلْق[3] بكسر الفاء: وهو الأمر العجيب. شبَّه كلامَ البلغاء في استجلاب القلوب وتحويلها من حال إلى حال بالسحر، فأطلق السَّحَرَةَ عليهم. (**في هذا الفنّ**) أي فنّ الإسناد أو فنّ البلاغة، والنَّفْثُ: نَفْخٌ معه شيءٌ من الريق، يقال: "نَفَثَ ريقَه ينفِث" بالكسر، وهو أفصح من الضَّمِّ، والمراد بـ"الكثير" كثرته في نفسه، لأنّه أكثر.

وأقسام الإخراج لا على مقتضى الظاهر تسعة: حاصلة من تنْزيل العالم منْزلة أحد الثلاثة المذكورة، ومن[4] تنْزيل كل منها منْزلة الآخرين. و(**ذلك**) إشارة إلى النفث، وتعرّض ههنا اللازم الفائدة مبالغة مع أنّ الاقتصاد على الفائدة كاف، و(**عِلما**) تمييز عن نسبة المحيط إلى المستتر فيه، و(**عن ذلك**) إشارة إلى العلم. و(**الخاليّ الذهن**) عن العلم بالفائدة يتناول أقساما ثلاثة، إلا أن

---

[1] هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي (٢١٠-٢٨٢هـ/٨٢٦-٨٩٩م) أبو العباس، المعروف بالمبرّد. إمام العربية ببغداد في زمنه، وأحد أئمة الأدب و الأخبار. مولده بالبصرة ووفاته ببغداد. من كتبه: "الكامل"، "المقتضب".انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان ٩٠/١؛ السيوطي، بغية الوعاة ١١٦.

[2] هو يعقوب بن إسحاق بن الصباح الكندي (....-٢٥٢هـ/...-٨٦٧م)، عالم بالطب والفلسفة والحساب والهندسة والمنطق والنجوم وغير ذلك.ولد بواسط ونشأ بالبصرة.توفي ببغداد. ومن تصانيفه: كتاب الفلسفة الأولى، والتوحيد، المدخل إلى الموسيقي، كتاب الخراج، وغير ذلك من التصانيف الكثيرة.معجم المؤلفين، ١٢٥/٤.

[3] في ف: القاف.

[4] سقط في ب: من.

المراد هو الخالي عن الإسناد وطرفيه. (**ولاعتبارات**) متعلق بـ"أحلوا"، (**خطابية**) أي إقناعية تفيد ظنا بكونه غيرَ عالم، (**مرجعُها**) أي مرجعُ تلك الاعتبارات على معنى[1]: أن مرجع إحلاله محلَّ الخالي بسبب الاعتبارات، (**تجهيله بوجوه مختلفة**) مثل أن لا يعمل بمقتضى علمه، أو يكون علمه تقليديّا أو مستندا إلى دليل ضعيف، أو يكون مضمون الجملة أمرا غريبا أو دقيقا، أو يظهر منه سؤال أو مُلابس إنكار.

قال: (**وإن شئتَ فعليك**) تنْزيل العالم بالشيء منْزلة الجاهل به مما يستبعد، فاستشهد له بأن الله سبحانه وصف اليهود بالعلم بشيء على طريق المبالغة، ثم نفى ذلك العلم عنهم لأمر خطابي هو: أنهم لم يعملوا بعلمهم، أي إن شئت شاهدا بأن المحيط بشيء علما ينْزل منْزلة الجاهل به. فتمسكْ بكلام رب العزة مقولا في حقه، (**كيف تجد مصدره يصف أهل الكتاب**) بأنهم علموا أنّ من اشترى كتاب السحر والشعوذة، أي: اختاره على كتاب الله، ليس له في الآخرة نصيب من الثواب[2] أصلا على سبيل التأكيد القسمي، لأن اللام في ﴿**لَقَدْ عَلِمُوا**﴾[سورة البقرة ١٠٢/٢] جواب قسم محذوف، وتجد (**آخره ينفيه عنهم**)، لأنّ "لو" لانتفاء الشيء لانتفاء غيره، أي لو كانوا يعلمون أن المشتري لا نصيب له لَمَا اشتروْا، أي: لم يكونوا يعلمون ذلك.

فإن قلتَ: جاز أن يكون متعلق العلم المنفي مضمون[3] قوله: ﴿**وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ**﴾[سورة البقرة ١٠٢/٢] أي ما باعوا به أنفسهم، فإنّه جملة قسمية أيضا معطوفة على القسمية الأولى فلا يتوارد النفي والإثبات على علم واحد.

قلتُ: مساق الكلام لتقبيح[4] حالهم يقتضي تعلق "يعلمون" بما تعلق به "علموا" أو أيضا مؤدَّى مذمومية ما شروا به ردائته وعدم تعلق نفع به في الآخرة فيرجع إلى مضمون ما تعلق به "علموا". وحمل الآية على أنها مثال لتنْزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منْزلة الجاهل، وإلقاء الخبر إليه ليس بشيء، إذ ليس ههنا الخطاب لأهل الكتاب.

وأيضا قوله: (**كيف تجد صدره**... إلى آخره) صريح في أن الاستشهاد معنوي، وأيضا قوله: (**فيسوقون**) من تتمة القاعدة، فكيف يورد المثال قبل تمامها؟

---

[1] سقط من ف: معنى.

[2] في ب:.الصواب، وهو خطأ.

[3] سقط من ف: مضمون.

[4] في ف: التقبيح.

قوله: (**ونظيره**) أي نظير قوله تعالى: ﴿**ولَقَدْ عَلِمُوا**﴾[سورة البقرة ١٠٢/٢] في مجرد توارد النفي والإثبات على شيء واحد باعتبارين[١]. قوله[٢]: ﴿**وَمَا رَمَيْتَ**﴾[سورة الأنفال ١٧/٨] أي: مارميتَ حقيقة، ﴿ **إِذْ رَمَيْتَ**﴾ صورة، وذلك لأنّ أثره كان خارجا عن طَوْقِ البشر. رُوِيَ: {**أنه صلى الله عليه وسلم لما التقى الجمعان يوم بدر رمى كفا من الحصا في وجوه المشركين فلم يبق مشرك إلا شُغِلَ بعينه فانهزموا**}[٣].

وقوله: ﴿**وَإِنْ نَكَثُوا**﴾[سورة التوبة ١٢/٩] أثبت لهم الأيمان بإضافتها إليهم، وإيقاع نكثهم عليها، ثم نُفِيَتْ عنهم بقوله: ﴿**لاَ أَيْمَانَ لَهُمْ**﴾[سورة التوبة ١٢/٩] حيث لم يراعوها، ولم يفوا بها. قوله: (**فيسوقون الكلام إلى هذا**) أي إلى المحيط علما، (**مساقه إلى ذلك**) أي إلى الخالي الذهن فيلقى إليه الخبر مجردا، وهو عطف على (**أحلوا**) عدل عن الماضي إلى المضارع لتأخّر السوق عن الإحلال أو الاستحضار[٤] صورته.

قال: (**وهكذا قد[٥] يقيمون من لا يكون سائلا**) أراد أن يَذكر أقسامَ نَفْثِ الكلام، لا على مقتضى الظاهر على ترتيب ما ذكره من أقسام مقتضى الظاهر، فبدأ[٦] بأن غير الخالي يُقَام مقامَه، إلا أنّه ذكر ههنا إقامة العالم مقامه، وأدرج تنْزيل المنكر منْزلته فيما سيأتي من قوله: (**ويَقْلَبون هذه القضية مع المنكر**)[٧] ولم يتعرض لتنْزيل السائل منْزلة الخالي؛ إما لظهوره، أو لأنّ التأكيد مع السؤال استحساني، فإذا ترك لم يلزم تنْزيله منْزلة غيره. ثم ذكر تنْزيل غير السائل منْزلته، إلا أنه اقتصر ههنا على إقامة الخالي مقامه ولم يتعرض لإقامة العالم مقام السائل لظهورها بالمقايسة على تنْزيله منْزلة الخالي، ولا لإقامة المنكّر مقامه لاندراجها في "يَقلَبون".

---

[١] في ف: باعتبار.

[٢] في ي: وقوله. وفي ف:+ تعالى.

[٣] انظر: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ٨٤/٦،الحديث عن حكيم بن حزام، واللفظ: "أخذ قبضة من التراب......إلخ"؛ ولفظ الرواية الأخرى: " لمّا كان يوم بدر أمر رسول الله (ص) فأخذ كفًّا من الحصى....إلخ" ٨٤/٦.
الشارح نقل هذا الحديث عن الكشاف. انظر: ١٤٩/٢.

[٤] في حاشية المصباح: فيكون المضارع حينئذ محمولا على الحال.(**منه**)

[٥] سقط من ب: قد.

[٦] في حاشية المصباح: لما كان المذكور في الإخراج على مقتضى الظاهر الخالي الذهن ثم السائل ثم المنكر، راعى هذا الترتيب ههنا، فبدأ بأن غير الخالي يقام مقام الخالي.(**منه**)

[٧] انظر: المفتاح،١٧٤.

ثم ذكر: أنّ غير المنكر ينَزّل منْزلته، ثم أورد عكسه. وجميع هذه الأقسام في معرض التفصيل لنفْث الكلام لا على مقتضى الظاهر، فوجب أن يكون قوله: (**وذلك إذا أحلّوا**) إشارة إلى النفْث المذكور مطلقا، وتلك الأقسام المفصلة ليَنفِثون متعاطفة فكأنه قال: وذلك النفْث حاصل إذا أحلّوا فساقوا[١] وإذا كانوا قدّموا فأقاموا، أو إذا رأوا ملابس الإنكار فنزّلوا، وإذا كان مع المنكر رادع فقَلَّبوا، إلا أنه تفنن في هذه الجمل بذكر الأحكام على صيغة المضارع من ألفاظ مختلفة[٢]، وذكر شرائطها على صيغة الماضي كذلك. وقدم ذكر الشرط في الجملة الأولى، وعطف عليه الحكم دون البواقي.

إذا عرفت هذا فنقول: كلمة "ذا" من "هكذا" إشارة إلى تنْزيل العالم منْزلة الخالي، وكلمة "قد" للتحقيق، أي ومثل تنْزيل العالم منْزلة الجاهل قد ينَزّلون غير السائل منْزلة السائل. وهذه الجملة معطوفة على جملة[٣] (**إذا أحلوا فيسوقون**)[١٤/أ] نظرا إلى المعنى، كما بينّا[٤]. والمراد بـ(**من لا يكون سائلا**) هو الخالي، لأنّ تقديم الملوِّح إنما يعتبر فيه. وضمير (**يصبونه**) للكلام، و(**إذا كانوا**) ظرف لـ"يقيمون" ولم يُرِدْ أنَّ الملوِّحَ جعل المخاطب مترددا ليكون سائلا حقيقة، بل أراد أنّه من شأنه ذلك، وللتنبيه على ذلك[٥] المعنى زاد لفظ "مثل" وقال: (**للنفس اليقظى**) أي[٦] من شأن مثله أن يشير من بعيد للنفس المُهَيِّئَةِ لإدراك ما يرد عليها إلى حكم ذلك الخبر. يقال: "استشرفتُ الشيء" إذا رفعتَ بصرك تنظر إليه، وبسطت يدك فوق حاجبيك كالذي يستظلّ من الشمس[٧].

قوله: (**يَتَمَيَّلُ**) أي يتكلف الميل ويتردد، والرواية بالياء التحتانية، فالجملة بيان للمتحيّر، أو حال من الطالب التحيِّر، ولك أن تقرأه بالتاء الفوقانية وتجعله مستندا إلى ضمير النفس فإنه

---

[١] في حاشية المصباح: أشار بقوله: "فساقوا" إلى أن قوله: "فيسوقون" عطف على "أحلوا"، أو لا يجوز أن يكون خبرا للشرط، لأن الجملة الشرطية لا يرتبط بالمبتدأ الذي هو قوله "ذلك"، بخلاف "ما" إذا جعل عطفا وجعل الظرف خبرا، لأن التقدير حينئذ: ذلك النفث حاصل إذا أحلوا، كما قررنا.(**منه**)

[٢] في حاشية المصباح: فقال أولا: "فيسوقون"، وثانيا: "قد يقيمون فلا يميزون"، وثالثا: "قد ينزلون"، ورابعا: "قد يقلبون".(**منه**)

[٣] في حاشية المصباح: قد يتوهم أن هذه الجملة عطف على الشرطية التي إذا أحلوا فيسوقون لأن هذه الجملة مع ظرفها في قوة الشرطية لكنك قد عرفت بطلان كون الأوّل شرطية.(**منه**)

[٤] في حاشية المصباح: إشارة إلى ما مر من: أن التقدير بحسب المعنى، وذلك النفث حاصل إذا أحلوا فساقوا، وإذا كانوا قدموا إلخ.(**منه**)

[٥] في ح: هذا.(**منه**)

[٦] في ف:+ هو.

[٧] في ب:+ ينظر إليه.

أنسب بسياق الكلام حيث قال: (**بين إقدام للتلويح**). قوله: (**مصدّرة بأنّ**) يعني أن تأكيد هذا النوع في الاستعمال بكلمة "أَنَّ " دون غيرها، ويرون عطف على قوله: (**هكذا قد يقيمون**) لا على (**يخرجون**) والأسلوب الفن أي النوع. يقال: أخذ فلان في أساليب من الكلام، أي فنون منه، ونسبة السلوك إلى هذا الأسلوب، لأنّ أساليب الكلام طرقه. وهذه المقامات إشارة إلى الجزئيات مقام التلويح، وإضافة الأمثال إليها مبالغة في كثرتها، أو تنبيه على أن تنْزيل غير السائل منْزلته قد يكون لغير التلويح من أمارات التردّد وبواعث السؤال، و(**الْمَحَزّ**) المقطع، وإصابته عبارة عن الإتيان بالفعل على ما ينبغي من الوجه الأحسن.

قال: (**أَوَ مَا ترى بشارًا؟**[1]) أي أترْتابُ فيما ذكرناه وما ترى؟. و:

.... **الهجير**[2] ....

الهاجرة وهي ما بين الزوال والعصر. و(**النجاح**) الفوز بالمطلوب[3]. و(**التبكير**) الذهاب بكرة. (**استهواه**) استهامه، أي: جعله هائما. و(**تطبيق مفاصل البلاغة**) إصابة مَحَازِّها. يقال: طَبَّقَ السيفُ إذا أصاب المفصل فأبان العضو، وصفهم بالخلوص عن نسبة الأعاجم المورثة لفوات الفصاحة، وبأنهم يسكنون البوادي دون البلاد، إذ لا يخلو غالبا عن لسان مخالف فيورث نقصانا في بلاغتهم. و(**الْهِنَاء**) القطران، و(**النُّقْب**) بضم النون وسكون القاف: جمع نقبة، وهي أوّل ما يبدو من الجَرَب[4] قطعا متفرقة.

---

[1] هو بشّار بن برد العقيلي بالولاء، الضرير (أبو معاذ) شاعر مشهور. ولد في طبرستان وولد أعمى. كان غزير الشعر سمح القريحة قليل التكليف... نظم في أكثر أجناس الشعر وضروبه. وكان شاعرا راجزا وشجاعا وخطيبا وصاحب منثور مزدوج، وله رسائل معروفة. توفي في بغداد (١٦٧هـ/٧٨٤م). معجم المؤلفين، ٤٢٦/١.

[2] تمام البيت:

بَكِّرا صاحِبَيَّ قَبْلَ الْهَجِيرِ   إنَّ ذاكَ النَّجاحَ فِي التَبْكِيرِ

البيت من الخفيف لبشار في ديوانه، ٢٠٣/٣؛ دلائل الإعجاز ٢٧٢، ٣١٦، ٣٢٣؛ الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة (لركن الدين محمد بن علي بن محمد الجرجاني، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢٣/٢٠٠٢) ٣١؛ الأغاني (لأبي الفرج الأصفحانيّ علي بن الحسن، تحقيق واشراف لجنة من الأدباء، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م) ١٨٥/٣؛ الإيضاح ٩٥/١.

[3] في ف، ج: بالمط.

[4] الجَرَبُ: معروف، بَثَرٌ يَعْلُو أَبْدانَ الناسِ والإِبِلِ. لسان العرب، مادة: (جرب).

وقوله:

.... **يضع الهِناء مواضع النُّقْبِ**[1]

مصراع صار مثلا لمن يحسن الصنعة ويضع الأشياء مواضعها. و"رجل مُوَلَّد" أي عربي غير محض. وكلمة "مولدة" أي: ليست من أصل لغتهم. و(**أولئك**) إشارة إلى الأعراب الخُلّص[2]، فإنهم أئمة البلاغة، والباقون يقتدون بهم، وإن كانوا علماء المعاني والبيان. قوله: (**لما نحن فيه**) أي من حسن هذا الأسلوب، ورؤيتهم إياه من كمال البلاغة.

قوله: (**بمحضر أبي عمرو**) فيه تعظيم له، إذ كان من عظماء القرّاء وعلماء اللغة والنحو، وذلك لا ينافي ما ورد به الرواية المشهورة من أنّ أبا عمرو وخَلَفا[3] كانا يأتيان بشّارا ويسلمان عليه بغاية الإعظام، ويقولان له: يا أبا معاذ، ما أحدثتَ؟ فيخبرهما وينشدهما ويكتبان منه فأتياه يوما وقالا: ما هذه القصيدة التي أحدثتها في ابن قتيبة؟[4] قال: هي التي بلغتْكما. قالا: بلغنا أنك أكثرت فيها من الغرائب. قال: إن ابن قتيبة يتباصر بالغريب، فأحببت أن أورد عليه ما لا يعرف. قالا: أَنْشِدْنَاهَا! فأنشدهما إياها[5]، وبشار بن برد على ما قال الشريف المرتضى[6]: "كان مقدما في

---

[1] تمام البيتين:

ما إن رأيت ولا سمعتُ كاليوم طَالَي أَيْنُقٍ جُرِبِ
مُتَبَذّلا تبدو محاسنه يضع الهِناء مواضع النُّقْبِ

البيت لدريد بن الصمة.انظر: البيان والتبيين،١/١٠٧.

[2] في حاشية المصباح: قوله: "الخُلَّص" إشارة إلى: أن ليس في أنسابهم من طرفي الوالدين أعجمي، بل الكل عرب عرباء. وقوله: من كل حارش إشارة على أنهم من سكنى البوادي.(**منه**)

[3] هو خلف بن حيان بن محز، البصري المعروف بالأحمر (أبو محرز) أحد رواة الغريب واللغة والشعر، ونقاده. أخذ خلف الشعر عن حماد الراوية وأكثر الأخذ عنه، وكان سيبويه من زملاء خلف الأحمر في الأخذ عن حماد بن سلمة ويونس بن حبيب وأبي الخطاب الأخفش وعيسى بن عمر الثقفي. من آثاره: كتاب جبال العرب وما قيل فيها من الشعر، وديوان شعر. توفي سنة (١٨٠هـ/٧٩٦م). معجم المؤلفين، ٦٧٣/١.

[4] هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (أبو محمد) عالم مشارك في أنواع من العلوم كاللغة والنحو وغريب القرآن ومعانيه وغريب الحديث والشعر والفقه والأخبار وأيام الناس وغير ذلك. سكن بغداد وحدث بها وولي قذاء دينور. من تصانيفه الكثيرة: غريب القرآن، أدب الكاتب، عيون الأخبار، طبقات الشعراء، تأويل مختلف الحديث. توفي سنة ٢٧٦هـ/٨٨٩م).

[5] في ف: أنشدناهما، وأنشدهما إيَّاه.

[6] هو علي بن الحسين بن موسى بن محمد بن موسى بن إبراهبم بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن على زين العابدين بن حسين بن على بن أبي طالب (الشريف المرتضى أبو القاسم علم

الشعر جدا، حتى إنّ كثيرا من الرواة يلحقه بمن قبله من المجوّدين"[1]، فلا استبعاد في تردّد أبي عمرو إليه، فإنهم كانوا يأخذون علومهم من الأعراب ومن يحذو[2] حذوهم، فضمير (**استنشداه**) لأبي عمرو وخَلَفٍ، والأصمعيّ[3] راوي القصة. و(**القصيدة**) مأخوذة من القصد، لأنّ الشاعر يقصِد تجويدها وتزيينها، والتاء للنقل إلى الاسمية، أو من القصيد[4]، وهو المخ السمين الذي يتقصّد[5] أي يتكسّر، إذا أخرج من قصبته لسِمَنه.

قوله: (**على ما روى**) حال من تقبيل، أي رواية الأصمعي تقبيل خلف كائنا على ما رواه عنه. قوله: (**كان أحسن**) إذ لا سائل هناك، فالتأكيد مستدرك، (**أعرابية**) أي منسوبة إليهم كائنة على طريقة قصائدهم، (**وَحْشِيَّة**) أي غريبة منسوبة إلى الوحش لا متعارفة مبتذلة، (**ولا يشبه ولا يدخل**) معطوفان على خبر (**كان**)، أي: كان هذا القول من جنس كلام غير الخُلَّصِ وكان غير مشابه لكلام الخلَّص، وغير داخل فيما قصدته بالقصيدة من كونها (**أعرابية وحشية**) أي غير مناسبة[١٤/ب] للقصيدة، ويجوز عطفهما على كان، والعُدول إلى المضارع لاستحضار الصورة.[6] و"فحوى الكلام" لحنه، أي معناه الذي يفطن له منه. والمراد بـ(**صاحبيه**) أبو عمرو وخلف لِمَا مر، لا الأصمعي وخلف على ما تُوهِّم[7]، فإنّ الضمير في قوله: (**وهم**) راجع إلى

الهدي). متكلم فقيه أصولي مفسر أديب نحوي لغوي شاعر. ولي نقابة الطالبيين. من تصانيفه الكثيرة: إيقاظ البشر في القضاء والقدر، ديوان شعر، الذخيرة في الأصول. توفي ببغداد سنة (٤٣٦هـ/١٠٤٤م). معجم المؤلفين، ٤٣٥/٢.

[1] انظر: أمالي المرتضى [غرر الفوائد ودرر القلائد] (للشريف المرتضى، تحقيق: حسن حبشي، القاهرة ١٩٦٩م) ١٤٠/١.

[2] في حاشية المصباح: ولا شكّ أنّ بشارا كان يحذو حذوهم، فلذلك كانوا يأخذون شعره ويعظمونه.(**منه**)

[3] هو عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن علي بن أصمع الباهلي، المعروف بالأصمعي (أبو سعيد). أديب، لغوي، نحوي، أخباري، محدث، فقيه، أصولي من أهل البصرة. قدم بغداد في أيام هارون الرشيد. من تصانيفه الجثيرة: نوادر الأعراب، الأجناس في أصول الفقه، المذكر والمؤنث، كتاب اللغات، كتاب الخراج، كتاب الخيل، الاستقاق، الأصمعيات، والشاء. توفي بالبصرة سنة (٢١٦هـ/٨٣١م). معجم المؤلفين، ٣٢٠/٢.

[4] اقتباس من لسان العرب، حيث جاء فيه: القصيد وهو المخ السمين الذي يَتَقَصَّد، أَي يتكسّر لِسِمَنِه.انظر: مادة: (قصد).

[5] في ب: ينقصد.

[6] في ف:+ قوله.

[7] في حاشية المصباح: توهّم بعضهم أن المراد بـ"صاحبي بشار" الأصمعي وخلف الأحمر، كانا يترددان إليه ويكتبان عنه. وزعم: أن ضمير "**استشهداه**" راجع إليهما، فلزمه نسخ عبارة الكتاب، ورَدّ الرواية الصحيحة

بشّار وصاحبيه، كما يشهد به سلامة الفطرة، فيضيع ذكر محضر أبي عمرو. و"الفحولة" جمع فحل، وهو القوي من ذكور الإبل، يشبه به البليغ الكامل و(**هذا النوع**) فن البلاغة. و"التأخيذ" من الأُخذة، وهي رقية أو حرزة يستجلب بها محبّة القلوب.

و(**إلا رَاشِحَةٌ**) بالرفع على أنه خبر "فحوى"، و"الباء" صلة الفعل، يقال: "رشحت القربة بالماء" إذا ترشح منها الماء. و(**ما أنت منه على ريبة**) تنْزيل غير السائل منْزلته للتلويح. و(**منه**) متعلق بمحذوف قبله يفسره ما بعده أي على ريبة منه وحال من المجرور على الشذوذ. (**وقل لي**) عطف على مقدر، أي: ارجع إلى نفسك، ولفظ (**مثلُ**) كناية وهو مبتدأ خبره "إذا خاطب" مع جوابه، أعني: أفتراه. وإدخال الهمزة على الجزاء لإنكار ترتبه[1] على الشرط بل لترتّب[2] الإنكار عليه، أي: إذا خاطب بكذا فلا تظنَّه غير متصوّر.

قوله: (**وقد تَعَمَّد**) حال في المعنى من ضمير "خاطب"، فإن لم تجعل "إذا" مضافة إلى ما بعدها فلا إشكال، وإلا قدر "إذا خاطب" قبل الحال، يقال: "هَدَرَ البعير" إذا ردّد صوته في حنجرته. و(**الشِّقْشِقَة**) شبه ريئة يخرجها الفحل مِن فيه عند سكره يشبَّه تكلمُ الفصيح بصوت الفحل في تلك الحالة فيقال: "هدر بشقشقته" و"خطيب ذو شقشقة". و(**مَهَافِي الريح**) مَهَابُّها جمع مَهْفًى من "هَفَتْ الريح" أي هبَّت. و(**القَيْصُومُ وَالشِّيحُ**) نَبْتَان في البادية، ومضغهما كناية عن كون الشخص بدويّا. وإضافة (**السّاق**) إلى (**الجدّ**) للملابسة، أو على تشبيهه بذي جدّ يُشَمِّرُ أذياله عن ساقه. و(**حائمَين**) حال أو مفعول ثان على تضمين التصور معنى الظنّ. (**فيتجانف**) بالرفع عطف على "لا يتصور" فإن التجانف يترتّب على عدم التصور ولا وجه لنصبه على أنه جواب للنفي، لأن ذلك التصور سبب للتأكيد لا للتجانف، ولا على أنه جواب الاستفهام على معنى: أيكون منك ظنّ عدم تصوره؟ فمنه تجانف لأنّ ظن المخاطب لا يكون سببا لتجانف بشّار، ومدار النصب على سببية الأوّل للثاني[3]. وفاعل (**هيهات**) ضمير عدم التصور. وفائدة قوله: (**قل لي**... إلى آخره) جعل ذلك التحقيق المُتَرَشَّحِ ظاهرا كأنه سائل

المشهورة بمجرد تخيل فاسد.(**منه**).

يقصد الشارح بمن يتوهم: سعد الدين التفتازاني.انظر شرحه للمفتاح،الورقة: ٢٣/ب.

[1] في ب: ترتيبه.

[2] في ب: لترتيب.

[3] في حاشية المصباح: قد ثبت في ذلك في علم النحو، فمن جوزه النصب على أنه جواب الاستفهام فقد أخطأ.(**منه**)

منصب. وقوله: (**ونظيره**)[1] أي ونظير قول بشّار في التأكيد لتقديم المُلَوِّح. و:

.... **الحُدَاء**[2]

السَّوْق، يقال: "حَدَى الإبلُ حدْوًا وحَدَاءً"[3] أي أن غِناء الإبل هو السوق. قوله: (**وفي التنْزيل**: ﴿**وَلاَ تُخَاطِبْنِي**﴾ [سورة هود ٣٧/١١]) جملة معطوفة على جملة. قوله: (**ونظير فَغَنِّها**) أي وفي التنْزيل هذا المثال فإن قوله ﴿**وَلاَ تُخَاطِبْنِي**﴾ أي: لا تدعني في استدفاع العذاب عنهم مع ما تقدّم من قوله: ﴿**وَاصْنَعِ الْفُلْكَ**﴾[سورة هود ٣٧/١١] يلوح بأنّهم محكوم عليهم بالإغراق[4]. وأحد التأكيدين في قوله: ﴿**إِنَّ النَّفْسَ لأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ**﴾[سورة يوسف ٥٣/١٢] لتنْزيل المخاطب منْزلة السائل. والثاني لكون الحكم مما يتبادر الوهم إلى إنكاره سواء حمل النفس على العموم أو على نفس يوسف –عليه السلام[5]– لظهور نزاهتها، والْمُلَوِّح[6] في المثال الأخير، أعني الأمر بالاتقاء ملوح بجنس الخبر المذكور لا بخصوصه.

قال: (**وإذا صادف ما أريناك**) أي ما أريناكه من تنْزيل غير السائل منْزلته لتقديم الملوِّح، (**ووقفتَ على ما سيأتيك في الفن الرابع**) من أن ترتّب الشيء على آخر قد يُفَوَّضُ بلا فهم السامع كما في قول القائل: قم يدعوك، بدلَ "قم"، فإنه يدعوك. (**أَعْثُرُكَ**) أي أُطْلِعُك ما أريناك مع ما تقف عليه. وقوله: (**على تفاوتها**) متعلق بـ"أعثرك"، والضمير لـــ(**تركيبات الجمل**).

و(**هناك**) إشارة إلى باب النقد[7]، و(**واجدا**) حال من كاف "أعثرك"، فنقول: إن اقتضى

---

[1] وفي ب:+ فَغَنِّهَا وَهَيْ.

[2] تمام البيت:

فَغَنِّها وَهْيَ لَكَ الْفِداءُ **إنَّ غِناءَ ٱلإِبِلِ الْحُداءُ**

البيت من الرجز، وعزاه الخطيب الغزويني وعبد القاهر الجرجاني إلى بعض العرب. الإيضاح، ٩٤/١؛ دلائل الإعجاز،٢٠٦.

[3] في حاشية المصباح: كلا المصدرين بمعنى السوق مذكوران في الصحاح، فمن خصص الحداء بالغناء فقد سها، وأفسد في معنى البيت أيضا.(**منه**)

[4] اقتباس من الكشاف: انظر: ٢٦٨/٢.

[5] في ف: عليم. سقط من ب: عليه السلام.

[6] في حاشية المصباح: فعلم أن الملوِّح قولا يشير إلى خصوص الخبر، بل إلى جنسه، كما في هذا المثال، فإن الأمر بالاتقاء يلوح بأن له عقوبة عذابا شديدا، لا مخصوصية كون زلزلة الساعة شيئا عظيما.(**منه**)

[7] في ب: التقدم.

المقام التحقيق لاعتبار التلويح فالفضل للأُولى[1]، والأخيرة[2] رَدِيئة جدا، وللثانية[3] فضيلة ما لدلالة "الفاء" على أنّ ما بعدها سبب لما قبلها،[١٥/أ] ولما كان المُسَبَّب[4] حاصلا دلَّ على تحقق السبب، ففي "الفاء" إشعار بالتحقق في الجملة، وإن اقتضى المقام بيان السببية بطريق التفويض، فالفضل للأخيرة، والأولى[5] رديئة جدا، إذ لا دلالة لها على السببية إلا عند قوم من الأصوليين. يقال: "اشتبه عليهم"[6] المكسورة الدالة على التحقيق فقط بالمفتوحة المقدرة باللام الدالة على التعليل[7]، وللثانية فضيلة ما لحصول أصل المقصود، وإن اقتضى المقام التصريح بالسببية فالفضل للثانية، والأولى ردية وللأخيرة فضيلة ما لحصول أصل المقصود أيضا، وإن اقتضى المقام اعتبار التلويح مع التصريح بالسببية وجب الجمع بين "الفاء" و"إنّ".

فإن قلتَ: كيف يتصور ترتّب السبب على المُسَبَّب بالفاء مع أن الواقع ترتبه على السبب؟

قلتُ: من حيث إن ذكر المسبب يقتضي ذكر سببه، و(**الفَيْصَل**) هو الذي يفصل بين الأشياء، وقيل: هو القضاء الفاصل بين الحق والباطل، وُصِفَ به الحاكمُ مبالغةً.

قال: (**وكذلك قد يُنَزِّلون منْزلةَ المنكر من لا يكون إياه**) هذه الجملة معطوفة على قوله: (**وهكذا قد يقيمون**)، ولفظة (**ذلك**) إشارة إلى ما أشير إليه بـ"ذا" في "هكذا" –أعني: تنْزيل العالم منْزلة الخالي– أو إلى تنْزيل من لا يكون سائلا منْزلة من يسأل، واختير لفظ "ذلك" ببعد المشار إليه بطول الكلام و(**ملابس الإنكار**[8]) أماراته الظاهرة، كأنّها مشتملة عليه اشتمال الملابس على

---

[1] أي الجملة الأولى وهي: "اعبد ربك إن العبادة حق له". مفتاح العلوم، ١٧٤: الإيضاح، ٩٤/١.

[2] أي الجملة الثالثة وهي: "اعبد ربك العبادة حق له". مفتاح العلوم، ١٧٤: الإيضاح، ٩٤/١.

[3] أي الجملة الثانية وهي: "اعبد ربك فالعبادة حق له". مفتاح العلوم، ١٧٤: الإيضاح، ٩٤/١.

[4] في حاشية المصباح: المسبب هو الأمر بالعبادة، والسبب كون العبادة حقا له.(**منه**)

[5] في ب: للأول.

[6] في ب:+ أن.

[7] في حاشية المصباح: ذكر قوم من أصحاب أصول الفقه: أن كلمة "**إن**" المكسورة يدل على السببية، وردّ عليهم آخرون: بأن الدال على السببية هو المفهوم له المقدرة باللام دون المكسورة...إلخ.(**منه**)

[8] في حاشية المصباح: وقيل: جعْل أمارات الإنكار ملابسَ لحيلولتها دون إدراك الحق وليس ، لأن أمارة الشيء وسيلة إلى معرفته، فلا معنى لاعتبار الحيلولة فيها، بل الصواب: أن أمارت الإنكار أمور ظاهرة مشتملة عليه، يعرف هو بإدراكها كالثياب الظاهرة المحيطة بالشخص، فإنه يعرف برؤيتها أن هناك شخصا.(**منه**)

صاحبها، (**وثوبٌ حبيرٌ**) أي جديد، و(**المِنوال**) خشبة يلفّ الحائكُ الثوبَ عليها، شبَّه الكلامَ الواقع بإزاء ملابس الإنكار بالحبير، وجعل إيراده للمنْكر وغيرِه على طريقة واحدة حياكةً على مِنوال واحد، و"المُكَاوِحُ" المُخَاصِمُ، (**كَذَبَتْه النفس**) بالتخفيف أي: خُيِّلَتْ إليه ما لا يكون، وكلمة (**ما**)اسمية مبيَّنة بقوله: (**من سهولة**)، والعائد محذوف أي: بما كذبته به، و"التَّأَتِّي" هو التيسّر، والضمير للمقاومة، ولا شكّ أن المتصدّي عالم بأنّ أمامه مكاوحا له إلا أن عدم تدبّره لاغتراره يشعر بإنكاره، وكذا:

..... **شقيق**[1].............. ....

عالم بأن في بني عمه رماحا، إلا أن مجيئه هكذا مدلا بشجاعته واضعا رمحه على فخذه عرضا، أمارة إنكاره، فَنُزِّلَ العالمُ منْزلةَ الْمُنْكِرِ، وصدَّر الجملة الاسمية بما هو عَلَمُ التأكيد، أعني "أنّ".

قوله: (**ويَقْلُبُون**) عطف على (**ينْزلون**) مُدْرَجٌ معه تحت (**كذلك**) لتقاربهما مع شدّة الارتباط بينهما، فلذلك لم يقل: "وكذا يقلبون". وهذه القضية عبارة عن تنْزيل غير المنكر منْزلته، فقلبها تنْزيل المنكر منْزلة غيره، فلا حاجة حذ إلى قوله (**مع المُنْكِر**) إلا للتصريح بما علم ضمنا، وليعود الضمير في (**معه**) إلى مذكور لفظا، أي مع المنكر دلائل وأمارات إذا تأملها ارتدع عن إنكاره، ومعنى معيتها مع المنكر كونها معلومة له حاضرة عنده، كدلائل حقيّة الإسلام فإنها لظهورها مشاهدة للمنكر جديرة بأن يتأملها وقد يتعسف فيقال: "ما"عبارة عن العقل، أي مع المنكر العقل الذي إذا تأمل به ارتدع فحذف الجار وأوصل الفعل ولما كان جعل المنكر كغيره لِما ذكره، يتضمّن أمرا غريبا هو تنْزيل وجود شيء منْزلة عدمه لأمور قالعة له، استشهد له بقوله

---

[1] تمام البيتين:

جاءَ شَقِيقٌ عارِضًا رُمْحَهُ	**إنَّ بَنِي عَمِّكَ فِيهِمْ رِماحُ**
هل أحدث الدهر لناذلّة	**أم هل رنتْ أم شقيقسلاحُ**

البيت من السريع لحجل بن نضلة. البيان والتبيين،٣/٣٤٠؛ المفتاح،١٧؛دلائل الإعجاز،٢٤٣؛ المصباح في اختصار المفتاح-أو: المصباح في المعاني والبيان والبديع- (للإمام أبي عبد الله بدر الدين بن مالك الدمشقي الشهير بابن الناظم، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هِنداوي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١ ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م)، ١٠٣؛ الإيضاح، ١/٩٥؛ معاهد التنصيص، ١/٧٢.

البيت من شواهد البلاغة، يستشهد به البلاغيون لتنْزيل غير المنْكِر للشيئ منْزلة المنكِر له، إذا ظهر عليه شيء من أمارات الإنكار.

تعالى[1]: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[سورة البقرة ٢/٢] أي: لا شكّ في القرآن. جعل وجود الريب كعدمه، ونفاه على سبيل الاستغراق لما مع المرتابين من الدلائل المزيلة للريب وغير أسلوب الكلام. وتعرّض لارتياب الأشقياء دون إنكارهم إشعارا بأنه تنظير لا تمثيل، ويؤيد كونه تنظيرا ما سيأتي من قوله. ومن أتقن الكلام في اعتبارات الإثبات وقف على اعتبارات النفي. وإذا جعل "لا ريب فيه"كما ذكر في الكشاف[2] بمعنى: لا ينبغي لأحد أن يرتاب فيه لسطوع البرهان على حقيقته كان تمثيلا، لأنّه حكم ينكره كثير من الأشقياء، وقد ترك تأكيده لتنْزيل إنكارهم منْزلة عدمه. وكلمة "ذا" إشارة إلى أسلوب تنْزيل الإنكار منْزلة عدمه لوجود ما يقلَعه[3]. قوله: (**وكم من شقيّ**) في موضع الحال[4]، أي: قال في حق القرآن، هذا القول وقد كثرت الأشقياء المرتابون فيه.

قال: (**وهذا النوع –أعني نَفْثَ الكلام– لا على مقتضى الظاهر**) فسّره لئلا يتوهم أن المراد به نوع من أنواع النفْث، كقلب القضية مع المنكِر مثلا يقال: (**استهشَّ الأنفسَ**) جعلها ذات هشاشة، أي ارتياح وخفة للمعروف. و(**آنَقَ**) أي أعجب، و(**هَزَّ**) أي حرّك. و"القَرِيحَةُ" أوّل ماء يُستنبط من البئر بقَرَحٍ[5]، فاستعيرت للعلم المستنبط بجودة الطبيعة، ثم أطلقت على الطبيعة نفسها. و"نَشَطَه": جعله ذا نشاط، أي حركة للسرور. و"الذهن"[١٥/ب]: قوَّةٌ مُعَدَّة لاكتساب المعارف والعلوم، أراد: أن الأنفس ترتاح للإصفاء إلى هذا النوع الواقع موقعه، والأسماع تتعجب منه حال وروده عليها. و(**القرائح**) تهتزّ بوصوله إليها والقوى الدرّاكة تتحرك سرورا بقدومه منازلَها.

قوله: (**ولأمر ما**) أي لأمر من الأمور عظيم تجد، و(**الطِّراد**) مطاردة الأقران في الحرب، أعني حمْل بعضهم على بعض. يقال: "هم فرسان الطِّراد"، والجار أعني (**في مِيدانها**) بكسر الميم يتعلق بالطراد. (**الراميةَ**) أي الذين يرمون سهم[6] البلاغة في "حَدَق[7] البيان" والفصاحة. والمراد

---

[1] في ي: تع.

[2] في ف:+ أنّه. انظر الكشاف، ١/١١٢-١١٣.

[3] قلع: القلعُ: انْتِزاعُ الشيء من أَصله، قَلَعَه يَقْلَعه قَلْعاً. لسان العرب، مادة: (قلع).

[4] في حاشية المصباح: والعامل في الحال هو الواقع مبتدأ أعني قوله عز وجل، ولو جعل بمعنى المقول لكان عاملا فيها أيضا.

[5] أي: بمشقة. انظر: هامش ب، ج.

[6] في ب: بهم.

[7] الحَدَقةُ: السواد المستدير وسط العين، وقيل: هي في الظاهر سواد العين، وفي الباطن خَرَزَتها. الجوهري: حدَقةُ العين سوادها الأَعظم، والجمع حَدَقٌ وأَحداقٌ وحِداقٌ. لسان العرب، مادة: (حدق).

إصابة المَحَزّ في الإعراب عما في الضمير. و(**المحاورة**) المجاوبة[١]، (**وأنه**) أي هذا الفن الذي هو نفْث الكلام لا على مقتضى الظاهر (**يسمى بالكناية**) أي: يطلق عليه الكناية، وبيان ذلك: أن الخبر المجرد عن التأكيد يدل على خلوّ ذهن السامع عن التردد والإنكار في عرف البلغاء دلالة واضحة في الغاية، والمؤكّد بتأكيد قوي يدل على إنكاره كذلك[٢]. فإذا ألقي أحدهما إلى المخاطب وقصد به ما اتضح دلالته عليه كان من قبيل التصريح، كما مرّ.

وإذا ألقي المجرد إلى العالم، وأريد به ما يستلزم خُلُوَّ ذهنه وعدم علمه استلزاما ادعائيا فقد ذكر ما يدلّ على اللازم أعني الخلو، لينتقل منه إلى ملزومه الادعائيّ، وإذا ألقي المجرد إلى المنْكر وأريد: أنّ معه ما إذا[٣] تأمّله ارتدع عن الإنكار فقد أطلق ما يدل على اللازم –أعني عدم الإنكار– وأريد به ما يستلزمه إذا تأمل فيه، وإذا ألقي المجرد إلى المتردِّد، وقُصد به أنّ معه ما يزيل تردده، فقد أَطلق ما يدلّ على اللازم –أعني عدم التردد– وأريد ما يستلزمه.

وكذلك إذا ألقي المؤكد إلى العالم لم يُقصد به إنكاره، بل ملابسته لأمارات تستلزم إنكاره، فالكل من قبيل الكناية، إذ لا قرينة مانعة عن إرادة معانيها الظاهرة، وقس على ذلك سائر الأقسام، ولا تلتفت إلى ما يقال[٤]: "من أنّ إيراد الكلام في مقام لا يناسبه بحسب الظاهر كناية عن أنك نزّلت ذلك المقام منْزلة المقام الذي يطابق ذلك الكلام بظاهره، لأن هذا التنْزيل مما يستلزم ذلك الإيراد فقد انتقل من اللازم أعني إيراد الكلام على الوجه المذكور إلى ملزومه الذي هو التنْزيل". وإنما قلنا ذلك، لأن التنْزيل والإيراد المذكورين فعلان من أفعال المتكلم، بينهما لزوم، وفي الملزوم خفاء، فينتقل من لازمه الظاهر إليه، فيكون هذا انتقالا من نفس اللازم إلى ملزومه، فلا يكون كناية اصطلاحية، إذ لا بدّ فيها من استعمال لفظ دال على اللازم في ملزومه، كما في قولك: "طويل النِجاد". والقول بأن المراد من تسميته بالكناية[٥] مشابهته إياها يبطله صريح عبارة الكتاب[٦].

---

[١] في ب:+ قوله.

[٢] في حاشية المصباح: أي دلالة واضحة في غاية الإيضاح في عرف البلغاء.(منه)

[٣] في ب: إن.

[٤] االقائل هو سعد الدين التفتازاني.انظر: المطول،٥١-٥٢.

[٥] في حاشية المصباح: كان قائلا يقول: جاز أن يكون مراد المصنّف مجرد مشابهة الإخراج لا على مقتضى الظاهر للكناية الاصطلاحية، وحينئذ يصحّ توجيه ذلك القائل، فأجاب بأنّ صريح عبارة الكتاب آبية عنه، فكيف يحمل عليه مع ظهور التوجيه الذي قررناه.(منه)

[٦] في حاشية المصباح: فإنه قال في الإخراج على مقتضى الظاهر: وأنه في علم البيان يسمى بالتصريح كما

فإن قلت: الحقيقة والمجاز والكناية أوصاف للألفاظ مقيسة إلى معانيها التي هي أغراض أصلية منها كما سيأتي. وما ذكرتم من المعارف ليست أغراضا أصلية من المركبات المذكورة.

قلت: هي أغراض أصلية منها في عرف البلغاء، وكلامنا عليه. قوله: (**وله**) أي للكناية بتأويل ترك التصريح أنواع هي أقسامه الثلاثة، أعني: ما يُطلب به نفسُ الموصوف، وما يُطلب به نفسُ الصفة، وما يُطلب به تخصيصُ الصفة بالموصوف. وقد تقسم أيضا باعتبار آخر إلى تعريض وتلويح ورمز[1] وإيماء. وستقف عليها كلها هناك أي في علم البيان.

فإن قلتَ: هذا الفن -أعني نفْث الكلام لا على مقتضى الظاهر- من[2] أي قسم من تلك الأقسام الثلاثة؟

قلتُ: الظاهر أنه من الكناية التي يطلب بها نفس الصفة، فإن المطلوب بقوله:

.... **إنَّ بَنِي عَمِّكَ فِيهِمْ رِمَاحْ**[3]

الإشارة إلى علامات الإنكار.

قال: (**وإن هذا الفن**) أشار به[4] -كما هو مقتضى المساق- إلى نفث الكلام لا على مقتضى الظاهر، لأنّ إخراجه على مقتضى الظاهر سهل المأخذ قريب المتناوَل. و"العَرِيكَةُ" الطبيعة وبقيةُ السَّنامِ، يقال: "فلان لانتْ عريكتُه" أي انكسرت نَخْوَتُهُ وصار سَلِسًا، و"لِين السَّنام": عبارة عن الانقياد والدخول تحت التصرف والعمل، ويقال: "انقادت قَرُونَتُهُ وأسمحت قَرُونَتُهُ" [١٦/أ] أي: ذلتْ نفسُه وتابعته على الأمر[5]. والضمير في (**منه**) راجع إلى فنّ، وفي (**لها**) إلى صور، وفي (**تكرارها**) إلى الصور وأحوالها، وكذا باقي الضمائر، يعني: أن المهارة في هذا الفن لا يتيسر

ستقف عليه. وقال ههنا: وأنه في علم البيان يسمى بالكناية، وله أنواع تقف عليها وعلى وجه حسنها بالتفصيل هناك. ولا شك أن المفهوم ما ذكره الاندراج لا المشابهة.(**منه**)

[1] سقط في ج: رمز.

[2] في ب: في.

[3] سبق تخريج الشعر.

[4] في حاشية المصباح: أي ليس قوله: "هذا الفن إشارة إلى فن الإسناد" مطلقا، لأن بعضه سهل المأخذ، وأيضا كان كلامه في: "أن نفث الكلام -لا على مقتضى الظاهر- فضيلة كاملة وشهرة تامة" فعقبه: بأنه لا بدّ في جعله ملكة من سعي بليغ مع فضل إلهي، ولهذا لم يفصله عنه ولم يقل: واعلم أن هذا الفن.(**منه**)

[5] في ب: الأمور.

بمجرد الإحاطة بصور منه[1] وأخوات لها، بل لا بدّ أيضا من مزاولة التتبع، والاشتغال بالتعلم في أزمنة متطاولة، ولا بدّ مع ذلك مما هو فضل وموهبة من الله-[تعالى]- لا مدخل فيه للسعي، أعني سلامة الفطرة عن الآفات القادحة في إدراك الدقائق، واستقامةُ الطبيعة على سَنَنِ الصواب في تحصيل المطالب، وشدة قوة الانتقال إليها، وصفاء القوة المستنبطة لها، ووفور القوة الفائزة بها لئلا تعجز عن كثرتها.

قال: (**ومن أتقن**) الضوابط المذكورة في إخراج الكلام على مقتضى الظاهر وعلى خلافه كانت عامَّةً مُتَنَاوَلَةً للنفي، إلاَّ أنّ الأمثلة كانت من الإثبات الذي هو الأصل، فأشار إلى أن إتقان اعتبارات الإثبات كاف في الوقوف على اعتبارات النفي، فلذلك ترك أمثلته[2].

قال: (**واعلم أنك إذا حذقتَ في هذا الفن**) أي فن الإسناد، وتشهد لذلك إشارته آنفا إلى اعتبارات النفي الجارية على مقتضى الظاهر وعلى خلافه عند من له ذوق سليم، وأنّ إنزال القرآن المجيد على مناهج القسمين معا. "الحذاقة" المهارة، و(**صدق الهمة**) خلوص الغريمة، و(**استفراغ الجهد**) بالضم بذل الطاقة، و(**بالحرَى**) أي وملتبس بالحَرى صدقُ همتك واستفراغ جهدك، أو الحريّ ذلك، والجملة معترضة بين الشرط وجزائه. يقال: تَسَلَّقَ الجدارَ، إذا تَسَوَّرَه وعَلاَه، وضمير (**به**) للفن كضمير (**فيه**). و(**العثور**) الاطّلاع أي: تطّلع على تفاصيل الأسباب المقتضية لوروده على مناهج الإخراج على مقتضى الظاهر وعلى خلافه.

---

[1] في حاشية المصباح: حتى يحصل ملكة الاقتدار على هذا الفن.(**منه**)

[2] أي: أمثلة النفي، لأن النفي كالإثبات في هذه الاعتبارات.ومن أمثلته: "ليس زيد أو ما زيد منطلقا أو بمنطلق"، و"والله ليس زيد، أو مازيدمنطلقا، أو بمنطلق"، و"ما ينطلق، أو ما إن ينطلق زيد"، و"ما كان زيد ينطلق"، و"ما كان زيد لينطلق"، و"لا ينطلق زيد"، و"لن ينطلق زيد"، و"والله ما ينطلق، أو ما إنْ ينطلق زيد". الإيضاح، ٩٦/١.

[الفن الثاني]

[في تفصيل اعتبارات المسند إليه]

[تمهيد]

قال[1]: (**الفن الثاني**[2] **لّما تقرر أن مدار حسن الكلام وقبحه على انطباق تركيبه**) قد تقدم أن ارتفاع شأن الكلام في الحسن، وانحطاطه فيه بحسب انطباقه على مقتضى الحال، فيتفاوت حسنه زيادة ونقصانا بتفاوت الانطباق عليه شدة وضعفا، ومن يعلم أنّ مدار الحسن على الانطباق يوجد بوجوده ويعدم بعدمه. فقد علم هناك أيضا أن مدار قبحه –أعني لا حسنه– على لا انطباقه. قوله: (**على انطباق تركيبه**) أشار بزيادة لفظ تركيب إلى أنّ انطباق الكلام على مقتضى الحال إنما هو بحسب تركيبه، سواء كان راجعا إلى هيئة التركيب أو إلى مفرداته من حيث إنها واقعة فيه. قوله: (**وجب**) جواب "لّما" وفاعله: "أن ترجع".

قوله: (**أيها الحريص**) وصفه بالحرص والانتصاب والتفحص تنشيطا له وتنبيها على أنّه لا يبحث عن اعتبارات المسند إليه إلا المتّصف بها. و"الاقتداح" استخراج النار من الزَّند وهو الأعلى من العوديْن، والأسفلِ[3] زَنْدَة والزناد جمعز فإن حمل على حقيقة الجمعيّة كان مجازا[4] عن القوى الإدراكية، لأن عقلك لا يُشَبَّه بجمع من الزند. وإن حمل على مجموع العودين الذين هما كآلة واحدة فقد يشبه العقل به لاشتماله على نكتة لطيفة مضيئة تستخرج منه بالاعتماد كسِقْط[5] النار بالاقتداح. و" المزية" الفضيلة، و"التفاصل" التغالب في الفضل كالتَّسابق في السبق، و"التناضل" في الرمي، و"الخاطر" في الأصل ما يختلج في القلب ثم أطلق على محلّه، أعني القلب.

وقوله: (**بنور عقلك وعين بصيرتك**) من قبيل لُجين[6] الماء، وجاز أن يستعار النور للقُوَى

---

[1] سقط من ي : قال: الفن الثاني.

[2] سقط من ي: الفنّ الثاني.

[3] في ف: السفلى.

[4] في حاشية المصباح: أي استعارة تصريحية ليكون إضافة القوي الدراكة حينئذ إلى القوى الملابسة سبب كونها توابع للعقل.(**منه**)

[5] سَقْطُ الزَّند: ما وقع من النار حين يُقْدَحُ، باللغات الثلاث أَيضاً. قال ابن سيده: سَقْطُ النار وسِقْطُها وسُقْطُها ما سقَط بين الزنْدين قبل اسْتحكامِ الوَرْيِ، وهو مثل بذلك، يذكر ويؤَنث. لسان العرب، مادة: (سقط).

[6] اللُّجَيْنَ: الفِضة. لسان العرب، مادة: (لجن). إضافة اللجين إلى الماء هنا، من قبيل إضافة المشبه للمشبه به.

الدَّرَّاكة، وأن تجعل العين تخييلا على تشبيه البصيرة بالبصر، أعني نور العين. قوله (**في التصفح**) متعلق بـ"ترجع"، و"في إيراد" حال من "مقتضيات" أو "الأحوال". وأراد بالكيفيات المختلفة ما يجتمع كالإثبات والتعريف والوصف. وبالصور المتنافية ما لا يجتمع، كالحذف والإثبات وكالتعريف والتنكير.

وقد يقال: المختلفة: ما يلحقه مع بقائه على لفظه كالذِّكر، والحذف، والتقديم، والتأخير. والمتنافية: ما يتبدل معها اللفظ كالتعريف بالإضمار، والعلمية، والإشارة، والموصولية. و"حتى" متعلقة بـ" ترجع"، و"المِعرض" الثوب الذي تُعرض فيه الجارية على المشتري. وضمير "فهو" لبروز المسند إليه، و"الرهان" مصدر: راهنتُه، والمراد: ما يُرَاهَن عليه، و"الجِياد" جمع الجَواد من الفرس، و"النضائل" في الأصل المناضلة، أي المراماة، والمراد: ما يناضل عليه. قوله: (**فتَعْرِفَ**) بالنصب عطف على "ترجع"، ولتضمينه معنى العلم علق بالاستفهام، وكلمة "ما" في "أيما" زائدة. وفي قوله: (**تَعَرُّفَه وتَنَكُّرَه**) تنبيه على أنّ المصادر المذكورة ههنا كالطيِّ، والتقديم، والتأخير وغيرها مصادر للأفعال المبنية للمفعول، وأيضا فيه تفنّن، ولذلك عاد إلى لفظ[١] التنكير في قوله: (**أو إطلاقَه حال التنكير**) وفي قوله: (**وأما الحالة التي تقتضي تنكيره**).

[١٦/ب]قوله: (**أو معرفا**) باللام عطف على الأحوال المذكورة، أعني مضمرا وما عطف عليه[٢] أي أو تُعَرِّفه معرَّفًا باللام، ولو قال: أو باللام على تقدير: أو تعرفه باللام، لأوهم عطف الظرف اللغو على الحال[٣]. قوله: (**تعقيبه**) أي تعقيب المسند إليه المعرّف، وقد تقدم سبب تخصيصه التوابع بالمعرف، وأن الفصل مخصوص به.

قوله: (**يقتضي تقديمه**) أي تقديم المسند إليه معرّفا أو منكّرا، كما يدل عليه تأخيره عن تنكيره، ولما كان التقديم متناولا للمعرف والمنكر معا قدمه على ما يختص بالمنكر من التخصيص والإطلاق. وأما تأخير القصر عنه، أعني عما يختص بالمنكر، فلعله لقلة قصر المسند إليه على

---

[١] في حاشية المصباح: وإنما خصه بالذكر، لأنّه لم يعد إلى لفظ التعريف، بل قال: "وأما الحالة التي يقتضي تعريفه".(**منه**)

[٢] سقط من ف: أعني مضمرًا وما عُطف عليه.

[٣] في حاشية المصباح: يعني لو قال: أو باللام لوجب أن يقدر تعرفه معطوفا على تعرفه، ويكون ياللام ظرف لغو، لكنه ربما أوهم أن هذا الظرف معطوف على الأحوال السابقة ومعمول لـ"تعرفه" المذكور أو لا يلتزم عطف اللغو على الحال وهو باطل، فصرح بقوله: "معرّفا" ليكون معطوفا على "تلك الأحوال"، ويكون الظرف لغوا معمولا لـ"معرّفا" وإنما لم يقل: أو تعرفه باللام، بل قال: أو معرّفا باللام، لئلا يخرج هذا القسم عن نظام الأقسام.(**منه**)

المسند، وإنما قال: (**على الخبر**) دون المسند، لأن حصره فيه لا يتصور إلا إذا كان في موقع الخبر.

فإن قلتَ: لماذا قابل تخصيص المنكر بإطلاقه، و لم يقابل تعقيب المعرّف بما يقابله؟ أعني تركه.

قلتُ: لأن المقتضى للتعقيب: هو القصد إلى زيادة تخصيصه، كما سنذكره، فالمقتضى لترك التعقيب عدم القصد إليها. ولما فصل الأوّل على ما ينبغي استغنى به عن ذكر الثاني وتفصيله. وأما تخصيص المنكّر وإطلاقه فلم يفصل القول في شيئ منهما، بل أحالهما على المهارة فيما تقدمهما، فلا بدّ من ذكرهما صريحا، وإحالتهما معا إشعارا بالاهتمام بكل منهما.

[الحالة التي تقتضي طيّ (حذف) المسند إليه]

قال: (**أما الحالة التي تقتضي طي ذكر المسند إليه**) شرع في التفصيل بعد الإجمال الضابط. وكلمة "إذا" ههنا ظرفية مجردة، أي هذه الحالة ثابتة في وقت كون السامع مستحضرًا له ....إلى آخره. ويُعلم منه أنّ خصوصيّة الحالة هي مضمون ما أضيف إليه الظرف. وقد يقال: "إذا" هذه ليست بظرف، بل اسم، أي الحالة هي وقت كون السامع مستحضرا ثم إن استحضاره للمسند إليه وعرف أنه قصدك إليه عند ذكر المسند إشارة إلى وجود القرينة المُجَوِّزَة للحذف، فإن الحذف بدونها إلغاز[1] وتعمية، ولا بدّ فيها من استحضار السامع ذات المسند إليه، ومن عرفانه قصد المتكلم إليه عند ذكر المسند، ولا بدّ مع القرينة المجوزة من مرجح يندفع به التحكم.

و(**ضيقِ المقام**) إما لاختلال الوزن، أو خوف ملال السامع، أو سآمة المتكلّم، أو فوت الفرصة. وإنما قال: (**بناء على الظاهر**) لأنّ المسند إليه عمدة الكلام، فلا يكون ذكره عبثا في الحقيقة، بل بالنظر إلى الظاهر لوجود القرينة المغنيّة عنه، أو لأنّه قد يحصل بذكره معها فائدة خفية، كالتنبيه على غباوة السامع والاستلذاذ وغيرهما. ونبّه بذكر التخييل، أي إيقاع الشيء في الخيال على أنّ ما ذكره ليس أمرا تحقيقيا، بل الشاهد في الحذف العقل مع اللفظ المقدّر، وفي الذكر اللفظ مع العقل أيضا.

[1] واللُّغَزَ: الكلام المُلَبَّس. وقد أَلْغَزَ في كلامه يُلْغِزُ إِلغازاً إِذا ورَّى فيه وعَرَّضَ ليَخْفَى، والجمع أَلغاز مثل رُطَب وأَرطاب. واللُّغْزُ واللَّغْزُ واللُّغَزُ واللُّغَيْزَى والإِلْغازُ، كله: حفرة يحفرها اليَرْبُوع في حُجْرِه تحت الأَرض. لسان العرب، مادة: (لغز).

وقوله: (**من حيث الظاهر**) متعلق بالتخييل دون التعويل، إذ لم يُرِدْ أن التعويل من حيث الظاهر مُخَيَّلٌ، بل أراد أن هناك تخييلا ناشئا من حيث الظاهر. قوله: (**وكم بين الشهادتين؟**) أي كم فرق حاصل بين الشهادتين، أي بينهما فرق كثير.

قيل: وهذه الجملة الاسمية في موضع الحال من (**شهادة العقل**)، و(**شهادة اللفظ**). قوله: (**وإمّا لإيهام**) أراد أنه أمر وهميّ محض، لا تحقق له أصلا بخلاف التعويل، إذ هناك شائبة بثبوت. وأطلق اللسان أولا؛ إيهاما لادّعاء كونه في الخُبْثِ والرَّذَالَةِ، بحيث يتلوّث به كل لسان ذكره. وقيَّده بالمخاطب ثانيا؛ لاستبعاد أن يدَّعى أنه من الشرف والنباهة بحيث يتلوث بكل لسان يذكره، بل ذلك تواضع من المتكلم على معنى: أني أصونه عن لساني.

قوله: (**وإما لأن الخبر لا يصلح إلا له**) آثر الخبر على المسند دلالة على أن المسند إليه المحذوف لا يكون إلا مبتدأ، فإن الفاعل لا يحذف، وأورده لهذا مثالا مخصوصا لقلته، والمعنى: أنه خالق لما يشاء خلقه، وفاعل لما يريد فعله. فلا يردّ على المصنف[1] أنه تعالى[2] يشاء ويريد إيمان الكافر وطاعة الفاسق، ولا يخلقهما ولا يفعلهما. ومثال الادعائي قولك: واهب الألوف، أي الأميرُ.

فإن قلتَ: إذا لم يصلح الخبر إلا له كان حذفه احترازا عن العبث.

قلتُ: لا شكّ أنّ القصد إلى عدم صلاحيّته لغيره مغاير للقصد إلى الاحتراز عن العبث، فجاز أن يقصد كلّ منهما مع الذهول عن اللآخر وأن يقصدا معا. وقس على ذلك سائر النكت التي يمكن اجتماعهما.

قوله: (**وإما لأن الاستعمال وارد على تركه أو تركِ نظائره**) ورود الاستعمال على تركه يتناول القياسي وغيره، فإنّك إذا سمعت من العرب كلاما حذف فيه المسند إليه من غير قياس، وتمثلت به في مرامك على هيئته فقد راعيت الاستعمال الوارد على تركه كقولك: "رمية من غير رام"[3] و"خير قليل وفَضَحْتُ نفسي"[1] إلى غير ذلك.

---

[1] في ف، ي، ج: المص.

[2] في ف، ي، ج: تع.

[3] هذا مثل قاله الحكم بن عبد يغوث.لفظ المثل: ربَّ رميةٍ من غير رام.والمعنى: رب رمية مصيبة حصلت من رام مخطئ. انظر: المستقصى في أمثال العرب (للزمخشري أبي القاسم محمود بن عمر، دارالكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧م، ١-٢)، ١٠٥/٢؛ مجمع الأمثال (للميداني أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ١-٣، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، بيروت.١٣٩٨/١٩٧٨)، ٤٤/٢-٤٥؛

وإذا سمعت منهم ما حذف فيه المسند إليه قياسا وتكلمت به بعينه في غرض من أغراضك فقد راعيت أيضا الاستعمال الوارد على تركه. وأما الاستعمال الوارد على ترك نظائره فيختص بالقياس،[١٧/أ] وأيضا الحذف لورود الاستعمال على تركه لا يتصور ممن يتكلم بذلك الكلام أوّلا، بخلاف الحذف لورود الاستعمال على ترك نظائره، فإنه يتصور منه ومن غيره. فالضمير في (**كقولهم**) إن كان للفصحاء كان مثالا للاستعمال الوارد على ترك النظائر، وكذا إن كان للنحاة و لم يسمعوا خصوصية هذا التركيب، وإن سمعوه كان مثالا للاستعمال الوارد على تركه. ولما كان في اتباع الاستعمال نوع خفاء قرنه بمثال.

قال: (**وإما لأغراض سوى ما ذكر**) يعني أن المرجح لا ينحصر فيما ذكر، بل هناك أغراض أُخَر، كاختبار تنبه السامع، أو مقدار تنبهه والتنبيه على فطانته والاحتراز عن نسبته إلى الغباوة، أو عن تحقير يشعر به لفظ المسند إليه وكاجتماع الأمور المذكورة ثُناءَ وثُلاثَ وأزيدَ كما أشرنا إليه. قوله: (**لا يَهدي[٢] إلى أمثالها إلا العقل السليم والطبع المستقيم**) أي: هما يهديان إلى إدراك تلك الأغراض من تراكيب البلغاء دون غيرهما فَتَتَبَّعْ تراكيبهم وراجعْهما فيما قُصد[٣] بها من الأغراض تَهْتَدِ إليها. ولذلك أمر بالمراجعة إليهما في الأمثلة التي ذكرها. وكلمة (**ما**) في "قلما" و"طالما" كافة للفعل عن طلب الفاعل، ولذلك كتبت موصولة. وإذا جعلت مصدرية والمصدر فاعلا فحقها أن تكتب مفصولة، و(**هناك**) إشارة إلى موضع التهدي إلى الأغراض. ومعنى القلّة: النفي بدليل الحصر السابق.

قوله: (**إذ لم يقل: أنا عليل**[٤]) لا يصح جعله ظرفا، لـ"تجد"، ولا لقوله "رَاجِعْهُمَا"، بل هو

الأمثال العربية والعصر الجاهلي[دراسة تحليليّة]،(للدكتور محمد توفيق أبو علي،دار النفائس، بيروت، ١٩٨٨م)،٢٦٨، ٢٣٠، ٣٠٠.

[١] هذا مثل قيل: إنّ أول من قال ذلك امرأة مُرَّة الأسدي، وكانت من أجمل النساء. انظر، مجمع الأمثال (للميداني)،٤٢٧/١؛المستقصى، ٣٧٠/٢ (بلفظ: نفع قليل)؛ الأمثال العربية والعصر الجاهلي، ١٤٢.

[٢] في ي: لايهتدي. (في نسختي المفتاح المحقّقتين أيضا: لايهتدي.انظر: مفتاح العلوم:تحقيق:نعيم زرزور،١٧٦؛ وتحقيق: عبد الحميد هنداوي،٢٦٦.).يبدو أن الشارح اعتمد على نسخة المفتاح المخطوطة غير نسخ المحقِّقَيْن.

[٣]في ي: قصدتَها.

[٤] تمام البيت:

قَالَ لِي كَيْفَ أَنْتَ قُلْتُ عَلِيلٌ　　　سَهَرٌ دَائِمٌ وَحُزْنٌ طَوِيلٌ.

البيت من الخفيف بلا نسبة. الإيضاح، ١٠٩/١؛ المعاهد، ١٠٠/١؛ دلائل الإعجاز، ١٨٤؛ الإشارات، ١٢٥، المطول، ٢٤، ٦٠، ٢١٢.

تعليل للمراجعة، وكذا (**حيث**) و(**حين**) المذكوران فيما بعد. والحذف ههنا يحتمل ضيق المقام، والاحتراز عن العبث وتخييل التعويل. و(**سهر دائم**) إما مبتدأ أي: بي سهر. أو خبر أي: سبب علتي سهر. والجملة استئنافية فيقدر على الأوّل "ما بك عليلا"، وعلى الثاني "ما سبب علتك". و:

.... يَلْطَمُ وجهه[1] ....

حال من ضمير (**سريع**). والحذف لتطهر اللسان عنه، والمحذوف اسمه الظاهر، لا ضميره، كما يتوهّم من قوله: (**هو سريع**). والسين في:

سأشكر[2]...................... ....

للتأكيد، أي: لا أتركه البتّة وإن تأخر. و(**أيادي**) جمع أيد من اليد بمعنى: النعمة، وهو مفعول ثان، إذ يقال: "شكرته النعمة"، أو بدل اشتمال من "عَمْرًا[3]" أي أيادي له، و(**لم تُمْنَنْ**) من الْمِنَّة أو الْمَنِّ بمعنى: القطع، و(**لا مُظْهِرُ الشكوى**) يروى بالجرّ على أن "لا" زائدة مذكِرة للنفي الذي يتضمنه "غير". وبالرفع على أنها بمعنى غيرُ، لكن ألقي إعرابها على ما بعدها. و"زَلَّة النعل" كناية عن الفقر. والحذف لتطهيره عن اللسان، أو ادعاء التعين. والحسب[4]: ما يعده

---

[1] تمام البيت:

سَرِيعٌ إِلَى ابْنِ الْعَمِّ يَلْطَمُ وَجْهَهُ وَلَيْسَ إِلَى دَاعِي النَّدَى بِسَرِيعِ
حَرِيصٌ عَلَى الدُّنْيَا مُضِيعٌ لِدِينِهِ وَلَيْسَ لِمَا فِي بَيْتِهِ بِمُضِيعِ.

البيتان من الطويل للمغيرة بن عبد الله المعروف بالأُقيشر الأسدي. الإيضاح، ١١١/١؛ المعاهد، ٤٢/٣؛ المطول، ١١١، ٦٥٠، ٦٩٠.

[2] تمام البيت:

سَأَشْكُرُ عَمْراً إِنْ تَرَاخَتْ مَنِيَّتِي أَيَادِيَ لَمْ تُمْنَنْ وَإِنْ هِيَ جَلَّتِ
فَتًى غَيْرُ مَحْجُوبِ الْغِنَى عَنْ صَدِيقِهِ وَلاَ مُظْهِرَ الشَّكْوَى إِذَا النَّعْلُ زَلَّتِ.

البيتان من الطويل لعبد الله بن الزبير الأسدي. الإيضاح، ١٠٩/١-١١٠؛ الإشارات، ١٣٣؛ المطول(بتحقيق هنداوي)، ١١٦، ٧٠٥.

[3] في ج: عمروا.

[4] تمام البيت:

أَضَاءَتْ لَهُمْ أَحْسَابُهُمْ وَوُجوُهُهُمْ دُجَى اللَّيْلِ حَتَّى نَظَّمَ الْجَزَعَ ثَاقِبُهْ
نُجُومِ سَمَاءٍ كُلَّمَا انْقَضَّ كَوْكَبٌ بَدَا كَوْكَبٌ تَأْوِي إِلَيْهِ كَوَاكِبُهْ.

الرجل من مفاخر نفسه وآبائه، والمعنى: أن أحسابهم بكمالها ووجوههم بجمالها أضاءت لهم الليل البهيم، وبدلت دجاه بالضياء إلى غاية تيسر لثاقب الجزع، وهو بفتح الجيم: الحرزة المعروفة تنظيمُه في سلكه، وهذا تخييل وتصوير لشرف أحسابهم وسَنَائِها، وبهجة وجوههم وبهائها. وقوله: (**كلما أنقض كوكب**) صفة لنجوم بتقدير العائد، أي: كوكب منها، والمراد: أنهم سادةٌ وكبراءُ يُهتدى بهم إذا مات منهم سيد قام مقامه آخر منهم يجتمع إليه الباقون، و(**قائلا**) نصب على التمييز أي: عَزَّ قائليَّتُه، ويحتمل الحال.

قوله: (**إذا لم يُقل: هذه** ﴿**سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا**﴾[سورة النور ١/٢٤]) وذلك لتعيين الخبر لها، فإن السورة الموصوفة مما ذكر من الصفات ليست إلا هذه، ويجوز أن تجعل من حذف المسند أي[1]: فيما أوحينا إليك سورة أنزلناها، والحذف في ﴿**نَارٌ حَامِيَةٌ**﴾[سورة القارعة ١١/١٠١] للاختصار ودفع التكرار على التوالي، وإنما قال: (**على أحد الاعتبارين فيهما**) لما سيأتي من حملها على حذف الخبر أي: ﴿**صبر جميل**﴾[سورة يوسف ١٨/١٢-٨٣] أجمل، و﴿**طَاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ**﴾[سورة النور ٥٣/٢٤] أمثل.

قوله: (**بحسب تفسير المعروفة**)، فإن فسرت بالمشهورة كطاعة الخلَّص من المؤمنين، فالتقدير: أمركم أو الذي يطلب منكم. وإن فسرت بالمشهورة بأنها باللسان دون القلب فالتقدير: طاعتكم.

فإن قلتَ: لا بدّ في الحذف من استحضار المحذوف كما مر، فكيف جاز في كلام واحد أن يقدر المسند تارة والمسند إليه أخرى على وجوه مختلفة؟

قلتُ: جاز ذلك باعتبار تعارض القرائن، فباعتبار كل قرينة يتعيين محذوف.

[الحالة التي تقتضي ذكر (إثبات) المسند إليه]

قال: (**وأما الحالة التي تقتضي إثباته فهي أن يكون الخبر**) هذه العبارة في بيان الحالة أظهر مما ذكر فيها إذا أو متى لأن المذكور ههنا نفس الحالة لا ظرفها الذي يُحَوّج إلى تأويل وهو أن

البيتان من الطويل، ينسبان إلى أبي الطمحان القيني، وإلى لقيط بن زرارة، وكلاهما جاهليّ. الإيضاح، ١١٠/١؛ المعجم المفصّل في شواهد اللغة العربيّة (للدكتور أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت،١٤١٧هـ/١٩٩٦م، ١-١٢)،٢٤٥/١.

[1] الشارح نقل هذا الكلام عن الزمخشري. انظر: الكشاف،٤٦/٣.

يقال لتلك الحالة اعتباران: [الأول]: خصوصيتها، و[الثاني]: كونها حالة مقتضية لكذا. فهي بالاعتبار الثاني حاصلة في زمان ثبوتها[١٧/ب] بالاعتبار الأوّل، والمراد بعموم نسبة الخبر إلى كلّ مسند إليه: أن يكون الخبر المذكور في ذلك المقام صالحا لأن ينتسب إلى متعدد إما لعدم قرينة معيِّنة، وإما لتعارض القرائن المعينة. فإن[١] لم يُرَدْ حذ[حينئذ] تخصيصُ المسند، أي إثباته بمعيَن جاز الحذف، فيفهم حيث لا قرينة معينة أصلا انتسابه إلى كلّ ما يصلح له دفعا للتحكم كقولك: خير من هذا الفاسق، أي كلّ أحد. وحيث تعارضت القرائن يحمل على مقتضى كل بدلا عن الآخر كما في ﴿**طَاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ**﴾[سورة النور ٥٣/٢٤]. وإن أريد تخصيصه بواحد على التعيين أي إثباته له فقط فلا بدَّ من ذكره لعدم قرينة تعينه[٢] على الخصوص، وليس المراد بالتخصيص القصر في الثبوت، بل التخصيص بالذكر في الإثبات. ومن زعم[٣]: أن عموم نسبة الخبر بمعنى صلاحيته في نفسه لمتعدد، وإرادة التخصيص كناية عن عدم القرينة مطلقا، لأن مثل: "خالق لما يشاء"، و"خير من هذا الجاهل" وجد فيه قرينة الحذف، فقد سها، لأن انتفاء قرينتين مخصوصيتين لا يستلزم انتفاءها مطلقا، إذ لها أفراد أخر كتقدّم الذكر في السؤال وغيره.

فإن قلتَ: إذا لم يوجد قرينة الحذف وجب الذكر، وكان موجبا للإثبات لا مرجحا له.

قلتُ: الحالة المقتضية يتناول الموجب والمرجح فلا إشكال.

قوله: (**زيد جاءٍ**) على صيغة اسم الفاعل، أو على صيغة الماضي، فيتكرّر الجملة الفعلية في الخبر تكرر المفرد. و:

..... **أنجح**[٤]............ ....

من "نجح الأمر" إذا تيسر وسهل. والباء في "به" زائدة في المفعول، أي الله أيسرُ مطلوبا وأسهل حصولا من كل ما يطلب[٥] أو من "أنجحتُ حاجته" إذا قضيتَها وبناء التفضيل من باب

---

[١] في ب: وإن.

[٢] في ب: قرينة معينة.

[٣] المقصودبـ"من زعم" هو سعد الدين التفتازاني.انظر شرحه للقسم الثالث من المفتاح، الورقة: ٢٠/ب.

[٤] تمام البيت:

اَللهُ أَنْجَحُ مَا طَلَبْتَ بِهِ ... وَالْبِرُّ خَيْرُ حَقِيبَةِ الرَّحْلِ.

البيت لامرئ القيس بن عباس الكندي الصحابي. وقد ينسب لامرئ القيس بن حجر الجاهلي. الإيضاح، ١١٢/١.

[٥] في ب: يطلبه.

الإفعال قياس عند سيبويه[1]: والباء حينئذ للسببية والآلية أي: هو أقضى للحوائج من كل ما يتوصل به فيها، ولولا ملاحظة الآليَّة لكان الخبر حقيقا بتعينه له تعالى، لأنّه أقضى للحوائج كلها، لكن ربما كان غيره أولى بأن يجعل وسيلة وآلة في طلبها. و(**الحقيبة**) ما يحمله الراكب خلفه وإضافتها إلى (**الرَّحْلُ**) مجازية لأدنى ملابسة[2]. قوله:

وإذًا ترد إلى قليل تَقْنَعُ)[3] ....

عطف على (**راغبة**) لا على معمولها، أعني إذا رغّبتها لفساد المعنى فقد أشار في الخبر إلى الجملة الشرطية أيضا، لكنّه ترك الاسمية. قوله: (**أو يُذكَر نصبٌ**) عطف على "يكون" والمعنى أو يُراد ذكرُه فإنّ إرادة ذكره بالاحتياط حالة[4] مقتضية لإثباته لا الذكر نفسه. و(**احتياطا**) مفعول له على طريقة قولك: "ضُرب زيد تأديبا". وقوله: (**لقلة**) علة للاحتياط، و (**بالقرائن**) متعلق بـ"الاعتماد" على تضمين معنى الوثوق. وقوله: (**أو للتنبيه**) عطف على "احتياطا" فإن حذف اللام مع شرائط النصب غير واجب. وأراد بـ(**زيادة الإيضاح**): أن المسند إليه يكون واضحا لأجل القرائن، لكنه يذكر لزيادة إيضاحه وتقريره في ذهن السامع.

قوله: (**كما يكون في بعض الأسامي**) يعني كأسماء الأوصاف مثل: العالم والزاهد والجاهل والفاسق، وكالأعلام اللقبية، وكالكنى والأعلام الاسمية، إذ قد يلاحظ فيها المعاني الأصلية، كأسد، وكلب، وأبي فضل، وأبي جهل. وقوله: (**والمقام مقام ذلك**) أي مقام التعظيم والإهانة، وهذا الشرط معتبر في جميع ما ذكر، وما سيأتي في المسند إليه وغيره، إلا أنه يشير إليه في بعض المواضع تذكيرا وتأكيدا، ولذلك أعاد الفعل في قوله: (**أو يذكر تبركا**) ولو أبدل (**إصغاء السامع**) بسماع المخاطب ليتناول بسط موسى[5] وكان أولى[6].

---

[1] انظر كتاب سيبويه (المطبعة الأميرية ببولاق، ط١، ١٣١٦هـ/١٨٩٨م،١-٢)،٣٧/١، ٢٥٢/٢.

[2] في ب: ملابسها.

[3] تمام البيت:

اَلنَّفْسُ راغِبَةٌ إِذَا رَغَّبْتَهَا   وَإِذَا تُرَدُّ عَلَى قَلِيلٍ تَقْنَعُ.

البيت لأبي ذؤيب الهذلي من قصيدته المشهورة في رثاء بنيه. الإيضاح، ١١٢/١.

[4] سقط من ف: حالة.

[5] في ف: عليه، أي: عليه السلام.

[6] في ب: أدل.

قوله: (**فيُبسطَ**) بالرفع على أنّه جزاء[1] أي فحذ[فحينئذ] يُبسط، ويروى بالنصب عطفا على المقدّر المنصوب، أي: أو أن يذكر للإصغاء فيبسط. و(**الافتراص**) انتهاز الفرصة واغتنام الوقت. و"الواو" في قوله: (**وكان**) للعطف على "قيل" أو للحال بتقدير "قد" من ضمير له، وإنما كان يتمّ الجواب بمجرد (**عصا**) لأنّ السؤال عن الجنس، كما إذا قيل لك: ما عندك؟ فتقول: كتاب.

وكلمة "ثمّ" للتراخي في الرتبة، وهي عطف على مقدر، أي: فلم يقتصر على ما هو جواب تامّ، والمعطوف بـ"ثم" هو مجموع الأفعال الثلاثة، أعني ذكر المسند إليه (**وزاد فقال**). وللعطف على "كان" وجه حسن أي: ثم تخطى الجواب التام. وقيل: كان المراد بالسؤال عن الجنس استحضار ماهيته بصفاتها ليظهر له المباينة البعيدة بين المقلوب عنه والمقلوب إليه، ويشاهد القدرة الباهرة، فلما فطن موسى بذلك أجاب بأنها خشبة من جنس العصا متصفة بما يتصف به أفراد جنسها من الاتكاء عليها والهشّ بها وما يناسبهما، فليس هناك بسط للافتراص[2] الذي ربما يُعَدُّ جُرْأَةً في تلك الحضرة. قوله[3]: (**ونظيره في البسط**) أي في مجرّد البسط، لا في كونه للافتراص، إذ البسط ههنا للابتهاج ولا في كونه[١٨/أ] بذكر المسند إليه والزيادة عليه. والأصل أن يقال بالمواظبة عليها أي على العبادة إلا أنه نزع الخافض وعدّي المصدر بالإيصال.

قوله: (**أو لأنّ الأصل**) أي الراجح هو ذكره فمع جواز الحذف لقيام القرينة [4]يقصد رعاية الأصل، إذا لم يعارضه شيء من نكت الحذف. قوله (**أو ما جرى هذا المجرى**) يريد به مثل سدّ طريق الإنكار على السامع والتصريح باسم المسند إليه ليتشرف بجريانه على لسانك أو لتُشرّفه بذلك أو ليتعجب منه نحو: "الصبي يقاوم الأسد" و إيصال زيادة المسرة إلى المخاطب نحو: "حبيبك على الباب" و تعيين كونه مقدّما أو مؤخّرا وكان حق العبارة أن تقال: أو لما جرى هذا المجرى، إلا أنّه عطفه على المجرور الذي يجوز حذف اللام منه أعني قوله: (**لأن الأصل**).

---

[1] في ب:+ شرط.

[2] افْتَرَصَ الفرصة وتَفَرَّصها: أَصابَها، وقد افْتَرَصْتُ وانتَهَزْتُ. وأَفْرَصَتْكَ الفُرْصةُ: أَمْكَنَتْكَ. وأَفْرَصَتْني الفُرْصةُ أَيَ مكَنَتْني، وافْتَرَصْتُها: اغتَنَمْتُها. انظر: لسان العرب، مادة: (فرص).

[3] سقط من ج: قوله.

[4] في ف:+ و.

[الحالة التي تقتضي تعريف المسند إليه]

قال: (**وأما الحالة التي تقتضي تعرفه**) لَمَّا كان تعرّفه أي كونه معرفة على وجوه مختلفة ذكر أولا الحالة المقتضية لتعرفه على الإطلاق، ثم بين الحالات المقتضية لتلك الوجوه ضبطا للكلام وتفصيلا للمرام، وزاد لفظ (**مثل**) تفخيما للفائدة بأنّ ما هو على حالها وصفتها معتد بها، ومعنى الاعتداد: أنها تعدّ في متعارف الناس فائدة فيقال: "أفادني كذا".

قوله: (**والسبب في ذلك**) أي في اقتضاء القصد إلى إفادة الفائدة المعتدّ بها تعرّف المسند إليه. وأراد بـــ(**فائدة الخبر**) ههنا[1] ما هو أعمّ من المصطلح عليها، وبـــ(**الحكم**) وقوع النسبة أو لا وقوعها وبـــ(**لازمه**) كون المتكلم عالما بذلك الحكم كما مرّ.

وجواب (**لما**) محذوف أي: لما كانت فائدته الحكم أو لازمه الذي هو حكم أيضا انحصرت فائدة الخبر في الحكم. ولا شكّ أنّ الأحكام متفاوتة، فمنها: ما يبعد تحققه في نفس الأمر لكثرة شرائطه وموانعه، ومنها: ما يقرب لقلتهما على مراتب متفاوتة، فمتى كان الحكم بعيد التحقق في الواقع كان بعيد الارتسام في الأذهان، فكان إعلامه للسامع مما يعتدّ به، ومتى كان تحققه أبعد كان ارتسامه أيضا أبعد فكان تعريفه أي إعلامه أفيد.

فمدار الاعتداد بالحكم على بعده عن كونه معلوما، لأنّ الحكم الذي من شأنه أن يعلم بأدنى التفات لا يعتدّ بإعلامه عرفا ومدار بعده عن المعلومية على بعد تحققه في نفسه، وبعد تحققه في نفسه بحسب تخصّص طرفيه، أعني المسند إليه والمسند، كلما ازدادا تخصيصا ازداد الحكم بعدا، وكلّما ازدادا عموما ازداد الحكم قربا. وإن شئت منبّها على ما ذكرناه فاعتبر حال المثالين ينكشفْ لك ما قررناه: من أن بعد تحققه بحسب تخصص المسند إليه والمسند، ومن أن الاعتداد بحسب البعد وإنما نسب البعد تارة على تحقق الحكم وأخرى إلى احتمال تحققه تفننا في العبارة. قوله[2]: (**ويتضحْ**) مجزوم على أنه جواب الأمر، أعني: (**فاعتبر**).

قوله (**ثم إن تخصص**[3] **المسند إليه**) يريد أنه قد تقرّر مما تقدم أن المسند إليه إذا كان أخصّ كانت فائدة الخبر أقوى، ثم إنّ لتخصصه مراتبَ أقواها أن يكون معرفة، خصوصا إذا كانت مقيدة بقيد زائد، فظهر أنّ القصد إلى إفادة فائدة كاملة يعتدّ بمثلها يقتضي تعرّف المسند إليه.

---

[1] سقط في ب: ههنا.

[2] سقط في ج): قوله.

[3] في ب: تخصيص.

قوله: (**وهي**) أي أقسام المعرّفات، وإنما تَرَكَ العاطفَ بين الأخبار تنبيها على أن المجموع بحسب الحقيقة خبر واحد للأقسام كأنّه قيل: أقسام المعرفات هذه الأشياء، وأما ما يقال من أن الخبر إذا تعدّد لفظا لَتَعَدَّدَ المبتدأ حقيقة أو حكما وجب إدخال الواو بين ألفاظ الخبر إشعارا بأن المجموع خبر واحد ولم يلتفت إليه المصنف[1] لأنّ إشعار العاطف باستعلال كلّ خبرا على حدة أظهر.

ألا يرى: أن ترك الواو في "حلو حامض" أولى من إدخالها الذي جوزه أبو علي[2]، و"القيد المذكور في علم النحو" هو: أن لا يكون المضاف متوغلا في الإبهام كشبه وغير إذا لم يشتهر المضاف بمشابهة المضاف إليه أو بمغايرته. قوله: (**أو لما زاد على ذلك**) [ب-١٨] أي على كون المسند إليه أحد أقسام المعرفات، الضمير في قوله: (**من كونه**) للمسند إليه المعرف أو لأحد الأقسام. و(**التوابع**) إما جمع تابع، لأنّه صار اسما فيوصف بالخمسة كما في صدر هذا الفن، أو جمع تابعة فيوصف بالخمس كما في نسخة المصنف ههنا، وما عدا المعطوف من التوابع تخصيصه للمسند إليه ظاهر، فكأنه أدرج فيها تغليبا أو نظرا إلى العطف بكلمة أي. وقد عرفت حال الفصل وكونه مخصصا للحكم بالقصر.

[المسند إليه ضميرًا (تعريف المسند إليه بالإضمار)]

قال: (**أما الحالة التي تقتضي كونه مضمرا فهي إذا كان المقام مقام حكاية**) أي كان الموضع موضع حكاية وتعبير عن نفس المتكلم في المسند إليه. قوله:

أنا الذي يجدوني[3]......... ....

---

[1] في ف، ي، ج: المص.

[2] هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أبو علي (٢٨٨-٣٧٧/٩٠٠-٩٧٧) أحد الأئمة في علم العربية. ولد في فسا من أعمال فارس. دخل بغداد سنة ٣٠٧ ﻫ وتجول في كثير من البلدان، وقدم حلب سنة ٣٤١ ﻫ، فأقام عند سيف الدولة. وعاد إلى فارس فصحب عضد الدولة ابن بُوَيْه، وتقدم عنده فعلّمه النحو وصنّف له كتاب الإيضاح في قواعد العربية. الأعلام، ١٧٩/٢- ١٨٠.انظر لرأيه هذا، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ط٤، ١٩٥٥م، ١-٢) ١٠٦/١.

[3] تمام البيت:

أَنَا الَّذِي يَجِدُونِي فِي صُدُورِهِمْ لاَ أَرْتَقِي صَدَرًا مِنْهَا وَلاَ أَرِدُ.

البت من البسيط ولم أعثر على قائله. مفتاح العلوم، ١٧٩

معناه: أي أني صِرتُ عُصبةً في صدورهم لازمة لا تَسُوغُ ولا تَؤُب . بترك نون الوقاية مع نون الإعراب في "يجدوني". وأورد بدل ضمير الغائب الراجع إلى الموصول ضمير المتكلم نظرا إلى اتحاد الموصول بالمبتدأ الذي هو: أنا، كما في قوله كرّم الله وجهه:

أنا الذي سمتني أمي[1] حيدرة[2] ....

ونظيره قوله:

أنت الذي تنْزل الأيام[3]..... ....

وأخواته المذكورة بعده. و"في صدورهم" مفعول ثان لـ"يجدوني"، و"لا أرتقي" حال، و"الصدر" بالفتح اسم المصدر، ونُصب على الحال، أو على المصدر، أي ارتقاء صدر. و:

... **المُرَعَّثُ**[4].............. ....

لقب بشار بن برد لرعثة، أي: قُرْطَة[5] كانت له في صغره. ومعنى البيت دعوى الاشتهار و(**لا أخفى على أحد**) مؤكدة للجملة الأولى، و(**ذَرَّتْ بي**) أي أَطلعتْني وشَهَّرَتْني، أو طَلَعَتْ

---

[1] في ب: أمتي، وهو خطأ.

[2] انظر: لسان العرب، مادة: (حدر). وحَيْدَرَةُ: الأَسَدُ؛ قال الأَزهري: قال أَبو العباس أَحمد بن يحيى: لم تختلف الرواة في أَن الأَبيات لعلي ابن أَبي طالب، رضوان الله عليه:

أَنا الذي سَمَّتْني أُمِّي الحَيْدَرَه كَلَيْثِ غاباتٍ غَليظِ القَصَرَهْ
أَكِيلُكُم بالسيفِ كَيْلَ السَّنْدَرَه

السندرة: الجرأَة. ورجل سِنَدْرٌ، على فِعَنْلٍ إِذا كان جريئاً. والحَيْدَرَةُ: الأَسد؛ قال: والسَّنْدَرَةُ مكيال كبير؛ وقال ابن الأَعرابي: الحَيْدَرَة في الأُسْدِ مثل المَلِكِ في الناس.انظر: خزانة الأدب ولب لباب العرب (تأليف: عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط٤ القاهرة، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، ١-١٣)، ٥٢٣/٢.

[3] تمام البيت:

أَنْتَ الَّذِي تُنْزِلُ الأَيَّامَ مَنْزِلَهَا وَتُمْسِكُ الأَرْضَ مِنْ خَسْفٍ وَزِلْزَالِ

البيت للحماسيّة، اسمها أُمامة، وخطابها في البيت متّجه إلى ابن الدمينة الشاعر الأمويّ. مفتاح العلوم، ١٧٩؛ الإيضاح، ١١٣/١.

[4] تمام البيت:

أَنَا الْمُرَعَّثُ لاَ أَخْفَى عَلَى أَحَدٍ ذَرَّتْ بِيَ الشَّمْسُ لِلْقَاصِي وَلِلدَّانِي.

البيت من البسيط، وهو لبشار بن برد الملقَّب بالمرعَّث. الإيضاح، ١١٣/١.

[5] القُرْط الذي يعلَّق في شحمة الأُذن، والجمع أَقْراط وقِراط وقُروط وقِرَطة. انظر: لسان العرب، مادة: (قرط).

ملتبسة بي، أي: أنا معها يعرفني من يعرفها، ونحن التاركون والآخذون أي المشهورون بذلك على أن اللام للعهد أو المختصّون به على أنها للجنس، أي: لا يقدر أحد على أن يجبرنا على خلاف ما أردنا. قوله: (**على ذلك**) إشارة إلى كونهم بني أعمام، أي: نحن مع ما بيننا من نسبة العمومة فرشت بيننا بُسُطٌ مَحْشُوَّةٌ بتباغضٍ وتحاسدٍ، وقد تَمَكَّنَ فينا الشرُّ والفساد بحيث لا نقبل اصطلاحا كاملا وصرنا كشق القَدَح العظيم إن أعطي (**شاعبا**) أي مصلحا للأقداح لم يقدر على إصلاحه بحيث ينكتم عيبه بل يبقى متشاخسا أي متمائلا غير مستتر من تشاخست أسنانه أي اختلفت. قوله: (**أو مقام خطاب**) أي موضع تعبير عن حاضر وجه إليه الخطاب في المسند إليه:

.... **من عدنان**[1] ....

حال من المنادى لما في النداء من معنى الفعل أو صفة للأكارم بتقدير متعلّقه معرفة و(**تالد المجد**) أي يا قديم الشرف كائنا من طرفي الأب والأم، (**تُنْزِلُ الأيَّامَ مَنْزِلَهَا**) أي تمنعها أن تتجاوز طَوْرَهَا وتُظهر جورَها وتُمْسِكُ الأرض من أن تخسف بما عليها وتَضْطَرِبُ فتُخرِج الأشياءَ عن نظامها، أي لك مَقْدُرَة تامة ومرحمة عامة. (**وقد علموا**) جملة معترضة أي: قد علم الناس نسبك وحسبك المذكورين. قوله:

.... **فُجِعَتْ بهم**[2] ....

صفة أقوام، و(**خَلَّى لنا**) خبر كان، و"السمع" في الأصل مصدر فأطلق أولا بمعنى الجمع وثانيا بمعنى الواحد، أي فجعت قبلك بأقوام كثيرة فخلى هلكهم لي ولمن يأتسي[3] بي[4] أسماعا وأبصارا، أي لم يذهب أسماعُنا بسماع نَعْيِهِمْ ولا أبصارُنا بالبكاء عليهم وأنتَ مع وحدتك لم

---

[1] تمام البيت:

يَا ابْنَ الأَكَارِمِ مِنْ عَدْنَانَ قَدْ عَلِمُوا ... وَتَالِدَ الْمَجْدِ بَيْنَ الْعَمِّ وَالْخَال

البيت للحماسيّة، اسمها أُمامة، وخطابها في البيت متّجه إلى ابن الدمينة الشاعر الأمويّ. مفتاح العلوم، ١٧٩؛ الإيضاح، ١/١١٣.

[2] تمام البيت:

قَدْ كَانَ قَبْلَكَ أَقْوَامٌ فُجِعَتْ بِهِمْ ... خَلَّى لَنَا هُلْكُهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَارَا
أَنْتَ الَّذِي لَمْ تَدَعْ سَمْعًا وَلاَ بَصَرًا ... إلاَّ شَفًا، فَأَمَرَّ الْعَيْشُ إِمْرَارَا

البيت من البسيط، ولم أعثر على قائلها. مفتاح العلوم، ١٧٩. شفًا: بمعنى قيلاً. اللسان مادّة: (شفى).

[3] في ب: تأتني.

[4] في ب: لي.

تَدَعْ لنا منهما إلا شفا أي: شيئا قليلا، "فأَمَرَّ عيشُنا" أي: صار مُرّا بسبب ذلك إلى حد لا غاية وراءه. و"الدُّلَج"[1] السير في بعض الليل، فإضافته إلى السُرى من إضافة البعض إلى الكل. و"الْجُونُ" جمع الْجَوْن مثل قولك: رجل صُطم أي قوم، وقوم صطم. وقيل: جمع جُوني كعُرب وعربي. و"الْجُهْلَة" جانب الوادي، والْجُثُومُ" جمع جاثم من جَثَمَ الطائرُ إذا ألصق صدره بالأرض. وهذا البيت من أبيات لابن الدُّمَيْنَة كتبها إلى حبيبته أُمامةَ يُعَدِّدُ عليها ما ناله في شاهُا من المشاقّ فأجابته بأبيات منها قولها [١٩/أ]:

وأنت الذي أخلفتني ما وعدتني[2] ....

تُعَدِّدُ عليها جناياتِه.

قال: (**وحق الخطاب أن يكون مع مخاطب معين**) وذلك لأنّ ضمير المخاطب موضوع بوضع عام لكلّ معين من المخاطبين أو موضوع[3] لمعنى كلي بشرط استعماله في جزئياته المعينة على اختلاف الرأيين، فحقه: أن يستعمل فيما وضع له أو اشترط في وضعه استعماله فيه. وأراد بقوله: (**مع مخاطب**) أنَّ حق الخطاب أن يكون حاصلا مع مخاطب معين متوجها إليه. ولو قال لمخاطب معين لكان أظهر. فإن قولك: "حصل الخطاب له" أسدَّ في المعنى من قولك: حصل الخطاب معه. (**ثم يُترك**) أي حق الخطاب ميلا وذهابا إلى غير معيّن.

قوله: (**كأنك قلت: إن أُكرم أو أُحسن**) يعني: كما أنّك لا تقصد ههنا مكرما أو محسنا معينا كذلك في صورة الخطاب. وفائدة العُدول عن هذه العبارة إلى الخطاب: المبالغة في تشهير

---

[1] تمام البيت:

وَأَنْتَ الَّذِي كَلَّفْتَنِي دُلَجَ السُّرَى ... وَجُونَ الْقَطَا بِالْجُهْلَتَيْنِ جَثُومُ

البيت من الطويل، وهو لابن الدمينة عبد الله بن عمر الخثعمي في ديوانه،٤٢. المفتاح، ١٧٩.

[2] تمام البيت.:

وَأَنْتَ الَّذِي أَخْلَفْتَنِي مَا وَعَدْتَنِي ... وَأَشْمَتَّ بِي مَنْ كَانَ فِيكَ يَلُومُ

البيت من الطويل، وهو لمعشوقة ابن الدمينة عبد الله بن عبيد الله . انظر: ديوان ابن الدمينة (تحقيق وشرح محمد الهاشمي البغدادي، مطبعة المنار، القاهرة، ١٩١٨)، ٢٤؛ مفتاح العلوم، ١٧٩؛ الأغاني (لأبي الفرج الأصفحانيّ علي بن الحسن، تحقيق واشراف لجنة من الأدباء، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م، ١-٨) ٥٣/١٧؛ شرح ديوان الحماسة (للمرزوقي أبي علي أحمد بن أحمد (تحقيق: عبد السلام هارون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط٢، القاهرة ١٣٨٧هـ/١٩٦٨م، ١-٤) ١٣٨١، وبلا نسبة في البيان والتبيين، ٣٧٠/٣؛ وفي الحيوان، ٥٥/٣.

[3] في ب: كل يشترط استعماله.

سوء معاملته، كأنّك أحضرت كل واحد ممن يصلح أن يخاطب، فخاطبته بسوء معاملته معه وصوّرته في ذهنه. وقوله: (**قصدا**) مفعول له للنفي في قوله: (**فلا تريد**) أي: تُترك إرادة المخاطب المعيَّن قصدا،وكأنَّه إنما قال: "أو اُحسِنَ" مع أنّ الظاهر "وَأُحْسِنَ" بالواو إيماءً إلى أنّ كلّ واحد منها شرط له جزاء على حدة.

قوله: (**قصدا الى تفظيع حال المجرمين**) يريد أن عموم الخطاب يقتضي نسبة الرؤية إلى كل مَن يصلح أن يكون رائيا ممّن يصحّ أن يكون مخاطبا. واعتبار الرؤية هكذا عامة يدل على أنّ حال المجرمين لِفظاعتها وصلت إلى غاية الظهور. (**فلا تختصّ**) أي حال المجرمين رؤيةَ رَاءٍ دون رَاءٍ[١]، (**بل كل من تتأتّى منه الرؤيةُ**) تتيسّر له رؤيتُها، فله مدخل في الخطاب برؤيتها. قوله: (**وكذا أمثال له**) أي كحمل قوله تعالى: ﴿**وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ**﴾[سورة السجدة ١٢/٣٢] على العموم يُحمل عليه أمثال له كثيرة كقوله تعالى: ﴿**وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ**﴾ [سورة الأنعام ٢٧/٦]، ﴿**وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى رَبِّهِمْ**﴾[سورة الأنعام ٣٠/٦]، ﴿**وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ**[٢] **مَوْقُوفُونَ**﴾[سورة سبأ ٣١/٣٤][٣]. وقد يقصد بتعميم الخطاب تحسين الحال كقوله تعالى: ﴿**إِذَا رَأَيْتَهُمْ حَسِبْتَهُمْ لُؤْلُؤًا مَنْثُورًا وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا**﴾[سورة الإنسان ١٩/٧٦-٢٠].

وإنما قال: (**أو كان المسند إليه في ذهن السامع**) عطفا على قوله: (**كان المقام مقام حكاية**) ولم يقل: أو مقام غيبة، عطفا على مقام خطاب، لأنّ الأسماء الظاهرة للغيبة أيضا، والضابط[٤] أنّ مقام كون المسند إليه ضميرًا لغيبة اجتماع أمرين:

ا–[الأوّل][٥]: كونه حاضرا في ذهن السامع، و حضوره فيه إما لكونه مذكورا لفظا أو معنى، وإما لكونه في حكم المذكور لقرائن الأحوال لفظية كانت أو معنوية.

ب–[الثاني][٦]: أن يقصد الإشارة إليه من حيث إنه حاضر فيه، فإذا لم يكن حاضرا لم يعبّر عنه بضمير الغيبة إلا إذا أُجري على خلاف مقتضى الظاهر، كما في ضمير الشأن وضمير باب "نعم" على ما سيأتي، وكذا إذا كان حاضرا ولم يقصد الإشارة إليه من هذه الحيثية،

---

[١] سقط في ب: دون راء.

[٢] أخطأ الشارح في قوله: المجرمون، والصحيح: الظالمون. ربما اشتبه عليه الأمر.

[٣] في ب:+ قوله.

[٤] في ب:+ فيه

[٥] في ج: الثاني. في ب: أحدهما.

[٦] في ج: الثاني. في ب: والثاني.

كقولك: "إن جاءك زيد فقد جاءك فاضل كامل".

ومع اجتماع هذين الأمرين، قد يترك الضمير إجراء على خلاف المقتضى، كقولك: "جاءني رجل فقال الرجل". قوله:

.... مِن البيض الوجوهِ[1] ....

أي من البيض وجوهُهم، **(وبني سنان)** بدل أو نصب على المدح، و**(حيث شاؤا)**مفعول **(حلُّوا)** أي محلا شاؤا من الشرف الرفيع المكتسب ومن الحسب الموروث، و**(أبو إسحاق)** كنية المعتصم بالله . و:

.... **يد العُلَى**[2] ....

إستعارة مكنية وتخييل، و**(طول اليد)** كناية عن الاقتدار، والوصول إلى المطالب العالية، و"قناة الظَّهر" مجتمعُ فِقَرَاته، و"قيام القناة" استواء القامة، و"اشتداد الكاهل" أي ما بين الكتفين عبارة عن غاية القوة وكمال الثبات و**(أيِّ)** شرطية جزاءها "فلُجَّته"، و"مِن" متعلقة بـ"أتيتَه"، و "اللُجَّة" معظم الماء، و"الساحل" شاطئ البحر. قوله:

.... **وعنه مذاهب**[3] ....

---

[1] تمام البيت:

مِنَ الْبَيْضِ الْوُجُوهِ بَنِي سِنَانٍ **لو أنك تستضيء بهم أضاءوا**
هُمُ حَلُّوا من الشرف المعلى **ومِن حَسَبِ العشيرة حيث شاءوا**

البيتان من الوافر ,قائلهما أبو البرج القاسم بن جبل الذبياني الشا عر الإسلامي. المفتاح، ١٨٠؛ الإيضاح؛ /١١٣؛ شرح الحماسة، ١٦٥٨.

[2]: تمام البيت:

بِيُمْنِ أبي إسحاق طالت يد العلى **وقامتْ قناةُ الدِّين واشتدَّ كاهلُه**
هو البحرُ من أي النواحي أتيتَه **فَلُجَّتُهُ المعروفُ والبرُّ ساحلُه**

البيتان من الطويل،وهما لأبي تمّمام من قصيدة يمدح فيها المعتصم بالله. ديوانه، ٢/٢٠٣؛ المفتاح، ١٨٠؛ تلخيص المفتاح في المعاني والبيان والبديع (للخطيب القزويني، تحقيق: الدكتور ياسين الأيّوبي، المكتبة العصرية، ط١، بيروت، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م)، ٥٧.

[3] تمام البيت:

أرى الصَّبرَ محمودا وعنه مذاهبُ **فكيف إذا مالم يكن عنه مذهبُ**
هو المَهْرَبُ المُنْجِي لمن أحدقَتْ به **مكارُه دهرٍ ليس عنهن مهربُ.**

أي طرق يذهب فيها ويتفصَّى بها عن المكروه[١٩/ب] والصبر عليه، فكيف لا يُحمد إذا لم يكن هناك طريق من تلك الطرق؟

فإن قيل: لايلزم من كونه محمودًا حال الإختيار أن يكون محمودا حال الاضطرار فضلا عن كونه بطريق الأَولى، كما يشعر به "فكيف لا[١]؟".

أجيب: بأنه في حال الاختيار إلقاءُ النفس في التهلُكة باختيارٍ، فإذا حُمد هذا كان مالم يكن إلقاءٌ بالحمد أولى، وأيضا كونه محمودا كناية عن وجوب الذهاب إليه والتعويل عليه. قوله: (**ليس عنهنّ مَهْرَبُ**) أي لامهربَ عنها سواه دفعا للتناقض أو لامهربَ أصلا وأراد حينئذ بكون الصبر مهربا، أنه بمنْزلة المهرب المُنْجِي، فإنه إذا اطمأنّ النفس هان الخَطْبُ، أو لا مهرب في الحال فإنه المهرب المنجي في المآل.

[المسند إليه عَلَمًا (تعريف تاسند إليه بالعلمية)]

قال: (**وأما الحالة التي تقتضي كونه علما**) قوله[٢]: (**بعينه**) أي[٣] ملتبسا بعينه وشخصه، احترازٌ عن النكرة. وقوله: (**ابتداءً**) أي: أولَ مرة، احترازٌ عن ضمير الغيبة والمعرَّف بلام العهد. قوله: (**بطريق يَخُصُّه**) أي لا يطلق على غيره باعتبار وضع واحد، فلا يخرج به الأعلام المشتركة ،بل سائر المعارف.

فإن قلتَ: هذا القيد يُخرج ما عدا العلمَ من المعارف والنكراتِ، فلا حاجة إلى غيره.

قلتُ: نعم، لكن في تفصيل القيود والإحترازات تحقيقٌ لمقام العَلمية على وجه أبلغَ، لا يقال: عَلَمُ الجنس –كأسامةَ– خارج عن الضابط المذكور[٤]. لأنّا نقول: " لا بأس إذ الكلام في الأعلام التحقيقية[٥]، وعلمية أسامة تقديرية لضرورة الأحكام.

البيتان من الطويل، وهما لابن الروميّ. ديوان ابن الروميّ (تحقيق: حسين نصار، مطبعة دار الكتب، القاهر، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م)، ٣١٥؛ المفتاح، ١٨٠.

[١] في حاشية المصباح: "لا" إشارة إلى معنى قوله: "فكيف إذا ما لم يكن؟". (**منه**)

[٢] في ب: أقول.

[٣] سقط في ب: أي.

[٤] في ب: الضابطة المذكورة.

[٥] في ي: الحقيقيّة.

قوله:

أبو مالك قاصر[1] ....

من: قصرتُ الشئ على الشئ، إذا أحبستَه عليه لايتجاوزه إلى غيره، أي: هو لكرمه وعلوِّ همته لا يظهر حاجته ويُشيع عطيته. ولفظ "الإله" هكذا معرَّفا باللام غلَب على ذات المعبود بالحق، وأما "الله" فمن الأعلام الغالبة نظرا إلى أصله، ومن المختصة نظرا إلى أنه بعد حذف الهمزة لا يصح إطلاقه على غيره تعالى. و:

الله يعلم[2]................   ....

جرى مجرى القسم، وجوابه (**ما تركتُ قتالَهم**) والباء في (**بأشقرَ**) للتعدية، أي: حتى جرحوني و عَلَوْا فرسي بدم أشقر ذي زَبَدٍ لكثرته وغليانه، يعتذر بذالك عن فراره.

قوله: (**قال الله تعالى: تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ**) غيّر الأسلوب لأنَّ العَلَمَ ههنا[3] مضاف إليه في الظاهر ومسند إليه في الحقيقة، لأنّ ذكر اليد كناية، أي: تبَّ أبو لهب، وهذا دعاء و"تبَّ" الذي بعده خبر. قوله: (**والاسم صالح**) أي والعَلم صالح للتعظيم أوالإهانة دون غيره من الأسماء التي يمكن أن يُعبَّر بها عن المسند إليه، وصلاحيَّة العَلم لأحدهما باعتبار إنبائه بحسب معناه الأصلي عن شرف وكمال أو خِسَّة ونقصان. فالكنية: عَلم صُدِّرَ بـ"أب" و"أمّ"، أو "ابن" و"بنت"[4]. واللقب: عَلم مشعر بمدح، أو ذمّ مقصود منه قطعا، وما عداهما من الأعلام يُسمّى اسما. والكنى والألقاب المحمودة: كأبي الفضل، وأبي معالي، وأبي المفاخر، وشمس الأئمة، وفخر الإسلام، وصدر

---

[1] تمام البيت:

أبو مالكٍ قاصرٌ فَقْرَهُ   على نفسه ومُشِيعٌ غِناه

البيت من المتقارب قائله عويمر المعروف بالمتنخِّل الهذلي، الشاعر الجاهلي في رثاء أبيه، كنيته أبو مالك، الحماسة البصريّة (لابن أبي الفرج لبصري، عالم الكتب، بيروت)، ٥٥٢، ١٠٧٩؛ ديوان الهذليين (تحقيق: أحمد الزين، مطبعة دار الكتب المصريّة، ط١، القاهرة، ١٩٩٥، ١-٣)، ٢٧٧/٣؛ المفتاح، ١٨١؛ الإيضاح، ١١٤/١.

[2] تمام البيت:

اللهُ يعلمُ ما تركتُ قتالهم   حتى عَلَوْا فَرَسِي بِأَشْقَرَ مُزْبِدِ

البيت من الكامل قائله الحارث بن هشام، أَلَدُّ أعداء الرسول، يعتذر عن فراره عن أخيه أبي جهل يوم بدر. شرح الحماسة (حماسة أبي تمام)، ١٨٨/١؛ المفتاح، ١٨١؛ الإيضاح: ١١٤/١

[3] في ب: هناك.

[4] في ب: ابنة.

الأفاضل، والمذمومة: كأبي الفضول، وأبي الشر، وأبي جهل، وقُفَّةَ، وبَطَّةَ، وكَرِزٌ. قوله: (**أو كناية**) عطف على (**تعظيم**)، أو (**إهانة**). وتوجيه الكناية في: أبي لهب أنهم قد يعتبرون في الأعلام المعنى الأصلي. ألا تراهم يُكنّنون أولادهم ويُلقّبونهم بما يدل على معان مستحسنة يتفاءلون بذلك؟ ومن البيِّن في ملاحظة المعنى الأصليّ في الكنية قول الشاعر[1]:

قَصَدْتُ أَبَا الْمَحَاسِنِ كَيْ أَرَاهُ بِشَوْقٍ كاد يَجْذِبُنِي إِلَيْهِ

فلَــمّا أَنْ رَأَيْتُ رَأَيْتُ فَــرْدًا وَلَمْ أَرَ مِنْ بَنِيهِ اِبْنًا لَدَيْهِ

وقول من خاطب من الكفرة الصِّديقَ -رضي الله عنه- بـ"أبي الفصيل".

فأبو لهب معناه الأصلي: مُلابِس اللهب ملابسةً ملازمةً، كما أنّ معنى أبي الخير: مُلازمُ الخيرِ، وكون الشخص جهنميا ملزوم لكونه ملابسا للهب الحقيقي[2]، فأطلق أبو لهب على الشخص المسمّى به، ولوحظ معه معناه الأصلي، أعني: ملابسة اللهب الحقيقي لينتقل منه إلى ملزومه وهو كونه جهنميًّا، وإنما قال: (**يدا جهنميٍّ**) بالتنكير تهويلا كأنه قال: ولك أن تقول لَمّا اشتهر بهذا الاسم وبكونه جهنميا صار هذا الاسم دالاًّ على كونه جهنّميًّا دلالة حاتمٍ[3] على أنه جواد. فإذا أطلق على ذالك المسمّى وقصد به الإنتقال إلى وصفه لم يكن مجازا، بل كناية أيضا بلا إعتبار للمعنى الأصلي. وإن أطلق على شخص آخر كان إستعارة، وإذا قلتَ: أبو جهل، وقصدت إلى كونه جاهلا فقد اعتبرتَ المعنى الأصلي، و لم تجعله كناية عن شئ. فتأمّل! فإن هذا المقام مما إشتبه على أقوام[4].

قوله: (**أو مقام إيهام**) عطف على "مقام تعظيم"، وترك لفظة "الإيهام" أو إبدالها بالإعلام أَولى بلاستلذاذ والتبرك. قوله: (**أو ما شاكل**) عطف على "مقام إحضار" أو على "مقام إيهام". و(**ذالك**) إشارة إلى جميع ما ذكر. ومن الأمور التي لها مدخل في الإعتبار: إيقاعُ المخاطب في المسرة بنحو: سعدٍ وسعيدٍ، وفي المسائة بنحو: سفَّاك وسفَّاح، والتنبيه على غباوته بأنه لايتعين عنده المسند إليه إلا باسمه الذي يخصُّه.

---

[1] لم أعثر على قائل هذين البيتين.

[2] سقط من ف: الحقيقيّ.

[3] هو حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحَشْرَج الطائي (أبو عدي)، فارس، شاعر، جواد، جاهلي كان من أهل نجد، وقدم الشام، وتوفي في عوارض جبل في بلاط طيء نحو ٤٥ق.هـ/٥٧٥م. من آثاره ديوان شعر. معجم المؤلفين،١/٥١٧؛ انظر: مجمع الأمثال،١/٣٢٦-٣٢٧.

[4] اقتباس من كلام سعد الدين التفتازاني. انظر: المطول: ٧٣.

[المسند إليه اسما موصولاً (تعريف المسند إليه بالموصوليّة)]

قال: (**وأما الحالة التي تقتضي كونه**) [1] أي: كون المسند إليه موصولا، أي معبّرا عنه بموصول، فهي حاصلة في زمان صحّ فيه إحضاره .... إلى آخره[2]، ولفظة (**متى**) لمجرد الظرفية مجازا، ومآل المعنى ما سبق تحقيقه. قوله: (**معلومة الإنتساب إلى مشار إليه**) أي إلى معين عند المخاطب يشار إليه باعتبار تعينه عنده،وأما الجملة الواقعة صفة فهي معلومة الانتساب إلى شيء ما، لا إلى شيء معيَّن عنده. ألا تُرى أنها لا تقع صفة إلا للنكرة؟ قوله: (**واتصل بإحضاره**) إشارة إلى مرجح الموصولية بعد ذكر المصحِّح، ولا بدّ منهما في كل حالة، لكنه قد لا يفصلهما لقلة المرجح، كما في المضمر والعلم، وقد يفصلهما كما في الموصول واسم الإشارة.

وأراد بالغرض الباعثَ المتناول للغاية التي يُقصد حصولُها بإيراد الموصول، كزيادة التقرير والإيماء إلى وجه بناء الخبر، وللحاملِ[3] الذي يتقدّم وجوده على إيراده، كعدم العلم بغير الصلة والإستهجان. قوله: (**سواه**) أي سوى انتساب الجملة إليه.

قوله: (**فتقول**) بالرفع، أي: فحذ[فحينئذ] تقول.

فإن قلتَ: جاز أن يُجعل تلك الجملة صفةً للنكرة فلا يتعين الموصول.

قلتُ: الكلام على تقدير كون المسند إليه معرفةً، والمقصود تعيين وجوه التعريف. واختار في المثال الأوّل (**معك**) لأنّه أنسب بخبره، وقال: في[4] الثاني (**معنا**) دون معي لِيُشعر بعلم المخاطب بالصلة، ونبّه في الثالث على أنه: إذا انتفى عِلما المتكلم والمخاطب معا في مادة جاز أن يلاحظ انتفاء كليهما أو أحدهما.

قوله: (**أو أن يُقصد**) زاد القصد ليندرج مع الأغراض السابقة في كونه حاملا متقدِّم الوجود على ذكر الموصول، فإنّ زيادة التقرير غاية متأخرة عنه. و"المراودة": مفاعلة من: راد يرود، إذا جاء وذهب ،كالذي يُخادع صاحبَه عمّا في يده، أي: خادعتْه عن نفسه، واحتالت في طلب مواقعته إياها فاستُهجِن في الحكم بالمراودة على المرأة التصريحُ باسمها، وذُكِرتْ في الموصول

---

[1] في ب: أقول.

[2] سقط من ي: إلى آخره. في ج: الخ.

[3] قي ف: الحامل.

[4] في ب:+ المثال.

بقيد زيادة تقرير ثبوت المسند للمسند إليه، فإنّ كونه **(في بيتها)** [١] وتمكُّنها من مشاهدة جماله حينا فحينا مما يحقق مراودَتَها. ويفيد أيضا زيادة تقرير المقصود أعني: نزاهة يوسف –عليه السلام[٢]–، لأن امتناعه منها مع كمال قدرته عليها يدل على طهارة ذيله جدا. ويفيد أيضا زيادة تقرير المسند إليه وتعيينَه، لأن في زَلِيخَا و امرأةِ العزيز –بسبب تجويز الاشتراك في الأوّل وإرادة الجنس في الثاني– احتمالا ليس في التي هو في بيتها، لأنّه إشارة إلى معهودة معيّنة[٣].

قوله: **(والعدول عن التصريح)** تأخير هذا الاستطرادِ عن التمثيل بقوله: ﴿**وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا**﴾[سورة يوسف ٢٣/١٣] شاهد عدل بأنّه مثال للاستهجان وزيادة التقرير معا. قوله: **(كثيرا)** أي مصيرا كثيرا، أو زمانا كثيرا، "وإن أورث" المصيرُ "تطويلا"، ومِن لطيف هذا النوع– أعني العُدول عن التصريح– ما يحكيه الشاعر في قوله[٤]:

قَــالَتْ لِتِرْبٍ[٥] مَعَهَا جَــالِسَةً فِي قَــصْرِهَا هَذَا الَّذِي أَرَاهُ مَنْ

قَالَتْ فَتًى يَشْكُو الْغَرَامَ عَاشِقٌ قَالَتْ لِمَنْ قَالَتْ لِمَنْ قَالَتْ لِمَنْ

ودلالة **(ابن أخت خالتِك)** و**(ابن أمّك)** على المخاطب بشهادة العرف وقرينة المقام المُخصِّصة للعامّ، فإنّ الثاني: يتناول أخاه، والأوّل: يتناوله وابنَ خالة[٦] أخرى.

قوله: **(لِيَعْدِلَ عن التصريح بنسبة الحماقة إلى المنكر)** أراد أنه لما لم يصرح باسمه بل كَنَى عنه صارت نسبة الحماقة غيرَ مصرح بها تبعا، لا أنّ الكناية ههنا في نفس النسبة، و"**الرِّبْقَةُ**" حبل فيه عدة عُرًى يُشدُّ به صغار الغنم، وتنكيرها للتعظيم، و**(لا مُحالة)** بمعنى لا بد من حال يحول أي لا تَحَوُّلَ ولا انتقالَ عن أحد الأمرين بل هو لازم قطعا، لأنّه إن كان صادقا في إقراره فقد دخل في "رِبْقَة الكذب" بالإنكار، وإن كان كاذبا فيه[٢٠/ب] فقد دخل بالإنكار في رِبقة التُّهَمَةِ بفتح الهاء[٧] وتوسيطُ **(لا محالة)** بين الكذب والتهمة إشعار بتعلّقه بِهما.

---

[١] قال تعالى: ﴿**وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ**﴾ [سورة يوسف ٢٣/١٢].

[٢] في ف: عليم. في ج: عليه.

[٣] معظم الكلام منقول من سعد الدين التفتازاني. انظر: المطول: ٧٤. وقارن كلام التفتازاني مع كلام الشارح.

[٤] لم أعثر على قائل هذين البيتين.

[٥] التِّرْبُ: المماثل في السنّ، وأكثر ما يستعملب في المؤنث. جمعه: أتراب. المعجم الوسيط (مجمع اللغة العربية، ط٢، المكتبة الإسلامية، استانبول، ١-٢)، ٨٣/١.

[٦] في ف: أخت.

[٧] في ب:+ على وزن التُخَمَةِ.

قوله: (**وكذا ما يُحكى**) قيل: ما زائدة ليوافق المعطوف عليه، والظاهر أنه أراد تشبيه المحكيّ بالمحكيّ ،لا الحكايةِ بالحكاية، ومعنى: (**أين أنتَ؟**) في أيّ شغل أنتَ بحسب فكرتك؟، هل لكَ فراغ بال لاستمتاع قصّتنا؟ ولما كان في هذا السؤال سوء أدب غَاظَ شُريحا[1]، فحمله على مفهومه الحقيقي، أعني السؤال عن المكان، وأجاب بما فيه غِلظة، أي: أنا بين جمادين. قوله: (**بعيد سحيق**) أي مكانك بعيد في غاية البعد، فقد تعِبتَ في الإنتقال عنه، وفيه نوعُ سخريّة منه لاشتغاله بما لا فائدة فيه.

ولَمَّا اطَّلع بما جَرَى على قلّة عقله انكسر سَوْرَةُ غضبه[2]، فرحَّب به. وقال: (**خيرَ مَقْدَمٍ**) ثمّ دعا له، أي: أعرستَ مُلتبسا بالموافقة والبنين[3]، وزاد بالدعاء بكون الولد هنيئا[4] لائقا به، أي مرضيّا، وببلوغه حدّ الفروسية. قوله: (**الشرط أملكُ**[5]) تمامه: عليك أو لك. وهذا مثل يضرب في وجوب المحافظة على الشروط والعهود أي: هو أقوى ملَكة وتصرفا فيك منك في زوجتك، أي: يجب عليك الوفاء بالشرط. قوله: (**على ما يشُقُّ**) عُدِّيَ التصريح بـ"على" لتضمينه معنى التنصيص.

قال: (**أو أن تُومِئَ**) عطف على قوله: (**أو أن يُقصد**) وهذا هو الغرض الرابع، وهو غاية[6] متأخرة عن إيراد المسند إليه موصولا، وقد ذكره بأسلوب الخطاب كالغرض الأوّل بعد ذكر

---

[1] شريح بن الحارس بن قيس بن الجهم الكندي، أبو أميّة: من أشهر القضاة الفقهاء في صدر الإسلام.أصله من اليمن. ولي قضاء الكوفة في زمن عمر وعثمان وعلي ومعاوية.واستعفى في أيام الحجاج، فأعفاه سنة ٧٧هـ. وكان ثقة في الحديث، مأموما في القضاء، له باع في الأدب والشعر. وعمر طويلا، ومات بالكوفة سنة ٧٨هـ/٦٩٧م. الأعلام،١٦١/٣.

[2] سورة الغضب: شدته وحدته وهياجه. انظر: المعجم الوسيط،٤٦٢/١.

[3] هذا تفسير لقول"بالرفاء والبنين": أي بالالتحام والتوافق؛ هذه المقولة أصبحت مثلا يضرب في الدعاء للنكاح. انظر: مجمع الأمثال،١٧٥/١-١٧٦؛ المستقصى في أمثال العرب، ٦/٢.

[4] في ب: معسا.

والدعاء: قوله:"لِيَهِنْكَ الْفَارِسُ" . أصبح مثلا يضرب للتهنئة بالمولود.وقال صاحب لسان العرب: والعرب تقول: لِيَهْنِئْكَ الفارِسُ، بجزم الهمزة، ولِيَهْنِيكَ الفارِسُ، بياءٍ ساكنة، ولا يجوز لِيَهْنِكَ كما تقول العامة. انظر: لسان العرب، مادة: (هنّأ).

[5] المثل هكذا: "الشرط أملك، عليك أم لك". يضرب في حفظ الشرط بين الإخوان. مجمع الأمثال، ١٦٧/٢.

[6] سقط من ف: وهو غاية متأخّرة عن إيراد المسند إليه موصولاً.

الثاني والثالث بصيغة المبني للمفعول، و(**بذلك**) إشارة إلى إيراد المسند إليه موصولا، واختير لفظ "البعيد" لبعد العهد عن المشار إليه بتوسط قصة العدول عن التصريح. وقد فسّر الوجه بعلة انتساب الخبر إلى المسند إليه نظرا إلى ظاهر المثالين، فورد أن الوجه بهذا المعنى لم يوجد في بعض الأمثلة المتفرعة على الإيماء كقوله:

إنّ الذي سمك السماء[1] ....

و:

إنّ التي ضَرَبَتْ[2] ....

و:

إنّ الذين تُروهم[3] ....

و:

إنّ الـــذي الوحشـــة في داره[4] ....

---

[1] وتمام البيت:

إن الذي سَمَكَ السماء بنى لنا بيتا دعائمه أعز وأطول

البيت من الكامل لفرزدق همام بن غالب يفتخر ببيته في تميم على جرير. معاهد التنصيص، ١/١٠٣-١٠٤ ؛التبيان، ١/١٥٦؛ المفتاح، ١٨٢؛ الإيضاح، ١/١١٧.

[2] في ف:+ بيتًا. وتمام البيت:

إن التي ضَرَبَتْ بيتا مهاجِرة بكوفةِ الجندِ غَالَتْ وُدَّها غُولُ

البيت لعبدة بن الطبيب الشاعر المخضرم. المفتاح، ١٨٢؛ الإيضاح، ١/١١٧.

[3] تمام البيت:

إن الذين ترونهم إخوانكم يَشْفِي غَلِيلَ صدورِهم أن تُصْرَعُوا

البيت من الكامل وهو لعبدة بن الطبيب الشاعر المخضرم. التبيان للطيبي،١/١٥٦؛ المفضليات (لأبي العباس المفضل بن محمد الضبي ،تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة)، ١٤٧؛ شرح عقود الجمان في علم المعالني والبيان (للمرشدي، المطبعة الميمنية، مصر، ٣٠٦م)، ٦٧؛ معاهد التنصيص، ١/١٠٠؛ المفتاح، ١٨٢؛ الإيضاح، ١/١١٦.

[4] تمام البيت:

إن الذي الوحشةُ في داره يُؤْنِسُهُ الرحمةُ في لَحْدِهِ

البيت من السريع وقائله أبو العلاء المعرّي. انظر: سقط الزند (لأبي العلاء المعري أحمد بن عبد الله بن سليمان، دار صادر، ط٢ بيروت، ١٩٦٣م، ١-٢)، ١/٢٨؛ التبيان، ٢٤٢؛ المفتاح، ١٨٢.

فدفعه بعضهم: بأن كلمة (**هذا**) في قوله: (**ثم تتفرع على هذا**) إشارة إلى إيراد المسند إليه موصولا. وهو مردود[1] بأن لفظة "ثم" وذكر التفرع، واسم الإشارة للقريب ينادي على فساده. وفسّر أيضا: بطريقة الخبر وجهته كقولك: عملت هذا العمل على وجه عملك، أي على طريقه وطرزه، فالمعنى: أن تأتي بالموصول مع الصلة للإشارة إلى أن بناء الخبر عليه من أي طريق وجنس من الثواب والعقاب والمدح والذم إلى غير ذلك.

وحاصله: أن تُؤتى بفاتحة الكلام على وجه ينبه الفطِن على خاتمته، كالإرصاد في علم البديع. وليس بشيء[2].

أما أولا: فلأنّه يقتضي استدراك لفظ "البناء"[3] لأن الذي له طرق وأجناس مختلفة هو الخبر نفسه، لا بناؤه،

وأما ثانيا: فلأن الإيماء بهذا المعنى[4] لا يكون ذريعة: أي وسيلة إلى التعظيم والإهانة وسائر المعاني المتفرعة، كما يستعرفه.

فالصواب: أن يفسر الوجه بعلة بناء الخبر، أي إسناده إلى المبتدأ وربطه به سواء كانت علة لثبوت الخبر له في نفس الأمر أو لا، فالإيماء سبب لثبوت الدرجات وعلة باعثة على إسناده إلى الموصول وبنائه عليه، وكذا الكفر بالقياس إلى الدركات.

قوله: (**ثم تتفرع على هذا**) أي على الإيماء إلى وجه بناء الخبر، وهو عطف على مقدر يدل عليه "أن تومئ" أي فيحصل الإيماء ثم تتفرع. وقوله: (**رُبَّما جُعل**) استيناف لبيان الاعتبارات اللطيفة. قوله: (**إلى التعريض بالتعظيم**) أي لغير الخبر من المتكلم والمختطب والغائب، نحو: (**الذي يرافقني أو يرافقك ويرافق زيدا**) فالمرافقة المقيدة بأحدها علة لثبوت الاستحقاق ادّعاءً، وباعثةٌ على الإسناد، وذكرها وسيلة إلى التعظيم. وكذا الحال إذا قلبتَ الخبر وعرضت بالإهانة. قوله: (**ومنه**) أي ومن التعريض بالتعظيم في باب الموصول. وإنما فصله لأنّه ليس من[5] باب المسند إليه، وأيضا التعريض بالتعظيم ههنا من الحذف لا من الإيماء، أي جاء بعد الخُطّة

---

[1] ورد هذا الكلام سعد الدين التفتازاني والطيبي أيضا. انظر: المطول،٧٦؛ التبيان،٢٤٣.

[2] نقد الشارح بقوله هذا رأي سعد الدين التفتازاني. انظر: المطول،٧٥.

[3] في ب: البيان.

[4] سقط من ب: بهذا المعنى.

[5] سقط من ف: من باب السند إليه....إلى: الصغيرة.

الصغيرة والكبيرة[1] التي تقصُر العبارةُ عن بيانها لكثرتها وفضاعة شانها.

قوله: (**وربما جُعل ذريعة إلى تعظيم شان الخبر**) أفرد تعظيم شان الخبر عما تقدم لأنّه لظهوره بمنْزلة الصريح الحاصل من حاق الكلام، فلا يندرج في التعظيم الحاصل من عُرض الكلام أي جانبه، وربما جُعل ذريعةً إلى تحقير الخبر أيضا كقولك: "الذي لا يعرف الفقه قد صنف فيه". و"سَمْكُ السماء" ليس علة لبناء البيت، بل هو علة حاملا على إسناده إلى ما أسند إليه، وبناؤه عليه، وذريعةٌ إلى تعظيم شأن الخبر بناء على تشابه آثار المؤثر[٢١/أ] الواحد، وأما كون هذه الصلة بحيث تُومِئُ إلى أن الخبر عن الموصول من جنس البناء فلا مدخل له في التعظيم.

ألا يُرى أنه لو قيل: "بنى لنا بيتا الذي سمك السماء" كان تعظيم شان بناء البيت باقيا بلا شبهة؟ ولا إيماء فيه بهذا المعنى أصلا، فالتعظيم ناشئ من ذكر الصلة لا من إيمائها إلى جنس الخبر، وقس على ذلك حال المرافقة والمفارقة، فإن التعظيم أو الإهانة ناشئ منهما تقدَّم الموصول أو تأخَّر.

وضرب البيت في مكان المهاجرة معلول لزوال المحبة عادة، لكنّه سبب حامل لإسناد الزوال إليها، وذريعة إلى تحقيق الزوال، ودليل على ثبوته بخلاف سمْك السماء، إذ لا يدل على تحقيق بناء البيت، ولو قيل: "غَالَتْ الغُولُ وُدَّ التي ضربت بيتا مهاجِرة" لكان فيه تحقيق الخبر أيضا، وكذا ظنُ المخاطبين بكون تلك الجماعة إخوانا لهم علة باعثة على إسناد "شفاء الغليل" إليهم، وذريعةٌ للتنبيه على الخطأ.

ولو قيل: "يُشْفَى صَرْعُكم غَلِيلَ صدورِ الذين تُرَوْنَهم إخوانَكم" لكان التنبيه على الخطأ باقيا على حاله، وكذا ثبوت الوحشة في دار الميت باعث على الإخبار بإيناس الرحمة إياه تسلية للمتخلفين، وفيه تنبيه على معنى آخر، هو[2]: أن الأولى بهم تقليل ما يوجب تلك الوحشة من حزنهم وتفجعهم، ولو أُخِّر الموصولُ لكان التنبيه على ذلك المعنى باقيا قطعا فقد استبان أن الإيماء

---

[1] هاتان صفتان للداهية ، والكلام مأخوذ من مثل، أصله: "بَعْدَ اللَّتَيَّا والَّتِي". هما الداهية الكبيرة والصغيرة، وكَنَى عن الكبيرة بلفظ التصغير تشبيها بالحيّة ، فإنها إذا كثر سمُها صغرت، لأن السمّ يأكل جسدها. وقيل صفتان لامرأتان تزوج هما رجل من جَديس، تزوج أولا امرأة قصيرة فقاسى منها الشدائد ، وكان يعبّر عنها بالتصغير، فتزوج امرأة طويلة فقاسى منها ضعف ما قاسى من الصغيرة فطلّقها وقال: بعد اللَّتَيَّا والَّتِي لا أتزوج أبدا، فجرى ذلك على الداهية. وقيل: إن العرب تصغّر الشيء العظيم، كالُّهَيم واللُّهَيم، وذلك منهم رمز. مجمع الأمثال: ١/١٥٩-١٦٠.

[2] في ف:+ و.

بمعنى الإشعار بجنس الخبر ليس وسيلة إلى تلك المعنى.

كيف ولا يشتبه على ذي مُسْكة أن قولك: "الذي يرافقك يستحقّ الإجلال". وقولك: "يستحقّ الإجلال الذي يرافقك" يتساويان في التعظيم الناشئ من إيراد المسند إليه موصولا؟

ثم إن المصنف أورد الكلام في الجملة الاسمية لكونها على الوضع الطبيعي من تقدُّم ذكْرِ الذات على الصفة، فذَكر بناء الخبر دون إثبات المسند وإلا فلا فرق بينهما وبين الفعلية في إفادة هذه النكت، أعني الإيماء وما يتفرع عليه وإنما أطنبنا في توضيح المقام لنثبّت أقدامك في دفع توهيمات الأوهام.

قوله: (**بيتا**) يريد بيت العزّ والشرف، دَعَائِمُ ذلك البيت (**أعزّ**) أي أقوى وأطول من دعائم كل بيت. وسميت الكوفة (**كوفةَ الجند**) لإقامة جند كسرى بها. (**غالت**) أي أهلكت وُدَّهَا لي غُولُ،، فلا يرجى رجوع ذلك الودّ إليها. (**تروهم**) تظنونهم. و(**الغليل**) ما يجده الإنسان من شدة الغيظ وحرارة العطش. يقال: "صرعه" أي ألقاه على الأرض. قوله: (**وربما قصد بذلك**) عطف على "أغراض" المذكورة بحسب المعنى، أي يقصد بإيراد المسند إليه موصولا ما ذكر، وربما قُصِدَ ولا يجوز عطفه على قوله: (**وربما جعل ذريعة**) لأنّه قد استوفى فروع الإيماء بقوله: (**أو على معنى آخر**) معطوفا على (**خطأ**) وأيضا كان المناسب حينئذ لفظة "هذا" لقرب الإيماء.

وإنما لم يقل: "أو أن تَقصد" عطفا على (**أن تُوميَ**) بل غير الأسلوب إلى (**ربما قُصد**) إشارةً إلى أن إيراد المسند إليه موصولا له مدخل ما في التشويق المذكور، وليس مستقلا بإفادته إذ لا بد من تقديمه أيضا والمعنى أنه قد يُقصد إيراد المسند إليه موصولا لا تشويق السامع وتوجه ذهنه إلى الخبر، وذلك بأن تكون الصلة أمرا غريبا مشوّقا إلى سماع الخبر فيؤخذ الخبر من ذهن السامع مكانه أي يتمكن فيه وذلك لأن الوارد بعد التوجُّه والانتظار أعز وأدخل في القبول، و(**حتى**) متعلق بـ(**يتوجه**) و(**منتظرا**) حال من فاعله. قال تلميذ الشاعر[1] في تنوير السِّقْطِ[2]: "المراد

---

[1] يقصد الشارح بتلميذ الشاعر يحيى بن علي بن محمد التبريزي اللغوي، المعروف بالخطيب التبريزي (أبو زكريّا) نشأ ببغداد، ورحل إلى بلاد الشام ، فقرأ على أبي العلاء المعرّي، وأخذ منه.من تصانيفه: شرح سقط الزند لأبي العلاء المعرّي، شرح ديوان الحماسة لأبي تمّام وغيرها. توفي سنة ٥٠٢هـ/١١٠٩م. معجم المؤلفين،١٠٦/٤.

[2] انظر: شرح التنوير على سقط الزند [المسمى بـ"شرح سقط الزند للتبريزي"] (ليحيى بن محمد التبريزي، مطبعة الإسلام، ١٣٢٤هـ)، ١/ ٢٨٤، ١٣/٢.

حيرة الناس في خِلقة آدم عليه السلام من الجماد[1] الذي هو التراب". قد يقال: أراد حيرتهم من حشر الأجساد، لأن البيت من قصيدة يرثي بها فقيها حَنَفِيًّا.

قوله: (**وفي هذه اعتبارات**) أي في المعاني التي تُعتبر وتُجعل أغراضا من إيراد المسند إليه موصولا، و(**حُمْ**) من "حَامَ الطائر" ليقع على الموضع الذي يتمكّن فيه من شربه، وتلك المعاني كالترغيب في قولك: (**الذي حسن فِعاله، وكمل جماله منتظر على الباب**)، و(**التنفير**) كما في قولك: "الذي دَمَّ خَلْقُه وذُمَّ خُلُقُه"، والحث على الترحم كما في قولك: "الذي نُهِبَ أموالُه وسُبِيَ أولادُه"، أو على التأمّل، كما في قولك: "الذي تاه فيه الفِكَرْ مسألةُ القضاءِ والقَدَرْ".

[المسند إليه اسم إشارة (تعريف المسند إليه بالإشارة)]

قال: (**وأما الحالة التي تقتضي كونه اسم إشارة، فهي متى صحّ إحضاره في ذهن السامع بواسطة الإشارة إليه حِسًّا**). وذلك لأنّ أسماء الإشارة موضوعة في أصلها لأن يشار بها إلى محسوس مشاهَد، فإن أشير بها إلى غير محسوس، أو إلى محسوس غير مشاهد فلجعله بمَنْزلة المحسوس المشاهد وتنْزيل الإشارة العقلية منْزلة الحسية. قوله: (**واتصل بذلك داع**) أي باعث، فإنّ عدم طريق إلى الإحضار سوى الإشارة الحسية باعث متقدم لا غاية متأخرة عن إيراد المسند إليه اسم الإشارة. نعم، تنبيه المخاطب على ذلك العدم غاية متأخرة عن ذلك الإيراد، وكذا القصد المتعلق بأكمل التمييز وغيره باعث متقدم، واسم الإشارة وإن كان بحسب الوضع والاستعمال[٢١/ب] متناولا لمتعدد، إلا أنه بسبب اقترانه بالإشارة الحسية يفيد أكمل تمييز وتعيين، إذ لا يبقى اشتباه أصلا بعد الإشارة التي هي بمنْزلة وضع اليد، ويمتاز المقصود به عند العقل والحس معا بخلاف العلم والمضمر، فإنّ المقصود بهما يمتاز عند العقل وحده، ولذلك جعله بعضهم أعرف المعارف، ومن جعل العلم أعرف[2] نَظَرَ إلى أنه بحسب وضعه الواحد لا يتناول إلا معينا، ومن جعل المضمر أعرف نَظَرَ إلى أن ضمير المتكلم لا يتصور تطرّق اشتباه إليه قطعا.

---

[1] تمام الشعر:

والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد.

البيت من الخفيف وصاحبه أبو العلاء المعرّي يرثي فقيها حنفيًّا. سقط الزند (لأبي العلاء المعرّي،دار صادر، بيروت)، ١٠٠٤/٢،؛ معاهد التنصيص على شواهد التلخيص(لعبد الرحمان بن أحمد العباسي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (١-٢)، عالم الكتب، مصر، ١٣٦٧/١٩٤٧)، ١/ ١٣٥؛ عقود الجمان، ٢٧/١؛ المفتاح، ١٨٣؛ التبيان،٩٧-٢٤٣.

[2] في ب:+ المعارف.

فلكلّ وجهة هو مولّيها[1]، وأنت تعلم أن الأنسب اتفاقا تقديم اسم الإشارة على الموصول.

قوله:

.... **فردا**[2]........ ....

حال، عاملها معنى الإشارة أو التنبيه، وجَعْلُهُ حالا مؤكّدة أولى، و(**من نسل شيبان**) حال أخرى، و(**بين**) حال من شيبان على طريقة ملة إبراهيم حنيفا، و(**الضال والسَلَم**) شجران بالبادية، أي هو مع كونه من خُلَّص العرب وفصحائهم وكرمائهم منفرد في محاسنه عن غيره، وهذا مثال للقصد إلى أكمل تمييز وتعيين. قوله:

.... **سربال ليل**[3]...

جعل ظلمة الليل سربالا تَسَرْبَلَ به الطارقُ، فلا يُرى إلا بتأمل خصوصا إذا كان هناك غبار. و(**الكَوْمَاء**) الناقة العظيمة السنام، أي أومى إليها قائلا: (**هذا طارق نحرتْني**) أي قتلتْني، دعاء عليه، وفيه رعاية المشاكلة، أو التفت إليها وخاطبها بذلك على مجرى عادهم في خطاب الحيوانات. فالياء حينئذ في (**تُنْحَرِي**) ضمير يجب إثباته في الكتابة، وهذا مثال لا يراد اسم الإشارة حيث لا طريق سواه.

قوله:

ولا يقيم[4].................. ....

---

[1] اقتباس من الآية: ﴿**وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ الله جَمِيعًا إِنَّ الله عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**﴾[سورة البقرة ١٤٨/٢].

[2] تمام الشعر:

هذا أبو الصَّقْرِ فردا في محاسنه   من نسل شيبان بين الضَّالِ والسلَم.

البيت لابن الرومي الشاعر الهجاء المتوفى سنة ٢٨٣ هـ. المفتاح، ١٨٣: الإيضاح، ١١٨/١، المطول، ٢٧، ٢٢٢؛ المعاهد،١٠٧/١.

[3] تمام الشعر:

وإذا تأمل شخصٌ ضيفَ مُقْبِلٍ   مُتَسَرْبِلٍ سِربالَ ليلٍ أَغْبَرِ

أَوْمَى إلى الكَوماء هذا طارقٌ   نَحَرَتْنِي الأعداءُ إن لم تُنْحَرِي

تنسب البيتان لابن المولى من شعراء العهدين الأموي والعباسي. المفتاح، ١٨٣: الإيضاح، ١١٨/١، ١١٩؛ المعاهد، ١٠٨/١.

[4] تمام البيت:

ولا يقيم على ضَيم يراد به   إلا الأذلاَّن عَيْر الحي والوَتَدُ

الضمير في (**به**) راجع إلى المستثنى منه، أعني العام المقدر بحسب المعنى، فإنه المقيم الذي يدلّ عليه (**يقيم**) أي لا يقيم مقيم أو أحد على ظلم يراد به. وقد يتوهّم أن المستثنى منه ضمير مستتر في (**يقيم**) راجع إلى أحد، و(**الأذلان**) بدل منه، كما تشعر به عبارة المصنف في قوله تعالى: ﴿**إِنْ كَانَتْ إِلاَّ صَيْحَةً**﴾[سورة يس ٣٨/٣٦]، و﴿**لاَ يُرَى إِلاَّ مَسَاكِنُهُمْ**﴾[سورة الأحقاف ٢٥/٤٦] بالرفع كما يجيء في مباحث القصر، و(**عَيْرُ الحَيِّ**) الحمار الأهلي المشترك بينهم يركبونه ولا يراعيه أحد منهم، أشار أوّلا إلى امتيازهما عما عداهما في صفة الذُّلِّ أي الهوان، ثم يبين[1] ذاقما ثم أورد اسم الإشارة لكل منهما قاصدا بذلك تمييزه أكمل تمييز وتعيين ليكون إثبات ما أسند إليه من وجه ذلته بحيث لا يتطرق إليه التباين أصلا، و(**الخسف**) الذُّلُّ والجوع. و(**الرُّمَةُ**) القطعة البالية من الحبل. و(**الشَّجُّ**) الدق والكسر. (**لا يَرثي**) أي لا يرقّ ولا يرحم، والمقصود الحث على عدم تحمل الضيم بأن هذا صفة الحمار والجماد. قوله:

......................أحسَنوا البُنَى[2] ....

يقال: بُنْيَةٌ وبُنًى بالضم فيهما كدُمْيَة ودُمًى، وبالكسر فيهما كجِزية وجِزًى، والمراد ما بنوه من صنائع المبارّ، وكأنه أشار بكلمة (**إنْ**) إلى أن ما هم من إحسان بناء المكارم والإيفاء بالعهود وتوثيق العقود بحيث يعمّ ما تحقق من هذه الأمور وما يُقدَّر منها، وإيثار اسم الإشارة لأكمل التمييز. قوله: (**أو أن تقصد بذلك**) أي بإيراد المسند إليه اسم الإشارة بيان حاله، فإن جعل القرب والبعد والتوسط داخلةً في معاني أسماء الإشارة كان هذا بحثا لغويا ذكر توطئة لما يتفرّع عليه من مباحث الخواصّ، وإن جعلت خارجة عنها يقصدها البلغاء بحسب مناسبة الألفاظ في القلّة والكثرة والتوسط كان من علم المعاني.

قال: (**ثم تتفرع على ما ذكر**)[3] أي الأصل في اسم الإشارة أن يقصد به أكمل التمييز أو بيان الحال، ثم يتفرع على كلّ[4] منهما ما يناسبه، أي تارة: يقتصر على أن يقصد به أكمل تمييز

هذا على الخسف مربوط برُمَّته   وذا يشجّ فلا يَرْثِي له أَحَدُ

البيتان للمتلمس، جرير بن عبد المسيح، خال طرفة بن العبد، وهما شاعران جاهليان. المستقصى، ١٣٣/١؛ المفتاح، ١٨٣؛ الإيضاح، ١١٩/١؛ المطول، ١٠٠.

[1] في ب: يبين.

[2] تمام الشعر:

أولئك قوم إن بنوا أحسنوا البنا   وإن عاهدوا أوفوا وإن عقدوا شدوا

[3] في ب:+ أقول.

[4] في ف:+ حال.

للمسند إليه ليتضح عند السامع غاية الاتضاح، وهذا أمر مقصود في نفسه يتبعه دفع تطرّق الاشتباه فيما أسند إليه كما مرّ. وأخرى: يُقصد به أكملُ التمييز، ويُتوصل بهذا القصد إلى قصد[1] معنى آخر يناسبه كإظهار كمال عناية المتكلم بتمييز المسند إليه لنوع قريب واعتبار له عنده، كما في قوله تعالى: ﴿**أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ**﴾[سورة البقرة ٢/٥]؛ سورة لقمان ٣١/٥]، وكالتنبيه على غباوة السامع، أي هو في عِداد الحيوانات فما لم يُجعل الشيء متميّزًا غاية التمييز بحيث يشاهده لم يدركه، كما في خطاب الفرزدق[2] لمن كان يهاجيه[3]، وكذا يقصد تارة بلفظ "هذا" قربه المكاني، وأخرى يتوسَّل بقربه إلى دنوّ مرتبته تشبيها للمراتب المعقولة بالمساحات المحسوسة. ولما لم يمكن إرادة المشبه به مع المشبه كان التفرّع ههنا بمجرد المناسبة المصححة لإرادة المشبه بخلاف أكمل التمييز وكمال العناية بالتمييز، فإنهما يجتمعان في القصد مع المناسبة كما عرفت.

قوله: (**كما قالت عائشة**) [4] –رضي الله عنها– تنظير، فإنّ اسم الإشارة[٢٢/أ] في كلامها صفة لمجرور، لا مسندٌ إليه، أو تمثيل لما قصد بقربه التحقير[5]، فإنه يوجد في غير المسند إليه أيضا و(**يا عجبا**) منوّن أي: يا[6] قَوْمِ اعْجُبُوا عجبا، وغير منوّن أيضا، أي: يا عجبي احضر فهذا أوانك، وتحقيرها عبد الله[7] من أجل إفتائه بوجوب نقض الضفائر على النساء عند الاغتسال أي

---

[1] يقط من ج: قصد.

[2] هو: همّام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي، أبو فراس، الشهير بالفرزدق (...–١١٠هـ/...–٧٢٨م). الشاعر المعروف. كان يقال: لولا شعره لذهب ثلث لغة العرب. شعره ونقائضه مع جرير معروف. له ديوان. الشعر والشعراء (لابن قتيبة، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، دار المعارف)، ٤٧٨؛ الأغاني ٩٣/٩؛ الأعلام ٩٣/٨؛ المعاهد،٤٥/١-٤٩.

[3] الشعر:

أولئك آبائي فجئني بمثلهم إذا جمعتنا ياجرير المجامع

البيت للفرزدق في ديوانه. انظر ديوان الفرزدق همام بن غالب (دار صادر، بيروت، ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م،١–٢)، ٤١٨/١؛ المفتاح، ١٨٤؛ الإيضاح، ١١٩/١؛ الإشارات، ١٨٣؛ المطول، ٢٧، ٢٢٣؛ المعاهد،٤٧/١.

[4] قول عائشة: «**يا عجبا لابن عمرو هذا...** » محقرةً له. انظر المفتاح، ١٨٤.

الحديث عن عبيد بن عمير–رضي الله عنه– قال: "بلغ عائشة –رضي الله عنها– أن عبد الله بن عمرو يأمر النساء إذا اغتسلن أن ينقضن رؤسهن ، فقالت: ياعجبا لابن عمر يأمر النساء أن ينقضن رؤسهن، أفلا يأمرهن أن يحلقن رؤسهن ..." صحيح مسلم، بكتاب الحيض، باب حكم ضفائر المغتسلة، ١٢/٢.

[5] في ب:+ مطلقا.

[6] سقط في ب: يا.

[7] أي: عبد الله بن عمرو بن العاص. انظر: المفتاح،١٨٤.

هذا أمر نحن أعلم به منه فكيف يخالفنا؟ و﴿**مثلا**[1]﴾[سورة البقرة ٢/٢٦] تمييز أو حال، كانوا يقولون ذلك لما سمعوا الله يضرب المثل بالذباب والعنكبوت والبعوضة.

قوله: (**وفي موضع آخر**) خبر لما بعده، غيَّر الأسلوب لأنّه تمثيل. قوله: (**ومنه**) فصَله عما قبله مع كونه تمثيلا أيضا إما لاحتمال أن يقصد به مجرد قرب الحياة بلا تحقير، وإما لأن المشار إليه فيه حقير في نفسه، بخلاف ما تقدم. ونظم الآية الكريمة ﴿**إلاَّ لَهْوٌ وَلَعِبٌ**[2]﴾[سورة العنكبوت ٢٩/٦٤] ، فتأخير اللهو، كما في أكثر النسخ سهو، وفي سورة الأنعام ﴿**وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلاَ لَعِبٌ وَلَهْوٌ**﴾[سورة الأنعام ٦/٣٢] بدون اسم الإشارة. قوله: (**وكما يحكيه القائل**) هذا أيضا تنظير وعطف على قوله: (**وكما يحكيه عزّ وعلا**)، وإيراد الأمثلة بينهما تفنّن منه. و:

...... **دَقَّتْ**[3]............ ....

في موضع الحال وهذا خبر (**بَعْلي**)، و(**بالرَّحَى**) متعلق بما يفسره (**المتقاعس**)، أي: (**أَبَعْلِي هذا المتقاعس بالرحَى**) أي: الذي حصل له القعَس[4] وهو ضد الحدَب، بسبب كثرة إدارة الرحى مع تكلف القعس. قالت ذلك منكرة لكونها بعلها. قوله: (**ويبعده تعظيمه**) أي: وأن يقصد بالبعد التعظيم بناء على ما تقدم، فيجعل علو مرتبته ورفعة محله بمنْزلة بعده في المسافة. قوله: (**ومن التبعيد لقصد التعظيم قوله تعالى: ﴿تِلْكَ الْجَنَّةُ﴾**[سورة الزحرف ٤٣/٧٢])[5] هذا كلام يقال لأهل الجنة في الجنة، فهي حاضرة قريبة، فـ"**تلك**" للتعظيم. وفصله لاحتمال أن يقال: "تلك الجنة" إشارة إلى الجنة الموعودة في الدنيا أي تلك[6] الموعودة هذه التي أُورِثْتُمُوهَا بخلاف قولها:

---

[1] تمام الآية: ﴿**إِنَّ الله لاَ يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ الله بِهَذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلاَ الْفَاسِقِينَ**﴾ [سورة البقرة ٢/٢٦].

[2] الآية تمامها: ﴿**وَمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلاَ لَهْوٌ وَلَعِبٌ**﴾[سورة العنكبوت ٢٩/٦٤].

[3] تمام البيت:

تَقُولُ وَدَقَّتْ نَحْرَهَا بِيَمِينِهَا أَبَعْلِيَ هَذَا بِالرَّحَى الْمُتَقَاعِسُ.

البيت للهذلول بن كعب العنبري. المفتاح، ١٨٤؛ الإيضاح، ١/١٢٠؛ المعجم المفصل،٤/٥٠ يروى: تقول وصَكَّتْ.

[4] قعس: القَعَس: نقيض الحَدَب، وهو خروج الصدر ودخول الظهر؛ قَعِسَ قَعَساً، فهو أَقْعَسُ ومُتَقاعِس وقَعِسٌ. لسن العرب، مادة: (قعس).

[5] الآية تمامها: ﴿**وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا**﴾[سورة الزحرف ٤٣/٧٢].

[6] في ب:+ الجنة.

﴿**فَذَلِكُنَّ**[1]﴾[سورة يوسف١٢/٣٢] فإنه متعيَّن للتعظيم.

قوله: (**أو خلافَ تعظيمه**) عطف على "تعظيمَه" أي: أو أن يَقصِد ببعده خلاف تعظيمه أي تحقيرَه وإهانته على معنى أنه بعيد في الغاية عن ساحة عز الحضور والقرب. قوله: (**أو ما سوى ذلك**) عطف على قوله: (**أن لا يكون لك أو لسامعك**) وذلك إشارة إلى ما ذكر من الأمور الداعية إلى إيراد اسم الإشارة، وما يتفرّع عليها، و(**هذا السلك**) إشارة إلى سلك الدعاء والتفرع، و(**هذا الفصل**) إشارة إلى فصل كون المسند إليه اسم إشارة.

ومن جملة اللطائف الداعية: أن يورد اسم الإشارة للتنبيه على أن المشار إليه إنما استحق ما ذكر بعده لأجل الصفات السابقة كقوله تعالى: ﴿**أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ**﴾[سورة البقرة ٢/٥]. وقول الشاعر:

فذلك إن يهلك فحسنى ثناؤه[2] ....

إلا أنّ هذين المثالين عُدَّا من إخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر.

ومن اللطائف المتفرعة: قصد التعظيم بالقرب بناء على أن عظمة الشيء مما يقتضي التوجه إليه والتقرب منه، كقوله تعالى: ﴿**مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلاً**﴾[سورة آل عمران ٣/١٩١]، و﴿**إِنَّ هَذَا الْقُرْءَانَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ**﴾[سورة الإسراء ١٧/٩]. وسيأتي في إخراج الكلام لا على متقتضى الظاهر نكت أخرى، وربما أمكن إجراء بعضها في الإخراج على مقتضى الظاهر.

[تعريف المسند إليه باللام]

قال: (**وأما الحال التي تقتضي التعريف باللام**) أي تعريف المسند إليه باللام، (**فهي متى أريد بالمسند إليه نفس الحقيقة**) أي مع الإشارة إلى حضورها في ذهن السامع، فإن معنى تعريف اللام هو هذه الإشارة كما يستحقّه. وقوله: (**قال عزّ من قائل**) استشهاد بطريق الاستيناف على

---

[1] ﴿ قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ وَلَقَدْ رَاوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ فَاسْتَعْصَمَ وَلَئِنْ لَمْ يَفْعَلْ مَا ءَامُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَنْ مِنَ الصَّاغِرِين ﴾[سورة يوسف١٢/٣٢].

[2] تمام البيت:

فَذَلِكَ إِنْ يَهْلِكْ فَحُسْنَى ثَنَاؤُهُ   وَإِنْ عَاشَ لَمْ يَقْعُدْ ضَعِيفًا مُذَمَّمَا.

البيت لحاتم الطائي الشاعر الجاهلي. الإيضاح، ١/١٢٠-١٢١.

صدق قوله: (**الماء**[1] **مبدأ كل حي**) مع أنه مثال لتعريف الحقيقة باللام في غير باب المسند إليه.

وقوله: (**يأتي في الروايات**) استيناف آخر لدفع توهم أن تفسيره للآية مخالف لما ورد في الكتاب واشتهر: من أن مبدأ الإنس التراب ومبدأ الجن النار. ولِما روي من أن مبدأ الملائكة الريح، فأشار إلى وجه التوفيق، ثم رجع إلى ذكر الأمثلة. واللام في "الرجل والمرأة" و"الدينار والدرهم" لتعريف الجنس والحقيقة، وليس يلزم من كون جنس الرجل أفضل من جنس المرأة، أن لا تكون امرأة أفضل من رجل لجواز أن يكون الجنس الحاصل في ضمن كل فرد من الرجل أفضل من جنس المرأة الحاصل في ضمن أيِّ فرد منها، مع كون خصوصية فرد منها أفضل من خصوصيات أفراد منه.

وأما قولك: (**الكل أعظم من الجزء**) فمعناه الظاهر: أن كل واحد من أفراد الكل أعظم من جزئه، فاللام في "**الكل**" للاستغراق وفي الجزء عوض من المضاف إليه. وقد يجعل اللام في الكل للجنس، لكن قُصِدَ الجنس من حيث وجودُه[٢٢/ب] في ضمن فرد منه، لا بعينه –كما سيأتي–، فهو أعظم من جزئه. ولا يصح أن يقال: جنس الكل أعظم من جنس الجزء.

قوله: (**ونعم الرجل**) حمله على تعريف الجنس للمبالغة كأنه يدعي أن جنس الرجل وماهيتَه الجامعةَ للمحاسن أوالمساوي المنسوبة إلى هذا الجنس[2] هو ذلك المخصوص. وقد يقال: المراد الجنس من حيث وجودُه في ضمن فرد[3] لا بعينه، فيرجع إلى ما ذكروه: من أن اللام فيه للعهد الذهني. وسيأتيك تمام الكلام في باب الإطناب إن شاء الله تعالى.

قوله: (**ومن تعريف الجنس**) قيل: فصله لاحتمال الاستغراق في هذه الأمثلة. والبيت الأوّل مشتمل على أربعة أمثلة أي جنسُ الخِلِّ[4] كجنس الماء. وقوله:

.... **يُبْدِي**[5] ....

---

[1] الآية: ﴿ **وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ**﴾ [سورة الأنبياء ٣٠/٢].

[2] سقط من ف: المنسوبة إلى هذا الجنس.

[3] في ي، ج:+ منه.

[4] الخِلُّ:الودّ والصديق.(قال) ابن سيده: الخِلُّ الصَّديق المختص، والجمع أَخْلاَل.لسان العرب، مادة: (خلل).

[5] البيت تمامه:

وَالْخِلُّ كَالْمَاءِ يُبْدِي لِي ضَمَائِرَهُ   مَعَ الصَّفَاءِ وَيُخْفِيهَا مَعَ الْكَدَرِ

البيت من الطويل، لأبي العلاء المعري. هو أحمد بن عبد الله بن سليمان المعري التنوخي، الشاعر المتفلسف، صاحب "سقط الزند" و"اللزوميات" و"رسالة الغفران" و"الفصول والغايات" وغيرها. توفي

بيان لوجه الشبه. والمعنى: يبدي خليلي لي، أو: يبدي كل من[1] جنس الخليل لصاحبه. قوله:

الناس أرض[2]..................   ....

أي لهذا الجنس ضَعَةٌ[3] حيث كانوا، ولك عليهم علوّ مرتبة. والكتاب. و(**الحكم والنبوة**) محمولة على الجنس، وقد حملت على الاستغراق أيضا، لأن: ﴿**أولئك**[4]﴾[سورة الأنعام ٨٩/٦] إشارة إلى الأنبياء وآبائهم وذرياتهم، وقد أوتوا[5] جميع الكتب والأحكام والنبوات على سبيل التوزيع.

قوله: (**ولقرب المسافة**) متعلق بقوله: (**يعامل**)، و(**بين**) حال من المسافة، و(**إذا تأملت**) ظرف لـ"**القرب**" نفسه، إلا أنه في الحقيقة ظرف لظهوره. و(**هذا التعريف**) إشارة إلى تعريف الجنس. ولفظة (**به**) مستدركة، لأنّ المقصود أن يترك الاسم منكَّرا غير معرَّف بشيء من التعريفات، وهذا القرب إنما هو بين المنكّر وبين المعرّف بلام الجنس إذا أريد به الجنس من حيث وجوده في ضمن فرد لا بعينه، لأجل قرينة تقتضي ذلك، كقولك -حيث لا عهد-: أكلتَ الخبز وشربتَ الماء. فإن مؤدى هذا المعرّف مؤدى المنكّر، وهو الفرد المنتشر. كأنك قلت: أكلتَ خبزا وشربتَ ماء. والفرق هو: أنك في المعرّف تشير إلى كون ماهية ذلك الفرد معلومة، وليس في المنكَّر هذه الإشارة.

والتعريف الجنسي المأخوذ بهذا الاعتبار هو: المسمّى بتعريف العهد الذهني، وإذا قصد بالمعرّف بلام الجنس إلى الماهية من حيث هي، كما في الأشياء التي يراد تحديدها أو أجزاء الأحكام على ماهياتها، فبين المعرّف والمنكّر بَوْنٌ[6] بعيد لأن المراد بالمعرّف الماهية من غير أن

سنة ٤٤٩ هـ. سقط الزند، ٥٨؛ سر الفصاحة (لابن سنان الخفاجي، تحقيق: علي فودة، مصر،١٩٣٢م)، ٢٣٨؛ التبيان للطيبي، ١٦٠/١؛ المفتاح، ١٨٥؛ الإيضاح، ١٢٢/١.

[1] سقط من ف: كلّ من.

[2] الشعر تمامه:

النَّاسُ أَرْضٌ بِكُلِّ أَرْضٍ   وَأَنْتَ مِنْ فَوْقِهِمْ سَمَاءُ

البيت من مخلع البسيط. ديوان المعاني (لأبي هلال العسكري، عالم الكتب، بيروت)، ٢٦؛ المفتاح، ١٨٥.

[3] الضَّعَةُ: شَجَرٌ بالبادِية. لسان العرب،مادة: (ضعا).

[4] الآية تمامها: ﴿**أُولَئِكَ الَّذِينَ ءَاتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ**﴾[سورة الأنعام ٨٩/٦].

[5] في ف: أتوا.

[6] أي: مسافة.

يلاحظ معها وجودها في ضمن شيء من أفرادها، وبالمنكّر فرد منها مبهم. نعمْ، المصادر التي ليس فيها شائبة الوحدة كرُجْعَى وذِكرى وبُشرى، يَتَّحِد مؤدى معرّفها ومنكّرها، وهو: الماهية من حيث هي، إلا أن في المعرَّف إشارة إلى حضورها دون المنكّر، فكما يجوز أن تعامل المعَرَّف إذا أريد به الفرد المنتشر معاملة المنكّر -كما هو المشهور- ينبغي أن يجوز ذلك في هذه المصادر[1].

قوله: (**يعامل مُعَرَّفُهُ**[2] **كثيرا معاملة غير المعرَّف**) أراد أن هذه المعاملة جائزة إذ يجوز أيضا أن يُجعل هذا المعرَّف مبتدأً وذا حال، كسائرالمعارف قوله:

.... **على اللئيم**[3].......... ....

لم يرد به لئيما معينا إذ ليس فيه إظهار ملكة الحلم ولا الماهية من حيث هي بقرينة المرور ولا الاستغراق بل الجنسَ من حيث وجوده في ضمن بعض أفراده. والمعنى: ولقد مررت على لئيم من اللئام، فعدل إلى (**أَمُرُّ**) للاستمرار، و (**ثُمَّتَ**) بإلحاق التاء مخصوصة بعطف الجمل. قوله: (**ولذلك**) أي ولكونه بمعنى لئيم يُقدَّر (**يَسُبُّنِي**) وصفا لا حالا، والمراد: أن ذلك مصحِّح للعدول عن الحال إلى الوصف، لا أنه أمر مرجِّح للوصفية على الحالية، بل المرجِّح أنّ جعله وصفا -أي على لئيم عادتُه المستمرة مَسَبَّتي- أَقْعَدُ في المعنى وأَدَلُّ على وقارِهِ من أن يُجعل قيدا للمرور، فكأنه قال: أمرُّ دائما على لئيم مواظب على سبِّي فلا ألتفت إليه، وأقول: (**لا يعنيني**) أي لايريدني، بل يريد غيري، أو لا يَهُمُّني الاشتغالُ به والانتقام منه.

قوله: (**وله**) أي وللمعرّف الذي عومل معاملة المنكَّر (**غير نظير**) أي له نظائر كثيرة، والمراد الأمثلة، أو لقوله: (**على اللئيم يسبني**) نظائر، أي أشباه كثيرة في القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿**كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا**﴾[سورة الجمعة ٦٢/٥].

وقوله:﴿**إِلاَ الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لاَ يَسْتَطِيعُونَ**﴾[سورة النساء٤

---

[1] في ف:+ أيضًا.

[2] في مفتاح العلوم: معرفة. والصواب: معرَّفه.

[3] تمام البيت:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي فَمَضَيْتُ ثـَمُّتَ قُلْتُ لا يَعْنِينِي.

البيت من الكامل وهو لعميرة بن جابر الحنفي. حماسة البحتري (نشر: كمال مصطفى، المكتبة التجارية الكبرى، ط١، القاهرة، ١٩٢٩م)، ١٧١؛ المفتاح، ١٨٥؛ الإيضاح،١٢٣/١.

/٩٩] ففي الكشاف[١]: أن "يَحمل" صفة للحمار، و "لايستطيعون" صفة للمستضعفين أو للرجال والنساء والولدان، وفيه أن ﴿**غَيْرِ الْمَغْضُوبِ**﴾[سورة الفاتحة ٧/١] صفة ﴿**الَّذِينَ اَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ**﴾[سورة الفاتحة ٧/١]، إذ لم يقصد بهذه المعرافات[٢٣/أ] شئ بعينه، ومن هذا يعلم أن الموصول كالمعرّف باللام في هذه المعاملة. قوله: (**أو العموم والاستغراق**) عطف على نفس (**الحقيقة**) أي أو أريد بالمسند إليه بل بتعريفه باللام عموم الحقيقة لأفرادها.

ولما كان العموم قد يطلق على التناول على سبيل البدل عطف عليه الاستغراق تعيينا للمراد، وإنما جعل تعريف الاستغراق مقابلا لتعريف الجنس جريا على ما هو المشهور، وسنحقّق اندراجه مع العهد الذّهنيّ تحت التعريف الجنسيّ، إلا أنه أشار ههنا إلى اندراج الذهنيّ تحته لكونه أظهرَ، فلم يجعله قسما على حدة، وقرينةُ الاستغراق في: ﴿**إن الإنسان**﴾[سورة العصر ٢/١٠٣] ورود الاستثناء، وفي المثالين الأخيرين صحة وروده.

فإن قلتَ: اللام في ﴿**السَّارِقُ**﴾[سورة المائدة ٣٧/٥][٢] و﴿**السَّاحِرُ**﴾[سورة طه ٦٩/٢٠][٣] موصول وعموم الحكم مستفاد من علّيّة السرقة والسحر.

قلتُ: إن سُلِّم كون اللام موصولا فهذا الموصول في حكم المعرَّف باللام، ولا شكّ أنّ صحة الاستثناء أيِّ عدد يراد تدل على عموم اللفظ مع قطع النظر عن العِلِّيَّة. لا يقال: إذا كان "الساحر" عامًّا، وقد وقع في حَيِّز النفي. وجب أن يقصد به نفي العموم لا عموم النفي، لما اشتهر من أنّ النفي يتوجه إلى قيد الكلام لا إلى أصله، لأنا نقول: ليس ذلك كليا.

ألا تُرى إلى عموم قوله تعالى: ﴿**لاَ يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ**﴾ [سورة لقمان ١٨/٣١] والسر فيه: أنه إن اعتبر قيد العموم في الكلام أولا، ثم دخول النفي ثانيا كان النفي واردا على المقيد نافيا لقيده، أعني عمومه[٤]، وإن عُكس كان القيد واردا على المنفيّ مفيدًا لعموم نفيه والتعويل في تعيين أحد الاعتبارين على القرائن.

قوله: (**أو كان المسند إليه حصة معهودة من الحقيقة**) عطف على قوله: (**أريد بالمسند**

---

[١] انظر: الكشاف عن حقائقِ غوامض التنْزيل وعيونِ الأقاويل في وجوه التأويل (دار الفكر، القاهرة ١٩٧٧م، ١-٤) ١٠٣/٤.

[٢] الآية تمامها: ﴿**وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ الله وَالله عَزِيزٌ حَكِيمٌ**﴾[سورة المائدة ٣٧/٥]

[٣] الآية تمامها: ﴿... **وَلاَ يُفْلِحُ السَّاحِرُ حيث أتى**﴾[سورة طه ٦٩/٢٠]

[٤] سقط من ف: أعني عمومه.

إليه نفس الحقيقة). وإنما لم يقل: أو حصة معهودة[1] ليكون عطفا على نفس الحقيقة[2] أو العموم إشعارا بأنّ تعريف العهد قسم مستقلّ من التعريف، مقابل لتعريف الجنس، ليس كالاستغراق متولدا من التعريف الجنسي. قوله: (**كما إذا قال لك قائل**) فيه تنبيه على أن الحصة المعهودة من الحقيقة قد يكون فردا وقد يكون أكثر، وعلى أن معهودية الشيء قد تكون باعتبار كونه مذكورا في كلام شخص آخر.

وقوله تعالى: ﴿**فَجُمِعَ السَّحَرَةُ**﴾[سورة الشعراء ٣٨/٢٦] إشارة إلى جميع المذكورين أعني ﴿**كل سحّار عليم**﴾[سورة الشعراء ٣٧/٢٦]، ولا شكّ أنّ هذا الجميع حصة معهودة من حقيقة الساحر، فليس في السحرة استغراق أفراد الحقيقة، وليس اللام فيه اسما موصولا وإن كان صفة، وإنما[3] ذلك في الصفات التي يقصد بها الحدوث، لا في الصفات التي صارت بمنْزلة الأسماء، ولئن سلِّم فقد مرّ أنه في حكم المعرّف باللام.

فإن قلتَ: إذا قلنا مثلا: كل عدد إما زوج أو فرد، فالأعداد غير خارجة عنهما كان العهد والاستغراق مجتمعين في لفظ الأعداد.

قلتُ: إذا قصد بلفظ الأعداد استغراق الأفراد، فلا حاجة إلى ملاحظة كونها مذكورة حتى يكون معهودة، فمن أين لك اجتماعها على أن الحصة المعهودة من الحقيقة لا تصدق على جميع أفرادها قطعا، فلا يجتمعان أصلا؟

قوله: (**فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ**)[سورة المزّمل ١٦/٧٣] نبّه بإيراده على أن التعريف باللام لا يخص المسند إليه، وكثيرا ما يورد الأمثلة من غير الباب الذي هو فيه تنبيها على عدم الاختصاص. فيقال: تلك الأمثلة للحالة الجارية في غير هذا الباب أيضا، فلا حاجة إلى تأويلها بما يردها إلى الباب. قوله: (**وتقرير ما ذكرنا من إفادة اللام الاستغراقَ أو العهدَ يُذكر في الفن الثالث**) ذكر هناك[4] أن القول بإفادة اللام لتعريف الحقيقة والاستغراق مشكل ثم حقق كيفية إفادتها إياهما بأن اللام موضوعة للعهد. فكان الأولى به أن يذكر ههنا تعريف الحقيقة أيضا.

---

[1] في ب:+ من الحقيقة.

[2] سقط من ف: وإنما لم يقل: حصة معهودة من الحقيقة ليكون عطفا على نفس الحقيقة.

[3] في ب:+ كان.

[4] انظر: المفتاح، ٢٢٩.

[تعريف المسند إليه بالإضافة]

قال: (**وأما الحالة التي تقتضي التعريف بالإضافة**) أي تعريف المسند إليه بالإضافة. وقوله: (**إلى إحضاره**) أي بعينه متعلق بطريق لتضمنه معنى موصل، و(**أصلا**) مصدر مؤكد لانتفاء الطرق، أو حال من (**طريق**) أي: انتفى طريق سواها انتفاء كلية، أو انتفى ملتبسا بالكلية. قوله: (**إن لم يكن عندك منه**) أي من الغلام (**شيء**) من طرق التعبير عنه، (**سواه**) أي سوى أنه (**غلام زيد**)، أو لم يكن (**عند سامعك**) شيء سواه.

وفيه بحث لأن النسبة الإضافية يجب أن تكون معلومة للمخاطب[1]، ولا شكّ أنها تصلح أن تقع صلة بأدنى تصرّف لا يشتبه على ذي مُسكة[2]، فيقال: الذي هو غلام زيد، فيرجع إلى أن الإضافة أخصر. قوله: (**أو طريق سواها أخصر**) أي لم يكن عند المتكلم طريق غير الإضافة أخصر من الإضافة، فيفهم منه عرفا أنّ الإضافة أخصر الطرق الحاصلة عنده في إحضاره بعينه، ولك أن تجعل (**سوها**) استثناء من "طريق أخصر"، فيدلّ على أنّ الإضافة أخصر الطرق. فقوله:

هَوَايَ[3]..................   ....

[**ب-٢٣**] أي مَهْوِيِّي ومحبوبي أخصر من الذي أهواه. و(**اليمانين**) جمع يمان، بمعنى يمنيّ حذف إحدى اليائين، وعُوِّضَ عنهما الألف المتوسطة، (**مُصْعِدٌ**) أي مُبْعِدٌ من: "أَصْعَدَ في الأرض" إذا أبعد فيها. (**جَنِيب**) أي مَجْنُوب مستتبع. يقال: لكلّ تابعٍ منقادٍ جَنيبٌ. يريد أن حَبِيبِي راحل نحو اليمن، وجسمي مقيد بمكة، فاختار الإختصار لعدم الارتياح إلى بسط الكلام.

قوله: (**أو لأنّ**) عطف على ما تقدم بحسب المعنى، أي تعريف المسند إليه بالإضافة إما لانتفاء طريق سواها أو للاختصار أو لأن في إضافته حصول مطلوب آخر سوى الاختصار. وقد يقال: هو عطف على (**متى لم يكن**) عطف ظرف على ظرف، أي الحالة المقتضية للإضافة

---

[1] في ف:+ ويصلح أن يقع صلة.

[2] رجل ذو مُسْكةٍ ومُسْكٍ أي: رأْي وعقل يرجع إليه، وهو من ذلك. وفلان لا مُسكة له أي: لا عقل له. ويقال: ما بفلان مُسْكة أي: ما به قوّة ولا عقل. ويقال: فيه مُسْكَةٌ من خير، بالضم، أي بقية. لسان العرب، مادة: (مسك).

[3] تمام الشعر:

هَوَايَ مَعَ الرَّكْبِ الْيَمَانِينَ مُصْعِدٌ   جَنِيبٌ فَجِثْمَانِي بِمَكَّةَ مُوثَقُ.

البيت من الطويل وهو لجعفر بن علبة الحارثي. المفتاح، ١٨٦؛ الإيضاح، ١/١٢٥؛ المطول، ٦٠٥؛ معاهد التنصيص، ١/١٢٠.

حاصلة متى لم يكن طريق، أو حاصلة لأنّ في إضافته، وفيه أن اللام ظاهرة في الحامل فلا يلائم العطف على الزمان. قوله: (**مثل أن تُغْنِيَ**) بالنصب على أنه بدل من (**حصول**) أو حال من (**مطلوب**[1] **آخر**)، وبالجر على أنه صفة له.

قوله: (**أو الأولى**) عطف على (**المتعذر**)، و(**تركه**) فاعل له. فيلزم إعمال اسم التفضيل في الفاعل الظاهر بدون الشرائط المعتبرة في مسئلة الكحل، فيكون شاذًا. وجاز أن يكون (**الأولى تركه**) جملة اسمية معطوفة على صلة اللام في (**المتعذّر**) نظرا إلى المعنى، كأنه قال: عن التفصيل الذي تعذَّر. أو الأولى تركه فيلزم جعل الاسمية صلة اللام على وجه التبعية. قوله: (**لجهة من الجهات**) كضيق المقام لعدم الفرصة وأداء التفصيل إلى ملال السامع، واشتمال أسمائهم على ثقل أو كراهة[2] سَمْعٍ أو صلاحية تَطَيُّر، وكاستهجان التصريح بنسبة الفعل القبيح إلى صريح أسمائهم، واقتضاء التفصيل تقديم بعض على بعض، فيورث عداوة أو أذى خاطر.

قوله:

بنو مطر[3]...............   ....

هذا من قبيل المتعذر عادة لأن المراد القبيلة، و(**يوم اللقاء**) معمول لمعنى التشبيه المستفاد من (**كأنهم**) و (**الغِيل**) الأَجَمَة[4] و(**خُفَّانَ**) مأسدة مشهورة، والأسد إذا كان ذا شِبل أي ولد كان أشدّ مقاتلة و مدافعة.

قوله:

أولادُ جَفْنَةَ[5]................   ....

---

[1] في ف، ج: مط.

[2] في ف: كراهيَّة.

[3] تمام البيت:

بَنُو مَطَرٍ يَوْمَ اللِّقَاءِ كَأَنَّهُمْ   أُسُودٌ فِي غِيلش خَفَّانَ أَشْبُلُ.

لبيت من الطويل، وهو لمروان بن أبي حفصة يمدح معن بن زائدة الشيباني، وبنو مطر قومه بطن من شيبان. المفتاح، ١٨٦؛ الإيضاح، ١٢٥/١؛ التبيان للطيبي، ١٤٨/١.

[4] الأَجَمَة: الشجر الكثير الملتفُّ، والجمع أُجْمٌ وأُجُمٌ وأُجَمٌ وآجامٌ وإِجامٌ، قال: وقد يجوز أَن تكون الآجام والإِجامُ. اسان العرب، مادة: (أجم).

[5] تمام البيت:

أولاد جَفنة حول قبر أبيهم   قبرِ ابن ماريةَ الكريمِ المِفضلِ

مما تُرك تفصيله للأولوية، إذ المراد: أشخاص معدودون. والمعنى: أنهم لم يتفرقوا بموت أبيهم عن مقر عزّهم، وأنهم لا ينتجعون كسائر الأعراب، ترك تفصيلهم احترازا عن تقديم بعضهم على بعض، وعن التصريح بأسامي الإناث الداخلة فيهم , و(**مارية**) أم جَفْنَةَ. قوله:

قومي[1] ....

لم يصرح بأسماء قَتَلَةِ أخيه من الأقارب و لم يفصِّلها[2]، لأنّه يورث تأكيد العداوة، و(**أُمَيْمَ**) مُرَخَّمُ أُمَيمة، اسم امرأة كانت تلومه على ترك الانتقام، فدفع لائمتها: بأنّ الانتقام منهم يعود بالمضرة إليه، لأنّ عز الرجل بعشيرته. قوله:

قبائلنا سبع[3]................   ....

ترك فيه التفصيل، لأن مقصوده التفضيل باعتبار كثرة العدد المعلومة من السبع صريحا فيَضيع التفصيل، وأيضا الإخبار بسبع عن المفصَّلين يكون لغوا، وأيضا قد يُستهجن التصريح ببعض أسامي القبائل، ككلب وكلاب ونمر. وقال أولاً (**ثلاثة**) نظرا إلى تأويل القبائل بالأحياء، ثم عاد إلى (**ثلاث**).

قوله: (**أو مثل أن تتضمن**) أي الإضافة، (**اعتبارا لطيفا**) منسوبا إلى المجاز، كما في الإضافة لأدنى ملابسة، فإن الهيئة التركيبية في الإضافة اللامية موضوعة للاختصاص الكامل

البيت من الكامل وهو لحسَّان بن ثابت.لسان العرب (جفن)، (مرا)؛ تاج العروس من جواهر القاموس (مطبعة حكومة كويت، ١٩٦٥م-٢٠٠١م، ١-٤٠) مادة: (فضل)، (جفن)،(مرى)؛ كتاب العين (للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرّائي، مطبعة الرسالة، الكويت، ١٤٠٠ع/١٩٨٠م، ١-٨)، ١٤٦/٦ بلا نسبة.

[1] تمام البيت:

قومي هم قتلوا أُمَيْمَ أخي   فإذا رميتُ يصيبني سهمي.

البيت من الكامل، قائله الحارث بن وعلة الجرمي الجاهلي. شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، ٣٠٤؛ المفتاح، ١٨٦؛ الإيضاح، ١٢٦/١.

[2] سقط من ف: ولم يفصّلها.

[3] تمام الالبيت:

قبائلنا سبع وأنتم ثلاثة   وللسبع خير من ثلاث وأكثر.

البيت من الطويل للقتال الكلابي. الإنصاف، ٧٧٢/٢؛ شرح أبيات سيبويه (للسِّيرافي يوسف بن أبي سعيد، دار المأمون للتراث، بيروت، ١٩٨٩م)، ٣٧٠/٢؛ الكتاب (لسيبويه، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط٣، القاهرة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، ١-٥)، ٥٦٥/٣؛ المفتاح، ١٨٧.

المصحح لأن يخبر عن المضاف بأنه للمضاف إليه، فإذا استعملت في أدنى ملابسة كانت مجازا لغويا لا حكميا، كما تُوهم[1] لأن المجاز في الحكم إنما يكون بصرف النسبة عن محلها الأصلي إلى محل آخر لأجل ملابسة بين المحلَّين، وظاهر أنه لم يُقصد صرف نسبة ال(**كوكب**)[2] عن شيء إلى (**الخرقاء**) بواسطة ملابسة بينهما، بل نُسب الكوكب إليها لظهور جدّها في تهيئةِ مَلابس الشتاء بتفريقها قطنَها في قرائبها ليُغزل لها في زمان طلوعه الذي هو ابتداء البرد. فجُعلتْ هذه الملابسة بمنْزلة الاختصاص الكامل وفيه لُطْفٌ. قوله:

إذا قال[3]................ ....

فيه استشهادان:

أحدهما: أن ال(**إناء**) للمضيف، وقد أضافه إلى الضيف بملابسته إياه في شربه منه، وفي جعل هذه الملابسة بمنْزلة الاختصاص الملكي مبالغة في إكرام الضيف ولطف.

والثاني أن (**ذا**) بمعنى الصاحب، وأريد به اللبن، وأضيف إلى الإناء لملابسته إياه بكونه فيه، فهذه أيضا إضافة لأدنى ملابسة، أي: إذا قال الضيف: "حسبي ما شربته" قال المضيف: "أَحْلِفُ بالله حَلْفَةً".

واللام في (**لَتُغنيَ**) جواب القسم والياء مفتوحة بتقدير النون الخفيفة (**أي لَتُبْعِدَنْ**) أي لتبعدن ذا إنائك عني ولَتَجْعَلَنْه في غِنًى منّي، كأن[٢٤/أ] الطعام محتاج إلى من يَطعمه، وقد يروى

---

[1] يقصد الشارح بمن يتوهم: سعد الدين التفتازاني. انظر: شرح القسم الثالث من المفتاح، الورقة: ٢٩/ب.

[2] تمام البيت:

إذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة سهيل أذاعت غزلها في القرائب.

البيت من الطويل بلا نسبة. المفتاح، ١٨٧؛ الأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين (للسيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط١، بيروت، ١٩٨٥م)، ١٩٣/٣؛ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب (لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط٤، القاهرة ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، ١-١٣)، ١١٢/٣؛ شرح المفصل، ٨/٣؛ لسان العرب، (غرب)، يروى "الغرائب" بدل "القرائب". والقرائب: الجمع من النساء. لسان العرب (قرب).

[3] تمام البيت:

إذا قال قدني قال بالله حَلْفَةً لتغني عني إذا إنائك أجمعا.

البيت من الطويل لحريث بن عناب. المفتاح، ١٨٧؛ خزانة الأدب، ٤٣٤/١١، شرح ديوان الحماسة (للمرزوقي)، ٥٥٩؛ لسان العرب، (قدن)؛ تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد(لابن هشام عبد الله بن يوسف، تحقيق: عباس مصطفى الصالحي، المكتبة العربية، بيروت، ط١، ١٩٧٦م)، ١٠٧ بلا نسبة.

بكسر اللام على تقدير "أَنْ" وليس شيء من هذين المضافَيْن مسندًا إليه، فكان الأولى تغيير الأسلوب، إلا أنّه تركه تفننا في إيراد الأمثلة الخارجة عن الباب.

قوله: (**أو مثل أن يتضمّن نوع تعظيم**) أي للمضاف إليه أو المضاف أو غيرهما (**باعتبار**) كالمالكية والمملوكية والمصاحبة في الأمثلة الثلاثة المذكورة، ومثال تحقير المضاف إليه: "ضارب زيد بالباب" ومثال الآخرين مذكور في الكتاب. قوله: (**أو غرضا**) عطف على (**نوع تعظيم**)، وذلك كالتحريض على أداء حقّ المضاف في قولك: "صديقك بالباب" وعكسه في قولك: "عدوُّك يسلم عليك" والاستعطاف في نحو: "أسيرك محتاج إليك". والابتهاج والتحزّن في نحو: "حَبِيبِي شُفِيَ أو مات".

[المسند إليه معرفة موصوفة (وصف المسند إليه المعرّف)]

قال: (**وأما الحالة التي تقتضي وصف المعرّف**) أي إيراد نعت للمسند إليه المعرّف، فهي إذا كان ذلك النعت مبينا للمسند إليه كاشفا عن ماهيته. والوصف في المثال الأوّل حد للجسم عن المعتزلة كاشف عن حقيقته، وفيه أيضا إشارة إلى علّة الحكم، أعني الاحتياج إلى مكان فارغ يملؤه الجسم بحجمه. لا يقال: هناك أوصاف ثلاثة ليس شيء منها كاشفا، لأنّا نقول: الوصف في الأصل مصدر، فجاز إطلاقه على المتعدد، فيقال: المجموع وصف كاشف، وأيضا تلك الثلاثة بمعنى الممتدّ في الجهات.

وقد يقال: الكاشف هو الطويل المقيد بصفتيه أعني العريض والعميق، والوصف في المثال الثاني يحتمل وجوها ثلاثة: الكشفَ والمدح والتخصيص. وذلك لأن المتقي إن حمل على معناه الشرعي، أعني: الذي يفعل الواجبات بأسرها[1]، ويترك السيئات برُمَّتها[2]. فإن كان المخاطب جاهلا بذلك المعنى كان الوصف كاشفا، وإن كان عالما كان مادحا. وإن حمل على ما يقرب من معناه اللغوي أعني: المجتنب عن المعاصي، كان الوصف مخصّصا. قوله: (**بأسرها**) أي بتمامها. والأسر في الأصل القِدّ الذي يشد به الأسير، ويقال: "هو لك بأسره" أي: مع أسره.

قوله: (**ويجتنب الفواحش والمنكرات عن آخرها**) أي يجتنب عن جميعها. والتقدير

---

[1] أسْرٌ: قيد. بأسره: كله. "جاء الطلاب بأسرهم" أي جميعهم. انظر: المعجم العربي الأساسي،٨٨. و"هذا الشيءُ لك بأَسره" أَي: بِقدِّه يعني: كما يقال برُمَّتِه. انظر: لسان العرب، مادة: (أسر).

[2] رُمّة جمعه: رُمَم. قطعة من الحبل،أو القطعة منه تشدّ في عنق البعير. يقال: أخذ الشيء برُمّته: بتمامه. انظر: المعجم العربي الأساسي، ٥٥٢.

متجاوزا آخرها، إلا أنه ضُمِّنَ التجاوزُ معنى التباعد، فعُدِّيَ بـ"عن"، أي: متباعدا عن آخرها بالتجاوز. وفيه مبالغة ليست في تقدير متباعدا عن آخرها، وليس المقام -مما يتوهّم[1] فيه- أنه مِن: "تجاوز عنه" أي عفا. ولك أن تقول: المعنى: اجتنابا ناشئا عن آخرها، وذلك إنما يكون إذا بلغ في الاجتناب آخرَها، ويؤيّده قوله: "جاؤا عن آخرهم". و"الفاحشة" ما زاد قبحه. قوله: (**كأنك حَدَدْتَه**) شَبَّهَه بالحدّ و لم يجعله حدّا كالأوّل، لأن بعض أجزاء مفهوم المتقي مذكور التزاما، وبينهما فرق آخر هو: أنّ الأوّل من قبيل كشف الحقائق العينية، والثاني من كشف المفهومات الشرعية. قوله: (**ووجه اللطافة**) يريد أن في العدول عن العبارة الظاهرة أعني: (**الذي يفعل الواجبات بأسرها ويجتنب المنكرات عن آخرها**) إلى قولك: (**الذي يؤمن ويصلي ويزكي**).

فوائد:

ا-[الأولى][2]: أنّ للحسنات كلها أساسا ومنصبا أي: أصلا نصبت هي فيه لا يستغني عنه شيء منها أصلا، وهو شرط لصحتها، أعني الإيمان.

ب-[الثانية]: انقسام الحسنات إلى قلبية وقالَبية ومالية:

ج-[الثالثة]: الاقتصار من القلبية على الإيمان، ومن الأُخْرَيَيْنِ على الصلاة والزكاة تنبيها على أنها أصول، وما عداها منطوية تحتها.

د-[الرابعة]: الإشارة بترتيب ذكرها على تفاضُلها.

هـ-[الخامسة]: الإيماء إلى أن واحدة من العبادات البدنية -أعني الصلاة- تَسْتَتْبِعُ تركَ السيئات.

وفي قوله: (**بأمَّيْ العبادات**) دلالة على أنّ الصلاة والزكاة وإن كانتا أصليين مستتبعين لما عداهما لكنّهما ليستا شرطين لصحته، فإنّ الأمّ قد يُستغنى عنها بعد الولادة، بخلاف الأساس. قوله: (**وذكرت الناهي**) عطف على (**ذكرت أساس الحسنات**). قوله: (**ونظيره**) أي نظير قولك: (**الذي يؤمن ويصلي ويزكي**) فَصَلَه عما تقدمه، لأنّ الموصوف ههنا ليس مسندا إليه. وإنما قال: (**في تنْزيل الوصف منْزلة الكاشف**) أي في الكشف، لا في كونه كاشفا على ألطفِ وجهٍ، و لم يقل: في كون الوصف كاشفا، لأنّ الكاشف المطلق هو الحدّ. وقد عرفت: أنّ وصف

---

[1] يقصد الشارح بالمتوهم سعد الدين التفتازاني. انظر: شرح القسم الثالث من المفتاح،الورقة،٣٠/أ.

[2] في ب: الأولى، .... الخامسة.

المتقي مَنَزَّل منْزلة الحدّ، فالوصف في قول أوس أيضا منَزّل منْزلته. قوله: (**للمُجرى عليه**) أي للموصوف و"عليه" فاعل (**للمُجْرَى**) أو فيه ضمير للوصف ترك إبرازه. و(**الألمعيّ**)[1] بالرفع على أنه خبر "إنّ" في البيت السابق أعني قوله:

إنَّ الَّذِي جَمَعَ السَّمَاحةَ وَالنَجْــ ـــدَةَ وَالْبِــرَّ وَالتُّــقَــى جُمَعا[2]

أو بالنصب على المدح، وخبر "إن" قوله بعد خمسة أبيات:

أَوْدَى فَلا تَنْفَعُ الإشاحةُ مِنْ أَمْرٍ لِمَنْ قَــدْ حــاوَلَ[3] البِــدَعا[4]

وصف الألمعي: وهو الزكي المتوقّد، بما ينكشف به معناه بأدنى التفاوت، وهو أنه يصيب في ظنه كأنّه رأى المظنون أو سمعه، "أَوْدَى" أي هلك، و"الإشاحة": الحذَر، و"البدعة": الأمر الغريب، أي: لا ينفع طالبَ الأمور الغريبة الحذرُ من أمر كائن لا محالة. قوله: (**حكي عن الأصمعي**) استيناف يدلّ على كون الوصف كاشفا للألمعيّ.[٢٤/ب] قوله: (**ومما يواخي هذا**) أي يناسب قول أوس فصله عنه لكون الموصوف فيه نكرة والاحتمال أن لا يكون ﴿**جزوعا**﴾[سورة الأعراف ١٩/٧]، و﴿**مَنُوعًا**﴾[سورة الأعراف ٢١/٧] صفةً لـ﴿**هلوعا**﴾[5] بل حالا مثله، وعلى التقديرين مجموعهما بمنْزلة الكاشف لـ"الهلوع". قوله: (**عن أحمد بن يحيى**[6]) هو أبو العباس ثعلب، أي:

---

[1] تمام البيت:

الألمعي الذي يظن بك الظـ ـنّ كان كأن قد رأى وقد سمعا

البيت من المنسرح لأوس بن حجر. المفتاح، ١٨٨؛ الإيضاح، ١٣٠/١؛ اللسان،مادة: (لمع)؛ معاهد التنصيص، ١٢٨/١؛ مقاييس اللغة (لأبي الحسين أحمد بن فارس زكريا، تحقيق عبد السلام محمد هارون،مصر ١٣٨٩هـ/١٩٨٣م، ١-٦)، ٢١٢/٥؛ الألمعي: المتوصد الذكاء الذي يغنيه ظنه عن السماع والرؤية. وأوس بن حجر شاعر جاهلي. والبيت من قصيدة له في رثاء فضالة بن كلدة.

[2] نفس المصادر السابقة.

[3] في ف: يحاول.

[4] المصادر السابقة.

[5] تمام الآية: ﴿**إِنَّ الإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا * إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا * وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا**﴾: [سورة الأعراف ١٩/٧-٢١].

[6] هو أحمد بن يحيى الشيباني الكوفي، المعروف بثعلب، أبو العباس (٢٠٠-٢٩١ هـ/٨١٦-٩٠٤م) نحوي، لغوي. كان إمام الكوفيين في النحو واللغة والفقه. توفي في بغداد. له من الكتب: "المصون في النحو"، و"اختلاف النحويين"، و"معاني القرآن"، و"معاني الشعر". انظر: وفيات الأعيان ١٠٢/١- ١٠٤؛ معجم المؤلفين ٢٠٣/٢.

حُكِيَ عنه هذا الكلام، أعني قال: .... إلى آخره[1]. قوله: (**أو مدحا له**) عطف على قوله (**مُبَيِّنًا**) أي كان الوصف مدحا للمسند إليه.

قوله: (**أوكما إذا قلت**) الأَولى أن يقال: أو كما قلت، لأنّه عطف على (**قولك**)، وسَيَرِدُ عليك كلام في "إذا" هذه. والمراد بـ(**المتقي**) ههنا المعنى الشرعي أيضا، إلاَّ أنّك بنيت الكلام على أنّه معلوم للسامع، وذكرتَ هذه الأمور مدحا له، وخصَّصتها بالذكر إظهارا بفضلها على غيرها، لا لاستتباعها لما عداها كما في صورة الكشف، بل هي المرادة وحدها. قوله: (**زيادةَ تخصيص**) وذلك لأنّ الموصوف معرفة، ففيه تخصيص قطعا، فيفيد الوصف زيادة تخصيص أي توضيحا بإزالة الإبهام، وفي قوله: (**مفيدا غيرَ فائدة الكشف أو المدح**) إشارة إلى أن التخصيص أي التمييز يوجد في الوصف الكاشف والمادح أيضا، لكن المقصود هناك أحدهما، لا مجرد التخصيص، كما في الصفة المخصِّصة، و لم يذكر الذم اختصارا.

قوله: (**وأنت تريد بالمتقي المجتنب عن المعاصي**) أراد بالمعاصي المنهيات التي تعلق النهي بها صريحا وترك الواجب منهي عنه ضمنا، فلا يدخل في المعاصي بالمعنى المذكور، ولا يرد أن المجتنب عن المعاصي كلها يكون آتيا بالواجبات عن آخرها، فلا يكون الوصف مخصّصا.

واعلم أن صاحب الكشّاف[2] ذكر في ﴿**هُدًى لِلْمُتَّقِينَ**﴾[سورة البقرة ٢/٢] هذه الوجوه الثلاثة، ونقلها المصنف إلى المثال المذكور ليكون من باب المسند إليه. قوله: (**وكان ما تعلق**) عطف على "كان الوصف مبينا" أي :الحالة المقتضية لوصف المعرف هي إذا كان الوصف مبيّنا أو مدحا .... إلى آخره. وكان ما تعلق بالوصف من البيان والكشف والمدح والذم والتخصيص والتأكيد مطلوبا.

قال: (**ولما ترى**)[3] مقصوده الأساسي ههنا إثبات مطالب ثلاثة بين كلا منها بتقديم العلة على الحكم ليقبله الذهن حال وروده عليه بلا توقّف:

[**المطلب**]**الأوّل**: أن الوصف حقه أن يكون معلوم الثبوت للموصوف عند المخاطب قبل جعله صفة له. وذلك لأن المقصود بالوصف تمييز المخاطب الموصوف عن غيره بالوصف، فلا بدّ أن يكون معلوم الثبوت للموصوف عنده لاستحالة أن تُميِّزَ شيئا عن شيء بما لا يعرف ثبوته له

---

[1] في ف، ي، ج: الخ. في ب: اه.

[2] انظر: الكشاف، ١١٦/١.

[3] في ب+ أقول.

بخلاف الخبر، إذ حقّه أن لا يكون معلوم الثبوت للمخبَر عنه عند المخاطب، ولهذا قيل: إنّ الصفات قبل العلم بها أخبار، والأخبار بعد العلم بها صفات. نعم، يشتركان في أنّ حقهما أن يكونا معلومي التحقّق للموصوف والمخبَر عنه عند المتكلم.

فإن قلتَ: قد يقصد بالوصف المدح أو غيره دون التمييز، فلا يثبت المُدَّعَى كليّا.

قلتُ: الأصل في الوصف هو التمييز لكن ربما يقصد به معنى آخر مع كون التمييز حاصلا أيضا كما بيّنا إشارته إلى ذلك آنفا. وإنما قال: يمكنك أن تتوصل. لأن العلم بالمقدمات غير كاف في الحصول المطلوب. بل لا بدّ من التأمّل والنظر.

قوله: (**لِمَا ترى**) متعلق بـ(**يمكنك**)، والضمير في (**به**) لما ترى.

المطلب الثاني: أن حق كل وصف أن يكون ثابتا في نفسه. وذلك لأن تحققه للموصوف فرع على تحققه في نفسه.

فإن قيل: لا يلزم من كونه معلوم التحقق للموصوف عند السامع والمتكلم أن يكون متحقّقا له حتى يلزم منه تحققه في نفسه لجواز أن يكون اعتقادهما غير مطابق للواقع.

قلنا: الكلام على تقدير مطابقة ذلك الاعتقاد، فنقول: يلزم من تحققه للموصوف تحققه في نفسه. وأما الاعتقاد بتحققه له فيستلزم الاعتقادَ بتحققه في نفسه، لا تحقُّقَه من نفسه. وإنما قال: (**ثابتا متحقّقا**) تنبيها على أن الثبوت والتحقق بمعنى واحد وذلك المعنى عند المعتزلة أعمّ من الوجود، فلا يَرِد عليهم النقض بالأوصاف الإضافيّة والاعتباريّة التي لا وجود لها في الأعيان، كالأُبوّة والبُنوّة والعُمَّى لجواز أن يقولوا: إنها ثابتة في أنفسها وإن لم يكن موجودة، ولما كان هذا الحكم متناولا للخبر أيضا عمَّمه.

فقال: (**وأنّ حق كلّ ما تقصد**) أي لا يشتبه عليك أن حق كل ما يقصد ثبوته للغير سواء كان بطريق الإعلام والإخبار كما في الخبر، أو بطريق الإشارة والإحضار كما في الوصف أن يكون في نفسه ثابتا لما علمت من أن تحقق الشيء للشيء فرع على تحققه[٢٥/أ] في نفسه. وزاد ههنا ثبوته عند المتكلم حيث قال: (**وعندك**) لأنّ قصدك ثبوت شيء لغيره وحكمك به يستلزم علمك بثبوته له وهو مستلزم لعلمك بثبوته في نفسه. فتلخص من ذلك كلّه أن الشيء إذا كان ثابتا لغيره وجب أن يكون ثابتا في نفسه وأنّه إذا قصد إثباته لذلك الغير، فإن كان بطريق الوصفية وجب أن يكون ثبوته لذلك الغير، وثبوتَه في نفسه معلومين للمتكلم والمخاطب، وإن كان بطريق الخبرية وجب كونهما معلومين للمتكلم وحده.

ثم إن معنى قوله: (**كل ما تقصد ثبوته للغير**) كل ما يمكنك أن تجعله وصفا أو خبرا. ومعنى قوله: (**حقه**) كذا هو أن يكون متصفا بكذا وجوبا، فالقضية المثبتة ههنا هي قولنا: كل ما يمكنك أن تجعله وصفا أو خبرا يكون ثابتا في نفسه وعندك لا محالة، فتنعكس عكس النقيض على طريقة المتقدمين إلى قولنا: "كل ما يكون ثابتا كذلك" أي في نفسه وعندك لا يمكنك، بل يمتنع منك جعله وصفا، وكذا جعله خبرا أيضا.

وقوله: (**أو متحقّقا**) إشارة إلى أنه لا فرق بين العبارتين، وههنا بحث وهو: أن المستحيل منفي اتفاقا لا تحقق ولا ثبوت له أصلا. وقد يوصف بصفات ويحكم عليه بأحكام صادقة كقولك: "المستحيل الذي لم يُعقل" امتنع الحكم عليه ولا يمكن أن يقال: تلك الصفات والأخبار ثابتة في أنفسها بحسب الخارج، وأما الثبوت الذهني فهم لا يقولون به.

قوله: (**وعسى إذا استوضحت**) هذه إشارة إلى مسألة كلامية، وهي: أن مشايخ المعتزلة قسّموا الأشياء إلى الذات والصفة، وعرَّفوا الذات: بما يصح أن يعلم ويخبر عنه، وزعموا: أن الصفة لا تعلم، وإلا لشاركت الذات في المعلومية وما يتفرع عليها من صحة الإخبار، فيدخل في حد الذات. فرَدَّ عليهم: بأن ما بيَّنّاه من كون الوصف النحوي معلومَ التحقق لغيره وفي نفسه يدل على: أن الصفة المقابلة للذات معلومة أيضا. فإن قولك: "عالم" مثلا معناه: شيء له العلم، فالشيء هو الذات، ومعنى له العلم هو الصفة عندهم. فإذا جعل "عالم" نعتا كان ما يندرج في مفهومه معلوما أيضا.

فالصواب ما ذكره أبو الحسين[1]: من أن الصفة تعلم تبعا لا أصالة[2].

وتحقيقه: أنهم وجدوا النِسَب التي تجعل آلات لملاحظة أطرافها، وتعرِف أحوالها بحيث لا يمكن الإخبار عنها من هذه الجهة ولا العلمُ بها على الاستقلال. فسمَّوها صفات وما عداها ذوات، فالصفة معلومة تبعا حيث جعلتْ آلة لمشاهدة غيرها، كالمِرآة للصور التي تشاهد فيها. وهذا المقدار من المعلومية لا يقتضي صحة الإخبار، إذ لا بدّ للمُخْبَرِ عنه من أن يكون ملحوظا في نفسه فلا يلزم اندراج الصفة في حدّ الذات.

وقوله: (**إذا استوضحتَ**) متعلق بـ(**عسى**)، و(**أن يجذب**) فاعل "عسى". وجذب الضبع:

---

[1] سبقت ترجمته ص ٤١.

[2] انظر: الملل والنحل(لمحمد بن عبد الكريم الشهرستاني، تخريج محمد بن فتح الله بدران، مطبعة الأظهر، ط١، القاهرة، ١٣٧٥هـ/١٩٥٥م، ١-٢)، ١/١٣٠-١٣١.

عبارة عن التقوية والحفظ عن الزلل. قوله: (**وأن يتحقق**) عطف على "أن يجذب". يريد: أن الموصوف والمخبَر عنه حقهما أن يكونا ثابتين في أنفسهما لأنّه قد أثبت لهما ما هو ثابت في نفسه، وثبوت الشيء لآخَر فرع ثبوت ذلك الآخر في نفسه.

فإنْ قلتَ: لا حاجة في هذا إلى استيضاح ما تقدم.

قلتُ: نعم، لكنّه نظر إلى أنّك متى تحققتَ أن ثبوت شيء لغيره فرع ثبوته في نفسه تحققت بلا شبهة أن ثبوته لغيره فرع ثبوت ذلك الغير في نفسه. لأن هذا أولى.

ألا يُرى أنهم جوزوا كون مبادي المحمولات الخارجيَّة معدومة فيه كالعَمى، و لم يجوزوا ذلك في موضوعاتها؟

قال: (**ثم لِعلمك أنّ الطلب**) هذا هو:

المطلب الثالث: وهو أنّ الجملة الطلبية تمتنع أن تجعل وصفا أو خبرا، وإنما أورد لفظة "ثم" لأن إثبات هذا المقصد لا يتم بما ذكره ههنا وحده، بل مع ما تقدّم من كون الوصف أو الخبر ثابتا عند المتكلم.

قوله: (**كما سيأتيك كل ذلك في قانون الطلب**) فإنه ذكر هناك: أن الطلب يستدعي مطلوبا لا محالة، ويُعلم منه أن الطلب سعي في تحصيل شيء، وإلا لما استدعى مطلوبا كذلك. وذكر أيضا أنه يستدعي فيما هو مطلوبه أن لا يكون حاصلا وقت الطلب. ويُعلم منه أنّه يمتنع تحصيل الحاصل، وإلا لما استدعى أن يكون مطلوبه غير حاصل وقت الطلب. ولو ترك الحوالة واعتمد على شهادة البديهية بأن الطلب سعي في التحصيل، وأنّ تحصيل الحاصل محال[1] لكان أولى.

قوله: (**مثله**) بدل من (**مطلوبَك**) أي: يُعلم أن مثل مطلوبك في نحو: هل رأيت؟[2] وقال: "عندك"، لجواز أن يكون المط [المطلوب][3] ثابتا في نفسه ولا يعلمه الطالب فيطلبه، وإذا لم يكن ثابتا عندك ويمكن لك ان تجعله وصفا أو خبرا، ولقائل أن يقول: مدلول الكلام الطلبي هو الكلام الثابت في نفسه لا المطلوب الذي هو ليس حاصلا معه.

---

[1] في ف، ي، ج: مح.

[2] سقط من ف: في نحو: هل رأيت؟

[3] في ف، ي، ج: المط. وفي ب: المطلوب.

فالصواب أن يقال: الوصف: يجب أن يكون معلوم الانتساب إلى الموصوف عند السامع قبل أن يُجْرَى[٢٥/ب] على الموصوف. والطلب: لا يعلمه المخاطب إلا بالكلام الصادر عن المتكلم الدال عليه، وكذا سائر الإنشاآت، فلا يقع شيء منها وصفا إلا بتأويل. وأما الخبر: فلا يجري فيه ذلك، والتمسك: بأن الخبر يحتمل الصدق والكذب، والإنشاءَ لا يحتملهما غلط نشأ من اشتراك لفظ الخبر بين خبر المبتدأ وما يقال الإنشاء. واستدلال المصنف على ذلك: بأن الخبر يجب أن يكون ثابتا في نفسه، ومدلول الكلام الطلبي ليس كذلك، فظهر لك بطلان مقدِّمتيه.

فزعم[١] بعضهم: أنه يجوز وقوع الإنشائية خبرا للمبتدأ بلا تأويل. والمشهور هو التأويل، وذلك لأن خبر المبتدأ يجب ان يلاحظ من حيث إنه حال من أحوال المبتدأ وينسب إليه، سواء وقعت النسبة بينهما أو استفهم عنها.

ولا شك أن (**نحو: اضربْ**) في قولك: زيدٌ اضربْه! ليس من أحوال زيد، إذا أُجري على ظاهره كما في قولك: اضرب زيدا! وأما إذا عُوّل بمقول في حقه اضربه!" على معنى أنه يستحق أن يؤمر بضربه فقد صار ملحوظا من أنه حال لزيد، وفيه مبالغة يَعْرَى عنها قولك: اضرب زيدا!، لأنك هناك أمرتَ بضربه وأشرتَ إلى أنه مستحِقّ لذلك. وقِسْ عليه نحو قوله تعالى: ﴿**بَلْ أَنْتُمْ لاَ مَرْحَبًا بِكُمْ**﴾[سورة ص ٦٠/٣٨].

وأما مثل: أين زيد؟ ومتى القتال؟ فليس مما نحن بصدده[٢]، لأنّ الاستفهام ههنا داخل في الحقيقة على النسبة بين المبتدأ المذكور والخبر المقدّر، لا على الخبر وحده. قوله: (**ولذلك**) أي ولامتناع وقوع الطلب وصفا أو خبرا[٣]. قوله: (**تَسْمَعُنَا نقول**) كقولك: "سمعتُ زيدا يقول"، فــ"يقول": إما حال أي: سمعته قائلا، والمعنى سمعت قوله قائلا، وإما بدل بتأويل المصدر أي: سمعته قوله. وقد يُتوهّم[٤] أنه ثاني مفعولي سمع. و"المَذْق"[٥] اللبن الممزوج بالماء.

---

[١] المقصود بمن زعم: هو سعد الدين التفتازاني. انظر شرحه للمفتاح،الورقة: ٣٢/أ.

[٢] في ب:+ فيه.

[٣] في ب:+ أو خبرا.

[٤] في حاشية المصباح: كأنّه يُتوهم كونُه مثلَ أفعال القلوب في تعدِّيه إلى مفعولين، وليس بشيئ. نعم: يصحّ أن يقال: "سمعتُ زيدا قولَه" بتقدير: سمعت من زيد. (**منه**)

والمقصود بمن يتوهم: هو سعد الدين التفتازاني. انظر: شرحه للمفتاح،الورقة: ٣٢/أ؛ وقطب الدين الشيرازي انظر شرحه للمفتاح،الورقة: ٣٤/أ.

[٥] تمام البيت:

حتى إذا جَنَّ الظلام واختلط   جاءوا بِمَذْقٍ هل رأيتَ الذئبَ قَطُّ

وقوله: (**أي يحمل**) تفسير لقوله: (**مقول عنده**) أي[1] لا يريد أن هذا القول مقول عنده تحقيقا، بل تقديرا على معنى: أن المذْق يحمل رائيه على أن يخاطب مشاهد المذْق أي من يحضره، بذلك القول.

وحاصله: جائوا بمذق لونه لون الذئب، إلا أنه عدل عنه للمبالغة كأنه قيل: هو بحيث من رآه قال لصاحبه: هل رأيت الذئب؟ فهذا اللبن لونه مثل لونه[2]. ولفظ (**قَطُّ**) لاستيعاب الأزمنة الماضية واللام في: (**لإيراده**) متعلق بـ(**يحمل**) والضمير للمَذْق. و(**الوُرْقَة**) بياض يَضْرِبُ إلى السواد. و(**السَّمار**) بالفتح اللبن الرقيق، وتسمير اللبن ترقيقه بالماء.

قوله: (**وفي مِثْلِ: زيدٌ اضربه!**) أي وتسمعنا نقول في مثله: (**أنه محمول**)، وإنما قدر ههنا (**يقال**)، وفي البيت مقول للإشعار بجواز الأمرين. قوله: (**ونُفَسِّر**) عطف على (**نقول**) أي ولذلك تسمعنا نفسر. والظاهر: أنه أراد تقدير القول في الآية وحينئذ إن جعل ﴿**الْعَذَابِ الْمُهِينِ**﴾[سورة الدخان ٣٠/٤٤][3] معهودا خارجيا قُدِّرَ القول معرَّفا، أي: المقولِ عنده، وإن جعل معهودا ذهنيا قُدِّرَ منكَّرا، أي: مقولٍ عنده. وعلى الوجهين يجوز أن يقدر (**مقولا**) على أنه حال. فإن الحال في حكم الخبر. وقيل: أراد تفسير الاستفهام على وجه يقع صفة بلا تقدير القول، فإن مآل ما ذكره هو أن المعنى مِن: ﴿**الْعَذَابِ الْمُهِينِ**﴾[سورة الدخان ٣٠/٤٤] : الشديدِ الفظيعِ في الغاية. فقوله: (**مَنْ فِرْعَوْنُ؟**) في معنى صفةِ معرفةٍ.

قوله: (**على لفظ "مَنْ" الاستفهاميّ**) احتراز عن قراءة العامّة بلفظ "مِنْ" الجارّة، فيكون حالا، أي: كائنا من فرعون. قوله: (**بأنه**) متعلق بـ"نفسر"، والضمير في (**كنهه**) للعذاب، أي كنهه في الشدة والفظاعة. و(**هل تعرفونه؟**) بدل من قوله: "مَن فرعونُ؟"، و(**من هو؟**) بدل من مفعول "تعرفونه". وقوله: (**في فَرْطِ**) متعلق بمعنى العلوّ المستفاد من "من هو؟". كأنه قيل: أَيَّ عالٍ هو في فَرْطِ عُتُوِّه؟. و(**الشكيمة**) الحديدة المعترضة في فم الفرس. وشدة الشكيمة مَثَل في فرط الإباء عن الانقياد و(**التَّفَرْعُنُ**) التجبُّر وتجاوز الحد في الظلم، مأخوذ من لفظ "فرعونَ" لاشتهاره بذلك.

البيت للعجاج بن رؤبة، الراجز الأموي. المفتاح، ١٨٩؛الإيضاح، ١٣٢/١؛ خزانة الأدب، ١٠٩/٢.

[1] سقط من ف: أي لا يريد أن هذا القول مقول عنده.

[2] سقط من ب: لونه.

[3] تمام الآية: ﴿**وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنَ الْعَذَابِ الْمُهِينِ**﴾[سورة الدخان ٣٠/٤٤].

قوله: (**ما ظنكم؟**) بدل من "هل تعرفونه؟". و(**المُعَذِّب**) على صيغة اسم الفاعل، وضمير (**به**) للعذاب. وقوله: (**ثم عرَّف**) عطف على (**قال**)، أي: عرَّف حال فرعون في فرط عتوّه وشدة شكيمته. قوله: (**وسيطَّلع**) لَمَّا أظهر بقوله "ولِما ترى" إلى ههنا معاني دقيقة لطيفة كأنها (**ثمرات**) كانت (**محتجبةً في أكمامها**)، أشار إلى أن من خدم كتابه هذا حقَّ خدمته اطَّلع على نظائرَ لها كثيرةٍ.

[تأكيد المسند إليه]

قال: (**وأما الحالة التي تقتضي تأكيدَه**) أي تعقيب المسند إليه المعرّف بتابع المسمّى تأكيدا. والمراد بـ"الظن" التوهم والاحتمال. فإن السامع ربما توهّم في حكمك بالمسند على المسند إليه: "أنك تجوزتَ فيه" أي نسبت المسند إلى غير ما هو له بتأويل على طريقة المجاز العقلي، أو سهَوتَ فيه بأن غفلتَ عما هو له، فذكرت غيره مكانه، أو نسبته فوضعت غيره موضعه. و"السهو": ما تنبّه صاحبه بأدنى تنبيه، لأنّه زوال الصورة عن المدركة فقط دون النسيان، فإنه زوالها عن المدركة والحافظة معا، فيحتاج إلى تحصيلها ابتداء. فإذا أردت دفع ذلك التوهّم أكّدت [٢٦/أ] المسند إليه تأكيدا لفظيا إما بإعادة لفظه بعينه نحو: (**عرفَ زيدٌ زيدٌ**) وإما بذكرها ما هو في حكم إعادته مثل: (**عرفتُ أنا**) فيندفع به توهّمه للتجوز والسهو والنسيان. أو تأكيدا معنويا بلفظ النفس أوالعين فيندفع به توهّم التجوّز دون السهو والنسيان لاحتمال أن يتوهّم وقوع "زيد نفسه" موقع "عمرو نفسه" سهوا أو نسيانا.

قوله: (**وربما كان**) أي وربما كان القصد بتأكيد المسند إليه التأكيد اللفظي أو المعنوي المذكور "مجرد تقريره" أي تحقيق معناه في ذهن السامع، فإنّك إذا قلتَ: "جاءني زيدٌ" وتوهَّمتَ أنّ معنى زيد لم يتقرَّر في ذهن السامع أكَّدتَه بإعادته لتقرره فيه. وإنما قال (**مجرد التقرير**) تنبيها على أن ما تقدم مشتمل على التقرير أيضا، إلا أنه قُصد به شيءٌ آخرُ من دفع التجوز أو غيره.

فإن التأكيد اللفظي: ذكر الشيء مرتين فيفيد تقريرَه قطعا، ولفظ (**نفسه وعينه**) في قوة التكرير فلا يخلو من التقرير. وأورد لفظة "ربَّما" إشعارا بأنّه قليل بالقياس إلى ما تقدّم. قوله: (**كما يطلعك**) ليس متعلّقا بقوله: (**وربما كان القصد مجرّد التقرير**) كما تُوهِمُه العبارة، إذ ليس في فصل اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل ما يُطلِعك على: أن التأكيد قد يُقصَد به مجرد التقرير بل هو متعلّق بما قبله، وذِكْرُ مجرد التقرير اعتراض بينهما، كأنّه قيل: إرادة دفع توهّم التجوّز أو السهو أو النسيان يقتضي تأكيد المسند إليه، كما يُطلِعك عليه ذلك، فإنّه ذكر هناك أنّ قولك:

"أنا سعيت في حاجتك" يفيد القصر، وأنّ قولك: "سعيت أنا في حاجتك" يقصد به دفع احتمال التجوّز أو السهو أو النسيان. فيعلم من ذلك: أن تكرير المسند إليه في نحو: "أنا عرفت" لا يفيد دفع ذلك التوهّم، وإنّما يفيده تكريره على وجه التأكيد فيكون إرادة دفعه مقتضية لتأكيد المسند إليه، لا لتكريره مطلقا.

قوله (**أو خلافَ الشمول**) عطف على "تجوّزا"، أي أن لا يظنّ بك السامع في حكمك إرادة خلاف الشمول والإحاطة، فإن المسند إليه إذا كان عامّا أي ذا أجزاء، يصح أن يُقصَد به بعضُها جاز أن يتوهم السامع أنك قصدت بعضها. فلا يكون الحكم شاملا محيطا فتؤكّده بـ"كل" دفعا للتجوّز اللغويّ، كقولك: "جاءني الرجال كلّهم"، وليس يندفع به توهّم السهو أو النسيان أو التجوّز العقليّ. وأمّا: "عرفني الرجلان كلاهما"، فقد قيل: أنه لتقرير الشمول لا لدفع خلافه، إذ المثنى نَصٌّ في مدلوله، فلا يجوز أن يقصد به بعضه. وقيل: لدفع خلاف الشمول في الحكم بناء على أن الفعل الصادر من أحد المتصاحبين يسند إليهما فيكون حينئذ لدفع التجوّز العقليّ دون اللغويّ.

وأمّا إذا أردت دفع توهّم أن الجائي رسولان منهما وجب أن تقول: أنفسهما لا كلاهما، وكذا إذا أردتَ دفع توهم أن أحدهما جاءٍ والآخر محرِّض على ذلك المجيء بطريق عموم المجاز وجب أن تقول: "جاءني جاءني الرجلان"، لأن توهّم التجوّز اللغويّ إنّما هو في المسند، وإذا أردت دفع توهم السهو أو النسيان وجب أن تقول:[1] "الرجلان الرجلان".

قوله: (**ومنه كل رجل**) أي ومما يندفع به ظن خلاف الشمول وإن لم يكن تأكيدا اصطلاحيا وذلك لأنّه في معنى قولك: الرجال كلهم عارفون، فبهذا الاعتبار فيه دفع خلاف الشمول. وقد يقال: الخبر إذا كان نسبته إلى جميع أفراد الجنس على سواء فُهِمَ من النكرة العموم كما في قولك: تمرة خير من جرادة. فرجل وإنسان في المثالين للشمول. ولفظ كل يدفع توهّم خلافِه. وإذا تركت التكلف كان لفظ "كل" في المثالين لإفادة الشمول ابتداء لا لدفع توهّم خلافه.

[بيان وتفسير المسند إليه]

قال: (**وأما الحالة التي تقتضي بيانه**) أي تعقيب المسند إليه المعرّف بالتابع الذي يسمى

---

[1] في ب: + جائني.

عطف بيان لإفادته بيان متبوعه وتفسيرَه، وإنما قال: (**زيادة إيضاحه**) لأن المعرفة لا تخلو[١] عن وضوح قوله: (**بما يخصّه من الاسم**) يتناول العلم وغيره، فإنّ ﴿**الْبَيْتَ الْحَرَامَ**﴾[سورة المائدة ٩٧/٥][٢] عطف بيان للكعبة على سبيل المدح، ولا يجب أن يكون اختصاص ذلك الاسم به على الإطلاق، بل اللازم أن يكون مختصا به في الجملة، وأقله بالقياس إلى بعض ما يطلق عليه لفظ المتبوع ليتصوّر إيضاحه إياه. وقد صرّح في قسم النحو بكون عطف البيان أعرف، لكنه ليس لازما من كونه مُوضِحا لجواز أن يُوضِحَ متبوعَه عند الاجتماع، ولا يكون أوضح منه عند الانفراد.

قوله: (**وقوله علت كلمته**) مبتدأ خبره (**من هذا القبيل**) أي من قبيل التابع الذي يُراد به البيان والتفسير، وإن لم يكن عطف بيان صناعيا، ولا متبوعه مسندا إليه فإنّ ﴿**اثنين**﴾[سورة النحل ٥١/١٦][٣] وواحدا من الصفات المؤكّدة، إلا أنّه لم يقصد بهما مجرد التأكيد، كما في: "أمس الدابرُ"[٤] و﴿**نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ**﴾[سورة الحاقة ١٣/٦٩]، بل قصد بيان أن الغرض الأصلي من متبوعهما هو ذلك المعنى الذي أُكِّد بهما، و ليسا في البيان كالصفة الكاشفة، إذ فيها بيان مفهوم المتبوع وفيهما بيان المقصد الأصلي من مفهومه. وتوهُّمِ[٥] كونِهما من عطف البيان باطل[٦]، لأنّه عرَّفه في النحو بما يذكر بعد شيء من الدالّ عليه، لا على بعض أحواله بيانا له لكونه أعرف. ألا تُرى إلى أنه أورد الآية الأخرى ههنا، ولا مجال لتوهّم كونهما من عطف البيان لأنّه اشترط كونه اسما.

قوله: (**وكذا لفظ إله يحتمل الجنسية والوحدة**) وذلك لأنَّ اسم[٢٦/ب] الجنس كإنسان مثلا إن كان موضوعا للماهية بقيد الوحدة أعني الفرد المنتشر كانت الوحدة داخلة في مفهوم إله، كالاثنينية في مفهوم ﴿**الإلهيْن**﴾[سورة النحل ٥١/١٦] وإن كان موضوعا للماهية من حيث هي

---

[١] في ف، ي، ج: لا تخ.

[٢] الآية: ﴿**جَعَلَ الله الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ**﴾[سورة المائدة ٩٧/٥].

[٣] تمام الآية: ﴿**وَقَالَ الله لاَ تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ**﴾[سورة النحل ٥١/١٦].

[٤] و"أَمْسِ الدَّابِرُ": الذاهب؛ وقالوا: مضى أَمْسِ الدَّابِرُ وأَمْسِ الْمُدْبِرُ، وهذا من التطوّع المُشامِّ للتأْكيد، لأَن اليوم إِذا قيل فيه أَمْسِ فمعلوم أَنه دَبَرَ، لكنه أَكّده بقوله الدابر، كما بيّنا؛ قال الشاعر:

وأَبِي الذي تَرَكَ الملوكَ وجَمْعَهُ ... بِصُهَابَ هامِدَةً كأَمْسِ الدَّابِرِ

البيت من الكامل، وهو بلا نسبة. انظر: لسان العرب، مادة: (دبر)، (صهب)؛ تاج العروس، مادة: (صهب)؛ المعجم المفصل، ٤٤١/٤، ٣٨٤/٦.

[٥] المقصود بالمتوهم قطب الدين الشيرازي. انظر: شرحه للمفتاح،الورقة:35/أ؛ والتفتازاني، انظر: شرحه للمفتاح، الورقة: ٣٣/ب؛ وانظر أيضا في هذه المسألة: الإيضاح ١٣٤/١؛ المطول، ٩٧-٩٩.

[٦] في ف، ب، ج: بط.

كانت الوحدة مستفادة من تنكير إله وتنوينه ولو التزاما. قوله: (**والذي له الكلام مسبوق**) وهو العدد في الأوّل، وذلك لأنّ سَوْقَ الكلام للنهي عن اتخاذ الاثنين من جنس الإله، لا عن اتخاذ جنس الإله، فمصبّ النهي والأصل فيه هو العدد، وأما الجنس فقيد للمنهيّ عنه متمم إياه. قوله: (**والوحدة في الثاني**) وذلك لأن المقصود إثبات الوحدانية في الألوهية، لا إثبات الألوهية، فإنها مسلّمة.

قوله: (**ففُسِّر**) يعني أَنَّ تفسيرهما بهذين الوصفين المؤكّدين بيان لما هو الغرض الأصلي منهما. قوله: (**ومن هذا الباب من وجه**) أي من باب البيان والتفسير، وفصَله من الآية الأولى لاختلافهما في أن الصفة في الأوّل اسم، وفي الثانية فعل أو ظرف، فكانت هذه أبعد من عطف البيان، فلذلك قال: "من وجه"، وأيضا الصفة في الأولى لبيان أن الغرض الأصلي هو العدد والوحدة مع كون الجنس داخلا في المراد، وفي الثانية لبيان أن المراد هو الجنس دون الفردية، ولذلك قال: (**لبيان أن القصد من لفظ "دابة"، ولفظ "طائر" إنما هو إلى الجنسين، وإلى تقريرهما**). وكأنه أشار بذلك التقرير إلى أن اسم الجنس موضوع للماهية، فكان القصد منه إلى الجنس تقريرا له على معناه الأصلي وتجريدا عما عرض له في الاستعمال باعتبار التنوين والتنكير، وإذا كان القصد من (**دابة**)[1] و(**طائر**) إلى الجنسين، فلا إشكال في الإخبار عنهما بقوله: ﴿**إِلاَّ أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ**﴾[سورة الأنعام ٣٨/٦] كأنه قيل: وما من جنس من هذين الجنسين إلا أمم.

ولا شكّ أنّ الجنس مفهوم واحد، فلا يتصوّر حينئذ كون الوصف مفيدا لزيادة التعميم. وفي الكشّاف[2]: أنّ المقصود بهذين الوصفين "زيادة التعميم والإحاطة كأنه قيل: وما من دابّة قطّ في جميع الأرضين السبع وما من طائر قطّ في جوّ السماء من جميع ما يطير بجناحيه إلا أمم أمثالكم محفوظة أحوالها غير مهملٍ أمرُها".

وتوجيهه: أن النكرة في سياق النفي تفيد العموم، لكن جاز أن يراد بها دَوَابّ أرض واحدة وطيور جوّ واحد، فيكون استغراقا عرفيًّا، فلما ذكر وصفان نسبتهما إلى دوابِّ أيِّ أرضٍ كانت وطيورِ أيِّ جوٍّ كانتْ على السواء.

اتضحَ: أن الاستغراق حقيقي يتناول دوابّ جميع الأرضِين، وطيور جميع الآفاق فظهر أن

---

[1] الآية: ﴿**وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلاَ طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلاَ أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُون**﴾[سورة الأنعام ٣٨/٦].

[2] انظر: الكشاف، ١٧/٢.

الوصفين يفيدان زيادة التعميم والإحاطة، لكن يرد عليه أن النكرة المفردة في سياق النفي تدل على كلّ فرد فرد، فلا يصحّ الإخبار عنها بقوله: (**أمم**) وكذا لا يصحّ ذلك الإخبار وإن أريد بتلك النكرة النوع، لأنّ كلّ نوع أمّة لا أمم.

وجوابه: أن النكرة ههنا محمولة على المجموع من حيث هو بقرينة الخبر، وإلى السؤال والجواب أشار حيث قال:

فإن قلتَ: كيف قيل: إلا أمم مع إفراد الدابّة والطائر؟

قلتُ: لما كان قوله: "وما من دابة ولا طائر" دالاًّ على معنى الاستغراق ومغنيا عن أن يقال: وما من دَوَابَّ ولا طيرٍ حُمِلَ. قوله: "إلاّ أممٌ" على المعنى. وإذا تحققت ما قرّرناه انكشف لك أن كلامي الشيخين[1] ليسا متّحدين.

[الإبدال عن المسند إليه]

قال: (**وأمّا الحالة التي تقتضي البدل عنه**)[2] أي الإبدال عن المسند إليه ليناسب ما تقدم من البيان والتأكيد والوصف، فإن المراد بها معانيها المصدرية. وإنما قال: (**نِيَّةَ تكرير الحكم**)، ولم يقل: إذا كان المراد تكرير الحكم، لأنّ المتبادر من هذه العبارة تكرير الحكم لفظا، وليس كذلك، بل هو مكرّر نية وقصدا. قوله: (**وذكر المسند إليه**) معطوف على "نيّة". وقد جعل المبدل منه تارة مسندا إليه نظرا إلى الظاهر، وأخرى (**توطئة**) للمسند إليه الذي هو البدل نظرا إلى الحقيقة. قوله: (**لزيادة التقرير**) متعلق بـ"ذكر المسند إليه". وإنما قال[3] في التأكيد: "وربما كان القصد مجرد التقرير". وقال ههنا: "لزيادة التقرير" تنبيها على أن المقصود الأصلي في البدل كونه منسوبا إليه، فيكون التقرير فيه أمرا زائدا بخلاف التأكيد، فإن التقرير فيه مقصود أصلي. إذا عرفت هذا فنقول: في الإبدال أمران:

١–[الأوّل][4]: تكرير الحكم نية وذلك لكون البدل في حكم تكرير العامل بناء على أنه

---

[1] يقصد الشارح بالشيخين: عبد القاهر الجرجاني والزمخشري. وسعد الدين التفتازاني يردّ على كلام السيد الشريف بقوله: وبه يتعين أن لا خلاف بين صاحب الكشاف وصاحب المفتاح والمصنف (الخطيب القزويني) على ما توهّمه القوم. انظر: المطول، ٩٨.

[2] في ب:+ أقول.

[3] انظر: المفتاح، ١٨٩.

[4] في ب، ج: الأول.

المقصود بالنسبة فيتكرّر العامل والانتساب، وأيضا ورود البدل مع تكرير العامل صريحا كثير.

ب–[الثاني]: زيادة التقرير والإيضاح، وذلك لأنّ كون المسند إليه مذكورا بعد توطئة تقتضي ذكره[٢٧/أ] مرّتين فيوجب تقريره وإيضاحه قطعا. وكونه مذكورا مرّتين ظاهر في بدل الكل، وفي بدل البعض أيضا. وأمّا في الاشتمال فلأنّ قولك: (**سُلِبَ زيدٌ ثوبُه**) بمعنى سُلب شيءُ[١] زيدٍ ثوبَه. ومن ثمة يقال في بدل الاشتمال: ذُكر المسند إليه إجمالا ثم تفصيلا. وكذا في بدل البعض، فهما في الإيضاح أقوى من بدل الكلّ، وإن كانا أضعفَ منه في التقرير. وقد يكون الثاني في بدل الكل أوضحَ من الأوّل فيقيده إيضاحا من حيث الجهة أيضا. وتقديم الاشتمال والبعض على الكل لكونهما أظهر في الإيضاح وأرسخ في البدلية، لأنّ الكلّ يحتمل عطف البيان غالبا ولظهور التوطئة فيهما، لأن بدل الكل عين المبدل منه فجعلُ أحدهما توطئة نوع تحكم. قوله: (**في الأنواع الثلاثة**) متعلق بـ"قولك".

وأمر بالتأمّل ليتضح أن الرابع أعني بدل الغلط، إنما يكون في كلام يصدر لا عن رَوِيَّةٍ[٢] وفطانة، فهو بمَعزِل عن تراكيب البلغاء ومن يحذو حذوهم.

[العطف على المسند إليه]

قال: (**وأما الحالة التي تقتضي العطف**)[٣] أي على المسند إليه، وحروفه على رأيه أحد عشر، ترك منها "أم" لاختصاصها بالاستفهام، والكلام في الخبر.

فـ"الواو": إذا عطف بها على المسند إليه كان المقصود تفصيله، أي: ذكره مفصلا مع رعاية الاختصار، فلو قيل مثلا: جاء رجلان، فات التفصيل. وقد قيل: جاء زيد وجاء عمرو، كان من عطف الجمل وفات الاختصار، وليس في الواو تفصيل المسند، إذ لا تدلّ على أن المجيء من أحدهما قبل الآخر أو بعده أو معه، فلا يفهم منها تفصيله وتعدده، بل يفهم منها اشتراكهما في مطلق المجيء.نعم، يلزم عقلا تعدد أفراد المجيء لامتناع قيام عرضٍ واحد بمحلين.

و"الفاء": لتفصيل المسند لدلالتها على التعقيب. وهو أن ملابسة المجيء للثاني بعد الأوّل

---

[١] في ب:+ مِنْ.

[٢] الرَّوِيَّةُ في الأَمر: أَن تَنْظُر ولا تَعْجَل. ورَوَّيْت في الأَمر: لغة في رَوَّأْت. ورَوَّى في الأَمر: لغة في رَوَّأَ نظر فيه وتَعقّبه وتَفَكَّر، يهمز ولا يهمز. والرَّوِيَّة. التَّفَكُّر في الأَمر، جرت في كلامهم غير مهموزة. لسان العرب، مادة: (رَوِيَ).

[٣] في ب:+ أقول.

بلا مهلة، فيفهم منها تفصيله وتعدده. وأما تفصيل المسند إليه فهو وإن كان لازما في الفاء إلا أنه ليس مقصودا، بل المقصد الأصلي بيان التعقيب، كأن قولك: جاءني زيد فعمرو. خطاب لمن عرف مجيئهما و لم يعرف التعقيب بينهما، واعتبر الاختصار ههنا أيضا احترازا عن مثل قولك: جاءني زيد فجاءني عمرو. و"ثم" مثل الفاء إلا أنها تدل على المهلة.

و"حتى": تشاركهما في الترتيب وإفادة تفصيل المسند، لكن لا بدّ فيها من التدريج بأن يكون المسند إليه ذا أجزاء يتعلق بها المسند شيئا فشيئا، حتى يبلغ جزؤه الأخير، أي الأعلى والأدنى المذكور بعد "حتى". والترتيب على هذا الوجه معتبر بحسب الذهن دون الخارج، إذ ربّما كان حصول المسند لما بعد حتى في الخارج قبل حصوله لما قبلها أو في أثنائه، كقولك: مات كلّ أب لي[1] حتى آدم، ومات الناس حتى الأنبياء. واستشهد على التدريج بالبيت لظهوره فيه، فإن التابع لا ينقلب متبوعا لمتبوعه إلا بتدريج، وللإشعار بلزوم التدريج لـ"حتى" وإن كانت لعطف الجمل فإن **(صار)** جملة عطفت بـ"حتى" على:

.... **فَارْتَمَى**[2] ....

والمعنى رَمَانِي الحال في الشرارة ورقَّاني إلى أن صار متبوعي تابعي. وبعده:

ولو عشتُ حتى مات أُحدِثُ بعده ... دقائق شرّ ليس يُحدِثها بعدي

قوله: **(أو كان المراد ردَّ السامع)** جوَّز استعمالَ "لا" في قصر القلب والإفراد، وفي دلائل الإعجاز[3]: أنها تستعمل للقلب فقط.

وأورد: "**لكنْ**" في قصر القلب، إذ لم يوجد استعمالها في الإفراد إلا أنّ كونها للاستدراك، أعني رفع التوهّم الفاسد الذي نشأ من الكلام السابق يقتضي أن يكون قولك: "ما جاءني زيد لكنْ عمرو" خطابا لمن اعتقد انتفاء المجيء عنهما بعد نفيك المجيء عن زيد.

---

[1] سقط من ج: لي.

[2] تمام البيتين:

وَكُنْتُ فَتًى مِنْ جُنْدِ إِبْلِيسَ فَارْتَمَى ... بِيَ الْحَالُ حَتَّى صَارَ إِبْلِيسُ مِنْ جُنْدِي

لو عشتُ حتى مات أُحدِثُ بعده ... دقائق شرّ ليس يُحدِثها بعدي

البيت من الطويل. وهو للأديب نصر بن أحمد الخبز أرزي المتوفى سنة ٣٢٧هـ. بلا نسبة في المفتاح، ١٩١؛ والإيضاح، ١٣٤/١. ويروى: "فارتقى" بدل "فارتمي" . ارتمتْ بي الحال: أخرجتني.

[3] انظر: دلائل الإعجاز،٢٤٩.

قوله: (**أو كان المراد صرفَ حكمك**) كلمةُ "**بل**": إذا كان ما قبلها مثبتا دلت على صرف الحكم عن الأوّل وجعلِه في حكم المسكوت[1]، بحيث يحتمل ثبوت المسند له وعدمه كأن المتكلم قال: أحكم على الثاني ولا أتعرّض للأوّل. ومن قال: إن الحكم على الأوّل كان خطأً، أراد أنّ تعرُّضَه لإثبات المسند للأول كان كذلك، لا أنّ ثبوت المسند له كان غير مطابق للواقع، حتى يلزم انتفاؤه عنه، فإنه مما لم يقل به أحد. وإذا كان ما قبل "**بل**" منفيا فهي عند المبرّد[2] تدل على صرف ذلك النفي عن الأوّل وجعله في حكم المسكوت[3]، كما في الإثبات بعينه. وعند الجمهور[4] تدل على ثبوت المسند للثاني، وكون الأوّل في حكم المسكوت، فلا صرف للحكم على مذهبهم فكأنّه اختار مذهب المبرّد، وذهب جماعة إلى أن النفي في المتبوع متحقق كالإثبات في التابع، وعلى هذا المذهب تكون "**بل**" مفيدةً للقصر كما سيمثِّل بها المصنّف في مباحثه، وأما إذا أفادت كون الأوّل في حكم المسكوت فلا يفيد قصرا، إذ لا بدّ فيه من حكمين إثبات ونفي.

قوله: (**أو كان المراد الشك فيه**) أي شك المتكلم في المسند إليه هل هو الأوّل أو الثاني؟ أو تشكيكه للسامع في ذلك، فإنّ التشكيك[**٢٧/ب**] قد يكون مقصودا لغرض يتعلق به,.

قوله: (**على قوليْ الجمهور**) على أنّ "**أيْ**": حرف تفسير، ومابعده: عطف بيان لما قبله. ويؤيده: أن أئمة اللغة يفسرون به الضميرَ المرفوع المتصلة بلا تأكيد وفصل، والضمير المجرور بلا إعادة الجارّ، وأن سائر الحروف العاطفة يقتضي المغايرة بين المعطوفين، فإنّ العطف التفسيري بالواو والفاء قليل، وكأنّه نظر إلى أن التشريك في الإعراب بتوسّط حرف.

قوله: (**وفي العطف**) أي ليس مباحث العطف مقصورة على ما ذكرناه، بل سيأتيك في باب الفصل والوصل دقائقُ جَمَّةً خصوصا في العطف بالواو. قال المصنّف[5]: "لا سيما" يُرفع ما بعده تارة بواسطة أَخْذِ "ما" موصولةً ويُجَرُّ أخرى بأخذ "ما" زائدةً، وقد يُنصب بوجه بعيد يعني بأن تُجعل "ما" نكرةً غيرَ موصوفة ويُنصب ما بعده بتقدير: أعني، أو على التمييز إن كان منكَّرا.

---

[1] في ب:+ عنه.

[2] انظر: المقتضب (لأبي العباس محمد بن يزيد المبرّد، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، القاهرة، ١٣٩٩هـ/١٩٧٨م، ١-٤)، ١٢/١، ٢٨٩/٣.

[3] في ب:+ عنه.

[4] انظر: المطول، ١٠٣.

[5] انظر: المفتاح، ٢٤٩ -٢٥٠.

[فصل المسند إليه]

قال: (**وأما الحالة التي تقتضي الفصل**) أي تعقيب المسند إليه المعرف بما يسمَّى فصلا. قوله: (**تخصيصَه**) أي تخصيص الفصل أو المتكلم، (**للمسند بالمسند إليه**) أعني جعله خاصا بالمسند إليه لا يتجاوزه إلى غيره. واشتُرِط في دخول الفصل: أن يكون الخبر معرّفا باللام، أو أَفعل من كذا، مغيَّرا عن صيغته أو غير مغير، أو فعلا مضارعا. فأورد أمثلتها وقدّم المعرف؛ لأنّه الأصل. فإن أريد بالمنطلق الجنسُ كان التخصيص مستفادا من اللام وأفاد الفصلُ تأكيد ذلك التخصيص. وإن أريد به المعهود كان التخصيص مستفادا من الفصل وحده. ولا استبعادَ في جريان التخصيص قلبا أو تعيينا في المعهود.

وقد صرّحوا: بأنّ الفصل يَفْرُقُ بين النعت والخبر، ويفيد تأكيد ثبوته للمُخْبَر عنه وقصرَه فيه. وأما نحو قولك: الكرم هو التقوى، أي: لا كرم إلا التقوى، فقصر المسند إليه فيه على المسند مستفاد من اللام على طريقة قولك: المنطلق زيد. وضمير الفصل قد تجرد ههنا عن معنى القصر وأفاد تأكيد ثبوت المسند للمسند إليه. فما يتوهم: من أن الفصل قد يفيد تخصيص المسند إليه بالمسند أو تأكيدَ تخصيصه به فليس بِثَبْتٍ، والتخصيص في الأمثلة الباقية مستفاد من الفصل إذا لم يجعل تقديم المبتدأ على الخبر مفيدا لحصر الخبر فيه، وكان الأَولى به أن يمثّل بما يكون نصا في الفصل نحو قولك: "كان زيد هو القائمَ" بالنصب، فإنّ كلمة "هو" في الأمثلة المذكورة يحتمل أن تكون مبتدأً خبره ما بعده.

[تنكير المسند إليه]

قال: (**وأما الحالة التي تقتضي تنكيره**) أي تنكير المسند إليه، (**فهي إذا كان المقام**) أي موضع ذكر الكلام، (**للإفراد**) أي لجعل المسند إليه فَرْدًا ممّا يدلّ عليه لفظه: أما (**شخصا أو نوعا**)، فإن كان اسم الجنس موضوعا للماهية بقيدِ وحدةٍ شخصيةٍ أو نوعيّة فإطلاقه عليهما ظاهر، وإن كان موضوعا للماهية من حيث هي كان الإفراد الشخصي أو النوعي مستفادا من القرائن. وقوله: (**شخصا أو نوعا**) نصب على المصدر، أي للإفراد إفرادَ شخص أو نوع، أو على التمييز، أي لإفراده من حيث الشخصيةُ أو النوعيةُ. قوله: (**أي من نوع من الماء**)[1] حُمل تنكيرُ الماء على النوعية، فكان تنكير الدابة كذلك، فقوله: (**بتلك الدابة**) أراد به نوعا منها، وإن كان

---

[1] الآية: ﴿**وَالله خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ**﴾[سورة النور ٤٥/٢٤].

المتبادر منه الشخص.

قوله: (**أو من ماء مخصوص**) أي من نوع مخصوص من الماء، وهي النطفة فاعتَبرَ نوعيَّةَ الماء من وجهين:

أحدهما: إضافته إلى نوع من الدابّة.

والثاني: اعتبار كونه نطفةً، فإنها نوع من الماء ممتاز عن سائر أنواعه، ولم يتعرض لجعل التنكير في "ماءٍ" و "دابةٍ" للإفراد شخصا، إذ لايلائم قولَه تعالى: ﴿**فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ**..... الآية﴾[سورة النور ٤٥/٢٤]. فإنه تفصيل للأنواع لا للأشخاص، ولا حاجة إلى أن يجعل ماء أو دابّة مسندا إليه بالتأويل ، لأنّ المثال لمقام الإفراد الجاري في غير المسند إليه، كما عرفتَ في نظائره[1].

قوله: (**غيرَ صالح للتعريف**) أي: لا يصلح المقام لتعريف المسند إليه، لأنّ المتكلم لا يعرفه بعينه بل إنما يعرف منه القدر الذي يعبّر عنه بالنكرة، وذلك إما على سبيل الحقيقة أو بطريق الادّعاء، ونصبُ (**حقيقةً**) على المصدرية، أي: انتفى عنك معرفته انتفاء حقيقة، أي انتفاءً حقيقيًّا لا ادعائيّا، وجعله تمييزا لاوجه له. قوله: (**أو تتجاهل**) عطف على قوله: (**لا تعرف منه حقيقة**) وفائدة هذا التجاهل والإراءة تحقيره وعدم الاعتداد به، وإظهارُ أنه غير ملتفت إليه بخصوصه، وذكرُ (**كذابٌ**) بعد (**مفترٍ**) مبالغة، و(**متفاديا**) أي متحاميا[2] محترزا[3]، حال من فاعل (**قلتَ**).

قوله: (**كأنك** ..... إلى آخره) بيان للتجاهل الذي يتضمّن قوله: (**قلتَ: هل لكم في حيوان**)، أو حال أخرى من ضمير المخاطب، أي: قلتَ مشبَّهًا أنت بمن لا يعرف هو ولا أصحابه منه إلا تلك الصورةَ، أما عدم معرفتك فمن التنكير، وأما عدم معرفة أصحابك فمن قولك:(**هل لكم**؟) إذ معناه: هل لكم رغبة في معرفة حيوان كذا فأدلُّكم عليه؟ قوله: (**ولعله**) حال متعلقة بمعنى قوله: (**كأنك لست**) أي تُظهر عدمَ معرفتكم به مرجوا -أي محتملا- كونه (**عندكم**[٢٨/أ] **أشهر من الشمس**).

قوله: (**وعليه**) أي وعلى التجاهل وإن لم يكن في المسند إليه، كما أنّ المثال السابق أعني: (**هل لكم في حيوان**) أيضا كذلك. و"التمزيق" التفريق و﴿**كُلَّ مُمَزَّقٍ**﴾[سورة سبأ ٧/٣٤] أي كلَّ

---

[1] انظر: الكشاف، ٧١/٢؛ المطوّل، ٨٩-٩٠.

[2] في ب: + و.

[3] في ب: متحرّزا.

تمزيق، وتُرك الفاء في الجزاء، أعني: ﴿**إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ**﴾[سورة سبأ ٧/٣٤] لأنّه بمعنى يُجدَّدُ خلقُكم، عدل إلى الاسمية للدلالة على التحقق. قوله: (**كأن لم يكونوا**) أي قالوا ذلك في حقه كأن لم يكونوا يعرفون منه.

قوله: (**وإلى سحرها**) أي التجاهل، لاشتماله على نكت بهيَّة تستميلُ النفوسَ بحسنها مالكُ سحر البلاغة والمتصرفُ فيه يضعه حيث أراد. (**وإن شئتَ**) أن تعرف كونه كذلك (**فانظر لفظ كأنّ**) وما قبله أيضا أعني: (**ما لَكَ مُورِقًا؟**) مقولا في حقّك، (**ماذا ترى؟**) أي: رائيا فيه لطائف عجيبة يَسأل عنها الناظرُ فيها وذلك لأنّ التجاهل ههنا دالّ على أنها ولِهَتْ وتخيَّلتْ أنّ الأرض وما عليها تغيَّرتْ عن حالها وذهبت نضارتها تفجُّعا عليه فوبَّختْ شجرَ هذا الموضع أي الخابور من ديارِبكرٍ قائلةً:

.... ما لك مورقا   كأنك لم تَجْزَعْ[1] ....؟

أو على أنها آذنتْ بتفخيم شأن المصيبة وتجاوُزِها الحدَّ المعهود في المصائب حتى يَجْزَعَ لها كلُّ شجر ومدر، فأنكرتْ كون هذا الشجر مورقا مع شدة جزَعه وفَرْطِ حزنه.

قوله: (**أو الاستخبارَ**) عطف على لفظ "كأنَّ"، وفي العدول عن الاستفهام إلى الاستخبار رعاية أدب، وذكرُ (**علاّم الغيوب**) أصاب مَحَزّه لدلالته على أن الاستخبار ليس على حقيقته، واختيار "أو" على "الواو" إشعار بأنّ كلّ واحد من المثالين كاف في التنبيه ما ذكر من أن سَوْق المعلوم مساق المجهول وإلى سحر البلاغة، ولا شكّ أنهم لو أُخبِروا بأنكم إنْ توليتم تُفسدوا في الأرض وتُقَطِّعُوا أرحامَكم[2] ويُثمرْ لكم ذلك الاشتهارَ باللعنة والصَّمَمِ والعَمَى لاشتدّ غضبهم ولَجُّوا في الباطل و لم يُذْعِنُوا الحقَّ فعُدل إلى صورة الاستخبار، ولفظ التوقع استدراجا لهم إلى الاعتراف بالحق وتليينا لِسَوْرَةِ جماحِهم. قوله: (**متضمّنا**) حال من (**الاستخبار**)، و(**التمريضُ**): التقصير، يريد تقصيرهم في أمر الدين، و"رخاوةُ العقد" ضعف الاعتقاد، و (**ناعيا**) حال من الاستخبار أيضا يقال: نَعَى عليه هفواتِه إذا شهَّره أنها كان كل هَفوة موتَة، و(**أَنْ يُتَوَقَّعَ**) مفعول

---

[1] تمام الشعر:

أيا شجرَ الخابور ما لك مورقا   كأنّك لم تَجْزَعْ على ابن طَرِيفِ

البيت لليلى بنت طريف ترثي أخاها الوليد حين قتله يزيد بن معاوية. الأغاني، ٨٥/١٢؛ المفتاح،١٩٢؛ الإشارات،٢٢٦؛ المصباح، ٢٥؛ اللسان، (خبر) بلا نسبة؛ المطول، ١٠٧.

[2] اقتباس من الآية: ﴿**فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ**﴾[سورة محمد ٢٢/٤٧].

"ناعيا" و(**أن يفسدوا**) فاعل (**يتوقع**) أي: مُشَهِّرًا عليهم أن يُتوقَّع الإفسادُ وتقطيع الأرحام من أمثالهم، و(**إن تولّوا**) شرط معترض بين "يُتوقع" وفاعله، جزاؤه مضمونُهما.

قوله: (**وَتَأَمَّرُوا**) عطف على "تَوَلَّوْا" تفسيرًا له كيلا يتوهّم أنّه من التولّي بمعنى الإعراض، و(**تناحرًا**) مفعول له لـ"يفسدوا" و"يقطِّعوا" يقال انتحر القوم على الشيء إذا تَشاحُّوا عليه حرصا وتناحروا في القتال، والتهالك شدة الحرص كأنّه يُوقِع نفسَه في الهلاك. قوله: (**لِيَهْجُمَ**) متعلق بالاستخبار في المعنى وهو نكتةُ اختيارِهِ على التصريح أي استخبر استخبارا على الوجه المذكور من التضمّن و النفي (**لِيَهْجُمَ بهم**) أي لِيُطْلِعَهم التأمُّلُ في المتوقَّع الذي هو الإفساد والتقطيع على ما يُثمِر، أي على ما يفيده ذلك المتوقَّع وهو ﴿**أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ الله فَأَصَمَّهُمْ وَأَعْمَى أَبْصَارَهُمْ**﴾[سورة المؤمنون ٤٧/٢٣] يعني اشتهارهم واتسامهم بكونهم ملعونين صُمًّا عُمْيًا حتى يوصفوا بذلك في الألسنة.

قوله: (**لئلا تلبسوا**) متعلق بـ"الاستخبار" أيضا فهو علة للمعلَّل بالعلة السابقة أعني "ليهجم"، وجعلُ كلمة "إذا" في مثل: (**مَن إذا عرَّض**)، و"ما" إذا كان زائدة أَولى كما في قوله:

حتى إذا أسلكوهم في قُتَائِدَةٍ شَلاًّ   كما تَطْرُدُ الجَمَّالةُ الشُّرُدَا[1]

على ما صرّح به الميداني[2]. يقال: (**إذا**) ظرفية والعامل فيها (**لئلا يلبسوا**) أو صلة (**مَن**) مقدّرة أي: لئلا يلبسوا إذا عَرَّض لمن عرَّض، وقيل: جزاؤها محذوف والشرطية صلة، أي لمن إذا عرض لهم لم يلبسوا جلد النمر، وهو ركيك جدا، وجاز أن يقدَّر الجزاء لم يستحقّ ذلك عرفا. قوله: (**على سبيل النصيحة**) يعني أن التعريض إذا كان على وجه النصيحة والإرشاد إلى الحق برفق لم يكن موجبا للغضب بخلاف ما إذا كان على وجه التغيير والعدول إلى الطريق الأبلغ فإنه يكون أشدّ إغضابا وإلهابا[3]، و"لُبسُ جلد النَّمِر"[1] عبارة عن شدة الغضب، فإن النَّمِر عَلَم فيها، وكذا

---

[1] البيت من البسيط ، وهو من قصيدة قالها عبد مناف بن ربع الجربي الهذلي(؟هـ/؟م). ديوان الهذليين (مطبعة دار الكتب المصرية، ط٢، القاهرة، ١٩٩٥م)، ٤٢/٢.

[2] أحمد بن محمد بن أحمد النيسابوري، نسبة إلى ميدان إحدى محالّ نيسابور، نشأ بها، وعاش فيها. وكان أديبا فاضلاً عالما بالنحو والأدب، قرأ على علي بن أحمد الواحدي المفسّر وأخذ عنه. من تصانيفه: مجمع الأمثال، الهادي للشادي في الحروف والأدوات، والسامي في الأسامي، والنموذج في النحو وغير ذلك.

[3] إذا اضْطَرَمَ جَرْيُ الفرس، قيل: أَهْذَبَ إِهْذاباً، وأَلْهَبَ إِلهاباً. ويقال للفرس الشديد الجرْي،المُثِير للغُبار: مُلْهِبٌ. اللسان، مادة: (لهب).

انقلاب الحماليق[2] عبارة عنها، والحِملاق باطن الجَفْنِ، و (**أن لا تنقلب**) عطف على "لئلا يلبسوا".

قوله: (**وإما لأنّه لا طريق لك**) عطف على قوله: (**إما لأنك لا تعرف منه**). فصل كون المقام غيرَ صالح للتعريف إلى أمور أربعة:

أحدها: ما مرّ.

والثاني: أن لا يعرف السامع من المسند إليه إلا القدر الذي يعبر عنه بطريق التنكير، وإنما لم يَنْظِمْهُ في سلك الأوّل، على قياس ما مرّ في الموصول: بأن يقول: إما لأنّك لا تعرف منه أنت أو سامعك، لقصده إيرادَ حديث التجاهل المخصوص بالمتكلّم،

والثالث: أن هناك مانعا يمنعك من تعيين المسند إليه، كإرادة الإبهام على السامع وتَأَتِّي الإنكار لدى الحاجة والتحرّز عن التَّطَيُّر بالاسم الذي يُعَيِّنُه، أو عن ثِقَل فيه[3].

والرابع: أن المسند إليه في شأنه[٢٨/ب] من جهة الارتفاع أو الانحطاط (**وَاصِلٌ إلى حد يُوهِمِ**) قُصورَ العبارة عن تعريفه وتعيينه، ثم مثّل لهذه الأربعة بجملتين المسند إليه في إحديهما مبتدأ، وفي الأخرى فاعل.

قال: (**وقولهم: "شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ"[4] من الاعتبار الأخير**) أي من الوصول إلى حدّ لا يمكن معه التعريف، إذ المراد شر عظيم بلغ من كمال العظمة حدًّا لا يُكتَنَهُ كُنْهُهُ فهو من قبيل ارتفاع الشأن. قوله: (**في مثل هذا التركيب**) أي في مثل قولهم:"شرٌّ أهرَّ ذا نابٍ" وهو ما كان المسند إليه فيه مبتدأً نكرةً وخبره فعلا له. قوله: (**وكذا قولك**) أي هو أيضا من الاعتبار الأخير، إلا أنه من قبيل انحطاط الشأن، فقولك:"عنده شَمَّة" أي: عنده شيء قليل حقير فيلزم تحقير مقدار ذلك الشخص في ذلك النوع، ولفظة "شمة" يدل على القلة والحقارة من وجوه ثلاثة؛ جوهر الكلمة

---

[1] هذا مثل يضرب للمكاشف بالعداوة. لفظ المثل في مجمع الأمثال: "لبستُ له جلد النَّمِر". انظر: ٩٢/٣. وفي المستقصى: "لبس له جلد النَّمِر". انظر: ٢٧٨/٢-٢٧٩.

[2] حملاقُ العين باطن أَجفانها الذي يُسوِّده الكُحْل. يقال: جاء فلان مُتَلَثِّماً لا يظهر من حسن وجهه إلا حَمالِيقُ حَدَقتيه. وحَمْلَق الرجل إذا انقلب حملاق عينيه من الفزَع. اللسان، مادة: (حملق).

[3] انظر: المطول، ٨٩.

[4] هذا المثل يضرب في ظهور أمارات الشرّ ومخايله .والمعنى: ما أهرّ ذا ناب (سَبُعٍ) إلا شرّ، أي: لا يهر الكلب إلا لسوء. مجمع الأمثال، ١٧٢/٢؛ المستقصى، ١٣٠/٢ ؛ اللسان، مادة: (هرر)؛ الأمثال العربية والعصر الجاهلي، ١٣٨.

وبناء المرّة والتنكير العارض، ولا محذور في ذلك لأن القلة قابلة للزيادة فيفهم من اجتماع الدَّوَالِّ الثَّلاَثِ أنّ القلّة في الغاية، وكذا الحال في لفظ ﴿**نَفْحَةٌ**﴾[سورة الأنبياء ٤٦/٢١][1].

قوله: (**ومنه**) أي من الاعتبار الأخير ﴿**إِنْ نظُنُّ إِلاَّ ظَنًّا**﴾[سورة الجاثية ٣٢/٤٥] أي ظنًّا قليلا مستحقرا، والمعنى: لا نظن بالساعة شيئا من الظن إلا ظنا ضعيفا لا اعتداد به. قوله: (**وقول ابن أبي السِّمْط**)[2] مبتدأ خبره: (**منه أيضا**) أي هو من الاعتبار الأخير، ولو عطفه على "إِنْ نظُنُّ إِلاَّ ظَنًّا " لأَغناه عن تكرير منه إلا أنّه راعى التأدُّبَ فلم يَنْظِمْهَا في سلك، ونظر أيضا إلى اشتماله على قسمي الاعتبار الأخير، أعني الارتفاع والانحطاط، فأورده جملة على حدة، وفائدة لفظة "أيضا" الإشارة إلى أن الضمير في قوله: (**ومنه**: ﴿**إِنْ نظُنُّ**﴾[سورة الجاثية ٣٢/٤٥]) للاعتبار الأخير لا للتحقير بخصوصه، يقال: شانَه، يشينُه أي: عابه. والعرف المعروف، والاقتضاء يتعدّى إلى مفعولين يقال: اقتضاه الدَّينَ.

قوله: (**حاجبُ الأوّل**) برفع حاجب للحكاية، وجرّ الأوّل لكونه صفة للمضاف إليه، وجاز وقوعه صفة له لكونه معرفة إذ القصد إلى المعهود، إلا أنه ترك اللام رعاية للحكاية، وإن أريد به اللفظ كان أيضا معرفةً لأنّه مأوّلٌ بهذا اللفظ، لا لأنّه عَلَمٌ حقيقةً بناء على ما تُوهّم[3] من أن وضع لفظ بمعنى يتضمّن وضعه لنفس ذلك اللفظ عَلَمًا له، فإنّه باطل قطعا، لأن الألفاظ المهملة إذا أريد بها أنفسها كانت مشاركة للألفاظ الموضوعة التي أريد بها أنفسها في أجزاء حكم المعرفة عليها بلا فرق، ودعوى وضع المهملات لأنفسها مما لا يُلتَفَتُ إليه.

قوله: (**وقال تعالى**) جملة فعلية معطوفة على الاسمية التي هي: (**قول ابن أبي السِّمط منه**). وحملُ تنكيرِ ﴿[وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ]**غِشَاوَةٌ**﴾[سورة البقرة ٧/٢] على التهويل والتعظيم أقضى لحق المقام من حمله على النوعية أي: على أبصارهم نوع من الأغطية غيرُ ما يتعارفه الناس، وهو غطاء التعامي عن آيات الله تعالى على ما ذكره في الكشّاف[4]. قوله: (**في هذا الجنس من الحكم الذي**

---

[1] تمام الآية: ﴿وَلَئِنْ مَسَّتْهُمْ نَفْحَةٌ مِنْ عَذَابِ رَبِّكَ لَيَقُولُنَّ يَاوَيْلَنَا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ ﴾[سورة الأنبياء ٤٦/٢١].

[2] البيت:

له حاجبٌ في كل أمر يَشِينُهُ   وليس له عن طالب العرف حاجبُ

البيت من الطويل، وهو لابن أبي السبط، حفيد مروان بن أبي حفصة. المفتاح، ١٩٣؛ الإشارات، ٤٣؛ المصباح، ١١٢؛ المعاهد، ١٢٧/١؛ التبيان، ١٧١/١.

[3] المقصود بالمتوهّم هو سعد الدين التفتازاني. انظر شرحه للمفتاح، الورقة: ٣٦/ب.

[4] انظر: الكشاف،١٥٥/١-١٦٤.

هو القصاص) جعل اللام في القصاص[1] لتعريف الجنس لأنّه المناسب للمقام دون العهد، والحكم المتعلق بجنس القصاص جنس من الحكم فالمعنى: ولكم في هذا الجنس من الحكم الذي هو شرعية جنس القصاص حياة عظيمة هي حياة الجماعة الذين خَلَصُوا عن القتل بتشريع القصاص، **(أو نوع من الحياة)** واللام في **(لمكان)** متعلق بـ**(الارتداع)** وزيادة لفظ "مكان" تفخيم[2] للعلم، أي لمكانه ومنْزلته. وقوله: **(أوَ مَا ترى)** بيان لكيفية حصول الحياة بالارتداع المتفرِّع على العلم بالاقتصاص، والأوّل من مفعوليْ "ترى" متروك لعدم القصد إلى معين، وثانيهما الجملة الشرطية، وجواب "إذا" **(كيف يَسْلَمُ؟)**، وفاعل **(أورثه)** ضمير الاقتصاص أو **(تُذكِّره)**. وقوله: **(فَيَتَسَبَّبُ)** عطف على "يَسْلَمُ" وفاعله ضمير الارتداع.

قوله: **(ولمعنى طلب التعظيم)** قُدّم الجارّ على عامله أعني: قال تنبيها على اختصاص المثال بالتعظيم؛ كما نبّه بتقديم الجارّ على المثال الذي يليه على اختصاصه بخلاف التعظيم. وتهويل الشيء: جعله هائلا مخوّفا، وعطفه على التعظيم يجري مجرى التفسير. و**(دون)** في موقع الحال أي: قال ذلك متجاوزا أن يقول، ولا شك أن المتبادر من قوله: **(ولخلاف ذلك)** هو التحقير المقابل للتعظيم، لكن لا سبيل إلى جعل التنكير في: ﴿**رِضْوَانٌ مِنَ اللهِ**﴾[سورة التوبة ٧٢/٩] للتحقير، بل هو للتقليل الذي يقابل التكثير كما صرّح به، حيث فسّره بقدر يسير من رضوانه. وكأنّه لما كان التقليل مستلزما للتحقير غالبا، جعله مقابلا للتعظيم والتهويل.

فقال أوَّلا: **(ولخلاف ذلك)** وفسّره بمجرد التقليل كما عرفتَ، وقال ثانيا: و**(إما بخلافه)** أي لخلاف التهويل، وفسّره به أيضا حيث قال: **(نَفَيَانٌ من عذاب الرحمان)** أي قدر يسير منه، وهو في الأصل ما تنفيه الريح من التراب وتجمعه في أصول الشجر، بالتأويل الذي ذكرناه يندفع ما قيل من أنه لم يَفْرُقْ بين التعظيم والتكثير، وبين التحقير والتقليل مع ظهور الفرق لأن التعظيمَ والتحقيرَ بحسب المنْزلة والرتبة، والتكثيرَ والتقليلَ بحسب العدد والكمّية.

قوله: **(قصدا**[٢٩/أ]**إلى إفادة)** حالٌ، عاملُها **(قال)**. قوله: **(المعنى رسلٌ)** جملة وقعت خبرا للمبتدأ الذي هو قوله: ﴿**وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ**﴾[سورة فاطر ٤/٣٥] والعائد محذوف، أي: معناه وفي بعض النسخ المعوَّل عليه: **(وقال: وإن يكذّبوك)** وهو ظاهر، وهذا المثال يشتمل على قصد التكثير والتعظيم معا، وإلى الأوّل أشار بقوله: **(ذوو عدد كثير)**، وإلى الثاني بقوله: **(وأُولُوا آياتٍ)** إلى

---

[1] الآية: ﴿**وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَاأُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ**﴾ [سورة البقرة ١٧٩/٢].

[2] في ف: تفحيم. وهو تصحيف.

قوله: (**عزم**)، وأما قوله: (**وما أشبه ذلك**) فقيل: الأنسب بما جرى به عادته من ختم الحالات بالمعمّمات أن يريد به ما أشبه ذلك المذكور من مقتضيات التنكير، كقصد العموم في نحو: ﴿**عَلِمَتْ نَفْسٌ**﴾[سورة الانفطار ٥/٨٢؛ سورة التكوير ١٤/٨١] و"تمرة خير من جرادة"[1]. والأنسب بسياق الكلام والعطف بالواو أن يريد ما أشبه ذلك من جهات تعظيم الرسل، وأيضا لم يبق شيء من مقتضيات التنكير حتى يُعمِّم لأجله، والتنكير في ﴿**عَلِمَتْ نَفْسٌ**﴾ للتقليل إلا أنّه تقليل ادّعائيّ إذ المقصود استقلال الكثير في مقام الكبرياء، والتنكير في تمرة للإفراد الشخصيّ والعموم مستفاد من تساوي نسبة الخبر إلى إفراد الجنس كما مرّ.

[تقديم المسند إليه على المسند]

قال: (**فهي متى كان ذكره أهمّ**) أي من ذكر المسند إليه فيقدم المسند إليه لذلك على المسند.

قال سيبويه[2] في ذكر الفاعل والمفعول: "كأنّهم يقدّمون الذي هو عندهم أهمُّ وَهْمٍ ببيانه، أعني: وإن كانا جميعا يُهِمَّانهم ويُعنيانهم".

وذكر الشيخ عبد القاهر[3]: "إنا لم نجد شيئا يجري مجرى الأصل في التقديم سوى العناية". إلا أنّه لا يكفي أن يقال قُدِّمَ للعناية، بل لا بدَّ أن يفسَّر وجه العناية بشيء ويُعَرَّف فيه معنى، ولذلك شرع المصنّف في بيان وجوه الأهمية واختار لفظة "ثم" للدلالة على التراخي في الرتبة. قوله: (**إما لأن أصله**) أي الراجح في المسند إليه هو تقديمه على المسند، لأنّ المسند صفة له وحال من أحواله، فيكون متقدِّما عليه طبعا فناسب أن يراعى ذلك في اللفظ إذا لم يكن هناك مانع كما في الفاعل، فإنّ كون الفعل عاملا منَع من تقديمه عليه. قوله: (**في هذا المعنى**) أي: في أن الشيء يقدَّم إذا كان أصله التقديم، ولا مقتضى للعدول عنه، وقد فصله في آخر الفن الثالث[4] وبيَّن أن ذلك كالمبتدأ المعرّف وذي الحال المعرّف إلى آخر ما ذَكَرَه هناك.

قوله: (**وإما لأنّه متضمن للاستفهام**) كان الأولى به أن لا يتعرض له، لأنّه في قانون الخبر

---

[1] انظر: زهر الأكمّ في الأمثال والحكم (لنور الدين حسن اليوسي،تحقيق محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الثقافة،ط١، ١٩٨١م)، ٢٦٤/١.

[2] كتاب سيبويه، ١٥/١.

[3] دلائل الإعجاز، ٩٥.

[4] انظر: المفتاح،٢١٩-٢٢٠.

كما لم يتعرض لـ"أَمْ" في مباحث العطف، وكأنه نظر إلى أنه من أحوال المسند إليه في الكلام وإن لم يكن خبرا فأورده ههنا على طريقة إيراد الأمثلة من غير باب المسند إليه. قوله: (**وسيُقَرَّرُ في القانون الثاني**) أي: وسيُقرَّر هناك الوجه في اقتضاء تضمّن الاستفهام التقديمَ، وهو إشارة إلى ما ذكره في آخر باب الاستفهام من أنّه طلب، و الطلب إنما يكون لما يُهِمُّكَ ويَعنيك[1] إلى قوله: فلا يُعجبْك لزوم كلمات الاستفهام صدر الكلام.

قوله: (**وإما لأنّه ضمير الشأن والقصّة**) هذا ضمير راجع إلى حكم خبريّ في الذهن فيجوز أن يُعتبر أنّ ذلك الخبر شأنٌ فيُذكَّر الضميرُ، وأنّه قصة فيؤنّث، إلا أنّ الاستعمال على أنّه لا يُؤنَّث إلا إذا كان في الجملة التي تفسِّره مؤنثٌ غيرُ فضلة، كقولك: هي هند مليحة. وكلمة "عن" في قوله: (**عن قريب**) بمعنى: بَعْدَ، كقوله:

ومَنْهَلٍ وَرَدْتُه عن مَنْهَل[2] ....

أي: وبعد قريب تعرف السرّ ويفهم منه عُرفًا اتّصال الموعود بالقريب. أو بمعنى "على" كقوله:

ورجَّ الفتى للخير ما[3] إنْ رأيتَه عن السن خيرا لا يزال يزيد[4]

أي: تعرف السرّ كائنا على قريب، وقد صرّح بهذا السر في وضع المضمَر موضع المظهَر

---

[1] في ج :يَعينك.

[2] تمام البيت:

ومَنْهَلٍ وَرَدْتُه عن مَنْهَلِ قَفْرَيْنِ هذا ثمّ ذا لم يُوهَلِ

البيت من الرجز، وهو للعجاج، عبد اله بن رؤبة السعدي التميمي (٩٠هـ/٨٠٧م). انظر: أدب الكاتب (لابن قتيبة الدينوري أبي محمد عبد الله بن مسلم، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت)، ٥١٣، ذكر عجز البيت بلا عزو. وأسنده ابن الجواليقي صاحب شرح أدب الكاتب لأبي محمد رؤبة بن عبد الله العجاج بن رؤبة (١٤٠هـ/٢٦٢م). انظر: شرح أدب الكاتب (لابن الجواليقي أبي منصور موهوب بن أحمد، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٣٥٠هـ)، ٣٦٦.

[3] سقط من ج: ما.

[4] البيت من الطويل، وهو للمعلوط بن بدل القُرَيْعِيّ، خزانة الأدب، ٥٣٦/١؛ سمط اللآلي في شرح الأمالي القالي و ذيل اللآلي (تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار الحديث، ط٢، بيروت، ١٩٨٣م)، ٤٣٢/١؛ كتاب سيبويه،٣٠٦/٢؛ الخصائص (لابن جنّي أبي الفتح عثمان، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ١٣٧١هـ/١٩٥٣م، ١-٣)، ١١٠/١.

قال ابن بري: وقد تزاد "إنْ" بعد "ما" الظرفية كقول المَعْلوط بن بَدل القُرَيْعيّ أَنشده سيبويه:ورجَّ الفتى للْخَيْر، ماإنْ رأَيْتَه على السِّنِّ خيراً لا يَزالُ يَزِيدُ. وقال ابن سيده: إنما دخَلت "إنْ" على "ما"، وإن كانت "ما" ههنا مصدريةً،لِشَبَهها لفظاً. انظر: لسان العرب، مادة: (أنن).

حيث قال: "متى لم يَفهم السامع من الضمير معنى بقي منتظرًا لعُقْبَى الكلام كيف يكون؟ فيتمكّن المسموع بعده فضل تمكن في ذهنه، وهو السرّ في التزام تقديمه"[1].

قوله: (**إذا ورده**) أي ورد الخبر السامعَ أو ذهنَه، ولا يخفى أن التشويق إلى الخبر إنما يظهر إذا كان في المسند إليه طول، ويتقوّى إذا اشتمل على أمر عجيب، فلذلك أورد في المثال عطفَ البيان والصفة، والشايع في الإستعمال كون (**الفاعل الصانع**) عن كتابة أوصاف ذميمة كالسارق[2] الزاني، لكنه كُني به عن الصفات المحمودة، كالفاضل البارع، والخبر هو (**صدوق**)، و(**رجل**) توطئة له، وفي ذكره مبالغة كأنّه قيل: صدوق معدود من الرجال الصُّدَّق. قوله: (**وهو إحدى خواصّ تراكيب الإخبار في باب: "الذي"**) لم يقل: تركيب باب الإخبار بالذي على ما هو المشهور، لئلاَّ يتوهّم كون "الباء" صلة للإخبار فيحتاجَ إلى دفعه بأنّها للاستعانة، وإنما جعل التشويق إحدى آثار هذا التركيب و خواصّه الإضافية، إذ له خواصّ أُخَرَ كالقصر وتأكيد الحكم و الإجمال والتفصيل.

قوله: (**كما إذا قلت**) أي كالتشويق الذي يحصل إذا قلت. و(**بدلَ**) نُصِبَ على الحال بتأويل النكرة من المقول، وهو:(**الذي زيد هو منطلق**)، ولا يبعد أن يجعل بمعنى مكان ظرفا مقدرا، كما ذكره في نصب "سوى" في الاستثناء.

مثَّل أولا: للإخبار عن المسند.

وثانيا: للإخبار عن المسند إليه المضاف[**٢٩/ب**] مأخوذا مع ما أضيف إليه، إذ يمتنع الإخبار عن المضاف وحده.

وثالثا: للإخبار عن المضاف إليه وحده.

قوله: (**وهو**) أي التشويق إلى الخبر هو السبب، يريد أنهم لما التزموا في هذا الباب التشويق إلى الخبر التزموا تأخيره، إذ لو قدم لم يُتصور تشويق إليه وإنما حصر سببَ التزام تأخير الخبر في التشويق، لأنّه العمدة الكبرى من خواصّ باب الإخبار بـ"الذي"، فكان تقديم المبتدأ متفرعا عليه، لا على قصد تأكيد الحكم أو الإجمال أو التفصيل. قوله: (**وامتناعِ**) أي وهو السبب في امتناع الإخبار عن ضمير الشأن، وذلك لأنّ ما يخبر عنه في هذا الباب يكون خبرا، والتشويق يوجب تأخير الخبر في هذا الباب، فلو أخبر عن ضمير الشأن لأوجب تأخيرَه وهو ممتنع، فالتشويق

[1] انظر: المفتاح، ١٩٨.

[2] في ج:+ و.

بتوسط إيجابه التأخيرَ صار سببا لامتناع الإخبار عن ضمير الشأن.

قال: (**والمراد بالإخبار في عرف النحويين**) يريد أن هذا بحث نحوي، لكنّه لما جرى ذكره وكان مشتملا على مزيد دقة وغموض أوردناه استطرادا. قوله: (**إلى أي اسم شئت**) في الكلام، أي سواء كان منسوبا أو منسوبا إليه[1] فضلةً أو عمدة، فإن الإخبار جار في الكل إذا أمكن فيه رعاية شرائطه. قوله: (**فتُزَحْلِقَه**) أي تؤخِّرَه إلى عجز الكلام وتجعلَه خبرا. قوله: (**وأما إذا كانت فعلية فله**) أي فَتُصَيَّرُ ما عداه صلة لـ"الذي" أو لـ"الألِف" و"اللام" بمعناه، وفيه إشارة إلى أن الموصول مجموع الألف واللام، لا اللام وحده كما اختاره سيبويه[2] في حرف التعريف. قوله: (**واضعا ومراعيا**) حالان مترادفان من فاعل (**تُزَحْلِقَه**) أو (**تصير**)، ولفظة (**في ذلك**) إشارة إلى المذكور، أعني: المزحلفة والوضع، و(**مثلَ**) منصوب على أنّه بدل من (**ما أفادك**). قوله: (**وأن الضمير لا ينصب مفعولا**) الأولى أن يقول بدله: وأن الضمير لا يعمل، فيعلم منه امتناع الإخبار عن الاسم العامل بدون معموله سواء عمل فيه الرفع أو النصب أو الجر، وكأنه نظر إلى المثال الذي يورده لامتناع إعمال الضمير، إذ هناك يلزم نصبه للمفعول.

قوله: (**ليتحقق جميع ذلك**) أي ليتحقق كيفية الإخبار عمّا يصحّ أن يُخبر عنه وامتناعَه فيما لا يصحّ. قوله: (**وعن الذباب الذي أظنه**) وإن أخبرتَ باللام عن الذباب قلتَ: الظانُّهُ أنا يطير في الجو فيُغضِب أبا زيد الذبابُ، وعن الجو قلتَ: الظانٌّ أنا الذباب يطير فيه، وهكذا تُبرز ضميرَ الفاعل في الكل لإجراء الصفة على غير من هي له. قوله: (**ولا تُخْبِرْ**) عطف على (**قل**)، وليس قولُه: (**هو إكرامي زيدا قادما واجب**) من باب: "ضربي زيدا قائما"، لأن الحال ههنا من تتمّة المبتدأ.

قوله: (**وإما لأن يتقوّى**) عطف على قوله: (**وإمّا لأن في تقديمه تشويقا**) وقد يقال: إذا كان تقديم المسند إليه مفيدا للتشويق إلى الخبر أو لتَقَوِّي إسناده إليه، أو منبّئا عن تعظيمه كما سيذكره، كان جعل مثال هذه حالات مقتضية للتقديم بلا توسّط الأهمية أَولى من جعلها من اعتبارات الأهمية بناء على أن تقديمه لما كان مفيدا لهذه المعاني كان ذكره أهم من ذكر المسند ولعل المصنّف أدرجها في تلك الاعتبارات رَوْمًا لضبط التقديم وحصره في الأهمية. قوله: (**على الظاهر**) أي يتقوى إسناد الخبر إلى المسند إليه حال كون الكلام مُجرى على ظاهره، وهو: أن

---

[1] في ج:+ أو.

[2] انظر: الكتاب لسيبويه، ٢٧٢/٢.

يكون المقدم كـ"أنا" مثلا في: أنا عرفتُ، مبتدأً خبره ما بعده بلا اعتبار تقديم وتأخير فيتقوّى الإسناد لتكرّره، وإما إذا اعتبر كونه مؤخّرا في الأصل، ثم قُدِّم كان التقديم مفيدا للتخصيص، وقد صرّح في بحث تقديم المسند بأنّ مثل: "أنا عرفتُ" يجري تارة على ظاهره وهو أن يكون "أنا" مبتدأً و"عرفت" خبرَه، فلا يفيد إلا تقوّي الحكم، وأخرى على أن أصله: "عرفت أنا" فيفيد التخصيص وقد يقال أراد أن التقوي بناء على الظاهر دون التحقيق، لأنّ مبناه على تكرّر إسناد الخبر بأن يصرفه المبتدأ إلى نفسه أوَّلا ويَرُدَّهُ إليه الضمير ثانيا، ولا يخفى أن ذلك الصرف بناء على الظاهر[1]، وأيضا الخبر في الحقيقة[2] هو الفعل مع الضمير، وليس إسناد هذا المجموع متكررا إلا من حيث الظاهر وهو: إن إسناد الفعل إلى الضمير بمنْزلة إسنادهما إلى المبتدأ.

قوله: (**يصلح للتفاؤل**) أراد به ما يتناول الخير والشر، والمشهور اختصاصه بالخير، ويستعمل في الشر التطيُّر. قوله: (**فتُقَدِّمُه**) أي: إذا كان الاسم يصلح للتفاؤل وتقصد التفاؤل فتقدِّم الاسمَ إلى السامع بتقديمه على المسند ليتفاءل به فيحصل له مسرّة أو مساءة، وذلك لأن التفاءل والتطيُّر إنما يكونان بمستهلّ الكلام لا بما يذكر في أثنائه، فبطل ما تُوُهِّمَ من أن التفاؤل حاصل قُدّم الاسم[3] أو أُخّر، فالمقتضى لتقديمه تعجيل المسرَّة أو المساءة بتعجيل التفاؤل، وإنما [٣٠/أ] قال: (**في دار فلان**) دون "دارك" لئلا يتوهّم أن المراد تفاؤل المخاطب بحصول "سعد بن سعيد في داره" فإنه تفاؤل متعلق بمجموع الكلام، وليس يقتضي تقديم المسند إليه إنما يقتضيه التفاؤل الحاصل بمجرّد سماع اسم سعد بن سعيد، وقال في المثال الثاني: (**في دار صديقك**) ليجتمع فيه التطير الحاصل بمجموع الكلام مع التطير المتعلق بسماع اسم المسند إليه فيزداد المساءة فتأمَّلْ وكنْ على بصيرة.

قوله: (**وإما لأن كونه متصفا بالخبر يكون هو المطلوب**) يريد به أن إتصافه بمضمون الخبر على الاستمرار بحيث يُعدُّ من المتصفين المتَّسمين به يكون هو المطلوب من الكلام لا مجردَ الإخبار بحصوله له، فالخبر الأوّل بمعنى خبر المبتدأ، والثاني بمعنى الإخبار. وههنا بحث وهو: أن الاستمرار في قولك: (**الزاهد يشرب ويطرُب**) وكذا في قوله تعالى: ﴿**اللهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ**﴾[سورة البقرة ١٥/٢] ليس مستفادا من التقديم، بل من المضارع، فإنه يفيد استمرارا تجدّديّا إذا كان هناك

[1] في ف، ي، ج،: الظ.
[2] سقط من ج: في الحقيقة.
[3] في ب: المسند.

قرينة، كما في قوله تعالى[1]: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ﴾[سورة الحجرات ٧/٤٩].

وقوله: ﴿فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ﴾[سورة البقرة ٧٩/٢] [وقوله تعالى]: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾[سورة البقرة ٨٧/٢] وههنا قرينة دالّة على أنّ المضارع للاستمرار وهي: أن "كيف" إنما يسأل بها عرفا عن الحالات المستمرّة في أكثر الأوقات، وقيل: أراد أن موصوفه المسند إليه بمضمون الخبر هو المط [المطلوب] دون وصفية الخبر له، وهما اعتباران متلازمان لكنّه قد يُقصد الأوّل كما إذا كان الكلام في الزاهد، وأنه هل يتصف بالشرب فيقال: الزاهد يشرب وقد يقصد الثاني كما إذا كان الكلام في الشرب، وأنه هل يقع وصفا للزاهد؟ فيقال: يشرب الزاهد.

قوله: (**وإما لِتُوهِمَ**) أي أنتَ، أن المسند إليه لا يزول عن خاطرك، فهو يسبق إلى لسانك كقولك: وِصالُك بغيتي، أو إنه مستلَذّ عندك فتُجريه على لسانك مقدِّما نحو: حبيبي أشتاقه. قوله[2]: (**وإما لأن تقديمه يُنبئ**) إنباءُ التقديم في الذكر عن التعظيم والتقديم في الشرف على المتأخّر متعارف إلا أن المتأخّر ههنا هو الخبر، وبيان شرف المبتدأ عليه مما لا يُلتفت إليه، فكأنه أراد أن الافتتاح به في صدر الكلام لما كان على سَنَن تلك الطريقة المتعارَفة إنباءٌ عن تعظيمه وشرفه في الجملة. وقوله: (**والمقام يقتضي ذلك**) تذكير لما هو معتبر فيما تقدّم وتأخّر.

قوله: (**زيادةَ تخصيص**) لم يُرِدْ به التخصيصَ في الثبوت أعني القصر، إذ لا يناسب شيئا من المثالين، بل التخصيص في الإثبات، وهو التخصيص بالذكر، لكن يريد أن التخصيص بهذا المعنى حاصل بلا تفاوت قُدّم المسند أو أُخّر، فلا يكون تقديمه مفيدا لزيادة هذا التخصيص سواء جُعلت إضافةُ الزيادة بيانية أو لا، وغاية ما يتكلف له أن الضمير لو كان مؤخّرا لاحتمل خفوف أن يكون مستندا إلى غيرهم، فإذا ذُكر الضمير تخصّص الإثبات بهم بعد هذا التوهّم، ولما قُدّم الضمير تخصص الإثبات بهم مجردا عن ذلك الاحتمال، فكأن تخصيص الإثبات قد تَقَوَّى بالتقديم وازداد به، وما يقال من أنه أراد زيادة التخصيص بالنسبة إلى الحكم سبب تكرّر الإسناد فليس بشيء لأنّ هذا هو معنى تقوّي الإسناد إليه، وههنا بحث، وهو أنه لماذا لم يذكر في مقتضيات تقديم المسند إليه التخصيصَ الحصريَّ في مثل: "أنا سعيت في حاجتك" كما ذكره في مقتضيات تقديم المسند، فقيل: لأن لفظ "أنا" مثلا في المثال المذكور عنده تابع قدّم على متبوعه باقيا على

[1] في ف، ي، ج: تع.
[2] سقط في ج: قوله.

حاله لا مسندا إليه، وفساده ظاهر، وأنت خبير بأن حمل التخصيص على القصر مع عدم الظهور في المثال أقلّ تكلفا، ودعوى كونه مشروطا بكون الخبر فعلا لا شاهد لها، بل هي مردودة[1] بتصريحهم بالقصر في قوله تعالى: ﴿**كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا**﴾[سورة المؤمنون ١٠٠/٢٣]، ﴿**وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ**﴾[سورة هود ٩١/١١]. الهزّ[2]: التحريك والبعث، وبنو قَطَنٍ: قبيلة، ورِزان: جمع رزين، وهو الوَقور، والخُفوف: جمع خافٍّ من الخفة، وصفهم بالُمضِيِّ في الأمور كأنهم سيوف، وبالشجاعة حيث لم يفارقوا السلاح، والسكون والوقار في المجالس، وبالإسراع بأنفسهم في خدمة الأضياف وقِرَاهُمْ.

قوله: (**والمراد هم خفوف**) أي محل الاستشهاد ذلك، لا قوله: "تجدهم سيوفا"، إذ ليس تقديم المسند إليه فيه لذلك ولا قوله ": "جلوس"، لاحتمال تقديره فيه مؤخّرا. والباء في:

بِحَسْبِك[3]............. ....

زائدة، ومعناه كافيك وهو مبتدأ خبره (**أن يعلموا**)، و(**المضِرُّ**) من له ضَرَّةٌ، أي: مال كثير، أو من له ضرائر أي: متمتِّع بأزواج. و(**المسيخ**) بالخاء المعجمة من الرجال: من لا ملاحة له، ومن اللحم ما لا طَعم له، و(**الْمَليخُ**) بالمعجمة أيضا من أتباعه، و(**الخُوارُ**) ولد الناقة قبل أن يُفصَل. قوله: (**لا أنت حلوٌ ولا أنت مرٌّ**) أي لا أنت نافع للأولياء ولا ضارٌّ للأعداء، بل أنت ملحق بالعدم، كرّر المسند إليه ليُثبت له كل واحد من المسندين على حِدَةٍ مبالغةً. قوله: (**وأشباهَ ذلك**) يروى بالنصب عطفا على "زيادة تخصيص"، وبالجرّ عطفا على "لأنّه يفيد" أي: وأما الأشباه ما ذُكر، والأوّل أظهر، وأيّا ما كان فَتِلْكَ الأشباهُ مثل أن يُقصد في ابتداء الكلام إلى

---

[1] في ب: هو معروفة. وهو تصحيف.

[2] تمام البيتين:

مَتَى تَهْزُزْ بَنِي قَطَنٍ تجدْهم	**سيوفا في عواتقهم سيوفُ**
جلوس في مجالسهم رِزانٌ	**وإنْ ضيفٌ أَلَمَّ فهم خُفوفُ**

البيتان من الوافر، وهما بلا عزو في المفتاح، ١٩٥-١٩٦؛ الإيضاح، ١٣٦/١؛ المصباح، ١١٣؛ التبيان،٢٦٠. وعزاهما أبو هلال العسكري للنابغة الزبياني. انظر: ديوان المعاني،٢٤/١.

[3] تمام البيتين:

بحسبك في القوم أنْ يعلموا	**بأنك فيهم غني مضِرُّ**
مَسِيخٌ مَلِيخٌ كلحم الخُوار	**لا أنت حلو ولا أنت مُرُّ**

البيتان من المتقارب، وهما للأشعر الرقبان الأسدي في اللسان، مادة: (مسخ)، (ضرر)؛ المستقصى في أمثال العرب، ٣٦٥/١.

تحقيره نحو: ولدُ الحجَّامِ حضر، أو الترحم عليه نحو: أسيرك المسكين بالباب، أو تحزير السامع منه نحو: الأسد واقف ههنا.[٣٠/ب] والضابط: أن كل معنا يصلح له اسم المسند إليه إذا أُريد تعجيل إفادته قُدِّم.

[تأخير المسند إليه عن المسند]

قال: (**وأما الحالة التي تقتضي تأخيره عن المسند: فهي إذا اشتمل المسند على وجه من وجوه التقديم**) لا شكّ أن ما يقتضي تقديم المسند يقتضي بعينه تأخير المسند إليه وبالعكس، فلذلك أحال ههنا تأخير المسند إليه على ما يقتضي تقديم المسند، وأحال هناك تأخيرَ المسند على ما يقتضي تقديم المسند إليه، لكن يُرَدُّ عليه: أن المسند إليه قد يؤخّر لسبب في نفسه بلا نظر إلى ما يقتضي تقديم المسند، مثل كون اسمه مما يُتطيّر به، وكالقصد إلى استحقاره، أو كونه قليل الحضور في الذهن، وكذا يؤخّر المسند إليه لأمثال ما ذكر فلتأخير ما يؤخّر أسباب مغايرة بجهات تقديم ما يقدّم عليه، وكأنّ المصنّف لم يلتفت إليها لقلّتها أو خفائها أو نظر إلى اندراجها في جهات التقديم بنوع تكلف. فيقال مثلا: كون المسند إليه مما يُتطيَّر به يقتضي تقديم المسند روما للضبط بإحالة تأخير كلّ منهما على تقديم الآخر.

[إطلاق المسند إليه أو تخصيصه حال التنكير]

قوله: (**لإطلاق المسند إليه أو تخصيصه**) الظاهر أن يعطف بالواو ليكون من مقابلة المتعدد بالمتعدد فيُوزّع إذ ليس لكلّ واحد من إطلاق المسند إليه و تخصيصه حالتان تقتضيانه فقيل: "أو" بمعنى الواو، وذلك لأنّه لما كثر استعمالها في الإباحة التي معناها جواز الجمع اُستعملت في معنى الجمع كـ"الواو" على ما نصّ بعض المحققين. ومن البيّن في ذلك قول الشاعر:

سِيَّان كَسْرُ رَغِيفِه   أو كسرُ عظمٍ من عِظامه[1]

وقيل: شاع في اللّف الإجماليّ أن يذكر نشره بـ"أو" كقوله تعالى: ﴿**وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلاَ مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى**﴾[سورة البقرة ١١١/٢] لأن الذي وقع عليه اتفاق القولين هو أحد الأمرين، والموكول إلى السامع هو التعيين فكذا ههنا اشتركت الحالتان في اقتضاء أحد

[1] البيت من مجزوء الكامل، وهو لدِعْبِل بن علي بن رزين الخزاعي.وينسبه صاحب وفيات الأعيان إلى يحيى بن المبارك اليزيدي النحوي: ٦/ ١٨٨.

الأمرين لا في إقتضائهما معا. قوله: (**حالَ التنكير**) متعلق من حيث المعنى لكلّ واحد من الإطلاق والتخصيص. قوله: (**استغنيتَ عن التعريف فيهما**) أي: استغنيت في الحالتين عن التعليم يعني: قد عرفتَ أن المسند إليه المعرَّف بوجوه مختلفة من جملتها الإضافة يقيّد بالتوابع لأمور تقتضيها فإذا مَهرتَ في ذلك وتعرفتَ أن انتفاء[1] تلك الأمور يقتضي إطلاقه أمكنك أن تعتبر أمثالها في المنكر بلا إحتياج إلى تعليم، وأيضا بعض موجبات التنكير يوجب إطلاق المنكر مثل أن لا تعرف منه سوى الإطلاق حقيقة أو إدعاء، أو أن لا يكون لك طريق إلى تعريف الزائد على الإطلاق لسامعك أو يكون هناك مانع من التخصيص.

[قصر المسند إليه على المسند]

قال: (**وأما الحالة المقتضية لقصر المسند إليه**) عدل عن الضمير إلى الظاهر في هذه الحالة وما قبلها لمزيد الإيضاح فيهما لكونهما آخر أحوال المسند إليه الجارية على مقتضى الظاهر على أن إضماره ههنا يوهم رجوعه إلى المنكّر. قوله: (**وأنت تريد تقرير صوابه ونفي خطئه**) هذا في **قصر الإفراد** ظاهر، وأما في **قصر القلب** فالصواب فيه اعتقاد ثبوت أحدهما مطلقا، والخطأ هو التعيين. وأما **قصر التعيين** الداخل عنده في الإفراد، فقد قيل: الصواب فيه إعتقاد أحدهما، والخطأ عدم الترجيح بينهما وفيه نظر، لأنّ عدم الترجيح ليس حكما حتى يوصف بكونه خطأً، وإنما جعل حكم السامع بـــ(**أن زيدا متموِّل وجواد**) حكما واحدا مشوبا بصواب وخطأ نظرا إلى أنه حكم بكونه جامعا بين الوصفين وإن كان في الحقيقة حكمين أحدهما صواب والآخر خطأ.

قوله: (**مثلَ أن يكون**) بالنصب حال من (**حكم مشوب**). وقوله: (**فتقولَ**) بالنصب عطف على (**أن يكون**)، أو بالرفع أي: فأنت تقول: فاكْتُفِيَ بذكر ثلاثة من طرق القصر و لم يذكر الرابع أعني التقديم، مع أن تقديم المسند يفيد حصر المسند إليه فيه لأنّه أراد قصره على المسند بلا تغير في وضعهما، ولأنّ التقديم دلالته على القصر بالفحوى لا بالوضع مع أنه سيذكره في بحث تقديم المسند. قوله: (**وعليه**) أي وعلى قصر المسند إليه على المسند لتقرير الصواب ونفي الخطأ. والآية الأولى: من قصر القلب قرَّرْن فيه ما هو صواب من اعتقاد السامعين بكون يوسف -عليه السلام- على أحد الوصفين ونفين الخطأ الذي هو تعيين البشرية. والثانية: من قصر الإفراد، لأن الظاهر من حال الإنسان وإن كان كافرا اجتماع الإصلاح والإفساد فيه، ونهيُهم عن الإفساد لا ينافي ذلك.

---

[1] في ف: لانتفاء.

وقوله: (**مقصورون على الصلاح**) مبنيّ على أن الإصلاح صلاح. قوله: (**لا يتأتى منا أمر سواه**) يناسب قصر الإفراد، كما أنّ (**لا يتخطّاها**) أنسبُ بقصر القلب، أي ليس يتجاوز ويترك صفة الملكية إلى البشرية. قوله: (**ثم ليس هو**) كلمة "ثم" للتراخي في الرتبة فإنّ عدم اختصاص القصر بما بين المسند اليه والمسند وشيوعَه فيما بين غيرهما كالفاعل والمفعول، وذي الحال والحال إلى غير ذلك أعلى مرتبةً من جريانه فيهما. قوله: (**وله تعريفات**) كانقسامه إلى الإفراد والقلب وتأتّيه بطرق متعددة لها شروط وأحكام مختلفة.

ولا شكّ أنّ إفراد فصل للقصر مع تأخيره عن سائر مباحث القانون يقتضي أن يتوجّه إليه بقصد[٣١/أ] على حدة مع فراغ بال، فيكون ذلك أقربَ إلى الوقوف عليه من أن لا يُفْرَدَ له فصل أو يُورَدَ فصله في أثناء مباحث قانون الخبر.

[إخراج المسند إليه لا على مقتضى ظاهر الحال]

[وضع اسم الإشارة موضع المضمر]

قال: (**واعلم أن جميع ذلك**) أي جميع ما ذكر من مباحث المسند إليه هو مقتضى ظاهر الحال.

فإن قلتَ: قد تقدم من الأمثلة ما ليس على مقتضى الظاهر[1] كقوله: ﴿**أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ**﴾[سورة البقرة ٢/٥] وأولئك آبائي وهذا على الخسف، فإنّ اسم الإشارة فيها وُضِعَ موضعَ المضمر لتقدّم ذكر المشار إليه.

قلتُ: لعلّه نظر إلى أن الأعيان إذا ذكرت صارت بمنْزلة المشار إليه حقيقة، فاسم الإشارة هناك في موضعه بخلاف المعاني إذا ذكرت، فإنّ حقها أن يُعَبَّر عنها بالضمير، فإذا عُبّر عنها باسم الإشارة فقد وضع موضع الضمير، ثم إنّه أشار إلى بعض صور إخراج المسند إليه لا على مقتضى الظاهر[2] إرشادا إلى كيفية سلوك طريقه ولما كان بعض الصور المشار إليها من قبيل الالتفات انتقل إليه وبسط الكلام فيه، لأنّه فن من فنون البلاغة له شيوع في الكلام يعم المسند إليه وغيره وله فائدة عامة ولَطائف معان يختص بها مواقعَه.

قوله: (**إما لأنّه اُختُصَّ**) شرع يفصّل أسباب كمال العناية بتمييز المسند إليه، مثلَ أن

---

[1] في ج: الظ.

[2] في ج: الظ.

يختصّ بحكم بديع فيُعتنى بتمييزه ليعلم أن هذا المتميز المتعين هو الذي له هذا الحكم العجيب الشأن كما في قوله:

كَمْ عَاقِلٍ عَاقِلٍ[1] ....

أي كاملٍ في عقله، (**أَعْيَتْ**) أعجزته، (**مذاهبه**) أي طرق معاشه، فليس يهتدي إليها (**وجاهلٍ جاهلٍ**) أي كاملٍ في جهله، (**تلقاه مرزوقا**) وهذا إشارة إلى ما ذُكر من كون العاقل مختلَّ الحال، والجاهل فارغ البال. وقد اختصّ بحكم بديع هو جعل الأوهام حائرة، (**والعالِمَ النِّحْريرَ زنديقا**) أي مُبْطِنًا للكفر نافيا للصانع الحكيم، أو قائلا بإلهين خالقِ الشرّ وخالقِ الخير.

قوله: (**وإما قُصد التَّهكُّمُ**) قد يقال: قُصِدَ التهكم بالسامع والنداءُ على كمال بلادته أو فطانته وادّعاء الظهور لا يَقتضي شيءٌ[2] منها كمالَ العناية بالتمييز، فلا يكون من أسبابه، بل يقتضي اسم الإشارة سواء قصد به كمال العناية بالتمييز أم لا.

ويجاب: بأن اسم الإشارة يفيد أكملَ تمييز كما مرّ، ولا شكّ أنّ التهكّم مثلا يزيد بزيادة التمييز فإذا قصد التهكّم أُعتني بالتمييز فقُصد أكمل التمييز فأُوردَ اسمُ الإشارة. وقوله: (**أصلا**) مبالغة في انتفاء المشار إليه بحسب الحس حتى يكون المبصر هناك بمنْزلة فاقد البصر في عدم صلاحيّة الخطاب بالإشارة الحسّية فيتعيّن قصد التهكّم بلا اشتباه. قوله: (**أو قُصد ادعاء**) أعاد الفعل لطول الفصل، ولأنّ ما تقدّم متعلّق بالسامع وهذا بالمسند إليه.

تعاللتِ[3]................. ....

---

[1] تمام البيتين:

كم عاقلٍ عاقلٍ أَعْيَتْ مذاهبُه وجاهلٍ جاهلٍ تلقاه مرزوقًا
هذا الذي ترك الأوهام حائرةً وصيَّر العالمَ النِّحْرِيرَ زنديقًا

البيتان من البسيط، وهما لأبي الحسين أحمد بن يحيى المعروف بابن الراوندي المتوفى سنة ٢٥٠ هـ، كان متكلما على مذهب المعتزلة ثم ألحد وتزندق. المفتاح، ١٩٧؛ الإيضاح، ١٥٥/١؛ المصباح،١١٤؛ المطول، ٣٦؛ معاهد التنصيص،١٤٧/١. النِّحرير: الفطن الحاذق المجرّب.

[2] في ج: شيئا.

[3] تمام البيت:

تعاللتِ كي أَشْجَى وما بكِ عِلَّةٌ تريدين قتلي قد ظَفِرْتِ بذلك

البيتمن الطويل، وهو لابن الدمينة أبو السري عبد الله الشاعر الغزل. المفتاح، ١٩٧؛دلائل الإعجاز،٨٣؛ الإيضاح، ١٥٥/١؛ المصباح، ٢٩؛ نهاية الإيجاز، ١١٠؛ المطول، ٣٦؛ المعاهد،١٥٩/١. أشجى: أحزن.

أي أظهرتِ العلة والمرض، و(**أَشْجَى**) من شَجِيَ بالكسر أي: حزن، و(**تريدين**) حال أو استيناف، و(**قد ظَفِرْتِ**) استيناف، و(**ذلك**) واقع موقع الضمير الراجع إلى القتل لادعاء ظهوره كالمحسوس بالبصر. قوله: (**وما شاكل ذلك**) أي ذلك المذكور من أسباب كمال العناية، وهو عطف على ادّعاء، وكأنّ اختيار الواو على "أو" تفنّن في العبارة مع التنبيه على عدم منع الجمع وأراد بـــ(**ما شاكل**) ما يفيده اسم الإشارة من بيان القرب والبعد والتوسّط والتحقير والتعظيم.

[وضع المضمر موضع المظهر]

قال: (**ويوضع المضمر موضع المظهركقولهم**) أي كوضع العرب في قولهم. و(**ابتداء**) مصدر لفعل في موضع الحال، أي: يبتدئون ابتداء. وقوله: (**من غير جري**) كالبيان لـ"ابتداءً"، و(**لفظا**) نصب على المصدر أي: ذكرا لفظيّا، و(**أو قرينة حال**) عطف على "لفظا" بمعنى أو تقديرًا، وقد يروى مجرورا عطفا على (**جري**) فيبقى حينئذ لفظًا بلا مقابل، و(**مكان**) ظرف لـــ(**قولهم**).

قوله: (**على قول من لا يرى**) حال من (**نعم رجلا**) و(**بئس رجلا**)، وإنما اعتبر هذا القيد لأن الضمير على القول الآخر يحتمل أن يكون راجعا إلى المخصوص لكنّه اُلْتُزِمَ افراده فقيل: نِعم رجلين الزيدان، ونِعم رجالا الزيدون، لأن المخصوص متأخر غالبا فعومل بضميره معاملة الضمير المبهم. قوله: (**ليتمكّن**) متعلق بـ(**يوضعُ المضمر**)، والمستتر في(**ما يعقبه**) لـ"ما"، والبارز للمضمر. قوله: (**لِعُقْبَى الكلام**) أي آخرِه. قوله: (**فَضْلَ تمكُّنٍ في ذهنه**) لأن الإنسان مجبول على شوقه إلى معرفة المبهم وزيادة تلقّيه لما سِيقَ إليه بعد الطلب، وهذا لا يستقيم في مثل "نِعم رجلا"، إذ لا يعرف السمع أن هناك ضميرا إلا بذكر النكرة، ومِن ثَمَّ قيل: (**ليتمكن**) متعلق بقوله: (**وقولِهِمْ: هو زيد عالم، وهي هند مليحة**) فقط، فأُيِّد بأن قوله: (**وهو السرّ في التزام تقديمه**) يشعر بأن البيان مختصّ بضمير الشأن، لأنّه الذي تقدّم الوعدُ ببيان سره أي: التمكن في ذهن السامع فضل تمكّن هو السبب في التزام تقديم ضمير الشأن. ورُدّ بأن التمكّن المذكور وما يتفرّع عليه من التزام التقديم جارٍ في كلّ ضمير بارز فسّر بمظهر فالضمير في (**تقديمه**) للمضمر الذي وضع موضع المظهر، والسرّ الموعود داخل في السِّر المذكور.

قوله: (**قال الله تعالى**) استشهاد على أن الفائدة هي تمكّن ما يعقب الضمير، فإنّ ذلك

إنما يظهر إذا كان ما يعقبه مما يُعتنى بشأنه ويراد تمكّنه كما في الآيتين[1]، حتى لا يصحّ أن يقال: هو الذّباب يطير، وهي النملة تسير.

[وضع المظهر موضع المضمر]

قوله: (**كما يوضع المظهر**) متعلق بقوله: (**ويوضع المضمَر**) وأراد بالمظهَر غير اسم الإشارة لما سبق، وبالمضمَر غير ضمير المتكلّم لما سيأتي من قوله: (**ويترك الحكاية إلى المظهَر**) [٣١/ب] قوله: (**إذا أُريد تمكينُ نفسه**) يعني: أنَّ وَضْعَ المظهر موضع المضمر يفيد تمكين نفس المظهر أي: تمكين المعنى الذي أريد به، بخلاف وضع المضمَر موضع المظهَر، فإنّه يفيد تمكين ما يعقبه كما مرّ. قوله:

إن تسألوا الحق نُعْطِ الحق سائله[2] ....

فيه وضع الظاهر موضع ضمير الغائب والمخاطب أيضا، إذ أصله: نعطه إياكم، والمثال لوضع المظهر موضع المضمر مطلقا، فلا حاجة إلى تأويله بجعل الحقّ مسندا إليه، وكأنّه افتتح بخارج الباب ههنا. وفي قوله: (**رُبَّهُ رجلا**) لينبّه من أوّل الأمر على التعميم. قوله: (**ونظيره**) أي نظير قوله: ﴿**الله الصَّمَدُ**﴾[سورة الإخلاص ٢/١١٢] في وضع المظهر موضع المضمر حال ثبوت ذلك المظهر في خارج باب المسند إليه، نبّه على الخروج ههنا دون قوله: "بذلك" و "ربّه رجلا" و "نعطه الحق" تفنّنا في عباراته و تذكيرا في بعض المواضع مع عدم الالتباس في شيئ منها أي: وما أنزلنا القرآن إلا ملتبسا بالحق أي: بالحكمة الداعية إلى إنزاله وما نزل ملتبسا به، وإذا فسّر الحق الثاني[3] بالأوامر والنواهي لم يكن مما نحن فيه.

[ترك الحكاية إلى المظهر]

قوله: (**وتُترك الحكاية**) عطف على (**يوضع المظهر موضع المضمر**) وإنما أفرد ترك الحكاية

---

[1] الآيتان: ﴿**قُلْ هُوَ الله أَحَدٌ الله الصَّمَدُ**﴾ [سورة الإخلاص ١/١١٢-٢]، ﴿**فَإِنَّهَا لاَ تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ**﴾ [سورة الحجّ ٤٦/٢٢].

[2] تمام البيت:

إن تسألوا الحق نُعْطِ الحقَّ سائلَه ... والدِّرْعُ مُحْقَبَةٌ والسيفُ مَقْرُوبُ

البيت من البسيط، وهو لعبد الله بن عَنَمَة بن حرثان الضبي الشاعر المحضرم. المفتاح، ١٩٨؛ الإيضاح،١٥٦/١.

[3] الآية: ﴿**وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ**﴾[سورة الإسراء ١٠٥/١٧].

إلى المظهر ليَبْنِيَ عليه حديث الالتفات، و(**فِعْلَ**) نصب على أنه مصدر "تُترك"، لأنّه فِعْلٌ أيضا. كأنه قيل: تَرْكَ الخلفاء. قوله: (**إدخال الرَّوْعَة**) هذا إذا لم يكن له خوف وأريد إحداثه، وتربية المهابة: إذا كان له خوف، وأريد ازدياده و لم يُدْخِلْ بينهما أو لتقاربهما، وقد يقال المهابة يراد بها عرفا: الحالة التي تكون في قلوب الناظرين إلى الملوك، وتربيتها: تقويتها بازديادها. وأما الروعة فالخوف الذي يتجدّد بمخاطبتهم. قوله: (**أو تقوية**) عطف على "إدخالُ الرَّوْعَةِ"، (**وعليه**) أي: على ترك الحكاية إلى المظهر لتقوية داعي المأمور، فإن لفظ ﴿**الله**﴾[سورة آل عمران ١٥٩/٣] يُبْنَى عن كمال القدرة ووجوب الإطاعة، وسعة الرحمة، واستحقاق تفويض الأمر إليه، فيتقوى الداعية إلى كمال التوكّل عليه. قوله: (**أو فِعْلَ**) عطف على "فِعلَ الخلفاء"، (**حيث يقول**) أي حين يقول اُستعير "حيث" للزمان. قوله: (**وعليه**) أي وعلى ترك الحكاية إلى المظهر ليكون أدخلَ[1] في الاستعطاف فإن لفظ العبد أدخلُ فيه من الضمير خصوصا إذا أضيف إلى المخاطب، وتمام البيت:

.... **مُقِرًّا بالذُّنُوبِ وقد دَعَاكَا**[2]

قوله: (**وما جرى مجرى هذا الاعتبار**) هو عطف على ما تقدّم نظرا إلى المعنى أي: تُترك الحكاية إلى المظهر لما ذكر وما جرى مجراه، كالتمكّن من إجراء الوصف في قوله تعالى: ﴿**فَآمِنُوا بِالله وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ**﴾[سورة الأعراف ١٥٨/٧]. وقوله: (**عبدُك العاصي**) فإن الضمير –خصوصا المتكلم– لا يوصف، وكالتعظيم في قولك: أفضل العصر يجاورك، إلى غير ذلك من المعاني التي يصلح لها ذلك الاسم المظهر.

---

[1] في ف:+ من المكان.

[2] تمام البيتين:

إلهي عبدُك العاصي أتاكا   مُقِرًّا بِالذُّنُوبِ وقد دَعَاكَا

فإن تغفر فأنت لذاك أهلٌ   وإن تَطْرُدْ فمن يرحمْ سِواكا

البيت من الوافر، وهو لإبراهيم بن أدهم، وقيل لرابعة العدوية. المفتاح،١٩٨؛ الإيضاح،١٥٦/١؛ المصباح، ١١٥؛ المعاهد (بلا نسبة)،١٧٠/١؛ الإشارات،٥٤؛ المطول،٢٨٥.

[الالتفات]

قال: (**واعلم أن هذا النوع**) يريد أن هذا النوع من الإخراج لا على مقتضى الظاهر. وهو: (**نقل الكلام من الحكاية إلى الغيبة، لا يختص المسند إليه**) أي: لايختص به فحُذف الجارُّ وأُوصل الفعلُ. قوله: (**ولا هذا القدر**) يحتاج إلى تقدير أي: ولا النقل مطلقا يختص بهذا القدر وهو: نقل الكلام من الحكاية إلى الغيبة، بل كل واحد من التكلّم والخطاب والغيبة، بل كل واحد من التكلّم والخطاب والغيبة ينقل إلى الآخر أي: إلى كل واحد من صاحِبَيْه، فالأقسام ستة.

وقد يفسّر هذا القدر بنقل الكلام من الحكاية إلى الغيبة التي هي المظهر، فإنّه المذكور في قوله: "ويترك الحكاية إلى المظهر" فلا يحتاج إلى ذلك التقدير، لكنّه لا يلائم تعميمه فى المنقول عنه بقوله، بل الحكاية إلى آخره. وقد يقال: أراد بهذا النوع النقل من أسلوب إلى أسلوب، وحذف المضاف من تفسيره، أي[1]: أَعْنَى نوعَ نقل الكلام من الحكاية إلى الغيبة وهو بعيد جدّا، ثم إنّ الانتقال من طريق من الثلاثة إلى آخر منها إنما سمّي التفاتا إذا كان على خلاف مقتضى الظاهر كما يُشعر به لفظُ النقل. وإيراده في الإخراج لا على مقتضاه، وما ذكر من فائدته العامّة فلا يكون نحو: "أنا الذي فعل"، "وأنت رجل يفعل"، كذا من الالتفات في شيء لأنّ حقّ الضمير العائد إلى الموصول أو الموصوف أن يكون غائبا، لأنّ الأسماء الظاهرة غُيَّبٌ، بل لا يبعد أن لا يجعل مثل: "أنا الذي سمتني أمي حَيْدَرَة"، و"أنت الذي أخلفتني"، و"نحن قوم فعلنا"، و﴿**أنتم قوم تجهلون**﴾[سورة النمل ٢٧/٥٥] من باب الالتفات من الغَيبة إلى التكلّم أو الخطاب، وهو -أعني الالتفاتَ- من مباحث علم المعاني، لأنّه بحث عن خواصّ تراكيب الكلام في الإفادة.

وإنّما قال صاحب الكشاف[2]: "أنه يسمى في علم البيان بالالتفات". لأنّه أراد به علمَ البلاغة الشاملَ للمعاني والبيان.

وكون الالتفات من إخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر المندرج تحت الكناية على ما مر لا يوجب كونه من مباحث البيان كسائر الجزئيات المندرجة تحت قواعده. نَعَمْ، عدّه المصنف في علم البديع من المحسِّنات المعنوية، ولا استبعاد في اشتراك علمين في مسألة من جهتين كما حُقِّقَ في موضعه، و"التَّطْرِئَة": بالهمزة الإيراد والإحداث من: طَرَأَ عليه إذا ورد، وبالياء التجديد

---

[1] سقط من ج: أي.

[2] انظر الكشاف، ٦٢/١.

من: طَرَيْتُ الثوبَ إذا عملتَ به ما يجعله كأنه جديد، و"النَّشاط" بالفتح حركة السرور، و(**أَمْلَأَ**) أي: أشدُّ إملاءً من: "مَلِئَ الإناءُ" بالكسر إذا[٣٢/أ] امتلأ فهو مَلَآنُ، أو أقدر من: مَلُؤَ بالضّمّ غَنِيَ واقتدر فهو مليء بكذا. و "الاستدرار": في الأصل استجلاب الدَّرِّ أي اللبن، و"الأَحْرِياء": جمع حَرِيٍّ بمعنى جدير بذلك، أي بلاستكثار. قوله: (**أليس**) جملة استينافية لبيان كونهم أحرياء، والهمزة لإنكار النفي وتقرير الإثبات، و"السجية": الطبيعة، و"العشار": جمع عُشَرَاء وهي الناقة التي أتت عليها من حملها عشرةُ أشهر وهي أعزّ مال عندهم، و"الهِجِّيرَى": العادة، و"تمزيق الأديم": وهو الجلد عبارة عن العيب والإخلال بالعرض، و"إباحة الحريم": أي الحَرَمِ، تسليط العدو بالأَسْرِ[1] و النَّهْب.

قوله: (**أَفَتُرَاهُمْ**) استيناف لبيان أن كون قِرَى الأضياف على ما ذكر يقتضي استكثار الالتفات أي: أترتاب فيما ذكرنا من كونهم أحرياء فتظنهم؟ قوله: (**فيخالفون**) أي يُوقعون المخالفة في القِرى، و"الفاء" لتفصيل المجمل، وجعل الأسلوب بإزاء اللون والإيراد بإزاء الطعم لا يخلو[2] عن لطف. قوله: (**فإن الكلام**) دليل على أن إيراد الكلام قِرًى للأرواح. قوله: (**لكن**) دفع لتوهّم إرادة مطلق الإنسان، والجارّ متعلق بما في الإنسان من معنى الفعل أي: المتصف بالانسانية بحسب المعنى والمراد الاتصاف بخواصها من الذكاء والتفطّن للدقائق والتلذّذ بها.

قوله: (**قال ربيعة بن مَقْرُوم**) استئناف لبيان استكثار العرب من الالتفات واستحسانهم إياه، وصرّح بأسماء الشعراء ليعلم أن تلك الأمثلة من كلام العرب العُرباء.

بانتْ[3]................ ....

فارقت، (**فأمسى**) أي: صار معمودا مُوجَعًا لا حَرَاكَ به، وإخلاف الوعد يتعدّى إلى مفعولين، والمواعيد جمع الميعاد والموعود، (**وأَخْلَفَتْكَ**) التفات على مذهبه حيث لا يَشترط سبقَ الطريق الملتفت منه، بل يكتفي بمجرد اقتضاء الظاهر التعبير به. (**ثم قال**) أي ربيعة في هذه القصيدة بعد عدة أبيات. و:

---

[1] في ف: الأسير.

[2] في ف، ي، ج: يخ.

[3] تمام البيت:

بانتْ سعادُ فأمسى القلبُ مَعمُوداَ وأخلفتْكَ ابنةُ الحرّ المواعيدَا

البيت لربيعة بن مقروم بن قيس الضبي (١٦هـ/٦٣٧م): من ضبة، جاهلي إسلامي، شهد القادسية. المفتاح، ١٩٩؛ الإيضاح، ١٥٧/١؛ الأغاني، ٩٣/١٩؛ المفضليات، ٣٧٥.

ما لم أُلاقِ[1] ....

بدل من "ما لم ألقَ" في البيت السابق عليه، أعني قوله:

لما تَشَكَّتْ إلي الأَيْنَ قلتُ لها   لاتستريحنَّ ما لم أَلْقَ مسعودا

(**جَزْلاً**) أي عظيما، (**سهلَ الفناءِ**) أي يسهل ورود فنائه إذ لا حاجبَ هناك لأرباب الحاجات، (**الرحيب**) الواسع، أي واسع الباع بالعطاء، و(**يُحمدون**) ليس صفة لقوم، بل هو بمنْزلة يقول في "سمعتُه يقول وسمع به" بمعنى سمعه، و(**حِلما**) تمييز ولا مُذَكِّرَةٌ للنفي، والالتفات في: (**بمثلك**) متفق عليه. (**وقال**) أي ربيعة:

تذكّرتَ[2] ....

فيه الالتفات من الحكاية إلى الخطاب كما في "أخلفتْك"، و(**زينبا**) مفعول "تذكرتَ"، والجملة المتوسطة حال أو اعتراض يقال: هاجه، أي بعثه وحَرَّكَه، وليس **في** (**تَهيجُك**) التفات لأن مقتضى الظاهر الاستمرار على الخطاب بعد العُدُول، (**تَقَضَّبَا**) أي تقطَّع، و(**الأَبَاتِرُ**) يُروى بالواو و بالفاء أيضا على أن الحلول في هذا الموضع كان عقيب الحلول، (**بفَلْجٍ**) و(**أهلُنا**) التفات من الخطاب بصيغة المفرد إلى التكلم بصيغة الجمع، و(**غَمْرَةٌ ومُثَقِّبٌ**) بكسر القاف موضعان والرواية بالفاء بينهما.

قوله:

لَهُدِّمَتْ[3] ....

---

[1] تمام البيتين:

ما لم ألاق أمراً جزلا مواهبه   سهل الفناء رحيب الباع محمودا
وقد سمعت بقوم يحمدون فلم   أسمع بمثلك لا حلما ولا جودا

البيتان أيضا لربيعةَ بن مقروم. المفتاح، ١٩٩؛ الإيضاح، ١٥٧/١؛ الأغاني، ٩٣/١٩؛ المفضليات، ٣٧٥

[2] تمام البيتين:

تذكرت والذكرى تهيجك زينبا   وأصبح باقي وصلها قد تقضبا
وحَلَّ بِفَلِجٍ والأَبَاتِرِ أهلُنا   وشَطَّتْ فحلَّتْ غَمْرَةً فَمُثَقَّبَا

البيتان له أيضا.. المفتاح، ١٩٩؛ الإيضاح، ١٥٧/١؛ الأغاني، ٩٣/١٩؛ المفضليات، ٣٧٥

[3] تمام البيتين:

هُدِّمَتْ الحِياضُ فلم يُغَادَرْ   بِحَوْضٍ من نَصَائِبِه إِزَاءُ
لخولة إذ هُمُ مَغْنًى وأهلي   وأهلُكِ ساكنونَ وهم رِئَاءُ

اللام جواب قسم مقدّر، (**لم يغادَرْ**) أي لم يترك و(**النصائب**) جمع نصيبة وهي حجارة تنصب حول الحوض ويسد ما بينهما من الفُرْج بالمدد المعجونة، و(**الإزاء**) مصب الماء إلى الحوض، قوله: (**لِخَوْلَةَ**) صفة للحياض أي الكائنة لها أو لحوض أي كائن لها وعامل في قوله: (**إذ هم**) أي أصحاب الحياض، (مَغْنًى) مصدر من غَنِيَ بالمكان أقام به فيُقَدَّر مضاف، أي: ذوو مغنى، أو يجعل بمعنى اسم الفاعل أي: مقيمون وهم رياء أي متقابلون بحيث يرى بعضهم بعضا، فالتفت في "أهلُك" من الغيبة إلى الخطاب.

و(**عَنَمَة**) بفتح العين والنون، و(**السِّيد**)[1] و(**زيدٌ**) قبيلتان يريد أن بني السِّيد لا يوجبون في أنفسهم لزيد من الحُرمةَ والتبجيل مثل ما نوجبه هاتان القبيلتان، حتى أنهم لا يجيزون قتل واحد منهم بواحد من زيد، والرؤية بمعنى الإبصار أي: لا يعظمون بأعينهم كما يعظمون بأعين بني كوز ومرهوب، والضمير في نفوسهم للسيد، وكما تراه نصب على المصدر والضمير لزيد، و(**الحق**) الدية، و(**الدِّرْعُ**) مؤنث، (**مُحْقَبَةً**) أي مشدودة في الحقيبة، (**مَقْرُوب**) أي متروك في القِراب، فالتفت في "تسألوا" من الغيبة في "زيد" إلى الخطاب، وكذا في (**نُعْطِ**) من الغيبة إلى الحكاية لأن الضمير للسِّيدِ في (**سائلَه**) من الخطاب إلى الحكاية كما مرّ. و(**حِلِّزَةُ**) بكسر الحاء واللام المشددة وهي في الأصل بمعنى القصيرة أو النحيلة.

طَرَقَ الخَيَالُ[2] ....

أي جاء خيال الحبيبة بالليل، الحال أن لا طُرُوقَ مثلَ طُرُوق ليلة، (**مُدْلِج**) أي سائر في أول الليل يريد به نفسه، والمقصود تفضيل طَريقه في تلك الليلة على طروقه في غيرها، (**سَدِكاً**)

البيتان لعوف بن الأحوص بن جعفر. المفتاح، ٢٠٠؛ المفضليات، ٤٧٥؟.

[1] تمام البيتين:

ما إن ترى السيّد في نفوسهم — كما تراه بنو كوز ومرهوب
إن تسألوا نعط الحق سائله — والدرع محقبة والسيف مقروب

البيتان لعبد الله بن عنمة الضبي، شاعر مخضرم. المفتاح،٢٠٠؛ الإيضاح،١٥٩/١؛ خزانة الأدب ٣٩٢/٤؛ لسان العرب (طحا)؛ مقاييس اللغة،٢٥٠/٤؛ الإشارات،٥٥.

[2] تمام البيتين:

طَرَقَ الخيالُ ولا كَليلةٍ مُدْلِجِ — سَدِكًا بِأَرْحُلِنَا ولم يَتَعَرَّجِ
أنَّى اهتديتِ لنا وكنتِ رجيلة — والقوم قد قطعوا مِتَانَ السَّجْسَجِ

البيتان لحارث بن حلِّزة اليشكري، أبو ظليم، اشتهر بمعلقته. المفتاح،٢٠٠؛ جمهرة اللغة،٦٤٦، بلا نسبة؛ اللسان (سجج).

أي لازما، حال من "الخيال"، من: "سَدِكَ بمكان كذا" أي لزمه[٣٢/ب]، **(بأَرْحُلِنَا)** جمع رَحْلٍ وهو مسكِن الرجل وما يستصحبه من الأثاث، **(ولم يتعرّج)** أي لم يتعطّف و لم يَمِلْ، عطف على "سَدِكًا" جعل الخيال نفس الحبيبة فالتفت من الغيبة إلى خطابها في **(أنّى اهتديتِ؟)**، و**(الرَّحيلة)** بالحاء المهملة وبالجيم أيضا القويَّة على السير، أي كيف صرتِ قوية على المشي حتى اهتديتِ لنا؟ والحال أنّ القوم قد قطعوا مسافة طويلة، و**(المِتَانُ)** جمع مَتْنٍ وهو ما صَلُبَ من الأرض، و**(السَّجْسَج)** موضع وقيل الأرض الممتدة، أو ما ليست بِصُلْبَة ولا سهلة. يقال: "طحا به قلبه" إذا ذهب به في كل شيء والباء للتعدية.

.... **طَرُوبُ**[1] ....

أي كثير الطَّرْب في طلب الحسان، وهو خفة تَعتري الانسانَ لشدّة سرور أو حزن، و**(بُعَيْد)** تصغير بَعْدٍ للتقريب وهو ظرف "طَروب" أو "طحا"، و"حين" أو "عَصْرٌ" على الروايتين بدل من "بُعَيْدٍ" أي: حين ولّى الشباب وكاد ينصرم وأقبل المشيب، **(يكَلِّفُني)** أي القلب وِصال ليلي ويروى بالتاء الفوقانية على أن ليلى فاعل أي: تكلفني شدائدَ فراقها أو على خطاب القلب، **(وقد شَطَّ)** أي بَعُدَ، "وَلْيُهَا" قربُها، و"عوادِي الدهر" عوائقه، و"عادات" من المعاداة كأن الحوادث تعاديه، أو من العَوْدِ أي عادت العوايق إلى ما كانت عليه من الحَيْلُولة بيننا فالتفت في "طحا بك" من التكلم إلى الخطاب، و في "تُكَلِّفُني" من الخطاب إلى التكلم، و إذا حمل التاء على خطاب القلب كان فيه التفات آخر من الغيبة إلى الخطاب. و**(الأَثْمُد)** بفتح الهمزة وضم الميم موضع ويروى بكسرهما، و:

....**الخَلِيُّ**[2].............

---

[1] تمام البيتين:

طحا بك قلبٌ في الحِسان طَروبُ بُعَيْدَ الشبابِ عصرَ حانَ مَشِيبُ
تُكلِفني ليلى وقد شَطَّ وَلْيُهَا وعادت عَوادٍ بيننا وخُطُوبُ

البيتان لعلقمة بن عبدة، من تميم، شاعر جاهلي من معاصري امرئ القيس، المفتاح، ٢٠٠؛ الإيضاح، ١٥٨/١؛ المصباح،٣٢؛ خزانة الأدب،٣٩٢/٤؛. طحا: ذهب وبعد. الوَلْي: القرب.

[2] تمام الأبيات الثلاثة:

تطاول ليلك بالأَثْمُد ونام الخَلِيُّ ولم تَرْقُدِ
وبات وباتت له ليلةٌ كليلة ذي العائر الأَرْمَدِ
وذلك عن نبأ جاءني وخبرته عن أبي الأسود

الأبيات الثلاثة لامرئ القيس. المفتاح،٢٠٠؛ الإيضاح،١٥٩/١؛ المصباح،٥٩؛ خزانة الأدب، ٢٨٠/١.

الخالي من الحزن، و(**العائر**) العُوَّار وهو القَذَى الرطب الذي تَلْفِظُه العينُ حال الوجع، و(**الأَرْمَدِ**) صفة ذي العائر من رَمِدَ بالكسر إذا هاجت عينه، والمراد تشبيه نفسه بذي العائر الأرمد في القلق والاضطراب، وتشبيه ليلته بليلته فى الطول إلا أنّه اختصر في الكلام.قوله: (**وذلك**) أي ما ذكر في البيتين من سوء الحال لأجل نبأ جاءني و خُبِّرْتُ ذلك النبأ عن أبي الأسود، قيل هو خبر قتل أبيه، وأبو الأسود كنيته، وقيل سمع ذلك الخبر منه.

قوله: (**فالتفت في الأبيات الثلاثة**) أمّا في الأوّل: فمن الحكاية إلى الخطاب إذ القياس "تَطاوَلَ لَيْلِي"، وأما في الثاني: فمن الخطاب إلى الغيبة حيث قال: (**وباتَ**) والقياس "وبِتُّ" على الخطاب وليس في (**لم تَرْقُدْ**)، و(**باتتْ له**) التفات لأنّهما جاريان على ظاهر ما سبقهما، وأما في الثالث: فمن الغيبة إلى الحكاية في "جاءني" والقياس جائه، وكأنّه لم يجد في أشعار الجاهلية مثالَ الالتفات من الحكاية إلى الغيبة فاقتصر على أمثلة الأقسام الخمسة من الستّة، ومثاله ما مرّ من موضع المظهر وضع ضمير المتكلم. وقوله تعالى: ﴿**ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا ءَاخَرَ فَتَبَارَكَ اللهُ**﴾[سورة إبراهيم ١٤/٢٣].

واعلم أنّ كلام الكشّاف حيث قال: "التفت امرئ القيس ثلاث التفاتات في ثلاث أبيات." [1] صريح فيما ذهب إليه المصنّف من عدم اشتراط سبق طريق آخر تحقيقا وما يتوهّم من أنّ في لفظ ذلك التفاتا من الغيبة إلى الخطاب فيكون تلك في الأبيات ثلاث التفاتات على مذهب الجمهور أيضا، فليس مما يعتدّ لجواز أن يكون الكاف خطابا لغيره لا لنفسه على أن المتبادر من كلامه توزيع الالتفاتات على الأبيات لا يقال الفائدة العامّة التي ذكروها أعني تطرئة نشاط السامع إنما يتصور فيما إذا كان الانتقال تحقيقيّا لاتقديريّا لأنا نقول: إذا ورد على السامع خلاف ما يَتَرَقَّبُه من الأسلوب الظاهر كان له مزيد نشاط ووفور رغبة في الإصغاء إلى الكلام.

قوله: (**أكثرُ من أن يضبطها القلم**) يُرَدُّ عليه[2] أن "ما" بعد "مِن" لا يصلح أن يكون مفضّلا عليه، إذ ليس مشاركا لما قبلها في أصل الفعل أعني الكثرة، ونظيرُه قولهم: أكثر من أن تُحصى. وقوله:

الناسُ أكيسُ مِن أنْ يمدحوا رجلا ما لم يروا عنده آثارَ إحسانِ[3]

---

[1] انظر الكشاف، ٦٣/١-٦٤.

[2] هذه البيانات "من قوله: يرد عليه .... إلى قوله: يمدح الخاليَ عن الاحسان" اقتباس بتصرف من التفتازاني.

[3] تمام الأبيات:

اَلْمَاءُ في دَارِ عُثْمَانَ لَهُ ثَمنٌ وَالْخُبْزُ فِيهَا لَهُ شَأْنٌ مِن الشَّانِ

وهو كثير في كلام المولَّدين، فقيل كلمة "مِن" متعلقة بفعل يتضمنه اسم التفضيل، أي متباعدة في الكثرة من ضبط القلم ومن الإحصاء ومتباعدون في الكَياسة من مدح الرجل الخالي عن الإحسان. ورُدّ بأن "مِن" إذا لم تكن تفضيلية فقد استعمل أَفْعَلَ التفضيل بدون الأشياء الثلاثة، ولاشكّ أنّ التفضيل مراد، فالمعنى: أكثر مما يمكن أن يُضبط بالقلم ومما يمكن أن يُحصى، و"أكيسُ" ممن يتأتى منه أن يَمْدَحَ الخالِيَ عن الإحسان إلا أنه سُومِح في العبارة اعتمادا على ظهور المراد.

قال: (**وهذا النوع**) أراد به الإلتفات إذ هو نوع من أساليب الكلام، ولفظة (**قد**) إشارة إلى أنّ الفائدة العامّة كافية لحسن الالتفات في مواقعه كلّها لكن ربما اشتمل بعضها على فائدة أخرى فيزداد حسنه فيه ويختصّ على صيغة المبني للمفعول، والباء داخلة على ما هو مقصور وخاصّة على طريقةٍ نَخُصُّكَ بالعبادة، واختصّ بواو هو المتعارف في الاستعمال وإن كان الأصل دخول الباء على المقصور عليه أعني ما له الخاصّة وسيأتيك تحقيقه في تقديم المسند إن شاء الله تعالى. و(**قلما تتّضح**) من الوضوح أي: لاتتضح إلا للأوحَدِيِّين في البلاغة بحسب السليقة، أو للكاملين في المهارة في هذا الفن.

قوله: (**والعلماءُ النَّحَارِيرُ**) من عطف الصفات بعضها على بعض إشعارا بأن المهارة فيه [٣٣/أ] إنما تكون للعالم النِّحرير ومتى اُختُصَّ موقع الالتفات في الكلام بشيء من ذلك المذكور أعني لطائف المعاني، (**كسا**) الالتفات المختصّ مَوْقِعُه بشيء منها الكلام، "زيادةَ بهاءٍ" أي حُسْنٍ، و"رَوْنَقٍ" أي طَراوةٍ، وفاعل (**أورث**) و(**وجد**) ضمير الالتفات أيضا، وليس في بعض النسخ المصحّحة لفظة "في الكلام"، فالمعنى: كسا الشيءُ الموقعَ، وأورث الشيءُ السامعَ، ووَجدَ الموقعَ أو الالتفات المختصّ موقعه، (**إن كان ممن يسمع**) أي: يسمع الكلام حق سماعه ويعقل لطائفه على وجهها، وكلمة "ما" مبهمة لتأكيد القلّة، وأفرد ﴿**قَلِيلٌ** [مَا هُمْ]﴾[سورة ص ٢٤/٣٨] مع كونه خبرا لـ"هُمْ"، إما لتقدير موصوف مفرد أي شيء أو فريق قليل، أو لكونه على صيغة المصدر كالصَّهِيل والنهيق، أو لأنّ "هم" راجع إلى "مَن"، وفي صيغة الإفراد إشعارٌ بالقلّة أيضا.

قوله: ﴿**أَمْ تَحْسَبُ**[أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ]﴾[سورة الفرقان ٤٤/٢٥] هذا أيضا

عثمانُ يَعْلَمُ أَنَّ الْحَمْدَ ذُو ثَمَنٍ	**لَكِنَّهُ يَشْتَهِي حَمْدًا بِمَجَّانِ**
الناسُ أَكْيَسُ مِنْ أَنْ يَمْدَحُوا أَحَدًا	**حَتَّى يَرَوْا عِنْدَهُ آثَارَ إِحْسَانِ**

الأبيات من البسيط ، وهي لعبد الملك بن عبد الحميد، يهجو عثمان أخا الأمير القاسم الأموي. ونسب أيضا إلى عبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي. وفيات الأعيان،٧٠/٧.

اقتباسٌ استشهاداً على قلّة مَن يسمع و يعقل، فإنّ الاستفهام فيه لإنكار الحُسْبان فيدلّ على القلّة. قوله: (**ولأمر ما**) تقوية للدلالة على القلّة، فإنّ الفائضَ الفائزُ بالفرائد[1] في غاية القلة. قوله: (**من سامعيه**) أي حق سماعه بأن يَتَفَطَّنَ لما فيه من النكت، و(**ما موقعه؟**) جملة استفهامية في موقع المفعول الثاني أي: عرَّفك ذلك الالتفات موقعَه الحسنَ الجميلَ في الغاية؛ بحيث لا تدرك ما لم يسأل عنه. قوله: (**أن تصير**) أي من سامعي التفات واحد مما ورد في القرآن لا من سامعي كل التفات فيه، وإنما قال: (**ثمّ لِيُتْلَ**) لأنَّ التلاوة أعلى رتبة من الإصاخة[2] في صيرورته سامعا له حقَّ سَمَاعِه، وخبر (**لعلك**) محذوف أي: لعلك تصير من سامعيه الذين يفهمونه، واختار التَّرَجِّيَ على الجزم لما مَرَّ من أن الدخيل ليس كالناشئ.

قوله: (**أليس؟**) هذه مقدّمة وجدانيّة مشتملة على قصتين مَهَّدَهما لِبيان نكتة الالتفات المذكور، ولما كان قصّة المنعم أقرب إلى ما في الآية وقصّة الجاني أظهر في وجدان الحالة المحرِّكة الملجئة إلى الإقبال، اقتضى حسنُ الترتيب والتعليمُ تقديمَ الجاني على المنعم، والهمزة لإنكار النفي وتقرير المنفيّ، و(**مما يَشهد**) خبر ليس واسمه (**أن المرأ** ..... إلى آخره)، (**متنقلا**) أي متدرّجا في الإنتقال، وفاعل (**لا يكاد**) ضمير الشأن، وهي جملة مُؤَكِّدة لقوله: (**وجد من نفسه تفاوتا في الحال بيِّنا**)، و(**هناك**) إشارة إلى أخذه في استحضارات الجنايات. قوله: (**أَوَما تَرَاك؟**) أي: أتشكّ فيما ذكرناه؟ و(**ما تراك**) و(**كيف تصنع؟**) ثاني مفعولي "ترى"، و(**إذا كُنْتَ**) ظرف لـ"كيف تصنع؟" بحسب المعنى، و(**تحوِّل**) بيان له أو استئناف، و(**تَبُثُّه**) تأكيد لـ(**تأخذ**) من: أبثثتك سرِّي، أي أظهرته لك.

وقوله: (**واحدةً فواحدةً**) حال من جناياته أي مفصلةً متعاقبةً، وجملة (**وأنت فيما بين ذلك واجد**) حال من ضمير معدِّداً. قوله: (**على تزايد**) أي حَمْيًا كائنا على تزايد يحرِّك ذلك التزايدُ، (**وأنت لا تجيب**) حال من كاف (**تدعوك**)، (**فتقطعُ**) بالرفع أي فحينئذ تقطع، و(**بالله قل لي!**) مفعول (**مُشافها**)، لأنّه بمعنى قائلا له بالمشافَهَة، وفي "قل!" التفات من الغيبة إلى الخطاب، لأن المعتبر في الالتفات وحدةُ السامع لأسلوبيه دون وَحْدَة المخاطب الذي يُلْقَى إليه الكلامُ. قوله: (**على هذا**) نصب على المصدر أي مشافِها له مشافهةً كائنة على هذا النسق من التوبيخ، وفيه إشارة إلى أنّ المشافهة لا يجب أن يكون بخصوصية ما ذكر، بل مما كان على هذا

[1] الفَريدُ جمع الفَريدَة وهي الشَّذْرُ من فضة كاللؤْلؤَة. وفَرائِدُ الدرّ كِبارُها. لسان العرب، مادة: (فرد).

[2] أَصاخ لهُ يصِيخُ إِصاخة: استمع وأَنصت لصوت. لسان العرب، مادة: (صيخ).

الطريق من التعيير[1] والتقريع[2]، وقد يقال: معناه تَسْرُدُ الكلامَ على هذا المنوال ولا تكتفي بالقدر المذكور فهو نظير قوله: (**وما جرى ذلك المجرى**) في قصة المُنْعِمِ.

قوله: (**وإذا كان الحاضر**) عطف على قوله: (**إذا كنت في حديث**) وإن كان بحسب المعنى قسيما لقوله: (**وقد حضر مجلسَكما**) وقال ههنا: (**حتّى**[3] **تَحْمِلَك**)، وفيما تقدم إلى أن تُغْلَبَ إشارةً إلى أنّ الحالة الغضبية أشدُّ تأثيرا وأقوى، وتُثني عليه ثاني مفعولي (**تجد**)، والصنيعة: المعروف، والرائعة: المعجبة، والعارفة: العطية، والزارفة: السائلة من: زَرَفَ الدمعُ أي: سال. قوله: (**وما جرى ذلك المجرى**) أي من المدح والاطّراء وتَعداد النُّعَمَاء، وهو عطف على مفعول "تقول".

قوله: (**وإذا وعيتَ**) أي: حفظت، وهو عطف على قوله: "وإذا حَبَبْتَ". قوله: (**على الوجه الذى**) أي: بعد تلاوتك لما قبله على الوجه الذي يجب ذلك الوجه في التلاوة، ومعنى كون التأمّل قلبيا أنّه بتوجّه تامّ من القلب لايشاركه فيه شائبةُ وَهْمٍ، و(**كيف أصاب؟**) عطف على (**ما موقعه؟**)، و(**لكونه**) تعليل لما في حَيِّزِ العلم أي: علمت أنه أصاب المحزّ وطبَّق لكونه منهيّا، (**الفائتة للحصر**) أي: السابقة إياه بحيث لا يدركها الحصر، ولا يصل إليها، مِن: "فاته كذا" إذا سبقه و لم يدركه.

قوله: (**من حقه**) خبر (**أن العبد**)، و(**أن تكون قراءته**) فاعل له، و(**إذا قُدِّر**) ظرف له، و(**إذا أخذ**) بدل من "إذا قُدِّر" أي: فُرِضَ ولاحظ[4]، يقال: "مثّل بين يديه مُثُولاً" إذا انتصب قائما، و(**يجد معها**) صفة وجهٍ والعائد محذوف أي: يجد به مع القرائة، و(**صائر**) بالجرّ صفة محرّك، فكأنّ لفظ (**شبيهَةٍ**) زائد كما يُشعر به قولُه فيما بعد: (**أفلا يجد محركا**). و(**ذلك**) إشارة إلى الإقبال، و(**عند**) ظرف للإيجاب، و(**مستدعيةٍ**) صفة أخرى لـــ(**حالة**)، وضمير (**انطباقها**) لـــ(**القراءة**)، و(**على ما هو عليه**) حال من[٣٣/ب] (**المُنْزَلِ**) أي كائنا على الوجه الذي هو كائن عليه، و(**إلا**) أي وإن لم تكن قرائته كذلك لم يكن هو قارئا حقيقيًّا. وإنما كان الالتفات في

---

[1] عيَّر الشخصَ: نسبه إلى العار، وقبّح عليه صفاته أو فعله. انظر: المعجم الوسيط، ٦٣٩/٢ مادة: (عير)؛ المعجم العربي الأساسي ، ٨٨٠.

[2] قرَّع الشخصَ: عنَّفه. المعجم العربي الأساسي، ٩٨١.

[3] سقط من ف: حتَّى.

[4] في ف: فلاحظ.

الآية[1] منبّهًا على ما ذكره، لأنّ الفاتحة أنزلت على لسانهم ليقرؤوها، فأشير فيها إلى كيفية قرائتهم إياها.

قوله: (**والوجه**) أي: وذلك الوجه الذي من حقّ العبد أن يكون قرائته عليه، و(**إذا افتتح**) متعلق بـــ(**أن يكون**) إمّا على التوسّع في الظروف، وإمّا على كونه مفسّرا لعامله. قوله: (**فإذا انتقل...أن يكون**) عطف على "إذا افتتح"، (**أن يكون....محذوًّا به حذو الافتتاح**) أي مقدرا تقدير الافتتاح مساويا له في كونه عن قلب حاضر، و(**به**) فاعلُ "محذوًّا"، والضمير للانتقال لكنّه يتعدّى بنفسه يقال: حذوتُ النعلَ بالنعل، فلا حاجة إلى الباء، فكأنّه ضمّن معنى الذهاب،ذ أي مذهوبا به مذهب الافتتاح. قوله: (**فإنّه متى افتتح**) تعليل لكون ذلك الوجه المذكور هو هذا. قوله: (**على الوجه الذي عرفتَ**) يعني كونه عن قلب حاضر ..... إلى آخره، و(**أفلا يجد محرّكا؟**) جواب "متى" على معنى أنّه يجد ذلك المحرّك قطعا.

قوله: (**من معبود عظيم الشأن**) هذه المعاني مستفادة من لفظ (**الله**) الدالّ على الذات المتصف بجميع صفات الجلال والإكرام ومحاسن الأفعال والأنعام، فكان عظيمَ الشأْن حقيقا بالثناء لغاية كماله، وبالشكر لوفور إنعامه ونواله، و(**مستحق للعبادة**) أعني غاية الخضوع والتذلّل لكونه جامعا لجهات ذلك الاستحقاق مع أنّ اللام الجارّة تنبئ عن استحقاق الحمد والثناء.

قوله: (**ثم إذا انتقل**) نبّه بلفظ "ثم" على المُهْلَة أي: ينبغي أن يجري الحمدَ أولاً ويتأمل، ثم ينتقل وهكذا فيما بعده. قوله: (**جلائلها ودقائقها**) إشارة إلى ما قيل من أن الرحمن لكونه أبلغَ يتناول جلائل النعم فقُدّم وأُردف بما يتناول دقائقها على سبيل التتميم. (**عند هذا**) أي عندهذا الوصف أو القول، و(**المنادية**) بالجرّ على أنها صفة (**خاتمة**). قوله: (**للأمر كله**) هذا العموم من حذف مفعول ﴿**مَالِك** ...﴾[سورة الفاتحة ٤/١] مع الاحتراز عن الترجيح بلا مرجّح. وقوله: (**في العاقبة**) بإزاء ﴿... **يوم الدين**﴾[سورة الفاتحة ٤/١] في نظم الآية، وفيه إشارة إلى أنّ اليوم مع إجرائه مجرى المفعول به توسّعا باق على ظرفيته بحسب المعنى، و(**يوم الحشر**) تفسير لقوله: (**في العاقبة**)، واللام في (**للثواب**) متعلقة بـ"الحشر"، وفي قوله: (**يوجب عليك الإقبالَ**) التفات من الغيبة إلى الخطاب، كما في الآية بعينه، إذ الظاهر[2] أن يقال: يوجب عليه. قوله: (**ما تصوّرتَ**) أي ما

[1] الآية: ﴿ **الْحَمْدُ لِلهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ**﴾[سورة الفاتحة ٢/١-٤].

[2] في ف، ي، ج: الظ.

تصورته من أنّك تجد من نفسك محرِّكا للإقبال يتقوّى شيئا فشيئا إلى حدّ الإيجاب، (**فتستطيعَ**) بالنصب عطف على (**لا يصيرَ**)، (**فلا يَنْطَبِقَ**) عطف على (**أن لا تقول**)، وفاعله ضمير القراءة.

قال: (**وليس ابن حُجْرٍ** [الكنديُّ][1]) بعد ما بيّن النكتة الخاصّة في التفات واحد من التنْزيل شرع أن يبيّن اللطائفَ المختصّة في التفاتات أبيات امرئ القيس، وذكر ههنا نسبه ونسبته تنبيها على أنّه كان من الملوك، فإنّ تلك اللطائف مبنيّة على ذلك، و"حُجْرٌ" بضم الحاء المهملة وسكون الجيم: من مشاهير ملوك العرب من قبيلة كِنْدَةَ، و(**يبعد**) خبر "ليس" وفيه مستتر راجع إلى ابن حُجر، و(**أن يكون**) متعلّق بـ"يَبْعُدُ" على تقدير: من أن يكون، أو بدل اشتمال من فاعله المستتر، و(**هو المشهود له**) حال من فاعل "يبعد"، وفائدتها: تعليل انتفاء البعد، و(**الحائز**) الجامع، كان عادتهم في تسابق الفرسان أن تُغْرَزَ قصبةٌ[2] في آخر الميدان فمن أخذها عُدّ سابقا، وكان له الفضل والتقدّم، ثمّ صار إحراز قَصَبَات السبق في أمر عبارةً عن التقدّم والكمال فيه.

و(**الدَّرَكُ**): بفتح الراء وسكونها بمعنى الإدراك، و(**المُفْتَلِذ**) المقتطع من الفِلْذَة وهي القطعة، و(**الأناسِيّ**) جمع إنسان العين، و(**النكتة**): اللطيفة المؤثرة في القلب من النكت: وهو التأثير في الأرض بنحو قضيب، أي الآخذ للمختارات من مختارات النكت، و(**في افتنانه**) متعلق بـ"المُفْتَلِذ"، و(**إذا التفت**) ظرف لـ"يبعُد" وقد كُشِطَ في نسخة مصححة أَلِفُ "إذا" نظرا إلى أن المعنى على الْمُضِيِّ، و(**كان يمكنه**) حال من فاعل التفت بتقدير "قد".

والتمثيل ببيت لبيد[3] إزالةٌ الاستبعاد إفراد الضمير وجمعه لِشيء[4] واحد في (**بِتُّ وباتَ**[5]

---

[1] هو امرئ القيس بن حُجر بن الحارث الكندي، شاعر يمانيّ الأصل ولد بنجد، وكان أبوه ملك أسد وغطفان، وأمه أخت المهلهل الشاعر، وعنه أخذ الشعر. توفي سنة ٥٤٥م. معجم المؤلفين،١/٣٩٧.

[2] وقيل للسابق: أَحْرَزَ القَصَبَ، لأَنَّ الغاية التي يسبق إِليها، تُذْرَعُ بالقَصَبِ، وتُرْكَزُ تلكَ القَصَبَةُ عند مُنْتَهى الغاية، فَمَنْ سَبَقَ إِليها حازها واسْتَحَقَّ الخَطَر. ويقال: حازَ قَصَبَ السَّبْق أَي اسْتَولى على الأَمَد. لسان العرب، مادة: (قصب).

[3] هو لبيد بن ربيعة العامري، أبو عقيل، من الشعراء المخضرمين مات في خلافة معاوية سنة ٤١هـ. البيت:

فوقفتُ أسألها وكيف سؤالُنا ... صُمًّا خَوَالِدَ ما يَبِينُ كَلاَمُها

البيت من الكامل، وهو للبيد بن ربيعة العامري (٤١هـ/٦٦١م). شرح المعلقات السبع (للزوزني الحسين بن أحمد، لجنة التحقيق في الدار العالمية، بيروت ١٤١٣هـ/١٩٩٢م)، ٩٢.

[4] في ف: في شيء.

[5] في ف: باتتْ.

لنا[1])، وكذا الحال في (**بتَّ**) على الخطاب (**وباتَ لكم**) في الوجه الآخر، و(**حين قصد**) ظرف لـ(**يكون**) أو لخبره أعني (**فَعل**)، و(**تهويلُ الخَطْبِ**) جعله هائلا أي عظيما مخوّفا منه.

و(**استفظاعُه**) وجدانه فظيعا،أي شنيعا شديدا، و(**في النبأ**) متعلق بالتهويل أو حال من الخطاب، واللام في (**للواقع**) أي الحادث الذي وقع، متعلقة بالنبأ يقال: فتّه أي: كسره، وفتَّ في عضده على طريقة يَجْرَحُ في عَرَاقِيها كناية عن فلّ شوكته وتوهين أمره، ولقد بالغ حيث وصف الخبر بالإيجاع والتفجيع، يقال: فَجَّعَه أي: أَوْجَعَه، والحادثةُ التي أخبر عنها بالفتّ والإحراق، وحاصلُ تقدير الكلام وليس ابنُ حُجْرٍ يبعد إذا التفت تلك الالتفاتات مع إمكان أن لا يلتفت أصلا أو يلتفت التفاتا[٣٤/أ] واحدا من أن يكون فعل ذلك المذكور من الالتفاتات حين قصد تهويل الخَطْبِ مُنَبِّهًا وقد ذكر لالتفاته الأوّل أربع نكت، وللثاني ثلاثا، وللثالث واحدة، وجمع بين نكتتين من نكت الأولى، لأنّ ما لهما التسلية، أعني كشفَ الغمّ، والفرقُ بأنّ الأولى أُعتبر فيها كون المسلي مَلِكًا و لم يُعتبر ذلك في الثانية، وبأنّ إقامة النفس مُقَامَ المصاب مبنية على صفة الملك في الثانية دون الأولى.

قوله: (**فأقامها**) أي النفسَ، (**وأخذ يخاطبه**) أي ذلك المُصَابَ، (**تسلية**) أي: لِيُحَصِّلَ له بعضَ التسلّي بسبب تفجّع مثل هذا الملك له وتُحَزِّنه عليه، واللام في (**لفظاعة**) متعلقة بـ(**أبدتْ**) وضمير استشعارها للنفس يقال: استشعر خوفا، إذا أضمره في قلبه، و(**الكَمِدُ**) الحزن المكتوم،و (**الارتماض**) الإحتراق من الحزن، و(**الضَّجَرُ**) القلق والاضطراب من الغمّ، وضمير (**لا يَقْلَقُه...ولا يَضْجَرُه**) في موضع المصدر أي: لا يقلق ذلك القَلَقَ ولا يَضْجَرُ ذلك الضَّجَرَ، و(**كان من حقّها**) حال من ضمير أَبْدَت، و(**فَعْلَ الملوك**) نصب على أنه مصدر لـ(**أن تتثبَّت وتتصبَّر**)، وكذا (**جريا**) كأنه قيل: وتجري في الثبات والصبر، (**جريا على سَنَنِها**) والضمير للنفس لا للملوك، و(**عند**) ظرف لـ"أن تتثبّت"، و(**النوائب**) المصائب، و(**البوارق**) جمع بارقة وهي سَحابة ذات برق، (**فحين لم تفعل**) أي النفس التثبت والتَّصَبّر، والمعنى (**فشَكَّكَتْه**) حين لم

---

[1] تمام الأبيات:

تطاول ليلك بالأَثْمُد	**ونام الخَلِيُّ ولم تَرْقُدِ**
وبات وباتت له ليلةٌ	**كليلة ذي العائر الأَرْمَدِ**
وذلك عن نبأ جاءني	**وخبرته عن أبي الأسود**

الأبيات الثلاثة لامرئ القيس بن حُجر بن الحارث الكندي. المفتاح،٢٠٠؛ الإيضاح،١٥٩/١؛ المصباح،٥٩؛ خزانة الأدب، ٢٨٠/١.

تفعل، والفاء للسببية لأن التشكيك متفرع مما تقدم، و(**مسلِّيا**) حال من المستتر في (**قائلا**) كما أنه حال من المستتر في (**أقامها**).

قوله: (**وفي التفاته الثاني**) عطف على قوله: (**في التفاته الأوّل**)، ولا شكّ أن تَحَزُّنَ المسلي إذا كان تَحَزُّنَ صِدقٍ لا يتفاوت بحضور المصاب وغَيْبَته كان أقوى في التسلية. قوله: (**خاطبْتُكِ**) أي في تطاول ليلكِ، أو (**لم أخاطبكِ**) أي في بات، فنبّه بصيغة الغيبة على أن المصاب لو كان غائبا لم يتغير تحزُّني عليه. قوله: (**على أن جميع ذلك**) أي جميع ما ذكر من تطاول الليل، وانتفاء الرُّقاد، وتفاقم الشدة بالليل، (**إنما كان لما خصّه**) أي لأجل أمر خصّه ولم يتجاوزه إلى غيره يريد أنه نبه في التفاته الثالث على أنّ تلك الشدائد كانت لأمر ورد عليه فيكون هو مبتلى بتلك الشدائد ومرادا بذلك المخاطب والغائب المذكورين أولاً، ولو لا الالتفات الثالث لجاز أن يراد بهما غيره فيكون تلك الشدائد لأمر ورد على غيره لا عليه، وقد يقال: حَصْرُ مجيء النبأ في المتكلّم يُفهم بمعونة المقام وفحوى الكلام، وإن لم يكن في اللفظ ما يدلّ على الحصر، (**أبار**) أي: أهلك، (**حائرا**) بائراً أي متحيّرا هالكا، واللام في (**لمقتضى الحال**) صلة (**فطَن**) بالفتح، يقال: فطنتُ للشيء فِطْنَةً، و(**من الحكاية**) بيان للمقتضى.

وههنا بحث: وهو أنّ حاصل هذه النكتة أن قوله: "تطاول ليلكِ" صدر عنه لا عن تعمّد فطانة بمنْزلة كلام السكران، فلا يكون الخطاب الذي فيه من جهات حسن الكلام لا يقصد به أيضا التنبيه على ما ذكر، وغاية ما يُتكلف لذلك أن يقال: لم يرد أنه نبّه على أن ذلك النبأ جعله كذلك على ما يتبادر من العبارة فإنّه غير معقول، بل أراد أنّه نبّه على أنّ ذلك النبأ لشدّته وفظاعته بحيث إذا ورد على إنسان سلب عنه تَفَطُّنَه لمقتضى الحال، وجعله بحيث يجري، (**على لسانه ما كان أَلِفَهُ**)، ولا شكّ أنّ التنبيه على هذا المعنى من كمال تفطنه للحال الذي هو ورود النبأ وتَيَقُّظَه لمقتضاه الذي هو الخطاب، وكذا أراد بقوله: (**والإنسان إذا دَهِمَهُ**) أي أصابه وغلبه، (**ما تحار** .... إلى آخره) أنّ الإنسان إذا ابْتُلِيَ بمثل هذه الحالة لا يَسْلَمُ كلامُه من أمثال ما ذكر، إلا أن الشاعر لرسوخ عقله وكمال فطانته تَثَبَّت في هذا المقام ونبّه على مقتضاه.

قوله: (**ما وجد**) خبر أنّه، و(**بعد الصَّدْمَة**) ظرف له قُدِّمَ عليه توسُّعًا، و(**حين أفاق**) بدل من "بعد"، و(**شيئا**) نصب على المصدر أي: إفاقةً ما، و(**مدركا**) حال من ضمير "أفاق". قوله: (**غاظه ذلك**) أي عدم تثبّتها وتَصَبُّرِها، (**قائلا له**) أي للمستحقّ المعتاب، والظرف أعني (**فحين**) معمول (**ولّى**)، فإمّا أن يجعل الغاية داخلة على "ولّى" تقديرا أي: فَوَلَّى حين سكت، وإمّا أنْ

يُجعل الظرف بمنْزلة شرط جوابه ولّى، والمجموع جواب "لَمّا" وعلى التقديرين يُتّجه أن المتعارف في جواب لما هو الفعل الماضي لفظا أو معنى بدون الفاء، وفي (**سكت**) مبالغة، لأنّه جعل الغضب الحامل على فعل كالآمر به والمُغرى عليه، فعُبِّر عن سكونه بالسكوت، وتذكير ضمير (**عنها**) أولى، ونظير تأنيثه ما قد وجد في بعض النسخ المعتبرة: "خاطبتُكِ" أو "لم أخاطبكِ" مقيَّدا بكسر الكاف، والدمدمة الكلام مع النفس خِفيا.

قوله: (**إنما ذكرتُ لك ما ذكرتُ**) يريد أن التمثيل بـ﴿**إِيَّاكَ نَعْبُدُ**﴾[سورة الفاتحة ١/٥] كافٍ لما أنا بصدده من أن الالتفات قد يختصّ مواقعُه بلطائف معانٍ إلا أنّي ذكرتُ هذه الاحتمالات الدقيقة في التفاتات امرئ القيس لِيُعلم أنه لِمَاذَا[1] اشتهر بالبلاغة واعتُرِف له بها مع أن ذِكرها إرشادٌ للمتعلم إلى كيفيّة استخراج اللطائف المختصّة بالتفاتات أُخَرَ، و(**البُزْلُ**) جمع بازل وهو البعير الداخل في السنة التاسعة، وحينئذ تنشقّ نابه وتصير في غاية القوة. وقوله: (**لامرئ**) أنسب من أن يقال "لرجل" نظرا إلى اسم الشاعر، وتُوهّم أنّه أراد به اسمه ليس بشيء، و(**المَطَاوِي**) جمع مطوًى موضع الطّيّ، قوله: (**والتفاضل**) ابتداء كلام كالاعتراض وضمير أشباهها للطائف الاعتبارات فَذِكْرُ الأشباه بمعنى الأمثال تفخيم لها، وقيل الضمير لـ"ما ذكرتُ" والتأنيث باعتبار المعنى.

قال: (**واعلم أن لطائف الاعتبارات**) أراد باللطائف الخواصَّ، وبالاعتبارات مناشِئَها في تراكيب البلغاء، و(**المرفوعةَ**) بالنصب صفة اللطائف، و(**هذا الفنّ**) فنّ المسند إليه و(**المطامح**) جمع مَطْمَحٍ من الطُّموح وهو: ارتفاع البصر، و(**النازحةِ**) بالجرّ صفة المطامح[٣٤/ب] جعل مناشئ اللطائف لبعدها عن معرفة تفاصيلها وما ينشأ منها على ما ينبغي، كالمواضع المرتفعة البعيدة واللطائف المستخرَجَة منها كالأمور المرفوعة هناك لِتُدْرَك بالبصر واستخراجها منها، كرفع تلك الأمور. قوله: (**لا تُثْبِتُها**) أي: لا تحقّق تلك اللطائفَ ولا تعرفها حق معرفتها إلا بأمور ثلاثة:

ا-[الأوّل]: الجد البليغ والسعي الكامل.

ب-[والثاني]: صدق الهمة ووفور الرغبة.

ج-[والثالث]: النفس اليقظى والذهن الصافي.

---

[1] في ف: لما.

وإنّما ذكرها على هذا الترتيب، لأنّه اعتبر إدراك اللطائف ثم ما يقرب منه أعني السعي ثم ما هو مبدأ السعي، ثم ذكر ما هو الأصل ولو اعتبر الواقع لانعكس الترتيب، و(**الامتراء**) افتعال من الْمَرْي وهو مسح الضرع لإخراج الدَّرِّ، و(**الاستشراف**) رفع البصر للنظر وبسط الكف فوق الحاجب كالمستظل من الشمس، (**لِمَا هنالك**) أي للطائف التي هي في تلك المطامح، و(**الطُّبْيُ**) بالضم للسِّباع وذوات الحوافر بمنْزلة الضَرع لذوات الأظلاف[1]، و(**المجهود**) الطاقة يعني: ما لم يستخرج عن طاقتك ما هو الخالص الصافي منها، و(**لم تُخَلِّفْ**) أي أنت، و(**التنقير**) المبالغة في التفتيش، واللام فيه متعلّقة بالسعي، وضمير (**عنها**) لـ"ما هنالك"، وفي ذكر (**ورائَك**) مع (**لم تخلّف**) تأكيد.

قوله: (**معهودٍ**) أي كل حد عُهد وصول الناس إليه ووقوفهم عنده، و(**مادًّا**) حال مما هو فاعل (**لم تَمْتَرِ**) أو (**لم تخلِّف**) أعني المخاطب وإيراد الباء في (**بضبعكِ**[2]) لتضمين المدّ معنى الأخذ، و(**البطش**) الأخذ بقوة، و(**المُتَوَخَّى**) المطلوب، و(**الباع**) قدرُ مدِّ اليدين وَصَفَه بالبَسْطَة لإفادة زيادة القدرة على الأخذ والحفظ، (**أن لا تُزِلَّ**) أي: لئلا تزلّ متعلق بـ(**تبطش**) أو بـ(**مادًّا**)، و(**المرمَى**) موضع الرمي، والغرض الهدف و(**الفَسيط**) قلامة الظفر، و(**مستظهرا**) حال أخرى أي مستعتبا بنفس يقظى، و(**الطماعية**) الطمع، وأراد باستشعار اللطائف جعلَها شعارا وهو ما يلي الجسد من الثياب، و(**المعوان**) كثير المعونة.

قوله: (**هذه الطبقة**) أراد بها علم البلاغة كأنّه قال: هذه الطبقة التي هي فوق طبقات سائر العلوم، و(**الناظرة بأنوار البصائر**) إشارة إلى صفاء أذهانهم، و(**المخصوصون بالعناية**) إشارة إلى التوفيق والرغبة، و(**المُدْلُونَ**) من أدلى بحجته إذا توسّل بها إشارة إلى السعي والجَدِّ، فقد ذكر تلك الأمور الثلاثة على الترتيب بحسب الواقع، و(**الحكمة**) العلم المشفوع بالعمل، و(**فصل الخطاب**) تلخيص الكلام بحيث لا يشتبه على السامع ما أريد به، وقد يُجعل بمعنى المفعول أي المفصول من الخطاب الذي يتبينه مَن يخاطَب به أو الفاعلُ أي الفاصل من الخطاب بين الحق والباطل، قوله: (**على أنّ كلام ربّ العزّة**) خبر لقوله: (**وعلماء هذه الطبقة**) أي هم على أنّ إعجاز القرآن بالبلاغة وكونه واردا على أسلوب لا يُنسَج على منواله، لا بالصَّرْفَة وغيرها مما ذهبت إليه طائفة.

---

[1] اقتباس من الصحاح، مادة: (طبي). ٢٤١١/٦.

[2] الضَّبْع: هو العَضُدُ. لسان العرب، مادة: (ضبع).

قوله: (**وهو قرآنه**) إشارة إلى أن كلامه تعالى هو هذا المقروء المنتَظَم من الحروف كما هو مذهبه، و (**الطُّلاوة**) بالضمّ الحسن والقبول، و(**أغدَقَتْ**) بالغين المعجمة والدالّ المهملة أي: صارت كثيرة الماء، شبّه القرآن بشجرة طيبة اِسْتَحْكَمَ أصولَهَا بكثرة الماء وأثمرت فروعها في السماء. قال في آخر الاستدلال: نُقِلَ عن أرباب السليقة في وصف القرآن: "إنّ له لحلاوة، وإن عليه لَطُلاوةً، وإن أسفله لَمُغْدِقٌ، وإن أعلاه لَمُثْمِرٌ، وإنه يعلو ولا يُعْلَى، وما هو بكلام البشر"[1].

والياء في (**القواليب**) لمزاوجة (**الأساليب**)، والمراد بهما الطرق المذكورة في فنّ المسند إليه مُخْرَجًا على مقتضى الظاهر، وعلى خلافه، والحصر فيهما لما أشرنا إليه من ردّ الصَّرْفَة وأخواتها، لا لعدم اعتبار طرق الإسناد والمسند وغيرهما.

[1] هذا الكلام للوليد بن المغيرة.

[الفن الثالث]

[في تفصيل اعتبارات المسند]

قال: (**الفن الثالث: للوجه الذي علمتَ**) الوجه الذي علمت له، (**أنْ لا بدّ من التصفح لمقتضيات الأحوال في إيراد المسند إليه على تلك الصور**) المتنافية، و(**الكيفيات**) المختلفة هو أن مدار حسن الكلام على انطباق تركيبه باعتبار مجموعه وأجزائه على مقتضى الحال، فلا بدّ من معرفة مقتضيات الأحوال في باب المسند إليه لِيَبْرُزَ لكلّ حالة في مِعْرَضِها، ولهذا بعينه (**تعلم**) أنّ لا بدّ من معرفة مقتضيات الأحوال في باب المسند ليتأتّى بروزُه كذلك، فقوله: (**للوجه**) متعلق بـ"تعلم"، ولفظة (**له**) تكرير لبعد العهد تجري مجرى البدل من قوله: (**للوجه**) على طريقة قولك: بزيد مررتُ به، ولك ان تجعل للوجه معمولا لما يفسره "تعلم له".

وإنما قال: (**أيضا**) نظرا إلى أنّه وَصَفَ الوجه بأنه عُلم له شيءٌ آخر، والعائد إلى الموصول محذوف أي علمتُ له، و(**الأواذِيَّ**) جمع آذِيٍّ وهو الموج جعل فكره بحرا لكثرته واشتماله على أمور نفيسة، و(**دونَ**) في موضع الحال[٣٥/أ] أي الذي خُصّ بتلاطم أمواج فكره متجاوزا في ذلك أبناءَ جنسه المشاركين له في أصل الفكر و(**كمالَ أُنْسِه**) ثاني مفعولي (**المستودعُ**)، وأولها المستتر الراجع إلى الموصول يقال: استودعتُه الشيءَ إذا طلبتَ أن يكون وديعة عنده، وكأنّه أشار بجعله وديعة إلى وجوب محافظته وكونه محض توفيق، و"النّقاب" -بوزن الكتاب- العلاّمة، كأنّه يَنْقُبُ الأشياءَ فيصل إلى حقائقها، و(**المُحَدَّث**) الصادق الظن في الأمور كأنّه حُدِّثَ بها.

وقوله: (**فلا يحتجب**) عطف على الصلة أي الذي حُدِّث فلا يحتجب كقوله تعالى: ﴿**وَأَقْرِضُوا اللَّهَ...**﴾[سورة المزّمّل ٢٠/٧٣]، وأراد بـ(**بدائع النكت**) غرائبَ خواصّ التراكيب، وبـ(**مَكَامِنَها**) مواضعَها التي اِخْتَفَتْ فيها، وبـ(**لطائف السحر البيانيّ**) وجوهَ الدلالات اللطيفة المستميلة للقلوب إليها، (**المستخرجة من معادنها**) أي مواضعها المتصفة بها، فقد أشار إلى علمي البلاغة. وقوله: (**المستطلع**) إشارة إلى فائدتهما، أعني إدراك إعجاز القرآن على الوجه الذي أدركه أرباب البلاغة السليقيّة، يقال: استطلعتُ رأيه، طلبتُ الاطِّلاعَ عليه، و(**الطِّلْعُ**) بالكسر الاسم من الاطّلاع، وبالإضافة إلى (**الإعجاز التنْزيليّ**) صار نوعا من الاطّلاع.

قوله: (**لِزِمَامِ الحُكْم**) أي الحكم بكونه معجزا، و(**كِفَاءَ**) مصدر "كافأتُه" إذا قابلتَه وصرت نظيره، وهو ههنا نصب على الحال بمعنى الْمُكافِي، و(**الْمُتَحَدَّيْن**) اسم مفعول من

"تحدَّيتُه" إذا نازعتَه في فعل على سبيل الغلبة. قوله: (**فهو**) أي طِلْع الإعجاز بمعنى الاطّلاع عليه، (**هو الطَّلِبة**) أي المطلوب من فنّ البلاغة وما يتعلق به. قوله: (**أنْ لا بدّ**) مفعول "علمتَ"، و"أنْ" مخففة، وضمير الشأن محذوف. فقوله: (**لِمقتضِيات الأحوال في إيراد**) بفتح الضاد مع كلمة في هو الموافق لما مرّ في صدر باب المسند إليه، وفي بعض النسخ بكسرها، ونصب (**إيرادَ**) على أنّه مفعول لاسم الفاعل وهذا أنسب بقوله: (**عن الأحوال المقتضِية لأنواع التفاوت في المسند**) لا يُقال: كيف جاز نصبه للمفعول به ولا اعتماد؟ لأنا نقول: هو في المعنى معتمد على الموصوف لأنّ الإضافة بيانية فكأنه قيل للأحوال مقتضِية إيرادَ المسند إليه، ولا شكّ أن تصفُّح المقتضِيات يستلزم تصفّح المقتضَيات وبالعكس فكلّ واحدة من النسختيْن تلائم ما تقدّم وما تأخّر إمّا صورةً وإمّا معنًى.

قوله: (**وفي إفراده**)، و(**في كونه جملة**) معطوفان على قوله: (**في المسند**) أي لأنواع التفاوت في إفراده وفي كونه جملةً، قدَّم الفعل لأنّه الأصل في المسند، ومثّل بالماضي والحال والمستقبل دون الأمر، لأنّ الكلام في الخبر وقدّم في الإسم المنكّر لأنّه الأصل مقيسا إلى المعرّف، وأشار بقوله: (**من جملة المعرَّفات**) إلى أنّه لا بدّ لخصوصية كل منها من حالة تقتضيها. وقوله: (**مقيّدا**) صفة "فعلا" وما عُطف عليه، وأورد لكل واحد مثالا، و(**من كونه مؤخّرًا**) عطف على (**من كونه متروكًا**)، قدّم تأخير المسند ههنا، لأنّه الأصل فيه، وأخّره في ضبط الاعتبارات بناءً على أنّ تقديمه يُبْحَثُ عن الأحوال المقتضية له.

وقوله: (**حتى يتهيَّأ**) متعلق بالتفحّص، وفاعل (**يتّسم**) ضمير المسند، و(**السِّمَة**) العلامة، و"أَقْوَمِ سَمْتِهِ" أي أَعْدَلِ طريقه، والضمير لـ(**كل مقام**)، (**فهو**) أي المذكور من الاتّسام والإجراء، و"الُمطَارَحُ" اسم مكان من "طارحوا الكلام" إذا طرحه بعضهم على بعض كما في المناظرة، (**تُرازُ**) أي تُمتحنُ من الرَوْزِ بتقديم المهملة على المعجمة، و(**الُمطَارَدُ**) اسم مكان من مطاردة الفرسان بعضِهم بعضا، و(**الجَذَعُ**) من الفرس ما تمّ له سنتان، و(**القارح**) ما تمَّ له خمس سنين وحينئذ يَقْوَى.

[ترك المسند]

قال: (**وأما الحالة المقتضية لترك المسند**) أشار إلى وجود القرينة المجوّزة لتركه بقوله: (**كان ذكر المسند إليه بحال يعرف منه**) أي من ذلك الحال المسندُ، وإلى مرجحه على الإثبات بقوله: (**وتعلّق بتركه غرض**) أي داع، سواء كان غايةً يقصد حصولها بالترك أو باعثا متقدّمَ الوجودِ عليه على قياس ما مرّ، ثم فصَّل الأغراض، واتباعُ الاستعمال إنما يكون غرضا لغير المستعمِل الأوّل وهو على قسمين:

ا-[الأوّل]: إتباع استعمال وارد على تركه كما في الأمثلة السماعية نحو:"كلاهما وتمرا" أي: لك كلاهما وأُزِيدُك تَمْرًا، وفي الأمثلة المقيسِ عليها من القياسيات.

ب-[الثاني]: إتباع استعمال وارد على ترك نظائره كما في الأمثلة المقيسة من القياسيات.

والضابط في "ضربِي زيدا قائما" أن يكون المبتدأ مصدرا منسوبا إلى فاعله أو مفعوله أو إليهما بعده حال منهما أو من أحدهما أو أفعلُ تفضيل مضافًا إلى مصدر كذلك.

والضابط في (**كلُّ رجل وضيعتُه**) أن يعطف على المبتدأ بواو بمعنى مع، ويكون الخبرُ المقارَنَة أي: كلّ رجل مقرون بضيعته، وضيعتُه أي مقرونة به.

والضابط في: (**لولا زيد**) أن يقع المبتدأ بعد لولا ويكون الخبر أمرا عاما. قوله: (**ونحو ذلك**) يعني مثل قولك: لَعَمْرُك لأفعلنّ، ومباحث هذه[٣٥/ب] الضوابط مستوفاة في كتب النحو. قوله: (**وأما قصد الاختصار**) لم يذكر لفظ القصد في اتباع الاستعمال لأنّ اتباعه في الأمثلة التي ذكرها واجب، وأما (**الاختصار**) فقد يُقصد فيُترك المسند وقد لا يُقصد فلا يُترك، و(**الاحترازُ**) يُروى مرفوعا ومجرورا، والجمع بينه وبين الاختصار تنبيه على جواز الاجتماع في الاعتبار ولذلك جمع ضِيق المقام معهما فإنّهما مرجّحات لجواز اعتبارها مجتمعة وفرادى.

و(**إذا**) المفاجأة تدلّ على مطلق الوجود فيحذف خبر المبتدأ بعدها جوازا قياسا إذا كان عامّا فيجوز أن يقصد هناك اتباع الاستعمال أيضا، ونحو: (**زيد منطلق وعمرو**) أي منطلق، إن جعل من عطف الجملة بأسرها على مثلها فقد حُذف فيه المسند من الجملة الثانية لدلالة مسند الأولى[1] عليه وإن قصد فيه عطف عمرو على زيد، وعطف منطلق المحذوف على منطلق المذكور فقد حذف فيه المسند أيضا، ولا يقدح في ذلك كون المحذوف معطوفا على مسند آخر، وفي

[1] في ج: مسند الأول. في ي: المسند الأول.

عطف مفردِيٍّ جملةً على مفرديٍّ جملةً أخرى كما في قولك: "كان زيد قائما وعمرو قاعدا" دِقَّةً فليتأمَّلْ.

قوله: (**إذا حملتَه على تقدير: النار شرّ من ذلكم**) أي من غيظكم على من يتلو عليكم الآيات، وإذا حمل على تقدير: هو النّار، كان من حذف المسند إليه، ولعلّه أولى لأنّ السامع قد عرف ما هو شر، و لم يعرف خصوصيته فهو طالب للحكم عليه بالتعيين.

قوله: (**وإما ضيق المقام**) كملالة المتكلّم وفوت الفرصة والمحافظة على وزن أو سجع. وفي قوله: (**مع قصد الاختصار**) إشعار بأن ضيق المقام تابع في الفَرَضِيَّة، أو بأن ضيق المقام لا يخلو من الاختصار الذي هو لازم في الكل. قوله:

قالتْ[1]............... ....

أي الحبيبة، والحال أنها رأتْ اصفرار وجهي، (**مَنْ به**) أي من الْمُطَالَب بهذا الاصفرار والْمُجَازَى به، و(**تنهَّدتْ**) أي تنفَّست تنفّسَ الصعداء، فَأَجَبْتُها قائلا: (**الْمُتَنَهِّدُ**) أي الانسان المتنهّد هو المطالَبُ، وإذا حمل على "هو" أي الْمُطَالَبُ به المتنهدُ كان من حذف المسند إليه. قوله: (**أيُّ التقديرين أَولى**) أقول: إذا جُعِلَ كلمة "مَن" في السؤال مبتدأً والمطالَب به خبرا له، كما هو المشهور وهو مذهب سيبويه[2] كان التقدير الأوّل أَولى، لأن السؤال حينئذ عن معين يُحكم عليه بالمطالب به كأنه قيل: "أزيد المطالَب به أَمْ عمرٌو أَمْ خالدٌ؟"، إلا أنه اختصر في العبارة، فالسائل يطلب بهذا السؤال حكما يكون المطالَب به فيه محكوما به، والخصوصية كالمتنهِّد مثلا محكوما عليه، فيجب أن يُلقى إليه الحكم على الوجه الذي يطلبه كما ستعرفه.

ولذلك حكم الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشّاف[3] بأنّه إذا اُستخبر: مَنِ التائب؟ فقيل: زيد، كان التقدير: زيد التائب. وإذا جعل المطالب به مبتدأ وكلمة "مَنْ" خبرا له كان التقدير الثاني أولى، لأنّ السائل حينئذ يطلب حكما عن المطالب به بالتعيين، فيجب أن يراعى ما يطلبه، وهذه المطابقة بين السؤال والجواب هي المطابقة المعنوية التي أوجبوا رعايتها في نحو: زيد أخوك،

---

[1] تمام البيت:

قالتْ وقد رأى اصفراري منْ به وتَنَهَّدَتْ فأجبتُها الْمُتَنَهِّدُ

البيت من الكامل من قصيدة قالها أبو طيب المتنبي في مدح شجاع بن محمد الطائي. المفتاح، ٢٠٦؛ الإيضاح، ١٦٩/١؛ معاهد التنصيص، ١٩٠/١.

[2] انظرالكتاب لسيبويه، ٣٧/١.

[3] انظر: دلائل الإعجاز،١٥٦؛ الكشاف، ٣٦/١.

وأخوك زيد، حيث قالوا: إنّما يقدّم ويحكم على ما يتصوّر أنّ المخاطب طالب للحكم عليه، وأمّا زيد في جواب "من قام؟" فهو مطابق للسؤال بهذه المطابقة المعنوية سواء جُعِلَ فاعلاً أو مبتدأً، لأنّ "قام" مسند في المعنى إلى زيد قُدّم أو أُخّر، لكنّه إذا جعل فاعلا فَاتَتْ المطابقة اللفظية، لأنّ الجواب جملة فعلية و السؤالَ اسميّةٌ، وإنّما اختاروا فوات هذه المطابقة اللفظيّة لنُكتة هي: إنّ الاستفهام بالفعل أولى.

فقولك: "من قام؟" أصله: أقام زيد أم قام عمرو أم قام بكر؟ فلمّا تعذّر التفصيلُ وُضع لفظٌ دالٌّ على الذات مطلقا، وضُمّن معنى الاستفهام فوجب تقديمه على الفعل فصارت الجملة في الصورة اسميةً وهي في المعنى على فعليتها فاخْتِيرَ في الجواب الفعليةُ إذا لم يكن هناك مانع تنبيها على أصل السؤال، والدليل على هذا الاختيار التصريحُ بالفعلية في نحو قوله تعالى: ﴿**قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ**﴾[سورة يس ٧٩/٣٦]. وقوله:﴿**خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ**﴾[سورة الزخرف ٩/٤٣]. وأمّا قوله تعالى: ﴿**قُلِ اللهُ يُنَجِّيكُمْ**﴾[سورة الأنعام ٦٤/٦] في جواب: من ينجيكم؟ ففيه مانع هو أن القصد إلى إفادة القصر على المذهب المختار، وإذا اجْتَلَيْتَ ما جلوناه انكشف لك حقائق معان في غاية الظهور، ولكن من لم يجعل الله له نورا فما له من نور[١]. قوله: (**أَيْ:**

نحن بما عندنا راضون[٢]...... ....)

فالقرينة ههنا متأخرة عن المحذوف إلاّ أنّ في قوله "بما عندنا" نوعَ إشعار بذلك الخبر المقدّر. قوله: (**بين المعرّفين بَوْنٌ**) هو كقوله في باب المسند إليه: "وكم بين الشهادتين؟"[٣]. قوله: (**ولك أن تأخذ من ذلك القبيل**) أي من حذف المسند، أي: الله أحقّ ورسوله كذلك[٤]. فـ"أحقّ" خبر الأوّل أُخِّر إلى موضع خبر الثاني ليكون كالعِوَض عنه، أو هو خبر للثاني دالّ على خبر الأوّل، وفي كلامه إشارة إلى أنّ هناك وجها آخر أَرجحَ، وهو أن لا حذفَ فيه، وأحق خبر

---

[١] اقتباس من الآية: ﴿**وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ الله لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ**﴾[سورة النور ٤٠/٢٤]

[٢] البيت:

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ، وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفُ

البيت من المنسرح، وهو لعمرو بن امرئ القيس . خزانة الأدب، ٢٧٥/٤.وفي معاهد التنصيص، ١٨٩/١ نسب غلى قيس بن الخطيب؛ وفي المفتاح، ٢٠٦؛ والإيضاح، ١٦٩/١ بلا عزو.

[٣] انظر: المفتاح، ١٧٦.

[٤] الآية: ﴿**وَالله وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ**﴾[سورة التوبة ٦٢/٩].

عنهما، وإفراد الضمير في ﴿**يُرْضُوهُ**﴾[سورة التوبة ٩/٦٢][١] لكونهما في حكم مُرْضًى واحدٍ، فإنّ رِضَى رسول الله رِضَى الله، وفيه اعتبار لطيف هو: التقوية برفعة شأنه وعلوّ مكانه عليه السلام[٢].

قوله: (**وإما أن يُخْرِجَ**) وفي بعض النسخ: " أن لا يخرج" وكلاهما صحيح، فإنّ إخراج الذكر إلى ما ليس بمراد باعث على الترك داعٍ إليه، وعدمَ إخراج ذكره إليه غاية تترتب على الترك، وقد عرفتَ أن الغرض أعمّ منهما. قوله: (**كما إذا قلتَ**) يعني إذا قلت: أ زيد عندك أم عندك عمرو؟ كانتْ "أمْ" منقطعة قُصد بها[٣٦/أ] الإضراب عن الاستفهام السابق لا متصلة، إذ ليست هي والهمزة داخلتين على المتساويين وهذا ظاهر، وكذا إذا قلتَ: (**أم عمرو عندك؟**) كانت منقطعة أيضا، لأنّك تُقدِّر على الإتيان بالمفرد بعد "أم" وهو أقرب إلى الاتصال، فالعدول عنه إلى الجملة دليل الانقطاع.

فإن قلتَ: لِمَ لا يجوز أن يكون عمرو في (**أزيد عندك أم عمرو؟**) معطوفا على زيد عطفَ مفردٍ على مفرد للمشاركة في المسند المذكور أعني "عندك"، كما في قولك: قام زيد وعمرو، فلا يكون هناك ترك مسند للغرض المذكور؟

قلتُ: لأنّ تقدير الكلام: أزيد حصل أو حاصل عندك؟، وفي ذلك المقدر مستتر راجع إلى زيد، وقد انتقل إلى الظرف فلا يصلح خبرًا عن عمرو، وبخلاف "قام" فيما ذكرتُه من المثال فإنّه دالّ على مطلق القيام وليس فيه ما يقتضي ربطَه بزيد فقط.

ألا ترى أنّك إذا قلتَ: زيد قام وعمرو، لم يجز استناد قام إليهما معًا لاشتماله على ضمير زيد. قوله: (**وإما لاختبار السامع**) الظاهرُ تركُ اللام، لأنّ الاختبار نفسه قسم من الغرض الذي يُفَصِّلُه، لكنّه نظر إلى أنّ اللام مقدّر فيما تقدّم بحسب المعنى، فكأنّه قال: يُترك المسند لما ذكر وللاختبار، ثمّ عاد إلى طريقة التفصيل افتنانا فقال: (**وإمّا طلب تكثير الفائدة بالمذكور**) أي بما ذكر من الكلام سواء كان مسندا إليه، كما إذا حمل على ترك المسند، أو مسندا كما إذا حمل على ترك المسند إليه، فلفظ كلّ واحد من: ﴿[فَ]**صَبْرٌ جَمِيلٌ**﴾[سورة يوسف ١٢/١٨]، و﴿**طَاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ**﴾[سورة النور ٢٤/٥٣] أمر مذكور يمكن حمله تارة على ترك المسند وأخرى على غير ترك المسند، أعني ترك المسند إليه، فهذه نكتة مشتركة بين حذف المسند والمسند إليه يمكن إيرادها في

---

[١] تمام الآية : ﴿ **يَحْلِفُونَ بِالله لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ وَالله وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ**﴾ [سورة التوبة ٩/٦٢].

[٢] في ف: عليم. في ج: عليه. في ب ءم.

حذف كلّ منهما. قوله: (**أي معروفة بالقول دون الفعل**) وإذا قُدّر المبتدأ: "أمرُكم" أو "الذي يُطلب منكم"، يراد بـ"معروفة" إنها معلومة لا يُشكّ فيها كطاعة الخُلَّص من المؤمنين على ما مرّ، وإذا حمل على حذف الخبر أريد بـ"معروفة" هذا المعنى أيضا.

[ذكر المسند]

قال: (**وأما الحالة المقتضية لذكره فهي أن لا يكون ذكر المسند إليه يفيد المسند بوجه ما من الوجوه**) أي لا بذاته ولا بقرينة أخرى حاليةٍ أو مقاليةٍ فحينئذ يجب ذكر المسند. قوله: (**أو أن يكون في ذكر المسند**) غَرَضٌ يريد أن هناك قرينة دالة على المسند إلا أنه تعلّق بذكره غرض مرجّح إمّا غاية مطلوبة وإمّا حامل مَحْض[1]، وإنّما قال: (**زيادة التقرير**) لأنّ القرينة تقرّر المسند في ذهن السامع، فذِكْرُه يَزِيدُ تقريرَه فيه. قوله: (**أو قُصد التعجيب من المسند إليه بذكره**) فإنّ مفهوم المسند –كمقاومة الأسد مثلا– إذا كان مقتضيا للتعجيب من المسند إليه وكان هناك قرينة دالّة على المسند، فإنْ لم يُذْكَرْ فُهِمَ إسنادُه إلى المسند إليه، وأمّا قصد التعجيب منه فلا، وإذا ذكر مع كونه مستغنى عنه في الظاهر فلا بدّ من نكتة، وحيث كان قصد التعجيب مناسبا حمل عليه. وقد يقال: أراد أن التعجيب الحاصل بالذكر أقوى، فإذا قصد هذا التعجيب فلا بدّ من ذكره، ولهذا زاد لفظة "بذكره".

قوله: (**مع دلالة قرائن الأحوال**) أراد بها ما يعمّ القرائن الحالية: كتوجّهه إلى الأسد وتَلَطُّخُ ثوبه وسيفِه بالدم، والمقالية: كأَنْ يقال: مَنْ يقاوم الأسدَ؟ فتقول: يقاوم الأسد زيدٌ. قوله: (**أو غير ذلك**) كالتوبيخ والتهديد والترحّم والإغراء عليه إلى غير ذلك من المعاني التي تصلح لأن يقصد إليها في حقّ المسند إليه إن كان المسند صالحا لذلك النوع من الغرض. قوله: (**والمقام مقام بَسْطٍ**) كأنْ يكون إصغاء السامع مطلوبا، وكأنْ يقصد الافتخار والابتهاج بذكر المسند، واللام في قوله: (**أو لأنّ الأصل**) للنظر إلى جانب المعنى، وكذا في قوله: (**أو ليتعيّن**) أي: ربّما دلّت القرينة على أنّ المسند هو العِلم مثلا، و لم تدلَّ على خصوصيته شيء من العبارات التي يعبّر بها عنه من نحو: عالم، أو عَلِمَ، أو يعلم، أو له العلم، إلى غير ذلك. فإذا أريد تعيين شيء منها لغرض يتعلّق به صُرّح بذكره، والاسم كعالم مثلا يدلّ على ثبوت العلم لمن حكم به عليه، وليس فيه تعرّض لاقترانه بزمان وحدوثه فيه، ولا لدوامه.

---

[1] أي: خالص. المَحْضُ: اللبنُ الخالِصُ بلا رَغْوة. ولَبنٌ محْضٌ: خالِصٌ لم يُخالِطْه ماء. لسان العرب، مادة: (محض).

نعم، لمّا كان اسم الفاعل جاريا على الفعل جاز أن يقصد به الحدوث بمعونة القرائن، كما في ضائق، ويجوز أن يقصد به الدوام أيضا في مقام المدح والمبالغة، وكأنّه إنما قال: (**صريحا**) تنبيها على أن مجرد الثبوت يستفاد منه صريحا بأصل وضعه، وقد يستفاد منه غيرُه بقرينة، وكذا حكمُ اسم المفعول، وأمّا الصفة المشبّه فلا يقصد بها إلا مجرد الثبوت وصفا، أو الدوام باقتضاء المقام، والجملة اللاسمية إذا كان خبرها اسما فقد يقصد بها الدوام والاستمرار الثبوتيّ بمعونة القرائن، وإذا كان خبرها مضارعا فقد يفيد استمرارا تجدّديّا، فليس كل جملة اسميّة مفيدة للدوام، فإن قولك: زيد قام، يفيد تجدّد القيام، كما سيأتي في كون المسند جملة فعلية.

وقوله: (**فأصل الاسم**) دفع لما يقال: من أن الصفات كاسمي الفاعل والمفعول يدل على الزمان والتجدّد، يعني: أن الأصلَ في الاسم صفةً كان ك"عالم"، أو غيرَ صفة ك"غلام" الدلالةُ على الثبوت، وأما الدلالة على التجدّد فأمر عارض في الصفات فلا اعتداد به. قوله: (**فيستفاد**[٣٦/ب] **التجدد**) أي صريحا، فإنّ الفعل يدلّ بوضعه على التجدّد، أي الحدوث والاقتران بالزمان، وكذا قوله: (**فيورث احتمال الثبوت والتجدّد**) أراد به صريحا، إلا أنّه اكتفى بذكره في الاسم، ولا شكّ أنّ ذكر الظرف يورث ذلك الاحتمال صريحا بخلاف القرينة التي لا تدلّ على تعيين الظرف، وكذا إذا فُرضت دالّةً على تعيينه. قوله: (**وهما حاصل أو حَصَلَ**) اختار "أو" في موضع الواو نظرا إلى أنهما متبادلان، وقد مرّ مثله. قوله: (**ويأتيك**[1]) أي في الحالة المقتضية لإفراد المسند، (**فيه**) أي في الظرف الواقع خبرًا، (**كلامٌ**) يدلّ على أنّ الأقوى تقدير الفعل.

قوله: (**لشمول هذه الاعتبارات**) أي لأكثرها كما صُرِّح به في بعض النسخ، إذ ليس ههنا مثال التعجيب[2] ولا إهانة المسند إليه، ولا مثال ما أشار إليه بقوله: (**أو غير ذلك**)، والكلّ صالح لزيادة التقرير والتعريض بغباوة السامع المخالف والاستلذاذ وبسط الكلام ورعاية الأصل وتعيين الاسميّة من الثلاثة وفي الأكثر تعظيم المسند إليه، والمعتزلة لَمَّا أوجبوا على الله تعالى ثواب المطيع وعقاب العاصي، ونفوا عنه خلق الأعمال القبيحة وإرادتها، وزعموا أن صفاته تعالى عين ذاته، سمّوا أنفسهم أهل العدل والتوحيد أي: نحن قائلون بأنه تعالى عادل، أي لا يفعل قبيحا، ولا يُخِلُّ بواجب، وبأنّه تعالى متوحّد بالقدم لا شريك له فيه، وذِكْرُ الناصر لدين الله تاريخٌ للتصنيف وهو الرابع والثلاثون من الخلفاء العباسية، بُويع سنة خمس وسبعين وخمسمائة، وتُوفي سنة اثنين

[1] في المفتاح: سيأتيك.

[2] في ي، ف، ب: التعجّب.

وعشرين وستمائة.

[إفراد المسند]

قال: (**وأمّا الحالة المقتضية لإفراد المسند**) وضع لفظ المسند موضع ضميره لإفادة تمكينه، فإنّ المسند المفرد يشتمل على عدة أقسام، وأراد بالمفرد ما يقابل الجملة لا المركّب، وضبط إفرادَ المسند باجتماع أمرين: كون المسند فعليّا، وأن لا يقصد من نفس التركيب تقوِّي الحكم. واحترز بالأوّل عن كونه سَبَبِيًّا، وبالثاني عن قصد التقوِّي بنفس التركيب، فإنَّ كُلاًّ منهما يقتضي كون المسند جملة كما سيأتي، لا يقال نَحْوُ: "زيد قائم"، قصد بنفس تركيبه التقوّي، وليس المسند فيه جملة بل مفرد، لأنّا نقول: ليس فيه من التقوّي ما يعتدّ به لكونه شبيها بالخالي عن الضمير، كما ستعرفه، فلا يتناوله لفظ التقوي عند إطلاقه، وإنّما قال: (**من نفس التركيب**) احترازا عن قصد التقوّي بالتكرير، وأداة التأكيد فإنّه لا ينافي إفراد المسند كقولك: قام زيد قام زيد، وإنّ زيدا لَقائم.

قوله: (**وأعني بالمسند الفعليّ**) جعل في قسم النحو الوصف على قسمين فعليّا: وهو ما يكون مفهومه ثابتا للمتبوع، نحو: مررتُ برجل كريم، وهو الذي سمّاه النحويُّون وصفَ الشيء بحال نفسه، وسببيّا: وهو ما يكون مفهومه ثابتا لأمر متعلّق بمتبوعه، نحو: مررتُ برجل كريم أبوه، وهو الذي سمّوه وصفَ الشيء بحال متعلِّقه، وعلى ذلك القياس جَعل المسند ههنا قسمين فعليّا وسببيّا.

فقوله: (**بالثبوت للمسند إليه**) أراد به ما هو المتبادر من لفظه، أعني الثبوت الحقيقيّ، وهو قيامه بالمسند إليه، وكونه حالا له، وأراد (**بالانتفاء عنه**) ما يقابله، أعني رفعَ الثبوت الحقيقيّ، يدلّك على ذلك أنّه قال[1] في المسند السَّبَبِيِّ: "هو أن يكون مفهومه مع الحكم عليه بالثبوت لما هو مبنيّ عليه، أو بالانتفاء عنه مطلوبَ التعليقِ بغير ما هو مبني عليه تعليقَ إثباتٍ له بنوع ما، أو نفى عنه بنوع ما". فإنَّ جَعْلَه تعليق إثبات له بنوع ما أو نفي عنه بنوع ما في مقابلة الثبوت لما هو مبنيّ عليه، والانتفاء عنه دليل ظاهر على أنّه أراد بالثبوت والانتفاء ما ذكرناه، لا ما يتناول الثبوت التعليقيَّ وانتفاءه، وفيما ذكره في تفسير الوصف الفعليّ والسيبيّ إشعار بذلك أيضا، فلا يُرَدّ ما تُوهّم[2] من أنّ تفسيره للمسند الفعليّ يجب أن يكون تفسير المطلق المسند في

---

[1] انظر: المفتاح، ٨٢.

[2] المقصود بمن توهم هو الخطيب القزويني. انظر: الإيضاح،١٧٦/١.

الجملة الخبريّة، إذ لا معنى للمسند فيها إلا ما حكم بثبوته للمسند إليه، أو بانتفائه عنه، فيتناول المسند السبَبِيَّ الذي جعله مقابلا للفعليّ. قوله: (**كقولك**) تمثيل للمسند الفعليّ سواء كان مفردا أو جملة، ألا ترى أنّه أورد الأمثلة بعد تفسيره.

ثم قال: (**وتقسير تقوّي الحكم يذكر فيما بعْدُ**) فلو كانت أمثلة للمسند المفرد لأخّرها عن التعرّض لِقَيْدَيْ ضابطة الإفراد كما يشهد به الذوق السليم، فالمثال الأوّل: للفعل الذي هو اسم مفرد، والثاني: لما هو ظرف متأخّر عن المسند إليه محتمِل لكونه جملة ومفردا، والثالث: لما هو فعل ماضٍ غير مقيد، والرابع: لِما هو مضارع مقيّد بالشرط،، وكلاهما مفرد، وقدّم الظرف على الفعل لِمشاركته المثال الأوّل في صيرورته بالتصرّف مثالا للسَبَبِيِّ الذي هو جملة إسمية، والخامس: لما هو ظرف متقدّم على المسند إليه، وإنما أخّره لعدم مشاركته للظرف الأوّل فيما ذُكر، فـ(**خالدٌ**) مبتدأ و(**في الدار**) خبره، و لم يقصد بقوله: (**إذ تقديره: استقرَّ أو حصل**) أنّه لو قُدِّر باسم الفاعل لم يكن مسندا فعليّا بل لَمّا كان المعتبر في المسند الفعليِّ هو الثبوتَ الحقيقيَّ أو إنتفاءَه، و لم يكن ذلك ظاهرا في قوله: (**في الدار**) أراد تقديرَه بما يكون ثبوته للمسند إليه ثبوتًا حقيقيّا، إلا أنّه قدّره بما هو المختار عنده، وأورد على سبيل الاستطراد دليلا عليه، وهو: أنّ الظرف يقع صلة، وحينئذ يكون مقدّرا بالفعل اتفاقا، فكذا ينبغي أن يقدّر إذا وقع خبرا، لأن معناه فيهما واحد، لا يقال إذا كان (**في الدار**) مقدّرا يحصل، كان الخبر فعلا للمبتدأ، فلا يجوز تقديمه عليه كما في: زيد قام، لأنا نقول: سبب عدم الجواز الالتباسُ بالفاعل، ولا الالتباس ههنا، لأنّ الظرف غير معتمد، فلا يجوز إعماله على المختار وإنّما لم يمثّل للمسند المفرد ههنا لأنّه إمّا فعل ماض أو مضارع، وإمّا اسم منكَّر أو معرَّف، وقد ذكر فيما بعدُ أمثلتَها وفوائدَها، فلا يتصور للمطلق مثال سوى ما يذكر في أقسامه، فمن زعم[1] أنّ "بستِّين" مقدَّر باسم الفاعل، وأن "في الدار خالد" محمول على أن "خالدٌ" فاعل للظرف كما هو مذهب الأخفش[2] بناء على أن

---

[1] المقصود بمن زعم هو قطب الدين الشيرازي. انظر: مفتاح المفتاح، الورقة، ٥٣/ب.

[2] هو أبو الحسن سعيد بن مَسْعَدَة المُجاشي بالولاء النحوي البلخي المعروف بالأخفش الأوسط المتوفى ٢١٥هـ/٨٣٠م. أحد نحات البصرة. والأخفش الأكبر أبو الخطاب، وكان نحويا أيضا من أهل هَجَرَ من مواليهم، واسمه عبد الحميد بن عبد المجيد. وقد أخذ عنه أبو عبيدة وسيبويه وغيرهم. وكان الأخفش المذكور من أئمة العربية وأخذ النحو عن سيبويه وله من الكتب المصنف: كتاب "الأوساط" في النحو، وكتاب "تفسير معاني القرآن"، وكتاب "المقايس" في النحو، وكتاب "الإشتقاق"، وكتاب"العروض"، وكتاب "المسائل" الكبير، وكتاب "المسائل" الصغير، وغير ذلك. أنظر: وفيات الأعيان ٣٨٠/٢-٣٩٠؛ إنباه الرواة على أنباء النحاة (للقفتي علي بن يوسف، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٥٠)

الأمثلة للمسند المفرد فقد تعسّف بلا طائل.

[متى يكون المسند فعلا]

قال: (**وأما الحالة المقتضية لكونه**) أي لكون المسند المفرد فعلا بدليل ما تقدم من قوله: "وفي إفراده من كونه فعلا"، وما تأخر[٣٧/أ] من قوله: "وأما الحالة المقتضية لكونه جملة"، ومعنى تخصيص المسند بأحد الأزمنة جعله مخصوصا ومقيّدا بالزمان الماضي أو الحال أو المستقبل، وإنّما كان الفعل أخصر ما يمكن من الطرق لدلالته على الحدث الذي هو المسند، وعلى الزمان معا بخلاف الاسم، فإنّه يحتاج فيه للدلالة على الزمان إلى شيء آخر، كقولك: زيد قائم، في الزمان الماضي، وقد يقال: خرج بهذا القيد أيضا نحو: زيد قام، فإنّه يفيد التخصيص بأحد الأزمنة مع التجدّد، لكنّه ليس بأخصر، لأنّ الضمير في حكم الملفوظ ولا حاجة إلى ذلك، لأنّ الكلام في تعيين الحالة المقتضية لكونه فعلا بعد تحقّق الحالة المقتضية لكونه مفردا، كما عرفتَ، فمثل: زيد قام، خارج بضابطة الإفراد، وأمّا إفادة التجدّد أي الحدوث فلازمة لدخول الزمان في مفهوم الفعل، إذ لم يقصد بذلك مجرد اقتران الحدث بالزمان بل حدوثه فيه، فذِكْرُ إفادةِ التجدد تحقيقٌ للمقام، لا تقييد للاحتراز، فنحو: علم الله، ويعلم الله، لا يُقصد به تجدُّدُ علمه حتى يلزم تغيّر التقديم، بل تجدّد تعلّقه، ولا محذور فيه، كما علم في موضعه، ونحو: زيد كاتب وآكل، يفهم منه التجدّد والاختصاص بأحد الأزمنة بقرينة العقل والمقام، وخصوصية الحدث , لا بحسب أصل وضعه، وإنّما تعرّض لتفسير الآيتين[1] دلالة على أن (**كَتَبَتْ**) و(**كذَّبتم**) للماضي، و(**يكسبون**) و(**تقتلون**) للحال، وكلمة (**ما**) في الآية الأولى موصولة في الموضعين، أو مصدرية لكن بيان المصنف[2] لها بقوله: (**من كِتْبَةٍ ما لم يكن يَحِلُّ لهم**)، وبقوله: (**مِنْ أَخْذِ** [الرُّشى]) إيثار منه لكونها موصولة فيهما، وإنما بيّن المكسوب بأخذ الرُّشَى، لا بالرُّشى، لأن مكسوب العبد حقيقةٌ فِعلُه الذي يثاب عليه ويعاقب، وإذا أُطلق المكسوب على الرُّشَى مثلا، أريد أنها مكسوب تحصيلُها.

قوله: (**مِمَّا يَكْسِبُونَ بذلك بَعْدُ**) أي: بعدَ ما مضى، (**فيكسبون**) للحال، وكذا (**تقتلون**)، إذ ليس القتل ماضيا محضا، لأنّ بعضه أعني قتل محمد -صلى الله عليه وسلم- لم

٣٢/٢- ٣٣؛ بغية الوعاة ٥٩٠/١-٥٩١.

[1] الآيتان: ﴿فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ﴾[سورة البقرة ٧٩/٢]، ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾[سورة البقرة ٨٧/٢].

[2] في ي، ج: المص.

يتيسر بَعْدُ ولا مستقبلا محضا، لأنّهم قتلوا بعضا كزكريّا وشعيبا عليهما السلام، وفي (**تقتلون**) **مجاز عقليّ**، حيث أسند قتل الأنبياء السالفة إلى الحاضرين، و**مجاز لغويّ** أيضا، حيث جعل قصد القتل بمنْزلة القتل، فإن قصده شامل للكلّ، وثابت في الحال، فمحمد صلى الله عليه وسلم داخل في الفريقين. وقد يقال: قتله عليه السلام لم يقع أصلا، وقَتْلُ مَنْ قُتِلَ قد تَقَادَمَ عهده. فأنَّى يجتمعان في الحال المفسّر بأواخر الماضي وأوابل المستقبل؟ فالوجه[1]: أن يراد بالفريق الثاني من قتلوه من الأنبياء، ويكون التعبير بالمضارع لاستحضار تلك الصورة الشنيعة. والآيات الثلاثة الأخيرة[2] أمثلة للاستقبال صريحة فيه.

قوله: (**والمراد بالزمان الماضي**) هذه تعريفات تنبيهيّة يفهم منها أهل اللغة ما هو المقصود بعباراتها، فلا يتّجه أنّ لفظ (**قبل**) ظرف زمان، فيلزم أن يكون للزمان الماضي زمانٌ آخرُ وُجد هو فيه، أو يكون الشيء ظرفا لنفسه، ولا أنّ لفظ (**يترقّب**) إن جعل بمعنى الاستقبال فات معنى الترقب، إذ لا يتصوّر ترقّب الاستقبال في الاستقبال، وإن جعل بمعنى الحال كان كلّ من الحال والاستقبال مأخوذا في تعريف الآخر على أنّه قد يقال التغاير الاعتباريّ يصحّح الظرفيّة في الجملة، وقد بُيِّن في علوم أُخر يلاحظ فيها جانبُ المعنى فقط أن تقدّم أجزاء الزمان بعضها على بعض بذواتها، لا بأزمنة أخرى بخلاف الزمانيات.

قوله: (**والحاكم في ذلك هو العرف لا غيرُ**) يريد أن تعيين مقدار الحال مفوّض إلى العرف بحسب الأفعال، فلا يتعين له مقدار مخصوص، فإنّه يقال: يأكل ويمشي ويحجّ ويكتب القرآن ويجاهد الكفّار، ويُعدّ كل ذلك حالا، ولا شكّ في اختلاف مقادير أزمنتها. هذا، وأمّا القائلون[3] بأنّ الزمان موجود متّصل لا يجوز اجتماع أجزائه، فقد زعموا أنّ الحاضر عَرَضٌ حالٌّ في الزمان هو الآن كالنقطة في الخط، ولا وجود للزمان عند المتكلم، بل هو عنده موهوم محض.

---

[1] انظر: الكشاف، ٢٩٥/١.

[2] الآيات الثلاثة: ﴿**فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللهُ**﴾[سورة البقرة ١٣٧/٢]، ﴿**سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ**﴾[سورة لبقرة ١٤٢/٢]، ﴿**سَنَسْتَدْرِجُهُمْ**﴾[سورة الأعراف ١٨٢/٧]، [سورة القلم ٤٤/٦٨].

[3] في حاشية المصباح: القائلون بهذا: هم الحكماء. (**منه**)

[تقييد المسند]

قال: (**وأما الحالة المقتضية لتقييده**) أي لتقييد المسند المفرد الذي هو الفعل، كما يشهد به سياق كلامه، وإنّما خصّه بالذكر مع جريان هذه التقييدات في الأسماء المتّصلة بالأفعال كالمصدر والصفات، لأنّه الأصل في هذا التقييد، فيعلم تقييد ما عداه بالمقايسة عليه. وأمّا قوله: (**فهذه كلها تقييدات للمسند**) فإشارة إلى التعميم بمنْزلة إيراد الأمثلة من غير الباب. قوله: (**مما يتّصل به**) أي يتعلق بالفعل سواء كان معمولا له كما عدا الشرط، أَوْ لا كالشرط، وفائدة لفظة (**نحو**) في قوله: (**من نحو المصدر**) تناول ما ليس مذكورا ههنا كالمستثنى المنصوب في مثل قولك: ما جاءني أحد إلا زيدا، ثمّ إنّه قدّم المصدر لشدة اتّصاله بالفعل ووَصَفَه لِيَظهر كونه قيدا، وعقَّبه بالزمان، إذ قد يكون مدلول الفعل كالمصدر، ثمّ بالمكان لمناسبته إياه، ثم بالمفعول له لكونه لازما للأفعال الإختيارية عنده، وعبّر عنه بـــ(**الحامل**) ليتناول الغرض المطلوب والباعث المتقدّم، وأورد مثالهما، ثم ذكر المفعول به وجعل (**بالسوط**) منه بناء على أن الجارّ والمجرور ملحق بما هو أقرب إليه من المفاعيل، وقد يقال: كلّ ما صُرّح فيه بالجارّ فهو مفعول به اصطلاحا، وهو مستبعد في مثل: ضربته في يوم الجمعة للتأديب.

وقوله: (**أو ما ضربت إلا زيدا**) إشارة إلى أن المتوسّط بين الفعل والمفعول به قد لا يكون حرفَ جرٍّ، ولا شبهة في أن "زيدا" مفعول به[٣٧/ب] لأنّ المستثنى منه متروك لفظا، ولذلك لم يجعل بدلا منه، وأما كونه بتوسّط حرف، فلأنّ الفعل المنفيّ لا يتعدّى إلى ما قصد وقوعه عليه إلا بأداة الاستثناء. قوله: (**كنحو: يَضرب زيدٌ إِنْ ضَرَبَ عمرو**) قدّم التمثيل بما هو جزاء معنى فقط على ما هو جزاء لفظًا ومعنًى، لأنّه أظهر فيما اختاره في الشرطية. قوله: (**أخَّرتَ**) هو على صيغة الخطاب، أي: سواء أخّرتَ الشرطَ أو قدّمتَه فإنه قيد للمسند في الجزاء، والفرق: أنه إذا قُدّم انجزم الجزاء إذا وُجدتْ شرائطُه، وإنما رُفع ههنا (**يَضْرِبُ**) على ما هو الرواية، مع تقدّم الشرط عليه لكونه فعلا ماضيا. قوله: (**يزداد الحكم بها بُعْدًا**) أي فتكون الفائدة في تعريفه أقوى كما سبق تحقيقه.

قوله: (**ولم أذكر**) كأنّه قيل: إن كان مسند هو فعلٌ وله قيد هو: خبره الشبيه بالمفعول، فكان عليك أن تذكره صريحا. فأجاب: بأنّ الخبر في هذا الكلام هو المسند في الحقيقة لا قيدَ للمسند، وذلك لأنّ الأفعال الناقصة لا تتمّ بمرفوعاتها كلاما، فهي في الصورة مستندة إلى ما هو فاعلها، وفي الحقيقة قيود للمسندات التي هي إخبارها. ألا يُرَى: أَنَّ (**كان**) في: (**كان زيد**

منطلقا) قَيَّد المسند الذي هو الانطلاق بالزمان الماضي؟ وحيث كان في المقام دقة لمخالفة الصورة الحقيقية أَمَرَ بالتأمّل. قوله: (**وقد ظهر لك من هذا**) أي مما ذكرناه من أنّ الشرط قيد للمسند في الجزاء، (**أنّ الجملة الشرطية**) أي المركّبة من الشرط والجزاء، (**جملة خبريّة**) هي مضمون الجزاء، (**مقيّدة بقيد مخصوص**) هو مضمون الشرط.

وقوله: (**محتمِلة في نفسها**) إشارة إلى ما تقدّم من أن الاحتمال يجب أن يقطع فيه النظر عن خصوصية المتكلم والخبر أيضا. وحاصلُ ما اختاره: أن الجملة الجزائيّة جملة اسمية أو فعليَّة مستقلّة قد حكم فيها بالنسبة بين طرفيها إمّا إخبارًا أو إنشاءً، فهي جملة خبريّة أو إنشائيّة مقيّدة بقيد مخصوص يجري مجرى الظرف والحال، فلا يتغيّر بذلك القيد عما كانت عليه من الاحتمال وعدمه، وإنما خصّ الخبرية بالذكر، لأنّه في قانون الخبر وأورد الجزاء فعليّة، لأنّ الكلام في تقييد الفعل: فإذا قلتَ مثلا: "إن ضرب عمرو يضرب زيد" كان معناه يضرب زيد في وقت ضرب عمرو، ونحن نقول: إذا قلت: "إن جئتني، أو كلما جئتني أكرمك" لم يشتبه على من له أدنى تمييز: أنّ هذا الكلام قد يكون صادقا، وإن لم يوجد شيء من المجيء والإكرام أصلا، ولو كان أكرمك كلاما خبريًّا قد حكم فيه بإسناد الإكرام إلى المتكلّم، وقُيِّد ذلك الإكرام بقيد لوجب أن يكون صدقه يتحقّق الإكرام له مع ما قُيِّد به، فإنّ صدق الخبر إنما يكون بتحقّقِ مضمونه مقيّدا كان أو مطلقا.

ألا يُرَى: أن قولك: "سأكرمك راكبا"، لا يُتصوّر صدقه إلا بتحقّق الإكرام مع قيد الركوب، ونحو: يضرب زيد في وقتِ ضرب عمرو، إن أريد به معنى الشرطية، أعني تعليق ضرب زيد بضرب عمرو جاز صدقه، وإن لم يوجد شيء من الضربين، وإن قُصد به مجرد الظرفية وجب أن يكون صدقه بتحقق ضرب زيد مع كونه في وقت ضرب عمرو.

فقد انكشف أنّ الشرط ليس كسائر القيود، وإنّ معنى الشرط في متعارف اللغة: الحكمُ بالاتصال بين الشرط والجزاء، فإن طابق الواقعَ فالشرطية صادقة، وإلا فكاذبة، ولا اعتبار في صدقها وكذبها بوقوع شيء من مضموني طرفيها كما حقّق في موضعها، إلا أن المصنّف لما نظر إلى أن الجزاء المقدّم على الشرط في صورة جملة مستقلة تَوَهَّمَ أنه حُكم بالنسبة فيما بين طرفيها، وجعل المؤخّر أيضا كذلك لاشتراكهما في التقييد بالشرط معنى، فحَكَمَ ههنا برجوع الشرطية إلى معنى الحمليّة، وأشار إلى ذلك في بيان مرجع الخبرية، وقلّده في ذلك جماعة[١]، وبنوا عليه

[١] يقصد الشارح بالجماعة: سعد الدين التفتازاني ومن معه في هذه المسألة. انظر: المطول، ١٥٢.

خيالات، وهم يحسبون أنّهم يحسنون صُنعا[1].

قوله: (**واعلم أن للفعل**) يريد أنّ للفعل الذي ذكرنا تقييده له، ولِما يتّصل به من فاعله وغيره، (**اعتبارات في الترك**) أي أحوال مقتضية للترك وما عطف عليه، ولو قال: من الترك، لكانت الاعتباراتُ مقتضيات الأحوال. قوله: (**وله: أعني الفعل**) لما أراد إفراد اعتبارات القيد الشرطيّ بالذكر إظهارا للاعتناء بشأنها، كان لإضمار الفعل مع تفسيره بالمظهر موقع وحسن، ولعل الباء في: (**بتقييده**) بمعنى "في"، والظاهرُ في لفظ: (**اعتبارات**) الثاني هو النصب عطفا على الأوّل، لكنه يروى بالرفع، إمّا عطف على محلّ اسم أنَّ، وإمّا على أنه مبتدأ خبره (**له**)، وحينئذ لا يدخل في حَيِّزِ (**اعلم**).

[ترك تقييد المسند]

قوله: (**مانع قريب**) كعدم علمه بالقيود، أو عدم إرادته إعلام السامع بها، أو عدم الفرصة لذكرها، أو علم السامع بها، (**أو بعيد**) كالخوف من تَوَهُّمِ كونه مِكثارا، أو قادرا على الكلام، أو الاعتماد على شهادة العقل، أو ادّعاء ظهورها، وبالجملة: مدار القرب على كثرة الوقوع وظهور المانعيّة، ومدار البعد على خلاف ذلك.

[متى يكون المسند اسما]

قوله: (**فهي: إذا لم يكن المراد**) المسندُ المفردُ إما اسم أو فعل، والمقتضى لكونه فعلا على ما مرّ إرادة إفادة التجدّد والاختصاص بأحد الأزمنة على أخصر ما يمكن، فعدم هذه الإرادة يكون مقتضيا لكونه اسما.

قوله: (**إفادةَ الفعل**) نصب على الصدر من المصدر، أي كإفادة الفعل في كونها على أخصر وجه. قوله: (**لأغراضٍ**) متعلق بـ(**لم يكن**) وذلك إشارة إلى عدم كون المراد ما ذكر وتلك الأغراض مثل أن لا يكون المسند زمنيا كقولنا: الله عالم.[٣٨/أ] أو لا يختصّ بأحد الأزمنة كقولك: زيد غلام. أو كان مختصّا وأُريد بَسْطُ الكلام كقولك: زيد ضارب في الزمان الماضي.

---

[1] اقتباس من الآية: ﴿**الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا**﴾[سورة الكهف ١٠٤/١٨].

[متى يكون المسند منكَّرا]

قال: (**وأما الحالة المقتضية لكونه**) أي لكون المسند الذي هو اسم مُنَكَّرًا. (**فهي إذا كان الخبر**) أي خبر المبتدأ[1] الحكاية إيراد اللفظ على استبقاء صورته الأولى، فإذا حكى منكرا استبقى على تنكيره. قوله: (**كما إذا أُخبر عن رجل**) يريد الإخبار عنه على طريقة الإخبار بـ"الذي"، فإنّ الخبر هناك يكون مَحْكِيًّا على تنكيره قطعا، وإن لم يلزم حكاية إعرابه. قوله: (**تصديقا**) مفعول له لـ"أُخبر" على طريقة قولك:"ضُرب زيد تأديبا" فهو تعليل لفعل الفاعل المتروك كأنّه عُلِّل أولاً ثمّ بُنِيَ للمفعول. قوله: (**فإنّ كون المسند إليه نكرة**) تعليل لاقتضاء تنكير المسند إليه تنكيرَ المسند. وقوله: (**ليس في كلام العرب**) خبر "إنَّ"، و(**سواء**) خبر مبتدئه. (**قلنا يمتنع**) أو (**قلنا يصح**) بتأويل المصدر، و (**أو**) بمعنى الواو، أي: مستويان قولنا يمتنع وقولنا يصحّ، وهذه الجملة معترضة، وفيها إشارة إلى: أنّ بعضهم[2] قالوا: بامتناعه عقلا، وليس بشيء، فإنّ الذي يجب عقلا هو أن يكون كل واحد من المحكوم عليه والمحكوم به معلوما بوجه ما سواء كانا معرفتين أو نكرتين أو مختلفين، إذ لاشكّ أنّ النكرة معلومة بوجه ما وإن لم يكن فيها إشارة إلى تعيُّنها ومعلوميتها، والقول بأنَّ تَرْكَ الأصل في المسند والمسند إليه معا ممتنع عقلا مما لا يلتفت إليه أصلا.

قوله: (**وتحقيق الكلام فيه**) أي في أنّه ممتنع عقلا أَوْ لاَ، (**ليس مما يهمّنا الآن**) بل يكفينا لما نحن فيه التمسك بعدم الوقوع المعلوم بالاستقراء. لا يقال: مذهب سيبويه[3] أن "مَن" في "من أبوك؟" وكذا "كم" في "كم مالك؟" مبتدأ خبره ما بعده فقد أسند المعرفة إلى النكرة لأنّا نقول: أراد المصنّف أنَّ ذلك ليس واقعا في الجملة الخبرية.

فإن قلتَ: قد ورد ذلك في الخبر أيضا نحو قوله تعالى: ﴿**إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ**﴾[سورة آل عمران ٩٦/٣] ونحو قولك: "مررتُ برجل أفضل منه أبوه"، فإنّ سيبويه على أن "أفضلُ" مبتدأ" و "أبوه" خبره.

قلتُ: له أن يحمل ذلك على القلب الذي يذكره.

---

[1] في ج، ب:+ و.

[2] يقصد الشارح بهذه العبارة سعد الدين التفتازاني. انظر: المطول، ١٧٣.

[3] انظر: كتاب سيبويه، ٢٩١/١.

[القلب]

قوله: (**وأما ما جاء**) كأنّه قيل: كيف ادعيتَ أنّ كون المسند إليه نكرة والمسند معرفة ليس في كلام العرب مع وروده في كلام فصحائهم؟ فأجاب: بأنّ ذلك على طريقة القلب، وهو: أن يُجْرَى حكمُ أحدِ جزئيْ الكلام على الآخر، فههنا جُعل كلّ واحد من المسند إليه والمسند في حكم الآخر وأُعرب بإعرابه. وإذا رجعتَ ههنا إلى أصل الاستعمال الذي به الاعتبار وجدتَ المسند إليه معرفة والمسند نكرة , والأبيات الثلاثة من كتاب سيبويه[1] إلا أنّ الثالث لم يتعيّن قائله فنسبه إلى الكتاب ليعتمد عليه ,والبيت الأوّل للقُطاميّ عمرو بن سُلَيْمٍ التَّغْلِبيِّ وصدرُه:

قِفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا[2] ....

وهو ترخيم ضُباعة والألف للإطلاق. وقوله: (**الوداعا**) بتقدير مضاف أي موقع الوداع والمراد الدعاءُ بأن لا يكون وداع وفراق. والبيت الثاني لحسّان من قصيدة يهجو بها أبا سفيان ويمدح النبي صلع[3] وأوّله:

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ[4] ....

(**السَّبِيئَةُ**) بالهمزة الخمر المشتراة للشرب و (**بيت رأس**) قرية من الشام بين غزة ورملة اشتهرت بجودة خمورها. وخبر (**كأنّ**) قوله: (**بعده**):

عَلَى أَنْيَابِهَا أَوْ طَعْمُ غَضٍّ مِنَ التُّفَّاحِ هَصَّرَهُ اِجْتِنَاءُ

شبَّه ريقَها بخمر مُزِجَتْ بعسل وماء أو بطعم تفاح طري كسَّره اجتناءه من الشجر

---

[1] انظر: كتاب سيبويه، ٢٣/١.

[2] تمام البيت:

قِفِي قَبلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا وَ لاَ يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الوَدَاعَا

البيت من الوافر، وهو للقُطامي أبو سعيد عُمير بن شُيَيْم (١٣٠هـ/٧٤٧م). المفتاح،٢١٠؛ الإيضاح، ١٦٦/١ بلا عزو؛ خزانة الأدب، ٣٦٧/٢؛ المطول، ٢٩،٢٩٨،٣٤٢.

[3] أي: صلَّى الله عليه وسلّم. في ي،ج: صلى الله عليه وسلم. في ب: ء م[عليه السلام].

[4] تمام البيت:

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ

البيت من الوافر، وهو لحسان بن ثابت. المفتاح،٢١٠؛ الإيضاح، ١٦٦/١؛ خزانة الأدب،٢٢٤/٩؛ شرح أبيات سيبويه،٥٠/١؛ المطول، ٣٤٢.

لكمال نَضْجِه ولطافته. وصدرُ البيت الثالث:

فإِنَّكَ لاَ تُبَالِي بَعْدَ حَوْلٍ[1] ....

وبعده:

لَقَدْ لَحِقَ ٱلأَسَافِلُ بِٱلأَعَالِي وَمَاجَ اللَّوْمُ وَاخْتَلَطَ النِّجَارُ

أي ذهب السُّودَدُ، وغلب على الناس اللوم والدناءة، واشتبه الأصل والنسب حتى لو بقوا على هذه الحالة سنة لا يبالي إنسان أهجينا كان أم غير هجين؟.

وتوجيه كون هذا البيت من تنكير المسند إليه وتعريف المسند هو: أنّ "ظَبْيٌ" مرفوع على أنّه إسم لـ"كان" المحذوف المفسّر بـــ"كان" المذكور. و(**أمّك**) بالنصب خبر له، وإنما أختير تقدير (**كان**) لأنّ الإستفهام بالفعل أولى. قوله: (**ولا تَظُنَّنَّ بيت الكِتاب**[2] **خارجا عما نحن فيه**) أي من كون المسند معرفة والمسند إليه نكرة. قوله: (**والضمير معرفة**) يعني: وإن كان عائدا إلى نكرة، لأنّه إشارة إلى ذلك المنكر من حيث إنه معلوم بوجه ما.

ألا يرى أنه يقع مبتدأ في نحو قولك: "جاءني رجل وهو راكب" وأنه يُفسَّر بذلك الرجلُ؟ فاسم كان وخبرها معرفتان وهذه الجملة خبر للمبتدأ المنكر الذي هو ظبي لتخصصه بالاستفهام.

قوله: (**فليس المراد**) أي لم يُرَدْ أن محلّ ورود الإشكال (**كان أمَّك**) بأنّ اسم "كان" هذه نكرة وخبرها معرفة حتى يجاب: بأن اسمها ضمير وهو معرفة، وإنما المراد: أن مورد الإشكال هو ظبي المنكّر على أنّه اسم كان المقدَّر لِما عرفتَ، والعُدول إلى جعله مبتدأ كما ذكرتم، مخالفةٌ لأصل الاستفهام، وترك للأَولى بلا ضرورة، (**ولذلك**) أي ولأنّ ارتفاع ظبي بالفعل المفسّر –لا بالابتداء– قدرنا أصل الكلام "أظَبْياً كان أمُّك؟ " فجعلنا ظبيا مبتدأ وأمّك مسندا إليه حتى رجع [٣٨/ب] الكلام إلى أصله من كون المسند نكرة والمسند إليه معرفة قوله: (**وفي البيت**) أي بيت الكتاب اعتبارات بعضها سؤال وبعضها جواب، و(**التبخيتُ**) القول في شيء بلا علم، كأنّه اعتماد على البخت. قوله: (**فيخطأَ**) بالنصب على أنّه جواب النهي، لأن (**إياك والتبخيتَ**) بمعنى

---

[1] تمام البيت:

فإِنَّكَ لاَ تُبَالِي بَعْدَ حَوْلٍ أَظَبْيٌ كَانَ أُمَّكَ أَمْ حِمَارُ

البيت لخِداش بن زهير العامري (٦هـ/٦٢٧م). المفتاح،٢١٠؛ خزانة الأدب ,١٩٢/٧؛ تلخيص الشواهد، ٢٧٢؛ المطول ٢٩٧.

[2] أي: كتاب سيبويه.

لا تُبَخِّتْ.

فمِن الأسئلة ما مرّ من أنّه: لِمَ لا يجوز أن يكون "ظَبْيٌ" مبتدأ خبره الجملة، فلا يكون البيت مما نحن فيه؟

وجوابه ما مرّ أيضا: من أنه عدول عن الأولى بلا ضرورة.

ومنها: أنّه إذا قدّر فعل كان الهمزة داخلة على الفعل وأم داخلة على الاسم فلا يتعادلان؟

وجوابه: أن ذلك الفعل محذوف وجوبا لوجود مفسِّره، فكأنه لا فعل هناك فلا خَلَلَ في التعادل.

ومنها: أن الضمير العائد إلى النكرة أقوى منها في الإبهام، لأنّه كناية عنها فيجب أن يكون نكرةً وعلى هذا يُرَدُّ الإشكالُ على "كان أمَّك" إذا جعل اسم كان ضمير ظَبْيٍ؟

وجوابه: أن معنى التعريف هو التعيين أي الإشارة إلى معلوم من حيث هو معلوم وإن كان مبهما. وهذا المعنى موجود في الضمير العائد الى النكرة دونها، ولهذا يُجْرَى عليه أحكامُ المعارف اتِّفاقًا، إنّما الكلام في ضمير "رُبَّهُ رجلا " و "نعم رجلا".

ومنها: أن المسند إليه في أصل الاستعمال لِمَا كان أمَّك وجب تأنيث الفعل لأنّه مسند إلى مؤنّث حقيقيّ من الآدميين بلا فصل، ولو كان الفعل المقدّر مؤنثا لَكان مفسِّره أيضا كذلك؟

وجوابه: أن المقدّر مسند في الظاهر إلى ظَبْيٍ، فَرُوعِيَ تذكيره. نَعَمْ، كان الواجب على المصنّف في بيان أصل الاستعمال أن يقول: "وأَظَبْيًا كانتْ أمُّك" بتانيث الفعل، لكنَّه نَظَرَ إلى تقدُّم الخبر المذكّر فجعله كالضمير الواقع بين المذكّر والمؤنّث لذات واحدة فيجوز تأنيثه وتذكيره ثم اختار ما وافق نظم البيت.

قال[1]: (**وإن هذا النمطَ**) أي هذا النوعَ من التصرّف في الكلام الذي ذكرناه مسمّى فيما بين علماء المعاني **بالقلب** من: "قلبتُ الجَراب" جعلتُ ظاهره باطنا وباطنه ظاهرا، وتأنيث الضمائر باعتبار الشعبة. وفي قوله: (**وهي مما يورث الكلام مَلاحة**) إشارة إلى أن القلب نفسه يحسن الكلام ويزينه، فكان مقبولا مطلقا وإن تضمّن اعتبارا لطيفا زاد حسنُه على قياس الالتفات.

قوله: (**ولا يُشَجِّعُ عليها الإكمالُ البلاغةَ**) فإنَّ الكامل في البلاغة يتصرّف في الكلام

[1] في ف، ج: قوله.

تفنّنا فيقلب ويُجْرِي أحكامَ أجزاء الكلام بعضها على بعض، إذ ليس هناك إلباس في المقصود، إمّا بشهادة المعنى أو اللفظ أو بشهادتهما مع إظهار قُوَّة التصرّف في أحوال الملفوظ. وقوله: (**تأتي**) بيان لقوله: (**لها شيوع**) إلا أنّ الموجود في أكثر نسخ الرواية تذكير الضمير نظرا إلى القلب. وقد سلك في إزالة استبعاد القلب واستنكاره سبيل التَّرَقِّي فقال: "هو واقع في كلام الناس ومحاوراتهم يتداولونه فيما بينهم فيقولون على سبيل التجدّد والاستمرار: "عرضتُ الناقة على الحوض" بل واقع في أشعار الفصحاء الماضين، بل ثابت في كلام الله الذي هو فوق كل كلام، وللإشعار بقصد الترقّي أعاد الجارّ في المعطوفين.

قوله: (**يريدون: عرضتُ الحوضَ على الناقة**) وذلك لأن المعروض عليه يجب أن يكون ذا شعور واختيار، وفي هذا القلب اعتبار لطيف هو: أن المعتاد أن يؤتى بالمعروض إلى المعروض عليه، فحيث أُتِي بالناقة إلى الحوض جُعلت كأنها معروضة عليه، ومن نظائره: "أدخلتُ الخاتَم في الإصبع والقَلَنْسُوَةَ في الرأس". وأوّل قول القُطَامِيّ:

فَلَمَّا أَنْ جَرَى سِمَنٌ عَلَيْهَا[1] ....

أي على النّاقة يقال: "طيَّنت السطح" أصلحته وسوّيته باالطين، و(**الفَدَنُ**) القصر و(**السَّيَاعُ**) الطين بالتبن، يصف ناقته بالسِّمَن وأنها كفِدَن طُيِّن. وصدر بيت الشَّمَّاخ:

مِنْهُ وُلِدْتُ وَلَمْ يُؤْشَبْ به حَسَبِي   لَيًّا كَمَا عُصِبَ [الْعِلْبَاءُ بِالْعُود][2]

والضمير في "منه" للأب، "لم يوشب" لم يخلط، و"اللَّيُّ" العَصْبُ والشَّدُّ، و"العِلْبَاء" عَصَبُ العنق، أي أنا منه لا من غيره، ثم إني عُصبت به لا كعَصْب العِلباء بالعود، بل أشد وأقوى منه، وليس في البيتين اعتبار لطيف، والحمل على المبالغة يجعل الأصل فرعا مستبعد جدا. قوله: (**وتشقى**) أوله:

وتَلْحَقُ خَيْلٌ لاَ هَوَادَةَ بَيْنَهَا[1] ....

---

[1] تمام البيت:

فَلَمَّا أَنْ جَرَى سِمَنٌ عَلَيْهَا   كَمَاطَيَّنْتَ بِالْفَدَنِ السَّيَاعَا

البيت للقُطامي , وهو أبو سعيد عمير بن شُييم. المفتاح، ٢١١؛ الإيضاح، ١٦٦/١؛ المصباح (لبدر الدين بن مالك)، ١٢٣؛ معاهد التنصيص، ١٧٩/١؛ المطول ن٢٩٩.

[2] البيت من البسيط، وهو للشماخ بن ضرار بن حرملة الزبياني (٢٢هـ/٦٤٢م) شاعر مخضرم. الوساطة بين المتنبي وخصومه (للقاضي الجرجاني علي بن عبد العزيز، دار القلم، بيروت)، ٤٦٩؛ المصباح، ١٢٣؛ المفتاح، ٢١١.

(**الهوادة**) اللين والرفق، و(**الضَّيَاطِرة**) جمع ضَيْطار، وهو: الرجل الضخم الذي لا نفع فيه ولا كفاية عنده، و(**الحُمْر**) جمع أحمر اللون، وقيل: من لا سلاح معه، أي تتلاحق فرسان لا صلح بينهم، وتشقى رجال لا علم لهم بالقتال، وفي القلب تنبيه على قوة شقائهم وكثرته، حتى كأنّه تعدّى منهم إلى الرماح وقد يقال: جُعِلَ ضربُهم بالرِّماح شقاءً لها دلالة على خِسَّتهم، وانهم ليسوا أهلا لأن يُطْعَنُوا بها، فلا قلب حينئذ كما في استعارة الشقاء لكسرها أيضا و(**الْمَهْمَه**)[2] المفازة، و(**الْمُغْبَرَّة**) المتلوّنة بلون الغبار، و(**الأرجاء**) الأطراف، جمع رجا بالقصر، وفي قلب التشبيه مبالغة في غُبْرَة لون السماء حتى كأنّه أصل فيها.

قوله:

.... **يمشي**[3]............

صدره:

وَرَأَيْنَ شَيْخًا قَدْ تَحَنَّى صُلْبُهُ ....

والقَعَسُ: خروج الصدر ودخول الظهر ضد الحدب، والإِكْبَابُ: السقوط على الوجه، يقال: كَبَّه فأَكَبَّ، والعَثْرَة: الزلّة، أي رأت الغواني شيخا مُتَحَنِّيًا[4] قد صار [**ا–٣٩**] أحدب إذا مشى يتكلّف مِشيةَ الأَقْعَس خوفَ السقوط أو (**يَعْثُرُ فَيُكِبُّ**) ففي القلب تخييل أنّه من غاية ضعفه يسقط على وجهه قبل عثاره.

قوله: (**على أحد الوجهين**) وفائدة القلب الذي في هذا الوجه المبالغة في تعلّق الإهلاك بهم

---

[1] في الشعر خطأ، والصواب:

تُرْكَبُ خَيْلٌ لاَهَوَادَةَ بَيْنَهَا **وتَشْقَى الرِّمَاحُ بِالضَّيَاطِرَةِ الْحُمْرِ**

البيت من الطويل، أورده القزويني في الإيضاح ١٦٧/١ وعزاه لخِداَش العامري. المفتاح ٢١١.

[2] البيت هو:

ومَهْمَهٍ مُغْبَرَّةٌ أرجاؤه **كأن لون أرضه سماؤه**

البيت من الرجز وهو لرؤبة بن العجّاج، ٥٧؛ المصباح، ١٢٤؛ المفتاح، ٢١١؛ الإيضاح، ١٦٥.ويروى: وبلدٍ عاميةٍ أعماؤه.

[3] تمام البيت:

وَرَأَيْنَ شَيْخًا قَدْ تَحَنَّى صُلْبُهُ **يَمْشِي فَيَقْعُسُ أَوْ يُكِبُّ فَيَعْثُرُ**

البيت من الكامل. شرح ديوان الحماسة،٣٢/٢ بلا عزو؛ المفتاح،٢١١. ولم أعثر على قائله.

[4] في ج: منحنيًا.

حتى كأنَّهم أُهلكوا قبل مجئ البأس، أي العذاب إليهم، وأما على الوجه الآخر وهو أن معنى ﴿**أَهْلَكْنَاهَا**﴾[سورة الأعراف ٤/٧] أردنا إهلاكها فلا قلب. وهناك وجه ثالث لم يَلتفت إليه , وهو أن المعنى "أهلكناها" فحكم بمجئ بَأْسِنا إياها أي إشتهر ذلك فيما بين الناس. قوله: (**على ما يحمل**) حالٌ مِنْ: ﴿**اِذْهَبْ بِكِتَابِي هَذَا فَأَلْقِهِ**﴾[سورة النّمل ٢٨/٢٧] أي هو من القلب حال كونه على الوجه الذي يحمل عليه. أشار بذلك إلى أن له محمِلا آخر لا قلب فيه، وهو أن المعنى ﴿**ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ**﴾[سورة النمل ٢٨/٢٧] إلى مكان قريب تتوارى فيه بحيث تسمع كلامهم ﴿**فَانْظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ**﴾[سورة النمل ٢٨/٢٧] أي: أيَّ جواب يردُّون؟ والنكتة في القلب: طلب المسارعة في المراجعة حتى كأنّه يرجع قبل أن يسمع الجواب.

قوله: (**يُحْمَلُ على: تَدلَّ فَدَنَى**[1]) وذلك لأنّ التدلِّي: تكلُّف القرب وتطلُّبه، فيكون متقدّما على الدنوِّ، وفي لفظ (**يُحْمَل**) إشارة إلى أنّ له محملا آخر لا قلب فيه وهو: أن التدلّي هو التعلّق من الهواء أي دنى جبريل عليه السلام من النبي صلع فبقي متدليا من الهواء واقفا بين السماء والأرض من: تدلَّت الثمرة من الشجرة. قوله: (**أو كان المسند إليه معرفة**) عطف على قوله: (**أو كان المسند إليه نكرة**) وأراد بالوصف مفهوم الأسماء المشتقّة من الأفعال، فإنّ لها مفهومات يستدعي الاستناد إلى ما يوصف بها، وتعريفها أمّا بالإضافة وهي للعهد، وقد يُقصد بها الجنس أيضا، وأمّا باللام إمّا للعهد أو للجنس. فقوله: (**غير معهود**) احتراز عن مثل قولك:"زيد المنطلق" إذا أردت به معهودا.

وقوله: (**ولا مقصود الانحصار**) احتراز عن مثل قولك:"زيد الأمير"، إذا أردت به الجنس فإنّه يفيد الانحصار، وقد يقال: إنما يفيده إذا كان المقام خطابيّا، و أمّا إذا كان استدلاليّا –كما سيأتي– فلا يكون انتفاء العهد وقصد الانحصار مقتضيا لتنكير المسند. قوله: (**من ارتفاع الشأن**) لم يقل: من ارتفاع شأنه، لأن الضمير إن عاد إلى المسند وَرَدَ أنَّ ارتفاع شأنه لم يتقدّم في تنكير المسند إليه وإن عاد إلى المسند إليه ورد أن تنكير المسند لا يُنْبِئُ عن ارتفاع شأن المسند إليه، بل قَصَدَ بارتفاع الشأن الجنسَ والضميرَ في (**انحطاطه**) للشأن، ودلالة النعت[2] في: "شيءٌ عظيمٌ" على ارتفاع الشأن لا تنافي دلالة التنكير عليه أيضا كما مرّ.

---

[1] الآية: ﴿ **ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى**﴾[سورة النجم٨/٨٩].

[2] في ب:الوصف.

[تخصيص المسند وترك تخصيصه]

قوله: (**المقتضية للتخصيص**) أي تخصيص المسند الذي هو الاسم المنكر , وخصَّ الإضافة والوصف بالذكر، لأنّ تخصيص الاسم من حيث إنه اسم إنما يكون بهما، وأما تخصيصه بالمفعول ونحوه فهو باعتبار كونه في معنى الفعل لا من حيث إنه اسم ويسمى تقييدا , وقد عُلم ذلك في ضمن تقييد الفعل، وتسميةُ الإضافة والوصف مُخصِّصًا، والمفعول ونحوه مقيَّداً مجرَّدُ اصطلاحٍ، وربَّما يوجه بأنّ الفعل يُسند ثم يُقيَّد والاسم يضاف أو يوصف ثم يسند، ففي الأوّل تقييد مسند وفي الثاني إسناد مقيّد فسمي كل قسم باسم تمييزا بينهما، وكان التخصيص بالاسم أَولى لأنّ العموم والاستغراق في الأسماء أظهر.

قوله: (**إن كان ما سبق على ذُكر منك**) يعني قوله[1]: (**إذا منع من تربية الفائدة مانع قريب أو بعيد**).

[متى يكون المسند إسما معرّفا؟]

قال: (**وأما الحالة المقتضية لكونه اسما معرَّفا فهي إذا كان**) أي المسند (**عند السامع متشخّصا**) أي متعيّنا (**بإحدى طرق التعريف**). وقوله: (**معلوما له**) تأكيد لكونه متشخّصا، أي معلوما له بإحدى تلك الطرق. وقد يُتوهَّم[2] أن الثاني: إشارة إلى سبب تعريفه مطلقا، فإنّ التعريف هو أن يشار إلى المعلوم من حيث إنه معلوم، والأوّل: إشارة إلى تعيين تعريفه بطريق مخصوص، وعلى هذا كان الواجب تقديم الثاني على الأوّل، و(**بك**) خبر (**كأنّي**). و(**أُسمعك**) حال أو خبر ثان، والفاء في قوله: (**فالمسند**) تنبيه على أنّ السؤال ناشئ من الكلام السابق، وإنما نشأ منه بناء على ظاهر ما يقال: من أنّ مَحَطَّ الفائدة هو الخبر، فإذا كان معلوما فأنّى يتصور الفائدة خصوصا إذا كان المسند إليه أيضا معلوما؟ وأَجاب: بأنّه يستفاد لازم الحِكم أو الحُكم لأنّ العلم بكلّ واحد من الطرفين بإحدى طرق التعريف لا يستلزم العلم بالاستناد، وقدّم اللازم لأنّه أَولى بالاستفادة ههنا، قيل: وأكثر أيضا وإنما جعلوا الخبر محطّ الفائدة على معنى أن المقصود الأصلي من الكلام استنادُه إلى الْمُخْبَر عنه لا على أنّه في نفسه مقصود منه.

قوله: (**كما ترى**) أي كاستفادة تراها، في قولك: و(**معرّفا**) حال من ضمير "قولك".

---

[1] انظر: المفتاح، ٢٠٩.

[2] يقصد الشارح بالمتوهم سعد الدين التفتازاني. انظر: المطوّل، ١٧٥.

قوله: (**إذا قلت**) ظرف لـ(**قولك لمن تعرف**) أي كما ترى في قولك إذا قلتَ، وظاهر قوله: (**لكن لا يعرف أنّ ذلك الإنسان هو أخوه**) لا يلائم تقديم الأخ في الأمثلة بل تاخيرَه، فكان الوجه أن يقول: لكن لا يعرف أنّ أحدهما هو الآخر كما أشار إليه فيما بعد.

وقوله: (**معرِّفا له في جميع ذلك**) حال من ضمير (**قولك**) أو من ضمير (**إذا قلت**) الأوّل مع ما عطف عليه. قوله: (**ولا يُقَدَّم فيما نحن فيه**) بيَّن أن طرفي الكلام الخبري إذا كانا معرفتين جاز أن يستفيد السامع فيه الحكم أو لازمه، ومثَّل لذلك أمثلة قدّم فيها إحدى المعرفتين وأمثلة أخرى قُدِّم فيها المعرفة الأخرى، فأشار ههنا إلى أنّ: ما يُقَدَّمُ من المعرفتين لا يُقَدَّم (**بسلامة الأمير**) أي جُزَافًا بلا سبب داع إليه، وهذا مثل فى العجم، فإنّ المتَغَلِّبَة من الخدّم يأخذون من السوقة أشياء ويتمسّكون في ذلك بسلامة الأمير، ثم بَيَّنَ الداعي في تلك الأمثلة وغيرها، والضابط في التقديم[٣٩/ب] أنّه تراعى حال السامع فإذا تصورته كالطالب أن يعلم حكما على أحد هذين المعرَّفين كزيد مثلا، قدمته وجعلته محكوما عليه بالآخر رعاية للمطابقة مع ما في ذهن السامع، وكذا تُقدِّمه إذا تصورتَه كالطالب أن يَعلم لازم حكم عليه.

قوله: (**لكن إذا أثنى**) استدراك من (**لا يُقَدَّم**) أي لكن إذا أثنى تُقَدِّمُ، إذ هناك سبب تقتضيه. قوله: (**هل تعلم؟**) , وقوله:(**هل تحكم على ذلك المثنى به؟**) إشارة إلى أنّ السامع يستفيد ههنا لازم الحكم، لأنّ الحكم معلوم له قطعا. قوله: (**على الوجه المتصوّر**) أي على الوجه الذي تصورته كالطالب للحكم على ذلك الوجه، وكذا معنى قوله (**على ما تتصوره**). قوله: (**كيف حكمك عليه وعلى ذلك الآخر؟**) جعله محكوما عليه، وإن كان محكومًا به، لأنّ المخبَر به في باب الذي هو المخبَر عنه في المعنى، أي: كيف حكمك على الْمُثْنِي الذي هو مخاطبك والآخر؟ هل تحكم عليه بالمخاطب اعتدادا بثنائه فقط؟ أو بالآخر أو بهما معا؟ ففي هذا المثال يستفيد السامع حصر المثني فيه وأنَّ المعتدَّ به ثناؤه فقط على سبيل قصر التعيين، فكأنّه قيل: الذي أثنى عليَّ ثناءً معتدًّا به أنت، فيكون مستفيدا للحكم.

قوله: (**بمحضره ومحضر غيره**) متعلّق بـ(**نُقِلَ**) والمثال يفيد قصر التعيين فيستفيد السامع منه الحكم أيضا على ما عرفته، فلا بدّ أن يكون الغير قد أثنى عليه أيضًا، وإذا نقل الثناء بمحضره وتصورته كالمستخبر، هل يحكم عليه بالمثني استفاد منه لازم الحكم، إذا لم يكن هناك ثناء من غيره. قوله: (**لكن لا يعلمه على التعيين**) أي لم يتعيَّن عنده أنّه زيد أو عمرو، لا أنّه لم يتعيّن باعتبار نسبة الأخوّة حتى لا يصح أخوك بل أخ لك. قوله: (**وإمَّا باعتبار تعريف الحقيقة**

واستغراقها) عطف الاستغراق على تعريف الحقيقة، كأنّه تفسير له، لأن اسم الجنس إذا عرف تعريف الحقيقة يقصد به الاستغراق في المقام الخطابيّ فيقال:"زيد المنطلق" أي كلّه على طريقة قوله:

.... **هُمُ الْقَوْمُ كُلَّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ**[1]

قوله: **(أَعْثُرُكَ على معنى قول النحويين)** يريد: أنهم حكموا بامتناع تقديم الخبر على المبتدأ إذا كانا معرفتين، وبَنَوْا ذلك على أمر لفظي هو دفع الالتباس، ولذلك أجازوا إذا لم يُلْبِسْ[2] كما في قوله:

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا[3].......... ....

و لم يبيِّنوا في ذلك أمرا معنويّا داعيا إليه، لكنّك إذا تأمّلت ما تلوتُه عليك عرفتَ أنَّ السرّ والحكمة في ذلك هو: أنما تَقَدَّمَ من المعرفتين هو الذي طُلب الحكمُ عليه فيجب أن يكون مبتدأ ومحكوما عليه. وفيه بحث؛ لأنّ ما ذكره إنما يجب المحافظة عليه في إفادة خواصّ التراكيب برعاية مقتضيات الأحوال، لا في صحّة التركيب بحسب تأدية أصل المعنى فكيف يعلّل به حكم نحويّ.

قوله: **(وما قد يسبق إلى بعض الخواطر)** رد على الإمام الرَّازي[4] حيث قال: "زيد دالّ على الذات، والمنطلق على الوصف. ولا شكّ أنّ الوصف يُسْنَدُ إلى الذات لا الذاتَ إلى الوصف، فزيد هو المحكوم عليه قُدِّمَ أو أُخِّرَ." وتقرير الردّ: أنّ المنطلق إذا قُدِّم وجُعِل مبتدأً لم يُرَدْ

---

[1] تمام البيت:

وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُها **هُمُ الْقَوْمُ كُلَّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ**

البيت من الطويل، وهو للأشهب بن رُمِيْلَة (٨٦هـ/٧٠٥م) شاعر نجدي ولد في الجاهلية وأسلم ولم يجتمع مع النبي. وفيات الأعيان، ٣٧٣/٦؛ كتاب سيبويه، ٩٦/١؟؟؛

[2] في ج، ب: لم يلتبس.

[3] تمام البيت:

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وبناتُنا **بنوهن أبناءُ الرجالِ الأباعدِ**

البيت يُنسب إلى الفرزدق،وليس في ديوانه. انظر: دلائل الإعجاز،٢٧٣؛ خزانة الأدب،٤٤٤/١. ويرد هذا البيت في كتب النحو شاهدا على جواز تقديم الخبر على المبتدأ مع تساويهما في درجة التعريف لوجود القرينة المعنوية التي تمنع الالتباس، إذ المعنى واضح أنه يريد: أنّ بني أبنائهم كبنيهم، لا أنّ بنيهم كبني أبنائهم. انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الثانية، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م، ١-٤)، ٢٣٣/١.

[4] انظر: نهاية الإيجاز، ٨٠-٨٥. ذكر الشارح قول الرازي مضمونا.

به مفهومُه المشتمل على معنىً نسبيٍّ أعني ثبوتَ الانطلاق لشئ بل أريد به ذاته، أعني ما صدق عليه، وزيد إذا أُخِّرَ وجُعِلَ خبرًا أريد به مفهومٌ مُسَمًّى بزيد مثلا فيكون الوصف مستندًا إلى الذات دون العكس، وإنما أَوَّلَ "زيدا" بصاحب اسم زيد، لأن الجزئيّ الحقيقيّ لا يصحّ حمله على شئ، بل هو أمر يحمل عليه المفهومات الكلية يشهد بذلك تأمّلك في المعاني مع قطع النظر عمّا تُوهِمُهُ الألفاظ على أنّ مذهب الكوفيّة: أنّ الخبر يجب أن يكون مشتقًّا أو في معناه. قوله: (**فلا معرَّج عليه**) أي لا تعويل ولا إقامة , من: عرَّج على المنْزل مطيَّته، إذا قامها عليه. قوله: (**وأما ما قد يقع**) كأنّه قيل: قد ذكرت أن المقدّم من المعرفتين هو المبتدأ قطعا، ونحن نجد ما يجب فيه أن يكون المقدم خبرا كقول أبي تمّام لمحبوبه:

نَمْ وَإِنْ لَمْ أَنَمْ كَرَايَ كَرَاكَا شَاهِدِي الدَّمْعُ أَنَّ ذَاكَ كَذَاكَا[1]

إذ لا شبهة أنّ المراد كراك: كراي، فإنّه المناسب للسياق واللايق بالعُشّاق. وكقوله أيضا في وصف القلم:

لُعَابُ الأَفَاعِي الْقَاتِلاَتِ لُعَابُهُ وَأَرْيُ الجَنَى اِشْتَارَتْهُ أَيْدٍ عَوَاسِلُ[2]

فإنّ المعنى "لعابه لعاب الأفاعي" إذ المقصود تشبيه مِدَادِ قلمِ الممدوح بالسُّمِّ في حق الأعداء، وبالعسل في حق الأولّياء. فأجاب: بأنه من باب القلب، فيكون المقدّم مبتدأ. فلا نقض على ما ذكرتُ إلا أن الكلام اُخرج على خلاف مقتضى الظاهر للمبالغة المطلوبة من التشبيه المقلوب، وكذا الحال في قوله: (**بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا**). "الأرْيُ": العسل، و"الجَنَى": ما يُجَنَّى ويُؤخذ طَرِيًّا. "اِشْتَارَتْهُ": جَنَتْه وأخذتْه. و"العاسل": مَن يأخذ العسل، وَصَفَه بالطِّيب والنظافة، إذ لم يمسَّه إلا أيدي من اِجْتَنَاه.

قال: (**واعلم أنّ القول بتعريف الحقيقة باللام وباستغراقها مشكل**) قد ذكر أنّ اللام في "زيد المنطلق" وعكسه قد يكون لتعريف الحقيقة واستغراقها لأفرادها، وكان عليه إشكال، فأورده ههنا ثم اختار ما هو الأقرب عنده. فقوله: (**إذا قلنا**) إلى قوله: (**وكلّ ذلك على ما ترى**

[1] البيت من الخفيف، وهو لأبي تمام في ديوانه. انظر: شرح ديوان أبي تمام (للخطيب التبريزي، تحقيق: محمد عبده عزام، دار المعارف،ط٣، مصر) ٢٩٨/٤ بلفظ: "شاهد منك" بدل "شاهدي الدمع". انظر: دلائل الإعجاز،٢٧٣؛ الوساطة بين المتنبي وخصومه، ٦٨؛ المفتاح،٢١٤.

[2] البيت أورده القزويني في الإيضاح، ١٦٥/١ وعزاه إلى أبي تمّام، وذكر تمام البيت؛ شرح ديوان أبي تمام للخطيب التبريزي، ١٢٣/٣؛ دلائل الإعجاز، ٢٧١؛ الإشارات، ٥٩؛ المفتاح، ٢١٤.

فاسد) بيان للإشكال. وتقريره: أنّ هناك احتمالاتٍ ثلاثةً لا مزيد عليها:

[الاحتمال] الأوّل: أن المراد بتعريف الحقيقة: القصد إليها من حيث هي هي، وتمييزها عمّا عداها ويلزمه محذوران:

الأوّل: أن تكون أسماء الأجناس مُعَرَّاةً عن طرق التعريف معارفَ، فإنها موضوعة لذلك أي للقصد إلى الحقيقة وتمييزها، وليس اللام في قوله: **(لذلك)** صلة للوضع بل للغاية[٤٠/أ] و"كونها معارفَ" قولٌ لم يقل به أحد. وأورد على هذا الكلام اعتراضين منع الملازمة بناء على أنّ أسماء الأجناس موضوعة للحقائق بقيد وحدة غير معينة، ومَنْعُ بطلان اللازم بناء على أنّ عدم القول بشيء ليس قولا بعدمه إلا أنّه أخلَّ بحسن الترتيب، فقد مُنِعَ بطلان اللازم على مَنْعِ الملازمة، وإنما نسب التزامَ كون أسماء الأجناس معارفَ إلى ملتزم مجهول لأنّه مكابرة، فإنّ سُكوت أئمة اللغة عن ذلك مع تعرّضهم لأنواع المعارف وأحكامها دلالة قاطعة على أنها ليست معارف، وكذلك امتناع وصفها بالمعارف.

وقال: **(لَيُكَذِّبَنَّ في امتناع)** مع أن الظاهر بامتناع، تنبيها على أنّه سبب هو ظرف لتكذيبه فيما التزمه، وأورد في بيان امتناع الوصف المصدر الخالي عن التنوين لكونه أظهر، فإنّ المصادر موضوعة للحقائق دون الأفراد اتفاقا، وأخصر أيضا للتجنب عن حديث التنوين، إذ يجوز أن يقال: التنوين في **(رجوعا)** للتنكير، فلذلك لم يجز وصفه بالمعرفة، لا لأنّه في نفسه غير صالح للوصف بها، فيحتاج إلى الجواب بأن تنوين التنكير إنما هو في غير المتمكن من الأسماء كـ"صهٍ"، وأما تنوين نحو "رجلٌ" فللتمكّن، وكذا تنوين زيد.

الثاني: في قولك: مررت بزيد وزيد آخر. وتنكيره لكونه في معنى مسمى بزيد. قوله: **(ولَئِنْ ذهبتَ)** إشارة إلى منع الملازمة، ونسبه إلى المخاطب لأنّه مما ذهب إليه كثير من العلماء، وأراد بـــ**(الإجماع)** إجماعَ أهل اللغة، فإنهم أجمعوا على: أن المصادر المؤكدة موضوعة للحقائق ليس فيها اعتبار الفردية، وإن كان لبعض الفقهاء فيه خلاف. قوله: **(ولزم)** عطف على "لزم" الأوّل وهو المحذور الثاني. ولم يتعرض ههنا لالتزام الثاني لكونه أظهر بطلانا مما تقدَّم. وأمّا منع الملازمة فمبنيّ على اعتبار الفرديّة وقد دفعه هناك، وأشار إليه ههنا بقوله: **(أو نحو الضرب)**. قوله: **(وأنّه)** أي كون اللام في أسماء الأجناس كلّها، أو في المصادر وحدها لتأكيد تعريف الحقيقة ممّا لم يقل به أحد.

الاحتمال الثاني: أن المراد بتعريف الحقيقة: **(القصدُ إليها حالَ حضورها أو تقدير**

حضورها) أي الإشارة إليها من حيث إنها حاضرة في ذهن السامع إما تحقيقا أو تقديرا، و يلزم من ذلك أن لا يمتاز تعريف الحقيقة عن تعريف العهد الحقيقيّ أو التقديريّ، لأنّه ليس معنى تعريف العهد سوى القصدَ والإشارةَ إلى الحاضر في الذهن حضورا حقيقيا أو مجازيا، أي يلزم أن يكون تعريف الحقيقة مندرجا في تعريف العهد قسما منه لا قسيما له، كما يزعمونه. وإنما ذكر معنى تعريف العهد بطريق الحصر تنبيها على اندفاع ما يُتوهم من أن تعريف العهد: هو القصد والإشارة إلى حضور الحِصَّة من الحقيقة لا إلى حضور الحقيقة، فيتمايز التعريفان قطعا، فكأنّه قال: معنى تعريف العهد: هو مجرّد القصد والإشارة إلى الحاضر من حيث إنه حاضر، وأمّا أن ذلك الحاضر هو الحقيقة أو حصّة منها فأمر خارج عن حقيقة تعريف العهد، بل هو اختلاف راجع إلى معروض التعريف أعني الحاضر، لا إلى معنى التعريف أعني الإشارة إلى الحضور. فلو اعتبر خصوصية الحاضر، وسمّي الإشارة إلى حضور الحقيقة تعريف الحقيقة، وإلى حضور الحصّة تعريف العهد، كان ذلك امتيازا بمجرد اصطلاح، والكلام في تحقيق ماهيّة تعريف الحقيقة وامتيازها في نفسها عن تعريف العهد، ثمّ إنّ سياق كلامه يقتضي أن يكون مراده بالتحقيق و التقدير في العهد تحقيقَ الحضور وتقديرَه، ويأيّد ذلك قولُه: **(حقيقة أو مجازا)** فإنّ الحضور المجازيّ أن لا يكون الشئ حاضرا، لكنَّه يُجْعَل كالحاضر لما سيأتي من الوجوه الخطابية، وحينئذ يلزم أن يكون تعريف "المنطلق" و"الذَّكر" للعهد التحقيقيّ أيضًا، لأنّ المراد بهما حاضرٌ في ذهن السامع تحقيقًا وإن لم يكن مذكورًا لفظًا. فقد ترك مثال التَّقديري اعتمادا على ما سيذكره من بيان وجوه التقدير. وقد يقال: الظاهر أنّه أراد بالعهد التقديريّ ما ليس مذكورا لفظا كما هو المشهور، وجعلهما[1] مثالين له.

الاحتمال الثالث: أن المراد بتعريف الحقيقة: هو الاستغراق ويلزمه محذوران:

ا-[الأوّل][2]: أن يكون اللام الموضوعة لتعريف الحقيقة موضوعة لغير التعريف، وذلك لأنّ الاستغراق معنىً مغايرٌ للتعريف لوجوده حيث لا يتوهّم هناك تعريف نحو: كلّ رجل وكلّ رجال، ولا رجلَ ولا رجال. وقوله: **(إذا تأملتَ)** متعلق بـ**(لزم)** على أنّه قيّد لظهور اللزوم، لا لنفسه.

ب-[الثاني][3]: أن يكون الجمع بين لام الحقيقة، ولفظ المفرد جمعا بين المتنافيين لدلالة

[1] في حاشية المصباح: أي: المنطلق والذَّكر.

[2] في ج، ب: الأول.

[3] في ج، ب: الثاني.

اللام حينئذ على الكثرة ودلالة لفظ المفرد على الوحدة، وهذا إنّما يلزم إذا كان اسم الجنس المفرد دالاً على الماهية بقيد وحدة لا بعينها، وأما إذا دلّ على الماهية من حيث هي فلا، على أنّه جاز على الأوّل أن يُجَرَّدَ عن معنى الوحدة من غير أن يجعل الكل كلمةً واحدةً، أو يُرَاد به كلُّ فرد فرد، لا مجموع الأفراد، فلا منافاة أيضا.

قوله: (**وإن صِير في الجمع بينهما**) أي إن رُجع والتُجِئَ في الجمع بينهما إلى أن المفرد سُلب عنه دلالته على معناه بالمرَّة، وضُمَّ إليه اللام وجعل المجموع دالاً على معنى آخر كلفظ "مسلمون". قوله: (**لوجوه كثيرة**) مثل جواز تأنيث الفعل نحو:"جائتْ الرجل" وجواز تأكيده بـ"أجمعون"، وجواز دخول "بين" عليه كما في الجمع، وجواز عود ضمير الجمع إليه[٤٠/ب] نحو:"الرجلُ ضربوا" ولزوم أن لا يكون اللام في الرجل كلمة برأسها كـ"الواو" و"النون" في"مسلمون".

قوله: (**أدناها**) جَعل وجوبَ الوصف بالجمع أو جوازه أدنى الوجوه –أي أقلّها محذورا– مبالغةً. وقد يقال: أراد أقربها إلى الوقوع. قوله: (**أو صِحَّتُه**) عطف على وجوب. والمقصود: أن الوجوب إن دفع بالمحافظة على الصورة الأصلية فلا مدفع للجواز والصحة كما في أسما الجموع، وقيد الصحة بقوله: (**على الاطراد**) لأن وصفه بالجمع مسموع في الجملة إلاّ أنّه شاذّ لا يقاس عليه، نحو: أهلك الناسَ الدرهمُ البِيضُ والدينار الصُّفْرُ. قوله: (**لا أقلّ**) أي لا أقلّ من الصحة على الاطِّراد وهي جملة اعتراضية، واعتبار معنى القلّة نظرا إلى أنّ الصحة بالنسبة إلى الوجوب كالبعض من الكلّ.

قوله: (**وكلّ ذلك على ما ترى فاسد**) إشارة إلي ما لم يبين فساده من اللوازم في الإحتمال الثاني والثالث، وقد ظهر لك مما قرّره إنّ القول بكون اللام لاستغراق الحقيقة مشكل أيضا كما ادعاه في صدر الكلام، فلا يرد أن دليله قاصر عن مدعاه.

قال: (**والأقرَب بناء**)[1] هو نصب على أنّه مفعول له لما يفسّره، أي لما يدلّ عليه أن يقال: وكون (**اللام موضوعة لتعريف العهد لا غير**) كما قال به بعض أئمّة الأصول هو الصواب، بل معنى التعريف مطلقا هو العهد، أعني الإشارة إلى أن مدلول اللفظ معهود أي: معلوم حاضر في ذهن السامع. ففي الكشّاف[2]: "أنّ معنى تعريف الجنس في الحمد هو الإشارة إلى ما يعرفه كل

---

[1] في ب:+ أقول.

[2] انظر: الكشاف، ٤٩-٥٠.

أحد من أن الحمد ما هو؟".

و في إيضاح المفصل[1]: "أن زيدا موضوع لمعهود بينك وبين مخاطبك، وأن غلام زيد لمعهود بينكما بحسب تلك النسبة المخصوصة". ولا شبهة لأحد في اعتبار معنى العهد في الموصول، وإذا كانتْ اللام موضوعة لمعنى العهد مطلقا، أي سواء كان الحاضر ماهية أو حِصَّةً منها كان تعريف الحقيقة قسما من العهد، كما أنّ ما سمّوه تعريف العهد قسم آخر منه، ثم إنّ الحاضر ماهية كان أو حصّة جاز أن يكون حضوره تحقيقيًّا وأن يكون تقديريًّا، وكان الأولى به أن يقول: تعريف الحقيقة أحد قسميْ تعريف العهد، وهو أن يكون الحاضرُ الحقيقةَ إمّا تحققًا كما في قولك: أحمده حمدا، وهو الحقيق بالحمد، وإمَّا تقديرا بأن ينَزّل الحقيقة منْزلة المعهود الحقيقي بوجه من الوجوه الخطابية، إلاّ أنّه تعرّض لتنْزيلها منْزلة المعهود لخفائه وكثرة وجوهه بخلاف كونها معهودة تحقيقا فإنّه قليل ظاهر.

قوله: (**إمّا لأنّ ذلك الشيء**) بدل من قوله بـ(**وجه**) لتقارب اللام والباء في المعنى، واختار ذكر الشئ ليعمّ الحقيقة وغيرها فإنّه أيضا قد يُنَزَّل منْزلة المعهود تحقيقا. قوله: (**فهو لذلك حاضر في الذهن**) أي كالحاضر، فكأنّه معهود حقيقة كجوهرَيِ الثَّمَنِ[2] والمأكولات المعتادة الغالبة. قوله: (**أو على طريق التهكّم**) بأن يكون ذلك الشئ مستغنى عنه فينَزّل الاستغناء عنه منْزلة الاحتياج إليه للتهكّم -أي السخريّة والاستهزاء- أو للتمليح، فَيُثْبَتُ له ما يُلْزِمُ الاحتياجَ كالحضور والمعهوديّة فيُعرَّف باللام. وسيأتي في علم البيان أن الجُبْنَ مثلاً يُنَزَّل منْزلة الشجاعة لأَحد هذين المذكورين، فيقال للجبان: أسد. قوله: (**على أحد الطرفين**) أي التحقيق أو التهكّم. قوله: (**في شأنه**) صفةُ (**أسبابا**)، (**متآخذةٌ**) أي متعاونة[3].

وقوله: (**أو غيرِ ذلك**) إمّا مجرور عطفا على ما بعد اللام من قوله: (**إمّا لأنّ ذلك الشئ**) أي أو لغير ذلك المذكور، مثل كونه أمرا عجيبا خارجا عن النظائر، أو فظيعا فيُجعل كالحاضر، وإمّا مرفوع كما في بعض النسخ المعتبرة فيكون عطفا على ما تقدّم نظرا إلى المعنى. وقوله: (**فيقام الحقيقة لذلك مقام المعهود**) رجوع إلى ما كان بصدده من بيان تعريف الحقيقة بعد الإشارة إلى التعميم بذكر الشئ كما مرّ.

---

[1] إيضاح المفصّل: هو شرح ابن الحاجب لكتاب "المفصل" في النحو للزمخشري. انظر: الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق موسى بناي العليلي، بغداد، ١-٢) ١٤٤/١.

[2] المقصود بجوهرَيِ الثمن: الذهب والفضة، أو الدينار والدرهم.

[3] في ب: متفاوتة،وهوتصحيف.

قوله: (**ثم إنّ الحقيقة**) الظاهر من كلام النحاة: أنّ اللام لها معنيان: تعريف الحقيقة وتعريف العهد، ومن كلام بعضهم: أنّ الاستغراق معنى ثالث. وقد يتوهم أن هناك معنى رابعًا هو العهد الذهني الذي هو فى حكم المنكَّر. وقد تبيّن أن معنى اللام واحد هو العهد المتناوِل لتعريف الحقيقة، فلا ينبغي أن يُجعل تعريف الحقيقة معنى آخر مقابلا للعهد كما فعلوه[١]. وأن الاستغراق لا يجوز أن يكون معنى اللام، فشرع يبيِّن كيفية استفادة الاستغراق والعهد الذهني من اللام مع كونها موضوعة لذلك المعنى الواحد.

وقد وقع عبارة الكتاب في نسخة الأصل[٢] وعليه أكثر النسخ هكذا،"ثم إن الحقيقة لكونها من حيث هي هي لا متعددة لتحقُّقها مع التعدّد ولا لا متعدِّدَةً لتحقُّقها مع الوحدة"، وقد صح عن المصنف تغييرها إلى قوله: (**لا متعددة لتحققها مع التوحّد ولا لا متعددة لتحققها مع التكثُّر**) ومعنى هذه النسخة المغيَّر إليها ظاهر وهو ما اشتهر في الكتب الكلامية: من أن الماهية من حيث هي ليست واحدة ولا كثيرة ولا شيئا من المقابلات التي تحمل عليها، وإلا لما اجتمعت مع المقابل الآخر، بل هي صالحة لكلّ واحد من المتقابلين غير منفكة عنهما معا.

وأمّا النسخة القديمة فقد حملت على نفي التعليل بأن لا يكون اللام في (**لتحققها**) متعلقة بـ(**متعددة**) والنفيُ المستفاد من "لا" التي بمعنى غير، مُنسَحِب على هذا التعليل. وكذا تكون اللام في (**لتحققها مع الوحدة**) متعلقة بمعنى (**لا متعددة**) أي متوحّدة. و(**لا**) الأولى مذكِّرة للنفي المنسحب على هذا التعليل، وذلك أنّه ربّما يتوهّم أنّ الماهية بسبب[٣] تحقّقها مع التعدد تكون متعدّدةً أداتُها بسبب تحقّقها مع اللاَّتَعَدُّد[٤] أي التوحُّد تكون لا متعددة، فنَفَى كلَّ واحد من هذين التوهُّمين، وأنت خبير بركاكتهما[٥] فإن تحقق الماهية مع صفة لا يستلزم أن تكون مقتضية لها وبأنّ كلّ واحد منهما يدفع الآخر، وبأنّ تعليل صلوحها للتوحد والتكثر بسلب التعليل المذكور لا يصحّ، لأنَّ نفيَ توهُّمٍ فاسدٍ ناشئٌ مما لا يصح أن يكون مُنْشَئًا له لا يكون سببا لذلك الصُّلُوح في نفس الأمر، ولا دليلاً عليه كما لا يخفى على ذي فطرة سليمة. وقد حملت على تعليل السلب أيضا، لأنّ تحققها مع التعدّد مثلا يدلّ على أن التعدّد ليس نَفْسَها -وهو

---

[١] انظر: المطول، ١٧٥-١٨٠.

[٢] النسخة المغربية.

[٣] سقط في ب: بسبب.

[٤] في ج: اللاَّ التَّعَدُّدِ.

[٥] في ب: ركالتها، وهوتصحيف.

ظاهر- ولا جزءَها، لأن الجزء متقدم فيكون أمرا خارجا عنها عارضا لها، ورُدَّ: بأنّ المعيّة الزمانيّة لا تنافي الجزئيَّةَ، والمعيَّةُ الذاتيَّةُ تُنافي العُروضَ، لأن العَرَضِيَّ متأخّر على أن الخارج عن الشئ قد يكون لازمًا له[٤١/أ] مقتضًى لذاته فلا يكون ذلك الشيءُ صالحًا لما يقابله، ولعلّ الإعراض عن توجيه ما لا طائل تحته أولى.

قوله: (**صالحةً**) خبر (**إن الحقيقة**) واللام في (**لكونها**) متعلقة به، و(**من حيث هي هي**) حال من ضمير "لكونها" أي مأخوذة من هذه الحيثية و"لا متعددةً" نصب على الخبرية. قوله: (**فيكون الحكم**) أي إذا كانت الحقيقة صالحة للتوحد والتكثر، لم يكن المعرّف باللام و"إلا" بنفسه على الوحدة والكثرة، بل على نفس الحقيقة من حيث حضورُها في الذهن تحقيقا أو تقديرا، فإن قُصِدَتْ به الماهية من هذه الحيثية كما في مقام التعريفات أو أجزاء الأحكام على الماهيات، فذاك وإن قصد إليها من حيث وجودها في ضمن الأفراد بناء على أنّ الأحكام المُجْرَاةَ عليها إنَّما تثبت لها في ضمنها كان استغراقها وعدم استغراقها مُفَوَّضًا إلى مقتضى المقام، فإذا كان المقام خطابيا يُطلب فيه الظن دون اليقين[١] حمل على الاستغراق دفعا لتوهّم الترجيح بلا مرجِّح، وإذا كان استدلاليا يُطلب فيه اليقين[٢] حمل على أقلّ ما يتحقّق فيه الحقيقة فقد رجع الاستغراق والعهد الذهني -أعني الحمل على غير معيّن- إلى تعريف الحقيقة.

فاسم الجنس إذا عُرِّفَ باللام، فإن كان هناك حِصَّة من الماهية معهودة حمل عليها، وإلاّ: فإن لم يكن هناك ما يدلّ على إرادة الحقيقة من حيث وجودُها في ضمن أفرادها حُمِلَ على الحقيقة، وإن دلَّت قرينة على إرادتها من حيث الوجود فإن كان المقام مناسبا للاستغراق حمل عليه، وإلا حمل على غير معيّن، وإنما قدم الحصة على الماهية لأنّها أعرفُ[٣] وأقوى في معنى العهد والمعلومية.

قوله: (**استغراقا**) تمييز لـ"الحكم" و"الغِرّ"[٤] بالكسر هو الذي ينخدع بسهولة لقلة تجاربه و"الخَبُّ" بالفتح الخَدَّاعُ المُجَرْبِزُ[٥]. وقوله: (**مفردا**) خبر كان والجملة حال من المعرّف بلام

---

[١] في ب: التعيين، وهو تصحيف.

[٢] في ب: التعيين، وهو تصحيف.

[٣] في ب: أعرف. وهو تصحيف.

[٤] تمام الحديث: "**المؤمن غِرٌّ كريم، والفاجر خَبٌّ لئيم**" وروي: "المنافق" بدل "الفاجر". شرح السنة (للبغوي الحسين بن مسعود البغوي، ١-١٦، المكتب الإسلامي، ط٢، بيروت ١٤٠٣/١٩٨٣)، ١٣/٨٦-٨٧.

[٥] جربز: جَرْبَزَ الرجلُ: ذهب أَو انقبَض. والجُرْبُزُ: الخِبُّ من الرجال، وهو دخيل. ورجل جُرْبُزٌ، بالضم: بَيِّنُ الجَرْبَزَةِ، بالفتح، أَي خَـِبّ، قال: وهو القُرْبُزُ أَيضاً وهما مُعَرَّبانِ. لسان العرب، مادة: (جربز).

الحقيقة، والمراد التسوية بين الفرد والجمع في الحمل على الاستغراق أو الأقلّ، وتقديمُ خبرِ كان في مثل هذا الموقع واجب وإنما زاد لفظ الإيهام وهو الإيقاع في وهم السامع، لأنّ تساوي جميع الأفراد في تحقّق الحقيقة فيها لا يستلزم أن لا يكون لبعضها ترجيح من جهات أُخرى. قوله: (**على أقلّ ما يُحتمل**) هو على صيغة المبني للمفعول وكذلك (**فلا يُوجَبُ**)، وفي قوله: (**الزائد على الاثنين بواحد**) إشارة إلى ردّ ما لا يرتضيه من كون الاثنين جمعا أي هو العدد الزائد على الاثنين لا الاثنان. وفيه تنبيه على أن النسبة بين المفرد والمثنى والجمع كالترتيب بين الواحد والاثنين والثلاثة ، وعلى أن الجمع إذا أُطلق على ما هو أزيد من إثنين بأقلَّ من واحد كان مجازا أيضا كما في قوله تعالى: ﴿**الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ**﴾[سورة البقرة ١٩٧/٢].

قوله: (**وستقف على هذا**) أي على الحمل على الأقلّ المتيقّن في المقام الاستدلاليّ في نوع الاستدلال حيث قال هناك: "الجملة التي لا تكون مُبَيَّنَةَ الحال في الكلّ وخلافِه كقولنا: "المؤمن غِرٌّ كريم"[١] سُمِّيَتْ مهملة، ولاحتمالها الكلَّ وخلافَه إن استعملت لم تستعمل إلا في المتيقن، وهو البعض. ولطلب اليقين في الاستدلال لا تترك الحقيقة فيه إلى المجاز، ولا التصريح إلى الكناية"[٢].

قوله: (**ومبنى كلامي هذا**) يعني حكمه بأنَّ الأقل في الجمع هو ما زاد على الاثنين بواحد. قوله: (**ليسا بجمع**) أي ليسا بِجُزْئِيٍّ من الجزئيَّات التي تصدق عليها حقيقةً صِيَغُ الجموع الاصطلاحية، والمراد بـ(**هاتيك الصناعة**): علمُ البلاغة و(**سوابقُها**): اللغةُ والصرفُ والنحوُ و(**لواحقُها**): الحدّ و الاستدلال، أو علم العربية. فمعنى "سوابقها": السوابق منها، وكذا معنى "لواحقها" وهي: علم المعاني وما يتبعه. يريد: أنّه تبيّن في تلك العلوم تمايز التثنية والجمع بالحد والصيغة، وعود الضمائر وجواز التانيث في نحو: "جائتْني الرجال" دون الرجلان. وهذا تعريض لصاحب الكشّاف[٣] حيث قال: "في أشهر معلومات أن لفظ الجمع يشترك فيه ما وراء الواحد".

قوله: (**عرفيّ**) الاستغراق العرفي: ما يعد في العرف شمولاً وإحاطةً مع خروج بعض الأفراد. وغيرُ العُرْفِيِّ: وهو المسمى بالحقيقي ما يكون شمولا لجميع الأفراد في نفس الأمر. قوله: (**غفّار الذنوب**) أي من شانه وكرمه أن يغفرها كلها إلا أن غفران الكبائر مقيد بالتوبة عند

---

[١] اقتباس من حديث سبق تخريجه ص٢٠٧.

[٢] انظر: المفتاح، ٤٤٢.

[٣] انظر: الكشاف، ٣٤٦/١.

المعتزلة، و غفران الشرك مقيد بها عند الكل. ولا يقدح ذلك في شمول الذنوب جميع أفرادها. قوله: (**واستغراق المفرد يكون أشمل**) زاد لفظ "يكون" إشعارا بأنّ استغراق المفرد قد يكون أشمل لا دائما، ومثَّل بالنكرة المنفية لوضوح ذلك فيها وإنّما صدق (**لا رجالَ**) مع وجود رجل أو رجلين لأن مدلول الجمع مركب من الجنس والجمعيَّة، فإذا نفى هذا المفهوم المركب انتفى إفراده، وهي حمل الجنس وليس الواحد والاثنان منها.

واعلم أن المفرد إذا عرف بلام الجنس وقصد به الاستغراق تناول كل واحد من إفراد مفهومه أعني الآحاد، فإذا نسب إليه حكم كان منتسبا إلى كلّ واحد منها وأما الجمع المستغرِق فقياسه على المفرد يقتضي تناوله كلَّ جماعة جماعة،وحينئذ يشترط أن لا يتداخل الجماعات وأجزاءها حذرا عن التكرار، فإذا نسب إليه حكم كان منتسبا إلى كلّ جماعة، فإن استلزم ثبوتُه لها ثبوتَه لآحادها كالمجئ مثلا فُهِمَ ثبوتُه لكلّ واحد وإلا فلا، وإليه مال المصنّف زاعمًا أنَّ نسبة الوهن[1] إلى العظام لا تدلّ على ثبوت الوهن[٤١/ب] لكلّ عظم، فاختُصِر اللفظ بالإفراد وتُوُصِّلَ به إلى الإطناب في معناه، وسيأتيك تمام الكلام في باب الإيجاز إن شاء الله تعالى.

وفي الكشّاف[2]: "إنّ الملك أكثر من الملائكة". وروي عن ابن عباس [رضي الله عنهما]: "أنّ الكتاب أكثر من الكتب". وإذا كان معناه كل جماعة، خرج عنه الواحد والاثنان، فيكون استغراق المفرد أشمل، لكن جمهور أئمة التفسير واللغة: على أن الجمع الْمُحَلَّى باللام والمضاف كالعالَمِين والمحسنين وعبيدي، يتناول كل واحد كالمفرد، ولذلك يقال: بطل عنه معنى الجمعية وصار للجنسية ويُؤَيِّدُه صحة استثناء الواحد والاثنين منه نحو: جاءني الرجال إلا زيدا. وقد يراد بالجمع الكلُّ المجموعيُّ كما في قولك للرجال: عندي درهم[3]. إذ لا يلزمك إلا درهم واحد. وقد فُرِقَ في المعرَّف بين المفرد والجمع في جانب القلّة بأنّ المفرد يجوز أن يراد به بعض الجنس إلى الواحد، وفي الجمع يراد به بعضه، لا إلى الواحد.

قوله: (**وإذا عرفتَ هذا**) أي كون المعرّف باللام في المقام الخطابيّ محمولا على الاستغراق. قوله: (**لزم أن لا يكون غير زيد منطلقا**) لأنّ معنى الأوّل: زيد كلُّ مُنْطَلِقٍ، ومعنى الثاني: كلُّ منطلقٍ زَيْدٌ. ولا يصحّ: (**زيد المنطلقُ وعمرٌو**) لاستلزامه التناقض، وصحّ (**لاَ عَمْرٌو**) لإفادته التأكيدَ، ويصحّ: "المنطلق زيد وعمرو" بالواو أيضا، لأنّ القصد إلى حصر المنطلق فيهما

---

[1] الآية: ﴿**قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا**﴾ [سورة مريم ١٩/٤]

[2] انظر: الكشاف، ١٥١/٤-١٥٢.

[3] في ج:+ واحد.

معًا فتَأَمَّلْ. قوله: (**لجهات اعتبارية**) مثل أن يكون جود غير حاتم مثلا قليلا في نفسه، أو خفيًّا، أو غير عامٍّ، أو غير واصل إلى المتخاطبيْن.

[متى يكون المسند جملة]

قال: (**وأما الحالة المقتضية لكونه جملة**) جعل الحالة المقتضية لكون المسند جملة أمرين: قَصْدَ تَقَوِّي الحكم بنفس التركيب، وكون المسند سببا.

أمّا **الأوّل**: فلأنّه إذا أريد ذلك التقوي وجب أن يسند الفعل إلي ضمير المسند إليه ويسند المجموع إليه فيتكرَّر الإسناد ويكون المسند جملة، واحترز بنفس التركيب عما إذا أريد تقوِّي الحكم بالتكرير أو أداة التاكيد كما مرّ.

والمسند إذا كان جملة إسمية لم يتصوّر هناك تقوّي الحكم على ما صوّرناه، فلم يمثل بها، وأورد المسند إليه فيما إذا كان المسند الجملة الفعليّة مضمرا على أحواله الثلاثة ومظهرا لتشارك الكل في إفادة التقوّي وعطف المظهر بـ"أو" لأن الضمائر تفيد التخصيص أيضا بخلافه.

وقوله: (**كما سياتيك**) إشارة إلى ما سيذكره من بيان سبب التقوِّي أعني تكرّر الإسناد وذكر الشرط مؤخّرا ومقدّما لعدم الفرق في التقوِّي، وأورد الجزاء جملة فعلية، إذ حينئذ ينعقد سبب التقوي. قوله: (**لما عرفتَ**) أي الشرطية تشارك الفعلية المحضة في التقوِّي لما عرفت من أن الشرطية...... إلى آخره، وأعاد في الشرطيَّة لفظَ (**قولك**) وفي الظرفية "الكافَ" أيضا، لأنّ الظرف أبعد لاحتماله الإفرادَ بخلاف الشرطيّة، فإنها جملة مقيدة.

وأما **الثاني**: فلِمَا يَتَبَيَّن بقوله: (**أو إذا كان المسند سببيًّا**...إلى آخره) وهو عطف على قوله: (**إذا أريد تقوِّي الحكم**) وقد تقدم: أن المسند السببي بمنْزلة وصف الشئ بحال متعلقة. إلا أن مثل "هذا رجل كريم أبوه" وصف سببيٌّ، ومثلُ: "زيد كريم أبوه" لا يُعَدُّ مسندا سببيًّا لما سيأتي. ثم إنّ ظاهر قوله: (**وإذا كان المسند سببيّا**) يدلّ على أن المسند السببي يكون نفسه جملة، لأنّ المتبادر من قوله: (**المسند**) هو المسند الذي تصدَّى لبيان الحالة المقتضية لكونه جملة. وعلى هذا: فالمسند السببي في هذه الأمثلة هو جملة:"أبوه منطلق" ونظائرها. لكن تعريفه يقتضي أن يكون المسندُ السببيُّ هو نفسَ (**منطلق**) و(**انطلق**). فقيل: يطلق السببيّ على كلّ واحد منهما، فنبَّهَ بعبارته على ذلك فأراد بالمسند المعنى الأوّل، وبضميره في قوله: (**وهو أن يكون**

مفهومه) المعنى الثاني على طريقة الاستخدام[1].

قوله: **(وهو)** أي كون المسند سببيّا، وإن رجع الضمير إلى المسند احتيج إلى تقدير أي: ذو أن يكون.

قوله: **(مع الحكم عليه)** العبارة الظاهرة أن يقال: مع الحكم ثبوته لما هو مبني عليه. فإنّ مفهوم المسند ليس محكوما عليه. وأُجيب: بأنّ كل جزء من أجزاء الكلام –عمدةً كان أو فضلة– قد حكم عليه ضمنا بما هو له. فالمسند مثلا حكم عليه بأنه ثابت للمسند إليه، والمفعول بأنه وقع عليه الفعل. والمراد بالمبني عليه: هو المبتدأ، فإنه أساس بُنِيَ عليه الخَبَرُ. وقوله: **(مطلوبَ التعليق)** بالنصب خبر "أن يكون" و **(تعليقَ إثبات)** منصوب على أنه مصدر التعليق، مثَّل أولا بالفعل ثم بالصفة المشتقّة بالظرف واكتفى بأمثلة الإثبات لأنّه الأصل. وقوله: **(أو يكونَ)** نصب عطفا على "أن يكون". وكذا قوله: **(فيُطلبَ)** نصب عطفا على "أو يكونَ". ووصف الفعل باستدعاء الاستناد إلى ما بعده –مع أنّ كلّ[2] فعل كذلك– ليُرتِّب على كون المسند فعلا موصوفا بكذا قوله "فَيُطْلَبَ".

قوله: **(بسبب مما قبله)** أي ملتبسا بتعلّق مما قبله، أي متعلّقا به كتعلُّق الأخ بزيد، وقال بنوع إثبات لأنّ ضَرْبَ أخيه بشخص ليس ثابتا له ثبوتا حقيقيّا، بل هو منتسب إليه بنوع ثبوت.

فإن قلتَ: كان يمكنه أن يجمع بين قسمي المسند السببي في حد واحد بأن يقول هو أن يكون مفهومه مع الحكم عليه بالثبوت لما هو مسند إليه، أو بالانتفاء عنه إلى آخره فلِماذا عدل عنه؟

قلتُ: لئلاَّ ينتقض بمثل: "زيد منطلق[3] أبوه" فإن المسند ههنا ليس سببيا، ولذلك قيد المسند في القسم الثاني بكونه فعلا وأكّده بأن عطف عليه **(لا شيئًا متَّصلاً بالفعل)**. ولم يذكر في أمثلة المتصل أَفْعَلَ التفضيل، لأنّه لا يعمل فيما هو بسبب مما قبله , والسرّ الذي يُطلعك عليه هو: أن الاسم المتصل بالفعل مع فاعله الظاهر جُعل في الإفراد تابعًا لِمَا فاعلُه مُضْمَرٌ، وإنما جُعل

[1] الاستخدام: أن تكون الكلمة لها معنيان فتحتاج إليها فتذكرها وحدها فتخدم للمعنيين. انظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها (أحمد مطلوب ، مكتبة لبنان، ط٢، بيروت ١٩٩٦)، ٧٠.

[2] سقط من ج: كلّ.

[3] سقط من ب: منطلق.

مع المضمر مفردا لِشَبَهِهِ بالخالي عن الضمير لعدم تغيُّره في الحكاية والخطاب والغيبة، وههنا أبحاث:

ا-[الأوّل][1]: أن "منطلق أبوه" ليس مسندا فعليا. فينبغي أن يكون سببيًّا كما يقتضيه قياسه على النعت. قلنا: نعم، لكنه أخرجه عن السببي محافظة على الضبط في اقتضاء السببية كون المسند جملة.

ب-[الثاني][2]: أن المسند في مثل "أنا عرفتُ" إذا قُصد به التخصيصُ جملة وليس[٤٢/أ] سببيّا ولم يقصِد هناك تقوِّي الحكم أيضا. وأُجيب: بأنّ ذلك الضمير تأكيد متقدم لا مبتدأ، فالمسند مفرد والكلام جملة فعلية[3] وليس بشئ كما سيأتي. وقد يجاب: بأن المقصود الأصلي هناك التخصيص، إلا أنه لما كان سبب التقوي منعقدا كان أيضا مرادا تبعا يرشدك إلى ذلك أنه قال: إذا أُجْرِيَ "أنا عرفتُ" على ظاهره لا يفيد إلا التقوِّيَ، وإذا اُعتبر فيه تقديم وتأخير يفيد التخصيص فلم يُورَدْ صيغة الحصر في إفادة التخصيص.

ج-[الثالث]: أن الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشأن خارجة عمّا جعله ضابطا لكون المسند جملة. وأجيب: بأن جعلها مستثناة عن الحكم المستفاد من مضمون الضابطة تنبيه على خروجها منه فلا ضَيْرَ[4].

د-[الرابع]: أن المسند في مثل "زيد أخوه عمرو" يُشْكِلُ جعلُه سببيا إذ لا حاصل لتعليق ذلك الجامد بالمبتدأ الأوّل تعليقَ إثبات، قلنا: هو مؤوّل بكونه مسمّى بعمرو -كما مرّ- فيظهر صحّة تعليقه بزيد كما في المشتقات والأفعال.

هـ-[الخامس]: أن نحو: "زيد ضربتُه"، أو: "ضربتُ غلامَه"، أو: "قام عمرو في داره" لا تَقَوِّيَ فيه، وليس ما بعد الفعل أعني فاعلَه بسبب ممّا قبله. وأُجِيب: بالتزام التقَوِّي بناء على أنّ الضمير مطلقا يصرف الخبر إلى المبتدأ، ثانيا، فيكتسي الحكمُ قوة -على ما سيجيء- وأنت تعلم أن كون المسند إلى زيد جملة في هذه الصور لم ينشأ من قصد التقوّي حتى إذا لم يقصد كان أيضا مسندا إلى زيد، ولكن مفردا -كما في: "أنا عرفتُ"- فتدبَّرْ.

---

[1] في ج، ب: الأول.

[2] في ج، ب: الثاني.

[3] في ب:+ لا اسميةً.

[4] والضَّيْرُ والضَّرُّ واحد. ويقال: لا ضَيْرَ ولا ضَوْر بمعنى واحد. لسان العرب، مادة: (ضرر).

قوله: (**وما ذكرتُ لك**) أي من أن المقتضى لكون المسند جملة إما إرادة التقوي أو كون المسند سببيّا. (**إذا تحققتَ**) أي علمتَ حقيقة مضمونه، أُعثِرك على ثلاث نكت معتدّ بها في علم النحو:

ا-[الأولى][1]: وجه قول النحاة: لا بدَّ في الجملة الواقعة خبرا من ذكر يعود إلى المبتدأ وإن كان مقدرًا. وذلك لأن التقوي المذكور إنما يكون بإسناد الفعل إلى ضمير المبتدأ أو بصرف الضمير مطلقا للخبر إلى المبتدأ، والمسند السببي بعد بنائه على ما بُني عليه، أو إسنادُه إلى ما بعده لا يكون مطلوب التعليق بغيره إلا إذا كان للمبني عليه، أوالمسند إليه تعلُّقٌ وارتباطٌ بذلك الغير.

ب-[والثانية]: أن الجملة الواقعة خبرًا لِضمير الشأن مستثناة عن هذا الحكم الكلي أعني اشتراط العائد، وذلك لأنّ التقوي إنما يقصد إذا أريد إثبات معنى للمبتدأ، وكون المسند سببيّا إنما يتصوّر إذا أُريد تعليق معنى به. وليس خبر ضمير الشأن إلا عين المبتدأ لكونه تفسيرا له ورافعا لإبهامه فهو بنفسه مرتبط بمبتدئه كالخبر المفرد، بل أقوى منه.

ج-[الثالثة]: وجه نيابة تعريف الجنس والعموم عن الضمير، وذلك لأنّ المقصود هو الربط وهو حاصل بهما كما في الضمير، فالواو في عطف: (**نيابة العموم**) على (**نيابة تعريف الجنس**) إشعار بأنّ ليس معنى الجنس الاستغراق، بل الماهية التي هي جنس لزيد تُطلق عليه وعلى غيره. فإذا ذكر في الخبر عن زيد عُلِمَ أنَّه هو، فكان رابطا له بزيد. وأمّا كون العموم رابطا فظاهر أي: لاَ نُضِيعُ[2] أجرهم وأجر غيرهم أيضا.

[كون المسند جملة فعلية]

قال: (**وأمّا الحالة المقتضية لكون الجملةِ فعليةً**)[3] بيَّن ما يقتضي كون المسند جملة على الإطلاق فشرع يبين الحالات المقتضية لخصوصيات الجمل الأربع على النمط الذي سبق في المسند المفرد وأقسامه. قوله: (**فهي إذا كان المراد**) أي: من الجملة التي وقعت مسندا (**التجددَ**) أي: حدوث المسند للمسند إليه، فـ(**زيد انطلق**) يشارك "انطلق زيد" في الدلالة على تجدد الانطلاق، ويباينه في إفادة التقوي، واللام في قوله: (**لإفادة**) ليست صلة للوضع بل هي للغاية

---

[1] في ب:أحدها. في ج: الأوّل.

[2] الآية: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لاَ نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً**﴾ [سورة الكهف ١٨/٣٠].

[3] في ب:+ أقول.

وأراد بالإفادة الدلالة كَيْلاَ ينافي ما ذكره في خاتمة النحو: من أن الألفاظ المفردة لا تفيد السامع مسمياتها إنَّما تفيده معانيَها التركيبيةَ. قوله: (**مُؤذِن بذلك**) أي: بكون الفعل موضوعا للدلالة على التجدّد. فإن الفعل لما دلّ على اقتران حدث بزمان هو متجدِّد ومتغيّر قطعا ناسب أن يراعيَ في وضعه تجدّد ذلك الحدث في ذلك الزمان المتجدِّد، لا مجرد اقترانه.

[كون المسند جملة اسمية]

قوله: (**إذا كان المراد خلاف التجدّد والتغيّر**) هذا إنما يجري في الإسمية التي خبرها اسم كالمثال المذكور، وأما نحو: "زيد أبوه انطلق " فإنّه يفيد التجدّد. ألا يرى إلى قوله: (**فالاسم** .... إلى آخره) فإنّه يدلّ على أنّ خلاف التجدّد مستند إلى الإسم الذي وقع مسندا في الاسمية لا إلى الاسمية مطلقا، فإنّه توهّم فاسد. والمراد بخلاف التجدّد: مطلق الثبوت، أعني بلا تعرّض للحدوث -لا الاستمرار الثبوتيّ- فإنّه مفوّض إلى المقام. كما أن الاستمرار التجدّديّ في المضارع مفوَّض إليه أيضا كما مرّ. قوله: (**إلا بالعرض**) كاسم الفاعل إذا كان عاملا، فإنّه يدلّ على الزمان -أعني الحال أو الاستقبال- فيفيد التجدّد كالفعل إلا أنّه عارض. وكالاسم الموضوع للفعل نحو: هيهات، فإنّه يتوسّط ذلك الفعل يدلّ على التجدّد.

قوله: (**وما تسمع من تفاوت الجملتين الفعليّة والاسميّة**) يعني سواء وقعتا مسندا كما مرّ أو لا، كما في الآيات المذكورة، و(**تجدُّدًا**) نصب على التمييز، وضمير (**هو**) فصل للحصر أي: هو يطلعك لا غيره، وضمير (**على أنه**) للشأن، وخبره (**كيف طبق؟**) وإنما جاز ذلك مع أن المفسر لضمير الشأن لا يكون إلا جملة خبرية، لأنّه انخلع عن معنى الاستفهام وصار معناه: طبَّق تطبيقا بليغا كاملا. ومن ثمة جاز أن يكون (**حين ادّعى**) ظرفا لـ"طبَّق"، وقد سبق نظيره. و(**جائين**) حال من المنافقين[1]، أو من ضميرهم في: (**بقولهم**). والضمير في (**به**) للمقول. وقوله: (**لِيَرُوجَ**) متعلق بـ"جائين". و(**ذلك**) إشارة إلى ادّعاء الأحداث أي: لو جاؤا بالاسمية مدّعين أنهم ثابتون في الإيمان لم يكن رائجا عنهم متقبلا منهم. كيف؟ والمتبادر حينئذ ادعاء الاستمرار، و(**حيث جيء**) متعلق بـ"طبَّق"، (**ومع الباء**) عطف على قوله: (**جملة اسمية**) أي: وكائنة مع الباء.

و(**قوله تعالى**) فاعل "طبَّق"، والوجه في تطبيقه المَفْصِلَ في رَدِّ دعواهم الكاذبة أنهم ادَّعوا

[1] الآية: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾[سورة البقرة ٨/٢].

إحداث الإيمان لا ثبوته ليروج عنهم. فرُدَّ ذلك عليهم بأنهم مستمرّون على عدم الإيمان مع التأكيد بالباء، فإنّ الجملة الاسمية بجزئيها كما إذا كانت مثبتةً يقصد بها بحسب المقامات استمرار الثبوت. كذلك إذا كانت منفيةً يقصد بها بحسبها استمرارُ النفي، ويلزم من استمراره انتفاء الأحداث، فهناك إثبات الشئ ببينة ولو قيل: "وما آمنوا" لم يبلغ هذه المرتبة في الرد.

وقد يقال[1]: قُصد بالاسمية في الجواب إخراج ذواتهم عمّن له حظ ما من الإيمان، ويلزمه انتفاء إحداثه. قوله: (**وعلى تفاوت**) عطف على قوله: (**على أنه**) والمناسب لما تقدّم وما تأخّر أن يقال: وعلى أنّ تفاوت. ولما لم يوجد كلمة "أنَّ" جُعل (**كيف أصاب؟**) بدل اشتمال من "تفاوت"، أي: يُطلعك على تفاوت كلامهم على كيفية إصابته. والضمير أعني قوله: (**وهو**) راجع إلى (**ما يحكيه جلّ وعلا**).

ولا شك أن المحكيَّ ﴿**آمَنَّا**﴾[سورة البقرة ١٤/٢]، و﴿**إنّا معكم**﴾[سورة البقرة ١٤/٢] إلا أنه أدخل ما توصل به إلى الحكاية في المحكي تغليبا، وبهذا الاعتبار صح أن يكون فيما يحكيه ظرفا لتفاوت كلام المنافقين بلا تكلّف تجريد[2]. وقوله: (**تفاوتا**) مصدر للمصدر، و(**إلى جملة**) متعلق بالأوّل على الأظهر، و(**الشاكلة**) الخاصرة[3] , (**الرَّمِيُّ**) المرميّ. وإذا أصاب السهم شاكلة المرميّ تم المرام. وإنما اختاروا (**مع المؤمنين**) الفعليةَ لأنّهم يدَّعون إحداث الإيمان وجرَّدوها عن التأكيد لأن أنفسهم لا تساعدهم على هذا الكلام، و(**مع شياطينهم**) الاسميةَ لأنّهم يدّعون الثبات على اليهودية وأكَّدوها لأنّهم في ذلك على صدق رغبة ووُفُورِ نشاطٍ. ونصبُ ﴿**سَلاَمًا**﴾[سورة هود ٦٩/١١] بتقدير الفعل الدالّ على التجدّد، ورفعه على أنه مبتدأ محذوف الخبر أي: عليكم، فيدلّ على ثبوت السلام، بل على دوامه بحسب اقتضاء المقام. فيكون تحيته عليه السلام أحسن من تحيتهم.

[كون المسند جملة شرطية أو ظرفية]

قوله: (**فستقف عليها في موضعها**) أي في الحالات المقتضية لتقييد الفعل بالشروط المختلفة. وإنما جعل (**الحالة المقتضية لتقييد لكونها ظرفية**) إرادةَ إختصار الفعلية لا إرادةَ احتمال التجدّد والثبوت. لأنّ الكلام في الجملة الواقعة خبرا والظرف لايكون جملة إلا بتقدير الفعل.

---

[1] في حاشية المصباح: ذكره صاحب الكشاف. انظر: الكشاف،١٦٧/١-١٦٨.

[2] التجريد من الأساليب العربية القديمة. انظر: معجم المصطلحات البلاغية، ٢٥٨-٢٦٢.

[3] على هامش ج: أي: الوسط. "**أصاب شاكلة الرمي**" مَثَلٌ يضرب لمن أصاب الغرض.

وقوله: (**بدلَ استقرّ**) نصب على الحال أي: مُبْدَلاً من استقرّ. و(**على أقوى الاحتمالين**) حال من ضمير مُبْدَلاً أي: كائنا عليه. (**على ما تقدّم**) حال من ضمير كائنا، فهذه أحوال متداخلة. قوله: (**ويظهر لك من هذا**) أي من كون الظرفية اختصارَ الفعلية مع ما تقدّم من أن الشرطية جملة خبرية مقيّدة بقيد مخصوص هو الشرط أن مرجع الجمل الأربع المشهورة إلى ثِنْتَيْنِ، لأن الظرفية رجعت إلى الفعلية، و الشرطية إلى الجملة التي وقعت جزاء وهي إما فعلية أو اسمية.

[تأخير المسند]

قال: (**وأما الحالة المقتضية لتأخير المسند**)[1] عدل عن ضمير المسند إلى المظهر نظرا إلى تخلل الفاصل، أعني تفاصيل الجمل مع رعاية حسن الاجتماع بين لفظي المسند والمسند إليه. وقد تقدّم الوجه في إسناد تأخير المسند إلى مقتضيات تقديم المسند إليه، ونسب إلى بعض الكوفية أن كون الحكم على المسند إليه مطلوبا يوجب له صدر الكلام، إذ لا بدَّ أن يُعقل المحكوم عليه أولاً حتى يكون الحكم على متحقق. وبذلك يجب تأخير المسند أيضا. فلا حاجة إلى ما ذُكر في تقديم المسند إليه. فرَدَّه بقوله: (**وإياك أن تَظُنَّ**) أي لا تَظُنَّ استيجاب صدر الكلام للمسند إليه حاصلا بكون الحكم عليه مطلوبا. إذ ليس كون الحكم عليه مطلوبا. (**هناك**) أي في مرتبة استيجاب الصدر، أي: جَعْلِه واجبا له، بل هو في مرتبة أدنى. أو ليس الاستيجاب في مرتبة كون الحكم عليه مطلوبا، بل في مرتبة أعلى. وفي قوله: (**فلا تَغْفُلْ**) إشارة إلى أنّ هذا الظنّ منشأه الغفلة. فإنّ الحكم كما يتوقّف على تعقّل المحكوم عليه يتوقف على تعقُّل المحكومِ به، فلا يجب من هذه الجهة تقدّم أحدهما على الآخر في التعقّل على أنّ التقدّم في التعقّل لا يستلزم التقدّم في التلفّظ.

نعم، لَمَّا كان المسند إليه ذاتا يُطلَب له الحكمُ بالوصف الذي هو المسند كان الأصل تَقَدُّمه عليه تعقُّلاً وذكرًا، وأمّا وجوب تقدُّمِه عليه لذلك فَكَلاَّ. أَلاَ ترى إلى وجوب تأخيره في الجملة الفعلية وجوازه في الإسمية؟.

[1] في ب:+ أقول.

[تقديم المسند]

قال: (**وأمّا الحالة المقتضية لتقديمه**)[1] قد سلف منه إحالة تأخير المسند إليه على ما يقتضي تقديمَ المسند. فلا بدّ له من الاهتمام بتفاصيل هذه الحالة. قوله: (**والقانون الثاني موضعُ تقريره**) أي تقرير كون تضمّن الاستفهام مقتضيا للتقديم. قوله: (**أو أن يكون المراد تخصيصَه بالمسند إليه**) الأصل في لفظ التخصيص والاختصاص والخصوص أن يستعمل بإدخال الباء على المقصور عليه، أعني ما له الخاصة. فيقال مثلا: خُصَّ المال بزيد أي: المال له دون غيره، إلا أن المتعارف في الاستعمال إدخالُ[٤٣/أ] الباء على المقصور[2]، أعني [3]الخاصّةُ كقولك: خُصّ زيد بالمال، بناء على تضمين معنى التمييز والإفراد، وذلك لأنّ تخصيصَ شئ بآخر في قوة تمييز الآخر به، فكأنّك قلت: مُيِّزَ زيدٌ بالمال عن غيره، ومن هذا الاستعمال: "خصّصتُ فلانا بالذكر"، و"نخصّك بالعبادة". واختصّ بواو: ﴿**يَخْتَصُّ بِرحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ**﴾[سورة البقرة ١٠٥/٢]. وكذا منه قوله: (**تخصيصه بالمسند إليه**) أي تمييزَ المسند وإفرادَه من بين الأشياء الصالحة لأن تُجعل مسندة بإثباته للمسند إليه.

وهذا معنى قصر المسند إليه على المسند. ومن الاستعمال الأصليّ قوله ههنا: (**من غير أن يخصّصه بأحدهما**). وقوله في ضمير الفصل: (**إذا كان المراد تخصيصَه للمسند بالمسند إليه**) كما مرَّ. ومعنى قوله تعالى: ﴿**لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ**﴾[سورة الكافرون ٦/١٠٩] إن دينكم مقصور على الحصول لكم لايتجاوزه إلى الحصول لي، وديني مقصور على الحصول لي لا يتجاوزه إلى الحصول لكم. فالقصر للإفراد و المقصود المتاركة. وقد نسخت بآية القتال. وكون اللام الجارة مفيدة للإختصاص بمعنى الحصر إنْ سُلِّمَ لم يُنَافِ دلالة التقديم عليه لجواز اجتماع الأدلة على مدلول واحد. قوله: (**فيردّده بين القيام و القعود**) إشارة إلى ما يُسمَّى قصر تعيين وإن كان عنده داخلا في الإفراد. قوله: (**وارد**) خبر للمبتدأ الذي هو: (**قولهم**).

قوله: (**على هذا**) أي على كونه جوابا للمُتَرَدِّدِ، ويمكن جعل المثالين لقصر القلب بأن يعتقد السامع كون زيد قاعدا، وكون المتكلم قَيْسِيًّا، وأمّا جعلهما لقطع الشركة فلا، للتنافي بين الوصفين. (**وسيأتيك في هذا المعنى**) أي في القصر المستفاد من التقديم. قوله: (**كقولها**) أي

---

[1] في ب:+ أقول.

[2] في ج، ب:+ عليه.

[3] في من ج، ب:+ ما له.

كقول القائلة: وهي أُمُّ تَأَبَّطَ شَرًّا كانت بعد موته تبكيه وتُثني عليه. فسُئلتْ عن سبب شجاعته؟ فذكرتْ كلماتٍ مشهورةً من جملتها:

"ولقد حملتُ به في ليلة مظلمة مشدودةً حُبُكُ النطاق   تحت رأسي سرج وعلى أبيه دِرْعٌ"[1]

أشارتْ بذلك إلى ما تزعم العرب: من أن المرأة إذا أُفْزِعَتْ ثم وُطِئَتْ أتتْ بالولد شُجاعا. والْحُبُكُ: جمع الحِبَاك وهي الطريقة في الرمل ونحوه. والنطاق: شُقة ليس لها حُجْزَةٌ ولا نَيْفَقٌ ولا ساقان، وتَأْتَزِرُ المرأَةُ بها فتَشُدُّ وسطَها، وتُرْسِلُ أعلاها على أسفلها إلي الركبة والأسفل يَنْجَرٌّ على الأرض. وقد يقال: "تحت رأسي سرج" حال مِن "حملتُ" بلا واو. فالظاهر حينئذ: أن "سرجٌ" فاعل للظرف لا مبتدأ، فلا يكون مما نحن فيه. فكأنّه مثّل به على الاحتمال المرجوح أعني كونه اسمية وقعت حالا بالضمير وحده لمجيئها بعد حال مفردة. قوله:

لَهُ هِمَمٌ[2] ....

من أبيات حسان [رضي الله عنه] في مدح النبي –صلى الله عليه وسلم– وقبله:

له راجَةٌ لو أن مِعْشَارَ جُودِها   على البِرِّ كان البَرُّ أَنْدَى من البحر[3]

والنكرة ههنا وفي قوله::

لهَاَ حَلَقٌ ضَيْقٌ[4] ....

---

[1] بداية قولها: "**والله ما حملته تُضْعًا، ولا وضعته يَتْنا   ولا أرضعته غَيْلاً، ولا أَبَتُّهُ مَئِقاً**

ولا أسقيته هُدَبِداً، ولا أطعمته كَبِداً". الغَيل: اللبن الذي ترضعه المرأة الحامل.وتُضْعا: أي في آخر الطهر، مقبل الحيض. واليُتن: أي منكوسا يخرج رجلاه قبل رأسه. مَئِقا: مغضبا ومغتاظا. الهُدَبْدُ: اللبن الفاسد أو الخاثر . انظر: على هامش (ج)، الورق: [٦١/ب]؛ مجمع الأمثال، ٤٠٢/٣.

[2] تمام لبيت:

لَهُ هِمَمٌ لاَ مُنْتَهَى لِكِبارِها   وَهِمَّتُهُ الصُّغْرَى أَجَلُّ مِنَ الدَّهْرِ

قيل البيت لحسا بن ثابت في مدح الرسول، أو لبكر بن النطاح في أبي دلف الجمحي، أو لبعض الأعراب في أمير من الأمراء. المفتاح،٢١٩؛ الإيضاح، ١٩٣/١، الإشارات،٧٠؛المطول،٤٥، ٣٥٤؛ معاهد التنصيص، ٢٠٨/١.

[3] لم أهتد إلى العثور على قائل هذا البيت.

[4] تمام لبيت:

لهَاَ حَلَقٌ ضَيْقٌ لَوْ أَنَّ وَضِينَه   فُؤَادُكَ لَمْ يَخْطُرْ بِقَلْبِكَ هَاجِسُ

البيت من الطويل، وهو لأبي العلاء المعرّي من قصيدة يصف درعا. الوساطة بين المتنبي وخصومه، ٣٤??؛ التنوير على سقط الزند، ٢٧٤/٢. المفتاح، ٢١٩.

موصوفة تصلح أن تقع مبتدأ، فلا يجب تقديم الظرف عليها كما في قوله تعالى: ﴿**وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ**﴾[سورة الأنعام ٢/٦] على ما سيصرّح به، إلاّ أنّ الأكثر في الإستعمال تقديم الظرف على النكرة الموصوفة. يقال: عندي ثوب جيّد وكتاب نفيس وعبد كيِّس. وذلك لأنّه لو أُخِّر لاحتمل أن يكون وصفا آخر، فكأنَّه نبَّه بإيراد الأمثلة من النكرة موصوفة وغيرَ موصوفة على أنّ تقديم الظرف للتنبيه المذكور قسمان: واجب، وأولى. وإنما لم يُقَدَّم في "وأجل مسمى" لأنّ المعنى: وأيُّ أجل مسمى عنده تفخيما لشأن الساعة ولا يبعد أن يجعل التقديم في "له همم" للتخصيص.

قوله: (**لها**) أي للدرع فإنّها مؤنث سماعيّ. والحَلَقُ: جمع حَلْقَة. وضَيِّقٌ: مصدرٌ وُصف به، والوضين: المنسوجُ من: "وَضَنْتُ النِّسْعَ[١]" نسجتُه. وتذكير الضمير المجرور في "وَضِينَهُ" للنظر إلى الضَيِّق. والهاجس: ما يخطر بالبال. و:

.... **غيرَ أنّني**[٢] ....

استثناء منقطع أي لكنني، والبيت لِلَبيد قاله عند النّزع.

و"الأَغَرُّ": الكريم الشريف. وأصله الأبيض الجبهة من الفرس. و"الأبلج": الْمُضِيءُ من: "بَلَجَ الصُّبْحُ" أضاء وأشرق. "يَأْتَمُّ": أي يقتضي. و"الهُدَاة" جمع هاد. و"العَلَم": الجبل المرتفع. و:

....**في رأسه نار**[٣]

---

[١] في ف: النَّسْجُ. النُّسْعُ جمع نِسْعَة وهي التي يُنْسَجُ عريضًا للتصوّر. انظر على هامش ب [١١٨/أ]. وفي لسان العرب: النِّسْعُ: سَيْرٌ يُضْفَرُ على هيئة أَعِنَّةِ النِّعالِ تُشَدُّ به الرِّحالُ، والجمع أَنْساعٌ ونُسُوعٌ ونُسْعٌ، والقِطْعةُ منه نِسْعةٌ، وقيل: النِّسْعةُ التي تُنْسَجُ عريضاً للتصدير. انظر: مادة: (نسع).

[٢] تمام البيت:

لِكُلِّ جَدِيدٍ لَذَّةٌ غَيْرَ أَنَّني   وَجَدْتُ جَدِيدَ الْمَوْتِ غَيْرَ لَذِيذِ

البيت من الطويل ، وهو في الحقيقة ليس للبيد كما قال الشارح بل هو لضابئ بن الحارث كما في خزانة الأدب، ٤١١/٢؛ المستقصى في أمثال العرب، ٢٩١/٢؛ المفتاح،٢١٩.

[٣] تمام البيت:

أَغَرُّ أَبْلَجُ تَأْتَّمُّ الهُدَاة بِهِ   كَأَنَّهُ عَلمٌ فِي رَأْسِهِ نَارٌ

البيت للخنساء، ويروى: وإن صخرا لتأتمّ الهداة به....؛ خزانة الأدب،٤٣٣/١؛ المفتاح،٢٢٠؛ المصباح ،٢٣٤؛ المطول،٦٩؛ معاهد التنصيص، ٣٤٦/١.

جملة اسمية وقعت صفة. وجاز أن يكون "نارٌ" فاعل الظرف لاعتماده على الموصوف، فلا يكون مما نحن فيه. وقوله: (**وما شاكل ذلك**) أي المذكور من الأمثلة.

قوله: (**فإن النَّعْتَ**) متعلق بقوله "لاَ نَعْتَ"، وتعليل لكون التقديم منبّها على أنّ المقدم خبر "لا نعتَ". (**ولذلك**) أي ولأن النعت لا يُقَدَّم[1]. (**يقال: جاءني راكبا رجل**) بنصب راكبا، على أنه حال. ولا شكّ أنّه لو أخّر لكان نعتا مرفوعا، فلو لم يمتنع تقديم النعت لجاز رفعه مقدما. وربما يقال: أراد أنه يجب تقديم الحال إذا كان ذو الحال نكرة، لئلاَّ يلتبس بالنعت فيما إذا كان صاحبها منصوبا، ولو جاز تقديم النعت لم يرتفع الالتباس في صورة النصب أصلاً.

قوله: (**لأن الظرف**) يريد أن هذا التنبيه إنما يسار إليه فيما إذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفًا، لأنّه لو أخّر الظرف لكان حمله على الوصف أَوْلَى. وإنما قال: (**عن المنكر**) لأن المتأخر عن المعرّف لا يصلح أن يكون وصفا له إذا قدر بالفعل أو باسم الفاعل المنكر. والضمير في (**منه**) للظرف، ولفظاَ (**بالحمل**) يتعلقان بـــ(**أَولى**)، إلاّ أنّ الأوَّل باعتبار الفاضلية والثاني باعتبار المفضولية، كقولك: "زيد بالإكرام أجدرُ منه بالإهانة"، وتلخيص معناه: زاد جدارته بالإكرام على جدارته بالإهانة. قوله: (**لأمرين**) تعليل للأَوْلَويَّةِ. و(**ذلك**) إشارة إلى الحمل على الوصف. وقوله: (**استدعاء**) مع ما عطف عليه بدل من "أمرين".

وما سبق في الفنّ الثاني هو ما ذُكر في تعريف المسند إليه: من أنّ طرفي الحكم كلما ازداد خصوصًا ازداد الحكم بُعْدًا، فيتقوى الفائدة في الإعلام به. (**ولذلك**) أي ولأنّ المصير إلى التنبيه بالتقديم لتعاضد[٤٣/ب] الأمرين في الحمل على الوصف لا يجب تقديم الظرف، حيث لا يَتَعَاضَدَانِ كما إذا كان المنكَّر موصوفا، فإنّ المنكَّر حينئذ لا يستدعي الوصف استدعاءه إذا لم يكن موصوفا، فلا يثبت تلك الأوّلوية فلا يجب التقديم.

فإن قلتَ: أولوية الحمل على الوصف إذا أُخِّرَ إنما يقتضي أولوية التقديم لا وجوبه.

قلتُ: تلك الأوّلويَّة التامّة علة باعثة على التزام التقديم. فإذا انقضت صارت باعثة على ترجيحه، كما عرفتَ.

قوله: (**وإنّ هذا التقديم**) لَمَّا حكم بأنّ الظرف إذا وقع خبرا عن المنكر وجب تقديمه. وأردفه بأنّ المنكّر إذا كان موصوفا لم يجب ذلك التقديم. كان المتبادر من كلامه وجوب التقديم

[1] في ب:+ على المنعوت.

مطلقا إذا لم يكن المنكر موصوفا. فأشار إلى أنّ هناك تفصيلا وهو: أنّ الظرف الواقع خبرا إن لم يكن له حقٌّ في التأخير عن ذلك المنكَّر قبل صيرورته مبتدأ فإنه يجب تقديمه عليه كما مر. وإن كان له حق في التأخير عنه لم يجب محافظة على الحق القديم، وفرقًا بين القسمين.

لا يقال: هناك صور أخرى لا يجب التقديم فيها أيضا مثل قولك: "ما أحد في الدار" و "أرجل في الدار؟" لأنَّا نقول: يُعرف حالها بالمقايسة على المنكّر الموصوف، فكما أنّ الوصف يُخصِّص فتفوتُ تلك الأوّلويّة معه. كذلك حرف النفي والاستفهام يوجبان تخصيصا، فلا يبقى تلك الأوّلوية معهما أيضا. ومثَّل للمصدر بما له فعل كـ"سلام عليك"، وبما لا فعل له كـ"ويل". قوله: (**فلا**) أي فلا يلتزم، و(**فرقا**) علة لنفي الالتزام.

وقوله: (**عن مبتدأ به ذلك**) أي مبتدأ به المنكر الذي ليس موصوفا. قوله: (**وذلك**) أي الأمر الذي لم يصر بعد مبتدأ، وللظرف حق في التأخير عنه قولك: (**سلاما عليك**). وقوله: (**مُنَزَّلاً**) حال من "سلاما عليك"، لأنّ اللفظ المحكيّ معرفة وكذا (**مفيدا**) حال منه، (**لذلك**) أي لكونه منَزَّلا (**منْزلة: اُسلِّم عليك**)، وفي تنْزيله منْزلته إشارة إلى وجوب حذف الفعل وقيام المصدر مقامه، فيكون هو العامل في عليك، ويظهر حق التأخير عنه. والقياس في (**ويل لك**) قبل صيرورته مبتدأ أن يقال: "ويلا لك" بإعمال "ويلاً" في الظرف، لأنّه بمعنى: "هلاكا" إلا أن الشائع في الاستعمال "ويلَك" بالإضافة. وأعاد لفظ (**بين**) لطول العهد.

قوله: (**ليس له ذلك**) أي حق في التأخير وإنما قال: (**قبل صيرورته مبتدأ**) لأنّه بعد ما صار مبتدأ كان حق الكل أن يتأخر عنه. قوله: (**قد هلك خصمك**) لاشكّ أنّ كلّ أحد ينتظر هلاك خصمه، فهو المهمّ عنده. ولو لا ذكر الهلاك لم يحسن ذكر الخصم. قوله: (**أو لأنّه صالح**) عطف على ما تقدَّم بحسب المعنى كأنّه قيل: وأمّا تقديم المسند فلكونه متضمّنا للاستفهام، أو لأنّه صالح للتفاؤل نحوُ: "سعيد من يرافقك"، أو لأنّه أهمّ عند القائل كالأمثلة المذكورة. قوله: (**مَا يَسْتَحِقُّهُ**) أي من جلائل النِّعَمِ أو من شدائد النِّقَمِ. فإنّ عذاب الرحمان إنما يكون لموجب قَوِيٍّ فيكون شديدا، وقدّم المسند لأن الاهتمام بالوقوع عليه.

قوله: (**أو كقوله**) عَطَفَ البيت الأوّل بـ"أو" تنبيها على التساوي في الاستعمال بصحة التمثيل على طريقة: ﴿**أَوْ كَصَيِّبٍ**﴾[سورة البقرة ١٩/٢] أو لاحتماله قصد التخصيص بالتقديم

مبالغة في إثبات السلام على المرأة التي كانت معه كأنها فِلْقَةُ[1] قمرٍ. ونظَم البيت الثاني في سلك الأوّل بالواو للاشتراك في النظم. وتنوين (**مَطَرٌ**)[2] الأوّل للضرورة، وتقديم (**عليك**) لأن الأهمّ بالنفي تعلق السلام بالمخاطب.

وتقديمُ خَبَرَيْ (**ليس**) و (**لم يكن**) أعني (**بِمَغْنٍ**)[3] و (**بين الضلوع**) للأهمّيّة أيضا. والمعنى: إذا لم يكن في قلب المحبوب مودّة وميل لم يتيسر بشفاعة من خارجٍ وصالٌ ونَيْلٌ، وحيث كان التفاءل واهتمام القائل قريبين من عقد قلب السامع واهتمامه قرّهما به، وغيّر الأسلوب فيهما ثمّ عاد إلى أسلوبه فقال: (**أو أن يكون المراد بتقديمه**).

قوله:

ثَلاثَةٌ[4] ....

في تقديم هذا لمسند مع تنكيره للإبهام، ووصفه بـ"ما" لأجله يهتمّ الناسُ بمعرفته تشويق تام إلى ذكر المسند إليه، و (**الدنيا**) فاعل (**تشرق**) أي تضيء ببهجة هذه الثلاثة، وقد تُجعل الدنيا مفعولَ "تشرق" على أنه مُتعدٍّ إما بنفسه أو بتضمين الإنارة، وفاعله ضمير "الثلاثة"، وفيه عُدُولٌ

---

[1] الفِلْقةُ: الكِسْرةُ من الجَفْنة أو من الخبز. ويقال:أعطني فِلْقةَ الجفنة. وفِلَقَ الجفنة: وهونصفها. لسان العرب، مادة: (فلق).

[2] تمام البيت:

سلام الله يا مطرٌ عليها وليس عليك يا مطرُ السلام

البيت للأحوص وهو عبد الله بن محمد من الأوس، شاعر إسلامي، اشتهر بالنسيب، والبيت قاله في أخت زوجته كان يعشقها ويكتم، فنُكحت مطرا، فقال ذلك في قصيدة له. ويروى: سلام الله يا مطرًا. انظر: الأغاني للجاحظ، ٢٣٤/١٥؛ خزانة الأدب، ١٥٠/٢؛ المفتاح، ٢٢٠.

[3] تمام البيت:

وليس بمغن في المودة شافع إذا لم يكن بين الضلوع شفيع

البيت من الطويل بلا عزو. ديوان المعاني (لأبي هلال العسكري) ١٦٠/١؛ المفتاح، ٢٢٠؛ الكاشف عن حقائق السنن (شرح مشكاة المصابيح) للإمام الطيبِي، تحقيقعبد الحميد هنداوي، ، مكتبة نزار الباز، مكة المكرمة، ١-١٣)،٧٧/١.

[4] تمام البيت:

ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وأبو إسحاق والقمر

البيت لمحمد بن وهيب الحميري يمدح الخليفة المعتصم العباسي. الأغاني،٧٩/١٩ وفيه: ببهجتهم" بدل ببهجتها"؛ المفتاح، ٢٢١؛ الإيضاح،١٩٣/١؛ الإشارات،٧٠؛ شرح عقود الجمان ،١٨٧، وعزاه إلى إبي تمام؛ تاج العروس، مادة: (شرق) بلا نسبة. المطول،٦٢،٤٥٩،٤٥؛ معاهد التنصيص،٢١٥/١.

عن الاستعمال الشائع إلى النادر، وعن المعنى القوي إلى الضعيف. وأمّا جعل الدنيا ظرفا لإشراق الثلاثة، فمن قبيل مَسْخِ الكلام[1].

وقد يقال: الأحسن أن يُجعل "ثلاثة" مبتدأ خبره محذوف، أي: لنا ثلاثة موصوفة بكذا. فيكون (**شمس الضحى**) وما عطف عليه بدلا أو بيانا، ويكون المثال خارجا عمّا نحن فيه.

قوله:

وَكَالنَّارِ الْحَيَاةُ[2]............. ....

قدم "كالنار" على "الحياة"، و "من رماد" على "أواخرها" للتشويق، أي من جنس الرماد أواخر الحياة (**وأولها دخان**) أي هو من جنسه. والمراد: بيان وجه الشبه، يعني: أنّ زمان الصِّبَى فيه ظلمات الجهل، وكُدُورَاتُ الهوى بمنْزلة الدخان، وزمان الشيخوخة فيه ضعف القوى واستيلاءِ البرد واليُبْسِ بمنْزلة الرماد. وقبله:

وَعِيشَتِيَ الشبابُ وليس منها صِبَايَ، ولا ذوائِبِيَ الْهِجَانُ[3]

قوله: (**تطويل الكلام في المسند**) إذ هناك يزداد التشويق إلى المسند إليه، فيتمكن زيادة تمكن كما ترى في "ثلثة تشرق الدنيا" دون "كالنار" و "من رماد". قوله: (**أو يكونَ**) عطف على ما بعد "أنْ"[٤٤/أ] من قوله: (**أنْ يكون**) أي: إذا أريد بالجملة إفادة التجدّد جُعل مسندها فعلا لأنّه الموضوع لإفادته, وقُدّم البَتَّةَ على المسند إليه الذي هو فاعله , فكما أنّ إفادة التجدّد تقتضي كون المسند المفرد فعلا على ما مرّ. كذلك تقتضي كونه مقدّما على المسند إليه. وكيف لا؟ وكونه فعلا يستلزم تقديمه على فاعله.

قوله: (**احتراز**) يريد أنه لو قال: (**ويقدم البتة على ما يسند إليه**) بلا تقييد بقوله: (**في الدرجة الأولى**) لَوَرَدَ عليه نحو: (**أنا عرفتُ**)، فإنّ الفعل فيه قد أسند إلى المبتدأ و لم يقدم عليه.

---

[1] اعترض على هذا الرأي سعد الدين التفتازاني. انظر: المطول، ١٨٥.

[2] تمام البيتين:

وَعِيشَتِيَ الشبابُ وليس منها صِبَايَ، ولا ذوائِبِيَ الْهِجَانُ
وَكَالنَّارِ الْحَيَاةُ، فَمِنْ رَمَادٍ أَوَاخِرُهَا وَأَوَّلُهَا دُخَانُ

البيت من الوافر، وهو لأبي العلاء المعرّي؛ المفتاح، ٢٢١؛المصباح، ١٢١؛ الإيضاح، ١٩٤/١؛ الإشارات، ٧٠؛ معاهد التنصيص، ٢٢٠/١. وهذا شاهد لتقديم المسند على المسند إليه حيث قدّم "كالنار" و "من رماد" كلاهما للتشويق إلى ذكر المسند إليه.

[3] سبق تخريجه قبل صفحة.

فلما قيده به لم يَرِدْ. وأراد بنحو: (**أنا عرفت**) الجملةَ الاسميةَ إلى مسندها جملة فعلية يكون المسند إليه فيها ضميرا عائدا إلى المبتدأ. وقد علم من هذا التقييد أيضا: أن إفادة التجدد إنما يقتضي وجوب تقديم المسند الذي هو الفعل على ما يسند إليه في الدرجة الأولى، لا على ما يسند إليه مطلقا[1]. فلا يلزم من ذلك أن الإسمية في نحو: "أنا عرفتُ" لا تفيد التجدّد بالقياس إلى المبتدأ بل الثبوت. فإنّه توهم فاسد، لأن الضمير وما يرجع إليه شئ واحد. فكيف يَقْصِدُ ثبوتَ المسند وتجدُّدَه له معا؟ وقد سبق أن الجملة الفعلية إذا وقعت مسندا أفادت تجدّده للمسند إليه، فلا تَغْفُلْ.

قال: (**وإذا سُلكتْ هذه الطريقةُ**) هي أن يستند الفعل إلى ما بعده من الضمير ابتداء، ثم بواسطة عوده إلى ما قبله يستند إليه الفعل في الدرجة الثانية. قوله: (**وهو: أنّ أنا مبتدأ**) أي من أول الأمر بلا اعتبار تقديم وتأخير. قوله: (**ولا يُقَدَّرَ**) بالنصب عطف على "يُجْرَى"، وشبَّهه في هذا الاعتبار بـ"زيدٌ عارفٌ"، و"زيدٌ عَرَفَ"، لأنّهما متعيَّنان بهذا الإعتبار. قوله: (**ألا في التلفظ**) أي يقدر تقديم وتأخير في التلفظ على معنى أنّ هناك تقدّما وتأخّرا صوريّا بحسب التلفظ لا حقيقيا بحسب المعنى. فإن ذلك إنما يكون في المَزَالِّ عن مقره، لا فيما هو ثابت في محله. وكلمة (**اللهمّ!**) تُستعمل فيما إذا قُصد استثناءُ أمرٍ نادرٍ مستبعد، كأنّه يستعان بالله في تحصيله.

قوله: (**ثم يقالَ قُدِّم أنا**) يعني وجُعل مبتدأ لا أنه بُقِّيَ تأكيدا على حاله حتى يكون "أنا عرفت" جملة فعلية كما نقله بعضهم عن المصنّف. فإنّ امتناع تقديم التوابع في التسعة مشهور فيما بينهم. وسيأتي في كلامه ما يدلّ عليه. وتسميتها بالتوابع وتعريفها بكلّ ثان يشهدان بذلك أيضا.

قوله: (**لا يفيد إلا تقوّي الحكم**) أي لا يفيد التخصيص إذ ليس هناك تقديم معنوي ليستفاد منه التخصيص. ويُرَدُّ عليه أنَّه يُجَوِّزُ استفادتَه من التقديم اللفظي، كما ذهب إليه صاحب الكشّاف[2] في قوله تعالى: ﴿**الله يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ**﴾[سورة الرعد ١٦/١٤].قوله: (**وسبب تقوّيه**) صرَّح أولا: بأن الفعل في نحو: "أنا عرفتُ"، يُسنَد إلى ما بعده من الضمير ابتداء، ثم بِوساطة عَوْدِه إلى المبتدأ يستند إليه في الدرجة الثانية.

وثانيا: بأنّ المبتدأ إذا جاء بعده ما يصلح أن يستند إليه صَرَفَه المبتدأ إلى نفسه فينعقد

---

[1] انظر: المطول، ١٨٦.

[2] انظر: الكشاف: ٣٥٩/٢.

بينهما حكم مع قطع النظر عن وجود الضمير وعدمه. ثم إن كان هناك ضمير صَرَفَه ذلك الضمير إلى المبتدأ ثانيا. ويظهر من كلاميه معا أن في نحو: "أنا عرفتُ" ثلاثةُ أسانيدَ:

الأوّل: الإسناد إلى المبتدأ الحاصل بصرفه ما بعده إلى نفسه.

الثاني: إسناد الفعل إلى الضمير.

الثالث: إسناده إلى المبتدأ بتوسّط عود الضمير إليه. وهذا الثالث مذكور في الموضعين. وقد حكم بتأخُّرِه عن الأوّلين، فمنهم من التزم الأسانيد الثلاثة، وهو بعيد جدّا، لأنّه إن نظر إلى المعنى فليس هناك إلاَّ إسنادٌ واحدٌ، وهو إسناد العِرفان إلى المتكلّم مثلا. وإن نظر إلى الاصطلاح فهناك إسنادان: إسناد الفعل إلى الضمير، وإسناد الجملة إلى المبتدأ.

ومنهم من قال[1]: إسناد الفعل إلى الضمير، وإسناده إلى المبتدأ بتوسّط عَوْدِ الضمير متحدان بالذات، ومختلفان بالاعتبار، إذ هناك إسناد الفعل إلى الضمير اصطلاحا، فإن اعتبر الضمير في نفسه سمي ذلك الإسناد إسنادَ الفِعْلِ إليه، وإن اعتبر كونه عائدا إلى ما قبله وعبارة عنه سُمِّيَ ذلك الإسنادُ إسنادَ الفعل إلى المبتدأ بتوسّط العَوْد. ولا شكّ أنّ اعتبار الضمير في نفسه متقدّم على اعتبار عوده إلى ما قبله فلذلك قال: (**إسناد الفعل إلى الضمير في الدرجة الأولى، وإسناده إلى المبتدأ بوِسَاطة عَوْده إليه في الدرجة الثانية**) فما صرّح به أوَّلاً ليس إلاَّ إسنادا واحدا له اعتباران: أحدهما متقدم على الآخر.

وأمّا الإسناد إلى المبتدأ بصرفه ما بعده إلى نفسه فهو إسناد آخر مغاير بالذات للإسناد المذكور أوّلا. وهو ظاهر ومتقدّم في الاعتبار على الإسناد الأوّل باعتباريه. وذلك: لأنّ المقتضى لهذا الإسناد هو المبتدأ المتقدم مع مطلق صلاحية ما يذكر بعده. وملاحظة هذا المطلق متقدمة على اعتبار اشتماله على الضمير وعوده إلى المبتدأ، إلا أنّه أشار إلى تقدّمه على الاعتبار الثاني من الإسناد الأوّل، حيث قال: (**ثم إذا كان متضمنا بضميره صَرَفَه ذلك الضمير إلى المبتدأ ثانيا**) وإنما اقتصر ههنا على ذكر اعتباره الثاني، لأنّه داخل في سبب التقوّي. وأمّا اعتباره الأوّل فهو وسيلة إلى ما هو داخل فيه. وهذا القول هو الصواب.

فإن نحو: "أنا عرفت"، جملتان: كبرى وصغرى اتفاقا، وفي كل واحدة منهما إسناد واحد، ففي الصغرى إسناد الفعل إلى الضمير، وفي الكبرى إسناد الجملة الفعلية إلى المبتدأ. لكن

---

[1] القائل هو قطب الدين الشيرازي. انظر: مفتاح المفتاح، الورقة: ٦٤/ب-٦٥/أ. انظر: شرح المفتاح للتفتازاني، الورقة: ٦٣/ب-٦٤/أ. وانظر أيضا المطول: ١٨٦.

المصنف زاد في إسناد الفعل إلى الضمير اعتبارا، و سماه: إسناد الفعل إلى المبتدأ. فظن قوم أنه إسناد مغاير بالذات لإسناد الفعل إلى الضمير، وإسناد الجملة إلى المبتدأ فوقعوا في التثليث.

قوله: (**أو زيد عَرَفَ**) عطف بـ"أو" لأنّه لا يحتمل التخصيص كما يحتمله إخوانه المشاركة له في التقوّي. ثم[٤٤/ب] إنّ ظاهر ما ذكره في تعليل التقوِّي يقتضي تقوِّي الحكم في مثل: "زيد مررت به"، و"زيد أبوه منطلق". فان التُزم ورد أنه جعل المسند السببي قسيما لما يراد به التقوي. وإن خُصَّ الضميرُ المذكور في التعليل بما يستند إليه الفعل أوَّلا كان تقييدا بلا دليل. وأجيب: بأنّ الأمثلة المذكورة ههنا وما تقدَّم من أنّ الفعل يستند إلى الضمير ابتداءً يدلان على هذا التقييد، وفيه بحث سيرد عليك.

قوله: (**فإذا قلت**) متعلق بقوله: (**لا يفيد إلا تقوّي الحكم**) أي إذا أجرى، (**هو يعطي الجزيل**) على ظاهره لوقوعه في مقام لا يناسب التخصيص أفاد التقوي فقط. (**وعليه**) أي وعلى الاعتبار الأوّل المقيّد للتقوّي فقط ورد هذه الآيات، إذ ليس معنى التخصيص ملايما لها. ونظمُ الآية الأولى هكذا: ﴿**وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ**﴾[سورة الفرقان ٢٥/٣] لا من دون الله فهو سَهْوٌ[١] قلمٍ. والمراد بقوله: ﴿**وَهُوَ يَتَوَلَّى الصَّالِحِينَ**﴾[سورة الأعراف ٧/١٩٦] تحقيقُ تولِّيهِ لهم لا حَصْرُه فيه، إذ غيرُه قد يتولَّاهم. ومعنى ﴿**يُوزَعُونَ**﴾[٢] [سورة النمل ٢٧/١٧]: يُحْبَسون ويُمْنَعون، أي: يُحبس أوائلهم ليلحق بهم أواخرهم وذلك لكثرتهم. والمقصود تحقيق المنع، لا أن غيرهم لايُوزَعُون. وأريد بقوله: ﴿**وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ**﴾[سورة المائدة ٥/٦١] تحقيق خروجهم ملتبسين بالكفر دلالة على انتفاء ما انتحلوه من أحداث الإيمان بعد الدخول لا قصر الخروج بالكفر عليه، ومحل ﴿**قَدْ دَخَلُوا**﴾[سورة المائدة ٥/٦١] وما عُطف عليه نصب على الحال من فاعل ﴿**قَالُوا**﴾[سورة المائدة ٥/٦١].

قوله: (**وكذالك إذا قلتَ**) عطف على (**فإذا قلت**)، وَفَصَلَه لأنّه مثال من النفي يريد أن التقوِّي لا يختلف بكون خبر المبتدأ المقدم منفيا، لأن سبب التقوي موجود مُثْبَتً كان الخبر أو منفيًّا. قوله: (**من غير شبهة**) إذ ليس في (**لا تكذب**) ما يفيد تأكيدا أصلا، وفي كونه أقوى من (**لا تكذب أنت**) شبهة، لكنّها تزول بـ"أنَّ". "أنت" هنا لتأكيد المسند إليه لا لتأكيد الحكم وتقوِّيه. فإن تقوّي الحكم إنما هو بتكرُّر الإسناد المترتِّب على كون "أنت" مبتدأ. والباء في قوله: (**بأنّه هو لا غيره**) متعلق بالتأكيد. والمعنى: أن الحكم متوجّه إليه نفسه لم يُعدل به إليه من غيره

---

[١] الخطأ في النسخة المغربية التي اعتمد عليها الشارح. وهذا الخطأ غير موجود في نسخة مطبعة دار الكتب العلمية التي اعتمت عليها. انظر: المفتاح، ٢٢٢.

[٢] تمام الآية: ﴿**وَحُشِرَ لِسُلَيْمَانَ جُنُودُهُ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ وَالطَّيْرِ فَهُمْ يُوزَعُونَ**﴾[سورة النمل ٢٧/١٧].

تجوّزا أو سهوا أو نسيانا، لا أن انتفاء الكذب ثابت له دون غيره ليكون تخصيصا.

(**فتدبَّرْ**) أي فيما سبق من أنّ فائدة تأكيد المسند إليه تقريره ودفع ما يُتوهّم من التجوّز والسهو والنسيان. ومن أن سبب تقوي الحكم تكرر الإسناد ليتّضح ذلك الفرق بين "أنت لا تكذب" و "لا تكذب أنت". (**وعليه**) أي وعلى تقوّي الحكم بالخبر المنفيّ ورد هذه الأمثلة من التنْزيل، لأنّ معنى التخصيص لا يناسبها، بل قصد في الأوّل: تحقيقُ عدم إشراكهم لا تخصيصُه بهم سواء أريد بهم طائفة مخصوصة أو من لا يشرك مطلقا، وفي الثاني: تحقيق عدم إيمان أكثر أهل مكة، و في الثالث: تحقيق عدم تساؤل أهل المحشر، وفي الرابع: تحقيق عدم إيمان الكفار. ومعنى: ﴿**حَقَّ الْقَوْلُ**﴾[سورة يس ٧/٣٦] ثبت الحكم وسبق العلم بأنهم لا يؤمنون. ومعنى ﴿**فَعَمِيَتْ**﴾[سورة القصص ٦٦/٢٨]: استترت عليهم طرق الأخبار فلا يتسائلون عما يحتجون به، بل يسكتون حيرة وانقطاعا أو لا يسأل بعضهم بعضا كما كان دَأْبهم في الحياة الدنيا.

قوله: (**ويقرب**) وذلك لاستناد عارف إلى ضمير عائد إلى زيد فيتكرّر الاسناد، ويفيد: (**زيد عارف**) تقوي الحكم دون التخصيص على قياس: (**زيد عرف**)، قيل: وأما (**هو عارف**) فيقرب من (**هو عرف**) في التقوّي، ويساويه في التخصيص لجواز أن يقدر "هو" مؤخَّرًا على أنه تأكيد للمستتر في "عارف"، وفيه تأمّل.

والضمير في قوله: (**لأنّه**) راجع إلى "عارفٌ"، ولعل السر في عدم تفاوت "عارفٌ" حكايةً وخطابا وغيبةً هو: أن المعنى على تقدير موصوف، أي: أنا رجل عارف، وأنت رجل عارف، وهو رجل عارف. ولعدم تفاوته (**أشبه الخالي عن الضمير**) من الجوامد كحيوان مثلا، فيضعف التقوي فلا يكون نظيرا بل قريبا، (**ولذلك**) أي لِشَبَهِهِ بالخالي وصيرورته بهذا الشَّبَه في حكم كلمة واحدة (**لم يُحْكَمْ على عارف**) مع ضميره (**بأنه جملة ولا عومل**) معاملة الجملة (**في البناء**)، والذي يدل على أنّ "عارفٌ" مع ضميره ليس مبنيا.

إنّا نعلم أن الخبر في مثل "زيد عارف"، هو عارف مع ضميره، كما أن الخبر في: "زيد عَرَفَ"، "هو عرف" مع ضميره. ونعلم أيضا أن الإعراب الجاري على "عارفٌ" هو الذي استحقه المجموع بسبب كونه خبرا، لكن لما امتنع إجراؤه على الجزء الثاني أُجْرِيَ على الأوّل. ولا شكّ أن ما أجري عليه إعرابه الذي استحقه لا يكون مبنيا، وليس لـ"عارفٌ" وحده استحقاقُ الإعراب الذي أجري عليه حتى يقال: لا يلزم من إعراب الجزء الأوّل أن يكون المجموع معربا كما في "يضرب" في: "زيد يضرب"، فإنّ المضارع له إعراب في نفسه، وإذا وقع

مع فاعله خبرا للمبتدأ كان للمجموع إعراب آخر محليّ يختلف بحسب دواخل المبتدأ دون إعرابه في نفسه. وكذا إذا وقع صفة تغير إعرابه المحليّ بحسب إعراب الموصوف دون إعرابه الأوّل. وأما "عارف" فإنّه يتغير إعرابه الجاري عليه بحسب دواخل المبتدأ وبحسب إعراب موصوفه. فدلّ على أنّه الإعراب الذي استحقّه المجموع بكونه خبرا أو صفة.

قوله: (**وأُتْبِعَهُ**) كأنّه قيل: "عارفٌ" إذا كان مستندا إلى ضمير مستتر أشبه الخالي لعدم التفاوت، فكان ككلمة واحدة، فلا يجعل جملة ولا يبنى. وأمّا إذا كان مستندا إلى ظاهر فليس فيه هذا الشبه، فينبغي أن يكون جملة ومبنيّا.

فأجاب: بأنّ المسند إلى الظاهر جعل تابعا للمسند إلى الضمير في الإفراد وعدم البناء. فمفعول "أُتْبِعَهُ" راجع إلى "عارفٌ"، وفاعله[٥٤/أ] نحو: عارف أبوه، إلا أنّه تسامح فقال نحو: زيد عارف أبوه.

واعلم أن الوصف في نحو: مررت برجل عارف أبوه، هو المجموع المركّب من اسم الفاعل مع فاعله على قياس "عرف أبوه" إلا أنه أجرى إعراب الوصف على الجزء الأوّل لما ذكره من الاتّباع، ولأن الجزء الثاني له إعراب في نفسه، وأن المشهور عند النحاة: أن اسم الفاعل مع فاعله ليس جملة لعدم اشتماله على نسبة أصلية، إلاّ أنّه إذا وقع صلة كان مقدّرا بالفعل وجملة، وفي الإعراب الجاري عليه حينئذ إشكال. وأما نحو: "أقائم الزيدان؟" فجملة وكلام أيضا لاشتماله على نسبة أصلية مقصودة بالذات.

قوله: (**وبالاعتبار الثاني**) أي: ونظم الكلام بالاعتبار الثاني (**يفيد التخصيص**). وقد مرَّ أن ترك صيغة الحصر في إفادة التخصيص إشعار بكونه مفيدا للتقوي أيضا لانعقاد سببه، وإن لم يكن مقصودا أصليا بناء على أن أصل الفعل مقرّر عند السامع، فلا حاجة إلى التأكيد، لكنه لازم قطعًا فيقصد إليه تبعا. ألا يرى أن صاحب الكشاف[1] جمع بينهما في قوله تعالى: ﴿**اللهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ**﴾[سورة الزمر ٢٣/٣٩]، حيث قال: "في إيقاع اسم الله مبتدأ وبناء "نزل عليه" تأكيد لإسناد أحسن الحديث إلى الله، وأنّه من عنده، وأن مثله لا يجوز أن يصدر إلا عنه".

قوله: ﴿**مَرَدُوا**﴾[سورة التوبة ١٠١/٩] أي: قَوْمٌ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ أي تَمَهَّرُوا فيه، وتعوّدوا به. و"السُّويداء": حبة القلب، و(**سيأتيك بيانه**) أي بيان أن نظم الكلام بالاعتبار الثاني يفيد التخصيص، وهو إشارة إلى قوله في ذلك الفصل، فالحالة المقتضية للنوع الأوّل..... إلى آخره.

[1] انظر: الكشاف، ٣٩٤/٣.

وإنما كان اعتبارُ الابتداء في "زيدٌ عرفتُ" أو "عرفتُه" قطعِيًّا لأنّه لو فُرِضَ أنّه كان مؤخَّرًا ثمَّ قُدِّمَ لم يكن لرفعه وجه كما أنّ "زيدًا عرفتُ" لو حمل على الابتداء لم يكن لنصبه وجه.

فقوله: (**الرفع يفيد تحقيق أنّك عرفتَ زيدًا**) يدلّ على أنّ ما ذكره في تعليل التقوِّي محمول على إطلاقه. فيقال ههنا: زيد صرف إلى نفسه ما بعده وهو وقوع العرفان عليه. ثم لما تضمّن الخبر إيقاع العرفان على ضميره تحقيقا أو تقديرا تكرّر انتساب الوقوع إليه وتقوِّي الحكم. وقِسْ على ذلك نظائره. وهذا هو البحث الذي وعدناه.

قوله: (**وحملتَه على باب التأكيد**) أي بابِ التأكيد بالتكرير. فإن المقدر الباقي أثره في حكم الملفوظ. فهناك تكرير ضِمْنِيٌّ يفيد تأكيدا، ولا ينافيه امتناع اجتماع المفسَّر والمفسِّر صريحا كما تُوهِمُ[1]. قوله: (**فليس إلا التخصيص**) أي فليس يَحْتَمِل إلا التخصيص، يعني: أن المنصوب على شريطة التفسير إذا كان مُصَدَّرًا بـ"أَمَّا" كما في الآية[2] لم يجز أن يقدّر فيه المفسَّر إلا مؤخَّرا، لأن تقديره مقدّما يُؤَدَّى إلى تَوَالِي حرفي الشرط والجزاء كما ذكره، وأنّه ممتنع فلا يفيد إلا التخصيص.

واعترض عليه بأنّ الهداية المذكورة أعني الدلالة على ما يوصل إلى المطلوب ليست مخصوصة بثَمُودَ.

وأُجيبَ[3]: بأنّ المخصوص هو الهداية مع ما عطف عليها من استحباهم العَمَى على الهُدَى. والصوابُ: أن تقدير الكلام: "مهما يكن من شيء فهدينا ثمودَ"، فوضع كلمة "أما" موضع حرف الشرط وفعلِه، وقُدِّمَ شيءٌ مِمَّا في حَيِّزِ الفاء –أعني ثمود– عليها ليكون فاصلا بين الحرفين كالعوض من الشرط المحذوف، وليدل على أن المقصود بيان حال الاسم الواقع بعد "أمّا"، أعني ثمود مثلا، فالتقديم ههنا لهذه الفوائد لا لقصد التخصيص الذي لا يلائم الآية. وما ذكر من الاعتزار تكلّف ظاهر. ويؤيّد ما ذكرناه أنّك إذا قلت: جاءني زيد وعمرو، فقيل لك: ما فعلت بهما؟ تقول: أمّا زيدا فضربتُ، وأمّا عمروا فأكرمتُ، بلا قصد إلى تخصيص. ففي قراءة النصب تأكيدُ إثبات الهداية لهم، وتحقيقه بالتكرير وبكلمة "أمّا". وأمّا على قراءة الرفع فيتَقَوَّى الحكم بتكرير الإسناد، ويتأكد بما في "أما" من الدلالة على اللزوم والتحقق.

---

[1] يقصد الشارح بالمتوهم سعد الدين التفتازاني. انظر: شرح التفتازاني للمفتاح، الورقة:٦٤/ب.

[2] الآية ﴿**وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى فَأَخَذَتْهُمْ صَاعِقَةُ الْعَذَابِ الْهُونِ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ**﴾[سورة فصلت ١٧/٤١]

[3] ذكر هذا الجواب سعد الدين التفتازاني. انظر: المطوّل: ١٩٩.

قال: (**وأما نحو: زيد عرف، ورجل عرف فليسا من قبيل: هو عرف، في احتمال الاعتبارين**) أي الإجراء على الظاهر، وتقدير التقديم والتأخير وهما المرادان أيضا بوجه تقوي الحكم ووجه التخصيص. وفي قوله: (**على السواء**) إشارة إلى أن (**نحو: زيد عرف**) يحتمل اعتبار التخصيص مرجوحا.

ألا يُرى إلى قوله: في باب الاستفهام[1]: (**فلا تَحْمِلْ نحو قوله تعالى: ﴿آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾**[سورة يونس ٥٩/١٠] **على التقديم. فليس المراد: أن الإذن يُنكَر من الله دون غيره**) وتَوَهُّمُ كونه إشارةً أيضا إلى أن (**نحو: رجل عرف**) يحتمل التقوّي مرجوحا فيما إذا كان المنكَّر موصوفا نحو: ﴿**وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ**﴾[سورة الأنعام ٢/٦] أي حصل عنده، مردود بأن كلامه في منكَّر لا يكون موصوفا، كما يدل عليه قوله: (**وإنّما يُرْتَكَبُ**) عند المنكّر لفوات شرط المبتدأ، فنحو: رجل عرف، لا يتناول المنكّر الموصوف، وفي قوله: (**بل حق المعرّف**) أي الأولى والأليق بحاله نوع إشعار بذلك الاحتمال أيضا. وأما قوله: (**وحق المنكّر**) فللمشاكلة[2]، إذ قد تبين أن كلامه في منكَّرٍ لا يصلح للابتداء إلاَّ بنِيَّة التقديم، فحمله على وجه التخصيص يكون واجبا. قوله: (**أن ضمير الفاعل**) قيَّد الضمير بالفاعل، لأنّ انفصال الضمير مطلقا له أسبابٌ أُخَرُ، وأراد فاعل الفعل بقرينة.

قوله: (**إلا إذا جرى الفعل**) وقال في موضع الإلباس نحو: "زيدٌ عمرٌو ضربه هو "، احترازًا عن نحو: "هندٌ زيدٌ ضربتْه"، إذ لا ينفصل فاعل ضربته لارتفاع الالتباس لِلُحُوقِ التاء، وأما الصفة الجارية على غير مَنْ هي له، فلا يُشترط في انفصال ضميرها الإلباسُ، نحو: "هندٌ زيدٌ ضاربَتْه هي"، وحَصْرُ الانفصال في هذين السببين إنما يصحّ إذا كان الفعل مذكورا، فإنّ حذفه يقتضي الانفصال أيضا كقوله تعالى: ﴿**لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ**﴾[سورة الإسراء ١٠٠/١٧].

قوله: (**وإذا لم يكن هو فاعلا**) احتمل التقديمُ[**٥٤/ب**] على الفعل إن أراد تقديمه عليه باقيا على اسمه ورسمه فاحتماله إياه ممنوع فإنّ كونه تأكيدا أو بدلا يمنع تقديمه، كما أن كون زيد فاعلاً يمنعه. وإن أراد تقديمَه عليه بإخراجه عن كونه تابعا وجعله مبتدأ فمثله جائز في الفاعل

---

[1] انظر: المفتاح، ٣١٦.

[2] شكل: الشَّكْلُ، بالفتح: الشِّبْه والمِثْل، والجمع أَشكالٌ وشُكُول. وقد تَشَاكَلَ الشَّيْئَانِ وشَاكَلَ كُلُّ واحد منهما صاحبَه والمُشَاكَلَة: المُوافَقة. لسان العرب، مادة: (شكل).

والمشاكلة في علم البلاغة هي: أن يجمع الشاعر في البيت كلمتين متجاورتين شكلهما واحد ومعناهما مختلفان. معجم المصطلحات البلاغيّة، ٦٢٢.

أيضا.

وأجيب عن ذلك تارة: بأنّ المصنّف خالف إجماع النحاة في تجويزه تقديمَ التوابع في السَّعَة، كما خالف علماء البيان في إنكاره المجازَ العقليَّ. وينافيه ما سيذكره من أن نحو: "عليك ورحمة الله السلامُ"، يلزم أن يكون عديم النظير، وأن لا يُسَوِّغَه إلا نيّة التقديم و التأخير.

وأخرى: بأن فَسْخَ التَّوَابِعَ وإخراجَها عن التبعية واقع كما في "جَرْدُ قَطِيفَةٍ[1]".

والمؤمنِ العائذاتِ الطّيرِ[2]........ ....

دون فسخ الفاعل. وأيضا الفاعل عمدة، فإذا فسخ زالت الجملة، وبقي الفعل بلا فاعل.

ويُردّ عليه: أن الفسخ ليس أمرا محقَّقا، بل اعتباري يمكن اعتباره في: "زيد قام"، كما في: "جَرْد قطيفة"، و"هو عَرَفَ". فمن أين الامتناع؟ وبقاء الفعل بلا فاعل يندفع باعتبار الضمير مقارنا لاعتبار الفسخ.

قوله: (**مرفوعا بـــ"عَرَفَ"**) أي على أنه فاعل له، لا على أنه بدل من فاعله المستتر، لأن جعل الضمير المبهم فاعل الفعل، ثم إبدال الاسم المظهر منه، كما قيل في: ﴿**وَأَسَرُّوا النَّجْوَى**﴾[سورة الأنبياء ٦٢/٢١] قليل في كلام العرب، فلا وجه بحمل "زيد عرف" مع كثرة استعماله على أنه مقدر بذلك القليل.

فإن قلتَ: كيف لا يحمل عليه بطريق الاحتمال مع وروده صريحا في أفصح كلام؟

قلتُ: في الآية وجوه أخر سوى الإبدال: أن يكون الواو حرفا دالاّ على كون الفاعل جمعا. كما في: "أكلوني البراغيث" وأن يكون ﴿**اَلَّذِينَ ظَلَمُوا**﴾[سورة الأنبياء ٦٢/٢١] نصبًا على الذمّ، أو رفعا عليه، أو على أنه مبتدأ مقدم عليه خبرُه، إذ لا إلباس كما في: "زيد قام". وعلى

---

[1] وفي حديث أَبي بكر، رضي الله عنه: ليس عندنا من مال المسلمين إلاَّ جَرْدُ هذه القَطِيفَةِ أَي التي انجَرَدَ خَمَلُها وخَلَقَتْ. لسان العرب، مادة: (جرد). والقَطيفة: دِثار مُخْمل، وقيل: كساء له خَمْل، والجمع القَطائفُ، وقُطُف. لسان العرب، مادة، (قطف).

[2] تمام البيت:

والمؤمنِ العائذاتِ الطَّيرِ تَمْسَحُها رُكْبَانُ مَكَّةَ بين الغَيلِ والسَّنَدِ

البيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني من قصيدة له. خزانة الأدب، ٧١/٥؛ المستنقصى، ٩/١. ويروى: "بين القَيل" و"السَّعَد".

تقدير الإبدال في الآية: لا إلباس فيها بالفاعل لإبراز الضمير، بخلاف "عرف زيدٌ"، فإن الحمل فيه على البدل يوجب الإلباس بالفاعل. قوله: (**إلا بذلك الوجه البعيد**) هو: أن يجعل "زيدٌ" بدلا من الضمير المبهم.

قوله: (**لفوات الشرط**) يعني فوات ما عدا التقديم من الشروط. فنحو: "رجل عالم جاءني"، لا يُرتكب فيه ذلك الوجه البعيد لوجود شرط الابتداء. وقوله: (**إذا لم يمنع**) متعلق بقوله: (**وإنما يُرْتَكَبُ**). وقوله: (**كما إذا قلتَ**) مثال لما لا مانع فيه. و(**أيّها السامع**) متعلق بقوله: (**لصحّة**) وتنبيهٌ: على أنّ صحّة إرادة تخصيص الجنس ههنا ظاهرة لمن يصلح أن يكون سامعا ليُنبَّه به على أن امتناع إرادته في: " شَرٌّ أَهَرَّ ذا ناب"[1] كذلك، وذلك لأن هرير الكلب صوته عند تأذِّيه وعجزه عما يؤذيه، قال في الصحاح[2]: "هو صوته دون نُبَاحِهِ من قلّة صبره على البرد"[3]. فالإهرار لا يكون إلا من الشرّ. فمن قال: المعنى أنّ الذي أهرّه من جنس الشر لا من جنس الخير فقد وَهِمَ[4]. قوله: (**إلا إذا حملتَ**) متعلّق بقوله: (**دون قولهم**) أي: في قَولهم مانع من إرادة التخصيص إلا إذا حملت التخصيص على وجه آخر هو التخصيص الفرديّ، إذ ليس فيه حينئذ ذلك المانع الذي كان في نفس الكلام. قوله: (**يُصار إليه كثيرا**) يعني في مقامات مثل هذا التركيب نحو: (**رجل جاء**) لا في هذا التركيب بعينه، ولذلك قدمه عليه، والاستبعاد المستفاد من لفظ "اللهمّ" الدالّ على القدرة راجع إلى حمل التخصيص على هذا الوجه في هذا التركيب بعينه في مواضع استعماله، فلا ينافي تلك الكثرة.

قوله: (**و شرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ لا شرّان**) عطف على قوله: (**رجل جاء لا رجلان**) وإنما كان

---

[1] انظر:مجمع الأمثال للميداني، ١٧٢/٢؛ دلائل الإعجاز، ١١٨؛الإيضاح، ١٤٤/١؛ مختصر المعاني (للتفتازاني سعد الدين مسعود بن عمر ط١، دارالفكر، القدس، ١٤١١ه)، ٦٧؛ لسان العرب: مادة، (هرر)؛ نهاية الإيجاز، ١٩١.

[2] الصحاح في اللغة: هو أوّل معجم اعتمد في ترتيب موادّه على الترتيب الهجائي الذي وضعه إسماعيل بن حمّاد بن نصر الجَوْهَري الفارابي (ت. ٣٩٣ هـ/١٠٠٨م). واختصره محمد بن أبي بكر الرازي وسماه "مختار الصحاح"، وقصر فيه على ما لا بد منه، وضم إليه كثيرا. واختصره المولى محمد المعروف بالعيشي (ت. ١٠١٦هـ/١٦٠٣م) وهو أنفع وأفيد من مختار الصحاح لكنه غير مشهور. ونقله إلى التركي المولى محمد بن مصطفى الواني المعروف بـ"وَانْ قُولِي" (١٠٠٠هـ/١٥٩١م). انظر: كشف الظنون عن أسامع الكتب والفنون (لحاجي خليفة مصطفى بن عبد الله، ط٢، استانبول، ١٩٧٢م،١-٢) ١٠٧١/٢)؛ الأعلام:٣٠٩/١.

[3] انظر: الصحاح للجوهري، ٨٥٤/٢.

[4] يقصد الشارح بمن وَهِمَ: عبد القاهر الجرجاني. انظر: دلائل الإعجاز، ١١٨.

(**نابِيًا عن مظانّ استعماله**)، لأنّهم يستعملونه في مقام تفخيم الشرّ وتفظيعه، لا في بيان إفراده. قوله: (**وإذ صرح الأئمة بتخصيصه**) أي بالحصر فيه، حيث تأوّلوه بما نقله، لا بتخصيص النكرة بما يُصَحِّحُ وقوعَها مبتدأً حتى يقال: تخصيص النكرة الواقعة مبتدأً واجب صَرَّحوا به أم لا. قوله: (**فالوجه**) جواب (**إذْ**)، أي: إذ قد صرّحوا بتخصيصه مع تحقّق ما بَيَّنَّاه من امتناع التخصيص الجنسيّ، ونُبُوِّ التخصيص الفرديّ لذمّ طلب وجه له، هو: (**تفظيع شأن الشرّ**) بحمل تنكيره على التهويل والتعظيم ليكون التخصيص نوعيا -إذ لا مانع منه- أي: شرّ عظيم أهرّ ذا ناب لا شرّ صغير. قوله: (**فهو مَحَزُّه**) أي: التفظيع محزُّ ما تأولوه به من "أصاب المحزّ و طبّق المفصل"[1].

وقد أُورِدَ: أن المنكّر حينئذ موصوف فيصح الابتداء به كالْمُظْهَر المعرَّف، فلا يرتكب فيه أيضا التقديم والتأخير، فلا يستفاد التخصيص.

وأجيب: بأنه يستفاد من طريق آخر هو مفهوم الصفة. كما تقول: "ضربتُ أكبرَ أخويْك" أي: لا أصغرَهما. وهو معتبر في عرف اللغة، كما سيصرِّح به من أن قولك: "ما ضربت أكبر أخويك" يفيد بدليل الخطاب أن يكون ضاربا لأصغرهما.

[تقديم "مثل" و"غير"]

قوله: (**ولما عرفتَ من أنّ بناء الفعل على المبتدأ أقوى**) أي أشدُّ تقويةً (**للحكم**). فـ"أقوى" أفعل تفضيل مبني من المزيد، أو أشدّ قوة لإفادة الحكم والشرطية، أعني: (**إذا استعملوا**). (**لا يكادون**) ثاني مفعولي (**تراهم**) أي البلغاء. ووجه الكناية في: (**مثلُك لا يبخَل**) أن البخل إذا نُفِيَ عمن يكون على أخصّ أوصافه ويَسُدُّ مَسَدَّه، فقد نُفِيَ قطعًا. وفي: (**غيرك لايجود**) أن الجود لا بدّ له من محلّ، فإذا نُفي عمّن يغايره فقد أثبت له بلا شبهة.

وقوله: (**من غير**) متعلق بـ(**استعملوا**). وكلمة (**غير**) بمعنى لا، أي: استعمالا ناشئا من عدم إرادة التعريض[2]، أي: لم ينشأ من إرادته، و(**على انسانيْن**) متعلق بـ(**التعريض**) على تضمين

---

[1] لمزيد علم انظر: الإيضاح، ١/١٤٤-١٤٥؛ المطول، ١١٨.

[2] وعَرَّضَ لفلان وبه إذا قال فيه قولاً وهو يَعِيبُه. الأَصمعي: يقال عَرَّضَ لي فلان تَعْرِيضاً إذا رَحْرَحَ بالشيء ولم يبيّن. والمَعارِيضُ من الكلام: ما عُرِّضَ به ولم يُصَرَّحْ. وأَعْراضُ الكلامِ ومَعارِضُه ومَعارِيضُه: كلام يُشْبِهُ بعضهُ بعضاً في المعاني. لسان العرب، مادة: (عرض). والتعريض خلاف التصريح. انظر: معجم المصطلحات البلاغية، ٣٧٩-٣٨٥.

معنى الإطلاق[٤٦/أ] أي: على إنسانين معيَّنين يقصد إليهما بلفظي (**المثل**) و(**الغير**)، كأَنْ يراد: "أنَّ زيدا -المشتهر بمماثلة المخاطب أو بمغايرته- لا يبخل أو لا يجود". فليس في الكلام حينئذ كناية حكمية، لأنّ ما قصد به من الحكم على زيد بعدم البخل والجود، فقد صُرِّح به. وليس فيه أيضا تعريض اصطلاحيّ، أعني: إمالة الكلام إلى عُرْضٍ، أي إلى جانب منه. لأن الكلام موجّه نحو: "ذينك الإنسانين" ومُبَيِّنٌ حالَهما بطريق الاستقامة، بل فيه نوع خفاء لعدم التصريح بخصوصيتهما، حيث كُنِيَ من ذاتيهما بما اُشتُهِر به من االمماثلة والمغايرة فكأنه عُرِّضَ بهما.

قوله: (**لكونه**) تعليل للنفي في: (**لا يكادون**)، و(**أَعْوَنَ**) من الإعانة، و(**إذ ذاك**) ظرف لـ(**المراد**) أي: المعنى الذي أُريد بلفظي (**المثل والغير**)، إذ ذاك الاستعمال الذي هو بطريق الكناية بلا تعريض حاصل. و(**يُتحقق**) على صيغة المبنِيِّ للمفعول مِن: "تحقَّقتَه" إذا علمتَ حقيقته. وهذا إشارة إلى كون التقديم أَعْوَنُ، أي: ستعلم هناك أنّ الكناية فيهما من قبيل الكناية في الحكم، وأن المقصود بالكناية فيه تقويته، فتعلم حينئذ علما تامّا أن تقديمهما أعونُ بما أريد بهما. وأمّا إذا قصد بهما أي: انسانين فليس يلتزم تقديمهما لفقدان تلك العلة المقتضية له، أعني كونَه أَعْوَنَ على المراد بهما[1].

[فصل: اعتبارات الفعل وما يتعلق به]

قال: (**فصل: واعلم**[2]) هذا هو الفصل الذي وَعَدَ في الحالة المقتضية لتقييد الفعل أنَّه يذكره في آخر هذا الفن. وقد أعاد ههنا ذكر هذه الاعتبارات أعني التركَ وأخواتَه مع كونها مذكورةً هناك لبعد العهد، ولِيُبْنَى عليها تفاصيلُها. ولم يُرِدْ أنّ كل واحد من هذه الاعتبارات جارٍ في كل واحد من الفعل وما يتعلق به من الفاعل وغيره. فإن الإضمار مثلا لا يجري في الفعل والحال والتمييز، بل أراد: أنّها جارية إجمالا في الفعل ومتعلقاته، وإنما خصّ عدم جريان الترك في الفاعل بالتعرّض ليشير إلى أن جريانه في غير الفاعل لا يتّضح اتضاحا ظاهرا، إلا فيما ذكره. وقوله: (**على الخصوص**) حال من (**التكلّم**) أو في موقع المصدر له، أي: تكلما كائنا على الخصوص.

قوله: (**إلى فاعله**) أي فاعل الفعل، فإنه لايحذف وحده، وإن كان يحذف مع فعله بخلاف

---

[1] انظر لمزيد من العلم: دلائل الإعجاز: ١١٤-١١٦.

[2] في ج: + أنّ.

فاعل المصدر، فإنه يحذف وحده. وتجويز الكسائيّ[1] حذف فاعل الفعل في تنازع العاملين مردود. وتركيب "ما ضرب وأكرم إلا أنا" لم يوجد في كلام العرب العرْباء، فلم يعتدّ به، وإن حمله الجمهور على حذف الفاعل. قوله: (**إلى نفس الفعل**) أي يحذف وحده كما يحذف مع فاعله أيضا وكأنه أشار بلفظ النفس ههنا إلى أن الفاعل لا يتوجه الحذف إلى نفسه ولو عكس وذكَر النفس في الفاعل لكان أظهر في المراد.

[ترك الفعل]

قوله: (**إلا في المفعول به**) وذلك لأنّه داخل في مفعولية الفعل المتعدي، فإذا لم يُذكرْ اِنْسَاقَ الذهن انسياقا بسهولة إلى أنه متروك، وتَطَلُّب معرفة حاله هل هي منسيّ أو منويّ بحسب القرائن؟ فلذلك انكشف حاله في الترك انكشافا تامّا وبيّن لتركه مقتضيات بخلاف غيره مما لا يدخل في مفعولية الفعل، فإن الترك لا يتضح فيه كذلك، ويعلم حاله في الترك مما ذكر في ترك المفعول به على طريقة المقايسة. قوله: (**أن تُغْنِي قرائن الأحوال**) أراد بها ما يعمّ اللفظية والمعنوية، وجمعها نظرا إلى موادّ جنس الفعل، لأنّ الكلام في تركه وإلا فالمادّة الواحدة تكفيها قرينة واحدة. واقتصر من مُرَجَّحَات الترك على ذكر (**الاختصار واتّباع الاستعمال**) لأن مقصوده ههنا بيان القرائن فاعتمد في تفصيل مُرَجَّحات ترك الفعل على ما تقدّم في ترك المسند. وقد فصَّلنا لك حال إتّباع الاستعمال وأنّ الاستعمال الوارد على ترك شيئ يتناول القياسي أيضا كما يظهر من تمثيله بهذين المثلين، فإنّ حذف الفعل فهما قياسيّ قطعا، و(**حَظِيَّة**)[2] من: "حَظِيَتْ المرأةُ عند زوجها" صارت ذات حُظوة، و(**أَلِيَّة**) من: أَلا، يَأْلو، إذا قَصَّرَ. وأصله: أن رجلا كان لا تَحْظَى عنده امرأةٌ، فلما تزوّج هذه اجتهدت في أن تَحْظَى عنده فلم ينفع وطلّقها، فقالتْ ذلك[3]، أي: "إن لم تثبت لك في النساء حظيّة فأنا غير أليَّة"، وقد يُروى بنصب الاسمين[4] أي: إن

[1] هو أبو الحسن علي بن حمزة، المعروف بالكسائي (١٨٠هـ/٧٩٢م). إمام الكوفين في النحو واللغة وأحد القراء السبعة. من آثاره الكثيرة: "المختصر في النحو"، "كتاب القراآت"، "معاني القرآن"، و"الحروف"، و"المصادر". انظر: الفهرست (لمحمد بن إسحاق أبو الفرج النديم، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٨/١٩٧٨)، ١٤٧؟؛ فقه اللغة، ٢٥؟؛ طبقات المفسرين، ٣٩٦؟؛ إنباه الرواة، ٢٠٦/٢؛ معجم المؤلفين، ٤٣٦/٢.
انظر لمذهبه وآرائه: شرح الأشموني، ٢٠٤/١.

[2] تمام المثل: إلا حظيَّةً ولا أليّةً. اللسان: مادة (أَلَوَ)؛ مجمع الأمثال ٣٠/١.

[3] انظر: الصحاح: ٢٣١٥/٦ مادة: (حظا).

[4] في ب: وقد نصب الاسمين.

لم أكن حَظِيَّةً فلم أكن أَلِيَّةً، فصار مَثَلاً يُضرب في كل قضيَّة كان الإنسان أهلا لها مجتهدا فيها، لكنها امتنعت عليه بعارض لا من جهته.

وقصة حاتم في قوله: (**لو ذاتُ سِوارٍ لطمتْني**)[١] مشهورةٌ، وجواب (**لو**) محذوف أي: لَهَانَ عليَّ. وقيل: هي بمعنى التمنّي، فلا حاجة إلى جواب، لكنّه لا يتعيّن مثالا، لأنّ "لو" بمعنى التمنّي، لا يستلزم الفعل.

قوله: (**أو غيرِ ذلك**) بالجرّ عطف على قولهم أي: كما إذا أردت ضرب المثل بغير ذلك المذكور من الأمثال الواردة على حذف الفعل.

قوله: (**كما إذا قلتَ: إنْ زيد جاء ولو عمرو ذهب**) يعني إذا لم يكن هذا الكلام مسموعا بعينه، إذ لو كان مسموعًا لجاز أن يقصد فيه اتباع الاستعمال الوارد على تركه. قوله: (**وتلك القرائن**) أي التي تغني عن ذكر الفعل، فيُحذف حينئذ إما جوازا وإما وجوبا، وإما وحده أو مع فاعله (**كثيرة**)، (**وأنا أضبِط**) أي: أجمع لك من القرائن في هذا المقام ما تستعين به على دَرَك ما عسى يَشِذُّ عن جمعي بأن تقيسه عليه، وكلمة "عسى" مُقْحَمَةٌ أو بتقدير القول، لأنّ الجملة الإنشائية لا تقع صلة للموصول. وقوله: (**يُشِذُّ**) بدون أن يؤيِّد إقحامُها، وفائدتها: الإشعار بأنّ الشذوذ عن الضبط محتمل لا قطعيّ.

قوله: (**منها أن يكون**) أي الفعل مفسَّرا فيحذف وجوبا، لأنّ المقصود الإبهام بحذفه ثم تفسيره، فلو ذكر لم يتصوّر تفسيره بهذا المعنى. والاسم المرفوع بعد"إنْ" و"لو" و"هلاّ" محمول على أنّه فاعل لفعل محذوف، لا مبتدأ لاختصاص هذه الكلمات بالأفعال. وكذا ما بعد "إذ" الشرطية على الأكثر. وأمّا همزة الاستفهام فقد يجعل ما بعدها مبتدأ لجواز دخولها على الأسماء والأفعال، وقد يجعل فاعلا كما اختاره، لأنّ الاستفهام بالفعل أولى فلا يترك إذا أمكن، وللتنبيه على الفرق أعاد لفظ (**نحو**) وذكر للاستفهام أمثلة ثلاثة، لأن المفسِّر إما أن يوافق المفسَّر لفظًا ومعنًى، كما في: أزيد ذهب؟ أو معنى كما في: أزيد ذُهِبَ به؟ أي أُذْهِبَ، وإمَّا أن يناسبه كما في: "زيد ذهب أخوه" أي انفرد.

قوله: (**و نحوُ**: ﴿**وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ**﴾[سورة البقرة ٢/٤٠]) أعاد لفظة "نحوُ" لأن المحذوف هنا الفعل مع الفاعل، والمذكور منصوب، وفيما سبق كان المحذوف مجرد الفعل والمذكور مرفوعا. [٤٦/ب] وسيأتي الكلام في فاء "فارهبون". قوله: (**كما سبق التعرّض له**) أي لكون الفعل محذوفا

---

[١] المثل في المستقصى ٢٩٧/٢؛ مجمع الأمثال، ٨١/٣؛ اللسان، مادة: (لطم).

مفسَّرا على الوجوه المذكورة، فإنه ذكر في المفعول به[1]: أن الفعل يضمر بشريطه أن يُفسّر إما بلفظه ومعناه، وإما بمعناه أو بلازمه، وأنّ حروف الشرط والتخصيص يمتنع دخولها على غير الأفعال، وأن دخول الاستفهام و"إذا" على الفعل أَوْقَعُ، وقد مثّل في بحث الفاعل[2] لإضمار الفعل وحده بقوله:

.... **إنْ ذُو لُوثَةٍ لَأَنَا**[3]

قوله: (**ومنها: أن يكون هناك**) أي في موضع حذف الفعل (**حرفُ إضافةٍ**) أيْ حرفُ جرٍّ. قوله: (**لِوَضْعِها على أن يُفْضِيَها بمعاني الأفعال**) أي على أن تُوصِلَها إلى الأسماء وتُضيفَها وتُنْسِبَها إليها، ولذلك سُمِّيتْ حروفَ الإضافة. قوله: (**فهذه الحروف لا تنفكّ عن معاني الأفعال**) لكنّها لا تدلّ على خصوصية فعل بل على الفعل المطلق، وإذا أريد تقييد ذلك المطلق بخصوصيته أحتيج إلى دلالة أخرى، ثم تلك الدلالة الأخرى تتفاوت.

(**فتارة يكون الشروع فيه**) أي في الفعل الذي يُضْمَرُ اللفظُ الدالُّ عليه. قوله: (**فإنّه**) أي: فإنّ الشروع في القراءة (**يفيد أن المراد: بسم الله أَقرأُ**) والباء في: (**بسم الله**) إما للملابسة على معنى ملتبسا متبرِّكا به أَقْرَأُ، وإما للاستعانة أي باستعانة اسمه أَفْعَلُ، والأوّل أحسن. وقُدِّر "أَقرأُ" دون "أَبتدأُ القراءة" ليفيد تَلَبُّسَ القراءة كلها باسمه تعالى، وأخَّره قصدا إلى الاختصاص إن ناسب المقام، وإلا فإلى مجرد الاهتمام. قوله: (**فإنَّه يفيد ذلك**) أي فإنَّ الشروعَ يفيد تقدير الفعل الذي شرع فيه مؤخَّرًا عن اسم الله.

قوله: (**يكون الاقتران**) يعني أن يقترن الفعل كلّه بالقول الذي يقتضي تقدير الفعل، لا أن يقترن به مجرد الشروع فيه كما في "بسم الله"، و(**الرِّفَاءُ**)[4] الموافقة والالتئام، وهذا دعاء الجاهلية

---

[1] انظر: المفتاح، ٩٠-٩٣.

[2] انظر: المفتاح،٧٨، ١٣٣.

[3] هذا عجز بيت لقريط بن أنيف العنبري، وتمام البيت:

إذاً لقام بنصري معشرٌ خُشُنٌ عند الحفيظة إن ذو لُوثَةٍ لأنا

المفتاح،٧٨، ١٣٣؛ التبيان للطيبي، ٢٧٦؛ خزانة الأدب للبغدادي، ٤٤١/٧، ٤٤٥/٨-٤٤٦، بلا نسبة؛ المعجم المفصل لإميل يعقوب البديع، ٢٩/٨؛ اللسان، مادة: (خشن)؛ تاج العروس، مادة: (خشن). وينسب أيضا لأبي الغول الطهوي.

[4] كان يقال للمتزوّج في الجاهلية: "بالرِّفاء والبنين". أي: بالالتئام والاتفاق وحسن الاجتماع. انظر: اللسان، مادة: (رفأ)؛ مجمع الأمثال، ١٧٥/١-١٧٦.

للمُعْرِسِ[1]، وقد ورد النهي عنه[2]. و(**الاختيار**) فاعل (**يُفَوِّضُ**)، و"إليك" ظرفٌ لَغْوٌ، ولا يصحّ أن نجعل "الاختيار" مبتدأً،و"إليك" خبرًا له، لأنّ الظرف الواقع خبرا لا يكون إلا مستقرًّا، ولا يجوز أن يكون "إليك" ههنا مستقرًّا لامتناع الاكتفاء بتقدير المعنى العام، والحذف في هذه الصورة جائز.

قوله: (**وتارة تكون**) أي تلك الدلالة الأخرى، (**عموم الاستعمال**) أي كثرة استعمال الجارّ والمجرور مقصودا به معنى ذلك الفعل المقيّد، أو كثرة استعمال ذلك المعنى لوجوده في ضمن جميع الأفعال. قوله: (**لا يراد إلا معنى الحصول**) لأنّه المعنى العامّ الذي يقصد إليه في الظروف، إذا لم يكن هناك قرينة مخصِّصة، وإنما قال: (**معنى الحصول**) تنبيها على جواز تقدير الكون والثبوت، وغير ذلك مما هو بمعناه. ثم إن مفهوم الحصول -مع عمومه للأفعال- له خصوصية بها يمتاز عن سائرها كالقيام والقعود، فلا منافاة بين عمومه وكونه فعلا مقيدا. والحذف في هذه الصور واجب.

قوله: (**من مقيِّدات الأحوال**) أي من الأحوال المقيّدة للفعل المطلق الذي دلّ عليه حرف الإضافة، وذلك مثل أن يسبق ذكر الفعل نحو: ضربتُه اليوم، وللتأديب أو يسبقَ ما يدلّ عليه، نحو: ﴿**لِيُحِقَّ الْحَقَّ**﴾[سورة الأنفال ٨/٨] أي: فعل ما فعل. قوله: (**فتكون الحال مُغْنِيَةً**) دلّ على أنّه أراد بالحال ما يعمّ المقال، لأن الْمُغْنِيَ ههنا قول السائل: (**من يكتبه؟**).

وقد يقال: جعل القرينة كونه جوابا للسؤال لا تعيين السؤال، فيكون قرينة حاليّة، ولو اعتبر مثل هذا التأويل لم يثبت قرينة لفظية أصلا. قوله: (**وعليه**) أي على ترك الفعل جوازا لكون الكلام جوابا لسؤال واقع، قوله تعالى: ﴿**وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ**﴾[سورة لقمان ٢٥/٣١][3]، [سورة الزمر

---

[1] في ف:+ فيمرّ.

[2] رُوي من الحسن البصري أنه قال:" قدم عقيل بن أبي طالب البصرة فتزوج امرأة من بني جشم فقالوا له : بارِّفاء والبنين. فقال : لا تقولوا كذلك! فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك وأمرنا أن نقول: بارك الله لك، وبارك عليك." سنن ابن ماجة (تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة) ٦١٥/١؛ السنن الكبرى (للبيهقي، ط١، بيروت)، ١٤٨/٧.

[3] تمام الآية: ﴿**وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ الله قُلِ الْحَمْدُ لله بَلْ أَكْثَرُهُمْ لاَ يَعْلَمُونَ**﴾[سورة لقمان ٢٥/٣١]

٣٨/٣٩][1] وذلك لأنّ السؤال نفسه واقع في الآيتين، أي حاصل مذكور فيهما. إلا أنّ كون السؤال سؤالا معروضٌ مقدّر فيهما، وذلك لا يقدح في وقوع ذات السؤال، فالآيتان كالمثال الذي ذكره أولا في الاشتمال على سؤال واقع وإن امتاز عنهما بأن السؤال فيه متّصف بالسؤاليّة تحقيقا، وقد عرفتَ السرّ في اختيار كون (**زيدٌ**) في جواب: من قام؟ فاعلا لا مبتدأ، قوله: (**لسؤال مقدّر**) يعني: أن ذات السؤال مقدر غير مذكور. قوله:

................ضارعٌ لخصومة[2] ....

أي: ذليل لأجل خصومة، وهو فاعل فعل محذوف، أي: يبكيه ضارع، وقيل: أي ليبكيه، والثاني أليق بالمعنى، والأوّل أنسب بالسؤال المقدّر.

.... **ومختبط مما تُطِيحُ الطَّوَائِحُ**[3]

أي: سائل من أجل إطاحة المطيحات -أي إهلاك المهلِكات مالَه- والمقصود: أنّ يزيدَ كان معاونا للأذلاّء مراعيا للفقراء. ونظم الآية هكذا: ﴿[و][4] **كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ**﴾[سورة الشورى ٣/٤٢]. فقوله: ﴿**يُوحِي إِلَيْكَ** [ربُّك][5]﴾ سهو وقع منه ههنا، وفي قسم النحو أيضا[6].

قوله: (**ومن البناء علي السؤال المقدر**) فصله عما قبله، لأن السؤال المقدر ههنا قرينة للمبتدأ المحذوف لا للفعل. كأنه لما قيل: نعم الرجل. سأل سائل: مَنْ الرجل؟ فأجيب: زيدٌ، أي: هو زيد، والمطابقة المعنوية بين السؤال والجواب مرعية ههنا، إذا جعل كلمة "مَنْ" خبرًا لما

---

[1] تمام الآية: ﴿**وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ الله قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ الله إِنْ أَرَادَنِيَ الله بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ قُلْ حَسْبِيَ الله عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ**﴾[سورة الزمر٣٩/٣٨].

[2] تمام البيت:

لِيَبْكِ يَزِيدَ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ

البيت من الطويل، وهو للبيد بن ربيعة العامري من قصيدة له يرثي يزيد بن نَهْشَل. خزانة الأدب، ٣٠٣/١ وعزا إلى نهشل بن حري؛ معاهد التنصيص، ٢٠٢/١ وعزا إلى ضِرار بن نهشل وهو أخو يزيد بن نهشل. ويُروى "لِيُبْكَ يزيدُ".

[3] سبق تخريجه في الهامش رقم:٢ من هذه الصفحة.

[4] زاد المصنف هذه الكلمة، وهو خطأ.

[5] زاد المصنف السكاكي هذه الكلمة، وهو خطأ. ومن الممكن أن يقع السهو من الناسخ.

[6] انظر: المفتاح، ٨٧.

بعدها -أعني الرجل- على عكس ما تقدّم في: زيدٌ، جوابا لقولك: مَنْ التائبُ؟ فليكن على ذُكْرٍ منك، قوله: (**لهذا الباب**) أي باب نعم وبئس.

قال[1]: (**وإن هذا التركيب**) أي الذي بُنِيَ فيه الفعل للمفعول وذكر الفاعل مرفوعا بمقدر، والمناطحة: مضاربة الكبشين بقرونهما، و(**السِّماك**): كوكب من الثوابت، خصّ بالذكر لدلالة اسمه على السموك أي العلوّ والارتفاع. و(**اقتضاب الكلام**) ارتجاله. و(**الأفانين**) جمعُ أفنانِ جمعِ فنٍّ بمعنى النوع. و(**حَاقّ معناه**) وسطُه وحقيقتُه، و(**فصوص**) الشيءِ: مختاراته، مستعارة من: "فصّ الخاتم"، و (**مستتبعات**) التركيبِ: ما يتضمّنه من اللطائف التي هي توابعُ لِحاقِ معناه الذي المقصود الأصليّ منه.

قوله: (**فإن جوهر الكلام**) تعليل لكون موقعه اللائق به أن يصل من بليغ كامل إلى مثله، وضمير (**سَنَنِها**) أي طريقها للمساومة[2]، وهي: طلب المبايعة. قوله: (**ولا يقع ذاك**) أي ما ذكر من التوقية والتلقي، (**عن علم منه**) أي علم عظيم تامّ من المتكلِّم. وقوله: (**فإنّ السامع**) تعليل لقولنا: (**ولا يقع ذلك**.... إلى آخره).

(**بيَّنه**) أي: بيَّن الكلام البليغ (**وبيَّن ما دونه**)،[٤٧/أ] (**أنكره**) أي لم يقبله و لم يعتد به، (**منْزلة ما يليق به**) أي: بذلك المتكلّم الذي أساء به اعتقادَه. قوله: (**ومما يشهد لك بهذا**) أي بأنّ السامع (**إذا أساء بالمتكلّم اعتقادَه**....إلى آخره)، وفيه رد على ما في الكشاف[3]: من أن قراءة علي -رضي الله عنه-[4] ﴿**يَتَوَفَّوْنَ**﴾[سورة البقرة ٢٣٤/٢] بلفظ المبني للفاعل تُناقض ما روي عنه من تخطئة القائل: من المتوفِّي؟ بلفظ اسم الفاعل، وتلخيص ما في الكتاب أن التوفي بمعنا الاستيفاء وأخذِ الحقّ كَمِلاً، لكنه صار حقيقةً عرفيةً في أخذ الروح واستيفائها، فيكون فاعلها بالمعنى المتعارَف هو الله تعالى أو المَلَك. وجاز أن يراد به استيفاء مدة العمر، ويُجعلَ كنايةً عن الموت فيكون فاعله الميّت، وهذا وجه القراءة المنسوبة إليه -رضي الله عنه- إلا أن هذه الكناية فيها دقة، فلم يكن يليق عنده بحال ذلك السائل فنَزَّل كلامَه على المتعارف، وأجابه بما يناسبه مُخطئا إياه.

---

[1] سقط من ي: قال.

[2] في ج: لمساومة.

[3] انظر: الكشاف، ٣٧٢/١.

[4] في ج: كرّم الله وجهه. وفي ف: رض.

قوله: (**فهو أوّل أئمة النحو**) أراد أبا الأسود[1] بدليل فأخذ فيه أي في استخراج علم النحو وتمهيد قواعده بعد ما أمره[2] به عليٌّ [رضي الله عنه] لأسباب دعته إلى الأمر به:

منها: أنه قرأ قارئ: ﴿**أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ**﴾[سورة التوبة ٣/٩] بجرّ رسولِه.

ومنها: أن بنتا لأبي الأسود قالت: "ما أحسنُ السماءِ" برفع أحسنَ وجرّ السماء. فقال أبوها: نجومُها، فقالت: أردتُ التعجب، فقال: فكنتِ تقولين: ما أحسنَ السماءَ. ونقل القصة إلى علي [رضي الله عنه][3] فقال: "هذه من مخالطة العجم". قال أبو سعيد السِّيرافيُّ[4]: "أكثر الناس على أن أوّل من رسم النحو أبو الأسود الدؤلي". قوله: (**وإذ قد عرفت هذا**) أي ما ذكرناه من أن موقعه أن يصل إلى آخره، و(**إذا شَحَذْنا بها**) أي حددنا بها، أي بتلك الجهات والمزايا.

قوله: (**الجملة المدلول عليها بـ"زيدٌ"**) جُعل زيدٌ دالاًّ على السؤال، إذ لولاه لم يقدر سؤال، إلا أنّ الدالّ على خصوصية السؤال هو: يُكْتَبُ القرآنُ. قوله: (**بخلافه**) متعلق بـ(**نابَ**) أي: ناب الكلام مناب الجُمل الثلاث ملتبسًا بخلاف الكلام (**إذا قيل**). قوله: (**متى كان أجمع للفوائد**) أي من كلام آخر (**كان أبلغ منه**) يعني: إذا تساويا مادةً وحروفا، وإنما يعدّ المفعول فضلة لتمام أصل الكلام بدونه، لا لأنّه ليس مقصودا أصلا، و(**التقريب**) وهو تطبيق الدليل على المدعي، أعني سَوْقَ المقَدَّمات على وجه يفيد المطلوب، ظاهر ههنا وهو أن الكلام إذا خُلِّيَ عن الفضلة كان كبناءٍ أُحكِم بُنيانُه وشُيِّد أركانُه، فيكون أفضل مما يشتمل على فضلةٍ.

قوله: (**بخلافه**) أي بخلاف الكلام في النظم الآخر الذي بني فيه الفعل للفاعل، فإن أوله مُطْمِعٌ.

---

[1] ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل الدؤلي الكناني: واضع علم النحو. كان معدودا من الفقهاء والأعيان والأمراء والشعراء والفرسان، من التابعين. رسم له علي بن أبي طالب شيئا من النحو. سكن البصرة في عهد عمر، وولي إمارتها في أيام علي. مات بالبصرة سنة ٦٩ هـ. الأعلام: ٢٣٦/٣-٢٣٧.

[2] في ف: أمر.

[3] وفي ف: رض.

[4] الحسن بن عبدالله المرزباني السيرفي (أبو سعيد) عالم مشارك في النحو والفقه والشعر والعروض والقرائات والفرائض والكلام والحديث والحساب والهندسة. ولد في سيرف على ساحل البحر من أرض فارس، ومضى إلى عمان، ثم إلى بغداد، فتولى القضاء، وتوقي بها سنة ٣٦٨ هـ. معجم المؤللفين، ٥٦١/١؛ وفيات الأعيان، ٧٨/٢.

فإنْ قلتَ: لا شكّ أنّ الحاصل بعد الطلب أعزّ من الْمُنْسَاق بلا تعب، فيُعَارِضُ ما ذكرتم.

قلتُ: لا معارضة لأَنَّ المرزوق من حيث لا يُحْتَسَبُ أَلذُّ، وميلَ النفس إليه أكثر من الأعزّ، على أن النظم الآخر ليس فيه طول يقتضي شوقا وطلبا ليفيد عزةً. قوله: (**أن الكلام على ذلك النظم**) أي النظم الآخر الذي فيه البناء للفاعل، (**يكون كالتناقض، من حيث الظاهر**) أي: إذا نظر إلى ظاهره كان هناك تنافٍ يشبه التناقض، وإذا تُؤُمِّلَ في حقيقته زال، فإن كون الفاعل عمدة والمفعول فضلة، إنما هو بالنظر إلى حصول أصل الكلام، لا بالنظر إلى أداء المعنى المقصود به، والتقديم إنما يدلّ على الاعتناء بشأنه في الذكر وأداء ما قصد بالكلام. وقد يكون تعلّق الفعل بالمفعول هو المقصود الأصليّ من الكلام، مع أن حصول أصل الكلام لا يتوقف عليه، فليس هناك ما يشبه التناقض، ولعل النظر الذي أحاله على الحواشي، هو: أن إيهام الجمع بين المتنافيين من محسِّنات الكلام على ما ذكره في وجه حُسْن "نعم الرجل زيد" في بحث الإطناب. وقيل: هو أنه يلزم من هذا الوجه أن يكون التشبيه أبلغ من الاستعارة سِيَّما المرشَّحَةِ، إذ بين دعوى الأسديّة ونصب القرينة المانعة شبه تناقض، وقيل هو: أن تقديم المفعول على الفاعل حاصل في النظم الأول أيضا، إذ تقديره: يكتبه زيد. ورُدّ: بأنّ هذا التفديم لضرورة الاتّصال، فلا يدلّ على ذلك الاعتناء.

قوله: (**إجمالا أوّلاً**) الاستناد الاجماليّ في موضعين: في "يكتب" وفي "من يكتببه؟"، فلا شك: أن تكرير الاسناد أكدّ وأبلغ. وأيضا: ذكر الشيء مجملا أولا ومفصّلا ثانيا أوقع في قلب السامع من ذكره مفصلا ابتداء. قوله: (**ومن قبيل ما نحن بصدده**) (جعله من قبيله لاشتراكهما في حذف الفعل بناء على السؤال المقدر، وإن تمايزا: بـ"أن" المحذوف[1] فيما هو بصدده)[2] رافع للفاعل المذكور، وههنا ناصب للمفعول.

قوله تعالى: ﴿**وَجَعَلُوا لِلّهِ**[3]﴾[سورة الأنعام ٦/١٠٠] ذهب جماعة[4] إلى أن (**الجنّ**) مفعول أوّل

---

[1] سقط من ج: جعله من قبيله....إلي بأن المحذوف.

[2] ما بين القوسين ساقط من"ج".

[3] تمام الآية: ﴿**وَجَعَلُوا لله شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَصِفُونَ**﴾[سورة الأنعام ٦/١٠٠].

[4] يقصد الشارح بـ"جماعة": الزمخشري، أبا حيّان وابن عطية. انظر: الكشاف، ٤٠/٢؛ البحر المحيط (لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود / علي محمد معرض، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م،١-٨)، ١٩٦/٤؛ المُحَرَّر الوجيز (لابن عطيّة الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م)، ٣٢٩/٢ .

لـ"جعلوا" و(**شركاء**) مفعوله الثاني، و"لله" ظرف لغوٍ متعلق بـ"شركاء" محلّه بعد المفعولين، كما أن محل شركاء بعد الجنّ. إلا أنه لما كان سوق الكلام لإنكار إثبات الشركاء لله، قدّم ما هو أدخلَ في الإنكار فأُدخل، ولم يرض به المصنّف، لأنّ المقصود الذي سبق له الكلام إنكار اتخاذ الشريك لله مطلقا جنّيًا كان أو غيره، واستفادة هذا المعنى من تقديم "لله شركاء" على "الجنّ" لا يخلو عن ضعف[1]. واختار "أن لله شركاء" مفعولا "جعلوا"، إلا أنه قدم المفعول الثاني لأنّه محزّ الإنكار، ولأن المفعول الأوّل منكَّر يستحق التأخير. وجعل الجنّ منصوبا بفعل مضمر دلّ عليه السؤال المقدّر الناشئ من "جعلوا لله شركاء". وفائدة الجمع حينئذ: زيادة التوبيخ حيث أثبتوا شركاء لمن لا يمكن أن يكون له شريك واحد. وقد يقال: الجنّ عطف بيان لـ"شركاء"، أو بدل منه، وليس المبدل منه في حكم الساقط حتى يختلّ الكلام برجوعه إلى قولنا: وجعلوا لله الجنّ. وليس بمرضيٍّ أيضا لِمَا[2] عرفته.

[إثبات الفعل]

قوله: (**فاشتمال المقام على جهة من جهات**[٤٧/ب] **الاستدعاء**) لا شكّ أن المقتضي بالذات لإثبات الفعل هو تلك الجهة إلا أنه أسند الاقتداء إلى إشتمال المقام عليها بواسطتها، وعطف (**التلفظ به**) أي بالفعل، على (**الاستدعاء له**) أي للفعل على طريقة "أعجبني زيد وكرمه"، لأن المراد الجهات المقتضية لكونه مذكورا ملفوظا به كعدم القرينة وأصالة الذكر وبسط الكلام وزيادة التقرير والتعريض بغباوة السامع إلى غير ذلك لا الجهات المستدعية للفعل أي المقتضية لكون المسند فعلا أو جملة فعلية كإفادة التجدّد والتخصيص بأحد الأزمنة على أخصر وجه وتقوّي الحكم فإنها مقتضية لذات الفعل مثبَتا كان أو محذوفا، وقد فرغ عن بيانها. قوله: (**غير مرّة**) أي أكثر من مرّة واحدة، وذلك أنّه ذكر أمثال هذه الجهات مرّة في إثبات المسند إليه، وأخرى في إثبات المسند مطلقا، وإنما قال: (**على أمثالها**) إمّا تفخيما لها، وإما لأنّك ما نُبِّهْتَ على أعيانها، بل على ما يماثلها.

---

[1] انظر: دلائل الإعجاز، ٢١٥-٢١٦؛ الإيضاح، ١٧٤/١-١٧٥.

[2] في ف: كما.

[ترك مفعوله]

قال: (**وأمّا الحالة المقتضية لترك مفعوله فهي: القصد إلى التعميم**) إذا قُصد تعميم المفعول مع الاختصار بتركه لم يذكر مفعول خاصّ، وإلا لَفات الاختصار والتعميم، لأن السامع ربما يُقْصَرُ الفعل على ما ذكر معه، ولا يُذكر أيضا مفعول عامّ، وإلا لفات الاختصار المطلوب.

فإن قلتَ: لا بدَّ هناك من قرينة تدلّ على المفعول العامّ المتروك، وحينئذ كان الحذف لمجرّد الاختصار والعموم مستفادا من ذلك المقدر.

قلتُ: إفادة تعميم المفعول مع حذفه على وجهين:

ا-[الأوّل][1]: أن تدلّ قرينة على مفعول عامّ كأن يُذكر مثلا في الكلام كل أحد ثم يقالَ: قد كان منك ما يُؤْلِم، أي كلّ أحد. فالحذف ههنا لمجرد الاختصار، والعموم مستفاد من المقدّر.

ب-[الثاني]: أن لا يكون هناك قرينة غير الحذف يدلّ على تَعَيُّنِ أمر خاصٍّ أو عامٍّ من العمومات، فيتوصّل بعدم ذكر المفعول في المقام الخطابي إلى تقديره عامّا بناءً على أن تقدير خاصّ دون آخر ترجيح بلا مرجّح، فللحذف على هذا الوجه مدخل في تقديره عامّا دون حذفه على الوجه الأوّل، فلذلك قالوا[2]: قد يحذف المفعول للقصد إلى التعميم مع الإختصار، وقد يحذف للقصد إلى مجرد الإختصار، ومن لم يتميز عنده أحد الوجهين عن الآخر أشكل الأمر عليه. وأنت تعلم أن العام المقدّر على الوجه الأوّل بِتَعَيُّنِ لفظه ومعناه، وعلى الثاني بتعيُّن معناه فقط ويتساوى تقدير جمع الألفاظ الدالّة على ذلك المعنى.

قوله: (**والامتناع**) يروى بالرفع عطفا على (**القصدُ**)، وبالجرّ عطفا على (**التعميمِ**)، والمراد بالامتناع على الأوّل امتناع المتكلم، وعلى الثاني امتناع الفعل، (**وأنّه**) أي[3] ترك المفعول لقصد التعميم مع الاختصار (**أحد أنواع سحر الكلام**). قوله: (**يعطي**) أي: كلّ ما يصلح أن يعطى. و﴿**يَدْعُو**﴾[سورة يونس ١٠/٢٥] أي كلَّ أحد. وقس البواقي عليهما.

قوله: (**ذهابا**) حال من فاعل (**بتنْزيل**) مع كونه متروكا، و(**إيهاما**) تعليل لـ"ذهابا"،

---

[1] في ج ب: الأول.

[2] انظر: الإيضاح، ١/١٧٥؛ المطول، ١٩٥-١٩٦.

[3] سفط من ف: أي.

و(**المبالغة**) الحمل على جميع أفراد الحقيقة في المقام الخطابي. كأنه قيل: يفعل كل إعطاء. و(**الطريق المذكور**) هو إيهام أنّ القصد إلى فرد منها دون آخر يعود إلى الترجيح بلا مرجِّح. والسر في ذلك: أنّه إذا قصد نفس الفعل كان بمنْزلة أنْ يُعرّف مصدره بلام الحقيقة كما أشار إليه بقوله: (**يفعل الإعطاء ويوجد هذه الحقيقة**) فيجري فيه ما جرى في المعرّف بلام الجنس فيقصد تارة إلى التعميم كما في نحو: فلان يعطي، وأخرى إلى نفس الحقيقة بلا تعميم كما في قوله تعالى: ﴿**وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ**﴾[سورة البقرة ٢٢/٢] أي: وأنتم من أهل العلم والمعرفة مع أن ما أنتم عليه في أمر ديانتكم من جعل الأصنام لله أندادا هو غاية الجهل ونهاية سخافة العقل.

فقوله: (و**عليه**) أي على القصد إلى نفس الفعل قوله عزَّ وعلا: ﴿**فَلاَ تَجْعَلُوا**﴾[سورة البقرة ٢٢/٢] وإنما أورده على صيغة الحصر، مع أنه جوَّز فيه تقدير المفعول كما سيأتي تنبيها على أنه الأَولى كأنّه متعيّن. قوله: (**أو القصد إلى مجرد الاختصار**) أشار بذكر مجرّد إلى أن الاختصار لازم لترك المفعول مطلقا، إلا أنه قد يقصد نكتة أخرى هي العمدة في تركه وقد يقصد الاختصار وحده. قوله: (**إذ لا يُلْبَس**) تعليل لما يستفاد من قوله: (**كقوله عزّ وعلا**) أي تُرِكَ فيه المفعول لقصد مجرّد الاختصار لنيابة قرائن الأحوال لأنّه لا يُلبس، وكذا الحال في أخواته، أعني قوله: (**لاتّضاح**)، و(**لا نصباب**)، و(**لظهور**) واختلاف هذه العبارات من تفنناته على أن تقدير ضمير المفعول لاستدعاء الموصول إياه مما لا بدّ منه في صحة الكلام وتقدير (**ذاتَك**) بتقدير قرينة ﴿**أَنْظُرُ إِلَيْكَ**﴾[سورة الأعراف ١٤٣/٧] في غاية الوضوح , وتقدير المفاعيل في الأفعال الأربعة، أعني: ﴿**يَسْقُونَ**﴾[سورة القصص ٢٣/٢٨] وأخواتَه، ليس في تلك الغاية من الوضوح لاحتمالها القصد إلى نفس الفعل، كما ذهب إليه الشيخان[١]: عبد القاهر وجارالله، وذلك لأنّهما اعتبرا أن المفعول هو: الإبل والغنم مثلا وأحدُهما يقابل الآخر. فلو قُدِّر المفعولُ، وقيل: "يسقون إبلهم" و"تَذُودَانِ غنمهما" لأوهمَ أنَّ ترحَّمَ موسى عليه السلام[٢] كان من أجل أنَّ مَسْقِيَّهُمْ إبلٌ ومَذُودَهما غنمٌ، وليس كذلك، فإنهما لو كانتا تذودان إبلا لهما وكانوا يَسقُون غنما لهم لكان الترحُّم باقيا بحاله. والمصنّف اعتبر أن المفعول هو الغنم المضافة إليهما، والمواشي المضافة إليهم، والتقابل بينهما باعتبار المضاف إليه، فلو لم يقدر المفعول لَفسد المعنى. ألا ترى[٣] أنهما لو كانتا تذودان مواشيهم وكانوا يَسقون غنمهما لم يكن هناك ترحّم. فلا يصحّ أن يقال: أن ترحمه كان

---

[١] انظر: الكشاف، ١٧٠/٣-١٧١؛ دلائل الإعجاز، ١٣٠-١٣١.

[٢] في ف: عليم.

[٣] في ج: ألا يُرى.

لأجل أنهما كانتا على الذَّوْدِ والناسَ على السَّقْيِ، وهذا أدقُّ نظرا وأصحُّ معنًى. فلذلك قال: (**لانصباب الكلام**)[1].

[٤٨/أ] قوله: (**لظهور أنّ المراد لو شاء هدايتكم لَهداكم**) وقد استمرّ حذف مفعول المشيئة وما في معناها إذا وقعت شرطا وكان مفعولهما مضمون الجزاء، ولم يكن في تعلّق المشيئة به غرابة، كما في قوله:

فلو شئت أن أبكي دما لبكيته[2] ....

فإن تعلّق المشيَّة ببكاء الدم غريب، فذكر المفعول ليقرّر تعلّق الفعل به ولا يتوهّم أنّ المفعول غيره. قوله: (**كقوله تعالى:** ﴿**هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ**﴾[سورة الروم ٤٠/٣٠]) استشهاد معنويّ للوجه الأخير، إذ فيه بُعدٌ بخلاف الأوّلين، والمراد بالاحتمالين القصدُ إلى نفس الفعل والقصدُ إلى مجرَّد الاختصار، وإنّما قال: (**وأكثر فواصل القرآن**) لأن بعض فواصله يتعين فيه القصد إلى تعيُّن الفعل كقوله تعالى: ﴿**وَتِلْكَ حُدُودُ اللهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ**﴾[سورة البقرة ٢٣٠/٢] وبعضها يتعيّن فيه القصد إلى مجرّد الاختصار كقوله تعالى: ﴿**فَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ**﴾[سورة الروم ٣٤/٣٠] أي: مآل أمركم وعاقبته، والأبيات الثلاثة من قبيل "لو شاء لهداكم"، وما ذكر بينهما أعني قوله: (**ولك أن تنظم**...إلى آخره) استطراد نبّه بإيراده فيما بين أمثلة المشبَّه على أن حذف المفعول في الفواصل مطّرد كحذف مفعول المشبه، وفاعل شاء في قوله:

إِذَا شاءَ[3] ....

---

[1] انظر: المطول، ١٩٧.

[2] تمام البيتين:

فلو شئتُ أن أبكي دما لَبكيتُه   عليه ولكن ساحة الصبر أوسعُ
وأعددتُه ذخرا لكل مُلِمَّة   وسهم المنايا بالذخائر مُولَعُ

البيتان للخريمي، أبو يعقوب إسحاق بن حسان، شاعر عباسي من الموالي، والبيت من قصيدة يرثي بها أبا الهيذام عمارة بن خريم أسير عرب الشام وقائد المضرية في الفتنة بين القيسية واليمنية أيام الرشيد. دلائل الإعجاز، ١٦٤؛ الإشارات، ٧٢؛ الإيضاح، ١٩٩/١؛ المطول، ٣٦٦؛ المعاهد، ٢٤٦/١؛ التبيان، ٢٧٩.

[3] تمام البيت:

إذا شاء ظالع مسجورةٍ   ترى حولها النَّبْعَ والسَّأْسَمَا

البيت للنمر بن تولب. المفتاح، ١٣٠؛ اللسان: مادة (سسم). ظالع: شاء عرجاء. مسجورة: ساكنة ممتلأة. السأسم: نوع من الشجر. ويروى: "طَالَعَ" بدل "ظَالَعَ".

ضمير الصَّدع المذكور في البيت السابق:

فلو أن من حَتْفِه ناجيا   لكان هو الصَّدَعَ الأَعْصَما[1]

و"الصَّدَع": بالفتحتين هو الوسط من الوُعُول، و"الأعصم": هو الذي في ذراعيه بياض، "مسجورةً": أي مملُوَّةً، صفة بُحيرة أو بِركة، و"النَّبْعُ": شجر يتّخذ منه القِسِّي، و"السَّأْسَم": شجر أسود، وقيل: هو الآبنوس، و"الإرقال": ضرب من الإسراع، و(**الْمَلْوِيِّ**)[2]: المَفتول، و"القِدُّ": السَّيْرُ، يُقَدُّ من جلد غير مدبوغ، و"الْمُحْصَدُ": الْمُحْكَمُ، يَصف ناقته بحسن الإطاعة مخافةً من الضرب. قوله:

لو شئتَ[3]............   ....

على صيغة الحكاية في بعض النسخ المصحّحة. و(**بلادَ نَجْدٍ**) نصب على نزع الخافض، أي: إلى بلاد نجدٍ، ولا يجوز أن يكون (**عَوْدَةً**) مفعول "شئتَ"، إذ يلزم تخلّل الجزاء بين أجزاء الشرط مع الإلتباس، و(**عقيق**) و(**زَرُود**) موضعان. قوله: (**أو الرعاية**) الأنسب أن يقدّر مضاف، أي: قصد الرعاية لتناسب ما تقدّم وما تأخّر في كونه باعثا[4] على الترك متقدّما عليه، فإنّ رعاية الفاصلة غاية متأخّرة عن الترك. قوله: (**من الاعتبارات المناسبة للترك**) كعدم العلم به، وإخفاء أمره، وتطهير اللسان عنه وعكسه، واختبار السامع ومقدار تنبهه إلى غير ذلك مما ذكر في ترك المسند أوالمسند إليه.

---

[1] نفس المصادر في الهامش السابق رقم: ٢. ويُروى:"لألْفَيْتُه" بدل "لكان" . الأعصم: هو الوَعِل الذي في يديه بياض. والصَّدَع: من الوعول الذي جسمه بين الجسمين؛ ليس بعظيم ولا صغير.

[2] تمام البيت:

وإن شئتُ لم تُرْقِلْ وإن شئتُ أَرْقَلَتْ   مخافةَ مَلْوِيٍّ من القَدِّ مُحْصَدِ

البيت من الطويل ، وهو لطرفة بن العبد الجاهلي صاحب المعلقة. شرح المعلقات السبع، ٥٦؛ دلائل الإعجاز، ١١٣؛ الإشارات، ٧٢؛ الإيضاح، ١٩٨.

الإرقال: العَدْوُ السريع، والملويّ المحصد من القد: هو سوط من جلد محكمُ الفَتْلِ متقَنُ الصَّنْعَةِ.

[3] تمام البيست:

لو شِئْتَ عُدْتَ بلادَ نجدٍ عودةً   فَحَلَلْتَ بين عَقِيقِهِ وَزَرُودِهِ

البيت من الكامل، وهو للبُحْتُري من قصيدة له في مدح عبيد الله بن يحيى. دلائل الإعجاز، ١٣٤؛ المفتاح، ٢٣؛ الإيضاح، ١/١٩٩؛ التبيان، ٢٧٩. العقيق وزَرُود: موضعان، والمخاطب في البيت السَّحَاب.

[4] في ف: باعثةً.

[إثبات المفعول]

قوله[1]: (**وأما الحالة المقتضية لإثباته**) أي: إثبات المفعول، (**فَعَرَاء الكلام**) أي خُلُوّه عما ذكر من مقتضيات ترك المفعول، فيذكر رعاية للأصل مع عدم الداعي إلى خلافه، (**أو القصد**) أي: قد يذكر المفعول لوجود ما يقتضي إثباته، كـ(**القصد إلى زيادة تقريره**) وإلى (**بسط الكلام بذكره**)، وكـ(**الرعاية على الفاصلة وما شاكل ذلك**) كالتسجيل في القضية، والتنبيه على الغباوة والاستلذاذ والتبرّك والتعظيم والإهانة وغيرها مما يناسب الإثبات، وإنما عطف تارة بـ"الواو"، وتارة بـ"أو" إشعارا بجواز إجتماع الأحوال واستقلالِ كلٍّ على حياله.

[إضمار فاعل الفعل وإظهاره]

قوله[2]: (**وأمّا الحالة المقتضية لإضمار فاعله**) لما اعتنى بالفعل وما يتعلّق به ذكر ترك الفعل وإثباته مع اندراجهما في ترك المسند وإثباته. وتعرّض لحذف المفعول به وإثباته ليقاس عليه سائر متعلقاته. وأورد إضمار الفاعل وإظهاره مع كونهما مندرجين في إضمار المسند إليه وإظهاره تذكيرا لسائر أحوال الفاعل، كالتعريف والتنكير وغيرهما مما ذكر في المسند إليه تنبيهًا على أحوال غيره مما يتعلّق بالفعل. وأخَّر الإظهار مع كونه أصلا لتوقّف معرفة الحالة المقتضية له على معرفة الحالة المقتضية للإضمار، حيث قال: (**فهي**[3] **كون المقام**) غيرَ ما ذكر. قوله:

زارتْ[4]..............   ....

أي: الحبيبة، فإنها في حكم المسبوق بالذكر، لكونها نُصْبَ العين وورِدَ اللسان، شبَّه ظلام الليل بِرِواقٍ ممدود عليها، وهو: سِتْرٌ دون السقف يُمدّ قُدَّامَ البيت، وشبَّه ما على قلائدِها ونطاقها، أي: شُقَّتها من الجواهر بالنجوم، وقد يراد بالنطاق المنطقة التي تُشَدُّ على الخاصرة وهو أنسب بالترصيع، لكن الشُّقة أليق بالمرأة. قوله: (**في الافتتاح**) أي: ابتداء الكلام بلا سبق ذكر

---

[1] في ف، ي: قال.

[2] في ف: قال.

[3] في النسخة المحققة للمفتاح: فهو.

[4] تمام البيت:

زَارَتْ عَلَيْهَا لِلظَّلَامِ رِوَاقُ   ومن النجوم قلائدٌ ونِطَاقُ

البيت من الكامل، وهو لأبي العلاء المعرّي. المفتاح، ٢٣١؛ التبيان، ٢٨٠؛ المطول، ٢٨٣؛ سقط الزند، ٢١٠. الرِّواق: سِتْرٌ يُمدُّ دون السقف.

الفاعل، وإن لم يكن مطلع القصيدة. القيل والقال: بمعنى القول، منقولان من الأفعال، و:

.... **الخَنَا**[1]   ....

الفحش، و"الإبلاغ": إيصال الشيء إلى غايته، و"الأسماع": الشتم.

قوله: (**غير ما ذكر**) أي من الحكاية والخطاب، وتقدّم الذكر حقيقة أو حكما. وفي وضع اسم الإشارة موصوفا بالمظهر –أعني: "ذلك الرجل"– موضع المضمر زيادةُ تعيين وتمييز. قوله (**أو مستدعيا للالتفات**) أي: من المضمر إلى المظهر.

---

[1] تمام البيت:

قالتْ ولم تَقْصِدْ لقِيلِ الخَنَى   مهلا فقد أبلغتَ أَسْماعي

البيت لأبي قيس بن الأسلت السلمي. خزانة الأدب، ٤١٠/٣؛ المفتاح،٢٣١؛ اللسان: مادة (بلغ)؛ تاج العروس: مادة (سمع).

[النوع الأوّل]

[التقديم والتأخير مع الفعل]

قال[١]: (**وأما اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل**) إضافة الاعتبار إلى ما بعده بيانية، إذ لم يرد به معناه المصدري، بل الأمر الذي يُعتبر ويراعى حاله، لأنّه تفصيل لما مرّ من قوله: (**واعلم أن للفعل ولما يتعلق به اعتبارات مجموعها راجع إلى الترك والإثبات**...إلى آخره) ومعنى كونه (**مع الفعل**) أن يكون مصاحبا له سواء كان بينه وبين ما يتعلق به، أو كان بين متعلقاته. وفاعل (**أن يقع**) راجع إلى اعتبار التقديم والتأخير. وقوله: (**فاعل معنًى**) احتراز عن الفاعل اللفظي فإنّه لايقدم و لم يمثل بنحو: "رجل عرف" لقلته بخلاف الضمائر، ومثّل للنوع الثاني بالمتعدي إلى واحد وإلى اثنين بقسميه دون المتعدي إلى[٢] ثلاثة لقلّته ورجوعه إلى ذينك القسمين، إذ[٣] واحد مغاير، واثنان متحدان. ثم إنّ المفعولين سواء تغايرا أو اتحادا، إما أن يُقدَّما معًا على الفعل أو يُقَدَّم عليه أولهما أو ثانيهما. فالأقسام ستة إلا أنَّه اكتفى بذكر اثنين منهما، وأورد في النوع الثالث التقديم بين الفاعل والمفعول، وبين المفعولين متحدين ومتغايرين.

قوله: (**أن يكون هناك وجود فعل**[٤]... إلى آخره) كل ذلك بحسب زعم المتكلم طابق الواقع أو لا. والخطأ في الفاعل: أن يعتقده غيره، وذلك في قصر القلب. والخطأ في تفصيله: أن يعتقد شركة[٤٨/ب] غيره معه، وذلك في قصر الإفراد، وأما قصر التعيين الداخل عنده في الإفراد فلا خطأ فيه، بل المقصود به إزالة تردّد المخاطب.

ومن قال[٥]: "الشاكّ حاكم بتساوي الطرفين في الوقوع بحسب نفس الأمر وهو خطأ" فقد أخطأ، لأن الشكّ تساويهما عنده بمعنى تردّد بينهما، وإن كان جازما بأنّ الواقع في الواقع أحدهما بعينه، لكنّه لا يعلمه. قوله: (**تريد دعوى الانفراد بذلك**) أي: بما ذكر من السعي والكفاية، وهذه العبارة ظاهرة في قصر الإفراد إلا أنّه أراد ما يندرج فيه القلب أيضا، لأنّك إذا دعيت أنّك منفرد بالفعل ومُسْتَبِدٌّ به فقد ادعيت أنه صدر منك لا من غيرك ولا بمشاركته.

---

[١] سقط من ي: قال.

[٢] سقط من ف: إلى.

[٣] سقط من ف: إذ.

[٤] بداية كلام المصنف السكّاكي: "فالحالة المقتضية للنوع الأول هي: أن يكون....إلخ"

[٥] يقصد الشارح بمن قال: سعد الدين التفتازاني. انظر: المطول،٣٩.

وقد يقال: أشار بالانفراد إلى الإفراد، وبالاستبداد إلى القلب. وإن كان مخالفا لما تقدّم وما تأخّر من تقديمه القلب على الإفراد. وإنما خصّ التأكيد في الوجه الأوّل بنحو: (**لا عمرو**) لأنّه صريح فيما قصد ههنا من نفي الغير. وخصّ في الوجه الثاني بنحو: (**وحدي**) لأنّه أيضا صريح فيما قصد به من قطع الشركة، فيكون التأكيد في كلّ منهما مصيبا محزّ الشبهة التي خالجتْه.

قوله: (**شاهد صدق على ما ذكر**) أي[1]: من أن تقديم الفاعل المعنوي لنفي انفراد الغير أو مشاركته (**عند من له ذوق**) لأن إنكار التعليم إنما يقع موقعه إذا كان المتكلم منفردا بالْحَرْشِ مستبدّا به، إذ لو شاركه المخاطب فيه، أو انفرد به لجاز[2] أن يكون أعلمَ منه بحال الضبّ، فلا يُنْكَرُ تعليمُه إياه. وهذا المثل[3] يحتمل كلا من القلب والإفراد فيتعيّن بحسب المقام[4]، ويضرب لمن تصدّى لتعليم من هو أعلم منه.

قوله: (**وليس**) أي إذا لم يكن في الكلام فاعل معنويّ، أو كان ولم يقدّم لم يكن هناك تخصيصٌ وَرَدُّ خَطَأٍ. فيعلم بذلك أن التخصيص فيما ذكر مستفاد من تقديم الفاعل المعنوي، واسم "ليس" ضمير الشأن، و(**إذا قلتَ**) ظرف له، و(**يجب**) خبره، وإنما نفى الوجوب ههنا إشارة إلى وجوبه فيما إذا قُدِّمَ. قوله: (**فتقصِدَ**) عطف على (**أن يكون**)، والضمير في (**إذا قلتَه**) للمثال الثاني، أعني: (**سعيتُ أنا في حاجتك**) لأنّه[5] الذي يدفع به شائبة التجوّز أو السهو أو النسيان -كما مرّ- بخلاف: (**سعيتُ في حاجتك**)، إذ ليس فيه ذلك الدفع أصلا، وخصّ البيان بالثاني، لأنّه الذي يلتبس بـ"أنا سعيت في حاجتك" لاشتمالهما على الفاعل المعنويّ.

فقوله: (**غير مشوب**) حال من السعي، قيل: وفيه سماجُه[6] لأن انتفاءَ الشَّوْبِ لهذه الأمور

[1] سقط من ف:أي.

[2] في ف: فجاز.

[3] المثل هو: "**أَتُعَلِّمُنِي بِضَبٍّ أَنَا حَرَشْتُهُ**". الضبّ: حيوان زَاحِف كثير عقد الذنب. حرشه: اصطاده.والمثل يضرب لمن يحدّثك عن شيء أنت أعلم به منه. جمهرة الأمثال (لأبي هلال العسكري الحسن بن عبد الله، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، عبد المجيد قطامش، دار الجيل، ط٢، بيروت، ١٩٨٨م)، برقم: (٥٨) ٧٦/١، وقال: يضرب مثلا لمعرفة الشيء من وجوهه. لسان العرب، مادة: (حرش)؛ الحيوان (للجاحظ)، ١٣٦/٦؛ دلائل الإعجاز، ١٠٨؛ الإشارات،٤٨؛ الإيضاح،١٣٨/١-١٣٩.

[4] سقط من ف: المقام.

[5] سقط من ف: لأنّه الذي يدفع به شايبة التجوّز أو السهو أو النسيان كما مرّ بخلاف "سعيتُ في حاجتك".

[6] السِّماج: جمع سَمْج، وهو قُبْح.

هيئة للفاعل الذي هو المؤكّد لا للسعي. قوله: **(ومنه)** أي: ومما قصد فيه الحصر بتقديم الفاعل المعنوي، ﴿**وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ**﴾[سورة هود ٩١/١١] إذ قصد فيه نفي العزّة عن شعيب –عليه السلام– وإثباتها لرهطه، فيكون تخصيصا للعزة بهم، ويلزمه تخصيص عدمها به، إلا أن المتبادر كما يشهد به الذوق السليم[١] هو القصد إلى الأوّل، وكأنه إنما فصله بقوله: "ومنه" لأن كلامه في الفعل ومتعلقاته، والموجود هنا شِبْهُ الفعل، أعني الصفة المشبهة. والدليل على أنه قصد به التخصيص: أنه لولاه لم يكن كلامه –عليه السلام– في جوابهم مطابقا لمقالتهم.

واعْتُرِض[٢] على ذلك بأنه من باب: "أنا عارف"، فلا يفيد الاختصاص اتفاقا لاشتراط إفادته بكون الخبر فعلا، والتمسك بأن قوله: ﴿**أَرَهْطِي أَعَزُّ عَلَيْكُمْ**﴾[سورة هود ٩٢/١١] جواب له، فوجب مطابقته إياه ضعيف لجواز أن لا يكون جوابا له، بل لقولهم: ﴿**وَلَوْلاَ رَهْطُكَ لَرَجَمْنَاكَ**﴾[سورة هود ٩١/١١] إذ يفهم منه بمعونة المقام: أن امتناعهم عن رجمه كان لعزة رهطه عليهم، لا لخوفهم منهم[٣].

اعلم أن صاحب الكشاف[٤] صرّح بالتخصيص في قوله تعالى: ﴿**كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا**﴾[سورة المؤمنون ١٠٠/٢٣] فكيف يقال: باب "أنا عارف" لا يفيد الاختصاص اتفاقا؟ وأن جعله جوابا لـ"ما أنت علينا بعزيز" هو الظاهر، بأن يَجعل التنوين للتعظيم فيدلّ على ثبوت أصل العزة له –عليه السلام–، ولا دلالة لقولهم: "ولولا رهطك لرجمناك" على اشتراك العزة، فلا يلائمه "أرهطي أعزّ عليكم ".

فإن قيل: شرط التخصيص عند المصنف أن يكون المقدم بحيث إذا أخّر كان فاعلا معنويا، ولا يتصوّر ذلك فيما نحن فيه.

قلنا: إن الصفة بعد النفي تستقلّ[٥] مع فاعلها كلاما، فجاز أن يقال: "ما عزيز أنت" على أن يكون "أنت" تأكيدا للمستتر. ثم يُقدم ويُدخل الباء على "عزيز" بعد تقديم "أنت" وجعله مبتدأ، وكذلك: ﴿**وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الذين آمنواَ**﴾[سورة هود ٢٩/١١]، ﴿**وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ**﴾[سورة الأنعام ١٠٧/٦] مما يلي الضمير حرفَ النفي وكان الخبر صفةً. وأما صورة الإثبات

---

[١] سقط من ف: السليم.

[٢] الاعتراض على الخطيب القزويني. انظر: الإيضاح، ١٣٨/١.

[٣] انظر: الكشاف: ٢٨٩/٢. وهذا رأي الزمخشري أيضا.

[٤] انظر: الكشاف، ٤٢/٣.

[٥] في ف: يستبدُّ.

نحو: "أنا عارف" فلا يجري فيها ذلك، فلا يفيد عنده تخصيصا، وإن كانت مفيدة إياه عند من لا يشترط ذلك كما نقلناه.

قوله: (**أي: من نبي الله**) اختار هذا التقدير، لأن كلامهم إنما وقع في شعيب [عليه السلام] ورهطه، وأنهم الأعِزة دونه فلا يطابقه "أعز من الله" إلا بتقديره.

وقد يقال: لا حاجة في المطابقة إلى التقدير، لأنّ تهاونهم بنبي الله تهاون بالله، فحين عزّ عليهم رهطه دونه كان رهطه أعز عليهم من الله. قوله: (**ولذلك**) أي: ولأن التقديم يفيد الاختصاص وثبوت أصل الفعل مثبتا كان الكلام أو منفيا (**يُنهَى أن يقال**[1])، وذلك لأن منطوق الثاني يناقض مفهوم الأوّل[2]. وقوله: (**عند التقديم**) إشارة إلى أنه إذا لم يقدر تقديم لم يكن منهيا. وكلمة (**لا أنت**) في الموضعين لا مدخل لها في التناقض، إنما هي لبيان تمام المعنى. قوله: (**وكذلك إذا أكّدتَ**) أي: لا يُنْهَى هذا أيضا، إذ لا دلالة لتأكيد الفاعل على ثبوت أصل الفعل فلا تناقض أصلا. قوله: (**ولذلك أيضا**) أي: ولأن تقديم الفاعل المعنويّ يفيد التخصيص وثبوت أصل الفعل، ويدلّ في صورة النفي على أن السامع اعتقد ثبوته لذلك المقدَّم اُستُهجن.

قوله: (**لاستلزام أن يكون قد اعتقد**) لا شبهة في أن رؤية شخص واحد لكل أحد في الدنيا ظاهرة الاستحالة، فلا يعتقدها معتقد في حقك،ولا يصحّ منك تسليمُ وجودها بنفيها عنك وادعاء ثبوتها لغيرك. وإنما قال في الأوّل بنهي لأن الفساد فيه أعني التناقض في نفس مدلوله وفي الثاني (**يُستهجن**)، لأن الفساد فيه باعتبار تحقّق مدلوله في الخارج. وأيضا يمكن تصحيحه بالحمل على الاستغراق العرفيّ، إلا أن المتبادر هو الحقيقيّ فيكون مستهجنا أي مستقبحًا، لا منهيًّا.

[٤٩/أ] واعترض: بأنّ المنفي في (**ما أنا رأيتُ أحدا**) هو الرؤية الواقعة على أحد من الناس لا الواقعة على كل أحد منهم. وإنما عمّ النفي لوقوع النكرة في سياقه، فلا عموم في الإثبات، فلا يلزم إلا أن يعتقد فيك معتقد أنك رأيت أحدا من الناس فتنفي أنت تلك الرؤية عنك، وتثبتها لغيرك، ولا محذور في ذلك، وأجيب:

أولا: بأنّ المراد كل أحد، إلا أن لفظ "كل" سقط عن القلم، وضعفه ظاهر.

وثانيا: بأنَّ لفظ "أحد" إذا لم يكن همزته منقلبة عن الواو لا يستعمل في الإثبات إلا مع

---

[1] أي: أن يقال في النفي عند التقديم: "ما أنا سعيت في حاجتك ولا أحد سواي".

[2] انظر: دلائل الإعجاز، ١٠٥-١٠٦.

لفظ "كلّ" وهذا على تقدير صحته ضعيف[1] أيضا، لأن الاستهجان جارٍ في نحو: "ما أنا قلت شعرا وما أنا رأيت رجلا" على ما صرّح به الشيخ عبد القاهر[2]، ولا يجري فيه التزام كلّ في الإثبات.

وثالثا: بأن الفعل إذا نفى على وجه عن فاعل قُدِّم فهو على ذلك الوجه يكون ثابتا لغير ذلك الفاعل. فههنا نفى الرؤية عن المتكلم بالنسبة إلى كل أحد كأنه قيل: "ما أنا رأيت زيدا ولا عمروا ولا بكرا.... إلى آخره" فيفهم[3] أن هناك من رأى كل واحد منهم. بيان ذلك: أنه لو أريد نفي الرؤية عنه بالنسبة إلى معين -كزيد مثلا- لوجب أن يقال: "ما أنا رأيت زيدا". ولو أريد نفيها بالنسبة إلى واحد لا بعينه قد وقع النِّزاع في رؤيته كأنه ادَّعى عليك أنك رأيت أحدا من الناس، وأردت أن تنفيها عنك وتثبتها لغيرك كان المناسب أن يقال: ما أنا رأيت الأحدَ من الناس، لأنّه معهود باعتبار تعلق الرؤية به[4]، وأن لا يُتعرَّض لنفي الرؤية بالنسبة إلى باقي الآحاد لكونه لغوا، ولَمَّا تُعُرِّضَ له دلّ على أن الرؤية التي نفيتَ أن تكون فاعلَها رؤيةٌ واقعة على كل أحد من الناس، فيلزم المحذور بخلاف ما قيل وإذا قلتَ: "أنا ما رأيت أحدا" فإنه مستحسن، إذ لا يلزم منه إلا أن يعتقد معتقد أن هناك شخصا لم ير أحدا من الناس، وأنه غيرك فنفيتَه وأثبتَّ أنك المتصف بعدم الرؤية دونه[5]، ولا محذور فيه.

قوله: (**ويُحتَرز**) اختار لفظ الاحتراز، لأن التناقض الذي ألزمه إنما يتم في صورة واحدة هي: أن يكون هناك ضرب واحد متعلق بمفعول واحد، وقد وقع النّزاع في فاعل ذلك الضرب، فإذا قلت: (**ما أنا ضربت**) فقد نفيت عنك ذلك الضرب، وإذا قلت: (**إلا زيدا**) فقد أثبته لك، إذ المفروض أن الضرب واحد.

ومنهم من قال[6]: لا نم[7] أن تقديمك ضميرَك وإيلاءَه -أي جعله بحيث يلي- حرفَ النفي ويتبعَه بلا فصل يقتضي نفي أن تكون ضربته إنما يقتضي ذلك إذا لم يُستثن على ما هو قياس

---

[1] انظر: المطول، ١٠٩.

[2] في حاشية المصباح: وقال[أي: عبد القاهر الجرجاني]: يلزم أن يكون هناك إنسان قد قال كلّ شعر ورأى كل رجل....إلخ. أنظر: دلائل الإعجاز، ١٠٥.

[3] يقصد الشارح الخطيب القزويني. انظر: الإيضاح، ١٣٧/١.

[4] سقط من ج: به.

[5] سقط من ف: دونه.

[6] في حاشية المصباح: [أي] صاحب الإيضاح. أنظر: الإيضاح، ١٣٨/١.

[7] أي: لا نُسَلِّمُ.

الاستثناءات المفرّغة في نحو قولك: "ما ضربت إلا زيدا" وهو مندفع بالغرض الذي ذكرناه.

وزعم بعضهم[1]: أن الأَولى أن يقال: لا نم[2] أن النفي مُتنقض بـــ"إلاّ" حتى يقتضي أن يكون ضربت زيدا، وذلك لأنّه ليس مستثنى من النفي بل من الإثبات، إذ النفي ههنا للفاعليّة لا للفعل، فكأنّه قيل: ضَرْبُ كل أحد إلا زيدا منتف عني وثابت لغيري، وقد سهى في ذلك:

أما أولا: فلأنّه ادّعى في: "ما أنا رأيت أحدا" أنّ الرؤية منتفية على وجه العموم في المفعول، فيجب أن يكون ثابتة للغير كذلك. وإذا لم يكن الفعل منفيا بالقياس إلى المفعول، وكان النفي مقتصرا على الفاعلية لم يصح ذلك الادعاء، وكان اللازم هناك ثبوت رؤية أحد من الناس، لا ثبوت رؤية كل أحد منهم. فكأنه قيل: رؤية أحد من الناس منتفية عني وثابتة لغيري.

وأما ثانيا: فلأن الإثبات في: "ما أنا ضربت إلا زيدا" ليس بعامّ، لأنّ المقدر: "أحد" أَلاَ يُرَى أنه يحترز أيضا أن يقال: "ما أنا ضربت أحدا إلا زيدا" فلا يتناول زيدا، فلا يصحّ أن يستثنى منه إلا أن يقدر مع أحد لفظ "كل" بناء على أنه في الإثبات لا يستعمل إلا معه، وهو مردود عند هذا الزاعم. وقد يعلَّل امتناع: "ما أنا ضربت إلا زيدا" بما ذكر[3] في[4]: "ما أنا رأيت أحدا" وهو: أن المنفي هو الضرب بالنسبة إلى كل أحد سوى زيد، فيستلزم أن يعتقد معتقد أنك ضربت كل أحد سوى زيد، فنفيت ذلك عنك وأثبتّه لغيرك.

فإن قلتَ: هذا الوجه مبني على رجوع الاستثناء إلى الإثبات وقد تبيّن ما فيه.

قلتُ: نعم، إلا أن ههنا وجها آخر، و هو: أن يجعل الاستثناء راجعا إلى النفي فيكون المتكلم قد أثبت لنفسه ضرْب زيد، ونفى عنه ضرْبَ من عداه. والتقديم يقتضي إثبات ذلك المنفي لغيره ونفيَ ذلك المثبت عنه. فكأنه قال: "أنا ضربت زيدا" أي لا غيري، و"ما أنا ضربتُ مَنْ سوى زيدٍ " أي: ضربَه غيري، فيكون هناك مَن ضرب كل أحد سوى زيد. وهذا وجه وجيه، وأنت تعلم: أن هذا المقام من مداحض[5] الأوهام ترى جماعة فيه قد تاهوا[1] فلم يَتَثَبَّتُوا

---

[1] يقصد الشارح بمن زعم: سعد الدين التفتازاني. انظر المطول، ١١٢.

[2] أي: لا نُسَلِّمُ.

[3] في ف: ذكرنا.

[4] في ي: فيما.

[5] دحض: الدَّحْضُ: الزَّلَقُ، والإِدْحاضُ: الإِزْلاقُ. المداحض جمع مِدْحاض،، وهو: مكان ضحْض ومَزَلَّة ومِزلاق. انظر: لسان العرب، مادة: (دحض).

على ما تَخَيَّلُوا، وفاهوا[٢]، ولقد ثبّتناك تثبيتا متينًا، وآتيناك من لدنا سلطانا مبينا[٣].

[النوع الثاني]

[التقديم والتأخير بين الفعل ومتعلقاته من غير الفاعل]

قال: (**وأما الحالة المقتضية للنوع الثاني**)[٤] يعني اعتبار التقديم والتأخير بين الفعل وغير الفاعل من متعلقاته، وصور هذه الحالة في مثال جزئي من جزئيات تقديم المفعول به بلا واسطة على سبيل التمثيل. واقتصر على قصر القلب؛ لأنّه أدخل في الرد عن الخطأ إلى الصواب. وإذا أردت بهذا المثال قَصْرَ الإفراد قلت في تأكيده: "زيدا عرفتُ وحدَه" كما مرّ في الفاعل المعنوي.

قوله: (**نهيَهم أن يقال**) جعله مشبها به لتقدّمه واشتراكهما في علة النهي، أعني مناقضة منطوق آخر الكلام مفهومَ أوّله، وكذلك يتناقضان فيما إذا قلتَ: "زيدا لم أضرب ولا أحدا [٤٩/ب] من الناس". أو قلتَ: "أنا لم أضرب زيدا ولا أحد غيري" أعني: لا فرق في لزوم التناقض في صورة العطف بين أن يكون المقدّم يلي حرف النفي أو يكون مقدما عليه أيضا، كما في هذين المثالين. (**والنهي الواقع**) في مسألتي تقديم الفاعل المعنوي والمفعول في صورة النفي (**مقصور على الحالة المذكورة**) وهي: أن يقصد بالتقديم تقرير الصواب وردّ الخطأ في الفاعل أو المفعول. وأما إذا لم يقصد به التخصيص فلا نهي، كما (**إذا ظنّ بك ظانّ ظنًّا فاسدًا أنك تعتقده قد ضرب عمروا**)، أو أنك تعتقد كون زيد مضروبا لغير ذلك الظانّ. (**ثم قال**) بناء على ظنه الفاسد: "زيدا ضربت" أو "أنا ضربت زيدا" فقدم المفعول أو الفاعل في كلامه ردا لخطئك في زعمه فإنه يصح منك أن تقول في جوابه: "ما زيدا ضربت ولا أحدا من الناس" أو: "ما أنت ضربت زيدا ولا أحد سواك"، فتُقَدِّمُهما في كلامك ليوافق كلامه، لا ليفيد التخصيص وهذا هو الفرق الواضح الذي أشار إليه قولُه: (**وكذلك امتنعوا**) أي: ومثلَ امتناعهم وانتهائهم عن أن يقال: "ما زيدا ضربتُ ولا أحدا من الناس"[٥] امتنعوا عن أن يقال: "ما زيدا ضربتُ ولكن أكرمتُه". قوله:

---

[١] تيه: التِّيهُ: الصَّلَفُ والكِبْرُ. وقد تاهَ يَتِيهُ تَيْهاً: تكبَّر. لسان العرب، مادة: (تيه).وأيضا بمعنى: ضلّ وذهب متحيّرا. انظر: المعجم العربيّ الأساسي، ٢٠٨.

[٢] فاه بالقول: نطق به. والمُفَوَّه: بليغ الكلام "خطيب مفوَّه". انظر: المعجم العربيّ الأساسي،٩٥٧.

[٣] اقتباس من الآية: ﴿وَءَاتَيْنَا مُوسَى سُلْطَانًا مُبِينًا﴾[سورة النساء ١٥٣/٤].

[٤] في ب:+ أقول.

[٥] سقط من ف: من الناس.

(**فيُرَدَّ**) بالنصب جواب للنفي.

قوله: (**وكذلك إذا قلت: بزيد مررتُ**) يريد أن تقديم المفعول به بواسطة يفيد التخصيص كإفادة تقديم المفعول به بواسطة يفيد التخصيص كإفادة تقديم المفعول به الصريح. ثم أشار إلى تعميم الحكم بقوله: (**والتخصيص لازم للتقديم**) أي التخصيص لازم غالبا لتقديم ما حقّه التأخير سواء كان فاعلا معنويًّا، أو مفعولا به صريحا، أو غير صريح، أو ظرفا، أو حالا، أو تمييزا إلى غير ذلك من متعلقات الفعل، وخبر المبتدأ. وإنما قلنا: "غالبا" لأن التقديم قد لا يكون للتخصيص بل لموافقة الكلام السابق -كما مرّ آنفا- أو لمجرد الاهتمام، أو التبرك، أو الاستلذاذ، أو رعاية الفاصلة، أو غيرها. إلا أن هذه قليلة فيجعل في حكم العدم[1].

قوله: (**وفي معنى قوله: ﴿وَبِالآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾**[سورة البقرة ٢/٤] **يُذْهَبُ إلى أنه تعريض**). مساقُ كلامه يقتضي أن يقال بدلَ "يُذْهَبُ": "يقولون: إنه تعريض"، ليكون داخلاً في حَيِّزِ (**تَسْمَعُ**) معطوفا مع الظرف الذي يتعلّق به على قوله: (**في معنى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾**[سورة الفاتحة ١/٤] **يقولون**) لكنّه عدل عن ذلك؛ لأنّه ليس قول جميع أئمة علم المعاني كنظائره، بل مما ذُهِبَ إليه في الكشّاف[2] فصار نظم الكلام مشكلا، ووجب أن يجعل جملة يُذهَبُ في معنى قوله: ﴿**وَبِالآخِرَةِ**﴾[سورة البقرة ٢/٤] عطفا على "تسمع" أي: لذلك يُذهب، وأن يُجعل[3] قولهُ، وفي قوله: ﴿**وَلِتَكُونُوا شُهَدَاءَ**﴾[سورة البقرة ٢/١٤٣] يقولون: وفي قوله: ﴿**لَإِلَى اللهِ تُحْشَرُونَ**﴾[سورة آل عمران ٣/١٥٨] يقولون عطفا على "تَسمع" أيضا، لا على قوله: (**في معنى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾**[سورة الفاتحة ١/٤] **يقولون**) مع ظهوره لئلاّ يقع الفصل بالأجنبيّ.

قوله: (**فيما يقولون: إنها لا يدخل**) كلمة "ما" مصدرية، و"إن" مكسورة، والضمير للقصة أو للآخرة، وكذا ضمير (**وإنها لا تَمَسُّهُمْ**) وضمير (**فيها**) في المواضع الثلاثة للآخرة. وقوله: (**في الجنّة**) بدل من "فيها"، أو قيد للفعل، أعني (**لا يتلذّذون**) بعد ما قُيِّدَ بـ"فيها".

وقد يقال: الأوّل يتعلق بالنفي، والثاني بالمنفي أي: لا يكون في الآخرة تلذّذهم في الجنة إلا بالنسيم والأرواح العَبِقَة[4]. قوله: (**ليست بالآخرة**) خبر "أن" في قوله (**بأن الآخرة**)،

---

[1] نقل الشارح هذا التعليل من سعد الدين التفتازاني. انظر: المطول، ٢٠٠.

[2] انظر: الكشاف، ١/٦٢-٦٣.

[3] سقط من ف: يجعل.

[4] عَبِقٌ: تفوح منه رائحة الطِّيب. المعجم العربي الأساسي، ٨١٨.

(**وإيقَانَهم**) بالنصب عطف على اسمها. قوله (**في شيء**) خبر (**ليس**)، و(**من الإيقان**) حال منه –إن جوز تقديم حال المجرور– أو صفة لما يفسّره "في شيء". و(**عند الله**) ظرف لمضمون الجملة أي: هي المتصفة بالآخرة عند الله.

وفي الآية تخصيصان:

أحدهما: من تقديم "بالآخرة"، أي: المؤمنون يوقنون بالآخرة، لا بشيء هو غير الآخرة، فهذا قصر غير حقيقي قصد به التعريض[1]؛ بأن الآخرة التي عليها أهل الكتاب ليستْ بالحقيقة آخرة.

والثاني: من تقديم "هم"، أي: المؤمنون هم الموقنون بالآخرة، لا أهل الكتاب، فهذا أيضا قصر غير حقيقي قصد به التعريض؛ بأن إيقان أهل الكتاب بالآخرة التي هي عليها ليس في الحقيقة إيقانا.

قوله: (**إثبات شهادتهم على الأمم**) أي تبليغ الرسل إليهم رسالات الله [تعالى]. وذلك كرامة لهذه الأمة وفائدة لجعلهم أمة وسطا. وليس لاختصاص شهادتهم بكونها على الناس مدخل في كرامتهم، بخلاف اختصاصهم بكون الرسول شهيدا عليهم، أي معدِّلا مزكِّيا لهم، فإنه كرامة ثانية. وعُدِّيَ ﴿**شَهِيدًا**[2]﴾[سورة البقرة ١٤٣/٢] الثاني بـ"على" لتضمينه معنى الرقيب دلالة على أن تعديله إياهم عن خبرة واطلاع على حالهم.

قوله: (**وتراهم**) عطف على (**تسمع**) أي: ولذلك ترى أئمة علم المعاني. قوله: (**لا للعرب وحدهم**) كما يزعمه طائفة من أهل الكتاب.

قوله: (**لوقوعه في مقابلة كلهم**) لا شكّ أن الواقع في مقابلة الكل هو البعض المطلق، وإذا حمل تعريف الناس على العهد أريد به بعض مخصوص كالعرب مثلا فيقابله البعضُ الآخرُ أعني العَجَمَ لا الكلَّ، فالأظهر أن يقال: لئلاَّ يلزم من الأوّل اختصاصه بذلك البعض المعهود، فلا يتناول البعض الآخر الذي يقابله إلا أنه قطع النظر عن خصوصيته البعض المعهود، وأوقعه في مقابلة الكل، وكون الجن مقابلا لجنس الإنس ظاهر، وكِلا الاختصاصين باطل، فإنه رسول لكل الناس لا لبعضهم ولِكِلا الجنسين لا لأحدهما.

---

[1] انظر: الكشاف، ١٣٧/١.

[2] تمام الآية: ﴿**وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا** ...﴾[سورة البقرة ١٤٣/٢].

واعلم أن ما ذكره مبني على أن **(للناس)** معمول لـ**(رسولا)** بأن تكون اللام متعلقة بمعنى الرسالة فيه، فقدم على "رسولا" فيكون من تقديم معمول معنى الفعل على عامله؛ إذ لو كان معمولا لـ**(أرسلنا)** لكان من تقديم بعض معمولات الفعل على بعضها، فلا يفيد تخصيصا كما سيأتي. أو كان في الأصل صفة لـ"رسولا" فقدم فصار حالا، فلا يفيد تقديمه أيضا تخصيصا.

وقد يقال: تعلقه بـ"أرسلنا" يجعل قوله "رسولا" تأكيدا، والتأسيس[١] أولى. والحال بمنْزلة الوصف فيفيد التخصيص بمفهوم المخالفة كما يذكره الآن ويتمّ المقصود. قوله: **(ولإفادة)** الأمثلةُ التي تقدمت بعد قوله: **(التخصيص[٢] لازم للتقديم)** كانت من الإثبات وهذه التي يشرع[٣] بذكرها إلى قوله: **(في سائر كتب الله من النفي)** أي ولإفادة تقديم ما حقه التأخيرُ التخصيصَ.

ترى أئمّة علم المعاني **(يُفَرِّعُون على التقديم)** الذي يفيد التخصيص **(ما يفرّعونه على نفس التخصيص)** المستفاد من التقييد بالوصف، وكأنه جعل[**٥٠**/أ] التخصيص الحاصل في صورة التقييد بالوصف مكشوفا ظاهرا في متعارف اللغة؛ فلذلك بنى التفريع[٤] عليه لا على التقييد بالوصف الدالّ عليه.

وقد يقال[٥]: أراد تخصيص الوصف بالذكر لا معنى الحصر. ويدفعه إقحام لفظ "النفس" عند من له ذوق سليم. قوله: **(فيذهبون)** عطف على **(قيل)**، و**(إذا)** لمجرد الظرفية والفاء في قوله: **(فكما)** داخلة تقديرا على قوله "يذهبون" أيضا -عطفا له على **(يُفَرِّعُون)**-، أي: يفرِّعون على التقديم ما يُفرّعون على نفس التخصيص. فـ**(يذهبون أيضا إذا قيل: (ما زيدا ضربتُ) إلى أنه ينبغي أن يكون ضاربا لإنسان سواه)** ذهابًا كذهابهم إذا قيل: **(ما ضربت أكبر إخوتك)** فذهبوا: (**إلى أنه ينبغي أن يكون ضاربا للأصغر)** لأنّه بتقدير الوصف أي: أخاك الأكبر. ودليل الخطاب: مفهوم المخالفة، وهو شامل لمفهوم الوصف والشرط وغيرهما.

---

[١] التأسيس هو: عبارة عن إفادة معنى آخر لم يكن أصلا قبله، فالتأسيس خير من التأكيد؛ لأنّ حمل الكلام على الإفادة خير من حمله على الإعادة. التعريفات (للسيد الشريف الجرجاني)، ٨١. انظر أيضا: معجم المصطلحات البلاغية،٢٣٩.

[٢] في ب: والتقديم. وهو تصحيف.

[٣] في ج: شرع يذكرها. في ب: شرع بذكرها.

[٤] التفريع: جعل شيء عقيب شيء، لاحتياج اللاحق إلى السابق. التعريفات، ٨٧. انظر أيضا: معجم المصطلحات البلاغية، ٣٩٦-٣٩٧.

[٥] القائل هو قطب الدين الشيرازي. انظر: مفتاح المفتاح، الورقة: ٧٦/أ.

والحاصل: أن ذكر الوصف في الإثبات يقتضي النفي عن غير المذكور. وفي النفي يقتضي الإثبات له لئلا يَلْغَوْ ذكره، إذ الكلام فيما إذا لم يظهر للوصف فائدة أخرى. فكذلك التقديم في الإثبات والنفي يقتضيهما كيلا يكون لغوا.

قوله: (**ولذلك**) أي: ولأن التقديم فيما ذكر يدلّ على أنه ضارب لإنسان آخر يمتنعون. وذلك: لأن منطوق العطف يناقض مفهوم التقديم كما مرّ غير مرّة.

فإن قلتَ: إذا كان التقديم كالتقييد بالوصف، فكما جاز أن يقال: "ما ضربت أكبر إخوتك ولا أصغرهما" ينبغي أن يجوز: "ما زيدا ضربت ولا أحدا من الناس".

قلتُ: مفهوم الوصف كما أشرنا إليه، إنما ثبت إذا لم يظهر هناك فائدة أخرى. فإذا ذكر معه ما يقابله كان المقصود التنصيص على كلّ منهما. فلا يثبت لشيء من الوصفين مفهوم. وكذلك مفهوم التقديم إنما يثبت إذا لم يظهر له سوى التخصيص فائدة، وأمّا إذا ظهرت فلا.

ألا يُرَى كيف جاز في ردّ مقاله ذلك الظانّ: "ما زيدا ضربتَ ولا أحدا من الناس"؟ وقد يتوهّم[1]: "أن مفهوم التقديم بمنْزلة المنطوق عندهم. فلا يندفع بمنطوق آخر، بل يتدافعان بخلاف مفهوم الوصف، فإنّه يضمحلّ[2] في مقابلة المنطوق"، وليس بشيء. ألا يُرى كيف جعل الوصف في إفادة التخصيص أصلا وشبّه به التقديم في إفادته؟

قوله: (**وتسمعهم**) عطف على (**تراهم يفرّعون**)، ومعنى: ﴿**لاَ فِيهَا غَوْلٌ**﴾[سورة الصافات ٤٧/٣٧] أن الغَوْل مقصور على اَللاَّحصولَ في خمور الآخرة لا يتجاوزه إلى اللاَّحصولَ في خمور الدنيا، وبعبارة أخرى: عدم الغَوْل مقصور على الحصول في خمور الجنة، لا يتعداه إلى الحصول في خمور الدنيا، ومرجعهما إلى ما ذكره بقوله: (**وإنَّ المعنى**) بالكسر عطفا على (**قُدّم الظرف**) و المقصود: التعريض بِرَدَاءَة خمور الدنيا، وأنها موصوفة بهذه النقيصة الكبرى. و"الغَوْلُ": غائلة الصداع، أو الإثم، أو اغتيال العقول وسلبها[3]؛ من حيث لا يُدرَى. و﴿**يُنْزَفُونَ**﴾[سورة الصافات ٤٧/٣٧] على صيغة المبني للمفعول من: نُزِفَ الرجلُ، إذا سَكِرَ. وتقديم ﴿**هُمْ**﴾ على ﴿**يُنْزَفون**﴾ لتقوّي الحكم السلبيّ، وتقديم ﴿**عَنْهَا**﴾ لرعاية الفاصلة.

قوله: (**ويقولون في قوله تعالى: ﴿الم ذلك الكتابُ...﴾**[سورة البقرة ٢/١-٢]) هو –أعني

---

[1] المقصود بمن يتوهم: هو سعد الدين التفتازاني. انظر شرحه للقسم الثالث من المفتاح، الورق: ٧٥/ب.

[2] في ج: مضمحل.

[3] في ب:+ أي أخذها.

يقولون مع ظرفه المؤخّر عنه- عَطْفٌ على "يقولون" السابق مع ظرفه المقدّم عليه. فلا حاجة إلى جعله معطوفا على (**تسمعهم**) كما توهم. ولو أَجْرَى كلامَه على نظام واحد لقال: وفي قوله تعالى: ﴿**الم**....إلى آخره﴾ يقولون: يمتنع قوله: (**أفادَ تخصيصَ نفي الريب بالقرآن**) جعل معنى كلمة "لا" -أعني النفي- جزأ من المسند إليه كما قرَّرناه في العبارة الأخرى.

ومحصول المعنى: أن جنس الريب منتف عن القرآن وثابت فيما يقابله من سائر كتب الله. وانتفاءُ الجنس بانتفاء جميع أفراده، وثبوتُه بثبوت أدنى فرد منه. فلذلك قال: (**على أنّ ريبا**) بالتنكير للتقليل. قوله: (**دليلَ خطاب**) نصب على أنه خبر (**يرجع**)[1] أي: ويصيرُ التقديمُ لإفادته التخصيص بل مفهومُه دليلَ خطاب على ما ذكر. والآيتان من تقديم خبر المبتدأ عليه. وقد سبق أنَّه عمَّم حكمَ التقديم بحيث يتناوله أيضا، فلا يرد أنّ البحث في تقديم متعلقات الفعل عليه.

قوله: (**وعلى هذا**) متعلق بجواب (**متى**) أعني (**أفاد**) أي: وأفاد تقديمُ الظرف على عامله الاختصاصَ على قياس إفادة ما ذكر من تقديم معمولات الفعل على عاملها. فإن جعل (**إذا**) ظرفية محضة معمولة لـ(**قرأتُ**) كان الحصر مستفادا من التقديم وحدَه، وإن جُعلت شرطيةً معمولة للجزاء أعني: "قرأتُ" -كما هو المشهور- كان الحصر مستفادا من التعليق بالشرط كما في قولك: "إن خلوتُ قرأتُ". وجاز أن يعتبر التقديم عونا للتعليق في إفادة الحصر. وإن جعلت معمولة للشرط —كما ذهب إليه جمع- كان التعليق مستقلا بإفادته، ولما احتمل المثال هذه الوجوه أمر بالفهم.

وقد يقال: أراد أن يشرع في بيانٍ آخرَ فقال: (**فافهمْ**) أي جميع ما قدمناه من الأمثلة المفيدة للتخصيص، ثم شرع في بيان وجه إفادة التقديم التخصيصَ.

قوله: (**استدعاء الحكم**) أي: استدعاء التقديم الحكمَ. و(**ثبوتا ونفيا**) تمييز.

والمثال الأوّل: لتقديم الفاعل المعنويّ، والثبوت فيه منطوق والنفي مفهوم.

والثاني: لتقديم المفعول به، والمنطوق فيه هو النفي.

والثالث: لتقديم الظرف على نهج الأوّل في المنطوق والمفهوم.

قوله: (**لِمَا عرفتَ**) متعلق بـ(**لزم**)، و(**حالة التقديم**) هي: الحالة المقتضية له. قوله: (**أن ترى سامعَك**...إلى آخره) وذلك لأنّ تقديم الفاعل أو المفعول أو غيرهما يدل على أنه المقصود

[1] في ب:+ وقد يجعل تمييزا فتأمّل.

الأصل، فلا بد أن يكون أصل الفعل مسلَّما على الوجه الذي ذكره، والمراد بقوله (**أو غير ذلك من مقيِّدات الفعل**) هو الظرف وسائر المتعلقات كالحال والمصدر وغيرهما. قوله: (**استدعى المقامُ غيرَ ذلك**) أي غير الذي نفيته من الفاعل أو المفعول؛ إذ الغرض: أن الفعل واقع فلا بد له من فاعل يقع منه أو مفعول يقع عليه، (**فيجتمع لذلك**) أي لاستدعاء المقام غير ما نفيته (**نفيك**) الذي هو منطوق كلامك (**مع الإثبات**) الذي هو مفهومه باستدعاء المقام، (**وإذا أثبت غيرَ من كان اعتقده**) انعكس الأمر. قوله: (**لكونه خطأ**) أي لكون اعتقاده خطأ.

واعلم: أن ما ذكره من وجه إفادة التقديم التخصيص جارٍ في تقديم كلّ ما حقه التأخير من معمولات الفعل وخبر المبتدأ، و أنه[٥٠/ب] قد يكتفي في إفادة التخصيص بمجرد التقديم اللفظي كما في قوله تعالى: ﴿**يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ**﴾[سورة الرعد ٢٦/١٣] على ما مرّ. قوله: (**ويفيد التقديم في جميع ذلك**) أي جميع ما ذكر من الفاعل المعنويّ والمفعول به وغيرهما من مقيدات الفعل، (**وراء ما سمعت**) أي بعد ما سمعته من التخصيص، (**نوع اهتمام واعتناء بشأن المقدّم**) أي بذكره إما لتعظيمه، أو التبركّ به، أو استلذاذه، أو كونه نُصْبَ العين. قوله: (**فعلى المؤمن**) تفريع على ما تقدَّم.

فإنْ أراد أنّه: إذا كان التقديم يفيد مع التخصيص الاهتمامَ فعلى المؤمن أن يقدّر الفعل في (**بسم الله**) مؤخّرا ليفيد مع التخصيص الاهتمامَ باسم الله تعظيما له وتبرّكا به.

وردَّ عليه: أنّ السؤال بـ﴿**اِقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ**﴾[سورة العلق ١/٩٦] غير متوجّه حينئذ، وذلك لأنّ أصل القراءة غير معلوم للمخاطب، لأنّ قوله:(**اقرأ**...إلى **ما لم يعلم**) أوّل ما نزل على ما دلَّتْ عليه الأحاديثُ الصحيحةُ[١]. والخلاف إنما هو في تمام السورة، فكان الأمر بأصل القراءة هو المناسب للمقام دون تخصيصها المتوقِّفِ على العلم بأصلها، وأيضا المخاطب به هو النبيّ عليه السلام كما هو الظاهر، ولا يتصوّر منه تجويزه القراءة بغير اسمه تعالى حتى يقصد بالتقديم أحد وجوه القصر.

وإن أراد أنه: إذا كان التقديم مفيدا للاهتمام فعلى المؤمن أن يقدر الفعل مؤخرا ليفيد الاهتمام باسمه تعالى، وإن لم يَقصد تخصيصا توجَّه ذلك السؤال.

وكان جوابه: أنّه لم يقدّم "باسم ربّك" كيلا يُوهِم التخصيص الذي ناب عن هذا المقام.

---

[١] في حاشية المصباح: وقيل: أول سورة نزلت هي المدثّر . وقيل: "اقرأ". قال الزهري: أوّل ما نزل سورة "اقرأ" إلى قوله: "ما لم يعلم".(**منه**)

ولا يقدح ذلك في كون اسمه تعالى أهم في نفسه كما أن تأخيره عن الفعل في "قال الله تعالى" وشكرت الله لا ينافيه، وبما أوضحنا لك انكشف عندك أن الوجه الذي اختاره المصنّف لا وجاهة له سواء قصد بالتقديم فيه التخصيص أو مجرد الاهتمام، وأنّ القول بجعل "باسم الله" متعلّقا بـ"اقرأْ" الأوّل، و"باسم ربّك"متعلّقًا بـ"اقرأ" الثاني يتضاعف فيه الفساد، والله الهادي إلى الرشاد.

قوله: (**مقدّم الفعل على المفعول**) دلّ على أنه جَعَلَ "باسم ربّك" مفعولَ "اقرأ" لأنّ المفعول به يطلق على ما يتعلّق بالفعل بوساطة حرف الجرّ كما مرّ، وكذا التعدية تُطلق على معنى يتناول غير المفعول به، كما في قوله: (**غيرَ مُعَدِّي إلى مقروء به**)، ثم إنّ الفعل كما ينْزل منْزلة اللازم بقطع النظر عن المفعول بلا واسطة، كذلك يُنَزَّل منْزلته بقطع النظر عن المفعول بواسطةٍ. فقوله: (**على نحو ما تقدّم**) تشبيه لقطع النظر عمّا هو بواسطة بقطع النظر عمّا هو بغير واسطة، فلا حاجة إلى حمل الباء في قوله: "مقروء به"، وفي الآية على الزيادة كما توهّم[1]. والوجه الآخر في "يعطي ويمنع" قصد التعميم في المفعول بالحذف.

[1] يقصد الشارح بلفظ "كما توهم" التفتازاني.

[النوع الثالث]

[تقديم بعد معمولات الفعل على بعض]

قال: (**والحالة المقتضية للنوع الثالث**) أي: تقديم بعض معمولات الفعل على بعض. ولفظ: (**إيراده**) يروى مرفوعا عطفا على محل (**العناية**)، وجرُّه أظهر. والمتبادر من كلامه: أن تقديم بعض متعلقات الفعل على بعضها لمجرّد الاهتمام دون التخصيص، فقولك: "علمت منطلقا زيدا" يفيد الاهتمام بشأْن الانطلاق لا تخصيصَه بزيد، مع أنّه في الحقيقة من تقديم الخبر على المبتدأ فتدبَّرْ. قوله: (**بتقديم ما يُقَدَّم**) أراد به ما هو أعمّ من تقديم بعض معمولات الفعل على بعضها تعميما للقاعدة، ولذلك عدّ من هذا القبيل أعني التقديم لمجرد الاهتمام تقديم المبتدأ على الخبر، وتقديم العامل –سواء كان فعلا تاما أو ناقصا أو حرفا أو اسما– على معموله، ومثّل أيضا بقوله: "وجهَ الحبيب أتمنى" مع أنه من تقديم المفعول على الفعل.

قوله: (**أحدهما أن يكون**) فيه مساهلة، لأنّ ما ذكره سبب للعناية لا قسم منها، وقد يقدّر اللام –أي أحدهما لأن يكون–، وتقييد المبتدأ وذي الحال بالمعرّف احتراز عن المنكر. وقد علم وجه أصالة تقديمهما، والعامل ملحق بالموثر، والفاعل عمدة، وبمنْزلة الجزء من الفعل، واختار في المفاعيل الترتيب الذي أورده، وقد يختار تقديم المفعول المطلق لما مرّ في تقييد الفعل، ويترك البواقي على ما اختاره، وترك المفعول معه لأنّه منصوب بالواو عنده، كما هو مذهب عبد القاهر[1]، فليس من معمولات الفعل، وإن كان من مقيداته كما مرّ هناك. ولا يبعد أن يقال: هو في حكم التوابع، لأن أصله العطف، لكنه غُيِّر من التبعية تنبيها على المقارنة والمعية. وأفرد للتمييز مثالا، و لم يقل: ممتلئا غضبا، لأنّ الكلام في معمولات صريح الفعل، وأيضا فاعل (**ممتلئا**) مستتر فلا يظهر أن تقديمه لكونه فاعلا.

قوله: (**أو في حكم فاعل**) لم يقل في حكم الفاعل لئلاّ يُوهِم كونه في حكم فاعل الفعل المذكور، وليس كذلك، بل هو في حكم فاعل إما لمجرده كما في: (**أعطيتُ**) فإن زيدا عاطٍ أي: آخذٌ، من: عطوتُ، أي: تناولتُ، وأما المزيدة كما في: كسوتُ فإن عمرًا مكتسٍ، فكأنه نظر إلى هذا الاختلاف فعطف "كسوتُ" على "أعطيتُ" مع الاستغناء عنه، لأن باب "أعطيتُ" عبارة عما يتعدى إلى مفعولين متغايرين، وحق التابع أن يذكر مع المتبوع أي بعده بلا فاصل

[1] انظر: دلائل الإعجاز، ٩٤-١٠٤.

لاتحادهما في الإعراب من جهة واحدة مطلقاً وفي الذات غالبا.

قوله: (**وكذلك عرفتُ أنا وفلان زيدا**) أي المعطوف -مع مغايرته متبوعه في الذات وبُعده عنه- يشارك سائر التوابع في استحقاق التقديم على غيرها، وإذا اجتمعت[٥١/أ] التوابع قُدِّم النعت، ثم التأكيد، ثم البيان، ثم البدل، ثم العطف. قوله: (**وغيرِ ذلك**) بالجرّ عطفا على التوابع، وذلك كالمفعول الأوّل من باب "أعلمتُ"، والاسمِ المبهمِ المميَّزِ، فإنّ أصلَه التقديمُ على التمييز، وكالمستثنى منه، فإنّ أصلَه التقديمُ على المستثنى، وكالتمييز الذي هو في المعنى فاعل، فإنّ أصله التقديم على الظرف مثلا في: "طاب زيد نفسا يوم الجمعة". وقوله: (**بالإطلاق**) متعلّق بـ(**الأصالة**).واحتراز عن استحقاق الموضع باعتبار عارض كالمفعول به إذا كان ضميرًا متَّصلاً، والحالِ من النكرة، والخبرِ من المنكَّر ونظائرِها.

قوله: (**وثانيهما: أن تكون العناية**) فيه أيضا مساهلة لا تخفى، (**نُصْبَ عينك**) بضم النون وفتحها أي منصوبا قُدَّامَها، (**وأنّ التفاتَ**) بفتح الهمزة عطف على (**كونه**) يجري مجرى التفسير له، و"ما" في: (**كما**) مصدرية و التشبيه بحسب المعنى، كأنّه قيل: وثانيهما أن تجدك ذا عناية بتقديم ما يقدَّم لكونه نُصب عينك كما تجدك[1]. قوله: (**وَارَى**) أي: ستر، ولفظه (**قيل**) عطف عليه، و(**تقول**) ثاني مفعولي (**تجد**). وقوله: (**فتُقَدِّمُ**) أي المفعول على الفعل عطف على "تقول" تفسيرا له، وحق المفسِّر أن يَعْقُبَ مفسَّره، وتقديم (**وجهَ الحبيب**) على الفعل لمجرد الاهتمام نظرا إلى اقتضائه المقام، وقد يتوهّم أنه أريد تقديمه على الفاعل وحده، فلزم من اتصاله تقديمه على الفعل أيضا، فلذلك لم يفد تخصيصا.

قوله: (**يَقُفُّ شَعْرُكَ**) أي ينتصب فَزَعًا، (**وتقول: لله شركاءَ؟**) بتقدير: أَلِلّه عرفتَ شركاءَ؟ على معنى الإنكار و التوبيخ. قوله: ﴿**وجعلوا**﴾[سورة الأنعام ١٠٠/٦] أي: أثبتوا في زعمهم واعتقادهم، ففي الآية والمثال قدّم الظرف المتعلق بـ"شركاء" أعني لله عليه،، وقيل: قدّم فيهما المفعول بواسطة على الذي بغير واسطة، وإذا جعل "لله" مفعولا ثانيا لـ"جعلوا" كان تقديمه على "شركاء" على طريقة قولك: "في الدار رجل" كما مرّت إليه إشارة. قوله: (**أو لعارض**) عطف على (**لكونه في نفسه**)، وذلك إشارة لكونه نُصْب العين متزايدَ التفات الخاطر إليه، ثم إنّ المصنّف أورد للعارض أربعة أمثلة من عند نفسه، وبيّن فيها العارض الذي يورث العناية والاهتمام، ثم عقّبها بأربعة أخرى يماثلها من نظم القرآن على ترتيب أمثلته أعني: أنّ الأوّل من

---

[1] في ب:+ والله أعلم.

الأربعة الأخيرة نظير الأوّل من الأربعة الأولى وهكذا. قوله: (**مُلْتَفِتَ الْخَاطِرِ**) ثاني مفعولي "**توهَّمْتَ**" بمعنى: ظننتَ.

وقوله: (**فكما تجد**) متعلق بـ"**لا تتوقّف**"، وهذه الكاف لِلْقِرَانِ في الوقوع يقال: كما جاء زيد جاء عمرو، أي: تَقَارَنَ مجيىءهما. وقوله: (**مثلَ**) متعلق بـ"**أخذتَ**" أي: أخذت في الحديث مثل أخذك فيه وقولِك لصاحبك. قوله: (**فتحدِسْ**)[1] هذا هو العارض الذي يورث الإهتمام. قوله: (**وأعجبني**) عطف على "**أعجبني**" الأوّل. قوله: (**أو كما إذا وُعِدْتَ**) عطف على "**كما إذا أخذتَ**"، وهو المثال الثاني من أمثلته.

قوله: (**ما أنت تستبعِد وقوعه**) يعني: من جهتين مختلفتين في اقتضاء بُعده. قوله: (**من جهة تُبَعِّدُهُ**) متعلق بـ"**التفات**"، والمستتر في (**تُبَعِّدُهُ**) لـ(**جهة**)، والبارز لـ(**الموعود**)، و(**تجد**) خبر (**فإنك**)، و(**حال التفات**) ظرفٌ لـ"تجد"، و(**ضعفا وقوةً**) تمييز عن نسبة التفاوت إلى الإنكار. قوله: (**بالنسبة**) أي بالنسبة إلى الجهتين وضمير "**تفاوته**" للإنكار، و"**ذاك**" صفة لـ"تفاوته" أي التفاوت الذي هو في الضعف والقوة، فقوة القصد المتفرغة على قوة الإنكار المترتبة على قوة الجهة في التبعيد أمر عارض يوجب زيادة الاعتبار بذكر المنكَّر، ويجعله نُصب عين المتكلم.

وقوله (**في الأوّل**) متعلّق في المعنى بـ(**أن تقول**) لا بـ(**أوجبتَ**) ولا بـ(**أنكرتَ**) كما يشهد له. قوله: (**وأن تقول في الثاني**) فليتأمل في تصحيحه. قوله: (**فتَذْكُرُ**) عطف على (**أن تقول**)، وأراد بالمرفوع ههنا الفاعل وتأكيده، وما عطف عليه، وأمّا المرفوع الذي قدم عليه المنكر فهو التأكيد و المعطوف، إذ لا يتصوّر تقديمه على الفاعل لكونه ضميرا متّصلا.

فإن قلتَ: هل يجوز أن ينفصل بتقديم هذا عليه للغرض المذكور، فيقال: وُعِدَ[2] هذا أنا وأبي وجدي، كما في قولك: ما ضرب إلا أنا.

قلتُ: لايجوز، إذ ليس كل غرض مصحّحا للانفصال[3]، بل ذلك مفوّض إلى الاستعمال.

قوله: (**أو كما إذا عرفتَ**) هذا هو الثالث من أمثلته، وإيراث الاشتباه بصلة (**دنتْ**)، هو العارض الذي أورث الاهتمام فانقضى تقديم الحال -أعني: (**عن محبّيك**)- على الصفة. وقوله: (**أو مثلَ الذي في قولك: الحمد لله**) عطف على (**مثلَ الذي في قولك: رأيت الجماعة**)، وهو

---

[1] في ف: فتحدث، وهو تصحيف.

[2] في نسخة المحققة للمفتاح: وُعدتُ أنا وأبي وجدي هذا.

[3] في ب: للانتقال، وهو تصحيف.

الرابع من أمثلته، والمحافظة على السجع عارض أَوْرَثَ زيادةَ الاهتمام بالمجرورين -أعني: (**بالحقّ**) و(**بِهَارُونَ**)- حتى قُدِّمَا على المفعول بلا واسطة، والْمَنَاشِئُ: مواضع الحدوث والحصول. وأراد بقوله: (**لطيفا وألطف**) أن تلك الْمَنَاشِئَ تتفاوت، فبعضها لطيف وبعضها ألطف، وقيل: هما صفة (**خفاء**) أي: تتفاوت مراتب الخفاء في اللطافة. و(**الضليع**): القوي من الضلاعة، ويقال له بالفارسية: بَهْلُوآوَرْ، وعدم شَقّ الغبار كناية عن السبق، و(**الظالع**)[1]: هو الذي في مشيته عيب، أي غَمْزٌ[2]، (**هناك**) أي في مضامر المناشئ، (**ولله دَرُّ أَمْرِ التنْزيل**) تعجُّبٌ منه ومدحٌ له، يقال: لا دَرَّ درُّه، أي: لا كثر خيره، وأصل الدرّ[3] اللبن، وتعدية (**الإحاطة**) بـ"على" لتضمينها معنى الاشتمال، و(**مقتضيات**) يروى بفتح الضادّ وكسرها.

قوله: (**لا ترى شيئا**) استئناف لبيان ما قبله، (**منها**) أي: من لطائف الاعتبارات، (**عليه**) أي: على ذلك الشيء، (**فيه**) أي: في التنْزيل. قوله: (**من وجه لطيف**) متعلّق بـ(**يُرَاعَى**)، كما أن (**من ألطف وجوه**) متعلق بـ"مُرَاعىً" يريد أن كلّ اعتبار لطيف يُراعَى في كلامهم على وجه لطيف، فقد رُوعِيَ ذلك الاعتبارُ في التنْزيل على وجوه هي ألطف من كلِّ جمعٍ جمعٍ من الوجوه، والمقصود: أنّ وجوه الرعاية في التنْزيل أزيد في الكيفيّة أي اللطافة، وفي الكمِّيَّة أي العدد. فقوله: (**من ألطف وجوه**) أبلغ من أن يقال: من ألطف وجه، و(**ما نحن فيه**) هو التقديم لعارض، و(**إذا أحببتَ**) ظرف[**٥١/ب**] لـ(**تَستضيءَ**)، وضمير (**تتّخذها**) للأمثلة، يعني: أنّك إذا أخذت الأمثلة التي نلقيها إليك (**مسارحَ نظرك**) وتأمُّلِكَ اهتديتَ بضوءها إلى معرفة (**ما عسى يُظلِم عليك من نظائرها**). قوله: (**فقُدّم**) أي المجرور على الفاعل، واللام في (**لَمّا**) مفتوح مع تشديد الميم أو مكسورة مع تحقيقه، و"انهمك في كذا" أي: جدّ ولجّ، و"الاستشراء": المبالغة والإلحاح، وفاعل (**فكان**) ضمير الاشتمال الذي دل عليه (**اشتمل**)، و"**النَّكَدُ**": قلة الخير، و(**تربةً**) تمييز عن النسبة لا عن الضمير الراجع إلى تلك القرية، وكذا (**مَنْبِتًا**) أي: ما أنكد تُرْبَتَها وأسوأ منبتَها. وقوله: (**أكانت؟**) أي مجبلا في فكره معنى هذا الكلام، وفي التعبير عن القرية بـ"المَدَرَة" تحقير لشأنها،

---

[1] الظَّلْعُ: كالغَمْزِ. ظَلَعَ الرجلُ والدابةُ في مَشْيِه يَظْلَعُ ظَلْعاً: عَرَجَ وغمزَ في مَشْيِه. والظَّالِعِ أَي بذات الجَرَب والعَرْجاءِ. لسان العرب، مادة: (ظلع).

[2] الغَمْزُ: الإِشارة بالعين والحاجب والجَفْنِ، غَمَزَه يَغْمِزُه غَمْزاً. لسان العرب، مادة : (غمز).

[3] دَرَّ اللبنُ والدمع ونحوهما يَدِرُّ ويَدُرُّ دَرّاً ودُرُوراً؛ وكذلك الناقة .ذا حُلِبَتْ فأَقبل منها على الحالب شيء كثير قيل: دَرَّتْ،وإِذا اجتمع في الضرع من العروق وسائر الجسد قيل: دَرَّ اللبنُ. والدِّرَّةُ، بالكسر: كثرة اللبن وسيلانه. لسان العرب، مادة: (درر).

(**بحافاتها**) أي: بجوانبها وأطرافها، وهناك ظرف لغو لـ"كان"، وفاعل (**يُلِمّ**) ضمير مساق الحديث.

قوله: (**ومنها**) أي: ومن الأمثلة أن قال تعالى في سورة المؤمنين: ﴿**قَالُوا أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ. لَقَدْ وُعِدْنَا نَحْنُ وَءَابَاؤُنَا هَذَا**﴾[سورة الصافات ١٦/٣٧-١٧]، وقال في سورة النمل ﴿**وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَئِذَا كُنَّا تُرَابًا وَءَابَاؤُنَا أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ* لَقَدْ وُعِدْنَا هَذَا نَحْنُ وَءَابَاؤُنَا**﴾[سورة النمل ٦٧/٢٧-٦٨]، والعامل في (**إذا**) في الآيتين مضمون الاسمية المؤكّدة بأن واللام أي: أَنُبْعَثُ إذا متنا؟، أَنُخْرَجُ إذا كنّا؟، وتكرار همزة الاستفهام مبالغة في الإنكار، وهذا إشارة إلى البعث والإخراج من القبور، قوله: (**هناك**) إشارة إلى الآية الأولى، و(**ههنا**) هذه الآية.

قوله: (**لا جزاء**[1] **هناك**) أي: في الجهة المنظور فيها ههنا، و"البُنَى" بضم الباء وكسرها جمع بنية بضمِّها و كسرها على طريقة غرفةٍ وغرفٍ، وسِدْرَةٍ وسِدَرٍ[2]. قوله: (**كما تَعرِف**) يعني ما تقدّم من أنّ حقّ التابع أن يذكر بعد المتبوع بلا فاصل.

فإن قلت: جاز أن يكون ﴿**مِنْ قَوْمِهِ**﴾[سورة المؤمنين ٢٤/٢٣] وصفا أيضا بتقدير متعلّقه معرّفا فلا حاجة في تقديمه إلى عارض.

قلتُ: حذف الموصوف مع بعض صلته مما لا يجوز عند البصرية على أن المقصور الأصلي هو الوصف بالكفر كما في الآية الأولى، فتقديم الوصف الآخر ههنا لعارض.

قوله: (**أن يكون من صلة الدنيا**) يروى بنصب "صِلَةَ" أي: لاحتمل المجرور أن يكون كلمة "مِنْ" الداخلة عليه صلة الدنيا، ويروى بجرّها، فقيل المعنى: لاحتمل المجرور أن يكون بعض الصلة التي هي مجموع الجارّ والمجرور، وقيل معناه: لاحتمل أن يكون من جملة ما يقع صلة الدنيا، وإن لم يكن ههنا منها، وفي كلامه نظر؛ وهو: أنّ ﴿**مِنْ قَوْمِهِ**﴾[سورة المؤمنون ٢٤/٢٣] وإن جاز أن يكون متعلقا بـ"الدنيا" من حيث اللفظ، لأنّه إسم تفضيل من الدُّنُوّ المتعدي بـ"مِنْ" إلا أنّ تعلّقه به من حيث المعنى غير معقول، إذ لا طائل في أن يقال: أَتْرَفْنَا عادًا و نَعَّمناهم في الحياة التي دنت من قوم نوح إلا بتأويل بعيد وهو أن يراد: دنت من حياة قوم نوح، أي: كانت قرينة منها في الزمان أو شبيهة بها في الأحوال. قوله: (**للمحافظة على الفاصلة**) أي: على الفاصلة الأَلِفِيّة في طه، فقدم لذلك على موسى وزيرَه، وليس في الشعراء هذا العارض المقتضى لتأخير موسى، فقدّم

[1] هذا في النسخة المحقّقة للمفتاح؛ و في نسخة المصباح "لا جزء" وهذا تصحيف.

[2] السِّدْرُ: شجر النبق، واحدتها سِدْرَة وجمعها سِدْراتٌ وسِدِراتٌ وسِدَرٌ وسُدورٌ. لسان العرب، مادة: (سدر).

رعاية للأصل مع المحافظة على الفاصلة النُّونيّة أيضا.

قوله: (**فما كان الغرض**) أي من إيراد الأمثلة إلا مجرد التنبيه على التقديم لعارض يورث الاهتمام، وضمير (**فيها**) لـ"النظائر"، و(**خاتمين**) حال من المستتر في (**لِنقتصر**)، وهذه الأنواع الثلاثة إشارة إلى إعتبار التقديم والتأخير بين الفعل وفاعله المعنويّ، واعتباره بين الفعل وغير فاعله المعنويّ، واعتباره بين متعلقات الفعل. وقوله (**فليكن**) أي: ما عرفته فيما سبق (**على ذُكْرٍ منك**) لتَعْلَمَ أنّ ذلك الطريق، قد يُسْلَكُ في هذه الأنواع فيُنَزَّلُ المصيب في الفاعل أو المفعول منْزلة المخطيء فيقدم، وقد يُعْكِسُ فيترك التقديم، وقد يجعل غير الأهم من المتعلقات بمنْزلة الأهمّ فيقدم، وقد يعكس فيترك تقديم الأهمّ، كلّ ذلك لاعتبارات خطابية مناسبة لما ذكر.

[تقييد الفعل بالشروط]

قال: (**وأمّا الحالات**) وصف الشروط بالمختلفة لاختلافها في الاستقبال والْمُضِيِّ، وفي عموم العقلاء وعدمه، وفي كونها حرفا واسما وظرفا وغير ظرف، ولم يَعُدَّ "إذْ" و"حيث" فإنهما بدون ما لا يقعان شرطا، وابتدأ بـ"إنْ" لأنّها الأصل وعقّبها بـ"إذا" لزيادة مناسبتها إيَّاها، ثمّ بسائر الظروف الأقرب فالأقرب، ثم بما يخصّ العقلاء، وقدم "ما" على "مهما" لأنّه أصلها، وأخَّر "أي" و"أنى" لقلتهما، وفصل "لو" بإعادة الكاف لأنّها لا يعمل أصلا بخلاف "إذا" فإنها قد تجزم في الشعر كقوله:

.... إذا تُصِبْك خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ[1]

ولأنّها للمُضِيِّ، وشرطيَّتها تقديريّة، ولم يذكر "إما" استغناء عنها بـ"مهما". قوله: (**فالذي**) جواب "إما"، وضمير "عنها" لـ"الحالات". وقوله: (**أما "إنْ" فهي للشرط في الاستقبال**) شروع في تفاصيل ما بين هذه الكلم، أي فهي لتعليق مضمون جملة بحصول مضمون جملة أخرى في الاستقبال. فقوله: (**في الاستقبال**) ظرف للمعنى المندرج في مفهوم لفظ الشرط أعني حصول مضمون الجملة الأخرى كما أشرنا إليه، ولا يصحّ جعله ظرفا للتعليق المندرج في مفهومه أيضا لأنّه حاصل في الحال وليس القصد إلى جعله ظرفا لحصول الجملة الأولى كما لا

---

[1] تمام البيت:

واستغنِ ما أغناك ربك بالغنى إذا تُصِبْك خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ

البيت لعبد قيس بن خفاف البُرْجُمِي، أو حارثة بن بدر الغداني. خزانة الأدب، ٢٤٣/٤. الخصاصة: الفقر، التجمّل: تكلف الصبر.

يخفى.

قوله: (**الخلوّ عن الجزم بوقوع الشرط**) اقتصر على ذلك؛ لأنّ مقصوده أن يذكر ما به يتمايز "إنْ" و"إذا"، وأمّا الخلوّ عن الجزم بلا وقوع الشرط فهو مشترك بينهما. وقد يتوهّم أنّ اقتصاره مبنيّ على جواز استعمال "إنْ" في المحال[1]، وليس بشيء، فإنّهم اتفقوا على أنّها للمعاني المشكوكة، فالأصل فيها أن لا يجزم بشيء من طرفي الشرط، وقد نبّه على ذلك حيث قال: (**وهو لا يعلم أَتُكْرِمُه أم لا**) وحيث جعل (**إنْ لم أكن أبًا لك**)[2] من قبيل ما هو خارج عن الأصل بسبب الجزم، ولا شكّ أن الجزم فيه بلا وقوع الشرط لا بوقوعه، فإذا استعملت "إنْ" في المحال كانت خارجة عن أصلها.

قوله: (**في مقام الجزم**) أي بوقوع الشرط أو لا وقوعه. قوله: (**لاستدعاء المقام إياه**) كما إذا سئل العبد: هل سيّده في الدار؟ وهو يعلم أنّه فيها، فيتجاهل خوفا منه، وقال: إنْ كان في الدار أُخْبِرُهُ بأنّك على الباب، وكما إذا استَطَلْتَ ليلتَك فقلتَ: إن لم يَطْلُعْ الصبحُ فماذا أعمل؟ وأنت جازم بانتفاء عدم طلوعه لكنّك تتجاهل ضَجَرًا وتَوَلُّهًا. قوله: (**إن صدقتُ**) أي إن ظهر صدقي فالمتكلم جازم بظهور صدقه في الاستقبال إلا أنّ المخاطب شاكّ فيه "إنْ" فاستعمل فيه تنبيها على شكّه وإظهارا لِتَثَبُّتِ المتكلّم وتمكُّنه في أمره، وقد يجعل "إن صدقتَ" مثالا للتجاهل أيضا، فإنّه مع جزمه بظهور صدقه في الاستقبال يتجاهل ويُرِي تشكُّكَه فيه لاعتبار مناسب يستدعيه.

قوله: (**وإما تنْزيل المخاطب منْزلة الجاهل**) قد يكون المخاطب جازما بوقوع الشرط أو لا وقوعه فينَزّل منْزلة الجاهل الشاكّ فيه لعدم جريه على موجب علمه، كقول الأب للابن المؤذي: "إنْ كنتُ أبا لك فلا تُؤْذِنِي" أو (**إنْ لم أكن أبا لك فكيف تراعي حقي؟**)، وكلمة "كيف" للإنكار، أي: لا يكون عليك رعاية حقي، فالابن عالم بوقوع الشرط في الأوّل، وبعدم وقوعه في الثاني إلا أنه لما لم يعمل بعلمه نُزِّلَ منْزلة الجاهل الشاكّ توبيخا وتقبيحا. قوله: (**ولامتناع الجزم**) تعليل لقوله: (**قلّما يترك المضارع**) أي في الجزاء. وحاصله: أن الجزاء معلّق تحقُّقُه بتحقُّقِ الشرط الذي في تحقّقه شبهة، فحقّه أن يعبّر عنه بالمضارع، فلا يترك ذلك إلى الماضي إلا لنكتة، ويعلم مما ذكره من ثبوت الشبهة في تحقّق الشرط أن الأصل فيه أيضا أن يكون

[1] في ج: المح.
[2] في النسخة المحققة للمفتاح: إن لم أكن لك أبا.

مضارعا، فلا يعدل عنه إلى الماضي إلا لفائدة، وسيأتيك تفصيل الكلام في ذلك، وإنما قال: (**نظرًا إلى لفظه**) لأنّ الماضي بواسطة كلمة الشرط قد انتقل إلى معنى الاستقبال، إلاّ أنّ لفظه باعتبار وضعه الأصليّ مُؤْذِنٌ بالتحقُّقِ.

قوله: (**مثل ما ترى**) مثَّل لنكتة العُدول في الجزاء عن المضارع إلى الماضي بقوله تعالى: ﴿**إِنْ يَثْقَفُوكُمْ يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاءً**﴾[سورة الممتحنة ٢/٦٠] فإنّه ذَكر فيه ثلاث جمل متعاطفة كل منها مستقلة بالجزائية:

إحديها: "**يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاءً**" أي: يُظْهِرُوا عداوتَهم ويعملوا بمقتضاها، لأن نفس العداوة ثابتة غير متوقفة على وجدانهم للمؤمنين.

وثانيتها: (**يَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتَهُمْ بِالسُّوءِ**) أي: بالقتل والضرب والشتم، وقد ذُكِرَ هاتان الجملتان بصيغة المضارع على ما هو الأصل.

وثالثتها: "**وَدُّوا**" وقد ذكرت بصيغة الماضي تبيها على أن لزوم وَدَادِهم كفر المؤمنين لوجدانهم إياهم لا يحتمل من الشبهة ما يحتمله لزومُ العداوة وبَسْطِ الأيدي لجواز أن ينتفيا حال الوجدان بتذكُّر القرابة والمعارفة السابقة بخلاف الوَدادة، إذ لا أحبَّ عندهم مِن كفر المؤمنين فإنّه آخر الأشياء لهم وأنفعها للكفّار، إذ به تَنْحَسِم مادةُ المخاصمة، وينقطع دابر المقاتلة والمشاجرة، وإنما دلّ الماضي على تحقق اللزوم، لأنّ الجزاء معلَّق بالشرط فمعناه: إذا وقع جزاء تحقّق مفهومه جزما على تقدير الشرط.

قوله: (**ما كان**) مفعول (**يحتمل**) وضمير (**يحتملها**) لِما أنّثه على المعنى.

فإن قلتَ: الوَدادة حاصلة قبل المصادفة فلا يكون معلَّقه بها، فالأولى أن يجعل "وَدّوا" حالا بتقدير "قد"، أو عطفا على مجموع الشرطيَّة.

قلتُ: المراد إظهار الودادة وما يتفرّع عليها من الجدّ والاجتهاد في ارتدادهم كما عرفت في العداوة وجعله حالا أو عطفا على مجموع الشرطية عُدول عن الظاهر بلا طائل. قوله: (**وإذا**) للشرط أراد أن يذكر كلمات مفصَّلة أي واحدة بعد واحدة، فصدَّر عمدتها بكلمة "أمّا" فقال: (**أمّا "إنْ"**) وتركها في البواقي التي عطفها عليها، ولم يجمع بين "إنْ" و"إذا" مع اشتراكهما في أنهما للشرط في الاستقبال لاحتياجه إلى الاستدلال على شرطية "إذا".

فقوله: (**قال الله تعالى**) استئناف لبيان شرطيتها بإدخال "إذا" الفاجأة في جزائها، كما

دخلت في جزاء "إن" وذلك لقربها من الفاء، لأنّ المفاجأة مصادفة الشيء بغتة، فتُناسب ترتّب الشيء على غيره بلا مهلة.

واعتُرِضَ على هذا الاستدلال بجواز أن يكون إذا فيما ذُكِرَ من المثال ظرفية مجرّدة معمولة لمعنى المفاجأة أي: ثمَّ فاجأوا زمان اشتراك فريق منهم في زمان إذاقتهم منه رحمة، فالأولى أن يستدل بمثل قولك: "إذا جئتني أكرمتُك" قاصدا معنى الاستقبال، فلولا أنها للشرط لم ينقلب "أكرمتُك"مستقبلا،.

فإن قلتَ: جاز أن يكون القصد إلى إكرام مستقبل لكن عبّر عنه بصيغة الماضي تنبيها على تحقّق وقوعه، فلا يكون هناك انقلاب الماضي إلى معنى المستقبل بتوسّط "إذا".

قلتُ: هذا التأويل لا يطَّرد في جميع الموارد، وأمّا نحو: إذا جئتَني أُكْرِمُك، فيجوز أن تكون "إذا" فيه ظرفا مجرّدا معمولا لـ"أكرمك"، ولا يخفى عليك أن الاستدلال بالآية تمسك بالظاهر المفيد للظنّ الغالب الكافي في مباحث الألفاظ، فلا يقدح فيه الاحتمالات البعيدة.

قوله: (**والأصل فيها**) أي في كلمة "إذا" (**القطع**) أي: قطع المتكلم بوقوع الشرط، وذلك لغلبة استعمال "إذا" في المقطوعات، كغلبة استعمال "إنْ" في المشكوكات، الاستعمال الغالب يستدلّ به على الوضع والأصالة إذا لم يكن ثمة معارض. قوله: (**قطعا**) مصدر للمصدر المعرّف، أعني القطع نحو: "أعجبني ضربك ضربا شديدا"، و(**تحقيقا**) صفة له أي: قطعا محققا. وقوله: (**أو باعتبار ما**) عطف على "تحقيقا" أي: أو قطعا ملتبسا باعتبار ما خطابي، أو حاصلا بسبب اعتبار، والمراد: أن القطع على قسمين:حقيقيٌّ: كما في "إذا طلعت الشمس"، وعُرْفِيٌّ. فإن المظنون قد ينْزل منْزلة المقطوع لاعتبار خطابي كإظهار الوثوق، نحو قولك: "إذا أنعم عليك زيدٌ فأَكْرِمْهُ" تَجْعَلُ إنعامَه مقطوعا به لكمال وجوده وظهور استحقاق المخاطب، وكإظهار الشَّغَف بوقوعه، نحو قوله:

عَلَيَّ إِذَا لاَقَيْتُ لَيْلَى بِخَلْوَةٍ زِيَارَةُ بَيْتِ اللهِ رَجْلاَنَ حَافِيًا[1]

وقد صحّف جماعة "رَجْلاَنَ" بـ"رِجْلاَيَ"، وبنوا عليه خرافات في إعراب البيت، حتى قال قائلهم: رِجْلاَيَ: فاعل زيارة، وحافيا: حال من ضمير المتكلم في رِجْلاَيَ، لأنّه في معنى: زيارتي

[1] البيت من الطويل، وهو لقيس بن الملوح العامري، مجنون ليلى، شاعر غزل من أهل نجد (٦٨هـ/٦٨٧م). ويروى: "عليّ لإن ...". انظر: مغني اللبيب (لابن هشام الأنصاري، تحقيق وشرح: عبد اللطيف محمد الخطيب، ١-٧)، ٢٦٠/٤.

بيت الله حافيا، وأنت خبير بأن نسبة زيارة بيت الله إلى الرِّجلين ركيكة[1] جدًّا، وبأن الحافي إذا لم يكن راجلا لم يكن له مشقة عظيمة، وقد ذكر هذا المصحَّف بمحضر[٥٢/ب] جمع من أدباء الشام فاتَّخذوه أُضْحوكةً يُتَلَهَّى بها.

قوله: (**وهو النكتة**) أي كون الأصل في "إذا" الجزم هو النكتة في تغليب لفظ الماضي مع "إذا" على المستقبل. قوله: (**في الاستعمال**) متعلق بـ"تغليب". وقوله: (**لكون الماضي**) و(**في تغليب**) متعلّقان بمعنى التأثير المستفاد من النكتة، وإنما قال: (**أقربَ إلى القطع من المستقبل في الجملة**) لأنّ المضارع قد يستعمل في الحال فيدلّ على القطع، فلا يكون الماضي أقرب إلى القطع من المضارع مطلقا بل في الجملة. وقوله: (**نظرا**) حال من المستتر في "أقربَ" أي: منظور إلى لفظه أو مفعول له، أي: حكم بكونه أقرب لأجل النظر إلى لفظه.

قوله: (**قال تعالى**: ﴿**فَإِذَا جَاءَتْهُمُ الْحَسَنَةُ**﴾[سورة الأعراف ١٣١/٧]) استشهد بالآية على استعمال "إذا" في المقطوع مع الماضي، واستعمال "إنْ" في المشكوك مع المضارع بناء على أن كلامه تعالى وارد على أساليب كلامهم، وإلا فليس في علمه تعالى إلا القطع إما بالوقوع أو باللاَّوقوعِ. قوله: (**حيث أُرِيدَتْ الحسنة المطلقة**) وذلك لأنّ المطلق يجري على إطلاقه إذا لم يكن معه ما يدل على تقييده، وأما قوله تعالى: ﴿**وَإِنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ**﴾[سورة النساء ٧٨/٤] فالمراد بها نوع من الحسنة، أعني الخِصْبَ والرخاء، لأنّ الآية نزلت في اليهود حين تشائموا برسول الله صلع[2] فقالوا: "منذ دخل المدينة نقصت ثمارها وغَلَتْ أسعارها"، فردّ الله عليهم بقوله: ﴿**قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللهِ**﴾[سورة النساء ٧٨/٤].

وكذا أريد بقوله تعالى: ﴿**وَلَئِنْ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِنَ اللهِ**﴾[سورة النساء ٧٣/٤] أي: نوع من الفضل هو الفتح والغنيمة يدلّ على ذلك أنّه وقع في مقابلة قوله: ﴿**فَإِنْ أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ**﴾[سورة النساء ٧٢/٤] أي قتل وهزيمة بشهادة ما قبله أعني: ﴿**يَاأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوِ انْفِرُوا جَمِيعًا وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ**﴾[سورة النساء ٧١/٤-٧٢]. ولا شكّ أن النوع المخصوص أقل وقوعا من المطلق وكان موقعا لـ"إنْ" مع المستقبل، وإنما استعمل الماضي في "ولإن أصابكم" لأن الشرط مع اللام الموطَّئة يلزمه الْمُضِيِّ لفظا، وأيضا: ﴿**الله ذُو الْفَضْلِ**

[1] الرَّكِيكُ والرُّكاكةُ والأَرَكّ من الرجال: الفَسْل الضعيف في عقله ورأْيه، وقيل: الرَّكِيكُ الضعيف فلم يقيد، وقيل: الذي لا يَغار ولايَهابُه أهلُه، وكله من الضعف. لسان العرب، مادة: (ركك).

[2] أي: صلَّى الله عليه وسلَّم. وفي ف: عليم، أي عليه السلام. وفي ج: عليه.

الْعَظِيمِ﴾[سورة الأنفال ٢٩/٨] وهناك شائبة تحقّق معنى قوله: (**بلفظ: "إذا"**) متعلّق بـ"قال"، و(**حيث أريدت**) تعليل له. وقوله: (**لكون حصول الحسنة المطلقة**) تعليل لذلك المعلّل على معنى: أنّ ذكر "إذا" في جانب الحسنة سبب إرادة الحسنة المطلقة إنّما كان، لأن حصول الحسنة المطلقة مقطوعٌ به.

وقوله: (**كثرة وقوع**) مفعول له لـ"مقطوعا"، أي: قُطِعَ بحصولها لكثرة وقوعها واتساعها في الوجود، وهذا ما ذكر في الكشاف[1]: من أن جنس الحسنة وقوعه كالواجب لكثرته واتساعه لتحقّقه في كل نوع من الحسنة بخلاف نوع الحسنة فإنه لا يكثر كثرة جنسها.

قوله: (**ولذلك**) أي: ولأن الحسنة المطلقة كثيرة الوقوع متسعة في الوجود عُرِّفَتْ تعريف عهد للذهاب إلى كونها معهودة، (**أو تعريفَ جنس**) والمراد: أنّ تعريف مطلق الحسنة، أعني جنسها إما تعريفٌ عهديٌّ كما هو الأقرب إلى الصواب عنده، وإما تعريف جنسِيٌّ على مذهب الجمهور، أي: غير راجع إلى العهد، لكنَّ أَخْذَ تعريفه على الوجه الأوّل (**أقضى لحق البلاغة**) فإنّه يدلّ على اعتبار أنّ الحسنة المطلقة لكثرة دورها فيما بينهم صارت بمنْزلة المعهود الحاضر كأنها نُصْبُ أعينهم، فيكون أنسبَ باستعمال "إذا"، وأدخلَ في اللوم على دعوى الاختصاص، وتَرْكِ الشكر. وتعريفُ الجنس على مذهبهم خَالٍ عن هذا الاعتبار.

وبما لَخَّصْنَاه لك اتَّضح عندك المرام من هذا المقال، واندفع ما توهّموه من الإشكال، فأقمْ وجهك للدين القيم[2]، وذَرْهم في خوضهم يلعبون[3].

قوله: (**وبلفظ "إنْ" في جانب السيئة**) عطف على قوله: (**بلفظ "إذا"**) يريد أن السيئة محمولة على الجنس كالحسنة، إلا أنّ وقوع جنس السيّئة نادر بالنسبة إلى وقوع جنس الحسنة لعمومه الأوقاتَ، فجيء بلفظ "إنْ" في جانب السيئة، ونُكِّرَتْ لأنّها إذا وقعت لم يقع إلا شيء قليل منها بخلاف الحسنة، فإنّ الواقع منها أنواع غير منحصرة. (**ولذلك**) أي: ولأن السيئة (**لا تقع إلا في الندرة**) أي: في قليل من الزمان. (**قيل: قد عَدَدْتَ**).

قوله: (**ومنه**) أي: مما استعمل فيه "إذا" مع الماضي في جانب الحسنة، و"إنْ" مع المضارع في جانب السيئة، إلا أنّ الحسنة ههنا –أعني الرحمة– منكّرة كالسيئة، فأشار إلى وجه تنكيرها

---

[1] انظر: الكشاف: ٥٤٥/١.

[2] اقتباس من قوله تعالى: ﴿**فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ**﴾[سورة لقمان ٤٣/٣١].

[3] اقتباس من قوله تعالى: ﴿......**ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ**﴾[سورة الأنعام ٩١/٦].

بأنّ القصد منها إلى نوع يريد نوعَ القليل (**للنظر إلى لفظ الإذاقة**) فإنّه بحسب أصل وضعه يُنْبِئُ عن معنى القلة، وإن كان ههنا مُسْتَعَارا للإيصال أي: إذا أذقناهم شيئا ما من الرحمة فرحوا وطغَوا، وإنْ تصبهم قدرٌ يسيرٌ من السيئة قَنِطُوا وشكوا، وكما أنّ جنس الحسنة بالقياس إلى جنس السيئة مقطوع به كذالك قليل منها بالقياس إلى قليل من السيئة.

قوله: (**فهو المطابق**) أي: القصد إلى نوع القليل نظرا إلى لفظ "الإذاقة" هو المطابق للبلاغة لدلالته على قلة ثباتهم وتمكُّنِهم في الأمور وعدم صبرهم وتحمّلهم فيها حيث يطيشون لأدنى نعمة، ويَجْزَعُون بأدنى مَضَرَّة[1]. وقد يقال: أراد أنّ غاية القلّة الفردُ، وغايةَ الكثرة الجنسُ، فأريد ههنا النوع المتوسّط بينهما جمعا بين "إذا" ولفظ "الإذاقة" والجمع بين المتنافيين بتوفير حق كل منهما بقدر الإمكان هو المطابق للبلاغة.

قال: (وأما قوله: ﴿**وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ**﴾[سورة البقرة ٢٣/٢]) الخطاب في الآيتين للمرتابين في حقّيّة القرآن وفي حقية حشر الأجساد، فقد استعمل "إنْ" فيما هو قطعيّ وقوعه بل واقع، وذلك منافٍ لما تقدم من أن الأصل فيها عدم الجزم، فأشار إلى أنّ استعمال "إنْ" فيها للقصد إلى توبيخ المخاطبين[٥٣/أ] على الرِّيبة (**وتصوير أنّ المقام لا يصلح**) إلا لفرض الارتياب، وذلك لاشتماله على ما يُقلع الريبةَ عن أصلها وهو الإعجاز الذي نُبِّهَ عليه بقوله: ﴿**فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ**﴾[سورة المؤمنون ٢/٢٣]، وابتداء الخلق الذي أشير إليه بقوله: ﴿**فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ**﴾[سورة الحجّ ٥/٢٢]، فمثّل هذا المقام لا يصلح لأن ينسب فيه الارتياب إلى العاقل إلاّ على سبيل الفرض كما تُفْرَضُ المحالات لأغراض تتعلق بفرضها، كَتَبْكِيتِ الخصم، وإثبات المطلوب بإبطال نقيضه، والمبالغة في ثبوت شيء كقوله تعالى: ﴿**وَلَوْ سَمِعُوا**﴾[سورة فاطر ١٤/٣٥] فُرض فيه سَمَاعُ الأصنام لغرض التبكيت والإلزام، وعبّر عنها بالواو التي هي ضمير العقلاء بناء على اعتقاد المخاطبين فيها الألوهيةَ التي لا تُعْقَل إلا لذي العلم، ثم الأصل في فرض المُحال -كما نُبِّه عليه بالمثال- كلمة "لو" دون "إنْ"، لأن المحال مقطوع بلا وقوعه إلا أنَّ ههنا جُعل الارتيابُ الواقع بمنْزلة المحال لأجل القالع، ثمَّ جعل بمنْزلة ما لا قطع بعدمه على طريق المساهلة، وإرخاء العِنان قصدا إلى التبكيت والإفحام، فاستعمل فيه "إنْ". قال في الكشاف[2]: ﴿**فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به**﴾[سورة البقرة ١٣٧/٢]. من باب التبكيت، لأن دين الحقّ واحد لا يوجد له مثل، فجيء بكلمة الشك على سبيل الفرض والتقدير، ومثله قوله تعالى: ﴿**قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ**﴾[سورة الزخرف

---

[1] انظر: المطول: ١٠٠-١٥٦.

[2] انظر: الكشاف، ٣١٥/١.

[٨١/٤٣].

وقوله: ﴿**إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا**﴾[سورة الأنفال ٣٢/٨] فإن حقّيّته عند ذلك القائل أمر محال، ونظائره كثيرة، ومن ثَمَّةَ توهّم أنّ كلمة "إنْ" تستعمل في المحال أصالةً. قوله: (**ويتأبّى**) أي: المقام عطف على (**لا يصلح**)، وذلك لأنّه لما ألحق الارتياب بالمحال لم يُتصوَّر تنْزيلُه منْزلة المقطوع بحصوله، بل منْزلةَ المشكوك للغرض المذكور. (**ومثله**) أي: ومثل: ﴿**وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ**﴾[سورة البقرة ٢٣/٢]. قوله: ﴿**أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ**﴾[سورة الزخرف ٥/٤٣] فيمن قرأ بالكسر وذلك لأنّ إسرافَهم في الكفر وتغيانَهم في الشرك كان واقعا، واستُعمل فيه "إنْ" لقصد التوبيخ والتصوير بناءً على اشتمال المقام على ما يَقْلَعُ الإسرافَ من أصله، ولا يصلح إلا لفرضه.

ومعنى: ﴿**أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ**﴾[سورة الزخرف ٥/٤٣] أَنُهْمِلُكم فَنَضْرِبَ أي: نصرف عنكم الذكر أي:" القرآن وما فيه من المواعظ. (**صفحا**) نصب على المصدر أي: إعراضا وصرفا، أو مفعول له أو حال، أي: للإعراض أو معرضين، وإذا قرئ "أَنْ" بالفتح كان تعليلا أي: "لِأنْ كنتم قوما مسرفين".

فإنْ قيل: الشرط هو الارتياب والإسراف في الاستقبال، وذلك مما لا جزم بوجوده ولا بعدمه فلا حاجة إلى تأويل.

أُجيبَ: بأن الظاهر من حال المرتاب والمسرف بقاؤُه على حاله، ومثل هذا يُعدّ في العرف جزما. والصواب: أنْ ليس المراد الارتيابَ أوالإسرافَ المستقبل بل الماضيَ المتحقِّقَ في الحال، ومن ثَمَّةَ قال الكوفيون: إنّ "إنْ" ههنا بمعنى "إذْ"، وعند المبرِّد و الزَّجّاج[1]: أنّ كلمة "إنْ" لا تُقْلَبُ كان إلى معنى الاستقبال لِتَمَحُّضِه للزمان مع كثرة استعماله، وذهب كثير من النُّحاة إلى أنّه: إذا أريد بقاءُ الماضي على معناه مع "إنْ" جُعل شرطُها لفظَ كان، كقوله تعالى: ﴿**إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ**﴾[سورة المائدة ١١٦/٥]، و﴿**إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ**﴾[سورة يوسف ٢٦/١٢].

قال في الكشّاف[2]: إن كان الشيطان يُنْسيّنك قبل النهي قَبُحَ مجالسةُ المستهزئين فلا تقعدْ معهم بعد أن ذكّرناك، فحيث أراد أن يفسر شرط "إنْ" بالماضي قَدَّره بـ"كان". قوله: (**ومنه**)

---

[1] انظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع في علم العربية (لجلال الدين السيوطي عبد الرحمان بن كمال، بيروت، ١-٤)، ٥٩/٢.

[2] انظر: الكشاف، ٣١٣/٢-٣١٤؛ المطول، ١٥٨.

أي: مما استعمل فيه "إنْ"[1] في مقام القطع توبيخا وتجهيلا قول العامل عند التقاضي، إلا أن القطع ههنا بعدم الشرط الذي هو كونه لم يعمل، وفيما سبق كان القطع بوجوده، فلذلك لم يقل: ومثله، و(**العُمالَة**) بالضمّ أجرة العمل، و(**التسويف**) التأخير، (**يُتَرْجِمُ**) أي: يُفسِّر ويكشف، ومفعول (**قُولُوا**) محذوف أي: فقولوا لم تَعْمَلْ، و(**أَقْطَعْ**) مضارع مجزوم جوابا للأمر.

قوله: (**منْزلةَ مَن لا يعتقد أنه عملٌ**) أي: بل يشكّ في أنه عملٌ فلا يكون له إعتقاد بوجود عمله ولا بعدمه، وإنما قال: (**إن اعتقدتم أنّي لم أعمل**) لأنّه بيان لمعنى قوله: (**إنْ كنت لم أعمل**) فلا يصحّ أن يقال: إنْ لم تعتقدوا أَنّي عملتُ على ما تُوُهِّم. وادُّعِيَ أنّه قياس تنْزيلهم منْزلة من لا يعتقد أنه عمل فتأَمّلْ.

وقوله: (**وَيْلَكم**) دعاء من العامل عليهم. قوله: (**وإما لتغليبٍ**) عطف على قوله: (**فإما لقصد التوبيخ على الريبة**) أشار به إلى وجه آخر لاستعمال "إنْ" في الارتياب مع تحقّقه وهو: أنّه كان فيهم من لا يرتاب، بل يعاند مع كونه عالما بالحقيّة[2] فغُلِّبَ ذلك أي غير المرتاب على المرتاب[3]، ويُردُّ على هذا الوجه: أنّه إذا دخل المرتاب في حكم من لا ارتياب له كان عدم الشرط مقطوعا به فلا يكون أيضا مَوْقِعًا لـ"إنْ"، وقد يجاب: بأن المراد تغليب من لا قطعَ بارتيابه على من قَطْعَ بارتيابه.

وأما ما يقال[4]: من أنه لَمَّا كان بعضهم مرتابا قطعا وبعضهم غير مرتاب قطعا نُزِّلُوا جميعا منْزلة من لا قطع بوجود ارتيابه ولا بعدمه، فهو نكتة أخرى لاستعمال "إنْ" في الآية لا تعلّق لها بالتغليب.

---

[1] في ج:+ أي.

[2] في ج: الحقيقة.

[3] سقط من ج: على المرتاب.

[4] انظر: المطول، ١٥٨.

[التغليب]

قال: (**وباب التغليب باب واسع يجري في كل فنٍّ**) نبّه بذلك على أنّه يجري في فنون كثيرة لا يختصّ بما ذُكِرَ.

فمِن أنواعه: أن يُغَلَّبَ الأكثر من جنس على أقلّه، فيُنسب إلى الجميع ما هو منتسب إلى أكثره كما في قصة شعيب –عليه السلام– إذ غُلِّبَ أتباعُه عليه في نسبة العَوْدِ كما غُلِّبَ هو عليهم في الخطاب. ففي قوله: ﴿**أَوْ لَتَعُودُنَّ**﴾[سورة الأعراف ٨٨/٧] تغليبان. قوله: (**وإلا فما كان**) أي: وإن لم يُدْخَلْ بحكم التغليب لم يَصِحّ نسبة العَود إليه، إذ لم يكن في ملّتهم حتى يُتصوّر عَودُه إليها. قوله: (**صغيرةٌ**) فيها نوع نفرة كسرقة لقمة، والتطفيف بحبّة، وفيه إشارة إلى مذهبه كما بُيِّنَ في موضعه.

ومنها: تغليب المذكَّر على المؤنَّث في صفة مشتركة بينهما تنطلق على كلّ منهما بصيغة تمتاز عن الصيغة الأخرى بعلامة، فإذا أُريدا معا أُتِيَ بصيغة المذكَّر كقوله تعالى ﴿**كَانَتْ**﴾[سورة الأعراف ٨٣/٧] أي: امرأة لوط ﴿**مِنِ الْغَابِرِينَ**﴾[سورة الأعراف ٨٣/٧] أي الباقين في القرية والعذاب أي: الهلاك. وقوله: ﴿**وَكَانَتْ**﴾[سورة يوسف ٦٦/١٢]، [٥٣/ب] أي: مريم ﴿**مِنَ القَانِتِينَ**﴾[سورة التحريم ١٢/٦٦] أي: المطيعين. قوله: (**عُدّت الأنثى من الذكور**) أي: جُعلت بمنْزلتهم في التعبير بلفظ يُخَصّ به الذكورُ وَضْعًا[١].

ومنها: تغليب الجنس الكثير الأفراد على فرد من جنس آخر مغمور[٢] فيما بين تلك الأفراد بأن يطلق اسم ذلك الجنس متناولا لذلك الفرد أيضا كقوله تعالى: ﴿**وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلاَئِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ**﴾[سورة البقرة ٣٤/٢] فإن إبليس داخل فيما أريد بلفظ الملائكة، ولذلك تناوله الأمر بالسجود، وكان استثناؤه من قوله ﴿**فَسَجَدُوا**﴾[سورة البقرة ٣٤/٢] متّصلا على ما هو الأصل في الاستثناء. وفي قوله (**عُدَّ الأنثى من الذُّكور**) إشارة إلى أنّه يُشبه تغليبَ المذكر على المؤنث في كون اللفظ متناوِلا لغير ما وضع له أيضًا مع رَمْزَةٍ لطيفة لا يخفى مكانُها.

ومنها: تغليب الخطاب على الغَيبة وهو: أن يجتمع في لفظ واحد جهَتَا خطابٍ وغَيْبَة، فيعامل معه بالنظر إلى جهة الخطاب، كما في قوله تعالى: ﴿**بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ**﴾[سورة النمل ٥٥/٢٧]، فإن لفظ "قوم" اسم ظاهر، والأسماء الظاهرة غُيَّبٌ، وقد حمل على "أنتم" فصار عبارة

---

[١] في ج: وصفًا.

[٢] المَغْمورُ من الرجال: الذي ليس بمشهور. لسان العرب، مادة: (غمر).

عن المخاطب، ثم أنه وُصف بـ"تجهلون" بالتاء دون الياء، فغُلِّبَ جانب خطابه المستفاد من حمله على أنتم على جانب غيبته الثابتة له في نفسه، لأنّ الخطاب أشرفُ وأدلُّ وهو بالحقيقة تغليب جهة المعنى على جهة اللفظ، فإنّ الغَيبة في قوم بحسب لفظه ومعناه المخاطبُ.

ومنها: تغليب المخاطب على الغائب بأن يعبر عنهما معا بصيغة موضوعة للمخاطب كقوله تعالى: ﴿**وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ**﴾[سورة هود ١٢٣/١١] فيمن[١] قرأ بالخطاب، فإنه لا يجوز ههنا اعتبار خطاب من سواه عليه السلام بلا تغليب لامتناع أن يخاطب في كلام واحد اثنان أو أكثر من غيره عطف أو تثنية أو جمع فكأنه قيل: عما تعمل أنت يا محمَّد! وما يعمل جميع المكلفين وغيرُهم[٢].

وأما على قراءة الغيبة فلا يحمل على تغليب غيره عليم[عليه السلام] عليه[٣]، إذ لم يُعهد في كلامهم تغليب الغائب –وإن كان أكثر– على المخاطب، ولا تغليبُ أحدهما على المتكلّم ولا يبعد أن يجعل من تغليب العقلاء على غيرهم بأن يراد بالواو[٤] الجميع؟

ومنها: تغليب العقلاء على غيرهم بأن يعبَّر عن الجميع بصيغة تخصّ العقلاء، كقولك: خلق الله الناس والأنعام ورزقهم.

وأما قوله تعالى: ﴿**يَذْرَؤُكُمْ**﴾[سورة الشورى ١١/٤٢] فقد اجتمع فيه تغليبان، لأن المعنى: ﴿**جَعَلَ لَكُمْ**﴾[سورة الشورى ١١/٤٢] أي: خلق لكم أيها الناس ﴿**مِنْ أَنْفُسِكُمْ**﴾ أي: من جنسكم، ﴿**ازْوَاجًا**﴾ أي: حلائل أو ذكورا أو أناثا، وخلق للأنعام من جنسها ﴿**أَزْوَاجًا يَذْرَؤُكُم**﴾ أي: يُبثُّكُمْ ويكثِّركم أيها النّاسُ والأنعامَ، ﴿**فِيهِ**﴾ أي: في هذا الجعل الذي هو منبع التكثُّر بالتوالُد والتناسُل، ففي لفظ "كُمْ" في "يذرؤكم" غُلِّبَ المخاطبون –أعني الناس– على الغُيَّبِ –أعني الأنعام–، وإلا لقيل: يذرؤكم وإياهنّ، وغُلِّبَ فيه أيضا العقلاء على غيرهم، وإلا قيل: يذرؤكم وإياكنّ. ولقد أحسن من قال: لتغليب المخاطبين على الغُيَّبِ جيء بالكاف لا بالهاء، ولتغليب العقلاء على غيرهم جيء بالميم لا بالنون.

ومنها: تغليب أحد المتناسبين على الآخر بأن يطلق اسمه على الآخر، وتثنّى بهذا

---

[١] يقصد الشارح بمن: أهل المدينة وحفص.

[٢] انظر: المطول، ١٦٠.

[٣] سقط من ج: عليه.

[٤] سقط من ف: بالواو الجميع، ومنها تغليب العقلاء على غيرهم.

الاعتبارقصدا إليهما، ثم المعتبر هو الاسم الأخفّ، إلا أن يكون الأثقلُ مذكّرا كالقمرين.

فإن قلتَ: إطلاق الاسم على الآخر لا يكفي في التثنية كما في المشترك، بل لا بدّ من الاشتراك في معنى ليصيرا من جنس واحد.

قلتُ: هو مختَلَف فيه، فقد جوَّز بعضهم أن يقال: قَرْآنٌ لطُهْر وحَيْض، وعينان: لجارية وباصرة. وأيضا جاز أن يجعل للآخر مسمى باسمه ادعاء، ثم يُؤوَّل الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهومٌ يتناولهما، فيُثنَّى باعتباره كما قيل في العلَم فيكون معنى الأبوين المسميين بالأب. والخافق: هو المغرِب من: خفق النجم، أي: غاب، وقيل: المشرق، لأنّه يَخْفُقُ منه الكوكب، أي: تلمع، وإنما فصله عمّا قبله بقوله: (**ومنه**) أي ومن هذا الباب لبعده عن الأنواع المتقدِّمة المتقاربة المذكورة بعد قوله: (**ومن هذا الباب**) .

قال: (**وأمّا قوله: ﴿وَإِذَا مَسَّ النَّاسَ ضُرٌّ﴾**[سورة الروم ٣٣/٣٠] **بلفظ "إذا"**) أراد أن الضر أي: سوء الحال نادر كالسيئة، فقد استعمل "إذا" في المشكوك، فينافي ما تقدّم من أنّ الأصل في "إذا" الجزم بالوقوع، وأجاب عن ذلك: بأن هناك أمور ثلاثة تعاضدت في اقتضاء كون الضرّ مقطوعا به، فإن لفظ "المسّ" نُبِّيءَ عن العلَّة في معنى الإصابة، وتنكير الضر في المقام التوبيخيّ يدل على تعليله، وقد جعل مفعول المسّ الناسَ، وهم لتماديهم في عصيانهم مستحقّون لأنْ يَلحقهم ويُخامرهم كلّ ضرر، فباستعمال "إذا" نَبَّه (**على أنّ مساس قدر يسير من الضرر لأمثال هؤلاء حقّه أن يكون في حكم المقطوع به**) وآخر الآية على ما في الروم: ﴿**دَعَوْا رَبَّهُمْ مُنِيبِينَ إِلَيْهِ**﴾[سورة الروم ٣٣/٣٠] وقد وُجد في بعض نسخ المتن لفظ "دعانا"، فالصواب حينئذ: ﴿**وَإِذَا مَسَّ ٱلإِنْسَانَ ضُرٌّ**﴾[سورة الزمر ٨/٣٩] على ما في الزّمَر.

قوله: (**وأما في قوله: ﴿وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ﴾**)[سورة فصّلت ٥١/٤١] يريد أن الشر ههنا كالضر هناك، وقد فات من تلك الأمور الثلاثة واحد منها، أعني تنكيره إلا أنه ناب عنه شيء آخر هو أنّ الضمير راجع إلى الإنسان الْمُعْرِضِ المتكبّر على ما يقتضيه البلاغة، لا إلى مطلق الإنسان المذكور في قوله: ﴿**وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الْإِنْسَانِ**﴾[سورة الإسراء ٨٣/١٧] على ما يتبادر إليه الوهم، فيكون استعمال إذا تنبيهًا على أنّ مثله يَحِقّ أنْ يكون ابتلاؤه بالشرّ مقطوعا به، يقال: نَأَى بجانبه، أي بنفسه، كأنّ الجانب مُقْحَمٌ، والمعنى: أبعدَ نفسَه وذهب بها عن محلّها ومقامها تكبّرا أو تعظّما. قوله: وعند النحويين: أنّ "إذ" في "إذما" المناسب للإجمال السابق في تعداد كلمات الشرط تقديم "إذاما" على "إذما"، لكنه عَكْسٌ لمريد اهتمام به، حيث كان "إذ" بلا "ما" للزمان

الماضي مُعَرَّى[٥٤/أ] عن الشرطية مضافا إلى ما بعده من الجملة، وبإدخال ما الإبهامية القاطعة للإضافة انتقل إلى معنى الشرطية في الاستقبال وكأنهم لم يجعلوا "إذما" كلمة برأسها كما يزعمه بعضهم قياسا على أخواتها من: "إذاما" و"مَتَيمَا" و"أينما"، وإنما قال باب الشرط لأنّ "إذا" قد يكون لمجرد الظرفية بخلاف "إذاما". وقال: (**من حيث المعنى**) إذ بينهما فرق من حيث إن الجزم بـ"إذاما" مع كونه نادرا أيضا أقربُ إلى السّعة، قال:

....إذا ما خَبَتْ نيرانهم تَقِدِ[1]

قوله: (**إلا في الإبهام في الاستقبال**) فإنّ قولك: "آتيك إذا طلعت الشمس" إذا لم يكن معه قرينة محمول على طلوع الغد، فتستحق العَتْبَ بترك الإتيان فيه بخلاف قولك: "إذا ما طلعت" فإنه لا يختص به، وقد يقال: أراد أنّ "إذا" محمول على وقت يناسب وجود الشرط فيعذر في ترك الإتيان بعذر المطر مثلا، وإذا ما يتناوله وغيره فلا يعذر.

قوله: (**و"مَتَيمَا" أعمّ**) أي: أشد وأقوى عموما، لا أنّه أكثر أفرادا، لأن "متى" شامل لجميع الأزمنة الاستقبالية فيعمّ الحكمَ المعلَّقَ به كل وقت من أوقات وقوع شرطه حتى إذا قال: متى دخلتِ الدار فأنتِ طالق" طَلِقَتْ في أي وقت دخلت من ليل أو نهار لكنّه ربّما يخصّ ببعض الأحيان -بخلاف "متيما"- فيكون أقوى عموما، وليس في شيء منهما تكرار الطلاق بتكرار الدخول على ما تُوهِمُ[2]، إنما ذلك في "كلّما"، وعطف "الأَحْيَاز"[3] على الأمكنة إما تفسيريّ وإما تنبيه على أنّ المكان ما يقعد عليه كالأرض للسرير، والحَيْزُ هو الفراغ المتوهّم الذي يُملئه المتمكن بحجمه، وأَعَمِّيَّةُ "أينما" في الأمكنة على قياس "متيما" في الأزمنة.

قوله: (**و"حيثما" نظير "أينما"**) أي في أنه لتعميم الأمكنة أيضا، وكلمة "مَن" في وجوهها تختصّ

---

[1] تمام البت:

ترفع لي خِنْدَفٌ والله يرفع لي   نارًا إذا ما خَبَتْ نيرانهم تَقِدِ

البيت من البسيط ، وهو للفرزدق. ديوان الفرزدق،٢١٦؛ كتاب سيبويه٤٣٤/١؛ خزانة الأدب، ٢٢/٧-٢٤.
ويروى: خمدت، كما في ديوانه. وخِنْدَف: امرأة من اليمن، وهي : خِندف[ليلى] بنت الحاف بن القضابة، زوجة إلياس بن مضر،وهي منتسبة إلى تميم، والفرزدق تميمي، ولذلك افتخر بخندف. خبت: خمدت وسكن لهبها وبقي جمرها. وتَقِد: تشتعل.

[2] يقصد الشارح بمن يتوهم:سديد الدين الخياطي شيخ السكاكي، كما ذكر قطب الدين الشيرازي. انظر: مفتاح المفتاح، الورقة:٨٩/أ.

[3] وحَوْز الدار وحَيْزها: ما انضم إِليها من المَرافِقِ والمنافع. وكل ناحية على حِدَةٍ حَيِّز، بتشديد الياء، وأَصله من الواو. والحَيْز: تخفيف الحَيِّز مثل هَيْن وهَيِّن وليْن وليّن، والجمع أَحْيازٌ. لسان العرب، مادة: (حوز).

بـــ(**ذوي العلم**) ويعمّهم في الشرط وفي الاستفهام أيضا، ﴿**مُرَاغَمًا**﴾[سورة النساء ١٠٠/٤] أي: مهاجَرا يُرَاغِم بسلوكه إليه قومه أي: يوصل إليهم الذُّلَّ والهوانَ ويُلصق أُنوفَهم بالرَّغَام، (**و"ما" لتعميم الأشياء**) أي: في الشرط وكذا في الاستفهام، فإذا رأيت شَبَحًا[١] من بعيد قلتَ: ما هو؟، وإذا عرفتَ أنه إنسان قلتَ: من هو؟. وقد يُطلق كلمة "ما" على أُولي العلم، كما في قولهم: مَنْ لِما يعقل ويسأل بها عن صفاتهم كقولك: ما زيدٌ؟

قوله: (**و"مهما" أعمّ**) على قياس ما مرّ في "متيما" ليتناول كل شيء من الأشياء بحيث لا يخصّ بخلاف "ما" فإنه قد يخصّ، ووجهُ كونه أعمَّ: (**إذا قُدّر أصلُه ماَ ماَ ظاهر**) لأنّ الأُولى شرطيّة والثانية مزيدة لزيادة التعميم كما في "متيما" و"أينما"، وإذا جعلت كلمة برأسها فوجه كونها أعمّ وضعُها كذلك بمناسبة[٢] زيادة البناء لزيادة المعنى، وإذا قيل: أصلها: "مَهْ" بمعنى: اُكْفُفْ منضمّةً إلى ما الشرطية فُهِمَ زيادةُ التعميم فيها من الأمر بالكفّ عن كلّ شيء. قوله: (**أو غير ذلك**) يعني: من الحالات والصفات الراجعة إلى القراءة كالتوسّط بين الجهر والهمس، وكالحدّة والثقل والطيب والكراهة.

قوله: (**والمطلوب بهذه الْمُعِمَّاتِ**) أي: الفائدة المطلوبة من هذه الكلمات المفيدة للعموم في الأزمنة أو الأمكنة أو غيرهما تركُ التفصيل إلى الإجمال في هذه الأمور، إمّا وحده كما إذا قصد عدم التصريح بالذكر، وإمّا مع الاحتراز عن تطويل لا يَفِي بالإحصاء أو يفي، لكنه يُمِلّ، والاختصار حاصل في الكل. قوله: (**إلى عدد**) حال من "المقول" أعني: (**إنْ يأتني زيد**....إلى آخره) أي: في قولك هذا المقولَ ذاهبا إلى عدد ربّما تعذّر استيعابه، فإنّك إذا لم تُقَيَّد قولك "مَن يأتني" بقيد تَعَذُّرِ استيعاب عدده قطعا، وإنْ قيَّدتَه بقولك: "مِن بني زيد" مثلا لم يتعذّر.

قوله: (**مع قيام الإملال؟**) إمّا في صورة التعذّر فالإملال لازم، وإما في غيرها، فقد يكون إملال بسبب الكثرة وقد لا يكون، فتَقصِد حينئذ الاختصارَ وتركَ التفصيل إلى الإجمال. ولقد أحسن من طبّق الآية[٣] على ما نقله من المعنى، و"حَذافيرُ" الشيءِ: أَعاليه وأطرافُه، جمعُ حِذْفَارٍ. والظاهر في نظم الآية [٤] أن يقال: فذلك هو الفائزُ، وإنما ذُكر "أولئك" نظرا إلى أن عموم الإفراد

---

[١] الشَّبَحُ: ما بدا لك شخصُه من الناس وغيرهم من الخلق. الشَّبْحُ والشَّبَحُ: الشخص، والجمع أَشباح وشُبوح. لسان العرب: مادة: (شبح).

[٢] في ف: لمناسبة.

[٣] الآية: ﴿**وَمَنْ يُطِعِ الله وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ الله وَيَتَّقِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ**﴾[سورة النور ٥٢/٢٤].

[٤] في ب:+ على ما نقله

يفيد شمول الحكم للجميع.

قال[1]: (**واعلم أن الجزاء**)[2] قدّمه على الشرط لأنّه العمدةَ والشرطَ قيدٌ له،ولأنّ تقديمه هو المناسب لقوله: (**لما كانا تعليقَ حصول أمر**) يعني مضمونَ الجزاء، (**بحصول ما ليس بحاصل**) يعني مضمون الشرط، ولقد بالغ حيث جعل الجزاء والشرط نفس التعليق وأراد أن معناهما من حيث إنها جزاء وشرط ذلك التعليق، والمقصود: أن الأصل في الشرط والجزاء أن يكونا جملتين فعليتين مضارعتين، فلذلك أخرج "لو" لأنّ الأصل في جملتيها الُمضِيُّ كما سيأتي، والحصول المعلّق: هو تحقّق نسبةٍ خبريّةٍ إيجابية أو سلبيّة، أو تحقّق نسبة إنشائيّة[3]، فإنّ الجزاء قد يكون إنشاءً و الحصول المعلّق به: تحقق نسبة خبريّة في الاستقبال إيجابا كانت أو سلبا، ولا يجوز أن يكون حصولَ نسبة إنشائيّة، لأنّ الشرط مفروض الصدق أي: التحقّق في الاستقبال وذلك لا يتصوّر في الإنشاء. قوله: (**استلزم ذلك**) أي: كونهما تعليقَ حصول أمر إلى آخره، (**امتناعَ الثبوت**) أي: ثبوت مضمون أحدهما في الحال، أما الشرط فلأنّه ليس بحاصل في الحال، بل هو مفروض الحصول في الاستقبال، وأما الجزاء فلِتوقُّفِ حصوله على حصول الشرط.

وقوله: (**فامتنع أن تكونا اسميَّتَيْنِ أو إحديْهما**) لم يرد به الامتناع بالكليّة، بل أراد أن الأصل مطابقة اللفظ للمعنى بحسب الظاهر، فامتنع في الكلام البليغ العُدُول عنها إلا لنكتة كما سيصرِّح به. وقوله: (**وكذا امتناعَ الْمُضِيِّ**) بالنصب أي: وكذا استلزمَ ذلك امتناعَ الُمضِيِّ أي: امتناعَ ثبوت مضمونهما في الماضي، فامتنع باعتبار رعاية المطابقة أيضا أن يكون الفعلان في جملتيهما ماضيين أو أحدُهما، وفي بعض النسخ لم يوجد لفظ "فامتنع" بعد لفظ "الْمُضِيّ"، فإما أن يُقَدَّرَ أو يجعل (**أن يكون**) بدلا من "الْمُضِيِّ"، ومَثَّلَ للعُدُول إلى الماضي ثلاثة أمثلة منقلبة إلى معنى الاستقبال، ثم أعاد لفظ (**نحوَ**) للعُدول إلى الاسمية في الجزاء وحده، لأن الاسمية لا تقع شرطا لاختصاص كلماته بالفعل وأعاده ثانيا للعُدول إلى الماضي الباقي على معناه الْمُحْوِجِ إلى التأويل الذي سيذكره، إلاّ أن تقييده الماضي الأوّل بالآن يدلّ على أن ذلك الماضي[٥٤/ب] بمعنى الحال، فلو قال: "إنْ تكرمني الآن " فكان أظهرَ في التقييد وأفيدَ.

قوله: (**مما لا موجب لكونه مضارعا معه**) بيان لقوله: "نحوَ" في المواضع الثلاثة، أي: من الصور التي لا يكون معها ما يُوجِب كون الفعل مضارعا، إذ مع الموجب لا يجوز العدول أصلا

---

[1] في ي: أقول.

[2] في ب:+ أقول.

[3] سقط من ب: إنشائيّة.

وإن كان فيه نكتٌ كثيرة، وكلمة "إنْ" إذا أُكِّدَتْ بما وجب تأكيد شرطها بالنون لئلا يَنحطَّ المقصودُ عن رتبة الأداة، والنون المؤكّدة[1] مخصوصة بالمضارع، وإذا كان الجزاء مُصَدَّرًا بـــ"السين" أو "سوف" أو بكلمة "لن" وجب كونه مضارعا. قوله: (**لا يُصارُ إليه**) خبر لقوله: (**أنَّ نحوَ**) واعتبر بلاغة الكلام، لأنّ غير البليغ منه لا يَطْلُبُ فيه نكتة العُدول. قوله: (**مثل: تُوَخِّي**) أورد للمصير إلى غير الأصل نكتتين:

الأولى: طلب إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل.

الثانية: طلب إبراز المقدّر في معرض الملفوظ، وبيَّن لإبرازِ غيرِ الحاصلِ في معرض الحاصل أسبابا خمسةً، ثمّ أشار إلى أسبابٍ أُخَرَ إجمالا بقوله: (**وما شاكل ذلك**).

قوله: (**لأن ما هو للوقوع كالواقع**) أي: ما هو محقّق الوقوع في الاستقبال كالواقع في تحقُّق الوقوع، (**وعليه**) أي: وعلى جعل ما هو للوقوع كالواقع، والتعبير عنه بلفظ الماضي وإن لم يكن في الشرط والجزاء. قوله تعالى: ﴿**وَنَادَى**﴾[سورة الأعراف ٤٨/٧] فإنه تعالى عبَّر عن الأحوال المترقَّبة المتحقّقة الوقوع في الدار الآخرة بألفاظ ماضية، وذلك كثير في القرآن. قوله: (**وكذا**) أي: ومثل ﴿**نَادَى**﴾[سورة الأعراف ٤٨/٧]، ﴿**إِنَّا فَتَحْنَا**﴾[سورة الفتح ١/٤٨] إذا أريد به فتح مكة لنُزولها قبله زمانَ المراجعة من صلح الحُدَيْبِيَّة، وللمفسرين أقوال أُخَرُ: فتح خيبر، وفتح الروم، وفتح ما فتح الله له من النبوّة والدعوة إلى دين الإسلام بالحجّة والسيف، فإنه فتحٌ ينطوي فيه كلَّ الفتوح، وقيل: هو من الفُتاحة، وهي الحكومة أي: قضينا لك قضاء بيِّنا على أهل مكة؛ أَنْ تدخلَها أنتَ وأصحابك من قابلٍ.

قوله: (**وإما للتعريض**) هذا هو السبب الثالث من الأسباب الخمسة، قال تعالى: ﴿**وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلاَ نَصِيرٍ**﴾[سورة البقرة ١٢٠/٢-١٤٥]؛ سورة الرعد ٣٧/١٣] فأُبْرِزَ اتباعُ النبي -عليه السلام- أهواء اليهود والنصارى في معرض الحاصل، أعني صيغة الماضي -مع القطع بأنه لا يقع منه- تعريضا بمَنْ صدر عنه اتِّباعُها وبتعلّق الجزاء بهم أعني كونهم لا وليَّ لهم من الله ولا نصيرَ , وكذا أُبْرِزَ شِركُه في قوله: ﴿**لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ**﴾[سورة الزمر ٦٥/٣٩] في معرض الحاصل تعريضا لمن[2] أشرك وحُبوطِ[3]

---

[1] في ف: المذكورة.

[2] في ج: بمن.

[3] في ف: حَبَطَ. على هامش ي: "وحبوطِ" عطف تفسيريّ لـ"من أشركه".

عملِه، وكذا أُبْرِزَ[1] زَلَلُ المخاطبين في معرضه تعريضا بمن زَلُّوا وبلحوق الوعيد العظيم بهم، أعني ما دلّ عليه قوله: ﴿**فَاعْلَمُوا أَنَّ اللهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ**﴾[سورة البقرة ٢/٢٠٩].

فإن قيل: التعريض فيما ذُكر من اللآيات إنما نشأ من إسناد الفعل إلى فاعل يمتنع منه ذلك الفعل لا من صيغة الماضي.

قلنا: الإسناد الغرضيُّ يكفيه الإمكان الذاتيّ، فلا تعريض من جهة الإسناد، وإنْ سَلِمَ فالتعريض في المضارع إنما يكون لمن يحصل منه الاتباع والإشراك والزَّلَل في المستقبل، ولا طائلَ تحته. لا يقال: اللام الْمُوَطِّئَةُ توجب كون الشرط ماضيا فلا مدخل للتعريض في كون الشرط ماضيًا في "لئن اتبعتَ" و"لئن أشركتَ"، لأنا نقول: قد عرفت أنه لا تَنَافِيَ بين المقتضيات فجاز تعدّدها على أنه قد يقال: المقصود من الإتيان باللام والتزام الْمُضيّ في الشرط هو التعريض.

قوله: (**ونظيره**) أي ونظير نحو: "ولئن اتبعتَ" في كونه تعريضا[2] -وإن لم يشاركه في كونه شرطا- وتعبيرا بالماضي عمّا ليس بحاصل، (**والمنبِّه عليه**) أي: على أن المراد: (**وما لكم لا تعبدون**) فيكون تعريضا. قوله: (**ولذلك**) أي: ولكونه التعريض، قيل: ﴿**آمَنْتُ بِرَبِّكُمْ**﴾[سورة يس ٣٦/٢٥] دون "بربِّي"، مع أنّه المناسب لو لا قصد التعريض، (**وأُتْبِعَه**) أي: ذُكِرَ بعده ﴿**فَاسْمَعُونِ**﴾[سورة يس ٣٦/٢٥] حثّا لهم على الإصغاء ليقفوا على ما أراده من التعريض فيمتنعوا عمّا هم عليه. وقوله: (**هذا التعريض**) إشارة إلى التعريض المذكور في النظير أعني آيتي: ﴿**وَمَا لِيَ لاَ أَعْبُدُ**﴾[سورة يس ٣٦/٢٢] و﴿**أَأَتَّخِذُ**﴾[سورة يس ٣٦/٢٣]، وأما التعريض في الآيات السابقة فمما لا يخفى حسن موقعه قوله: (**طالبي دمِ المُسمِعِ**) أي: قاصدي قتله، (**وهو**) أي: ذلك الوجه (**ترك المواجهة بالتضليل والتصريح**) وفي هذا التعريض نكتة أخرى هي: الإعانة على قبول الحق الذي هو وجوب عبادة الله وقبح عبادة الأصنام، حيث دلّ على إمحاض النصيحة، إذ لا يريد لهم إلا ما أراده لنفسه.

قوله: (**ومن هذا الأسلوب**) أي: ومن أسلوب إسماع الحق على وجه لا يورث مزيدَ غضب. قوله تعالى: ﴿**قُلْ لاَ تُسْأَلُونَ عَمَّا أَجْرَمْنَا**﴾[سورة سبأ ٣٤/٢٥] حيث أسند الإجرامَ إلى نفسه وتابعيه، والعملَ إلى المخاطبين، وكذا من هذا الأسلوب ما قبله أعني قوله: ﴿**وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ** [لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلاَلٍ مُبِينٍ]﴾ [سورة سبأ ٣٤/٢٥] حيث ردّد كلاًّ من الفريقين بين الهدى

---

[1] في ب:+ لك.

[2] سقط من ب: من قوله: تعريضا وإن لم يشاركه.......إلى قوله: أن يقال ليرحمه الله.

والضلال، و لم يصرِّح بتضليل المخاطبين.

فإن قلتَ: ما فائدة "أو" الأولى؟ وهلاَّ قيل: "وَإِنَّا وإِيَّاكُمْ"؟.

قلتُ: لأنّ المتبادر حينئذ كون الفريقين معًا، إمّا على هدى وإمّا في ضلال، وليس بمراد، ولو ترك "أو" الثانيةَ مع ترك الأُولى تبادر من الكلام أنّه نَشر على ترتيب اللفّ وخَرج عن كونه كلاما مُنْصِفًا، وتَرك الثانيةَ وحدها مما يُشوِّش المعنى.

واعلم: أنه لا تعريض في ترديد كل من الفريقين بين الهدى والضلال، بل فيه ترك التصريح بالتضليل، وأما قوله: (**أَجْرَمْنَا**) ففيه تعريض بإجرام المخاطبين، وشارك في ذلك الآيات السابقة، فاستحق أن يُقدَّم على ما قبله، وأيضا هو أقوى في الإنصاف من الترديد، فكان أَولى بالتقديم.

قوله: (**وهذا النوع من الكلام**) أي المشتمل على إسماع الحق على وجه لا يورث مزيد غضب سواء كان فيه تعريض أو لا، (**يسمى المُنْصِفَ**) وصفا له بوصف صاحبه، حيث لم يجعل لنفسه مزِيَّةً على مخاطبه، ولِأنّ كلّ من سمعه قال لمن خوطب به: "قد أَنْصَفَكَ [**ا-٥٥**] صاحبُه".

قوله: (**إنْ ظَفِرْتُ**) على صيغة الحكاية مثال لإظهار الرغبة، وقد يجعل مثالا للتفاؤل أيضا، وإنْ قُرئ على صيغة الخطاب كان مثالا لهما , (**وعليه**) أي: وعلى إظهار الرغبة. قوله تعالى: ﴿**إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا**﴾[سورة النور ٣٣/٢٤] إظهارا للرغبة في إرادتهن التحصّنَ، وفائدة تقييد النهي بالشرط التنبيه على أنهنّ مع قصور عقلهن إذا أردن التحصّن والتعفّف كان المَوْلَى أحقَّ بذلك. وأيضا نزلت الآية فيمن كنَّ يردنه ويُكرهُهُنَّ المولى على الزنا، وأيضا إذا لم يُرِدْنَ ترك الزنا لم يُكْرَهْنَ الزنا، فلا يتصوّر إكراههنّ عليه، وإذا اعتبر أحد هذه الأمور لم يثبت مفهوم الشرط، أعني جواز الإكراه إذا لم يردن التحصُّنَ.

قوله: (**وما شاكلَ ذلك**) عطف على ما تقدّم نظرا إلى المعنى، كأنّه قيل: أسباب إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل ما ذكر، وما شاكله كإيصال المسرَّة أو المساءَة بإبرازه كذلك نحو: "إنْ أكرمتُك" أو "إنْ ضربتُك"، وكالاستلذاذ بوقوعه نحو: إن زارني الحبيب"، وكإظهار الوثوق به نحو: "إن أعطاني فلان كذا". قوله: (**من هذا القبيل**) أي: من إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل فإنّ مقتضى الظاهر أن يقال: "لِيَرْحَمَه الله"، ونكتة العُدول التفاؤل وإظهار الرغبة، وإنما فصَله لأنّه ليس بشرط وكلامه في الشرط. قوله: (**ومن هنا**) أي: ومن مقام تقريرنا وتفصيلنا نُكَتَ إبراز غير الحاصل في صورة الحاصل (**تُتَنَبَّهُ**) للنكتة في ذكر مجيء الحسنة بصيغة الماضي،

وإصابة السيِّئة بصيغة المضارع، وهي إظهار الرغبة في وقوع الحسنة دون السيّئة على ما يقتضيه كمال رأفته تعالى بعباده.

فإن قلتَ: قد صرّح فيما مرّ: أن النكتة في تغليب الماضي مع "إذا" كونه أقرب إلى القطع الذي هو الأصل في "إذا"، ومثّل بهذه الآية. فأنَّى يُتصوَّرُ التنبُّه لنكتة تفاوت الشرطين من ههنا؟

قلتُ: ما صرّح به فيما مرّ هو النكتة العامّة لاستعمال الماضي مع "إذا" والتي يُتَنَبَّه لها من ههنا هي النكتة الخاصَّة ببعض موارده كما بَيَّنَّا، وذلك على قياس ما عرف من النكتة العامّة والخاصّة في الالتفات.

قوله: (**أو إبراز المقدَّر في مَعْرِض الملفوظ به**) عطف على إبراز غير الحاصل في مَعْرِضِ الحاصل، وهذا الإبراز هو النكتة الثانية من نكتتي المصير إلى خلاف الأصل في الشرط والجزاء، ومَعرِض الملفوظ به: هو كونه معلّقا ومعلّقا به بتوسّط كلمة الشرط، وقد أبرز المقدّر في المثال المذكور في هذا المعرض لانصباب الكلام إلى معناه بشهادة كل فطرة سليمة. قوله: (**فاعْتَدَّ**) هو على صيغة الأمر فيكون طلب الاعتداد بإكرام المتكلّم معلّقا بحصول اعتداد المخاطب بإكرامه، فلا حاجة في الإنشائيّة الواقعة جزاء إلى أن يأوّل بالخبريّة، وقد مرّ امتناع وقوع الإنشائيّة شرطا.

قال: (**وأما كلمة "لو" فحين كانت لتعليق ما امتنع بامتناع غيره**) جعل أولا المعلّق ما امتنع والمعلّق به امتناعَ غيره، وعَكَسَ ثانيا، فقال: (**معلِّقا لامتناع إكرامك بما امتنع بم امتنع من مجيء مخاطبك**) فظهر من كلاميه معا أنه أراد تعليق الامتناع بالامتناع. وإمّا على تقدير المضاف أي: لتعليق امتناع ما امتنع بامتناع غيره ومعلِّقا لامتناع إكرامك بامتناع ما امتنع. وإما على اعتبار حيثيّة الممتنع –أعني امتناعه– إلا أنه عدل عن العبارة الظاهرة إلى ما امتنع تارة في الجزاء وتارة في الشرط تنبيهً على اعتبار المُضِيّ فيهما.

ومُحَصَّل ما ذكره: أنها[1] تدل على معنى قولنا: لَمَّا انتفى الشرط انتفى الجزاء بانتفائه، فرجع[2] إلى ما هو المشهور من أنها لانتفاء الثاني لانتفاء الأوّل، وهذا لازم معناها فإنَّها موضوعة لتعليق حصول أمر في الماضي بحصول أمر آخر مقدَّر فيه، وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا، فيلزم لأجل انتفائه انتفاء ما عُلِّقَ به أيضا. فإذا قلتَ مثلا: "لو جئتَني لأكرمتُك" فقد علّقتَ حصول الإكرام في الماضي بحصول مجيء مقدّر فيه فيلزم انتفاؤهما معا، وكون انتفاء

[1] في حاشية المصباح: أي كلمة "لو".

[2] في ي: يرجع.

الإكرام مسبّبا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم واستعمال "لو" بهذا المعنى هو الكثير المتعارف، وقد يستعمل على قصد لزوم الثاني للأوّل مع انتفاء اللازم ليُستدلّ به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى: ﴿**لَوْ كَانَ فِيهِمَا ءَالِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا**﴾[سورة الأنبياء ٢٢/٢١] فإنّ "لو" ههنا يدلّ على لزوم الفساد أي: خروج العالَم عن نظامه الموجود لتعدّد الآلهة وعلى أن الفساد منتف، كأنه قيل: "وما فسدَتا"، فيعلم من ذلك انتفاء التعدّد، ومن هذا الاستعمال توهّم بعضهم: أنَّ "لو" لانتفاء الأوّل لانتفاء الثاني وخَطَّأَ عكسَه المشهورَ[1]، ولم يَدْرِ أنّ ما ذكره معنى يُقصد إليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول، وذأن المعنى المشهور بيان سببيه أحد انتفائَيْن معلوميْن للآخر بحسب الواقع فلا يتصوّر هناك استدلال، فإنك إذا قلت: "لو جئتني لأكرمتُك" لم تَقصِد أن تُعلِم المخاطبَ انتفاء المجيء من انتفاء الإكرام، كيف وكِلا الانتفائيْن معلوم له؟ بل قصدتَ إعلامه بأن انتفاء الإكرام مستند إلى انتفاء المجيء. ولها استعمال ثالث هو: أن يُقصد بيان استمرار شيء، فيُرْبَطَ ذلك الشيءُ بأبعد النقيضين عنه، كقولك: "لو أهانني لأكرمته"، و قوله[2] [صلى الله عليه وسلم]: "لو لم يخف الله لم يعصه"[3]. وقوله[4]: لو كُشف الغطاءُ مَا ازْدَدْتَ يقينا.

قوله: (**على سبيل القطع**) متعلّق بامتناع غيره، وفيه إشعار بأن الشرط مقدّر الوجود في الماضي حتى يكون امتناعه -أي انتفاؤه- مقطوعا به. وقوله: (**امتنعتْ**) جواب "حين" لتنْزيلها منْزلة "لمّا"، وإذا امتنعتْ جملتاها عن الثبوت امتنع أن تكون جملتاها أو أحدهما اسميةً، (**ولزم أن تكونا فعليَّتين**) ولو قال: "والفعل ماضيا" لكان أظهر، فإنّ ذلك لازم أيضا من قوله: (**لتعليق ما امتنع**). وقوله: (**بما امتنع**) بصيغة الماضي كما عرفتَ، إلاّ أنه جعله حالا فيكون داخلا تحت

---

[1] انظر: المطول، ١٦٨. وهذا رأي ابن الحاجب.

[2] على هامش: أي: قول عمر رضي الله عنه.

[3] هذا الحديث غير موجود في كتب الحديث. ولكنّه يدور على ألسنة علماء البلاغة والبيان و النحو. رواه عمر بن الخطاب-رضي الله عنه- عن النبي -عليه السلام- في حق سالم مولى أبي حذيفة أنه قال: "إن سالما شديد الحب لله -عزّ وجلّ- لو كان لا يخاف الله -عزّ وجلّ – ما عصاه". انظر: حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (للأصبهاني أحمد بن عبد الله، مطبعة السعادة، ١٩٥٢م)، ١٧٧/١.

[4] هذا قول علي رضي الله عنه. انظر: المحاضرات في الأدب واللغة (لليوسي)، قسم: طائفة من الحكم، ٢٤٨. وروي أيضا بلفظ: "لو كشف الغطاء ما ازددتَ إلا يقينًا". انظر: الإعجاز والإيجاز (لأبي منصور الثعالبي عبد الملك بن محمد، بيروت دار صعب)، قسم: فيما صدر منها عن الخلفاء الراشدين، ٩.

وقيل: هو بيت شعر:

لا تحسبَني إذا قَسا الهَجْرُ أَلين ... بل لو كشف الغطاء ما ازددتُ يقين

البيت لصفي الدين الحلي. انظر: الكشكول (لبهاء الدين العاملي)، ١٦/١.

اللزوم.

[٥٥/ب] قوله: (**واستلزم**) عطف على "لزِم"، وفاعله ضمير مصدره، أي: استلزم لزومُ كونهما فعليّتَين مع كون الفعل ماضيا.

فإنْ قلتَ: إذا كان معطوفا على "لزم" وجب أن يكون المعطوف لازما من قوله: "**فحين كانت**...إلى آخره" كما أن المعطوف عليه كذلك.

قلتُ: نعَم، إلاّ أنه لازم للشرط بتوسّط اللازم الأوّل أي: فحين كانت كذا لزم أن يكون الفعل في جملتيهما ماضيا واستلزم لزومُ كونه فيهما ماضيا تنْزيلَ المستقبل في الآيات المذكورة منْزلةَ الماضي المعلوم.

ومعنى: ﴿**وُقِفُوا عَلَى النَّارِ**﴾[سورة الأنعام ٢٧/٦] أُرُوهَا حتى يشاهدوها وأُطْلِعُوا عليها كائنةً تحتَهم، أو أُدخِلوها فعُرِّفُوا مقدارَ عذابها من وقفته على كذا أي: عرّفته إياه. وجواب (**لو**) في هذه الآيات محذوف، أي: "لرأيتَ أمرًا هائلا عجيبا تقصر العبارة عن تصويره"، وهذه أمور إنما تقع في الآخرة لكنّها لتحقّق وقوعها نُزِّلت منْزلة الماضي المقطوع به فاستعمل فيها "إذ" و"لو" المختصّان بالماضي فكأنّه قيل: هذه أحوال قد تحقَّقت وانقضت، وأنتَ ما رأيتها. وحينئذ كان المناسب أن يقال: "ولو رأيتَ!" لكنّه عدل إلى صيغة المستقبل تنبيها على نكتة أخرى هي: أنّ اللفظ المستقبل الصادر عمَّن لا خلاف في إخباره بمنْزلة اللفظ الماضي المعلوم تُحقِّق معناه، ويمكن أن يقال[1]: تلك الأمور ماضيةٌ تأويلا ومستقبلةٌ تحقيقا فرُوعيَ الجانبان معا.

قوله: (**تنْزيلَ**) مفعول "استلزم"، و(**نظما**) علة للتنْزيل، ولو أخّره عن طرق التنْزيل، أعني قوله: "منْزلة الماضي"، لئلاّ يقع التعليل بين أجزاء المعلَّل[2] لكان أَولى. قوله: (**منْزلةَ "وَدَّ"**) وذلك، لأن "رُبَّ" المكفوفة -لكونها دالةً على تقليل محقق- حقّها أَن تدخل على فعل ماض. ولا شكّ أَنَّ وَدادة الكافرين كونهم مسلمين أمر مستقبل، إلاّ أنّه نُزِّل منْزلةَ الماضي في تحقّق الوقوع، فاستعمل فيه "ربما" ثم عبّر عنه بلفظ المستقبل لِما عرفتَ من إحدى النكتتين. والقول الآخر للبصريين[3]: إن "ما" نكرة بمعنى: شيء موصوفة بـ"يَوَدُّ"، وما تعلّق به "رُبَّ" محذوف، أي: تحقق.

---

[1] انظر: المطول، ١٧٢.

[2] سقط من ب: من قوله: لكان أولى..... إلى قوله: محقّف حقّها.

[3] انظر: الكشاف، ٣٨٦/٢؛ المطول، ١٧٢. شرح الكافية (لرضي الدين[المشهور بـ"الرضِيّ"] محمد بن الحسن الأسترابادي، ١٢٧٥هـ، ١-٢)، ٣٠٨/٢؛ البحر المحيط، ٤٤٢/٥.

وعند الكوفيين[1]: إن التقدير: ربّما كان يودّ، فلا حاجة إلى تنْزيل المضارع منْزلة الماضي، ومعنى تقليل الوَدادة: أنهم من شدة الأهوال مَدْهُوشُونَ، فإن كانت منهم إفاقة ما تمنّوا كونهم مسلمين. وقيل: المراد تكثير الوَدادة. قوله: (**واسْتَلْزَمَ في مثل قولك**) عطف على "استلزم في مثل قوله[عزّ اسمُه][2]"، وفاعله ضمير ذلك اللزوم أيضا ومفعوله "القصدَ".

قوله: (**مستمرُّ الامتناع**):

قيل عليه: أن كلمة "لو" تدلّ على الامتناع، وقد دخلت على المضارع الدالّ على الاستمرار فيفهم حينئذ امتناع الاستمرار لا استمرار الامتناع.

وأجيب عنه: بأنه كما أن الجملة الاسمية يدلّ بمعونة المقام على دوام الثبوت. فإذا دخل عليها حرف النفي دلت على دوام الانتفاء لا على انتفاء الدوام، كذلك المضارع الخالي عن حرف الامتناع يدل على استمرار الثبوت، فإذا دخل عليه حرف الامتناع دلّ على استمرار الامتناع، ولا بُعْدَ في ذلك.

ألا يُرَى أن قولك: "ما زيدا ضربتُ" يدلّ على اختصاص النفي لا على نفي الاختصاص، فمعنى قولك: "لو تُحْسِنُ إليّ لَشَكرتُ" , أن انتفاء الشكر بسبب استمرار انتفاء الإحسان، لا أنّه بسبب انتفاء استمرار الإحسان، فإن الشكر يتوقّف على وجود الإحسان، لا على استمراره.

وقوله: (**فيما مضى**) إشارة إلى أنّ "لو" على معناها، وأن المضارع الواقع موقع الماضي أفاد استمرار انتفاء الفعل فيما مضى، وإنما قال: (**وقتا فوقتا**) لأن الإحسان يوجد هكذا عرفا فيلاحظ انتفاؤه بحسب أوقات وجوده، لا استمرار انتفائه في جميع الأوقات، فيكون المضارع المنفيّ كالمثبت في أنّ الاستمرار المستفاد منه تَجَدُّدِيٌّ، لا ثبوتِيٌّ.

وقوله: (**على نحو**) حال من (**القصد**)، وإنما قال بعد قوله [تعالى]: ﴿**إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ**﴾[سورة البقرة ١٤/٢] ليُظهر أن مقتضى الظاهر أن يقال: "الله مستهزئ" فعدل إلى "يستهزئ" قصدا إلى استمرار استهزاء الله بهم وقتا فوقتا، وهو إنزال البلايا عليهم وإدخال الهوان فيهم على تجدّد الأزمنة. قوله: و(**بيكسبون**) عطف على (**بيستهزئُ**) ولو لا أنّه قصد به الاستمرار لقيل: "مما كسبوا"، كما قال [تعالى]: ﴿**مِّمَّا كَتَبَتْ**﴾[سورة البقرة ٧٩/٢]، وإنما فصَل قوله [تعالى]: ﴿**لَوْ يُطِيعُكُمْ**﴾[سورة الحجرات ٧/٤٩] ولم يعطفه على قولك: "لو تُحسِن"؛ إما لأنّه لا

[1] نفس المصادر السابقة.

[2] في ج:+ عز اسمه.

يحتمل استحضار الصورة، كما يحتمله قولك: "لو تُحسِن"، وإما لأن صاحب الكشاف[1] حمله على امتناع الاستمرار، ولعله أَظْهَرَ ممَّا اختاره المصنّف[2] وبالغ فيه، حيث حكم بأنه وارد عليه، لأن عَنَتَهُمْ -أي: وقوعَهم في المشقّة و الهلاك- إنما يلزم من استمراره -عليه السلام[3]- على إطاعتهم، فما يَعِنُّ لهم و يستصوبونه، إذ فيه اختلال أمر الإيالةِ [أي: الرسالة][4] وانقلاب الرئيس مرؤسًا، وأما إطاعته إياهم في بعض ما يَرَوْنَهُ ففيها استمالتهم واستجلاب قلوبهم بلا مَعَرَّةٍ[5].

قوله: (**ولك أن تَرُدَّ الغرضَ من لفظ "تَرَى"، و"يَوَدُّ"، و"تُحسِن"**) هذا وجه ثان في هذه الأمثلة وهو: أن يُقصد بصيغة المضارع فيها إلى استحضار الصورة، فإن المضارع دالّ على الزمان الحاضر الذي من شأنه أن يشاهد ما هو واقع فيه، فيُقصد به إلى إحضار الصورة في الحال، وجعلها مشاهدةً. ثمّ إنّه جعل الاستحضار في: "يَوَدُّ" راجعا إلى صورة الوَدادة وهو ظاهر، وفي: "لو تُحسنُ" إلى صورة منع الإحسان على قياس ما مرّ من أنّ القصد بـ"لو تُحسِنُ" إلى إستمرار امتناع الإحسان إلا أنه اختار ههنا لفظ المنع على الامتناع لزيادة التقبيح، وذكر في "تَرَى" استحضار صورة المرئيِّ المستتبع لاستحضار صورة الرؤية تنبيها على أن المقصود من استحضار صورة الرؤية استحضارُ صور تلك الحالات المرئيَّة.

فإن قلتَ: إذا كان "لو تُحْسِنُ" لاستحضار صورة انتفاء الإحسان كان "لو ترى" لاستحضار صورة انتفاء الرؤية لا لاستحضار صورة الرؤية.

قلتُ: يجوز أن يعتبر أولا انضمام "لو" إلى المضارع، ثمّ يقصد إلى استحضار الصورة فيكون راجعا إلى الانتفاء، ويجوز أن يُقطع النظرُ عنه، ويُقصدُ الاستحضارُ بالمضارع وحده، وإنما تتعين هذه المعاني باقتضاء المقام، كما أنَّ تَعَيُّنَ استمرارِ الامتناع وعكسِه، إنما هو بحسبه. ولا شكّ أنه لا معنى لاستحضار صورة انتفاء الرؤية في "لو تَرَى"، كما لا طائل في استحضار صورة الإحسان في "لو تحسِن"، فتَدَبَّرْ. ولا يُلتفت[٥٦/أ] إلى ما يقال: من أنّه جعل "لو" في "لو ترى" للتمنّي دون الامتناع، لأن "لو" التمني لا تختصّ بالماضي، فلا حاجة حينئذ إلى التأويل.

قوله: (**قائلين لِما يقولون**) يعني: قولهم: ﴿**رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَارْجِعْنَا نَعْمَلْ**

---

[1] انظر: الكشاف، ٥٦٠/٣-٥٦١.

[2] انظر: المفتاح،٢٤٧.

[3] سقط من ب: السلام.

[4] على هامش ج: أي: الرسالة.

[5] في ب: بلا نفرة.

صَالِحًا﴾[سورة السجدة ١٢/٣٢]. وقوله: (**متقاولين بتلك المقالات**) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿**يَرْجِعُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ الْقَوْلَ يَقُولُ الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لَوْلاَ أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ**﴾[سورة سبأ ٣١/٣٤] إلى آخره، وكأنّه اكتفى بذكر استحضار صورتي المجرمين والظالمين عن التعرّض لاستحضار صورة الموقوفين على النار قائلين: ﴿**يا ليتنا نُرَدُّ ولا نُكذِّبَ**﴾[سورة الأنعم ٢٧/٦]. قوله: (**كما في** [قوله تعالى]: ﴿**وَاللهُ الَّذِي أَرْسَلَ** [الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ]﴾)[سورة فاطر ٩/٣٥] أي: كاستحضار الذي فيه، فإنّ قوله: (**تُثِيرُ**) بمعنى "أثارتْ" بدليل "فسُقْناه" لأن الماضي لا يكون متأخّرًا عن المستقبل، و"الفَزَع": بفتحتين جمع فَزَعَة وهي قطعة من السَّحاب رقيقة، و"المندوف": المضروب بالمِنْدَفَةِ، وهي آلة النَّدَّافين، (**تَتَضَامُّ**) أي: ينضمّ بعضُ تلك الفزع إلى بعض، ولفظة (**ثمّ**) قائمة مقام "تارة أخرى"، أي: تتكوّن أولا عن فزع، ثم تبدو وتتضامُّ ثانيا، (**يَعُدْنَ**) أي: يصرن رُكامًا سَحابًا مُتراكما، أي: متراكباً ركب بعضه بعضاً. قوله: (**وإنّه**) أي: العدول عن الماضي إلى المضارع لاستحضار الصورة وهي المسمَّى عند النحاة بحكاية الحال الماضية. قوله:

بِأَنِّي قَدْ لَقِيْتُ[١] ....

بدل من قوله: (**بِمَا لاَقَيْتُ**) في البيت السابق وهو:

ألا مَنْ مُبْلِغٌ فِتْيَانَ فَهْمٍ بما لاقيتُ عند رِحا بِطانِ[٢]

وهو موضع، والغُولُ[٣] من السَّعالي، وكل مُهْلِكٍ يسمّى عند العرب غولاً، "تَهْوي" أي: تُسرع كأنها تنزل و تسقط، و"السَّهَبُ" الفَلاة، و"الصحيفة": الورقة من القرطاس، و"الصحصحان":

---

[١] تمام الأبياتِ:

ألا مَن مُبْلِغٍ فتيانَ فهمٍ بما لاقيتُ عند رَحا بِطانِ
بأني قد لقيت الغول تهوي بسَهَب كالصحيفة صحصحانِ
فأَضربُها بلا دَهَشٍ فخرَّتْ صريعا لليدين وللجِرانِ

الأبيات من الوافر، وهي لتأبّط شرًّا (ثابت بن جابر بن سفيان، أبو زهير) . خزانة الأدب، ٤٣٨/٦-٤٣٩؛ المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر (لابن الأثير أبو الفتح محمد بن محمد، تحقيق: محمد محي الدين وآخرون، ، دار الرفاعي، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ١-٢)، ١٨/٢؛ الأغاني، ٢١/١٨-٢١٢. الإشارات، ٦٥؛ المصباح، ١٣٢؛ المفتاح، ٢٤٧. صحصحان: ليس بها شيء ولا شجر ولا قرار للماء.

[٢] نفس المصادر السابقة.

[٣] في حاشية المصباح: في الصحاح: الغول بالضمّ من السَّعالي، وكل ما اغتال الانسان فأهلكه فهو غول، والنضب غول الحلم، وفيه أيضا السِّعلاة أخبث الغِيلان، وكذا السِّعلاء، والجمع السَّعالي. (**منه**)

المستوى، و"خَرَّتْ" أي: سقطتْ، يقال: صَرَعَه، أي: ألقاه على الأرض وأهلكه، و لم يؤنَّث صريعا، لأنّه بمعنى المفعول، و"الجِران" مقدَّم عنق البعير من مذبحه إلى منحره، واللام في "لليدين" للإختصاص، أو بمعنى على. وبيّن هذين البيتين بيتان آخران:

فقلــتُ لها كِلانا نِضْوُ أرضٍ   أخو سفرٍ فخَلِّي لي مكانِي[1]

فَشَدَّتْ شَدَةً نَحْوِي فأَهْوَتْ   لهـا كَــفِّي بمَصْقُولٍ يَمَــانِي

"النِّضْوُ" المهزول، و"الشَّدَةُ" الحملة، و"أَهوتْ كَفِّي بالسيف" أي: أَوْمَأتْ به، "فأَضْرِبُها" أي: ضربتُها، والضمير لـ"الغُول"، ولتعيين مرجعه أَوْرَدَ البيت الأوّل.

قوله: (**من هذا القبيل**) أي: من العُدُول إلى المضارع لاستحضار الصورة. قوله: (**واستلزمَ**) عطف على "لزم أو استلزم" الأوّل أو الثاني، وفاعله أيضا ضمير اللزوم، أي: أو استلزم لزوم كون جملتيها فعليّتيْن أن يحمل "أنتم" على أنه فاعلُ فعلٍ محذوف، لا مبتدأ خبره: ﴿[لَوْ أَنْتُمْ] **تَمْلِكُونَ**﴾[سورة الإسراء ١٠٠/١٧] لتكون "لو"[2] داخلةً على جملة فعليّة. قوله (**لفائدة التأكيد**) فيه بحث لأنّه لو كان من قبيل التكرير للتأكيد وكان الحذف لمجرّد الاختصار -كما ذكره- لم يلزم الحذف في نحو: ﴿**وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ**﴾[سورة التوبة ٦/٩] فالصواب ما عليه الجمهور من أن المقصود الإبهام بالحذف ثم التفسير، فلا يجوز إجماعهما. وقوله: (**لدلالة ضميره عليه**) مردود بأنّ كلمة الشرط تدلّ على الفعل المطلق.

وقوله: (**تملكون**) يدلّ على خصوصه، ولا مدخل في ذلك للضمير الذي هو "أنتم" على قياس "لو ذات سوار لطمتني"[3]، إلاّ أن يقال: لولا أنتم لما اُحتِيجَ إلى تقدير" فله دلالة ما على المحذوف. قوله: (**منفصلا**) حال من المستتر في (**المبدل**) الراجع إلى ضميره أو مفعول ثان على تضمين الإبدال معنى الجعل.

وقد يقال: لا حاجة إلى تكلّف الانفصال، بل أصله: "لو تملكون أنتم تملكون" فحُذفت الجملة الأُولى بأسرها، وبقي تأكيد فاعلها مع مفسِّرها.

ويجاب: بأنّ فيه التزام كثرة الحذف بلا ضرورة، وكأَنَّ العُدُول إلى المضارع أعني:

---

[1] نفس المصادر السابقة. ويُروى: نِضْوُ أَيْنٍ.

[2] سقط من ج: لو.

[3] هذا مثل معناه: لو ظلمني من كان كفؤا لي لهان علي، ولكن ظلمني مَن هو دوني.انظر: المستقصى ٢٩٧/٢، مجمع الأمثال، ٨١/٣؛ اللسان، مادة: (لطم).

"تملكون" لاستحضار الصورة، وذهب المبرَّد[1] إلى: أنّ "لو"قد يستعمل في المستقبل بمعنى "إنْ" كما في: {**أُطْلبُوُا العلمَ ولو بالصِّينِ**}[2] و{**أباهي بكم الأمم يوم القيانة ولو بالسِّقْطِ**}[3] وعلى هذا جاز أن يحمل "لو" ههنا على الاستقبال، أي: إنْ تملكوا تَبْخُلُوا لخشية الفاقة. وذهب صاحب الكشاف[4] إلى أنه: لما حذف الفعل ههنا لبرز الكلام في صورة المبتدأ والخبر فأفاد الاختصاص كما يقيده صريح المبتدأ والخبر في مثل: "أنا سعيت في حاجتك" والمعنى: أن الناس هم المختصّون بالشُّحِّ المتبالَغ.

قال: (**وأمثال هذه اللطائف**) أي: المذكورة في مباحث تقييد الفعل بالشروط المختلفة يقال: "تغلغل الماء في الشجر" أي: دخل في تجاويفه وعُرُوقه، و(**الراضَة**) جمع رائض من "رُضْتُ المُهْرَ" إذا علَّمتَه السَّيْرَ وحَبستَه عن الذهاب إلى هنا وهناك، وكأنه أراد بالراضَة الذين ارتَقَوْا إلى درجة تعليم الغيركأمثاله من علماء المعاني، واللام في قوله: (**ولِمَبْنَى**) متعلّق بـ(**لا تَتِمُّ**) يريد أن مسائل علم المعاني بأسرها مما لا يحيط به إلاَّ علمُه تعالى، وذلك لأنّها مستخرجة عن تتبُّعِ جزئيات التراكيب وتعرُّفِ ما لها من لطائف النكت مفصلةً على وجه يتحصّل به قاعدة كلية هي مسئلة من علم المعاني، ولا شكّ أَنَّ آحادَ التراكيب غيرُ منحصرة، فلا يمكن لبشر أن يطَّلعَ عليها ويتعرّفَ جميعَ لطائفها حتى يستخرجَ جميعَ القواعد المتعلّقة بجميع نُكَتِها، فكثير من مسائل علم المعاني بَعْدُ بالقوّة لم يصل أذهان الراضَةِ إليها ولا إلى اللطائف الجزئية التي تُستخرج هي منها، بل علمُ الله تعالى محيط بجميع مسائله، وبتفاصيل لطائف التراكيب التي هي مبنى تلك المسائل بلا تتبّع.

قوله: (**ولا يدخل كنهُ بلاغةِ القرآن إلاّ تحت علمه الشامل**) يعني: كما أنّ علم المعاني لا

---

[1] انظر: المقتضب (للمبرد)، ٧٧/٣؛ الكامل (لأبي العباس المبرد،تحقيق: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ١-٤) ، ١٤٠/٣، ٤٤٠.

[2] تمام الحديث {**اطلبوا العلم ولو بالصين فإن طلب العلم فريضة على كل مسلم**}. كشف الخفاء للعجلوني إسماعيل بن محمد (دار الكتب العلمية ،بيروت ١٩٨٨م/١٤٠٨هـ) ١٣٨/١؛ الجامع الصغير في أحاديث البشير النّزير،(لجلال الدين السيوطي، دار القلم، ١٩٦٦م)، ٤٠/١.

[3] أنظر: أحمد، مسند ١٧٢/٢، واللفظ: {**فإني أباهي بهم**.....إلخ}؛ سنن أبي داود، ٢٢٠/٢؛ السنن الكبرى، ٨١/٧؛ سنن ابن ماجة، ٥٩٩/١؛ مجمع الزوائد، باب تزويج الولود، رقم: ٧٣٣٨، واللفظ: {**فإني أباهي بهم**....إلخ}، ورقم: ٧٣٤١، باب تزويج الولود، واللفظ: {**سوداء ولود خير من حسناء لا تلد. إني مكاثر بكم الأمم يوم القيامة حتّى يؤتى بالسِّقْط**......إلخ}.

[4] انظر: الكشاف، ٤٦٧/٢-٤٦٨.

يحيط به إلاّ علاّمُ الغيوب، كذلك ما هو المقصود الأصليّ منه –أعني العلمَ ببلاغة القرآن– ليس حاصلا بتمامه إلاَّ لَه تعالى.

قوله[1]: (**هذا الفنّ**)[2] أي: الفنّ الثالث، و"الاستِيراء": طلب الوَرْيِ، وهو: خروج النار من الزَّنْد، و(**لا تَضَعُ**) أي: المستودَعاتُ، و"الراكض" من "ركَض الدابة" إذا استحثَّها للعَدْوِ. وقوله: (**إلى أَنْأَى مَدًى**) أي: أبعدِ غايةٍ متعلقة بـ"راكض"، وكذا الباء[٥٦/ب] في (**باستفراغ طَوْقٍ**) أي: طاقة، و(**التَفوّقُ**) المرتضِع من: "تفوَّق الفَصيلُ" إذا شرب اللبن فُواقا فُواقا، وهو زمانُ ما بين الحلْبَتَيْنِ، فإنَّ الناقة تُحْلَبُ ثمّ تُتْرَكُ زمانا قليلا يرتضعها الفَصيلُ لِتُدِرَّ، و"الأَفاويقُ": جمعُ أَفْواقٍ جمع فِيق جمع فِيقَةٍ –بكسر الفاء– وهي: اللبن المجتمع فيما بين الحَلبتيْن. وقوله (**بقوّة فهم**) متعلِّق بـ"متفوِّق" وهو صفة "راكض"، كمولَع ومتوسِّل وطامع، و"الصفايا" جمع صَفِيَّة وعي المُختارَة، و"حبَّات القلوب" سُوَيْدَاواتُها، وضمير (**عليها**) راجع إلى: (**ما يُؤْثِرُها**)، يقال: خطيب مِصْقَعٌ أي: بليغ مِجْهَر , و"الخَبايا": جمع خَبيئَة وهي: المَخْبُوءَةُ.

قوله: (**وبذلك**) أي: بما ذكرنا من الرَّكْض وما يعقبه من الصفات، "تأنَّق في كذا" إذا تأمّل فيه باستقصاء، (**متنقِّلاً**) أي: متدرّجا في الانتقال من العلم الإجماليّ إلى العلم التفصيليّ، فإنّ عجزَ المُتَحَدِّين بالتَّنْزيل عن أَنْ يأتوا بسورة من مثله دَلَّ إجمالا على أنه مُعجِزٌ، وبعلم المعاني والبيان يُتوصَّل إلى تفصيل ذلك الإجمال، ويعلم أن إعجازه لما فيه من النكت واللطائف الخارجة عن طَوْقِ البشر.

وحاصل ما ذكره: أن ما أودعناه في الفنّ الثالث لا يتّضح حقَّ اتّضاحها، ولا يُنقاد كما ينبغي إلا لذي طبع نَقَّادٍ وخاطرٍ وَقَّادٍ يستفرغ طاقته في سعيه لتحصيلها لأقوى باعث على تحمُّل المشاقّ، وهو الطمع في السعادة العظمى واللذّة الكبرى المطلوبة لذاتها. قوله: (**والفوزِ**) بالجرّ، وقد يروى بالنصب عطفا على مَحَلِّ (**المَثُوبة الْحُسْنَى**).

[1] في ب: قال.

[2] في ب:+أقول.

[الفنّ الرابع]

[الفصل والوصل والإيجاز والإطناب]

قال[1]: (**الفنّ الرابع**) قوله: (**مركوزٌ**) خبرٌ مبتدأُهُ (**أن ليس يمتنع**) والمعنى: أن عدم امتناع الاتحاد والمباينة والتوسّط بين مفهومي جملتين مقرّر مثبت في ذهنك على وجهٍ لا سبيل لك إلى إنكاره. وقوله: (**لا تجد**) إما صفة لـ"مركوز"، أو حال من المستتر فيه، أو خبر ثان، وفاعل "ليس" إما ضمير راجع إلى (**اتحادٌ**) على التنازع، وإما ضمير الشأن، وإنما ذكر سلب الامتناع دون الإمكان لئلاّ يتوهّم الإمكان الخاصّ فيخرج عنه ما كان واجبا من هذه الأقسام، يقال: "تآخَى زيد وعمرو" إذا أخذ كل منهما صاحبه أخا له، و"الارتباط" ههنا مصدر المبنيّ للمفعول، يقال: "ارتبطه وربَطه" كِلاهما بمعنًى، و"المستحكِم" بكسر الكاف من: استحكم الشيءُ صار مُحكما، و(**الأواخيّ**) جمع آخِيَّة بتشديد الياء فيهما، وهي قطعة حبل يُدفَنُ طرفاها ويُظهر منها عُروَة يُشَدُّ إليها الدابَّة، والمراد بـ"الأواخيِّ" جهات الارتباط.

قوله: (**ولا أن يباينَ**) عطف على "اتِّحاد"، و(**الوَشائِج**) الوسائل، جمع وَشيجَة وهي: عُرُوق الشجرة، وتُطلق على القرابة المتشابكة، (**ولا أنْ يكونا**) أي: مفهوما جملتيْن، (**بين بين**) أي: بين الاتّحاد والمباينة، و"الآصِرة" ما عطفُك على غيرك من رَحِم أو معروف أو غيرهما، وهناك إشارة إلى بين الجملتين. قوله: (**فتوسَّطَ**) بالنصب عطف على (**يكونا**)، (**بين الأولى**) أي: بين الحالة الأُولى هي الاتحاد والحالة الثانية التي هي المباينة، (**لذلك**) أي: لما بينهما من آصِرَةِ الرَّحِمِ والاتصال بوجه ما.

ومحصول كلامه: أنَّ بيْن مفهومَيْ أيِّ جملتيْن فَرَضْنَا إما كمال الاتصال أو كمال الانقطاع أو التوسّط بينهما.

[الفصل]

قوله: (**وهو: ترك العاطف وذكرُه**) أفرد الضمير الراجع إلى الفصل والوصل، لأنّهما صارا بمنْزلة اسم واحد لباب مخصوص، وقدّم الفصل الذي هو: ترك العاطف لأنّه الأصل، ولأن مداره على جهتين من تلك الجهات الثلاث -أعني الاتحاد والمباينة- ومدارَ الوصل على جهة

[1] في ف: قوله. سقط من ي: قال: الفن الرابع.

واحدة هي التوسّط، ولا يقدح في المدارية التخَلّف على سبيل الندرة أو القلّة، كالوصل لدفع الإيهام مع المباينة والفصل للاحتياط مع التوسّط. قوله: (**وكذا طَيُّ الجمل عن البَيْن، ولا طَيُّها**) يعني: أنّ مدارهما أيضا على هذه الجهات، فإن الغالب أنّه إذا كان بين الجمل من الاتحاد والتناسب ما يُعلم بواسطته بعضُها من بعض يُصار إلى طيّ الجمل وإلاّ فلا. فلا يُرَدُّ أن المدار على وجود القرينة وقصد الاختصار وما يترتَّب عليه من النكت وعدمها لا على الجهات المذكورة، ثم العمدة في الإيجاز طيّ جنس الحمل واحدة كانت أو أزيد، وقد يحصل بحذف المفردات أيضا. وقوله: (**عن البَيْنِ**) يُوهم اختصاص طيّ الجمل بأثناء الكلام.

قوله: (**وإنها**) أي: هذه الجهاتِ الثلاثَ، (**لَمِحَكُّ البلاغةِ**) أي: ما يُمتحن به بلاغةُ المتكلّم، فإن طبّق فيها المفصَل ظهر كمال بلاغته، وأصله: الحجر الذي يُحَكُّ به الذهب فتُعرف جودته من رَدائته، (**ومُنْتَقَدُ البصيرة**) أي: الموضع الذي يُنْتَقَدُ فيه البصائر، ويُعرفُ جيادها من زُيوفها، و"المتفاضَل": مَوضِعُ تَفاضُلِ الأشياءِ بعضها على بعض، و"المِعيار": الميزان يعرف به العيار، و"المِسبارُ" آلة يُعرف بها غَوْرُ الجَرْحِ ومقدار عُمْقِه، و"المَنْجَمُ": المظهر من نَجَمَ النَّبْتُ أي: ظهر، و"المَعْجَمُ": موضع العَجَم من: عَجَمتُ العودَ، إذا عَضِضْتَه لِتَعرف صَلابَته من رَخاوته، و"الجِلاَء": بالكسر مصدر: جَلَوْتُ السيفَ، صقلتُه، و"الصدأ": بالهمزة والقصر مصدر: صَدِئَ الحديدُ، بالكسر، أي وسِخَ واسْوَدَّ، و(**القِدْحُ**) السَّهم قبل أن يُراشَ، و(**المُعَلَّى**) هو السابع من قِداح المَيْسَر، وله النصيب الأعلَى، (**وأنّ لك**) بفتح الهمزة عطف على القِدْح، و"الإبداع": الاختراع، و"الوَشْيُ": النقش.

[العطف]

قوله: (**كنحو أن تُذكر**) أي: الجمل، تمثيل للتمييز المذكور مع مساهلة[٥٧/أ] في العبارة، والمراد: كنحو أنْ يُعرفَ لأنَّ الجمل في أي موضع تُذكر متعاطفة، وفي أيّ موضع تُذكر غيرَ متعاطفة، وإنما كان تمييز موضع العطق عن غير موضعه هو الأصل في الفنّ الرابع، لأنّ المقصد الأعلى منه مباحث الفصل والوصل لكثرها ورقَّتها وهي مبنيّة على ذلك التمييز المحتاج لخفائه إلى مزيد اعتناء بشأنه. وأما مباحث الجملة الحالية، والإيجاز، والإطناب فكالتَّبْعِ للمقصود بالذات.

قوله: (**وأنّه**) أي: العطف والتمييز، ويشهد للأوّل شيئان:

ا-[الأوّل][1]: أن التعاطي بالعطف أنسب منه بالتمييز.

ب-[الثاني][2]: قوله فيما بعد: (**وأما توسيط الواو بيْن جمل لا محلّ للمعطوف عليها من الإعراب، فإنما بَعُدَ تعاطيه**). لا يقال: رجوع الضمير إلى العطف يستلزم استدراك قوله: (**اعلم أن تمييز مَوضع العطف**...إلى آخره) لأنّا نقول: إذا تبيّن أنّ العطف في أيِّ موضع يَقْرُب وفي أيِّ موضعٍ يَبْعُدُ وانكشف أحوالهما فقد حصل تمييز مواضع العطف عن غيرها فلا استدراك، وإنما ذكر (**القصد**) في تفسير القريب والبعيد، حيث قال فيهما: (**هو أنْ يُقْصَدَ العطفُ بينها**) بناءً على أنه أراد بالعطف الذي حكم عليه بأنه نوعان معنى المصدر المبني للفاعل، ولذلك قال: (**يعتمد معرفةَ أصولٍ ثلاثةٍ**) و لم يقل: يعتمد أصولاً ثلاثة. ولا شكّ أن العطف بهذا المعنى يتضمّن "القصد" فصرَّح بما في ضِمْنِه.

قوله: (**هو أنّ العطف في باب البلاغة**) أي: العطف المطابق لمقتضى الحال (**يعتمد معرفةَ أصولٍ ثلاثة**)، وأمّا العطف الذي يُقصد به صحّة التركيب وتأدية أصل المعنى فلا حاجة فيه إلى الأصل الثالث، أعني وجه كونه مقبولا. قوله: (**الموضع الصالح له من حيث الوضع**) إنما اعتبر الوضع، لأن المرجع في كون الموضع صالحا للعطف إلى معاني حروفه بحسب الوضع، فالموضع الصالح للفاء أن يكون المعطوف بعد المعطوف عليه بلا مهلة، لأنّ الفاء موضوعة لذلك. والموضع الصالح لـ"**ثُمّ**": أن يكون هناك مهلة. وهكذا قياس باقي الحروف.

وفائدة العطف: ما يترتّب عليه من كون الثاني من الأوّل على الارتباط الذي يقتضيه معنى الحرف سواء تشاركا في معنى إعراب أو لا. ووجه كون العطف مقبولا عند البلغاء؛ أمّا في الواو فأن يكون بين المعطوفين جهة جامعة، وأما في غير الواو فأن يكون بين المعطوفين نسبة مخصوصة تقتضيها معنى العاطف.

قوله: (**وأنت إذا أَتْقَنْتَ معاني الفاء**) بيانٌ لقرب القسم الأوّل من القريب، وهو: العطف بغير الواو. قوله: (**على معنى محصّل**) أي: معيّن مقصود في نفسه يستدعي ذلك المعنى من الجمل[3] (**بَيْنًا مخصوصا**) يشتمل ذلك البَيْن على فائدة العطف، (**وكونِه مقبولا**) في ذلك البيْن. فالأصول الثلاثة ممهَّدة في العطف بغير الواو بمجرّد ضبط معانيها الوضعيّة بخلاف الواو، فإنه يدل على

---

[1] في ف، ي، ج، ب: الأول.

[2] في ف، ي، ج، ب: والثاني.

[3] في ي: الحمل.

معنًى مبهمٍ غيرِ متحصِّلٍ، هو مطلق الجمع في معنى من المعاني على احتمال المقارنة والتعقيب والمهلة، فليست الأصول الثلاثة ممهَّدةً في الواو بمجرَّد ضبط معناه الوضعي. قوله: (**وكذلك إذا أتقنتَ**) بيان لقرب القسم الثاني من القريب، وهو العطف بالواو إذا كان للجملة المعطوف عليها محلٌّ من الإعراب.

ومُجمل ما ذكره في بيان قربه : أن الإعراب صِنفان: أصلٌ وتَبَعٌ منحصِر في خمسة. والصنف الأوّل: ليس موضعا للعطف بأيّ حرف كان لِفَوات شرط العطف فيه، أعني تقدّم متبوع، وكذا أربعة من الصنف الثاني ليس شيءٌ منها موضعا للعطف، إما لفِقدان ذلك الشرط حكما كما في البدل، فإن المبدل منه في حكم الساقط، وإما لفقدان ما يقتضيه الواو من التغاير بين المعطوفين، كما في الوصف والبيان والتأكيد، فتعيَّن أن موضعه هو الخامس من الصنف الثاني.

وقد تحقّق عندك: أنّ كلّ واحد من وجوه الإعراب دالّ على معنى، فإذا كان للجملة الأُولى محلّ من الإعراب ظهر فائدة العطف بالواو، أعني المشاركة في ذلك المعنى، وحينئذ فقد تمهَّد لك من تلك اللأصول الثلاثة أصلان: معرفة موضعه، ومعرفة فائدته. ثم إذا عرفتَ أن شرط مقبوليَّة العطف بالواو هي: الجهة الجامعة بين المعطوفين، فقد تمهَّد لك الأصل الثالث، واستبان أمرُ القرب، ولِنرجعْ إلى تفصيل كلامه.

قوله: (**وأتقنتَ أنّ الصنف الثاني**) أي: الإعراب التَّبَعِيّ (**منحصر في تلك الأنواع**) أي: لا يوجد الإعراب التبعيّ إلا فيها، فلا حاجة إلى جعل الإعراب بمعنى الْمُعْرَب، ولا إلى تقدير مضاف على معنى أنّ ذا الصنف الثاني منحصر ليكون تلك الأنواع أقساما له. قوله: (**وإتباعِ الثاني الأوّل**) في تسامح لأنّ الإتباع المذكور ليس من تلك الأنواع، بل هو العطف بالمعنى المصدريّ، والمعدود في تلك الأنواع: هو االعطف بمعنى المعطوف، وكأنه عدل عنه لئلا يصير قوله فيما بعد: (**إنما موضعه النوع الخامس**) بمنْزلة أن يقال: موضع العطف هو المعطوف دون باقي التوابع، وأيضا فيما ذكره دلالة على أن كلمة "أيْ":حرف عطف، ولهذا نكّر فقال: (**بتوسيط حرف**). قوله: (**وعلمتَ كون المتبوع**) عطف على "أتقنتَ" في قوله: "وكذلك إذا أتقنتَ"، وإنما أورد في المعاني السابقة الإتقانَ لكون تلك المعاني مُتقنةً، أي: محكمة مقرّرةً في علم النحو بلا شبهة، ولا حاجة إلى بيان، وعدَل عنه ههنا، لأنّ كون الْمُبدل منه في حكم الْمُنَحَّى والْمُعْرَض عنه، إنما يعلم مما وقع في عبارة النحاة من أنّ (**البدل في حكم تَنْحِيَةِ المبدل منه**) أي: تبعيدُه وإزالته، مع أن كلامهم هذا ليس مُجْرًى على ظاهره، بدليل صحة قولك: "زيد رأيتُ غلامَه رجلا

صالحا"، ولو كان المبدل منه في حكم الساقط بالكلية لَخَلاَ كلامك عن العائد إلى المبتدأ، بل أرادوا به: أن العمدة هو البدل، وما نقدّمه توطئة له، فكأنّه في حكم الساقط.

قوله: (**ويُوَصُّون بتصريح بل في قسمة الغَلَطِيِّ**) وذلك ليخرج الكلام من أن يُعَدَّ صادرا بلا رَوِيَة، فأن المتكلم يُرِي بتصريح، بل أنّه ذكر[**٥٧/ب**] الأوّل بِتَعَمُّدٍ، إلا أنّه أضربَ عنه وأعرض. والتقريب ههنا أن يقال: أن لفظ البدل معناه بحسب اللغة ما يقوم مقام ذلك الشيء، وذلك إنما يتصوّر إذا كان الشيء متروكا، أو في حكم المتروك، ففي تسميته بالبدل إشعار بسقوط المبدل منه، فإذا انضمّ إليها تَوْصِيَتُهُمْ بإظهار كلمة الإضراب في القسم الذي ظهر فيه اطِّراح المتبوع عُلم أن الكلّ في حكم الْطَّرْحِ[١] بتقدير "بل". وأما ما يقال من أن أقسام البدل متماثلة، فيلزم تساويها في الأحكام فمحلّ نظر. قوله: (**وعلمتَ في الوصف**) عطف على "علمت" السابق، وهذا أيضا حكم يُعلم بالتأمُّل في هذه التوابع.

فإن قلتَ: إن أريد الاتحاد في المفهوم فذلك في بعض صور التأكيد والبيان، وإن أريد الاتحاد في الذات فهو لا يمنع من صحة العطف، كما في الصفات التي تُعطف بعضها على بعض.

قلتُ: إنما جاز تعاطف الصفات لأنّه لم يقصد بشيء منها الذات التي هي جهة الاتحاد، بل المفهومات المتغايرة بخلاف الموصوف والصفة، فإن ما به الاتحاد مراد بالأوّل.

قوله: (**ثم رجعتَ**) عطف على "أتقنتَ" و"علمتَ" أي: إذا رجعت بعد إتقانك وعلمك بما تقدم إلى تأمُّلك، (**فتحقّقتَ**) أنّ معنى الواو، أعني الجمع يستدعي المغايرة بين معطوفيْه، إذ لا يُعقل جمع بين الشيء ونفسه. قوله: (**حصل لك**) جواب الشرط الذي هو إذا أتقنتَ أنّ الإعراب وما عُطِف عليه، قوله: (**ولم يذهب عليك**) عطف على "حصل"، يقال: ذهب عليه كذا، إذا غفَل عنه. والأمثلة الثلاثة من قبيل الصنف الأوّل بناءً على أن "زيدٌ" فاعل "جاء"[٢] لا عطف على مستتر فيه، وأن "عمرا"[٣] مفعول "عرفتُ"، لا عطف على مفعول مقدّر، وكذا الحال في "راكبا"[٤]. وأما نحو قوله:

---

[١] في ف: الْمُطَّرَحِ.

[٢] الجملة هي: جاء وزيد.

[٣] الجملة هي: عرفتُ فعمروا.

[٤] الجملة هي: جاءني خالد وراكبا.

ألا يا نخلةً في ذاتِ عِرْقٍ   عليكِ ورحمةُ الله السلامُ[1]

فيشارك الصنفَ الأوّل في انتفاء تقدم المتبوع، إلاّ أن المتبوع في الصنف الأوّل معدوم، وههنا مؤخّر، والمراد بـ"لزوم عدم النظير": أنه جدير بأن لا يوجد له نظير، وإن وُجد على قلّة. كقوله:

لو كان يُشكَى إلى الأموات ما لقي   الأحياء بعدهم من شِدَّة الكَمِدِ[2]

ثمّ اشتـــكيتُ لَأَشْـــكَانِي وســـاكنُه   قبرٌ بسنجارَ أو قـــبرٌ على قَـــهَدِ

ولا يخفى عليك أن كلامه هذا يدلّ على امتناع تقديم التوابع في السعة، وذكر المحقّقون من النحاة: أن تقديم المعطوف جائز بشروط ثلاثة: الضرورة، وعدم التقديم على العامل، وكون العاطف أحدُ الحروف الخمسة؛ أعني: الواو، والفاء، وثم، وأو، ولا. وقد يقال: جاز أن يعطف "ورحمة الله" على ضمير "السلام" المستتر في الظرف بلا فصل، ولا تأكيد، على سبيل الشذوذ. قوله: (**وأما نحو قوله عزّ وجلّ**: ﴿**وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ**﴾[سورة البقرة ٢/٤٠]) يريد أن المعطوف عليه إذا كان مقدّرا مقدّما على المعطوف لقرينة توجد هناك، كان العطف سايغا شايعا، لأنّ المقدّر كالملفوظ به.

فقوله: (**فارهبون**) دالّ على عامل "إياي"، أعني: ارهبوا، و مفسِّرٌ له. وإنما انفصل ضمير المفعول لتقدّمه على عامله لأجل التخصيص، وعُطف المفسِّر على المفسَّر بالفاء، لأنّ المراد رَهْبَةٌ بعد رهبةٍ، وصحّ كونه مفسِّرا للمعطوف عليه باعتبار الاتحاد النوعيّ. وقد يقال: إيراد الفاء بينهما من حيث إن حقّ المفسر أن يُذكر عقيب المفسَّر، كالتفصيل بعد الإجمال في نحو قوله تعالى: ﴿**فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ**﴾[سورة البقرة ٢/٥٤] على ما هو المشهور. والواو في "إياي" لعطف عامله، أعني: ارهبوا، على قوله تعالى: ﴿**وَأَوْفُوا بِعَهْدِي**﴾[سورة البقرة ٢/٤٠] والذي تعرّض له في علم النحو هو: الإضمار على شريطة التفسير، فقد عُدَّ هذه الآية من قبيل هذا الإضمار، وأما نحو قوله تعالى: ﴿**أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا**[3]﴾ [سورة البقرة ٢/١٠٠] و﴿**أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا**﴾[سورة الزخرف ٤٣/٥]، ﴿**أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ**﴾[سورة يونس ١٠/٥١]، **مما**

[1] البيت من الوافر، وهو منسوب للأحوص. خزانة الأدب للبغدادي، ١/٣٩٩؛ التبيان للطيبي، ٣٠٠. وقد كنى بنخلة عن المرأة، وذات عرق: موضع بالحجاز.

[2] البيتان من البسيط، وهما للمتلمس الضبعي. انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، ٢/٢٩٧-٢٩٩؛ المطول، ٢٦٨.

سقط البيت الأوّل من: ج و ب.

[3] سقط من ج: عهدا.

دخل فيه همزة الاستفهام على الواو، أو الفاء، أو ثمَّ، فقد قيل عطف على مقدَّر، كما اختاره، وقيل عطف على ما قبله من الكلام، إلاّ أنه أَدْخَلَ الهمزةَ بين المعطوفين قصدا إلى معنى التوبيخ ونحوه في المعطوف، إما باعتبار إجتماعه مع المعطوف عليه، أو ترتُّبه عليه[1] بلا مهلة أو بمهلة.

قوله: (**المستدعَى فعلا مدلولا على معناه**) يعني: أن حرف الاستفهام يستدعي فعلا مطلقا، فلا بدّ لخصوصية معناه المحصَّل من قرينة أخرى في مساق الكلام، وإنما جمع القرائن نظرا إلى تعدّد الموارد الذي أشار إليه بلفظ "نحو"، وفي قوله: (**و هو: اكْفُرُوا**) مسامحة، لأنّ الفعل الذي حذف مع فاعله هو "كفروا" لا "أكفروا"، والذي عطف على "كفروا" هو الفعل العامل في: ﴿**أوكُلَّمَا عَاهَدُوا عهدا**[2]﴾[سورة البقرة ١٠٠/٢]، أعني: ﴿**نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ**﴾[سورة البفرة ١٠٠/٢].
قوله: (**وحصل لك أيضا**) عطف على "حصل" الأوّل.

قوله: (**ليس واحد منها موضعا للعطف بالواو**) إنما قيده بالواو، وإن شاركه في ذلك الفاء وغيره، لأنّه المقصود بالبحث في هذا المقام، ولأن بعض الأنواع الأربعة صالح للعطف بـ"أيْ"، أو "بل"، كقولك: أعجبني زيد أي حسنُه، أو بل حسنُه، وجاءني أخوك أي زيد، وجاءني زيد بل حمار، وأراد بشرط العطف تقدّم المتبوع، وبشرط معنى العطف بالواو المغايرة بين المعطوفين، وإنما لم يجعل المغايرة شرطا لمعنى العطف مطلقا احترازا عن العطف بـ"أيْ".

قوله: (**إنما موضعه النوع الخامس**) يعني اتِّباعَ الثاني الأوّل في الإعراب بتوسط حرف.
قوله: (**وأما نحوُ قوله عزَّ اسمه: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا﴾**[سورة الحجر ٤/١٥]) أشار به إلى جواب نقض يرد على ما ذكره من أنَّ الوصف ليس موضعا للعطف فإنّ قوله: ﴿**لَهَا كِتَابٌ**﴾[سورة الحجر ٤/١٥] جملة ظرفية، أو اسمية وقعت صفة لـ"قرية" مع وجود الواو بينهما. وتقرير الجواب: أن تلك الجملة حال من "قرية"، لا وصفٌ لها، وإنما جاز الحال من النكرة بلا تقديم الحال عليها لأنّها يسبب وقوعها في سياق النفي في حكم الموصوفة، إذ المعنى: على قرية من القرى.

وحَمْلُ قوله: ﴿**وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ**﴾[سورة الحجر ٤/١٥] على الوصف بجعْل الواو لتأكيد لُصُوقِ الصفة بالموصوف على ما في الكشاف[3] ليس بشيء، إذ لم يثبت واو بهذا المعنى. واعتذر المصنّف[4] لصاحب الكشاف بأن ما ذكره سهو منه ولا عيب فيه للإنسان لأنّه ذَهول يزول

---

[1] سقط من ف: عليه.

[2] سقط من ج: عهدا.

[3] انظر: الكشاف، ٣٨٧/٢.

[4] انظر: المفتاح، ٢٥١.

[٥٨/أ] بأدنى تنبيه، والبشر لا يخلو عنه، إنما العيب في الخطأ، وهو أن يستقرّ الصورة المنافية للحقّ، فلا يزول بسرعة. وقد يقال: تكرّر في الكشّاف الحملُ على الوصف مع بسط وتفصيل، فالحكم بكونه سهوًا سهوٌ، ثم الظاهر أنّ قوله تعالى: ﴿**وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ**﴾[سورة الكهف ٢٢/١٨] صفة لـ"سبعة"، كما يشهد به أخواه، أعني: ثلاثة رابعهم كلبهم، وخمسة سادسهم كلبهم، وأيضا ليس سبعة في حكم الموصوفة حتى يصحّ الحمل على الحال اتفاقا، ولا شكّ أن معنى الجمع يناسب معنى اللصوق، وباب المجاز مفتوح، فليحمل هذه الواو عليه تأكيدا للصوق الصفة بالموصوف، فيكون هذه أيضا فرعا للعاطفة كالتي بمعنى "مع"، والحاليّةِ والاعتراضيّةِ، ويؤيّده ما رُوِيَ عن ابن عباس [رضي الله عنهما] أنّه قال: "**حين وقعتْ الواوُ انقطعت العدَّة**"[1] أي: لم يبق بعدها عدةُ عادٍّ يلتفتُ إليها، وذلك لأن المبالغة في تحقّق هذه الصفة لموصوفها تدل على أن هذه العدّة هي الصواب.

قوله: (**وسيزداد ما ذكرتُ وضوحا في آخر هذا الفصل**) فإنّه ذكر هناك[2]: أنّه يجوز الحال من[3] النكرة بلا تقديم إذا كانت مع الواو لعدم الالتباس بالصفة كقولك: (**جاءني رجل وعلى كتفه سيف**)، فإذا كانت النكرة مستغرِقة كما في هذه الآية كان ذلك أدخل في الجواز. قوله: (**ثم إذا أتقنتَ أيضا**) شروعٌ في تمهيد الأصل الثاني في الواو، وكلمة "إذا" مع ما في حَيِّزِها معطوفة على نظيرتها في تمهيد الأصل الأوّل. وقوله: (**معرفة موضعه، ومعرفة فائدته**) بدل اشتمال من (**أصلان**)، لأنّ الأصلين هما: الموضع والفائدة، لا معرفتاهما.

ألا يرى إلى قوله: (**والعطف في باب البلاغة يعتمد معرفةَ أصول ثلاثة أحدها الموضع الصالح**...إلى آخره). قوله: (**فإذا عرفتَ**) شروع في تمهيد الأصل الثالث في الواو، وإنما اختار "عرفتَ" على "أتقنتَ" و "علمتَ" تفنّنًا في العبارة، وتنبيها على أن ما تقدّم إما مُتقَنٌ في علم النحو، أو معلوم مما ذكر فيه بتأمُّل، وأما وجه القبول في العطف بالواو، أعني الجهة الجامعة، فإنما يُعرف في علم المعاني، كما سيفصِّلها، وأورد المثال من المفردات، وإن كان الكلام في عطف الجمل إشعارا باشتراط الجهة الجامعة في عطف المفردات أيضا، وإنما قال أوّلا: (**مُحدَث**) وثانيا (**محدثة**) نظرا إلى تذكير (**كل ذلك**)، وتأنيث "كلها"، وقد يقال: (**كلّها**) تأكيد، والمبتدأ هو المذكورات السابقة، فوجب التأنيث بخلاف (**كلّ ذلك**)، فإنّه مبتدأ مذكَّر.

---

[1] انظر: الكشاف، ٤٧٩/٢.

[2] انظر: المفتاح، ٢٧٦.

[3] في ف، ي: عن.

قال: (**وأمّا توسيط الواو بين جمل لا محلّ**) أخذ يبيّن سبب البُعْد فيما بَعُدَ تَعاطيه. قوله: (**غيرَ مُمَهَّدة لك**) يريد أن تلك الأصول الثلاثة غير ممهَّدة ههنا بتمامها، وذلك لأنّ فائدة العطف بالواو في جمل لا محلّ لها غيرُ ظاهرة، ولهذا قيل: أن الواو فيما بينها لتزيين اللفظ فقط، وكذا موضعه المعلوم في النحو إنما يظهر في المفردات بلا اشتباه، ويظهر هذا أيضا فيما هو في حكم المفردات من الجمل التي لها محلّ من الإعراب على طريقة المقايسة بأدنى تأمّل دون الجمل التي لا محلّ لها. (**وهو**) أي عدم كون الأصول مُمهّدةً هو السرُّ والسبب في إنْ دقَّ[1] مَسْلَكَ هذا التَّوْسِيط. قوله: (**وما قصرها عليه**) أي: ما قصَر البلاغة على عرفان الفصل من الوصل[2]. قوله: (**وأنّ أحدا**) بفتح الهمزة عطف على (**مزيد غموض هذا الفن**) يجري منه مجرى التفسير، أي: هو لغموضه كالعقبة العليا، فلا يتجاوزها إلا مَنْ خُلِّف الفنون الأخرى التي هي كالعقبات السُّفْلَيَات.

قوله: (**واعلم أنّك إذا تأمَّلتَ**) يريد تقريب البعيد بما لَخَّصه في القريب، وفاعل (**قرَّب**) ضمير مصدر (**تأملتَ**)، والباء في (**بحيث لا يخفى**) متعلّق بـ"قَرَّبَ" على معنى الظرفيّة، وفي (**بأدنى تنبيه**) متعلق به أيضا على معنى الاستعانة، وفي (**بإذن الله تعالى**[3]) متعلق بـ"لا يخفى". وقوله: (**وهو**) أي: أدنى التنبيه هو: أن الجملة: (**متى نزلَتْ**...إلى آخره)، و(**نزولها منْزلة العارية عن المعطوف عليها**) إشارة إلى فوات شرط العطف سواء كان بالواو أو بغيره، أعني تقدّم متبوع على المعطوف، إمّا فواتا تحقيقيّا، قطع الجملة عمَّا تقدَّمها، أو حكمِيًّا كما إذا أريد قطع الجملة عمّا تقدَّمها أو حكميًّا، كما إذا أريد إبدالها من جملة أخرى سابقة عليها، ونزول الجملة الثانية من الأوّل منْزلة نفسها إشارة إلى فوات المغايرة التي هي شرط العطف بالواو، و لم يذكر الصفة ههنا، لأن الموصوف ذاتٌ محكومٌ عليها بالصفة حقيقة، وذلك لا يتصوّر في الجملة أصلا، فالْمُوَضِّحة لما قبلها تُجعل بيانا لا وصفا، وإنما ذكر الصفة فيما تقدم لأنّه جعل البحث هناك متناولا لعطف المفردات، كما يدلّ عليه تمثيله للجهة الجامعة بعطف المفردات على ما أشرنا إليه، وانتفاء الجهة الجامعة بين الجملتين إشارة إلى فوات شرط كون العطف بالواو مقبولا عند البلغاء.

فإن قلتَ:" قوله: (**لكمال انقطاعها عنها**)" متعلق بقوله: (**لم يكن بينها**[4] **وبين الأولى جهة**

[1] في ف: إن دق دقّه. في ي: إن دقَّ منه لك.

[2] انظر: البيان والتبيين، ٨٨/١.

[3] سقط من ج: تعالى.

[4] في ي: منها.

جامعة)، فقد علّل انتفاء الجهة الجامعة بكمال الانقطاع، والأمر بالعكس.

قلتُ: بل هو متعلِّق بما بعده، أعني قوله: **(لم يكن أيضا موضعا لدخول الواو)**

فإن قلتَ: كيف جعل هنا وجه القبول راجعا إلى الموضع الصالح الذي هو الأصل الأوّل مع أنه عدَّه فيما سبق أصلا ثالثا؟

قلتُ: لَمّا قيّد الموضع الصالح هناك بكونه من حيث الوضع لم يتناول وجه القبول، لأنّه من حيث البلاغة، وأطلقه ههنا فتناوله واعتمد في كونه أصلا ثالثا على التفصيل السابق.

لا يقال: كمال الانقطاع، قد يكون لاختلاف الجملتين خبرا وطلبا، ولا تَعرُّضَ له ههنا أصلا، لأنّا نقول: لعله أراد بالجهة الجامعة ههنا المناسبة التي تعمّ الجامع العقليَّ والوهميَّ والخياليَّ، وغيرها فكأنه قال: ليس بينهما مناسبة جامعة. ولا شكّ أن الاتفاق في الخبرية و الطلبيّة من المناسبات الجامعة، فيتناول نفيُها كمالَ الانقطاع بنوعيْها. قوله: **(وإنما تكون)** أي الجملة موضعا لدخول الواو إذا توسّطت بين كمال الاتصال، وكمال الانقطاع مقيسة إلى الجملة الأولى، وهذا بمنْزلة قوله فيما سبق: **(إنما موضعه النوع الخامس)**.

واعلم أنه لم يتعرض للأصل الثاني، أعني فائدة العطف بالواو ههنا، أي في جمل لا محل لها من الإعراب مع كونه أَولى بالتعرّض لعدم ظهوره، كما مرّ، فنقول: فائدة العطف بالواو فيما لا محلّ له من الإعراب هي: التشريك، والجمع بين مضمونيْ الجملتيْن في التحقّق بحسب نفس الأمر.

فإن قلتَ: اجتماعهما،واشتراكهما في ذلك التحقق معلوم بدون الواو لدلالة الجملتين على تحقّق مضمونيهما في الواقع، فيجتمعان فيه قطعا.

قلت: ما ذكرته إنما هو بدلالة عقليّة، ربَّما لم تكن مقصودة فبالعطف يتعيّن القصد إلى بيان الاجتماع، ويتَقَوّى الدلالة[1] العقلية بالوضعية، ويندفع أيضا توهم الإضراب عن الجملة الأولى إلى الثانية.

قوله: **(ولكلٍّ من هذه الأنواع)** أي القطع، والإبدال، وكمال الاتصال بالإيضاح والتأكيد، وكمال الانقطاع والتوسط [٥٨/ب] بينهما، وضمير **(وُرُودها)** لهذه الأنواع، والمستتر في **(طَبَّق)** و**(رقَّى)** راجع إلى **(ورودُها)**، و**(هناك)** إشارة إلى اقتضاء الأحوال، و**(من البلاغة)** حال من **(درجةٍ)**، وجُوّز تقديمهما توسُّعا، وضمير **(يُناطح)** للكلام.

---

[1] سقط من ي: الدلالة.

[القطع]

قال: (**أمّا الحالة المقتضية للقطع**) بيّن أوّلا الأحوال المقتضية للأنواع المذكورة بأسرها على وجه كلّيّ بلا تمثيل في أكثرها، ثمّ عقَّبها بأمثلة كثيرة لكلّ واحد منها ليكون لك عَوْدٌ إلى التأمّل في هذه الأحوال و مقتضياها، فينكشف لك عنها غطاؤُها، وذلك لمزيد غموض هذا الفنّ ودقته كما مرّ. قوله: (**لا تريد أن تُشرِكَه الثانيَ**) أي: تجعل الثاني شريكا للكلام السابق في ذلك الحكم، فالضمير مفعول ثان بشهادة المعنى، قُدِّم على الأوّل لاتصاله بالفعل، يقال: "أشركتُ زيدا عمروا" أي: جعلتُه شريكا لعمروٍ. وقوله: (**فيقطعُ**) بالرفع عطفا على (**لا تريد**)، ولا يجوز نصبه جوابا للنفي، وكلمة "ثم" في قوله: (**ثمّ إنّ هذا**) للتراخي في الرتبة، فإن التفصيل أعلى مرتبة في البيان من الإجمال وفاعل (**كان**) ضمير الشأن الذي يفسّره (**يُوجد**)، وإنما قال: (**قبْل الكلام السابق**) لأنَّ غيرَ المشتمل على مانع إذا كان متأخّرا عن السابق المشتمل عليه لم يقطع، لأنّ المتبادر هو العطف على ما ليس فيه مانع بناءً على كونه أقربَ. وعلى هذا فقوله: (**وذلك إذا كان لا يوجد**) معناه: أن لا يوجدَ هناك كلامٌ غيرُ مشتملٍ على مانع لا قبل الكلام السابق ولا بعده، قوله: (**كالْمُورِدِ**) هو على صيغة اسم الفاعل، فإنّ الكلام بسبب كونه منشأً للسؤال، كأنّه يورده، والتقييد بـ"الفحوى" زيادة توضيح.

وقوله (**فيُنَزَّلُ ويُطلَبُ**) بالرفع أي: فحين يُنَزَّلُ، وجاز نصبهما عطفا على "يكون". قوله: (**فَيُقْطَعُ**) بالرفع، ولا يجوز نصبه، إذ ليس من تمام الحالة المقتضية للقطع، بل هو مقتضاها، أي: فيُقْطَعُ هذا الثاني عن الكلام السابق لذلك، أي: لطلب وقوعه جوابا للسؤال المنَزَّل منْزلة الواقع. قوله: (**بالفحوى**) حال من السؤال، أي: وتنْزيل السؤال مدلولا عليه بالفحوى.

فإن قيل: تنبيه السامع على موقع السؤال إنما يكون مع القطع، وأما إغناؤه عن السؤال، وعدم سماع شيء منه وعدم انقطاع كلامك بكلامه فحاصلةٌ على تقدير العطف أيضا، فكيف تجعل جهاتٍ مقتضيةً للقطع؟

أُجيب: بأنّ النكت المذكورة ههنا جهات مقتضية لتنْزيل السؤال بـ"الفحوى" منْزلة الواقع، والقصد إلى جعل الثاني جوابا له[1] لا لترك العطف.

---

[1] سقط من ج: له.

فإن قلتَ: المحذور لازم أيضا، فإنّ تلك المعاني الثلاثة حاصلة على تقدير عدم التنْزيل، أعني على تقدير العطف. وتوضيحه: أن ذكر الثّاني عقيب الكلام السابق سواء كان مقطوعا عنه أو معطوفا عليه يترتّب عليه تلك المعاني، وإذا عُطف لم يكن هناك تنْزيل.

قلت: الظاهر أنّه إذا لم يُنَزَّلْ السؤال منْزلة الواقع لم يُذكر الثاني، وإن[1] سُلِّمَ فلعلّ المراد أنّ ذلك التنْزيل إما لمجرد تنبيه السامع على موقع السؤال، وإما لإغنائه مع ذلك التنبيه...إلى آخره، فلا إشكال. والباء في (**بتقليل اللفظ**) للمعيّة، لا للسببيّة، كما يرشدك إليه قوله: (**وهو**) أي: تكثير المعنى بتقليل اللفظ. (**تقدير السؤال، وترك العاطف**) فإنّ تقدير السؤال إشارة إلى تكثير المعنى، وترك العاطف إشارة إلى تقليل اللفظ. وقوله: (**أوغير ذلك**) عطف على تكثير المعنى، أي: أو للقصد إلى غير ما ذكر، وأراد بـ(**ما ينخرط في هذا السلك**) ما يُنَزَّل لأجله السؤال منْزلة الواقع، وذلك كالإشعار بتنبُّه السامع[2] لموضع السؤال، وادّعاء ظهور السؤال بحيث يُستغنى[3] عن ذكره، والقصد إلى بسط الكلام معه بذكر الجواب المتفرّع على تنْزيل السؤال منْزلة الواقع.

قوله: (**ويسمّى النوع الأوّل قطعا، والثاني استئنافا**) لم يُرِدْ أن نَوْعَيِ الحالة المقتضية للقطع يسميان قطعا واستينافا، كما يوهمه ظاهر عبارته، بل أراد أنّ نوعي القطع الحاصلين من ذَيْنِكَ النوعين يسميان بالقطع والاستئناف، فتسمية النوع الأوّل من تسمية الخاصّ باسم العامّ.

[الإبدال]

قوله: (**وإيرادِه**) عطف على (**تمام المراد**) يجري منه[4] مجرى التفسير على طريقة قولك: "أَعْجَبَنِي زيدٌ وكرمُه" كأنه قيل: غير واف بإيراد تمام المراد. قوله: (**مطلوبا في نفسه**) أي: يكون مطلوبيَّته بالنظر إلى ذاته، لا بالنظر إلى صفاته كغرابته مثلا، و"الفظيع": هو الشديد الشنيع، و"العجيب": ما يتعجّب منه لغرابته، واختفاء سببه، و"اللطيف": ما دقّ وخَفِيَ. قوله: (**أو غيرَ ذلك**) عطف على المنصوبات، يعني به مثل العظيم، والكبير مِمَّا له جهة استدعاء للاعتناء بشأن المراد. وقوله: (**فَيُعِيدَه**) بالنصب عطفا على "يكونَ"، فهو من تمام الحالة المقتضية للإبدال، إذ يُنبّه استئناف القصد إلى المراد ليظهر بمجموع القصديْن مزيدا لاغتناء بالشأن بتَمَيُّز مقام الإبدال عن

---

[1] في ي ح: ولئن.

[2] في ح: السائل.

[3] في ف: نَسْتَغْنِي.

[4] سقط من ي: منه.

مقام البيان، إذ ليس فيه إلا مجرّد القصد إلى إزالة الخفاء. قوله: (**فظاهرة**) مثل أن يكون للسامع غفلة، أو شبهة، أو توهُّمُ تجوُّزٍ، أو سهو أو نسيان أو خلافِ شمولٍ، أو أريد زيادة تقرير.

[كمال الانقطاع]

قال: (**وأما الحالة المقتضية لكمال الانقطاع ما بين الجملتين فهي: أن تختلفا خبرا، و طلبا مع تفصيل يُعرف في الحالة المقتضية للتوسط**) ذلك التفصيل هو: أن لا يكون المقام مشتملا على ما يزيل الاختلاف من تضمين الطلب معنى الخبر، أو عكسه، فإن المقام إذا اشتمل عليه لم يبق بين الجملتين كمال الانقطاع لزوال ذلك الاختلاف، وإنما لم يقل: مع تفصيل يأتي في الحالة المقتضية للتوسّط، لأنّ المذكور هناك أن يكون المقام مشتملا على ما تُزِيلُ الاختلافَ، فالقيد المعتبر ههنا يعرف مِمَّا ذكر هناك.

قوله: (**أو إنْ اتّفقتا خبرا، فأن لا يكون بينهما ما يجمعهما**) اقتصر على الخبر، ولم يقل: "أو طلبا"، لأنّ الكلام في القانون الأوّل، والعبارة الظاهرة في هذا المقام أن يقال: أو أن لا يكون بينهما ما يجمعهما عطفا على أن يختلفا خبرا، وطلبا. إلاّ أنه عدل عنها إلى ما في الكتاب تنبيها على أنّ عدم الجامع إنما يُعدّ سببا للانقطاع إذا كان مع اتّفاق الجملتين في الخبريّة، وذلك لأنّ اختلافهما خبرًا و طلبًا سبب مستقلّ لكمال الانقطاع، بحيث إذا جامعه عدم الجامع لم يُعتدَّ به. ولا يقال حينئذ: اجتمع هناك للانقطاع سببان؛ جاز أن يُعتبر مجموعهما، أو أحدهما، فلذلك جعل الاختلاف سببا على الإطلاق، وقيّد عدم الجامع بتقدير الاتفاق، والوجه في حل تركيبه أن يقدّر بعد فاء الجزاء مبتدأٌ حتى يكون الجزاء جملة، ثم يجعل الشرطيّة بأسرها معطوفة على الاسمية الواقعة بعد فاء جواب "أمَّا"، فيصير التقدير هكذا: أو فإن اتَّفَقَتَا خَبَرًا فهي أن لا يكون، وحينئذ ينتظم اللفظ[**٥٩**/أ] مع رعاية تلك الفائدة.

قوله: (**عند المفكِّرة جمعا من جهة العقل**) العقل: قوة للنفس الناطقة، بها تُدرِك المفهوماتِ الكليّةَ. والخيال: قوة لها، هي خزانة لصوَر المحسوسات. والوهم: قوة تُدرِك بها معاني جزئية منتزعة عن المحسوسات. والمفكِّرة: قوّة يتصرّف بها الناطقة في مدركاتها تركيبا وتفصيلا. وما يتوهّم[١] من أنه: أراد بالجامع العقليّ: ما يدرك بالعقل من الكلّيَّات، وبالجامع الوهميّ: ما يدرك بالوهم من المعاني الجزئية، وبالجامع الخيالي: ما يكون صورةً مرتسمةً في الخيال، فليس بشيء لأنّه

[١] يقصد الشارح بهذه العبارة سعد الدين التفتازاني. انظر شرحه للقسم الثالث من المفتاح، الورقة،٩٣/أ.

جعل كلّ واحد من الاتحاد، والتماثل، والتضايف، سواء كانت كليّة، أو جزئية جامعا عقليّا، وجعل كلّ واحد من شبهة التماثل، والتّضادّ، وشبهة التضادّ أيضا على الإطلاق جامعا وَسْمِيًّا، وجعل تَقَارُنَ الصور في الخيال جامعا خياليّا، وليس تَقَارُنُ الصور صورةً مرتسمةً في الخيال، كما لايخفى، بل أراد بالجامع العقلي أمرا بسببه يقتضي العقلُ اجتماع الجملتين عند المفكِّرة، وبالوهميّ أمرا بسببه يقتضي الوهمُ ذلك، وبالخياليّ أمرًا بسببه يقتضي الخيال ذلك، ثم إنّ العقل لما كان يميّز بين الاشياء الملتبسة، ويُنسب إليه الأمور الصحيحة المطابقة للواقع، وكان كلّ واحد من الاتحاد والتماثل والتضايف سببا في نفسه للاجتماع نَسَبَ الجمعَ بها إلى العقل. ولما كان الوهم مما يشتبه عليه الأمر بما يناسبه، وكان شبهة التماثل والتضادّ، وشبهة مناسبة لتلك الأسباب المقتضية في نفسها للاجتماع نُسبَ الجمع بها إلى الوهم، ولما كان الخيال محلاًّ لتقارُن صُوَرِ المحسوسات التي منها ينتزع صُور الموهومات، والمعقولات نَسَبَ الجمعَ بسبب تقارن الصور كلية كانت أو جزئيّة محسوسة أو موهومة إلى الخيال. والضابط في الجامع: أنّ الجمع إما بسبب التقارُن في خزانة الصور، أو لا، فالأوّل هو الخياليّ، والثاني إما أن يكون بواسطة أمر يناسب الجمعَ، ويقتضيه بحسب نفس الأمر، فهو العقليُّ، وإلاَّ فهو الوهمِيُّ.

قوله: (**إتحاد في تصوّر**) أي: في[1] مُتَصَوَّرٍ كما يشهد له قوله: (**مثل الاتحاد في المخبر عنه، أو في الخبر، أو في قيد من قيودهما**) يعني: كالظرف، والحال، والمفعول، والصفة، وغيرها.

فإن قلتَ: المتبادر من كلامه أنّ الاتحاد في واحد من المخبر عنه، أو به أو قيد من قيودهما كاف للجمع بين الجملتين، وفساده ظاهر لامتناع أن يقال: هزم الأمير الجند يوم الجمعة، وخاط زيد ثوبي فيه.

قلتُ: لا نم[2] ذلك الامتناع مطلقا، فإنَّه إذا قصد بيان الأمور الواقعة في يوم الجمعة جاز العطف، لأن المقصود الأصليّ هو هذا القيد، وإذا قصد بيان وقوع تلك الأمور في الواقع، وجعل يوم الجمعة قيدا تابعا لم يجز العطف، لا لأنّه ليس جامعا، بل لأنّه جامع غير ملتفت إليه، كما صرّح به (**في خفَى ضيق**)، على ما سيجيء. قوله: (**أو تماثلٌ**) عطف على "اتحاد , وهناك إشارة إلى تصوّر من تلك الثلاثة.

وقوله: (**فإنّ العقل**) تعليل لكون التماثل مما يقتضي العقل بسببه اجتماعَ الجملتين عند

---

[1] سقط من ج: في.

[2] أي: لا نُسَلِّمُ.

المفكِّرة، وإنما قال: (**عن التشخُّص في الخارج**) احترازا عن التشخّص في الذهن، فإنه لا يرتفع، وإذا رفع العقل التشخّص الخارجيّ عن المثلين بقيت الماهية الكليّة الواحدة، فقد رجع التماثل إلى الاتحاد، واقتضاء التضايف للاجتماع ظاهر، فإن المتضايفين يعقلان معا سواء كان حقيقيّين؛ كالعليّة والمعلوليّة والسببيّة والمسببيّة، أو مشهورتين؛ كالعلّة والمعلول الشاملين للمعقولات، والمحسوسات، والسبب يرادف العلّةَ، والمسبّب المعلولَ، وقد يخصّ العلة بالموثر، والسبب بالغاية، أو بما يُفْضِي إلى الشيء في الجملة، والسِّفلُ والعِلوُ مختصّان بالمحسوسات، فلذلك عطفهما بـ"أو"، والأقلّ والأكثر يوصف بهما الكمِّيات، وما يتعلّق بها من المعقولات، والمحسوسات. قوله: (**فالعقل**) تعليل تنبيهيّ لكون التضايف جامعا عقليّا، أي: العقل يأبى أن لا يجتمع المتضايفان في الذهن. قوله:

وأنّ العقل سُلْطَانٌ مُطَاعٌ[1]

مِصراعٌ فَرْدٌ من مخترعاته، وافٍ بما هو مقصود، وقد يقال تمامه:

حَرِيٌّ[2] **أن لا يخالفه لبيبُ**

والأولى بحسب المعنى أن يتمَّمَ بقولنا: "وإن خلافه لا يستطاع". قوله: (**والوهميّ هو أن يكون بين تصوراتهما**) أي: بين متصوّراتَيْ الجملتين شبهُ تماثل، وإنما جمع التصورات نظرا إلى تعدد المواد، لا لأن الجامع الوهمي يجب أن يكون باعتبار كل واحد من متصوراتهما، بل هو على قياس الجامع العقليّ، وقد نَبَّهَ على ذلك بقوله: (**نحو: أن يكون المخبر عنه في إحديهما لونَ بياض وفي الثانية لون صفرة**). قوله: (**فإنّ الوهم يحتال في أن يُبرِزهما في معرض المثلين**) فكأن الوهم يدّعي أنَّ الصُّفْرَةَ بياضٌ زِيدَ فيه شيءٌ يسير لا يخرجه عن حقيقته.

وكم للوهم من حِيَلٍ تَرُوجُ

هذا أيضا مصراع فرد كما مرّ، وقد يُلحق به:

كَأَنَّ الْوَهْمَ مَنْشَؤُهُ سَرُوجُ[3]

---

[1] المفتاح، ٢٥٣.

[2] في ف: جَرِيٌّ.

[3] سَرُوج: أي: كذب. لم أعثر على قائل هذا البيت.

قوله: (**وإلاّ**) أي: وإن لم تصدّقني في أنَّ الوهم يُبرِز ما يشبه المثلين في معرضهما، فالْزَمْ وخُذْ بقوله تَعْرِفُ به صِدْقِي، فإن الوهم هو الذي حسَّن الجمعَ بين هذه الثلاثة لمشابهتها الأمور المتماثلة بسبب الاشتراك في أَنْ:

..... **أشرقتْ الدنيا ببهجتها**[1] ....

أي: بهائها، وطراوتها إشراقا حِسّيّا بالشمس والقمر، ومعنويّا بأبي إسحاق لإفاضته عليها أنوارَ العدل والإحسان، وهو الذي حسَّن أيضا الجمع بين الْمِلْك، والشقاء، وصغار النمل لاشتراكها في عدم التوقع منهم، والاستغناء عنهم مع كونها متباعدة متباينة غايةَ التباين. قوله: (**وقل لي**) عطف على "عليك". وقوله: (**سِواه**) أي: سِوى الوهم، ظرف متعلق بـ"حسَّن" لفظاً، قدّم عليه اهتماما، وهو في المعنى استثناء من "ما" الاستفهاميّة التي أخبر عنها بالذي حسَّن، وإنما قال: (**أو بقوله**) إشعارا بأنّ كل واحد من القولين واف بما هو مقصوده، أعني ظهور صدقه في احتيال الوهم.

قوله: (**وقد عُرفتْ**) حالٌ من (**المثلين**) في قوله: (**يحتال في أن يبرزهما في معرض المثلين**) أي: وقد عُرفت حال المثلين في شأن الجمع بالرجوع إلى الاتحاد بواسطة تجريدهما عن التشخّص، فإذا تحققت احتيال الوهم ظهر لك أنّ شبهة التماثل جامع وهميّ. قوله: (**أو تضادّ**) عطف على "شبْه تماثل"، والمتضادَّان هما وجوديّان لا يكون تعقّل أحدهما بالقياس إلى الآخر، ويتعاقبان على موضوع واحد مع أن بينهما غاية الخلاف.

قوله: (**كالسواد والبياض**) أي: كتضادّ السواد والبياض[2]، مثّل أولا بالمحسوسات بالذات بإحدا الحواسّ الخمس الظاهرة، ثمّ أعاد الكاف، ومثّل بخمسة أخرى من الأفعال البدنيّة، واللسانيّة، والقلبيّة، وقد يقال: التحرّك والسكون من الانفعالات، والقيام والقعود من الأوضاع، والذهاب والمجيء من الحركات المختلفة بالإضافة، فإن حركة واحدة مجيءٌ وذهابٌ مقتبسة إلى شخصين، والإيمان والكفر أعني إذعان الحقّ، وجهوده من الأعراض النفسانيّة المختصَّة بالقلب، وإنّما جعل بعض الأقوال، والأفعال إيمانًا وكفرًا لإنبائه عنه، وأمّا الإقرار والإنكار فقد ينسبان تارة إلى اللسان، وأخرى إلى الْجَنَانِ[٥٩/**ب**] ثمّ أعاد الكاف ثانيا، ومثّل بالموصوفات بالمتضادات

---

[1] سبق تخريجه.ص: ٢٣٢. غيّر الشارح صيغة الشعر. وأصل الشعر:

ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها ....

[2] سقط من ي: كتضادّ السواد والبياض.

فإنها في حكمها. ونبّه بإيراد مثالين مأخوذين من أوّل الأمثلة السابقة للمتضادّين، وآخرُها[1] على أن قوله: (**وكالمتصفات بذلك**) أي: بما ذكر يعمّ الجميع، ولا يَخفى أنَّ بين السماء والأرض شِبَهَ تضادٍّ لاشتهارهما بوصفين متضادّين خارجين عنهما لازمين لهما، أعني: غاية الارتفاع، وغاية الانحطاط، وإنهما ليستا كالأسود والأبيض، لأن الوصفين المتضادّين داخلان في مفهومي الأسود والأبيض، وخارجان عن مفهومي السماء والأرض، وكذلك السهل والجبل يلزمهما لزوما بيِّنا وصفان متضادّان خارجان عنهما، أعني: الملابسة والخُشُونَة. وأما الأوّل والثاني فإنهما وإن تضمَّنا وصفين متنافيين، كالأسود والأبيض، إلاّ أنه ليس بين وصفي الأوّليّة والثانوية غايةُ الخلاف، فلذلك جُعلا مما بينهما شِبْهَ تضادٍّ. وقوله: (**فإن الوهم يُنَزِّل**) تعليل لكون التضادّ وشِبَهِه من الجامع الوهميّ.

قوله: (**منْزلة المتضايفيْن**) وذلك لاشتراكهما في الضدّيَّة التي هي من الإضافات اللازمة لهما لزوما بيِّنًا. (**ولذلك**) أي: ولتنْزيل الوهم للمتضادّيْن، وما يشبههما منْزلة المتضائفين (**تجد الضدّ أقربَ خطورا بالبال مع الضدّ**) من سائر المغايرات. ألا يُرَى أنَّ السواد أقربُ خطورا مع البياض من الحلاوة، وكذا الحال بين الأسود والأبيض، وبين السماء والأرض، ونظائرهما، وذلك لأنّ الوهم دائما في الاحتيال.

فإن قلتَ: إذا كان شِبَهُ التماثل والتضادّ، وشِبَهُهُ بين أمور كليّة لم تكن مدركةً للوهم، فكيف يُتصوّر منه الاحتيال والجمع بسببه؟

قلتُ: الإدراك في الحقيقة إنما هو للنفس سواء كان المدرَك كليّا أو جزئيّا؛ إلاّ أنّ لها آلاتٍ يستعملها في إدراكاتها، فالوهم آلة بالذات في إدراك المعاني الجزئيّة المتعلّقة بالمحسوسات، والنفس تستعمله، وتستعين به في إدراك سائر الحواسّ أيضا، ومن ثَمَّةَ قيل:

الوهم سلطان القوى[2] الحسّيّة

بل ربّما تستعمله في المعقولات المنتزعة عن المحسوسات، بل في المعقولات الصِّرفة؛ ولذلك تُخْطِيءُ فيها، ويحكم عليها بأحكام المحسوسات، فالجامع الوهميّ ما اقتضى القوّة العاقلة الجمعُ لأجله باستعمال الوهم، واحتياله. فلمّا كان الوهم آلةً في هذا الاقتضاءِ نُسِبَ الجمعُ إليه، كما يُنسب القطعُ إلى السكّين.

---

[1] في ي: وأخَّرَها.

[2] في ف: قُوَى. لم أعثر على قائل هذه المقولة.

قال: (**والخياليّ: هو أن يكون بين تصوّراهما**) أي: بين متصوّرات هذه الجملة، ومتصوّرات تلك الجملة. (**تقارُنٌ في الخيال**) أي: في القوة التي هي خزانة للصور محسوسةً كانت أو موهومةً أو معقولةً. فإنّ الجامع الخياليّ ليس يعتبر فيه علاقة مقتضية في نفسها للاجتماع، أو شبيهة بها كما في الجامع العقليّ والوهميّ، بل هو مجرّد تقارنٍ بين المتصوّرات في الخيال سابقٍ على العطف لأسباب مختلفة مؤدِّية إلى ذلك التقارن. وقوله: (**فإنّ جميع ما يَثبتُ**) تعليل لما يدلّ عليه تنكير "تقارن" مع إسناده إلى "أسباب" منكّرة، أعني تفاوت الصور في التقارن، كأنّه قيل: للتصوّرات تقارنات مختلفة، لأن جميع ما يثبت في الخيال مما يصل إليه من الخارج بطريق الحواسّ يكون ثبوتُها وتقارنُها فيه بحسب التأدّي إليه، والتَّكَرُّرِ لديْه لأسباب مقتضية لذلك التأدّي، والتكرّر، فإذا تأدّى إليه صور متعدّدة معًا، وتَكَرَّر تأدِّيها إليه، كذلك تقارنت فيه، وإذا تأدّى إليه صورة واحدة مراراً متكثّرة صارت واضحة عنده.

(**ولذلك**) أي: ولأن الثبوت في الخيال بحسب التأدّي، والتكرّر؛ لِما لم تكن الأسباب المؤدية المكرّر، (**على وَتِيرَةٍ واحدةٍ**) أي: على طريقة معيّنة فيما بين معشر البشر، (**اختلف الحال في ثبوت الصور في الخيالات ترتّبا**) أي: إجماعا على كيفيّة مخصوصة و(**وضوحا، فكم من صُور**) تترتّب مُتعانِقةً في خيال لانعقاد الأسباب في حقه، وتلك الصور بعينها لا يُرى بعضها بعضًا في خيال آخر. وهذا إشارة إلى إختلاف الصور ترتّبا في الخيالات، وكم من صور لا تكاد تظهر في خيال، وهي بعينها في خيال آخَرَ، (**كنارٍ على علَمٍ**) أي: جبلٍ مرتفعٍ، وهذا إشارة إلى اختلاف الصور وضوحا وشهرةً بحسب الخيالات.

قوله: (**وإنْ أحببتَ أنْ تَستوضحَ**) أي: تزيد في وضوح، (**ما يُلَوَّح به إليك**) أي: يُشار إليه مُلْقًى إليك من تفاوت الصور في تقارنها ووضوحها، (**فَحَدِّقْ**) جواب الشرط من تحديق البصر لشدّة النظر، (**من جانب اختيارك**) أي: لأجل امتحانك، و(**تَلَقَّ**) أمرٌ مِنْ "تلقّاه" إذا استقبله، وبدل من "حَدِّقْ" وحده، فلا تجب الفاء، والمعنى: تَلَقَّ كاتبا بتعديدك له.

ألا يرى[1] إلى قوله: (**معدوداتك**) مع ما بعْده؟ فالقول: بأَنَّ الكاتبَ هو المعدِّد على معنى: (**تَلَقَّ كاتباً**) أي: خذ كلامه بتعديده لك توهّم. و(**العَتَلَةُ**): بَيْرَمُ النجّار، ويسمّى بالفارسيّة سِكَنَه[2]. قوله: (**وآخَرَ وآخَرَ**) أي: وتَلَقَّ آخر وآخر، والمراد الكثرة، لا خصوصيّة الاثنين، ولهذا

---

[1] في ي: ألا ترى.

[2] في ف: بِكنه. في ج: شِكَنَه.

جمع الضمير فقال: (**بما يُلابسون**) أي: بتعديد ما يلابسون. وهؤلاء المذكورون أربابُ صناعات مخصوصة بمنْزلة العُرْف الخاصّ، ثمّ انتقل إلى ذكر أهل العرف العامّ فقال: (**وأيًّا كان من أصحاب العُرف والرسم**) يقال: "عُرْفُهم ورسمهم كذا" أي: ما يتعارفونه ويتعوّدونه. فـ"أيًّا" نصب على أنه خبر كان، وفاعله مستتر راجع إلى ما هو مذكور معنًى، أعني: مَنْ يُعَدِّدُ له.

وقوله: (**فتلقَّه**) جواب "أيًّا"، وقد يقال هو منصوب بمضمر يفسّره هذا الظاهر، أي: وأيّاً وُجد تلقَّ، فتَلَقَّه على طريقة: ﴿**وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ**﴾[سورة البقرة ٢/٤٠]. قوله: (**فإنهم**) متعلِّق بـ"تَلقَّ"، والضمير للمذكوريْن من الكاتب والنجّار وغيرهما. و(**جميعاً**) حال، واللام في (**لمصادفتهم**) متعلّق بـ(**لا يَستبْدِعون العَدّ**) أي: لا يعدّونه بديعا خارجا عن القانون في عدّ الأمور[٦٠/أ] وإذا غيّرتَ العدَّ إلى خلاف ما ثبت في خيالات أصحاب الصناعات الخاصَّة، أو العرفِ العامِّ استبدعوه، وأنكروه إنكارا تامّاً.

قوله: (**وهل تشبيهات**) فاعلُ فعلٍ يفسّره ما بعده، أي: هل نقلوا تشبيهاتِ أولئك؟ والمقصود ههنا بيان تفاوت الصور في الوضوح بعد استيضاح تفاوتها في التقارن فيما تقدّم. و(**تَجْلو**) من "جَلَوتُ العروسَ"، وفيما يُحكى حال من "تشبيهات" أي: كائنة في جملة الأمور المحكيّة. و(**يُحْكَى**) جملة استئنافيّة. وقوله: (**سِلْك طريق**) و(**مَرْكَبُ الجِدِّ**) من قبيل "لُجَيْنِ الماء"[١]، أعني إضافة المشبَّه به إلى المشبَّه، و"الانتظام" مستعار للجمع، و"الحمل" للثبات على الجدّ، وقد حسُنتْ هاتان الاستعارتان بناء على تشبيه الطريق بالسِّلْك، والجدّ بالْمَرْكَب.

قوله: (**انتقاب المَحَجَّة بالإظلام**) جعل الظلام كسُتْرٍ يُستر به المَحَجَّةُ، أي: الطريقُ الواضحُ وجهَها، و(**سِوى الإغراء**) مفعول ثان لـ(**أورث**) أي: أمراً سوى الإغراء، وفيه مبالغة حيث جعل المانع من السير باعثا عليه، ولقد أحسن حيث عبَّر عن الجدّ في السير بلَطْم خدود المحجَّة بأيدي الرواقص، جمع راقصة، وهي: الناقة التي لها نشاط في السير، كأنها ترقص. و"نَشْرُ الظلام جناحَه" و"مَدُّه لهم رَواقَه[٢]" عبارة عن شمول الظلام للهواء، وسَتره لِوجه الطريق، و"إلقاءُهم العصا" كناية عن النُّزول.

---

[١] اقتباس من بيت ابن خفاجة في موضوع: إضافة المشبَّه به للمشبّه:

والريح تعبث بالغصون وقد جرى ذهب الأصيل على لُجين الماء

البيت من الكامل. انظر: ديوان ابن خفاجة (بيروت، ١٣٨١هـ/١٩٦١م)، ١٨؛ تاج العروس، ٥٩/١ بلا عزو؛ المعجم المفصل، ٧٤/١. اللجين: الفضة. أصل الكلام: "الماء كاللجين".

[٢] في حاشية المصباح: الرواق: هو ستر يمد قدام البيت دون السقف كما مرّ. (**منه**)

وقوله (**فقابَلَهم**) عطف على "ماستطاع"، (**افْتَرَّ**) أي: انكشف ذلك العُبُوس عن مزيد تَخَبُّطِهم، أي: سيرهم على غير بصيرة. (**فبَيْنَا**) مضاف إلى الجملة الاسمية، والألف للإشباع، وهو ظرف لـ(**آنَسَهُمْ**). و(**الزُّبَى**[1]) بالزاء المعجمة جمع زُبْيَة، وهي: الزابية لا يعلوها الماء، ويُطلق أيضا على حُفْرَة تُحفرُ في مكان عالٍ لاصطياد الأسد، فإذا بلغ السَّيل الزبيةَ كان غَايَةً في الإجحاف والطغيان، وقد يُروى بالراء المهملة جمع رُبوة، و"الطُّبْيَانِ[2]" للفرس كالثَّدْيَيْنِ للمرأة، فإذا بلغهما الحزام سقط السرج، وذلك عند الهرب وعدم التمكّن من شدّ الحزام. وكلا المَثلين يُضربان لفظاعة الشرّ، وبلوغِه النهايةَ. والمَثَل الأوّل في تركيب الكتاب وقع حالا من المستتر في الظرف، أعني: (**في وحشة الظلماء**)، والثاني حال أيضا من المستتر في "مقاساة" لأنّه بتقدير: "وفي مُقَاسَاةٍ" خبرًا للمبتدأ، أعني "هم".

قوله: (**مُظلمٍ بهيمٍ**) أي: خالصٍ لا يخالطه شيء من النور. يُقال: "فرس بهيم" أي: لا يُخالط لونَه ما يخالفه. (**فلم يتمالكوا**) أي: لم يتماسكوا، ولم يقدروا على منع أنفسهم من أن أقبل عليه كل منهم حال كونه ناظما ثَنَاؤُه، و"مادحا سناه" بالقصر وهو النور، و"سناؤه" بالمدّ وهو الرفعة، و"الشرطيّة" أعني: (**وإذا شَبَّهَهُ شَبَّهَهُ**) عطف على (**يَحْدُمُه**).

قوله: (**فيما يُشَبِّهُهُ**) أي فما شَبَّهَه، والعُدول إلى المضارع لتصوير الحالة الماضية، و(**الإبريز**) الذهب الخالص. قوله: (**أو التفاوت**) عطف على (**تشبيهات**)، أي: هل التفاوت فيما ذكر يتلو عليك سورةً غيرَ ما تلونا، أو يجلو لديك صورةً غيرَ ما جلونا. وإنما عطف بـ"أو" إمّا لأنّ الاستفهام راجع إلى معنى النفي، وكلمة "أو" تفيد عموم النفي كقوله تعالى ﴿**ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا**﴾[سورة القيامة ٢٤/٧٥] أي: لا تبلو شيء منها سوى ما ذكرنا من اختلاف الصور، وإمّا للتنبيه على أن كلا منهما كاف لنا فيما هو أصل المقصود، أعني: الاختلاف، وأنت تعلم أن التفاوت في الإيراد على الوجه الذي ذكره يدلّ على اختلاف الصور في الخيالات تقارنا ووُضُوحًا أيضًا[3]. قوله: (**فيما يحكيه**) متعلّق بـ(**الإيراد**), و(**من ذَوِي الْحِرَفِ**) حال من

---

[1] المثل: "بلغ الماء الزُّبَى". الزبى: جمع زُبية الأسد، وهي حفرة تحفر له في مكان مرتفع ليصطاد، فإذا بلغها الماء فهو المُجْحَف. يضرب في الشر المفظع. انظر: المستقصى، ١٤/٢. وفي مجمع الأمثال: "بلغ السيل الزبى". انظر: ١٥٨/١.

[2] المثل: "بلغ الحزام الطُّبيين". الطبيبان للفرس كالثديين للمرأة، وإذا اضطرب الحزام حتى بلغهما سقط السرج وذلك عند الهرب. يضرب لفظاعة الشر. انظر: المستقصى، ١٣/٢.

[3] سقط من ج: أيضًا.

(**الأذكياء**).

[وصف الكلام]

قوله: (**أحسن الكلام**) بتقدير القول , أي: قائلا على أنه حال من (**الجوهريّ**) , وكذا الحال في أخواته، و"ثَقْبُ الفكرة": هو التعمّق في المعاني، و"نظم الفِطْنَة": هو ترتيب الألفاظ لتنسيق المعاني , و"التفصيل": هو أن يُجعل بين كل لُؤلُؤتيْن خَرَزَةً للتحسين والتزيين. شبّه المعاني اللطيفة باللّآلي المفضَّلة في الحسن، والبهاء، و"السِّمْط": هو الخيط ما دام فيه الخَرَزُ , و"الزائف": الفاسد المردود من الدراهم , و"البَهْرَجُ": هو الرَّدِيّ الباطل من الشيء، وهو مُعَرَّ ب , يُقال: "درهم بَهْرَجٌ" كذا في الصِّحاح[1]، وهو الموافق للنسخ المصحَّحة من الكتاب. وقد يُقال: البهرج أقرب إلى المُعَرّب. يُقال: (**أحميْتُهُ**) إذا جعلتَه حاميًا أي حارًّا، و"الكِير" منفاخ الحدّادين من زِقٍّ، أو جلد غليظ، وأما "الكور" بالواو فهو المَبْنِيّ من الطين الذي فيه النار. (**سَبَكْتَه**) أَذَبْتَه، و"خَبْث الحديد والذهب": ما يُنْفَى عنهما من الغِشّ، و"كون الكلام مركّبا في معنًى وجيزٍ" أنه رُكّب لذلك على قياس قولك: هذا الكلام في معنى المدح كما مرّ، و"الوجيز": صفة اللفظ وُصف به المعنى تبعا، و"الفَحْمُ": بسكون الحاء، وقد يُفتح كـ"نَهْرٍ و نَهَرٍ"، و"الإفحام" مصدر: "أفحمتُه" أي: وجدتَه ساكتا، والمعنى: أخرجتُ الكلام من عيب وِجدانه غيرَ مفيد لمعناه بمنْزلة الساكت. و"الفطّيس" بوزن "الفسّيق": هو المِطْرَقَة العظيمة. واعتُرِضَ[2] بأنّ (**فِطِّيس الإفْهَام**) قريب من ماء الملام. و(**المَراجل**): جمع مِرْجَل، وهو القِدر من نُحاس. و(**الدِّنان**): جمع دَنٍّ[3]. "الرَّاؤوق": المِصفاة. وتمشِّي عذوبة الكلام في المفاصل، ورِقّته في الأفكار، وحِدّته في العقل: تأثيرُ حسنِ نظمه، ولطافةِ معناه، وجودةِ مغزاه في نفس السامع تأثيرا شاملا لظاهره وباطنه، حتى يصير كأنّه نَشْوَانَ , و"الرَّقْمُ": النقْش، و"الرسم": الأثر. "استعجم الأمر": أشكل واستغلق، و"اللُّكْنَة": عُجْمَة في اللسان، و"الرَّمَض": بفتح الميم الوسخ الجامد في مَوْقِ العين، فإن كان سائلا فهو

---

[1] انظر: الصحاح، ١/٣٠٠.

[2] يقصد الشارح بالمعترض سعد الدين التفتازاني. انظر: شرحه للقسم الثالث من المفتاح. الورقة، ٩٥/ب.

[3] الدَّنّ: ما عَظُم من الرَّواقِيد، وهو كهيئة الحُبّ إلا أَنه أَطول مُسْتَوي الصَّنْعة في أَسفله كهيئة قَوْنَس البيضة، والجمع الدِّنان وهي الحِباب، وقيل: الدَّنُّ أَصغر من الحُبّ، له عُسْعُس فلا يقعد إلا أَن يُحْفَر له. قال ابن دريد: الدَّنُّ عربيّ صحيح. لسان العرب، مادة: (دنن). وفي المعجم العربيّ الأساسيّ: وعاء ضخم للخمر والخل ونحوهما. مادة: (دنن).

غَمَص. و"البَرُود": ما يُبَرَّد به الشيء، وبَرُود العين من اللإكحال جعل الكلام البليغ لمن اعتراه شُبهة كالكحل لمن به رَمَدٌ.

[وصف الطريق]

قوله: (**أو سلوك**)، (**أو إخبار**) معطوفان أيضا على (**تشبّهات**). قوله: (**قائلا**) تصريح بالقول المقدّر فيما تقدّم، وما تأخّر[٦٠/ب] يقال: "نَدَّ البعير"، أي: نفر، و"شَذَّ"، أي: انفرد عن الجمهور.

[حال ورَّاق]

قوله: (**أضيق من مِحْبَرَة**) الأسماء التي فيها التاء وقعت نكراتٍ، والتي بدونها وقعت معارف، ولعلّ السر في ذلك: أن التاء في جميع ما وُجدتْ فيه، أو في بعضه -أعني: قصبَة- للوحدة، والإفراد، فلا يناسب التعريف الجنسيّ، فَتَرْكُ التعريف في الكل رعاية للموافقة.

قال: (**ولصاحب علم المعاني فضل احتجاج في هذا الفنّ**) أي: الفنّ الرابع إلى التَّنَبُّه والتيقُّظ، (**لأنواع هذا الجامع**) أي: الذي يجمع بين الجملتين عند المفكِّرة، (**لا سيَّما النوعُ الخياليُّ**) منه، وذلك؛ لأن مشكلات الفنّ الرابع -وهي مباحث الفصل والوصل- مبنية على الجامع، فلا بدّ من الاعتناء بمعرفته. ولما كان النوعان الأوّلان من الجامع -أعني العقليّ والوهميّ- يندرجان تحت الضبط بحكم العقل والوهم دون النوع الخياليّ، إذ لا ضابط له، بل مبناه على الرسوم والعادات المختلفة وجب مزيد اعتناء بشأن النوع الخياليّ. قوله: (**فمن أسباب**) معناه: فمن الأسباب، (**أسباب تَجْمَع بين صَوْمَعَةٍ**): وهي موضع العبادة (**وقنديل وقرآن**) ومن الأسباب: (**أسباب تجمّع بين دَسْكَرَة**) وهي: موضع الفسق ودكاكين الخمّارين (**وإبريق وأقران**) وبالنظر إلى هذين النوعين من الأسباب يظهر تباين الأسباب في شأن الجمع بين الصور في خزانة الخيال تباينا بعيدا. وإذا كان الأمر على ما ذُكر من تباين الأسباب، واختلافها فيما بين الأمم والأشخاص (**فقُلْ لي**) إذا لم يُوَفِّ صاحب المعاني النوع الخيالي (**حقه من التيقّظ**) يقال: "وفّاه حقَّه" أي: أعطاه إياه وافيا تامّا، (**وأنّه**) أي: والحال أنّ صاحب علم المعاني من أهل الْمَدَر، أي حضريٌّ، (**أنَّى يستجلي كلام رب العزّة**) أي: كيف؟ ومن أين يستجليه؟ وهو مفعول لـ(**قل**) ودالّ على عاملِ (**إذا**) والمعنى: لا يستجليه إذا لم يوَفِّ الخياليَّ حقَّه.

قوله: (**مع أهل الوبر**) متعلق بـ(**كلام**) وكذا (**حيث**) متعلق به، والمستتر في (**يُبَصِّرُ**)

و(**ناسقا**) لله سبحانه، أو للكلام على الإسناد المجازيّ، وإنما جمع الدلائل، لأن كل واحد من تلك الأمور دليل على الصانع الحكيم، و(**ذلك النَّسَقَ**) نصب على المصدر، و﴿**أَفَلاَ يَنْظُرُونَ**...إلى آخره﴾[سورة الغاشية ١٧/٨٨] إما بدل منه بتقدير مضاف، أي نَسَق"أفلا ينظرون"، وإما مفعول به لـ"ناسقا"، يقال: "نَسَقْتُ الكلامَ" أي: عطفت بعضه على بعض، واللام في (**لِبُعْدٍ**) متعلق بالنفي المستفاد من "أَنَّى يستجلي؟" أي: لا[1] يستجليه لبُعْد البعير عن خياله لكونه من أهل المَدَر، (**في مقام النظر**) أي: التفكّر في معرفة الصانع، وصفات كماله بالنظر إلى مصنوعاته، وكلمة (**ثمّ**) للتراخي في الرتبة، فإن بُعد البعير في خياله عن السماء أكثر، وأقوى من بُعد البعير عن خياله في ذلك المقام.

قوله: (**وذلك**) أي: تيقُّظه، أو تَوَفِّيهِ حقَّه بتيقُّظه يحصل إذا نُظر، (**كان جُلّ مرمى غرضهم**) أي: معظم ما يعود إليه غرضُهم (**نزولَ المطر**).

.... **يَحْتَلُّه**[2]............ ....

أي: يَحُلُّه ويَنْزل فيه، (**نُجيرُه**) أي: نُدْخِلُه في جِوَارنا وحفظنا؛ يقال: أجاره من أن يظلمه ظالمٌ، أو أجاره اللهُ من العذاب، (**مَنيعٌ**) أي: ممتنع على طالبيه لاستحكامه، (**يَرُدُّ الطَّرَفَ**) أي: هو مشرف عالٍ بحيث يَكِلُّ طرفُ الناظر إليه. استشهد بالبيت على أن حصونهم الجبال، (**ومَنْ لأصحاب مواش بذلك**) أي: ومَن يتكفّل لهم بطول المكث في منْزلٍ، (**مِن عزم الأمور**) أي: من معزومات الأمور وواجباتها، (**فعند نظره**) أي: نظر المَدَرِيِّ هذا النظرَ المذكورَ، و"عند" ظرف لما يدلّ عليه، (**أيُرَى**) وهو مبنيّ للمفعول على صيغة الغيبة مسند إلى ضمير "المَدَرِيُّ"، والمعنى: أفيظنّ الحَضَرِيُّ عند نظره هذا أن البدويَّ إذا أخذ يُفَتِّشُ...؟ إلى آخره، والمراد إنكار الظنّ.

قوله: (**هناك**) أي: في خزانة الصور، وضمير (**لها**) لصورة الإبل، واللام متعلّق بـ"مُقارِنةً"،

---

[1] سقط من ج: لا.

[2] تمام البيت:

لنا جَبَلٌ يحتلُّه من نُجِيرُهُ   منيعٌ يردُّ الطرفَ وهو كليلُ

البيت من الطويل، وهو للسَّمَوْأَل بن الغريض بن عادياء اليهوديّ. انظر لترجمته: الأغاني؛ ١١٩-٩٨؛ و معاهد التنصيص ٣٨٨/١؛ انظر للبيت: الأغاني ٨٠/٦؛ شرح ديوان الحماسة (للمرزوقي)، ١٠٧/١؛ عيار الشعر (لابن طباطبا أبو الحسن محمد بن أحمد، تحقيق: طه الحاجري ،المكتبة التجارية، ١٩٥٦م)، ٦٦. وعزاه إلى عبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي)؛ المفتاح، ٢٥٧؛ المصباح،١٣٨.

(**أو تُعْوِزُه**) أي: البدويَّ، من: "أعوزَه الشيءَ" إذا احتاج إليه و لم يَقْدِرْ عليه، وضمير (**بعدهما**) لصورتَيْ الإبل والسماء، (**أو لا يَنُصُّ**) أي: لايرفع، من: "نَصَصْتُ الشيءَ" رفعتُه، (**تَلِيلَها**) أي: عنقَها، (**بعدهنّ**) أي: بعد صور الإبل والسماء والجبال. قوله: (**لا**) أي: لا يُرِي الحضريُّ البدويَّ كذلك , (**لم تتآخذ**) أي: لم تجتمع، و لم يأخذ بعضها بعضا. قوله (**على ذلك الوجه**) أي: على الترتيب المخصوص المذكور فيما بين تلك الصور، (**ظنّ النَّسَقَ**) أي: عطف الظروف الثلاثة، أعني: ﴿**إلى السماءِ**﴾[سورة الغاشية ١٨/٨٨] وما بعده على ما قبله، وعطف الأحوال الثلاثة، أعني: ﴿**كيف رُفِعَتْ**...إلى الآخر﴾[سورة الغاشية ١٨/٨٨]. على ما تقدّمها لا يُقال: كلامنا في الجامع بين جمل لا محلّ لها من الإعراب، فلا يصِحّ التمثيل بالآية، لأنا نقول: قد مرّ أنّ عطفَ المفردات يُعتبرُ فيه الجامعُ أيضا، كما في عطف الجمل مطلقا، فالتمثيل بالآية تذكير لذلك.

[التَّوَسُّطُ بين كمالَيِ الاتصال والانقطاع]

قال: (**وأما الحالة المقتضية للتوسّط**) أخَّر بين التوسّط عن بيان كمال الاتِّصال والانقطاع لتَوَقُّف تعلُّقه عليهما، وذكر أوّلا صورة اختلاف الجملتين خبرا وطلبا، لأن لها مباحث فيها دقّةٌ وغُمُوضٌ يخالف ما إذا اتّفقنا خبرا، و لم يتعرّض لصورة اتفاقهما طلبا، لأنّه خروجٌ عن قانون الخبر بالكلّيّة. وأما تضمين الخبر معنى الطلب في صورة الاختلاف فليس يقتضي ذلك الخروج، وإنما وسَّط الشرط، أعني قولَه: (**إن اختلفْنا بين المبتدأ والخبر**) لأنّ إزالة الاختلاف يقتضي سابقة الاختلاف، وقدّم ذكر تضمين الخبر معنى الطلب على عكسه الذي هو أدخل في القانون، إما لمراعات تقديم الخبر على الطلب في قوله: (**خبرا أو طلبا**) أو لأن مباحثه أكثر وأدقّ، وأراد بتضمين أحدهما معنى الآخر: ما يعمّ استعمال أحدهما في معنى الآخر، وانسياقَه إلى تقدير الآخر.

وقوله: (**مُشْرِكًا**) يُروى مخفّفا ومُشَدّدا، وهو عطف على (**مشتملا**)، وإنما قال: (**في جهات جامعة**) بصيغة الجمع نظرا إلى الموادّ الْمُتَكثِّرة للجملتين المختلفتين خبرا أو طلبا، لا لأنّ الجهة الجامعة يجب اعتبارها في جميع متصوِّراهما، فإنه غير واجب، كما أشرنا إليه، وكلمة "مِن" في (**مِمّا تُلِيَتْ**) تبعيضيّة لا بيانيّة لمكان تنكير (**جهاتٍ**) ولا يخفى أنّ ما ذكره ههنا نفيٌ لِسَبَبِيٍّ كمال الانقطاع، ولا بدّ في إثبات التوسّط من نفي أسباب كمال الاتصال أيضا، فكأنّه اعتمد في ذلك على ما سبق، إذ لم يكن في نفي أسباب كمال الاتصال بحيث بخلاف إزالة الاختلاف بالتضمين، فإنّ فيها مباحثَ.

قوله[٦١/أ]: (**على نحو**) متعلّق بقوله: (**مشتملا**) و(**مُشْرِكًا**) معًا أي: اشتمالا وإِشْرَاكا

كائنين على نحو اشتمال المقام وإِشْرَاكِه في قوله عزّ وعلا، وإذ لا يخفى تعليل لاشتمال المقام في هذه الآية على ما يزيل الاختلاف، أي: ظاهرٌ أنّ: ﴿**لا تَعْبُدُونَ**﴾[سورة البفرة ٨٣/٢] بمعنى: لا تعبدوا، لأن مقام أخذ الميثاق يقتضي الأمر والنهي، فلذلك عُطف عليه: ﴿**قُولُوا**﴾[سورة البقرة ٨٣/٢] والمعنى على تقدير القول، أي: وإذا أخذنا ميثاق بني إسرائيل قائلين "لا تعبدوا"و"قولوا"، وقيل: أَخْذُ الميثاق في قوّة القَسَم، و"لا تعبدوا" جواب له، فلا حاجة إلى تقدير القول، وقد يُجعل "لا تعبدون" مقدَّرًا بـ"أَنْ" المصدرية بدلا من الميثاق، فلما حُذفتْ "أنْ" عاد الفعلُ إلى الرفع، وعلى هذا فيكون "قولوا" أمرا واقعا صلةً لـ"أنْ". وقوله تعالى: ﴿**وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا**﴾[يورة البقرة ٨٣/٢] إما بتقدير "وتُحسنون" نظرا إلى السابق، أو بتقدير "أَحْسِنُوا" نظرا إلى اللاحق.

قوله: (**فإنَّ المقام مشتمل على تضمين** ﴿**إنّ أصحابَ الجنّةِ**﴾[سورة يس ٥٥/٣٦] **معنى الطلب**) يريد أنّ قوله: "إنّ أصحاب الجنّة" مُضَمَّن معنى: "فَلْيمتازوا" أي: هو دالّ على تقديره، لا أنّه خبر مستعمل في معنى الطلب، كاستعمال "لا تعبدون" في معنى "لا تعبدوا"، وبيان تضمِينه إياه، إنّ قوله: ﴿**فَالْيَوْمَ لاَ تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا**﴾[٥٤/٣٦] كلامٌ مقولٌ وقتَ الحشرِ بدلالة عطفه بالفاء على قوله: ﴿**إِنْ كَانَتْ إِلاَّ صَيْحَةً** .... الآية﴾[سورة يس ٥٣/٣٦]، فيكون متأخّرا عن وقوع الصيحة، وإحضار الخلق. لا يقال: عطفُه بالفاء يدلّ على أن مضمونه، أعني نفي الظلم واقع في ذلك اليوم، ومتأَخِّر عن الإحضار، لا على أن الإخبار به متأخّر عنه ليكون كلاما وقت الحشر لجواز أن يكون الإخبار به قبل ذلك الوقت، لأنا نقول: لفظ اليوم إذا أُطلق هكذا معرَّفا يتبادر منه الزمان الحاضر تحقيقا، فوجب أن يكون المعنى: فيقال لهم: "اليومَ لا تُظلم نفس" فهو كلام متعلّق بحال عموم الخلق من السعداء والأشقياء لوقوع النكرة في سياق النفي يقال يوم الحشر في حقّهم على طريقة الغيبة فيكون الخطابُ الواردُ بعده على سبيل الالتفات أيضا عامّا لأهل المحشر، ليكون التفاتا وتعبيرا عن معنًى واحدٍ بطريقيْن.

ولا شكّ أن قوله [تعالى]: ﴿**إنّ أصحابَ الجنّةِ**﴾[سورة يس ٥٥/٣٦] إلى قوله: ﴿**أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ**﴾[سورة يس ٥٩/٣٦] تفصيل لهذا الخطاب العامّ الدالّ على الجزاء إجمالا، ولذلك لم يُعْطَفْ عليه، فيكون – أعني قوله [تعالى]: ﴿**إن أصحاب الجنة**﴾ متقيّدا بهذا الخطاب، ويكون التقدير: إنّ أصحاب الجنة منكم يا أهل المحشر هذا، ثمّ إنّه قد جاء في التفسير أنّ هذا الكلام أعني: "إنّ أصحاب الجنة" – يقال لأهل المحشر حين يسار بأهل الجنة إلى الجنة، لا في حال كونهم مستقرّين في الجنة، فيكون حينئذ قوله: ﴿**فِي شُغُلٍ فَاكِهُونَ**﴾[سورة يس ٥٥/٣٦] من قبيل (**تنْزيل ما هو للكون منْزلة الكائن**) مبالغة في التحقّق، فقد تَحَرَّرَ أنّ معنى الآية هو: (**إنّ**

أصحاب الجنة منكم يا أهل المحشر تؤل حالهم إلى أسعد حال) وهذا الخبر في ذلك الحين يفهم منه القصد إلى طلب الامتياز، فاشتمل المقام على معنى "فلْيمتازوا عنكم إلى الجنّة"، فهذا الطلب المقدّر بدلالة ذلك الخبر عَطَفَ عليه قوله ﴿**وَامْتَازُوا الْيَوْمَ**﴾[سورة يس ٥٩/٣٦].

فإن قيل: إذا كان قوله: "إن أصحاب الجنة" مقولا حين يُسار بهم إلى الجنة مع أنه تفصيل لقوله: ﴿**وَلاَ تُجْزَوْنَ**﴾[سورة يس ٥٤/٣٦] المعطوف على قوله: ﴿**فَالْيَوْمَ لاَ تُظْلَمُ نَفْسٌ**﴾[سورة يس ٥٤/٣٦] لزم أن يكون "فاليومَ" أيضا مقولا في ذلك الحين الذي هو بعد الحساب، ضرورة أن التفصيل مع الإجمال، والمعطوف مع المعطوف عليه وهو باطل، لأن الفاء يقتضي ترتّبه بلا مهلة على الإحضار الذي هو قبل الحساب.

أجيبَ: بأنّ المعطوف بالواو – أعني "ولا تُجزون" – لا يجب أن يكون مقارنا للمعطوف عليه في الزمان، لا يقال: "فليمتازوا" مُسَبَّبٌ عن قوله: "إنّ أصحاب الجنّة"، فكيف يُعطف عليه "امتازوا" مع أنه لا يصحّ تسبّبه عنه؟ لأنّا نقول: يصحّ تَسَبُّبُه عنه لدلالته بالمفهوم على معنى: إن أصحاب النار ليسوا كذلك.

فإن قلتَ: لا حاجة إلى تقدير "منكم"، وتكلّف ذلك التطويل في بيانه، بل ما جاء في التفسير على ما نقله من أن هذا الكلام: (**يقال لهم حين يُسار بهم**) وافٍ بالمطلوب.

قلتُ: لا بدّ من تقديره في الأمر بالامتياز على الوجه الذي ذكره، أعني: فلْيمتازوا عنكم، بل نقول: لملاحظة الخطاب مع الذين نُسب إليهم الجزاءُ بطريق الخطاب مجملاً مُدْخَلٌ في طلب الامتياز، كما يَلُوحُ بالتأمّل الصادق. هذا تقديرُ كلامه على الوجه الأتمّ الأبلغ، ولا يخفى عليك ما فيه من التعسُّف، فالوجه في الآية: أن يُجعل من عطْف القصّة على القصّة[1]، وهذا عطف لم يذكره السكّاكيّ، و لم يتنبّه له الجامدون على ما صرّح به في كتابه من عطْف المفردات، وعطْف الجمل.

وقد ذكره العلاّمة في الكشّاف[2] حيث قال: وقصة المنافقين عن آخرها معطوفة على قصّة الذين كفروا، كما يُعطف الجملة على الجملة. وقال في موضع آخر[3]: "ليس الذي أُعْتُمِدَ بالعطف هو الأمر حتى يطلب له مشاكلُ من أمر أو نهي يُعطف عليه، إنّما المعتمدُ بالعطف هو

[1] انظر: الكشاف،١٦٥/١.

[2] انظر: الكشاف،١٦٥/١.

[3] انظر: الكشاف،٢٥٣/١-٢٥٤.

جملةُ وَصْفِ ثواب المؤمنين، فهي معطوفة على جملة وَصْفِ عقابِ الكافرين". يعني أنه ليس من عطف الجملة على الجملة ليُطلب هناك مناسبةُ الثانية مع الأولى، بل من عطف جملة مسوقة لغرض على جمل أُخَرَ مسوقةٍ لغرض آخر، فالمقصود بالعطف هو المجموع، وشرطه المناسبة بين مجموعي القصّتين، فكلما كانت المناسبة بينهما أقوى كان العطف أحسن، ولا يشترط المناسبة بين جمل القصّتين.

وقد حقّقه بعضهم: بأنه نظير ما يقال في عطف المفرد في مثل قوله تعالى: ﴿**هُوَ الأوّل وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ**﴾[سورة الحديد ٣/٥٧] من أنّ الواو الثانية لعطف مجموع الصفتين الأخيرتين المتقابلتين على مجموع الأوّليَيْنِ المتقابلتَين، لأنك لو عطفت الظاهر وحده على واحدة من الأوّليين لم يكن هناك تناسب، فكما صحّ في المفردات ذلك صحّ في الجمل أن يكون الواو لعطف قصة، أي: مجموع جمل على قصة، أي مجموع مثلها، بل هذا بالجواز أَولى، فليكن ذلك، أعني عطف القصة على القصّة على ذكْر منك[٦١/ب] فإنه ينجيك عن تكلفات باردة في مواضع شتّى. وقد يقال: "وامتازوا" طَلَبٌ في معنى الخبر بدليل وقوعه في سياق تفصيل الخبر، كأنه قيل: وأنتم أيها المجرمون ممتازون منفردون عن الصالحين إلى عذاب الجحيم، ودَرَكَات السعير، لكنه عدل إلى صيغة الأمر لما فيه من المبالغة.

واعلمْ: أن قولَه: (**وأن الخطاب الوارد**) وقولَه: (**وأن قولَه: ﴿إنّ أصحاب الجنة﴾**[سورة يس ٥٥/٣٦]) وقولَه: (**وأنّ التقدير**) ثلاثتها بفتح الهمزة معطوفة على قوله: (**أنّ الذي قبله**). قوله: (**وأمّا كونه**) أي: كون المقام مُشْرِكا بين المعطوف والمعطوف عليه في الذي نحن بصدده من الآيتيْن في جهات تَجْمَعُهما عند الْمُفَكِّرة (**فظاهر**). أمّا الآية الأولى: ففيها الاتّحاد بين المعطوفيْن في المسند إليه والتماثل في المسندين، أعني ترك العبادة لغير الله تعالى وقولَهم للناس حُسناً، والإشراك في قيد أخذ الميثاق. وأما الثانية: ففيها الاتحاد في المسند، وهو الامتياز , وشبه التضادّ بين المسند إليهما، أعني أصحاب الجنة والمجرمين الذين هم أصحاب النار، والاتحاد في قيد الظرف الذي هو اليومَ.

قوله: (**ونحوِ قوله تعالى: ﴿فلمّا جاءها﴾**[سورة النمل ٨/٢٧]) هو بالجرّ عطفا على قوله: (**نحوِ قوله عزّ وعلا: ﴿وإذْ أخذْنا﴾**[سورة البقرة ٨٣/٢]) هذا شروع في تضمين الطلب معنى الخبر على عكس ما تقدّم، فلذلك أعاد لفظ "نحوِ".

ومعنى: ﴿**بُورِكَ مَنْ فِي النَّار ومَنْ حَوْلَهَا**﴾[سورة النمل ٨/٢٧] بورك من في مكان النار،

ومن حول مكانها، ومكانه البقعة التي حصلت فيها، أعني البقعة المباركة المذكورة في قوله تعالى: ﴿**نُودِيَ مِنْ شَاطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ**﴾[سورة القصص ٢٩/٢٨] قيل: المراد بالمبارك فيهم موسى -عليه السلام- لأنّه كان في مكان النار والملائكة الحاضرون حول ذلك المكان، والظاهر أنه عام في كل مَن كان في تلك البقعة وفي ذلك الوادي وحوالَيْهما من أرض الشام، فإن الله تعالى جعلها موسومة بالبركات في قوله: ﴿**إِلَى الْأَرْضِ الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا لِلْعَالَمِينَ**﴾[سورة الأنبياء ٧١/٢١].

والظاهر أن قوله: ﴿**وسبحان الله**﴾[سورة القصص ٨/٢٧] بتقدير الأمر تنْزيهًا له تعالى في مقام المكالمة عن المكان والجهة، أي: وسَبِّحْه تسبيحا، فالحال في عَطْفِهِ على "نُودِيَ"، كحال "ألقِ"، وضمير "إنّه" للشأن، والشأن أنا الله، على أنها مبتدأٌ وخبرٌ، أو لما دلّ عليه ما قبله، أي: إنّ مُكلِّمَك أنا، والله بيان لـ"أنا". قوله: (**لمّا عرفتَ**) تعليل لكون المعنى "فلما جاءها قيل: بورك من في النار"، وقيل: "ألقِ عصاك"، ومُلَخَّصُ ما ذكره أنَّ "نُوديَ" بمعنى: قيل.

لما عرفتَ في علم النحو من أنّ "أنْ" هذه لا تأتي .... إلى آخره، فتكون قرينة على أن التقدير: "وقيل ألقِ"، لكن يظهر من هذا أنّ "ألقِ" مقدّر بـ"قيل"، ومعطوف على "نودي" الذي هو بمعنى قيل. وفي قوله: "وألقِ" معطوف على قوله "أنْ بورك" مساهلة، والمراد: أنَّه عُطِفَ على "نودي أَنْ بورك"، وفي الكشاف[1]: أنّ "ألقِ"معطوف على "بورك"، لأن المعنى: نودي أنْ بورك وأنْ ألق كلاهما تفسير لـ"نودي"، والمعنى: قيل له: بورك من في النار، وقيل له: ألق عصاك. قال: والدليل على ذلك قوله تعالى في صورة القَصَص: ﴿**وَأَنْ أَلْقِ عَصَاكَ**﴾[سورة القصص ٣١/٢٨]، بعد قوله: ﴿**أَنْ يَا مُوسَى إِنِّي أَنَا اللهُ**﴾[سورة القصص ٣٠/٢٨] على تكرير حرف التفسير، كما تقول: "كتبتُ إليه أَنْ حُجَّ وأَنْ اعْتَمِرْ" و"إنْ شِئتَ أَنْ حُجَّ واعْتَمِرْ".

فإن قلتَ: فعلى هذا يكون "أَلقِ" بلا تضمين معطوفا على "بورك" وداخلا معه في حَيِّزِ معنى القول.

قلتُ: لا بأس، لأنّ الخبر والطلب إذا وقعا في حَيِّزِ القول كان القصد منهما إلى اللفظ المؤدِّي للمعنى، فتَنْكَسِرُ سَوْرَةُ الاختلاف، فيجوز العطف كما تقول: قال زيد: "نُوديَ للصلات وصلِّ في المسجد" تَحكي قولَيْه معطوفا أحدهما على الآخر، أي: قال هذين القولين، بل يقول: إذا كان لهما محلٌ من الإعراب مطلقا جاز العطف بلا تأويل، كما ستعرفه.

---

[1] انظر: الكشاف، ١٣٨/٣.

فإن قلتَ: لعلّ كلام الشيخين[1] واحد؛ إلاّ أن المصنِّف تسامح بذكر "أنّ" في المعطوف عليه.

قلتُ: فحينئذ لا تضمين في "ألق"، لأن قوله: "وقيل ألق" على هذا التقدير إظهار العامل المعطوف عليه في المعطوف، كما يقال: معنى: "جاءني زيد وعمرو"،"جاءني زيد وجاءني عمرو" ومثله لا يُعدّ تضمينا، اللهمّ إلاّ أن يختار أن العامل مقدّر لفظا، وتجعلَه تضمينا، فيلزمه أن لا يكون "وعمرو" في المثال المذكور معطوفا على "زيد".

قال: (**وأمّا قوله**: ﴿**وَبَشِّرِ**﴾[سورة البقرة ٢٥/٢]) يعني: قد يُتوهّم أنّ "بشّر" عطف على ﴿**أُعِدَّتْ**﴾[سورة البقرة ٢٤/٢] بتضمين أحدهما معنًى يوافق الآخَر كما يشهد له قراءة زيد بن علي[2] "وبُشِّرَ" على لفظ المبنيّ للمفعول عطفا على "أُعِدَّتْ"، فيكون مما نحن بصدده، وليس كذلك، بل هو عند جماعة معطوف على "فَاتَّقُوا" على طريقة قولك: "يا بني تميم اِحْذَرُوا عُقوبةَ ما جنيتم"، و"بشِّرْ يا فلانُ بني أسد بإحساني إليهم".

واعترض عليه:

أولا: بأن الجهة الجامعة بينهما[3] وإن كانت موجودة باعتبار التقابل بين المسندين والمسند إليهما، إلاّ أن العطف بين أمرين لمخاطبين من غير تصريح بالنداء، كما صُرِّح به في المثال المذكور مستقبح، بل غير جائز عند بعضهم.

وثانيا: بأنّ ﴿**فَاتَّقُوا**﴾[سورة البقرة ٢٤/٢] جزاء لقوله: ﴿**فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا**﴾[سورة البقرة ٢٤/٢]، وليس قوله: ﴿**بَشِّرْ**﴾[سورة البقرة ٢٥/٢] مسبِّبا عن ذلك الشرط، فلا يصحّ عطفه على جزائه. وأُجيب عن الثاني: بأن المعنى: فإن لم تفعلوا فاتّقوا النار، واتقوا ما يَغِيظُكم من حسن حال أعدائكم، فأُقيم "وبشّر" مقامه، لأن التبشير مقصود في نفسه أيضا مع غيظهم.

وهذا القدر من الربط كافٍ، وقد ذكر العلاّمة[4]: "أنّه من عطف القصّة على القصّة، لأن

---

[1] أي: الزمخشري وعبد القاهر الجرجاني.

[2] هو زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، الإمام أبو الحسين العلوي الهاشمي القرشي. ويقال له "زيد الشهيد" . عدّه الجاحظ من خطباء بني هاشم . وقال أبو حنيفة: ما رأيت في زمانه أفقه منه ولا أسرع جوابا ولا أبين قولا.قرأ على واصل بن عطاء وأخذ عنه علم الاعتزال، وله "مجموع في الفقه"، و"تفسير غريب القرآن" . قتل في كوفة سنة ٦٩٨هـ/٧٤٠م. الأعلام، ٥٩/٣.

[3] سقط من ف: بينهما.

[4] انظر: الكشاف، ٢٥٣/١-٢٥٤؛ الإيضاح، ٢٦١/١/٢٦٢.

المعتمَد بالعطف هو مجموع وصف ثواب المؤمنين، فهو معطوف على مجموع وصف عقاب الكافرين" كما تَحَقَّقْتَه. وذهب بعضهم[1]: إلى أنه معطوف على "فأَنْزِرْهم" مقدَّرا بعد "أُعِدَّتْ" على طريقة قوله: "وامتازوا"، واختار المصنّف أنه معطوف على "قُلْ" مقدَّرا قبل ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا**﴾[سورة البقرة ٢١/٢]، وأيّده: بأن تقدير القول بوساطة انسباب الكلام إلى معناه كثير في القرآن والكلامُ فيما نحن فيه مُنْصَبٌّ إلى معناه، لأنّه تعالى يأمرهم وينهاهم على لسان النبيّ –عليه السلام–، وأُوردَ عليه: أنّ قوله: ﴿**وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا**﴾[سورة البقرة ٢٣/٢]، إنْ لم يدخل في حَيِّزِ القول المقدّر اختلّ نظم الكلام، وإن دخل كان –عليه السلام– مأمورا بأن يقول "وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا"وفساده ظاهر.

وأُجيب: بأنه ما هو مأمور بتأدية معنى الكلام بعبارة تليق به، كان تقول: "وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نُزِّلَ عَلَيَّ"، أو مأمور بتبليغ هذه العبارة على طريقة الحكاية عن الله تعالى، فلا إشكال، ونظيره: ﴿**قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ**﴾[سورة الأنفال ٣٨/٨] أي: أَدِّ معنى هذا الكلام بطريق الخطاب، أو: أَدِّ كلامي هذا إليهم بطريق الحكاية.

قوله: (**أي وقلنا، أو قائلين: كُلُوا**) إشارة إلى تجويز التقديرين، فالأوّل عطف على ﴿**أَنْزَلْنَا**﴾[سورة البقرة ٥٧/٢]، وقد حذف المعطوف مع العاطف، والثاني حال من فاعله. قوله: (**ومن ذلك**) كرّر لفظ "من ذلك" مبالغةً وتصريحًا بأن كلّ واحدة من هذه الآيات مما قُدِّرَ فيه القول بوساطة انصباب الكلام إلى معناه، وإنما قال: (**أو قائلا: أنت يا موسى**) لِيُعلم أنَّ قائلا متعلّق بـ"اضْرِبْ" لا بـ"ضَرَبَ" المقدّر، وإلا لكان المعنى: قائلا هو.

وههنا بحث وهو: أن "قائلا" إن قُدّر داخلا على "كلوا" لزم الفصل بينه وبين عامله، –أعني: "اضْرِبْ"– بما يوجب اختلال النظم، وإن قُدّر متّصلا بـ"اضْرِبْ" لزم الفصل بينه وبين [٦٢/أ] معموله، أعني: كلوا بما يوجب اختلاله أيضا، فالوجه تقدير الفعل معطوفا على "فقلنا" أو على "فضرب" المقدّر قبل ﴿**فانفجرتْ**﴾[سورة البقرة ٦٠/٢]، ولو قدّر العاطف الفاءَ لكان أظهر.

قوله: (**أي: وقلنا: اتّخذوا**) لم يقدّر ههنا اسم الفاعل لمكان الواو المانع من تقديره حالا، بل اقتصر على تقدير الفعل وإن لزم منه حذف المعطوف مع إبقاء العاطف، والظاهر أنّه من عطف الطلب على الخبر –أعني: "جعلنا"– بتضمين الطلب معنى الخبر، كما في "وألق عصاك".

[1] يقصد الشارح بلفظة "بعضهم" الخطيبَ القزويني. انظر: الإيضاح، ٢٦٢/١.

قوله: (**أي: يقولان: ربّنا**) اقتصر على تقدير الفعل المضارع ليوافق قراءة عبد الله[1] المناسبة لكونه حالا مقيّدة لـ﴿**يَرْفَعُ**﴾[سورة البقرة ١٢٧/٢]، وإنما قال: (**على قول أصحابنا**) أي البصريّين، لأن التقدير عندهم: يقولان، أي: قائليْن. وعند الكوفيّة: أنّ "يا بَنِيَّ" متعلّق بـ"وصَّى" لما فيه معنى القول.

واعترض: بأنّ التوصية قول خاصّ، فإن أريد بها مطلق القول مجازا لم يكن لإيراد الصلة – أعني: الباء الجارّة – وجهٌ، وإن أريد بها معناها الخاصّ لم يتعلّق به "يابَنِيَّ" بشهادة المعنى، وأجيب: بأن المراد الخاصَّ المقتضي لتلك الصلة، وتعلّق به "يا بنِيَّ" نظرا إلى القول المطلق المندرج تحت ذلك الخاصّ، وفيه تكلّف، فالصواب تقدير القول.

قوله: (**أي: ويقولون: ذُوقُوا**) قدّره مضارعا معطوفا على نظيره، أعني: يضربون، لأنّه أولى، وإن جاز تقديره اسمَ فاعلٍ معطوفا على مضارع وقع حالا، والظاهر أن يجعل من عطف الطلب على الخبر بالتضمين، كما مرّ في قوله ﴿**وَاتَّخَذُوا**﴾[سورة البقرة ٢٥/٢].

قوله: (**أي: فقولوا لهم: سِيحُوا**) إنما احتيج إلى تقدير القول ههنا، لأن ﴿**عَاهَدْتُمْ**﴾[سورة التوبة ١/٩] خطاب للمؤمنين. وقوله ﴿**فَسِيحُوا**﴾[سورة التوبة ٢/٩] خطاب للمشركين فلا ينتظم الكلام إلاّ بتقدير "قولوا" بعد الفاء، وذلك لأنّهم عاهدوا مشركِي العرب،فنكثوا إلا ناسًا منهم، فأُمِرُوا بنبذ العهد إلى الناكثين، وأن يقولوا لهم: سِيحُوا في الأرض أربعة أشهر آمنين، لا يُتعرَّض لكم[2] فيها، وهي الأشهر الحرم، والمعنى: هذه براءة واصلة من الله ورسوله إلى الذين عاهدتم، ولما كانت المُعَاهَدة بإذن الله، واتفاق رسوله نُسبَ البراءة عن العهد إليهما، كما تُنسب إلى المُعاهِد، أي: إنهما بَرِئَا مما عاهدتم به المشركين، فانْبِذُوا إليهم عهدهم.

قوله: (**وكذلك عَطْفُ قولِه: ﴿وَبَشِّرْ﴾**[سورة البقرة ١٥٥/٢]) وهو عَطْفٌ على قوله: (**وعندي**) أنَّه معطوف على (**قُلْ مرادا**) أي ومثل عطف "بشّر الذين آمنوا" على "قل مرادًا قبل: يا أيّها الناسُ". عَطَفَ ﴿**وبشّر الصابرين**﴾[سورة البقرة ١٥٥/٢] على (**قل مرادًا قبل: ﴿يا أيّها الذين آمنوا﴾**[سورة البقرة ١٥٣/٢]). ولم يتعرّض صاحب الكشاف لهذا العطف، فالظاهر أنه جعله معطوفا على: ﴿**اِسْتَعِينُوا**﴾[سورة البقرة ١٥٣/٢]، كأنه قيل: يا أيها المؤمنون استعينوا، ويا محمّد بشّرهم.

[1] أي: عبد الله بن مسعود.

[2] في ف ي: لا نَتعرَّض لهم.

قوله: (**لكونه في معنى: آمنوا**) وذلك لأنّه دالّة على التجارة المنجية، وتعليم لها، والمتعارف في التعليم هو الأمر والنهي. ويردّ عليه: أنّ ﴿**تؤمنون**﴾[سورة الصف ١١/٦١] تفسير للتجارة، فلا يستقيم أن يُجعَل "بَشِّرْ" داخلا في سلكه، إذ لا مدخل للتبشير في ذلك التفسير.

فالصواب: تقدير القول كما اختاره لأنّه كثير، وفي قوله: (**وكُنْ الحاكمَ دوني**) إشارة إلى رُجحان ما اختاره، أما في هذه الآية فلِما عرفته آنفا، ولعدم التصريح بالنداء أيضا، وأما في قوله: ﴿**وبشّر الصابرين**﴾[سورة البقرة ١٥٥/٢]، ﴿**وبشّر الذين آمنوا**﴾[سورة البقرة ٢٥/٢] فلعدم التصريح بالنداء كما مرّ.

قوله: (**أو أن تتّفق الجملتان خبرا**) عطف على قوله: (**أن يكون المقام مشتملا على ما يزيل الاختلاف**) وهذه هي الحالة الثانية المقتضية للتوسط، وهي الاتفاق في الخبريّة مع الاشتراك في الجهة الجامعة، وكان الأنسب بعبارته في الحالة الأولى، أعني قوله: (**فهي أن اختلفتا خبرا وطلبا أن يكون المقام مشتملا**) أن يقول ههنا: أو أن اتّفقتا خبرًا أن يكون المقام على حال اشتراك بينهما في جوامع. وقد تقدّم الوجه في جمع الجوامع في قوله: (**في جهات جامعة**). قوله: (**وأظهر**) إنما قال ذلك، لأن بعض الجوامع كالعقليّ أقوى وأظهر، وله مراتب متفاوتة في الظهور، وكذا الحال في الوهميّ، والجميع متقدّم على الخياليّ.

[خاتمة]

قوله: (**بهذا القدر**) متعلّق بقوله: (**ولنختم**) يريد: إنّا فصّلنا الحالات المقتضية للأمور المذكورة فيما بين الجمل على وجه كليّ مع تمثيل ما في بعض المواضع، فالآن نذكر لك أمثلة كثيرة لها لتجذب تلك الأمثلة بضَبْعِكَ، وتحفظك عن الزَّلَق أن استقبلتْك مداحضُ في زمان شروعك في سلوك طرقات تلك الحالات. وقوله: (**إن عسى**) بكسر الهمزة في النسخ المعوّل عليها، فالشرط (**اعترضَتْك**)، وعسى مُقْحَمَةٌ لتقوية معنى الغرض المستفاد من أداة الشرط، ولا يصحّ جعل "عسى" شرطا كما لا يخفى، ويوجد في بعض النسخ بفتح الهمزة، أي: "لأن عسى"، وفي بعضها: "عسى أن" بالفتح أيضا، وليسا بظاهريْن لا معنًى ولا لفظًا.

قال[1]: (**من أمثلة القطع للاحتياط. قوله: لم يُعْطَفْ:**

.... **أرَاهَا**[1]............)

---

[1] سقط من ي: قال.

أي لم يُعطف "أراها" على "تظنّ" مع الاتفاق في الخبريّة، والاشتراك في الجهة الجامعة للاتّحاد في المسند أعني الظنّ، والتناسب في المسند إليهما أعني المُحِبَّ والمحبوب، مع أن المسند إليه في الأوّل وقع قَيْدًا، أي:مفعولا في الثاني؛ كيلا يتوهّم السامع أنّ "أرَاها" معطوف على "أبغي" لقربه منه واشتراكهما في الجامع، أعني الاتحاد في المسند إليه، والتناسب في المسندين مع الاتحاد في قيدهما، وحينئذ يفسد المعنى كما ذكره.

قوله: (**وليس بمستبعد**) اسم ليس هو قوله: (**أن يكون قد قطع**). وقوله: (**لانصباب**) تعليل لنفي الاستبعاد، و(**إلى إيراد**) متعلّق به، وإضافة إيراد إلى عبارة السؤال إضافة المصدر إلى مفعوله. لا يقال إذا كان الكلام السابق مُنْصَبًّا إلى ذلك السؤال وجب أن يكون "أرَاها" استئنافا. لأنا نقول: ليس يجب أن يجعل السؤال المنصَبّ إليه الكلام بمنْزلة الواقع حتى يجب أن يجاب عنه.

قوله: (**فما هو هناك**) أي ليس الفصل في ذلك المقام، وهو أن يكون ثبوته لأجل اللفظ، أعني رعاية الوزن، بل هو في مقام أعلى، وهو رعايةُ صحة المعنى لأنّ الكلام في تراكيب البلغاء التي يجب أن يراعى فيها جانبُ المعنى، ومقتضى الحال فلو عدل عن ذلك إلى مجرّد تعديل الوزن انحطّ هذا التركيب عن مرتبته إلى ما دونها، وانخرط في سلك التراكيب التي لا يُعتدّ بها. نعم، قد يعتبر في البلاغة مجرّد رعاية السجع والقافية والوزن إذا لم [٦٢/ب] يوجد هناك نكتة معنويّة.

قوله: (**لم يُعطف**:

.... **لَهُمْ إِلْفٌ**[٢]............

---

[١] تمام البيت:

وتظن سلمى أنني أبغِي بها	**بدلا، أراها في الضلال تَهيمُ**

البيت من الكامل ، ولا يعرف قائلها. معاهد التنصيص، ٢٧٩/١، بلا عزو؛ الإشارات، ١٠٧؛ المفتاح، ٢٦١، بلا عزو. الإيضاح،٢٥٥/١، بلا عزو.والشاهد: فصل "أراها" عن "وتظنّ". أراها: أظنها، تهيم: تتخبط ولا تدري أين تتجه.

[٢] تمام البيتين:

زَعَمْتُمْ أنّ إخوتهم قريشٌ	**لهم إلْفٌ وليس لكم إلافُ**
أولئك أُومِنوا جوعا وخوفا	**وقد جاءتْ بنو أسدٍ وخافوا**

البيت لمساور بن هند بن قيس بن زهير العَبْسي، من شعراء الحماسة، يهجو بني أسد، وكان شاعرا إسلاميّا. انظر: خزانة الأدب،٤٢٠/١١؛ المفتاح،٢٦١؛ الإيضاح, ٢٥٩/١؛ دلائل الإعجاز، ١٨٠؛ معاهد التنصيص، ٢٨٢/١؛ لسان العرب (ألف)؛ تاج العروس (ألت)، (ألف)؛ شرح ديوان الحماسة للمرزوقي،

خِيفَةَ أن يُظنّ) يريد:(**أن لهم إلفٌ**) جملة اسمية خبرها جملة فعليّة على الأصح، وهذه الاسميَّة يشارك الفعليّة السابقة، أعني: (**زعمتم**) في الجهة الجامعة، لأن محصولهما هو: أنَّ قالَكم[1] دعوى الانتماء إليهم، وحالَهم إنكارُ ذلك ونفيُه، لكنَّه ترك العطف بينهما لئلا يتوهّم عطف الاسمية على مفعول "زعمتم" فيَفسد معنى البيت، إذ يصير حينئذ: (**لهم إلفٌ وليس لكم إلافٌ**) داخلا فيما زعمه المخاطبون.

فإن قلتَ: لا مجال لهذا التوهّم، لأن المفتوحة مع ما في حَيِّزِها مفرد وقع مفعولا. فكيف يصحّ أن يعطف عليها جملة مستقلّة ليس أجزاءها معمولة لما يجعلها في قوة المفرد؟

قلتُ: يصح ذلك، لأن "زعمتُم" يتضمن معنى القول، فكأنه قيل: "قلتم أنّ إخوتكم قريش "، فالمفتوحة بمعنى المكسورة، فجاز حينئذ عطف المستقلة عليها، وجاز أيضا أن يجعل من العطف على محلّ اسم "أنّ" على معنى: وأنّ لهم إلْفاً. قوله: (**بفحوى الحال**) أراد بالحال ما يعمّ المقالَ، كما مرّ مرارا في القرائن الحالية، وذلك لأن الزعم اشتهر في دعوى الكذب، ومنه قيل: {زعموا مطيّة الكذب}[2]. وقال شريح[3]: {لكل شيء كنية، وكنية الكذب "زعموا"}[4]. وقال المرزوقي[5]: ردَّ الشاعرُ على بني أسد في انتسابهم إلى قريش بالقرابة بأنَّ لهم إيلافا في رحلة الشتاء

١٤٤٩/٣؛تهذيب اللغة (لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، المؤسسة المصرية العامة،ط١، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م، ١-١٦) ,٣٧٩/١٥.

[1] في ف: حالكم.

[2] انظر: معاهد التنصيص، ٢٨٢/١؛ قيل: إنه حديث مروي عن النبي. انظر: سنن أبي داود، ٢٩٤/٤؛ النهاية في غريب الحديث والأثر (لابن الأثير أبي السعادات المبارك بن محمد، دار أنصار السنة المحمدية، تحقيق: محمود محمد الطناحي، طاهر أحمد الزاوي، لاهور، باكستان، ١-٥)، ٣٠٣/٢. ولفظ الحديث: "بئس مطية الرجل زعموا".

[3] هو: شريح بن الحارث بن قيس بن الجهم الكندي، أبو أمية: من أشهر القضاة الفقهاء في صدر الإسلام، أصله من اليمن. ولي قضاء الكوفة في زمن عمر وعثمان وعلي ومعاوية. واستعفى في أيام الحجاج، فأعفاه سنة ٧٧هـ. وكان ثقة في الحديث، مأمونا في القضاء. له باع في الأدب والشعر. وعمر طويلا، ومات بالكوفة سنة ٧٨هـ/٦٩٧م. الأعلام، ١٦١/٣.

[4] انظر: معاهد التنصيص، ٢٨٢/١.

[5] هو: أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، الأصبهاني، أبو علي: لغويّ، نحوي. من تصانيفه: شرح الحماسة لأبي تمام، شرح الفصيح لثعلب الكوفي في اللغة، شرح أشعار هذيل، شرح النحو، وشرح المفضليات، والقول في ألفاظ الشمول واللحوم والفصل بينهما. توفي سنة ٤٢١هـ/١٠٣٠م. معجم المؤلفين، ٢٥٧/١.

إلى اليمن، وفي رحلة الصيف إلى الشام للتجارة، وليس لكم شيء من هاتين الرحلتين، وأيضا قد آمنهم الله من الجوع والخوف وأنتم خائفون جائعون، وإليه الإشارة بقوله:

ألئك أومنوا خوفا وجوعا[1] ....

وقد جاعت بنو أسد وخافوا، والإلاف: مصدر آلَفَه يُؤالفُه مؤالفةً، والإيلاف: مصدر آلفَه يُولِفُه، والإلْفُ: مصدر ألِفه يألَفه أُلْفةً. قوله: (**وذلك أنّه**) أي الشاعرُ[2]، و(**حين أبدى**) ظرف لخبر "أنّ" أعني: (**فصلَ**)، وضمير "كان" للإنكار. قوله: (**وإما جملةَ**: ﴿**إنّا معكم إنّما نحن مستهزءون**﴾[سورة البقرة ١٤/٢]) جعلهما جملة واحدة، لأن الثانية مؤكِّدة للأولى مقرِّرة لها، فالعطف على إحديهما كالعطف على الأخرى، ولّما كانت الثانية أقرب مع اشتمالها على ذكر الاستهزاء قال: (**لكن لو عُطف على "إنّما نحن مستهزءون" لَشاركه في حكمه**) أعني: (**كونَه من قولهم**)، وههنا مفسدة أخرى ليست في عطفه على ﴿**إنّا معكم**﴾ وهي: أن يشاركه أيضا في كونه مؤكّدا لـ"إنّا معكم".

قوله: (**لَشاركه في اختصاصه بالظرف المقدّم**) الظاهر أنّه جعل "إذا" ههنا لمجرد الظرفية، فيكون تقديمها لإفادة الاختصاص بلا شبهة، ويحتمل أن يريد أنها شرطيّة قدّمت لتضمّنها معنى الشرط ولإفادة الاختصاص أيضا، إذ لامنافاة بينهما، وأمّا استناد الاختصاص إلى التقييد بالشرط مقدّما كان أو مؤخّرا فلم يلتفت إليه. واعترض عليه: لجواز العطف على ﴿**قالوا**﴾[سورة البقرة ١٤/٢] مأخوذا مع قيده، سواء سُمي جملة فعلية مقيّدة بظرف مقدّم، أو جملة شرطيّة، فإن القيد إذا جعل جزأً من المعطوف عليه لم يشاركه المعطوف في ذلك القيد، كما في قوله تعالى: ﴿**فإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لاَ يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلاَ يَسْتَقْدِمُون**﴾[سورة الأعراف ٣٤/٧] فإنّ الظرف مخصوص بالمعطوف عليه، إذ لا معنى لقولك: "إذا جَاءَ أَجَلُهُمْ لاَ يَسْتَقدمون" فيكون حينئذ قطع ﴿**الله يستهزئ**﴾[سورة البقرة ١٥/٢] للاحتياط، لا للوجوب.

قوله: (**وما سَوَّلَتْ**) أي: زيّنتْ، مفعول معه و(**مستدرجا**) حال من فاعل (**خَلاَّهم**)،

---

[1] تمام البيت:

أولئك أومنوا جوعا وخوفا وقد جاعت بنو اسد وخافوا

البيت لمساور بن هند بن قيس بن زهير، من شعراء الحماسة،يهجو بني أسد، وكان شاعرا إسلاميّا. المفتاح،٢٦١؛ الإيضاح , ٢٥٩/١؛ لسان العرب (ألف)؛ تاج العروس (ألت)، (ألف)؛ شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، ١٤٤٩/٣؛ وبلا نسبة في تهذيب اللغة ,٣٧٩/١٥؛ شرح الحماسة للتبريزي، ١٢/٤.

[2] هو مساور بن هند بن قيس بن زهير، من شعراء الحماسة.

و(**متّصل**) خبر. قوله: (**فإنّ استهزاء الله**)، وقوله: (**بكلّ حال**) ظرف للنفي، أي: استمرّ انتفاء الانقطاع في كل حال. وقوله: (**فإنهم مفسدون**) تعليل لما يستفاد من معنى الكلام، وهو: أنّ إختصاصه بذلك الظرف المتقدِّم ليس بمراد بشهادة ما سبق في نظيره.

قوله: (**قُطِعَ ﴿ألا إنَّهم﴾**[سورة البقرة ١٢/٢] **لمثل ما تقدم**) أي: لم يعطف ﴿**أَلاَ إنهم هم السفهاء**﴾[سورة البقرة ١٣/٢] على ﴿**قالوا**﴾[سورة البقرة ١٣/٢] لئلاّ يختصّ كونهم سفهاء بالظرف المتقدِّم، أعني: ﴿**إذا قيل لهم آمنوا**﴾[سورة البقرة ١٣/٢]، ولا على ﴿**أَنُؤْمِنُ**﴾[سورة البقرة ١٣/٢] لئلاّ يشاركه في كونه من قولهم.

فإن قلتَ: "أنؤمن؟" استفهام، وكيف يُعطف عليه الخبر؟

قلتُ: قد مرّ جواز ذلك إذا وقعا مَحْكِيَّتَيْنِ[1] في حَيِّزالقول، والاعتراض بجواز العطف على "قالوا" مأخوذا مع قيده متوجهة على هاتين الآيتين أيضا. وقد أجيب عنه في الكل: بأنّ "قالوا" في الآيات الثلاث مأخوذا مع ظرفه المقدّم عليه معطوف بالواو على "يَكْذِبُون" في قوله: ﴿**وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ**﴾[سورة البقرة ١٠/٢] وداخل فيما هو سبب للعذاب الأليم، فلا يصحّ أن يعطف "الله يستهزئ" و"ألا إنهم هم المفسدون" و"ألا إنهم هم السفهاء" على ذلك المقيّد، إذ لا مدخل لشيء منها في سببيّة العذاب. وفيه بحث لجواز أن يكون "وإذا قيل لهم لا تفسدوا" معطوفا على ﴿**يقول آمنا**﴾[سورة البقرة ٨/٢] ، وإن كان مرجوحا. وحينئذ لا يلزم من العطف على ذلك المقيّد ما ذكرتموه من المحذور، فالأولى المصير إلى الاستئناف على ما أوضحه إيضاحا تامّا.

فإن قلتَ: لماذا خالف في إيراد الآيِ ترتيبَها في نظم القرآن؟

قلتُ: لأن عطف جملة "الله يستهزئ " على سابقتها المشتملة على ذكر الاستهزاء أظهرُ في بادي الرأي من العطف في الآيتين الأُخْرَيَيْنِ، والبحث عن ترك العطف الأظهر أهمّ.

قوله: (**في الذي قبله**) أي: في الكلام الذي قبل "الله يستهزئ". قوله: (**لم يكن من البلاغة أن يَعْرَى الكلام عن الجواب، فلزم المصير إلى الاستئناف**) يعني: إذا اُعتبر تحريك الكلام السابق نحو السؤال، ونُزِّل منْزلة الواقع لزم المصير إلى الاستئناف، لا أنّه يلزم تعَيُّن الاستئناف على الإطلاق. قوله: (**على ما ادّعوه**) أي: على وجه حصرهم في الصلاح بـ"إنّما".

[1] في ج : محكيين.

قال: (**ومن أمثلة الاستئناف قوله: عن جماعات العُذّال**) أشار به إلى أن:

..... **العَوَاذِلُ**[1] ....

جمع عاذلة صفة لجماعة -لا لامرأة- بشهادة قوله: (**صدَقوا**). والغُمْرَة: الشدّة، والانجلاء: الانكشاف، وكلمة (**حين**) ههنا في حكم "لمّا"، و (**صار**) جوابها، وضمير (**كان**) المعطوف على شرطها راجع إلى "إبداء الشكاية". قوله: (**فبنى**) أي: الشاعر الكلام عليه، أي: على هذا السؤال. قوله: (**على ما عليه**) أي: تاركا للعطف على الوجه الذي ثبت عليه إيراد الجواب عقيب السؤال،فإنه يكون بلا عطف، إما لمكان الاختلاف طلبا وخبرا، أو لأنّه مرتبط به ارتباطا ذاتيّا، أو لأن حقها أن يكونا كلاميْ شخصين، فلا مجال للعاطف بينهما. و:

.... **جُنْدُبٍ**[2]   ....

بضمّ الدال رواية الكتاب، ويجوز فتحها، وهو في الأصل ضرب من الجراد، والجُنوب: جمع جَنْب بمعنى الجانب، وخُبْتٍ: اسم موضع، وهو في الأصل الأرض المطمئنّة فيها رمل، عُرِّيَتْ: أي حُطَّ عنها رحلُها، والإجمام: الإراحة وإزالة الكلال، والمُناخ: موضع الإناخة، والقادسيّة: موضع قريب من الكوفة، (**لَجَّ**) أي جُنْدُبٌ في السير، و(**ذلّتْ**) أي الناقة [٦٣/أ] من شدة السير وبُعد المنْزل.

قوله: (**فصَل**) أي: أراد الفصل فلم يعطفه. قوله: (**عن النساء العاذلات**) إشارة إلى أنّ العواذل ههنا جمع عاذلة صفة لامرأة بدلالة قوله: (**رَأَيْنَ**) و (**قُلْنَ**). قوله:

---

[1] تمام البيت:

زعم العواذل أنني في غمرة   صَدَقُوا، ولكن غَمْرَتي لا تَنجَلِي

البيت من الكامل بلا عزو. العواذل: جمع عاذلة، بمعنى: جماعة عاذلة، الغمرة الشدة والحيرة، ولا تنجلي: لا تنكشف. المفتاح , ٢٦٣؛ الإيضاح ,٢٥٧/١؛ دلائل الإعجاز، ١٨٠؛ المصباح، ١٣٤؛ الإشارات، ١٠٤؛ الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق القرآن (ليحيى بن حمزة العلوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، ١-٣)، ٤٧/٢؛ معاهد التنصيص، ٢٨١/١.

[2] تما م البيتين:

زعم العواذل أن ناقة جُنْدُبٍ   بِجُنُوبِ خَبْتٍ عُرِّيَتْ وأُجِمَّتِ

كذب العواذل لو رأين مُنَاخَنَا   بالقادسيّة قُلْنَ لَجَّ وذَلّتِ.

البيتان من الكامل، وهما لجندُب بن عمار، وهو الشاعر الذي شهد بالقادسيّة. الخبط: موضع ماء لبني كلب في أطراف الشام. عُرِّيَتْ: رُفع عنها رَحله. اجّمت: تُركت للراحة ولم تُركب. مُناخنا: مبرك إبلنا. ولَجَّ في الأمر لازمه وأبى أن ينصرف عنه. ذلّت: انقادت. المفتاح، ٢٦٣؛ الإيضاح: ٢٥٧/١؛ معاهد التنصيص و٢٨١/١؛ دلائل الإعجاز، ١٨٠؛ شرح ديوان الحماسة، ٢٩٤/١.

بَكِّي[1]...............   ....

أي: أَكْثِرِي البكاء، و(**العِدان**) بالكسر موضع، و(**بَرَام**) بفتح الباء، وقيل بكسرها موضع دُفنت فيه تلك القتلى، و(**المُحَرِّق**) بكسر الراء لقب عمرو بن هند[2]، فإنه حَرَّقَ مائة من الأعداء بالنار فَضُرِبَ المثلُ بناره[3]، والحَرَم: المأمن، من دخله كان آمنا، لم يعطف "كانوا" على "طالت" للاستئناف.

قوله: (**أو كيف أُبَكِّيهِمْ**؟) فإن قلتَ: الجواب المذكور لا يطابق هذا السؤال.

قلتُ: بل يطابقه، لأن المعنى: كيف أُبكِّيهم أَعالماً بحالهم أم جاهلاً[4]؟، ولا وجه للبكاء مع الجهل، فإذن وجب أن تصفهم لي. وقيل: المعنى: كيف أَنْدُبُهُمْ وأَصِفُهُمْ في بكائي؟ صِفْهم لي. فكأنّ الشاعر قال لها: قولي: كانوا على الأعداء...إلى آخره. ولا يخفى عليك أنّ الجملة التي قطع عنها "كانوا" أعني: "طالت إقامتهم" غير التي نشأ منها السؤال، أعني قوله: "بَكِّي".

قوله:

....   **عفا**[5]...................

---

[1] تمام البيتين:

بكي على قتلى العِدان فإنهم	**طالت إقامتهم ببطن بَرَامِ**
كانوا على الأعداء نارَ محرّقٍ	**ولقومهم حرَمًا من الأحرام**

البيتان من الكامل ، وقائلهما لا يعرف. خزانة الأدب، ٤٧/٥؛ شرح ديوان الحماسة للمرزوقي،٣٣٤/٢، وعزاه إلى بعض بني أسد؛ المفتاح، ٢٦٤.

[2] عمرو بن هند، هو: عمر بن المنذر اللخمي؛ ملك الحيرة في الجاهلية. عرف بنسبته إلى أمه هند(عمة امرئ القيس الشاعر) تمييزا له عن أخيه عمرو الأصغر (ابن أمامة). أما نسبه: عمرو بن المنذر الثالث ابن امرئ القيس بن النعمام بن الأسود، من بني اللخم، من كهلان. ويُلقّب ب المُحَرِّق الثاني لإحراقه بعض بني تميم في جناية واحد منهم اسمه سويد الدارمي، قتل ابنا أو أخا صغيرا لعمرو. ملك بعد أبيه. واشتهر في وقائع كثيرة مع الروم والغسانين وأهل اليمامة. توفي نحو ٤٥ ق هـ/٥٧٨م. الأعلام،٨٦/٥.

[3] وكان عمرو بن هِند يلقَّب بالمُحَرِّق، لأنه حرَّق مائة من بني تميم: تسعة وتسعين من بني دارِم، وواحداً من البَراجِم، وشأْنه مشهور. ومُحَرِّق أَيضاً: لقب الحرث بن عمرو ملِك الشام من آلِ جَفْنةَ، وإِنما سمي بذلك لأَنه أَوّل من حرَّق العرب في ديارهم، فهم يُدْعَوْن آلَ مُحَرِّق. انظر: لسان العرب، مادة: (حرق).

[4] في ج : أعالمة بحالهم أم جاهلة.

[5] تمام البيتين:

عرفتُ المنْزل الخالي	**عفا من بَعْدِ أحوالِ**
عفاه كلُّ حَنَّانٍ (هَتّان)	**عَسُوفِ الوَبْلِ هَطَّالِ**

أي اندرس، و(**عفاه**) درسه، يتعدَّى ولا يتعدَّى، و"الحنّان": السحاب المُصَوِّتُ، و"العَسوف": الظَّلوم، "الوَبْل": القَطْرُ، و"الهَطّال": كثير الهَطَل، وهو تتابع المطر. وقوله (**ماذا عفاه؟**) جملة اسميّة قطعا، والظاهر أن يجاب بمثلها فيقالَ: "كلّ حنّان عفاه، ومن حَدَا بهم عفاه" على طريقة ما عرف في: ماذا صنعت؟ فكأنّه لم ينظر إلى خصوصية عبارة السؤال، بل قصد إلى ما يفهم منها من معنى الجملة الفعليّة على قياس ما تحقّقته في من قام، ولا يتأتّى ذلك في: ماذا صنعتَ؟ إذا جعلتَ اسميّة فتأمَّلْ. قوله:

.... **عفاه مَن حدا بهمُ**[1] ....

قيل: معناه: عفاه من حَدَا الإبلَ، و"ساقها بهم" أي بسببهم وإليهم من المادحين والسائلين. يقال:

..... **غَرِضْتُ**[2] ....

أي: ضَجِرتُ ومَلِلْتُ، و""الغِرُّ" من لم يُجَرّب الأمور، أدخل عليه اللام الجارّة تقوية لعمل اسم الفاعل، و(**بَعْدُ**) ظرف لـ"ما غَرِضا" قُدِّمَ عليه توسُّعًا، "طَوَى عنه كَشْحَه" أي أعرض عنه وجانَبَه.

قوله: (**ما للمتّقين الجامعين بين الإيمان بالغيب**...إلى أخره) اختار هذه العبارة على أن يقول ما للمتّقين الموصوفين بهذه الصفات المذكورة، أوالجامعين بينها إشعارًا بفائدة تكرار الموصول في الإيمانين وتركه فيما عداهما، وهي: أنّ الإيمان بالغيب أصل يتفرّع منه إقامةُ الصلاة، والإنفاقُ. والإيمانُ بالكتب الْمُنَزَّلة أصل يترتَّب عليه الإيقان بالآخرة، فكُرِّر الموصولُ في

البيتان للوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان، الخليفة الأمويّ والشاعر. المفتاح، ٢٦٤؛ الإيضاح ,٢٥٨/١؛ معاهد التنصيص، ٢٨١/١-٢٨٢، وعزاهما لِلَبيد؛ دلائل الإعجاز، ١٨٢.

[1] تمام البيت:

وما عفتِ الرياح له محلاّ **عفاه مَنْ حدا بهمُ وساقا**

البيت من الوافر، وهو لأبي الطّيّب المتنبي أورده القزويني في الإيضاح ,٢٥٨/١؛ المفتاح، ٢٦٤؛ دلائل الإعجاز، ١٨١؛ شرح ديوان المتنبّي أحمد بن الحسين (وضعه: عبد الرحمان البرقوقي، مطبعة السعادة،ط٢، ١٩٣٨م، ١-٢) , ٤٤/٢؛ معاهد التنصيص، ٢٨٢/١.

[2] تمام البيتين:

وقد غَرِضْتُ من الدنيا فهل زمني **مُعْطٍ حياتي لغِرٍّ بَعْدُ ما غَرِضا**
جرّبتُ دهري وأهليه، فما تركتْ **لِيَ التجاربُ في وُدِّ امرئٍ غَرَضَا**

البيتان من البسيط، وهما لأبي العلاء المعرّي. المفتاح , ٢٦٤؛ الإيضاح، ٢٥٦/١؛ الإشارات , ١٠٤؛ التبيان , ٣٠٣؛ سقط الزند، ٢٠٨؛ معاهد التنصيص، ٢٨٠/١.

الأصلين، وعُطِفَ أحدهما على الآخر بالواو الجامعة عطفَ الصفة على الصفة المجرورة، أو المنصوبة على الاختصاص، وجعل كل أصل منهما في ضمن فرعه، لأن كل فرع يُبتنى على أصله ويدل عليه فهو يتضمّنه. قوله: (**اُختُصّوا**) حال من "المتقين"، وكُنْهُ الشيء: غايته، ووقت الأمر كنهه أيضا، ولا يُبنى منه فعل.

وقولهم: (**لا يُكْتَنَهُ كُنْهُهُ**) أي: لا يُبْلَغُ نهايتَه، كلام مُولَّد، و(**لا يقادَر قدرُه**) أي: لا يُغالب قدره عن أن يُغْلَب، و(**مقولا في حقّهم**) حال من ضمير "اُختصّوا".

فإن قلتَ: إذا قدّر السؤال هكذا ما للمتقين اختُصُّوا، أو ما بالهم اخْتُصُّوا؟ كان معناه: أيُّ أسباب تآخذت في شأنهم حتى استحقّوا تلك الهداية واختصّوا بها؟ فكان سؤالا عن السبب، فلا يطابقه الجواب، إذ لا دلالة له على السبب.

قلتُ: الكلام السابق مشتمل على تفصيل السبب، إلاّ أن السامع لم يتنبّه له فنُبِّه عليه إجمالا باسم الاشارة الدالّة على ذوات المتقين باعتبار تميّزهم بتلك الصفات حتى صاروا كالمحسوس المشاهَد، وإلى هذا أشار بقوله: (**فأُجيب: بأن ألئك الموصوفين غير مستبعَد ولا مستبدَع أن يفوزوا**) أي ظاهر من حالهم استحقاقهم لاختصاصهم بالهدى والفلاح لمكان اتصافهم بتلك الصفات التي اختصّوا بها، فلا مجال للاستبعاد والسؤال.

فإن قلتَ: إنما يصحّ هذا إذا لم يكن اسم المتّقين مجازا بحسب المآل.

قلتُ: لا يخفى أيضا أن الذين يؤول حالُهم إلى تلك الصفات كان مآلُهم إلى ذلك الاختصاص بالاستحقاق.

فإن قلتَ: حصرُ الفلاح مستفادٌ من تعريف الخبر وتوسّط الفصل، وأما حصرُ الهدى فكيف يفهم من قوله: ﴿**ألئك على هدىً**﴾[سورة البقرة ٢/٥].

قلت: من حيث إنه جواب عن السؤال عن سبب اختصاصهم بالهدى المستفاد من "هدىً للمتقين" ومشير إلى ذلك السبب إجمالا، فيكون من ترتيب الحكم على الوصف المناسب المختصّ، فيكون مختصّا أيضا. قوله: (**ولك أن تُقَدِّر**) هذا وجه ثان في الآية، وهو المختار كما سيأتي.

قوله: (**منطوِيًا على بيان الموجب**) أي: انطواءً ظاهرا مفصّلا، وإلاّ فالاستئناف على الوجه الأوّل منطو عليه أيضا ليكون مطابقا للسؤال عن السبب، لكنّه انطواء خفيّ إجماليّ، كما

بيّناه. قوله: (**ولك أن تخرج الآية عمّا نحن بصدده**) يعني الاستئناف، وإنما جعل المنصوب على الاختصاص من التوابع، لأنّه بحسب المعنى وصف وتابع، وكذا إذا جعل مرفوعا على الاختصاص، وكأنه لم يتعرّض له لقِلّته ولكونه أقرب إلى معنى الوصفية.

قوله: (**مرادا به**) أي: بالموصول الثاني مع خبره التعريض. يريد أن فائدة إخراج الموصول الثاني عن كونه صفة للمتقين كالموصول الأوّل هي: التعريض بأهل الكتاب الذين لم يؤمنوا بنبوّة محمّد –عليه السلام– وهم ظانّون أنهم على الهدى، وطامعون أنهم مفلحون عند الله، أي: ظنهم ذلك فاسد، وطَمَعُهُمْ خائب، وليسوا من الهدى والفلاح في شيء، بل هما مختصّان بمن آمنوا بالكتب المنَزّلة جميعا، لا بالتوراة وحدها، وأَيْقَنُوا بالآخرة على وجهها، لا كما يزعمه أهل الكتاب: من أنه لا يدخل الجنّة إلاّ من كان هودا أو نصارى[1]، وأن النار لن تَمَسَّهم إلاّ أيّامًا معدودات[2]، وأن التلذُّذَ في الجنة ليس إلاّ بالنسيم والأرواح العَبِقَة دون المطاعم والمشارب [٦٣/ب] والمناكح.

قوله: (**جاعلا**) حال من فاعل (**تَجْعَلَ الموصول الثاني**) أي: جاعلا جملةَ: ﴿**وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ**...إلى آخره﴾[سورة البقرة ٤/٢] من مستتبعات "هدى للمتقين"، على معنى: أنّ هذه الجملة معطوفة بالواو على جملة: ﴿**هُدًى للمتّقين**﴾[سورة البقرة ٢/٢].

فإن قلت: كيف يصحّ هذا العطف مع أنّ الجملة الأولى بيانُ حالِ الكتاب، والثانيةَ ليست كذلك؟

قلتُ: من حيث إن المراد بالثانية التعريضُ المذكور، وكأنّه قيل: هو هدىً للمتقين، وليس هدىً لليهود، فالثانية في حكم صفة الكتاب، وقيل: الواو للحال وليس بظاهر، وإذا جعلت هذه الجملة برأسها أي بتمامها من مستتبعات وصف الكتاب امتنع عطف ﴿**إِنّ الَّذِينَ كَفَرُوا**﴾[سورة البقرة ٦/٢] على ما قبله في هذا الوجه أيضا، كما في الوجهين السابقين، كما سيأتي.

قوله: (**والفضل من هذه الوجوه لاستئناف ﴿الذِيَن يُؤمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾**[سورة البقرة ٣/٢] **لجهاتٍ**). أما بالنظر إلى الوجه الأوّل فلأنّ الاستئناف بعد أجزاء تلك الصفات الظاهرة في إيجاب الاختصاص ليس فيه مزيدُ لطفٍ، بل هناك نوعُ غُفُولٍ عن السبب المُبيَّن كما مرّ. وأيضا

---

[1] اقتباس من الآية: ﴿ **وقالوا لن يدخل الجنّة إلاّ من كان هودا أو نصارى**﴾[سورة البقرة ١١١/٢].

[2] اقتباس من الآية: ﴿**ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلاَ أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ وَغَرَّهُمْ فِي دِينِهِمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ**﴾[سورة البقرة ٢٤١/٣].

استئناف "الذين يؤمنون بالغيب" ينطوي على بيان الموجِب وتلخيصِه مفصَّلا دون استئناف "أولئك"، كما عرفته. وأيضا لا فصل ههنا بين منشأ السؤال وبين الجواب بذكر صفات المسئول عنهم بخلافه هناك، وأمّا بالنظر على الوجه الثالث فلأنّ الاستئناف تكثيرُ الفائدة بتقليل اللفظ، وأيضا الموصولان ههنا يُنْتَظَمَانِ في سلك واحد من الإعراب، ويختلفان في الوجه الثالث، وأيضًا تصحيحُ عطف الموصول الثاني على ما قبله في الوجه الثالث يحتاج إلى تكلُّف، كما تحقّقتُه آنفا، ولا تكلّف فيه على تقدير الاستئناف، وأمّا بالنظر إليهما معا فلأنّه لا بدّ من تأويل الهدى بزيادة الهدى والثبات عليه، أو تأويل المتَّقين بالضالّين الصائرين إلى التقوّي، وعلى التقديريْن يحسن استئناف "الذين يؤمنون بالغيب"، وأمّا استئناف "أولئك" والابتداء بـ"الذين يؤمنون بما أنزل إليك" فيُحَوِّجَانِ على تقدير الصيرورة إلى تكلُّفٍ في وصف الضالّين بتلك الصفات المُجراة على المتّقين.

قوله: (**فُصِلَ**: ﴿**تَنَزَّلُ على كل أَفَّاكٍ**[1]﴾[سورة الشعراء ٢٦/٢٢٢] **ليقع**[2] **جوابا**) اُعترِض عليه: بأن الجملة الأولى طلبيّة فترك العطف للاختلاف طلبا وخبرا، لا للاستئناف. وأُجيب: بأنه لا منافاةَ في اجتماع أسباب الفصل، وكأنه نَبَّهَ بقوله: (**يَقْطُرُ**) إلى[3] أن هذا السبب –أعني الاستئناف– في غاية الظهور فأَسْنَدَ الحكمَ إليه مع قطع النظر عن صلاحيّة الكلام السابق للعطف عليه وعدمها، لأن من المعلوم أن القصد إلى كونه جوابا لذلك السؤال.

و"الأَفَّاك": الكذّاب، و"الأَثِيم": كثير الإثم، و"الضيف:" يطلق على الواحد والجماعة، وهو في الأصل: مصدر "ضافَه"، وكانوا إثني عشر مَلَكا، وإنما جعلهم ضيفا، لأنّهم كانوا في صورة الضيف، أو لأنّهم كانوا ضيفا في حُسْبَانِ إبراهيم –عليه السلام–. ومعنى: ﴿**المُكرَمين**﴾[سورة الذاريات ٥١/٢٤] إنهم مكرمون عند الله، قال [تعالى]: ﴿**بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ**﴾[سورة الأنبياء ٢١/٢٦] أو عند إبراهيم، حيث خَدَمهم بنفسه، وأخدمهم امرأتَه.

و﴿**إذ دخلوا**﴾[سورة الذاريات ٥١/٢٥] نصب بالمكرمين إن حمل على المعنى الثاني، وإلاّ فبما في ضيف من معنى الفعل، أو بإضمار "اُذْكُرْ"، وجاز أن ينصب بـ"حديثُ" وإن لم يرد به معناه المصدريّ، وأراد بقوله: ﴿**مُنْكَرُون**﴾[سورة الذاريات ٥١/٢٥] إنهم ليسوا من معارفه، أو من جنس الناس الذين عَهِدَهم، أو كان هذا سؤالا عنهم، أي: أنتم قوم منكَرون فعَرِّفوني مَن أنتم؟

[1] في ج:+ أثيم.
[2] سقط من ي: ليقع.
[3] في ي ج: على.

﴿**فَرَاغَ**﴾[سورة الذاريات ٢٦/٥١] أي: ذهب في خُفْيَة من ضيوفه، كما هو أدب[١] الْمُضيف. والهمزة في: ﴿**أَلا تأكلون**﴾[سورة الذاريات ٢٧/٥١] إنكار لترك الأكل، أوحشّ عليه. ﴿**فأَوْجَسَ**﴾[سورة الذاريات ٢٨/٥١] أي: أضمر، وإنما خافهم لظنه أنهم يريدون به سوءاً حيث لم يَتَحَرَّموا بطعامه. وعن ابن عباس[٢] [رضي الله عنهما]: "وقع في نفسه أنهم ملائكة أُرسِلوا للعذاب". قوله: (**في القرآن كثيرٌ**) تقديمُ "في القرآن" على عامله لمجرد الاهتمام دون الحصر، لأن سلوك هذا الأسلوب كثير في غيره أيضا.

[البدل]

قال: (**ومن أمثلة البدل**) المثال الأوّل: يجري مجرى بدل الاشتمال، لأن عدم الإقامة للارتحال، وغير داخل فيه مع ما بينهما من الملابسة، والمثال الثاني والرابع: يجريان مجرى بدل الكلّ، والثالث: يجري مجرى بدل البعض لدخول الثاني في الأوّل. قوله: (**كمال إظهار الكراهة لإقامته**) وذلك لأنّ الرجل إذا كَرِهَ إقامة من يصاحبه لمخالفة سِرِّه عَلَنَه، فربّما رمز إلى كراهته رَمْزَةً خفيّةً، وربما أرسله فيما لا يعنيه فَيَفْهَمُ منه ذلك، فإذا قال له:

.... **اِرْحَلْ**[٣]................. ....

فقد كمل إظهار الكراهة، لأنّه يدلّ على إرادة الارتحال المستلزمة لكراهة الإقامة، فإن أراد بالتَّضَمُّن المعنى اللغويَّ الشامل للالتزام فلا إشكال، وإن أراد الاصطلاحيَّ فهو مبني على أن الأمر بالشيء يتضمَّن النهي عن ضدّه بمعنى أنه جُزْؤُهُ -كما ذهب إليه جمع- وعلى أنّ مدلول النهي هو الكراهة، كما أنّ مدلول الأمر هو الإرادة، فيكون كراهة الإقامة جزءاً لِمدلول "اِرْحَلْ". وعلى هذا المذهب يكون دلالة (**لا تقيمَنَّ**) على كراهة اللإقامة مطابقة اصطلاحا أيضا.

وأمّا إذا قيل: إنّ النهي يستلزم الكراهة، فيحمل المطابقة على ما فيه زيادة ظهور بالقياس إلى دلالة "اِرحلْ".

---

[١] في ف ي: دَأْبُ.

[٢] انظر: الكشاف، ١٨/٤.

[٣] تمام البيت:

أقول له: اِرْحَلْ لا تُقيمَنّ عندنا   وإلاّ فكنْ في السِّرِّ والجهر مُسْلِمَا

البيت من الطويل، وهو بلا نسبة. خزانة الأدب، ٢٠٧/٥، ٤٦٣/٨؛ المفتاح، ٢٦٦؛ المصباح، ١٣٥؛ الإيضاح، ٢٥٣/١؛ الإشارات، ١٠٣؛ التبيان، ٣٠٧؛ معاهد التنصيص، ٢٧٨/١.

قوله: ﴿**مثل ما قال الأوّلون**﴾[سورة النور ٨١/٢٤] إن أريد به ما نقل عنهم من قولهم: ﴿**أئِذَا متنا**...إلى آخره﴾[سورة النور ٨٢/٢٤] -كما هو الظاهر- كان مثالا لبدل الكل على ما مرّ. وإن أريد به ما هو أعمّ منه كان من قبيل بدل البعض كالمثال الثالث، فلا وجه للحمل على الاشتمال، و لم يتعرّض للاستئناف في المثال الرابع، لأن احتماله إيّاه بعيد جدّا، ولا لكون الكلام الثانى أَوفى بتأدية المراد في المثالين الأخيرين لظهوره، وأمّا المثال الثاني فهم مما ليس فيه الكلام السابق وافيا بتمام المراد، فأبدل منه ما يفى به[1].

[الإيضاح والتبيين]

[٦٤/أ] قوله: (**لم يُعطف**: ﴿**يُخادِعون**﴾[سورة البقرة ٩/٢] **على ما قبله**) لكونه موُضِحًا له، ومبيّنا، وذلك: إنّ قولهم: "آمنّا بالله وباليوم الآخر" كلام كاذب يوهم السامعين أنهم آمنوا، فيَحتمل أن يكون على وجه الخِداع لأغراض لهم في ذلك، وأن لا يكون فأُزِيلَ ذلك الخفاء بـ"يخادعون"، وبُيِّنَ أنّهم قالوا ذلك خِداعا.

وجوّز في الكشاف[2] أن يكون مستأنِفا، كأنّه قيل: ولِمَ يَدَّعون الإيمان كاذبين، وما رَفَقُهم[3] في ذلك؟ فقيل: "يخادعون" والحمل على البيان أَولى، لأنّه إيضاح لما سبق، وتصريح بأنّ قولهم هذا مجرّد خداع، وأيضا الخداع ليس مطلوبا لذاته، فلا يكون الجواب عن ذلك السؤال شافيا، وإنما قال: (**في حكم المخادعين**) لأنّ مخادعة الله والمؤمنين بما لايصحّ، لأن علاّم الغيوب لا يُخْدَعُ والحَكيم الذي لا يفعل القبيح لا يَخْدَعُ، والمؤمنين -وإن جاز أن يُخْدَعُوا- لم يجز أن يَخْدَعُوا، وإنما قيل: "يُخادعون" لأن صورةَ صُنْعِهِمْ[4] مع الله والمؤمنين -حيث يتظاهرون بالإيمان وهم كافرون- صورةُ صُنع الخادعين، وكذا صورة صُنع الله والمؤمنين معهم -حيث أَجْرَوْا عليهم أحكام المسلمين مع كونهم عندهم في عِداد شِرار الكفرة، وأهل الدرك الأسفل من النار- صورةُ الخَدْعِ أيضا.

وقد يقال: "يخادعون" بمعنى: يخدعون، إلاّ أنّه أَخْرَجَ على صيغة المفاعلة مبالغةً، لأن الفعل إذا غولب فيه فاعله جاء أبلغَ وأحكمَ لزيادة قوّة الداعي إليه عند المغالبة، ويؤيّده قراءة أبي

---

[1] في ب: منه.

[2] فانظر: الكشاف، ١٧٣/١.

[3] على هامش ج: أي: منفعتهم.

[4] في ف: صنيعهم.

حَيْوَةَ[1]: "يَخْدَعُون الله والذين آمنوا" وعلى هذا فالمنافقون في حكم الخادعين، أو خادعون حقيقةً إنْ أريد بخَدْعِ الله خَدْعُ رسوله، لأنّه الناطق عنه بأوامره ونواهيه.

قوله: (﴿**فوسوس إليه الشيطان**﴾[سورة طه ١٢٠/٢]) الوسوسةُ: القول الخفيّ بقصد الإظلال، يقال: "وسوس إليه" أي: ألقى الوسوسةَ إليه، و"وَسْوَسَ له" أي: فعل الوسوسة لأجله، وإضافة الشجرة إلى الخُلْدِ على معنى: أنّ الأكل منها سبب –بزعْمِه– لخلود الآكل، وأن لا يموت أبدا، ﴿**ومُلْكٍ لا يَبْلَى**﴾[سورة طه ١٢٠/٢٠] أي: لا يتطَرّق إليه نقصانٌ فَضْلاً عن الزوال.

[التقرير والتأكيد]

قوله: (**لم يعطف** ﴿**لا ريب فيه**﴾ **على** ﴿**ذلك الكتاب**﴾[سورة البقرة ٢/٢]) ظاهر كلامه هذا مبنيّ على ما هو المختار في الكشاف[2]: من أن "ذلك الكتاب" جملة على حدة، و"لا ريب فيه" جملة أخرى، و"هدىً للمتّقين" جملة ثالثة محذوفة المبتدأ، وإنما جائت هكذا متناسقة بلا حرف نسق لكونها مُتَآخِيَةً آخِذًا بعضها بعنق بعض.

قوله: (**حين كان وِزَانُه**) أي: قياسه ونسبته، وهو في الأصل: مصدرُ وَازَنَ موازنةً، وقد يطلق على ما يُوزَنُ به، جعل "لا ريب فيه" بالقياس إلى ذلك الكتاب تارةً بمنْزلة التأكيد المعنويّ، وأُخرى بمنْزلة الحال المؤكِّدة، وبيّن الأوّل بقوله: (**يَدُلّك على ذلك**) أي: على كونه بمنْزلة "نفسُه" في: (**جاءني الخليفة نفسُه** ... إلى آخره). ثمّ حكم بأن تقرير كونه حالا مؤكِّدة ظاهر –كما ستَطْلَعُ عليه–. والضمير في (**أنّه**) للشأن، وكلمة (**حين**) ههنا مستعملة استعمالَ "لَمَّا" وجوابها. (**كان عند السامع**) أي: كان الكلام المشتمل على وصف الكتاب بتلك المبالغة مَظِنَّة أنه مما يُرْمَى به على سبيل المُجازَفَة والمساهلة، فَيَنْظِمُه السامعُ في سِلْكِهِ.

و(**بُولِغَ**) مسند إلى قوله: (**في وصف الكتاب**) وضمير (**شأنه**) للكمال، و(**تلك المبالغة**) مصدر "بولغ"؛ و(**حيث جُعل**) قيدٌ لـ"بولغَ"، وكذا قوله: (**بشهادة**) قيد له بعد تَقَيُّدِه بالقيد الأوّل، و(**الأصول**) هي: القواعد التي سبقت: من أنّ اسم الإشارة للبعيد، إذا استعمل في القريب أفاد بحسب المقام بُعْدَ الدرجة و عُلُوَّ المرتبة. ومن أنّ المسند إذا عُرِّفَ بلام الجنس أفاد الانحصار في المسند إليه، ومن أنَّ الحصر إذا لم يكن حقيقيّا كان مبالغة في كماله، ونقصان ما عداه حتّى

---

[1] فانظر: الكشاف، ١٧٣/١.

[2] فانظر: الكشاف، ١٢١/١.

التحق بالعدم فصار الجنس منحصرا فيه لذلك، فيَؤول المعنى إلى: أن هذا الكتاب البالغ في كماله أعلى درجات الكتب هو الذي يستحقّ أن يسمّى كتابا دون غيره. و(**الجِزَاف**): بالكسر مصدر جازف، أي: أخذ الشيء بغير تقدير ومعرفة بكمّيّته. والفعلُ في: (**فأُتْبِعَه**) مسند إلى "لا ريب فيه"، أي: جعل "لا ريب فيه" تابعا لذلك الكتاب نفيا لأن يكون مَظِنَّةَ أنْ يَنْظِمَه السامع قبل التأمّل في سلك ما جُوزِفَ فيه، و(**قد أُصيب**[1] **به**) أي: بذلك الإتباع (**المِحَزُّ**).

و(**إتْباعَ "نفسُه" الخليفةَ**) مصدر "فأُتْبِعَه"، والحاصل أنّ "لا ريب فيه" لدفع توهم المجاز فيه في الكلام، كما أن "نفسُه" لدفع توهم التَّجَوُّز أو السهو في الحكم، ثمّ الظاهر مما ذكره أن الضمير المجرور في "لا ريب فيه" راجع إلى الكلام السابق، أعني: ذلك الكتاب، كأنه قيل: لا ريب، ولا مُجازفة في هذا الكلام، بل هو صادر عن تحقُّق، وإيقان، وجاز أن يعود إلى ما أشير إليه بذلك كما يتبادر من نظم الآية، ويكون مع ذلك دافعا للمجازفة أيضا، لأن نفي الريب عن الشيء شهادة وتسجيل بكماله، لأنّه لا كمال أكمل مما للحق واليقين، كما لا نقص أنقص مما للباطل والشبهة، وإنما كان تقدير كونه حالا مؤكِّدة ظاهرا، لأنّه يؤكّد معنى الكمال المستفاد من الخبر الذي هو الكتاب، كما أنّ "بيِّنًا" يؤكّد معنى الخبر الذي هو الحقّ.

قوله: (**وكذلك فُصِلَ**) عطف على قوله: (**لم يُعْطَفْ ﴿لا ريب فيه﴾ على ﴿ذلك الكتاب﴾**)، واللام في قوله: (**للذي قبله**) متعلّقة بالتقرير والضمير المجرور لـ(**﴿هدىً للمتّقين﴾**). وفي قوله: (**لأنّ قوله: "ذلك الكتاب لا ريب فيه" مَسُوقٌ لوصف التنْزيل بكمال كونه هاديا**) إشارة إلى أنَّ "ذلك الكتاب" متبوعا بـ"لا ريب فيه" مفيدا به صار مؤكِّدا بـ"هدىً للمتقين" بناء على أن دفع توهّم المجازفة من الكلام تتمّة له، فلا يتّجه أن الأولى على ما ذكره أن يُعطف [٦٤/ب] "هدى للمتقين" على "لا ريب فيه" لاشتراكهما في أنهما تأكيدان لـ"ذلك الكتاب"، والمذكور في الكشّاف[2]: أن "هدى للمتقين" تأكيدٌ لـ"لا ريب فيه"، كما أن "لا ريب فيه"تأكيد لـ"ذلك الكتاب". قوله: (**وإنّ معناه**) بكسر الهمزة جملة حاليّة، أو معطوف على جملة تقديره: هو هدى، فيكون أيضا خبرا عن المبتدأ الذي هو قوله: **﴿هدىً للمتّقين﴾** وكون نفس الكتاب هدايةً محضةً مستفاد من حمل المصدر عليه، وكون تلك الهداية بالغةٌ درجةً لا يُكْتَنَهُ كُنهُها مستفاد من تنكير هدى.

---

[1] في ي: أضيف.

[2] انظر: الكشاف، ١٢١/١.

قوله: (**وأما بيان**) أي: وأما مُبَيِّنُ أنّ ما قبل "هدى للمتّقين" (**مسوق لما ذكر**) أي: لوصف التنْزيل بكمال كونه هاديا، فما تراه من النظم (**الشاهد له**) أي: للتنْزيل. قوله: (**لإحرازه**) إما بدل أشتمال بإعادة الجارّ أو اللام في موضع الباء، أي: الشاهد للتنْزيل بإحراز التنْزيل قَصَبَ السبق في شأن التنْزيل، أعني ما هو المقصود منه، وأُنزل لأجله، (**وهو**) أي: ذلك النظم الشاهد تلك الشهادة. قوله: (**ثمّ من تعقيبه**) عطف على (**من النظم**)، وإنما أورد لفظة (**ثمَّ**) تنبيها على الترقّي، فإن تقوية الشاهد، وتزكيته متراخية الرتبة عن أصل الشهادة، وإنا وصف النداء بالبليغ لكون الريب منفيّا بلا النافية للجنس.

قوله: (**وإنّك**) يعني: ولك بعد ما عرفتَ أنّ ذلك الشاهد المصدَّق شهد بإحراز التنْزيل قصبَ السبق فيما هو شأنه، والمقصود منه: لَتَعْلَم أنّ شأن الكتب السماويّة وما هو المقصود الأصلي منها هو الهداية لا غير، وبحسب الهداية يتفاوت شأن الكتب في درجات الكمال، لأن كمالَ الشيء إنما هو بحصول ما قصد به، فإذا دلّ ذلك النظم على عُلوِّ شأنه، ورفعة مرتبته بحيث إنحصر جنس الكتاب وكماله فيه، فقد دلّ على كمال كونه هاديا، فصار "هدًى للمتّقين" كالتأكيد اللفظيّ لما قبله، حيث اتّحد معنياهما في المآل بخلاف "لا ريب فيه"، فإنه كالتأكيد المعنويّ لما قبله كما[1] مرَّ.

قوله: (**وكذلك قوله** [تعالى]: ﴿**إنّ الذين كفروا**﴾[سورة البقرة ٦/٢]) عطف على قوله: (**ومن أمثلة التقرير والتأكيد قوله تعالى**: ﴿**الم ذلك الكتاب**﴾) لا على قوله: (**وكذلك فُصِلَ**: ﴿**هدىً للمتّقين**﴾) إذ ليس الكلام في فصْل: ﴿**إنّ الذين كفروا**﴾ عمّا قبله، فإنه لكمال الانقطاع -كما سيأتي-، بل في فَصْلِ ﴿**لا يؤمنون**﴾[سورة البقرة ٦/٢] و﴿**ختم الله**﴾[سورة البقرة ٧/٢] فإنه لكمال الاتصال، وذلك أن "لا يؤمنون" مُقَرِّرٌ لما أفاده قوله: ﴿**سواءٌ عليهم أَأَنْزَرْتَهُمْ أم لم تُنْزِرْهُمْ**﴾[سورة البقرة ٦/٢] من ترك إجابتهم إلى الإيمان، فإنّ المقصود بالتسوية ترك الإجابة، فلا يؤمنون بمنْزلة التأكيد اللفظيّ لما قبله، وكذلك "ختم الله" مقرِّرٌ أيضا لما أفاده تسوية الإنذار وعدمه من أنه ليس لهم قلب (**يَخْلُصُ إليه حَقٌّ**) أي: يصِل إليه خالصا، ولا سَمْعٌ يُدركون به حُجّةً، ولا بَصَرٌ يُثبتون به عِبرةً، ولّما كان انتفاء سلامة تلك المشاعر لازما للتسوية المذكورة خارجًا عنها كان "ختم الله" بمنْزلة التأكيد المعنويّ لها.

فإن قلتَ: هَلاَ جعل: "ختم الله" تأكيدا لقوله "لا يؤمنون".

---

[1] في ف: لما.

قلتُ: لعدم دلالة "لا يؤمنون" على مضمون "ختم الله" لا يُقال: فإذا كانا تأكيدَيْن لعدم التفاوت بين الإنذار وعدمه كان الأولى عطفُ أحد التأكيدين على الآخر، لأنَّا نقول: التأكيد الأوّل من تتمّة المؤكَّد بالثاني على قياس ما تقدَّم، وقد يقال: "ختم الله" استئنافٌ، وليس ببعيد.

وأمّا قوله تعالى: ﴿**ولهم عذاب عظيم**﴾[سورة البقرة ٧/٢] فالظاهر أنه عطف على جملة: "إن الذين"، أو على خبر "إنّ"، لا على أحد التأكيدين، لأنّ ثبوت العذاب العظيم لا يتبادر منه تقرير التسوية، كما في التأكيدَيْن السابقيْن. قوله: (**كما ترى**) أي: كالتقرير الذي ترى. قوله: (**وكذلك قوله** [تعالى]: ﴿**إنّا معكم**﴾[سورة البقرة ١٤/٢]) أي: هو أيضا من أمثلة التقرير والتأكيد.

وقوله: (**لّما كان المراد**...إلى آخره) بيانٌ لكون الآية من هذا القبيل. وقوله: (**أَنَّا معكم قلوباً**) بفتح الهمزة إذ المراد هو المعنى، وجُوِّزَ الكسرُ على الحكاية بحسب المعنى، وكذا الحال في همزة (**أنّا نُهِمُ**)، وضمير معناه لقوله: "أنّا معكم قلوبا". قوله: (**وقع قوله** [تعالى]: ﴿**إنما نحن مستهزؤن**﴾[سورة البقرة ١٤/٢] **مقرِّرًا**).

وجه ُالتقرير: إن إيهام الإيمان يتضمّن نفيَه، والاستهزاءُ بأهله يتضمّنه أيضا، فكان الثاني مقرِّراً للأوَّل. وقد يقال: معنى الأوّل: الثبات على اليهوديّة. ومعنى الثاني: دفع الإسلام، لأن المستهزئ بالشيءِ، المُسْتَخِفّ به دافع له قطعا، ودفعُ نقيضِ الشيء تأكيد لثباته. ومنطوق: ﴿**ما هذا بشرا**﴾[سورو يونس ٣١/١٠] يُؤَكّده مفهوم: ﴿**إنْ هذا إلاّ مَلَكٌ**﴾[سورو يونس ٣١/١٠] أعني: نفي البشرية، ومفهوم الأوّل، أعني: إثبات المَلَكِيّة، يؤكِّده منطوقُ الثاني. وإنما قال: (**في حال التعظيم**)، لأن نفي الآدميّة في مقام التحقير، يُفهم منه عُرفاً إثباتُ الشيطنة، أو السَّبُعِيَّة، أو البهيميّة.

وقوله: (**كأنّ في أُذُنَيْهِ وَقْرًا**) أي: ثِقَلاً مانعاً من السِّماع، مُقَرِّرٌ لقوله: ﴿**كأنْ لم يسمعْها**﴾[سورة لقمان ٧/٣١] وهو جملة وقعتْ حالاً من ضمير: ﴿**ولّى مستكبراً**﴾[سورة لقمان ٧/٣١].

[الانقطاع]

قال: (**ومن أمثلة الانقطاع للاختلاف خبرا أو طلبا**) قدّمه لأنّه أقوى قسمي كمال الانقطاع، والمراد: أن لا يكون هناك ما يزيل ذلك الاختلاف، كما مرّ.

و(**الرّائد**)[1] هو الذي يتقدّم الرُّفْقَةَ لطلب الماء والكَلاء من: راد يرُود، إذا جاء وذهب. يقال: "أَرْسَيْتُ السفينةَ" ألقيتُ مِرساتَها لِتَقِفَ. و""المُزاوَلة" المعالجة، والضمير للحرب. قوله: (**فكلّ**) تعليل للأمر بالإرساء للمزاولة، و"الحَتْفُ": الهلاك، (**يجري بمقدار**) أي: بقدر من الله، وقيل في ديوان الأخطل[2]: "وقال سيّدهم"، والضمير للسفينة، وذلك أنّهم لَمَّا رأوا ما فيها من الأموال طَمِعُوا في أخذها، فأمر سيّد القوم الملاّحين أنْ يُرْسُوا ليأخذوها.

فإن قلتَ: "أَرْسُوا" جملة لها محلّ من الإعراب، والكلام في جمل لا محلّ لها منه.

قلتُ: النظر ههنا إلى المحكيّ -أعني كلام الرائد- دون الحكاية، ولا إعراب لها في المحكيّ، وقد يقال[3]: الكلام عامّ متناول لما له محلّ أيضا[٦٥/أ]، فإن الاختلاف خبرا وطلبا يوجب الفصل بين الجمل مطلقا. وليس بشيء، فإنَّ الجمل التي لها محلّ من الإعراب -كما صرّح به بعضهم- في حكم المفردات يكتفي في كون العطف بالواو بينهما مقبولا بالجهة الجامعة من غير التفات إلى ذلك الاختلاف وعدمه.

ألا يُرَى إلى قوله تعالى: ﴿**وَقَالُوا حَسْبُنَا اللهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ**﴾[سورة آل عمران ١٧٣/٣] فإنّ هذا العطف في الحكاية دون المحكيّ، والسِّرُّ في ذلك: أنّ الجمل التي لها من الإعراب واقعة موقع المفردات، وليست النِّسَب التي بين أجزائها مقصودة بالذات، فلا التفات إلى اختلاف تلك النِّسَبِ بالخبريّة والطلبيّة -خصوصا في الجمل المحكيّة بعد القول-، بل الجمل حينئذ في حكم المفردات التي وقعت موقعها لظهور فائدة العطف بينها بالواو بخلاف ما لا محلّ لها، فإنّ نسبَها مقصودة بذواتها فيُعْتَبَرَ صفاتها العارضة لها، وليس يظهر فائدة العطف ههنا بالواو إلا بتأمّل كما

---

[1] تمام البيت:

وقال رائدُهم: أَرْسُوا نُزَاوِلُها   فكلُّ حَتْفِ امرئٍ يجري بمِقدارِ

البيت من البسيط، وهو للأخطل. انظر: خزانة الأدب، ٨٧/٩؛ المفتاح، ٢٦٩؛ الإيضاح , ٢٤٩/١؛ المصباح، ١٣٦،بلفظ: فقال قائلهم...؛ التبيان، ٣٠٨؛ معاهد التنصيص، ٢٧١/١ ونفى وجوده في ديوان الأخطل.

[2] الأخطل هو: أبو مالك غياث بن غوث التغلبي النصراني شاعر أموي. انظر: ديوان الأخطل، ٢٢٦.

[3] يقصد الشارح بمن قال: سعد الدين التفتازاني، ويرد عليه. انظر: المطول،٢٥٢.

مرّ، ويقتضي أن يكون بينها مزيد مناسبة، كما لا يَخْفَى، وقد نصّ العلاّمة[1] في سورة نوح بصحّة قولك: "قال زيد: نُودِيَ للصلاة وصَلِّ في المسجد" كما ذكرناه سابقا.قوله:

مَلَّكْتُهُ حَبْلِي[2] ....

تمليك الحبل عبارة عن الانقياد والدخول تحت التصرّف التامّ، وإلقاؤُه على غاربه –أي: كاهله– عبارة عن التحلية وعدم الالتفات إليه لقلّة الرغبة في مواصلته والتصرّف فيه. (**وقال إنّي في الهوى كاذب**) أي: قال: إنّك في دعوى محبّتي كاذب، إلاّ أنّ الشاعر[3] حكى معنى كلام حبيبه بعبارة نفسه.

وقوله: (**بالرفع فيهما**) أي: في (**يأكلُك**)[4] و(**أدفعُ**)[5]، وذلك لأنّ الجزم فيهما يُخرجهما عن صلاحيّة العطف، ويجعلهما جزاء شرط محذوف، أي: "إنْ تَدْنُ يأكلْكَ"، على مذهب الكسائيّ[6]: "وإنْ تُصلحْ أدفعُ إليك الأجرة ".

فإن قلتَ: لماذا أُسند الفصل في: "نُزاولُها" و"يأكُلك" و"أدفعُ" إلى الاختلاف دون الاستئناف مع كونه محتملا؟

قلتُ: لأن الاختلاف ظاهر التحقّق، فالإسناد إليه أولى.

فإن قيل: عُطف (**انتقم**) على الخبر الذي يليه مما لا يجوز، وإلاّ شَارَكَه في كونه مقولا للمحبوب.

---

[1] أي: الزمخشري. انظر: الكشاف،١٦٤/٤.

[2] تمام البيتين:

ملّكتُه حَبْلي، ولكنه ... اَلقاه من زُهدٍ على غَارِبِي

وقال: إنّي في الهوى كاذب ... انتقم الله من الكاذب

البيتان من السريع، وهو لمحمّد اليزيديّ،عالم شاعر راوية توفي سنة ٢٠٢هـ. المفتاح , ٢٦٩؛ الإيضاح , ٢٥٠/١؛ التبيان، ٣٠٨؛ دلائل الإعجاز , ١٨١؛ معاهد التنصيص , ٢٧١/١-٢٧٢، تردّد صاحب معاهد التنصيص بين اليزيديّ وإبراهيم بن المدبّر؛ الأغاني و١٧١/٢٢، وعزاه لإبراهيم بن المدبّر، كاتب في البلاط العبّاسيّ , كانت له أخبار مع عريب المغنية (ت٢٧٩هـ).

[3] الشاعر هو: محمّد اليزيديّ، عالم شاعر راوية توفي سنة ٢٠٢هـ.

[4] أي: "لا تدن من الأسد يأكلُك".

[5] أي: "وهل تُصْلِحُ لي كذا أدفعُ لك الأجرة".

[6] هو أبو الحسن علي بن حمزة، المعروف بالكسائي (١٨٠هـ/٧٩٢م). سبقت ترجمته ص ٢٤٤.

أجيب بأنّ المراد ترك عطفه على "قال"، وقد يقال: أُسند تركه إلى الاختلاف، لأنّه أظهرُ السببيْن، وربما يجعل استئنافا بتقدير "قلتُ: انتقم الله" جوابا لـ"ماذا قلتَ؟ ".

قوله: (**ومن أمثلته**) أي: أمثلة الانقطاع لغير الاختلاف، ويعني به القسم الثاني من كمال الانقطاع، وهو انتفاء الجامع بعد اتفاق الجملتيْن في الخبريّة. قوله: (**ويقع في خاطرك بَغْتَةً**) أي: في أثناء الحديث الذي تكون فيه. قوله: (**مثال الأوّل: كنتَ في حديث**) أي: مثال الأوّل هذه القصّة. قوله: (**وإن خاتِمي هذا**) عطف على مقدّر –أي: خاتمك على ما وصفتَ وإنّ خاتِمي...– وترك العطف في قوله: "إنّ خاتمي ضَيّق" لا يخلو عن نكتة.

قوله: (**لِنُبُوِّ مقامِك عن الجمع بين ذكر الخاتم وذكر الخُفّ**) فيه تنبيه على أنّ هذا الجامع قد يعتبر في بعض المقامات كأَنْ تكونَ مثلاً في تَعداد الأمور التي يتعلّق بك، وبيانِ أحوالها فتقول: "كُمُّ ثوبي واسع وخاتمي ضَيّق وخُفّي كذلك"، فتصل "الكن" مقام اشتغال أهل مجلسك بذكر الخواتم يَنْبُو عن ذِكْرِكَ خُفَّكَ مع خاتِمِكَ، وكذا في قوله قُبَيْلَ هذا: (**أو بينهما جامع غيرُ مُلْتَفَةٍ إليه**) إشعار بما ذكرناه أيضا، فإنّ ما لا يصلح أن يكون جامعا في شيء من المقامات لا يسمى جامعا. وقد سبق منّا كلام في تحقيق هذا المطلب، فليكنْ منك على بالٍ، ولا تَلْتَفِتْ إلى ما يُتوهّم[1]: من أَنَّ قول المصنّق ههنا صريح في أنّ الاتحاد في المسند لا يصلح جامعا بين الجملتين أصلا، بل لا بدّ من الجامع بين المسند إليهما أيضا.

قوله: (**أو يكونُ في حديث**) عطف على (**يكون في حديث**) وقسيم له، كما يُشعر به قولُه: "بُغتةً"، وقد تمّ. والأقسام ثلاثة:

الأوّل: أن لا يكون بين الحديثين تعلّق أصلا.

الثاني: أن يكون بينهما جامع غير مُلْتَفِتٍ في ذلك المقام، وقد عرفتَهما.

الثالث: أن يكون بينهما تعلّقٌ ما، لكنّه لا يصلح جامعا أصلا، كما يدلّ عليه قوله: (**بعيد التعلّق به**) وإنّما فَصَله عنهما، لأنّه مقدّمة لبيان الفصل في قوله تعالى: ﴿**إنّ الذين كفروا**﴾[سورة البقرة ٦/٢]. قوله: (**وكونِ ما عَقَبْتَهُ**) الظاهر: "وكونه"، إلاّ أنه وضع المُظْهَر موضع المضمر. لا يقال: بين هذين الحديثين جامع هو ذكر العلوم، والأساس في سياق كلّ منهما، وكذا في الآية، إذ الحاصل أنه هداية للمتّقين وغير نافع للذين كفروا، لأنا نقول: إنّ المقصود بيان حال الجُهّال

[1] المقصود بالمتوهم هو سعد الدين التفتازاني. انظر: شرح التفتازاني للمفتاح، الورقة: ١٠١/ب.

مطلقا، لا بيان حالهم بالقياس إلى كتاب سيبويه، وكونه أساسا، ولهذا أُطلق الجهل وقال: وسوء ما أثمر لهم جهلهم، و لم يُقيّد بكتابه. وأمّا ذكر العلوم ومطلق الأساس فهو ذلك التعلّق البعيد، وكذا الحال في الآية، إذ المقصود: أن لا نفع في الإنذار سواء كان بالقرآن أو غيره.

قوله: (**بخلافه**) متعلّق بـ"أُخْرِجَ" أي: أُخرِج من زمرة العقلاء ملتبسا بخلاف حاله الحاصلِ إذا ترك، وفي قوله: (**هوناً**) إشارة إلى أنّ ذكر هذه الجمل معًا بلا عاطف ليس بمستحسن أيضا، لكنّ الخَطْبَ حينئذ أهونُ، إذ هناك جمع في الذكر، ودلالة على الاجتماع في نفس الأمر بالواو، وههنا مجرّد الجمع في الذكر. قوله:

لا والذي هو عالم[1] ....

كلمة لا ردٌّ لما زعمتْه الحبيبة من اندراس هواه كما حكاه في البيت السابق:

زعمتْ هَوَاكِ عَفَا الغداةَ كما   عَفَا عنها طِلال باللِّوَى ورُسومُ[2]

والخطاب في: "هَوَاكِ" للنفس، أي: ادّعتْ أنّ هَوَاكِ اندرس، كما اندرس آثار ديارها بذلك الموضع، وجواب القسم في البيت الذي بعده:

ما زُلْتُ عن سنن الوِدَادِ ولا غدتْ   نفسي على إلْفِ سواكِ تَحُومُ[3]

وفي قوله: (**بين مِرارة النَّوَى وكرم أبي الحسين**) إشارة إلى أنه من عطف المفرد على المفرد، وأنّ الجامع شرط فيه أيضًا كما مرّ، وما يقال[4]: من أنّ كرمَ أبي الحسين[5] له حلاوةٌ، أوأنّ

---

[1] تمام البيت:

لا والذي هو عالم أنّ النَوَى   صبرٌ وأنّ أبا الحسين كريمُ

البت من الكامل، وهو لأبي تمّام يمدح فيه ابا الحسين محمد بن الهيثم بن شبانة. المفتاح , ٢٧١؛ ديوان أبي تمّام , ٢٩٠/٣؛ دلائل الإعجاز , ١٧٣؛ التبيان , ١٨١، ٣٠٧؛ الإشارات , ١٠٢؛ نهاية الإيجاز لفخر الدين الرازي , ٣٢٣؛ المثل السائر، ١٢٣/٣؛ عقود الجمان للسيوطي ,١٧٣؛ معاهد التنصيص، ٢٧٠/١.

[2] البيت لأبي تمّام في ديوانه من قصيدة يمدح فيها أبا الحسين محمد بن الهيثم بن شبانة. ديوان أبي تمّام (مكتبة محمد علي صبيح، القاهرة ١٩٤٢م)، ٢٨٢/٣.

[3] نفس المصدر السابق.

[4] القائل هو الطيبي، والشارح وافق على ما ذهب إليه الطيبي. وتأثر السبكي من رأي الطيبي ونقل قوله في عروس الأفراح. وهذا يدل على مدى تأثر السبكي عن الطيبي. انظر: التبيان في البيان للإمام الطيبي،١٨١؛ عروس الأفراح للسبكي،٢٣/٣.

[5] أبو الحسين هو محمد بن الهيثم بن شبانة.

مرارةَ النّوَى داءٌ وكرمَه دواءٌ، فمِمّا لا يَخفى سَماجَتُه[1].

-قوله: ﴿**يعلمُ ما يَلِجُ**﴾[سورة الحديد ٤/٥٧] هذا مثال للتوسّط في المفردات، لأنّ كلمة "ما" موصولة لا استفهاميّة، إلاّ أنّ توسُّط تلك المفردات باعتبار الجامع بين الجمل الواقعة صِلاَتٌ. قوله: ﴿**إنّ الأبرارَ**﴾[سورة الانفطار ١٣/٨٢] مثال للتوسّط في الجمل. قوله: (**وغير ذلك**) إمّا مرفوع عطفا على "ما يتلو" أو إمّا مجرور عطفا على "قولِه[2]"، وإنما لم يتعرّض لأمثلة التوسّط بإزالة الاختلاف، لأنّها قد تقدّمتْ مستوفاةً.

[الوصل]

قوله: (**واعلم أنّ الوصل من محسِّناته:**[٦٥/ب] **أن تكون الجملتان متناسبتين**) يريد أن التوسّط بين كمال الاتصال، والانقطاع يُصَحِّحُ العطفَ بين الجملتين في فنّ البلاغة، كما مرّ، وأنّ التناسب يورثه حسنا زائدا على ما يقتضيه أصل البلاغة. قوله: (**وما شاكل ذلك**) يعني: كونَهما شرطيّتين أو ظرفيّتين، وكونَ الفعليَّتين بحيث يكون فعلاهما ماضييْن أو مضارعين، وكون الخبر في الاسميّتين اسمًا، أو فعلا ماضيا، أو مضارعا إلى غير ذلك من تفاصيل أحوال الجمل.

قوله: (**من غير التعرّض**) معناه: من غير أن يقصد التعرّض لقيد زائد معيّن، فيصحّ ما ذكره من الأمثلة، ولا يرد أنه إذا كان المراد من الإخبار مجرّدَ نسبةِ الخبر إلى المُخبَر عنه لم يصحَّ، نحو: "قام زيد"، لأنّه يفيد قيدا زائدا. وتلخيصه[3]: أن النسبة تُقْصَدُ على وجوه ثلاثة:

ا-[الأوّل]: أن يراد تجريدها عن الخصوصيّات، كما في قولك: "زيد منطلق" إذا قيل: إنه يَدُلُّ على مجرد الانتساب بلا زمان ولا تجدّد ولا استمرار. ومعنى كونه للثبوت: أنّه لا يدلّ على الحدوث -لا أنَّه يدلّ على عدمه- أو يدلّ على استمرار الانطلاق ودوامه، فإنّه يستفاد بمعونة المقام كما مرّ.

ب-[الثاني]: أنْ يُقصَد معها خصوصيّة معيّنة، فلا يجب حينئذ رعاية التناسب، إذ ربّما لا يتّفق الجملتان في تلك الخصوصيّة، كما إذا أُريد بإحديهما التجدّد، وبالأخرى عدمه.

ج-[الثالث]: أن يُقصَد النسبة في ضمن أيّ خصوصيّة كانت، فههنا يجب رعاية

---

[1] أي سماجة الجمع بين المتنافيين.

[2] في ج: مِنْ قوله.

[3] في ف: تمحيضه.

التناسب.

قوله: (**أن تُرَاعِيَ**) بصيغة الخطاب في نسخة مُعْتَمَدٍ عليها[1]، وقد يُروى بصيغة الغيبة مبنيّا للمفعول، والأوّل أنسب بقوله: "فتقول". قوله: (**وكذا زيد قام وعمرو قعد**) فَصَلَه، لأن الخبر في الاسميّتين فعل، وما قيل: من أنّ هاتين الجملتين تحتملان أن تكونا فعليّتين أيضا، فيجب أن تُقدّرا متناسبتيْن في الاسميّة والفعليّة، لا مختلفتين فيهما، إنّما يصحّ على مذهب بعض الكوفيّة، حيث جَوّزوا تقديم الفاعل. قوله: (**وأن لا تقول**) عطف على "أن تُرَاعِيَ"، ولو تُرِكَ "أنْ" وعُطِفَ على "فتَقُولَ" لكان أظهر. قوله: (**وكذا: قام زيد، وعمرو قعد**) أي: لا تقول ذلك أيضا للاختلاف في الاسميّة، والفعليّة، وإن اشتركتا في إفادة التجدّد، وافترقتا في أن الثانية تُفيد التقوّي على ما سلف، وإذا رفعتَ أحد الاسمَيْن في إحدى الجملتيْن في باب الاضمار على شريطة التفسير رفعتَ الآخَرَ في الأُخْرَى. وإذا نصبتَ نصبتَ رعايةً للتناسب، ولا ينبغي لك أن ترفع في إحديهما، وتنصبَ في الأُخرى لأدائه إلى الاختلاف في الاسميّة والفعليّة، سواء كان الفعل مشتغلا بضمير ما أُضْمِرَ عاملُه، كقولك: "زيداً لقيتُه وعمرٍو مررتُ به"، أو بمتعلّقه كقولك: "زيداً أكرمتُ أباه وعمرو ضربتُ غلامَه". وقد نبّه بما ذكره على أن التناسب في الاشتغال بالضمير أو المتعلّق يراعى في الجملتين أيضا. وقوله: (**أمثالُ ذلك**) يريد به ما سبق في علم النحو من أمثلة الاضمار على شريطة التفسير، أو أراد أمثال ما ذكر ههنا من الأمثلة مطلقا.

قوله: (**والثبوتُ في الأُخرى**) أي: وأُريد عدمُ التجدّد في الأُخرى، وفائدة لفظة (**بَعْدُ**): تقويةُ الثبوتِ المستفاد مِن "قاعدٌ" دفعاً لتوهُّمِ قصدِ الحدوث به، وقيل: دفع توهم كون الجملة حالاً، (**وعليه**) أي: وعلى كون المراد بإحداهما التجدّدَ، وبالأخرى الثبوتَ، وإن لم يكن العطف بالواو، وفي قوله: (**سواء عليكم أحدثتم الدعوة لهم أو استمرّ عليكم صَمْتُكُمْ**) إشعار بأنّ الهمزة و"أمْ" داخلتان بحسب المعنى على المستويَيْن، وقد يقال: المستويان ههنا مضمونا الجملتين، كأنه قيل: "أهذا واقع أم ذاك؟ "طلباً لتعيين ما عُلم بثبوته على الإبهام. قوله: (**إذا حَزَبَهم أمرٌ**) أي أصابهم مكروهٌ وضُرٌّ، فإنّه وقتُ الدعاء والالتجاء لكشف البلوى. وقوله: (**أَجَدَدْتَ؟**) بالتخفيف من الجِدِّ المقابل لِلَّعْبِ، وقد يروى بالتشديد من التجديد المناسب للأَحداث. وقوله: (**استبعاداً**) مفعول له لما دلّ عليه الكلام، أي: قالوا ذلك استبعاداً. قوله: (**وما أَعْظَمَ كَيْدَ الشيطان لِلْمُقَلِّدِينَ**) فيه إشارة إلى ما هو المختار عنده من عدم جواز التقليد في الاعتقاديّات،

[1] في حاشية المصباح: أي: النسخة المغربيَّة.

وإلى أنه يُفْضِي إلى التقليد في أمور ظاهرة البطلان، كحال هؤلاء في تقليدهم آباءَهم.

وقوله: (**في عبادة تماثيلَ**) إشارة إلى ما قبل الآية، أعني قوله: ﴿**إذْ قَالَ**[إبراهيم][1] **لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ * قَالُوا وَجَدْنَا ءَابَاءَنَا لَهَا عَابِدِينَ * قَالَ لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَءَابَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ * قَالُوا أَجِئْتَنَا**.... إلى آخره﴾[سورة الأنبياء ٥٢/٢١-٥٥].

[الحال]

قال: (**فبالْحَرِيِّ أَنْ نُلحق به الكلامَ فالحال**)[2]. قوله: (**لمجيئها**) بيان لوجه مناسبة الحال للفصل والوصل، واللام متعلّقة بخبر المبتدأ، أي: إلحاق الكلام في الحال بالكلام فيهما ملتبس بالحَرِيِّ لمجيئها، وهذه الواو فرع للعاطفة، كما أشرنا إليه، وسيُصَرَّحُ به، ولفظة (**تارة**): إمّا ظرف أو مصدر. وقوله: (**مع الواو**) حال، أي: مقارنةً لها. وقوله: (**لا معها**) معطوفة على مقدّر، أي: ولمجيئها "أخرى" مجرّدةً لا مع "الواو"، وجعل "لا" هذه بمعنى غير حتى يكون "لا معها" حالاً أيضًا بمعنى: غيرَ مقارنةٍ يَخْدِشُه، أنّ ما بعدها -أعني "معها"- لا يصلح أن يكون مضافا إليه.

[تمهيد]

قوله: (**الكلام في ذلك**) أي: في أنّ الحال في أيّ موضع تجيء بالواو، وفي أيّ موضع تجيء بدونها، وأراد بقوله: (**حالٌ بالإطلاق**) أنّه إذا أطلق لفظ الحال انصرف إليه وهو الحالُ المنتقلةُ الكثيرةُ الاستعمالِ. فإذا أريد به الحال الأُخرى قُيِّد بالمؤكِّدة، وأراد بالأصل في الكلام ما هو الراجح في الاعتبار بحسب المناسبة، وبالنَّهْجِ في الاستعمال الوجهَ الواضحَ الذي جرى عليه الاستعمال، ومِنْ ثَمَّةَ قيل: الأصل مدلول الدليل، والنهج مختار الاستعمال، وقد يقال: الأصل ما تعلّق بالمعنى، والنهج ما يتعلّق باللفظ[3]، وفائدة لفظة (**معاً**): أنّه لولاها لَرُبّما تُوُهِّمَ أنّ لِكُلٍّ منهما نهجا واحدا، كما في قولك: "لهما درهم" أي: لكلّ منهما، وإذا قيل: "معاً" تحقّق وحدة النهج بلا شبهة مع كون الأصل متعدّدا.

---

[1] في م، ف، ي، ج:+ إبراهيم. زاد الشارح كلمة "إبراهيم" في الآية خطأ أو سهواً.

[2] في ب:+ أقول.

[3] هذه اصطلاحات منطقية، والشارح يطبّقها على الموضوعات البلاغية.

قوله: (**فأصل النوع الثاني**) قدَّم بيانَ أصل المؤكِّدة بعدما أَخَّرَها في الذكر، لأن المعتبر في بيانها الثابتُ، وفي بيان المنتقلة اللاّ ثابت. قوله: (**وصفاً ثابتاً**) أي لازمًا لا يتغيَّر، وذلك لأنّ الحال المؤكِّدة ما يقرّر مضمون اسم واقع في الجملة السابقة سواء كانت تلك الجملة اسميّةً أو فعليّةً، فإن المؤكدة قد تأتي بعد الفعليّة أيضا، كقوله: ﴿**إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا**﴾[سورة يوسف ٢/١٢] فإنّ "عربيّا" يؤكّد مضمون الضمير الراجع إلى القرآن الذي يُفهم منه كونُه عربيّا، وكذلك: ﴿**قَائِمًا بِالْقِسْطِ**﴾[سورة آل عمران ١٨/٣] يؤكِّد مضمون لفظة[1] "اللهُ" في: ﴿**شَهِدَ اللهُ**﴾[سورة آل عمران ١٨/٣] إذ يُفهم منها القيامُ بالقسط، ولا شكّ أنَّ الوصف إنَّما يؤكِّد مضمونَ الاسم[٦٦/أ] إذا كان من الأوصاف اللازمة ليدلَّ عليه الاسم ضِمْناً، فإذا صُرِّحَ به أُكِّدَ مضمونُه، وبما قَرّرناه تحقّق أنّ الحال المؤكِّدة لا يجب كونُها مقرِّرةً لمضمون جملة عقدها من اسميْن لا عمل لهما، ولا يبعد أن يجعل كونها كذلك شرطا لوجوب حذف عاملها، ولو فُسِّرت الحال المؤكّدة بما يقرّر مضمون الجملة السابقة مطلقا لزم أن يكون نحو: ﴿**وَلَّوْا مُدْبِرِينَ**﴾[سورة الروم ٥٢/٣٠]، ﴿**وَلاَ تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ**﴾[سورة البقرة ٦٠/٢؛ سورة الأعراف ٧٤/٧]، ﴿**فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا**﴾[2][سورة النمل ١٩/٢٧] فيمن لم يجعلها بمعنى المصادر أحوالا مؤكِّدة مع أنَّها ليست صفاتٍ لازمةً.

قوله: (**أن يكون وصفا غيرَ ثابت**) وذلك لأنّ المقصود من النوع الأوّل: بيان أنّ الفعل صدر من الفاعل، أو وقع على المفعول مقيّدا بتلك الصفة والهيئة، والتقييد إنما يُقَيّد إذا كان بالصفات المتغيِّرة المُتَبَدِّلَةِ، لأن كون الفعل صادرا أو واقعا على الهيآت والصفات اللازمة أمر معلوم، ولّما كان الأصل في النوع الثاني هو الثبوتَ وجب أن يعبّر عنه بعبارة تدلّ على الثبوت واللزوم كالصفة المشبّهة نحو: بيِّنًا، وشَفيقًا، وسخِيًّا جوادًا، وبَطَلاً شُجاعا، وما ليس بمشتقّ: كـ"عربيًّا"، ونحو "قائما" إنما يقع حالا مؤكّدة إذا اقترن به ما يدلّ على ثبوته، كقوله: "بالقسط"، ولّما كان الأصل في النوع الأوّل هو اللاّ ثبوتَ وجب أن يُعبّر عنه بما لا يدلّ على الثبوت واللزوم كاسم الفاعل والمفعول، فإنهما لا يدلاّن على لزوم معناهما لموصوفهما، بل يُعَبَّرُ بهما على الإطلاق عن الصفات المتبدّلة، وهذا لا ينافي ما تقدّم من أنّ الاسم سواء كان وصفا أو غيره، أصله أن يدلّ على الثبوت، لأن معنى ذلك أنه لا يدلّ على الحدوث، كما يدل عليه الفعل، فالثبوت هناك يقابل الحدوث، والمراد به ههنا: اللزوم، وقد تكون الحالُ المنتقلةُ اسمًا غيرَ مشتقٍّ كـ"رُطَباً" و"بُسْراً"، إذ يُفهم منه هيئة لازمة.

---

[1] في ي: لفظ.

[2] جاء في النسخ: "وتبسّم" وهو تصحيف.

قوله: (**ويمتنع أن يقال: جاء زيد طويلا**) يريد أنّ هذه صفاتٌ لازمةٌ لا فائدةَ في تقييد المجيء بها، والتأويل الذي أشار إليه مثل أن يكون زيد في سنّ النموّ أوالانحطاط، فيحدث له طولٌ أو قِصَرٌ، ومثل أن يحدث له سواد أو بياض بسبب من الأسباب الطارئة. قوله: (**ونَهْجُهما في الاستعمال: أن يأتيا عاريَيْن عن حرف النفي**) وذلك: لأن المقصود من المؤكِّدة تقرير الصفة التي تَضَمَّنَها الاسم، ومن المنتقلة تقييد الفعل بهيئة مخصوصة، وما دخل عليه حرف النفي إنما يدلّ علي نفي الصفة والهيئة.

فإن قيل: الصفة المنفيَّة قد يراد تأكيدها، وكذا قد يُقيّد الفعل بها.

قلنا: المقصود من الحالين تقرير ثبوت الصفة، والتقييد بثبوت الهيئة سواء كانت حقيقةً أو اعتباريّةً، فإنّ انتفاء الصفات والهيئات ممّا لا ينضبط، ولا يتحصّل، فلا بدّ أن يُعبَّر عنهما بما يدل على الثبوت.

فإن قلتَ: قد يُفهم من نفي صفة، أو هيئة ثبوت أخرى، كما يُفهم من نفي الركوب ثبوت المشي، وبالعكس، وحينئذ كان النفيُ منضبطاً متحصّلاً.

قلتُ: ذاك بطريق الالتزام، والمختار في نهج الاستعمال ما يدلّ صريحا على ثبوت الصفة، أو الهيئة المقصودة، فلا يُخَالَفُ هذا النهجَ في فنّ البلاغة وإن جازت مخالفتُه بحسب النحو. قوله: (**لأنّ هذه الواو**) تعليل لما ذكره من أن النظر إلى كون إعرابهما غيرَ تبعٍ يقتضي عدم دخول الواو، وإنَّما قال: (**أصلُها العطف**) لأنّها في الحال ليست بعاطفة. قال في الكشّاف[1]: "واو الحال هي واو العطف استعيرتْ للوصل".

فإن قلتَ:قوله: (**بقي: "الحقّ بيِّنٌ"**) يدلّ على أن ذا الحال هو الحقّ، وليس كذلك، بل هو عند الجمهور: ضمير المفعول في العامل المقدَّر، أعني: "أُحِقُّهُ أو أُثْبِتُهُ"، وعند المصنف: ضمير الفاعل فيما اختار تقديره في قسم النحو، حيث قال[2]: "أحقّ التقديرات في: زيد أبوك عطوفا يجيء عطوفا"، وفي: "هو الحقّ بَيِّنًا يبدو بيِّنا".

قلتُ: لما كان ذلك الضمير عبارة عن الحقّ صحّ جعله ذا حال.

قوله: (**والخبر ليس مَوْضِعاً لدخول الواو**) لأنّه متَّحِدٌ بالمخبر عنه، كالوصف بالموصوف،

---

[1] انظر: الكشاف،٦٩/٢.

[2] انظر: المفتاح، ٩٢.

وقد سبق تقرير وجوب المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه في غير كلمة "أَيْ". وقوله : (**والتحقيق فيه**) أي: فيما ذكرنا: من أنّ حقّ النوعين أن لا يدخلهما الواو. قوله: (**إلاّ بعد أن يكون هناك**) أي: في موضع انتظام الإعراب للكلمات[1] تعلّق معنويّ ينتظم ذلك التعليق معاني تلك الكلمات، وذلك: لأنّ الهيئاتِ الإعرابيّةَ وُضعتْ دالّةً على معانٍ مُعْتَوِرَةٍ تَطْرَأُ على مدلولات الكلم عند ضمّ بعضها إلى بعض، فإذا وجدتَ الإعراب في موضع قد يتناول شيئا بدون الواو، أي: بطريق الأصالة دون التبعيّة كان ذلك دليلا على أنّ لمدلول تلك الكلمة المعرَّبة تعلُّقاً معنويًّا بمدلول غيرها من الكلمة المنضمَّة إليها، فلا يحتاج حينئذ إلى تكلّف معلِّقٍ آخرَ -كالواو مثلا- والحال كذلك، فإن لها إعرابا أصليّا يدلّ على كونها هيئة لذي الحال، وقيدا لعامله، أو مؤكّدة لما دلّ عليه ذو الحال حقيقةً، فحقّها أن تكون[٦٦/ب] بلا واو مفردةً كانتْ أو جملةً، لأن الجملة الواقعة حالاً لها إعراب بالأصالة محلِّيٌّ قطعا.

وقوله: (**لكنّ النظر إليها**) اعتذار عن دخول الواو في الحال إذا كانت جملة. بيان ذلك: أن الجملة من حيث هي جملة مستقلّة بإفادة فائدة هي النسبة التامّة بين طرفيها. وإن كانتْ غيرَ مستقلّةٍ باعتبار ما عرض لها من وقوعها موقع المفرد، وقيدا للفعل مثلا فالجملة الحاليّة إذا لم تكن متّحدة بالجملة السابقة عليها اتحادها إذا كانت حالا مؤكّدة. ولا شكّ: أنها غير منقطعة عنها بالكلّيّة لوجود الجهة الجامعة بينهما تَنَزَّلَتْ منها منْزلة الجملة المتوسّطة بين كمالَيْ الاتصالِ والانقطاعِ، فلا يبعد أن يدخلها الواو الدالّة على الاجتماع والاتّصال لِيُقاوِمَ استقلالها في نفسها، وتَرْبِطَها بما قبلها زيادة ارتباط، كما تدخل بين الجمل المتوسّطة بين غايَتَيْ الانقطاع و الاتصال. ثمّ إنّه جُعل: ﴿**لا ريب فيه**﴾[سورة البقرة ٢/٢] ههنا حالاً مؤكِّدة، وجُوِّزَ فيما تقدّم كونها جملة مؤكِّدة للجملة التي قبله أيضا.

ولا يخفى جريان هذين الوجهين في: (**لا شبهة فيه**)، وإنما قال: (**لجهات جامعة**) بصيغة الجمع نظرا إلى تعدّد موارد الحال كما مرّ. قوله: (**كما ترى في نحو: جاء زيد تُقَادُ الجَنَائِبُ بين يديه**) فإنّ هذه الجملة ليست متّحدة بالأولى، ولا منقطعة عنها، لأن المجيء يناسب قَوْدَ الجنائب، والضمير في: (**يديه**) لتربطها بالسابقة، وكذا الحال في: (**وسَيْفُه على كتفه**). وقوله: (**يَبسُطُ**) خبر (**لكنّ**).

فإن قلتَ: ما ذكره يجري بعينه في الجملة الواقعة صفة، فيلزم أن يجوز دخول الواو فيها.

---

[1] في ف، ي: الكلمات.

قلتُ: له أن يقول: ارتباط الصفة بالموصوف لا شكّ أنه أقوى، فلا يلزم من الجواز هنا الجواز هناك، وقد سبق تجويز بعضهم إيرادَ الواو لتأكيد لُصُوقِ الصفة بموصوفها، إلاّ أنه لم يشتهر اشتهار كون الواو للحال، وقد نصرناه بدليل ظاهر يكتفي به في مباحث الألفاظ، والجملة إذا وقعت حالا فحكمها في دخول الواو على قياس الأحكام الخمسة، فقد يمتنع، وقد يجب، وقد يجوز إما مع التساوي، وإما مع رُجحان أحد طرفيه، فبعد تمهيد القاعدة شَرَعَ في تفاصيل ذلك.

[أصل الحال]

و[1]قال: (**الضابط فيما نحن بصدده**) أي: من دخول الواو وعدمه في الجملة الواقعة حالا مُنْتَقِلَةً، إذ قد ظهر أن المؤكّدة يمتنع فيها الواو. وقوله: (**لأنّ الاسميّة –كما تعلم– دالّة على الثبوت**) إنما يصحّ إذا لم يكن خبرُ الاسميّة جملةً فعليّةً نحو: "زيد قام" فإنّه كـ"قام زيد" يفيد التجدُّدَ –كما مرّ–. فكأنّه بنى الكلام على ما هو الأعمّ الأغلب في الاسميّة، فالجملة الفعليّة واردة على أصل الحال بالإطلاق، فإذا كانت على نهجها أيضا بأن يكون مثبتة ليست في حكم المنفيّة، كالتي فِعْلُها مضارع مثبت كانت متمكّنة في الحاليّة قريبةٌ[2] من الحال المفردة جدّا، (**فالوجه فيها ترك الواو جريًا على موجب الحال**) من استغنائها عن دخولها. وإنما قلنا: ليست في حكم المنفيّة احترازا عمّا إذا كان فعلها ماضيا مثبتا فإنه في حكم المنفيّ كما سيأتي. ولذلك لم يمثّل ههنا إلاّ بالمضارع.

وقد نبّه بقوله: (**أو يعدو فرسُه**) على أنَّ الحال قد يكون سببيًّا، كما يكون فعليّا على طريقة المسند والوصف. وقوله: (**لا تكاد تسمع**) إشارة إلى أنّ دخول الواو في المضارع المثبت كالممتنع –أعني: الحرام– إذا أُجْرِيَ على ظاهره، وأمّا إذا قُدِّرَ معه مبتدأ فدخول الواو جائز ومسموع كثيرا، منه قوله تعالى: ﴿**لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ**﴾[سورة الصف ٦١/٥][3]. وقولهم: "قمتُ وأَصُكُّ وجهَه"، وقول الشاعر[4]:

نَجَوْتُ وأَرْهَنُهُمْ مَالِكاً[5] ....

[1] سقط من ي: و.

[2] في ج: قرينة، وهو تصحيف.

[3] في ب:+ أي: وأنتم تعلمون إني رسول الله.

[4] سقط من ب: الشاعر.

[5] تمام البيت:

قوله: (**وذلك أن تكون اسميّة في الحال غيرِ المؤكِّدةِ**) إنَّما قُيِّدَ بذلك لأنّ الاسميّة واردة على أصل الحال المؤكّدة، وخصّ هذا التقييد بالاسميّة و لم يقل: "فيما سبق"، وذلك أن تكون فعليّة في الحال غير المؤكّدة، لأن المؤكّدة تقع اسميّة ومفردة، ولا تقع فعليّة أصلا. قوله: (**فالوجه الواوُ**) وذلك لأنّ خروجها عن أصل الحال تُوهِم أنها ليست حالا فاحتيج إلى رابط دالّ عليه خصوصا إذا كانت الاسميّة منفيّة خارجة عن نهج الحال أيضا.

وقوله: (**ما جاء بخلاف هذا إلاّ صُوَرٌ معدودة اُلحقتْ بالنوادر**) يؤكّد قولَه: "فالوجه الواو"، وتُقَرَّرُ أنّ المراد به رُجحان دخولها بحيث يكون تركه قريبا من المعدوم كأَنَّ دخولَها من قبيل سنن الهدى، وللنحاة اختلافات، فجوَّز بعضهم تركَ الواو في الاسميّة مطلقا، وبعضهم إذا كانت في تأويل مفرد، نحو: (**فُوهُ إلى فِيَّ**) أي: مُشَافِهًا، و﴿**بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ**﴾[سورة البقرة ٣٦/٢] أي: متعادين وبعضهم، إذا كان ضمير ذي الحال في صدر الجملة كالأمثلة المذكورة في الكتاب سوى الثالث منها إلى غير ذلك، ومعنى: (**عَوْدُهُ على بَدْئِهِ**) إنّ رجوعه إلى ما ابتدأه على أنّ البدء مصدر بمعنى المفعول، ومحصوله أنه رجع في الطريق الذي جاء منه، وقد يُتوهّم أن "عَوْدُه" مرفوع على أنه فاعل "رجع" مجازاً أو بدل اشتمال من المستتر فيه، أو منصوب على الحاليّة بمعنى عابدا، أو على المصدريَّة[٦٧/أ] أو على أنه مفعول به بأن يحمل "رجع" على المتعدّي، والكلّ ضعيف، و"إصلاح المنطق" كتاب لابن السكّيت[1] في تصحيح اللغات، و"الإِغْفَالُ" كتاب لأبي على الفارسيّ[2] في النحو. قال المسيِّب بن علسٍ يصف غَوَّاصا:

فلمَّا خشيتُ أظافيرَهم **نَجَوْتُ وأَرْهَنُهُمْ مَالِكاً**

البيت من المتقارب، وهو لعبدالله بن همّام السَّلوُلِي، وهو شاعر أمويّ، لُقّب بالعطّار لحسن شعره (ت ١٠٠ هـ). الإيضاح , ٢٦٩/١؛ الإشارات، ١١٣؛ دلائل الإعجاز، ١٦٠؛ خزانة الأدب للبغدادي، ٣٦/٩ بلفظ: وأرهنْتُهم؛ الدرر الكامنة لابن حجر العسقلاني، ١٥/٤؛ الشعر والشعراء لابن قتيبة، ٦٥٥/٢ معاهد التنصيص، ٢٨٥/١. وأُسند لهمّام بن مرّة في: تاج العروس للزبيدي (رهن)؛ لسان العرب (رهن). وبلا نسبة في: شرح الأشموني، ٢٥٦/١؛ شرح ابن عقيل، ٣٤٠.

[1] هو: يعقوب بن إسحاق، أبو يوسف(ابن السكيت). أديب، نحوي، لغوي، علم بالقآن والشعر. تعلّم ببغداد وصحب الكسائي، واتصل بالتوكل العباسي، فعهد إليه بتأديب أولاده. من تصانيفه: إصلاح المنطق في اللغة، القلب والإبدال، معاني الشعر، وكتاب الطير. قتل ببغداد ودفن فيها سنة ٢٤٤هـ/٨٥٨م. انظر: معجم المؤلفين، ١٢٤/٤.

[2]. أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد ابن سليمان بن أبان الفَسَوي أبو علي البغدادي النحوي (٣٧٧هـ./٩٨٧م.). نحوي صرفي عالم بالعرابية والقراءات. أخذ عن الزجاج وابن السراج. من تصانيفه: "الإيضاح الشعري"، "الإيضاح في النحو"، "التذكرة في النحو". "تعليقه على كتاب سيبويه"الحجة في شرح السبعة لابن مجاهد في القرآت"، "ديوان شعره في ست مجلدات"، وغير ذلك. انظر: تاريخ بغداد (للخطيب البغدادي أحمد بن علي، دار الكتاب اللبناني، بيروت)،

نَصَفَ النهارُ[1] ....

يَنْصِفُ النهارَ من "نَصَفْتُ الشيءَ" بلغتَ نِصفَه، والمراد طولُ مَكْثِه تحت الماء، وآخره:

.... **ورفيقُه بالغيب لا يدري**[2]

أي: لا يعلم ماذا حال الغوّاص. وفي الصِّحاح[3]: برفع النهار من: "نَصَفَ الشيءُ" بمعنى: انتصف. فالجملة الحاليّة حينئذ خالية عن الضمير أيضا، فاحتاج إلى أنْ قُدِّر الواو محذوفة، أي: "والماءُ غامرُه" أي: ساتِره. و:

.... **جَنانُ الليلِ**[4] ....

ظلامه وسَتْرُهُ، **(ما آبَ)** أي: ما رجع. قوله:

مَضَوْا[5] ....

٧/٢٧٥-٢٧٦؛ معجم الأدباء [المسمى ب"إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب،"]، (لياقوت بن عبد الله الحموي، دار المأمون، القاهرة)، ٧/٢٣٢-٢٦١؛ وفيات الأعيان ٢/٨٠-٨٢؛ كشف الظنون: ١٣١؛ بغية الوعاة: ١/٤٩٦؛ الأعلام، ٢/١٧٩-١٨٠؛ معجم المؤلفيت، ١/٥٣٥.

[1] تمام البيت:

نَصَفَ النهارَ الماءُ غامِرُهُ   ورفيقه بالغيب لا يدري

البيت للمسَيَّب بن عَلَسٍ خالُ الأعشى، شاعر جاهليّ (ت ٤٨ هـ). إصلاح المنطق (لابن السكّيت يعقوب بن إسحاق، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر، عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، ط٢، مصر، ١٣٧٥هـ/١٩٥٦م)، ٢٦٩؛ لسان العرب، مادة: (نصف)؛ الصحاح، مادة: (نصف)، وروي برفع النهار؛ المفتاح، ٢٧٤؛ دلائل الإعجاز، ١٥٩؛ خزانة الأدب، ٣/٢٣٣-٢٣٥ ، وعزاه للأعشى الكبير (ميمون بن قيس)، وليس في ديوان الأعشى.

[2] سبق تخريجه.

[3] انظر: الصحاح، ٤/١٤٣٣، مادة: (نصف).

[4] تمام البيت:

ولولا جَنانُ الليلِ ما آبَ عامرٌ   إلى جعفرٍ، سِرْبالُه لم يُمَزَّقِ

البيت من الطويل، وهو لسلامة بن جندل التميمي شاعر جاهليّ وصف الخيل (ت ٢٣ ق هـ). المفتاح، ٢٧٥؛المصباح ، ١٤١؛ الإيضاح، ١/٢٧٥؛ الإشارات , ١١٢؛ دلائل الإعجاز، ١٥٩، لسان العرب (جنن) بلفظ: لم تمزّق.

[5] تمام البيت:

مَضَوْا لا يريدون الرَّوَاحَ وغالَهم   من الدهر أسباب جَرَيْنَ على قَدْرِ

هو من أبياتٍ يَرْثِي بها الشاعر بنيه، ويذكر سرعة انتقالهم قبله، و(**الرَّوَاح**) النّزول من السير في آخر النهار، للتَّرَوّح،ويقال: "راح" إذا دخل في وقت العَشَى، (**وغالَهم**) أي: أهلكهم، و(**القَدْرِ**) بسكون الدالّ وفتحها: ما قدّره الله من القضاء. قوله:

…………… **لارتفاعِ قبيلةٍ**[1] ……………………

متعلّق بـ"دخلوا" والبيت لخالد بن يزيد بن معاوية[2]. و:

………… **الوَرِقُ البِيضُ**[3]… ……………………

الدراهم المضروبة، وكان تامة، أي: ولقد وجد فيما مضى حال كونه لا يُنسب إلى أب. وقيل: ناقصة، والواو زائدة بين اسمها وخبرها لتأكيد الثبوت، كما تُزاد لتأكيد لصوق الصفة بموصوفها. وكذا الكلام في:

……………………… **وكنتُ وما يُنَهْنِهُنِي الوعيدُ**[4]

البيت من الطويل، وهو لأبي الشغب عكرمة العَبْسِي , شاعر أمويّ (ت ٦٥ هـ) يَرْثِي بنيه. المفتاح، ٢٧٥؛ الإيضاح، ٢٧٠/١؛ الإشارات، ١١٤؛ دلائل الإعجاز، ١٦٢؛ شرح ديوان الحماسة للتبريزي، ٤٩/٣؛ شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، ٥٤٠/٣؛ المصباح،١٤١.

[1] تمام البيت:

ولو أن قوما لارتفاعِ قبيلة ۝ دخلوا السماءَ دخلتُها لا أُحْجَبُ

البيت من الكامل، وهو لخالد بن يزيد بن معاوية، أبو هاشم الأمويّ. انظر: المفتاح، ٢٧٥؛ الإيضاح، ٢٧١/١؛ الإشارات، ١١٤؛ دلائل الإعجاز , ١٦٣. وبلا نسبة في شرح الأشموني، ٢٥٧/١.

[2] هو خالد بن يزيد بن معاوية، ابو هاشم الأمويّ، يُعدّ في طليعة المشتغلين بالعلوم الكميائيّة والفلسفة والطبّ من المسلمين (ت ٩٠ هـ).

[3] تمام البيت:

أَكْسَبَتْهُ الوَرِقُ البِيضُ أباً ۝ ولقد كان، ولا يُدعَى لأبْ

البيت من الرمل، وهو لربيعة بن عامر الدارمي التميمي الملقّب بالمسكين، شاعر أمويّ (ت ٨٩ هـ). الأغاني، ٢١١/٢٠؛ المفتاح، ٢٧٥؛ الإيضاح، ٢٧٠/١؛ الإشارات , ١١٥؛ دلائل الإعجاز، ١٦١؛ المصباح،١٤٠. وبلا نسبة في شرح الأشموني، ٢٥٧/١. الورق: الدراهم.

[4] تمام البيتين:

بَغاني مصعبٌ وبنو أبيه ۝ فأين أَحِيدُ عنهم؟ لا أَحِيدُ

أَقادُوا من دمِي، وتَوَعَّدُوني ۝ وكنتُ وما يُنَهْنِهُنِي الوعيدُ

يقال: "نَهْنَهْتُ الرجلَ" أي: كففتُه وزجرتُه، (**أَقادوا من دمي**) أي: مكَّنُوا وليَّ القتيل من دمٍ وجب عليّ، مِن: "أقاده الأمير ومكّنه من القَوَدِ". قوله: (**إلاّ أنَّ ترْكَ الواوِ أرجحُ**) متعلّق بقوله: (**فالوجه جواز الأمرين معاً**) وإنما كان الترك أرجحَ ترجيحاً للأصل على النهج مع تَأَيُّدِ الأصل بأنّ موجب الحال ترك الواو. قوله: (**والفعل الماضي منفيّا ومثبتا**) مبتدأ خبره: (**منتظم في سلك المضارع**).

فإن قيل: ذِكْرُ المنفيّ مُسْتَدْرَكٌ لاندراجه مع المضارع المنفيّ فيما ورد على أصل الحال دون نهجها، ومشاركته إيّاه في الحكم وهو: كونُ التركِ أَولى.

أجيب: بأنّه لم يمثّل فيما سبق إلاّ بالمضارع المنفيّ، فكأنه أراد أن يجمع بين قسمي الماضي، ولا يُفرّق بينهما في بيان حكمهما.

قوله: (**لوروده لا على نهج الحال**) يعني: مع وروده على أصلها الذي هو التجدّد.

قوله: (**فلحرف "قَدْ"**) وذلك لأنّه في حكم حرف النفي من حيث إن الفعل الماضي يحتمل كل جزء من أجزاء الزمان الماضي، فإذا دخل "قَدْ" عليه قرّبه من الحال وانتفى عنه ذلك الاحتمال. قوله: (**حتى يصلح للحال**) منظور فيه لأنّ كلمة "قَدْ" يقرّب الماضي من الحال بمعنى: الزمان الحاضر الذي هو زمان التكلّم، لا بمعنى: ما تبيّن كيفيّة الفعل، فإنّ الحال بهذا المعنى الذي كلامنا فيه على حسب عاملها قد يكون ماضيا، وقد يكون حالا، وقد يكون مستقبلا كما لا يخفى، فما ذكره غَلَطٌ نَشَأَ من اشتراك لفظ الحال.

والجواب: أن الأفعال إذا وقعت قيوداً لما له اختصاص بأحد الأزمنة كان مُضِيُّها،واستقبالُها،وحاليّتُها بالقياس إلى ذلك القيد، لا إلى زمان التكلّم، كما إذا وقعت مطلقةً مستعملة في معانيها الأصليّة، ولا استبعاد فيما ذكرناه، فإنهم صرّحوا بأن ما بعد "حتّى" قد يكون مستقبلا بالقياس إلى ما قبلها وإنْ كان ماضيا بالنسبة إلى زمان التكلّم، وعلى هذا فإذا قلتَ: "جاءني زيد ركب" يُفهم منه تقدّم الركوب على المجيء، فلا تُقَارِنُ الحالُ عاملَها.

وإذا قلتَ: "قد ركب" قرَّبْتَه إلى زمان المجيء فيُفهم مقارنته إياه، كأَنّ ابتداء الركوب كان متقدّما، إلاّ أنّه قارن المجيء في الدوام.

البيت من الوافر، وهو لمالك بن رفيع الأسدي، وكان جنى جناية فطلبه مصعبُ بن الزبير بن العوّام. المفتاح، ٢٧٥؛ الإيضاح ، ٢٧٠/١؛ الإشارات، ١١٥؛ دلائل الإعجاز؛ ١٦٢. وبلا نسبة في شرح الأشموني، ٢٥٧/١.

وإذا قلتَ: "جاءني زيد يركب" دلّ على تقارنهما، وحينئذ يظهر صحّة كلام القوم في هذا المقام، وفي وجوب تجريب الجملة الحاليّة عن علامة الاستقبال، كـ"السين" و""سوف" و"لَنْ"، إذ لو صُدّرت بها تبادر كونها مستقبلةً بالقياس إلى عاملها، وحينئذ يجب أن يُؤوَّل قولُه: **(من زمانك)** بالزمان الذي قد اعتبره المتكلِّمُ في عامل الحال، ولك أن تقول: إنّ عاملها قد يكون مقترنا بزمان التكلّم، فاشترط هناك لفظة "قَدْ" للتقريب، وفيما عداه طرداً للباب، فلا يحتاج إلى ذلك التأويل هذا.

وأما ما يقال: من أنهم استبشعوا أن يقع الماضي الصِّرْفُ حالاً بهذا المعنى الذي نحن بصدده للتنافي بين الماضي والحال بمعنىً آخرَ، أعني: زمان التكلّم، فاحتيج إلى إدخال "قد" المقرّب إلى الحال لينكسر سَوْرَةُ ذلك التنافي، فيزولَ الاستبشاعُ، فمِمّا لا يَلتفت إليه ذو طبع سليم. والانتظام في سلك المضارع معناه: جواز الأمرين مع رُجحان الترك، كما سيصرّح به. وذلك للاشتراك في العلّة، فدخول الواو على المضارع المنفيّ، وعلى الماضي مطلقاً بمنْزلة المكروه.

قوله: ([أتاني] **قد جَهَدَه السيرُ**) بفتح الهاء، أي: أتعبه وأوقعه في المشقّة. قوله: (**إلاّ أنّ ترك الواو في النفي وفي الإثبات أرجح**) متعلّق بقوله: (**لك أن تقول....إلى آخره**) وهذا المجموع بيان، أو تأكيد للانتظام في سلك المضارع المنفيّ، وكأَنَّ التصريح برُجحان الترك فيهما دفع لتوهّم عدم رُجحانه في الماضي المثبت. ألا يُرَي إلى إعادته حرف الجرّ في الإثبات؟

[الظرف]

[٦٧/ب] قوله: (**بحسب التقديرين**) يعني: تقدير الفعل كـ"حصل" فيكون الظرف حينئذ جملة فعليّة قطعا، وتقديرَ اسم الفاعل كـ"حاصل"، وحينئذ إن لم يكن بعده اسم مظهر يصلح أن يُرفع به، كقولك: "جاء زيد على فرس" كان مفردا قطعا، وإن كان بعده ذلك احتمل أن يكون مفردا بأن ينتصب اسم الفاعل على الحاليّة، فيعمل الظرف في الظاهر لاعتماده، وأَنْ يكون جملة اسميّة قُدّم خبرُها. فقوله: (**وأن لا يكون**) شامل للإِفْرَاد، ولكونه بتقدير جملة اسميّة، ولا شكّ أنّ تقدير الاسميّة متفرّع على تقدير اسم الفاعل فيصحّ حينئذ.

قوله: (**وتَرَدَّدَ لذلك بين أن يكون واردا على أصل الحال**) وهو على تقدير الفعليّة والإفراد، وغيرَ وارد عليه وهو على تقدير الجملة الاسميّة. نعم، يلزم حمل كلامه على خلاف ظاهره في توزيع الوُرُود وعدمه على التقديرين، والمتبادر من قوله: (**جاء الأمران**) أَنَّهما

متساويان كالمباح، والمشهور أنّ ترك الواو أرجح. قال الشيخ عبد القاهر[1]: إذا جُعِلَ نحو: "على كتفه سيف" حالاً كَثُرَ فيها تركُ الواو، كقوله:

.... **خرجت مع البازي عليَّ سواد**[2]

وقد يكون مع الواو، كقوله:

وإنَّ امرأً أسْرَى إليكِ وَدُونَه من الأرض ومَوْماةٌ وبيداءُ سَمْلَقُ[3]

والسرّ في غلبة ترك الواو امتناع دخوله على تقدير الإفراد ورجحان الترك على تقدير الفعل الماضي. وأمّا رُجحان دخوله فعلى تقدير الاسميّة فقط. وإذا لم يكن بعد الظرف مظهر كان رُجحان الترك أظهر، كما في قوله تعالى: ﴿**فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ**﴾[سورة القصص ٢٨/٧٩].

قوله: (**ثمّ مَنْ عَرَفَ**) عَقَّبَ الكلام السابق بهذا البحث لتعلّقه بالجملة الحاليّة المصدَّرة بالواو، والمعنى: من عرف أن السبب في تقديم الحال على النكرة دفع الالتباس بالصفة تنبَّه لجواز إيقاع الجملة مع الواو حالا من النكرة بلا تقديم، إذ لا التباس ههنا أصلا لامتناع دخول الواو على الصفة –كما مرّ–. وتنبَّه لمزيد جوازه إذا كانت تلك النكرة في سياق النفي، فإنها لعمومها وكونها موصوفة في المعنى، بمنْزلة المعرفة. فبهذا الاعتبار منضَمًّا إلى اعتبار انتفاء الالتباس يُعْرَفُ مزيد الجواز[4]. وتنبَّه أيضا: (**لوجوب الواو في نحو: جاءني رجل وعلى كتفه سيف**) إذا أريد الحال دفعا للالتباس، ولوجوب تركه فيه إذا أريد الوصف (**لامتناع عطف الصفة على موصوفها البتّة**). وإنما قال: (**فتأمّلْ**) لتعرف به بطلان قولِ من ادّعَى خلافه، وقد سبق منّا تحقيقه.

قوله: (**وأمّا "ليس"**) أفرده بالذكر، إذ "ليس" من قبيل الأفعال الداخل عليها النفي، مثل:

---

[1] انظر: دلائل الإعجاز،١٥٨-١٥٩.

[2] تمام البيت:

إذا أنكرتْني بلدةٌ أو نَكِرْتُهَا خرجتُ[نَهَضْتُ] مع البازي عليَّ سوادُ

البيت من الطويل، وهو لبشار بن برد. انظر: خزانة الأدب، ٢٢٨/٣؛ دلائل الإعجاز، ١٥٨؛ الإشارات، ١١٢؛ الإيضاح، ٢٧٦/١؛ معاهد التنصيص، ٢٨٧/١.

[3] البيت من الطويل، وهو للأعشى الكبير (ميمون بن قيس).انظر: خزانة الأدب، ٢٥٢/٣، ٢٩١/٥-٢٩٣.

إليكِ: الخطاب لناقته. دونه: أمامه وقدامه. الموماة: الفلاة. البيداء: القفر. السملق: الأرض المستوية.

في حاشية المصباح: السَّلَق والسَّمْلَق إيقاع الصفصف. (**منه**)

[4] في ج: الحوار، وهو تصحيف.

"ما كان، ولا يكون" حتى يكون ترك الواو فيه أرجح، ولا من قبيل الأفعال المتصرّفة المتضمّنة للنفي،ك"أبى، وامتنع" حتى يلزم فيه "قَدْ" مع كون الترك أيضا أرجح، بل هو فعل دالّ على نفي في الحال صريح، فلا مجال فيه لِ"قَدْ"، لكنَّه لما قام مع خبره مقام الفعل المنفيّ، إذ "ليس زيد منطلقا" في قوة: "لا ينطلق زيد"، كثر ذكر الواو وتركه أيضا، إلاّ أنّ ذكره أرجح بحسب الدليل وأدْوَرُ في الاستعمال. وذلك: لأنّ المجوِّزَ للواو هو النفي، وهو في "ليس" ذاتيّ، وفي الفعل المنفيّ بالأداة عارض. وقد يقال أن "ليس" بمنْزلة حرف نفي، والجملة بعده اسميّة في الحقيقة، فلذلك كان ذكره أرجحَ، لكنّه يقتضي أن يكون الترك ههنا في صورة معدودة ملحقة بالنوادر لا في صورة كثيرة، كما دلّ عليه كلامه.

وقوله:

إذا جَرَى[1]............ ....

وصف بالجَلاَدَة في الاستقاء، بحيث إذا جرَى في كفّه الرِّشاء لم يبق في البئر شيء من الماء. هذا، وقد قيل: إنّ قوله:

....**ليس فيه ماءُ**[2]

مفعول ثانٍ لِ"خَلَّى"، لا حال، أي: جعل القليب، كذلك على قياس قولك: "تركتُ زيداً صريعاً" أي: صَيَّرْتُه صريعاً.

---

[1] تمام البيتين:

لنا فتًى وحبّذا الأَفتاءُ	**تعرفه الأَرْسانُ والدِّلاءُ**
إذا جرى في كفّه الرِّشاءُ	**خَلَّى القَليبَ ليس فيه ماءُ**

البيت أسند لأعرابي ولم أهتد للعثور على اسم قائل هذا الرجز. دلائل الإعجاز، ١٦٤؛ المفتاح،٢٧٦؛ المصباح، ١٤١؛ شرح عقود الجمان للسيوطي، ٢٢٣/١. الأفتاء: جمع فَتِيّ. الأرسان: جمع رَسَن، وهو الحبل. والدِّلاء: جمع دَلْو.الرِّشاء: الحبل عموما، أو حبل الدلو يلقى في البئر. خلَّى: ترك. القَليب: البئر أو القديمة من الآبار.

[2] سبق تخريجه في هامش : رقم: ١.في هذه الصفحة.

[الإيجاز والإطناب]

قال: (**وأمّا الحالات المقتضية لطَيّ الجمل عن الكلام إيجازاً، ولا طَيِّها إطناباً**) أراد بالكلام الجنسَ، وجمعَ الجمل نظرا إلى تعدّد الموارد. فإنّ المَطْوِيَّ في موضع واحد لا يجب أن يكون جملا، بل قد يكون جملة واحدة، وقد يكون جملتيْن أو أكثر. وجمع الحالات نظرا إلى أقسام الإيجاز والإطناب بحسب مراتبهما، وذكْر الحالات مجملة، لأنّه أحالها جميعا على علمك بما قد سبق، فلا معنى لذكرها مفصّلة. وخصّ بالذكر (**طيّ الجمل ولا طَيّها**) لأنّهما العمدة في وضع هذا الباب، وإن وجد الإيجاز والإطناب بطيّ المفردات ولا طيِّها أيضاً، بل قد يوجد الإيجاز بلا طيّ أصلا، ويسمّى إيجازَ قصرٍ.

وقوله: (**إيجازا وإطنابا**) مفعول له، وقيل: حال بناءً على أنه فسّرهما في صدر قانون الخبر بالطّيّ وَاللاَّطَيِّ، وإنما لم يتعرّض للمساواة، لأنّه لا فضيلة لكلام الأوساط، فما يصدر عن البليغ مساويا له لا يكون فيه نكتة يُعْتَدُّ بها، كما سيأتي. وكلمة: (**ههنا**) قائمة مقام العائد إلى المبتدأ، أعني: الحالات المقتضية، كأنّه قال: استغنى بذلك -أي: بالعلم المحيط بما قد سبق- عن بسط الكلام فيها، أي: في تلك الحالات. وذلك: لأنّه قد ذكر فيما تقدّم طرق الإيجاز على الإطلاق كطيّ المسند إليه والمسند مفرداً أو جملةً، وطيّ المفعول ونحوه، وكطيّ السؤال الذي هو جملة في: "يُكتب لي القرآنُ". وذكر أيضا طرق الإطناب على الإطلاق، كتذييل المسند إليه بالتوابع، وتقييد الإسناد[٦٨/أ] بشيء من القيود، وذِكْرِ متعلّقات المسند، وكذِكْرِ[١] الجمل المتعلّقة بما قبلها تأكيدا أو بيانا أو بدلا، فقد سبق حينئذ إيجازاتٌ بطيّ المفردات والجمل، وسبق أيضا إطنابات بذكر المفردات و الجمل، وبَيَّن هناك أيضا حالاتِها المقتضيةَ إيّاها، فمن ضبطها استغنى عن البسط ههنا، لأنّه يعرف ما عدا المذكور بالمقايسة عليه.

قوله: (**فلكونهما نسبيّيْن، لا يتيسّر الكلام فيهما**) يريد أن الإيجاز والإطناب أمران نسبيّان ضرورة أنّ الكلام إنما يوصف بهما بالقياس إلى كلام آخر محقَّق أو مقدَّر. ولا شكّ أنّ الأمر النّسبيّ لا يتحدّد ولا ينضبط إلاّ بتعيين المنسوب إليه. وليس لنا كلام على مقدار معيَّن يجب بحسب نفس الأمر كونه منسوبا إليه لهما، بل كلّ كلام يُفْرَضُ، فإنه يصلح لذلك، فحينئذ لا يمتاز الموجَز عن المُطْنَبِ؛ بحيث يحكم على هذا الكلام بأنه مُوجَز لا مُطنَب، وعلى ذلك بأنه مُطْنَبٌ لا مُوجَزٌ. فإنّ كلاما واحدا إذا نُسب إلى آخر، واتّصف بالإيجاز، فإنه بعينه إذا نُسِبَ إلى

[١] في ي: وذكر.

ثالث يتّصف بالإطناب فعُلم: أنّ لا مجال فيهما للضبط والتعيين مبنيّا على التحقيق الصِّرف، بل لا بدّ من ترك التحقيق والبناء على أمر عرفيّ: هو جعل كلام أوساط الناس -أعني: الذين لا بلاغة لهم ولا فصاحة، ولا عِيَّ، ولا فهامة- منسوبا إليه، ومقيسا عليه، فإنّه وإن لم يتعيّن لذلك بحسب التحقيق إلاّ أنّ الأوساط لمّا كانوا أكثر من الطَّرِفَيْن كان كلامُهم (**على مجرى مُتَعَارَفِهِمْ**) في تأدية المعاني مشهورا بين الناس، فهو أمر عرفيّ معروف الوجه معلوم الطريق، فناسب أن يُجعل أصلا يُقاس عليه غيرُه، فلا يكون البناء عليه ردّا إلى جهالة، كما تُوُهِّمَ[1]. وبما قرّرناه اندفع أيضا ما يقال: من أن كون الشيء نسبيّا لا يقتضي أن لا يَتَيَسَّرَ الكلام فيه إلاّ بترك التحقيق، فإنّ الإضافيّات كثيرا ما يتحقّق معانيها، إلاّ أنّه يحتاج فيها إلى التعرّض لما إليه الإضافة على الوجه الذي قرّر في علوم أُخَرَ.

قوله: (**مثلِ جَعْلِ**) بالجرّ على أنّه بدلٌ من (**البناء**). وقوله: (**مَقِيسًا عليه**) ثاني مفعولَيْ "جَعْلِ". وقوله: (**ولا بدّ من الاعتراف بذلك**) جملة معترضة، أي: لا بدّ للمنصف من الاعتراف بوجود كلام الأوساط، بل لا وجه لإنكاره لقوّة اشتهاره فيما بين الناس كما مرَّ، فيصحّ البناء عليه. وإنما قال: (**لا يُحمدُ منهم ولا يُذَمُّ**) لأنّه ليس لهم في ذلك إعمالُ رَوِيَّةٍ[2]، ولا رعايةُ نكتةٍ، بل اكْتَفَوْا فيه بمجرّد دلالاتٍ وضعيّةٍ، فلا مَحْمَدَةَ لهم فيه ولامذمّة أيضا لكونه وافيا بما هو مقصودهم من أمور دينهم، أو دنياهم. نعم، إذا نُسب ذلك الكلام إلى مراتب البلاغة عُدَّ كأصوات الحيوانات، وإذا صدر مثله عن البليغ لِدَاعِي ضرورةٍ رَاعَى فيه تجريده عن النكة لمطابقة المقام. وبذلك يرتقي عن تلك الأصوات كما سلف في صدر الفصل الأوّل، وفي تسميته بــ(**مُتَعَارَفِ الأوساط**) تمييزٌ له عن كلامهم الذي تكلّفوا فيه بتقليل أو تكثير.

[تعريف]

وقوله: (**بأقلّ من عبارات مُتَعَارَفِ الأوساط**) يتناول إيجاز الحذف وإيجاز القصر الذي لا حذف فيه، وفي قوله: (**سواء كانت القلّة أو الكثرة راجعة إلى الجمل، أو إلى غير الجمل**) تصريح بأنّ الإيجاز والإطناب لا يختصّان بطيّ الجمل ولا طيِّها، بل يكونان أيضا بطيّ المفردات

---

[1] يقصد الشارح بالمتوهّم الخطيب القزويني، ويرد عليه دفاعا عن السكّاكي. انظر: الإيضاح،١/٢٧٠.

[2] الرَّوِيَّةُ في الأَمر: أَن تَنْظُر ولا تَعْجَل. ورَوَّيْت في الأَمر: لغة في رَوَّأْت. ورَوَّى في الأَمر: لغة في رَوَّأَ نظر فيه وتَعقّبه وتَفَكَّر، يهمز ولا يهمز. والرَّوِيَّة. التَّفَكُّر في الأَمر، جرت في كلامهم غير مهموزة. لسان العرب، مادة: (رَوِيَ).

ولا طيِّها كما ذكرناه. قوله: (**وقد تُليتْ عليك فيما سبق طرقُ الاختصار والتطويل**)، يعني في الفنون الثلاثة، ومباحث الفصل والوصل، إذ قد بُيّن فيها طرق اختصار الكلام بإطلاق الإسناد، وحذف المسند إليه والمسند وغيرهما مفردا أوجملة، وبُيِّن فيها أيضا طرقُ تَطْوِيلِه بتأكيد الإسناد، وتذييل المسند إليه أوالمسند بما يتعلّق به، وتعقيب جملة بأخرى مؤكِّدة لها مثلا، كما أشرنا إليه آنفا، واللام في: (**لَئِنْ فهمتَها**) مُوطِئَةٌ، وفي: (**لَتعرفَنَّ**) جواب القسم المقدّر، والمعنى: لَئن كنتَ فهمتَ تلك الطرق كما هو حقّها، فلا محالة تعرف كلاًّ من الوَجازة والإطناب متفاوتا زيادة ونقصانا (**على مراتب لا تكاد تنحصر**). وتعرف أيضا معنى ما قيل في وصف البلغاء من أنهم يأتون تارة بالكلام في غاية الإطناب، وتارة في نهاية الإيجاز، كأنهم يرمزون إلى المقصود رمزاً خفيّا لا يدركه إلاّ أفراد[1] الأذكياء شبيها برمز من يلاحظ محبوبه بمؤخّر عينه خوفا من الرّقباء. وقوله:

.... **وَحْيَ المَلاَحِظِ**[2]..........

نصب على المصدر، أي: يُحوحُون، بمعنى: يُشِيرون، وكما تُليتْ عليك فيما سبق تلك الطرقُ ذُكرت هناك أيضا مقامات مقتضية إيّاها قد أُرشدتَ بذكرها إلى مقامات أخرى يناسبها في اقتضاء الاقتصار والتطويل، فعليك برعاية المقامات ومقتضياتها، إذ لستَ أنتَ كالأوساط الذين لا حاجة لهم إلى تلك الرعاية، ولا يلحق كلامَهم مدحٌ، ولا ذَمٌّ، بل ما صادف من اختصارك، وتطويلك موقعه اللائق به حُمِدَ في باب البلاغة، وما لم يصادقه ذمٌّ، (**وسُمّي الإيجاز إذ ذاك عِيًّا وتقصيرا**) لأنّه عَيِيَ في الكلام وقصّره، أي: جعله قصيراً، وسُمّي (**الإطناب إكثارا وتطويلا**)، لأنّه أكثر في كلامه وطوّله بلا طائل، فالتطويل ههنا محمول على المعنى الاصطلاحيّ. وفي قوله: (**طرقُ الاختصار والتطويل**). وقوله: (**للاختصار والتطويل**) بل محمول على المعنى اللغويّ.

---

[1] في ي: الأفراد.

[2] تمام البيت:

يَرْمُونَ بالخُطَبِ الطِّوَالِ، وتارةً وَحْيَ الملاَحِظِ خِيفَةَ الرُّقَبَاءِ

البيت من الكامل ، وهو لأبي داود بن جرير. البيان والتبيين للجاحظ، ٤٤/١؛ المفتاح، ٢٧٧؛ التبيان للطيبي، ٣١١.

[الإيجاز]

قال: (**والعَلَمُ في الإيجاز**) أي: المثال المشهور في باب الإيجاز، (**قوله:عَلَتْ كلمتُه**) يقال: "فلانٌ عَلَمٌ في هذا الفنّ"، أي: مشتهر به.

فإن قلتَ: الإيجاز بالقياس إلى كلام الأوساط، فما كلامهم ههنا حتّى يقاس هذا عليه.

قلتُ: ذلك معلوم بحسب نوعه وإن لم يكن معلوما بحسب شخصه، فإنّا نعلم قطعا: أنّ المعاني المنطوية تحت قوله تعالى: ﴿**في القصاصِ حياةٌ**﴾[سورة البقرة ١٧٩/٢] بحيث لو أدّاها الأوساط لَأدّوْها بعبارة أطول منه. ألا يُرى إلى كونه أوجزَ مِن أَوْجَز[٦٨/ب] كلامٍ عند بلغائهم في هذا المعنى؟ قوله: (**وإصابته**) أي: إصابة قوله: ﴿**في القصاصِ حياةٌ**﴾ مَحَزَّ البلاغة بالإيجاز الذي فيه يظهر بفضله وزيادته على ما هو أوجز كلام عندهم في هذا المعنى، أعني قولهم: "القتل أنفى للقتل"[1] وذلك من وجوه[2]:

ا-[الأوّل][3]: قلّة الحروف، فإن الملفوظة في قوله[4]: عشرةٌ؛ إذا لم يعتبر التنوين حرفا على حِدَة، وفي قولهم أربعةَ عشرَ.

ب-[الثاني]: الاطِّراد، إذ في كلّ قصاص حياة، وليس كلُّ قتل أنفى للقتل، فإنّ القتل ظُلمًا أَدْعَى للقتل.

ج-[الثالث]: عدم الاحتياج في قوله إلى تقدير بحسب المعنى، فإنّ تقدير متعلَّق الجارّ، أعني في القصاص مجرّد رعاية قاعدة لفظيّة، فهو من قبيل إيجاز القصر، ولا بدّ في قولهم أن يُقدّر: "أنفى من تركه".

---

[1] انظر: مجمع الأمثال، ١٨٥/١؛ النكت في إعجاز القرآن [ضمن ثلاث رسائل في الإعجاز] للرماني أبو الحسين بن عيسى (تحقيق: محمد خلف الله، محمد زغلول سلام، دار المعارف، مصر، ١٣٨٧هـ/١٩٦٨م) ؛ نهاية الإيجاز،٢١٥؛ الإشارات، ١٢٠؛ الإيضاح،٢٨٧/١؛ المطول، ٢٨٦-٢٨٧؛ كتاب الصناعتين الكتابة والشعر (لأبي هلال العسكري الحسن بن عبد الله، نشر: علي محمد البيجاوي، محمد إبراهيم، القاهرة)، ١٨١؛ (لابن سنان الخفاجي (طبع بيروت، ١٩٨٢م)، ٢٠٩؛ الإعجاز والإيجاز لأبي منصور الثعالبي (طبع بيروت)، ١٢-١٣، وأسند هذا القول إلى أردشير الملك.

[2] انظر: الكشاف، ٣٣٣/١؛ الإيضاح،٢٨٧/١-٢٨٨؛ المطول، ٢٨٦-٢٨٧.

[3] في ج، ب: الأوّل، الثاني .... العاشر.

[4] في ج:+ تع[أي: تعالى]. انظر: الإيضاح، ٢٨٧/١.

د-[الرابع]: ما في تنوين "حياةٌ" من التعظيم، أو النَّوعيَّة[1].

هـ-[الخامس]: صنعة الطباق بين القصاص والحياة.

و-[السادس]: النصّ على ما هو المطلوب بالذات -أعني الحياة- فإنّ نفي القتل إنما يُطلب لها، لا لذاته.

ذ-[السابع]: جعل نقيض الشيء منبعا له بإيراد لفظة "في".

ح-[الثامن]: الخلوُّ عن التكرار مع التقارب، فإنه لا يخلو من استبشاع، فلا يعدّ في الأكثر ردًّا للعجز على الصدر حتّى يكون محسّنا.

ط-[التاسع]: عُذُوبَةُ اللفظ وسلاسته[2]، حيث لم يكن فيه ما في قولهم من توالي الأسباب الخفيفة، إذ ليس في قولهم حرفان متحرّكان على التوالي إلاّ في موضع واحد، ولا شكّ أنّه ينقص من سلاسة اللفظ وجريانه على اللسان.

ي-[العاشر]: أن كون القتل أنفى للقتل من حيث إنه قصاص، لا من حيث إنه قتل. وقد صُرِّح بهذه الحيثيّة في قوله[تعالى] دون قولهم[3].

قوله: (**ومن الإيجاز**) هذا أيضا من إيجاز القصر. وقوله: (**ذهابًا**) إمّا حال من المستتر في الخبر، أي: قوله: ﴿**هدىً للمتّقين**﴾[سورة البقرة ٢/٢] كائن من الإيجاز حالَ كونه يُذهب فيه إلى أنّ المعنى ما ذكره، وإمّا مفعول له لمضمون الكلام، أي: يُعَدُّ من الإيجاز للذهاب إلى أنّ المعنى: على أن يكون المراد بالمتّقين (**الضَّالّين الصائرين إلى التقوى بعد الضلال**)، واحترز بذلك عن المعنى الآخر، وهو: أنْ يُحمل "المتّقين" على حقيقته، ويُجعل إثبات الهدي لهم من قبيل قولهم للعزيز المُكْرَمِ: "اَعَزَّكَ اللهُ وأَكْرَمَكَ"[4] على قصد الزيادة و الثّبات، إذ ليس فيه على المعنى الآخر إيجاز يُعتدّ به.

قوله: (**لِمَا أنّ الهدى**) تعليل لكون المعنى ما ذكره، وفسّر الهدى بالهداية ليعلم أنّ المراد به معناه المتعدّي، أعني الدلالة، لامعناه اللازم، أعني الاهتداء، إذ لا يصحّ أن يقال: الاهتداء للضالّ،

---

[1] انظر: الكشاف، ٣٣٣/١؛ الإيضاح،٢٨٨/١.

[2] انظر: المطول، ٢٨٧. الوه التاسع والعاشر زائدتان على ما ذكر في الإيضاح. انظر : الإيضاح، ٢٨٨/١.

[3] انظر: المطول، ٢٨٧.

[4] نقل الشارح هذا الوجه من كلام الزمخشري. انظر: الكشاف، ١١٧/١.

لا للمهتدي. قال في الصِّحَاح[1]: "هداه الله هدىً، وهَدى واهتدى بمعنىً".

ووجه حسن الإيجاز المذكور في الآية شيآن:

ا-[الأوّل]: (**قصد المجاز المستفيض**) أي: المشهور (**نوعُه، وهو وصفُ الشيء بما يؤول إليه**) فإنه مجاز شائع. منه قوله تعالى: ﴿**أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا**﴾[سورة يوسف ٣٦/١٢] , ﴿**وَلاَ يَلِدُوا إِلاَّ فَاجِرًا كَفَّارًا**﴾[سورة نوح ٢٧/٧١]. وقوله عليه السلام: {**من قتل قتيلا فله سَلَبُهُ**}[2]. وقولهم: "يَمْرَضُ المريضُ، وتَضِلُّ الضَّالَّةُ"[3]، وإن لم يكن إطلاق المتّقي على الضالّ الصّائر إلى التقوى مستفيضا بحسب شخصه.

ب-[الثاني]: التوصّل بهذا الإيجاز المبنيّ على ذلك المجاز (**إلى تصدير أُولَى الزهراويْن**)، يعني سُورتَيْ البقرة وآلِ عمرانَ سُمِّيَتا بذلك لإشراقهما؛ من: "زَهَرَتْ النَّارُ" أضائتْ. (**بذكر اسم أولياء الله**) وفي هذا التصدير تشويق إلى التقوى، وإشعار بالاعتناء بحال المتّقين، فاندفع ما قيل من أنّ هذا التصدير إنّما يصحّ إذا كان الضّالّون الصّائرون إلى التقوى أولياءُ الله. قيل: إنْ يُتَّصَفُوا بالتقوى بالفعل وليسوا كذلك.

قوله: (**أظهرُ من أن يَخْفَى حالُه في الوَجازة**) فإنّه أيضا من إيجاز القصر، ومن جوامع الكلم التي تستعمل مع قلّتها بالمعاني الكثيرة، أي: غشيهم[4] من اليَمّ ما لا يعلمُ كنهَه إلاّ اللهُ، فقد ناب ما غَشِيَهم عن عبارة طويلة يَقْصُرُ عنها البيانُ، وكذا قوله: (﴿**ولا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ**﴾[سورة فاطر ١٤/٣٥] **أظهر من أَنْ يخفى حاله في الوَجازة نظرا إلى ما ناب عنه**) أي: لا يُخبرك بالأمر مُخبر هو مثل خبير عالم به، يريد أنّ الخبير بالأمر وحده هو الذي يُخْبِرُك بالحقيقة دون سائر المخبرين به، والمعنى: أنّ هذا الذي أخبرتُكم به من حال الأوثان من أنهم: "ما يملكون من قِطْمِيرٍإنْ تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم، ولو سمعوا ماستجابوا لكم، ويوم القيامة يكفرون

---

[1] انظر: الصحاح، ٢٥٣٣/٦، مادة: (هدى).

[2] انظر: الموطّأ، ٤٥٤/٢-٤٥٥؛ البخاري، رقم: ٢١٠٠، ٣١٤٢، ٤٣٢١؛ مسلم، رقم: ١٧٥١؛ أبو داود، رقم: ٢٧١٧؛ الترمذي، رقم: ١٥٦٢؛ البيحقي (السنن الكبرى) ٣٠٦/٦؛ أحمد، ٢٩٥/٥، ٣٠٦ (رقم: ٤٨٣٦، ٤٨٣٧).

[3] هذا مأخوذ من حديث ابن عباس –رضي الله عنه-. ونصّ الحديث: {من أراد الحج فليتعجل، فإنه قد تضل الضالة ويمرض المريض وتكون الحاجة}. انظر: أبو داود (سنن)، ١٤١/٢؛ البيحقي (السنن الكبرى)، ٣٤٠/٤؛ ابن ماجة (سنن)، ٢٦٢/٢؛ أحمد (مسند)، ٣٥١/٤.

[4] الاية: ﴿**فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ**﴾[سورة طه ٧٨/٢٠].

بشرككم"[1] هو الحقّ، لأنّي خبير بما أخبرتُ به، ومن حَمَلَ الآية على أنّ المراد نفي المِثل، أي: لو كان له مِثْلٌ في ذلك، أي في العلم المحيط بالأشياء كلّها لأخْبَرَكَ بحكم العادة، لكنّ الإخبار منتفٍ فينتفي وجودُ المِثل، فقد خرج بمراحل عمّا يقتضيه نظمُ الآية: ﴿**ولا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ**﴾.

قوله: (**وانْظُرْ**) عطف على مقدّر، أي: تَحَقَّقْ ما ذكرناه وانظر. قال صاحب الكشاف[2]: "الفاء في قوله: ﴿**فَتُوبُوا**﴾[سورة البقرة ٥٤/٢] للسبب لا غير، لأن الظلم باتِّخاذ العجل سبب للتوبة والأمرِ بها، والفاء في: ﴿**فاقْتُلُوا**﴾[سورة البقرة ٥٤/٢] للتعقيب أي: فاعزموا على التوبة فاقتلوا بناءً على أنّ الله تعالى جعل توبتهم قتل أنفسهم، وجاز أن يكون المعنى: فتوبوا فأَتْبِعُوا توبتَكم القَتْلَ، على أنّ القتل تتمّة للتوبة تابعة إيّاها. وأمّا الفاء في: ﴿**فَتَابَ**﴾[سورة البقرة ٥٤/٢] فمتعلِّقة بمحذوف، فإمَّا جواب لشرط مقدّر، أي: فإن فعلتم فقد تاب عليكم، فحينئذ يكون الخطاب في: ﴿**عليكم**﴾[سورة البقرة ٥٤/٢] جاريا على ظاهره داخلا في مقول موسى، وإمّا عطف على مقدّر، أي: ففعلتم فتاب عليكم، فحينئذ يكون الخطاب من الله على طريقة الالتفات من الغَيبة في قوله: ﴿**وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ**﴾[سورة البقرة ٥٤/٢]". وقال أيضاً: "الفاء في قوله تعالى: ﴿**فَانْفَجَرَتْ**﴾[سورة البقرة ٦٠/٢] متعلّقة بمحذوف، أي: فضرب فانفجرتْ، أو: فإن ضربتَ فقد انفجرتْ، كما ذكرناه في قوله تعالى: ﴿**فَتَابَ عليكم**﴾[سورة البقرة ٥٤/٢]، وهي على هذا فاء فصيحة لا تقع إلاّ في كلام بليغ". انتهى كلامه[3]. والمصنّف اختار في الآيتين العطف لقلّة [٦٩/أ] التقدير، ولأنّ الفاء الجزائيّة لا تدخل على الماضي المتصرِّف إلاّ مع لفظة "قد"، وإضمارها ضعيف فَتُوُهِّمَ من ذلك أنّ تقدير الشرط ينافي عنده كون الفاء فصيحة، وأيّده بعضهم[4] بالنقل عنه، والصواب خلافه، لأنّ العَلَمَ عندهم في الفصيحة. قول الشاعر:

قالوا خُراسانُ أَقْصَى ما يُراد بنا ... ثُمَّ القُفُولُ، فقد جئنا خراسانَا[5]

---

[1] اقتباس من الآية: ﴿**يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمًّى ذَلِكُمُ الله رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ * إِنْ تَدْعُوهُمْ لاَ يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ وَلاَ يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ**﴾[سورة فاطر ١٣/٣٥-١٤].

[2] انظر: الكشّاف، ٢٨١/١.

[3] أي انتهى كلام الزمخشري في الكشّاف. انظر: الكشاف، ٢٨٤/١.

[4] يقصد الشارح بكلمة"بعضهم" التفتازاني. انظر: المطول، ٢٨٩.

[5] البيت من البسيط، وهو لعبّاس بن أحنف من جملة أبيات قالها حين خرج مع الرشيد إلى خراسان. ديوان عبّاس بن أحنف، ٢٦٩؛ الكشاف، ٨٦/٣؛ الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني، ٣٨٨/٨؛ دلائل الإعجاز، ٨٢؛

وهو بتقدير الشرط، أي: فإن صَحَّ ما قالوا: فقد آنَ القفول، لأنا جئنا خراسانَ، قيل: ولو ادُّعِيَ اختصاصها بتقدير الشرط، كما تُوهِمُه عبارة الكشّاف[1] لم يَبْعُدْ، وقد يقال: هذا لإيهام مدفوع بقوله: (**كما ذكرناه**)، فإنّه إشارة إلى الوجهين.

فقوله: (**وهي على هذا**) أراد به أنّ الفاء على كونها متعلّقة بسبب محذوف شرطا كان أو غيره يُسمّى فاءَ فصيحة، وذلك إمّا لإفصاحِها عن محذوف، وإمّا وصفاً لها بوصف صاحبها، وإمّا لكونها مفيدة معنىً بديعا وواقعةً موقعا حسنا.

أَمّا على تقدير الشرط ففي الكشّاف[2] في سورة الفرقان: "أنّ هذه المفاجأة بالاحتجاج والإلزام حسنُه رايعةٌ وخاصّة، إذا انْضُمَّ إليها الالتفاتُ، وحُذف القولُ"، يعني: في قوله تعالى: ﴿**فَقَدْ كَذَّبُوكُمْ**﴾[سورة الفرقان ١٩/٢٥]، إذ تقديره: "قلنا، أو قال تعالى: إن قلتم: أنهم معبودونا وآلهتنا فقد كذّبوكم"، وفي لفظ المفاجأة إشعار بأنّ السامع كان غافلا عن هذا المترتَّب، والنتيجة فَفُوجِئَ به.

وأمَّا على تقدير العطف ففي حذف المعطوف عليه في قوله: ﴿**فانفجرتْ**﴾[سورة البقرة ٦٠/٢] تنبيه على أن المُوحَى إليه لم يتوقّف على اتّباع الأمر، وأنَّه لا يُحتاج إلى الإفصاح به لانتفاء الشكّ عنه، وعلى أنَّ السبب الأصليّ في الانفجار هو أمره تعالى لا فِعْلُ موسى، ولا شكّ أنّه لا يُتَهَدَّى إلى أمثال هذه الدقائق غير البلغاء.

قوله: (**وفي قوله: ﴿فقلنا اضْرِبْ﴾**[سورة البقرة ٦٠/٢]) عطف على في قوله: ﴿**فَتُوبُوا**﴾[سورةى البقرة ٥٤/٢]، أي: انظرْ إلى الفاء التي تُسمَّى فاءً فصيحة في قوله: ﴿**فقلنا اضْرِبْ**﴾[سورة البقرة ٦٠/٢]، و(**مفيدةً**) حال من الفاء؛ كما أنّ قوله: (**كيف أفادت**)، كذلك قوله: (**وتأمّلْ**) عطفٌ على (**انْظُرْ**)، وإنما قال ذلك: لأن الفصيحة ههنا مقدَّرة محتاجة إلى تأمّل يظهر به موقعُها، ولأنّ المحذوف ههنا أكثر من جملة واحدة يدلّ عليه انسياق الكلام إليه. فالفاء في: ﴿**فقلنا**﴾[سورة البقرة ٧٣/٢] المقدّر داخلا على: ﴿**كذلك يُحْيِي اللهُ**﴾[سورة البقرة ٧٣/٢] فاء فصيحة تقتضي تقدير: "فضربوه فجيء"، ولا يخفى عليك أنّ الإيجاز مع الفاء الفصيحة إيجاز حذف مطلقاً.

المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، لابن الأثير، ٣٨١/٢؛ التبيان، للطيبي، ٣١٥؛ الكاشف عن حقائق السنن، للطيبي، ٢١٤/٣. القُفول: العودة.

[1] انظر: الكشاف، ٢٨٤/١.

[2] انظر: الكشاف، ٨٦/٣.

قوله: (**وقدّر صاحب الكشّاف**[1]) يعني: أنه جعل الآية من قبيل الإيجاز بالحذف، ولم يُجَوِّزْ أن يكون ﴿**وَقَالاَ**﴾[سورة النمل ١٥/٢٧] عطفاً على ﴿**آتينا**﴾[سورة النمل ١٥/٢٧]، لأنّ الموضع موضع الفاء، يقال: "أعطيتُه فشكر، ومنعتُه فصبر" فقدّر لـ"قالا" معطوفاً عليه مترتّباً بالفاء على "آتينا"، كما ذكره، وكأنّه أشار بذلك إلى أنَّ تلك النعمة كانت عظيمة جدّا، فاقتضَتْ (من المصطَفَيْنَ)[2] الأخيارِ الشكرَ بأنواعه؛ (**فعَمِلاَ**) و(**عَلَّمَا**) شكرٌ فعليٌّ، و(**عَرَفَا**) قلبيٌّ، و(**قَالاَ**) لسانيٌّ. وهذا وجه وجيه. وجوّز المصنّف عطفَ (**قالا**) على (**آتينا**) بأَنْ يُفَوِّضَ (**تَرَتُّبُ الحمد على إيتاء العلم**) وتسبُّبُهُ عنه إلى (**فهم السامع**) بشهادة العقل تفويضا مثل تفويض الترتّب (**في: قُمْ يدعوك**) فإنّ المعنى على السببيّة، أي: فإنّه يدعوك، لكنّه تُرك الفاء واقتصر فيه على الاستئناف، كما أُختِير في الآية العطفُ بالواو تفويضاً للترتّب إلى[3] فهمه بمعونة المقام، وإنّما جاز ترتُّب الدعاء على "قُمْ" مع كونه سبباً للأمر بالقيام بناءً على ما مرّ من أَنَّ ذكرَ السبب مُتَرَتِّب على ذكر مسبّبه.

وقوله: (**تفويضاً**) نصب على أنّه مصدر وعامله مضمون ما تقدّم كأنّه قيل: "فُوِّضَ الاستفادةُ تفويضاً"، وجاز أن يكون حالاً من فاعل (**أَخْبَرَ**)، أو (**قال**)، وأن يكون مفعولاً له لــ(**أحدهما**)، و(**استفادةً**) مفعول لـ"تفويضاً"، و(**مثلَه**) صفة له، و(**أنّه**) أي: التفويضَ.

[الاختصار]

قال: (**ومن أمثلة الاختصار**) فصلها عمّا تقدّمها لعدم إدراجه إيّاها في حَيِّزِ (**انظر وتأمَّلْ**) مع أنه طال الكلام بذكر تقدير الكشّاف وإبداء ذلك الاحتمال، وزاد لفظ (**الأمثلة**) تنبيها على أن للاختصار أمثلة كثيرة، والمذكورة ههنا مع كثرتها بعض منها، وأبدل لفظ الإيجاز بــ(**الاختصار**) تفنّنا في العبارة. ألا يرى إلى قوله: (**وقد تُلِيَتْ عليك فيما سبق طرق الاختصار والتطويل، فَلَئِنْ فهمتَها لتعرفَنَّ الوَجازة متفاوتةً بين وجيز وأوجز**)، وإلى قوله: (**وذُكِرَتْ لك أيضا للاختصار و التطويل مقامات**....إلى آخره). فلو لا أنَّ الإيجاز والاختصار متّحدان لَمَا عُرِفَ حالُ أحدهما من الآخر، ولَما صحّ قوله: (**وسُمّي الإيجاز إذ ذاك عِيًّا**). وقد تخايل لبعضهم

---

[1] انظر: الكشاف، ١٣٩/٣-١٤٠.

[2] اقتباس من الآية: ﴿وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ﴾[سورة ص ٤٧/٣٨].

[3] في ي: على.

أنّ بينهما عموما من وجه، لأنّ مرجعَ الإيجاز إلى متعارف الأوساط[1] كما مرّ. وسيأتي أنّ الاختصار قد يُرجع في دعواه تارة إلى المتعارف، وأخرى إلى كون المقام خليقا بأبسط مما ذكر فيه، ولأنّه لا يطلق الاختصار إلاّ إذا كان في الكلام حذف.

قوله: (**لدلالة فاء التسبيب في:** ﴿**فَكُلُوا**﴾[سورة الأنفال ٨/٦٩]) يعني: أنها تدلّ على أنّ الأمر بالأكل مسبّب عمّا تقدّم، وليس في قوله: ﴿**لَوْلاَ كِتَابٌ مِنَ الله سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ**﴾[سورة الأنفال ٨/٦٨] ما يصلح أن يكون سببا له، فدلّت بشهادة مساق الكلام على تقدير: (**أَبَحْتُ لكم الغنائم**).

ويتّجه أن يقال: فهذه الفاء فصيحة إتّفاقاً، لأن المحذوف سبب غير شرط، فكان الأولى به أن يَنْظِمَهُ في سلك قوله: ﴿**فَتَابَ عليكم**﴾[سورة البقر ٢/٥٤] ومعنى الآية: لو لا حُكْمٌ من الله سبق إثباته في اللوح وهو: أنّه لا يُعاقِب المخطئَ في اجتهاده، أو: أنّ أهل بدر مغفور لهم، أو: أنّه لا يُؤَاخِذُ أحدًا[**٦٩/ب**] إلاّ بعد تأكيد الحجّة -بتقديم النهي-[2]. ﴿**لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ**﴾[سورة الأنفال ٨/٦٨] من أُسَارَى بدر من الفداء، وما تركتموه من الإثْخان ﴿**عَذَابٌ عَظِيمٌ**﴾[سورة الأنفال ٨/٦٨].

رُوي[3]: أنّه لّما نَزَلَ أَمسكوا عن الغنائم، ولم يمدّوا إليها أيديهم فنَزل[4]: ﴿**فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ**﴾[سورة الأنفال ٨/٦٩] أي: في الحرب. وقيل: المراد إباحة الفدية المتوعّد عليها، لأنّها من جملة الغنائم، و(**حلالاً**) حال من المغنوم، أو صفة للمصدر، أي: أكلاً حلالاً.

قوله: ﴿**فلم تَقْتُلُوهُمْ**﴾[سورة الأنفال ٨/١٧] لَمَّا انهزم أهل مكّة بِرَمْيِ القبضة من الحصباءِ[5]، وأخذ المؤمنون يقتلون ويأسِرون[6] افتخروا بذلك، وكان الرجل يقول: قتلتُ كذا وأسَرتُ كذا، فقيل لهم: "فلم تقتلوهم" -على أنه جواب شرطٍ مقدَّر- وفي الحقيقة: هو سبب للجواب أُقِيم مقامه، أي: إنّ افتخرتم بقتلهم فَعَدُّوا عن الافتخار، أي: تجاوزوه؛ لأنّكم ما قتلتموهم، ﴿**ولكنّ الله قتلهم**﴾[سورة الأنفال ٨/١٧]. وإنما جعل الافتخار مشكوكا -مع كونه واقعا- تنبيها على أنّه:

---

[1] وهذا ما ذهب إليه التفتازاني. انظر: المطول، ٢٨٣.

[2] أخذ الشارح هذه العبارت من الكشاف بتصرف. انظر: الكشاف، ١٦٨/٢-١٦٩.

[3] في ي: وروي.

[4] انظر: الكشاف، ١٦٩/٢.

[5] انظر للحديث: الكشاف، ١٤٩/٢؛ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ٨٤/٦، وبلفظ: أخذ قبضة من التراب......الخ.؛ ٨٤/٦، وبلفظ: لمّا كان يوم بدر أمر رسول الله (ص) فأخذ كفًّا من الحصى......الخ.

[6] في ف: يأسرون ويقتلون.

ينبغي أن يكون مفروضا لا مُحَقَّقاً.

وأمّا قوله: (**فلم تقتلوهم أنتم**) بإظهار تأكيد ضمير المخاطب. ففيه نوع إشعار: بأنّ الكلام في القاتل دون القتل، كما يدلّ عليه: ﴿**ولكنّ الله قَتَلَهم**﴾. وقد يُقال: إنّما قال ههنا: (**لدلالة الفاء**) دون فاء التسبيب إشعارًا بأنّها ليست فصيحة عنده كما في الآية السابقة. قوله: (**وكذا**) أورد ثلاثةَ أمثلةٍ مصدَّرة بلفظ "كذا"، يعني: أنها أيضا من قبيل طيّ الشرط لدلالة الفاء عليه، كقوله: ﴿**فلم تقتلوهم**﴾:

١-[الأوّل][1]: قوله تعالى: ﴿**فَإِنَّمَا هِيَ زَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ**﴾[سورة الصافات ١٩/٣٧] فإن تقديره: إذا كان ذلك، أي: البعث فما هي، أي: البعثة (**إلا زجرةً**)[2]، أي: صيحةً، (**واحدةً**) وهي النفخة الثانية، وقيل: هي ضمير مبهم يفسّره خبره، وجاز أن تكون الفاء تعليلا، أي: لا تستبعدوها فإنّها سهلة هيّنة في قدرته ما هي إلاّ صيحة واحدة، فإذا هم، أي: الخلائق كلّهم أحياء بُصَرَاءُ ينظرون.

ب-[الثاني]: قوله [تعالى]: (﴿**فَالله هُوَ الْوَلِيُّ**﴾[سورة الشورى ٩/٤٢]) إذ (**تقديره: إن أرادوا وليّاً بحقّ فالله هو الوليّ بالحقّ**)، فليتّخذوه وليّاً. وقوله: (**لا وليّ سواه**) إشارة إلى الحصر المستفاد من تعريف الخبر وتوسيط الفصل.

فإن قلتَ: معنى الهمزة التي تتضمّنها "أم" المنقطعة في: ﴿**أَمِ اتَّخَذُوا**﴾[سورة الشورى ٩/٤٢] هو الإنكار والتوبيخ بمعنى: ما كان ينبغي أن يتّخذوا من دونه أولياء، فهلاَّ جُعِلتْ الفاءُ تعليلا له حتى يُسْتَغْنَى عن تقدير الشرط؟

قلتُ: لأنّ قوله: ﴿**فَالله هُوَ الْوَلِيُّ**﴾ ليس على معنى المُضِيِّ، فلا يصحّ أن يُعلّل به ما هو ماض، وقد يقال: إنما يَحسُن التعليل في صريح النفي والإنكار، لا في الاستفهام المتضمّن لهما كما يشهد به الذوق السليم، ولذلك لم يوجد له نظير في الاستعمال فتأمَّلْ.

ج-[الثالث]: قوله تعالى: (﴿**فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ**﴾[سورة العنكبوت ٥٦/٢٩]، **إذ أصله: فإن لم يَتَأَتَّ**....إلى آخره) وبيان ذلك أنّ وصف الأرض بالسّعة مع طلب الإخلاص في العبادة ينصبّ إلى المعنى الذي ذكره.

[1] في ج، ب: الأوّل.

[2] في ب:+ واحدةً.

فالفاء في قوله: (**فإن لم يَتَأَتَّ**) جزاءُ شَرْطٍ مَحْذُوفٍ أيضا، أي: إذا كانت أرضي واسعةً، (**فإن لم يتأتّ أن تُخلصوا العبادة لي في أرض**) فأَخْلِصُوها في غيرها[1]. والفاء في قوله تعالى: ﴿**فإيَّايَ**﴾ جواب "إنْ لم يتأتّ" وهي في الحقيقة داخلة على العامل المحذوف المفسَّر بالمذكور.

وأما الفاء في: "فاعبدونِ" فقيل: تكرير لما قبله ليطابق المفسِّرُ المفَسَّرَ من كلّ وجه، وقيل: عاطفة، أي: فاعبدوني عبادةً بعد عبادةٍ، وصحّ كون الثاني مفسِّرا للأوّل باعتبار الاتّحاد في النوع، وقيل: التغاير بين المعطوف عليه والمعطوف من حيث إن الاختصاص مقصود في الأوّل دون الثاني، إذ الغرض منه: مجرّد تفسير الفعل بلا قصد إلى بيان كيفيّة تعلّقه بالمفعول، وإنما صحّ بينهما معنى التعقيب، لأنّ مرتبة المفسِّر في الذكر: أن يقع بعد المفسَّر، كما قيل في التفصيل بالقياس إلى الإجمال. قوله: (**وعُوِّضَ عنه**) أي: لمّا حُذف الشرط قُدِّم المفعولُ على عامله في الجزاء ليقع موقع الشرط، كأنّه عُوِّضَ منه على طريقة قولك: "أمّا اليومَ فإنِّي خارج".

وقد يقال: موقع الشرط قبل الفاء، فالمفعول الواقع بعدها لا يكون في موقعه. قال في الكشّاف[2]: "ثمّ حذف الشرط، وعُوِّضَ من حذفه تقديم المفعول مع إفادة تقديمه معنى الاختصاص والإخلاص". ومنه يظهر: أنّه لا منافاة بين قصد التعويض وإفادة التخصيص بتقديمٍ واحدٍ.

قوله: (**وقوله**: ﴿**كَلاَّ**﴾[سورة الشعراء ١٥/٢٦]) ترك ههنا لفظةَ "كذا"، لأنّه مثال لمجرّد الاختصار بلا تقدير شرط، وإنّما لم يجعل "كَلاّ" معطوفا عليه، لأنّه حرف تدلّ على معنى الرَّدْع، لا اسمُ فعلٍ بمعنى: ارتدع. وفي قوله: (**فاذهبْ أنتَ وأخوكَ**) إشعار بأنّ الخطاب في: ﴿**فَاذْهَبَا**﴾[سورة الشعراء ١٥/٢٦] إنما هو لموسى، وأُدخِلَ هارونُ فيه تغليبا، كما يدلّ عليه صدر القصّة، أعني قولَ موسى: ﴿**إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ * وَيَضِيقُ صَدْرِي**.....إلى آخره﴾[سورة الشعراء ٢٦/١٢-١٣] ولذلك قال: (**أي: اِرْتَدِعْ عن خوف قتلهم**) دون "اِرْتَدِعَا".

قوله: (**لدلالة**: ﴿**أَيُّهُمْ**﴾[سورة آل عمران ٤٤/٣] **على ذلك بوساطة علم النحو**) يريد أنّ: ﴿**أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ**﴾[سورة آل عمران ٤٤/٣] جملة اسميّة يقتضي محذوفا لتَرْتَبِطَ بما تقدّم، وذلك المحذوف يجب أن يكون مناسبا للمعنى، ومعلَّقاً عن العمل. وقد دلّ علم النحو: على أنّ التعليق

---

[1] انظر: الكشاف، ٢١٠/٣-٢١١.

[2] انظر: الكشاف، ٢١٠/٢.

إنّما هو لأفعال القلوب، والمناسب للمعنى هو العِلم، لأن إلقائهم أقلامَهم[1] في النهر كان لذلك. وإنّما قُدّر النظر، لأنّه وسيلة إلى العلم بعد الإلقاء، فإنّهم لّما أبصروا أنّ قلم زكريّا ارتفع فوق الماء دون أقلامهم علموا أنّه أحقّ بها فكفّلها.

قوله: (**فَعَلَ مَا فَعَلَ**) أي: فعل ما فعل من اختيار ذات الشوكة لكم مع وِدَادَتِكم أنّ غيرها تكون لكم، ﴿**لِيُحِقَّ الحَقَّ**﴾[سورة الأنفال ٨/٨] أي: يُثْبِتَهُ ويُعليَه[٧٠/أ] ﴿**ويُبْطِلَ الباطِلَ**﴾[سورة الأنفال ٨/٨] أي: يُزْهِقَهُ ويَستأصِلَه. وإنّما قُدّر المعلّل المحذوف مؤخّرا تنبيها على قصد معنى الاختصاص، أي: ما اختارها لكم، وما نصركم عليها إلاّ لهذا الغرض الذي هو سيّد الأغراض.

وقيل: لا حذف هناك بل اللام متعلّقة بـ﴿**يَقْطَعَ**﴾[سورة الأنفال ٧/٨]، (**وكذا قوله:** ﴿**وَلِنَجْعَلَهُ**﴾[سورة مريم ٢١/١٩]) تعليل معلَّله محذوف، أي: (**ولنجعله آيةً للناس فَعَلْنَا**) ذلك، فحُذف المعلَّلُ مع إبقاء عاطفه داخلا على التعليل القائم مقام المحذوف في دخول العاطف عليه. ألا ترى إلى صحّة دخوله عليه مع كون المعلّل مذكوراً مؤخّراً؟ فكأنّه هو المعطوف. وقيل: هو عطف على تعليل مضمر، أي: لنبيّن به قدرتنا، ولنجعله آيةً فعلنا ذلك، فيكثر الحذف حينئذ.

وكذا قوله: ﴿**لِيُدْخِلَ اللهُ**﴾[سورة الفتح ٢٥/٤٨] معلَّله محذوف، وهو ما دلّت عليه الآية[2]، وسبقت له من كفّ الأيدي عن أهل مكّة، والمنع من تعذيبهم وقتلهم صَوْناً لمن بين أظهرهم من المؤمنين، أي: ليُدخِل في رحمته -أي: توفيقه لزيادة الخير- مؤمنيهم، أو ليُدخِلَ في الإسلام مَن رغب فيه من مشركيهم، كان الكفُّ ومنع التعذيب.

قوله: (**وقوله:** ﴿**إنّا عرَضنا**﴾[سورة الأحزاب ٧٢/٣٣]) ترك فيه لفظة "كذا" لأنّه لا يشارك ما تقدّمه في حذف متعلّق الجار، بل في مجرّد الاختصار.

قوله: (**إذا لم يفسَّر الحملُ بمنع الأمانة والغَدْر**) قد يفسَّر الحَمْلُ في الآية بمنع الأمانة والغَدْر فيها بالامتناع عن أدائها من قولهم: "فلان حامل للأمانة، ومُحْتَمِلٌ لها" أي: لا يؤدّيها إلى صاحبها حتّى يُخرجَ عن عهدتها، كأنّ الأمانة راكبة عليه وهو حاملها. ألاَ تراهم يقولون:

---

[1] الآية: ﴿**ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلاَمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ**﴾[سورة آل عمران ٤٤/٣].

[2] الآية: ﴿**وَلَوْلاَ رِجَالٌ مُؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُؤْمِنَاتٌ لَمْ تَعْلَمُوهُمْ أَنْ تَطَئُوهُمْ فَتُصِيبَكُمْ مِنْهُمْ مَعَرَّةٌ بِغَيْرِ عِلْمٍ لِيُدْخِلَ اللهُ فِي رَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا**﴾[سورة الفتح ٢٥/٤٨].

"ركبتْه الدُّيُونُ ولِيَ عليه حقٌّ". فمعنى الآية حينئذ: "إنّا عرضنا الأمانة" أي:الطاعة فإنها لازمة الوجود، كما أنّ الأمانة لازمة الأداء على هذه الأجرام العظام فانقادتْ لنا انقيادَ مثلِها فأَطاعَتْنَا إطاعةً تتأتّى من الجمادات، حيث لم تمتنع على[1] مَشِيئَتِنَا وإرادتنا إيجادا وتكوينا وتسوية على خِلَقٍ مختلفة، وهيئات متفاوتة، وأشكال متنوّعة.

والإنسان مع صغر حجمه، وكونه حيًّا عاقلاً صالحاً للتكليف لم يكن حاله فيما يصحّ منه ويليق به من الانقياد لأوامرنا ونواهينا، كحال تلك الجمادات فيما يصحّ منها من الانقياد، وعدم الامتناع، بل أبى عن أداء الأمانة محتملا إيّاها، وعلى هذا يظهر وصفه على طريقة المبالغة بالظلم لتركه أداء الأمانة، وبالجهل لإخطائه ما يُسعِدُه مع تمكّنه منه، وهو أداءها، ولا يشتبه عليك أنّ عرضَ الأمانة على الجمادات وإبائَها وإشفاقَها عن ترك أدائها مجاز.

وقد يُفَسَّر الحمْل: بتَحَمُّلِ التكليف من: "حمَلتُ الشيءَ على ظهري"، ومعنى الآية حينئذ: أنّ ما كُلِّفَ به الإنسان بلغ من عِظَمِه، وثِقَلِ مَحْمِلِهِ أنّه لو عُرِضَ على أعظم الأجرام المخلوقة وأقواها، وأشدّها تحمّلاً للمشاقّ لأَبَى حمْلَه والاستقلالَ به، وأشفقَ منه. وقد حملها الإنسان على ضعف بِنْيَته ورخاوة قوّته. وعلى هذا فلا بدّ أن يُقدّر: (**ثُمَّ خاسَ به**[2]) أي: غدر بحمل الأمانة وضمانه فيها حتّى يرتبط به.

قوله: ﴿**إنّه كان ظَلوماً جَهولاً**﴾[سورة الأحزاب ٧٢/٣٣]. فإنّ مجرّد تحمّل الأمانة الشّاقّة لا يناسب الوصفَ بالظلم والجهالة، وليس على التفسير الأوّل هذا الحذفُ، فلا اختصار فيه من هذا الوجه وإنْ اشتركا في الاختصار بطَيِّ "عرضناها على الإنسان". وقد يقال: على التفسير الأوّل أيضاً اختصار مخصوص به، لأن تصوير عَرْض الأمانة والامتناع من ترك أدائها في غير الإنسان، أو من أدائها يقتضي تصوير القبول قطعاً، فالأولى أن لا يُجعل قوله: (**إذا لم يُفَسَّر**) ظرفاً لكون الآية من الاختصار، لأنّه يوهم الاختصاص، بل شرطًا جزاءه كان أصل الكلام. قوله: (**منبَّهاً**) على صيغة المفعول حال من (**أصل الكلام**)، فالضمير في: (**عليه**) له، وقيل: حال من "ثمّ خاس" بتأويل هذا الكلام، و(**الذي**) مع صلته صفة لقوله: ﴿**إنّه كان ظلوما جهولا**﴾.

وقوله: (**في الغالب**) متعلّق بالظرف الواقع صلةً في قوله: (**ما عليه**) أي: ما ثبت عليه الإنسان في الغالب، واحترز به عن الأنبياء ومن يَحْذُو حَذْوَهم، وإنّما أُتِيَ بكلمته الاستعلاءِ في

---

[1] في ج: عن.

[2] خاس به: نَقضَه.

(**ما عليه**) تنبيها على كمال الاستيلاء الذي يدلّ عليه صيغة المبالغة في نظم الآية. قوله: (**تتمّته: ذهبتْ نفسُك عليهم حسرةً**) فكلمة: ﴿[أفــ]**مَنْ**[1]﴾[سورة فاطر ٨/٣٥] حينئذ إمّا موصولة والمقدّر خبرها، وإمّا شرطيّة والمقدّر جزاءها.

وقوله: ﴿**فرآه**﴾[سورة فاطر ٨/٣٥] عطف على الصّلة أو الشرط. ولا يجوز أن يكون جزاء لوجود الفاء في الماضي بدون "قد". وأيضا لا معنى لإنكار رؤية سوء العمل حسنا على تقدير تزيينه، وأمّا إذا كان تتمّته: (**كمَن هداه الله**) فـ"مَنْ" موصولة، والمقدّر خبرها. وإنما قُدِّمَ الوجه الأوّل مع تأخُّر قرينته في نظم الآية، لأنّه أَفْيَدُ. وقال: "حسرةً" دون حسراتٍ مبالغةً في الإنكار، أي: ما كان ينبغي أن يكون منك تحسّرٌ ما عليه، إذ لا ينفع ولا يُجْدِي، لأن الله: ﴿**يُضِلُّ من يشاء ويهدي من يشاء**﴾[سورة النحل ٩٣/١٦؛ سورة فاطر ٨/٣٥]، ﴿**وما أنت عليهم بوكيل**﴾[سورة الأنعام ١٠٧/٦]. والفاء في: ﴿**فلا تذهبْ**﴾[سورة فاطر ٨/٣٥] للسببيّة فإنّ ما تقدّم سبب للنهي عن التحسّر، وإذا قُدّر: (**كمن هداه الله**) كانت الهمزة لإنكار التساوي. كأنّه -عليه السلام- اعتقد ذلك حيث يتحسّر على تركهم الإسلامَ ذلك التحسُّرَ. ولا يخفى ما فيه من التكلّف، وقدّر صاحب الكشّاف[2] هكذا: "فمَن زُيّن له سوءُ عمله من هذين الفريقين كمن لم يُزَيَّنْ له"، وقال: "فكأَنَّ رسول الله [عليه السلام][3]قال: لا، فقال تعالى: ﴿**فإنّ الله يُضِلّ** ... لآية﴾[سورة فاطر ٨/٣٥]، ولم يلتفت إليه المصنّف مع ظهوره لأنّ في ترتُّب ما بعد الفاء عليه نوعَ خفاء. و:﴿**عليهم**﴾[سورة فاطر ٨/٣٥]) متعلّق بـ"تذهبْ"، كما يقال: "هلك عليه حُبًّا، ومات عليه حُزنًا". و﴿**حسراتٍ**﴾[سورة فاطر ٨/٣٥] مفعول له، أي: لا تُهْلِكْ نفسَك للحسرات. وفي جمعها إيذان بتَضاعُف اغتمامه على كثرة مساوئ أفعالهم.

وقوله: (**وقول العرب**) مبتدأٌ، و(**إيثارٌ للإيجاز**) خبرُه. وقوله: (**وهي: المحنة أوالشدائد**) بكلمة "أو"[٧٠/ب] إشارة إلى صحّة تقدير الموصوف مفردا أو جمعاً. وقوله: (**يُبْهَتُ**) على صيغة المبنيّ للمفعول، وهذه الجملة صفة "مَبلَغاً"، وأنّث الضمير العائد إليه في "معها" لكونه عبارة عن غاية الشدّة والفظاعة، و(**حتى لا يُجِيرُ**) بالرفع في نسخة مصحَّحة: على أنّه مستأنف مسبّب عمّا

---

[1] الآية: ﴿**أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا فَإِنَّ الله يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ فَلاَ تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَاتٍ إِنَّ الله عَلِيمٌ بِمَا يَصْنَعُونَ**﴾[سورة فاطر ٨/٣٥]

[2] انظر: الكشاف، ٣٠١/٣.

[3] في ف، ج، ب: عليه السلام.

قبله، ونصبه على جعله غايةً له أظهر؛ يقال: "ما أحار ببنتِ شَفَةٍ"[1] أي: ما تكلّم بكلمة.

قوله: (**ومن الإيجاز قوله عزّ قائلاً**[2]) فَصَلَه عمّا تقدّمه، لأنّه نوعٌ من إيجاز القصر له ضابط مخصوص هو: أن يُنْفَى اللازم، أو ما يجري مجراه قصداً إلى نفيه، ونفي ملزومه معاً. قوله: (**ولا علْمُ الله متعلّق به**) جملة مِن مبتدأ وخبر معطوفةٌ على الجملة المنفيّة المركّبة من اسم "لا" وخبرها. وقوله: (**نفيًا**) حال متعلّقة بمعنى كلمةِ التفسير، أي: أُفُسِّر ما لا يعلم بما لا ثبوت له، ولا علم الله متعلّق به حال كونه نافياً للملزوم الذي هو المُنَبَّأُ به، أعني: كونَ الأصنام آلهةً و شُفَعَاءِ لهم عند الله بنفي لازمه، وهو كونه معلومًا لله، وإنّما زاد لفظ الوجوب مبالغة في اللزوم، وتنبيهاً على أنّه لا شبهةَ فيه.

وأمّا قوله: (**للعالم الذات**) فإشارة إلى مذهبه مع إشعار بأنّه يجب عموم علمه تعالى للمفهومات كلّها، لأنّ نسبة ذاته إلى الكلّ على سواءٍ. قوله: (**بأيّ اعتبار كان**) يعني: من الثبوت لذاته، أو لغيره في الماضي أو الحال أو الاستقبال، والمقصود المبالغة في الانتفاء.

قوله: ﴿**إنَّ الذين كفروا**﴾[سورة آل عمران ٩٠/٣] يعني: اليهود كفروا بعيسى والإنجيلِ بعد إيمانهم بموسى والتورَاةِ، ثمّ ازدادوا كفراً بكفرهم بمحمّد [صلى الله عليه وسلّم][3]والقرآنِ، وقبولُ التوبة لازمٌ لها لزوماً عقليًّا على مذهبه في التحسين والتقبيح العقلِيَّيْنِ، وأمّا عند الأشاعرة[4] فلا لزوم عقليًّا، بل عُلِمَ شرعًا: أنّ الله تعالى بفضله يقبل التوبة من عباده، فلذلك قال ههنا: (**فلن يكون**) أي: فلن يَثبت قبولُ توبة تنبيهًا على أنّ عدم قبولها فرع لعدمها، ولم يقل هناك: "فلا علمُ الله متعلّقٌ به" للاتّفاقِ على أنّ انتفاء علمه تعالى بشيء إنّما يكون لانتفاءه في نفسه، وربّما يقال: قصد الافتنان في العبارة.

وقوله: (**الواجب في حكمته**) إشارة إلى ما ذكروه من أنّ الحكيم يَقْبُحُ منه عقلاً أن لا يَقبلَ توبةَ التائب ولا يَقبلَ عَثْرَتَه، وإن كان قادرا على ترك القبول. قوله: ﴿**بِمَا أَشْرَكُوا**﴾[سورة آل عمران ١٥١/٣] كلمة "ما" هذه مصدريّة، وفي: موصولة، والمعنى: سنُلقي في قلوب الذين كفروا الرعبَ[5] بسبب إشراكهم بالله شُرَكاءَ لا ثبوتَ لها أصلاً، أي: مِنْ حيث كونها شركاء، ولا أنزل

---

[1] انظر: الصحاح، ٦٤٠/٢.

[2] الآية: ﴿**قُل أَتُنَبِّئُونَ اللهَ بما لا يَعْلَمُ**﴾ [سورة يونس ١٨/١٠].

[3] في ف، ج، ب:+ صلّى الله عليه وسلّم.

[4] انظر: الملل والنحل للشهرستاني، ١٤٩/١.

[5] اقتباس من الآية: ﴿**سنُلقي في قلوب الذين كفروا الرعبَ** ...﴾[سورة آل عمران ١٥١/٣].

الله بإشراكها حُجَّةً، فقد نفى في الآية الفرع الذي هو إنزال الحُجّة قصدًا إلى نفي الأصل الذي هو ثبوت الشركاء أيضًا، وفي الآية وجهٌ آخر من هذا الأسلوب، أعني: أنْ يُقصد نفي الفرع والأصل معاً بنفي الفرع وحده وذلك أنّ إنزال الحجّة فرع ثبوتها في نفسها، فنُفِيَ الإنزال، وقُصِدَ نفي الحجّة والإنزال معاً. وقوله: (**على أسلوب**) حال من ضمير (**منتفٍ**)، أي: كائنا على طريقة قوله:

سَدَا بيديْه ثُمَّ أَجَّ بِسَيْرِهِ[1] ....

على لاحِبٍ لا يُهْتَدَى بمناره[2] ....

وقوله:

لا يُفْزِعُ الأرْنَبَ أَهْوالُها ولا تَرَى الضَّبَّ بِها يَنْجَحِرْ[3]

السَّدْوُ: مدّ اليد إلى الشيء، وسَدَتْ الناقةُ: وَسَّعَتْ خَطْوَها، وأَجَّ الظَّليمُ: إذا عَدا وله حفيف[4] في عَدْوِه، واللاّحِبُ: الطريق الواضح، والمنار: العَلَمُ في الطريق، والانْجِحَارُ: الدخول في الجُحْرِ. وقوله: (**أي: لا ضَبَّ ولا انجحارَ**) إيماءٌ إلى أنّ قَصْدَ الشاعرِ نفيُ الانجحارِ، لا نفيُ رؤيتِه، أو إلى أنّ في قوله وجهيْن من ذلك الأسلوب، كما في الآية[5]، فإنّ رؤية الانجحار فرع ثبوته، كما أنّه فرع ثبوت الضّبّ، فنُفي الرؤية وقُصد نفيُها مع نفي الأصليْن جميعًا.

---

[1] تمام البيت:

سَدَا بيديْه ثُمَّ أَجَّ بِسَيْرِهِ كأَجِّ الظليم من قَنِيصٍ وكَالِبِ

البيت لرَكَّاض الدُّبَيْرِيّ. انظر: لسان العرب، ٣٧٤/١٤، مادة: (كلب)؛ ٧٢٢/١، مادة: (أجج). سدا بيديه: مدّ يديه نحو شئ. وأَجَّ يَؤُجُّ أَجّاً: أَسرع. والظليم: ذكر النَّعامة. وقيل: موضع بنجد، وقيل: فرس فَضالة بن هند بن شريك الأسدي.وكالب: صاحب كلاب، وقيل: سائس كلاب. والقنيص: الصائد.

[2]تمام البيت:

على لاحِبٍ لا يُهْتَدَى بمناره إذا سَاقَه العَوْدُ النباطِيُّ جَرْجَرَا.

البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس. المفتاح ٢٨٠؛ خزانة الأدب، ١٩٣/١٠، بلفظ: "إذا سافه العَود الديافيّ"؛ الإيضاح، ٢٨٩/١؛ المصباح لبدر الدين بن مالك،١٤٣. اللاحب: الطريق الواضح. بمناره: بصوابه.

[3] البيت من السريع، وهو لعمرو بن أحمر الباهلي شاعر إسلامي، (وينسب إلى أوس بن حَجَر، وهو شاعر جاهليّ وصَّاف). خزانة الأدب، ١٩٢/١٠؛ المفتاح , ٢٨٠؛ الإيضاح، ٢٨٩/١.

[4] الحَفِيفُ: صوت جناحَيْن. انظر: لسان العرب، مادة: (حفف).

[5] الآية: ﴿**وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلاَ تُطِعْهُمَا وَصَاحِبْهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا وَاتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ**﴾[٣١سورة لقمان /١٥].

وقوله: (**نَفيًا للأصل والفرع**) يعني في الآية[1] والبيتيْن، وهو نصب على الحال، وفي التعبير بالأصل والفرع تنبيه: على أنّ ليس ههنا لزوم عقليّ كما في الآيتين السابقتين، بل لزوم عاديّ. قوله: (**ومنه**) أي: وممّا ورد على أسلوب القصد إلى نفي الأصل والفرع معا بنفي الفرع وحده.

قوله: ﴿**مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ**﴾[سورة لقمان ١٥/٣١] فإنّه نُفِيَ فيه العلم بالشريك، وقُصِدَ به نفي الشريك والعلم معاً، وكذا قوله: ﴿**وَلاَ شَفِيعٍ يُطَاعُ**﴾[سورة غافر ١٨/٤٠] إذ نُفي فيه الإطاعة، لأن النفي متوجّه إلى القيد على ما عُرف وقُصد نفْيُ الشفاعة والإطاعة معاً، وإنّما فصلهما عمّا تقدّمهما، لأنّ الأصالة والفرعيّة فيهما قد تجرّدتا عن اللزوم العقليّ والعاديّ أيضا. قوله: (**ومن الإيجاز**) هذا نوع مخصوص من إيجاز الحذف، حُذف فيه المفعول إمّا بواسطة، أو بدونها إعتمادا على اقتضاء الفعل إيّاه.

قوله: (**لأنّ الخلط يستدعي مخلوطا ًومخلوطاً به**) وقد ذَكر المخلوط وحده، فكان المخلوط به مقدّرًا.

فإن قلتَ: جاز أن يكون من قبيل قولك: "خلطتُ الشعيرَ والحنطةَ" على معنى: خلطتُ كلاًّ منهما بالآخر، فيكون كلٌّ من العمل الصالح والسَّيِّئ مخلوطاً ومخلوطاً به، فلا يحتاج إلى تقدير.

قلتُ: لا بدّ على هذا أيضا من التقدير، إذ المعنى: "خلطتُ الشعير بالحِنطة , والحنطةَ بالشعير" وحينئذ يكون تقدير الآية هكذا: خلطوا عملا صالحا بآخرَ سَيٍّءٍ و الآخرَ السيٍّءَ بالصالح، ويكون المعنى مكرَّراً. وأمّا على ما ذكره فلا تكرارَ في المعنى، لأنّ النكرة إذا أُعيدتْ كانت الثانية غيرَ[٧١/أ] الأولى، وإلى ذلك أشار بقوله: (**أي تارة: أطاعوا وأحبطوا الطاعةَ بكبيرةٍ، وأُخرى: عَصَوْا وتداركوا المعصيةَ بالتوبة**) إلاّ أنّ إحباط الطاعة بالكبيرة مذهب طائفة من المعتزلة.

قوله: (**أصله: قُلْ لهم: قَولي لك**) هذا مما حُذف فيه المفعول بلا واسطة اعتمادا على اقتضاء الفعل المذكور إيّاه، وذلك لأنّ قوله: ﴿**قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا**﴾[سورة الأنفال ٣٨/٨] أمر له –عليه السلام– لخطابهم في الظاهر، فلو لا ذلك التقدير لكان أمراً بأن يخاطبهم بصيغة الغيبة، فلا يستقيم، وإذا اعتبر ذلك التقدير استقام الكلام، إذ المراد: أَدِّ إليهم هذا القول المُنَزَّلَ عليك، أو: أَدِّ معناه بعبارة الخطاب منك.

---

[1] الآية السابقة.

قوله: (**فيمن قرأ بياء الغيبة**) إنّما قال ذلك لأنّه قُرِئَ[1] ﴿**ستُغْلَبُون**﴾[سورة آل عمران ١٣/٣] بتاء الخطاب، وحينئذ لا حاجة إلى تقديرٍ، وكذا لا حاجة إليه إذا قُرِئَ "قل للذين كفروا إنْ تنتهوا يُغْفَرْ لكم" بتاء الخطاب والكاف، كما في مصحف[2] ابن مسعود [رضي الله عنه][3] ولا شَكَّ أنّ اللام في "للذين" صلة القول في قراءة الخطاب، فكذا على قراءة الغيبة ليتوافقا، فالحمل[4] على أنّ اللام بمعنى: لأجل، حتى لا يحتاج إلى تقدير وجه مرجوح جدًّا.

[أمثلة الإطناب]

قال: (**ومن أمثلة الإطناب قوله تعالى**: ﴿**إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلاَفِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ**﴾[سورة البقرة ١٦٤/٢]) اعتقابهما، و"ما" في: ﴿**بما ينفع**[5]﴾ [سورة البقرة ١٦٤/٢] مصدريّة أي: يجري في البحر ملتبسة ينفع الجري للناس، أو موصولة، ﴿**وبَثَّ**﴾[سورة البقرة ١٦٤/٢] عطف على ﴿**أَنْزَلَ**﴾[سورة البقرة ١٦٤/٢] أي: وما بثّه فيها، أو على ﴿**أَحْيَا**﴾[سورة البقرة ١٦٤/٢] أي: وبثّ فيه، وتصريف الرياح تحويلها في مهابّها وأحوالها.

قوله: (**تُرك إيجازه**) بيانٌ لما سبق من كون الآية من أمثلة الإطناب، (**وهو**) أي: ذلك الإيجاز أن يقال: (**إنّ في تَرَجُّحِ وقوع أيّ ممكن كان على لاَ وقوعَه، لآياتٍ**) أي: علاماتٍ دالّةً على وجود الصانع وصفاته، لأن تَرَجُّحه لّما لم يكن من ذات الممكن كان مستندا إلى فاعلٍ، إمّا واجبٍ لذاته أو منتهٍ إليه دفعا للدور والتسلسل[6]. وقد تقرَّر في علم الكلام: أنّ وجوب الوجود يدلّ على الوحدانيّة والعلم والقدرة وعلى سائر الصفات السلبيّة، وإنّما قال: ﴿**لآياتٍ**﴾[سورة البقرة ١٦٤/٢] نظرا إلى المقصود وهو: أنّ في ترجُّح وقوع الممكنات لآيات.

---

[1] انظر: للقراءات المختلفة: معاني القرآن (للفراء يحيى بن زياد، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي،دار الكتب، ١٣٧٣هـ)، ١٩١/١؟؟.

[2] انظر: الكشاف، ١٥٧/٢.

[3] في ف ج ب:+ رضي الله عنه.

[4] في ب: على أَنّ الحمل.

[5] في ج ب:+ الناسَ. وتمام الآية: ﴿**إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلاَفِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ الله مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُون**﴾[سورة البقرة ١٦٤/٢].

[6] في ف ي: التس.

وقوله: (**لكونه**) متعلّق بـ(**تُرِكَ**)، و(**لاَ مَعَ**) صفة لـ(**كلاماً**) أي: غير كائن مع الإنس فقط، والقَرْن: أهل زمان واحد. وقوله: (**قَرْنًا فقرنًا**) حال من (**القرون**) أي: متدرِّجين في الوجود متعاقبين فيه، و(**إلى انقراض**) متعلّق بمعنى التدرُّج والتعاقُب.

قوله: (**وإنّ فيهم**) بكسر الهمزة أي: والحال أنّ في القرون التي هذا الكلام معها مَن تعرفُه أنت، أي: في الموجودين، ومن تُقَدِّرُهُ، أي: في الآيتيْن في الزمن المستقبل. وقوله: (**من مرتكبي التقصير**) بيان لـ(**مَنْ**)، وإذا كان كذالك (**فَقُلْ لِي: أيُّ مقام للكلام أدعَى لترك إيجازه إلى الإطناب**) أي: لا مقام أدعَى للإطناب من هذا المقام، فإنّ في ذكر الحوادث على سبيل التفصسل زيادةَ تحريك للسامع على النظر، لأنّ كل واحد منها يُحَرِّكه ويَبْعَثُهُ عليه بخلاف ذكرها مجملةً، كيف وفي ملاحظة التفصيل ما ليس في ملاحظة الإجمال.

قوله: (**أُوثِرَ الإطنابُ فيه على الإيجاز**) بيانٌ لكون الآية من أمثلة الإطناب، وقيل استئناف، و(**لّما كان**) ظرف لـ"أُوثِرَ"، و(**تقريعا**) منصوب به على أنه مفعول له، و(**ليبتهجَ**) عطف على "تقريعاً"، و(**وَقع**) عطف على "أُوثِرَ"، والخطاب في: ﴿**قُولُوا**﴾[سورة البقرة ١٣٦/٢] للمؤمنين، والمقصود: أمرهم بالثبات على ما نالوا من كرامة الإيمان، ودخول "بين" على "أحد" لكونه ههنا بمعنى الجماعة. ﴿**لا تجزي**﴾[سورة البقرة ١٢٣/٢] أي: لا تقتضي، والجملة صفة لـ"يوماً" بتقدير العائد، أي: لا تجزي فيه، و"شيئاً" إمّا مفعول به أو مصدر، أي: شيئاً من الحقوق، أو قليلاً من الجزاء، و"العَدْلُ": الفدية، لأنّها تُعادِلُ المَفْدِيَّ. اشتملت الآيةُ على نفي الخلاص من جميع الوجوه، لأنّه إمّا بنفسه بأنْ يُعْطِيَ بدلاً، أو بغيره؛ فإمّا أنْ يُجْزِيَ شيئاً أو يَشفعَ أو يَقهرَ، وقد بُولِغَ في نفي النصرة بالجملة الاسميّة. قوله: (**إذا كان**) متعلّق بـ"لم يُؤثَرْ"، وكذا قوله: (**لئلاّ يختصّ**) متعلّق به أيضا.

قوله: (**لِنَقْشِ**) متعلّق بـ"كلاماً". وقوله: (**وفي الأمّة الجاهل**) حالٌ. قوله: (**لئلاّ يختصّ المطلوب منهم**) أي: من الأمّة، وهو انتقاش صورة ذلك اليوم في ضمائرهم بفهم أحد، كالعالم والمعترف والمسترشد دونَ أحدٍ، كمقابليهم، وأن لا يكون بحيث يناسب قوَّة سامع كالفَهِمِ، دون سامع كالبليد، وكذا المراد بقوله: (**أو يَخْلُصَ إلى ضمير بعض دون بعض**) هو الفَهِم والبليد؛ ولذلك عُطف بـ"أو" دون الواو.

فإن قلتَ: أيُّ فائدةٍ في الإطناب بالنسبة إلى العالم؟

قلتُ: زيادةُ التفصيل و تمكين النقش، وأمّا الفائدة بالنسبة إلى الجاحد والمُعاند، فإلزام

الحجّة وإزالة العلل والأعذار.

قوله: (**إذ ليس أحد من مُصَدِّقِي حَمَلَة العرش يرتاب في إيمانهم**) وأيضاً تسبيحهم بحمد ربّهم يدل على إيمانهم به، وفائدة صيغة المضارع في الأفعال الثلاثة الدلالةُ على الاستمرار والدوام، وفي عطف: ﴿**وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا**﴾[سورة غافر ٧/٤٠] على: ﴿**يُؤْمِنُونَ**﴾[سورة غافر ٧/٤٠] إعلام بأنّ الاشتراك في الإيمان يوجب النصح والشَّفَقَة، وإنْ اختلفتْ الأجناس تباعدتْ الأمكنة. قوله: (**لَتُرِكَ**) جواب (**لو أُوثِرَ**)، والمستتر فيه راجع إلى: ﴿**وَاللهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ**﴾[سورة المنافقون ١/٦٣].

وقوله: (**فقوله**.....إلى آخره) تعليل للملازمة، وقع بين اللازم والملزوم على طريقة الاعتراض بالفاء، ولو أُخِّر لَكان أنسبَ. قوله: (**ولكنّ إيهام**) يعني: لو لا الفضل المذكور في البين لَربّما تُوُهِّمَ أنّ التكذيب راجع (**إلى نفس الشهادة**)، أي: المشهود به، وهو: "إنّك لرسول الله"، لا إلى دعوى الإخلاص على ما مرّ، وقد نُقل عن المصنّف أنّه ضُرِبَ على قوله: (**هذا الفضل**) بخطٍّ، فقيل للاحتراز عن إطلاق الفضل[٧١/ب] على شيءٍ من القرآن، ورَدَّ: بأنّه لا فائدة فيه مع تبقية قوله: (**فضلٌ في البين**)، وقيل: لأنّ الموضع موضع الإضمار لتقدُّم الذكر. قوله: (**وما يحكيه**)مبتدأ خبره: (**من باب الإطناب**).

وقوله: (**وكذا ما يحكيه**) إعتراض بينهما، ولولا لفظة "كذا" لَجاز أن يكون (**من باب الإطناب**) خبراً لهما. قوله: (**لَكَفَى: عصايَ**) الأولى أن يقول: عصاً، إذ في "عصايَ" إطناب من وجه.

واعترض على الأمثلة المذكورة للإطناب: بأنها إنما تكون إطناباً أن لو كان مُتَعَارَف الأوساط أقلّ منها وعلى ما ذكره من إيجازاتها بأنّها إنّما تكون إيجازًا أن لو كانت أقلّ من المتعارف.

وأجيب عن الأوّل: بأنّ كون المتعارف أقلّ من تلك الأمثلة معلوم عند المُنْصِفِ، وعن الثاني: بأنّه أراد بالإيجاز والاختصار في مباحث أمثلة الإطناب ما يقابل الإطناب، وإن كان على حدِّ متعارفِ الأوساطِ، وكأنّه قال: لو لم يُرَدْ إطنابه لقيل كذا، ومن ثَمَّةَ يُثْبِتُ بنفيهما الإطنابَ.

قوله: (**وممّا يُعَدُّ**) هذا إطناب بزيادة ما ليس بجملة، أعني: الجارّ والمجوور بخلاف ما تقدّم؛ فلذلك فصله. وإنّما قال: (**يُعَدُّ**) لاحتمال أن يقال زيادة لك في الكَرّة الثانية ممّا يوجد في متعارف الأوساط أيضاً، وهو: أنّ الإطناب في موقعه، وذلك لأنّه قال أوّلاً حين اعترض موسى

وأنكر عليه خَرْقَ السفينة: ﴿أَلَمْ أَقُلْ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾[سورة الكهف ٧٢/١٨] تقريرا لما كان قدّمه إليه من عدم استطاعته الصبرَ معه، وترغيبا له، وحثّا على الصبر والثبات وعدم الاعتراض، فلمّا رآه قد غَفَلَ عن ذلك، وذهب عمّا هو بصدده، واعترض ثانيا بإنكار قتل الغلام كان مقتضى المقام مزيدَ تقريرٍ لذلك المقدَّم، فاقتضى أن يقول في الكَرَّة الثانية: ﴿أَلم أقل لك﴾[سورة الكهف ٧٥/١٨] بزيادة "لك" إشعارا بأنّ ذلك القول مما يختصّ به، ولا يتعدّاه إلىغيره، فلا سبيل له إلى الغفلة والذهاب عنه.

قوله: (**لاقتضاء المقام**) متعلّق بزيادة "لك". وقوله: (**لِمَا قَدْ كان**) متعلّق بـ"تقرير". ولو قال: "لما كان قد قدّم" لكان أحسن، فإنّ كثيرا من النحاة يمنعون وقوع الماضي بدون "قد" خبراً لكان. قوله: (**وكذا قول موسى**[عليه السلام]) أي: هو أيضا ممّا يُعَدُّ من الإطناب، وهو في موقعه.

وقوله: (**لاكتساء**) متعلّق بـ"زيادة ﴿لِي﴾[1] [سورة طه ٢٥/٢٠]". وقوله: (**وأَنْ كان الطلب**) بفتح الهمزة عطف على (**اكتساء**)، وضمير (**معها**) للزيادة، و(**مِن**) تأكيد بيان ما لا يكون، وضمير (**بدونه**) للزائد الذي هو لي، ولو قال: بدونها، أي: بدون الزيادة لكان أظهر.

والحاصل أنّه زِيد "لي" لمجموع أمرين:

أحدهما: أنه يفيد زيادة تأكيد الطلب لانشراح الصدر، لأنّ الكلام معه يصير إجمالاً وتفصيلاً، بخلاف قولك: "اشرحْ صدري".

والثاني: أنّ المقام كان مقام مزيد احتياج إلى انشراح الصدر فاقتضى تأكيد طلبه، وذلك: أن هذا الدعاء كان وقت إرساله إلى كفرة مردةٍ طاغين، فلا بدّ من انشراح الصدر لتَحَمُّلِ أعباءِ الرسالةِ ومكارِه إيذاء الأعداء وضروب مشاقّ التكليف والتبليغ.

وقوله: (**لِمَا تُؤْذِنُ**) متعلَّق بـ(**مزيد احتياج**). قوله: (**واردٌ على هذا**) أي: على هذا الوجه من الإطناب وهو: زيادة الجارّ والمجرور. وقوله: (**البلغاء**) مبتدأ خبره: (**في موقع**)، و(**من الإطناب**) حال من المستتر في الجزاء، أو بالعكس، والأوّل أوقع بحسب المعنى، والثاني بحسب اللفظ. ولفظة: (**مثل**) لا توجد في بعض النسخ، وإذا وُجدت؛ فإن رُفِعتْ: كما في نسخة مصحّحة كانت بدلا أو بياناً لقول البلغاء، وإن نُصبت: كانت مفعولا به، وعلى التقديرين هي

---

[1] الآية: ﴿قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي﴾[سورة طه ٢٥/٢٠].

كناية تفخيماً لشأن المضاف إليه، و(**خلافاً**) حال من المقول، أعني: لا وأصلحك الله، وإنما جاز عطف الطلب، أعني الدعاء على الخبر الذي دُلَّ عليه بكلمة "لا" دفعا للإيهام كونه دعاء عليه في مقام يجب فيه الاهتمام بدفعه. ومن ثَمّة قيل[1]: "هذه الواو أحسن من واواتِ الأَصْدَاغِ على وجوه الْمِلاح".

[نعم وبئس]

قال: (**ولك أنْ تَعُدّ َبابَ "نعم وبئس"**) يعني: أنّ اللائق بحال أوساط الناس في تأدية أصل المعنى المقصود في هذا الباب أن يقولوا: "نعم زيد وبئس عمرو" لكنّه بحكم الوضع غير جائز الاستعمال. فبالنظر إلى هذا الكلام المفروض للأوساط كان في هذا الباب إطناب، إلاّ أنّه لّما لم يكن المقيس عليه ههنا، أعني متعارف الأوساط محقّقا كما في سائر الإطنابات، ولم يكن أيضا ذلك الإطناب بتصرّف من المتكلّم فَوَّضَ عَدَّهُ من الإطناب إليك، ونسبه إلى الوضع.

قوله: (**وأن تجعل**) عطف على (**أَنْ تَعُدَّ**)، واختار لفظة (**الحكمة**)، لأنّها أنسب بالواضع من النكتة ونحوها.

قوله: (**في ذلك**) في وضع هذا الباب على الإطناب، واللام في: (**لاقتضائهما**) متعلّقة بـ"تَوَخّي"، وفي: (**لكونهما**) بـ(**الاقتضاء**)، والضمير المثنّى فيهما لـ"نعم" و"بئس"، وضمير (**تَحَقُّقِهما**) للمدح والذمّ العامّين. والمراد شيوعهما في كلّ خصلة، أنّ قولك: "نِعم الرجلُ زيدٌ" يفيد كونه محموداً في جميع خصال حمد الرجال، وقولك: "بئس الرجل عمرو" يفيد كونه مذموماً في جميع خلاف تلك الخصال، وكذلك: "نعم الأمير، وبئس الأمير" يفيد أنّ العموم في جميع خصال حمد الأمراء وخلافها، وعليه فقِسْ.

والسرّ في ذلك: أنّ نعم وبئس لّما لم يكونا مقيَّدين بخصلة مخصوصة كقولك: كرُمَ ولَؤُمَ وحسُن وقبُح أفادا حال الإطلاق عموما يناسب المقام دفعا للتحكّم، ولا شكّ أنّ كون الممدوح أو المذموم متّصفا بجميع كمال جنسه أو نقصانه مستبعد جدًّا، فَاحْتِيجَ لذلك إلى[٧٢/أ] مزيد

---

[1] القائل هو الصاحب أبو القاسم بن عباد. الصُدْغُ: ما بين الأذن والعين، والجمع أَصْداغٌ وأَصْدُغٌ، ويسمى أَيضاً الشعَرُ
المتدلي عليه صُدْغاً. والمِلاح: جمع مليح، والمَلِيح خلاف العَذْب من الماء. انظر: لسان العرب، مادة: (صدغ) و(ملح).

تقرير في الكلام.

قوله: (**وتَجعلَ**) عطف على (**أنْ تجعل**). قوله: (**مُرِيدا بـ"اللام" الجنسَ دون العهد**) أي: المختارَ أنّ اللام للجنس، أي جنس المفرد كما في المثال المذكور أو جنس التثنية أو الجمع، كما في قولك: "نعم الرجلان الزيدان أو الرجال الزيدون". وليس المراد الجنسَ حقيقةً حتّى يمتنع تفسيره بمعيّن، بل الجنسُ ادّعاءٌ. فإنّه يُزعَم في مقام المبالغة أن زيداً مثلاً هو جنس الرجل لكونه جامعا لكمالات هذا الجنس، فكأنّه هو. ولا شَكّ: انّ هذا أبلغ من جعل اللام للعهد الخارجيّ المشار به إلى معيّن لفوات الإجمال والتفصيل على هذا التقدير مع فوات تلك المبالغة، وإن كان هناك تكرير، ولذلك لم يقل به أحد في المشهور. وكذا أبلغ من العهد الذهنيّ المشار به إلى واحد من الجنس لا بعينه، فإنه يفوت حينئذ المبالغة بادّعاء الجنسيّة.

ويظهر من ذلك: أنّ الفرق بين كون اللام للجنس وكونه للعهد الذهنيّ ليس قليلا على ما تُوهِم.

قوله: (**لكونه من أفراد ذلك الجنس**) أي: بحسب الحقيقة، وإن كان بحسب الادّعاء عينه حتّى جاز تفسيره به. قوله: (**أو إذا قلتَ**) شرطٌ، جزائه محذوف يدلّ عليه ما تقدّم، أي: كيف تُوَجِّهُ أيضاً المدحَ إلى زيد أوّلاً على سبيل الإجمال؟ قوله: (**فأضمرتَه**) أي: أضمرتَ زيداً، والمراد إضمار فاعل "نِعْمَ "بوضع المُضمر موضع المُظهر-كما مرّ-، إلاّ أنّه لّما أضمر ذلك الفاعل من غير ذكر له سابق، وفُسِّر باسم جنس زيد، أعني رجلاً، فإن المراد به الجنس دون الفرد، وفسّر ذلك الجنس بزيد -كما عرفتَ- كان ذلك الضمير بهذا الاعتبار لزيد، وإن لم يكن راجعا إليه حتّى يمتنع حينئذ تفسيره، إذ لا إبهام فيه. ويمتنع أيضاً إفراده في مثل: "نعم رجلين الزيدان، ونعم رجالاً الزيدون".

قوله: (**وإنّ هذا الباب**) بكسر الهمزة استطراد في أثناء مباحث الإطناب. وقوله: (**الواقعِ في موقعه**) إشارة إلى ما ذكره من أنّ مقام المدح والذمّ العامَّين يقتضي مزيد التقرير. قوله: (**وفيه تقدير السؤال**) أطلقه ولم يلتفت إلى القول الآخر، وبناءُ المخصوص على السؤال جعله مع مبتدئه المحذوف جواباً له، (**وقد عرفتَ فيما سبق**) أي: في مباحث الفصل والوصل، (لُطْفَ هذا النوع) أي: البناء على السؤال المقدّر، فإنّه ذكر هناك: "أنّ السؤال بالفحوى لا يُنَزَّل منْزلة الواقع إلاّ لجهات لطيفة كتنبيه السامع على موقعه وإغنائه أن يَسأل... إلى غير ذلك"[1]. (**ولا يخفى**

---

[1] انظر: المفتاح، ٢٥٢.

حسن موقعه) أي موقع الاختصار بترك المبتدأ، إذ فيه الاحتراز عن العبث واتّباع الاستعمال الوارد على ترك النظائر. قوله: (**ولو لم يكن فيه)** أي: في هذا الباب، كما يدلّ عليه سَوْقُ الحديث لبيان ما يتضمّنه هذا الباب من اللطائف. ألاَ يُرَى إلى قوله: (**فيه من الإطناب، وفيه تقدير السؤال، وفيه إختصار**)؟ ويدلّ عليه أيضا عَوْدُ الضمير في: (**جمعه بين الإجمال والتفصيل**) إلى هذا الباب.

قوله: (**سوى أنّه**) أي هذا الباب يُبْرِزُ الكلامَ في معرض الاعتدال نظرا إلى الإطناب والاختصار الموجودَيْن في هذا الباب، أو سوى (**إيهامه الجمعَ بين المتنافيين**) أعني الإطناب والاختصار إيهاما مثل إيهامه ذلك (**في جمعه بين الإجمال والتفصيل**). وإنّما قال إيهام الجمع بين المتنافييْن لأن الجهة مختلفة، فلا جمع بينهما حقيقة، بل ذلك ممتنع قطعاً، ولا شكّ أنّ ذلك الإيهام يورث الكلامَ غرابةً ولُطْفًا.

وقيل: إسناد إبراز الكلام في معرض الاعتدال إلى هذا الباب، وإن كان على سبيل المجاز ممّا لايستحسن، بل هذا الباب نفسه يبرز في ذلك المعرض، فالضمير في: (**فيه**) و(**أنّه**) و(**إبهامه**) للاختصار بترك المبتدأ، وضمير: (**إطنابه**) و(**اختصاره**) و(**جمعه**) للكلام.

ورُدَّ بلزوم انتشار الضمائر مع التكلّف في كون ذلك الاختصارموجبا للاعتدال والإيهام على أنّ قوله: (**نظرا إلى إطنابه من وجه، وإلى اختصاره من آخر**) يأبى أن يجعل الاختصار مُبْرِزًا للكلام في معرض الاعتدال، كما يشهد به سلامة الفطرة. وأمّا قصة إسناد الإبراز إلى هذا الباب فتتمّ إذا اعتُبر خصوصيّة هذا الباب، فإنها تقتضي اتصاف مطلق الكلام في ضمنه بصفة الاعتدال.

قوله: (**لكفى**) جواب (**لو لم يكن**). وقوله: (**فَمَبْنَى**) تعليلٌ للشرطيّة، وتأخيره أنسب. و(**السحر الكلامي**) غرابتُه ولطافته المؤثرةُ في القلوب، المحوِّلةُ إيّاها من حال إلى حال كالسحر. قوله: (**على أمثال ذلك**) أي: أمثال ما ذكر من اللطائف. قوله: (**وقد أطلعناك**) عطف على الشرطيّة، أعني: لو لم يكن لكفى، أي: فيه هذه اللطائف التي كلّ واحدة منها كافية شافية، وفيه لطائف أُخَرَ لم نُصَرِّح بها اكتفاءً بإطلاعِنا إيّاك في الفنون الأربعة على كيفيّة استخراج جهاتِ محاسنِ الكلام. (**فَفَتِّشْ**) فإنّك إن فتّشتَ عنها تَرَ هذا الباب مَمْلُوًّا[مملوءاً] بجهات من الحسن مما ذكرناه، أو أحلنا به على تفتيشك بعد إطلاعنا إيّاك (**على كيفيّة التعرّض لجهات الحسن**) مثل كون المسند فعلاً دالاً على مدح أو ذمّ عامّ، وكون المسند إليه مظهرا معرّفا باللام الجنسيّ، أو العهد الذهنيّ، أو مضمرا مميّزا بنكرة، ففي ذلك نكت الإظهار والإضمار والإبهام والتمييز،

وكتعقيب ذلك المسند إليه بمخصوص تعيينا له، ففي ذلك تشويق إلى ذكر المخصوص، وزيادة تقرير للمدح أو الذمّ، كتقدير السؤال وحذف المسند إليه في الجواب، وبروز الكلام في معرض الاعتدال، واشتماله على الإيهام من وجهين.

قوله: (**وكنتَ**) عطف على جواب الأمر، أعني: (**ترَ**) عُدِلَ فيه إلى الماضي قصدا إلى تحقّقه. قوله: (**في اختيار المختار**) أي: في اختيار ما هو المختار والراجح في نفس الأمر. وقد اختار هو ذلك المختار فيما سبق، حيث قال: "مريدًا باللام الجنس دون العهد"[1]، وحيث قال: "وفيه تقدير السؤال"[2].

قوله: (**والفعلَ مع الذي يليه**) أي: مع فاعله المظهر أو المضمر مأخوذاً مع مميّزه خبرًا مقدّمًا، وفي هذا القول فواتُ نكتِ تقدير السؤال وحذف المبتدأ، وفيه أيضا جعل الإنشائيّة خبرا [٧٢/ب] للمبتدأ مع عدم ظهور تقدير القول، وفيه تكلّفٌ في اعتبار العائد إلى المبتدأ بجعل الجنس بِمَنْزلة العائد وتعسّفٌ في اعتبار الإبهام والتفسير الذي عليه مبنى الباب، وهو: أن يجعل التزام تقديم الخبر في الغالب إبهاما، وذكر المبتدأ بعده تفسيرا، وفيه أنّ الضمير في: "نعم رجلين الزيدان ورجالاً الزيدون" إنْ جعل راجعا إلى المبتدأ المقدّم رتبة وجب مطابقته إيّاه، ولم يحتجْ إلى مميِّز، وإن جعل مبهما كان قطعا له عمّا هو حقّه للإحتياج إلى العائد.

قوله: (**على ما رأيتَ**) يعني ما قرّره من كونه في تقدير إسميّة حُذف مبتدأها بناءً على السؤال المقدّر هذا، وأمّا اختيار كون اللام للجنس دون العهد، فأنت خبير بوجهه ممّا قرّرناه لك في اختياره إيّاه.

[التمييز]

قال: (**واعلم أنّ باب التمييز**) لّما بيّن أنّ من جملة جهات الحسن في باب " نعم و بئس" طريقةَ الإجمال و التفصيل، ذكر أنّ هذه الطريقةَ مستحسَنَةٌ جدّا حتّى اُرْتُكِبَ لسلوكها إزالةُ بابٍ من الكلام كثيرٍ في الاستعمال عن أصله، أعني بابَ التمييز كلَّه سواء كان عن مفرد أي: ذاتٍ مذكورةٍ باسم تامّ بأحد الوجوه المشهورة، أو عن جملة أي: عن ذات مقدّرة في نسبة إما في جملة أو ما ضاهاها، فإنّ قولك: "طاب زيد علما" معناه: طاب شيءُ زيدٍ، ثمّ فُسّر ذلك الشيء

---

[1] انظر: المفتاح، ٢٨٤.

[2] انظر: المفتاح، ٢٨٤.

المبهم بالعلم. قوله: (**منادية**) ثاني مفعولي (**تجد**)، وإنما نادت على أنّ الأصل ما ذكره، لأنّ المقادير وما في حكمها من المقاييس بمنْزلة الصفات للأجناس في كونها مبيّنة لِكَمِّيَّاتها، فحقُّها أن يُجْرَى عليها والفعلَ في:(**طاب زيد نفساً**) حقّه أن يسند إلى ما هو له، أعني النفس.

وقوله: (**وطيّر الفرحُ عَمْرواً، وملأ الماءُ الإناءَ**) إشارة إلى أنّ الفعل المسند إلى المميِّز في الأصل قد لا تكون الفعل المذكور بعينه، بل ما يلاقيه في الاشتقاق مخالفا له في التعدّي كما في المثالَيْن المذكورين، أو في اللزوم كما في قوله تعالى: ﴿**وفجّرنَا الأَرْضَ عُيُوناً**﴾[سورة القمر ١٢/٥٤] أي: تفجَّرتْ عيونها فلا حاجة إلى جعل المميّز ههنا مفعولا في المعنى.

قوله: (**ولمصادفة**) متعلّق بقوله: (**تَرى ما ترى!**) يريد أنّ مصادفتَهما الموقعَ ههنا أقوى، لأنّ مقام المُبَاثَّة، -أعني: إظهار الشكوى- يقتضي زيادة التقرير. والمقصود بيان مزيد حسن لطريقة الإجمال والتفصيل في صورة جزئيّة من باب التمييز، وصورة أخرى من غيره. ولَمَّا كان كلامه في التمييز والصورة المشتملة عليه، أعني: ﴿**اشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا**﴾[سورة مريم ٤/١٩].

قال: (**وفي هذه الجملة وفيما قبلها لطائفُ**) ولم يقل: وفي قوله: ﴿**إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي**﴾[سورة مريم ٤/١٩] وفيما بعده لطائف، (**وأيّةُ كلمةٍ**) مبتدأ خبره: (**لا تحتوي**) والمعنى على إنكار عدم إحتواء كلمة من كلمات القرآن على لطائف، أي: ليس لا تحتوي الكلمة عليها (**فضلاً عن جملة فضلاً عمّا تجاوز**) الجملةَ. والمقصودُ: استبعاد عدم احتواء الكلمة واستحالة عدم احتواء الجملة، وزيادة استحالة عدم احتواء ما تجاوز، وفاعل الفعل الناصب لـ(**فضلاً**) هو انتفاء عدم الاحتواء، أي: بقي انتفاء عدم احتواء الكلمة عن عدم احتواء الجملة، أي: ذهب هذا العدم بالكلّيّة وبقي ذلك الانتفاء.

قوله: (**ولِأَمْرٍ ما**)كلمة "ما" إبهاميّة تؤكّد تنكير التعظيم، واللام الجارّة متعلّقة بـ(**تُلِيَ**)، و(**أهل الوَبَر**) من البشر سكّان الخيام، وأهل المَدَر: سُكّان الأبنية. قوله: (**هنالك**) أي: في مقام تلاوة الآية عليهم، والموصوف هو السورة[1]، والصفة كونها مثل المنْزل في الفصاحة والبلاغة، أو كونها حاصلة من أُمِّيٍّ لم يخالط أهل الدراسة. وهذا ميل منه إلى أنّ الظرف –مستقرّ– صفة لـ"سورة" لا لغو متعلّق بـ﴿**فَأْتُوا**﴾[سورة البقرة ٢٣/٢] لركاكة[2] المعنى، أي: لم يتعرَّضوا للمعارضة

---

[1] الآية: ﴿**وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ الله إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ**﴾[سورة البقرة ٢٣/٢].

[2] رَكّ يَرِكّ رَكاكةً. واسْتَرَكَّه: استضعفه. ورَكَّ عقلُه ورأيُه وارْتَكَّ: نقص وضعف. لسان العرب، مادة: (ركك).

أصلا. قوله: (**على أنهم**) حال من فاعل (ما **أَحَارُوا**) أو (**لا صدروا**)، وفائدتها دفع توهم عدم التفاهم إلى المعارضة.

قوله: (**في رِهان المَفَاخِرِ**) بفتح الميم: جمع مِفْخَرَة، وهي ما يُفتخر به، والأخيران بضمّ الميم: اسم فاعل من: فاخَرْتُهُ. و(**الشَّطَطُ**): تجاوز الحدّ، و(**الامتهان**)[1]: الابتذال. وقوله (**تأبى لهم العصبيّة**) جملة مؤكِّدة لما تقدَّم، و(**العَضْبُ**) السيف القاطع، و(**الكَهَامُ**) الكليل[2]، و(**الصَّيِّبُ**) فَيْعِلٌ من: "صاب المطر" أي: نزل، والمراد ههنا السحاب، فإضافته إلى (**الممطرات**) بيانيّة، و(**الجَهَامُ**): السَّحاب لا ماء فيه.

[مراتب الكلام البليغ]

قوله: (**مفتقر إلى أخذ أصل**[3] **معنى الكلام ومرتبتِهِ الأولى**[4]) أي: وأخذ مرتبته الأولى من اللفظ[5] -أعني متعارف الأوساط الدالّ على أصل المعنى- ثمّ إلى (**النظر في التفاوت بين ذلك**) المأخوذ، أعني: أصل المعنى والمرتبة الأولى. وبيَّن ما عليه نظم القرآن من المعنى والعبارة الدالّة عليه. وإلى النظر في أنّ أحد الترفين في: (**كم درجةً يتّصل بالآخر**) ويرتبط به، إذ في كلّ درجة من تلك الدرجات نُكتةٌ سَرِيّةٌ: فقوله: (**وفي كم درجةً**) عطف على قوله: (**في التفاوت**). وقوله: (**يتّصل**) صفة لـ"كم درجة" بتقدير العائد، أي: وإلى النظر في كمّيّة درجات يتّصل بها أحد الطرفين بالآخر. وقد يقال: الجارّ -أعني: "في كم درجةً"- متعلّق بـ"يتّصل"، والتقدير: وإلى النظر ليعلم في كم درجة يتّصل الطرف الأدنى المأخوذ بالطرف الأعلى المذكور في القرآن على طريقة قوله تعالى: ﴿**إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ**﴾[سورة آل عمران ٣/٤٤].

قوله: (**فإنّ الشيخوخة مشتملة**) أي: دالّة إجمالاً على ضعف البدن وشَيْبِ الرأس اللذيْن تُعُرِّضَ لهما في الآية كدلالة الجملة على أجزائها إجمالاً. و لم يُرِدْ أنّ كلّ واحد منهما داخل في الشيخوخة، لأنّها كِبَرُ السّنّ، وهما من روادفه. قوله: (**ثمّ تُرِكَتْ**) إشارة إلى تراخي الرتبة، وإنما قال: (**لتَوَخّي مزيد التقرير**) إذ كان في المرتبة الأولى، أعني الاجمال تقريرٌ ما خصوصا إذا [٧٣/أ]

---

[1] في ب: الامتحان. وهو تصحيف.

[2] الكليل: الذي لا يقطع.

[3] في ج: إلى أصل أخذ.

[4] في ب:+ من اللفظ.

[5] سقط من ي، ج، ب: أي وأخذ مرتبته الأولى من اللفظ.

انضمّ إليه كلمة قد فإنها لا تخلو عن تأكيد لكنّ التفصيل أزيد تقريرا من الإجمال. قوله: (**ثمّ تُركتْ هذه المرتبة الثانية**) يعني في الجزء الأوّل، أعني: ضعف بدنِيّ. ولّما كان وهْن العظام من توابع ضعْف البدن كان كناية عنه.

قوله: (**فحَصَل: أنا وهنتْ عظامُ بدني**) وفيه تقوّي الحكم. فإن اكتفى في إفادة التقوّي بمطلق الضمير الراجع إلى المبتدأ، فالأمر ظاهر. وإن اشترط كون ذلك الضمير مسندا إليه، فنقول: هو في معنى: "أنا وَهَنْتُ"، وأمّا تقرير التقوّي على رأي الشيخ عبد القاهر[1]، فلا خفاء به.

قوله: (**ثمّ لطلب تقرير أنّ الواهن هي عظام بدنه**)[2] يريد: أنّ النسبة الإسناديّة في: "إنّي وَهَنَتْ عظام بدني" قد قُرِّرتْ بالبناء على المبتدأ وكلمةِ "إنّ"، ثُمّ طُلِبَ تقريرُ النسبة الإضافيّة – أعني: نسبةَ العظام إلى بدنه– بسلوك طريقي الإجمال والتفصيل. فإنّ قوله: (**وهنتْ العظام**) يدلّ على تلك النسبة إجمالاً، حيث احتمل أن يكون العظام من بدنه كما احتمل أن يكون من بدن غيره. وقولَه: (**من بدني**) يدلّ عليها تفصيلا بخلاف قوله: "وهنت عظام بدني"، فإنّه يدلّ على تلك النسبة تفصيلا ابتداء، كما أنّ قولَه [تعالى]: ﴿**اشْرَحْ لِي صَدْرِي**﴾[سورة طه ٢٠/٢٥] إجمال وتفصيل، و"اشرح صدري" تفصيل فقط.

قوله: (**لصحّة حصول وهن المجموع بالبعض دون كلّ فَرْدٍ فردٍ**) وذلك لأنّ الحكم المنسوب إلى مجموع، قد يقصد انتسابه إلى كلّ فرد، كقولك: "جاءني الرجال"، وقد لا يقصد كقولك: "حملتِ الرجالُ الخشبةَ " فيصحّ أن يكون: (**وهنتْ العظامُ**) من القبيل الثاني، فلا يفهم منه شمولُ الوهن العظامَ فردا فردا بخلاف قوله: "وَهَنَ العظمُ"، فإنّه يدلّ على شمول الوهن لكلّ فرد.

وقد يقال: أراد أنّ الجمع المستغرق يتناول كل جماعة جماعة، لأنّها إفراد مدلول الجمع، كما أنّ المفرد المستغرق يتناول كل واحدٍ واحدٍ، لأنّها أفراد مدلولة، فيخرج عن الجمع المستغرق الواحدُ والاثنانُ. ولذلك قيل: الكتاب أكثر من الكتب، والْمَلَكُ أكثر من الملائكة[3]. وأيضا نسبة الوهن إلى جماعة لا تستلزم نسبته إلى كلّ واحد من الآحاد الداخلة في تلك الجماعة على قياس

---

[1] انظر: دلائل الإعجاز، ٩٠، ٢٨٦.

[2] الآية: ﴿**قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا**﴾[سورة مريم ١٩/٤].

[3] نقل الشارح هذا الكلام من الزمخشري. انظر: الكشاف: ١٥١/٤-١٥٢.

ما عرف في النسبة إلى المجموع. قال في الكشّاف[١]: "إنّما وُحِّدَ العظمُ، لأنّ الواحد هو الدالّ على معنى الجنسيّة، وقَصْدُه إلى أنّ هذا الجنسَ الذي هو عَمُودُ البدن وقِوَامُه، وأشَدُّ ما تُرُكِّبَ منه الجسدُ، قد أصابه الوهنُ، ولو جُمع لكان قصدا إلى معنى آخر، وهو أنّه لم يَهِنْ منه بعضُ عظامه، ولكن كلُّها". يعني: فكأنّ هناك من يظنّ عدم الشمول فرُدّ عليه: وهذا مما لا يناسب ذلك المقام أصلاً، فانظر في كلاميْ الشيخيْن[٢]، واخترْ منهما ما شئتَ.

[في الاستعارة]

قوله: (**وهكذا تُركت الحقيقةُ**) عطف على: (**تُركتْ هذه المرتبةُ الثانية**) شرع يبيّن مراتب الدرجات في الجزء الثاني، أعني: "شاب رأسي". فإنْ شُبّه انتشارُ الشيب وبياضِه في الرأس بسرعة باشتعال النار كان "اشتعل" استعارةً مصرّحةً تبعيّة. وإن شُبّه الشيبُ بالنار، وأُثبت له الاشتعال تخييلاً كان هناك استعارةٌ مكنيّةٌ. والاستعارة من حيث إنها مجاز أبلغُ من الحقيقة. (**ثمّ تُركتْ**) أي هذه المرتبة التي هي أبلغ[٣] إلى مرتبة أبلغَ منها، أعني طريقةَ التمييز.

قوله: (**وكونها أبلغَ**) مبتدأ، خبره: (**من جهات**). قوله: (**والفرق نَيِّرٌ**) إذ يشهد به كلّ ذوق سليم، وقد أصاب بلفظ "نَيِّرٌ" مَحَزَّه. وكون التنكير لازما للتمييز لا ينافي قصدَ التعظيم وإفادةَ المبالغة. قوله: (**على نحو: ﴿وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي﴾**[سورة مريم ٤/١٩]) يعني في سلوك الإجمال والتفصيل في نسبة الرأس إليه، فإنّ "﴿**اشتعل الرأس**﴾[سورة مريم ٤/١٩] يفيدها إجمالاً. و"منّي" يفيدها تفصيلاً. قوله: (**لقرينةِ عطفِ**) تعليل لـ(**تُركَ**). وقوله: (**لمزيد**[لمزيّة][٤] **مزيد التقرير**) تعليل لذلك المعلّل.

وقوله: (**وهي**) أي: زيادة مزيد التقرير (**إيهامُ حوالة تأدية مفهوم**) "منّي" (**على العقل**) بقرينة العطف، إذ لا لفظ هناك يدلّ عليه. وفي بعض النسخ: "وهو"[٥]، وإنّما قال: (**إيهام**) لما مرّ من أنّ العُدُول إلى شهادة العقل إنما هو على سبيل التخييل دون التحقيق. ولا شكّ أَنّ الإيهام – أعني: الإيقاع في الوهم– نوعٌ من الإفهام، فجاز أن يكون مقصوداً وموجباً لمزيد مزيد التقرير.

---

[١] انظر: الكشاف، ٥٠٢/٢.

[٢] أي: عبد القاهر الجرجاني وأبي القاسم الزمخشري.

[٣] في ف: إلى شيء أبلغ.

[٤] وفي بعض النسخ: "مزيّة". أنظر المفتاح، ٢٨٧.

[٥] في حاشية المصباح: أي: "مزيد مزيد التقرير"، فلا حاجة إلى التأويل بالزيادة.

[الاختصار]

قوله: (**واعلم أنّ الذي فَتَقَ**) أي: فتح وشقّ. و"الأكمام": جمع "كِمٍّ" بالكسر وهوغِطاءُ النَّوْرِ ووِعاءُ الطَّلْعِ. و"الأزاهير": جمع الأزهار جمع زَهَرٍ، وهو: نَوْرُ الشجر. و(**هذه الجهات**) إشارة إلى اللطائف التي بيّنها في هاتين الجملتين.

قيل: أراد أنّ المقدّمة لمّا اُختُصِرَتْ ذلك الاختصارَ، وصارت مع قلّة اللفظ مفيدةً لكثرة المعنى فقد دلّت على أنّ الكلام الذي هي أساس له يشتمل على غاية الاختصار مع كثرة المعاني واللطائف. ولّما كان من البيّن المكشوف: أنّ في هاتين الجملتين إطناباً بالقياس إلى متعارف الأوساط، أعني: "قد شِخْتُ"، أشار إلى أنّ الاختصار فيهما بمعنى آخر، ورُدَّ ذلك بأن الاختصار في المقدّمة بالنسبة إلى متعارف الأوساط، فكيف يُؤذِنُ باختصار ما بعدها بمعنى آخر؟ وأيضاً كيف فَتَقَ أكمام تلك الجهات عن أزاهير القبول، بل المراد أنّ اختصار المقدَّم آذَنَ باختصار ما بعدها ولّما تُرك اختصارُه دلّ على أنّ ذلك -لِمَا بيّناه- من النكت فيقع لها في القلوب قبولٌ. وعلى هذا فقوله: (**ثمّ إنّ الاختصار**) تذييلٌ لمباحث الإيجاز والإطناب.

وقوله: (**والذي نحن بصدده من القبيل الثاني**) تنبيه: على أنّ هاتين الجملتين توصفان بالاختصار بهذا المعنى مع كونهما موصوفَتيْن بالإطناب بالمعنى الأوّل. ويرد عليه: أنّ مبنى بعض تلك الجهات على الحذف دون الإطناب، ويمكن أن يُقال: أراد أنّ حسن مطلع الكلام يوجب لِلَّطائف المنطوية فيه قبولاً، فإنّه إذا لم يكن مستحسناً لم يلتفت إلى محاسن ما بعده. وعلى هذا فقوله: "والمقدّمةُ للكلام" شروع في بيان وجه حسن وارتباط آخر؛ وهو: أنّ اختصار المقدّمة [٧٣/ب] يؤذن باختصار ما يُورَد بعدها، وهذا الإيذان معمول به ههنا لوجود الاختصار فيما بعدها، ولا يُقْدَحُ في ذلك كونه بمعنى آخر، لأنّ المعتبر في كلا المعنييْن قلّة العبارة، وإنّما يختلفان في المنسوب إليه، فالذي آذن به إختصار المقدّمة هو ذلك المشترك.

فإن قلتَ: إعتبارُ كون المقام خليقاً بأبسط ممّا ذكر ردّ إلى جهالة.

قلتُ: لا ردَّ إليها بالقياس إلى البلغاء العارفين لمقامات الكلام ومقتضياتها، كما لا ردَّ إليها في اعتبار متعارف الأوساط بالقياس إلى الكلّ على ما مرّ. لا يقال: إذا كان المقام خليقاً بأبسط كان المبسوط الذي ذُكر غير مطابق له، لأنا نقول مقتضى ظاهر المقام هو الأبسط، لكنّه عدل عنه لغرض كالتنبيه على قصور العبارة مثلا عن وصف انقراض الشباب وإلمام المشيب، فالأَولى: أن يختصرَ الكلام في هذا المعنى، ولا يبسطَ كلّ البَسْطِ.

قوله: (**من انقراض أيّام**) متعلّق بـ(**أحقُّ**)، و(**من إلمام المشيب**) عُطِفَ عليه، و(**ما أصدق**) صفة (**أيّام**) بتقدير القول. و(**من يقول**) استحضار لصورة القول استحسانا له، و(**المُرُّ**) صفةُ مشبَّهة أُضيفتْ إلى فاعلها، و(**الأَمَرِّ**) أفعل تفضيل أُضيف إلى فاعله على طريقة إضافة الصفة المشبّهة، لا إلى المفضَّل عليه، فلا يلزم الجمع الممنوع بين اللام والإضافة.

قوله:

.... **وَمَنْ لِيَ**[1]...............

أي: ومن يَكْفُلْ لي يعني أن المشيب مع كونه مُرًّا مُعِيباً أتمنّى أن يبقى لي زمنا وأُمَتَّعَ به، ولا يغيب عنّي، لأن مغيبه الموتُ وهو أَمرّ منه.

قوله: (**فإنّه لا يكون إلاّ ما تشاء**) قد أنطقَه الله بالحقّ حيث حصر كون الأشياء في مشيّته، وأسند الكلّ إلى قدرته[2]. والله الموفِّق للصواب وإليه المرجعُ والمآبُ.

---

[1] تمام البيتين:

تَعِيبُ الغانياتُ عليَّ شَيْبِي ... ومن لِيَ أنْ أُمَتَّعَ بالمَعيبِ

ووجدي بالشباب وإن تقضى ... حميدا دون وجدي بالمشيب

البيت من الوافر، وهو للبُحتري. المفتاح , ٢٨٧؛ معاهد التنصيص، ١٧٨/٢ بلفظ: المشيب مكان: بالمعيب ؛ ديوان البحتري، ٢٩٩/١؛ دلائل الإعجاز، ٣٦٦.

[2] بهذا الكلام ردّ الشارح على المصنف السكاكي لأنه يعتقد أنّ العبد يخلق أفعاله.

[فصل]

[في بيان القصر]

[تمهيد]

قال: (**فصل**[1]: **اعلم أنّ القصر**) لغةً: الحبسُ، واصطلاحا: جَعْلُ أحد طرفي النسبة في الكلام سواء كانت اسناديّةً، أو غيرَها مخصوصا بالآخر بحيث لا يتجاوزه، إمّا على الإطلاق، أو بالإضافة بطُرُقٍ معهودة، وفي قوله: (**كما يجري بين المبتدأ والخبر...يجري بين الفعل والفاعل**) إشعار بأنّه أراد بالمسند إليه والمسند فيما سيق من قوله: "القصر كما يكون للمسند إليه على المسند يكون أيضا للمسند على المسند إليه" ثمّ ليس هو مختصّا بهذا البَيْن المبتدأ والخبر، كما أرادهما أيضاً بالمسند إليه والمسند في مواضِعَ كثيرة من كلامه فيما سبق. والمراد بقصر الفاعل على المفعول: قصرُ فاعليّته عليه، أي: قصرُ الفعل المنسوب إلى الفاعل على المفعول، وقِسْ عليه عكسَه وما بين المفعولين. ومعنى قصرِ ذي الحال على الحال: أنّ زيدا مثلاً في حالة المجيء مقصور على صفة الركوب، ومعنى قصرها على ذي الحال: أنّ المجيء على صفة الركوب مقصور على زيد.

قوله: (**وبين كلّ طرفيْن**)أراد به التكثير، وذلك كالموصوف والصفة والتمييز وما انتصب عنه، والفاعل وما عدى المفعولَ به[2] من سائر المفاعيل لا الاستغراقَ الحقيقيّ. فلا يرد: أنّه لا يجري في نحو: مَنْ زيد؟، وأين عمرو؟، لا بين المعطوف والمعطوف عليه.

قوله: (**وأنت إذا أتقنته**) أراد به الاعتذار عن تخصيصه بالذكر بيانَ القصر في أمثلة أكثرها من المسند إليه و المسند، بل من المبتدأ والخبر. ولذلك قال في الآخر: "وإذا قد ذكرنا القصر فيما بين المسند والمسند إليه بالطُّرُق التي سمعتَ، فقد حان أن نذكره فيما بين غيرهما كالفاعل والمفعول."

---

[1] سقط من ي: قال: فصل.

[2] أخطأ الشارح هنا، وكان من الصواب أن يقول: ماعدا المفعولَ معه. انظر: المطول، ٢٢٠.

[معنى القصر]

قوله: (**وحاصل معنى القصر**) يريد أنّ القصر منحصر في نوعين: قصر الموصوف على الصفة -أي: قصر المنسوب إليه على المنسوب- وقصر الصفة على الموصوف، أي: قصر المنسوب على المنسوب إليه، إذ لا بدّ من اعتبار نسبة بين طرفي القصر، فهناك منسوب ومنسوب إليه يُقصر أحدهما على الآخر، وإنّ كل واحد من هذين النوعين ينقسم إلى قصر إفراد وقصر قلب.

وقوله: (**الموصوفِ عند السامع**) يُشعر بأنّ المراد هو القصرُ غَيْرُ الحقيقيِّ، كما يشعر به أيضا قوله: (**لمن يعتقده شاعرا ومنجّماً**) إلى قوله: (**من غير ترجيح**). فإنّ الحقيقيّ لا يُعتبر فيه اعتقادُ السامع ولا تردُّده أصلاً، ولو لا هذا الإشعار لحكمنا باندراج الحقيقيّ فيه أيضاً. فإنّ قوله: (**ثانٍ**) و(**آخرَ**) يتناول الواحد، وما هو أكثر منه، وإلاّ يَخرج عن تفسير القصر بعضُ أقسام غير الحقيقيّ أيضاً، وهو: أن يكون القصر بالنسبة إلى أوصاف أو موصوفات أكثر من اثنين. قوله: (**بوصفٍ**) واردٌ على الاستعمال الأصليّ كما مرّ غيرَ مرّةٍ. وقوله (**دون ثانٍ**) في موقع الحال، أي: متجاوزاً وصفا يصدق عليه أنّه ثان بالقياس إلى الأوّل واحداً كان أو أكثر.

قوله: (**لمن يتوهّم زيدا على أحد الوصفين**) أي: يعتقده متّصفا بأحد الوصفين مطلقا، ويتردّد بين الخصوصيّتين. قوله: (**ويسمّى هذا**) أي: هذا المذكور المتناوَل للمثالين، فأدرج قصر التعيين في الإفراد، ولا مُشَاحَّةَ[1] في الاصطلاح، إلاّ أنّ في قصر التعيين إزالةَ الشركة الاحتماليّة. قوله: (**أو بوصف مكانَ آخر**) عطف على قوله: (**بوصف دون ثان**)، ولفظ:(**مكانَ**) منصوب على الظرف، أي: بوصف واقع في مكانِ وصفٍ آخرَ واحداً كان أو أكثرَ.

وقوله: (**ما زيد منجّمٌ بل شاعرٌ**) وارد على اللغة التميميّة لرعاية الموافقة بين المعطوفَيْن في الإعراب الظاهر، كأنَّه نبّه بإيراد المثال من الشعر والتنجيم على أنه لا يُشترط في قصر القلب تنافي الوصفين، وإلاّ خرج المثال المذكور من أقسام القصر، كما أنّه نبّه بإيراد المثال في الإفراد من القيام والقعود على أنه لا يشترط[2] فيه عدم التنافي بين الوصفين إذا أدرج فيه قصر التعيين الجاري

[1] تَشاحُّوا في الأَمر وعليه: شَحَّ به بعضهم على بعض وتَبادروا إِليه حَذَرَ فَوْتِه؛ ويقال: هما يَتَشاحّان على أَمر إِذا تنازعاه، لا يريد كل واحد منهما أَن يفوت. انظر: لسان العرب، مادة: (شحح).

[2] بهذا خالف الشارح الخطيب القزويني؛ لأنه يشترط في قصر الإفراد (قصر الموصوف على الصفة) عدم تنافي الصفتين. انظر: الإيضاح، ٢١٤/١.

بين المتنافين وغيرهما.

قوله: (**أو إلى تخصيص الوصف بموصوف**) عطف على قوله: (**إلى تخصيص الموصوف عند السامع بوصف**). وقوله: (**قَصْرَ إفراد**) نصب على المصدر، وقائم مقام: (**دون موصوف ثانٍ**). وقوله: (**أو قصرَ قلبٍ**) عطف عليه، وقائم مقام: (**مكان موصوف آخر**). وقوله: (**ما شاعر إلاّ زيد**) وكذا (**ما قائم إلاّ زيد**) كلام مركّب من مبتدأ وخبر بطل فيه عمل "ما" بتقديم الخبر، وبانتقاض النفي بـ"إلاّ"، وتقديره: ما شاعر أو ما قائم أحد إلاّ زيد. فَزَيْدٌ في الحقيقة بدل [٧٤/أ] من المبتدأ الذي هو أحد، وفي الظاهر مبتدأ قُدّم عليه خبره. وجاز أن يكون زيد فاعلَ "ما شاعر" أو "ما قائم" على أنه صفة رافعة لظاهر وإن كان الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه المقدّر.

ولو قال: (**أو قولك: ما قائم إلاّ زيد**) لمن يتوهّم أنّ هناك قائماً لكنّه يتردّد بين شخصين، لكان أظهر. إذ حينئذ يكون قد تعرّض لقسمي الإفراد معا. وفي قوله: (**أو أكثر**) دلالة على أنه لم يُرِدْ بقوله: (**ثان**) أمرا واحدا.

وقوله: (**في جهة من الجهات معيّنة**) يريد به مثل بلد أو قرية أو ما أشبههما[١]. وهذا قيد معتبر في المثالين معا ليكون القصر صادقا موافقا للاستعمال الشائع. قال الشيخ عبد القاهر[٢]: "إذا قلنا: "ما قائم إلاّ زيد" لم نُرد به أنّ ليس في الدنيا قائم سواه لاستحالته، بل نريد: ما قائم حيث نحن أو بحضرتنا أو ما أشبه ذلك." وأنت خبير بأنّه لا فرق في ذلك بين الشاعر والقائم، كما يدلّ عليه تقييدُه الشاعرَ في مثال القلب بقبيلة معيّنة أو طرف معيّن.

هذا وقد يقال: لا ينحصر القصر فيما ذكر من أنّ السامع يعتقد كذا، ويتردّد فيه، بل ربّما اعتقد المتكلّم انّ السامع يعتقد أنه اعتقده منجّمًا و شاعرًا، أو اعتقده على خلاف ما هو عليه من الشعر والتنجيم، أو تردّد في أمره فيقول: "ما أنت إلاّ شاعر" بناء على ظنه خطأً كان أو صوابًا. ومنه قوله تعالى: ﴿**إن أنتم إلاّ تكذبون**﴾[٣٦سورة يس /١٥] كما سيأتي.

و يُجاب عنه: بأنّه لقلّته لم يتعرَّض له ههنا، ولهذا أيضا لم يصَرِّح بالقصر الحقيقيّ فإنّ أحد قسميه –أعني: قصر الصفة على الموصوف– وإن كان ممكنا لكنّه قليل، وسياتي مثاله. وأمّا

---

[١] على هامش ج: كذا في الأصل، والظاهر: "أشبهها".

[٢] انظر: دلائل الإعجاز، ٢٥٥.

قسمه الآخر –أعني: قصر الموصوف على الصفة– فلا يكاد يوجد أصلا إلاّ على طريقة الادّعاء[1]، أعني: جَعْلَ ما عدى تلك الصفة بمَنْزلة العدم. واعلم أن قصر الحقيقيّ على تقدير صحّته لا يعتبر فيه الانقسام إلى الإفراد والقلب كما أشرنا إليه.

[طرق القصر]

قال: (**وللقصر طُرَقٌ أربعةٌ**)[2] يعني بطرق القصر طرقَه العامّةَ. فلم يذكر ضميرَ الفصل وتعريف المسند لاختصاصهما بالمبتدأ والخبر مع تقدّمهما أيضا بخلاف التقديم، فإنّه وإن تقدّم ذكره لكنّه عامّ يجري في أمور كثيرة. وأمّا التصريح بلفظ الإختصاص وما في حكمه فلا يُعدّ من طرق القصر اصطلاحا. وقوله: (**بحسب مقام السامع**) إشارة إلى أنّ تعيُّن الأمثلة المذكورة للإفراد أو للقلب إنما هو بالنظر إلى حال السامع واعتقاده، وإيرادُ بل بعد النفي للقصر إفرادا أو قلباً مبنيٌّ على مذهب طائفة من النحاة كما مرّ، واقتصر في ذكر "لكن" لقصر القلب على ما تقدَّم.

قوله: (**باعتبارَيْن**) يعني الإفرادَ والقلبَ. وقد أشار في أمثلة القصر بطريق العطف إلى تقديم الإثبات تارة وتقديم النفي أخرى. قوله: (**بتقدير: لا غيرُ زيدٍ**) وحينئذ يكون من قصر الصفة على الموصوف كما قصده. ويجوز أن يقدّر: لا غيرُ شاعرٍ، لكنّه يكون حينئذ من قصر الموصوف على الصفة، وسيصرّح باستعمال "لا غيرَ" في كِلا القصرين.

قوله: (**وتبني غيراً بالضمّ، على نحو بناء الغايات**) وذلك لكون المضاف إليه مَنْوِيًّا، كما في "قبلُ" و"بعدُ" مع المشابهة في الإبهام. وإذا بُنِيَتْ "غيرًا" لم يتغيّر حركته بتغيّر إعراب المعطوف عليه، فتقول: "رأيتُ زيداً لا غيرُ، ومررتُ بزيد لا غيرُ"، وأمّا ذكر "ليس غير" و "ليس إلاّ" ههنا، فَعَلَى سبيل الاستطراد للمناسبة، إذ لا يخفى أنهما ليسا من طريق العطف بل من طريق النفي والاستثناء. ولهذا قُدِّر اسم ليس نكرة ليعمّ بالنفي، ويكون إخراج المذكور من ذلك العامّ مفيدا للقصر عليه كما يفيده قولك ابتداءً: ليس شاعر غيرَ زيد، أو إلاّ زيداً.

فإن قلتَ: قوله "ليس شاعرٌ إلاّ المذكورَ" يشتمل على تعريف المسند مع تنكير المسند إليه. وقد مَنَعَه في كلام العرب.

---

[1] وبهذا قال التفتازاني. انظر: المطول،٢٠٥.

[2] في ب:+ أقول. انظر: المطول، ٢١٠.

قلتُ: المسند في الحقيقة هو المستثنى منه المحذوف، أي: ليس شاعرٌ أحدًا إلاّ المذكورَ.

قوله: (**فتجعلَ النفي عامًّا؛ ليتناول كلّ شاعر يُعتقد ممنْ عدا زيدًا**) ولا شكَّ أنه يتناول زيدًا أيضا وإلاّ لم يصحّ استثناءه منه فكأنّه خصّ بالذكر من عدا زيدا لبقائه على ذلك النفي دون زيد.

قوله: (**وثانيها**) أي: وثاني الطرق الأربعة النفيُ بأدواته -كـ"ليس" و"ما" و"إنْ" المذكورة ههنا وكغيرها من كلمات النفي- والاستثناءُ بـ"إلاّ" أو إحدى أخواتها. وأمّا الاستثناءُ من الإثبات كقولك: "جاء القوم إلاّ زيدًا" فلم يَعُدَّه من طرق القصر فتأمّلْ. وذكر في الأمثلة الصفة الثابتة كالشعر، والمنتقلةَ كالقيام في صيغتيْ الاسم والمضارع، وأورد لقصر الإفراد أمثلةً أربعةً من التنْزيل، ولقصر القلب مثالا واحدا.

قوله: (**نُزِّلَ المخاطبون**) يعني أنّهم وإن لم يعتقدوا بعده من الهلاك إلاّ أنّهم لَمَّا استعظموا عدم بقائه لهم نُزّلوا منْزلةَ (**الْمُبَعِّدِين لهلاكه**) وجُعِلُوا كأنّهم يعتقدون فيه الوصفين -الرسالة والبعد عن الهلاك- فردّ عليهم بأنّه مقصور على الرسالة لا يتجاوزها إلى البعد عن الهلاك فهو من إخراج الكلام، لا على مقتضى الظاهر. ولا شكّ أن دعوى البعد عن الهلاك، والتنْزيلَ منْزلة المبَعِّدِين أنسب بالصحابة من دعوى التبرُّءِ عنه والتنْزيلِ منْزلة المنكرين كما زعمه بعضهم[1].

قولُه: (**مقصور على الاتصاف بـ﴿عَلَى رَبِّي﴾**[سورة الشعراء ١١٣/٢٦]) أي: مقصور على الكون "على ربّي" لا يتعدّاه إلى الكون عليّ. ولَمَّا لم يكن معنى الوصفيّة في الظرف الواقع خبرا ظاهرا صرّح بذكر الاتصاف تنبيها على أنّ الظرف يتضمّن معنى يتّصف به المبتدأ، أعني الحصولَ و الثبوتَ على ربّي، وكأنّ هذه المبالغة منه في توضيح المعنى دفع لأنْ يتوهّم: أنّ المقصود قصر الحساب على المجرور الذي هو الربّ، فيكون من قصر الصفة على الموصوف دون عكسه الذي هو المقصود.

[٧٤/ب] قوله: (﴿**أنا**﴾[سورة الشعراء ١٤/٢٦-١٥][2] **مقصور على النِّذارة**) بكسر النون مصدر بمعنى الإنذار، وهذا أيضا من إخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر، لأن القوم لم يعتقدوه جامعا بين وصفي الإنذار و الطرد، ولا تردّدوا بينهما لكن نُزِّلَ طَمَّاعِيَّتُهم وحرصهم على ذلك منْزلةَ اعتقادهم الجمعَ.

---

[1] قال بهذا الخطيب القزويني و التفتازاني. انظر: الإيضاح، ٢١٩/١؛ المطول،٢١٨.

[2] الآية: ﴿**وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الْمُؤْمِنِينَ إِنْ أَنَا إِلاَ نَذِيرٌ مُبِينٌ**﴾[سورة الشعراء ١٤/٢٦-١٥].

قوله: (**فالمراد: لستم في دعواكم للرسالة عندنا بين الصدق وبين الكذب**) لا يخفى أن رسل عيسى[عليه السلام][1] كانوا جازمين بصدقهم، فقول الكفرة: ﴿**إن أنتم إلاّ تكذبون**﴾[سورة يس ١٥/٣٦] يكون قصر قلب[2]، لكنّه حمله على قصر الإفراد، أعني على قسمه المسمّى بقصر التعيين وهذا مبنيّ على ما ذكرناه من أنّ المتكلّم إذا اعتقد أن السامع يعتقد تردّده كان له أن يسلك معه طريق القصر. وبيانه: أنّ قوله: (**عندنا**) ليس ظرفا للدعوى، إذ لا طائل فيه، بل هو ظرف للخبر، أعني: بين الصدق وبين الكذب، فيكون التردّد حينئذ من المتكلّم، أي: لستم كائنين عندنا بين الصدق وبين الكذب. والمعنى: لسنا متردّدين بين كونكم صادقين وكاذبين، بل نحن جازمون بأنّكم كاذبون. وعلى هذا يتّضح التشبيه غاية الانطباق. بظاهر حال المدَّعي، فإنَّ ظاهر حاله أن يتردّد السامع بين صدقه وكذبه، وينطبق على ما ذكرناه غاية الانطباق قوله: (**بل أنتم عندنا مقصورون على الكذب**).

وأمّا قوله: (**لا تتجاوزونه إلى حقّ كما تدّعونه**) فمعناه: لا يمكن عندنا أن تكونوا على الحقّ الذي تدّعونه حتى نَتَرَدَّدَ بين صدقكم وكذبكم. ومن زعم[3]: أنّ التردّد ههنا من المخاطب على معنى أنّه لا ينبغي لكم أن تجزموا بصدقكم في نفس الأمر، بل غايةَ أمركم أن تتردّدوا كما هو ظاهر شأن المُدَّعِي عند الدعوى. فإن أراد تردّد المدّعي بين صدقه وكذبه بحسب نفس الأمر فهو باطل، إذ ليس ظاهر حاله ذلك. وإن أراد تردّده بين صدقه وكذبه عند السامع كان المعنى ينبغي أن تَتَرَدَّدوا بين الصدق والكذب في نفس الأمر، كما يتردّد المدّعي بين صدقه وكذبه عند السامع، وأنه ركيك جدّا. إذ المقصود: أنّكم تدّعون، فينبغي أن تقتصروا على ما هو ظاهر حال المدّعي. وليس لك أن تقول: مرادُه أنّ غاية أمركم أن تتردّدوا بين صدقكم وكذبكم عندنا حتّى يتناسب المشبّه والمشبّه به، لأنّه لا يلائم الحكم بأنّه لا ينبغي لكم أن تجزموا بصدقكم، فإنّه بحسب نفس الأمر قطعًا، كما نبّهنا عليه، هكذا حُقّق الكلامُ، والله الموفّق للمرام.

قوله: (**ألا ترى إلى ما قبله**) أي: ما قبل قوله: ﴿**مَا قُلْتُ لَهُمْ إلاَ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ**﴾[سورة المائدة ١١٧/٥] وهذا تنوير لكونه مقولا في مقام اشتمل على المعنى الذي ذكره، وذلك أنّ تقديم

---

[1] في ج:+ عليه.

[2] التفتازاني عده من باب قصر القلب أيضا بخلاف السكاكي حيث عده من باب قصر الإفراد (التعيين). انظر: المطول، ٢١٩.

[3] يقصد الشارح بالزاعم التفتازانيَّ. انظر: المطول،٢١٩.

﴿أَنْتَ﴾[سورة المائدة ١١٦/٥][1] ههنا للتقوّي والهمزة للتقرير، فقد جُعل عيسى عليم[عليه السلام][2] بمنْزلة من قال للناس غير ما أمره الله به، وهو دعائهم إلى عبادة نفسه وأمّه، و لم يقل لهم ما أمره به من دعائهم إلى عبادته، وهذا توبيخ لأولئك الناس، حيث تركوا عبادة الله، واختاروا عبادة غيره كأنّ عيسى[3] ما دعاهم إلاّ إليها، وما أمرهم إلاّ بها فيكون حينئذ قول عيسى[4] قصرَ قلبٍ.

قوله: (**وفي قصر الصفة على الموصوف**) عطف على قوله: (**في قصر الموصوف على الصفة**) وأورد ههنا الجملة الفعليّة لجريان قصر الصفة فيها دون قصر الموصوف، و لم يذكر مثال الإفراد من التردّد اكتفاءً بما تقدّم. وقوله: (**لمن يرى أنّ زيدا ليس بشاعر، وأنّ زيداً ليس بِجَاءٍ**) يعني: ويرى أنّ عَمرا شاعر وأنّ عَمراً جاءٍ. قوله: (**وتحقيق وجه القصر**) في طريق العطف ظاهر مكشوف، لأنّ كلّ واحد من المثبت والمنفيّ مذكور فيه مصرّح به كما هو حقه بخلاف طريق النفي والاستثناء، فإنّ المنفيّ ليس مذكورا فيه صريحا إذا كان الاستثناء مفرّغا بعد نفي -والكلام فيه-. ولذلك تعرّض لتحقيق وجه القصر فيه، وقال: (**وتحقيق وجه القصر في الأوّل**) يعني في قصر الموصوف على الصفة. قوله: (**بعد علمك**) متعلّق بـ(**متى قلتَ**)، وهذه الشرطيّة خبر (**أنّك**).

وقوله: (**وتحقيق ذلك**) يُطلب من علوم أُخَرَ، أي من غير علوم العربيّة، جملة معترضة بين اسم "أنّ" وخبرها. ثمّ إنّه نُقل عن المصنّف أنّ أنفس الذوات التي تمتنع نفيها هي الأجسام، فإنّها على ما قيل لا تَحتمل النقصانَ لامتناع الخلاء، ولا الزيادة أيضا لامتناع التداخل، وهذا مع كونه مبنيّا على فاسد كما ترى لا يُجْدِي نفعاً، لأنّ القصر الواقع في الإعراض -كقوله: ﴿**إِنْ حِسَابُهُمْ إِلاَ عَلَى رَبِّي**﴾[سورة الشعراء ١١٣/٢٦]، وقولك: "ما السواد إلاّ قابضٌ للبصر"- خارجٌ عنه.

والقول: "بأنّ الأعراض تُقاس على الأجسام" مما لا يلتفت إليه، لأنّ علّة الحكم أعني: امتناع النفي، ليست بمشتركة. وذكر بعضهم: أنّ المراد بالذوات حقائق الأشياء، سواء كانت

---

[1] الاية: ﴿**وَإِذْ قَالَ الله يَاعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ ءَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ الله قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلاَ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلاَمُ الْغُيُوبِ**﴾[سورة المائدة ١١٦/٥]

[2] في ج : عليه؛ في ي: عليه السلام.

[3] في ج:+عليه؛ في ب:+ء م؛ ف:+ عليم.

[4] في ج:+عليه؛ في ب:+ء م.

جواهرَ أو أعراضًا، وهي عند المعتزلة ثابتة متقرّرة في أنفسها، ليست مجعولة بجعل جاعل، فلا يمكن توجّه النفي إليها، بل إنّما يُنْفَى عنها الوجود وما يتبعه من الصفات، كما حُقّق في علم الكلام. وهو أيضا باطل، لأنَّ المصنف[1] قد صرّح في مباحث "هل": بأنّ النفي والإثبات لا يتوجّهان إلى الذوات، وإنَّما يتوجَّهان إلى الصفات. ولا شكّ أنّ تحقّق الأشياء في أنفسها بلا جعل جاعل إنّما يقتضي استحالة توجّه النفي والإثبات إليها بمعنى جعلها منتفية في الواقع، أو ثابتة فيه، وأمّا بمعنى الحكم بانتفائها أو ثبوتها فلا استحالة فيه.

نعم، يكون الحكم بالانتفاء كاذبا فلا يُقْصَدُ لذلك، لكنّ الحكم بالثبوت صادق. فالصوابُ أن يقال: المراد بالذات ما يستقلّ بالمفهوميّة، وهو الذي يصحّ أن يُعلم ويُخبر عنه، وبالصفة ما لا يستقلّ، كما مرّ في مباحث النعت. ولا شكّ أنّ النفي والإثبات إنما يتوجّهان إلى النسبة الحكميّة التي لا تستقلّ بالمفهوميّة يُعلم ذلك من علوم[2] بُيّن فيها موارد السلب والإيجاب. بل نقول: إذا رجع العاقل إلى وجدانه ظهر له ذلك. فإنّك إذا تصوّرت معنى[٧٥/أ] زيد أو إنسان مثلا، ولم تَتَصَوَّرْ معه نسبةَ شيء من الوجود أو غيره إليه، ولا نسبته إلى شيء لم يمكن منك هناك نفي ولا إثبات قطعا.

فإذا قلتَ: "ما زيدٌ" توجّه النفي إلى الوصف، أعني: نسبة شيء إليه. ولا يمكن أن يكون متوجّها إلى نسبة أيّ شيء كان. فإنّ نسبة بعض الأشياء إليه ثابتة لا محالة، بل إلى نسبة الأشياء التي وقع النّزاع فيها بين المتكلّم والمخاطب، فإذا أُخْرِجَ شيء منها بالاستثناء كان ثابتا وما عداه منفيّا. وهو معنى القصر، وممّا قَرَّرْناه تبيّن امتناع قصر الموصوف على الصفة قصرًا حقيقيًّا:

قوله: (**وحين لا نزاع**) بمنْزلة الشرط، و(**تَنَاوَلَهما**) جزاء له وعامل فيه. قوله: (**وتحقيق وجه القصر في الثاني**) أي في قصر الصّفة على الموصوف. قوله (**على الوصف المسلَّمِ ثبوتُه**) وهو وصف الشعر لم يُرِدْ: أنّ مفهوم الشعر في نفسه وصف قابل للنفي، لأنّه بذلك الاعتبار من قبيل الذوات بالتفسير المذكور. بل أراد: أنّه من حيث قيامه بالغير ونسبتُه إليه يُطلق عليه الوصف، وإن كان الوصف في الحقيقة نسبتَه إلى ذلك الغير فإنّ هذه النسبة غير مستقلّة بالمفهوميّة وقابلة لورود النفي عليها. أو أراد بالوصف ههنا معنى آخَرَ، أعني القائمَ بالغير. وقد سبق منه مثل ذلك في مباحث الصفة، وأيًّا ماكان فالشعر نفسه لا يقبل نفيا، فأمّا أن يُنفَى نسبة الوجود إليه، أو يُنفَى نسبتُه إلى الغير –لكنّ الأوّل ليس بمراد– فإنّ ثبوته في نفسه مُسَلَّمٌ، فوجب

[1] انظر: المفتاح، ٢٦٠.
[2] في ب:+ أُخَرَ.

أن يتوجَّه النفي (**إلى ثبوته للمدّعَى له**) أي: الذي وقع النِّزاع بين المتكلّم والمخاطب في ثبوت الشعر له.

قوله: (**إنْ عامًّا**) أي إن كان المدّعي ثبوته له عامًّا توجّه النفي إليه عامّاً، (**وإنْ خاصًّا**) فخاصًّا. ثمّ العامّ إمّا مطلق أو مقيّد، فمثّل لهما وفي الأوّل منهما إشارة إلى القصر الحقيقيّ، فإنّه ممكن بل واقع في قصر الصفة على الموصوف.

قوله: (**فتناول**) عطف على توجّه. وقوله: (**لذلك**) إشارة إلى المدَّعَى له. وأنت خبير بأنّ حاصل ما ذكره مع إحالته به على علوم أُخر هو: أنّ النفي إذا ورد على المحكوم عليه كان متوجّها إلى نسبة شيء ما إليه، وإذا ورد على المحكوم به كان متوجّها إلى نسبته إلى شيء ما، ثمّ ذلك الشيء يتعيّن بمعونة المقام وقرائن الأحوال سواء كان عامًّا أو خاصًّا متناولاً لمتعدِّدٍ، فإذا أُخْرِج منه بعضُه كان مثبتا، وما عداه باقيًا على النفي وهو معنى القصر. وفيما ذكره من التحقيق تصريح بأنّ الاستثناء من النفي عند أرباب اللغة بلا شبهة.

قال: (**وثالثها**)[1] أي: وثالث الطرق الأربعة (**استعمال "إنما"**) ذكر الاستعمال ههنا دون سائر الطرق، لأنّ الطريق ما يُسلك ويُشتغل به ليتوصّل إلى مطلوب. ولا شكّ أنّ العطف والنفي والاستثناء والتقديم معانٍ مصدريّةٌ يَشتغل بها المتكلّمُ للوصول إلى معنى القصر بخلاف لفظة "إنّما" فذكر معها معنىً مصدريًّا. قوله: (**إنّما زيد جاءٍ**) هو على صيغة اسم الفاعل، ولو قال لمن يُرَدِّده بين المجيء والذهاب، أو يراهما منه لكان تصريحًا بالقسم الأوّل من الإفراد أيضا، كما صرّح بقِسْمَيْه معا في قصر الصفة على الموصوف، حيث قال: (**أو يراه منهما**). وذكر الشيخ عبد القاهر[2]: أنّ قولك: "إنّما جاءني زيدٌ" كلام مع من[3] زعم أنّ الجائي عمرٌو، لا من زعم[4] أنّهما جائيان، قال: "وإن زعمتَ أنّ المعنى إنما جاءني من بين القوم زيد وحده كان تكلُّفًا." إلاّ أنّ المصنّف لم يلتفت إليه.

قوله: (**ويُضيف إليه الذهابَ**) مستدرك قطعاً، والصواب أن يُقال بدلُه، ويُضيفُ المجيءَ إلى عمرو، لأنّ الكلام في قصر الصفة لا في قصر الموصوف. قوله: (**والسبب في إفادة "إنّما"**) لّما كان في إفادة "إنّما" معنى القصر نوعُ خفاءٍ –حتّى تردّد فيها جماعة– أشار إلى أنّ السبب في

---

[1] في ب:+ أقول.

[2] انظر: دلائل الإعجاز، ٢٥٦.

[3] في ب: لمن.

[4] في ب: ولا يزعم.

تلك الإفادة هو أنّ الواضع ضمّن "إنّما" معنى "ما " و"إلاَّ"، ولَمَّا لم يكن ذلك التضمين أمرًا جليًّا استشهد بما يدلّ عليه من قول المفسّرين وقول النحاة، وأيّده بالمناسبة المحسّنة للتضمين، ونبّه أيضا على تضمّنه معناهما بجريان بعض أحكام "ما" و"إلاّ" فيه.

قوله: (**وهو المطابق**) أي: ما قالوه من أن معناه: (**ما حرَّم عليكم إلاّ الميتةَ**)[1] هو المطابق لقراءة الرفع، أي: رفع الميتة مع كون (**حرّم**) مبنيًّا للفاعل، فإنّها قراءة مذكورة في بعض كتب التفاسير، ويتعيّن فيها أن يكون "ما" موصولةً والعائد محذوفا، أي: إنّ الذي حرَّمه اللهُ عليكم الميتةُ، و لم يُرِدْ رفعَ (**الميتة**) مع كون (**حرّم**) مبنيًّا للمفعول، وإلاَّ كان يتعرّض لبنائه له. وأيضا لم تتعيّن حينئذ كون "ما" موصولة لاحتمالها أن تكون كافّةً كما اختاره الزّجّاج[2] وإن رجّح أبو علي[3] كونها موصولةً لبقاء "إنّ" على عملها[4]. وأيضا الحاء في قوله: (**صلته**) "حرّم عليكم" مقيّدة بالفتح في نسخ الرواية.

وأمّا ما تُوهِم من أنّ قوله: (**إنّ المحرّمَ عليكم**) يقتضي البناء للمفعول، فجوابه أنّه بيان للمعنى لا للتقدير، ولا شكّ أنّ المحرّم عليكم، والذي حرّمه الله عليكم متساويان في المعنى كما أَنّ "المنطلقُ زيدٌ" و"الذي ينطلق زيد" يتساويان في اقتضاء الحصر.

قوله: (**وترى**) عطف على (**تسمع**) وفي اختيار (**ترى**) مبالغةً في كثرة سماعه منهم حتّى صار مرئيًّا مشاهَدًا. قوله: (**ويذكرون**) عطف على (**يقولون**)، (**لذلك**) أي لكون إنّما لا ثبات ما يذكر بعدها ونفى ما سواه مما يقابله، وقيل عطف على قوله، والسبب هو تضمينه معنى "ما" و"إلاّ" فالضمير للعلماء، وذلك إشارة إلى تضمينه معناهما، و(**الرَّبَعِيُّ**)[5] منسوب إلى ربيعة.

---

[1] الآية: ﴿**إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ الله فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلاَ عَادٍ فَلاَ إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ الله غَفُورٌ رَحِيمٌ**﴾[سورة البقرة ١٧٣/٢].

[2] هو ابراهيم بن السري بن سهل الزجاج أبو إسحاق، (؟-٣١١هـ/؟-٩٢٣م) النحوي، اللغوي، المفسر. أقدم أصحاب المبرّد قراءة عليه. له من الكتب: "معاني القرآن"، و "الإشتقاق"، و"العروض"، و"مختصر النحو". انظر: وفيات الأعيان ٤٩/١-٥٠؛ بغية الوعاة ١٧٩؛ معجم المؤلفين ١/ ٣٣.

[3] أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد الفَسَوي البغدادي النحوي. سبقت ترجمته ص ٤٠٩.

[4] انظر: دلائل الإعجاز، ٢٤٤؛ الكشاف، ٣٢٩/١.

[5] هو علي بن عيسى بن الفرج بن صالح الربعي، أبو الحسن الشيرازي الأصل، البغداديّ المنْزل (٣٢٨-٤٢٠هـ/٩٤٠-١٠٢٩م). نحويّ لغوي. أخذ عن أبي سعيد السيرافي، وهاجر إلى شيراز فأخذ عن أبي علي الفارسي ولازمه عشرين سنة، ثمّ رجع إلى بغداد، فأقام بها إلى أن مات. من تصانيفه: البديع في النحو،

قوله: (**لتأكيد إثبات المسند للمسند إليه**) فإذا فُرض أنَّ المسند نَفْيٌ كانت "إنَّ" لتأكيد ثبوت ذلك النفي للمسند إليه، كقوله تعالى: ﴿**إِنَّ اللهَ لاَ يَسْتَحْيِي**﴾[سورة البقرة ٢٦/٢]. قوله: (**على ما يظنّه**) حال من "النافية" أي: كائنة على الوجه الذي يظنّه، وإنما قال: (**بعلم النحو**) على تضمين[٧٥/ب] الوقوف معنى الإحاطة، والمراد: (**بمن لا وقوف له على علم النحو**) هو: الإمام الرازي[1][رحمه الله] بناء على أنّ قوله لا النافية –مع ما يتعلّق به– من كلام السكّاكي، مدرجا فيما أُسند إلى الرَّبَعِيِّ، فإنه ذكر في المحصول[2]: "أنّ كلمة (إنّ) للإثبات، و(ما) للنفي، فإذا اجتمعتا لم يتوجّها إلى واحد لِلُزوم التناقض، فوجب أن يتوجّه إحديهما إلى المذكور، والأخرى إلى غير المذكور، وإنّما تعيّن كلمة (إنّ) للمذكور لكونها أسبق، وبالمحافظة عليها أحقّ لكونها للإثبات الذي هو أشرف". لكن يلزم مما ذكره بطلان صدارة "ما"، وتوالي حرفي الإثبات والنفي، ثمّ تعقيبهما بالمثبت فقط، وجواز إعمال ما في "إنّما". وكلّ ذلك فاسد كما ترى. بل قد عُلِمَ في النحو أنها كافّة قطعًا.

قوله: (**ضاعف**) جواب (**لمّا**)، وفاعله مستتر راجع إلى مصدر اتّصلت. وفاعل (**ناسب**) مصدر "ضاعف" بتأويل أن يضاعف، أو لفظ "إنّما" كما هو فاعل (**أن يُضَمَّنَ**)، وإنما قال: "ناسب أن يَضَمَّنَ"، لأنّ التأكيد على التأكيد ليس معنى القصر كما لا يخفى، بل القصر مشتمل عليه، كما ذكره على أنه منظور فيه، إذ الموجود في القصر فيما أورده من المثال، كما صرّح به إثباتٌ صريحٌ مُعَقَّبٌ بإثبات ضمنيّ، فيتأكّد الأوّل بالثاني و لم يكن هناك تأكيد على تأكيد كما في "إنّما". وقد يَتكلَّف فيقال: إذا اعتقد المخاطب الشركة في المثال المذكور كان الإثبات الأوّل بعد اعتقاد الثبوت تأكيدا وتكريرا، والإثبات الثاني تأكيدا على تأكيد، و إذا تردّد فيه كما ذكره يُجْعَلُ تجويزُ السامع أن يكون الواقع هذا مع ملاحظته لذاك والتفاتِه إليه نوعَ إثبات لهذا، حتّى يكون الإثبات الأوّل تأكيدًا له. وأمّا في صورة القلب، فيجعل الإثبات الأوّل تأكيدا لاعتقاد ثبوت المجيء في الجملة، وهذا التأويل جارٍ في الكلّ.

التنبيه على خطأ ابن جنّي في تفسير شعر المتنبي، شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي في النحو. معجم المؤلفين، ٤٨٤/٢.

[1] هو محمد بن عمر بن حسن بن الحسين بن علي التميمي (أبو المعالي)، المعروف بفخر الدين الرازي.مفسر، متكلم، فقيه، أصولي، حكيم، أديب، شاعر، طبيب، مشارك في كثير من العلوم. كانت له مناظرات مع المعتزلة. ومن تصانيفه: التفسير الكبير، عيون المسائل، شرح مفصل الزمخشري، و نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز. توفي سنة ٦٠٦هـ/١٢١٠م. انظر: معجم المؤلفين، ٥٥٨/٣-٥٥٩.

[2] انظر: المحصول في علم أصول الفقه (لفخر الدين الرازي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١-٦)، ٢٦٠/١.

وأيضا ما ذكره من الإثبات الصريح و الضمنيّ إنّما يظهر في صورة العطف دون قولك: "ما شاعر إلاّ زيدٌ"، و(**تميميّ أنا**).

وقد يجاب بأنّ تصحيح المناسبة يكفيه بعض الصور، ولك أن تقول: ما ذكره الإمام[1] بيان للمناسبة أيضا لَأَحْكَمَ بأنّ الكلمتيْن باقيتان على حالهما، ولا شكّ أنّ رعاية المعنى الأصلي بقدر الإمكان أولى، وأنّ هذه المناسبة أقوى.

قوله: (**وبالعكس**) أي: والقصرَ الكائنَ بالعكس، أو كائنًا بالعكس. وقوله: (**ضِمْناً**) صفةُ "إثباتًا" أي ضمنيًّا. قوله: (**وممّا يُنَبِّه**) إنما كان هذا منبِّهًا، لأنّ أسباب انفصال الضمير معدودة، لا يتأتّى ههنا شيء منها سوى تقدير الفصل لغرض بأن يكون (**إنّما يَضرب أنا**) في معنى: (**ما يضرب إلاّ أنا**). قوله: (**مثلَه**) أي: مثلَ انفصال الضمير في: (**ما يضرب إلاّ أنا**).

فإن قلتَ[2]: كيف يُسند الفعل الغائب –أعني: يضرب– إلى ضمير المتكلم؟

قلتُ: هو في الحقيقة مسند إلى الغائب، أعني المستثنى منه المقدّرَ، أي: "ما يضرب أحد إلاّ أنا".

فإن قلتَ: إذا أريد حصر الفعل في الفاعل المضمر بطريق إنّما فهل يجب انفصاله أو لا؟

قلتُ: إن ذُكر بعد الفعل شيء من متعلّقاته وجب انفصاله وتأخيره دفعًا للالتباس، وإن لم يذكر احتمل الوجوب طردا للباب وعدمَ الوجوب بأن يُجَوَّزَ الانفصالُ نظرا إلى المعنى، والاتصالُ نظرا إلى اللفظ، إذ لا فاصل لفظيًّا.

فقوله: (**صحّةُ انفصالِ الضمير معه**) أراد به ما يعُمّ الوجوب وغيره.

.... **الذّائدُ**[3].............. ....

(**الذّائِدُ**) الطارد، و"ذِمار الرجل": ما يتعلّق به ممّا لو لم يحمه لِيمَ وعُنِّفَ مِن حِمَاهُ

---

[1] أي: فخر الدين الرازي. ويدافع الشارح في هذا الموضوع عن الرازي.

[2] انظر: المطول، ٢١٣.

[3] تمام البيت:

أنا الذائد الحامي الذِّمَارَ، وإنّما   يدافعُ عن أحسابهم أنا أو مِثلي

البيت من الطويل، وهو للفرزدق. المفتاح: ٢٩٢؛ الإيضاح، ٢١٦/١؛ الإشارات، ٨٠؛ ديوان الفرزدق، ١٥٣/٢؛ لسان العرب (أنن)، (قلا)؛ تاج العروس (ما)؛ معاهد التنصيص، ٢٦٠/١؛ المطوّل، ٣٩١؛ خزانة الأدب، ٤٦٥/٤.

وحَرِيمِه، و"الحسَب": ما يَعُدُّه الرجل من مفاخر نفسه وآبائه. يقال:

... **قَطَّرَ الفارسَ**[1] ....

ألقاه على قُطْرِه، أي جانبِه. قوله: (**ورابعها التقديم**) أي: تقديم ما حقّه التأخير، فإنّه يفيد القصر على ما قدّم سواء بقي بعد تقديمه على حاله، كخبر المبتدأ أو المفعول أوّلا، كقولك: "أنا كفيتُ مهمّك"، ثُمّ إنه اقتصر في قصر الموصوف على أحد قسمي الإفراد، أعني صورة التردّد، وفي قصر الصفة على قسمة الآخر، أعني صورة الشركة. قوله: (**باعتبارين**) يعني الإفراد والقلب.

قوله: (**وكذا: زيدا ضربتُ**) فصله، لأنّه من قصر الفاعل على المفعول بتقديمه على الفعل، وعقّبه بمثال النفي تنبيها على أنّ التقديم فيه يفيد الاختصاص لاَ نَفْيَهُ كما يُتوهَّم، إلاّ أنّ الضرب يكون منفيّا عن المذكور ومثبتا لغيره، وليس "ما زيدا ضربتُ" في إفادة القصر، كقولك: "زيداً لم أضرب"، لأنّ الاختصاص في الأوّل يعتبر في الضرب، وفي الثاني في عدمه، يشهد بذلك الفطرة السليمة.

[الفروق بين طرق القصر]

قال: (**وهذه الطرق تتفق من وجه**) قد سبق أنَّ المخاطب بقصر القلب له حكم مشوب بصواب وخطأ. فصوابه: الحكم بثبوت الصفة لأحد الموصوفيْن، أو باتصاف الموصوف بإحدى الصفتيْن. وخطأه: تعيين أحدهما أو إحداهما. والخطأ والصواب في قصر الإفراد أظهر. وأمّا قصر التعيين فلا خطأ فيه، بل المقصود به تقرير صوابه ونفي تردّده.

وقوله: (**وتُحقِّق في قصر الإفراد حكمَه في بعض وهو صوابه، وتنفيه عن البعض وهو خطأه**)، إنما يصح في أحد قسميه دون الآخر، أعني قصر التعيين، وقد سلف تحقيقه هذا كلّه فيما إذا كان المخاطب ممّن يصحّ عليه الخطأ والتردد، لا في مثل: ﴿**إيّاك نعبد**﴾[سورة الفاتحة ١/٥]. قوله: (**وتختلف من وجوه**) عطف على (**تتّفق من وجه**).

قوله: (**بوساطة الوضع، وجزم العقل**) أي بسبب أنّ الواضع وَضَعَها لمعان يفيد القصر،

---

[1] تمام البيت:

قد علمتْ سلمى وجاراتُها   ما قَطَّرَ الفارسَ إلاّ أنا

البيت لعمرو بن مَعْدِ يكرِبَ الزبيدي. المفتاح،٢٩٢/١؛ الإيضاح، ٢١٧/١؛ دلائل الإعجاز، ٢٥٠؛ كتاب سيبويه ٣٧٩/١.

بحيث يجزم العقل بالقصر إذا نظر إلى تلك المعاني. (**ودلالة التقديم عليه بواسطة الفحوى**) أي بسبب مفهومه الخطابيّ، وحُكْمِ الذوق، فإنّ من له ذوق سليم، أي قوّة درَّاكة لدقائق تراكيب البلغاء، ولطائف إعتباراتهم فيها إذا نظر في مفهوم الكلام المشتمل على التقديم فَهِمَ منه التخصيصَ، وأمّا من ليس له هذه القوّة فربّما أنكره مع كمال قوّته الإدراكيّة في المعقولات والمنقولات، رُوي عن بعض العلماء أنّه إذا سئل عن فائدة تقديم في التنْزيل أجاب بأنّه فاعلٌ مختارٌ يفعل ما يشاء، وقال الشيخ ابن الحاجب[1]: وما يقال: "إنّه للحصر" فلا دليلَ عليه.

قوله:[٧٦/أ] (**والطرق الأخيرة الأصل فيها النصّ ممّا يُثبَت دون ما يُنْفَى**) كما تُرك الأصل المذكور في طريق العطف كراهة الإطناب على ما قرّره في الكتاب، وأوضحه. كذلك ترك هذا الأصل في مثل قولك: ما زيدا ضربتُ، وما أنا قلتُ. إذ المقصود به قصر الفعل على غير المذكور، لا قصر عدم الفعل على المذكور كما أشرنا إليه، فيكون النصُّ ههنا: بما يُنْفَى دون ما يُثْبَتُ.

[حكم "لا" العاطفة]

قوله: (**والطريق الأوّل لا يجامع الثاني**) هذا هو الوجه الثالث من وجوه الاختلاف، وهو أنّ العطف بـ"لا" لا يجامع الطريق الثاني، أعني النفي والاستثناء، ويجامع الطرفين الأخيرين، أعني "إنّما" والتقديم، والسبب في أنّه لا يجامع الثاني هو: أنّ "لا" العاطفةَ وُضعتْ لأن يُنْفَى بها عمّا بعدها ما أوجب لما قبلها، كما في قولك: (**جاءني زيد لا عمرو**) وهو ظاهر[2]. وفي قولك: "زيد شاعر لا منجِّم" فإنّه قد نفى فيه عن منجّم ما أُوجِب لشاعر، وهو كونه مسندا إلى زيد. (**فمِنْ شرطِ منفيَّتِها أن لا يكون منفيّا قبلها بغيرها**) أي بغير تلك العاطفة المخصوصة. (**من كلمات النفي**) أي الكلمات الموضوعة له، كـ"ليس" و"ما" و"إنْ" وما أشبهها.

واحترز بقوله: (**من كلمات النفي**) عن أن يكون منفيّا بحكم العقل، أو بفحوى التقديم،

[1] هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس بن الكردي المعروف بـ"ابن الحاجب"، أبو عمرو، جمال الدين (٥٧٠-٦٤٦هـ/١١٧٤-١٢٤٩م). فقيه، أصوليّ، نحويّ، صوفيّ، عروضيّ. إنتقل إلى القاهرة صغيرا، وحفظ القرآن الكريم ودرس العلوم كالفقه وأصوله على مذهب الإمام مالك، وكذا درس النحو والأدب. ومن تصانيفه "الكافية" في النحو، و"الشافية" في الصرف. معجم المؤلفين: ٣٦٦/٢. انظر: بغية الوعاة، ١٣٤/٢؛ كشف الظنون، ١٦٢.

[2] في ف ي ج: ظ.

أو بـ"إنّما"، أو بأفعال تتضمّن معنى النفي، كأبَى وامتنع، فإنّ المنفيّ بـ"لا" يجوز أن يكون منفيّا قبلها بهذه الأمور كما سيأتي، وأورد لتحقيق الشرط المذكور مثالا واحدا من قصر الصفة على الموصوف، وثلاثة أمثلة من قصر الموصوف على الصفة يتنافى فيها الوصفان إمّا بالتضادّ كالقيام والقعود، أو بالعدم والملكة كالحركة والسكون، أو بالسلب والإيجاب كالوجود والعدم، فيكون المنفيّ بـ"لا" في هذه الثلاثة منفيّا قبلها بحكم العقل.

قوله: (**يَكشف لك الغطاءَ**) وذلك لأنّ (**الذي سبق في تحقيق وجه القصر في النفي والاستثناء**) هو أنَّ النفي في قصر الموصوف على الصفة، والصفة على الموصوف يتوجّه إلى المتنازَع فيه وصفا كان أو موصوفا. فإذا وقع بعد "لا" العاطفة شيء من ذلك المتنازَع فيه كان منفيّا قبلها بأداة النفي، فيمتنع تحقّق شرط منفيّها إذا جامعت طريق النفي والاستثناء. فلذلك لم يوجد مجامعتها إيّاه في كلام العرب العَرْبَاء، وإن كثرت في عبارة العلماء، ففي الكشّاف: فما أرسلناك إلاّ نذيرا لا حفيظا ومُهَيْمِنًا عليهم، وما كان ذلك الاختلاف إلاّ حسدا بينهم، لا شبهةَ في الإسلام، وما هي إلاّ شهواتٌ لا غيرُ. وإنّما قلنا بغير تلك العاطفة المخصوصة دفعا لما يتوهّم من جواز مثل[1]: "جاءني الرجال لا النساء لا هندٌ".

قوله: (**وهو يأتيني لا عمرو**) قد يقال هذا المثال يحتمل التخصيص والتقوّي على سواء، فكان الأولى به أن يمثّل بنحو: "زيدا ضربتُ لا عمروا". قوله: (**ووجه صحّة مجامعة "لا"**) لمَّا كان "إنّما" بمعنى "ما" و"إلاّ" كان من المستبعد أن يصحّ مجامعة (**لا**) العاطفة أحدهما دون الآخر، فبيّن أنّ الوجه في ذلك هو أنّ النفي في "إنّما" ضمنيّ لا صريح كما في "ما" و"إلاّ"، فإنّما في حكم الأفعال المتضمّنة للنفي لا في حكم أدوات النفي، و"لا" العاطفة تجامع النفيّ الضمنيّ دون الصريح، إذ لا شبهة في صحّة قولك: (**امتنع عن المجيء زيدٌ لاَ عمرٌو**) مع أنّه يمتنع: (**ما جاء زيدٌ لا عمرٌو**). والسبب في ذلك هو: أنّه أثبت في الأوّل الامتناع عن المجيء لزيد، ونَفَى ذلك الامتناع بـ"لا" عمّا بعدها، فقد وُجد ههنا شرط منفيّها، ونَفَى في الثاني المجيء عن زيد، فلا يتصوّر تحقّق ذلك الشرط.

قوله: (**ضمنا لا صريحا**) يعني كما أنّ: "امتنع عن المجيء زيدٌ" يتضمّن نفي المجيء عنه، ويجامعه "لا" العاطفة كذلك، إنّما يجيء زيد يتضمّن نفي المجيء عن عمرو، ويجامعه "لا"

[1] انظر: المطول، ٢١٦.

العاطفة، بخلاف قولك ما جاء زيد، فإنّه صريح في نفي المجيء عن زيد، فلا تجامعه[1] العاطفةُ، وكذلك: "ما جاء إلاّ زيد" صريح في نفي المجيء عن عمرو، فلا يجامعه أيضا. فالاشتراك بين "إنّما" و"امتنع" في مجرّد كون النفي ضمنيّا، إمّا راجعا إلى ما بعد "لا" كما في إنّما، أو إلى ما قبلها كما في "امتنع" وكذلك الاشتراك بين "ما جاءني زيد" و"ما جاءني إلاّ زيد" في مجرّد كون النفي صريحا، إمّا راجعا إلى ما قبل العاطفة كما في الأوّل، أو إلى ما بعدها كما في الثاني.

واعلم أنّك إذا قلتَ: "إنّما جاء زيد لا عمرو" أو "زيدًا ضربتُ لا عمروًا"، كان القصر مستندا إلى إنّما أو التقديمِ لتقدّمها، وكانتْ العطافةُ مؤكِّدةً لذلك القصر. وإذا قلتَ: "إنما تميميٌّ أنا" كان القصر مستفادا من "إنّما" وتقديم الخبر ههنا كتقديمه في قولك: "ما تميميّ إلاّ أنا". وإذا قلتَ: "إنّما زيدا ضربتُ" كان القصر مستفادا من التقديم لعدم احتياجه إلى تأويل، حتّى يكون المقصور عليه "زيدا"، وكان "إنّما" مؤكِّدا لذلك القصر نظرا إلى أنّ زيدا هو الجزء الأخير رتبة، إذ لا يمكن تقديره بـ"ما" و"إلاّ" إلاَّ بتأخير زيد كما لا يخفى. ومن البيّن في ذلك قوله:

أَسَامِيًا لم تَزِدْه معرفةً   وإنما لَذَّةً ذكرناها[2]

قوله: (**لكن**) استدراك من قوله: (**ويجامع الطرفين الأخيرين**)، وفاعل "جامعت " كلمة "لا" والعاطفة صفة لها، ومفعوله "إنّما"، و"جامعتها" جواب "إذا". وقوله: (**بشرط**) يريد أنّه شرط لصحّة المجامعة كما يصرّح به قولُه: (**وإذا كان له اختصاص لم يصحّ فيه استعمال "لا" العاطفةِ**) وقد صرّح الشيخ عبد القاهر[3]: بأنّه شرط لِحُسْنِ المجامعة. ولعلّه أقرب، وإنّما لم يعتبر في مجامعة "لا" العاطفة التقديمَ، هذا الشرطُ أصلا لا وجوبا ولا استحسانا[4] لكون دلالته على الاختصاص أضعف من دلالة "إنّما".

قوله: (**إلاّ ممن يَسمَع ويَعقِل**) إشارة إلى أنّ المراد بالسماع فالآية[5] ما يكون مقرونا بتعقّل المسموع، كما أنّ قوله: ﴿**إنّما**﴾[سورة النازعات ٤٥/٧٩][6] يكون إنذارا، و(**يكون له تأثير**) إشارة

---

[1] في ج ب:+ لا.

[2] البيت من المنسرح، وهو لأبي الطيب المتنبي من قصيدة قالها في مدح فَنَّاخُسْرُو وهو: عضد الدولة أبو شجاع البويهي. التبيان، ٢٣٤؛ المطول، ٢٢٣؛ وفيات الأعيان، ٥١/٤.

[3] دلائل الإعجاز، ٢٦٠. انظر: الإيضاح، ٢٢١/١.

[4] نقل الشارح هذا عن التفتازاني. انظر: المطول، ٢١٧.

[5] الآية: ﴿**إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ**﴾[سورة الأنعام ٣٦/٦].

[6] تمام الآية: ﴿**إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرُ**﴾[سورة النازعات ٤٥/٧٩].

إلى أنّ المراد بالإنذار وهو التخويف مع تبليغ دعوة ما له تأثير، فإنّه المختصّ بِمَنْ يخشى الساعةَ، أي عقابَها، وهذه الخشية موقوفة على الإيمان بالله، و(**بالبعث والقيامة وأَهْوَالِها**). ولمّا كان اختصاص الاستجابة بمن يسمع ويعقل في غاية الظهور جعلَه معلوما لكلّ عاقل مطلقا، وحيث لم يكن اختصاص الإنذار بمن يخشى كذلك جعله: (**مما لا يخفى على أحد ممن به مُسكة**) أي قَدْرٌ من العقل يَتَمَسَّكُ به، وأمّا اختصاص العجلة بمن يخشى الفَوْتَ فهو أدنى مرتبة منهما، إذ قد يعجّل من لا يخاف الفَوْتَ[٧٦/ب]، فلذلك جعله مركوزًا في العقول ثابتًا فيها بحكم العادة، هذا مع أنّ التفنّن في العبارة مطلوب أيضا.

وهذه الأمثلة الثلاثة من قصر الصفة على الموصوف. أمّا الأوّل والثالث فلا خفاء فيبهما، وأمّا الثاني فلأنّ المقصود منه قصر الإنذار فيمن يخشاها، كما ذكره، وإنّما يظهر ذلك على قراءة تنوينِ "مُنْذِرٌ" كما في نسخ الرواية.

فإن قلتَ: إذا كان الموصوف ظاهرَ الاختصاص بإحدى الصفتين، فالظاهر مما ذكره امتناع المجامعة هناك أيضا، فلا يقال لمن اشتهر بأنّ أَمْرَه التذكيرُ لا السيطرةُ: "إنّما أنت مذكِّر لا مسيطرٌ" مع أنّه قد ورد: ﴿**إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ * لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُسَيْطِرٍ**﴾[سورة الغاشية ٨٨/٢١-٢٢].

قلتُ: له أن يقول: ليس الاختصاص ههنا كالاختصاص فيما ذكرناه، أو يقول: إنّ هذا الحكم مخصوص بـ"لا" العاطفة.

قال: (**وطريق النفي والاستثناء**) هذا هو الوجه الرابع من وجوه الاختلاف، وهو: (**أنّ طريق النفي والاستثناء يُسلك مع مخاطب**) يعتقد فيه المتكلّم (**أنّه مخطئ**) ومصرّ على خطئه، وطريق "إنّما" يُسلك مع مخاطب يعتقد فيه المتكلّم أنّه مخطئ لا يُصرّ على خطئه، أو يجب عليه أن لا يُصرّ عليه دلّ على ذلك الاستعمال مع ظهور المناسبة، فينبغي أن لا يُسلك طريق النفي والاستثناء مع المتردّد، وإن جاز ذلك في القياس، وأما العطف والتقديم فلا يُعتبر فيهما الإصرار ولا عدمُه.

قوله: (**وما قال الكفّار**)[1] كأنّه قيل: إنّ الرسل لم يكونوا ينكرون أنّهم بشر، وكان الكفّار يعلمون ذلك، فكيف خاطبوهم بقولهم: ﴿**إِنْ أنتم إلاّ بشر مثلنا**﴾[سورة إبراهيم ١٤/١٠] مع أنّه لا خطأ ولا إصرار من المخاطب؟

---

[1] الآية: ﴿**إِنْ أَنْتُمْ إِلاَ بَشَرٌ مِثْلُنَا تُرِيدُونَ أَنْ تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَاؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَانٍ مُبِينٍ**﴾[سورة إبراهيم ١٤/١٠].

فأجاب: بأنّه لم يقل الكفّار للرسل هذا الكلامَ، إلاّ والحالُ أنّ الرسل عند الكفّار في مَعْرِضِ مَنْ يدّعي أنّه منتفٍ ومتَنَزِّهٌ عن صفة البشريّة، ومُنْسَلِخٌ عنه حكمُها بالكلّيّة، وذلك لأنّ الكفّار كانوا[1] يعتقدون أنّ الرسول يمتنع أن يكون بشرا، فإصرار الرسل على دعوى الرسالة بمنْزلة الإصرار على إنكار البشريّة عند الكفّار، ولذلك جعلوهم منكرين للبشريّة، وخاطبوهم بما خاطبوهم. قوله: (**بناءً**) مفعول له لمضمون ما تقدّم أو حال، أي: جعلوا الرسل في ذلك المِعْرَضِ للبناء أو بانين. وقوله: (**أنّ الرسول يمتنع أن يكون بشراً**) بدل من (**جَهْلِهِمْ**)، ولا يجوز أن يكون مفعولَ "جهلِهم" لفساد المعنى.

قوله: (**أَوَما تسمع؟**) أي: ألا تتنبّه وما تسمع قولَهم (**في موضع آخر**) مقولاً في حقّك؟ (**كيف تجد ما يُحْكَى عنهم هناك؟**) أي في ذلك الموضع، و(**يَرْشَحُ**) ثاني مفعولَيْ "تجد" وفاعله ضمير "ما يُحكى" ومن تقرير بيان لـ"ما يتلوّث"، وكلمة "هذا" صفة لـ(**جهلِهم**) أي جهلِهم الذي هو: "أنّ الرسول يمتنع أن يكون بشراً" وهو، أي: ما يُحكى عنهم: ﴿**مَا أَنْتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ** ....الآية﴾[سورة يس ١٥/٣٦] وإنّما جَعَلَه مقرِّرًا لذلك الجهل تقريراً واضحًا، لأنّهم عقّبوا إنكار الرسالة هناك على طريقة الحصر في البشريّة بإنكار إنزال الرحمان شيئاً، وتكذيب الرسل تصريحًا، وعقّبوه هنا[2] بقولهم: ﴿**تُرِيدُونَ أَنْ تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَاؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَانٍ مُبِينٍ**﴾[سورة إبراهيم ١٠/١٤] فكان تلك الآية في تقرير ذلك الجهل أقوى من هذه.

قوله: (**وأمّا قول الرسل لهم**) جواب عمّا يقال: من أنّ الكفّار لّما ادّعوا مُنافاةَ البشريّة للرسالة، وقَصَرُوا الرسل على البشريّة بمعنى أنّهم لا يتجاوزونها إلى ما ينافيها، أعني الرسالة، ووافقهم الرسل على ذلك القصر بقولهم لهم: ﴿**إِنْ نَحْنُ إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُكُمْ**﴾[سورة إبراهيم ١١/١٤] لزم تسليمهم انتفاء الرسالة عنهم وكونُهم مقصورين على البشريّة، وتقرير الجواب أنّ قولهم هذا من باب الْمُجَارَاةِ وإرخاءِ العِنان مع الخصم بتسليم بعض مقدّماته إذا كان حقّا لِيَعْثُرَ، حيث يراد تبكيتُه وإفحامه بإظهار بطلان مقدّمته الباطلة، وفي ذلك استدراج للخصم إلى أن يصير مُسْكَةً لا مُتَشَبَّثَ له أصلاً، ومثاله أنْ تريد إزْلاقَ صاحبك فتَماشِيَه في الأرض المستوية حتّى إذا وصلت إلى مَزْلَقَةٍ أَزْلَقْتَهُ، فكأنّ الرسل قالوا: سلَّمنا أنّنا بشر، فإنّه حقّ لكن لا نسلّم[3] أنّها لا تجامع الرسالة، فإنّ الله يَمُنُّ على من يشاء من عباده، وإنّما أوردوا تسليم البشريّة في صيغة الحصر ليكون على

---

[1] سقط من ف ج ب: كانوا.

[2] في ي: هناك. في ج ب: ههنا.

[3] في ي، ج: لا نم.

وفق كلام الخصم في الصورة، فإنّه أقوى في الْمُجَارَاة، و لم يَقْصِدُوا بذلك تسليم الخصر. واللام في "لِيَعْثُرَ" متعلّقة بـــ(**المجاراة**)، و(**حيث يراد**) ظرف لـ"يعثر"، وهو من العِثار بمعنى الزلّة.

قوله: (**إمّا تحقيقا، إذا أخرج الكلام على مقتضى الظاهر**) كما في مثال الشَّبَح المرفوع لكما من بعيد بخلاف قوله: ﴿**إِنْ أَنْتُمْ إِلاَ بَشَرٌ مِثْلُنَا**﴾[سورة إبراهيم ١٠/١٤] فإنه من إخراج الكلام، لا على مقتضى الظاهر أيضا، كقوله عزّ قائلاً: ﴿**إِنْ أَنْتَ إِلاَ نَذِيرٌ**﴾[سورة فاطر ٢٣/٣٥] أي: أنت نذير، لا مُسْمِعٌ من في القبور، يعني الكفّارَ المصرّينَ على الكفر كأنّهم أموات في القبور.

قوله: (**لَمَّا كان النبيّ صلعم**[١]) جوابه أُبرِزَ لذلك. وقوله: (**وما كان مُتمنّاه**) و(**متى رآهم**) معطوفان على خبر "كان"، أعني "شديدَ الحرص"، لا على "كان"، و(**تَدَاخَلَه**) جواب "متى"، و"مِن" بيانٌ لـ"ما"، و(**الوجد**) الحزن، و(**الكآبة**) سوء الحال والانكسار من الحزن، وضمير (**كاد**) و(**يَبْخَعُ**)[٢] للنبيّ[٣]، وضمير "له" لـ"ما" أي: تَدَاخَلَه الوجدُ الذي كاد النبيّ يبخَع، أي يُهلِك نفسَه لذلك الوَجْدِ، و(**يتساقط**) عطف على جملة (**متى رآهم تداخله**) أي: كان النبيّ يتساقط، أي: يُلقي نفسَه في السقوت والهلاك لأجل الحسرات (**على تولّيهم**)، و(**ما كانتْ**) عطف على "يتساقط"، و(**يُلقي**) حال من مفعول (**تَدَعُه**) واللام في (**لِيَهيموا**) متعلّقة بـ"يُلْقِي"، يُقال: هام في الأرض، أي: ذهب متحيّراً، و(**بل كانت**) إضراب من قوله: (**وما كانت**)، ولفظة: (**عَوْدَهُ**) قُيّدتْ في بعض النسخ بالنصب، وقد مرّ بحثه مستوفًى.

وقوله: (**عسى**) متعلّق بمعنى ما تقدّم، أي: كان يدعوهم ويُزيّن لهم الإيمان رجاءً أن يسمعوا ويَعُوا، أي: يحفَظوا، (**راكبًا في ذلك**) أي: في الدعاء، وتزيين الإيمان[٧٧/أ] و"الصَّعْب من الإبل" ما لم يُذَلَّل. وقوله: (**لذلك**) إشارة إلى ما ذكر من كونه شديد الحرص وما عطف عليه قوله: (**لستُ هناك**) أي: في محلّ أن تَمْلِكَ غَرْسَ الإيمان في قلوبهم. فقوله: ﴿**إِنْ أَنْتَ إِلاَ نَذِيرٌ**﴾[سورة الفاطر ٢٣/٣٥] قصرُ إفرادٍ أُخْرِجَ على خلاف مقتضى الظاهر.

قوله: (**وقوله عزّ وعلا**) مبتدأ خبره: (**مصبوب في هذا القالَب**) أي: في قالَب قوله:

---

[١] في ي: صلى الله عليه وسلم؛ في متن المفتاح: صلى الله عليه وسلم

[٢] بَخَعَ نفسَه يَبْخَعُها بَخْعًا وبُخوعًا: قتلها غمًّا أو غَيظًا. ووفي التنْزيل " ﴿**فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ عَلَى ءَاثَارِهِمْ**﴾[سورة الكهف ٦/١٨]؛ قال الفرّاء: أي مخرج نفسك وقاتل نفسك. انظر: اللسان (بخع).

[٣] في ف: صلى الله عليه وسلم؛ في ج: عليه.

﴿**وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ * إِنْ أَنْتَ إِلاَ نَذِيرٌ**﴾ [سولرة فاطر ٣٥/٢٢-٢٣] فكأنّه عَلَيْم[١] بواسطة قربه من[٢] الله تعالى وإصابته في الأمور، وإرشاده إلى المنافع والمَضارّ اعتقد القومُ فيه أنّه يملك لنفسه نفعاً وضَرًّا، وأنّه يعلم الغيب، فأمر أن يقول لهم: "لستُ هناك" بل أنا مقصور على النِّذارة والبِشارة لا أَتَعَدَّاهما إلى تلك النَّفْع والضُّرّ وعلمِ الغيب، وإنّما قال: ﴿**لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ**﴾[سوة الأعراف ٧/١٨٨]، لأن التبشير والإنذار إنّما يُجْدِيَان بالقياس إليهم، ويؤثّران فيهم، أو أراد "نذيرٌ" للكافرين، و"بشير" للمؤمنين، فحُذف للعلم به.

قوله: (**في مقام**) صفةُ (**مخاطبٍ**) أي مخاطب كائن في مقام، وجملةُ (**لا يُصِرّ على خطئه**)، وما عطف عليها صفة "مقام" بتقدير العائد، أي: لا يصرّ فيه، وقد أورد لكلّ واحد من قصر الموصوف على الصفة وعكسه مثالاً فيما يتلقّاه المخاطب ولا يُصِرُّ فيه على خطئه.

وقوله: ﴿**إِنَّمَا اللهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ**﴾[سورة النساء ٤/١٧١] مثالٌ[٣] لِقصر الموصوف على الصفة فيما يجب تلقّيه على السامع، وإمّا مثال قصر الصفة على الموصوف فيما يجب تلقّيه عليه. فقولك: إنما خالقٌ[٤] اللهُ.

قوله: (**والأصل في "إنّما"**) هذا هو الخامس من وجوه الاختلاف، فإنّ كون الحكم بحيث (**لا يُعْوِزُك تحقيقه**) أي: يسهل عليك تحقيقه معتبر في استعمال "إنّما" بخلاف سائر الطرق، فإنّه لم يعتبر فيه ذلك، لا أنّه اعتبر فيه عدمه، وقد يقال: هو تميمٌ وتحقيق لما ذكرناه في طريق (**إنّما**) من أنّه يسلك مع مخاطب في مقام لا يُصِرّ على خطئه.... إلى آخره. يقال: "أعوَزَه الشيءُ" إذا احتاج إليه و لم يقدر عليه، و"ترقيق الرجل" جعله رقيق القلب شفيقا، و(**التَّحَفِّي**) هو التَّعَطُّف.

وقوله: (**إنّما هو أخوك**) من قبيل إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر قطعًا بخلاف قوله: ﴿**إِنَّمَا اللهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ**﴾[سورة النساء ٤/١٧١] فإنّه مع كونه جليًّا في نفسه بالأدلّة القاطعة الظاهرة، وقع فيه لصاحب الشرك خطأ، وأمّا الأمثلة الثلاثة السابقة فالظاهر فيها الإخراج لا على مقتضى الظاهر مع احتماله الإخراج على مقتضاه.

قوله: (**ومن الثاني قول الشاعر**) هو ابن قيسٍ الرُّقَيَّاتُ يمدح مصعبَ بنَ الزبير. قوله:

---

[١] في ف ي: عليه السلام.

[٢] في ج: إلى.

[٣] سقط من ف ج: مثال.

[٤] في ف:+ كلَّ شيءٍ.

.... شِهابٌ[1]		....

أي: كوكب ثاقب في رفعة المحلّ والإضاءة، (تَجَلَّتْ) أي: انكشفت الظلماء عن وجهه فيهتدي الناسُ به، و"الجَلاء" بالفتح الوضوح. و:

يَعْذِلُني[2]		....

أي: يلومني، و"الأفناء" الأخلاط والأوباش، يقال: هو من أَفناء الناس: إذا لم يُعلم مِمَّنْ هو، (**عليهم**) أي: على مدحي إيّاهم، والضمير لممدوحيْه، و(**ما قلتُ**) أي: ما حكمتُ ولا أتيتُ في مدحهم إلاّ بالفضائل والكمالات التي عَلِمَتْ بها قبيلةُ سعدٍ.

قوله:

لاَ أَدَّعِي[3]		....

ذكر الادّعاء ليناسب التسليم , وقوله:

.... أنّ كلَّ امْرِئٍ[4] ...		....

---

[1] تمام البيت:

**إنّما مصعبٌ شِهابٌ من الله		تَجَلَّتْ عن وجهه الظَّلْمَاءُ**

البيت من الخفيف، وهو لعبيد الله بن قيس الرُّقَيَّات، شاعر مدنيّ، أمويّ بعد أن كانت زبيريّا، أكثر شعره في الغزل والنسيب، لُقّب بالرُّقيّات، لأنّه شبب بثلاث نسوة اسم كلّ واحدة منهنّ: رُقيّة (ت ٨٥ ﻫ). ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات (بيروت، ١٩٥٨م)، ٩١؛ المفتاح، ٢٩٦؛ دلائل الإعجاز، ٢٤٦؛ الإشارات، ٨٣؛ المصباح، ١٥٧؛ نهاية الإيجاز، ٣٦١؛ التبيان، ٢٩٦.

[2] تمام البيت:

**ويَعذُلني أفناء سعدٍ عليهم		وما قلتُ إلاّ بالتي علمتْ سعدُ**

البيت للحطيئة في ديوانه، ٤٢، بلفظ: وتعذلني أبناء سعدٍ...؛ المفتاح، ٢٩٦؛ الإيضاح، ٢٢١؛ دلائل الإعجاز، ٢٤٦. الأفناء: جمع فنأ وهي: الجماعة.

[3] تما م البيت:

**لا أدّعي لأبي العلاء فضيلةً		حتّى يُسَلِّمَها إليه عِدَاه**

البيت من الكامل، وهو للبُحتريّ. أبو العلاء صاعد بن مخلد ذو الوزارتين، لأنّه توزّر للمعتمد والموفق، أصله نصرانيّ، أسلم وحسن إسلامه (ت ٢٧٦ ﻫ)، وليس هو المعرّي الشاعر. ديوان البحتري الوليد بن عبيد (تحقيق: حسن كامل الصيرفي، دار المعارف، ط٣، القاهرة، ١٩٧٧م، ١-٥)، ٢٤٠٣/٤؛ المفتاح، ٢٩٦؛ الإيضاح ٢٢١/١؛ دلائل الإعجاز، ٢٤٦. وأورد بدر الدين بن مالك في المصباح بلا عزو، ٩٩.

[4] تمام البيت:

**فيا من لديه، أنّ كلَّ امرئ له		نظيرٌ، وإنْ حاز الفضائل، هل له؟**

فاعل الظرف الواقع صلة، أعني "الديه"، (**هل له**) أي: هل للممدوح، (**نظيرٌ**) أي: ظاهر أنّه لا نظير له. قوله: (**وما يُحْكَى**) عطف على "قول الشاعر"، أي: ومن الثاني ما يُحكى عنهم في هذه الآية وهو: ﴿**إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ**﴾[سورة البقرة ١١/٢]، والأبيات الثلاثة المتوسّطة بينهما استشهادات على ادّعائهم الظهور (**في كلّ ما يمدحون به ممدوحيهم**). وقوله: (**ادَّعَوْا**) بيان لكون المحكيّ من قبيل الثاني. وقوله: (**على مجرى**) صفة للمصدر، أي: ادّعاء كائنا على مجرى عادتهم، أو حال، أي: جَارِينَ على ذلك المجرى. قوله: (**ولذلك**) أي: ولأنّهم ادّعوا ذلك الادّعاء المشتمل على التأكيد بإيراد الاسميّة، وبالقصر؛ وبأنّه أمر، والإضافة في قوله: (**معرّفةَ الخبر**) و(**مُوَسَّطَةَ الفصل**) من إضافة اسم المفعول إلى فاعله، وتأنيثهما باعتبار الضمير العائد منهما إلى ذي الحال، أعني الجملة.

[القصر فيما بين غير المسند والمسند إليه]

قال: (**وإذا قد ذكرنا القصر فيما بين المسند والمسند إليه**)[1] أكثر الأمثلة التي ذكها من باب المسند والمسند إليه، بل من المبتدأ والخبر، كما نبّهنا عليه، وفيها أمثلة كثيرة من الفعل والفاعل، وقد ذكر أيضا مثال قصر الفاعل على المفعول، كقوله تعالى: ﴿**مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ**﴾[سورة المائدة ١١٧/٥]، و﴿**إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ**﴾[سورة البقرة ١١٥/٢]، وكقوله: "زيدا ضربتُ" و"ما زيداً ضربتُ". قوله: (**ونحن نذكره**) أي: القصر، (**في ذلك**) أي: فيما بين غير المسند والمسند إليه، (**فلهما**) أي: فلطريقَيْ النفيِ والاستثناءِ، وإنّما[2] (**هناك**) أي: في القصر فيما بين غير المسند والمسند إليه عدّة اعتبارات كجواز تقديم الفاعل مثلاً، إذا أريد قصر المفعول عليه في: "ما" و"إلاّ" دون "إنّما".

[القصر بين الفاعل والمفعول]

قوله: (**فَتُقَدِّمَ وَتُؤَخِّرَ**) بالنصب عطف على (**تقولَ**)، كانّه تفصيل له، أي: لك أن تُقَدِّمَ المستثنى مع الأداة سواء كان فاعلاً أو مفعولاً، وتُؤَخِّرَ غيرَه عنه، لأن ما يلي أداة الاستثناء هو المقصور عليه قُدّم أو أُخّر، فلا التباس ههنا، كما في: "إنّما"، إلاّ أنّ هذا التقديم والتأخير قليل

المفتاح، ٢٩٦. ولم أعثر عليه في المصادر الأخرى.

[1] في ب:+ أقول.

[2] في ي:+ كان.

الدَّوْر في الاستعمال لِما ذكره. قوله: (**لأنَّ الصفة المقصورة على عمرو** ....إلى آخره) تصريح بأنَّ المراد من قصر الفاعل على المفعول هو قصر الفعل مقيّدا بفاعله على المفعول، وهذا معنى ما قيل من أنّ المراد قصر فاعليّته عليه، وتصريح أيضا بأنّه من[1] قصر الصفة على الموصوف، وذلك لأنّه لا شكّ أنّ ذلك الفعل باعتبار تعلّقه بالمفعول صفة له، فهو أعني قصر الفاعل على المفعول يكون راجعا إلى قصر الصفة على الموصوف؛ كأنّه قيل: "ما مضروب لزيد إلاّ عمرو"، وقِسْ على ذلك قصر المفعول على الفاعل.

وذهب جماعة من النحاة إلى امتناع هذا التقديم والتأخير، فلم يجوّزوا[٧٧/ب] (**ما ضرب إلاّ عمرواً زيدٌ**)، و(**ما ضرب إلاّ زيد عمرواً**)، وهذا على تقدير جواز تعدّد الاستثناء المفرّغ ظاهر، إذ يلزم حينئذ الحصر في الفاعل والمفعول معا، كأنّه قيل: "ما ضرب أحد أحدًا إلاّ عمرواً زيدٌ وما ضرب أحدٌ أحدًا إلاّ زيدٌ عمرًوا"، وأمّا على تقدير امتناع تعدّده وهو الحقّ، فلا ظهور له، بل الظاهر ما اختاره المصنف، ويؤيّده قوله تعالى: ﴿**وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلاَ الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِيَ الرَّأْيِ**﴾[سورة هود ٢٧/١١]، وقول الشاعر:

لا أشتهي يا قومُ إلاّ كارهاً　　　باب الأمير ولا دفاعَ الحاجبِ[2]

وقوله:

....　　　ما اختار إلاّ منكم فارسًا[3]

وقوله:

كأن لم يمت حيٌّ سواك ولم يَقُمْ　　　عليّ أحد إلاّ عليك النَّوائِحُ[4]

واختار التقدير فيها على ما ارتكبوه، أي: اتّبعوك في بادي الرأي، ولا[1] اشتهى بابَ

---

[1] سقط من ي: من.

[2] البت من الكامل، وهو لموسى بن جابر الحنفي. خزانة الأدب، ٢٩٥/١؛ شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، ٨٥٨، ٩٥٣؛ المطوّل، ٤٠١.

[3] هذا عجز البيت، وصدره:

لو خُيِّرَ المنبرُ فُرْسَانَهُ　　　..........................

البيت من السريع، وهو للشاعر العبّاسيّ اسماعيل بن محمد بن الحُميري الملقّب بالسيّد، الشيعيّ الولاء (ت ١٧٣هـ). الأغاني، ٧/٧؛ دلائل الإعجاز، ٢٥٤؛ الإيضاح، ٢٢٠؛ الإشارات، ٨٤؛ التبيان , ٢٩٢.

[4] البيت من الطويل، وهو لأشجع بن عمر السلمي. الأغاني، ٢٦٠/٧؛ خزانة الأدب، ٢٩٥/١؛ شرح ديوان الحماسة ٣٣١/٢؛ ديوان المعاني ١٨٥/٢؛ المطول، ٢٢١-٢٢٢..

الأمير[2]، واختار فارسا، وقامت عليك[3] النوائحُ لا يخلو عن تَعَسُّفٍ.

[القصر بين المفعولين]

قوله: (**ما كسوتُ زيدًا إلاّ جُبّةً**) هذا أيضا من قصر الصفة على الموصوف، كأنّه قيل: "ما مَكْسُوٌّ زيدًا إلاّ جبّةٌ" و"ما مَكْسُوٌّ جبّةً إلاّ زيدٌ"، وكذا: (**ما ظننتُ زيدا إلاّ منطلقا**) أي: "ما مظنونٌ في زيد إلاّ منطلقٌ"، و"ما مظنون منطلقًا إلاّ زيدٌ"، وقد أشار في هذه الأمثلة أيضًا إلى جواز تقديم المستثنى مع أدات الاستثناء.

[القصر بين ذي الحال والحال]

قوله: (**وإذا أردت قصرَ ذي الحال على الحال، قلتَ: ما جاء زيد إلاّ راكبًا**) هذا من قصر الموصوف على الصفة، إذ معناه لم يكن زيد في زمان المجيء إلاّ رَاكبًا، وقصر الحال على ذي الحال من قصر الصفة على الموصوف، إذ معناه في المثال المذكور: أنّ المجيء على هيئة الركوب لم يثبت إلاّ لزيد، وقد نبّه فيهما على جواز التقديم أيضًا.

[مستلزمات إِلاَّ]

قوله: (**والأصل في جميع ذلك**) أي: جميع ما ذكر ههنا من أمثلة القصر فيما بين غير المسند والمسند إليه، وأمّا القصر بينهما فقد حقّقه فيما سبق، وإنما خصّ الكلام الناقص بالذكر، لأن البحث في الاستثناء المفرّغ كما أشرنا إليه، ويدلّ مساق كلامه عليه، ولم يرد بما ذكره من الاستلزام أنّ كلمة (**إلاّ**) تكون مستقلّة به، بحيث لا يكون لغيرها مدخلٌ فيه، بل ما هو أعمّ منه، فلا يَرِدُ أنّه عَلَّلَ عمومَ المستثنى منه بعدم المُخَصِّص وامتناع ترجيح أحد المتساويين، فلا يكون إلاّ مستلزمةً وحدها، ثمّ العموم في المستثنى منه المقدّر يكون بحسب مناسبة المقام، كما نبّه عليه بُعَيْدَ هذا بقوله: "لاقتضاء المقام معنى شيءٌ من الأشياء". قوله: (**ولذلك**) أي: ولاستلزام "إلاّ" العموم في المستثنى منه المقدّر.

قوله (**تأنيث الضمير**) الظاهر أن يُقال: تأنيث الفعل كما في الكشّاف[1]، إذ لا ضمير

---

[1] سقط من ي: لا.

[2] سقط من ج: الأمير.

[3] سقط من ج: وقامت عليك.

هناك، بل الفعل مسند إلى ما بعد "إلاّ" وقد يقال: نظر المصنّف إلى أنّ الفعل بحسب المعنى مسند إلى ذلك العامّ، و لم يُجوَّز حذف الفاعل فاعتبر هناك ضميرًا راجعًا إلى ذلك العامّ على طريقة قولك: "إذا كان غدًا فأْتِنِي"، وجعل المذكور بعد "إلاّ" بدلاً من ذلك الضمير، كما يُبدل منه في الكلام التامِّ، وهو مردود بقوله للنظر إلى ظاهر اللفظ، إذ على تقدير الا بدّال لا يكون الفعل مسندًا في الظاهر إلى المؤنّث المذكور بعد "إلاّ" فكيف يؤنّث للنظر إليه، وقيل: سُمِّى علامة التأنيث ضميرا مجازًا، وقَيَّد القراءتيْن بالرفع، لأنّه إذا نصب ﴿**صيحةً**﴾[سورة يس ٢٩/٣٦] فلفظ ﴿**كانَتْ**﴾ [سورة يس ٢٩/٣٦] مستند إلى ضمير العقوبة أو الأخذة، وإذا نصب ﴿**مَسَاكِنُهم**﴾[سورة الأحقاف ٢٥/٤٦][2] كان لفظ "ترى" مبنيًّا للفاعل مسندا إلى المخاطب.

وصدر بيت ذي الرُّمَّة:

طَوَى النَّحْزُ والأَجْرَازُ ما في غُرُوضِها[3] ....

يصف النُّوق بالهُزال من السير والقَحْط، "طَوَى" أي: أضمر وهزل، و"النحز": الضرب بالأعقاب والحثّ على السير، و"الأَجْرَاز": الدخول في الأرض الجُرُز، وهي التي لا نبات لها، والغَرْضُ: بوزن الفَلْس للرحل كالحزام للسرج، وقد يُفتح همزة الأجراز على أنّه جمع جُرُز، و"الضُّلوع الجَراشِع": الأَضْلاَع العظيمة القويّة، والجُرْشُعُ من الإبل: هو العظيم القويّ. قوله: (**والأصل التذكير**) وذلك لأنّ الفعل وإن كان بحسب الظاهر لِمَا بعد "إلاّ" لكنّه بحسب الحقيقة لذلك العام المقدّر، وهو ههنا مذكَّر (**لاقتضاء المقام معنى شيء من الأشياء**).

قوله: (**ثالثها مناسبة المستثنى منه للمستثنى في جنسه**) لم يرد بكونه مناسبا له في جنسه[4] مجرّد كونه صادقا على المستثنى، بل لا بدّ مع ذلك من مناسبة مخصوصة يقتضي المقامُ رعايتَها فلا يقدّر في: (**ما جاءني إلاّ زيد**) شيء ولا جسم ولا حيوان، بل يُقدّر أحد، وفي: "ما كسوته إلاّ

---

[1] انظر: الكشاف، ٣٢٦/٣.

[2] قرأ عاصم وحمزة (يُرَى) بياء مضمومة و (مساكنُهم) بالرفع، وقرأ الباقون بتاء مفتوحة وبالنصب. إختلاف الإعراب في القراءات السبع للدكتور موسى مسطفى العبيدان، ٨٦-٨٧.

[3] هذا صدر البيت وعجزه:

.... **فما بَقِيَتْ إلاّ الضُّلُوعُ الجَرَاشِعُ**

البت من الطويل، وهو لذي الرُّمّة في ديوانه، ١٣٤١؛ المعجم المفصل، ٣٠٠/٤؛ المفتاح، ٢٩٨؛ الإيضاح، ٢٢٤/١؛ الكشاف، ٣٢٦/٣، ٤٤٩/٤ وعزاه للبيد.

[4] سقط من ي: لم يرد بكونه مناسبا له في جنسه.

جبّةً" يُقدّر كسوةٌ وملبسٌ، وفي: "ما صلّيت إلاّ في المسجد" يُقدّر: في مكان و موضع، وعلى هذا القياسُ.

قوله: (**وهذه المستلزمات**) أي: الأمور الثلاثة التي استلزمها كلمة "إلاّ" في الكلام الناقص، (**تُوجِب**) أي: تثبت جميعَ تلك الأحكام المذكورة في القصر بطريق النفي والاستثناء فيما بين غير المسند والمسند إليه من الفاعل والمفعول وغيرهما. قوله: (**واستلزامُ هذا الكلام قَصْرَ الفاعل على "عمرو" المفعولِ ضروريٌّ**) قد ظهر منه أنّ الكلام الناقص إذا رُدَّ بالتقدير إلى التامّ كان إفادته للقصر معلومة بالضرورة، فلا حاجة إذًا إلى البحث عن إفادة التامّ للقصر، فلذلك خصّ البحث بالمفرّغ، وأيضا استعمال المفرّغ في القصر أكثر من استعمال التامّ.

قوله: (**وكذا إذا قلتَ: ما ضرب إلاّ عمروًا زيدٌ**) إشارة إلى أنّ التقدير في صورة التقديم كما ذُكِرَ في صورة التأخير بلا فرق. قوله: (**فيكون زيد مقصورا على الجبّة**) يعني أنّ المكسوّ زيدا مقصور على الجبّة، وكذا قوله: (**فتكون الجبّة مقصورة على زيد**) أراد به أنّ المكسوَّ جبّةً مقصور على زيد كما تحقّقتَه.

قوله: (**وإذا قلتَ: ما اخترتُ رفيقًا إلاّ منكم**) هذا أيضا من قصر أحد المفعولين على الآخر، إلاّ أنّ أحدهما ههنا مفعول بواسطة حرف الجرّ.[٧٨/أ] قوله: (**كان التقدير: ما اخترتُ منكم أحدا متّصفا بأيّ وصف كان**) إنّما قدّر هكذا، لأنّ المستثنى -أعني رفيقا- موصوف كأنّه قيل إلاّ شخصا رفيقا، فلا بدّ أن يؤخذ (**أحد**) موصوفا على الإطلاق ليكون جنسا له مناسبا للمقام.

قوله: (**وكذا إذا قلت**) يعني أنّ قولك: (**ما اخترتُ إلاّ رفيقا منكم**) فرعٌ لقولك: (**ما اخترتُ منكم إلاّ رفيقًا**). وقولَك: (**ما اخترتُ إلاّ منكم رفيقاً**) فرع لقولك: (**ما اخترتُ رفيقا إلاّ منكم**). فكما أنّك إذا ذكرتَ أحد الأصلين الشايعين في الاستعمال بدل الآخر كان بينهما فرق واضح، كذلك إذا ذكرت أحد الفرعين القَلِيلَيْنِ في الاستعمال بدل الآخر (**لم يَعْرَ عن فرقٍ**)، بل كان بينهما ذلك الفرق بعينه أيضا، وهو: أنّ القصر في: (**ما اخترتُ إلاّ رفيقا منكم**) إنّما هو على الرفيق، فيمتنع أن يختار من المخاطبين غير الرفيق، ولا يمتنع أن يختار الرفيق من غيرهم، والقصر في: (**ما اخترتُ إلاّ منكم رفيقا**) إنّما هو على منكم، فيمتنع أن يختار الرفيق من غيرهم، ولا يمتنع أن يختار منهم غير الرفيق، وذلك لأنّ الفرعين في تقديريْ الأصلين، فلا تفاوت في المعنى، بل في قلّة الاستعمال وكثرته، وكأنّه إنّما قال: "لم يَعْرَ عن فرق"، لأنّ ذلك الفرق بين

الفرعين يحتاج إلى نوع تأمّل بسبب توسّط المقصور عليه بين أجزاء المقصور، ولّما كان ظاهر هذه العبارة مُنْبِئًا على ضعف الفرق، وكان ما ذكرناه فرقا قويًّا زعم بعضهم: أنّه أراد أنّك لو قلتَ: (**ما اخترتُ إلاّ رفيقا منكم**) بدلَ: (**ما اخترتُ إلاّ منكم رفيقًا**) بتقديم "رفيقا"، وجَعْلِ "منكم" صفة له بعد أن كان في المبدل منه مفعولا ثانيا لـ"اخترتُ" كان بينهما فرق ضعيف، لأنّهما يدلاّن على قصر اختيار الرفيق على المخاطبين، إلاّ أنّ هذا القصر في: "إلاّ منكم رفيقا" قَصْدِيٌّ، وفي "إلاّ رفيقا منكم" ضِمْنِيٌّ، لزم من وصف الرفيق بكونه منهم، وذلك لأنّه لو اختار من غيرهم رفيقا لم يصدق أنّه لم يختر إلاّ رفيقا موصوفا بأنّه منهم، وأنتَ تعلم أنّ مساق الكلام في هذا المقام يَأْبَى مَا زعمه على أنّ الفرق حينئذ قويّ أيضا، إذ يمتنع في: (**إلاّ رفيقا منكم**) أن يختار غير الرفيق منهم، ولا يمتنع ذلك في: (**إلاّ منكم رفيقا**)، بل يمتنع فيه أن يختار الرفيق من غيرهم.

قوله: (**وهذا**) أي الفرق بين "إلاّ منكم رفيقا" و"إلاّ رفيقا منكم" يُطْلِعُك على الفرق بين قول السيّد الحِمْيَرِيِّ[1] في مدح أبي العبّاس السفّاح، وبين قولك: فإنّ الأوّل يدلّ على أنّ المنبر لا يختار الفارسَ، أي الخطيب إلاّ منكم، يعني أنّه يُقتصر رضاه في اختيارِهِ الخليفةَ عليكم، وفي ذلك من المدح والإِطْرَاءِ ما لا يخفى. والثاني يدلّ على أنّه لا يختارمنكم إلاّ فارسا، فلا يمتنع أن يختاره من غيرهم أيضا، فيحتلّ المقصود من المدح قطعًا.

[حكم إنّما]

قوله: (**وإذا عرفتَ هذا**) أي: القصر فيما بين غير المسند والمسند إليه فإنّه المبحوث عنه ههنا وإن كان بعض الأمثلة الآتية في "إنّما" من باب المسند والمسند إليه على عكس ما تقدّم أوّلا. وقوله: (**لا تَصْنَعْ**) على صيغة النهي بيان وتقرير لقوله: (**اعْرِفْهُ**) و(**امْضِ**) عطف عليه، و(**نَزِّلْ**) صيغةُ أَمرٍ بيان لما أَذْكُرُه لك، والمراد (**بالقيد الأخير من الكلام**) ما يكون جزءًا منه بالذات عمدة أو فضلة، لا ما يذكر في آخره فقط، فإنّ الموصول مع صلته المشتملة على قيود متعدّدة قيد واحد، وكذا الموصوف مع صفته، فالمقصور عليه في قولك: "إنما جاءني مَنْ أكرمتَه يوم الجمعة أمام الأمير" هو الفاعل أعني الموصول مع صلته، وفي قولك "إنّما جاء رجل عالم" هو

[1] هذا عجز البيت، وصدره:

لو خُيِّرَ المنبرُ فُرْسَانَهُ   **وما اختار إلاّ منكم فارسًا**

البيت للشاعر العبّاسيّ اسماعيل بن محمد بن الحِمْيَرِيّ الملقّب بالسيّد، الشيعيّ الولاء. وهذا البيت من جملة أبيات قالها الشاعر للسّفّاح، وقد خطب يوما خطبة فأحسن، والشاعر كان يتشيّع ويهجو الأمويّين (ت ١٧٣هـ). دلائل الإعجاز، ٢٥٤؛ الإيضاح، ٢٢٠؛ الإشارات، ٨٤؛ التبيان، ٢٩٢؛ الأغاني ٧/٧.

الموصوف مع صفته. قوله: (**فَقَدِّرْ نحوَ: "إنّما يضرب زيد"، تقديرَ: "ما يضرب إلاّ زيد"**) وذلك التقدير هو: "ما يضرب أحد إلاّ زيد" فينحصر الضرب في "زيد"، وكذا الكلام في التقادير الأُخَرِ.

قوله: (**وكذلك إذا قلت: إنما زيد يضرب، فَقَدِّرْهُ تقديرَ ما زيد إلاّ يضرب**) وذلك التقدير هو: ما زيد يفعل فعلاً إلاّ يضرب، وإنّما فصله، لأنّه من قصر المسند إليه على المسند. قوله: (**ولا تَقِسْهُ**) أي: ولا تَقِسْ "إنّما"، (**في ذلك**) أي في جواز التقديم والتأخير، (**عليه**) أي: على "ما" و"إلاّ"، وتوحيد ضمير "هما" باعتبار كونهما معًا طريقا واحدا للقصر، (**فذاك**) أي: "ما" و"إلاّ" (**أصل**) في إفادة القصر، إذ لا حاجة في فيهما إلى إعتبار تضمين معنى شيء آخر، واعتبار مناسبة معه وأيضا يفيد أنّه بلا احتمالٍ واختلاف يعتدّ به بخلاف "إنّما"، فإنه (**كالفرع عليه**) في تلك الإفادة، وإنّما لم يقل: فرعٌ عليه، لأن إفادته للقصر بالوضع أيضا. وما ذكره من حديث التضمين والمناسبة، إنّما هو لإظهار المعنى الوضعِيّ الذي تطرّق إليه خفاء واختلاف.

ولا شكّ أنّ مرتبة الفرع ينبغي أن يكون أدنى من مرتبة الأصل، وأيضا التقديم والتأخير في "ما" و"إلاّ" غير مُلْبِسٍ، لأن المقصور عليه هو ما يلي "إلاّ" قُدِّمَ أو أُخِّرَ، وفي "إنّما" مُلْبِسٌ، إذ لا دلالة ههنا على تعيين المقصور عليه إلاّ بكونه الجزء الأخير، فلو جُوِّزَ تقديمه لالْتَبَسَ بغيره، وإنّما لم يُعْكَسْ الأمر في "إنّما"، لأن المقصور مقدّم طبعا فقدّم وضعا، ولذلك كان تقديم المقصور عليه في "ما" و"إلاّ" نادرًا. وقد يقال إنّما قال: (**مؤَدٍّ إلى الإلباس**) ولم يقل: "مُلْبِسٌ" إشعارا بأنَّ الإلباس قد يرتفع بالنظر إلى حال المخاطب.

قوله: (**وكذلك قَدِّرْ**) أي: وقَدِّر: (**إنّما هذا لك**) تقديرَ: "ما هذا إلاّ لك"[٧٨/ب] و:(**إنّما لك هذا**) تقديرَ: "ما لك إلاّ هذا" تقديرًا مثلَ تقديرِك في الأمثلة المذكورة. يعني قَدِّرْ الأوّل: بما هذا لأحدٍ إلاّ لك، والثاني: بما لك شيء إلاّ هذا. فكأنّه فصله ليُبنى عليه حديث الاجتماع مع "لا" العاطفة.

فإن قلتَ: كون المقصور عليه في "إنّما" هو الجزء الأخير منقوض بقولك: "إنّما أنا قلتُ هذا"، إذ معناه: ما قاله إلاّ أنا بشهادة التقديم، وبقوله:

وإنّما لذّةً ذكرناها[1] ....

[1] تمام البيت:

أساميًا لم تَزِدْه معرفةً وإنما لذّةً ذكرناها

لأنّ المراد قصر الذكر على اللذّة.

قلتُ: لا نقضَ، أمّا بالمثال فلأنّ تقديم المبتدأ فيه ليس لقصر الخبر عليه حتّى تكون معناه ما ذكرته، بل لقصره على الخبر بـ"إنّما" على طريقة قولك: ما أنا إلاّ قلتُ هذا، وأمّا بالبيت فلأنّه قد مرّ أنّه يجب فيه اعتبار التأخير الرُّتْبِيّ، إذ لايكون تقديره إلاّ بقولك: "ما ذكرناها إلاّ لذّةً" وقِسْ على ما ذكرنا نحو: "إنما شاعر زيد"، و"إنّما قيسيّ أنا". فإنّه قُدِّمَ فيه الخبرُ ليقصربـ"إنّما" على المبتدأ على طريقة: ما شاعر إلاّ زيد، وما قيسيّ إلاّ أنا. ألا ترى كيف قدّر "إنّما لك هذا" بـ"ما لك إلاّ هذا"؟ وإذا تحقّقتَ ما تلوناه تخلّصْتَ من ورطة حيرة وقعتْ فيها جماعة.

[حكم غير]

قوله: (**ولا تقول: ما جاءني غيرُ زيد لا عمرٌو**) الرواية في: (**عمروٌ**) هو الرفع عطفا على (**غيرُ**)، وقياسه على: "ما جاءني إلاّ زيد لا عمرو" يقتضي جرَّه عطفا على زيد، لأنّه الواقع موقع ما بعد إلاّ. وقيل: زيد مرفوع تقديرا، لأنّه بمنْزلة ما بعد "إلاّ"، وجرّه لضرورة إضافةِ "غيرِ" إليه وانتقال إعرابه إلى "غير"، فقوله: (**لا عمرٌو**) عُطِفَ على "زيد" المرفوع تقديراً.

[الخاتمة]

قال: (**واعلم أنّي مهّدت**) يُروى بالتشديد من: "مهّدتُ الأمر" سوّيتُه وأصلحتُه، وبالتخويف من: "مَهَدْتُ الفراش" بَسَطْتُه. و(**الشاهد**): الحاضر المعاين. قوله: (**بناؤها**) أي البناء على تلك القواعد، فالإضافة لأدنى ملابسة، و(**الحِذْقِ**) –بالكسر-: المهارة، (**نَهَجْتُ**) أي بيّنتُ وأوضحتُ، و(**المناهِج**): الطرق الواضحة، (**أخذتْ بك**) أي: أخذتْكَ، والباء زائدة للتأكيد، يُقال: "أَخذَ الخِطَام" و"أَخَذَ به"، و(**المَجْهَلُ**) الفَلاة لا علم فيها، و(**الْمُتَعَسَّفُ**) موضع الأخذ على غير طريق، أي: نَحَتُّكَ وبَعَّدتُكَ عن المجهل مائلا بك إلى الطريق المستقيم، و(**صَرَفَتْكَ**) أي: تلك المناهج، و(**الآجن**): الماء المتغيّر لونه وطعمه، (**المطروق**) الذي يَرِدُه الدّوابّ وتَخُوضُ فيه، و(**النَّمِير**) ضِدّ الآجن، و(**الغَليل**) حرارة العَطَش، (**انتحيتَها**) قصدتَها، و(**الضَّوالّ**) جمع ضالّة، و(**المَنْشودة**) المطلوبة. فالأصول المذكورة في هذا العلم من حيث إنها مَبْنىً وأساسٌ لفروعها سُمّيتْ قواعدَ، ومن حيث إنها مسالك واضحة إليها سُمّيتْ مناهج، ومن حيث إنها علاماتٌ لها

البيت من المنسرح، وهو لأبي الطيب المتنبّي من قصيدة قالها في مدح فَنَّاخُسْرُو وهو: عضد الدولة أبو شجاع البويهي. التبيان، ٢٣٤؛ المطول، ٢٢٣؛ وفيات الأعيان، ٥١/٤

سُمّيتْ أعلامًا، فالمعبَّر عنه واحد، واختلفت العبارات لاختلاف الاعتبارات.

قوله: (**وحشَدتُ**) على صيغة الحكاية في نسخة مُعَوَّل عليها، أي: جمعتُ لك منها، أي: من القواعد والمناهج والأعلام، وقيل: هي صيغةُ غيبةٍ فاعلها ضمير الأعلام، أي: جَمَعَتْ لك من الضّوالّ المنشودة ما ليست عند أحد بمجموعة، وهذا بسياق كلامه أنسب، (**خَذَوْتَ**) أي: قِسْتَ وقدَّرتَ، (**عليها**) أي على تلك الأمثلة، و(**أَبَتْ**) عطف على (**أُمِنَتْ**)، وفاعله (**يدُ الخَطَلِ**)، وفاعل (**تتصرّفُ**) ضميرها، أو بالعكس، أي: أَبَتْ يدُ الخَطَل وامتنعتْ من أنْ تَتَصرّف (**فيما تَثْنِي إليه عَنَانَك**)، وعلى هذا فالضمير العائد من الجملة الشرطيّة إلى موصوفها –أعني أمثلة– إنّما هو في شرطها –أعني عليها– لا في جزائها.

وقيل: فاعل (**أَبَتْ**) ضمير الأمثلة، أي مُنِعَتْ الأمثلة تَصرُّفَ يد الخطل، وهو الفساد والاضطراب في المنطق، يقال: "خَطِلَ في كلامه" بالكسر. قوله: (**ثمّ إذا كنتَ**) أي: بعد تمهيد القواعد وبنائك عليها، ونهج المناهج وسلوكك إيّاها، ونصب الأعلام وانتحائك لها، وتمثيلِ الأمثلة وحَذْوِك عليها إذا كنتَ ممّن مَلَكَ الذوقَ السليم الحاصل بالتّتبّع مُنْضَمًّا إلى (**الطبع**) أي: الفطرة المستقيمة، و(**تصفّحتَ كلامَ ربّ العزّة**) أي: نظرتَ فيه بتأمّل في نظمه ومعانيه، (**أَطْلَعَتْكَ**) أي: تلك القواعد والمناهج والأعلام والأمثلة مع ما ملكتَهما من الذوق والطبع، (**على ما يوردك هناك**) أي: في كلام ربّ العزّة، (**مواردَ الهِزَّة**) أي: حركة السرور، (**وكشفْتَ**) أي: تلك القواعد وما عُطف عليها، (**وفَصَّلْتَ**) هي أيضًا (**لك ما أَجْمَلَه إيثارُ أولئك الْمَصَاقِعِ**)، فإنّ اختيار أولئك الواصلين إلى نهاية بلاغة البشر الْمُقَارَعَةَ على المعارضة حتّى انتهى الحال بهم إلى هلاكهم وسَبْيِ أولادهم، ونَهْبِ أموالهم يدلّ إجمالا على أنّ القرآن مُعْجِزٌ لا يمكن للبشر الإتيان بما يوازيه، أو يدانيه، كما بُيّن في علم الكلام. قوله: (**فإنّ مِلاك**) أي: اشترط مع تلك القواعد وأخواتها الذوق والطبع، لأنّهما مِلاك الأمر في علم المعاني، دون ما عداه من العلوم، (**وإلاّ**) أي: وإن لم يخترْ علوماً أُخرَ بل إختار هذا العلم، (**لم يَحْظَ بطائلٍ**)[٧٩/أ] أي بفائدة، (**مما تقدّم أو تأخّر**) أي من مسائل هذا العلم، أو من سعيه وكَدِّه.

.... **فلا غَرْوَ**[١] ....

---

[١] تمام البيت:

إذا لم تكن للمرء عينٌ صحيحة فلا غَرْوَ أنْ يَرْتابَ والصبحُ مُسْفِرُ

رواه صاحب المفتاح وصاحب الطراز المتضمن ولم ينسباه إلى قائل معين. انظر: المفتاح، ٣٠١؛ الطراز للعلوي، ٢٨٤/٣.

بمعنى لا عجبَ، (**والصبحُ مُسْفِرُ**) أي: مُضِيءٌ ومُشرق. قوله: (**فَسَيُذْكَرُ**) أي: سيُذكرُ على سبيل التفصيل وتُبَيَّنُ النُّكَتُ فيه، وإن سبق في مباحث الفصل والوصل إشارة إجماليّة إلى أنّ الخبر قد يراد به معنى الطلب.

[القانون الثاني]

[من علم المعاني وهو قانون الطلب]

[مقدّمة]

قال: (**القانون الثاني من علم المعاني وهو: قانون الطلب**)[1] قد تفنّن في ذكر القانونيْن فقال: "هناك القانون الأوّل فيما يتعلّق بالخبر"، والمناسب لهذا أن يقال ههنا القانون الثاني فيما يتعلّق بالطلب، لكنّه عدل إلى جعل القانون الثاني إمّا مبتدأً محذوفَ الخبرِ، أو خبرًا محذوفَ المبتدأ، أي: القانون الثاني هذا، أو هذا القانون الثاني. قوله: (**يستدعيها المقام**)[2] وذلك لأنّ بيان أحكام أقسام الطلب يتوقّف على تلك المقدّمة، أعني بيانَ ما لا بدّ للطلب منه، وبيانَ تنوّعِه إلى نوعيه، والتنبيهَ على أبوابه الخمسة في الكلام، والتنبيه على كيفيّة توليد أبوابه (**لِما سِوَى أصلها**) أي: أصولها، لكنّه وحّد لعدم الالتباس على طريقة قوله:

كُلُوا في بعض بَطْنِكم تَعِفُّوا[3] ....

ففي المقدّمة مقامات أربعة، (**وهي**) أي: المقدّمة المشتملة على تلك المقامات الأربعة، فلفظة "هي" مبتدأ خبره قوله: (**أَنْ لا ارتيابَ**) إلى قوله: (**ناقلين الكلام إلى التصفّح لأبواب الطلب**) فالمقام الأوّل أعني بيان ما لا بدّ للطلب منه، هو أنّ الطلب لا بدّ له من تصوّر إمّا إجمالاً كتصوّر شيء ما، أو تفصيلاً كتصوّر القيام على هيئة مخصوصة مثلا لامتناع توجّه الطلب نحو المجهول المطلق، ولا بدّ له أيضا من مطلوب، لأنّه نسبة بين الطالب والمطلوب، وإنّما أخّره مع أنّ الأنسبَ تقديمه على التصوُّر ليربط به أنّه يستدعي في مطلوبه أن لا يكون حاصلاً وقت الطلب، ويذكر عقيبه أنّه قد لا يستدعي إمكان حصوله، وقد يستدعيه.

قوله: (**وَلْيَكُنْ هذا المعنى**) أي: استدعاء الطلب أن لا يكون مطلوبه حاصلاً وقت

---

[1] سقط من ي: القانون الثاني من علم المعاني وهو: قانون الطلب.

[2] في نسخ المفتاح المحققة بلفظ: يسند عليها المقام. يبدو أنّ الشارح اعتمد على النسخة (النسخة المغربية المعولة عليه) التي لم يعتمدها محققوا المفتاح.

[3] تمام البيت:

كُلُوا في بعض بَطْنِكم تَعِفُّوا   فإن زمانكم زمن خَمِيصُ

البت من الوافر بلا نسبة. انظر: خزانة الأدب، ٥٥٩/٧-٥٦٠؛ الكتاب لسيبويه، ١٠٨/١؛ المفصل للزمخشري (مطبعة التقدم، ١٣٢٣م)، ٢١٣. الخميص: الجائع، الخُمْص: الجوع.

الطلب، فإنّه سيُفَرَّغُ على هذا في مواضع شتَّى منها.

قوله: (**وامتنع طلب الحاصل تَوَجَّهَ إلى غير حاصل**). وقوله: (**امتنع أن يكون المطلوب بالاستفهام التصديق بحال نزول صاحبك لكونه حاصلاً**) إلى غير ذلك من نظائره في توليد النتائج، ومنها قوله في الباب الرابع: (**ولا تَظُنُنَّ هذا طلبًا للحاصل فإنّ الطلب حال وقوعه يتوجّه إلى الاستقبال، كما نُبِّهْتَ عليه في صدر القانون**). قوله: (**والطلب**) هذا هو المقام الثاني أعني بيان تنوّعه إلى نوعيه، وإنَّما قدّم ما لا يستدعي إمكان المطلوب مع كون مفهومه سلبيًّا لمزيد الاهتمام بشأنه، فإنّ الطلب مَظِنَّة لكون مطلوبه ممكنا، ولذلك أحال بالانقسام على التأمّل، وأيضا ما لا يستدعي باب واحد، وما يستدعي أبواب أربعة فهو منه كالواحد من العدد.

قوله (**أعمّ**) لأنّ عدم استدعاء الإمكان بجامع استدعاء اللاَّ إمكانٍ، أعني الامتناع ويجامع الإمكان أيضا، والتمنّي[1] يجري في المستحيلات والممكنات المستبعَدِ وقوعُها. قوله: (**أنّ لا واسطة بين الثبوت والانتفاء**) فإنّهما نقيضان اتّفاقا، إنّما الخلاف في ثبوت الواسطة بين الوجود والعدم على ما قرّر في موضعه.

والحاصل: أنّ المطلوب[2] إمّا ثبوتُ مُتصوَّرٍ، أي: مدرَكٍ مطلقا، وإمّا انتفاءُ مُتصوَّرٍ للحصر العقليّ، ولا بدّ من اعتبار الحصول معها، لأنّه المقصود بالطلب، ولمّا كان الحصول ذهنيّا وخارجيّا صار الأقسام أربعةً: حصولُ ثبوتٍ أو انتفاء في الخارج، وحصولُ ثبوتٍ وانتفاءٍ في الذهن، ولا نعني بحصول انتفاء القيام في الخارج إلاّ اتصافَ الذات بذلك الانتفاء في الخارج، ولا يلزم منه كون انتفاء القيام موجودا وثابتا في الخارج.

قوله: (**ثمَّ إذْ لم يَزِدْ الحصول في الذهن على التصوّر والتصديق**) أي: لم يَزِدْ على حصول الْمُدرَك التصوّري، وحصول المدرَك التصديقيّ (**لم يتجاوز أقسام المطلوب ستّةً**): حصولَ ثبوت مُدرَك تصوّرِيّ، أو مدرَك تصديقيّ في الذهن، وحصولَ انتفاء مُدرَك تصوّريّ، أو مدرَك تصديقيّ فيه، وحصولَ ثبوت مُدرك تصوُّرِيٍّ أو انتفائه في الخارج. وإنّما قال: (**لم يتجاوز**) لأنّ المتبادر أن تكون الأقسام ثمانية حاصلة من ضرب الأربعة الأولى في قسمي التصوّر والتصديق، إلاّ أنّك تعلم أنّ المدرك التصديقيّ لا يُطلب ثبوته، ولا انتفاؤه في الخارج، بل لا يتصوّر ذلك بخلاف المدرَك التصَوُّري، كالقيام مثلاً، فإنّه يُطلب ثبوته، أو انتفاؤه في الخارج، فظهر أنَّ المراد بالتصور

[1] في ب: السعي.
[2] سقط من ب: أنّ المطلوب.

كما أشرنا إليه هو المدرك مطلقا، ولذلك شَمِلَ جميعَ الأقسام، وأنّ المراد بالتصوُّر والتصديق: هو المتصوَّر والمصدَّق به، أي: ما من شأنه أن يتعلّق التصديق به، فلا غُبارَ على عبارته.

قوله: (**وطلب حصول التصوّر**) جواب عمّا يُقال: كيف يصحّ طلبُ حصول المتصوَّر في الذهن؟ والحال أنه متصوّر حاصل فيه فيلزم طلب تحصيل الحاصل. وتلخيص الجواب: أنّ تصوّر الشيء على مراتبَ متفاوتةٍ في الإجمال والتفصيل، فالإنسان إذا لم يتصوّر شيئا أصلاً لم يمكن منه طلبُهُ قطعًا، وإذا تصوّره؛ إمّا إجمالا بأن أدركه من حيث إنه شيء ما، أو تفصيلا بأَنْ أدركه باعتبار مفهوم أخصّ من مفهوم شيء ما كالإنسان مثلا، فيكون تفصيلا بالقياس إليه أمكنه أن يُطلَب حصولُه في الذهن، و لم يكن ذلك الطلب متوجّها إلى ذلك الحاصل من مراتب تصوّره، بل إلى مرتبة غير حاصلة يُتَفَصَّلُ بها ذلك المجملُ، أو يُزداد بها تفصُّلُ ذلك المفصَّل. قوله: (**ووجه ذلك**) أي: وجه رجوع طلب حصول التصوّر إلى تفصيل[1] المجمل، أو تفصُّل المفصّل، وإنّما قال: "المفصَّلُ بالنسبة" لأنّ المفصّل من كلّ وجه لا يُطلب تصوُّرُه.

[النوع الأوّل: التمني]

قوله: (**أمّا النوع الأوّل من الطلب: فهو التمنّي**)[2] هذا هو المقام الثالث، وهو التنبيه على أبواب الطلب، ولّما حكم بأنّ التمنّي لا يستدعي إمكان المطلوب، وكان من المستبعد[٧٩/ب] أن يطلب العاقل ما لا يمكن، أشار إلى جريان التمنّي في المُحال العقليّ، ككون غير الواقع في الزمان الماضي واقعًا فيه، وفي المُحال العاديّ، كعَوْدِ الشباب، وإلى أنّه إذا جرى في الممكن وجب أن يكون مستبعدا بحيث لا يُتوقّع ولا يُطمع فيه، فإنَّ المتوقَّع يُستعمل فيه "لعلّ"، والمطموعَ فيه يُستعمل فيه "عسَى"، والتوقُّع أقوى من الطَّمَعِ، ولذلك قال: (**ولا لك طماعيّة في وقوعها**).

[النوع الثاني: الاستفهام]

قوله: (**وأمّا الاستفهام**) المناسبُ لِما تقدّم أن يقال: وأمّا النوع الثاني فالاستفهام إلى آخر الأقسام، إلاّ أنّه عدل عن ذلك، لأنّه لا دليل على انحصار النوع الثاني في هذه الأربعة سِوى الاستقراء الذي لا يفيد غير الظنّ، فأورد الكلام على وجه لا يتطرّق إليه منع، إذ لا شبهة في أنّ هذه الأقسام الأربعة من النوع الثاني، ولو سلك هذه الطريقة في التمنّي لأَشْعَرَ بعدم انحصار

[1] في ج: تفصُّل.

[2] سقط من ي: قوله: أمّا النوع الأوّل من الطلب: فهو التمنّي.

النوع الأوّل فيه، وقد يقال: أنّه لّما عمل حال التمنّي بأنّه انحصر فيه النوع الأوّل بقي ذهن المخاطب في بادي الرأي متردّدًا في سائر الأبواب الخمسة المذكورة في صدر الكتاب أنّ حالها ماذا، فأورد كلمة "أمّا" تفصيلاً لذلك المجمل، وإزالةً لتردّده مع كونها قسيمةً لـ"أمّا" الأولى، وهذا أولى مع أنّ الافتنان في ذكر النوعيْن مقصود أيضا.

قوله: (**والاستفهام لطلب حصول في الذهن**) الاستفهامُ يتناول أقسامًا أربعةً من تلك الستّة المنحصر فيها أقسام المطلوب، لأنّ التصوّر إمّا تصوّرُ مدرَكٍ ثبوتيٍّ، كالقيام، وإمّا تصوّرُ انتفائه كاللاَّ قيامِ، وكذلك التصديق إمّا بثبوت مدرَكٍ، وهو التصديق الإيجابيّ، وأمّا بانتفائه وهو التصديق السلبيّ، واختار أنَّ التصديق هو الحكم وحده، كما هو مذهب الأوائل، وقدّمه في التقسيم، لأن مفهومه وجوديّ وامتناع انفكاك التصديق من تصوّر طرفيه ظاهر لامتناع الحكم على شيء أو بشيء من غير أن يتصوّر بوجهٍ مَا.

قوله: (**ثمّ المحكوم به**) إشارة إلى ما هو المشهور من أنّ كلّ واحد من الوجود والعدم قد يجعل محمولاً كقولك زيد موجود أو معدوم، وقد يجعل رابطةً[1]، كقولك: زيد توجد له الكتابةُ، أو تُعْدَمُ عنه الكتابةُ؛ فالقسم الأوّل يُسمّى تصديقًا بسيطًا، وتُسمّى كلمة "هل" الطالبة له بسيطةً، والقسم الثاني يُسمّى تصديقاً مركّباً، وتُسمّى "هل" الطالبة له مركّبةً، وفي قوله: (**ثابت أو متحقّق أو موجود، كيف شئتَ؟**) تنبيه على أنّها ألفاظ مترادفة خلافا لما عليه جمهور المعتزلة، وجعل المحكوم به في: (**ما الانطلاق ثابتًا**) الانتفاءَ مطلقًا، لأنّه بمعنى قولك: الانطلاق منتف، وفي: (**ليس الانطلاق بقريب**) انتفاءَ القرب، لأنّه بمعنى قولك: الانطلاق منتفٍ عنه القرب.

قوله: (**لا مزيد للتصديق على هذين النوعين**) وذلك لأنّ التصديق يتعلّق بالثبوت و الانتفاء قطعا، فإمَّا أن يتعلّق بثبوت شيء و انتفائه في نفسه، وإمّا أن يتعلّق بثبوته وانتفائه عن غيره. قوله: (**لا يحتمل الطلبَ إلا في التصديق**) لأنّ التصديق بوجود شيء أو بعدمه قد لا يكون حاصلاً فيطلب بـ"هل" البسيطة، أو في المسند إليه، لأنّه قد لا يكون متصوّرًا فيُطلب تصوّره، وأمّا المسند في هذا النوع وهو الثبوت والانتفاء على الإطلاق، فتصوّره بديهيّ حاصل لكلّ عاقل، فلا يُطلب أصلاً.

والنوع الثاني: يحتمل الطلب في التصديق وطرفيْه بمعنى أنّه يجوز فيه ذلك، لا بمعنى أنّ كلّ فرد منه كذلك، إذ ربّما كان التصديق مع طرفيه هذا النوع أيضا بديهيًّا فيستغني عن الطلب

---

[1] في ف ي: رابطَه.

بالكلّيّة كقولك الواحد نصف الاثنين. قوله: (**وأمّا الأمر والنهي والنداء**) هذه الثلاثة من القسمين الباقيين من تلك الستّة، أعني الحصولين المنسوبين إلى الخارج وقدّم حصول الانتفاء في الخارج، لأنّه مختلف فيه. وما اختاره مذهب أبي هاشم[1]. وذهب غيره[2]: إلى أنّ المطلوب في النهي هو: كفُّ النفس عن الفعل، لأن حصول انتفاء الفعل في الخارج محالٌ، وقد عرفتَ جوابه.

وقد يقال: قدّم النهي لتذكر الأمر والنداء معا، لأنّهما لطلب حصول ثبوت متصوَّر في الخارج كما ذكره، وإنّما مثّل للنهي بقولك للمتحرّك: "لا تتحرَّكْ" لأنّه أظهر، وإن جاز أن يقال للسّاكن: "لا تتحرَّكْ" قَصْدًا إلى استمرار سكونه كما سيأتي تحقيقه. قوله: (**والفرق بين الطلب في الاستفهام**) قد تبيّن أنَّ الاستفهام لطلب الحصول الذهنيّ، وأنّ الأمر والنهي والنداء لطلب الحصول الخارجيّ، فأراد مزيدَ توضيح للفرق بين الطلبين.

فقال: (**إنّك في الاستفهام تطلب ما هو في الخارج**) أي: تجعل طلبك متعلّقًا بما هو ثابت في الخارج، كالإنسان، وكقيام زيد مثلا، (**ليحصل في ذهنك نَقْشٌ له مطابق**) أي: صورة تصوّريّة، أو تصديقيّة مطابقة لذلك المتصوّر، أو المصدّق به الثابت في الخارج، فنقش الذهن في الاستفهام تابع لما هو في الخارج، وفيما سوى الاستفهام متبوع له، لأنّك تَنْقُشُ في ذهنك مطلوبا من ثبوت أو انتفاء خارجيّ، ثمّ تطلب حصوله في الخارج فيحصل فيه، ولا خفاء في هذا الفرق إذا كان متعلّق الاستفهام، والمطلوب بالأمر وأخويه حاصلين في الخارج، وأمّا إذا لم يُوجَدَا كقولك: "ما العَنْقَاءُ؟"، وقولك: "اضربْ لمن لم يضرب"، ففي كون "ما" في الخارج[٨٠/أ] متبوعًا في الأوّل، وتابعًا في الثاني نوعُ خفاء.

فإن قلتَ نحوُ: "عَلِّمْني وفَهِّمْنِي معنى الإنسان"، أو كونَه قائما لطلب حصول النقش الذهنيّ لما هو في الخارج، وليس باستفهام.

قلتُ: المطلوب الحقيقيُّ في الاستفهام كقولك: "أزيد قائم؟" مثلاً هو: العِلمُ والفهمُ، وأمّا التعليم والتفهيم فهو وسيلة إلى ذلك المطلوب فيكون مطلوبًا تبعًا، والمطلوب الحقيقيّ في نحو: "عَلِّمْنِي هو التعليمَ" وهو أمر خارجيّ، لا نقش ذهنيّ، وأمّا العلم فهو متفرِّع عليه تابع في

---

[1] هو أبو هاشم عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجُبَّائي، من شيوخ المعتزلة، وإليه تنسب الطائفة الهاشمية من المعتزلة. من مؤلفاته: الجامع الكبير، النقض على أرسطاليس في الكون والفساد، الاجتهاد، الانسان. توفي ببغداد سنة٣٢١هـ/٩٣٣م. معجم المؤلفين، ١٥٠/٢. وانظر لآرائه: الإحكام في أصول الأحكام (للآمدي علي بن محمد، دار المعارف، ١٣٣٢هـ) ، ٢٧٣/٢.

[2] يقصد الشارح بهذا التفتازاني. انظر: المطول، ٢٤١.

الحصول.

فإن قلتَ: ماذا تقول في نحو: "اعلمْ وافهمْ"؟

قلتُ: الاستفهام طلب حصول النقش في ذهن الطالب، وما ذكرتَه طلب لحصول النقش في خارج ذهنه، أعني ذهنَ مخاطبِه، فلا إشكالَ.

ومن زعم أنّ المطلوب بالاستفهام أن يوجد الشيء في ذهنك وجودًا غير أصيل، وبِنَحْوِ: "اعلمْ" أن يوجد الشيء في ذهن المخاطب وجودًا أصيلاً فقد أبعد عن الصواب.

قوله: (**وتوفية هذه المعاني**) يريد بها انتقاش الأشياء في الذهن، وكونَ تلك النقوش مطابقة لما في الخارج بمعنى الاتحاد في الماهيّة، أو بمعنًى آخَرَ، (**حقَّها**) أي في التصوّر والتصديق بالتحديد والاستدلال يستدعي علومًا أُخَرَ.

قال: (**وإذ قد عثرت**) هذا هو المقام الرابع من الأربعة، وهو التنبيه على كيفيّة توليد الأبواب الخمسة لما سوى أصلها، ولفظةُ (**إذ**) معمولة لمضمون جزائها، أعني: (**فبالحريّ أن نبيّن**)، والمعنى: يليق بنا أن نبيّن، (**إذ قد عثرتَ**) أي: اِطَّلَعْتَ، و(**ما رُفِعَ**) عبارة عن الأمور الثلاثة التي بَيَّنَها، و(**ما يتفرّع**) فاعلُ (**كيف يتفرّع**)، و(**على سبيل الجملة**) متعلّق بـ"نُبَيِّن"، و(**إذ لا بدّ**) تعليل لقوله: (**فبالحريّ**)، وضمير (**منه**) للتبيين الإجماليّ.

قوله: (**ثمّ الفصول**) يعني إنّا نبيّن ههنا إجمالاً: فإنّه إذا امتنع إجراء هذه الأبواب على معانيها الحقيقيّة حُمِلَتْ بمعونة المقام على معانٍ أُخَرَ تناسب تلك المعاني، ونورد لذلك أمثلة، ولا نتعرّض أنّ إفادتها بهذه المعاني على سبيل المجاز، أو الكناية، بل ذلك يعلم من القواعد البيانيّة المشتملة على بيان أقسام المجاز من المرسل والمستعار الأصليّ والتبعيّ إلى غير ذلك من تفاصيله، وعلى بيان أقسام الكناية، فإذا رُوجع إلى تلك القواعد واستُخرج منها أحوالُ هذه الجزئيّات المندرجة فيها صار البيان تفصيليًّا، ومن ههنا يظهر أنّ المطَّلِع على الخواصّ مساق الكلام في العلمين معًا، واللام في: (**لتلاوتها**) متعلّقة بـ(**ضُمَناء**)، والضمير للفصول، و(**ما تَتَرَقَّبُ**) مفعول (**تلاوتها**)، و(**هنالك**) إشارة إمّا إلى علم البيان فيتعلّق بالتلاوة، أو إلى باب كيفيّة التفرّع فيتعَلَّقُ بالتفصيل.

قوله: (**كما إذا قلت**) تمثيل للمقدّمة الكلّيّة بالمقدّم الجزئيّة على نحو تمثيل المفردات، فلفظة (**ما**) كافة، وقيل التقدير: كما اُمتُنِعَ إجراء التمنّي إذا قلتَ. قوله: (**والحالُ مَا ذُكر**) يعني كون (**قولك**) خطابا (**لمن: همُّك همُّه**) أي: حزنك حزنه قصدا إلى المحادثة لإزالة الهمّ. قوله: (**فتطلبَ**)

بالنصب على أنه جواب للنفي الذي يتضمّنه، (**امتنع**) أي: لم يمكن إجراء التمنّي على أصله فتَطْلُبَ. قوله: (**وولّد بمعونة قرينة الحال معنى السؤال**) كأنّك قلتَ: "حَدِّثْني" أو "هَلاَّ تُحَدِّثُني" إلاّ أنّك أبْرزْتَه في معرض التمنّي إظهاراً لمحبّتك الحديث مع كونه مستبعدًا غير مطموع فيه، وإيماء إلى الشكوى من صاحبك، وقلّة اهتمامه بِمُبَاثَّتِكَ. قوله: (**في مقام لا يسع إمكانَ التصديق بوجود الشفيع**) وذلك بأن يكون لك هناك التصديق بعدمه، وفائدة إبراز التمنِّي في صورة الاستفهام إخراجُ المتمنَّى في معرض ما يمكن حصوله اعتناء بشأنه.

قوله: (**وكذا إذا قلتَ: لو يَأْتِيَنِي زيد**[فيحدّثني]؟) ترك فيه العطف بـ"أو" إلى "الواو" وأورد لفظة "كذا" بدل "كما"، لأنّه ليس من أبواب الطلب، لكنّه ذكر هنا باعتبار أنّ غير التمنِّي ولَّد التمنِّيَ بمعونة قرينة الحال، وقال بالنصب، إذ لولاه لأمكن إجراؤه على أصله بأن يجعل الجواب محذوفًا، ويحمل لفظ المضارع على التصوير أو غيره مما يناسبه فلمّا نصب المضارع بعد الفاء في جواب "لو" وجب أن يراد به معنى أحد الأشياء التي ينصب المضارع بعد الفاء في جوابها، والذي يليق بالمقام هو التمنّي، ووجه المناسبة بين "لو" والتمنّي: أنّ "لو" لتقدير غير الواقع واقعاً والتمنّي طلبُ ما يُستبعد وقوعُه. قوله: (**فيما يفيد "لو"**) متعلّق بـ(**الحصول**) أي: طالِبًا لحصول الوقوع في تقدير الوقوع. قوله: (**وسببُ**) مبتدأ خبره (**هو بعد المرجوّ**) وغيّر الاسلوب، لأنّ "لعَلَّ" أيضا ليس من الأبواب الخمسة، وقال: (**بالنصب**) إذ لولاه لم يحمل على التمني، فالنصب هو القرينة، وبعد المرجوّ عن الحصول هو المناسبة المصَحَّحَة، فإنَّ بعد المرجوّ بمنْزلة الإحالة، أو الاستبعاد في المتمنَّى. قوله: (**أو كما إذا قلتَ**): هذا من جملة أمثلة أبواب الطلب، فلذلك عاد فيه إلى الأسلوب المتروك في "لو" و"لعلّ" قوله: (**لمن تراه لا يَنْزِلُ**) أي تَعْلَمُ منه ذلك بقرائن الأحوال.

قوله: (**امْتَنعْ**) أي: امتنعْ أن يكون مطلوبُك بالاستفهام في: (**ألاَ تَنْزِل؟**)ُ تصديقك (**بحال نزول صاحبك**) وجودا أو عدما لكون التصديق بحال نزوله من حيث العدم حاصلا لك فرضا، وإنّما قال: (**وتوجّه بمعونة قرينة الحال إلى نحو: ألا تحبّ؟**) ليظهر معنى العَرْضِ، إذ ليس المقصود الحقيقيّ عَرْضَ النّزول بل عرضَ محبّته للنّزول. قوله: (**لعلمك بحاله**) أي: بحال الإيذاء، وهو أنّه واقع، والصواب أن يقال: وتوجّه إلى ما يلابسه بحذف ما لا تعلم، إذ لو كان الاستحسان مجهولاً لكان الاستفهام على حقيقته، إلاّ أنّه استعمل الفعل أعني الإيذاء في استحسانه مجازًا، وإنّما اعتبر ههنا معنى الاستحسان ليكون الإنكار أبلغ والزجر أقوى، فكأنّه قيل: أنت تستحسن هذا الفعل وإلاّ لَمَا فعلته. و لم يعتبره في الهجوِ لأنّه في نفسه مستقبح جدّا، والوجهُ في إنكاره

والتوبيخُ عليه ظاهر بخلاف الإيذاء. قوله: (**هل تهجو إلاّ نفسك أو غيرَ نفسك؟**) أي: هل تهجو غير نفسك؟ وهما مثالان ظاهرهما طلب التصديق بأنّ هجو الأب هل هو[٨٠/أ] هجو نفس الابن أو غيره؟ فيكون هجوًا لغيره لكن التصديق بأنه هِجْوُ نفسهِ حاصل قطعا فوجب الحمل على ما يناسب المقام من الإنكار والتوبيخ.

قوله: (**اِمْتَنِعْ أَنْ تَطْلُبَ العلمَ بتأديبك**) قيل المناسب بعدم تأديبك، والأمر هيّن لأنّه إذا استفهم عن أحد طرفَيِ النَّقِيضِ مثلُ: "أما قَامَ زيد؟"كان المطلوبُ العلمَ بقيامه إثباتًا أو نفيًا لكن بذكر أحد طرفيْه لزيادة اهتمام به، والأنسب بمساق كلامه أن يقول: وتوجّه إلى نحو: "أنسيتَ تأدِيبي فلانا؟" (**وتولّد منه الوعيد والزجر**). قوله: (**امتنع الذهاب عن توجّه الاستفهام إليه لكونه معلوم الحال**) يعني أنّ الذهاب معلوم الانتقاء قطعا فيمتنع أن يتوجّه إليه الاستفهام إثباتا أو نفيًا.

قوله: (**واستدعى شيئاً مجهول الحال**) فيه ما قد عرفت من أنّ اعتبار شيء مجهول الحال يقتضي إجراء الاستفهام على أصله. قوله: (**امتنعتْ معرفتُك به عن الاستفهام**) أي: امتنعتْ أن تَستفهم عن وقوعها، أولا وقوعِها، لأنّها معلومة الوقوع، وإنّما قال: (**أَتَظُنُّني لا أعرفك؟**) لأنّه لَمَّا كان تَصَلُّفُهُ بمحضر من المتكلم مع عرفانه به كان علاَمةً لظنّه أنَّه غيرُ عارف به، وإلاّ لَمَا تَصَلَّفَ[1] بمحضره، كما أنّ الإقدام على الإساءة علامةَ نسيانِ التأديب، وإلاّ لَمَا أَساءَ[2].

قوله: (**امتنع المجيء عن الاستفهام**) للعلم بحصوله (**وولّد بمعونة القرينة التقرير**) أي: تقرير المجيء، وأنّه في موقعه، وقد يُستعمل لإنكار المجيء أيضا. قوله: (**وتوجه إلى مطلوب**) أي: مقصود للمتكلّم ممكنِ الحصولِ مثل بيان عجز المدّعي، (**وتولّد**) منه (**التعجيزُ**) أي: نسبتُه إلى العجز، وجعله سمةً له، و(**التحدِّي**) أي الإلجاءُ إلى التسليم، وهو في اللغةِ المباراةُ والمنازعةُ في الغلبة. قوله: (**إلى نحو: اِعْرِفْ لازم الشَّتْم**) أي: تَذَكَّرْه ولا تَنْسَهُ، وليس المراد التذكُّرَ والعرفانَ، بل التهديدَ.

قوله: (**وتوجّه إلى غير حاصل**) يُرَدُّ عليه مثلَ ما تقدّم: من أنّه يقتضي إجراء النهي على ظاهره، وإنّما قدّر معنى الإكتراث مبالغة في التهديد، لأنّ عدم المبالاة بأمر أقبح من عدم امتثاله. قوله: (**وتوجَّه إلى غير حاصل، مثلِ زيادةِ الشَّكْوَى**) ذِكرُ غير الحاصل ههنا واقع في موقعه لا

---

[1] في ج: لم يتصلّف.

[2] في ج: لم يُسِئْ.

يتّجه عليه ما تقدّم، ثمّ إنّ هذه المعاني المتولّدة المبنيّة على المناسبات العرفيّة، والعلاقات الظنّيّة بينها وبين المعاني الأصليّة للأبواب الخمسة من له ذوق سليم، وطبع مستقيم، فلا تَلْتَفِتْ إلى إنكار مَن يَجْحَدُها متمسِّكًا بالاحتمالات العقليّة طلبا للبراهين القطعيّة، فكلّ علم له مرتبة لا يُجَاوَزُ به عنها، وإلاّ بطلتْ العلوم الظنّيّة بأسرها، وكأنَّ استعمالَ التوليد والتولُّد في هذه المعاني إشارة إلى أنّ هناك علاقةً قطعًا، وإن كانت خفيّةً في بعض المواضع جدًّا.

قوله: (**وَلْنَقْتَصِرْ**) ذكر من المتولّدات للتمنّي واحدًا، وللاستفهام عشرةً، وللأمر اثنين، ولكلّ واحد من النهي والنداء واحدًا. ثمّ أشار إلى أنَّ ما ذكره من بيان المتولّدات كاف للمسترشدين.

فإنّ من لا يستضيء بهذا المقدار من البيان لا يستضيء أيضا بما هو أكثر منه، كما دلّ عليه المَثَلُ:

من لم يَستضئْ بمصباح لم يَستضئْ بِإِصْبَاحٍ[1]

[1] لم أعثر على قائل هذه المقولة. على هامش ج: "بإصباح أي؛ بطلوع الفجر". يقصد الشارح هنا بـ"إصباح" شرح سعد الدين التفتازاني المشهور بالمطول. انظر: مجلة الأزهر، المجلد: ٢٠، القاهرة ١٩٤٨.

[الباب الأوّل]

[في التمنِّي]

قال: (**الباب الأوّل**) شرع في تفصيل أحكام الأبواب الخمسة، وقدَّم التمنّي لعمومه وجريانه في الممكن والممتنع، وعقّبه بالاستفهام لكثرة مباحثه، ثمّ بالأمر لاقتضائه الوجود، ثمّ بالنهي لمناسبته الأمرَ في أحكامه. قوله: (**هي: ليت وحدها**) قد اشتهر في كلامهم أنّ "مِنْ" مثلاً موضوعة للابتداء، ولم يُريدوا بذلك أنّ "مِنْ" موضوعة للمعنى الذي وضع لفظ الابتداء بإزائه حتّى يكونا مترادفيْن، بل أرادوا أنّها موضوعة لكلّ ابتداءٍ خاصّ متعلّق بشيئين مخصوصيْن، من حيث إنه حالة لهما رابطة أحدَهما بالآخر، وعلى هذا القياس ليس معنى قوله: "ليت موضوعة للتمنِّي أنّها مرادفة له"، بل معناه: أنّها موضوعة لكلّ تمنٍّ مخصوصٍ عارضٍ لِمُتَمَنًّى مخصوصٍ، وسيأتي تحقيق ذلك على ما ينبغي في مباحث البيان إن شاء الله تعالى.

قوله: (**وأمّا "لو"، و"هَلْ"**)كأنّه قيل: هما أيضًا يفيدان بالوضع معنى التمنّي، فلا يصحّ دعوى كون "ليت" وحدها موضوعةً له، فأجاب: بأنّ الوجه في إفادتهما معنى التمنّي ما سبق من أنه إذا امتنع حملهما على معناهما الحقيقيّ تولّد منهما بمعونة المقام معنى التمنّي موضوعيْن للتَّمَنِّي كـ"ليتَ". قوله: (**وكأنّ الحروف**) أورد لفظة "كأنّ" لعدم الجزم بما ذكره من التركيب لجواز أن يكون كل منها كلمة برأسها، فإنَّ التصرّف في الحروف بعيد جِدًّا. قوله: (**مأخوذة منهما**) أي: من "هل" و"لو" المستعملتين لإفادة التمنّي، وفي قوله: (**مركَّبةٌ**) وهو خبر ثان لـ"كأنّ"، مساهلة، والظاهر أن يُقال "مركّبتين" حالاً من ضمير "منهما"، أو يقال: مركّبة منهما ومن "لا" و"ما". وقوله: (**مطلوبا**) حال من ضمير "مركّبة"، والعائد محذوف، أي: بالتزام التركيب فيها.

والحاصل: أنّ "هل" و"لو" إذا كانتا مفردتيْن يفيدان مجرّد معنى التمنِّي على سبيل الجواز، وإذا رُكِّبتا مع "ما" و"لا" أُلْزِمَتَا معنى التمنّي، لا لإفادته، بل لتتولّد منه معنى التنديم في الماضي، ومعنى التحضيض في المستقبل، وإنّما لم يجعل التزام التركيب لإفادة التحضيض والتنديم ابتداءً، بل وَسَّط معنى التمنّي رعاية للمناسبة بين المعاني، وفيما ذكره تنبيه على أنّ التحضيض من فروع التمنّي المتولّد من الاستفهام والشرط، لا بابٌ برأسه كما يُتوهّم.

[الباب الثاني]

[في الاستفهام]

قال: (**للاستفهام كلمات موضوعة**[٨١/أ] **وهي: الهمزة**) قدَّم الهمزة لأصالتها في باب الاستفهام وجريانها في التصوّر والتصديق، وعموم تصرّفها، وقَرَّنَها بـ"أمْ" لأنّها قرينتها، لكنّ معنى الاستفهام إنّما يظهر فيها إذا كانت منقطعةً بعد الخبر، كقولك: "أنَّها الإبل أم شاءٌ؟"، فإنّ الدالّ ههنا على الاستفهام هو: "أم" لا غير، ومن لم يعدّها في كلمات الاستفهام جعلها عادة إلى الهمزة داخلة في حكمها، ولذلك لم يتعرّض لها المصنّف في تفصيل كلمات الاستفهام وعقبهما بـ"هل"، لأنّها حرف مثلهما، وإنّما قال: (**تُقَوِّي إباء[أَيَّانَ]**[١] **أن يكون أصلها: أَيَّ أَوَانٍ؟**)، لأن لزوم حذف همزة "أَوَانٍ"، وحذف إحدى يَائَيْ أيٍّ، وقَلْبِ الواو وإدغامها في الياء مع كون الاسم غيرَ متمكّن يائَيْ ذلك الأصل، فالكسر تُقَوِّي ذلك الإباء، لأنّه تثقيل في مقام التخويف، وقد يقال: لعلّ الكسر عِوَضٌ عن الياء المحذوفة. واختُلف في "أَيَّانَ" أنّه "فَعَّال" من "أين"، أو "فعلان" من "أيٍّ" فتختلف الحال إذا جعل عَلَمًا.

قوله: (**وثالثها لا يختصّ**) أي: لا يختصّ طلب شيء من حصول التصوّر والتصديق، بل يعمّهما، وإنّما أخّره عن المختصّ بأحدهما، لأنّ مفهومه سلبيّ، ثمّ عاد في التفصيل إلى ترتيب الإجمال، أعني عدّ الكلمات. قوله: (**وهو طلب تعيّن الثّبوت أو الانتفاء في مقام التردّد**) وذلك أنّك إذا تأمّلتَ أدنى تأمُّلٍ ظهر عندك أَنَّ السائل يعلم قطعا وقوع أحد طرفي النقيض، وإنَّما يسأل عن التعيين، وإشارتُه ههنا إلى ما سبق من التنبيه على حال التصوّر تأنيس بالتصديق، وإنّما لم يذكر التصديق فيما سبق، لأنّه أراد هناك الجواب عن أشكال مختصّ بالتصوّر تبتني على ما ذكره أوّلاً من أنّ الطلب لا يصحّ بلا تصوّر إجمالاً، أو تفصيلاً.

قوله: (**تقول في طلب التصديق بها**) قدّمه على طلب التصوّر، لأنّ طلب تصوّر المسند إليه، أو المسند من حيث إنه مسند إليه، أو مسند متأخِّر عن التصديق بالإسناد بينهما، وأورد للتصديق مثالَيْن أحدهما تصديق بسيط في صورة جملة فعليّة، والآخر مركّب في صورة جملة اسميّة، وجعل الظرف مسندا بناء على أنه متضمّن معنى الكائن الذي هو المسند في الحقيقة، ثمّ إنّ قولهم: إنَّ مثلَ قولك: "أَدِبْسٌ في الإناء أم عسل؟" لطلب تصوُّر المسند إليه أو المسند أو غيرهما

---

[١] في كلّ النسخ حتّى نسخة المؤلف (إِبَاءَ)، وفي "مفتاح العلوم" الذي حقّقه نعيم زَرزُور (أَيَّا) ص: ٣٠٨، وفي مفتاح العلوم -الذي حقّقه هِنداوي_ (أيّانَ) ص: ٤١٨.

مبنيّ على الظاهر توسّعا. ألا ترى أنّ تصوُّر الدِّبْسِ والعسل حاصلٌ للسائل. قيل الجواب وبعده على وَتِيرَةٍ واحدةٍ لم يَزْدَدْ بالجواب في تصوُّرِهما شيءٌ، والتحقيق أنّ المطلوب هو التصديق.

فإنْ قلتَ: هو حاصل، فكيف يطلب؟.

قلتُ: الحاصل هو التصديق بأنّ أحدهما لا بعينه في الإناء، والمطلوب هو التصديق بأنّ أحدهما بعينه فيه، وهذان التصديقان مختلفان بلا اشتباه إلاّ أنه لَمَّا كان الاختلاف بينهما باعتبار تعيين المسند إليه في أحدهما، وعدم تعيينه في الآخر، وكان أصل التصديق حاصلا توسّعوا فحكموا بأنّ التصديق حاصل، والمطلوب هو تصوّر المسند إليه، أي: من حيث إنه مسند إليه، كما نَبّهنا عليه، وهذه الحيثيّة إشارة إلى ذلك التصديق المطلوب، فتأمّلْ وقِسْ عليه نظائره.

قوله: (**هل حصل الانطلاق؟ وهل زيدٌ منطلقٌ؟**) إشارة إلى قسمَيْ التصديق في صورتَيْن مختلفتيْن، كما مرّ في الهمزة، ولا يصحّ أنْ يُقَابَلَ هل بـ"أم" المتّصلة، لأنّها لتعيين الأمرين بعد حصول أصل التصديق فينافيها "هل" الطالبة للتصديق وضعًا. قوله: (**باتصال "أَمْ"**) أُعْتُرِضَ عليه بأنَّه لا سبيل إلى اتّصالها في قوله: (**هل عندك عمرو أم بِشْرٌ؟**) وإنْ أُوقِعَتْ الهمزة موقع "هل"، لأنّ شرط المتّصلة أَنْ يَلِيَهَا أحد المستويَيْن، والآخر الهمزة.

وأجيب: بأنّ "أم" المتّصلة إذا وَلِيَها مفرد فالأولى أَنْ يَلِيَ الهمزةَ قبلها مثلُ ما وَلِيَهَا، وتجوز المخالفة بين ما ولياهما، نحو: "أعندك زيد أم عمرو؟"، و"أزيد عندك أم في الدار؟"، و"ألقيتَ زيدًا أم عمروًا جوازًا حسنًا؟" كما قال سيبويه، لكنّ المعادلة أحسن، فما ذكره المصنّف من قبيل الحسن دون الأحسن، فلا إشكال. ويصحّ أن يُقَابَلَ هل بـ"أم" المنقطعة، لأنّها إضراب عمّا سبق، وطلبٌ لحكم آخر، فلا منافاة بينهما، فظهر أنّ "أم" في الاتصال لطلب التصوّر وفي الانقطاع لطلب التصديق، فهي كالهمزة. قوله: (**دون: أم عندك بِشْرٌ؟ بانقطاعها**).

فإن قيل: المنقطعة يجوز أن يقع بعدها مفرد كقولك: "أم شاء" فيصحّ أن يقال: "هل عندك عمرو أم بِشْرٌ؟" على الانقطاع، فلا حاجة إلى إعادة الخبر.

قلنا: ذلك الجواز مشروط بكون المنقطعة بعد الخبر، إذ لا يلتبس بالمتّصلة، وأمّا عقيب اللاستفهام فيجب أن يكون الواقع بعدها جملة، فلذلك أعاد الخبر.

قوله: (**وقَبُحَ**) عطف على (**امتنع**) أي: ولاختصاص "هل" بالتصديق (**قَبُحَ: هل رجل عرف؟**). لِمَا سبق من أن يجوز "رجل عرف" يفيد التخصيص فيدلّ على حصول التصديق بأصل الفعل، وأنّ الكلام في جنس الفاعل أو عدده، فالاستفهام فيه إنما يكون لتعيين الفاعل وتصوّره،

فبينه وبين "هل" تدافع، وإنّما لم يمتنع لجواز أن يجعل (**رجلٌ**) فاعلَ فعلٍ محذوف[1] يفسّره هذا المذكور، فلا يكون هناك تخصّص وتدافع، لكنّه لبعده مستقبَحٌ، وكذا الحال في: هل زيدا عرفتَ؟، إذ المتبادر منه التخصيص وإنْ احتمل أن تجعل التقديم لغرض آخر، أو تجعل (**زيدا**) مفعولاً لمحذوف مقدّم، وإن لم يكن الفعل بعده مستقلاًّ عنه، لكن كلّ واحد من الاحتمالين بعيد قبيح. قوله: (**دون: هل زيدًا عرفتَه؟**) فإنّه غير قبيح، لأنّ المحذوف المفسّر جاز أن يقدّر مقدّمًا، لأنّه عامل فأصله التقديم على معموله، وكذا لم يَقْبُحْ: أرجل عرف؟ و: أزيدًا عرفتَ؟ لأنّ الهمزة قد تكون لطلب التصوّر وتعيين الفاعل أو المفعول، فلا تدافع بينها وبين التقديم. وقوله: (**لّما سبق**) متعلّق بـ"قَبُحَ".

قوله: (**وإذا استحضرتَ**) ما سبق من التفاصيل في صور التقديم، يعني قد سبق أنّ المسند إليه المقدّم في الذكر على المسند إذا كان مُنَكَّرًا كان تقديمه للتخصيص قطعًا[٨١/ب] وإذا كان معرّفا مظهرا كان تقديمه اللفظيّ للتقوّي فقط، وإذا كان مضمرًا احتمل تقديمه التخصيص والتقوّي على سواء، وإنّ المفعول سواء كان بواسطة أو بدونها، وسائر متعلّقات الفعل كالظرف والحال إذا قدّمتَ عليه أفادت التخصيص إمّا دائما أو غالبا، فإذا استحضرتَ ذلك عرفتَ قُبْحَ "هل بزيد مررتَ؟"، و"هل يوم الجمعة خرجتَ؟"، و"هل في المسجد جلستَ؟"، و"هل راكبا جئتَ؟". وعرفتَ عدم قُبْحِ "هل زيد عرف؟"، و"هل هو عرف؟"، و"هل أنت عرفتَ؟". واعترض بأنّها قبيحة أيضا اتفاقا.

وأجيب: بأنّه أراد أن لا قبح من جهة التدافع، ولا يلزم منه أن لا يقبح من جهة أخرى هي: أنّ هل في الأصل بمعنى "قد" المقتضي للفعل، فلا تُفارقُ أليفَها إذا وجدتَه في الكلام كما في: "نحن بصدده"، وإذا لم تجده كما في: "هل زيد قائم؟" تَسَلَّتْ عنه ذاهلة. وعرفتَ أيضًا أنّه لا يقبح شيء من الصور المذكورة مع الهمزة لكونها صالحة لطلب التصوّر، فلا تدافع، وليس فيها أيضا جهة أخرى مقتضية للقبح، فلا قُبْحَ أصلاً، وإنّما قال: (**عساك أن تهتدي**) لأنّك بعد استحضار ما سبق تحتاج في استخراج ما طَوَى ذكره تأمُّلٍ مَا.

قوله: (**ولا بدّ لـ"هل" من أن تُخَصِّصَ الفعلَ المضارعَ بالاستقبال**) هذا حكم ثابت له بحسب الوضع كما في السين وسوف، فكان الأولى به أن تقول: وهل تخصّص المضارع بالاستقبال، فإنّ قوله: (**لا بدّ**) يوهم أنّ لـ"هل" معنى يقتضي ذلك التخصيص، وليس هناك شيء

---

[1] انظر: المطول، ٢٢٨.

سوى طلب التصديق، وهو جار في الأمور الواقعة في الحال والماضي والاستقبال على سواء. قوله: (**فلا يصحّ**) أي: لايصحُّ أن يراد بالمضارع الداخل عليه "هل" معنى الحال سواء قُصِدَ بالاستفهام حقيقتُهُ كقولك: "هل تضرب زيد؟" أي الآن، أو قُصد الإنكار كما في المثال المذكور في الكتاب والتقييد بالجملة الحاليّة، أعني: (**وهو أخوك**) تعليلٌ للإنكار وقرينةٌ لطيفةٌ على قصد معنى الحال بالمضارع، لأنَّ مضمونَ تلك الجملة واقعٌ في الحال ومقارِنٌ لعامله. قوله: (**في أن يكون**) متعلّق بقوله: "على نحو" أي لا يصحّ أن يقال: هل تضرب زيدا كائنا؟ على نحو: أتضرب زيداً؟ في أن يكون الضرب واقعا في الحال.

قوله: (**ولكون "هل"**) هذا مع ما عُطف عليه، أعني: (**ولاستدعائه**) متعلّق بـ"استلزم"، والمقصود بيان أنّ هل أَدْعَى للفعل، وأشدّ ارتباطا به من الهمزة، وإن اشتركا في أنّ الاستفهام بالفعل أولى كما مضى، وكونه أدعى له من وجهين:

أحدهما: أنّ "هل" لطلب التصديق، أي: الحكم بالثبوت، أو الانتفاء، وقد نُبِّهْتَ فيما سبق أنّ الإثبات والنفي إنّما يتوجّهان إلى الصفات، أي النسب دون الذوات، أي المفهومات المستقلّة و في المفهوميّة، ولا شكّ أنّ النسب الصالحة للنفي والإثبات داخلة في مفهومات الأفعال دون الأسماء، فلذلك كان لـ"هل" (**مزيدُ اختصاصٍ**) أي ارتباطٍ وتعلّق بالأفعال (**دون الهمزة**).

والثاني: أنّ "هل" تستدعي بحكم الوضع (**التخصيص بالاستقبال**)، وذلك إنّما يتصوّر فيما يحتمل الاستقبال، وأنت خبير بأنّك إذا اعتبرتَ مفهوما غير النسب، كزيد مثلاً لم يكن له في نفسه احتمالاً، ولا يتعلّق بزمان، وإذا اعتبرتَ معه نسبة الوجود أو غيرَه جاء الاحتمال والتعلُّق والاختصاص بزمان، فالذواتُ من حيث هي ذواتٌ ليس فيها احتمال اختصاص بالاستقبال ولا بغيره، وإنّما ذلك في النسب، والأفعال تتضمّن نسبا تحتمل الحال والاستقبال فيكون "هل" أَدْعَى لها وأَقْوَى تعلّقًا بها، وكأنّه يكفيه من الوجه الثاني أن تقول: هل تُخصِّص المضارعَ بالاستقبال كما صُرِّحَ به أوّلاً فيكون أدعى للفعل.

قوله: (**استلزمْ ذلك**) يعني: استلزمْ ذلك المذكور وهو: كون "هل" لطلب الحكم، واستدعاؤُه التخصيصَ.

ويُردّ عليه: أنّه علّل الاستلزام بهما، فلا معنى لإسناده إليهما، إذ هو نظير قولك لفضل زيد استوجب الفضلُ لزيد الإكرام.

ويُجاب عنه: بأنّه أراد إعادة التعليل لطول العهد، إلاّ أنّه أعاده بطريق الاسناد، وهو

ركيك جدًّا، ويقال أيضًا "ذلك" إشارة إلى "هل"، أي: للأمرين استلزمَ "هل" مزيدَ اختصاص له، إلاّ أنّه وضع لـ"هل" مكان له، كما وَضَعَ ذلك موضع ضمير "هل". قوله: **(أظهرَ)** خبر "يكون"، وإنّما كان كون الفعل زمانيّاً أظهر لدخول الزمان في مدلوله وضعا ودلالة بعض الأسماء المشتقّة على الزمان بطريق العُروض دون الوضع. قوله: **(ولذلك)** أي: ولأنّ لـ"هل" مزيدَ اختصاص بالفعل.

قوله: **(عن طلب الشكر**[1]**)** أي: طلب حصوله في الخارج، لأنّه المراد دون حقيقة الاستفهام لامتناعها من[2] علاَّم الغُيُوب. قوله: **(و: هَلْ أَنْتُمْ تَشْكُرُونَ؟ كذلك)** أي: مفيد للتجدّد أيضا سواء جعل أنتم فاعل فعل محذوف يفسّره المذكور، كما هو المختار، أو جَعَلَ مبتدأ، فإنّ الجملة الاسميّة إذا كان خبرها فعلاً دلّت على التجدّد كما مرّ، والفرق هو أنّ في: "هل أنتم تشكرون؟" زيادة تأكيد إمّا بالتكرير إذا جعل فعليّة، وإمّا بتقوّي الحكم إن جعل اسميّة، وليس في: **(هل**[3] **تشكرون؟)** شيء من ذلك. قوله: **(فتركُ الفعل معه يكون أَدْخَلَ)** وذلك لأنّ ترك الشيء مع ما يقتضيه اقتضاءً أقوى أدلُّ على أنّ هناك ما يستدعي تركه فترك الفعل مع "هل" يكون أدخل في الإنباء عن استدعاء المقام عدم التجدّد، وعن كمال العناية بإفادة الثبات والدوام.

قوله: **(إلاّ من البليغ)** لأنّه الذي يَعلم أنّ "هل" أَدْعَى للفعل، ويَعلمُ نكتة العدول عن الفعل إلى الاسم، ويُراعي مقتضيات المقامات، فلا يقول: "هل زيد منطلق؟" إلاّ لِدَاعٍ قويّ يدعوه إليه، ونكتةٍ سَرِيّةٍ[4] يقصدها[5]، وأمّا غيره فهو بمَعْزِلٍ عن ذلك، فلا يحسن منه هذا التركيب، كما لا يحسن التركيب المشتمل على بناء الفعل للمفعول، وإسناده إليه مع ذكر الفاعل مرفوعا بمقدَّر من كلّ أحد، بل ممن يعرف تلك النكت المنطوية فيه على ما سبق ذكرُها.

قوله: **(والخَطْبُ مع الهمزة في نحو: أزيد منطلق؟ أهون)** لأنّ استدعاءها[٨٢/أ] للفعل ليس في تلك المرتبة من القوّة، فإذا ذُكرتْ مع الاسميّة فكأنه لم يعدل بها عن أصلها، فإذا صدر مثل ذلك عن غير البليغ لم يَنْقُصْ حسنُه ذلك النقصانَ الكامل.

---

[1] أي: الشكر الذي ذكر في الآية: ﴿**فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ**﴾[سورة الأنبياء ٢١/٨٠].

[2] في ب: عن.

[3] في ج:+ أنتم.

[4] على هامش ي: أي: مختارة.

[5] في ي: يعضها.

فإن قلتَ: إذا دخل "هل" على الجملة الاسميّة، وقُصِدَ بالاستفهام طلبُ الفعل كما في قوله تعالى: ﴿**فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ**﴾[سورة الأنبياء ٨٠/٢١] عقيب قوله: ﴿**وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَكُمْ لِتُحْصِنَكُمْ**﴾[سورة الأنبياء ٨٠/٢١] دلّ على الاعتناء بحصول الفعل ودوامه، وإذا قصد بالاستفهام الإنكار دلّ على زيادة التقريع بأنّه وقع على سبيل الثبوت والدوام ما كان ينبغي أن لا يقع على سبيل التجدّد والحدوث، فإذا قصد بالاستفهام حقيقته فماذا تكون فائدةُ العدول؟

قلتُ: فائدته التنبيه على أنّ ذلك الفعل كالانطلاق مثلاً في: "هل زيد منطلق" مَظِنَّةٌ للاستمرار والدوام.

قوله: (**مِنْ طَلَبِ حصول التصوّر**) بيانٌ للنوع الأوّل على معنى من المختصّ بطلب حصول التصوّر. وقوله: (**على تفصيل**) حال من المستتر في قوله: (**فمن النوع الأوّل**)، (**ليصحّ منك تطبيقها**) أي تطبيق تلك الكلمات في الكلام، (**على ما يستوجب**) أي: يستوجبها، والمعنى: تطبيق تلك الكلمات على الشيء الذي يستوجب ذلك الشيء تلك الكلمات، فالمستتر في: "يستوجب" لـ"ما"، وضمير المفعول المحذوف للكلمات، وقيل: أي "يستوجبه" أي: على الوجه الذي يستوجب الكلام ذلك الوجه باقتضاء المقام.

قوله: (**تقول: ما عندك؟ بمعنى: أيُّ أجناسِ الأشياء عندك؟**) يعني أنّك قد عرفت أنّ عنده جنسا من أجناس الأشياء على الإجمال، فتسأله عن خصوصيّة ذلك الجنس، فإذا قال مثلا: "إنسان" فقد أفادك تصوّرا لم يكن حاضرا عندك، وعرفتَ أيضا أنّ الكائن عند المخاطب إنسان، وهذا تصديق آخر غير أصل التصديق الذي كان حاصلاً لك قبل الجواب، وهو: أنّ جنسا ما من الأجناس كائن عنده. قوله: (**وكذلك تقول: ما الكلمة؟**) فصله عمّا تقدَّمَه لوجهين:

ا-[الأوّل]: أن هذا سؤال عن مفهوم اعتباريّ اصطلاحيّ، وما تقدّمه سؤال عن موجود خارجيّ.

ب-[الثاني]: أنّ الأوّل سؤال عمّا هو مبهم مطلقا، والثاني سؤال عمّا له نوع تعيين في الجملة، كأنه قيل: مدلول هذه اللفظة "أيُّ جنسٍ من أجناس المفهومات؟". فيجاب: بما يرادف تلك اللفظة إنْ وُجد، وإلاَّ جِيءَ بمركَّبٍ يُعَيِّنُ مفهومَها، ولا يكون التفصيل الموجود في ذلك المركّب مقصودا، بل يُقْصَدُ مجرَّدُ تَعيينِ خصوصيّةِ مفهومِها، وقس على ذلك قولك: "ما القضنفر؟" سائلاً عن مدلوله لغةً فإنّه يُجاب: بالأسد مثلا، ويسمّى مثل ذلك، أعني تعيين مدلول اللفظ حدّا لفظيّا، وأمّا نحو قولك: "ما الإنسانُ؟" سائلا عن تحديد ماهيّته الحقيقيّة بعد العلم

بمدلوله الوضعيّ على الخصوص، وقولك: ما الكلمة؟ طالبا لحدّها الاسميّ الذي يُفصّل مدلولَها الاصطلاحيّ بعد معرفة خصوصيّته إجمالا لكي يُجاب بنحو: حيوان ناطق، ولفظة وُضعتْ لمعنى مفرد فهو بالعلوم أنسب، إذ يطلب منها تفاصيل الحقائق الموجودة، والمفهومات الاصطلاحيّة، وأمّا أهلُ اللُّغَة والعرف فإنّهم يقنعون بالمعرفة الإجماليّة.

قوله: (**أي: أيّ مَن في الوجود تُؤثِرونه في العبادة؟**) أراد أيَّ جنسٍ من أجناس الموجودات تُؤثِرونه فيها، كما يقتضيه مساق كلامه، وقد صرّح فيما بعد: بأنّ "مَنْ" الاستفهاميّة للسؤال عن الجنس من ذوي العلم، ويُعلم منه جواز استعمال "مَنْ" الموصولة في الجنس من ذوي العلم ومن غيرهم أيضا بطريق التغليب. قوله: (**أو عن الوصف**) استعمال ما في السؤال عن وصف أُولي العلم أو غيرهم كثير في اللغة منه، قولهم: (**وما الْمُفَرِّدُونَ يا رسول الله؟ قال: الذاكرون الله كثيرا والذاكرات**)[1] وكذا تُستعمل "ما" الموصولةُ في ذوي العلم قصدًا إلى الصفة، كقوله تعالى: ﴿**وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا**﴾[سورة الشمس ٩١/٥] أي: والقادر الذي بناها. قوله: (**ولكون "ما" للسؤال عن الجنس، وللسؤال عن الوصف وقع بين فرعونَ وبين موسى ما وقع**) لوقوع هذه الواقعة بينهما وجوه ثلاثة مذكورة في الكشّاف[2]:

الوجه الأوّل: أن يكون فرعونُ قد أراد بالسؤال أنّه: أيّ شيء هو من الأشياء التي شُوهدتْ وعُرفتْ أجناسُها؟ فأجاب موسى [عليه السلام] بما يَستدلّ به عليه تعالى من أفعاله الخاصّة ليُعَرِّفَه: أنّه ليس بشيء ممّا شوهد وعُرف من الأجرام والأعراض. والمصنّف اختار هذا الوجه، إلاّ أنه تصرّف فيه بإخراج الأعراض عن السؤال بناء على ظهور أنّ ربّ العامين لا يكون إلاّ موجودا مستقلاً، أي قائما بذاته لا بغيره. وقال: لّما كان فرعون جاهلا بالله لا نَظَرَ له في معرفة الأشياء كان معتقِدًا أن لا موجود مستقلاًّ سوى أجناس الأجسام، (**كما هو اعتقاد كلّ جاهل لا نَظَرَ له**)، فيكون معنى قوله: ﴿**وَمَا رَبُّ الْعَامِينَ**﴾[سورة الشعراء ٢٦/٢٣] (**أيُّ أجناسِ الأجسام هو؟، ولّما**[3] **كان موسى عالًما بالله أجاب عن الوصف**) أي عن سؤال الوصف.

---

[1] مسلم، صحيح، كتاب الذكر، باب الحثّ على ذكر الله رقم: ٢٦٧٦؛ شرح السنّة (للبغوي الحسين بن مسعود، المكتب الإسلامي، (ط٢)، بيروت ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ١-١٦)، ١٨/٥؛ الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (لعلاء الدين الفارسي علي بن بلبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط مؤسسة الرسالة،ط١، بيروت، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، ١-١٨)، ١٤٠/٣.

[2] انظر: الكشاف، ١٠٩/٣.

[3] في متن المفتاح المحقق: حين.

فقال [تعالى]: ﴿**رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ**﴾[سورة الشعراء ٢٤/٢٦] فذكر وصفا يدلّ على أنّه ليس من أجناس الأجسام، بل حقيقتُه ممتازة عن حقائق الممكنات. وأشار إلى أنّ ذلك الاعتقاد من فرعون ليس من الإيقان، وحثّ بما ذكره على النظر المؤدِّي إلى العلم اليقينيّ بذاته وصفاته، (**فلمّا لم يتطابق السؤال والجواب عند فرعونِ الجاهلِ عَجَّبَ**) الجهلةَ الحاضرين عنده، فعَدَلَ موسى إلى وصف أظهر في[٨٢/ب] الدلالة على وجود الصانع وصفاته، لأنّه من الآيات المتعلّقة بالآفاق.

فقال [تعالى]: ﴿**رَبُّكُمْ وَرَبُّ ءَابَائِكُمُ الأوّلينَ**﴾[سورة الشعراء ٢٦/٢٦] ولمّا رأى فرعون استمرار موسى ثانيا على جواب لا يطابق سؤاله (**استهزء به وجَنَّنَه**) قائلا: ﴿**إِنَّ رَسُولَكُمُ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ**﴾[سورة الشعراء ٢٧/٢٦]، فعدل موسى عليه السلام إلى وصف ثالث أظهر من الأوّلين، لأنّ الأمور المتجدّدة أَدَلُّ على صانع يُحْدِثُها مما له نوع استمرار، وعَرَّضَ بجنون فرعون وأتباعه بقوله: ﴿**إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ**﴾[سورة الشعراء ٢٨/٢٦] تغليظا عليهم، حيث لم يتفطّنوا لما نَبَّهَهُمْ عليه مرّتيْن (**من فساد مسألتِهم الحمقاءِ**) وحكمةِ جوابه الكريم.

ولقائلٍ أن يقول: لا مدخل في هذا الوجه لكون "ما" للسؤال عن الوصف كما زعم المصنّف، بل مبناه على عدم مطابقة الجواب، فلو فُرِضَ أنّ "ما" للسؤال عن الجنس فقط كانت هذه القضيّة باقية على حالها، لا يقال: إنّ جوابه بالوصف مبنيّ على أنّه حمل كلمة "ما" على السؤال عن الوصف، لأنّا نقول: بل مبناه على التخطئة في السؤال والتنبيه "على النظر المؤدِّي إلى العلم بحقيقته الممتازة عن حقائق الممكنات" كما ذكره.

الوجه الثاني: أن يكون فرعون قد سأل بـ"ما" عن خصوصيّة ذاته، كأنّه قال: أيُّ شيءٍ هو على الإطلاق تفتيشا عن حقيقته الخاصّة؟، ما هي؟ فأجاب موسى بالوصف تنبيها على أنّ خصوصيّة تلك الحقيقة محجوبة عن عقول البشر، لا سبيل إلى معرفتها، إنّما الذي إليه سبيل هو معرفته بصفاته استدلالاً بأفعاله، وعدمُ التطابق بين السؤال والجواب على هذا الوجه الذي لم يتعرّض له المصنّف ظاهرٌ أيضا، ولا يخفى أنَّ جَعْلَ هذا الوجه مبنيّا عل اشتراك ما بين معنييه أَوْلَى.

الوجه الثالث: ما أشار إليه بقوله: (**ويُحتمل**... إلى آخره) وهو الذي مال إليه العلاّمة[١]، حيث قال: والذي يليق بحال فرعون، يعني ادّعاءَه للربوبيّة، ويدلّ عليه الكلام أيضا أن يكون

[١] وهو الزمخشري. انظر: الكشاف،١٠٩/٣-١١٠.

سؤاله هذا إنكارا لأن يكون للعالمين ربّ سواه، فلمّا نسب موسى الربوبيّة إلى غيره عَجَّبَ قومَه من جوابه، فلمّا ثَنىَّ بتقرير قوله جَنَّهُ إلى قومه، وطَنَزَ به[1] حيث سمّاه رسولَهم، فلمّا ثَلَّثَ بتقرير آخر غضب والتهب وقال: ﴿**لَئِنِ اتَّخَذْتَ إِلَهًا غَيْرِي**﴾[سورة الشعراء ٢٩/٢٦] قال: وهذا بدل على صحّة هذا الوجه الأخير. قوله: (**أن يكون فرعون قد سأل ب"ما" عن الوصف**) لّما كان مقصوده أنْ يَعترف موسى بربوبيّته كان سؤاله عن الوصف ليذكر موسى وصفا من أوصافه المخصوصة به، لا عن الجنس.

قوله: (**لكون ربّ العامين عنده مشتركا**) وذلك إمّا لأنّه مع ادّعائه الربوبيّة لنفسه كان معترفا بربوبيّته تعالى، وإمّا لأنّه بنى الأمر على زعم الخصم وتسليم قوله، والظاهرُ أنّه لّما سمع إطلاق "ربُّ العلمين" في قول موسى على غيره سأل عن وصف ربّ العالمين طامعا في تعيين موسى إيّاه، ولا حاجة في ذلك إلى ثبوت الاشتراك عنده حقيقة أو تسليما.

قوله: (**لجهله**) متعلّق ب"كونه عنده مشتركًا"، و"التّسويل" التزيين، و(**نَفْخُ الشيطان في خَيْشُومِه**) أي: في أقصى أنفه إلقاؤُه الباطلَ في دماغه، وتصويرُه في خياله، والباء في: (**بتسليمِ**) متعلّق ب"النفخ"، وضمير (**له**) لفرعون، و(**إيّاها**) للربوبيّة، و"الإذعان" هو الانقياد والاعتراف، (**بذلك**) أي بكونه ربًّا، (**إلى أن يُعَقِّبُوه بقولهم**) أي يذكروا عقيب قولهم: ﴿**ءَامَنَّا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ**﴾[سورة الشعراء ٤٧/٢٦] قولَهم: ﴿**رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ**﴾[سورة الشعراء ٤٨/٢٦].

قوله:(**وأن يكون ذلك السؤال من فرعون**) عطف على قوله: (**أن يكون فرعون قد سأل**)، و(**الطَّمَاعِيَة**) -بتخفيف الياء- الطَّمَع، والضمير في: (**جوابه**)، و(**حاضريه**)، و(**وجهه**) لفرعون؛ وفي: (**بدله**) لموسى، وهو منصوب على أنّه ظرف تقديريّ بمعنى مكانه على ما سلف. قوله: (**فَيَجْعَلَه بالنصب**) عطف على (**يَجْرِيَ**)، أي: فيَجعلَ موسى فرعون مَخْلَص جوابه ومنتهاه بأن يذكر وصفا مختصّا به، وقيل: أي يجعل فرعون جواب موسى إذا جرى على نهج حاضر به مَخْلَصًا له من طعن الطاعنين. قوله: (**لجهله**) متعلّق ب"طماعية"، وإذا كان متعلق بجهله، وضمير فيه لذلك المقام الذي حكم عليه بأنّه أوّل مقام وقع فيه اجتماعه به، يعني بعد غيبته وهربه منه. قوله: (**لم يكنه**) أي: لم يكن المَخْلَصُ فرعون كما طَمُعَ، وقيل: أي لم يكن المَخْلَص جواب موسى على نهج الحاضرين، إذ لم يكن المَخلَصُ المخلصَ، يُقال: تَفَيْهَقَ في كلامه، أي توسّع وملأ به فاه. قوله[تعالى]: ﴿**من المسجونين**﴾[سورة الشعراء ٢٩/٢٦] أي من الذين عرف

[1] على هامش ج: استهزأ.

حالهم في سَجْنَى كان يلقيهم في مَهْواةٍ لا يُرى فيها نور، ولا يُسمع صوت إلى أن يموتوا.

قال: (**وأمّا "مَنْ" فللسؤال عن الجنس**) المشهور أنّه للسؤال عن العارض المشخِّص لذوي العلم، فإذا قيل: مَنْ جبريل؟ يجاب بما يفيد تعيينه وتشخيصه من أنّه مَلَك كذا وكذا، وإذا قيل: مَنْ جاءك؟ يجاب بنحو "زيدٌ" مثلاً، وقد يُستدلّ على وروده للسؤال عن الجنس بقوله:

.... **مَنُونَ أنتم؟**[1] ....

حيث وقع الجِنّ في جوابه. وفيه بحث، إذ الظاهر أنّ الشاعر ظنّهم أَناسِيَّ فسألهم عمّا يُشَخّصهم، فردّوا عليه: بـ"أنّا من الجنّ لا من الإنس الذي ظننتنا منه".

قوله: (**ومنه**) فصله عمّا تقدَّم، لأنّ الاستفهام فيه للإنكار، لا على حقيقته. قوله: (**إلى معنى: أَلَكُمَا ربٌّ سواي؟**) يعني على طريق الإنكار، أي ليس لكما ربٌّ سواي، وعلى هذا لو قال: "بلى"، بدل "نعم" لكان أولى. قوله: ﴿**خَلْقَهُ**﴾[سورة طه ٢٠/٥٠] أوَّلَ[٨٣/أ] مفعولَيْ ﴿**أَعْطَى وَكُلَّ شَيْءٍ**﴾[سورة طه ٢٠/٥٠]، ثانيهما، أي: أعطى خَلِيقَتَهُ كلَّ شيء يحتاجون إليه، ويَرْتَفِقُونَ به، وجاز أن يكون "خَلْقَه" ثاني المفعولين، فالمعنى: أعطى كلّ شيء صورته وشكله المطابق للمنفعة المَنُوطَة به، كما أعطى العينَ الهيئَة التي تطابق الأبصار والأذن الشكلَ الذي يوافق الاستماع، وهكذا الحال في سائر الأعضاء. قوله: ﴿**ثُمّ هَدَى**﴾[سورة طه ٢٠/٥٠] أي: عرّفه كيف يرتفق بما أُعْطِيَ، يعني[2]: (راه نَمُوُد اورا بكيفيّة استعمال آلات دَرْ تحصيل كمالات[3])[4]، وما أحسنَ هذا الجواب كافيا شافيا، وما أَخْصَرَهُ.

قوله: (**وتقديرِهِ إيّاه على ما قَدَّر**) يدلّ على أنّه جعل "خَلْقَهُ" مفعولا ثانيا لـ"أعطى". قوله: (**واتّبعتَ**) عطف على "سلكتَ" , (**فيه**) أي: في ذلك الطريق أو السلوك، و(**الخِرِّيتُ**) هو

---

[1] تمام البيت:

أَتَوْا نَارِي فقلتُ: مَنُونَ أنتم؟ فقالوا: الجِنُّ، قلتُ: عِمُوا ظَلَامَا

البيت من الوافر، وهو لتأبط شرّا، وقد يُنسب إلى شمر بن الحارث. انظر: خزانة الأدب، ١٦٧/٦-١٦٨؛ الكتاب لسيبويه، ٤٠٢/١؛ الحيوان للجاحز، ٤٨٢/٤؛ لسان العرب، مادة: (من).

[2] في حاشية المصباح: يعني قوله [تعالى]: ﴿... **رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى** .....الآية﴾[سورة طه ٢٠/٥٠]. (**منه**)

[3] على هامش ج: العبارة الفارسية للمولى قطب الدين[الرازي التحتاني المتوفى سنة ٧٦٦هـ] في شرحه للكشاف [المسمى بـ"حاشية على الكشاف" وَصَلَ في حاشيته على الكشاف إلى سورة الأنبياء].

[4] ما بين القوسين معنى الآية: ﴿**قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى**﴾[سورة طه ٢٠/٥٠] باللغة الفارسية.

الدليل الحاذق، و(**لَزِمَكَ**) جواب (**إذا سلكتَ**)، (**بكونه**) أي بكون ذلك الصانع الذي وصفه. والوجه في لزوم الاعتراف بكونه ربًّا أنّ النظر والاستدلال بالمصنوعات وأحوالها يؤدِّي إلى العلم بوجود صانع قديم متّصف بصفات الكمال منَزَّه عن سِمات النقصان متوحِّد في ذاته متفرّد في صفاته، فوجب أن يكون هو الرّبّ وحده، وأن تكون العبادة من الكلّ حقّا له دون غيره. وفي وصف العقل بالهادي عن الضلال تنبيه على أنّ الدلالة إنّما تنشأ من اتّباع التقليد وشوائب الأوهام. قوله: (**أحد المتشاركين**) اكتفى فيه بأقلّ ما يتصوّر منه التشارك، أعني الاثنين، وأراد أحد الشيئين المتشاركين أو الأشياء المتشاركة في أمر هو مضمون ما أضيف إليه "أيٌّ"، وإنّما وصف الأمر بعمومه للمتشاركين تأكيدا للتشارك وزيادة إيضاح له.

قوله: (**فتطلب منه**) أي: من ذلك القائل، (**وصفا يميّزها**) أي: يميّز تلك الثياب عندك عمّا يشاركها في الثَّوْبِيَّة، وذلك الوصف المميّز ككونها كتّانا أو قطنا أو حريرا إلى غير ذلك من الأوصاف المميّزة في متعارف الناس. قوله: ﴿**أَيُّكُمْ يَأْتِينِي**﴾[سورة النمل ٣٨/٢٧] هذا سؤال عمّا يميّز أحد المتشاركَيْن في الحضور والخطاب، ولمّا كان المخاطبون هناك منحصرين في الثَّقَلَيْن آلَ معنى السؤال إلى ما ذكره بقوله: (**أي: الإنسيّ أم الجنّيّ؟**) ولم يُرِدْ به أنّ "أيًّا" سؤال عن ذوي العلم كـ"مَنْ"، ألا يُرى كيف نَكَّرَ الجنس في تفسير "مَنْ"، وذكر فيه الأجناس الثلاثة فقال: "بمعنى: أبشر هم أم مَلَك أم جنِّيّ؟"، وعرَّفه في تفسير "أيّ" ههنا، واقتصر على ذكر جنسيْن من تلك الثلاثة على أنّ ما صرّح به أوّلا من معنى "أيّ" تدفع توهّم هذه الإرادة قطعا.

قوله: (**فكأنّك قلتَ: أعشرون أم ثلاثون؟**) فيه إشارة إلى أنّ "كم" الاستفهاميّة محمولة على العدد الوسط في نصب المميِّز وإفراده، وهذا تفسير للمثال الأوّل، إذ المناسب للثاني: "أعشرين أم ثلاثين".

قوله: (**وتقول: كم درهمك؟**.....إلى آخره) تنبيهٌ على أنَّ مميِّزَ "كم" يُحذف كثيرا , ويُقدّر ما يناسب المقام. وقوله: (**قال عزّ وجلّ**: ﴿**قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ**﴾[سورة الكهف ١٩/١٨]) يعني: قال تعالى ذلك في قصّة أصحاب الكهف، والمميِّزُ محذوف على ما قدّره. وقوله: و﴿**قَالَ كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ**﴾[سورة المؤمنون ١١٢/٢٣] هذا في حقّ أهل النار في سورة المؤمنين، والمميِّز ههنا مذكور، أعني: "عددَ سنين".

والظاهر: أنّ كلمةَ[1] "قال" هذه من كلام المصنّف عطفا على "قال عزّ وجلّ"، ويُحتمل

[1] سقط من ب: كلمة.

أن يكون من كلامه تعالى عطفا على ﴿**قال قائل منهم**﴾، فإنّ الآية في مصاحف الكوفة[1]: ﴿**كم لبثتم**﴾[سورة المؤمنون ١١٢/٢٣]، والمستتر في: قال الله، أو للمأمور بسؤالهم من الملائكة، وفي مصاحف الحرميْن والبصرة والشام: "قل كم لبثتم" والخطاب للمَلَك أو لبعض رؤساء أهل النار، وهكذا الخلاف فيما بعدها، أعني قوله: (﴿ **قال إنْ لَبِثْتُمْ إلاَ قَلِيلاً**﴾[سورة المؤمنون ١١٤/٢٣]).

قوله: ﴿**سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَاهُمْ**[2]﴾[سورة البقرة ٢١١/٢] هذا السؤال للتقريع، والاستفهام للتقرير، و﴿**مِنْ آيَةٍ**﴾[سورة البقرة ٢١١/٢] مميِّز "كم"، قيل: إذا فُصل بين "كم" ومميِّزه بفعلٍ متعدٍّ زِيدَ في مميِّزُه لفظة "مِنْ" دفعا للالتباس بالمفعول به، و لم تُسْمَعْ زيادتُها في غير مواضع هذا الفصل. قوله: (**فيمن رُوِيَ بنصب المميّز**) يعني بنصب:

.... **عَمَّةً**[3]...............   ....

إذ حينئذ يتعيّن أنّ "كم" استفهاميّةٌ مرفوعة المحلّ على الابتداء، وعلى رواية جرّ "عمّة" تكون "كم" خبريّةً مرفوعةَ المحلِّ على الابتداء أيضا، وأمّا على رواية رفع "عمّةٌ" فـ"كم" إمّا استفهاميّة أو خبريّة، أي: كم مرّةً، أو كم حَلْبَةٍ بالنصب أو بالجرّ، و"عمّة" مبتدأ لكونها نكرة موصوفة، وكلمة "كم" إمّا ظرف أو مصدر معمول لخبر المبتدأ، أعني: "حَلَبَتْ" قدَّم على المبتدأ والخبر معا على طريقة قولك: يومَ الجمعة أو ضربا شديدا زيدٌ ضَرَبَ، ومثل ذلك لا يُعَدّ فصلاً بين العامل ومعموله بالأجنبيّ. قوله: (**وخالةٍ**) هي تابعة لـ"عمّة" في أحوالها الثلاث، يقال: رجلٌ أَفْدَعُ، أي: مُعْوَجُّ الرُّسْغِ من اليد أو الرِّجل، وامرأةٌ فَدْعَاءُ.

قوله: (**وأمّا "كيف" فللسؤال عن الحال**) أي: عن وصف الشيء وهيئته التي تكون عليها، فإنّ "كيف" في حكم الظرف بمعنى: في أيّ حالٍ؟، فتارة تكون في محلّ الرفع على الخبريّة، كما في قولك: (**كيف زيد؟**)، وأخرى في محلّ النصب على الحاليّة كما في قولك: كيف جئتَ؟.

قوله: (**أو شَجٍ**[1])هو فعل من "شَجِيَ" على وزن "حَزِنَ" ومعناه، و(**الجَذْلان**) من الجَذَل

---

[1] انظر: الكشاف، ٤٤/٣.

[2] في ج:+ مِنْ آيَةٍ.

[3] تمام البيت:

كم عمّةٍ لك يا جريرُ، وخالةٍ   فَدْعَاءَ قد حَلَبَتْ عليَّ عِشَارِي

البيت من الكامل، وهو للفرزدق في ديوانه،٤٥١-٤٥٢. انظر: مجمع الأمثال، ٥٢٠/٣؛ المفتاح، ٣١٣؛ الإيضاح، ٢٣٣/١، وفيه: (عمّةً وخالةً)؛ خزانة الأدب، ٤٩٥/٦، ٤٩٨. فَدْعَاءُ: عَوَجٌ ومَيْلٌ في المفاصل، والأَفْدَعُ , الذي يمشي على ظهر قدمه. اللسان، (فدع).

بمعنى الفرح. قوله: (**تنتظم الأحوالَ كلَّها**)[٨٣/ب] أي: لا يختصّ ببعض دون بعض، بل يعمّها جميعا، وقد مرّ أنَّ "كيف" يُسأل بها عن الأحوال والصفات التي لها نوع استمرار. قوله: قال تعالى: ﴿**فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ**﴾[سورة البقرة ٢٢٣/٢] كانت اليهود يزعمون أنّ من جامع امرأته وهي مُجَبَّيَةٌ[٢] من دبرها في قُبُلِها كان الولد أحول، فَنَزَلَتْ الآية ردًّا لهم، أي: فأتوا حرثَكم كيف شئتم، وعلى أيّ وضع أردتم بعد أَنْ يكون المَأْتَى موضِعَ الحرث وهو القُبُل. قوله : (**أي:من أين لكِ؟**) ذهب بعضهم إلى أنَّ كلمة "أنّى" وحدها بمعنى: من أين؟، وآخرون إلى أنّها بمعنى "أين" و"مِن" مقدّرة. فقوله: (**وأخرى**) أي ويُستعمل أخرى بمعنى: "من أين" بتناول المذهبين، ومعنى: ﴿**أيّان يوم القيامة**﴾[سورة القيامة ٦/٧٥] ﴿**أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ**﴾[الذاريات ١٢/٥١]، أيّان وقوعه، فإنّ ظرف الزمان لا يقع خبرا عن غير الحدث

قال: (**واعلم أنّ هذه الكلمات**) يريد أنّ هذه الأسماء المتضمّنة لمعنى الاستفهام (**كثيرًا ما يتولّد منها**) بمعونة قرائن الأحوال أمثال ما سبق من المعاني المتولّدة من حرفي الاستفهام، أعني "الهمزة" و"هل"، وذلك إذا امتنع إجراؤها على حقيقة الاستفهام، فيحمل حينئذ على معنى يناسب المقام. قوله: (**فيقال: ما هذا؟، ومَنْ هذا؟ لمجرّد الاستخفاف والتحقير**) لا يخفى عليك أنّ كون التحقير مستفادًا من اسم الإشارة فيما ذكره من المثال، لا ينافي استفادته من الاستفهام أيضا، ﴿**وَمَا لِيَ لاَ أَرَى الْهُدْهُدَ**﴾[سورة النمل ٢٠/٢٧] يفيد التعجّب من حيث إنه كان على وصف تستبعد معه عدم رؤيته للهدهد، وفي الكشّاف[٣]: "أنّه قال: «مَا لِيَ لاَ أَرَاه» على معنى: أنّه لا يراه وهو حاضر لساتر ستره أو غير ذلك، ثمّ لاح له أنه غائب، فأَضْرَبَ عن ذلك وأخذ يقول: "أهو غائب؟" كأنّه يسأل عن صحّة ما لاَحَ له". ويظهر مما ذكره: أنّه حمل "مَا لِيَ" على حقيقة الاستفهام، وأمّا كلمة "أَمْ" فهي منقطعة على الوجهيْن معًا.

قوله: (**وكيف تؤذي أباك؟ للإنكار**) رأيٌ لإنكار الإيذاء، (**والتعجّبِ**) أي من ارتكابه، (**والتوبيخِ**) أي لفاعله، قوله: (**وعليه**) أي: وعلى ما ذكر من الإنكار والتعجّب والتوبيخ. وقوله: (**بمعنى التعجّب**) أي ملتبسًا بمعنى التعجّب حال من المستتر في "عليه" الراجع إلى المبتدأ، أو من المقول، وإنّما أفرد التعجّب بالذكر مع الاستغناء عنه، لأنّه الأصل الذي يتولّد منه الإنكار

---

[١] في النسخ المحقَّقة للمفتاح: شبح أو شيخ، وهذا تصحيف. والصواب: "شَجٍ" كما قال الشارح السيّد الشريف.

[٢] في حاشية المصباح: التَّجْبِيَةُ أن يقوم الإنسان قيام الراكع. (**منه**)

[٣] انظر: الكشاف، ١٤٢/٣.

والتوبيخ، فإنّ "ما" يُتعجّب منه لكونه مستبعَدًا مستقبحا جدّا كان ارتكابه مُنْكَرًا، وفاعله مُوَبَّخًا، ولأنّه المحتاج إلى التأويل برجوعه إلى العباد لاستحالة التعجّب منه تعالى.

قوله: (**ووجه تحقيق ذلك**) أي: تحقيقِ ورود قوله تعالى: ﴿**كَيْفَ تَكْفُرُونَ**﴾[سورة البقرة ٢٨/٢] على ما ذكر من المعاني.

وملخّص ما حقّقه: أنّ "كيف" للسؤال عن الحال مطلقا إلاّ أنّه إذا أُدخل على فعل كان سؤالاً عن الأحوال التي تكون لذلك الفعل مزيد اختصاص بها، كقولك: "كيف جئتَ؟" أي: أراكبا أم ماشيا؟، ولا شكّ أنَّ للكفر مزيدَ إختصاص وتعلّق بالعِلْم بالصانع، وبالجهل به، ألا يُرى أنّه ينقسم باعتبارهما فيقال: كافر معاند، وكافر جاهل، فإذا قيل: "كيف تكفرون بالله؟" كان المعنى: أَفي حال العلم بالله تكفرون أم في حال الجهل به؟، ثمّ لّما قُيِّدَ "كيف تكفرون بالله؟" بقوله: "وكنتم أمواتا" على معنى: كيف تكفرون وأنتم عالمون بقصّتكم هذه؟ انتفى حال الجهل بالله أيضا، وتعيّن حال العلم به، لأنّ العلم بهذه القصّة يستلزم العلم بصانع موصوف بصفات الكمال مُنَزَّهٍ عن النقصان، وصار المعنى في أيّ حال تكفرون حال كونكم عالمين بهذا الصانع الجامع للعظمة والجلال، ولا شكّ أنّ هذا العلم صارف قويّ للعاقل عن الكفر بالصانع، وصدور الفعل عن القادر مع الصارف القويّ مَظِنَّةُ تعجّبٍ وتعجيبٍ وإنكار وتوبيخ، فصحّ أنّ قوله: "كيف تكفرون.....إلى آخر الآية" وارد على ما ذكر من المعاني.

قوله: (**في حين صدور الكفر**) ظرف لمعنى النفي في (**لا بدّ**)، وأمّا (**عَالِمِين**) بدل من الظرف الواقع خبرَ "أن يكونوا". وقوله: (**انساق**) جواب (**فإذا قيل**)، أي: انساقَ السؤال (**إلى ذلك**) أي: إلى كونهم (**إمّا عالِمين بالله، وإمّا جاهلين به**). قوله: (**والحال حال علم بهذه القصّة**) إشارة إلى قوله: "وكنتم.....إلى آخره" في موقع الحال، وليست هذه الواو داخلة على "كنتم أمواتاً" حتّى يجب تقدير "قد"، بل على مجموع ما ذكر إلى ﴿**تُرْجَعُونَ**﴾[سورة البقرة ٢٨/٢] أي: كيف تكفرون بالله وقصّتكم أنّكم: ﴿**كُنْتُمْ أَمْوَاتًا**﴾[سورة البقرة ٢٨/٢] أي نُطَفًا في أصلاب آبائكم فجعلكم أحياء ثمّ يميتكم بعد الحياة ثمّ يحييكم بعد الموت، ثمّ يُحاسبكم، ولّما كان بعض هذه القصّة ماضيا وبعضها مستقبَلاً وجب التأويل بالعلم بها، لأنّه المقارن لعامل الحال، أعني [١]: "تكفرون"، وإنّما جُعِلَ الإحياءُ الثاني والرجوعُ إليه للحساب معلوميْن لهم بناء على تمكّنهم من العلم بهما بالنظر في الأدلّة الواضحة الموصلة إليهما.

---

[١] في ج: أي.

قوله: (**صيّر الكفر**) جواب (**إذ**[1] **قُيِّدَ**) والمستتر فيه عائد إلى مصدر "قُيِّدَ". وقوله: (**هو أنّ هذه الحالة**) أي: حالة العلم بهذه القصّة. قوله: (**عن سِواه**) أي: عن غيره. قوله: (**تَعَجُّبًا وتعجيبًا**) ذكر التعجيب ههنا لأنّه مما يتولّد من التعجّب أيضا.

فإن قلتَ: "كيف" للسؤال عن الحال فإذا اُستعمل في الإنكار كان إنكارا للحال، لا للفعل الذي هو الكفر مثلاً.

قلتُ: حال الكفر رَدِيفُه وتَبِيعُه، فإذا أنكر كان إنكارًا لذات الكفر على طريقة الكتابة، وذلك أقوى لإنكاره.

قوله: (**للتوبيخ**[٨٤/أ] **والتقريع والإنكار**) أراد به الإنكار بمعنى النفي، أي: لا مغيث لك. وقوله: (**حالَ تذليل المخاطب**) أي: إهانته، ظرف لـ"يقالُ". قوله: (**لكونه سؤالاً**) يعني أنّ قوله: (﴿**أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ**﴾[سورة القصص ٦٢/٢٨] **كان توبيخا للمخاطبين، وتقريعا لهم؛ لكونه سؤالاً لهم في وقت الحاجة إلى الإغاثة عمّن كان يُدّعَى له أنه يُغِيثُ**) أي سؤالاً واستفهامًا عنه على سبيل الإنكار لمكانه، فيلزم منه إنكاره على وجهٍ برهانيٍّ، وقد يُتوهّم أنّ قوله: "عَمَّنْ كان" متعلق بـ"الإغاثة".

قوله: (**أَنَّى تعتمد**) هو على صيغة الخطاب، أي: كيف تعتمد، أو من أين تعتمد، ﴿**فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ**﴾[سورة الأنعام ٩٥/٦] أي: تُصْرَفُونَ، يقال: أَفَكَهُ، يَأْفِكُهُ، أَفْكًا بفتح الهمزة،أي: صَرَفَه، ﴿**أَنَّى لَهُمُ الذِّكْرَى**﴾[سورة الدخان ١٣/٤٤] أي: من أين لهم الذكرى، أو كيف يتذكّرون ويَتَّعظون بهذه الحالة وهي الدخان، وكيف يَفُونَ بما وعدوه من الإيمان عند كشفه، وقد جاءهم ما هو أعظم من كشف الدخان وهو الرسول المبين بالآيات والمعجزات، قيل: وقع على قريش دخان من السماء حين أُخِذُوا بالسَّنَه[2] بدعائه عليم [عليه السلام]، فكان الرجل يتكلّم الرجل ولا يراه فناشدوه: الله والرّحِمَ وواعدوه أن يؤمنوا إذا كشف عنهم، ثمّ لم يَفُوا، وقيل: هو دخان يأتي من السّماء، قيل: يوم القيامة، وهو من أشراط الساعة، و(**متى قلتُ؟**) هذا جَحْدٌ للقول وإنكار له بإنكار زمانه فيكون إنكاراً له يُبَيِّنُهُ.

قوله: (**وقد عرفتَ الطريق**) أي: طريق استعمال كلمات الاستفهام في معانيها الحقيقيّة، وصَرَفَها عنها بمعونة القرائن إلى ما يتولّد منها من المعاني المناسِبة للمقام، فراجعْ نفسك في ذالك،

[1] في كتب المفتاح المحقّقة: إذا.

[2] على هامش ج: القَحْط.

فإن أمكن حملها على حقائقها فذاك، وإلاّ فاحملْها على متولّداتها، وإذا سلكتَ تلك الطريقة فاسلكْها عن كمال التَّيَقُّظِ، (**لما لُقِّنْتَ**) أي: لِمَا عُرِّفْتَه وفُهِّمْتَ. قوله: (**وقوعا أو غيرَ وقوعٍ**) تمييز لحال نفس الفعل، وإنّما قال: "حالِ نفس الفعل" لأنّ حالَ مقيّداتِ الفعلِ غيرُ معلومٍ.

واعتُرِض: بأنّ قوله: (**أو غيرَ وقوعٍ**) مستدرك، لأنّ التقديم يقتضي العلم بوقوع الفعل كما مرّ.

وأجيب: بأنّه أشار به إلى صورة النفي كقولك: "أنا ما شَتَمْتُ زيدا" فإنّ المتنازع فيه ههنا هو عدم الفعل الذي هو الشَّتْم، وأنّ هذا العدم منسوب إلى "ماذا"، فالمعلوم من الفعل حينئذ عدم وقوعه.

وقد يجاب أيضا بأنّ العلم بأحد طرفيْ النقيض يستلزم العلم بالطرف الآخر، فإذا عُلم مثلاً أنّ وقوع الفعل حاصل عُلِمَ أنّ لا وقوعه ليس بحاصل فجاز أن يحمل كلامه على التأكيد إذا جعل كلمة (**أو**) بمعنى "الواو".

قوله: (**أزيدًا ضربتَ؟**) مفعول (**لا تُجَوِّزْ**)، و(**سائلاً**) حال من فاعله. قوله: (**عن حال وقوع الضرب**) أي: عن أنّه وقع أم لا، وإنّما نهى عن ذلك التجويز، لأنّ التقديم يستدعي العلم بوقوع الفعل والسؤالَ عن وقوعه يستدعي عدم الفعل به، فيتدافعان.قوله: (**ولا: أأنت ضربتَ زيدًا؟ بِنِيَّةِ التقديم**) أي: ولا تُجَوِّزْ هذا أيضا سائلا عن وقوع الفعل، لأنّ علّة النهي مشتركة بينهما، وإنّما قال: "بِنِيَّة التقديم" احترازًا عن إجرائه على الظاهر، إذ لا تخصيص حينئذ فلا تدافع، ولم يعتبر في المفعول أن لا يكون تقديمه لمجرّد الاهتمام به، لأنّه قليلٌ غيرُ مُلْتَفَتٍ إليه بخلاف إجراء "أنا عرفتُ" على ظاهره، فإنّه كثير يساوي اعتبارَ التخصيص.

قوله: (**ولا ترض: أزيدا ضربتَ أم لا؟**) وذلك لأنّه إن حمل على أنّ المعنى: "أم لا ضربتَ زيدا"، أو "أن لا ضربتَ أحدًا" كان الشكّ في نفس الفعل فيدافع التقديم قطعا مع فوات المعادلة بين "أم" والهمزة وإن حمل على أنّ المعنى: "أم لا زيدًا ضربتَ بل غيرَه" كان ركيكا في الاستعمال بعيدا عن الأفهام، وكذا الحال في قولك: (**أأنتَ ضربتَ زيداً أم لا؟**) فإنّه إن حمل على: أم لا ضربتَه، أو: أم لا ضربه أحد وقع التدافع وعدم المعادلة، وإن حمل على: أم لا أنتَ ضربتَه بل غيرُك لزم الركاكة والبعد، وإنّما قال ههنا أيضا "بِنيَّة التقديم"، لأنّه إذا أُجْرِيَ على ظاهره جاز، إذ لا تخصيصَ هناك فلا تدافعَ.

فإن قلتَ: هناك فوات المعادلة.

قلتُ: إذا دخلت "الهمزة" و "أم" على الجملتين جاز أن يكون إحداهما أسميّةً والأخرى فعليّةً على أنّك قد عرفتَ أنّ المعادلة أحسنُ وأنّ تركها حسن.

قوله: (**وإن أردتَ بالاستفهام التقرير**) أراد بالتقرير معنى التحقيق والتثبيت، ولذلك قال: حال تقرير الفعل، وحال تقريرِ أنّه الضارب، ولو أراد بالتقرير معنى الحمل على الإقرار كما شاع في الاستعمال لَقال: التقرير بالفعل والتقرير بأنّه الضارب. قوله: (**فَاحْذُهُ**) أمر من: حَذَوْتُ النعلَ بالنعل، وعَدَّاه بـ"على" لتضمينه معنى القياس والبناء. قوله: (**على مثال الإثبات**) يعني[1] إثبات الفعل، أو قيد من قيوده، كالفاعل والمفعول مثلا، وذلك لأنّ التقرير هو الإثبات بطريق المبالغة، فلا بدّ أن يكون محذوّاً على مثاله، فكما إذا أردتَ إثبات الفعل قلتَ: ضربتَ زيدًا، كذلك إذا أردتَ تقريره قلتَ: (**أَضربتَ زيدًا؟**)، وإذا أردتَ إثبات الفاعل قلتَ: أنت ضربت زيدا. فإذا أردتَ تقريره قلتَ: أأنت ضربت زيدا؟ وقِسْ على ذلك حال المفعول وغيره. قوله: (**فَانْسجْهُ على منوال النفي**) وذلك لأنّ مآل الإنكار إلى النفي، فكما أنّ أداة النفي تدخل على ما أريد نفيُه، كذلك دخل أيضا على ما أريد إنكاره من الفعل ومقيّداته.

[٨٤/ب] قوله: (**أَوْ قُلْ: أزيدًا ضربتَ أم عمروًا؟**) المثال الأوّل، أعني: "أضربتَ زيداً؟" صريح في إنكار الفعل، وهذا المثال كناية عنه، فإنّك إذا أنكرتَ من يردِّدُ المخاطبُ الضربَ بينهما ويدّعي أنّه ضرب أحدهما: تولّد منه إنكار الضرب على وجه برهانيّ لأنّ غيرهما ليس محلاًّ للضرب باتفاق، فإذا أنكرتَهما لم يبق له محلّ أصلاً. وانتفاء اللازم الذي هو المحلّ يستلزم انتفاء ملزومه الذي هو الضرب، ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿**قُلْ ءَالذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْأُنْثَيَيْنِ**﴾[سورة الأنعام ١٤٣/٦] أي: لو كان من الله تحريم لكان متعلّقا إمّا بالذَّكَرَيْنِ من جنسيِ الضأنِ والمَعْزِ وإمّا باللأنثييْن منهما، وإمّا بما اشتملتْ عليه أرحامُ الأنثَيَيْنِ، وكذا الحال في الذَّكريْن من جِنْسَيِ الإبلِ والبقر والأنثييْن منهما وما اشتملت علبه أرحامُهما.

والمقصود: أنّه تعالى لم يُحرّم شيئا منهما، كما كانوا يزعمونه، فإنّهم كانوا تارةً يحرّمون ذكورة الأنعام وأخرى إناثَها وأخرى أولادها كيف كانت ذكوراً أو إنَاثًا أو مختلطةً، ويَنْسَبُونَ ذلك التحريم إلى الله تعالى، فَرُدَّ عليهم بإنكار محالّ التحريم، ومعنى قوله: ﴿**أَغَيْرَ اللهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا**﴾[سورة الأنعام ١٤/٦] إنكارٌ اتّخاذَ غيرِه وإثباتٌ اتّخاذَهُ وليًّا كما أنّ معنى قوله: ﴿**أَغَيْرَ اللهِ تَدْعُونِ**﴾[سورة الأنعام ٤٠/٦] إنكارٌ دعائَهم غيرَه عند إصابةِ الضُّرِّ، وإثباتٌ دعائِهم إيّاه عندها كما

[1] في ج: أي.

صرّح به في قوله: ﴿**بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ**﴾[سورة الأنعام ٤١/٦].

قوله: (**ومنه أيضا**) فصله عمّا قبله لاحتمال أن يُقدّر الفعلُ المحذوف مقدّما، فيكون إنكارا للفعل لا للمفعول؛ إلاّ أنّ مساق الكلام دلّ على أنّهم أنكروا أن يتّبعوا واحداً من جنسهم، وطلبوا أن يكون متبوعُهم من جنس الملائكة، فوجب أن يُقدّر الفعل مؤخّرا ليعود الإنكار إلى المفعول، وإنّما قالوا: ﴿**مِنَّا**﴾[سورة القمر ٢٤/٥٤] لأنّ الاتباع منهم حينئذ أبعد، وقالوا: ﴿**وَاحِدًا**﴾[سورة القمر ٢٤/٥٤] استبعادًا لاتّباع الأمّة الكثيرين واحداً، أو أرادوا أنّه واحد من أَفْنَاهم ليس بأفضلهم.

قوله: (**فَتَذَكَّرْ**) متعلّق بما قبله، أعني قوله: ﴿**أَبَشَرًا مِنَّا**﴾[سورة القمر ٢٤/٥٤] إشارة إلى ذلك الاحتمال. وقوله: (**فلا تَغْفُلْ**) متعلّق بما بعده والمقصود التنبيه على تفاوت الإنكار، فإنّه قد يكون الإنكار للتوبيخ على معنى: "لِمَ كان هذا الشيء في الزمان الماضي؟" أي ما كان ينبغي أن يقع كقولك: أعصيتَ رَبَّك؟، أو على معنى: "لِمَ يكون في الحال أو الاستقبال؟" أي لا ينبغي أن يكون واقعًا، أو أن يقع نحو: (**أتعصي ربّك؟**) وقد يكون الإنكار للتكذيب على معنى لم يكن في الماضي كقوله تعالى: ﴿**أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم**﴾[سورة الإسراء ٤٠/١٧]. وقوله: ﴿**أَصْطَفَى**﴾[سورة الصافات ١٥٣/٣٧] أي: لم يكن الإصفاء والإصطفاء، أو على معنى ليس في الحال، أو لا يكونه في الاستقبال، كقوله: ﴿**أَنُلْزِمُكُمُوهَا**﴾[سورة هود ٢٨/١١] أي: لا نُلْزِمُكم ولا نَقْسِرُكم على قبول البيّنة والاهتداء بها ﴿**وأنتم كارهون لها**﴾[سورة هود ٢٨/١١].

قوله: (**وإيّاك أن يَزِلَّ عن خاطرك التفصيلُ الذي سبق**) لا يخفى عليك أنّ ذلك التفصيل يقتضي أن يُحمل نحو: "أرجلٌ ضرب؟" على إنكار الفاعل فقط، ونحو: "أأنتَ ضربتَ؟" على إنكار الفعل تارةً وعلى إنكار الفاعل أُخرى، ونحو: "أزيد ضرب" على إنكار الفعل فقط، ثمّ إنّ قوله: (**فلا تحمل نحو قوله تعالى: ﴿ءآللهُ أذِنَ لَكُمْ**....إلى آخره﴾[سورة يونس ٥٩/١٠]) يدلّ على أنّه يجوز اعتبار التقديم في نحو: "ءآلله"، إلاّ أنّه لا يناسب المقام، (**إذ ليس المراد أنّ الإذن يُنكَرُ من الله دون غيره**) وذلك منافٍ لما تقدّم من أنّ نحو: "زيد عرف حقه" أن يحمل على وجه يقوّي الحكم دون التخصيص. واعتُذر عن ذلك تارة: بأنّه أراد أنّ في الآية مانعا آخر سوى ما تقدّم، وأخرى بأنّه بنى كلامه ههنا على مذهب من يُجوِّز اعتبارَ التقديم وإفادةَ الاختصاص في المظهر المعرّف أيضا كالشيخين: عبدِ القاهر[1] وجارِ الله، فهو بالحقيقة اعتراض على ما في

[1] انظر: دلائل الإعجاز، ٩٩.

الكشّاف من أنّ هذه الآية من قبيل: ﴿أَغَيْرَ اللهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا﴾ [سورة الأنعام ٤٠/٦] في كون الإنكار راجعا إلى ما يلي الهمزة لا إلى الفعل.

قوله: (**مرادًا منه**) حال من مفعول (**احْمِلْهُ**) الراجع إلى نحو: ﴿ءَآللهُ أذِنَ﴾[سورة يونس ٥٩/١٠]، وفي قوله: (**تقويةُ حُكْمِ الإنكار**) تنبيه على أنّ الكلام المشتمل على التقوّي إذا دخل عليه حرف الإنكار أفاد تأكيد الإنكار لا إنكار التأكيد، كما أنّ مثل قوله: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾[سورة البقرة ٨/٢] لتأكيد النفي لا لنفي التأكيد.

قوله: (**وانْظِمْ**) في هذا السلك، أي سلك نحو قوله: ﴿ءَآللهُ أذِنَ﴾ وهو الحمل على الابتداء لتقوية حكم الإنكار دون التقديم، وهذا ظاهر في قوله: ﴿أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ﴾[سورة يونس ٩٩/١٠]، ﴿أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ﴾[سورة الزخرف ٤٠/٤٣] إذ المقصود منهما إنكارُ صدور الفعل من المخاطب لا إنكارُ كونِه هو الفاعل مع تقرُّرِ أصل الفعل، وأمّا قوله: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ﴾[سورة الزخرف ٣٢/٤٣] فالظاهر منه قصد التخصيص ردًّا لقولهم: ﴿لَوْلاَ نُزِّلَ هَذَا الْقُرْءانُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾[سورة الزخرف ٣١/٤٣] وإنكارًا لأن يكونوا هم المدبّرين لأمر النبوّة والمتولّين لقسمة رحمة الله، ألا ترى كيف عقّبه بقوله: ﴿نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ﴾[سورة الزخرف ٣٢/٤٣] وكأنّ المصنّف نظر إلى أنّ المخاطب لم يعتقد أنّهم مختصّون بقسمة رحمة الله حتى يُرَدَّ عليه فتأمَّلْ.

واعلم: أنّ أمثال ذلك ممّا يختلف باقتضاء المقام وتفاوت الأفهام، ولا حَرَجَ فيها إذا لم يخرج عن سَنَنِ القواعد، وأنّ ما يقتضيه ذوقُ طائفةٍ لا يقوم حجّة على آخرين.

[٨٥/أ] فإن قلتَ: تقوية حكم الإنكار أو التقرير أمر معقول. فما معنى تقوّي الحكم في حقيقة الاستفهام في نحو قولك: "أَأَنتَ ضربتَ؟" محمولاً على الابتداء؟

قلتُ: كأنَّ المتكلم يُخايَلُ له ضربُه،فَاسْتُفْهِمَ عن تحقّقِه وتقرُّرِه. ألا ترى إلى كثرة التأكيدات في قوله: ﴿أَئِنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ﴾[سورة يوسف ٩٠/١٢]؟ لظهور العلامات الْمُخَيِّلَة، كما يَرْشُدُ إليه جوابه –عليه السلام– بقوله: ﴿أَنَا يُوسُفُ وَهَذَا أَخِي﴾[سورة يوسف ٩٠/١٢].

قوله: (**وإذا قد عرفتَ**) هذا بيان لما وعده في بحث تقديم المسند إليه من أنّ تضمّن الاستفهام يقتضي صدر الكلام، إلاّ أنَّ ما ذكره لا يَفِي بما وعده، لأنّه يدلّ على أنّ المستفهَم الذي هو المطلوب أهمّ، لا على أنّ الطلب أهمّ فيجب حينئذ أن يُقدّم المطلوب على أداة الاستفهام.

فإن قلتَ: المطلوب بالطلب، والطلب بالأداة فيجب تقديمها.

قلتُ: الأهمّ الذي ذكره هو ذات المطلوب، لا صفة كونه مطلوبًا. لا يقال: نحن نقول أنّ الطلب أهمّ من عدمه، وإلاّ لم يصدر عنه. فكذا أداته لأنّا نقول: هذا منقوض بالإخبار، إذ لا بدّ أن يكون أهمّ من عدمه، وإلاّ لم يصدر عنه قطعا كما أنّ ما ذكره المصنّف منقوض بالأمر والنهي، والقول بأنّ الاستفهام للحصول الذهنيّ الذي هو اشتغال أشرف الأجزاء وانتقاشه بالصورة الإدراكيّة بخلاف الأمر والنهي، فإنّهما للحصول الخارجيّ، فليسا في تلك المرتبة من الأهمّيّة مما لا يلتفت إليه في الأمور العرفيّة، فإنّ الحصولات الخارجيّة المطلوبة بالأمر والنهي هي الأهمّ في متعارف أهل اللغة

قوله: (**فلا يُعَجِّبْكَ**) صيغة غائب من التعجيب، وفاعله: (**لزومُ كلمات الإستفهام صدرَ الكلام**) أي: لصوقها بِصَدْرِ الكلام وعدم مفارقتها إيّاه. والصواب في الاستدلال: أن يتمسّك بما اشتهر في كلامهم من أنّ كلمات الاستفهام تُغيّر الكلام من نوع إلى نوع، فوجب تقديمها ليُعلم من أوّل الأمر نوع الكلام، ويتفرّغ ذهن السامع لتفهّمه.

قوله: (**ووجوب التقديم**) عطف على (**لزومُ**) يجري مجرى التفسير، وخَصّ بالذكر هذه الظروف المقدّرة بالجملة على الأصحّ كيلا يتوهّم أنّ صدارتها في جملتها كافية، فلا يجب تقديمها على ما وقعت هي خبرًا عنه، وإنّما وجب ذلك، لأنّها في صورة المفردات، وكذا الحال في: "أَنّى" و"أَيّانَ"، لأنّهما في معناها وصورتها، ولعلّ السِّرّ في وجوب تقديمها أنّ الإستفهام في مثل: (**أين زيد؟**) متوجّه إلى النسبة بين زيد والحصول في مكان مخصوص على الإطلاق، سواء قدّر الظرف بالاسم أو بالفعل، فوجب أن يقع "أين" في صدر هذا الكلام المشتمل على هذه النسبة التي توجّه إليها الاستفهام، كأنّه قيل: "أَفِي الدار زيد أم في السوق؟"، بخلاف قولك: "زيد أين هو؟"، فإنّ الاستفهام ههنا عن النسبة التي في الجملة الواقعة خبرا عن زيد، فيحتاج ههنا إلى تقدير القول، لأنّ الجملة الطلبيّة وقعت خبرا للمبتدأ، فلا بدّ أن يلاحظ فيها ما يجعلها حالاً من أحواله على ما تَحقّقتَه، ولا حاجة إليه في مثل: أين زيد؟ لأنّ الاستفهام فيه عن نسبة الحصول في المكان إلى زيد، فلم يقع فيه جملة طلبيّة خبرا للمبتدأ حقيقة، فتأمّلْ ولا تَغْفُلْ.

قوله: (**وما شاكل ذلك**) يتناول سائر كلمات الاستفهام حروفا كانت أو أسماء.

فإن قلتَ: قد يدخل الجار والمضاف على كلمالت الاستفهام، كقولك: "بِمَنْ مررتَ؟" و"غلامَ مَن ضربتَ؟" فَتَبْطُلُ صدارتُها.

قلتُ: لا تبطل، وذلك لشدّة الاتصال بين الجارّ والمجرور، وبين المضاف والمضاف إليه حتّى كأنّهما شيء واحد، ولذلك يُقدّر الاستفهام مقدَّمًا على الجار، والمضاف، وأمّا ما روي عن بعض الثقات أنّه قال: "فَعَلَ ماذا؟" أو "يكون ماذا؟"، فقد قيل: إنّ "ماذا" فيه متعلّق بمتأخر محذوف يفسّره ما تقدّمه.

[الباب الثالث]

[في الأمر]

قال: (**للأمر حرف واحد**) هذا الحرف إنّما هو في أمر لغير الفاعل المخاطب، وقد يستعمل نادرا في أمره أيضا. وقوله: (**في ضبطها**) أي: ضبط الصِّيغ إشارة إلى أنّ تلك الصيغ المخصوصة مضبوطة بقواعد في علم الصرف، وأمّا الأسماء المذكورة في علم النحو فسماعيَّةٌ يُحتاج إلى عدّها، إذ لا ضابط إلاّ ما يُنسب إلى سيبويه من أنّ "فَعَالِ" من الثلاثيّات المجرّدة قياسيٌّ. قوله: (**والأمر**) يعني به هذا اللفظ المركّب من "أ م ر"، وقيّده بقوله: (**في لغة العرب**)، لأن الأمر في عرف النحاة عبارة عن الصيغة المخصوصة كـ"اِضْرِبْ" مثلا، وأمّا بحسب اللغة فهو عبارة عمّا ذكره، وبهذا المعنى يشتقّ منه فيقال: أمره، يأمره، فهو آمر، وذاك مأمور. ومآله إلى ما قيل من أنّ الأمر طلب الفعل بالقول على سبيل الاستعلاء، فطلب الفعل بالإشارة مثلاً على سبيل الاستعلاء لا يسمّى أمرًا حقيقةً، وأورد من أسماء الأفعال مثالَيْن لِمَا أشرنا إليه من أنّ نحو: "نَزَالِ" قياسيٌّ عند بعض واعتبر الاستعلاء، كما هو مذهب أبي الحسين[1] دون العلوِّ الذي اعتبره جمهور المعتزلة لأنّ الأدنى إذاكان مستعليا عُدَّ في عرف اللغة آمرا مسيئا للأدب، فلمّا بيّن أنّ معنى لفظ الأمر بحسب اللغة هو: استعمال تلك الألفاظ على الوجه المخصوص شَرَعَ يبيّن معاني تلك الألفاظ بحسب اللغة أيضا[2].

فقال: ([٨٥/ب] **وأمّا أنّ هذه الصور**) أي الألفاظ المذكورة، (**والتي من قَبيلها**) يعني: أخواتها التي لم يذكرها ههنا، (**هل هي موضوعة**) في اللغة (**لتستعمل**) في الطلب (**على سبيل الاستعلاء أم لا؟**)، فإنّه مما اختلف فيه على أقوال مشهورة في كتب أصول الفقه. ثمّ اختار أنّ الأظهر كونها موضوعة لذلك، وأنّها (**حقيقة فيه**) أي: في الطلب على سبيل الإستعلاء، واستدلّ على ما اختاره بالتبادر إلى الفهم حال الإطلاق بلا قرينة، فإنّه من باب علامات الحقيقة.

قوله: (**إلى جانب الأمر**) أي: الطلب الاستعلائيّ، إذ قد عرفتَ أنّه مآل المعنى الذي فُسِّرَ الأمرُ به، ويدلّ على ما ذكرنا.قولُه: (**وتَوَقُّفِ مَا سِوَاه من الدعاء** .... إلى آخره)، فإنّ هذه المعاني مقابِلةٌ للطلب الاستعلائيّ لا للاستعمال فيه، ولو حمل لفظ الأمر ههنا على الاستعمال، وجُعل الضميرُ المذكور فيما سبق -أعني: في (**فيه**)- راجعا إليه أيضا، كما يُوهِمُه كلامه السابق

---

[1] سبقت ترجمته ص ٤١.

[2] انظر: الإحكام للآمدي ، ١٩٨/٢.

لكان ركيكًا سَمِجًا، وجَعَلَ إطباق أئمّة اللغة على إضافة الصيغة والمثال[1] واللام إلى الأمر دون ما عداه من المعاني التي تستعمل هي فيها مؤيّدًا لما استدلّ به أولاً بناءً على أنّ المتبادر من إضافة الألفاظ إلى المعاني كونها موضوعة لها لأنّها أخصّ النسب التي بينهما، وأقواها، وإنّما لم يجعله دليلاً برأسه لاحتمال أن يقال المراد بالأمر في هذه الإضافات نفس الصيغة على العُرْف النحويِّ، فتكون الإضافة بيانيّةً، لكن هذا الاحتمال ضعيف إذ المتبادر من لفظ الأمر هناك هو المعنى اللغوي الذي هو الحقيقة الأصليّة، وهذا القدر كاف في الإمداد على أنّ كون إضافة اللام بيانيّةً مستبعدٌ جدّا. وقد يقال[2]: تسمية النحاة الصيغةَ بالأمر دون الإباحة –مثلاً– تصلح للإمداد أيضا.

واعلم: أنّ قوله: (**هل هي موضوعة؟**) جملة وقعت خبرا لقوله: (**أنّ هذه الصور**) وكلمة "أنّ" مع اسمها وخبرها مبتدأ خبره قولُه: (**فالأظهر أنّها موضوعة**) والعائد محذوف أي: فالأظهر فيه. قوله: (**ولا شبهة في أنّ طلب المتصوّر على سبيل الاستعلاء يورث إيجاب[3] الإتيان[4]**) يعني: قد عرفت أنّ تلك الصور والتي من قبيلها موضوعة لأن تستعمل في طلب المتصوَّر على سبيل الاستعلاء، ولا شبهة في أنّ هذا الطلب يورث إيجاب الإتيان بذلك المتصوّر على المطلوب منه وهو "المأمور" أي: يقتضي قَصْدَ إلزام الفعل عليه وجَعْلَه بحيث لا يكون له رخصةٌ في تركه، ونَبَّهَ بقوله: (**يورث**) على أنّ الإيجاب ليس معنى هذه الصور، لكنّه لازم لمعناها، ومتفرّع عليه، ويُعلم من ذلك أنّ الطلب على سبيل الاستعلاءِ[5] ليس قدرا مشتركا بين الإيجاب والندب، كما ذهب إليه بعضهم[6].

قوله: (**استتبعَ إيجابُه وجوبَ الفعل**) وذلك لأنّ الفعل حينئذ يصير بحيث يكون تركه مظنّة لتوقّع مكروه، وهو معنى الوجوب. وقوله: (**بحسب جهات مختلفة**) متعلّق بـ"وجوب الفعل" أي: يجب الفعل بحسب جهات مختلفة، كتوقّع الإيلام أو الاستخفاف أو المَلامة إلى غير ذلك مما يتصوّر اختلافها بحسب أحوال من هو أعلى رتبةً، وأحوال المأمور، ومناسبة المقالم. وقيل: معناه: يجب الفعلُ بحسب اعتبارات مختلفة من الشرع والعقل والعرف. قوله: (**وإلاّ: لم يستتبعه**) أي:

---

[1] في ف: المباني.
[2] القائل هو التفتازاني: انظر: المطول، ٢٤٠.
[3] في ف: الإيجاب.
[4] سقط من ف: الإتيان
[5] في ف: استعلاء.
[6] انظر: المطول: ٢٣٩.

وإن لم يكن الاستعلاء ممن هو أعلى رتبةً لم يستتبع إيجابه وجوب الفعل أصلا.

فإن قلتَ: "تحقّق الإيجاب" بلا وجوب كتحقّق الكسر بلا انكسار، وأنّه غير معقول.

قلتُ: قد أشرنا إلى أنّه أراد بالإيجاب قصد الإلزام حتّى صحّ أن يكون متفرّعا على الطلب الاستعلائيّ، و لم يرد به حقيقةَ الإلزام، وتَصْيِيرَ الفعل بحيث لا يكون رخصة في تركه فلا إشكال.

قوله: (**فإذا صَادَفَتْ**) متفرّع على ما سبق، و(**هذه**) إشارة إلى ألفاظ الأمر، وأصل استعمالها أن تستعمل في الطلب استعلاءً و(**الشرط المذكور**) هو كون الاستعلاء ممن هو أعلى رتبة. قوله: (**وإلاّ**) أي: وإن لم تصادف هذه الألفاظ أصل الاستعمال بالشرط المذكور، وذلك إمّا بأن يكون الاستعلاء من غير الأعلى، فيفيد إيجابا بلا استتباع وجوب كما مرّ، وإمّا بأن لايكون هناك استعلاء مع استعمالها في الطلب، فيفيد طلبا للفعل مجرّدا عن الوجوب والإيجاب، وأمّا بأن لا يستعمل في طلب الفعل أصلاً فيفيد معنى آخر كالتهديد والإباحة.

قوله: (**إنْ استُعْمِلَتْ**) بيان لتوليدها ما يناسب المقام، والدعاء: هو الطلب على سبيل التضرّع. والالتماسُ: هو الطلب على سبيل التلطّف والتساوي. وأمّا الإباحة: فظاهر أنّها ليست طلبا، لأنّها تسوية للطرفيْن، ولا بدّ في الطلب من ترجيح، والتهديد أولى بأن لا يكون طلبا للفعل، وكلامه مشعر بأنّ فيهما طلبًا للفعل، وقد يتعسّف فيقال[1]: هناك طلب تُوَصَّلُ به إلى تسوية الطرفين أو التهديد على الفعل، وكان الأولى بالمصنِّف أن يقول: وإن استعملت في مقام طلب الأفضل أفادت الندب.

[1] انظر: الإحكام للآمدي ، ٢/ ٢٠٧-٢٠٨.

[الباب الرابع]

[في النهي]

قال: (**الباب الرابع في النهي**)[1] قد عرفت الخلاف في أنّ المطلوب بالنهي كفّ النفس عن الفعل، أو ترك الفعل. وقوله: (**محذوّ به حذو الأمر**)محمول على التضمين، أي: مذهوب به مذهب الأمر، ولو لا تضمين معنى الذهاب، لَقيل: (**مَحْذُوٌّ حَذْوُهُ**)، وقد مرّ مثله، والمناسب لما تقدّم في الأمر أن يقول في أنّ أصل[٨٦/أ] استعمال (**لا تفعلْ**) أن يكون على سبيل الاستعلاء، (**فإن صادف**) أي: لا تفعلْ ذلك الأصل بالشرط المذكور (**أفاد الوجوب**) أي: وجوب الترك.

وإنّما قلنا: المناسب ما ذكرناه، لأنّه ليس كون الاستعلاء من الأعلى معتبرا في أصل استعمال الأمر، بل المعتبر فيه مطلق الاستعلاء، وأمّا كونه ممّن هو أعلى رتبةً، فهو شرط لإفادته الوجوب، وخارج عن أصل استعماله، فكذا الحال في النهي.

وربّما يجاب: بأنّ قوله: (**بالشرط**) متعلّقٌ بحسب المعنى بقوله: (**أصلَ الاستعمال: لا تَفْعَلْ**) على معنى هو مثل الأمر في أصل الاستعمال ملتبسًا باعتبار الشرط المذكور في الجملة، فلا يكون داخلاً في الأصل.

وأجيب أيضًا: بأنّ الاستعلاءَ معتبر في كونها حقيقةً، والعلوُّ فيهما غالبٌ فيكون راجحًا في الاستعمال بهذا الاعتبار. قوله: (**وإلاَّ**) أي وإن لم يصادف "لا تَفْعَلْ" ذلك الأصل بالشرط المذكور، (**أفاد طلب الترك فَحَسْبُ**) أي: بدون وجوب الترك، وتفصيل الكلام ههنا على قياس ما عرفتَه في الأمر.

قوله: (**وإن استعمل في حقّ المساوي**) لو قال: وإن استعمل على سبيل التساوي لكان أوفق لما سبق، ولم يحتجّ إلى نفي الاستعلاء، ولم يردّ عليه أنّه نفى التضرّع أيضًا، وكذا لو قال: وإن استعمل في مقام الإذن بدل قوله: (**في حقّ المستأذِنِ**) لَكان أظهرَ فيما هو المراد.

فإن قلتَ: ما الفرق بين أمر الإباحة ونهيها؟

قلتُ: هو أنّ الأوّل للمستأذن في الفعل، فيكون الإذن في الفعل مقصودًا أصالة، وفي الترك تبعًا، والثاني بالعكس.

---

[1] سقط من ي: قال: (الباب الرابع في النهي).

واعلم: أنّه أطلق الدعاء وأخواته في مباحث الأمر على المعاني، وفي مباحث النهي على الألفاظ تنبيها على أنّها تُطلَق عليهما.

واعلم أيضا: أنّه قد يستعمل "لا تفعلْ" في مقام طلب الأفضل، فيفيد نُدبيّة الترك، وكراهة الفعل تَنْزيهًا. قوله: (**والأمر والنهي حقّهما الفَوْرُ**) يعني أنّهما إذا تجرّدا عن القرائن اقتضتا الإتيان بالفعل والترك في أقرب أوقات الإمكان عقيب ورودهما، وما اختاره مذهب طائفة في الأمر، والأكثرون على أنّه إذا تجرّد عن القرائن لم يدلّ على فَوْرٍ، ولا على تَراخٍ، بل يستفاد كلٌّ واحد من الفور والتراخي من دليل خارجيّ، ومذهب كثيرين في النهي بناءً على أنّ النهي عندهم يقتضي التكرار واستغراق الأزمنة، بخلاف الأمر فإنّه لا يقتضي تكراراً واستغراقاً[1]، بل يقتضي المرّة أو المطلق الذي يتحقّق في ضمن المرّة[2].

قوله: (**والتراخي**) أي: جواز التراخي موقوف على قرائن الأحوال لفظيّة كانت أو معنويّة، ولفظة: (**يُوَقَّفُ**)صيغَةُ مجهولٍ مأخوذة من "التوقيف" بمعنى: جعل الشيء موقوفا. وقوله: (**عند الإنصاف**) دفع لما يقال: من أنّ مطلق الطلب لا يستدعي تعجيلاً ولا يُجَوِّزُ تأخيرا بل كلّ ذلك مفوّض إلى القرائن. قوله: (**والنظر**) مبتدأ خبره (**منبّه**) وإنّما جعله منبّها لا دليلاً أمّا لأنّه يدّعي بَدَاهَة الْمُدَّعَى، أو لأنّه يُحترز عن القياس في اللغة، ولا نزاع لأحد في أنّ الاستفهام والنداء يستدعيان الفور، والظاهر أنّ هذا الاستدعاء إنّما هو لاقتضاء مطلق الطلب تعجيل المطلوب، وإن احتمل أن يكون ذلك لخصوصيّة هذين الطلبين.

قوله: (**وممّا يُنَبَّهُ على ذلك**) أي: على أنّ الأمر والنهي حقّهما الفور. وقوله: (**إلى أنّ المولى**) متعلّق بـ"تبادُرِ الفهم". وقوله: (**دون تقديرِ**) حالٌ من "الفهم"، أو من مجرور "إلى". والمعنى: يتبادر الفهم إلى التغيير متجاوزًا تقدير المولى للجمع بين القيام والاضطجاع، (**في الأمر**) أي: الطلب. وقوله: (**وإرادةِ**) مجرور معطوف على الجمع، أي: تبادر الفهم إلى أنّ المولى غيَّر أمرَه بالقيام، لا إلى أنّه قدّر الجمع بينهما في الطلب مع إرادة التراخي للقيام، وإنّما خصّ القيام بالتراخي لأنّ الأمر بالاضطجاع مقيّد بالاستمرار إلى المساء، ولو لم يكن مقيّدًا به لاحتمل هو التراخي أيضًا كالقيام، وكذا الكلام فيما إذا قال المولى لعبده: "لا تتحرَّكْ" ثمّ قال: لا تسكُنْ إلى المساء فإنّه يتبادر الفهم إلى تغيير النهي عن الحركة دون تقدير الجمع، وإرادة التراخي في ترك

[1] في ج: التكرار والاستغراف.

[2] انظر: المطول، ٢٤١.

الحركة.

قوله: (**وكذا استحسان العقلاء**) أي: وكذا ممّا يُنَبّه على أنّ حقّهما الفور استحسان العقلاء، ذمّ العبد، إذ لم يتبادر إلى ما أمره به مولاه، وإنّما يتمّ هذا التنبيه إذا لم يكن هناك مع الأمر قرينة للفور أصلاً.

قوله: (**وأمّا الكلام في أنّ الأمر أصل في المرّة**) قدّم في الأمر المرّة، لأنّها أشبهُ بأن تكون مرادة بالأمر من الاستمرار، وذلك إمّا لأنّ الأمر يدلّ على خصوص المرّة، كما ذهب إليه طائفة، وإمّا لأنّ الأمر يدلّ على طلب الماهيّة مطلقا، كما ذهب إليه الجمهور، وماهيّة الفعل يتحقّق بمرّة واحدة، وهذان المذهبان يتشاركان في أنّ المرّة الواحدة توجب الخروج عن عُهدة الأمر المطلق، وإنّما يختلفان في التخريج وقدّم في النهي الاستمرار، لأنّه أشبهُ بأن يكون مرادًا بالنهي من المرّة، وذلك لأنّ المقصود به انتفاء ماهيّة الفعل، والمتبادر من ذلك انتفاءها في جميع الأوقات، ومن ثمّة ذهب إليه كثيرون، واختار المصنّف في الأمر والنهي تفصيلاً بناءً على الأشبه الذي لا يخفى وجهه على ذي سلامة فطرة. قوله: (**ولا تظنّنَّ**) إلى قوله: (**قبل صيرورته حالاً**) اعتراضٌ تَوَسَّطَ بين المعطوف عليه، أعني: (**كقولك في الأمر**) وبين المعطوف، أعني: (**وقولك في النهي**).

وقوله: (**كما نُبِّهْتَ**[٨٦/ب] **عليه في صدر القانون**) إشارة إلى قوله هناك: (**أَنّ الطَّلَبَ...يستدعي –فيما هو مطلوبه– أن لا يكون حاصلاً وقت الطلب**)، فإنّه إذا كان الطلب مستدعيًا لما ذكره، فلا بدّ أن يكون الطلب حال وقوعه متوجّها إلى مطلوب يكون حصوله في زمان الاستقبال بالنسبة إلى زمان وقوع الطلب. ولا شكّ: أنّه لا وجود لمطلوب في الاستقبال قبل صيرورة الاستقبال حالاً، فلا يكون حينئذ المطلوب بقولك للمتحرّك "تَحَرَّكْ" حاصلاً في الحال، فلا يكون قولك "تَحَرَّكْ" طلبًا للحاصل. وقوله: (**فالأشبه الاستمرار**) جزاء لقوله: (**وإن كان الطلب بهما راجعًا إلى اتّصال الواقع**).

قوله: (**تَشترك في الإعانة على تقدير الشرط بعدها**) يعني أَنَّها تصلح قرائنُ لتقدير الشرط بعدها، وذلك لأنّها تدلّ على الطلب، والغالب في المطلوب أن يكون مطلوبا لغيره، وسيلة إلى حصوله، فإذا ذكر بعد الطلب ما يصحّ توقّفه على المطلوب، وترتّبه عليه فُهِمَ أنّ المطلوب سبب لذلك المذكور، وإنّ ذلك المذكور مسبّب له، وهذا هو معنى الشرطيّة، فيستغنى حينئذ عن ذكر الشرط وأداته، ويؤتى بالمضارع مجزوما على أنّه جزاء لذلك الشرط المقدّر، كقولك: "زُرْنِي أُكْرِمْكَ"، فإنّ تقديره: " زُرْنِي إنْ تَزُرْنِي أُكْرِمْكَ"، وقِسْ عليه ما عداه.

قوله: (**وأمّا العَرْضُ**......إلى آخره[1]) اعتراضٌ تَوَسَّطَ بين المعطوفين دفعا لما يقال من أنّ الأبواب المُعينة على تقدير الشرط خمسة مشهورة في كلام النحاة. قوله: (**على حِدَة**) أي: على انفراد برأسه، بل هو داخل في الاستفهام، لأنّه من مولَّداته دخولَ الدعاء في الأمر في نحو قوله تعالى: ﴿**فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا * يَرِثْنِي**﴾[سورة مريم ١٩/٥-٦] بالجزم، وإنّما جاز أن يكون (**ألا تَنْزِلُ**) قرينة لـ"إنْ تَنْزِلْ" لأنّ الهمزة فيه للإنكار، وإنكار النفي إثباتٌ فيتوافق الشرط المقدّر مُثْبَةً، وقرينته -كما هو المعتبر عند الجمهور- بخلاف قولك: "لا تَدْنُ من الأسد يَأْكُلْكَ" على مذهب الكسائيّ[2]، إذ لا توافق هناك بينهما.

قوله: (**وأمّا قراءة الرفع**) المضارعُ بعد هذه الأبواب ينجزم إذا قصد السببيّة وقُدِّر الشرط، وأمّا إذا لم يقصد كان المضارع باقيًا على رفعه إمّا حالا كقوله تعالى: ﴿**ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ**﴾[سورة الأنعام ٩١/٦]، وإمّا وصفا كقولك: "أَكْرِمْ رجلاً يُحِبُّكَ"، وإمّا استئنافًا كقولك: " أكرمْني أُكْرِمُكَ" بالرفع.

ثمّ الجمهور على أنّ "يَرِثُني" بالرفع صفة "وليّاً"، وردّه المصنّف: بأنّه يلزم منه أنّ زكريّاءَ (**لم يُوهَبْ مَنْ وَصَفَهُ لهلاك يحيى**) قبل أبيه، وذلك باطل، لا لِما قيل: من أنّه يجب أن يكون كلّ دعاء من النبيّ مستجابا فإنّه ضعيف، بل لأنّه يَلزم الخُلْفُ في كلامه تعالى، حيث قال في سورة الأنبياء: ﴿**فَاسْتَجَبْنَا لَهُ**﴾[سورة الأنبياء ٩٠/٢١]، فإنّه يدلّ على أنّه تعالى أعطى زكريّاءَ ما سأله مطلقًا من غير تفرقة بين أصل المسؤول ووصفه. وقد أجيب عن ردّه: بأنّ الروايات متعارضة، والأكثرون على هلاك زكريّا قبل يحيى.

قال في الكشّاف[3] في تفسير قوله تعالى: ﴿**لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ**﴾[سورة الإسراء ٤/١٧] أُولاَهما: قَتْلُ زكريّاءَ وحَبْسُ أُرْمِيَاءَ حين أنذرهم بسخط الله، والآخرةُ: قتل يحيى بن زكريّاءَ. لا يقال الاستيناف إخبار جازم بأنّه يرثه فيلزم الكذب في كلامه -عليه السلام[4]- على ما اختاره، فلا يجوز الحمل عليه، لأنا نقول المقصود التعليل لا الإخبار، كأنّه قيل: لِمَ تطلبُه؟ فقال: ليَرِثَنِي،

---

[1] في ج: الخ.

[2] انظر: المطول: ٢٤٤.

[3] انظر: الكشاف، ٤٣٨/٢.

[4] في ي: عليه.

ولا غَضَاضَةَ[1] عليه في عدم ترتّب غرضه على ما طلبه لأجله.

فإن قلتَ: لا مَحِيصَ عن الإخبار الكاذب على قراءة الجزم.

قلتُ: لعلّه بنى الإخبار على ظنّه، كأنّه قال: إن تَهِبْ لي وليًّا يَرِثُني في ظنّي، ولا كذب في ذلك، وبهذا التأويل يندفع الإشكال عن قوله عليه السلام: {كلّ ذلك لم يكن}[2] في جواب ذي اليدين[3] مع وجوب السهو.

قوله: (**وقال تعالى: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾**[سورة إبراهيم ٣١/١٤]) أي: إن تقل لهم: أقيموا الصلاة وأنفقوا يقيموا الصلاة وينفقوا، وفي جعل فعلهم مترتّبا على مجرّد قوله عليه السلام، إشارة إلى أنّ حقّ العباد المشرّفين بالإضافة إلى الله تعالى والإيمان أن يكونوا بحيث يترتّب امتثالهم على مجرّد أمره -عليه السلام- كما أنّ في قولك: "إن توضّأْتَ صحّت صلاتك" إشارة إلى أنّ الطهارة هي العمدة في صحّة الصلاة، حتّى كأنّها مترتّبة على الطهارة وحدَها، ومن لم يدرك هذه النكتة اختار إضمار الجازم، أي: لِيُقيموا على طريقة قول الشاعر:

محمّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نفسٍ[4] ....

أي: لِتَفْدِ، واحتاج أيضا إلى تقدير القول، أي: "قل لهم قولي لك ليقيموا"، ولزمه أنّ إضمار الجازم نظير إضمار الجارّ في مثل قول رؤبةَ: "خيرٍ" بالجرّ في جواب من قال له: كيف أصبحتَ؟ فإنّ الجزم في الأفعال بمنْزلة الجرِّ في الأسماء، ولا خلاف في أنّ إضمار الجارِّ ضعيف، فكيف يحمل نظم القرآن على ما هو نظير للضعيف.

---

[1] على هامش ج: "يقال: ليس عليك في الأمر غضاضة" أي: ذلّة ومَنْقَصَة. (ح) [يقصد المستنسخ برمز"ح" معجم الصحاح للجوهري. انظر: الصحاح، ١٠٩٥/٣، مادة: (غضض).]

[2] انظر: البخاري، كتاب السهو، رقم: ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩؛ مسلم رقم: ١٢٩٠. هذا الحديث مشهور بحديث ذي اليدين.

[3] ذو اليدين: صحابيّ يلفّ شخصيّتَه غُمُوض، اشتهر بلقبه، وذكر أهل التراجم أنه يدعى "الخرباق" وهو من بني سليم، كان ينزل بذي خشب من ناحية المدين، مات في خلافة معاوية (ض).

[4] تمام البيت:

محمّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نفسٍ   إذا ما خِفْتَ من شيء تَبَالاَ

البيت من الوافر، وهو ينسب إلى أبي طالب -عم النبي عليه السلام- والأعشى وحسّان وليس في ديوا واحد منهم. انظر: خزانة الأدب،١١/٩؛ كتاب سيبويه، ٤٠٨/١؛ الكشاف، ١٠٠/٤.

في حاشية المصباح: تمامه: "إذا ما خِفْتَ من أمرٍ تَبَالاَ" أي هلاكًا وفناءً. يقال: تَبَلَهم وأَتْبَلَهم، أي: أفناهم.

قوله: (**فانظرْ**) أي: تفكَّرْ حتّى يتبيّن لك رُجحانُ ما اخترناه. قوله: (**وتقدير الشرط**...إلى آخره) كلام استطراديّ وفيه تنبيه[٨٧/أ] على أنّ تقدير الشرط كثيرٌ[1] جارٍ في غير هذه الأبواب الأربعة أيضا، فلا يترك إلى إضمار الجازم النادر فيما هو أفصحُ كلامٍ وأبلغُ نظامٍ. قولُه: (**وأمثال ذلك في القرآن كثيرة**) كقولِه تعالى: ﴿**فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ**﴾[سورة العنكبوت ٥٦/٢٩]. وقوله: ﴿**إِذًا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ**﴾[سورة المؤمنون ٩١/٢٣] أي: لو كان معه إلهٌ آخرُ إذًا لذهب. وقوله تعالى: ﴿**فَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ**﴾[سورة النحل ٥١/١٦] أي: إن كنتم ترهبون شيئا فارهبوني، ولا ترهبوا غيري.

قولُه: (**وكذا تقدير الجزاء لها**) أي: لقرائن الأحوال كذلك، أي: كثير في القرآن أيضا منه ما قد مرّ من قولِه تعالى: ﴿**وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ**﴾[سورة الأنعام ٢٧/٦] ونظائره، ومنه قوله تعالى: ﴿**إِنْ كَانَ**﴾[سورة الأحقاف ١٠/٤٦] أي القرآن، ﴿**مِنْ عِنْدِ اللهِ**﴾ أي منَزّلاً، ﴿**وَكَفَرْتُمْ بِهِ**﴾ أي: أنكرتم كونه حقًّا، ﴿**وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ**﴾ يعني: عبد الله بن سلام، ﴿**عَلَى مِثْلِهِ**﴾ أي: على مثل القرآن وكونه حقّاً، وفي إقحام لفظ "مثل" تفخيمٌ للقرآن، كما أنّ في تنكير "شاهدٌ" تعظيما له، ﴿**فَآمَنَ**﴾ أي: شهد فآمن به، واستكبرتم عن الإيمان به، وههنا قد تمّ الشرط، والجزاءُ مقدّر، أي: (**ألستم ظالمين؟**)، وهذه الهمزة لإنكار النفي، وتقرير المنفيّ، والمعنى: كنتم ظالمين قطعا، وقرينة الجزاء ما ذكره على أنّ ما تَضَمَّنَه الشرط المذكور يُنْبِئُ عن هذا الجزاء أشدَّ إنباءٍ.

[1] سقط من ب: كثير.

[الباب الخامس]

[في النداء]

قال: (**الباب الخامس في النداء**)[1] قوله[2] (**سبق التعرّض لذلك في علم النحو**) فإنّه قال: «هناك الضرب الذي يَنْصِبُ الأسماء أينما وقع ستّة أحرف: يا، وأيا، وهيا لنداء البعيد حقيقةً، كنحو: يا عبد الله! إذا كان بعيدا عنك، أو تقديرا لتبعيدك نفسك عنه هَضْمًا[3]، كنحو: يا إلهَ الخلق!، أو لِمَا هو بمنْزلة البعيد من نائم أو ساه تحقيقًا، أو بالنسبة إلى جدِّ الأمر الذي يُنَادَى له كنداء الله تعالى لِنَبِيِّهِ بـ"يَا" و "أَيْ"، والهمزة لنداء القريب، وقد يُنْظَمُ "أَيْ" في جملة "يا"، و"وا" للندبة خاصّة»[4].

واعلم: أنّه أراد بتقدير البعد في: "يا إلهَ الخلق" أنّك تتصوّر نفسك فيه، كأنّها في مكان بعيد عن تلك الحضرة بخلاف النائم والساهي، إذ لا تتصوّر هناك بُعْدًا بل تجعل كلّ واحد من النوم والسهو بمنْزلة البعد في اقتضاء إعلاء الصوت. قوله: (**ولكن ههنا نوع من الكلام، صورته صورة النداء، وليس بنداءٍ**) نبّه بقوله: (**نوع من الكلام**) على أنَّ هذا مع كونه منقولاً عن النداء باب برأسه، له أمثلة كثيرة على قياس باب التعجّب المنقول عن الإخبار، أو الاستخبار، أو الأمر، وبابِ التسويةِ المنقولِ عن الاستفهام، وقد التزموا في هذا النوع حذفَ حرفِ النداء لكراهتهم التصريح بأداة النداء فيما لم يبق فيه معنى النداء أصلاً بخلاف نحو قولك: يا مظلومُ!، وبالله للمسلمين!، ويا لِلماء!، ويا أيّها الطَّلَلُ!، ويا ناقةُ جِدِّي!، ويا عينُ بَكِّي!، إذ فيه شائبة النداء ولو تقديرا.

قوله: (**على معنى: أنا أفعل كذا متخصّصاً بذلك من بين الرجال**) إشارة إلى أنّ نحو قولك: "أيّها الرجل!" مع كونه في صورة النداء، وحكمه في الإعراب والبناء منصوب المحلّ على الحاليّة والذي يكشف لك عن هذا: أنّ أصل النداء تخصيص المنادى بطلب الإقبال، ثمّ جُرّد عن طلب الإقبال، ونُقل إلى تخصيص ما أُرِيدَ بلفظ المنادى من بين أمثاله بما نسب إليه.

فإذا قلتَ: "أنا أَقْرِي الضيفَ أيّها الرجل!" لم تَقصِدْ بقولك: "أيّها الرجل!" مخاطَبًا ليكون

---

[1] سقط من ي: قال: الباب الخامس في النداء.

[2] في ب: أقول.

[3] على هامش ج: أي: كسرًا. والمعنى هنا: تواضعًا.

[4] انظر: المفتاح،١٠١.

نداء، بل قصدتَ به ما دللتَ عليه بقولك: "أنا" وقصدتَ اختصاصه بما نَسَبْتَ إليه، أعني: قُرِيَ الضيفان، فصار مآل المعنى إلى قولك: "أنا أَقْرِي الضيف" متخصّصًا بقِرَاهُ من بين الرجال، وقِسْ على ذلك سائرَ الأمثلة المذكورة.

وأمّا نحو قوله عليه السلام: {**إنّا معاشرَ الأنبياءِ لا نُورَثُ**}[1]، فيحتمل أن يكون بتقدير "يا" قصدا إلى الاختصاص على ما تحقّقتَه، وأن يكون منصوبا بتقدير: أعني أو أخصّ بخلاف نحو قولهم: "نحن العربَ أَقْرَى الناسِ" فإنّه بتقدير الفعل الناصب قطعا. وقد يتوهّم أنّ قوله: "أيّها الرجل**!**" خطاب لنفسه يَطلب به الإقبالَ منه على ذلك الفعل تنبيها على أنّه أمر مَعْنِيٌّ به، لا ينبغي أن يكون متهاونا فيه، ولا يخفى امتناع هذا التوهّم في مثل قولهم: "اللهمّ اغفر لنا أيّتها العِصابةُ**!**".

قال: (**واعلم أنّ الطلب كثيرا ما يخرج لا على مقتضى الظاهر**) لما ذكر أنّ النداء وهو طلب قد استعمل في غيره عقّبه بأنّ كلّ واحد من الطلب والخبر يذكر في موضع الآخَرِ، وراعى بذلك عادته في تعقيب الفنون السابقة بذكر إخراج الكلام، لا على مقتضى الظاهر. قوله: (**قلّما يتفطّن لها**) أي: لا يتفطّن لتلك النكت، (**من لا يرجع إلى دُرْبَةٍ**) أي عادة (**في نوعنا هذا**) أي: في علم البلاغة، **و**"العَضُّ بِدِرْسٍ قاطعٍ" كناية عن الجدّ في الأمر أو البلوغ إلى الكمال فيه كأنّه أخذه بأضراسه ليتمكّن في أخذه أو قطعه بها حتّى وصل إلى أعماقه وأدرك ما فيه من الطعم اللذيذ، يقال: عَضَّه، وعضّ به، وعضّ عليه، وفي الحديث: (**عَضّوا عليها بالنواجز**)[2]، فقوله: (**ولا يَعَضُّ فيه**) من قبيل:

.... **يَجْرَحْ فِي عَرَاقِيبِها** ....[3]

وأمّا الباء في قوله: (**بِضِرْسٍ**) فللاستعانة.

قوله: (**والكلام بذلك**) أي: التكلّم بأحدهما في موضع آخر (**متى صادف متمِّماتِ**

---

[1] انظر: مسند الإمام أحمد بن حنبل، ٤٦٣/٢.

[2] انظر سنن أبي داود، سنة، رقم: ٥؛ جامع الترمذي، علم، رقم: ١٦؛ سنن ابن ماجة، مقدّمة، رقم:٦؛ سنن الدارمي، مقدّمة، رقم: ١٦؛ مسند أحمد، ١٢٦/٤.

[3] تمام البيت:

وإِنْ تَعْتَذِرْ بِالْمَحْلِ مِنْ ذِي ضُرُوعِهَا على الضيف يَجْرَحْ فِي عَرَاقِيبِها نَصْلِي

البيت من الطويل، وهو لذي الرمة. انظر: خزانة الأدب، ٢٩٠/٢-٢٩١، ٢٣٣/١٠. المحل: انقطاع المطر ويُبس الأرض. والمراد بذي ضروعها: لبن. والنصل: حديدة السيف.

البلاغة) أي: مكمّلاتها، وما يعتبر في تحقّق ذاتها لا توابعِها الخارجةِ عنها[٨٧/ب] من المحسّنات البديعيّة اللفظيّة والمعنويّة. قوله: (**اِفْتَرَّ لك)** أي: كَشَفَ وأَبْدَى لك ذلك التكلّمَ (**عن السحر الحلال)** ملتبسًا (**بما شئت منه)** أي: بغاية ما يمكن، فإنّ العاقل لا يرضى من أمثال ذلك إلاّ بما هو الغاية والمنتهى.

قوله: (**أنّ نظم الكلام)** أي: من أنّ نظم الكلام، فيكون بيانا لقوله: (**ما قد سبق)** وهو إشارة إلى ما ذكره في مباحث ضبط القرائن، وزيَّله بقصّة السؤال عن المتوفَّى بصيغة المتوفِّي. قوله: (**إذ لا شبهة)** تعليل بطريق القياس، كأنّه قيل: لا يمتنع أن يُستحسن الكلام الواحد من متكلّم دون آخر مع اتّحاد المقام، لأنّ صحّة كون الكلام الواحد مقبولاً في مقام دون آخر مع اتّحاد المتكلّم أمر محَقَّق عندك، لا شبهة لك فيه أصلاً مع خِبرتك بأنّ اختلاف المتكلّميْن كاختلاف المقاميْن، فإذا سسَلَّمْتَ اختلاف حال الكلام في الحسن والقبول بحسب الاختلاف الثاني أعني اختلاف المقام، فَسَلِّمْه بحسب الاختلاف الأوّل، أعني: اختلاف المتكلّم، لأنّه نظيره.

قوله: (**فلا بدّ لحسن الكلام من انطباق له على ما لأجله يساق)** تفريع على صحّة اختلاف النظم مقبولا، وغير مقبول عند اختلاف المقام، كما أنّ قوله: (**ومِن صاحب له عرّافٍ)** أي: ولا بدّ له أيضًا من ذلك تفريع على إمكان استحسانه من متكلّم دون آخر، وأراد بقوله: (**ما لأجله تُساق)** النكت والخواصّ المناسبة للمقام التي يُساق لأجلها الكلام. قوله: (**وإلاّ لم يمتنع)** أي: وإن لم يكن للكلام صاحبٌ عرّافٌ بجهات الحسن غير مُتَخَطّ إيّاها (**لم يمتنع حمل الكلام)** الذي وُجد منه على غير جهات الحسن، وحينئذ يتعَرَّى الكلام عن الحسن لذهاب كسوته، أعني قصد الانطباق على مقتضى الحال، ويَتَنَزَّلُ منْزلة أصوات الحيوانات، ولا يُعتدّ بما يتوهَّم فيه من الخواصِّ المناسبة للمقام، لأنّ المعتبر هو المعاني المقصودة للمتكلّم، لا ما يمكن استخراجه من الكلام مع عدم قصده إليه، فإنّ أمثال ذلك إتّفاقات لا يلتفت إليها، كما مرّ، (**ولا بدّ مع ذلك)** أي: ولا بدّ مع ما ذكر من الانطباق على ما لأجله يساق، والصّاحب العرّاف من السامع الحاذق و"الأَصْمِخَةُ" جمع الصِّمَاخِ، وضمير "غيرها" لـ"الافتنانات". والشرطيّةُ، أعني قولَه: (**إذا اتّصل.....مَسَخَه)** بيان لما تقدّمها من أنّ (**الآفة العظمى والبليّة الكبرى)** من تلك الأَسْمِخَةِ، وضمير (**ذَوِيهَا)** للأصمخة.

قوله: (**لا ترى به الدرّ)** أي لا ترى الدرّ الثمين، بَدِّلْهُ، ولا تُقابلْه به، بل تُفَضِّلْه على الدرّ، و(**مَسْخًا)** مصدر "مَسَخَه" و(**يفوقُه)** صفة، والعائد محذوف، أي: يفوق الكلام بسببه،

و(**المَشْخَلَبُ**)[1] بفتح الميم، وسكون الشين وفتح الحاء المُعْجمتيْن أَرْدَاء الخَرَز وأقلّها قيمةً. قوله: (**ولأمرٍ ما تجد القرآنَ**) نكّر الأمر تفخيما له، وإن كان معيّنا معلوما حتّى صحّ أن يقال: ولهذا، أي: ولأنّ تفاوت حال السامع يوجب تفاوتا في حال الكلام، (**تجد القرآن متفاوة القدر ارتفاعا وانحطاطاً**) بين هاتين الطائفتين، فإنّ علماء المعاني والبيان أدركوا أنّ القرآن من بلاغته واشتماله على اللطائف واصلٌ إلى حدّ الإعجاز، والجهلة سَوَّوْهُ بكلام الناس واكتفَوْا فيه بصحّة اللفظ واستقامة المعنى الأصليّ، بل من الجهلة المتمرِّدين من طَعَنَ فيه من جهتهما أيضًا، كما فُصِّلَ ذلك في فنِّ دَفْعِ المطاعن.

قوله: (**والجهات المحسّنة لاستعمال الخبر في موضع الطلب تَكْثُرُ**) أراد باستعمال الخبر في موضع الطلب استعماله في معناه، ألا يُرَى أنّه جعل فيما مرّ مثل رَحِمَه الله طلبًا يمتنع عطفه على الخبر الذي قبله، أعني: مات، أو نحوه، وجعل مثل: "لا وأَيَّدَك الله" من عطف الطلب على الخبر دفعًا لإيهام خلاف المقصود، وقد توهّم بعضهم أنّ الخبر المستعمل في موضع الطلب باقٍ على معناه وخبريَّتِه، وذلك بأن يجعل ما هو متوقّع الحصول بمنْزلة الحاصل، فيخبر عنه واقعا. قوله: (**تارة تكون**) بيان لما تقدّم، أي: تارة تكون الجهة المحسِّنة لاستعمال الخبر في معنى الطلب (**قصد التفاؤل بالوقوع**). وقوله: (**ليُتفاءَلَ**) على صيغة المبنيّ للمفعول تعليل لقوله: (**إذا قيل لك**)، وفي قوله: (**بلفظ المُضِيِّ**) دون أن يقول: يجعله في حكم الماضي إشعار بأنّ ذلك اللفظ مستعمل في معنى الطلب. قوله: (**وأنّه**) أي: التفاؤلَ (**نوع مستحسَن الاعتبار**) في الكلام.

قوله: (**إذا حَسُنَ اعتبار ما هو أبعد**) أي: من التفاؤل بلفظ المُضِيِّ، وذلك الأبعد في مثل: (**إباء الكتاب**) كما ذكر، كيلا يتوهّم منه بالتصحيف أمر مستقبح، و(**ما هو أبعد**) من هذا إلاّ بعد مثل: (**إباء أهل الظرف**) أي أهل الكياسة مع لطافة الطبع (**إهداءً السَّفَرْجَلَ**)، كيلا يُتوهّم تَطَيُّرٌ بتصحيف اسمه في لغة العرب. والعُدُول عن عبارة (**الأغْبِياء**) في قصّة هارون الرشيد خامس الخلفاء العبّاسيّة دفعٌ لتَوَهُّم التَّطَيُّرِ، وأمّا ذكر الوِفاق في قصّة غيره ففيه احترازٌ عن التطيّر بلفظ الخلاف، وتفاءل بلفظ الوِفاق، أي: (**هل خَلَعَ غيرُ هارون حين خرج؟**[2]...إلى آخره) إلاّ لأنّه لم يسمع ما عليه الأغبياء من شجرة الخلاف.

قوله: (**أَفَتُرَى؟**) أي: اَتَغْفُلُ وتَظُنُّ أنّ خَلْعَ هارونَ وغيرِه كان لأمرٍ غيرِ ما نحن فيه من

---

[1] كلمة عراقيّة ليس على بنائها شيئ من العربيّة، وتُتّخذ من اللّيف و الخَرَزِ أمثال الحلي.

[2] في ب:+ الهاجرة.

التفاؤل والاحتراز[٨٨/أ] عن التطيّر؟. قوله: (**حين غضب**) ظرف لـ(**أغضبه**)، و(**حين افتتح**) بدل منه، و(**الدَّاعي**) العلويّ، هو الحسن بن زيد بن محمّد الحسيني، من أولاد زيد بن الحسين بن علي، وهو الذي استولى على طبرستان وما يليها في خلافة المستعين بالله، ويسمّى بالدَّاعي الكبير، وشاعره[١] أبو مقاتل الرازي، وقد وَلِيَ الأمرَ بعده أخوه محمّد بن زيد إلى أن قُتل بجرجانَ.

قوله: (**غير معنى التفاؤل**) أي: التطيّر، إذ قد عرفتَ أنّ التفاؤل بحسب معناه اللغويّ يتناول التطيّر أيضا. قوله: (**وهل تسمية العرب**) يعني: أنّ ما ذكره تفاؤلات من واضع اللغة، أو مِنْ أهل العُرف العامّ، لا من المتكلّم. قوله: (**وتارة لإظهار الحرص في وقوعه**) الظاهر أن تُترك اللامُ في هذه المعطوفات. ويقال هكذا: و تارةً إظهارَ الحرص، وتارةً قصد الكتابة، وتارة حملَ المخاطب لتُناسب المعطوف عليه، أعني قوله: (**تارةً تكون قصدَ التفاؤل**) إلاّ أنّه لاحظ في عطفها جانب المعنى، فإنّ قولك: الجهة المحسَّنة لاستعمال الخبر في موضع الطلب يكون كذا معناه: أنّ استعمال الخبر في موضع الطلب يكون لكذا. قوله: (**غَلّطه**) أي غلّط الطالبُ الحسّ في الحكم بخلاف ما خُيِّلَ إليه تارة واستخرج الطالب لحكم الحسّ مَحمِلاً تارةً أخرى، (**وعليه**) أي: على ما ذكر من أنّ الطالب متى تبالغ حرصُه إلى آخره. وشيخ المَعَرَّة، وهي من ديار البكر أبو العلاء صاحب "السِّقْط"، و(**السُّرَى**) هو السير بالليل، والتأويب السير بالنهار وهما في موقع الحال على أنّ المصدر بمعنى اسم الفاعل، أي:

.... يَصْحَبُنِي[٢] ....

ساريًا ومُؤَوِّبًا أو في موضع الظرف بتقدير مضاف، أي: وقتَ سُرًى ووقت تَأْوِيبٍ.

قوله: (**وتارة لقصد الكناية**) كقول العبد للمولى، وذلك أنّ حصول النظر إليه من المولى

---

[١] البيت هو:

موعدُ أحبابِك للفرقةِ غَدْ

البيت مطلع أرجوزة من المنسرح، وهو لابن المقاتل نصر بن نصر الحلواني الضرير الرازي، أحد شعراء الجبال أنشده لمحمّد بن زيد الحسيني الداعي العلوي فاتح طبرستان، فقال له الداعي: "بل موعد أحبابك -يا أعمى- ولك المثل السوء". المفتاح، ٣٢٤؛ الإيضاح، ٥٩٣/٢؛ المطوّل، ١٢٣؛ شرح عقود الجمان للمرشدي ١٩٥/٢؛ معاهد التنصيص ٢٢٩/٤.

[٢] تمام البيت:

مَا سِرْتُ إِلاَّ وَطَيْفٌ مِنْكِ يَصْحَبُنِي ... سُرىً أَمَامِي وَتَأْوِيبًا عَلَى أَثَرِي

البيت من البسيط، وهو لأبي العلاء المعرّي من قصيدة يمدح بها أبا الرضاء المصيصي وأبياتها ٧٥ بيتا. انظر: المفتاح، ٣٢٥؛ الإيضاح، ١٨٣/١؛ معاهد التنصيص، ٢٨٥/٣.

في الاستقبال لازم لطلبه النظر منه، فعُبِّرَ باللازم عن الملزوم، كما هو طريق الكناية التي لها حسن في نفسها، وقد انضمّ إليها ههنا نكتة أخرى تزيد في حسنها، وهي: رعاية الأدب مع المولى بترك صورة الأمر.

قوله: (**وتارةً لحمل المخاطب على المذكور**) أي: على المطلوب الذي ذُكر فعلاً كان أو تركًا، وكون الإخبار حملاً للمخاطب على المطلوب (**أبلغَ حملٍ**)، من حيث إنه يدلّ على تحقّق الامتثال حتّى صحّ الإخبار عنه من حيث الصورة، وأمّا كونه (**بألطف وجهٍ**) فمن حيث إنه يدلّ على أنّ المخاطب في محبّة الطالب بهذه المثابة، أعني أنّه بحيث لا يحبّ أن يُنْسَبَ الطالب في كلامه إلى الكذب بحسب الظاهر.

قوله: (**كما إذا سمعتَ من لا تُحِبُّ أن يُنسب إلى الكذب يقول لك: تأتيني غدا أو لا تأتيني**) يعني: فيلزمك حينئذ الإتيان بما أُمِرْتَ والانتهاء عمّا نُهيتَ كيلا يُنسب مُخَاطِبُك إلى الكذب في الظاهر. ولو قيل: الخبر ههنا باقٍ على معناه لكنّه استعمل في موضع الطّلب لأَبْلَغ حملٍ بألطف وجه لكان في غاية الظهور.

وقوله: (**وتارةً مناسباتٍ أُخَرَ**) الرواية يرفع "مناسبات" على معنى زيادة يقصد مناسباتٍ أُخَرَ غيرَ ما ذكر، ولو عطف على قوله: (**قَصْدَ التَّفَاؤُلِ**) لَنُصِبَ "مناسبات"، أو على قوله: (**لإظهار الحرص**) وما بعده لَقِيل: وتارة لمناسبات أخر، وتلك المناسبات كأنْ يُقصد الاحتراز عن نسبة المخاطب إلى ما يكرهه من عدم اتّصافه بالتَّقْوَى مثلا كما إذا قلتَ: اللهمّ وَفِّقْه للتقوى!، بخلاف ما إذا قلتَ: وَفَّقَك اللهُ للتقوى، إذ ليس فيه هذه النسبة نظرًا إلى ظاهر اللفظ، أو أن يقصد إظهار انعقاد الأسباب كقولك: اشتريتَ لي[1] كذا، بدل: اشتَرِ. أو إظهار حسن اعتقاد المتكلّم بكمال جُودِ المخاطب كقولك: أعطيتَني، في موضع: أَعْطِنِي، أو أن يُقصد إدخال السرور في قلبه، كقولك: أعطاك زيد، في مكان: لِيعطِك، إلى غير ذلك مما يُهتدى إليه بالتأمّل في المناسبات.

قوله: (**وما من آية**) كلمة "مِنْ" زائدة لاستغراق النفي، و"آية" مبتدأ، و(**من آي القرآن**) و(**واردة**) صفتان له، والجملة الواقعة بعد (**إلاّ**) خبره، وهذا الأسلوب إشارة إلى استعمال الخبر في موضع الطلب، والدليل على أنّ: ﴿**لاَ تَعْبُدُونَ**﴾[سورة البقرة ٨٣/٢]، و﴿**لاَ تَسْفِكُونَ**﴾[سورة البقرة ٨٤/٢]، و﴿**تُؤْمِنُونَ**﴾[سورة الصف ١١/٦١]، و﴿**تُجَاهِدُونَ**﴾[سورة الصف ١١/٦١] بمعنى الطلب وهو:

[1] في ج: إليّ.

أنّ أخْذ الميثاق والدلالة على طريقة النجاة إنّما يكونان في متعارف الناس بالأمر والنهي دون الإخبار، والنكتة في العدول إلى الخبر إظهار الرغبة في وقوع المطلوب وحمل المخاطب عليه أبلغ حمل بألطف وجه، ووصفه بتحقّق الامتثال حتّى صحّ الخبر بوقوعه، ولو في الاستقبال.

قوله: (**فانظرْ**) أي: تَفَكَّرْ حتّى يتبيّن لك، أي: أنَّ ما ذكرناه من أنّ هذه الإخبارَ في موضع الطلب أحسنُ وأبلغ من حمل "لا تعبدون" و"لا تسفكون" على حذف "أنّ" الناصبة، ورجوع المضارع إلى الرفع على معنى: "بأن لا تعبدوا" و"بأن لا تسفكوا"، ومَنْ حمل "تؤمنون" على أنّه كلام مستأنف متأخّر في النّزول بناءً على ما رُوِيَ من أنّهم كانوا يقولون: "لو نَعْلَم أحبّ الأعمال إلى الله لعملناها"، فنَزلت الآية السابقة، فمكثوا ما شاء الله يقولون: ليتنا نعلم ما هي؟، فدلّهم الله عليها بقوله: ﴿**تُؤْمِنُونَ**﴾[سورة الصف ١١/٦١]، وههنا بحث: وهو: "أنْ تؤمنوا" سواء كان مقارنًا في النّزول، أو متأخّرًا خبر بمعنى الطلب بيانا لما سبق سواء قُدّر هناك سؤال أو لا، فلا يكون حملة على التأخّر وجهًا آخر مخالفا لاستعماله في موضع الطلب فتدبَّرْ.

قوله: (**ومن هذا القبيل**) أي: ومن قبيل الخبر المستعمل في موضع الطلب. وقوله: (**من البلغاء**) إشارة إلى أنّ "رحمَه الله"، أو "يرحمُه" إذا صدر عن غير[٨٨/أ] البليغ لم يُحمل على نكتة، وليس ما تقدّم من قوله: أعاذك الله من الشبهة، وعصمك من الحَيْرة، ووَفَّقَكَ للتقوى مُغْنِيًا عمّا ذكره ههنا، لأن ذاك مثال للدعاء بلفظ المعنى من عند نفسه، وهذا استشهاد لذلك بقول البلغاء الدائر فيما بينهم، والنكتة في "رحمه الله" التفاؤلُ أو إظهار الرغبة في وقوع الرحمة، أو الإنباء عن استحقاقها، أو في يرحمه الله إحدى ما ذكر، وإن كانتْ في صيغة الماضي أظهر.

[الطلب في مقام الخبر]

قوله: (**ومن الجهات المحسَّنة لإيراد الطلب في مقام الخبر**) ذكر لإيراد الطلب في مقام الخبر نكتتيْن، ثمّ عمّم بقوله: (**أو ما شاكل ذلك**) عطفًا على النكتة الأولى، كما ذكر فيما مرّ لإيراد الخبر في موضع الطلب نُكَتًا أربعًا، ثمّ عمّم بقوله: (**وتارةً مناسبات أُخر**). قوله: (**إظهارًا إلى درجة**) أي إظهارًا لمعنى الرضى إلى درجة كأنّ المرضيّ في تلك الدرجة مطلوب، فإنّ ذلك هو غاية الرضاء كما لا يخفى.

قال كُثَيِّرٌ مخاطباً لِعَزَّةَ:

أَسِيئِي بِنَا أو أَحْسِنِي لا ملومةٌ   لدينا ولا مَقْلِيَّةٌ إنْ تَقَلَّتِ[1]

أي: لا ملومةٌ أنتِ لدينا ولا مَقْلِيَّةٌ، أي: مبغوضة من: قلاه إذا أبغضه. وقوله: (**إنْ تَقَلَّتِ**) التفات من الخطاب إلى الغَيبة احترازًا عن نسبة التَّقَلِّي إلى العشيقة بطريق المخاطبة. قوله: (**فذكر لفظ الأمر بالإساءة، ثمّ عطف عليه بلفظ: "أو" الأمرَ بضدّ الإساءة**) يريد أنّ المعنى على الإخبار، أي: أنا راضٍ بما تفعلين في حقّي لا نلومكِ أَسَأْتِ أو أحسنتِ، ولا نُبْغِضُكِ وإن أبغضْتِ.

قوله: (**تنبيها بذلك**) أي: بعطف الأمر بضدّ الإساءة للفظ "أو" على الأمر بالإساءة (**على أن ليس المراد بالأمر الإيجابَ**)، وذلك لأنّ الأمر بالشيء على وجه الإيجاب المانع من الترك مع الأمر بضدّه معطوفًا أحدهما على الآخر بـ"أو" المقتضية للتخيير ممّا لا يُتصوّر. وقوله: (**لكنّ المراد هو الإباحة**) لا ينافي كون الأمر بمعنى الخبر، بل هو تقريب له من المعنى الخبريّ، وتبعيد عن معنى الإلزام الذي لا يناسب هذا المقام. وقوله: (**فاعلاً كلَّ ذلك**) حال من قوله: "ذكر لفظ الأمر" ما في حَيِّزِه. وقوله: (**مزيد الرضا**) إشارة إلى درجة مطلوبيّة المرضيّ، كما مضى.

وقوله: (**أو تَوَخِّي إظهارُ نفي**[2] **أن يتفاوت جوابه**) عطف على قوله: (**لتوخّي إظهار مزيد الرضاء**) لكنّه نكتةٌ أخرى لا يراد الطلب في مقام الخبر ليست داخلة في النكتة الأولى، أعني إظهار معنى الرضى بوقوع الداخل تحت لفظ الطلب، كما توهّمه من جعل المعطوف والمعطوف عليه تفصيلا للنكتة الأولى. والمراد: أنَّ كلام كُثَيِّر محمول إمّا على تَوَخِّي إظهارَ معنى الرضا إلى درجة المطلوبة، وإمّا على توخّي إظهار نفي أن يتفاوت جواب الداخل تحت لفظ الطلب، أي الأمرِ بتفاوته، أي: يتفاوت ذلك الداخل وقوعًا كما إذا أساءتْ، وعدمَ وقوع كما إذا أحسنتْ، وذلك الجواب الذي لا يتفاوت هو: إنّا لا نلومُكِ، ولا نُبْغِضُكِ، بل نَثْبُت على محبّتكِ، وكأنّه يطلب منها أن تُسيِءَ وتنظر في حاله، أو تُحسنَ وتنظر في حاله حتّى يتبيّن لها ثباتُه على محبّتها؛ بحيث لا يتغيّر عن ذلك أصلاً، وجعل ضمير "يتفاوته" راجعًا إلى ما اختارت ممّا لا وجه له.

وقوله: (**كما تقول**) تمثيل آخر للنكتة الثانية وحدها بخلاف البيت، فإنّه دائر بين النكتتيّن

[1] البيت من الطويل، وهو لكُثَيِّرِ بن عبد الرحمان أبي جمعة، من خزاعة، كان رافضيّا، توفّي سنة ١٠٥هـ، وعَزَّة محبوبته كُنِيَ بها (كثيّر عَزَّة)، وهو مدح بني أميّة. ديوان كثيّرعَزّة، ١٠١؛ المفتاح، ٣٢٥؛ الإيضاح، ٢٤٢/١؛ الإشارات، ٩٨؛ التبيان، ٣٣٨؛ الأغاني، ٣٨/٩؛ تاج العروس (روأ)، (قلي)؛ لسان العرب (رأو)،(حسن)، (قلا)؛ تذهيب اللغة، ٣١٨/٤. ورُوي "ملولة" بدل "ملومة".

[2] سقط من ف: نفي.

كما عرفتَ، وفي قوله: (**ليتبيّن ثباتك على الصيام صام هو أو**[1] **لم يصم**) تصريح بأنّ إظهار الثبات نكتة مستقلّة برأسها ليستْ داخلةً في إظهار معنى الرضا بوقوع الداخل تحت لفظ الطلب، فلا تكن في ذلك على رِيبَة. قوله: (**وعليه**) أي: وعلى توخّي إظهار نفي تفاوت الجواب، وهو ههنا أنّ الله لا يغفر لهم قطعا بتفاوت الداخل تحت لفظ الطلب، وهو الاستغفار وقوعًا وعدم وقوع، وكذا الحال في عدم تقبّل نفقاتهم سواء وُجد الإنفاق طَوْعًا أو كرهًا[2]، ولا يخفى على ذي مُسكة أنّه لا معنى لاعتبار إظهار معنى الرضاء في هاتين الآيتين[3]. فكن فيما حقّقناه على بصيرة.

قوله: (**من لطائف الاعتبارات**) يعني: مثل كون الداخل تحت لفظ الطلب محبوبًا، أو مرغوبًا فيه، أو عجيبًا، أو مستغربًا فيُنبّه على إرادة حصوله بلفظ الطلب. قوله: (**والأمرُ**) مبتدأ خبره: (**منخرط**) أي الأمر في باب التعجّب، (**منخرط في هذا السلك**) أي: في سلك إيراد الطلب في مقام الخبر، والنكتة فيه بعض ما أشير إليه بلطائف الاعتبارات، كما ستعرفه، وهذا الانخراط إنما هو على قول من يقول: إنَّ: " أَكْرِمْ بزيدٍ" معناه بحسب أصله: أكرَم زيدٌ، أي: صار ذا كرم، فزيد الباء في الفاعل، ثمّ عُدل إلى صيغة الأمر تنبيها على أنّ ذلك الفعل أعني الكرم مثلاً مما ينبغي أن يطلب فيُتعجّب منه، وأمّا على القولين الأخيرين، أعني أن يُجعلَ "أَكْرِمْ بِزَيْدٍ" أمرًا من: "أكرمتُه"، والباء زائدة في المفعول، أو يُجعلَ أمرًا من: "أكرم زيدٌ" صار ذا كرم على أنّ الباء للتعدية، فليس الأمر فيهما بمعنى الخبر، بل هو على معناه كأنّه قيل: "صَيِّرْهُ ذا كرم" أي: صِفْه بالكرم واعتقدْه أنَّه كذلك، ثمّ استعمل في معنى التعجّب.

قوله: (**إذ ما من مقتضى كلام ظاهريّ**) تعليل لكون أساليب إخراج الكلام، لا على مقتضى الظاهر، (**متفنِّنَةً**) أي: كثيرةً متنوِّعةً جدًّا، فإنّ أساليب الإخراج على مقتضى الظاهر كثيرةٌ بحيث لا يُحصى، كما لا يخفى، فإذا كان للإخراج على خلاف مقتضاه مدخل في كلّ واحد منها كانت[٨٩/أ] أساليبه أيضا كذلك. قوله: (**تارة بالتصريح**) كما في أواخر فنون الإسناد والمسند إليه والمسند، وكما في أثناء بعض الحالات الماضية، و(**تاراتٍ بالفحوى**) كما في إيراد أمثلة من خلاف مقتضى الظاهر بلا تصريح بأنّها من خلاف المقتضى.

---

[1] في ب: أم.

[2] الآية: ﴿**قُلْ أَنْفِقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَنْ يُتَقَبَّلَ مِنْكُمْ إِنَّكُمْ كُنْتُمْ قَوْمًا فَاسِقِينَ**﴾[سورة التوبة ٩/٥٣] .

[3] الآيتان هما: ﴿**اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لاَ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ الله لَهُمْ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِالله وَرَسُولِهِ وَالله لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ**﴾[سورة التوبة ٩/٨٠]. والآية السابقة المذكورة.

قوله: (**عِرْقٌ في البلاغة**) شبّه أساليب الإخراج لا على مقتضى الظاهر بأشجار طيّبة لها عروق راسخة في أرض البلاغة تتشرّب تلك العُروق من موارد شجر البلاغة، إلاّ أنّه أَغْرَبُ في الكلام فعبّر عن تلك الموارد بـ"الأَفانين" أي: الشُّعَب المتكثّرة، فكأنّه جَعَلض العِرْقَ متشرِّبًا من الغُصْنِ على خلاف ما هو المتبادر، ومَن تَوَهَّمَ أنّ في كلامه قلبًا فقد سهى، إذ ليست العروق والأفانين ههنا منسوبة إلى شيء واحد كما ترى.

[الأسلوب الحكيم]

قوله: (**ولا كالأسلوب الحكيم**) أي: والحال أنّه لا أسلوب في تلك الأساليب مثل الأسلوب الحكيم، أي: هو أفضلها وأرسخها عِرقًا، وأكثرها تشرّبًا، وهذا الأسلوب نوعان:

ا-[الأوّل][1]: تَلَقّي المخاطب بغير ما يترقّب.

ب-[الثاني][2]: تَلَقّي السائل بغير ما يتطلّب، فَمِنَ الأوّل ما ذكره من قول الشاعر، فإنّه افتخَر فيه بسلوك هذا الأسلوب، أي: أتت المرأة مشتكِيةً عندي مَشاقَّ مُزَاوِلَة[3] القِرَى، ومعالجة الأطعمة لِلضِّيفان.

والحال: أنها قد رأتْ الضِّيفان يقصِدون منْزلي، وكانت مترقّبة مني أن أُجوّزَها المساهلة في ذلك، فتلقّيتُها بخلاف ما ترقَّبتْه وأَمَرْتُها بزيادة الجدّ والتعجيل. فقوله:

..... **تَشْتَكِي**[4].......... ....

حال من ضمير "أتتْ"، (**وقد رأتْ**) حال من ضمير "تشتكي"، و(**وكأنّي**) حا من ضمير "قلتُ"، و(**الضيف**) في الأصل مصدر يُطلق على الواحد والكثير.

---

[1] في ج ب: الأوّل.

[2] في ج ب: الثاني

[3] على هامش ج: أي معالجة.

[4] تمام البيتين:

أَتَتْ تشتكي عندي مزاولةَ القِرَى ... **وقد رأتْ لضِّيفانَ يَنْحُونَ منْزلي**

فقلتُ كأنّي ما سمعتُ كلامَها ... **هم الضيف جِدِّي في قِراهم وعَجِّلِي**

البيتان من الطويل، وهما بلا نسبة في: المفتاح، ٣٢٧؛ الإيضاح، ١/٧٧؛ الإشارات، ٥٥؛ التبيان، ٤٣٠؛ أنوار الربيع في أنواع البديع (لابن معصوم المدني علي بن أحمد، تحقيق: شاكر هادي شكر، مطبعة النعمان، النجف، ١٩٦٩م، ١-٧) ٢/٢١٠. ذكر محقّقون أنّهما ينسبان إلى حاتم الطائي.

ومن الثاني أعني تَلَقِّيَ السائلِ بغير ما يتطلَّبه بسؤاله. قوله تعالى: ﴿**يَسْأَلُونَكَ عَنِ الأَهِلَّةِ**﴾[سورة البقرة ١٨٩/٢]، فإنّ المصنّف حمله على أنّهم سألوا عن السبب الفاعلي للتشكّلات النوريّة في الهلال، (**فأُجِيبُوا بما تَرَى**) من السبب الغائِيِّ تنبيها على أنَّ السؤال عن الغاية والفائدة هو الألْيقُ بحالهم، لأن درك الأسباب الفاعليّة لتلك التشكّلات بعيد عن أذهانهم.

هذا، والأحسن ما ذهب إليه صاحب الكشّاف[١]: من أنّ هذا السؤال كان عن الحكمة، حيث قال: "كأنّه قيل لهم عند السؤال عن الأهلّة والحكمة في نقصانها وتمامها، معلوم أنّ كلّ ما يفعله الله عزَّ وعلا[٢] لا يكون إلاَّ حكمةً[٣] بالغةً ومصلحةً لعباده، فَدَعُوا السؤال عنه، وانْظُرُوا في واحدة تفعلونَها أنتم مما ليس من البرِّ في شيء، وأنتم تحسبونَها برًّا". وعلى ما ذهب إليه لم يكن في الآية إخراج الجواب على خلاف مقتضى الظاهر. ولا شكّ: أنّ هذا أنسب بما رُوِيَ من أنّ السائل معاذُ بن جبل، وثعلبةُ بن غَنْمٍ الأنصاريُّ[٤]. وأمّا عبارة (**ما بالُ الهلال يبدوا دقيقًا**....إلى آخره) فكما يحتمل السؤال عن السبب الفاعليّ يحتمل السؤال عن السبب الغائيِّ.

ومن الثاني أيضا قوله: تعالى: ﴿**يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ**﴾[٢سورة البقرة /٢١٥] فإنّهم سألون عمّا ينفقونه فأُجيبوا ببيان المَصْرِفِ تنبيها على أنّ السؤال عن المصارف أهمّ لهم، فإنّ النفقة لا يُعتدّ بها إلاّ إذا أصابتْ موقعها على أنّه قد أدرج في الجواب بيان المُنْفَق، حيث قيل: ﴿**مِنْ خَيْرٍ**﴾[٢سورة البقرة /٢١٥] أي: هو الذي يكون فيه خير ومنفعة. قوله: (**يُنَزَّلُ سؤال السائل**) هو على صيغة المجهول بيان لكيفيّة تلقّي السائل بغير ما يتطلّب. وقوله: (**أنْ يَسأل**) مبتدأ، خبره "ألْيقُ" والجملة خبرُ "هو"، والمجموع صفة "موضع" لا صفة سؤال بناءً على أنّه بمعنى المسؤول عنه، والإضافة بيانيّة، فإنّه مستبعد جدّا. وقوله: (**أليقُ بحاله**) أي: بحال السائل كما في الآية الأولى[٥]، (**أو أهمُّ له**) أي: للسائل كما في الآية الثانية[٦].

قوله: (**وإنّ هذا الأسلوب الحكيم**) أشار به إلى جنس هذا الأسلوب، لا إلى معيّن منه

---

[١] انظر: الكشاف، ٣٤١/١.

[٢] في ج: وجلَّ.

[٣] في ج: لِحكمةٍ.

[٤] انظر: الكشاف، ٣٤٠/١.

[٥] الآية: ﴿**يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى وَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا وَاتَّقُوا الله لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ**﴾[سورة البقرة ١٨٩/٢].

[٦] الآية: ﴿**يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ الله بِهِ عَلِيمٌ**﴾[سورة البقرة ٢١٥/٢].

على طريقة قوله عليه السلام: {**يكون قوم في آخر الزمان يَخْضَبُونَ بهذا السَّوَادِ**}[1] ومثله قليل في الاستعمال. ونظيره أن يقال: "هذا الحيوان الناطق" إشارة إلى نوع الإنسان، ولو قال هذا الأسلوبَ وأشار به إلى الأسلوب الحكيم لكان أظهر، وقد يُجعل الحكيم صفة لهذا بعدما وصف بالأسلوب، فيرجع الكلام إلى ذلك الأظهر، فتأمّلْ.

قوله: (**لَرُبّما صادف المقام**) أي: طابقه مطابقة تامّة. قوله: (**من نشاط السامع**) بيان لـ"ما سَلَبَه"، قُدِّمَ عليه، وليست كلمة "مِنْ" ههنا تبعيضيَّة، كما في قولك: هَزَّ مِنْ عِطْفِه وحرّك الساكن من نشاطٍ إلاّ بأن يتكلّف كون ما سلبه بدلاً من المفعول الذي هو من نشاطه، و(**الوَقور**) الحليمَ الرَّزينَ، (**المسحورَ**) مَنْ أَثَّرَ فيه السِّحرُ، فجعله متحيِّرًا طائشًا، و"الشَّكِيمة" في الأصل هي الحديدة المعترضة في فم الفرس، يُقال: "فلان شديد الشكيمة" إذا كان قويَّ النّفس آبيًّا، و"فلان ليّن الشكيمة" إذا كان بخلاف ذلك، و(**الخارجيّ**) هو: القَبَعْثَرِيّ، كان من الذين خرجوا على عليّ كرّم الله وجهه حين رضي بالتحكيم، و"السَّخِيمَةُ" الضَّغِينَة، والفعلان، أعني: ":أَلانَ" و"سَلَّ"تنازعا في الفاعل، أعني: (**غيرُ أَنْ سَحَرَه**)، و(**الأَدْهَمُ**) القيد والفرس الأسود[٨٩/ب] و"الأشهب" الفرس الأبيض، من الشُّهْبَةِ وهي البياض الذي غلب على السواد متغابيًا، أي: مُظْهِرًا من نفسه الغباوةَ، و(**مُبْرِزًا**) أي مُخْرِجًا، وهما حالان من فاعل (**قال**) ترك العطف بينهما، لأن التَّغَابِيَ باعتبار ما تقدّم على (**قال**) مِن قول الحَجّاج[2]، والإبرازَ باعتبار ما تأخّر عنه من قول الخارجيّ[3]، ولا تَشَارُكَ بين هذين القولين، فناسب ذلك ترك العطف بين الحالين.

وقوله: (**ومتوصِّلاً**) حال ثالثة معطوفة على مجموع الحالين السابقتين، أي: ومتوصّلاً بما ذكر من التغابي والإبراز إلى أن يُرِيَ الحجَّاجَ، و(**الإمْرَةُ**) بالكسر الإمارة، يقال: أصفده؛ أي: أعطاه من الصَّفَدِ بالتحريك، وهو العطاء، وصَفَدَه، أي: قيّده من الصِّفاد بالكسر، وهو ما يُوثَق به، و"الوعد" عامّ، فإذا قُوبل بالإيعاد المختصّ بالشرّ تَعَيَّن للخير.

---

[1] الحديث تمامه:"**يكون قوم في آخر الزمان يَخْضِبُونَ بهذا السَّوَادِ كحواصِل الحَمام لا يجدون رائحة الجنّة**". انظر: أبو داود، كتاب الترجل؛ باب ما جاء في خضاب السواد، رقم: ٤٣١٢؛ النسائي، الزينة , باب النهي عن الخضاب بالسواد ١٣٨/٨؛ شرح السنّة ٩٢/١٢. إسناد الحديث قويّ.

[2] هو قول الحجّاج، أبو محمد الحجاج بن يوسف بن الحكم الثقفي (٩٥هـ/٧١٣م) للخارجي: "لأحملنَّك على الأدهم". المفتاح، ٣٢٧ .

[3] هو قول الخارجي الغضبان بن القبعثري للحجّاج ردّاً عليه: "مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب". المفتاح، ٣٢٧؛ الكشاف، ٢٤٢/١؛ دلائل الإعجاز، ١١٤.

قوله: (**ولْيَكُنْ**) عطف على مقدَّر، أي خُذْ ما ذكرناه وَلْيَكُنْ. و(**منتقلين**) حال من ضمير (**كلامِنا**). وقوله: (**منه**) بيان لــ(**ما نحن فيه**) فيكون حالا من المجرور قد قُدِّمَ عليه، أي: إذا قضينا الوَطَرَ من إيرادنا لما نحن مُنْتَصِبُون له، وبصدد بيانه من علم البيان، واستينافُه (**الأخذَ في التعرّض للعلميْن**) هو تعرّضُه لخصوص مقام الاستدلال، وما يتعلّق بالمنظوم من العَرُوض والقوافي، فإنّه استيناف أخذٍ فيهما نظرًا إلى تتميم المراد منهما (**بحسب المقامات**)، ولذلك قيَّد ختم الكلام في علم المعاني بالآن، وقد فرغنا بحمد الله تعالى عن شرح فوائده بأبلغِ تِبْيَان[1]، ومن الله التوفيق وعليه التِّكْلان في تيسير الكشف عن فوائد علم البيان، فإنّه هو[2] الموفِّق والمستعان.

---

[1] هذا إعجاب من الشارح بنفسه.

[2] سقط من ج: هو.

[الفصل الثاني][1]

[في علم البيان]

[تمهيد]

[٩٠/أ] قال: (**الفصل الثاني في علم البيان**)[2] أراد أن هذا الفصل في ضبط معاقد علم البيان، والكلام فيه على قياس ما ذكر في فصل علم المعاني، إلاّ أنّه اختصر العبارة ههنا تعويلا على ما سلف منه، كما أشرنا إليه في صدر الفصل الأوّل.

قوله: (**والخوضُ فيه**) أي: في علم البيان (**يستدعي تمهيد قاعدةٍ**) لينضبط بها الحيثيّة المعتبرة في موضوع هذا العلم، أعني التراكيب الخبريّة والطلبيّة، فإنّها من حيث اختلافها في وضوح الدلالة على ما يفاد بها من المعاني موضوع لعلم البيان على ما مرّ في المقدّمة. وقد توهّم بعضهم[3]: أنّ موضوعة الدلالات المختلفة في مراتب الوضوح ليظهر كون معاقده مضبوطة في فصله كضبط معاقد علم المعاني في فصله وليس بشيء، لأن علوم الأدب باحثة عن أحوال الألفاظ العربيّة كما تبيّن لك ذلك فيما أوردناه في صدر القسم الثالث من تعريفها وتقسيمها إلى أقسامها المشهورة فيما بينهم، ولا يجب أن يكون تمايزُ موضوعات العلوم بالذوات، بل ربّما يُكتفى في تمايزها بالحيثيّات. وأيضا علم البيان يبحث عن أحوال المجاز والكناية، ولا شكّ أنّهما من قبيل الألفاظ دون الدلالات. وإذا اُدُّعِيَ أنّ التشبيه من مقاصده حقيقة كان بحثُه عن أحوال ما يدلّ على التشبيه من الألفاظ.

قوله[4]: (**وهي: أنّ محاولة إيراد المعنى الواحد**) يريد بالمعنى الواحد معنى واحدا مركّبا رُوعي فيه مطابقة مقتضى الحال أمّا اعتبار تركيب المعنى فلِمَا عرفتَ من أنّه لم يجوّز كون الألفاظ المفردة مفيدة للسامع معانيها الإفراديّة حذرًا عن لزوم الدور كما هو المشهور، وأمّا اعتبار رعاية المطابقة فلما مرّ من أنّ علم البيان شعبة من علم المعاني، لأنّه باحث على وجه كلّيّ عن كيفيّة إفادة[5] التراكيب لخواصّها التي يبحث في علم المعاني عن إفادتها إيّاها. والباء في قوله:

---

[1] في ج:+ بسم الله الرحمن الرحيم.

[2] سقط من ي: قال: الفصل الثاني في علم البيان.

[3] يقصد الشارح بالمتوهم: المؤذني من شرّاح المفتاح.

[4] في ي: قال.

[5] في ب: أحوال.

(**بطرق**) متعلّقة بـ(**إيراد المعنى**)، وفي قوله: (**بالزيادة**) متعلّقة بـ(**مختلفة**)، واقتصر على ذكر مراتب الوضوح زيادة ونقصانا لما مرَّ في حدّ البيان من أنّ الخارج عن هذه المراتب مردود قطعًا.

والباء في قوله: (**بالدلالات**) إمّا أن يتعلّق بـ"إيراد المعنى" أيضا، فيكون الإيراد المقيّد بالظرف الأوّل أعني قولَه: (**بطرق**[1]) عاملا في الظرف الثاني، أعني: "بالدلالات" على طريقة قولك: "أكلتُ من بستانك من العنب" أي: الأكل[2] المبتدئ من البستان اِبْتِدَأً من العِنَب. فلا يكون ممَّا يمتنع، أعني: تعلّق حرفي جرٍّ بمعنى واحد بفعل واحد بلا إتباع كقولك: "مررتُ بزيد بعمر"، وإمّا أن يتعلّق بممكن فإنّ قوله: (**غيرُ ممكنٍ**) بمعنى: لا ممكنٌ، فكأنّه لا إضافة. ولهذا جاز "أنا زيدًا غيرُ ضارب"، وإن لم يجز "أنا زيدًا مثل ضارب" لامتناع عمل المضاف إليه فيما تقدّم على المضاف. ويؤيّد هذا الوجه بحسب المعنى -وإن اختلف الجارُّ قوله فيما بعدُ: (**وإنّما يمكن ذلك في الدلالات العقليّة**).

وقد يجعل قوله: (**بالدلالات**) ظرفا مستَقَرًّا حالا من(**إيراد المعنى**)، وإنّما ترك التأنيث في (**غيرُ ممكن**) -مع كونه خبرًا عن المحاولة- إمّا لأنّ المقصود كون الإيراد المذكور غير ممكن إلاّ أنّه أقحم لفظ المحاولة مبالغة وتنبيها على أنّ طلب المحال من العاقل كالمحال، وإمّا لأنّ تأنيث المصادر قد لا يلتفت إليه لكونها مأوّلةً بالفعل مع "أَنْ"، وإمّا لأنّه جعل لفظ "ممكن" في عِدَاد الأسماء. قوله: (**فإنّك إذا أردت تشبيه الخدّ**) تعليل لقوله: "غيرُ ممكن".

فإن قلتَ: المثال الجزئيّ لا يثبت به قاعدةٌ كلّيّة.

قلتُ: هذه القاعدة بديهيّة نُبِّه عليها بالمثال توضيحاً لها. وأيضًا أشار بقوله: (**مثلاً**) إلى أنّ الحال في جميع الأمثلة كذلك، وإذا بُيِّنَ حالُ مثالٍ بوجه عُلِمَ جريانُه في جميع الأمثلة على سواء ثبتتْ القاعدة الكلّيّة بلا شبهة، وإن كانت نظريّةً ومثل هذا يسمَّى في النظريّات تصويرًا للبرهان الكلّيِّ في مثال جزئيّ تأنيسًا به.

قوله: (**امتنع أن يكون كلامٌ**) أراد بـ"الكلام" المركّب مطلقًا، لأن قوله: (**خدٌّ يشبه الورد في الْحُمْرَة**) تركيب وصفيّ لا إسناديّ، وجاز أن يُحمل على مصطلح النحاة بأن يُقدّر مبتدأٌ أو خبرٌ، أي: هذا خدٌّ، أو: له خدٌّ. وقوله: (**أكملَ**) منصوب عل أنّه خبر "يكون" وضمير (**منه**) لمقول قلتَ، أعني: (**خدٌّ يشبه الورد**). وقوله: (**فإنّك إذا أقمتَ**) تعليل لـ"امتنع" أي: (**إذا أَقَمْتَ**

---

[1] في ب:+ مختلفة.

[2] في ب:+ الذي.

مقام كلّ كلمة منها) أي: من كلمات الكلام السابق، **(ما يرادفها)** أي: يرادف تلك الكلمة. **(فالسامع إنْ كان عالًما بكون)** المرادفات كلِّها موضوعة لتلك المفهومات كان فهمُه، أي فهمُ السامع لهذا المعنى من المرادفات، كفهمه إيّاه من تلك الكلمات بلا تفاوت في وضوح الدلالة عليه.

فإنْ قلتَ: جاز أن يكون إِلْفُ السامع ببعض الألفاظ المترادفة أكثر فينتقل ذهنه منه إلى المعنى أَسْرَعَ فيتفاوت الدلالات الوضعيّة في الوضوح.

قلتُ[1]: هذا التفاوت إنّما هو لأجل التفاوت في تذكّر الوضع. والمراد: أنّ الدلالات الوضعيّة بعد التساوي في العلم بالوضع لا تتفاوت في أنفسها.

لا يقال: جاز أن يكون بعض الألفاظ مشتركًا دون بعض، فيقع هناك تفاوت في الدلالة مع التساوي في العلم بالوضع. لأنا نقول: لا تفاوت هناك أيضًا في نفس الدلالة، بل هناك مزاحم يحتاج في دفعه إلى قرينة، فإذا دُفِعَ ظهر تساوي الدلالتيْن في أنفسهما.

قوله: **(وإلاّ)** أي: وإن لم يكن السامع عالًما بكون المرادفاتِ بأسرها موضوعة لتلك المفهومات لم يفهم السامع شيئا هو معنى ذلك الكلام أصلاً، أي: لا يَفهم ذلك المعنى بالكلّيّة لا واضحا ولا أوضح ولا خفيًّا ولا أخفى.[٩٠/ب] أمّا إذا لم يَعلم وضعَ شيء من المرادفات فالأمر ظاهر[2]. وأمّا إذا عُلم وضع بعض دون بعض فلأنّه لم يَفهم حينئذ ما هو معنى ذلك الكلام، لأن الكلّ ينتفي بانتفاء جزئه، فلم يُفهم ذلك المعنى بشيء من مراتب الوضوح، ولا بشيء من مراتب الخفاء أيضًا، وهذا معنى قوله: **(أصلاً)** وهو نُصِبَ على المصدر، أي: انتفى الفهم انتفاءً بالكلّيّة.

ووجه المناسبة: أنَّ الشيء إذا أُخذ مع أصله كان الكلّ. وكذا حكمُ كلمةِ "رأسًا". وقد يقال: أراد أنّه إنْ عَلِم السامع وضعَ كلّ منها فَهِم المعنى بلا تفاوت، **(وإلاّ)** أي: وإنْ لم يَعلم وضع شيء منها فلا فهم للمعنى، **(أصلاً)** أي: لا كلاًّ ولا بعضًا فلا تفاوت. ويظهر مما ذكره: أنّه إنْ عَلم وضعَ بعض دون بعض لم يكن أيضًا تفاوتٌ في شيء من البَعضَيْن.

قوله: **(وإنما يمكن ذلك)** أشار بلفظ "ذلك" -كما يقتضيه مساق كلامه- إلى الإيراد المذكور فإنّه المحكوم عليه حقيقة فيما سبق، وبعدم إمكانه بالدلالات الوضعيّة لا إلى التفاوت في الوضوح، ولا إلى المحاولة. وقوله: **(في الدلالات العقليّة)** متعلّق بـ"يمكن"، وإنّما عدل ههنا عن

---

[1] انظر: المطول، ٣٠٦-٣٠٧.

[2] في ج: ظ.

الباء المناسِبة لما تقدّم من قوله بالدلالات الوضعيّة إلى كلمة (**في**) مبالغة، وتنبيها على أنَّ الدلالات العقليّة محيطة بإمكان ذلك الإيراد، فلا يتعدّاها إلى الدلالات الوضعيّة.

وقوله: (**مثلَ أن يكون**) نُصب على أنّه مصدرُ "يمكن"، أو حال من "الدلالات العقليّة"، أو نُصب بتقدير "أعني"، ولا يجب أن يكون المُمَثَّل به هو عَيْنُ ما أضيف إليه لفظ "مثلَ"، بل كثيرًا ما يكون مستفادًا ممّا في حَيِّزه كأنّه قيل مثلاً: يمكن إمكاناً مثل الإمكان الذي في هذه الصورة. قوله: (**ولثانٍ**) عُطف على (**لشيءٍ**) أي: ويكون لِثَانٍ تعلّقٌ بذلك الآخر، ويكون لثالث أيضاً تعلُّقٌ به.

قوله: (**فإذا أريد التوصّل**) لا يخفى عليك أنّه لو حذف كلمة "إذا" مع شرطها واقتصرتْ على الجملة الشرطيّة التي جعلها جواب "إذا"، أعني قوله: (**فمتى تفاوتتْ**....إلى آخره) لَاسْتَقَامَ الكلام واتضح المرام. إذ يتفاوت تلك الثلاثة في وضوح التعلّق وخفائه يصحّ التفاوت في طريق إفادة ذلك المتعلّق به، أعني المعنى الآخر الذي تعلّقت به الأشياء الثلاثة، وعلى تقدير ذِكْرِ "إذا" كان الأولى به أن يقول: فإذا أريد التوصّل بها، أو فإذا أريد التوصّل بكلّ واحد منها، لأن التفاوت في طريق إفادة المتعلَّق به إنّما يثبت إذا تُوُصِّلَ إليه بمتعدّد، وكذا صحّة التفاوت فيه إنّما تظهر بذلك لا بالتوصل إليه بواحد منها. وقد يقال: إنّه أراد فإذا تُوُصِّلَ بواحد منها ثبت طريق واحد إذا نُسِبَ إلى طريق آخر ممكن هناك ظهر صحّة التفاوت في طريق إفادة ذلك المعنى المتعلّق به.

قوله: (**وخفائِه**)، (**والخفاء**) أراد بهما نقصان الوضوح اعتمادًا على ما مرّ من اقتصاره على مراتب وضوح الدلالة. وتلخيصُ ما قرّره في إمكان ذلك الإيراد في الدلالات العقليّة هو: أنّه لا خفاء في أنّ المعنى الواحد يتعلّق به أشياءٌ متعدّدة بتفاوت تعلّقها به في مراتب الوضوح بأن يكون تَعَلُّقُ بعضِها بلا وَسَطٍ، وبعضها بوَسَطٍ واحدٍ أو أكثر. أو يكون بعض التعلقات أقوى وأوضح في نفسه من بعض آخر. فإذا تُوُصِّلَ بهذه الأشياء إلى ذلك المعنى الواحد كان طرقه مختلفة في وضوح الدلالة عليه، فإن كان ذلك المعنى الواحد مركّبًا فذاك، وإنْ كان مفردا ثبت التفاوت في طرق إفادة معنى واحد مركّب من ذلك المعنى مع غيره ضرورة، إنّ التفاوت في بعض مفردات الكلام يوجب التفاوت في نفس ذلك الكلام فقد ظهر إمكان إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في مراتب الوضوح في الدلالات العقليّة.

[أنواع دلالات الكلم]

قال: (**وإذا عرفتَ هذا**) أي: إذا عرفتَ أنّ إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه إنّما يمكن في الدلالات العقليّة دون الوضعيّة (**عرفت أنّ صاحب علم البيان له فضل احتياج إلى التعرّض لأنواع دلالات الكلم**) ليتميّز عنده ما يمكن فيه الاختلاف من تلك الأنواع ممّا لا يمكن فيه ذلك فينضبط عنده موضوع هذا العلم بانضباط ما هو قُيِّدَ له، أعني الدلالاتِ المختلفةَ، وإنّما قال: (**فضلُ احتياجٍ**)، لأن صاحب علم المعاني مثلاً يبحث عن خواصَّ تُستفاد من التراكيب بدلالات مختلفة، فله حاجة ما إلى معرفة أنواعها ليتميّز فيما هو بصدده، لكنّه لا حاجة به إليها في ضبط ما هو موضوع لعلمه، وصاحب البيان يحتاج إليهما فيهما[1] معًا.

وقوله: (**فنقول**) شروع في التعرّض لبيان أنواع دلالات الكلم، واعتبار الوحدة في اللفظ إشارة إلى أنّ الوضع عنده إنّما هو للمفردات، فيكون وضع المركّبات راجعا إليه حتّى إذا قسم دلالاتها إلى الأنواع الثلاثة كان ذلك في الحقيقة راجعا إلى دلالة مفرداتها، وترك تفسير مطلق دلالة اللفظ اعتمادا على الشهرة وانسياق الذهن إلى أنّها كون اللفظ بحاله يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، وكأنّه قال: (**لمفهوم**) ولم يقل لمعنى إشعارا بأنّ الوضع يتوقّف على كون المعنى مفهوما للواضع، وأمّا كونه معنى فهو باعتبار ملاحظة الوضع، واقتصر على ذكر إمكان الدلالة، حيث قال: (**أمكن أن تدلّ**) لأنّ مجرّد الوضع لا يُحَقّقها بالفعل، بل لا بدّ معه من استعمال المتكلّم وعلم السامع بالوضع، وفيه تأمّل ستعرفه. وقوله: (**من غير زيادة ولا نقصان**) إشارة إلى أنّه إذا اعتبر زيادة لازم مع ذلك المفهوم أو نقصان جزء من أجزاءه منه لم يكن الدلالة حينئذ مطابقة لعدم تطابق اللفظ والمعنى على الوجه الذي اعتبر في الوضع.

وقوله: (**بحكم الوضع**) متعلّق بـ"تدلّ"[٩١/أ]، والمراد: أنّ المقتضى لهذه الدلالة هو الوضع من غير احتياج إلى أمر يتعلّق بالعقل. ولذلك سُمّيت وضعيَّةً، وفي تقييدها (**بحكم الوضع**) تنبيه على اعتبار قيد الحيثيّة في تفسيرها، كأنّه قال: المطابقة دلالة اللفظ على تمام المعنى الموضوع له من حيث إنه كذلك، فلا ينتقض حدّها بدلالتَيْ التضمّن والالتزام فيما إذا كان اللفظ مشتركا بين الكلّ والجزء، أو بين الملزوم و اللازم كما هو المشهور، وإنّما سُمّي المعنى الموضوع له (**أصليّا**)، لأنّه المقصود بالوضع أصالةً، ومال عداه من الجزء والخارج تابع له في ذلك.

[1] أي: في البحث والضبط.

قوله: (**بحكم العقل**) متعلّق بـ"يدلّ"، ومشيرًا إلى قيد الحيثيّة في حدّيْ الدلالتيْن على قياس ما مرّ في المطابقة. ومعنى كون الدلالة بحكم العقل: أنّ للعقل مدخلاً فيها، لا أنّه مستقلّ باقتضائها. فإنّ الدلالة على الجزء يتوقّف على الوضع للكلّ وعلى أمر آخر يتعلّق بالعقل وهو استلزامُ فَهْمِ الكلّ فَهْمَ جزئه. وكذلك الدلالة على الخارج اللازم يتوقّف على الوضع للملزوم وعلى أمر آخر عقليّ هو أنّ فهمه يستلزم فهم لازمه.

ومن ههنا ترى جماعة[١] يسمّون هذه الدلالاتِ الثلاثَ وضعيّة، ويخصّون الدلالةَ العقليّةَ بما لا مدخل فيه للوضع ولا للطبع كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ. وذكر لفظة "أيضًا" في تسمية كلّ واحدة من الأخيرتين بالعقليّة دون تسميته الأولى بالوضعيّة بناءً على أنّ العقل ليس كافيا فيهما، فليس تسميتهما بالعقليّة كتسميتهما بالتضمّن والالتزام، بل[٢] أَدْوَن[٣] منها بخلاف الأولى، فإنّ الوضع كافٍ في اقتضائها، فتسميتها بالوضعيّة كتسميتها بالمطابقة على سواء، ولم يُرِدْ بتسمية كلّ منهما بالعقليّة: أنّ إطلاقها عليهما بالاشتراك اللفظيّ، بل أراد: أنّ ذلك بالاشتراك المعنويّ، كما يقال: "الإنسان والفرس يسمّى كلّ منهما حيوانًا" أي: يُطلق عليه الحيوان.

قوله: (**ولا يجب في ذلك التعلّق**) أي التعلق[٤] الذي بين المفهوم الأصليّ، ومفهوم آخر (**أن يكون ممّا يُثْبِتُهُ العقلُ**) أي: أن يكون لزومًا عقليّا بحيث يمتنع أن يدرك المفهوم الأصليّ بدون المفهوم الآخر، كما في دلالة التضمّن مطلقا، وفي بعض الالتزامات، كدلالة الأَعدام على المَلَكَات، وإنّما تعرّض لبيان حال التعلق دفعا لأن يُتوهّم من تسمية دلالة الالتزام بالعقليّة كونُها مشروطة باللزوم العقليّ، كما ذهب إليه جماعة[٥]، وذلك لأنّهم اعتبروا في الدلالة الكلّيّة، حيث قالوا: "دلالة اللفظ على معناه بالوضع كونه بحيث كلّما أُطْلِقَ فُهِمَ منه معناه بعد العلم بالوضع." فاضطُرُّوا في الالتزام إلى اشتراط اللزوم العقليّ، ولزمهم خروجُ أكثر المجازات المستعملة في متعارف اللغة عن الدلالات الثلاث، فالتزموا ذلك وقالوا: "لا دلالة للفظ «الأسد» وحده على الرجل الشجاع، بل الدالّ عليه هو المجموع المركّب منه، ومن القرينة المُنْضَمَّة إليه."

---

[١] يقصد الشارح بجماعة أهل المنطق. انظر: المطول، ٣٠٣.

[٢] في ب:+ هي.

[٣] اسم تفضيل من : دُونٌ؛ وهو: الحقير الخسيس.

[٤] في ب: التعليق.

[٥] أي: المنطقيّون.

وأمّا علماء العربيّة فقد اكتَفَوْا في الدلالة بالجزئيّة، وقالوا: "هي كون اللفظ بحيث إذا أُطلق فُهم منه معناه بعد العلم بالوضع." فلم يجب عندهم في ذلك التعلّق المقتضى لفهم المعنى الآخر أن يكون عقليّا، بل كفى هناك أن يكون ممّا يُثْبِتُهُ اعتقادُ المخاطب، إمّا لعرف عامّ، أي أمر معروف فيما بين الجمهور ،كما بين الأسد والجرأة، أو لغير عرف عامّ، سواء كان عرفا خاصّا، كما بين التسلسل والبطلان عند المتكلّمين، أو لم يكن عرفا خاصّا كما بين إقدام زيد على أمر هائل وجُرأتِه، وبين[1] إحجامه عنه[2] وجُبنِه، وكما بين البخل والجود في مقام التمليح أو[3] التهكّم إلى غير ذلك من التعلّقات المتفاوتة.

والضابط أن يعتقد المخاطب بين المفهومين ارتباطًا يصحّ به انتقال ذهنه من أحدهما إلى الآخر سواء كان ذلك الارتباط مستندا إلى العقل، أو العرف، أو غيرهما، إذ حينئذ (**أمكن المتكلّمَ**) أي: جاز له وتيسّر، (**أن يطمع من مخاطبه ذلك**) أي مخاطبه الذي يعتقد ذلك التعلّق المصحّح للانتقال مطابِقا كان اعتقاده للواقع، أو غير مطابق، يقال: "أمكنني الشيءُ" أي: قدرتُ عليه.

قوله: (**وإذا عرفتَ أنّ إيراد المعنى الواحد على صور مختلفة**) أي على تراكيبَ متفاوتةٍ في وضوح الدلالة عليه جعل التراكيب كالمركوبات، فأدخل فيها كلمة "على"، وأطلق عليها[4] الصور[5] بناء على أنّ نظم الكلام كالصياغة، والمعنى بمنْزلة ما يقع فيه الصياغة من الذهب والفضّة، فكما أنّ حسن المَصُوغ يظهر بصورته، كذلك حسن المعنى يظهر بنظم تركيبه، ولم يُعَرِّف الصور مع تقدّمها معنًى، لأنّها ذُكرتْ هناك بعبارة أخرى، أعني: لفظ (**طرق**)، فكأنّها غير مذكورة.

ومن زعم: أنّ المراد بالصور ههنا هو المعاني الأوّل التي يُتوصّل بها إلى المعاني الثَّوَانِي التي هي المقاصد والأغراض مع أنّ المراد بالطرق فيما سبق هو التراكيب اللفظيّة قطعا، فقد أبعد عن رعاية المُلامَة مع قوله: "وإذا عرفتَ".

---

[1] سقط من ف: بين.

[2] سقط من ج: عنه. والإحجام: الكفّ عن الشيء.يقال: أحجم فلان عن الشيء: كف ونكص. انظر: المعجم الوسيط، ١٥٨/١ مادة: (حجم).

[3] في ج: و.

[4] على هامش ج: أي إلى التراكيب.

[5] في ج: وأطلق الصور عليها.

قوله: (**وهي: الانتقال**) أي: الدلالة العقليّة، فإنّها الانتقال من معنىً إلى معنًى، وجُوِّزَ عَوْدُ الضمير إلى الدلالات العقليّة بناء على أنّ الانتقال مصدرٌ يتناول القليل والكثير، وإنّ لفظ "معنى" في الأصل مصدر فيجوز إطلاقه على المتعدّد، فكأنّه قيل: هي الانتقالات من معانٍ إلى معانٍ.

فإن قيل: المقصود ههنا هو الدلالات العقليّة للألفاظ، وما ذكر في تفسيرها قد يتحقّق من غير أن يكون هناك لفظ (**أصلاً**).

أُجيب بأنّ المراد أنها الانتقال من معنى، أي: ممّا عُني باللفظ فلا إشكال.

واعلم: أنّه قد تُفسَّر الدلالة اللفظيّة بالانتقال من اللفظ[٩١/ب] إلى المعنى، وتُفسَّر أيضًا بفهم المعنى من اللفظ، ويَفهم السامع منه المعنى، وكلّ ذلك من المساهلات التي لا تُخِلّ بالمقصود، وذلك لأنّه لا شبهة في أنّ تلك الدلالة صفة اللفظ قائمة به متعلّقة بمعناه كالأبوّة القائمة بالأب المتعلّقة بالابن، فإذا فُسِّرَتْ بالانتقال، أو بأحد الفهمين لم يلتبس على ذي مُسكة أنّ الانتقال وفهم السامع، ومفهوميّة المعنى ليست صفة قائمة باللفظ، لكنّها مُنْبِئَة إنباء ظاهرا عن حالة قائمة به هي كونه بحيث يترتّب عليها ما ذُكِرَ.

قوله: (**كلزوم أحدهما للآخر**) هذه الكاف مُقْحَمَة بحسب المعنى على طريقة ما يقال: العنصر إمّا خفيف مطلق كالنار إذ قصده إلى أنّ العلاقة بين المعنيين هي: لزوم أحدهما للآخر (**بوجه من الوجوه**) أي: سواء كان لزوما عقليّا أو عرفيّا عامًّا أو خاصًّا، أو اعتقاديًّا محضًا كما مرّ، وفي تنكير (**علاقة**) إشارةٌ إلى هذا التعميم أيضًا، كأنّه قيل بسبب علاقةٍ ما من العلاقات. ولو حُمل الكاف على التمثيل وجُعل اللزوم أخصّ من العلاقة لم يترتّب حينئذ الجزاء الذي هو قولَه: (**ظهر لك أنّ علم البيان مرجعُه اعتبارُ الملازمات**) على الشرط الذي رتّبه عليه، أعني قوله: (**وإذا عرفتَ**) مع ما في[1] حَيِّزِه.

وأراد بـ(**الملازمات بين المعاني**) اللزومات بينهما يَشهد لذلك أنّه قسّم اللزوم عقيبَه إلى ما يكون من الجانبين، أو من جانب واحد، وإطلاق الملازمة والتلازم أيضًا على معنى اللزوم كثير، منه ما يقال: "بين هذين الشيئين ملازمةٌ متعاكسةٌ، أو غيرُ متعاكسةٍ." ولمّا كان الجزء لازما للكلّ حقيقة وإنْ لم يُسَمَّ لازما اصطلاحا كان التضمّن والالتزام معا داخلين في ضابطة اعتبار الملازمات بين المعاني، وإن كان اختلاف اللزومات في الالتزام أَظْهَر.

---

[1] كرّر في ج: مع ما.

فإن قلتَ: الذي عُرف فيما سبق هو أنّ إيراد المعنى الواحد على صور مختلفة لا يتأتّى في الدلالة الوضعيّة، بل في العقليّة، واللازم من هذا أنْ لا يُعتبر الوضعيّة وحدها، لكنّه جاز اعتبارها مع العقليّة بأن يكون هي أيضًا مَرْتَبَةً من مراتب الوضوح، فلم يظهر حينئذ أنّ مرجع البيان اعتبار الملازمات بين المعاني.

قلتُ: قد سبق منه أنذ التراكيب التي تدلّ بها على معانيها الوضعيّة فقط بمنْزلة أصوات الحيوانات، فلا اعتداد بالوضعيّة لا وحدها، ولا مع غيرها، وقد مرّ منّا إشارة إلى ذلك في حدّ علم البيان. فتَذكّرْ[1].

قال: (**ثمّ إذا عرفتَ**) لّما فرغ من تحقيق ما هو قيد لموضوع علم البيان، أعني الدلالة المختلفة في الوضوح، وهي الدلالة الأقليّة بنوعيها شرع في ضبط مجملات أصول هذا الفنّ ليزداد بصيرة الطالب في تحصيله، كما فعل مثل ذلك في أوائل الفصل الأوّل. قوله: (**كالذي بين الأمام والخلف بحكم العقل**) أراد أنّ العقل يحكم بأنّ ما له إحدى هاتين الجهتين من الأجسام كانت له الجهة الأخرى قطعا. و لم يُرِدْ: أنَّ تَعَقُّلَ كونِ شيءٍ أمام آخرَ يستلزم تعقُّلَ كون الآخر خلفه، فإنّه باطل قطعا. أَلا ترى أنّ الشخصين المتواجهين كلٌّ منهما أمام الآخر؟ نعم: تعقُّل كون الشيء متقدّما على غيره يستلزم تعقُّلَ كون ذلك الغير متأخّرا عنه، لأنّهما متضايفان[2]، فيتلازمان وجوداً و تعقّلاً، وأمّا الأمام بمعنى الجهة فإنّه مضائف لذي الأمام، لا للخلف الذي يلازمه وجودًا فقط، وانتقال الذهن من الأمام إلى الخلف كانتقاله من السواد إلى البياض.

قوله: (**بحكم الاعتقاد**) أي: بحكم الاعتقاد[3] الناشئ من العرف العامّ، إذ جَرَتْ عادةُ الجمهور وتُعُورِفَ فيما بينهم أنّ طويل القامة إذا كان له نجاد، أي علاقة سيف كان طويلا، وبالعكس، والعلم يستلزم الحياة استلزاما كلّيًّا بحكم العقل دون العكس، والأسد يستلزم الجراءة استلزاما كلّيّا بحكم الإعتقاد الناشئ من متعارف الناس بلا عكس.

قوله: (**ظهر لك أنّ مرجع علم البيان اعتبار هاتين الجهتين**) هو جواب لقوله "ثمّ إذا عرفتَ"، ويُرَدُّ عليه: أنّه لا مدخل لمعرفة انقسام اللزوم إلى قسميه في هذا الظهور، أو يكفيه أن

---

[1] في ج: تذكَّرْه.

[2] في ف: متضافعان.

[3] سقط من ب: أي بحكم الاعتقاد.

يقال: إذا تُصُوِّرَ لزوم بين شيئين كان أحدهما ملزوما والآخر لازما. فالانتقال إمّا من الملزوم إلى اللازم، أو من اللازم إلى الملزوم، فظهر: أنّ مرجع علم البيان اعتبارُ هاتين الجهتين.

وقد يجاب[١]: بأنّ الانتقال من اللازم إنّما يمكن إذا كان ملزوما أيضا، كما سيذكره، فكأنّه قال: ههنا وجهة الانتقال من لازم هو ملزوم إلى ملزومه، فتثبت[٢] لذلك التقسيم مدخَلِيَّةٌ ما في هذا الظهور.

قوله: (**ولا يُرِبْكَ**) المشهور في النسخ المعوّل عليها ضمّ الياء[٣] من: أرابَه، بمعنى: رابه، أي أوقعه في ريبة وشكّ، وقد يُروى بفتحها أيضًا. والمقصود: أنّ النظر إلى ظاهر الانتقال من أحد لازميْ الشيء إلى الآخر، كما في المثال المذكور[٤] تُوُهِّمَ أنّ هناك جهةً ثالثةً، فلا ينحصر مرجع البيان في تَيْنِكَ الجهتين، لكنّك إذا تأمّلتَ عرفتَ أنّ مرجع هذا الانتقال إلى ما ذكر من الانتقالين لتركّبه منهما، فإنّه[٥] إذا سمع لفظ البياض مطلقا تبادر الفهم إلى أكمل أنواعه، فيُنتقل منه إلى ملزومه الذي هو محلّه، أعني الثلج، ثمّ يُنتقل منه إلى لازمه الآخر، أعني البرودة، فليس للانتقال الواحد فرد سوى ما ذكرناه. ولقائل أن يقول: إذا اجتمع هذان الانتقالان في لفظ واحد في إطلاق واحد لزم أن يَجعله مجازًا وكنايةً معًا، فإنْ اِلْتَجَأَ إلى تكَلُّفِ تأويلٍ يُدْرِجُه في أحدهما فقط، فقد أَهملَ حينئذ ذلك التأويل المهمّ له جدًّا. والفاء في قوله: (**فمرجعه ما ذُكِرَ**) تعليل للنهي عن الإرابة، أي: لا يُرِبْكَ لأنّ مرجعه ما ذُكر.

قوله: (**وقد سبق أنّ اللزوم**) دفع لأن يتوهّم أنّ النبات ليس لازما للغيث، أي هو لازم له بوجه من الوجوه التي أشرنا إليها، وذلك كاف لنا في إرادته بلفظ الغيث، وإن لم يكن لازما له لزوما عقليّا، ولمّا كان المثال المذكور، أعني قوله: (**رعينا غيثًا**[٦])[٩٢/أ] توضيحا للقاعدة القائلة بأنّ الانتقال في المجاز إنّما هو من الملزوم إلى اللازم صحّحه أوّلا، ثمّ أشار إلى دفع ما يُرَدُّ على القاعدة بقوله: (**وإمّا نحو قولك: أمطرتْ السماء نباتا**) أي: غيثا.

---

[١] انظر: المطول: ٤٠٨.

[٢] في ب: ثبت.

[٣] في ب: التاء.

[٤] المثال: إذا انتقل الشيء من بياض الثلج إلى البرودة. المفتاح: ٣٣٠.

[٥] في ج: فإذا، وهو تصحيف.

[٦] في نسخ المفتاح المحققة: الغيث.

وأراد بقوله: (**وفَصْلُ ترجيحِ المجازِ**) الكلامَ المشتملَ على بيان ترجيح المجاز على الحقيقة والكناية على التصريح، وإن لم يكن مُعَنْوَنًا بفصلٍ. ومحصولُ ما يُطْلِعُكَ عليه ذلك الفصل من كيفيّة الانخراط[1] هو: أنّ الانتقال من اللازم إلى ملزوم معيّن يعتمد مساواته إيّاه، إذ لا يُتصوّر انتقال من العامّ باقيا على عمومه إلى الخاصّ، بل لا بدّ أن يعتبر معه ما يصير به مساويا له، وعند التساوي يكونان متلازمين فحينئذ يكون الانتقال من اللازم إلى الملزوم بمنْزلة الانتقال من الملزوم إلى اللازم[2]. فيبخرط[3] بهذا الطريق نحوُ: (**أمطرت السماء نباتًا**) في سلكِ (**رعينا الغيثَ**)، وفي جعله نحوَ: "أمطرتْ السماء نباتا" من المجازات المنتقَل فيها من اللازم إلى الملزوم –لا من المجازات التي يُنتقل فيها من الملزوم إلى اللازم– تنبيه على أنّه يريد بالملزوم المستتبَع، وباللازم التابع، وباللزوم التبعيّة، إذ لو أريد باللزوم امتناعُ الانفكاك بوجه من الوجوه السابقة، كان النبات ملزوما عرفيّا للغيث، كما أنّه لازم له أيضًا كذلك، فلم يتّجه السؤال ولا أُحتيج إلى ما اعْتَرَفَ بأنّه تكلّفٌ ارتَكبَه رَوْمًا للضبط بأنّ الانتقال في المجاز دائمًا من الملزوم إلى اللازم، وفي الكنابة بالعكس، ولو اعتبر اللزوم بمعنى امتناع الانفكاك في الجملة وحَكَمَ بأنّ الانتقال مطلقا من الملزوم إلى اللازم، واقتصر في الفرق بين المجاز والكناية بأنّ المجاز ينافي إرادة المعنى الأصليّ دون الكناية، كما فعله غيره[4] لَكان أقربَ.

قوله: (**وإنّ الكناية**) بكسر الهمزة عطف على قوله: (**فإنّ المجاز**). وقوله: (**فلا يُصار**) بيان لكون طول القامة ملزوما لطول النِّجاد، وفيه أيضا تنبيه على أنّ الملزوم واللازم هما المستتبع والتابع. ألا ترى أنّ طول النِّجاد أولى بأن يكون ملزوما لطول القامة من عكسه إذا أُريد باللزوم امتناع الانفكاك في الجملة؟ قوله: (**فلا علينا**) أي: إذا كان انصباب علم البيان إلى التعرّض للمجاز والكناية المتمايزين بأنّ الانتقال في أحدهما من الملزوم، وفي الآخر من اللازم، فلا بأس علينا أن نتّخذ كُلاًّ منهما أصلاً على حِدَةٍ، فإنّه الأَنْسَبُ بذلك التمايز والأَلْيَقُ بِحُسْنِ التعليم.

قوله: (**وإذ لا يَخفَى**) شرط جوابه: (**فلا عَتْبَ**) بالتاء الفوقانيّة، أي: لا عِتابَ ولا لَوْمَ، والمطلوب بيان وجه تقديم المجاز على الكناية في تقرير مباحثهما، وهو أنّ الكناية (**نازلة من المجاز منْزلة المركّب من المفرد**) وذلك لأنّ الانتقال في المجاز من الملزوم إلى اللازم، وهذا (**طريق**

---

[1] في ف: الانحراط.

[2] انظر: المطول: ٤٠٨.

[3] في ف: ينحرط.

[4] يقصد الشارح بهذه العبارة الخطيب القزويني. انظر: الإيضاح، ٣٢٧/٢؛ المطول، ٣٠٩.

واضح بنفسه) لا يُحتاج فيه إلى أن يُعتبر معه أمرٌ زائد على اللزوم الذي باعتباره كان الملزوم ملزوما، واللازم لازما، والانتقال في الكناية من اللازم إلى الملزوم، وهذا طريق غير واضح بنفسه بل يُحتاج فيه إلى أن يُعتبر معه[1] أمرٌ زائد على ذلك اللزوم، وهو كون ذلك اللازم **(مساويا للملزوم، أو أخصَّ منه)** حتّى يصير كأنّه ملزوم لملزومه لِمَا مَرَّ من أنَّ العامَّ ما بقي عامًّا لا يُتصوّر منه الانتقال إلى خاصّ معيّن.

وفي قوله: **(وهو العلم بكون اللازم مساويًا)** مسامحة، لأنّ المعتبر هنالك هو المساوات، أو الأَخَصِّيّة، لا العلم بأحدهما. وإنّما جُوِّزَ كون اللازم أخصَّ بناءً على ما مرّ من أنّ المراد باللازم هو التابع، وقد يكون أخصّ من متبوعه، ولا يخرج بذلك عن كونه لازما بوجه من الوجوه المعتبرة عند أرباب اللغة.

لا يقال: إذا كان اللازم أَخَصَّ كان الملزوم أعمَّ، فلا يكون طريق الانتقال في المجاز واضحا بنفسه، بل يحتاج فيه أيضا إلى اعتبار أمر زائد يجعل الملزوم مساويا أو أخصّ. لأنا نقول: المتبوع هو الأصل فإذا حصل في الذهن، فالظاهر الغالب أن يُلاحظ معه تابعُه، وإن كان أخصَّ منه، بخلاف التابع، فإنّه فرع. فقد لا يُلاحظ معه متبوعُه المعيّن، إلاّ إذا كان مساوياً لذلك المتبوع، أو أخصَّ منه.

فإن قلتَ: قد يكون الانتقال في المجاز من التابع كما في: "أمطرتْ السماء نباتا" فلا يكون حينئذ واضحا بنفسه.

قلتُ: قد عرفتَ أنّه تكلّف في مثل ذلك إدراجَ التابع في حكم ما هو متبوع.

هذا، وقد قيل: كون اللازم أخصّ، إنما هو في اللزومات الجزئيّة دون الكلّيّة.

ورُدّ: بأنّه لم يعتبر اللزوم الجزئيّ فيما تقدّم، حيث لم يجعل العلم لازما للحياة فتأمّلْ. والأَصْوَبُ: أن يتمسّك في تقديم المجاز على الكناية بأنّه تنافي إرادة المعنى الأصليّ دونها فيُنَزَّل منها منْزلة المفرد من المركّب.

قوله: **(ثمّ إنّ المجاز)** يريد به أن يُبيّن أنّ التشبيه أصل ثالث من أصول هذا العلم مع وجوب تقديمه على الأصلين الآخرين، ولّما كان أحد الأصلين المذكورين هو المجازَ لا الاستعارةَ، وكان المبنيّ على التشبيه هو الاستعارة دون المجاز مطلقا صدَّر الكلام بذكر المجاز، وعقّبه بأنّه أراد

[1] سقط من ب: معه.

به الاستعارة، فالضمير في قوله: (**من حيث إنها**) للمجاز بتأويل الاستعارة. وقوله: (**من فروع التشبيه**) خبر "إنّها". وقوله: (**لا تتحقّق**) بتأنيث الضمير خبر ثانٍ أو بيان للخبر الأوّل. وقوله: (**تستدعي**) بتأنيث الضمير أيضًا خبر "إنّ المجاز".

قوله: (**من حيث**) تعليل لـ"تستدعي"، قُدِّم على معلَّلِه وأنت خبير بأنّ ما قرّره يستدعي تقديم التشبيه على الاستعارة وجوبا، وعلى المجاز مطلقا استحسانا كيلاَ يقع الفصل به بين أنواع المجاز، وأمّا أخذه أصلاً ثالثًا فلا يستدعيه[1] أصلا، بل الواجب أن يجعل مقدّمةً خارجةً عن مقاصد هذا الفنّ، ويُؤيّده ما قيل من أنّ دلالة التشبيهات من حيث هي تشبيهاتٌ دلالةٌ وضعيّةٌ لا عقليّةٌ، وَاعْتُذِرَ عن ذلك بأنّه وإن كان في الحقيقة مقدّمة خارجة، لكنّه لكثرة مباحثه وأقسامه وعموم تفاصيله وأحكامه وتَشَعُّبِ فروعه، كما أشار إليه بقوله: (**من فروع التشبيه**)، وقوّة نفعه في المطالب البيانيّة، كما سيشير إليه، قد ارتقى عن أن يجعل مقدّمة، فلهذه الضرورة اتخذه[2] أصلاً ادّعائيًّا، لا حقيقيًّا، ولا يذهب عليك أنّ هذا التكلّف بارد[3]، أراد المصنّف ترويجه بالمبالغة في العبارة، حيث قال ههنا: (**فلا بدّ من أن نأخذه أصلاً ثالثًا**) مع أنّه قال في الأصلين الحقيقيَّيْن: (**فلا علينا أن نتّخذهما أصليْن**).

والصواب في هذا المقام ما حقَّقه بعضُ مشايخنا[4] وهو: أنّ اللفظ بتوسُّط الوضع إنّما يفيد المعنى الموضوعَ له، أو ما له علاقة معه بحيث ينتقل الذهن من الموضوع له إليه في الجملة، وهو المسمّى عندهم باللازم، فاللفظ إن اُستعمل في الموضوع له كان حقيقة، وإن استعمل في لازمه فإمّا أن يكون[٩٢/ب] علاقته المشابهةَ أو غيرَها فعلى الأوّل إن كان معه قرينة تنافي إرادة المعنى الموضوع له كان استعارةً، وإن لم تكن كان تشبيها، وعلى الثاني أيضا إن كان معه تلك القرينة المانعة كان مجازًا مرسلاً، وإن لم تكن كان كنايةً.

فأصول علم البيان أربعة، فإذا ضُمّت الاستعارة إلى المجاز المرسل للاشتراك في مطلق المجاز صارت ثلاثة، ويظهر من هذا أنّ التشبيه أصلٌ حقيقيّ من أصول هذا الفنّ، ألا ترى أنّ له مراتبَ

---

[1] أي: تقديم التشبيه على المجاز.

[2] في ج: اتَّخذ.

[3] عاب الشارح بهذه العبارة على السكاكي. وأيضا عاب عليه التفتازاني. انظر: المطول، ٣١٠-٣١١.

[4] يقصد الشارح بهذه العبارة ميثم البحراني، كمال الدين ميثم بن علي بن ميثم (بعد ٦٨١هـ/١٢٨٢)، عالم الأدب والبلاغة والكلام، من فقهاء الإمامية. من كتبه: "شرح نهج البلاغة"، "تجريد البلاغة" في المعاني والبيان، ويسمى هذا الكتاب أيضا بـ" أصول البلاغة". انظر: الأعلام،٣٣٦/٧.

متفاوتةً في الوضوح، وإنّ فيه من النكت واللطائف البيانيّة ما لا يُحصى، كما يشهد له قولُه: (**فهو الذي إذا مَهَرْتَ فيه مَلَكْتَ زِمامَ التدرُّب في فنون السحر البيانِيّ**). وما يُقال من أنّ المقصود الأصليّ في التشبيهات هو المعاني الوضعيّة فقط ليس بشيء، فإنّ قولك: "وجه كالبدر" مثلاً لا تُريد به ما هو مفهومه وضعًا، بل تريد أنّ ذلك الوجه في غاية الحسن، ونهاية اللطافة، لكنَّ إرادة هذا المعنى لا تنافي إرادة المفهوم الوضعيّ، ولا شكّ أنّ التشبيه مع كونه أصلاً حقيقيًّا مقدّمة للاستعارة أيضا، فاستحقّ التقديم قطعًا.

[الأصل الأوّل]

[من علم البيان في الكلام على التشبيه]

قال: (**الأصل الأوّل**) قد ذُكر آنفًا أنّ كلّ واحد من المجاز والكناية والتشبيه أصل في علم البيان، ومقتضى ذلك أن يقول ههنا: الأصل الأوّل من علم البيان هو التشبيه، أو يقولَ: البحث عن الأصل الأوّل هو الكلام في التشبيه، لكنّه لّما جعل مقاصد الفصل الثاني أصولاً ثلاثةً جعل أيضا عباراته سوى المقدّمة أصولا ثلاثةً بمنْزلة الفصول والأبواب في الكتب إطلاقًا لاسم المدلول على الدالّ على قياس ما سبق منه في الفنون الأربعة من قانون الخبر، فلذلك قال: (**الأصل الأوّل من علم البيان**) أي: من فصله (**في الكلام في التشبيه**). قوله: (**واشتراكًا**) عطف على (**طرفين**). وقوله: (**مثلَ**) بالنصب صفة لـ"اشتراكًا" مأخوذًا مع قوله: (**وافتراقًا**).

قوله: (**أو بالعكس**) أي: أو أن يكون الأمر بعكس ما ذكر، وهو أن يشتركا في الصفة ويختلفا في الحقيقة إمّا في تمامها، كطويلَيْن جسمٍ وخَطٍّ، أو في بعضها، كطَويليْنِ إنسانٍ وفرسٍ، واقتصر على ذكر الثاني، لأنّه أبعد من الأوّل في أنْ يُعَدّ اختلافًا في الحقيقة، وليس فيما ذكره على سبيل التمثيل دعوى حصر حتّى ينقض بالاشتراك في بعض الذاتيّات والاختلاف في الحقيقة[1]. وقوله: (**صفةً**) تمييز، و(**طولاً**) بدل منه، أو نصب بتقدير: أعني، وكذا الحال في (**حقيقةً**)، و(**إنسانًا**).

قوله: (**وإلاّ**) أي: وإن لم يكن بين الطرفيْن اشتراك من وجه، وافتراق من آخر لم يصحّ التشبيه، لأنّك خبير بما يدلّ على عدم صحّته حينئذ، وهو: (**أنّ ارتفاع الاختلاف** ... إلى آخره) ثمّ إنّه قدّم في البيان التنبيهيّ بطلان عدم الافتراق، وقاسه على بطلان عدم الاشتراك، لأن الاشتراك داخل في مفهوم التشبيه، فبطلان عدمه أظهر من بطلان عدم الافتراق الذي هو لازم للتشبيه خارج عن مفهومه.

وحاصل ما قرّره: أنّ ارتفاع الاختلاف بين الطرفين (**من جميع الوجوه حتّى التعَيُّن**) الذي هو أدناها (**يَأْبَى التعدُّدَ**)، وإذا لم يكن تعدّد لم يكن هناك إلاّ شيء واحد، وحينئذ يبطل التشبيه الذي هو وصف الشيء (**بمشاركته المشبَّه به في أمر**)، لأن الشيء الواحد (**لا يتّصف**

[1] في حاشية المصباح: كاشتراك الإنسان والفرس في الحيوانية، مع الختلاف في الحقيقة. (**منه**)

بنفسه) أي بمشاركة نفسه في أمر ضرورةً أنّ المشاركة في أمر لا يتعلّق إلاّ بين شيئين متغايرين يغايران ذلك الأمرَ أيضًا، وأنّ ارتفاع الاشتراك بينهما يقتضي أن يكون التشبيه طلبًا لوصف الشيء بالمشاركة، حيث لا مجال لوصفه بها أصلا فيكون باطلاً أيضًا.

قوله: (**وأنّ التشبيه**) عطف على فاعل (**لا يخفى**) أعني قوله: (**أنّ التشبيه مستَدْعٍ**)، وكذا (**وأنّ حاله**) عطف على عليه أيضًا. وقوله: (**هذا القدر المجمَل لا يُحْوِجُ**) جملة مقرّرة لقوله: (**لا يخفى**) قرّره بها ليبني عليه قوله: (**إنّما المُحْوِج**...إلى آخره)، والمعنى: أنّ هذا القدر المجمل، وإن استغنى عن دقيق النظر، وكفاه أدنى تنبيه على بعض ما احتاج منه إلى توضيحٌ كما مرّ، لكنّ تفصيل مضمونه ما عدا الافتراق مُحْوِج إلى الأنظار الدقيقة، (**وهو**) أي ذلك المضمون طرفا التشبيه وما عطف عليه، وإنّما قال (**أو غريبًا**) بدل (**أو بعيدًا**) تنبيهًا على أنّ بعد التشبيه بحسب غرابته، كما أنّ قربه بحسب ابتذاله وشهرته، وجعل النظر في كلّ واحد من المطالب الأربعة نوعا على حدة رعايةً لحسن البيان وجودة التعليم.

[النوع الأوّل: طرفا التشبيه]

قال: (**النوع الأوّل: النظر في طرفي التشبيه**)[1] قدّم هذا النظر على الأنظار الثلاثة الباقية، لأن المشبّه والمشبّه به هما العمدة في التشبيه، فإنّ وجه الشَّبَه والمشبّه به هما العمدة في التشبيه، فإنّ وجه الشَّبَه يكون أمرًا مشتركًا بينهما، والغرض منه يعود إليها، وحال التشبيه صفة لما هو متفرّع عليهما، وحَصْرُهُمَا في أقسام أربعة:

١-[الأوّل][2] أن يكون مستندين إلى الحسّ، أي مُدْرَكَيْنِ بإحدى الحواسّ الخمسِ الظاهرة المشهورة، وأورد له أمثلة بعدد تلك الحواسّ. وقوله: (**كالخدّ**) عند التشبيه بالورد، وأراد به كالخدّ والورد عند تشبيه الأوّل بالثاني، وقِسْ على هذا سائرَ الأمثلة.

و(**الأَطِيطُ**) صوت القَتَب، و:

....**الفَرَارِيج**[3]

---

[1] سقط من ي: قال: النوع الأوّل: النظر في طرفي التشبيه.

[2] في ب: الأوّل. في ج: ١.

[3] تمام البيت:

كَأَنَّ أَصْوَاتَ، مِنْ إِيغَالِهِنَّ بِنَا ... أَوَاخِرِ الْمَيْسِ إِنْقَاضُ الفَرَارِيجِ

جمع فَرُّوجٍ بالتشديد.

قوله: (**بالعنبر**) أي برائحة العنبر، (**وكالريق**) أي: وكطعم الريق (**عند التشبيه**) بطعم (**الخمر**)، (**وكالجلد**) أي وكَلِينِ الجلد الناعم (**عند التشبيه**) بلِينِ (**الحرير**)، فقد تسامح في العبارة لظهور المراد. وجاز أن يقال: بَنَى الكلامَ على ما تُعُورِفَ بين الناس من قولهم: "شَمِمْتُ العَنْبَرَ" و"ذُقتُ ريقَه والخمرَ" و"لَمَسْتُ جلدَه والحريرَ". فقد عُدَّتْ هذه الأجسام محسوسةٌ بالشمّ والذوق واللَّمس مع أنّ المحسوس بها ما حلّ فيها من الكيفيّات.

قوله: (**وأمّا ما يستند** [1] **إلى الخيال**) المستنِد إلى الخيال هو المعدوم الذي تُرَكِّبُهُ المتخيّلةُ من المحسوسات المتأَدَّيَة من الحسّ الظاهر إلى الخيال فهو إن لم يكن محسوسا بنفسه إلاّ أنّ كلّ واحد [٩٣/أ]من الأمور التي رُكِّب هو منها محسوس، كأعلام ياقوتٍ منشَّرة على رماحٍ من زبرجد[2]، فإنّها ليست محسوسة بذواتها، بل بموادّها. وأمّا الشقيق: فهو مبصر حقيقة، فليس الكاف في قوله: (**كالشقيق**) داخلة على الممثّل به، وإنّما ذَكره إشارةً إلى البيت الذي سيأتي.

و(**القَرَن**) بفتح القاف والراءِ: حبل يُشَدّ به بعيران، و(**المَلزُوزُ**) المشدود من: لزَّه، أي شدّه وألْصَقَه، وإذا لُزَّتْ الخياليّاتُ في قَرَن الحسِّيَّات فُسِّرَ[3] الحِسِّيُّ: بما يُدرَك هو أو مادّتُه بإحدى الحواسّ الظاهرة. وإنّما أورد كلمة (**أمّا**) لأنّه لّما ذكر الحسِّيَّ وكان المستند إلى الخيال قريبا منه كان مظنّةَ أن يتردّد فيه السامع أنّ حالَه ماذا؟ هل يُعدّ قسما برأسه أوْ لا؟. وقد نبّهناك فيما سبق على مثله غير مرّة.

البيت من البسيط، وهو لذي الرمّة. انظر: ديوانه، ٣٤٧؛ أسرار البلاغة، ٧٥؛ خزانة الأدب، ١٠٨/٤. الإيغال: سرعة الدخول في الشيء. المَيس: شجر يتخذ منه الرحال أو الأقتاب. الفرارِيج: جمع فَرُّوج، وهي صغار الدجاج. إنقاض: مصدر أنقضت الدجاج: إذا صوّتت.

[1] في ف:+ المستند.

[2] مأخوذ من بيتي الصنوبري، وهما:

كأنّ مُحْمَرَّ الشقيـ	**ـقِ إذا تصوَّبَ أو تَصَعَّدْ**
أعلام ياقوت نُشِرْ	**نَ على رماح من زبرجدْ**

البيتان من الكامل المجزوء ، وهما للصنوبري. الإيضاح، ٣٣٥/٢-٣٣٦؛ أسرار البلاغة، ١٢٩؛ معاهد التنصيص، ٤/٢.

[3] المقصود: الخطيب القزويني. انظر: الإيضاح، ٣٣٦/٢.

ب–[الثاني][١]: (**أن يكونا مستندين إلى العقل**) أي: مُدرَكين به، وأورد له مثالاً واحدًا[٢].

ج–[الثالث][٣]: (**أن يكون المشبّه معقولا والمشبّه به محسوسا**) وأورد له أمثلة ثلاثة[٤] إشعارًا بكثرة تشبيه المعقولات الخَفِيَّة بالمحسوسات الظاهرة.

د–[الرابع][٥]: عكسه، واقتصر فيه على مثال واحد[٦] تنبيها على قلّته نظرًا إلى أصله.

قوله: (**وأمّا الوهميّات**) أراد بالوهميّ: ما لم يُحَسَّ به، ولا بمادّته. ووصفه بكونه مختصًّا إعلاما بأنّه صورة يخترعها الوهم من عند نفسه باستعمال المتَخيّلة من غير أن يُرَكِّبَها من المحسوسات، كما في الخياليّات، فإنّ المنبّوّ حيث كانت مهلكة بلا تفرقة بين نَفَّاعٍ وضَرَّار شُبِّهَتْ في ذلك بالسَّبُعِ فاخترع لها الوهمُ صورةً تكون آلة لها في هذا الإهلاك شبيهةً (**بالمِخْلَب أو النَّابِ**[٧] **المُحَقِّقَين**) للسَّبُعِ، وكذا الحال تبيّن الأشياء وتدلّ عليها كالإنسان، ويخترع لها الوهمُ صورةً هي آلة لها في ذلك (**شَبيهةً باللسان**)، ولقد أحسن من قال[٨]: "الوهميّ ما لم يُدْرَكْ هو ولا مادَّتُه بالحواسّ الظاهرة مع أنّه لو أُدْرِكَ لم يُدرك إلاّ بها". إذ قد ميّزه بذلك عن العقليّ المحض وعن الوجدانيّ، ونبّه أيضًا على أنّ ليس المراد بالوهميّات المعاني الجزئيّة المدركة بالوهم، كما أنّه ليس المراد بالخياليّات الصور المرتسمة في الخيال، ولّما أُلحق الوهميّاتُ والوجدانيّاتُ المدركة بالقوى الباطنة بالعقليّات فُسّر العقليُّ بما لا يكون هو، ولا مادّته مدركا بالحسّ الظاهر، فيقابل

---

[١] في ب: الثاني؛ في ج: ٢.

[٢] المثال هو: "كالعلم إذا شُبّه بالحياة". مفتاح العلوم، ٣٣٣.

[٣] في ب: الثالث؛ وفي ج: ٣.

[٤] الأمثلة الثلاث هي: "كالعدل إذا شُبّه بالقسطاس"، و"كالمنية إذا شُبّهت بالسبع"، و"كحال من الأحوال إذا شُبّهت بناطق".المفتاح، ٣٣٣.

[٥] في ب: الرابع؛ وفي ج: ٤.

[٦] المثال هو: "كالعِطْرِ إذا شُبّه بخُلُق الكريم". المفتاح، ٣٣٣.

[٧] وذلك مأخوذ من بيت لأبي ذؤيب، وهو:

وإذا المنيّةُ أَنْشَبَتْ أظفارَها أَلْفَيْتَ كلَّ تميمةٍ لا تَنفعُ

البيت من الكامل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي، خويلد بن خالد بن محرث شاعر مخضرم. والبيت من قصيدة له يرثي فيها بنيه، وقد هلكوا في عام واحد. الإيضاح، ٤٤٥/٢؛ الإشارات ١٨١؛ التبيان ٣٨٣؛ معاهد التنصيص، ١٦٣/٢.

[٨] القائل هو الخطيب القزويني. انظر: الإيضاح، ٣٣٦/٢.

حينئذ الحسِّيَّ المفسَّر بما تقدّم، ويقتسمان المدركات بأسرها فيظهر انحصار الطرفين في تلك الأقسام الأربعة.

ذ-[الخامس] قوله: (**فاعرفه**) أي: فاعرف كون الوهميّات والوجدانيّات ملحقة بالعقليّات كما عرفت كون الخياليّات ملزوزةً في قَرَن الحسّيّات، والفائدة في ذلك تعليل الأقسام، وتسهيل أمر الضبط على المتعاطي للمرام.

[النوع الثاني: وجه التشبيه]

قال: (**النوع الثاني: النظر في وجه الشبه**) قدّمه على النظر في الغرض، لأن وجه الشَّبَه داخل في مفهوم التشبيه، كالطرفيْن دون الغرض، وأشار قبل الشروع في تقسيمه إلى مقدّمةٍ نافعةٍ فيه وهي: أنّ وجه الشبه يحتمل تفاوتًا كثيرًا، ومجمل هذه المقدّمة أنّ وجه الشَّبَه إمّا حقيقة لطرفيه سواء كان تمامها أو بعضًا منها، وإمّا صفة لهما؛ والصفة إمّا حسّيّة، أي مستندة إلى الحواسّ الظاهرة، وإمّا عقليّة هي: ما عدا الحسيّةَ، والعقليَّةُ؛ إمّا حقيقة[1]، أي موجودة في الخارج، وإمّا اعتباريّة[2] لا وجود لها فيه، والحقيقة[3] إمّا ملتمئة من أجزاء مختلفة، وإمّا بسيطة ليست كذلك. والصفة أيضًا إمّا مرجعها أمر واحد أو أكثر، ولِنَرْجعْ إلى تفصيلها، فنقول:

قوله: (**لّما انحصر التشبيه**) جار مجرى الشرط وجوابه ما ستعرفه، وضمّن (**انحصر**) معنى تردّد فلذلك قال: (**بين أن يكون الاشتراك بالحقيقة وبين أن يكون الاشتراك بالصفة**) بترك لفظة (**في**) إلى لفظة (**بين**) وادَّعَى انحصار التشبيه في الاشتراك بالحقيقة، والاشتراك بالصفة بناء على أنّه أراد بالحقيقة هنا معنى الذاتيّ مطلقا، أعني ما لا يكون خارجا فيقابل الصفة قطعا، ولذلك مثَّل (**بجسمين أبيض وأسود**) على الإطلاق مع أنّ الجسميّة بعضٌ من تمام حقائق الأجسام والاشتراك في الحقيقة المذكورة في صدر الأصل الأوّل أراد به الاشتراك في تمامها، فلذلك مثّل هناك بالإنسان والفرس للمختلفين في الحقيقة، ولفظ (**مثلَ**) نصب على أنّه حال من فاعل (**أن يكون**) أي: مثل اشتراك جسمين في الجسميّة، وافتراقهما في البياض والسواد.

---

[1] في ف: حقيقيَّة.

[2] في ف: اعتبار.

[3] في ف: لحقيقيَّة.

قوله: (**وكذا مثلَ أَنْفٍ ومَرْسِنٍ**[1]) لَمَّا كان في اشتراكهما في حقيقة واحدة نوع خفاء فَصَلَه، وبيَّن أنّ حقيقتهما هي العضو المخصوص الذي هو طريق الشَّمِ، وإنّ افتراقهما بوصفين اعتبارِيَّيْنِ هما الاختصاص بالإنسان، و(**الاختصاص بالْمَرْسُونات**) أي: الحيوانات التي يُجْعَلُ الرَّسَنُ في أُنُوفها، وصرَّح بلفظ (**الاتّصاف**) تنبيها على أنّ الاختصاصين خارجان عن حقيقتهما المذكورة.

لا يقال: قد علم ممّا ذكره في فصل المجاز الذي لا يفيد أنّ الأنف والشفة والرِّجل مطلقة تَتناول الإنسانَ وغيرَه، وأنّ المَرْسِنَ والجَحْفَلَةَ[2] والحافرَ مختصَّة بغيره من الدوابّ، فالصواب أن يقال: وإنّما يفترقان بالاختصاص بالمرسونات وعدمه. لأنا نقول: ما ذكره هناك من الإطلاق إنّما هو بحسب أصل الوضع، وما ذكره ههنا من الاختصاص بالإنسان، إنّما هو بحسب عرف الاستعمال الطاري على أصل[3] الوضع، فلا منافاة، وفي تمثيله للافتراق بالحقيقة بجوهر وعَرَضٍ لا يشتركان في شيء من الذاتيّات، أعني: الجسمُ والخطُّ تأييدٌ لما ذكرناه من أنّه أراد بالحقيقة ههنا معنى الذاتيّ مطلقًا.

قوله: (**والوصفُ**) ابتدأ بتقسيم الوصف[4] مع تأخّره في الذكر لكونه أوفرَ أقسامًا، وأكثرَ وقوعًا في وجه الشَّبَه، وفي هذا الكلام حذف تقديره، وحين انحصر الوصف فَحُذِفَ ودلَّ عليه بما ذكر بعد الوصف، أعني قوله: (**حين انحصر**) وكذا الحال في قوله: (**والعقليّ أيضًا لما انحصر**) أي ولّما انحصر العقليّ فَهُمَا شرطان معطوفان على الشرط الأوّل، أعني قوله: (**لّما انحصر التشبيه**)، وجواب الكلّ واحد، أعني قوله: (**ظهر لك ممّا ذكر**) فلا اختلال في عبارته أصلاً.

قوله: (**كالكيفيّات الجسمانيّة**) أراد بها الأوصاف الجسميّة، لا المصطلَح عليها، أعني: ما هو من مقوله الكيف، ولذلك عُدَّ[5] فيها ما ليست من تلك المقولة قطعًا، كالمقادير والحركات، ولفظ (**مثلٍ**) مجرور على أنّه بدل من (**الكيفيّات**)، وقيل: منصوب على أنّه حال منها، وذكر لفظ الاتصاف تصريحًا بأنّها أوصاف[٩٣/ب] وقد مرّ أنّ الممثَّل به لا يجب أن يكون عينَ ما أُضيف إليه "مثلٍ"، وقدّم الألوان لكونها مُبْصَرَةً بالذات، كالأضواء، وكأنّه جعلها داخلة في

---

[1] المرسِنُ: الأنف: وجمعه مَرَاسِن. والرَّسَن: الحبل. انظر: لسن العرب،١٦٤٧مادة: (رسن).

[2] الجحفلة للحافر كالشفة للإنسان. انظر: الصحاح، ١٦٥٢مادة: (جحفل).

[3] سقط من ب: أصل.

[4] في ج: ابتدأ الكلام بالوصف.

[5] في ب:+ في أنّ الحركات ليست في مقولة الكيف، اللهمّ إلاّ أن يُعتدّ بقولهم.

الألوان، كما زعمه بعضهم، فلم يصرّح بها، وذكر الأشكال والمقادير والحركات على ترتيب قربها في الأبصار من المُبصَر بالذات والشكل هيئةً تعرّض للمقدار من حيث إنه مُحاطٌ بحدّ واحد أو أكثرَ، والمقدار: ما ينقسم إمّا في جهة ويسمّى خطًّا، أو في جهتين ويسمّى سطحًا، أو في ثلاث ويسمّى جسما، والأخير أن يُعرض لهما الشكل دون الأوّل، فإنّ طرف الخطّ، أعني النقطة لا يتصوّر إحاطته به.

قوله: (**وما يتّصل بها**) أي: بالمذكورات (**من الحسن والقبح**) التابعَيْن للخِلْقَةِ المركَّبة من اللون والشكل (**وغير ذلك**) كالاستقامة والانحناء والاستدارة العارضةُ للمقادير، وكالسرعة والبطؤ والتوسّط العارضةُ للحركات. قوله: (**من الأصوات الضعيفة**) وصف الأصوات بعوارضَ متقابلةٍ إشعارًا بأنها حقيقة واحدة تختلف بأمور خارجة عن ماهيّتها، وذكر لفظ (**الأنواع**) في الطعوم، وفي الروايح إشارة إلى أنّ كلاًّ منهما حقائق تنوِّعة، واكتفى عن تعداد أنواعهما بالشهرة عند الجمهور، وقدّم في الملموسات الكيفيّات الأربع المسمّاة بأوائل الملموسات، أعني: (**الحرارة والبرودة**) المسمّاتين بالفاعلتين، والرطوبة واليبوسة المسمّاتين بالْمُنْفَعِلَتَيْنِ، وأعاد لفظة (**مِن**) في قوله: (**ومن الخفّة والثّقل**) لمكان الاختلاف إذ قد يُفَسَّرَان بالمدافعة الصاعدة، والمدافعة الهابطة، كما في الزِّقّ المنفوخ فيه إذا سُكّن تحت الماء، وفي الحجر المُسَكّن في الهواء، وحينئذ كانا ملموسين بلا رِيبة، وقد يُفسّران بمبتدأ هاتين المُدَافَعَتَيْنِ ، فيقع الاشتباه في ملموسيَّتِهما، وأراد بما ينضاف إلى الملموسات المذكورة مثل اللطافة والكثافة واللُّزُوجَة والهشاشة.

قوله: (**وبين أن يكون مستنداً إلى العقل**) يريد به أن لا يكون الوصف مستندّا إلى الحسّ، كما عرفته، فيكون انحصار الوصف في الحسِّيِّ والعقلِيِّ ظاهرًا.

قوله: (**والعقليّ أيضًا**) يعني كما أنّ مطلق الوصف انقسم إلى الحسّيّ والعقليّ، كذلك الوصف العقليّ ينقسم إلى (**حقيقيّ**) أي: موجود في الخارج و(**اعتباريّ**) لا وجود له فيه، ولفظة: (**مثلِ**) بالجر بدل من (**الكيفيّات**)، و(**المعرفة**): إدراك متعلّق بالمفرد و(**العلم**): إدرالك متعلّق بالنسبة التامّة الخبريّة، و(**الكرم**): إيثار الخير بالغير، و(**السخاءُ**): إفادة ما ينبغي لا لعوض، و(**الغريزة**): ما جُبِلَ عليه الإنسان من الأوصاف، و(**الخُلُقُ**): مَلَكَة تصدر بها عنه أفعالُه بسهولة.

ولّما كان أكثر االأوصاف الاعتباريّة نسبيّة، لأن النسب والإضافات بأسرها لا وجود لها في الخارج عندهم، عُطِفَ النسبيُّ على الإعتباريّ عطفاً قريبًا من العطف التفسيريّ، وأورد للنسبيّ

أمثلةً أربعةً، فإنّ كون الشيء مطلوب الوجود، أو مطلوب العدم عند النفس، وكونَه مطموعًا فيه أو بعيدًا عن الطَّمَع أمور نسبيّة لا وجود لها فيما وصف بها.

ثمّ مثّل للإعتباري الذي ليس نسبيًّا بقوله، أو بشيء تصوّريٍّ وهميّ محض، وهو عطف على قوله: (**بكونه مطلوبَ الوجود**)، وذلك مثل اتّصاف السنّة، وكلّ ما هو عُلِمَ بما يتخيّل فيها من البياض والإشراق واتصاف البدعة[1]، وكلَّ ما هو جُهِلَ بما يُتَخَيَّلُ فيها من السواد والأظلام، وبهذا التمثيل ظهر أنّ العقليّ في وجه الشَّبَه يتناول الوهميَّ كما تناوله[2] في الطرفين على ما مرّ.

قوله: (**ومن المعلوم عندك**) هذه جملة ابتدائيّة ليست الواو للعطف، لأن ما تقدّم جزء كلام، أعني الشرط وحده، فكيف يعطف عليه كلام تامّ، بل هي للحال، فقيل من قوله: (**والعقليّ أيضًا لّما انحصر**) والأولى أن يكون حالاً من قوله: (**لّما انحصر التشبيه وما عطف عليه**) أي: لّما انحصر التشبيه في الحقيقة والوصف، وانحصر الوصف مطلقا في الحسِّيّ والعقليّ، وانحصر الوصف العقليّ في الحقيقيّ والاعتباريّ، والحال أنّ (**من المعلوم عندك أنّ الحقائق منقسمة إلى البسائط، وذوات الأجزاء المختلفة**) وأنّ الصفات أيضا كذلك، وكان الأنسب بسياق كلامه أن يقول: والحقائق حين انحصرت بين كذا وكذا؛ إلاّ أنّه يحبّ الافتنان في العبارة.

وقوله: (**وذواتِ أجزاءٍ مختلفةٍ**) يدلّ على أنّه لم يرد بالبسيط ما لا جزء له أصلاً، بل ما ليس له أجزاءٌ متخالفةُ الماهيّة، سواء لم يكن له جزء أصلا، أو كان له أجزاءٌ مُتَّفقةُ الحقيقة. وفائدة قوله: (**ممّا ذُكر**) أنّ تحقّق الانحصارات السابقة في نفس الأمر لا يستلزم أن يظهر للمخاطب احتمال وجه الشَّبَه للتفاوت، بل المستلزم له ذكر ما ذكر[3]، فتَذَكَّرْ. قوله: (**فنقول**) شروع في التقسيم بعد التنبيه على احتمال التفاوت والانقسام.

---

[1] يقصد الشارح بما ذكره البيت التالي:

وكأنّ النجوم بين دُجاها سُنَنٌ لاَحَ بينهن ابتداعُ

لبيت من الخفيف، وهو للقاضي التنوخي. انظر: أسرار البلاغة، ١٧٨، الإيضاح، ٣٣٦/٢؛ معاهد التنصيص، ١٠/٢. الدجى: جمع دجية، وهي الظلمة، والابتداع: الحدث في الدين بعد الكمال، أو ما استحدث بعد النبي صلى الله عليه وسلم من الأهوال والأعمال.

[2] في ي ج: يتناوله.

[3] في ي:+ له.

[أقسام وجه التشبيه]

[القسم الأول: وجه التشبيه واحدًا]

قوله: (**وجه التشبيه إمّا أن يكون أمرًا واحدًا**) لم يُرِدْ بكونه واحدًا أن لا يكون له جزء أصلاً، بل أراد كونه بحيث يُعدّ في متعارف اللغة أمرًا واحدًا سواء كان حقيقة لا جُزْءَ لها، كمفهوم الجوهر مثلا، أو لها جزء، لكن اعتُبر أجزاءُها منضمّا بعضها إلى بعض، ووضع بإزاء مجموعها لفظ مفرد، فإنّها بهذا الاعتبار تعدّ أمرًا واحدًا، كمفهوم الجسم والحيوان والإنسان، أو كان وصفا واحدًا على أحد هذين الوجهين.

قوله: (**إمّا حقيقةً ملتئمةً**) أي حقيقةً للطرفين ملتئمةً من كثرةٍ اِلْتِيَامًا بحسب اعتبار المتكلّم انضمام بعضها إلى بعض، وقصدًا إلى مجموعها حتّى تصير تلك الكثرة بالأخَرَة كشيء واحد، وقد صرّح بهذا المعنى في الوصف حيث قال: (**وأمّا أوصافًا مقصودًا من مجموعها إلى هيئة واحدة**) وإنّما حملنا اِلتيام الحقيقة على ما ذكرناه، لأنّه إذا شبّه زيد بعمرو في الإنسانيّة مثلاً كان وجه الشَّبَه أمرًا واحدًا لا في حكم الواحد، كما أنّه إذا شبّه الخدّ بالورد في الحُمرة عُدّ وجهُ الشبه وصفا واحدا مع تركّبه من جنسه وفصله، والظاهر أنّه أراد بكون الحقيقة بسيطةً، أو ذات أجزاء مختلفة، ويكون مرجع الوصف أمرًا[٩٤/أ] واحدًا أو أكثر على ما ذكره أوّلاً، ما فصّلناه ههنا من معنى الوحدة والالتيام من الكثرة، وحينئذ يظهر ارتباط أوّل التقسيم بآخِرِ المقدِّمة.

هذا، وانحصار وجه الشبه في هذه الأقسام الثلاثة ظاهر لأنّه إمّا واحد أو كثير، والكثير إمّا أن يُقصد اشتراك الطّرفين في مجموعه من حيث هو، لا في كلّ واحد، أو يُقصد اشتراكُهما في كلّ واحد.

وقد قسّم القسمَ الأوّل منها إلى خمسة أقسام، لأنّ الواحد إمّا حسّيّ، وطرفاه حسّيّان قطعا، وإمّا عقليّ وطرفاه أربعة أقسام، والقسمَ الثانيَ إلى قسمين، لأنّ ما في حكم الواحد إمّا حسيّ وإمّا عقليّ، والقسمَ الثالثَ إلى ثلاثة أقسام، لأنّ المتعدّد إمّا كلّه حسّيّ، أو كلّه عقليّ، وإمَّا بعضه حِسّيّ وبعضه عقليّ، فالأقسام التي ذكرها عشرة.

قال: (**أمّا الأوّل**)، قوله: (**لامتناع إدراك الحسّ من غير المحسوي جهةً**) أي: معنى يُجعل وجهَ شَبَهٍ سواء كان حقيقة أو صفة، وهذا حكم بديهيّ، فإنّ ما لا يحسّ بنفسه لا يحسّ بشيء فيه، وأمّا العقل فإنّه يدرك من المعقولات والمحسوسات معاني معقولة، فوجه الشبه العقليّ يعمّ

أنواع الطرفين الأربعة المذكورة فيما سبق، أعني كونهما حسّيّين أو عقليّين، أو كون المشبّه عقليًّا والمشبّه به حسّيًّا، أو بالعكس، وهذا معنى قول علماء هذا الفنّ التشبيه بالوجه العقليّ أعمّ، أي: أعمّ وجودًا وتناولاً، وليس الباء في قوله: (**بالوجه**) صلة للتشبيه، بل هي للملابسة، والظرفان[1] في موضع الحال، والعامل فيهما (**أعمّ**) أي التشبيه كائنا بالوجه العقليّ أعمّ منه كائنًا بالوجه الحسّيّ.

قوله: (**فالحسّيّ**) تمثيل لوجه الشَّبَه الحسّيّ بما يُحسّ بإحدى الحواسّ الخمس الظاهرة، والمعنى كالحُمرة إذا شُبّه الخدّ بالورد فيها، وكذا الحال في سائر الأمثلة، و(**الهَمْس**): الصوت الخفيّ، وهمس الأقدام أَخْفَى ما يكون من صوت القدم، والمراد بالخفاء: ما يقابل الجهر فيكون مسموعاً مثله، وفي قوله: (**على زُعْمِ القوم**) أي: الْمُولَعِين بشُرْبِها دفع لما يقال: من أنّ طعم الخمر مكروه.

قوله: (**وههنا نكتة**) النكتة: هي اللطيفة المستخرَجة بالفكرة المؤثّرة في القلب من: "نَكَتَ الأَرْضَ نَكْتًا" إذا أثّر فيها بنحو قَضِيب، و(**التحقيق**) رَجْعُ الشَّيْء إلى حقيقته، بحيث لا يَشُوبه شبهةٌ. قوله: (**يأبى أن يكون غيرَ عقليّ**) أي: يأبى أن يكون حِسِّيًّا لما ذكره من أن وجه الشَّبَه لا بدّ أن يكون أمراً كلِّيًّا مشتركا بين طرفيه، فلا يكون مدرَكا إلاّ بالعقل، لأنّ الإدراك بالحسّ مشروط بكون المدرَك جزئيًّا مادِّيًّا حاضرًا عنده بالضرورة. قوله: (**وذلك أنّه متى كان حسِّيًّا**) أورد تحقيقه على طريقة البرهان الخِلْفِيّ[2]، ففرض كون وجه الشَّبَه حسّيًّا، ثمّ بيّن أنّه على ذلك التقدير يجب أن يكون عقليًّا لا حِسِّيًّا، فيظهر الخلف.

قوله: (**وقد عرفتَ**) إشارة إلى ما سبق من أنّ تشبيه الشيء لا يكون إلاّ وصفًا له بمشاركته المشبَّه به، إذ يجب حينئذ أن يكون موجودًا في الطرفين. قوله: (**وكلّ موجود**) أي: كلّ موجود محسوس، لأن الكلام فيه لما مرّ، ولقوله: (**لامتناع حصول المحسوس المتعيَّن**)، [قوله]:(**فله تعيّن**) أي: تشخّص يمتاز به عن جميع ما عداه، ويصير بحيث يمتنع فرض اشتراكه، ومثل هذا المتعيَّن الموجود في شيء سواء كان هذا المتعيِّن جوهرًا أو عرضًا يمتنع أن يكون هو بعينه موجودًا في شيء آخر بحكم ضرورة العقل، فإنّه مضطرّ إلى هذا الحكم لا يجد إلى الانفكاك عنه سبيلاً، (**وبحكم التنبيه على**) هذا الامتناع (**إن شئتَ**) أن تُنَبَّه عليه لنوع خفاء فيه بالقياس

[1] في ي: الطرفان.

[2] في ج الخلفي.

إلى عقلك، وأنت خبير بأنّ الأغراض على التنبيهات ممّا لا يُجْدِي نفعًا، فلا اتّجاهَ حينئذ لما يقال: من أنّ المحال كونُ الحُمرة المتعيّنة موجودة معدومة معًا في حدّ ذاتها، وليس هذا لازمًا ممّا ذكره، إنّما الذي يلزم منه أن يكون الحمرة المتعيّنة موجودةً في محلّ معدومةً عن آخر، ولا استحالة فيه.

قوله: (**وهكذا في أخواتها**) أي أخوات الحُمرة، كالسواد في تشبيه شيء بخافية[1] الغُراب، وكالبياض في تشبيه ثوب بالثلج، إلى غير ذلك. قوله: (**بل يكون مثله**) متعلّق بقوله: (**فيمتنع أن يكون هو بعينه موجودًا مع المشبّه به**) أي: يكون مثل وجه الشبه الموجود في المشبّه موجودا مع المشبّه به، فلا بدّ أن يُجَرَّد هذان المثلان[2] عن التعيّن حتّى يتحصَّل أمر واحد كلّيٌّ مشترك بين الطرفين هو وجه الشَّبَه بينهما، ولا شيء من الكلّيّات بمحسوسة، فوجه الشبه الذي فرضناه حسِّيًّا لم يكن حسِّيًّا بل عقليًّا[3] هَفَّ[4] ، وإن حُمل قوله: (**وكلّ موجود فله تعيُّن**) على إطلاقه كان الحكم بذلك، أي بأنّ كلّ موجود له تعيّن مانع عن فرض اشتراكه خفيًّا جدًّا، ومستلزمًا لامتناع وجود الكلّيّ الطبيعيّ في الخارج، ودالاً على أنّ وجه الشبه يجب أن لا يكون موجودا خارجيًّا، وكلّ ذلك ممّا لا حاجة به إليه في تحقيق ما هو بصدده.

قوله: (**ويمتنع أن يقال**) بالغ في بطلان هذا القول حتّى جعله ممتنعًا، وأتى بالفاء في قوله: (**فالمراد**) إشعارًا بترتُّبه على ما سبق، أي: إذا تحقّق أنْ ليس الحاصلُ من وجه الشبه المحسوس في طرفيه إلاّ المِثْلَيْن فنحن نقول: مراد القوم بوجه الشبه الحسّيّ حصول المثْلين في الطرفين. وهذا كلام ركيك جدًّا، لأنّه إن أريد به أنّ وجه الشَّبَه هو المثلان المحسوسان الحاصلان في الطرفين فقد تبيّن بطلأنّه بما مرّ من أنّ وجه الشبه شيء واحد مشترك، والِمثْلين ليسا كذالك، وإن أريد أنّ وجه الشبه حصولهما فليس حصول المحسوس أمرًا محسوسًا، ولَئِنْ سُلِّمَ ذلك فليس حصول المثْلين معًا، ولا حصول أحدهما معيّنًا بمشترك، بل المشترك حصول أحدهما لا بعينه، وهذا أيضًا أمر كلّيّ قطعًا، فيكون عقليًّا لا حسِّيًّا.

[1] الخافية: مفرد خَوَافٍ، وهي: ريشات إذا ضمّ الطائر جناحيه خفيت. وقيل: ما دون من ريشات العشر من مقدم الجناح. انظر، لسان العرب، ١٢١٨مادة: (خفا).

[2] في ي ج: مثالان.

[3] في ي، ف:+ هذا.

[4] في ي، ف: خِلْفٌ.

والأظهر أَنْ يعترض ههنا بما ذكره غيرُه[1]: من أنّ المراد بكون وجه الشَّبَه محسوسًا أو معقولاً كون إفراده كذلك.

[٩٤/ب] ويُجاب[2] عنه: بأنّه تسامحٌ واعترافٌ بأنّ التحقيق في وجه الشبه هو أنّه عقليّ لا حسّيّ.

قوله: (**فإنّ المثْلين متشابهان**)، وذلك لأنّ المثْلين هما المتشاركان في أمر واحد صارا به متشابهيْن، فمع المثلين الحاصليْن في الطرفيْن وجهُ شبهٍ قطعًا، (**فإن كان عقليًّا**) أي: أمرًا واحدًا كلّيًّا مشتركًا بين المثلين المحسوسيْن (**كان المرجع في وجه الشبه**) الذي جعلناه حسّيًّا هو (**العقلَ في المآل**) أي: ظهر أنّه كان عقليًّا لا حسّيًّا، لأنّ ذلك الأمر الواحد الكلّيّ هو الذي كان مشتركاً بين الطرفيْن في الحقيقة دون المثلين، (**وإنْ كان حسّيًّا**) بأن يكون مع المثليْن الأوّلين مثْلان آخران محسوسان أيضًا نقلنا الكلام إليهما، فيلزم إما التسلسل[3] في الأمور الموجودة المحسوسة، وإمّا الانتهاء إلى أمر واحد كلّيّ[4] مشترك هو وجهُ الشبه في الحقيقة بين الكلّ. (**وتمامُ التحقيق**) موضعه علومٌ أُخَرُ بُيِّنَ فيها بطلان التسلسل[5] مطلقًا سواء كانت الأمور المتسلسلة مترتِّبَةً أو غيرَ مترتّبةٍ ومجتمعة في الوجود أو متعاقبة، وسواء كان التسلسل[6] من جانب العلّة أو المعلول.

قوله: (**والعقليّ كوجود الشيء**) عطف على قوله: (**فالحسّيّ كالخدّ**) وقد عرفتَ حال الكاف هناك، وقد مثّل لكلّ واحد من أقسامه الأربعة بحسب طرفيه مثالين، ونبّه بأوّل الأمثلة على أنّ تشبيهَ الوجودِ بالعدم في قولك: "وجود زيد كعدمه" تَشَبُّه حقيقيّ، لا كما يزعمه الشيخ عبد القاهر[7]: مِن أنّ المقصود به نفي وجوده، كما في قولك: هو ليس بشيء هو معدوم، فلا يعدّ من التشبيه الاّ بحسب الظاهر.

---

[1] انظر: الإيضاح، ٣٤٤/٢. ذكر هذا الخطيب القزويني.

[2] المجيب: سعد الدين التفتازاني. انظر: ا لمطول، ٣٢٠.

[3] في ف ي ج ب: التس.

[4] سقط في ج: كلّيّ. في ب: كلّ.

[5] في ف ي ج ب: التس.

[6] في ف ي ج ب: التس.

[7] انظر: أسرار البلاغة، ٧٢؛ المطول، ٣١٢.

وأراد بالعلم: الملَكة التي يتوصّل بها إلى إدراك تفاصيل المعلومات، فإنّها جهة، وطريق إلى ذلك الإدراك على وجه المبدئيّة في الجملة كما أنّ الحياة طريق إليه على وجه الشرطيّة، وإذا فسّر العلم بنفس الإدراك لم يكن لكونه جهةَ إدراك معنى.

وأشار بقوله: (**مطلق**[1] **الاهتداء بذلك**) أي بما ذكر من الأصحاب والنجوم إلى أنّ الاهتداء بأحدهما إلى الطريق الشرعيّ، وبالآخر إلى الطريق الحسّيّ، لكنّهما يتشاركان في مطلق الاهتداء المشترك بين الاهتدائين. و(**القُسطاس**): قد يستعمل لمعرفة المقدار، وقد يستعمل للاحتراز عن الزيادة والنقصان، والعدلُ يُشبَّه[2] به في الثاني فلذلك صرّح به، والمراد بـ"السُّنَن": الطرائق المسلوكة في الدين، لا أحاديث الرسول –عليه السلام– حتّى تكون محسوسة، وإذا شُبِّه المحسوس بالمعقول فقد ادُّعِيَ[3]: أنّ المعقول منَزّل منْزلة المحسوس المشاهَد، وصار أَوْضَحَ مُشَاهَدٍ، فصحّ لذلك تشبيه المحسوس به، فبَطل ما قيل: من أنّه لا يجوز لاستلزامه جَعْلُ الأصل فرعًا، وبالعكس.

قوله: (**وفي أكثر هذه الأمثلة**) أي: أمثلة وجه الشبه الواحد. وقوله: (**في معنى وحدتُها**) إمّا بدل من قوله: (**في أكثر**) أو متعلّق بقوله: (**تسامح**)، وذلك لثبوت نوع من التركيب في العراء عن الفائدة، وفي كونها جهتين إدراك، وفي تحصّل ما بين الزيادة، والنقصان، وفي استطابة النفس، وفي عدم الخفاء، وكذا فيما سبق في الحسّيّ من طِيبِ الرائحة، ولَذَّةِ الطَّعْمِ، ولِينِ الْمَسِّ شائبةَ تركيب بخلاف الحمرة، والخفاء والجرأة والاهتداء والهداية، فإنّها واحدة حقيقة لكونها مدلولة لألفاظ مفردة تُفهم هي منها، وأمّا تلك الأمثلة فإنّما عُدّت من قبيل الواحد، لأنّه لم يُقصد في شيء منها إلى هيّئة منتزعة عن معان عدّة، بل قُصد في كلّ منها إلى معنىً واحد، لكنّه قُيّد بمعنًى آخر جُعل تابعا وتتمّةً له على قياس ما سيأتي في طرفي التشبيه من تقييد المفرد، فاعْرِفْ ذلك.

---

[1] في ي: في مطلق. في ج: بمطلق.ذ

[2] في ي: شَبَّهَ.

[3] يقصد الشارح بالمدعي سعد الدين التفتازاني وعبد القاهر الجرجاني. انظر: أسرار البلاغة، ٥٨-٥٩؛ المطول، ٣١٢.

[القسم الثاني: وجه التشبيه غير واحد]

قال: (**وأمّا القسم الثاني**) قد سبق أنَّ ما هو في حكم الواحد إمّا حقيقةٌ للطرفين ملتئمةٌ من كثرة، وإمّا أوصاف لهما، قصد من مجموعها إلى هيئة واحدة فذُكر ههنا انقسامُه بوجه آخر، وهو أنّه (**إمّا أن يكون مستندًا إلى الحسّ أو إلى العقل**)، وابتدأ في تمثيل الحسّيّ بما يكون أوصافا عدّة قصد من مجموعها إلى هيئة واحدة، ثمّ عقّبه بما يكون حقيقة ملتئمة، وحال الكاف في قوله: (**كسقْطِ النار**)[1] ما عرفتَه غير مرّة، و(**المنوِّر**)[2] اسم فاعل من: نَوَّرَتْ الشجرةُ، تَفَتَّحَ نَوْرُها، أي زَهْرُها. وأراد بـ(**الهيئة الحاصلة من تقارن الصور**) الهيئةَ الحاصلةَ من صفاتها المذكورة، أعني البياض والاستدارة وصغرَ المقادير وتقارنَها كائنة (**على كيفيّة مخصوصة**) فيما بينهما، لا متضامّةً متلاصقة، ولا متفرّقةً متباعدةً تنتهي تلك الكيفيّة المخصوصة (**إلى مقدار مخصوص**) للمجموع في الطول والعرض، وإنّما قال (**في المَرْأى**) لأنّ كواكب الثُّرَيَّا كبار المقادير في أنفسها. والتاء في (**الشاة**)[3] للوحدة الفارقة بين الواحد والجنس، فيُطلق على الذكر والأنثى، ويُفرق بالصفة، فيقال: شاة جبليّ، وشاة جبليّة على قياس قولهم: حَمَامةٌ ذَكَرٌ، وحمامَةٌ أنثى، والمراد ههنا الذكر. و(**الأبتر**) المقطوع الذَّنَبُ، و(**الغَضَا**)[4] شجرة معروفة، ولم يَذكر ههنا وجهَ الشبه لظهوره ممّا ذكره من صفات المشبّه به، فكأنّه قال: إذا شبّه بحمار كذا في الهيئة المقصودة من كونه (**أبترَ مشقوقَ الشفة نابِتًا على رأسه شجرتا غضا**).

---

[1] قول السكاكي: "كسقط النار إذا شبه بعين الديك". انظر: المفتاح، ٣٣٦.
كما في قول ذي الرُّمّة:

وسِقْطٍ كعين الديك عاورتُ صاحبي   أَبَاها، وهيّأنا لموقعها وَكْرَا

البيت من الطويل. انظر: أسرار البلاغة، ١٣١ بلفظ: صحبتي؛ الإيضاح، ٣٤٥/٢.

[2] قول السكاكي: "كالثريا إذا شُبّه بعُنقود الكرَم المُنَوِّر". انظر: المفتاح، ٣٣٦.
كما في قول الشاعر:

وقد لاح في الصبح الثريّا كما ترى   كعُنقود مُلاَّحِيَّةٍ حين نَوَّرَا

البيت من الطويل، وهو لقيس بن الخطيم شاعر جاهلي عاش في المدينة. انظر: دلائل الإعجاز، ٧٨؛ الإيضاح، ٣٤٥/٢.

[3] عبارة السكاكي: "وكالشاة الجبلي إذا شُبِهَ بحمار أبترَ مشقوقِ الشفة والحوافرِ، نابت على رأسه شجرتا غَضَا". انظر: المفتاح، ٣٣٦.

[4] الغَضَا: شجرة. وقيل: نبات الرمل له هَدَبٌ كهدب الأَرْطَى.

وأراد بـ(**الأشَلّ**)[1] المرتعش، إذ في كفه تؤدّي المرآةُ الهيئةَ المقصودةَ، وإنّما قال: (**مع الإشراق**) دون "والإشراق" تصريحا باعتبار الهيئة الإجماعيّة، إذ بذلك يظهر صحّة وقوع قوله: (**من الاستدارة**) مع ما في حَيِّزِه بيانا لقوله: (**الهيئة التي تؤدّيها**).

قوله: (**أو إذا شبَّهْتَها**) عطفه بـ"أو" إشعارًا بأنّ تشبيه الشمس بكلّ واحدة من المرآة، و:[2]

..... **البوتَقَة**[3]............ ....

مثال لما نحن فيه على حدة، ولو أعاد ذكر الشمس لعطف بالواو هكذا: وكالشمس إذا شبهتها بالبوتقة. و(**المراوحة**): المناوبة في العمل، يقال راوح بين رجليه، إذا قام تارة على إحديهما، وتارة على الأخرى، كأنّ التحرّك هناك يناوب من الانبساط والانقياظ. قوله: (**وذلك**) أي وقولنا: أنّ التشبيه في تلك الهيئة، لأن البوتَقَة .... إلى آخره. وقوله: (**تلك الحركة العجيبة**) مصدر (**يتحرّك**).

وقوله: (**كأنّه**) بيان لتلك الحركة العجيبة، و(**النعومة**): اللين،و(**التلاحم**): شدّة الاشتباك، (**ثمّ يبدو له**) أي: يندم ويظهر له رأيٌ آخر، يقال: (**بدا له**) أي: نَدِمَ، وفاعل بدا ضمير راجع إلى الرأي المعلوم بدلالة المقام، و"الواو" في قوله[٩٥/أ]: (**والبُوتَقة في ضمن ذلك**) أي: في ضمن تحرّك الذهب تلك الحركة العجيبة بين الانبساط والانقباض للحال، و(**مؤدّيةٌ**) خبر لقوله: (**لأنّ البُوتَقة**)، وعامل في (**إذا أُحْمِيَتْ**)، وناصب لقوله: (**الهيئة المذكورة**).

قوله: (**فإنّ الشمس**) تعليل لمعنى الكلام، أي: تشبِّه[1] الشمسَ بالمرآةِ والبُوتَقةِ فيما ذكر من الهيئتين الحاصلتَيْن فيهما، لأنّ الشمس مؤدّية لِتَيْنِكَ الهيئتين أيضًا، يظهر ذلك لمن أحدّ النظر

---

[1] عبارة السكاكي: "وكالشمس إذا شبهتَها بالمرآة في كفّ الأشلّ". المفتاح، ٣٣٦.

[2] سقط من ف: و.

[3] تمام البيتين:

والشمس من مشْرِقِها قد بدتْ	**مُشْرِقَةً ليسلها حاجبُ**
كأنّها بُوتَقَةٌ أُحْمِيَتْ	**يجول فيها ذهبٌ ذائبُ**

البيتان من البسريع، وهما للوزير الْمُهَلَّبِيِ، أبو محمّد الحسن بن محمّد بن هارون الشاعر الكاتب (٣٥٢هـ/٦٧٩م). المفتاح، ٣٣٦؛ الإيضاح، ٣٤٧؛ أسرار البلاغة، ١٤٦؛ الإشارات؛ ١٤٥؛ نهاية الإيجاز ٢٢٥؛ الطراز، ٣٥٥/١؛ القول الجيّد في شرح أبيات التلخيص وشرحيه وحاشية السيد (تأليف محمد ذهني ، استنبول، ١٣٢٧هـ)، ٢٧١. البوتقة: ما يذيب الصائغ فيه المعادن. وعبارة السكاكي هكذا: "أو إذا شبهتها بالبَوْتَقَة فيها ذهب ذائب". انظر: المفتاح، ٣٣٦.

إليها. قوله: (**وكوجه الشبه**) من ههنا شرع في تمثيل الحسّيّ بما يكون حقيقة ملتئمة، فإنّ المشبّه والمشبّه به فيما يذكره ههنا هيئتان مخصوصتان حاصلتان من أمور عدّةٍ مخصوصةٍ، ووجه الشبه بينهما هو الهيئة المشتركة التي هي حقيقة لتينك الهيئتين، واقتصر في ذكر هذه الحقيقة المشتركة التي هي وجه الشبه ههنا على لفظ الوجه الدالّ عليها إجمالاً، لأنّ الطرفين المذكورين يدلاّن على تفصيلها. فقوله: (**كوجه الشبه**) عطف على قوله: (**كسِقْطِ النار**)[2] نظرًا إلى أنَّ معناه كوجه الشبه في "سِقْطِ النار".

قوله:

كأنّ مُثَارَ النَّقْعِ[3]......... ....

النقعُ: الغبار، والمثار: المرفوع من "ثار الغبار" ارتفع، وأثاره: غيّره. و(**أسيافَنا**) متعلّق بـ"مُثار" على أنّه مفعول معه، وجُوّز أن يكون عطفًا عليه، و(**تَهَاوَى كواكبه**) أي: تساقطت، وإنّما اعتبر في الكواكب التساقط، لأن المشابهة حينئذ أتَمّ.

قوله: (**فليس المراد**) تعليل لمعنى الكلام، أي: وجه الشبه ههنا مركّب، إذ ليس مراد الشاعر تشبيه النقع بالليل في السواد، وتشبيه السيوف بالكواكب في البياض على التفريق، بل مراده تشبيه الهيئة الحاصلة من النقع الأسود، و(**السيوفُ البِيضُ متفرّقات فيه**) أي: في النَّقْعِ بالهيئة الأخرى الحاصلة من الليل المظلم والكواكب المشرقة في جوانب منه، فوجه الشبه حينئذ هو الهيئة التي هي مشركة بينهما وحقيقة لهما ملتئمة من أمور متعدّدة.

وممّا ينبّه على أنّه لم يرد تشبيها مفرّقا أنّ قوله: (**تهاوى كواكبه**) جملة وقعت صفة لليل، فالكواكب مذكورة على وجه يُنبئ عن اعتبار الإنضمام دون الافتراق والاستبداد حتّى يكون

---

[1] في ج: تشبيه.

[2] عبارة السكاكي: "كسقط النار إذا شُبّه بعين الديك في الهيئة الحاصلة من الحمرة والشكل الكروي والمقدار المخصوص". المفتاح، ٣٣٦.

[3] تمام البيت:

كأنّ مُثارَ النَّقْعِ فوق رؤوسنا وأسيافَنا ليل تَهَاوَى كواكبُهْ

البيت من الطويل، وهو لبشّار بن برد. المفتاح، ٣٣٧؛ الإيضاح، ٣٤٦؛ الدلائل، ٨٧؛ أسرار البلاغة، ١٤٠؛ نهاية الإيجاز، ٧٦، ١٧٠؛ الإشارات، ١٤٥، ١٥٧؛ المصباح،١٦١؛ الطراز، ٢٩١/١؛ معاهد التنصيص، ٢٨/٢.

بمنْزلة أن يقال: "ليل وكواكب"[1] فلذلك كان الأولى أن يُجعل "وأسيافَنا" مفعولاً معه ليُنْبِئَ عن اعتبار الانضمام أيضًا، ولا شكّ أنّ تشبيه الهيئة المركّبة من النقع المرفوع فوق الرؤوس، ومن السيوف المتحرّكة في جوانبَ منه حركاتٍ مختلفةً متداخلةً ومضطربةً متصادمةً بهيئة الليلِ والكواكبِ المتساقطة فيه على أنحاء شتَّى، ووجوهٍ متفاوتةٍ فيه من البهجة والروعة ما ليس في تشبيه المفردين بالمفردين، وإن كان صحيحًا أيضًا.قوله:

................**لوامعًا**[2] ....

حال، والعامل فيها معنى كأنّ، و(**الْمُتَلَأْلِئَة**) من: تلألأ، إذا لمع، و(**أديم السماء**) وجهها، و(**الملقية**) صفة للسماء، و(**المستطرَفة**) المستحدَثَة التي تُعدّ طريفًا، أي جديدًا. وقوله: (**دون شيء آخر**) متعلّق بقوله: (**منثورة على بِساط**) أي: منشورة على بساط أزرق، (**لا على شيء آخر مناسب للدُّرَرِ في الحسن والقيمة**)، وإنّما قال ذلك، لأن الاستطراف إنّما نشأ من نشرها على بساط لا يناسبها، كما لا يخفى. قوله:

..........**والْمُشْتَرِي قُدَّامَه**[3] ....

جملة اسميّة وقعت حالاً، والعامل فيها معنى "كأنّ"، و(**في شامخ الرفعة**) أي: محلٍّ عالي الرفعة، حال من المستتر في (**قُدَّامَه**) الراجع إلى المشتري، والمراد رِفعتُه في المنظر بأن يكونا مثلاً في النصف[4] الشرقيّ، ويكون المرّيخ أقرب إلى المشرق، و(**قد أُسْرِجَتْ**) صفة لـ(**منصرف**).

---

[1] قابل مع أسرار البلاغة، ١٤١.

[2] تمام البيت:

وكأنّ أجرام النجوم لوامعًا   دُرَرٌ نُثِرْنَ على بِساطٍ أزرقِ

البيت من الكامل، وهو لأبي طالب الرَّقِّي من شعراء اليتيمة. المفتاح، ٣٣٧؛ الإيضاح، ٣٤٦/١؛ الإشارات، ١٤٥؛ نهاية الإيجاز، ١١٦-١٣١؛ أسرار لبلاغة، ١٣٠؛ المطوّل، ٥٥٠؛ الطراز، ٢٨١/١، وعزاه إلى بشار وهو وهْم؛ القول الجيّد لمحمّد ذهني، ٢٧٠.

[3] تمام البيتين:

كأنّما المرّيخُ والمشتري   قُدّامَه في شامخ الرِّفعةْ
منصرفٌ بالليل عن دعوة   قد أُسْرِجَتْ قُدَّامَه شَمْعَهْ

البيتان من السريع، وهما للقاضي التنوخي على بن داود، أبي فهم، الشاعر الكاتب الناقد، صديق الوزير المهلبي. المفتاح، ٣٣٧؛ الإيضاح، ٣٦٨/١؛ أسرار البلاغة، ١٥٨؛ نهاية الإيجاز، ١١٥؛ يتيمة الدهرللثعالبي، ٣٣٨/٢؛ المطرّل، ٥٥٠؛ الطراز، ٣٥٩/١؛ القول الجيّد، ٢٧٠.

[4] في ج: النصفة.

قال الفرّاء[1]: "تسكين الميم في "شَمْعَة[2]" و"شَمْع" من كلام الْمُوَلّدين، والأصل فيها الفتح".

ولّما كان من البيّن أنّه لا يصحّ تشبيه المِرِّيخ بالْمُنْصَرف، وإنْ صحّ تشبيه المشتري بالشَّمعَة الْمُسْرَجَة لم يبالغ ههنا في اعتبار الهيئة، ونَفَى التفريقَ، كما بالغ في البيتين السابقين، بل اقتصر على أنْ قال: فالمراد أيضا تشبيه الهيئة. وقوله: (**مُسْرَجَ الشَّمَعِ**) حال من (**المنصرق**)، ومعنى (**من دونه**): من قُدّامه في مكان قريب منه.

قوله: (**ويسمّى أمثال ما ذكر من الأبيات**) يعني الأبياتَ المذكورةَ بعد قوله: (**وكوجه الشبه**) لا جميع الأبيات، فإنَّ قوله: (**والشمس من مشرقها قد بدت** .... إلى آخره)، ليس في حكم هذه الأبيات، وإنّما سمِّيت تشبيه المركّب بالمركّب، لِمَا صرّح به من أنّ كلّ واحد من المشبّه والمشبّه به فيها هيئة مركّبة من متعدّد، كما أنّ وجه الشبه فيها أيضًا مركّب، والمذكور قبل هذه الأبيات يسمّى تشبيه المفرد بالمفرد، لأنّ كلّ واحد من طرفي التشبيه فيه مفرد، وإنْ كان بعضُ تلك المفردات مقيّدًا وبعضُها غيرَ مقيَّدٍ، ووجه الشبه في الكلّ مركّب؛ كما فصّله هناك. ثمّ إنّ "سِقْط النّار" و "عين الديك" مفردان، والإضافة لتعيين المراد، و"الثريَّا" مفرد بلا شبهة، و"العُنْقُودُ": مفرد مقيَّد بـ"تَفَتُّحِ نَوْرِهِ"، والظاهر: أن "الجبليّ" معيِّن للمراد لا قَيْدَ له، وأنّ "الكون في يد الأشلّ" قيد للمرآة، وأنّ ما ذكر مع[3] "الحمار" و"البوتَقة" قيدان لهما، وقد يُظَنُّ أنّهما مركّبان، فيُعَدُّ التشبيه بهما من تشبيه المفرد بالمركّب، فيكون هذا قسمًا ثالثًا، كما أنّ عكسه قسم رابع من الأقسام الأربعة الحاصلة من اعتبار التركيب والإفراد في طرفي التشبيه.

واعلم أنّ التركيب في الطرفين، أو أحدهما يستلزم تركيب وجه الشَّبَه بلا عكس كلّيّ.
قوله: (**وهذا**) أي: تشبيه المفرد بالمفرد، والمركّب بالمركّب فنّ له فضل احتياج إلى سلامة الطبع عن الآفات ، وصفاء القريحة عن الكُدُورات، إذ لا حاكم في تمييز أحد البابين عن الآخر إذا وقع التباس سوى ما ذكر من السلامة والصفاء، فإذا التبس التقييد بالتركيب، فإن كان هناك أمر واحد هو الأصلَ فيما قصد من المشبّه أو المشبّه به وكان ما عداه تَبَعًا وتَتِمَّةً له في الاعتبار، كان

---

[1] قال ابن سيدة: "وقد غلط (الفراءُ)، لأن الشَّمَعَ والشَّمْعَ لغتان فصيحتان".انظر: إصلاح المنطق،٩٧؛ لسان العرب، ٢٣٢٧، مادة: (شمع)؛ الصحاح، ١٢٣٨، مادة: (شمع). والفرّاء: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان الديلمي النحوي (٢٠٧هـ/٨٢٢م). انظر: الأعلام، ١٧٨/٩؛ وفيات الأعيان، ٦٦٦/٣؛ بغية الوعاة، ٣٣٣/٢.

[2] في ي: سمعته.

[3] في ي: من.

مفردًا مقيَّدًا، وإلاَّ كان مركّبًا، وإذا التبس التركيب[٩٥/ب] بالتفريق، أي تشبيهِ الأجزاء بالأجزاء، فإن لم يصحّ التشبيه في بعض الأجزاء، كما في قوله: (**كأنّما المرِّيخ**) على ما مرّ تعيّن التركيب، وإن لم يحصل من اعتبار الاجتماع هيئة مستحسنة، كما في قوله:

كأنّ قلوبَ الطيْر[1] ....

تَعَيَّنَ التفريقُ، وإلاّ صحّ الحمل على كلّ منهما مع رجحان التركيب، كما في قوله: (**كأنّ مُثَارَ النَّقعِ** ...)، (**وكأنّ أجرام النجوم** ...). قوله: (**ومن تشبيه المفرد بالمفرد قوله: كأنّ قلوب الطير رَطْبًا ويابسًا**) يصف عُقَابًا بكثرة اصطيادها للطيور، وإلقائها قلوبها لدى وَكْرِهَا، إذ يُقال: إنّها لا تأكل قلب الطائر، فشبّه الرَّطْبَ الطَّرِيّ من قلوب الطيور بالعُنَّاب، واليابسَ العتيقَ منها بالحَشَف، أي أَرْدَءِ التمر. وإنّما أورد هذا البيت ليكون مثالاً يُحْتَذَى به في التمييز بين التركيب والتفريق، إذ لا يشتبه على ذي مُسْكَة أنّه ليس لاعتبار الاجتماع فيه هيئة يُعتدّ بها، ويقصد تشبيهها، إنّما الفضيلة في هذا البيت من حيث اختصار اللفظ، وحسن الترتيب.

قوله: (**وإمّا أن يكون مستندًا إلى العقل**) عطف على: (**إمّا أن يكون مستندًا إلى الحسّ**) وهو الثاني من نوعيْ ما يكون في حكم الواحد، ومثّل له ثلاثة أمثلة:

الأوّل منها: مأخوذ من قوله تعالى: ﴿**أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ**﴾[سورة النور ٣٩/٢٤].

والثاني: من قوله عليه السلام : {**إيّاكم وخضراءَ الدِّمَنِ**[2] قالوا: وما خضراء الدمن؟ قال: **المرأة الحسناء من مَنْبَتِ السُّوء**}.

---

[1] تمام البيت:

كأنّ قلوب الطير رَطْبًا ويابسًا لدى وَكْرِهَا العُنَّابُ والحَشَفُ البالي

البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس. العُنّابُ: ثمر أحمر يشبه به أظافر النساء. الحَشَفُ: ما يبس من التمر. ديوان امرئ القيس ٣٨؛ المفتاح ٣٣٨، الإيضاح، ٣٦٧/١؛ دلائل الإعجاز، ٨٧؛ أسرار البلاغة، ١٥٤؛ الكشاف، ٢١٠/١؛ نهاية الإيجاز، ٧٩؛ الطراز ٢٩١/١؛ المصباح، ١٦٢، ١٦٨؛ لسان العرب (أدب)؛ تاج العروس (بال)؛ الإشارات؛ ١٣٩؛ العمدة، ٢٦٢/١؛ المطوّل، ٧٩؛ القول الجيّد، ٢٧٣.

[2] تتمّة الحديث: قيل: وما ذاك؟ قال: "المرأة الحسناء في المنبت السوء". ؛ الحديث،٤٢/٢؛ كشف الخفاء، ٢٧٢/١؛ أسرار البلاغة، ٥٩،٢١٢؛ دلائل الإعجاز ٣١٩؛ نهاية الإيجاز، ١١١؛ المجازات النبويّة للشريف الرضيّ، ٦٩؛ زهر الآداب لأبي إسحاق إبراهيم الحُصْرِي القيرواني، ٢٤/١؛ الإعجاز والإيجاز للثعالبي، ١٦؛ مجمع الأمثال للميداني، ٥٣/١؛ السلسة الضعيفة للشيخ الألباني، ٦٩/١.

والثالث: مِن قول مَنْ قال في جماعة متناسبة في خصال الكمال: "هم كالحلقة الْمُفْرَغَةِ لا يُدْرَى أين طرفاها"[1]؛ فقيل: هو قول مَن وصف بني الْمُهَلَّب[2] للحَجّاج[3]. وقيل: قول الأنماريّة فاطمة بنت الخَرْشَبِ[4] في بنيها حين سُئِلَتْ: أيُّهم أفضلُ؟ وأشار بلفظة **(مع)** في المثال الأوّل، وبلفظة **(المنضمّ)** في المثال الثاني إلى اعتبار التركيب في وجه الشبه، واستغْنا عنهما في المثال الثالث لظهور التركيب فيه بقوله: **(الممتنعة لذلك)** أي: لأجل التناسب في الخصال، و**(المنظر)**: ما يقع عليه النظر من الظاهر، و**(الْمُطْمِعُ)**: من: أَطْمَعَهُ، أَوْقَعَه في الطَّمَعِ، و**(الْمَخْبَرِ)**: ما يعلم من الباطن بالخبرة، و**(الْمُؤيَسِ)**: من: آيسه، أَوقعه في اليَأْسِ، و**(مَنْبَتُ السَّوْءِ)**: هو الأصل الرديء، وإضافته كإضافة "حمارِ سَوْءٍ" و"رجلِ صِدْقٍ" في إفادة المبالغة، و**(خَضْرَاءَ الضِّمَنِ)** ما يَنْبُتُ على الْمَزابل والدِّمْنَة[5]: إيثار الدار، وإضافة **(إِثْمَارِ خَيْرٍ)** من إضافة المصدر إلى المفعول من قولهم: أثمرتْ الشجرة كذا.

قوله: **(أو الجماعةُ)** بالرفع عطفًا على الحسناء، ولَمّا ترك ههنا عبارةَ **(وكما إذا شُبِّهَتْ)** اختار العطف بـ"أو" تنبيها على أنّ كلاًّ منهما مثال على حدة، يُغْنِي عن الآخر. لا يُقال: حُسْنُ مَنْظَرِ الحسناء والخضراء محسوس قطعًا، فكيف عدّه عقليًّا؟ لأنّا نقول: لَمَّا كان سوء المَخْبَر عقليًّا كان المجموع المركّب منه ومن حسن المنظر عقليًّا، فإنّ المركّب الحسِّيَّ لا بدّ أن يكون كلّ جزء منه محسوسًا بخلاف المركّب العقليّ، إذ لا يجب أن يكون كلّ جزء منه عقليًّا، ولهذا انحصر ما هو في حكم الواحد في هذين النوعين، أعني الحسّيّ والعقليّ، واعتبار تركيب وجه الشبه في المثال الثالث من حيث إنّه اعتبر فيه تناسب الأجزاء مع امتناع إظهار تفاوت فيما بينهما، ولّما وصف كلاًّ من طرفي التشبيه في هذا المثال بما يدلّ على وجه الشَّبَه، لم يُحتجّ إلى التصريح به.

---

[1] انظر: مجمع الأمثال، ٤٨٧/٣؛ المستقصى، ٣٩٣/٢، بلفظ: لا تَدْرِي أيُّها طرفُها؛ الإشارات، ١٥٥. يُضرب في اجتماع القوم واتخاذ أيديهم وكلمتهم ، وفي تساوي الناس في الخير.

[2] بنو المهلّب: أسرت تنتمي إلى المهلّب بن أبي صفرة، وأشهرهم ابنه يزيد الذي ولي خرسان والعراق للأمويين. انظر: وفيات الأعيان، ٢٧٨/٦.

[3] هو: أبو محمد الحجاج بن يوسف بن الحكم الثقفي (٩٥هـ/٧١٣م). انظر: وفيات الأعيان، ٢٩/٢.

[4] فاطمة الأنمارية من بني أنمار بن بغيض، وإحدى منجبات قيس، وهي أم الكَمَلَة من قيس: وهم أربعة نفر. وقيل لها: أي بنيك أفضل؟ قالت: "....والله إنهم كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها". انظر: خزانة الأدب، ١٢/٤-١٣.

[5] الدمنة: بعر الماشية وما اختلط به من الطين. أسرار البلاغة، ٥٩.

وقد يتوهّم أنّ مثال الحسناء من تشبيه المركّب بالمركّب، وألحق أنّه تشبيه مفردٍ مقيَّدٍ بآخَرَ مِثْلِهِ.

[القسم الثالث: وجه التشبيه ليس واحدًا وليس في حكم الواحد]

قال: (**وأمّا القسم الثالث**)، قوله: (**أن تكون تلك الأمور**) يعني الأمور التي فُهمتْ من قوله: (**أن لا يكون وجه التشبيه أمرًا واحدًا ولا منَزَّلاً منْزلةَ الواحدِ**) ولّما كان كلّ واحد من تلك الأمور قد اعتبر اشتراكه بين الطرفين على حدة اعتبر كونه حسّيًّا أو عَقليًّا، فصارتْ الأقسام ثلاثة بلا شبهة بخلاف ما هو في حكم الواحد، فإنّه منحصر في قسمين كما عرفتَ، و(**السِّفَادُ**)[1]: نَزْوُ الذّكر على الأنثَى، ولم يُرَ ذلك في الغُراب، فقيل: إنّه يُخْفِيه، وقيل: ليس له إلاَّ المطاعمةَ. و(**حُسْنُ الطلعة**) حسّيٌّ، و(**نباهة الشأن وعلوّ الرتبة**) عقليّان.

---

[1] في حاشية المصباح: ففي كلام علي –كرّم الله وجهه– إن صحّ ما ينقل من أنه: "لا سِفاد في الطاووس، فليس أغرب من مطاعمة الغراب". (منه)

[أحكام التصريح بوجه التشبيه أو عدمه]

قوله: (**واعلم أنّه ليس بملتَزَم فيما بين أصحاب علم البيان**) أي: فيما بين أرباب البلاغة المكتسَبَة التابعين في موارد الكلام ومصادره لأرباب البلاغة السليقيَّة (**أن يتكلّفوا التصريح بوجه التشبيه**) كائنًا على الوجه الذي هو ملتبس به، (**بل قد يذكرون على سبيل التسامح**[1]) والتوسّع، فكان وجه التشبيه ما يكون (**مستتبَعًا**) له مستلزِمًا إيّاه على طريقة إيراد الملزوم، وإرادة اللازم فإنّه مجاز مستقبض. وإنّما قال: (**لِمَا يكون وجه التشبيه في المآل**) لأنّ المستتبَع المذكور وجه التشبيه في ظاهر الحال، والتابع المتروك وجه التشبيه في الحقيقة والمآل. قوله: (**فلا بدّ من التنبيه عليه**) أي: على ما يذكر مكان وجه الشبه تسامحًا، فأورد له أمثلة.

قوله: (**إذا وجدوها لا تَثْقُلُ**) يريد: إذا وجدوها فصيحة، إلاّ أنّه عبّر عن فصاحتها بالسلامة عمّا يُخِلّ بالفصاحة. قوله: (**ولا تَكُدُّه**) عطف تفسيريّ لقوله: (**لا تَثْقُلُ**) أي: لا تُتْعِبُ اللسانَ بتنافر حروفها كما في الهُعْخُعِ[2] و:

........المستشزِرات[3]..   ....

ولا بتكرارها، كما في قوله:

....   **وليس قُربَ قبرِ حربٍ قبرُ**[4]

---

[1] سقط من ب: التسامح.

[2] قال الخليل الفراهيدي: سمعت كلمة شنعاء لا تجوز في التأليف الرباعي. سئل أعرابيٌّ عن ناقته فقال: تركتها ترعى العُهْعُخَ، فسألنا الثقات من علمائهم فأنكروا أن يكون هذا الاسم من كلام العرب. وقاتل الفذ منهم: هي شجرة يُتداوَى بورقها. وقال أعرابي: إنما هو الخعخع (الهُعْخُعُ). وهذا موافق لقياس العربيّة. انظر: كتاب العين للخليل الفراهيدي، ٣١٤/٤؛ الإيضاح، ٧٢/١.

[3] تمام البيت:

غَدَائِرُه مُسْتَشْزِرَاتٌ إلى العُلا   تَظَلُّ المَدَارِي في مُثَنًّى ومُرْسَلِ

البيت لامرئ القيس. انظر: لسان العرب، مادة: (شزر)؛ الإيضاح، ٧٣/١. واسْتَشْزَرَ الحَبْلُ واسْتَشْزَرَه فَاتِلُه ،المستشزرات: المفتولات إلى الأعلى من جهة اليسار، وأكثر ما يكون الشَزَر في حالة الغضب. فالشَّزَر: نظر الغضبان بمؤخّر العين.

[4] سقط من ب: قبرُ. تمام البيت:

وقبرُ حربٍ بمكانٍ قَفْرٍ   وليس قُربَ قبرِ حربٍ قبرُ

وقوله:

.... **شاوٍ مِشَلٍّ شُلُولٌ شَلْشَلٌ شِوَلُ**[1]

قوله: (**ولا تكون غريبةً**) أي: ولا تكون بحيث تحتاج في معرفة معناها إلى التنقير عن الكتب المبسوطة، كقوله: "تَكَأْكَأْتُمْ"[2] أي: اجتمعتم، و"اِطْلَخَمَّ" أي: أظلم، و"جَفَخْتُ" أي: فَخَرْتُ، أو إلى التخريج بدقّة النظر، كقوله:

.... **...........ومَرْسِنًا مُسَرَّجًا**[3]

وقوله: (**تَسْتَكْرِهُ**) لكونها غير مألوفة صفة كاشفة لـ(**غريبةً وحشيّةً**)،[٩٦/أ] وفيها دلالة على أنّ الكراهة في السمع داخلة تحت الغرابة المفسَّرة بالوحشيّة.

قوله: (**ولا ممّا يشتبه معانيها**) نفي للتعقيد اللفظيّ والمعنويّ، (**فَيَصْعُبَ**) بالنصب على أنّه جواب النفي، و(**تشمئزّ**) أي: تنقبض عطف عليه، وضمير (**عنها**) للألفاظ، كما أنّ ضمير (**عليها**) للمعاني. قوله: (**هي كالعسل**) مقول لقولهم. قوله: (**معلومة الأجزاء**) أي المقدَّمات إمّا ضرورةً، وإمّا استدلالاً. (**يقينيّة التأليف**): بأن يكون تأليفها مما يفيد اليقين كالقياس، لا مما يفيد الظنّ كالاستقراء، والتمثيلُ. (**قطعيّةُ الاستلزامِ**): بأن يكون مشتملة على شرائط الإنتاج. قوله: (**فيذكرون**) متعلّق بـــ(**قولهم: في الألفاظ**) و(**قولهم: في الحجّة**) فهو تفصيل لهما.

هذا عجز بيت من الرجز ، ولا يعرف قائله ، وينسب لبعض الجنّ لتنافر حروفه. انظر: البيان والتبيين، ٦٥/١؛ الحيوان ٢٠٧/٦؛ الإشارات، ١٩؛ معاهد التنصيص، ٣٤/١.

[1] في ب: شِوَلِيّ. تمام البيت:

ولقد عَدَوْتُ إلى الحانوتِ يَتْبَعُنِي ... شاوٍ مِشَلٌّ شَلُولٌ شُلْشُلٌ شَوِلُ

البيت للأعشى الكبير، أبو منصور ميمون بن بن قيس بن سعد، كان شاعرا أعمى، وهو من قصيدة قالها ليزيد بن مسهر. انظر:لسان العرب، ٢٣١٧؛ خزانة الأدب، ٣٩١/٨.

[2] رُوي عن عيسى بن عسر النحوي من علماء النحو واللغة في القرن الثاني الهجري أنه سقط عن حمار، فاجتمع عليه الناس، فقال لهم: "ما لكم تكأكأتم عليّ تكأكؤكم على ذي جِنَّة؟! افرنقَعُوا عنّي!"أي: اجتمعتم تَنَحُّوا. انظر: الإيضاح، ٧٣/١.

[3] تمام البيت:

ومُقْلَةً وحاجِبًا مُزَجَّجًا ... وفاحمًا ومَرْسِنًا مُسَرَّجَا

البيت من الرجز، وهو للعَجّاج عبد الله بن رؤبة التميمي. انظر: لسان العرب،١٦٤٧ مادة: (رسن)؛ الإيضاح، ٧٣/١.

قوله: (**على أنّ وجه الشبه في المآل**) أي: في الحقيقة التي يؤول إليها الظاهرُ، (**هناك**) أي: فيما ذكر من تشبيه الألفاظ وتشبيه الحجّة. (**شيء غيرها**) أي غير الحلاوة، وما عطف عليها، (**وذلك**) أي: وذلك الغير (**لازم الحلاوة، ولازمُ السلاسة والرقّة**) في تشبيه الألفاظ بالعسل والماء والنسيم، (**ولازم الظهور**) في تشبيه الحجّة، (**وإفادة النفس**) من إضافة المصدر إلى المفعول الأوّل، و(**نشاطًا**) هو المفعول الثاني، والفاعل المتروك هو: كلّ واحدة من السلاسة والرِّقّة.

وقوله: (**فشأن النفس**) بيان لحصول لازم الحلاوة، ولازم السلاسة والرّقّة في الألفاظ الموصوفة بتلك الصفات، و(**يُلَذُّ**) كونُه على صيغة المبنيّ للفاعل مع رفع (**طعمُه**) هو الرواية، لكنّ المشهور هو المتعدّي، يُقال: "لَذِذْتُ الطعامَ" بالكسر أَلَذُّه، وجدتُه لذيذًا، (**فيفيدان**) أي يُفيد الماءُ الذي ينساغ وينحدر بسلاسته، والنسيم الذي يُتَخَلَّلُ برِقّته.

قوله: (**ولازم الظهور**) عطف على (**لازم الحلاوة**)، والضمير في (**كونهما**) و(**حالهما**) للبصيرة والبصر، وفي (**معهما**) للشبهة والظلمة. لا يقال مطلق الظهور معنى مشترك بين الشمس والحجّة قطعًا، فلا حاجة إلى جعله من قبيل التسامح. لأنّا نقول: هو وإن كان مشتركاً بينهما، لكن لم يقصد بتشبيه الحجّة بالشمس ظهورها في نفسها، بل قصد ظهور المطلوب بها، كظهور المحسوسات بالشمس، وهذا معنى إزالة الحجاب التي هي لازمة وتابعة لظهورهما في حدّ ذاتهما غاية الظهور.

قوله: (**كالذي نحن فيه**) فإنّ إزالة الحجاب أمر (**اعتباريّ**) لا تحقّق له في ذات الحجّة، ولا في ذات الشمس، وكذا كون الشيئ بحيث ينشرح منه الصدرُ، وتستفيد منه النفسُ نشاطًا، وكونه بحيث يميل الطبع إليه، وَيُجَبُّ ورودُه عليه من الاعتبارات التي لا تحقُّقَ لها في أنفسها. قالوا: ولعلّ السرّ[1] في تخصيص التسامح بالاعتباريّ هو: أنّه لّما لم يكن أمرًا ظاهرًا دُلّ على مكانه بأمور موجودة تستتبعه.

قوله: (**وأقول: يُشبه أن يكون تركُهم**) أي تركُ أصحاب علم البيان (**التحقيق في وجه التشبيه**) وهو: أنّهم لم يحصروه في العقليّ، كما يقتضيه تحقيقه على ما هو عليه من كونه أمرًا كلّيًا مشتركًا (**على ما سبق التنبيه عليه**)، بل قسّموه إلى حسّيٍّ وعقليٍّ (**من تسامحهم هذا**) أي: من قبيل تسامحهم بذكر مستتبعِ وجهِ الشبه مكانه، وذلك أنّهم جعلوا هناك وجهَ الشبه بين الخدّ والورد الحمرةَ المحسوسةَ، وهي جزئيّة مستتبعة مستلزمة لما هو وجه الشبه بينهما في الحقيقة، أعني

---

[1] في ف:البرّ.

الحمرة الكلّيّة المشتركة التي هي معقولة قطعًا، كما جعلوا ههنا وجه الشبه بين الألفاظ والعسل الحلاوةَ المستتبعة المستلزمة لما هو وجه الشبه في الحقيقة، إلاّ أنّ التابع هناك محمول على مستتبعه، وليس أمرًا اعتباريًّا، والتابع ههنا غير محمول على متبوعه و أمر اعتباريّ، وإنّما قال: (**يشبه**) لاحتمال أنّهم لم يتنبّهوا للتحقيق الذي ذكره، فبنوا الكلام على ما هو المتعارف بين الجمهور من أنّ الحمرة والسواد والبياض مثلاً أمورٌ محسوسة بلا تفرقة بين ما هو جزئيّ محسوس، وما هو كلّيّ معقول، (**وقد جاريناهم نحن**) أي: وافقناهم،وسرنا معهم، (**في ذلك**) أي: في تركهم التحقيق، حيث قسّمنا وجهَ الشبه الواحد وما هو في حكم الواحد إلى حسّيّ وعقليّ، والمتعدّدَ إلى عقليّ وحسّيّ إمّا كلّه أو بعضه.

[حقّ وجه التشبيه شمول الطرفين]

قوله: (**وَاعْلَمْ**)[1] هذا، وإنْ كان معلوما مما سبق من أنّ تشبيه الشيء ليس إلاّ وصفا له بمشاركته المشبّه به في أمر، لكنّه أراد أن يُنبّه ههنا على أنّه قد يشتبه الحال في بعض المواضع، فيجعل وجه الشبه فيه ما ليس في الحقيقة مشتركا بين طرفيه. قوله: (**فإذا صادفه**) أي صادف التشبيه حقّه صحّ كما ذكره، فإنّ مطلق الصلاح بالاستعمال والفساد بالإهمال أعمّ من أن يكون حسّيًّا أو عقليًّا مشتركًا بين الملح والنحو[2]، كما أنّ مطلق الاهتداء مشترك بين النجوم وأصحاب النبيّ عليه السلام[3].

قوله: (**فلم يُرْفَعْ الفاعلُ**) تفصيل لعدم استعمال النحو في الكلام، والعنت: الوقوع في أمر شاقّ و(**التعنّت**): أن يتكلّف ذلك الوقوعَ، وتصحيح قول المتعنّتين أنْ يقال: التقليل في النحو أن يقتصر في الكلام على استعمال الوجوه القويّة الظاهرة التي يفهم بها العارفون بأحوال اللغة المعانيَ المقصودةَ بلا تكلّف، والتكثيرُ فيه أن يرتكب استعمال الوجوه الغريبة والأقوال الضعيفة التي تُخَلُّ

---

[1] في ف، ب:+ إن.

[2] المَثَل: "النحو في الكلام، كالملح في الطعام". انظر : أسرار البلاغة،٦١-٦٢؛ المفتاح، ٣٤٠؛ نهاية الإيجاز، ١١٣؛ الإيضاح، ٣٤٠/٢.

[3] في ف: صلعم. في ي: عليم. الحديث: {**أصحابي كالنجوم**}. انظر: كشف الخفاء، ١٣٢/١؛ نهاية الإيجاز، ١١١؛ الإعجاز والإيجاز، ١٧؛ حدائق السحر في دقائق الشعر (لوطواط رشيد الدين محمد عمري، طهران ١٣٠٨هـ)، ٤٣ .

بفهم ما قُصِدَ بالكلام، وإمّا تكثيرُ قواعد النحو في أنفسها فلا يُجْدِي نفعًا ههنا، لأن الكلام في الاستعمال، لا في معرفة القواعد النحويّة[1].

قوله: (**ليس مّما يهمّنا الآن**) بل الْمُهِمّ لنا أن لا يصحِّحَه ههنا ليطابق المثال ما قصدناه من كون وجه الشَّبه غيرَ شاملٍ لطرفيه، واعلم أنّ الطرفين، أعني قولَه: (**في الكلام**) و(**في الطعام**) حالان عاملهما معنى المشابهة المستفادة من الكاف، أي النحوَ كائنا في الكلام، ومستعملاً فيه يشابه الملح كائنًا في الطعام.

[النوع الثالث: الغرض من التشبيه]

قال: (**النوع الثالث: النظر في الغرض من التشبيه**) قدّمه على النظر في أحوال التشبيه، لأن الغرض أهمّ، ولّما كان التشبيه بمنْزلة القياس في ايتناء شيء على آخر كان الوجه أن يكون الغرض منه عائدًا إلى المشبّه الذي هو كالمقيس، ولذلك كان عَوْدُه إليه أغلب وأكثر، لكنّه قد ينقلب القضيّة في التشبيه، فيعود الغرض منه إلى المشبّه به؛ وحيث كان هذا مغلوبًا مكثورًا بالأوّل. أشار بلفظة (**ثمّ**) إلى تراخي رتبته عنه.

أ-[الغرض من العائد إلى المشبّه]

وليس المستتر في (**يكونَ**) في قوله:(**فإمّا**[٩٦/ب] **أن يكون: لبيان حاله**) راجعًا إلى الغرض، كما يتبادر إليه الوهمُ من مساق كلامه، لأن الغرض هو نفس بيان حاله، لا أنّه لبيان حاله، وكذا الكلام في أخواته، بل هو راجع إلى التشبيه، كما يدلّ عليه قوله: (**فتُتْبِعَه التشبيهَ لبيان إمكانه**) ولا يذهب عليك أنّ قوله: (**ما لون عمامتك؟**) سؤال عن لونها لتُعَرِّفَ كونَه بياضًا أو خُضرةً أو صُفرةً، فقوله: (**كلون هذه**) محمول على ظاهره، والمقصود تشبيه اللون باللون، لا تشبيه العمامة بالعمامة في اللون، والغَرَضُ: بيان حال اللون المشبّه، أعني كونه أحد الألوان المخصوصة لِتَتَبَيَّنَ ماهيّتُه.

قوله: (**لبيان مقدار حاله**) يعني أنّ حاله معلومة فأريد بيان مقدارها في الشدّة والضعف والقلّة والكثرة إلى غير ذلك، وفي قوله: (**كَحَلَك الغراب**)[2] أي: سواده مسامحة إذ المراد

---

[1] قابل مع أسرار البلاغة: ٦٢-٦٣.

[2] عبارة السكاكي: "هو في سواده كَحَلَكِ الغُراب". انظر: المفتاح، ٣٤١؛ المستقصى، ١٩٢/١.

كالغراب، يدلّ على ذلك قوله: (**هو في سواده**) حيث جعل المشبّه ذات الشيء، وجعل السواد وجه الشبه، إلاّ أنّه أقحم لفظ الحَلَك ليزداد انكشاف مقدار سواد المشبّه في الشدّة. قوله: (**لبيان إمكان وجوده**) أي لبيان[1] إمكان وجود المشبّه إمكانًا ظاهرًا، لا يتعلّق به شائبة الامتناع أصلاً.

قوله: (**إلى حدّ يُوهِم**) أي: يوهم ذلك الحدّ إخراج ذلك الواحد عن جنس البشريّة مثلا، (**إلى نوع**) أي جنس أشرف من البشر، والضمير في (**وإنّه**) راجع إلى ما دلّ عليه معنى الكلام، أي: والحال أنّ وصول ذلك الواحد في الفضيلة والكمال (**إلى حدّ يوهم إخراجه عن**) جنسه (**أمرٌ**) يشبه الممتنع مشابهةً ظاهرةً في كونه مستبعدًا غاية الاستبعاد، فأنت في ذلك التفضيل الذي رُمْتَه[2] مُدَّعٍ (**لأمر كالممتنع**)، فَتُتْبِع ذلك الأمرَ (**التشبيه**) شيء محقّق إزالةً لاستبعاده، وإظهارًا لإمكانه؛ بحيث لا يحوم حوله شائبة (**قائلاً حاله كحال المسك**)[3] أي ذلك الواحد، وهو وصوله إلى حدّ يوهم إخراجَه؛ بل أخرجه إدّعاءً كحال المسك، وهو وصوله إلى حدّ أَوجب إخراجَه، كما هو المشهور، فقد انكشف بهذا التشبيه إمكان وجود المشبّه الذي هو حال ذلك الواحد انكشافًا بلا شبهة.

قوله: (**لتقوية شأنه**) أي شأن المشبّه كعدم اشتماله على فائدة في المثال المذكور، وزيادة تقرير له، أي: لشأنه عند السامع، وفي قوله: (**إنّك في سعيك هذا كرقميّ على الماء**) تساهل، والمراد: أن سعيك كرقميّ. قوله: (**فإنّك تجد لتمثيلك**) هذا من التقرير ما لا يخفى، فإنّ تصوير المعقول بصورة المحسوس يُقَرِّرُ شأنَه في ذهن السامع تقريرًا كاملاً خصوصًا، إذا أُحْضِرَ ذلك المحسوس حتّى تشاهده، فكأنّك في تمثيلك هذا جعلتَ السامع مشاهدًا لكون سعيه غير مشتمل على فائدة.

---

[1] في ج: بيان.

[2] رُمْتَهُ: أي طلبتَ

.ه

[3] مأخوذ من قول المتنبّي:

فإنْ تَفُقِ الأنامَ وأنت منهم ... فإنَّ المسكَ بعضُ دمِ الغزالِ

البيت من الوافر. انظر: أسرار البلاغة، ١٠٠، ١١٤؛ الإيضاح، ٣٥٧/٢؛ معاهد التنصيص، ٥٣/٢.

قوله: (**لإبرازه**) أي إبراز المشبّه إلى السامع، وأراد بـــ(**ما شاكل ذلك**) مثل الترغيب، والترهيب، والتعظيم، والإهانة، والتشويق، وحسن الاعتقاد، وضدّه، وما يناسبها. قوله[١]: (**ابتغاءَ تزيينه**) أي: تزيين[٢] الوجه، وهو تعليل لـ(**إفراغًا**) أو لـ(**شبّهتَ**) بعد تعليله بـ"إفراغًا"، و(**المجدور**)[٣]: هو الذي أصابه الجُدَرِي، و(**السُّلَحَة**)[٤]: العَذِرَة[٥]، و(**الدِّيَكَة**): بكسر الدال وفتح الياء جمع ديك. والظاهر أن يقال: في صورة شَوْهاءَ، لأنّه تركيب وصفيّ لا إضافيّ، فكأنّه جعل (**أَشْوَهَ**) أفعل تفضيل من العيوب على الشذوذ، كأبيض وأسود من الألوان في قوله:

.... **فأنت أبيضهم سِرْبال طبَّاخ**[٦]

وقوله:

.... **لأنت أسود في عيني من الظُّلَم**[٧]

و(**إرادةَ**) تعليل لـ(**إظهارًا**) أو لـ(**شبّهتَ**) على قياس ابتغاء.

قوله: (**نقلاً له**) أي: للفحم (**فيه جَمْرٌ مُوقَدٌ**)[٨] عن صحَّة الوقوع إلى امتناعه عادةً، حيث صوَّرتَه بصورة البحر المذكور الممتنع عادة لا عقلاً لإمكان ذَوَبَان المسك مع كثرته جدًّا حتّى يُعَدَّ بحرًا (**ليُستطرفَ**) أي: يُعَدَّ أمرًا طريفًا جديدًا. قوله: (**وجه آخر**) يعني غير النقل من صحّة الوقوع المعتاد إلى الامتناع العاديّ. قوله: (**كالذي نحن فيه**) يريد البحر المذكور، (**فإذا أُحْضِرَ**)

---

[١] سقط من ف: قوله.

[٢] في ج: تزيّن.

[٣] عبارة السكاكي: "كما إذا شبّهتَ وجها مَجْدُورًا بسَلْحَة جامدة، وقد نَقَرَتْها الدِّيَكَةُ". انظر: المفتاح، ١٤٣.

[٤] السُّلاَح: كل ما يخرج من البطن من الفضلات. انظر: المعجم الوسيط، ٤٤١/١-٤٤٢.

[٥] العَذِرَة: الغائط. انظر: المعجم الوسيط، ٥٩٠/٢.

[٦] تمام البيت:

أَمَّا الملوكُ فأنتَ اليومَ أَلْأَمُهُمْ ... فأنت أبيضهم سِرْبال طبَّاخ

البيت من البسيط، وهو لطرفة بن العبد. انظر: مجمع الأمثال، ١٤٢/١؛ خزانة الأدب، ٢٣٠/٨؛ لسان العرب، ٣٩٧ مادة: (بيض)؛ الصحاح، ١٠٦٧ مادة: (بيض). ويروي: ...لؤمًا وأبيضهم سربال طباخ.

[٧] تمام البيت:

اِبْعَدْ بَعِدْتَ بياضًا لا بياضَ له ... لأنتَ أسود في عيني من الظُّلَم

البيت من البسيط، وهو للمتنبي. انظر: خزانة الأدب، ١٩٨/٣.

[٨] عبارة السكاكي: "كما إذا شبّهتَ الفحمَ فيه جمرٌ موقدٌ ببحر من المسك مَوْجُه الذَّهَبُ". انظر: المفتاح، ٣٤١.

أي: المشبّه به في الذهن (**أُستُطْرِفَ**) هو لِنُدُورِه، فَيُسْتَطْرَفُ المشبّهُ أيضًا لاقترانه بأمر نادر، وبروزه في صورته، وهذا الاستطراف الراجع إلى المشبّه هو المتفرّع على التشبيه، وهو الغرض منه دون استطراف المشبّه به، ففيما ذكر من تشبيه الفحم بالبحر يُستطرف المشبّه من وجهين.

قوله: (**وإمّا مع حضور المشبّه**) عطف على (**إمّا في نفس الأمر**)، وضمير (**فيه**) للذهن، أي مع حضور المشبّه[1] في الذهن في(**أوان الحديث**). وقوله: (**مثل حضور**) مصدر لمقدّر في المعنى، أي: وإمّا أن يكون نادرَ الحضور في الذهن مع حضور المشبّه فيه نَدْرة مثل ندرة حضور النار والكبريت مع حديث البنفسج. قوله:

ولاَزِوَرْدِيّةٍ[2] ....

بكسر الزاء هو الظاهر الثابت في نُسخ الرواية، والمراد: البنفسج، نُسب إلى الحجر المعروف لكونه على لونه، (**تَزْهُو**) أي تتكبّر من: "زها يزهو" إذا تكبّر وافتحز، (**وحُمْرُ اليَوَاقِيتِ**): شقايق النعمان، و(**القامات**): ساقات البنفسج، قوله: (**فإذا أحضر**) أي اتصال النار بأطراف الكبريت إحضارًا مع الشبه التام الذي بينهما، (**استطرف المشبّه لمشاهدة عِناقٍ**) أي معانقةٍ (**بين صورتين**) متباعدتين في الغاية، وفي بعض النسخ: (**إحضارًا مع المشبّه**) أي البنفسج، وهو ظاهر. لا يقال: الاستطراف لأجل المعانقة المذكورة يعمّ الطرفين معًا. لأنّا نقول: لّما كان الكلام المشتمل على التشبيه مستوفًا للمشَّبه كان المعتدّ به ههنا استطرافَه.

قال الشيخ عبد القاهر[3]: وللاستطراف في تشبيه البنفسج بأوائل نار الكبريت وجه آخر هو: أنّ الشاعر أراك شَبَهًا لنبات غَضٍّ طرِيّ يَرِفُّ، وأوراق رطبة من لهب نار في جسم مستولٍ

---

[1] في ب:+ ببحر.

[2] تمام الأبيات:

بنفسج جمعت أوراقه فحكى	**كحلاء تشرب دمعًا يوم تَشْتِيتِ**
ولازِوَرْدِيّةٍ تَزْهُو بزُرْقَتِهَا	**بين الرياض على حُمْرِ اليَوَاقيتِ**
كأنّها فوق قاماتٍ ضَعُفْنَ بها	**أوائلُ النارِ في أطراف كبريتِ**

الأبيات من البسيط، وهي لابن المعتزّ في ديوان المعاني ٢/٢٤؛؛ ونسبهما العبّاسيّ إلى ابن الرومي في ديوانه ٣٩٤/١؛ أسرار البلاغة ١٠٦؛ الإيضاح ٣٥٩/١؛ المفتاح ٣٤٢؛ الإشارات ١٥١؛ المعاهد ٥٦/٢؛ التبيان؛ ٣٥٤؛ الطراز ٢٦٧/١؛ المطرّل،٧٧-٥٤٦، أسندهما لأبي العتاهيّة.

[3] نقل الشارح قول عبد القاهر الجرجاني بتصرف. انظر: أسرار البلاغة، ١٠٦.

عليه اليُبْس، ومَبْنِيُّ الطباع، و موضوعُ الجِبِلَّة على أنّ الشيء إذا ظهر من مكان لم يُعْهَدْ ظهورُه منه كانتْ صبابة النفوس به أكثر، والشَّعَف[1] به أجدر.

قوله: (**إلاّ لِعَيْنِ ما نحن فيه**) يعني الاستطرافَ الناشِئَ من كون المشبّه نادرَ الحضور في الذهن مع حضور المشبّه وتمام بيت المَطْلَع قوله:

.... **مِن بعد ما شَمِلَ البِلَى أَبْلاَدَها**[2]

أي عرف هذا الرجل، وأراد نفسه ديار الأحبّة معروفةَ توهّمٍ أو متوهّما لا مستيقنا لاندراسها، وشمولِ (**البِلى أبلادها**) أي مواضعها، جمع بلد،(**فاعتاد الديار**) أي اتّخذها عادة رعاية للحقوق السابقة، (**تُزْجِي**) أي تَسُوقُ الظَّبيّة ولدًا (**أغنّ**) في صوته غُنَّةً.

(**قلتُ: قد وقع**) أي عديٌّ في مُعْضِلةٍ (**ما عساه**) أي: أيّ شيء[٩٧/أ] عسى عديّ أن يقولَه ويوردَه لِيُشَبِّهَ به هذا المشبَّه الذي ذكره، أعني إبْرَةَ رَوْقِ الأَغَنِّ، والحال أنّ عديًّا (**أعرابيّ جِلْفٌ جافٍ**) أي غليظ الطبع بعيد عن إدراك المناسبات الدقيقة، فكيف يهتدي إلى ما يصلح أن يكون مشبَّهًا به لما ذكره؟ إذ ليس يظهر له نظير يصلح أن يُشَبَّه به، فلذلك رحمه، ولمّا رآه أتى بما يندر حضورُه مع حضور ذلك المشبّه، وأصاب حيث جاء بأقرب صفة من أبعد موصوف، وظهر الاستطراف (**استحالت الرحمة حسدًا**).

ب: [الغرض من العائد إلى المشبّه به]

قال: (**وأمّا الغرض العائد إلى المشبّه به**) جعل مرجع الغرض العائد إلى المشبّه به (**إلى إيهام كونه أتمّ من المشبّه في وجه التشبيه**) لأنّ هذا الإيهام هو الكثير الشائع فيه وغيره نادر، كما سنشير إليه. و(**غُرَّةَ الصباح**): أوّل ما يبدوا من بياضه. وفي قوله:

.... **حين يُمْتَدَحُ**[1]

---

[1] الشعف مصدر: شَعِفَ به أو بحبه، أي: أحبّه وشُغِلَ به. انظر: المعجم الوسيط، ٤٨٥/١.

[2] تمام البيتان:

عرف الديار توهّمًا فاعتادها	**من بعد ما شمل البلى أبلادَها**
تُزْجِي أَغَنّ كأنّ إبرة روقه	**قلمٌ أصاب من الدَواة مِدادَها**

البيتان لعدي بن الرقاق. المفتاح ٣٤٢؛ الإيضاح ٣٦٠/١؛ التبيان ٣٥٤. تزجي: تسوق. أَغَنّ ظبيّ: يخرج صوته من خيشومه. الرَّوْق: القرن. إبرته: طرفُه.

دلالة على كمال الممدوح في كرمه ومعرفته حقّ المادح في مدحه إيّاه، حيث تلقاه بالبِشْرِ والطلاقة.

قوله:

وكأنّ النجومَ بين دُجاها[2] ....

جمع دُجْيَة، وهي الظلمة والضمير لـ"الليلة" أو لـ"النجوم"، والظاهر أن يقال: سُنَنٌ لاحت بين ابتداع، أي بين أحداث بدع إلاّ أنّ الشاعر قلب تنبيهًا على كثرة السُّنَنِ، وقلّة البِدَعِ، والبيت من تشبيه المركّب بالمركّب، كما يدلّ عليه ذكر لفظة (**بين**) في الطرفين[3]. قوله: (**حين رأى**) شرط جوابه: (**قصد في تشبيه هذا**) وأراد بـــ(**الهدى**) أصول الدين، وبـــ(**الشريعة**) فروعه، وخصّص السنن بالذكر، لأنّ الكلام وقع فيها، ثمّ عمّمَ بقوله: (**وكلّ ما هو علم**) وأنّ حمل الهدى على معنى الاهتداء كان مشبّهاً بالمشي في النور والاستضائة به.

قوله: (**لجعل صاحبها**) أي لجعلها صاحبُها، و(**المُعَبَّد**) المسلوك المُذَلَّلُ فيَعْثَرّ من العثور بمعنى السقوط على الوجه، وهو منصوب على أنه جواب النفي، يقال: "تَرَدَّى في البَرئر" أي سقط فيها، و(**الْمَهْوَاة**): موضع الْهُوِيّ، أي السقوط، و(**الضلالة**): تُقابل الهدى، فتُحمل على العقائد الباطلة، أو على المعنى المصدريّ، و(**البدعة**): تقابل السنّة، وقد طوى ذكر ما يقابل

---

[1] تمام البيت:

وبدا الصباح كان غُرّته وجهُ الخليفة حين يُمْتَدَحَ

البيت من الكامل، وهو لمحمّد بن وهب أبو جعفر الحميري، من شعراء الدولة العبّاسيّة اتصل بالمأمون ومدحه طويلا، وكان يمدح آل البيت، وكان مؤدّب الفتح بن خاقان وزير المتوكّل، والبيت من قصيدة له في مدح المأمون. المفتاح ٣٤٣؛ ؛ أسرار البلاغة ١٧٧؛ الإيضاح ٣٦١/١؛ نهاية الإيجاز ١٢٦؛ المعاهد ٥٧/٢؛ التبيان ٣٥٥؛ أنوار الربيع ٢٠٠/٥.

[2] تمام البيت:

وكأنّ النجومَ بين دُجاها سننٌ لاح بينهنّ ابتداعُ

البيت من الخفيف، وهو للقاضي التنوخي. المفتاح ٣٤٣؛ الإيضاح ٣٣٦/١؛ أسرار البلاغة ١٧٨؛ الإشارات ١٤٢؛ المصباح، ١٦٣؛ يتيمة الدهر ٣٣٦/٢.

[3] قال السكاكي في شرح هذا لبيت: "شبّهوا الهدى والشريعة والسنن وكل ما هو علم بالنور، لجعل صاحبها في حكم من يمشي في نور الشمس فيهتدي على الطريق المعبد، فلا يتعسف، فيعثر تارة على عدو قتّال، ويتردى أخرى في مهواة مهلكة. وشبّهوا الضلالة والبدعة وكل ما هو جهل بالظلمة، لجعل صاحبها في حكم من يخبط في الظلماء، فلا يهتدي على الطريق فلا يزال بين عثور وبين ترد". المفتاح، ٣٤٣.

الشريعة، أعني: الطريقة الباطلة، و(**الظلماء**): الظلمة[1] ولم يَرِدْ بقوله: (**تفضيلَ السنن في الوضوح على النجوم، وتنْزيلَ البدع في الإظلام فوق الدَّيَاجِي**) أي حَنَادِسِ[2] الليل، كأنه جمع دَيْجَاة. أنّ البيت من التشبيه المفرّق، بل أراد أنّ تفضيل الهيئة على الهيئة في هذا المثال راجع إلى تفضيل الأجزاء على الأجزاء.

قوله: (**وُصِفَتْ بالسواد**) أي على سبيل التوسّع المشهور، وأراد بقوله: (**أَعْرَفُ وأَشْهَرُ بالسواد من الظلام**) أنّ الأعرَفيّة والأشهريّة باعتبار الأَتَمِّيَّة ليكون مثالاً لإيهام كون المشبّه به أتمّ في وجه الشبه، ولك أن تجعل معنى كونه أتمّ في وجه الشبه أعمّ من كونه أقوى فيه؛ بحيث يتناول أيضًا كونه أعرف وأشهر، فلا يحتاج إلى تأويل، (**فشبَّهه**) أي: فشَبَّهَ الشاعر الظلام بـ:

يومُ النَّوَى[3]........... ....

لِمَا ذكر من ادّعاء كونه أعرفَ وأشهرَ، ثمّ عطف على (**يوم النَّوَى**) (**فؤادُ من لم يَعْشَقْ**) إظهارًا للظرافة، (**فإنّ الغَزِلَ**) بكسر الزاء: وهو المائل إلى النساء (**يدّعي "قساوة قلب" من لا يعرف العِشْق**). ولا شكّ: أنّ (**القلب القاسي يُوصَف بشدّة السواد**)، كأنّه حجر أسود في الغاية، فنظم الشاعر القلب القاسي في سلك يوم النوى، وأوهم أيضًا أنّه أتمّ في السواد من الظلام.

قوله:

كأنّ انتضاء البدر[4]...... ....

---

[1] سقط من ف: والظلماء الظلمة.

[2] في حاشية المصباح: أي: ظلمات الليل. ففي الصحاح الحندس: الليل الشديد الظلمة. (منه)

[3] تمام البيت:

ولقد ذكرتكِ والظلام كأنّه — يومُ النَّوَى، وفادُ من لم يَعْشَقِ

البيت من الكامل، وهو لأبي طالب الرّقيّ في ديوانه، ٣٤٣؛ أسرار البلاغة ١٨٠؛ الإشارات ١٤٢؛ الإيضاح ٢/ ٣٣٨؛ يتيمة الدهر (للثعالبي أبي منصور عبد الملك بن محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٩، ١-٥) ١/٢٩٨. النوى: الفِراق والبعد.

[4] تمام البيت:

كأنّ انتضاء البدر من تحت غَيْمَةٍ — نجاءٌ من البأساء بعد وُقُوعِ

البيت من الطويل، وهو لابن طباطبا العلوي الأصبهاني. المفتاح ٣٤٤؛ أسرار البلاغة ١٨١؛ نهاية الإيجاز ١٠٥؛ الإيضاح ٢/ ٣٤٠؛ المصباح ١٦٣؛ الطراز ١/٢٨٣. انتضاء البدر: انكشافه وخروجه من الغيم.

أي انسلاله، وفي الصحاح[١]: نضا سيفه وانتضاه، أي سلَّه، و(**النَّجَاءُ**) بالمدّ الخلاصُ، و(**البأساء**) الشدّة و(**الانحسار**) الانكشاف، يقال: حَسَرتُ كُمِّي عن ذراعي، أي كشفتُ[٢]، ولا شكّ أنّ انتضاء البدر من تحت غيمه انتقال من حالة غيرِ ملائمة إلى حالة ملائمة، وكذلك النَّجاء من البأساء، فوجه الشبه بينهما داخل فيهما، إذ كلٌّ منهما انتقال مخصوص، و(**الانتضاء**) متكرّر على الحسّ دائمًا، فيكون أعرف وأشهر في نفسه وبما فيه من الانتقال المذكور، فإذا قُلِبَ التشبيهُ كان إيهامُ أعرفيَّةِ النَّجاءِ في نفسه، وبما فيه من ذلك الانتقال ظاهرًا، وأمّا إيهام كونه أتمّ بما فيه من ذلك الانتفال، أعني وجه الشبه، فإنّما يظهر إذا كان الانتضاء أتمّ في نفس الأمر من النَّجاء في ذلك الانتقال، أو حُمِل الأتمّ على ذلك المعنى الأعمّ.

قوله: (**فشَبَّهَ هذه**) أي صورة الانتضاء (**بتلك**) أي بصورة النجاء. قوله:

....   وقد كَحَلَ اللَّيْلَ السِّمَاكَ[٣]....

لّما كان لَمَعَانُ الكواكب في الليالي المظلمة أقوى جعلوا الظلام كأنّه كَحَلَ به أعينَها فأبصرتْ، وأشرقتْ، (**ولّما وُصِفَ الأخلاقُ بالضيق والسعة**) في متعارف الناس على سبيل الاستمرار تشبيهًا لها بالأماكن الضيِّقة، والواسعة، تخيَّل الشاعر أنّ أخلاق الكِرام شيء له سعة، وجعلها أصلاً في السعة، فشبّه بها الأرض الواسعة.

قوله: (**ومن الأمثلة**) لَمّا كان عَوْدُ الغرَض من التشبيه إلى المشبّه به ممّا يُرى مستبعدًا عقَبَ أمثلةَ الأبيات بأمثلة من الآيات وبالغ في كون الأبيات من هذا القبيل بأن كرّر في الثانية لفظَ[٤] (**من الأمثلة**)، وحكم على الثالثة بكونها (**مَصْبُوبَة في هذا القالَب**). قوله: (**لأنّ الكلام في الرِّبَوا**[الرِّبَا][٥]) أي في حِلّه (**لا في البيع**)، فالمناسب أن يقال: إنّما الرِّبَوا مثل البيع، كما يقال:

---

[١] انظر: الصحاح، ٢٥١١/٦.

[٢] في ج: انكشفتْ.

[٣] تمام البيت:

وأَرْضٍ كأخلاق الكرام قطعْتُها   وقد كَحَلَ اللَّيْلَ السِّمَاكُ فَأَبْصَرَا

البيت من الطويل، وهو لابن بابك، عبد الصمد بن منصور بن الحسن بن بابك من شعراء اليتيمة. انظر: أسرار البلاغة، ١٨٢؛ أنوار الربيع، ٢٠٢/٥؛ الإيضاح، ٣٣٩/٢؛ التبيان، ٣٤٥. السماك: أحد كوكبين يقال لأحدهما الرامح وللثاني الأعزل.

[٤] في ج: لفظة.

[٥] الآية: ﴿**قالوا إنما البيعُ مثلُ الربا**﴾[سورة البقرة ٢٧٥/٢].

إنما النبيذ مثل الخمر. و(**ذهابًا**) مفعول له لقولهم، وإنّما زعموا كون الرِّبَوا (**أقوى وأعرف**) في الحِلّ بناءً على أنّ الزيادة التي هي المقصودة من المبادلة محقّقه فيه دون البيع.

قوله: (**لمزيد التوبيبخ**) متعلّق بـ"قال"، وضمير (**فيه**)[٩٧/ب] راجع إلى: ﴿**أَفَمَنْ**[1] **يَخْلُقُ كَمَنْ لاَ يَخْلُقُ**﴾[سورة النحل ١٦/١٧] وإنّما كان التوبيخ فيه أزيدَ لدلالته على أنّهم (**جعلوا غير الخالق**) أقوى وأتمّ في استحقاق الألوهيّة والعبادة. وقوله: (**لكونه**) تعليل لاقتضاء المقام بظاهره إيّاه، والضمير راجع إلى: (**أَفَمَنْ لا يَخْلُقُ كَمَنْ يَخْلُقُ**) أي: هذا الكلام إلزامٌ لأولئك الذين عبدوا الأوثان، ولا شكّ أنّ المقصود في هذا المقام إلزامهم، فهذا الكلام مقتضَى المقام بظاهره.

وقوله: (**تشبيها بالله**) أي تشبيهًا للأصنام به في استحقاق العبادة، واسم الألوهيّة بالحقّ، وإنّما عبّر عن الأصنام بمن لا يخلق إمّا لمشاكلته من يخلق، وإمّا لأنّهم عبدوها، وحقّ المعبود أن يكون من أولي العلم.

قوله: (**وعندي أنّ الذي تقتضيه البلاغةُ القرآنيّة هو أن يكون**) وذلك لأنّ لفظ[2] (**من**) يكون حينئذ باقياً على حقيقته، ويكون إنكار تشبيه الأصنام بالله تعالى على أبلغِ وجهٍ وآكَدِه، فإنّه إذا لم يصحّ تشبيه الحيّ العالم القادر من الخلق به تعالى، فكيق يصحّ تشبيه الجمادات العارية عن تلك الصفات به (**تعالى عن ذلك علوًّا كبيرًا**)؟ فيكون الإنكار حينئذ أشدّ، والتوبيخ أكثر، ويُنضم إلى ذلك حسنُ التعريض أيضًا، ولا يخفى جريان ما اختاره في أصل التشبيه المذكور وقلبه.

وقوله: (**تعريضًا**) تعليل لكون الإنكار موجّهًا إلى ما ذكر، وضمير (**به**) للإنكار الموجّه، وكلمة (**عن**) متعلّقة بـ"تعريضًا" على تضمين معنى الكشف، و(**يكونَ**) عطف على (**أن يكون**)، وعَنَى بقوله: (**تنبيهَ توبيخ**) تنبيها قصد به التوبيخ، و(**على مكان**) متعلّق بـ"تَنْبِيهَ" وفي اختيار ﴿**أَفَلاَ تَذَكَّرُونَ**﴾[سورة يونس ١٠/٣] على ﴿**أَفَلاَ تَعْقِلُونَ**﴾[سورة البقرة٢/٤٤] إشعار بأنّ كون تشبيه الجماد مُنْكَرًا إذا كان تشبيه الحيّ العالم القادر مُنْكَرًا أمر معلوم غير محتاج إلى تفكّر بل إلى تذكّر، وهم لا يتذكّرون.

---

[1] في ف: فمن.

[2] في ج: لفظة.

قوله: (**مصبوب**) خبر مبتدأ. قوله: (**عزّ وعلا**) وإنّما غيّر الأسلوب لأنّه على طريقة "زيد أسد" مع فعل يُنْبِئُ عن التشبيه، أعني: ﴿**اتَّخَذَ**[1]﴾[سورة الفرقان ٤٣/٢٥] والمعنى: جعل هواه مثل إِلَهِهِ، أي هو مِطْوَاعٌ لهوى النفس يتبع ما يدعوه إليه، فكأنّه يعبده كما يعبد الرجل إِلَهَهُ، و(**هذا القالَب**) إشارة إلى عَوْدِ الغرَض إلى المشبّه به، أعني إيهام كونه أتمّ في وجه الشبه، وإذا أحسنتَ التأمّل عرفتَ أنّ تقديم المفعول الثاني الذي هو المشبّه به، وجَعْلَه مشبَّهًا بالمفعول الأوّل قد أصاب موقعه، حيث دلّ على أنّهم جعلوا الهوى أتمّ وأقوى فيما هو وجه الشبه، أعني الطاعة والانقياد، فيصير الإنكار آكَدَ والتوبيخ أشدَّ، ولفظ (**تَرَ**) مجزوم على أنّه جواب الأمر، وقد يتوهّم أنّه لا تشبيه في هذه الآية إذ ليس المعنى أنّهم شبّهوا هواهم بالله وسمّوه إلهاً، بل المعنى أنّهم جعلوا هواهم إلهاً، أي معبودًا يعبدونه، فحقّ (**إلهه**) أن يكون مفعولاً ثانيًا لكنّه جعل مفعولاً أوّل على طريقة القلب بين أجزاء الكلام بلا تشبيه بينها.

فقوله: (**هذا القالَب**) إشارة إلى مطلق القلب المذكور في ضمن التشبيهات المقلوبة السابقة وليس بشيء، لأن لفظ[2] "إلهه" إن قُصِدَ به مفهومُه، أعني مفهومَ معبودِه لم يصحَّ أن يُجْعَلَ مفعولاً أوَّلَ[3] محكومًا عليه بالهوى أصلاً، وإنْ قُصِدَ به الذات كان الكلام على التشبيه قطعًا، ولا يجب أنْ يكون المشبّه به مأخوذًا باعتبار كونه خصوصيّة ذاته تعالى، بل يكفي هناك مطلق معبود الرجل، ولا يجب أيضًا كون التشبيه قوليًّا، بل يكفينا كونُه فعليًّا، فإنّه تشبيه ضمنيّ.

قوله: (**هو ما ذكرنا**) يعني إيهام كون المشبّه به أتمّ في وجه الشبه من المشبّه. قوله: (**لأنّ المشبّه به**) أراد به جنسه لا كلّ فرد منه، لما ستعرفه، وفي بعض النسخ: (**وأخصّ به**) أي بجهة التشبيه على تأويل الوجه، و لم يذكر ههنا بيان الحال لقربه من بيان المقدار، وقد ذكرهما معا فيما مرّ وفيما سيأتي أيضًا. وقوله: (**إرادةَ**) تعليل لقوله: (**شبّهتَه بسَلْحَة**)[4] واعتبر الزيادة في الاستقباح دون الاستحسان، لأن الوجه المجدور مستقبح في نفسه[5] فأريد أن ينقل إليه مزيد استقباح السَّلْحَة بخلاف الوجه الأسود، فإنّ المطلوب فيه فعل أصل الاستحسان.

---

[1] الآية: ﴿**أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ أَفَأَنْتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا**﴾[سورة الفرقان ٤٣/٢٥].

[2] في ج: لفظة.

[3] قال الزمخشري: "فإن قلت: لم أخّر هواه والأصل قولك: إتخذ الهوى إلها؟ قلت: ما هو إلا تقديم المفعول الثاني على الأول للعناية". انظر: الكشاف، ٩٣/٣.

[4] المثال الذي ضربه السكاكي: "كالوجه المجدور إذا شبّهته بسَلْحَة جامدة نقرتْها الديكةُ". المفتاح، ٣٤٥.

[5] في ج: لفظة.

وقوله: (**لامتناع**) تعليل لقوله: (**لم يصحّ**). ثمّ إنّ امتناع (**تقرير الشيء بما يساويه التقريرَ الأبلغَ**) مخصوصٌ بما إذا أريد بالتشبيه التقريرُ، فيجب أن يكون قوله: (**لامتناع تعريفُ المجهول بالمجهول**) متناولاً لما عدا التقريرَ بما ذكره، والأظهر أن يتناوله أيضًا ليتّجه نظمه مع ما عداه في سلك الذكر معًا.

وإذا عرفتَ ذلك ظهر لك: أنّه إنّما ادّعى كون المشبّه به أخصّ بوجه الشبه وأقوى حالاً معه فيما إذا قصد بالتشبيه التقريرُ، لا في جميع ما ذكره حتّى يَرُدَّ عليه أنه ناقض كلامه، حيث صرّح[1] فيما بعدُ بأنّه يجب في بيان المقدار كون المشبّه به على حدّ مقدار المشبّه في وجه الشبه لا أزيد ولا أنقص، وظهر أيضًا أنَّه ادّعى الأعرافيّة، إمّا في جميع ما ذكره، أو فيما عدا التقريرَ منه، وقد صرّح فيما سيأتي بأنّ الأعرفيّة معتبَرة في بيان الحال والمقدار، وكذا في بيان الإمكان وفي التزيين والتشويه، وإن لم يصرّح باعتبارها في التقرير، لكنّه ظاهر من اشتراط الأَتَمِّيَّة هناك.

فإن قلتَ: ما وجه اقتضاء التزيين والتشويه كونَ المشبّه به أعرف بوجه الشبه مع أنّ كون المشبّه به مستحسَنًا أو مستقبَحًا كاف هناك؟

قلتُ: وجهه أن يقال: ليس وجه الشبه بين الوجه الأسود ومُقْلَة الظَّبْيِ[2] مطلَقَ السَّوَادِ، وإلاّ فلا تزيينَ، بل السوادَ المخصوص اللطيف الذي من شأنه أن يميل الطبعُ إليه، ولا شكّ أنّ مُقْلَة الظبيّ بهذا أعرف و أشهر[3]. وكذا ليس وجه الشبه بين الوجه المجدور والسَّلْحَة المنفورة مطلقَ الهيئة المشتركة، وإلاّ فلا تشويه، بل لا بدّ أن يعتبر[٩٨/أ] معها خصوصيّة مُنَفِّرَةٍ فتكون السلحة أعرف بها.

قوله: (**أو مَعْرِضِ الاستطراف**) عطف على (**مَعْرِضِ التزيين**) أي ولا لإبرازه في معرض الاستطراف، والمعنى ولم يصحّ أيضًا أن يذكر المشبّه به لإبراز المشبّه في معرض الاستطراف. وقوله: (**نقلاً**) تعليل لقوله: (**شبّهته ببحر**)[4]، و(**لامتناع**) مفعول به لـ"نقلاً"، واللام دعامةٌ[5]، و(**لِيُسْتَطْرَفَ**) تعليل لنقل الامتناع. وقوله: (**أو للوجه الآخر**) معطوف على (**لامتناع**) أي أو

---

[1] انظر: المطول، ٣٣٢.

[2] في ب: الضبيّ. والمقلة: شحمة العين التي تجمع البياض والسواد.

[3] يتحدث الشارح عن المثال الذي ضربه السكاكي، وهو: "كالوجه الأسود إذا شبّهته بمُقْلَة الظَّبِيّ". انظر: المفتاح، ٣٤٥.

[4] المثال: "كالفحم فيه جَمْرٌ موقَدٌ إذا شبّهتَه ببحر من المسك موجُه الذهبُ". المفتاح، ٣٤٥.

[5] أي: لتقوية العامل تدخل على المعمول.

نقلاً للوجه الآخر الذي للاستطراف في التشبيه المذكور على ما تقدّم، وهو ندرةُ حضورِ المشبّه به في الذهن مطلقًا فكأنّه قال: أو نقلاً لندرة الحضور من البحر المذكور إلى ذلك الفحم لِيُستطرَف. وأمّا الاستطراف الناشئ من ندرة حضور المشبّه به مع المشبّه، كما في حديث البنفسج فلا نقل فيه أصلاً لا لصورة الممتنع إلى الواقع ولا لصورة النادر إلى كثير الوقوع، فلا تعرّض له ههنا.

وأمّا قوله: (**لمثل ما ذكر**) فقيل[1]: تعليل لنقل الوجه الآخر واقع بإزاء ليستطرف فيكون المعنى: أن نقل الوجه الآخر لِيَستطرَف استطرافُ النوادر، كما أنّ نقل الامتناع لِيُستطرَف استطرافُ الممتنعات العاديّة.

ورُدَّ[2]: بأنّه يلزم حينئذ أن يكون عدم صحّة الإبراز في معرض الاستطراف خاليًا عن التعليل، وأن لا يقع شيئ بإزاء قوله لامتناع تعريف المجهول بالمجهول، وأيضًا ليس بحسب اللفظ في قوله "لِيُستطرَف" تقييد بكونه لنقل الامتناع، بل هو مطلق لفظًا فالتعبير عن استطراف الندرة بأنّه مثل ما ذكر من الاستطراف لا يخلوا عن بَشَاعة.

وقيل[3]: تعليل لعدم صحّة الإبراز في معرض الاستطراف، والمراد مثل ما ذكر من امتناع تعريف المجهول بالمجهول، وتقرير الشيئ بما يساويه، فالمعنى لم يصحّ الإبراز في معرض الاستطراف لامتناع بيان استطراف الشيء بما لا يكون أعرف منه بالاستطراف، وأقوى فيه وأخصّ به.

ويردّ عليه: أنّ الاستطراف غرض من التشبيه، كما مرّ، والكلام في وجه الشبه به أعرف به، وأقوى فيه. وأيضًا الاستطراف المذكور مترتّب على إبراز الواقع في صورة الممتنع، أو الكثير الوقوع في صورة النادر، فيكون مختصًّا بالمشبّه، فلا يتصوّر كون المشبّه به أقوى فيه. ولئن ذهبت إلى أنّ المراد: (**بمثل ما ذكر**) هو امتناع تعريف المجهول إلى آخره على أنّ لفظ "المثل" مُقْحَمٌ لزمّك أن يكون المشبّه به في التشبيه الاستطرافيّ إمّا أعرفَ بوجه الشبه، أو أقوى فيه. وكيف[4] يُلتزم ذلك مع أنّ المشبّه كلّما كان أندر حضورًا في الذهن كان الاستطراف أقوى؟

---

[1] يقصد الشارح بلفظ "قيل" قطب الدين الشيرازي. انظر: مفتاح المفتاح، الورقة: ٢٥٧؟

[2] المقصود بهذه العبارة التفتازاني حيث يرد على الشيرازي.. انظر: المطول، ٣٣٢.

[3] القائل هو التفتازاني ، ونقده الشارح في حاشيته على المطول. انظر: المطول، ٣٣٢-٣٣٣.

[4] سقط من ب: وكيف يُلتزم.........إلى بوجه الشبه أو أقوى فيه.

لا يقال: جاز أن يكون أندر حضورًا من المشبّه مع كونه أعرف منه بوجه الشبه أو أقوى فيه. لأنّا نقول: من المعلوم أنْ ليس البحر المذكور أعرف بالهيئة المشتركة، ولا أقوى فيها من الفحم فيه جمرٌ مُوقَدٌ.

فإن فلتَ: قد حكم بأنّا جعلنا الغرض العائد إلى المشبّه به إيهام كونه أتمّ، بناءً على أنّ حقّه أن يكون أعرف بوجه الشبه، وأخصّ به وأقوى حالاً معه، وهذا البناء إنّما يصحّ إذا وَجَبَ في كلّ مشبّه به أن يكون أقوى في وجه الشبه بحسب أصله حتّى يتوهّم من التشبيه المقلوب كون المشبّه به فيه أتمّ، وليس الأمر كذلك لِمَا نبَّهنا عليه.

قلتُ: قد نبَّهناك أيضًا على جواز تفسير الأتمّ بما يتناول الأعرف، وله أن يكتفي في ذلك الإيهام بكون المشبّه به أقوى في غالب الاستعمال، والأقسام.

بقي ههنا شيء وهو: أنّ مساق كلامه يقتضي كون المشبّه به في التشبيه الاستطرافيّ أعرف وأقوى في وجه الشبه، لأن قولَه: (**أو معرض الاستطراف**) داخل في حَيِّزِ قوله: (**لم يصحّ**) الواقع جزاء لانتفاء كون المشبّه به أعرف وأخصّ وأقوى، وهذا الاقتضاء لا يختلف باختلاف تفسيرات قوله: (**لمثل ما ذَكَرَ**).

واعلم: أنّه جمع فيما بعدُ بين التقرير وتنْزيل الناقص منْزلة الكامل في اقتضاء كون المشبّه به أتمّ في وجه الشبه. فلو ذكر ههنا أنّ المتبادر من التشبيه إلحاق الناقص بالكامل لَكفاه في ذلك الإيهام مع قلّة المؤونة بترك التعرّض لهذه الأقسام التي ذكرها ههنا مع أنّه سيأتي تفاصيل أحوالها.

قوله: (**وربما كان**) إشارة بلفظ "ربّما" إلى قلّة هذا الغرض، كما أشار إلى كثرة الغرض الأوّل بجعله مرجع الغرض العائد إلى المشبّه به، كما مرّ. وقوله: (**عند المشبّه**) بكسر الباء وهو فاعل التشبيه. قوله: (**يُشبّه ماذا؟**) قد سبق أنّه وجد نظيرَه في كلام الثقات، وأنّه يحمل على الحذف، أي يُشبِه ماذا يشبه، فيكون "ماذا" في أحد وجهيه مفعولاً به للثاني المحذوف لكون الأوّل دالاًّ عليه، و(**التَّسَنِّي**) هو التيسّر والتسهّل، يقال: سَنَّاه، إذا يسّره، والصاحب[1] هو إسماعيل

[1] الصاحب، هو أبو القاسم إسماعيل بن أبي الحسن عبّاد بن العبّاس الطالقاني، أخذ الأدب عن ابن فارس اللغويّ، هو أوّل من لقّب بالصاحب من الوزراء، لأنّه كان يصحب أبا الفضل ابن العميد، كان وزير مؤيّد الدولة بويه بن ركو الدولة. كان شيعيّا معتزلسّا متجبّرا إلى أدب حسن، وكتابة فائقة. توفي سنة ٣٨٥هـ بالريّ. انظر: وفيات الأعيان ٢٢٨/١؛ معجم المؤلّفين ٢٧٤/٢ ؛ بغية الوعاة ٤٤٩/٢-٤٥١.

بن عبّاد صَحِبَ ابنَ العميد[1] في وزارته، وتولاَّها بعده ولُقِّبَ بالصاحب الكافي، تُوفّي سنة خمس وثمانين وثلاثمائة. قوله: (**واحدًا بعد واحد**) أي متعاقبين.[وقوله]:

.... **أشهى إلى النفس من الخبز**[2]

أي هو كالخبز في كونه مشتهًى، بل هو أَزْيَدَ منه في ذلك.

ج: [تساوي طرفي التشبيه: المشبّه والمشبّه به]

قوله: (**ليكون كلّ واحد**) تعليل لاختبار الحكم بالتشابه، فإنّك إذا قلتَ: هما متشابهان أو تشابها كان كلّ منهما بالنظر إلى المعنى مشبّهًا ومشبّها به بالقياس إلى الآخر. وقوله: (**تفاديًا**) تعليل لمعنى قوله: (**فالأحسن ترك التشبيه**) أي ينبغي أن يترك تجانبًا واحترازًا من ترجيح أحد المتساويين على الآخر بجعل أحدهما بعينه مشبَّها والآخر بعينه مشبّها به مع تساويهما في استحقاق هاتين الصفتين، (**ويظهر من هذا**) أي من كون كلّ واحد من الطرفين في باب التشابه مشبَّهًا ومشبَّهًابه من حيث المعنى.

فإن قلتَ: كيف يقع التشبيه في هذا الباب مع استلزامه ما ذكر[٩٨/ب] من الترجيح المحال؟

قلتُ: ذلك الاستلزام من حيث النظر إلى التساوي في وجه الشبه وقد تعرّض هناك ما يرجِّح جَعْلَ أحدهما مشبَّهًا لكَوْنِ الكلام مَسُوقًا لبيان حاله، كما إذا لَقِيْتَ فرسك فقلتَ: "بدتْ غُرَّتُه كالصبح"، أو طَلَعَ الفجر، فقلتَ: "بدا كغُرَّة الفرس".

قوله: (**صحّ فيه العكس**) أي من غير أن يُعَدَّ تشبيها مقلوبًا، و(**إذ ذاك**) إشارة إلى وقوع التشبيه في باب التشابه. قوله: (**غير ما تُلِيَ عليك**) يعني به ما مرّ من أنّ حقّه أن يكون أعرف بوجه التشبيه، وأخصّ وأقوى. فإذا قلتَ: لون هذه كلون تلك. لم تُرِدْ به بيان حال المشبّه أو

---

[1] هو أبو الفضل محمد بن الحسين ابن العميد، إمام الكتّاب في القرن الرابع الهجلي وزر لركن الدولة البويهي إلى أن مات سنة ٣٦٠هـ. كان آية في اللإنشاء والترسّل والشعر.انظر: معجم الأدباء ٥٦/٢؛ يتيمة الدهر ١٥٨/٣؛ معجم المؤلّفين ٢٦٠/٣.

[2] في ي: الخبر. وتمام البيت:

وعالم يُعرف بالسِّجْزِيّ **أَشْهَى إلى النفس من الخبز**

البيت للصاحب بن عباد،. انظر: الإيضاح، ٣٦٣/٢، أنوار الربيع، ٢٢٠/٥. السَّجزي: نسبة سماعية إلى سجستان، وهي من بلاد فارس، والمقصود الخليل بن أحمد السجزي القاضي التنوخي، تولى القضاء لآل سامان، وهو من شعراء الفقهاء. انظر: يتيمة الدهر: ٣٣٨/٤.

مقداره، حتّى يجب كون المشبّه له أعرف، بل أردتَ الحكم بالتشابه، فإنّه أمر مطلوب أيضًا، إلاّ أنّك أوردتَه في صورة التشبيه.

وقوله: (**متى كان**) ظرف لـــ(**أن يقال**)، يعني: أنّه إذا جعل وجه الشبه هذا المعنى فقط كان الطرفان متساويين فيه، وجاز العكس، وأمّا إذا نظر معه إلى شدّة البياض والسواد كان الصبح أقوى في ذلك، وكذا الحال في الشمس والمرآة والدينار، فإنّه إذا لم يقتصر في وجه التشبيه بيَّنها على ما ذكر، بل اعتبر معه قوّة الإشراق مثلاً كانت الشمس أقوى فيه منهما، والمراد بخصوص في اللون خصوصيّة الصفرة المستحسنة.

وقوله: (**لكون وجه التشبيه**) تعليل لقوله: (**فصحّ أن يقال: لون هذه** ..) مع ما في حَيِّزِه، ومعنى (**زيادة إختصاص وجه التشبيه بأحد طرفيه**) أن يكون له مزيدُ تعلُّقٍ وانتسابٍ إلى أحدهما، كما للجُرأة بالقياس إلى الأسد.

د: [التشبيه التمثيليّ]

قال: (**واعلم أنّ التشبه متى كان وجهه**) قد اشتهر إطلاق لفظ التمثيل على مطلق التشبيه في عبارة الكشّاف وغيره، إلاّ أنّه قد يخصّ بقسم من التشبيه، وهو: (**ما كان وجهه وصفًا غير حقيقيّ**) أي غير متحقّق حسًّا ولا عقلاً، (**وكان**) مع ذلك (**منتزعًا من عدّة أمور**) معتبرة في طرفيه، لا من عدّة أمور يتركّب هو منها، فإنّ المتبادر من انتزاع وجه الشبه انتزاعه من طرفيه، لا انتزاعه من أجزائه التي يتركّب هو منها فعلى ما ذكرنا يكون كلّ واحد من طرفي التشبيه التمثيليّ مركّبًا. كما أنّ وجه الشبه فيه أيضًا مركّب.

وتوهّم بعضهم[1]: أنّ المراد انتزاع وجه الشبه من عدّة أمور هي أجزاؤه، ثمّ اكتفى في التمثيل بتركّب وجه الشبه وحده، فعدّ منه تشبيه الثريّا بالعنقود. وتوسّل بعض المكتفين[2] بذلك إلى تجويز إفراد الطرفين في الاستعارة التمثيليَّة، بناءً على: أنَّ كلّ تشبيه تمثيليّ إذا تُرِكَ فيه التشبيه إلى الاستعارة صار استعارةً تمثيليّةً فإذا كان الطرفان هناك مفردين كانا ههنا أيضًا، كذلك مع أنّ هذا التجويز منافٍ لما سيأتي من تصريح المفتاح بانحصار الاستعارة التمثيليّة فيما هو مركّب الطرفين، ثمّ إنّ قيد كون الوصف غير حقيقيّ مطلقًا مما تفرّد به المصنّف، وأمّا الشيخ عبد القاهر[3]

---

[1] المقصود به: التفتازاني. انظر: المطول، ٣٣٩.

[2] انظر: المطول، ٣٨٠، ٣٩٠-٣٩٢.

[3] انظر: أسرار البلاغة، ٧٨.

فقد اكتفى بأن لا يكون الوصف متحقّقًا حسًّا، حيث قال: "التمثيل هو التشبيه المنتزع من أمور، وإذا لم يكن التشبيه عقليًّا، يقال: إنَّه يتضمَّن التشبيهَ، ولا يقال: إنّ فيه تمثيلاً وضربَ مثلٍ، وإن كان عقليًّا جاز إطلاق اسم التمثيل عليه، وأن يقال: ضُرِب الاسم مثلاً".

ومعنى قوله: (**خُصَّ باسم التمثيل**) إنّه مُيِّزَ بهذا الاسم عمّا عداه من أقسام التشبيه، حيث أطلق عليه وحده، و(**الْمَضَضُ**)[1] وَجَعُ المصيبة.

قوله: (**فإنّ تشبيهَ الحَسُودِ**) هذا تشبيه ضِمنيّ يقتضيه معنى الكلام، وقد اعْتُبِرَ في كلّ من طرفيه أمورٌ عدّة، أمّا في جانب المشبّه، فالحسودُ ومَضَضُه وتَطَلُّبه للمقاولة ليَتوصَّل بها إلى التشقّي عن وجع باطنه، وصبرك على مضضه، وتركك لمقاولته مع علمك بتَطَلُّبه إيّاها، وأمّا في جانب المشبّه به فالنار المقتضية بطبعها للالتهاب، وعدم إمدادها بالحطب، وإسراع الفناء فيها بسبب ذلك. فالمشبَّهُ حالة مخصوصة للحسود مركّبة من أمور، والمشبّه به حالة مخصوصة للنار مركّبة أيضًا من أمور.

ولا شكّ أنّ الهيئة والحالة المشتركة بين هاتين الحالتين منتزعة من عدّة أمور وإنّها[2] أمر وهميّ، فإنّ تلك الحالة هي كونهما ممنوعين عمّا يُمِدُّ بقاءَهما ليُسرعَ فيهما الفناءُ، وضمير (**له**) للحسود، ولفظة (**إذا**) في (**إذا لم تأخذ**) ظرفيّة محضة، و(**المَصْدُور**) هو الذي يشتكي صدره، ويستشفي بالنفْث.

وقوله: (**من قيامه**) بيان (**ما يتوهّم**)، فقد تعرّض لوجه الشبه في المشبّه دون المشبّه به لظهوره فيه، وقد أشار إلى تركّب المشبّه به في قوله:

وإنّ مَنْ أدَّبْتَه[3] ....

---

[1] تمام البيتين:

اصبرْ على مَضَضِ الحَسُو دِ فإنّ صبرَكَ قَاتِلُه
فالنار تأْكُلُ نفسَها إن لم تجد ما تأكلُه

البيت من مجزوء الكامل، وهما لابن المعتزّ. انظر: ديوان ابن المعتز (لهبد الله بن المعتز، بيروت، ١٩٦١م) ٣٨٩؛ المفتاح، ٣٤٦؛ الإيضاح، ٣٧٢؛ أسرار البلاغة، ٨٠؛ الإشارات، ١٥٤؛ التبيان، ٣٤٩؛ المصباح، ١٦٤. المضض: الألم والوجع.

[2] في ح: فإنَّها.

[3] تمام البيتين:

وإنّ من أدَّبتَه في الصِّبَا كالعود يُسْقَى الماءَ في غَرْسِه

حيث قال: (**بالعَوْدِ المَسْقِيِّ أَوَانَ الغَرْسِ المُونِق بأوراقه ونضرتِه**) يعني (**بعد الذي أبصرتَ مِن يُبْسِهِ**)، وإلى تركّب المشبّه هناك حيث ذكر كون الصبيّ (**مُهَذَّب الأخلاق** ... إلى آخره)، يعني مع كونه أوّلاً على خلاف ذلك، وإلى تركّب وجه الشبه في المشبّه، حيث قال: (**من تمام الميل إليه**) أي من كونه بحيث يُمال إليه ميلاً تامًّا، ويُسْتَحْسَنُ حاله استحسانًا كاملاً من جهة كونه على تلك الصفات بعد كونه على خلافها، وسكت عن بيان وجه الشبه في المشبّه به لظهوره فيه.

قوله: (**وكالذي**) أي وكوجه التشبيه الذي في: (**قوله عزّ من قائل**: ﴿**مَثَلُهُمْ**[1]﴾[سورة البقرة ١٧/٢]) أي حال المنافقين وقصّتهم العجيبة الشأن المذكورة فيما سبق ﴿**كَمَثَلِ الَّذِي**﴾ أي كحال الجمع أو الفوج الذي[٩٩/أ] استوقد نارًا عظيمة، أي طَلَبَ وُقُودَهَا وهو سُطُوعُها وارتفاع لهيبها، فلمّا أضائت النار ما حول المستوقِد من الأماكن والأشياء، أو أضاءت تلك الأماكن والأشياء بالنار ﴿**ذَهَبَ اللهُ**﴾ بنور المستوقدين، أي أخذ نورَهم، وأمسكه ومضى به معه، وما يمسك الله فلا مرسِل له، فهذا أبلغ من أن يقال أذهبه، وإنّما وحّد الضمير في ﴿**اِسْتَوْقَدَ**﴾، و﴿**حَوْلَهُ**﴾" وجمعه في قوله: ﴿**بِنُورِهِمْ**﴾ وما بعده نظرًا إلى جانبَيِ اللفظ والمعنى.

قوله: (**إلى تَسَنِّي مطلوبٍ**) أي تيسُّره وتسهُّله، وهذا المطلوب ظاهر في المشبّه به، وكذا أسبابه القريبة وانقلابها، وأمّا في المشبّه فالمطلوب الخالص من التعرّض لهم والقدح فيهم، ودخولُهم في عِدَادِ المؤمنين ليشاركوهم في حظوظهم، وأسبابه القريبة الإيمان باللسان، واتِّباعُ المؤمنين في ظواهر أحوالهم، وانقلابُ تلك الأسباب إطلاع الله المؤمنين على أسرارهم، وافتضاحهم بين المؤمنين، واتّسامهم عندهم بسمة النفاق.

حتّى تراه مُورِقًا ناضرًا   بعد الذي أبصرْتَ من يُبْسِهِ

البيتان من السريع، وهما لصالح بن عبد القدّوس البصري، شاعر من محضرمي الدولتين الأمويّة والعبّاسيّة، مكثر في شعره من الحكم والأمثال، اُتّهم بالزندقة وقتل عام (١٦٨هـ) في أيام المهدي. المفتاح ٣٤٧؛ الإيضاح ٣٧٢/٢؛ المصباح ١٦٤ بدون نسبة؛ أسرار البلاغة ٨٠؛ التبيان ٣٤٩.. ويروى: "مونقا" بدل "مورقا"؛ و"قد كان" بدل "أبصرتَ". ومونقا بمعنى: مُعجِبا.

[1] تمام الآية: ﴿**مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لاَ يُبْصِرُونَ**﴾[سورة البقرة ١٧/٢].

قوله: (**وكالذي**) أي كوجه التشبيه الذي (**في قوله تعالى أيضًا**) أي هو أيضًا مثال لما نحن فيه، كالذي في الآية السابقة، والعطف بـ(**أو**) في قوله تعالى: ﴿**أو كَصَيِّبٍ**[1]﴾[سورة البقرة ١٩/٢] تنبيه على أنّ كلاًّ من القصّتين كافية في تحصيل المقصود من التشبيه، فَبِأَيِّهِما شَبَّهْتَ حال المنافقين وقصّتهم فقد أصبتَ، وإن جمعتَ بينهما فقد بالغتَ في توضيح ما قصدتَ. و(**الصَّيِّبُ**): فَيْعِلٌ من صاب يصوب أي نزل، ويطلق على المطر وعلى السّحاب أيضًا وإن أريد به السحاب ففيه ظُلْمَتَا سُحْمَتِهِ[2] وتطبيقه منضمّةً إليهما ظلمةُ الليل، وكون الرعد والبرق في السحاب واضح، وإن أريد به المطر ففيه ظلمة تَكَاثُفِهِ وانتساجه بتتابع القطر، وظلمة أظلام غَمَامه مع ظلمة الليل، وأمّا االرعد والبرق فحيث كانا في أعلاه مَصَبُّه، وملتبسَيْنِ به[3] في الجملة فهما فيه أيضًا.

و(**يجعلون**) استئناف، كأنّه قيل: كيف حالهم مع ذلك الرعد الهائل؟ وفي إطلاق الأصابع على الأنامل[4] مبالغةٌ يخلو عنها ذكْر الأنامل، و﴿**من الصواعق**﴾ متعلّق بـ﴿**يجعلون**﴾ على معنى أنّ ذلك الجعلَ من أجل الصواعق، و(**الصاعقة**) قَصْفَةُ[5] رعد ينقَضُّ معها شِقَّةٌ من نار لا تمرّ بشيء إلاَّ أهلكتْه وانتصب ﴿**حذرَ الموت**﴾ على أنّه مفعول له للجعل المعلَّل.

قوله: (**وأصل النظم: أو كمثل ذوي صيّب**) لا شبهة في أنّ (**ذوي**) مراد بحسب المعنى، وأمّا بحسب اللفظ فلولا أنّ الضمائر في: ﴿**يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي ءَاذَانِهِمْ**﴾ تطلب ما ترجع إليه لم يحتجّ إلى تقديره في نظم الكلام، وإنّما احتيج إلى تقدير (**مَثَلٍ**) ليكون المعطوف على وفق المعطوف عليه، أعني: ﴿**كمثل الذي استوقد**﴾، لا لأنّه لو لم يقدر لكان المشبّه به ذوات ذوي الصيّب، كما توهّمه المصنّف، لأن المشبّه به إذا كان مركّبًا، وأدخل عليه الكاف كان بحسب المعنى داخلا على الهيئة المنتزعة من مجموع الكلام، لا على المفرد الذي يليه. ألا ترى إلى قوله

---

[1] ﴿**أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي ءَاذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ وَاللهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ**﴾[سورة البقرة ١٩/٢].

[2] السُّحْمَة: أي السواد.

[3] في ف:+ فيه.

[4] وهذا في علم البيان يسمى: مجازا مرسلا بإطلاق الكل على الجزء.

[5] والقَصْفُ والقَصَفة: هدير البعير وهو شدّة رُغائه. قَصَف البعيرُ يَقْصِفُ قَصْفاً وقُصوفاً وقَصيفاً: صَرَفَ أَنيابه وهَدر في الشِّقْشِقة. لسان العرب، مادة: (قصف).

تعالى: ﴿**إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ**﴾[سورة يونس ٢٤/١٠] إذ ليس المقصود ههنا تشبيه الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يُتَمَحَّلُ[1] لتقديره، ومن البيّن فيما ذكرناه قول لبيد:

وما الناس إلاّ كالديار وأهلُها بها يومَ حلُّوها وغَدْوًا بَلاَقِعُ[2]

فإنه لم يشبّه الناس بالديار، بل شبّه وجودَهم في الدنيا وسرعة زوالهم عنها بحلول أهل الديار فيها وسرعة ارتحالهم عنها وتَرْكَها خلاءً خاويةً.

وقوله: (**إذ لا يخفى**) إمّا تعليل لقوله (**وأصل النظم كمثل ذوي صيّب**) باعتبار اشتماله على تقدير مثل أو تعليل لقوله: (**دلّ عليه**)، وأراد بقوله: (**أنّ التشبيه**) تشبيهَ حال المنافقين، والمعنى: إذ لا يخفى أنّ ليس تشبيه حال المنافقين كائنًا ودائرًا بكلمة "**أو**" بين (**مثَل المستوقدين** وبين (**ذوات ذوي الصيّب**) يعني: لو لم يقدّر لفظ "مثَل" لزم أن يكون قصّة المنافقين دائرة بين كونها مشبَّهةً بقصّة المستوقدين، وكونها مشبّهة بذوات ذوي الصَّيِّب. وقد عرفتَ أنتَ بطلان هذا اللزوم.

قوله: (**إنما التشبيه**) أي تشبيه حال المنافقين دائر (**بين صفة أولئك**) أي المستوقدين و(**صفة هؤلاء**) أي ذوات ذوي الصيّب. أي: تارة شُبِّهت حالهم بصفة أولئك وأخرى بصفة هؤلاء بالترديد على سبيل التسوية، فلا بدّ من تقدير لفظ "مثَل" فتأمّل.

وفي قوله: (**وهو صفتهم العجيبة الشأن**) إشارة إلى أنّ لفظ المثَل استعير من القول السائر الممثَّل مَضْرِبُه بمورده للقصّة أو الحال أو الصفة، إذا كان لها شأن، وفيها غرابة، وإنّما صحّ هذه الاستعارة، لأنّهم لم يضربوا مثلاً، ولا رَأَوْهُ أهلاً للتسيير إلاّ قولاً فيه غَرَابَةٌ من بعض الوجوه.

قوله: (**ونظيره**) أي ونظير قوله: (**أو كصيّب**) في أنّ تشبيه المشبّه دائر بين شيئين من حيث إن المشبّه به ههنا في الظاهر شيء، وفي الحقيقة شيء آخر مقدّر على صورة المضاف والمضاف إليه، ومعنى: ﴿**مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللهِ**﴾[سورة الصفّ ١٤/٦١] مَنْ جندي متوجِّهًا إلى نصرة الله؟ فالإضافة في "أنصاري" إضافة إحدى المتشاركين إلى الآخر، كأنّه قيل: من الأنصار الذين

---

[1] تمحل: احتال. يقال: تمحَّلْ لي خيرا: اطلبْه. وماحله: جادله، وماكره وكايده. المعجم الوسيط، ٢/ ٨٥٦.

[2] البيت للبيد ربيعة بن مالك العامري في ديوانه ١٦٩؛ الكشاف ٣١٣/١؛ أمالي المرتضَى المسمى بـ"غرر الفوائد ودرر القلائد" (للشريف المرتضَى علي بن الحسين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب العربية، ط٢، ١٩٦٧م)، ٤٥٣/١؛ لسان العرب (غدو)؛ تاج العروس؛ (غدو)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٤٧٩/٧. البَلْقَعُ والبَلْقَعة: الأَرض القَفْر التي لا شيء بها. انظر: لسان العرب، مادة: (بلقع).

يختصّون بي ويكونون معي في نصرة الله؟ ولو كان معناه: من ينصرني مع الله؟ لم يطابقه الجواب، أعني قولهم: ﴿**نَحْنُ أَنْصَارُ اللهِ**﴾[سورة الصفّ٦١/١٤] أي نحن الذين ينصرون الله، اللهم إلاّ أن يُقدّر ههنا مضاف، أي نحن أنصار نبيّ الله.

قوله: (**فأوقع**) تعليل لكونه نظيرًا لقوله: "أو كصيّب" أي هو نظيره، لأنّه تعالى أوقع التشبيه، أي تشبيه كون المؤمنين أنصارَ الله دائرًا بين كون الحواريّين، وهم أصفياء عيسى –عليه السلام[١]– وخُلْصَانُه أنصار الله، كما يشهد به استقامة المعنى، ويؤيّده "نحن أنصار الله" وبين قول عيسى[٢] للحواريّين "من أنصاري إلى الله؟" كما يقتضيه ظاهر النظم، لكنّ المراد هو التشبيه بالأوّل، رعايةً لما يقتضيه سداد المعنى. وأنت خبير بأنّ هذا الدوران إنّما يصحّ أَنْ لَوْ كان لَمَا اقتضاه[٩٩/ب] ظاهر النظم وجه صحّة في الجملة، وليس الأمر كذلك.

ومِنْ ثَمَّةَ[٣] قال بعضهم: لفظ "بين" ههنا داخل على المشبّه والمشبّه به على طريقة قولك في زيد "كالأسد" هذا التشبيه بين زيد وبين الأسد، لا داخل على أمرين رُدِّدَ تشبيه شيء ثالث بينهما، كما في قوله: (**إذ لا يخفى أنّ التشبيه ليس بين مَثَلِ المستوقدين**....إلى آخره). وبُنِيَ على ما قاله: أنّ لفظ الحواريّين في عبارة الكتاب[٤] إمّا سهو من القلم أو أريد به المؤمنون، لأنّهم حواريُّو محمد –صلّى الله عليه وسلّم– كما ورد في حقّ الزبير[٥]: "إنّه ابن عمّتي وحواريِّي من أمَّتي"[٦] وأدَّى ذلك إلى أَنْ غَيَّرَ لفظ الحواريّين في بعض النسخ بلفظ "المؤمنين".

وعلى هذا القول يكون ما نحن فيه نظيرًا لقوله "أو كصيّب" في أنّه شُبِّهَ فيه شيء بآخَرَ في الظاهر مع أنّ المراد تشبيهه بمقدّر على صورة المضاف والمضاف إليه لا في دوران التشبيه بين شيئين شبّه بهما المشبّه، كما في قوله: "أو كصيّب".

وقوله: (**مستعمل**) صفة لـ(**مصدريّ**) ومسند إلى (**ما قال**) فيكون العائد إلى الموصوف معنويًّا إذ المعنى: مستعمل هو مع لفظ "قال" إلاّ أنّه اختصر فأوقع (**ما قال**) فاعلاً لـ"مستعمل"،

---

[١] في ف ي ج: عليم.

[٢] في ج:+ عليم.

[٣] في ج : ثَمَّ.

[٤] أي: مفتاح العلوم.

[٥] أي: الزبير بن عوّام، ابن عمة النبي –عليه السلام– قُتل في معركة الجمل سنة (٣٦هـ/٦٥٦م).

[٦] انظر: البخاري، جهاد، ٣٩/٦؛ مسلم، فضائل الصحابة، رقم: ٢٤١٥؛ أحمد ٣٠٧/٣، ٣١٤، ٣٣٨،٣٦٥؛ ابن ماجة، رقم: ٤١٢٢؛ النهاية في غريب الحديث، ٤٧٥/١. اللفظ: "إن لكلّ نبيّ حواريًّا، وحواريَّ الزبيرُ".

و(**مَقْدَمَ الحاجّ**) يُروى بالنصب على الحكاية، وهو مصدر وقع ظرفًا بتقدير الزمان، أي زمنَ قدوم الحاجّ، ويجوز أن يُجعل "مَقْدَمَ" اسمًا للزمان، فلا يحتاج حينئذ إلى تقدير الزمان، فكان الأولى أن يُمثِّل ما قال عيسى[1] بنحو: "آتيك خُفُوقَ النجم".

قوله: (**ثمّ نظير المذكور**)أي نظير ما ذكر من الآيتين، ولفظة "ثمّ" للتراخي في الرتبة. ولو قال: "ثمّ نظيره" لَتبادر منه نظير "أو كصيّب" كما يشهد به قوله: (**ونظيره**) عند كلّ ذي فِطْنَةٍ. ولا شكّ أن البيتين[2] يشاركان الآيتين فيما ذكره من حذف المضاف والمضاف إليه، ولا يقدح في ذلك أنّ المضاف إليه المقدّر في الآية الأولى والبيتين تكون مضافا إلى ما هو مذكور فيها أمّا في الآية فإلى مجرور الكاف، أعني "الصيّب" وأمّا في البيتين فإلى الإصبع، وضمير البرق بخلافه في الآية الثانية، إذ يحتاج فيها إلى تقدير أمر آخر مضاف إلى مجرور الكاف، أعني الوقت الذي أضيف إلى ما قال، وصدر البيت الأوّل:

ألا مَنْ رآى لي رَأْيَ برقٍ شريقِ[3] ....

أي من أبصر لي جهة برق شريق، أي شريقٍ سحابُه بمائِه بمعنى أنّه غَصَّ به لكثرته بحيث (**أسأل البِحَارَ**) بكسر الباء، ويُروى بفتحها وهو اسم موضع بِنَجْدٍ، (**فَانْتَحَى**) أي قصد للعقيق وهو موضع تجري إليه مياه نجد، وصدر البيت الثاني:

فأَدْرَكَ إبقاء العَـــرادة ظَلْعُـــهَا[4] ....

---

[1] في ف:+ عليه السلام.

[2] البيتان هما:

ألا مَنْ رآى لي رَأْيَ برقٍ شريقِ **أَسَالَ البحارَ فأَنْتَحِي للعقيقِ**

البيت من الطويل، قائله أبو دؤاد جارية بن الحجاج الإيادي، شاعر جاهلي مقلّ، قاله في صفة البرق. المفتاح ٣٤٨؛ الإيضاح في شرح المشكل، ٣٤٠/١؛ شرح المفصل (لابن يعيش، يعيش بن علي يعيش، الطباعة المنيرية، مصر، ١-١٥)، ٣١/٣.

[3] البيت سبق تخريجه قبل صفحة.

[4] تمام البيت:

فأَدرك إبقاء العَرادَة ظَلْعُها **وقد جعلتْني من حَزِيمَةَ إصبعَا**

البيت من الطويل، وهو للكَحْلَبَة بن عبد الله اليربوعي العُرَيْني، المفتاح ٣٤٨؛ لسان العرب، مادة: (حرم)؛ تاج العروس، مادة: (حرم)، (بقي)؛ المفصل، ٥١؛ خزانة الأدب،٣٨٨/١، ٤٠١/٤؛ الكشاف، ٢٩/٤؛ المفضّليّات ٣٠/١؛ شرح المفصل، ٣١/٣، عزاه إلى الأسود بن يعفر؛ المعجم المفصل، ١٩٧/٤

العَرادةُ: إسم فَرَسِهِ وهي في الأصل: الجرادة الأنثى، والفرس العَتِيقُ: المجرِّبُ لا يُعطي عدوَه بتمامه، بل يُبْقي منه شيئًا لوقت الحاجة، و(**الظَّلْعُ**) الغُمْزُ في المشي لوَجَعٍ في الرجل، أي أصاب إبقاء العَرادة ذَخِيرة عدوها غَمْزٌ في مشيها، والحال أنّها قد جعلتْني من حَزِيمَةَ بن طارق[1] بفتح الحاء المهملة، وكسر الزّاء على مسافة قريبة جدًّا، فلو لا ظَلْعُها لأَدْرَكْتُهُ.

قوله: (**على ما قَدَّرَ**) أي هذان القولان نظيران للمذكور في حذف المضاف والمضاف إليه، كائنين على الوجه الذي قدّره الشيخ الإمام (**أبو علي الفارسي**)[2]. وقوله: (**مِنْ: أَسَالَ**) بيان لـ"ما قَدَّرَ" وإنّما أسند التقدير إلى مَن يُوثَق بقوله كَيْلاَ يُمْنَعَ التقدير في الأوّل بالحمل على التجوّز في إسناد الإسالة إلى البرق، وفي الثاني يجعل الإصبع مجازًا عن المسافة القريبة في المقدار من الإصبع، فلا يحتاج حينئذ إلاّ إلى تقدير لفظة "ذا"، وكأنّ الشيخ الفارسي لم يلتفت إلى ذلك لبعده، و"السُّقْيَا": اسم من: سقاه الله الغيثَ وأسقاه، أي: (**أَسَالَ سُقْيَا سَحَابِه**) أي شحابِ البرقِ، فحُذِفَ المضاف الأوّل فصار أَسَالَ سحابُه، ثمّ حُذِفَ المضاف الثاني، فانقلب الضمير المجرور مرفوعًا مستكنًّا، وكذا لَمَّا حُذف لفظتا "ذا" و "مسافة" تدريجًا، انتصب "إصبعَ" على أنّه مفعول ثانٍ لـ"جَعَلَ". ثمّ إنّه زاد في التأنيس بحذف المضافات من الكلام قَلْعًا لتوهّم الاستبعاد.

فقال: (**هو سائغ**) أي جائز في الكلام. منه قوله تعالى: ﴿**فكان قاب قوسين**﴾[سورة النجم٥٣/٩] إذ فيه حذف ثلاثة مضافات متتالية، أعني: (**مقدار مسافة قُرْبٍ**)، وحذف مضاف آخر على حدة، أعني مثل وذلك أنّ ضمير ﴿**كان**﴾[سورة البقرة ١٩/٢] لجبريل[3]، وليس هو ﴿**قاب قوسين**﴾ أي مقدار قوسين، بل أصل الكلام ما ذكره وحذف لفظ "مَثَلَ" من خبر كان، وحذفت المضافات الثلاثة على التدريج من اسمها فانقلب الضمير المجرورالراجع إلى جبرئيل مرفوعا مستكنًّا في: "كان".

قولَه: (**وأنّ قوله:** ﴿**أو كصيّبٍ**﴾)[سورة البقرة ١٩/٢] قد يروى بفتح الهمزة عطفا على (**أنّ التشبيه**)، فيكون المعنى: فلا يخفى أنّ قوله [تعالى]: ﴿**أو كصيّب**...إلى آخره﴾ من باب التمثيل، لأن وجه الشبه فيه أمر توهّميّ منتزع من عدّة أمور، وليس بشيء، إذ يلزم من انخراط هذا المعطوف في سلك ما جعله علّة لكون أصل النظم على حذف المضاف الذي هو لفظ "مثَل"، فالصواب هو الرواية بالكسر عطفا على قوله: (**وأصل النظم: أو كمثل ذوي صيّب**...إلى

[1] هوملك بني مالك بن حنظلة، فارس من فرسان العرب في الجاهلية. انظر: خزانة الأدب، ٣٨٨/١.

[2] أبو علي الفارسي: حسن بن أحمد بن فارس. سبقت ترجمته ص ٤٠٩.

[3] في ج: لجبرئيل.

آخره) فبعد ما حقّق أصلَه شرع في تحقيق ما هو بصدده من بيان وجه الشبه أمرًا وهميّا منتزَعًا من عدّة أمور في طرفيه، والضمير في: (**بينَهم**) لذوي الصيّب، وفي: (**أنّهم**) إمّا لهم أو للمنافقين أو لهما جميعا، و(**المقام الْمَطْمِعُ**) للمنافقين هو إيمانهم ظاهراً، أو اتباعهم المؤمنين صورة ومقاساتهم الأهوال اقتضاحهم بنزول الوحي الكاشف عن أسرارهم، وما انطوى عليه ضمائرهم، ووقوعهم بذلك في مَخَاوِفَ هائلةٍ.

قوله: (**وكذا الذي في قوله عزّ وعلى**[1]) مساق كلامه يقتضي أن يقال: وكالذي في قوله عطفًا على ما تقدّمه من نظائره، لكنّه عدل عنه وأورد جملة من مبتدأ هو الموصول من صلته، وخبر "هو" لفظه "كذا" فوجب أن يعطف على مقدّر كأنّه حال، فالوجوه في تلك التشبيهات السابقة كما بيّنّا أوصاف غير حقيقيّة، ومنتزعة من أمور عدّة، وكذا الذي في قوله عزّ وعلا: ﴿**مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ**﴾[سورة الجمعة ٥/٦٢] ولا يجوز عطفه على قوله: (**وإنّه -كما ترى- مما نحن بصدده**) أي غير حقيقيّ منتزع من أمور، لأنّه من تتمّة بيان الآية السابقة، أعني: "أو كصيّب" ومعنى:[١٠٠/أ] "حُمِّلُوا التوراة" أنّهم كُلِّفُوا علمها والعمل بها، ثمّ لم يحملوها، أي لم يعملوا بها فكأنّهم لم يحملوها أسفارًا، أي كتبًا كبارًا من كتب العلم، فهو يمشي بها ولا يدري منها إلاّ ما يمرّ بجنبيْه وظهره من الكَدّ والتعب.

قوله: (**فإنّ وجه التشبيه**) تعليل لكون الآية من قبيل التمثيل، والرواية في لفظ "الأَسْفار" النصب على أنّه مفعول (**الحامل**)، والباء في (**بالانتفاع**) متعلّق بـ(**أَبْلَغَ**) على تضمين معنى أَجْدَرَ، وضمير (**كَونُه**) راجع إلى "الحِرمان" المأخوذ مع ما قيّد به. وقد يتوهّم من قوله: (**ومركّبًا من عدّة معان**) أنّ تركُّبَ وجه الشبه وحده كاف في التمثيل، وليس بشيء، فإنّ وجه الشبه ههنا مع كونه مركّبًا منتزع من عدّة أمور في طرفيه، إلاّ أنّه تَفَنُّنٌ في العبارة فذكر فيما سبق الانتزاع من أمور متعدّة في الطرفين، واكتفى ههنا بالتركيب لظهور كونه منتزعًا من أمورٍ عدّة.

وقوله: (**غيرِ الحقيقيّ**) صفة للوصف إمّا على أنّه بمعنى النكرة، كالحمار واللئيم، وإمّا لأنّ غيرًا تعرّف ههنا بالاضافة لاشتهار الوصف الذي نحن فيه بمغايرة الحقيقيّ، وجاز أن يكون بدلاً منه وقد منع النحاة من تعريف "غير" باللام مع كونه مضافًا، وإن كان نكرة ولم يوجد ذلك

---

[1] الآية: ﴿**مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ الله وَالله لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ**﴾[سورة الجمعة ٥/٦٢]

أيضًا في كلام العرب العَرْبَاء، بل في عبارات بعض العلماء، كأنّهم جعلوه بمعنى المغاير. والرواية في: (**نافذة**) بالفاء والذال المعجمة، ويوجد في بعض النسخ بالقاف والدال المهملة.

قوله: (**لالتباسه**) أي لالتباس (**الذي نحن بصدده من الوصف غير الحقيقيّ**) في كثير من المواضع بالوصف (**العقليّ الحقيقيّ**)، إذ ليس لشيء منهما تحقّق حسّيّ، فقد يكون للعقليّ الحقيقيّ نوع خفاء في تحقّقه، فيُظنّ أنّه وهميّ، وقد يكون للوهميّ نوع ظهور لوضوح الأسباب الباعثة على توهّمه، فيُظَنّ أنّه عقليّ حقيقيّ، فالتمييز بين كون الوصف المعتبر في التشبيه المنتزع من عدّة أمور وهميًّا حتّى يكون التشبيه تمثيليًّا أو عقليًّا، حتّى يكون التشبيه غيرَ تمثيلي محتاج غاية الاحتياج إلى تأمّل صادق ممّن ذكره حتّى يزول الالتباس الثابت في تلك المواضع.

ولا بدّ في ارتباط قوله: (**لا سِيَّمَا**) بما قبله من تأويل، وهو أن يقال: أنّه بعد ما ذكر التباس الوصف الوهميّ بالعقليّ الحقيقيّ، كأنّه قال: يقع فيه الالتباس من هذه الجهة ومن جهات أُخرَ، (**لا سيّما**) جهة (**المعاني التي يُنْتزَعُ**) هو (**منها فربّما انْتُزِعَ**) الوصف (**من ثلاثة**) معان، (**فأورث**) ذلك الانتزاع (**الخطأ لوجوب انتزاعه من أكثر**)، ولا يخفى على ذي مسكة أنّه صرّح في هذا المقام بانتزاع وجه الشبه من معان متعدّدة هي أجزاء للمشبّه به، لا أجزاء لوجه الشبه، فكن من ذلك على بَيِّنَة مِمَّا حقَّقناه لك في تعريف التمثيل: من أنّ انتزاع وجه الشبه فيه[1] إنّما هو من أمور عدّة في طرفيه، يقال: "أبرقَتْ السماءُ" صارت ذات برق. و:

.... **قومًا**[2]..........   ....

نصب بنَزع الخافض، أي لقومٍ، (**أَقْشَعَتْ**) أي تفرَّقَتْ، يقال: قَشَعَتْ الريحُ السحابَ فأَقْشَعَ، أي صار ذا قَشْعٍ، كما يقال: كَبَّه فأَكَبَّ، أي صار ذا كَبٍّ، و(**تجلَّتْ**) أي انكشفتْ، (**مَغْزاه**) أي مَقصَدُه.

قوله: (**يوجب انتزاع وجه الشبه من مجموع البيت**) وذلك لأنّ المنتزَع من المصراع الأوّل هو الابتداء المُطْمِعُ وحده، وأمّا الانتهاء المُؤْيِس فمُنْتَزَع من المصراع الثاني. قوله: (**متى**

---

[1] يقط من ج: فيه.

[2] تمام البيت:

كما أَبْرَقَتْ قومًا عِطاشًا غَمامَةٌ   فلمّا رأوها أَقْشَعَتْ وتَجَلَّتِ

البت من الطويل، وقائله كثيّر عزّة. المفتاح ٣٤٩؛ الإيضاح ٣٥٤/٢؛ القول الجيّد ٢٥٧؛ أسرار البلاغة ٨٩؛ المطرّل (بلا تحقيق) ٣٢٦؛ نهاية الإيجاز ١١٧؛ معاهد التنصيص، ٥١/٢ بلا نسبة. وفي رواية: "رجوها" مكان "رأوها". أقشعتْ: تفرّقتْ. تجلّت: انكشفتْ.

فَشَا) أي شاع واشتهر استعماله **(على سبيل الاستعارة)** يعني أن تَذْكُرَ اللفظَ الدالَّ على هيئة مركّبة من أمور متعدّدة، وتُرِيدَ به هيئةً أخرى مثلها مشبّهة بها، كما سيأتي تقريره. وأراد بقوله: **(لا غيرُ)** أنّه صار بحيث لا يستعمل على سبيل التشبيه أصلاً وذلك مثل قولهم: "لو ذات سوار لطمتْني"[1]، و"دون ذلك خرط القتاد"[2]، و"بالصيف ضَيَّعْتِ اللبنَ"[3].

قوله: **(لا تُغَيَّرُ)** أي لا تُغَيَّرُ ألفاظُها عمّا وردتْ هي عليه في أصلها من تذكير أو تأنيث أو إفراد أو تثنية أو جمع أو غير ذلك، لأن الاستعارة كما ستعرفها أن يُذكر اللفظ الذي هو بإزاء المشبّه به، ويُراد به المشبَّه فلو غيّر لفظ المثل لم يكن واردًا على طريق الاستعارة، فإذا أردتَ التَّمَثُّلَ بقوله "بالصَّيْفِ ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ" في المذكَّر لم تُغَيِّرْ كسرةَ التاء، وإنْ غيَّرْتَها لم يكنْ مَثَلاً، بل مأخوذًا منه دالاًّ عليه، وعلَّل صاحب الكشَّاف عدم التغيير: "بأنَّ الأمثالَ السائرة لا تكون إلاّ أقوالاً فيها غرابةٌ من بعض الوجوه فَحُوفِظَ على تلك الغرابة، وحُمِيَتْ الألفاظُ عن التغيير"[4].

---

[1] هذا المثل لحاتم الطائي، وقد سبق تخريجه.

[2] هذا مثل يضرب للأمر الشاق والممتنع. وروي: "دون عُلَيَّان[غُلْيان] خرط القتاد". قائله كَلَيب بن وائل قله لجَسّاس لما عزم على قتل فحله. والغُليان: اسم فحل. انظر: المستقصى، ٨٢/٢؛ مجمع الأمثال، ٤٦٨/١.

[3] هذا المثل يضرب لمن فرط في طلب الحاجة وقت إمكانها ثمّ طلبها بعد فواتها. قال هذا المثل عمر و بن عمرو بن عدس لامرأة طلقها، وهي: دَخْتَنوس بنت لقيط بن زرارة. انظر: المستقصى،٣٢٩/١؛ مجمع الأمثال، ٤٣٤/٢-٤٣٥. ويروى: "الصيفَ..."، و"في الصيف..".

[4] انظر: الكشاف، ١٤٠/١.

[النوع الرابع: أحوال التشبيه]

[تقديم]

قال: (**النوع الرابع: النظر في أحوال التشبيه من كونه قريبًا أو غريبًا**) هذا تقسيم على حدة. وقوله: (**مقبولاً أو مردودًا**) تقسيم آخر؛ ولذلك لم يقل: أو مقبولاً، بل يترك الواو أيضًا إشعارًا بالاستعلال. قوله: (**والكلام في ذلك**) أي في بيان أحوال التشبيه، وهناك إشارة إلى النظر في أحواله، أو إلى الكلام في بيانها، وضمير (**منها**) للأصول، وكلمة (**عسى**) مُقْحَمَة لإفادة عدم القطع بالأخذ أو ما دلّه بما يصلح صلة أو صلة لـ(**ما**)، وإدراك الشيء مجملاً مثل أن يدرك الانسان من حيث إنه شيء أو إنسان بلا تفصيل، وإدراكه مفصَّلاً مثل أن يدرك الانسان من حيث إنه جسم تامّ حسَّاس متحرّك بالإرادة ناطق. قوله: (**وقد سبق تقريره في باب الفصل والوصل**) وذلك أنّه بيّن هناك الجامع بين الجمل مطلقًا، لا سيّما النوع الخيالي منه فإنّه زاد في تقريره بإيراد أمثلة وحكايات.

قوله: (**ومنها: أنّ استحضار الأمر الواحد أيسر**) هذا الأصل الرابع بِقُرْبٍ من الأصل الأوّل، إلاّ أنّ ذاك في إدراك الأمر الواحد المركّب إدراكًا من وجهيْ إجمال وتفصيل، وهذا في إدراك الأمر الواحد والمتعدّد. قوله: (**أتمّ منه**) أي من ميل النفس إلى العقليّات، فالجار أعني إلى متعلّق بمعنى الضمير، ولا استبعاد فيه.

قوله: (**وأعني بالحسّيّات**) ذهب المصنّف إلى ما تخيَّله الظاهريُّون: من أنّه يمتنع إدراك النفس الناطقة للجزئيّات المادّيّة المكفوفة بعوارضَ مشخِّصةٍ من المقادير المتفاوتة، والأوضاع المختلفة، فاحتاج فيما ذكر من أنّ ميل النفس إلى الحسّيّات أتمّ من ميلها إلى المعقولات، كما هو المشهور إلى تأويل، فلذلك قال: (المراد بالحسّيّات ههنا هو المعقولات التي تُجَرِّدُها النفسُ [١٠٠/**ب**] من المحسوسات الحقيقيّة)[1] فإنّ ميل النفس إلى هذا النوع من المعقولات المسمّى بالحسّيّات أزيد من ميلها إلى المعقولات الصِّرفة كمفهوم الممتنع والواجب والممكن، وذلك لوجهين:

---

[1] ما بين القوسين غير موجود في مفتاح العلوم. يبدجو أن الشارح أخذ هذه العبارة من نسخة غير النسخة التي اعتمد عليه محققو المفتاح.

الأوّل: زيادة تعلّق النفس بهذه الحسيّات سبب تجريد النفس إيّاها بقوّتها العقليَّة عن المشخِّصات الممتنعة الارتسام فيها، ونظمها لهذه الحسّيّات (**في سلك ما عداها**) من المعقولات، حيث صارت بالتجريد كلّيّاتٍ مِثْلَها، ولا شكّ أنّ النفس إذا زاد تعلُّقها بشيء كان ميلها إليه أتمّ وأكثر.

والثاني: زيادة إِلْفِ النفس بهذه الحسيّات أيضًا، أي مع زيادة تعلُّقها بها، وإنّما زاد (**إِلْفُها بها لكثرة تأدِّيها**) إلى النفس بسبب كثرة طرق التأدّي، ولا مِرْيَةَ في أنّ زيادة الإِلْف يقتضي كمالَ الميل.

فقوله: (**وزيادة ميلها**[1]) مبتدأ خبره (**لزيادة تعلّقها**). وقوله: (**ولزيادة إِلْفِها**) عطف على (**لزيادة تعلّقها**)، وأمّا قوله: (**على ما نُبِّهْتَ عليه**) فإشارة إلى ما ذكره في النكتة التي أوردها في وجه الشبه من أنّه إذا كان محسوسًا كان جزئيًّا قطعًا، وإذا جُرِّدَ حتَّى صار كلّيًّا كان عقليًّا، فنسبته إدراكَ الجزئيّ إلى الحسّ، وإدراك الكلِّيّ إلى العقل تنبيه منه على أنّ النفس العاقلة لا تدرك الجزئيّات المحسوسة، وإلاّ كان إدراكها أيضًا منسوبًا إلى العقل، فيُفهم منه أنّ عليه دليلاً في الجملة، وإن لم يكن مذكورًا هناك. هذا ما ذهب إليه الأكثرون وبُنِيَ الكلام عليه، لكنّ التحقيق أنّ المُدْرِكَ للكلّيّات والجزئيّات هو النفس، إلاّ أنّ صور الجزئيّات ترتسم في آلاتها لا في ذاتها، فنسب إدراكها إلى الآلات، أعني الحواسَّ، كما يُنسب القطعُ إلى السكّين، وكيف لا، والحكم بالكلّيّ على الجزئيّ في مثل قولك: "زيد إنسان"، "وهذا البياض لون" يقتضي حضور المحكوم عليه والمحكوم به عند الحاكم، ولا يجوز أن يكون الحاكم هو الحسَّ لامتناع إدراكه للكلّيّ، فهو النفس، فلا بدّ أن تكون مدرِكةً للجزئيّ أيضًا.

قوله: (**وأمّا ما يقال**) زيَّف هذا الوجه بناءً على ما ذهب إليه من امتناع إدراك النفس للجزئيّات، وأمّا على التحقيق الذي عرفتَه، فهذا الوجه وجيه، لأن النفس في مبدأ الفطرة خالية عن العلوم كلّها، ثمّ إنّها تَستعمل حواسَّها، فتُدرِك المحسوساتِ، وتَتنبّه لمشاركات بينها ومباينات، فتَنْتَزِعُ منها علومًا كلِّيّةً، ولا شكّ أنّ الإلْفَ بالإقدام أكملُ، فيكون الميل إليه أتمّ.

قوله: (**فبعد تقرير**) هذه الفاء جواب (**أمّا**) وهي في الحقيقة داخلة على خبر (**ما يُقال**) أعني: (**شيءٌ**)، و(**بعد**) ظرف معمول للظرف المستقرّ الواقع صفة لـ(**شيء**) أعني: (**بِمَعْزِل**) وما عطف عليه، و(**عن إفادة**) متعلّق بمعنى مَعْزِل، لأنّه اسم مكان من: عَزَلْتَه، و(**بِأَلْفِ منْزل**) عطف

[1] في ب: مثلها.

على "بمعزل"، و(**عن تحقيق**) متعلّق بمعنى البعد المستفاد من كونه (**بألْفِ مَنْزل**)، ومتعلّق الرؤية في: (**كما ترى**) كونه على ذلك الوصف، أعني كونه بمعزل، وبألف منْزل، والمقصود بقوله: (**كما ترى**) أنّ اتصافه بذلك الوصف واضح فهو صفة أخرى لشيء متأخّرة بحسب المعنى عن ذلك الوصف كما ترى، وإنّما بالغ في تزييف هذا القول هذه المبالغة، لأن المحسوسات التي يتقدّم إدراكها على إدراك المعقولات ليستْ مدرَكةً للنفس على ما اختاره، فلا يُتصوَّر ميلها إليها فضلاً عن كمال الميل. نعم، يكون للحواسّ المدركة إيّاها إلْفَة بها كاملة، وميل إليها تامّ.

قوله: (**لمحبّتها العلم طبعًا**) ألا تُرَى أنّ كلُّ أحد يحبّ الإدراك، ويميل إليه من غير أن يكون هناك سبب خارج يدعوه إليه، وأنّه لا يرضى أحد بأن يُنسب إلى الجهل ولو في أمر خَسيسٍ، وأنّه إذا عُرِضَ عليه ما في وُسْعَه أن يُدرِكه أقبل عليه بمجامع همّة كما تُشَاهِده من العوام بالقياس إلى كلمات الوُعَّاظ وحكايات القُصّاص، وإذا سمع ما لا يصل إليه فهمُه كالمسائل الدقيقة من العلوم الجليلة اشمأَزَّتْ عنها نفسُه، وأعرضَ عنها جانبًا.

قوله: (**أكرهَ مِنْ مُعَادٍ**)[1] أي من حديث مُعَاد، كما صرّح به في بعض النسخ، وهذا المثل يدلّ على أنّ مشاهدة المُعاد مكروه، كما أنّ المثل الثاني[2] يدلّ على أنَّ تَجَدُّدَ الصورة مستلَذٌّ، وما اُستُفيدَ من هذين المَثَلَيْنِ معًا وهو كراهة المتكرّر، ولذّة المتجدّد أقوى وأبلغُ ممّا ادّعاه أوَّلاً من: (**أنّ تَجّدُّدَ صورة عندها أحبُّ إليها، وأَلذُّ مِن مشاهَدَةِ مُعادٍ**). قوله: (**ولَعَمْري إنّ التوفيق بين حكم الإلْف**) وهو كونه موجبًا للميل على ما مرّ في بحث الحسّيّات من أنّ زيادة إلْف النفس بها تقتضي زيادة ميلها إليها (**وبين حكم التكرار**[3])، وهو كونه موجبًا للكراهة، كما ذُكِرَ في هذا الأصل (**أحوجُ شيء إلى التأمّل**)؛ وذلك لأنّ الإلْف مع الشيء لا يتحصّل إلاّ بتكرّره، فلو كان التكرار مقتضِيًا للكراهة، لكان المألوف أكرهَ شيء، و(**امتنع حينئذ النزاع**) أي الاشتياق والميل إلى المألوف، لكنّ الوجدان يشهد بكون الإلْف موجبًا للميل والاشتياق إلى المألوف، ويكذِّب كونَه مكروهًا لا يُشتاق إليه، فوجب أن لا يكون التكرار والإعادة موجبًا للكراهة والتأمّل الذي

---

[1] هذا مثل موجود في كتاب " خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر" للمحّبي بلفظ: "أكره من حديث معاذ". انظر: خلاصة الأثر، مادة: حرف العين المهملة.

[2] المثل: "لكل جديد لذة". انظر: المستقصى، ٢٩١/٢؛ مجمع الأمثال، ١٧٠/٣، ٢٣٣. قال الشاعر:

لكل جديد لذة غير أنني　　　رأيت جديد الموت غير لذيذ

البيت لصابئ بن الحارث. انظر: خزانة الأدب ٤١١/٢؛ المستقصى، ٢٩١/٢؛ مجمع الأمثال، ١٧٠/٣.

[3] في النسخ المطبوعة للمفتاح: التكرير. انظر: المفتاح، ٣٥٠.

يجب أن يفعل حتّى يظهر صحّة اجتماع حُكْمَيْ الإلْف والتكرار، ويزول المنافاةُ بينهما أن يقال تكرار ما يكون نافعًا لذيذًا يُوجب الإلْفَةَ والميلَ، وتكرارُ ما ليس كذلك يوجب الكراهةَ وعدمَ الميل، فقولنا: أنّ التكرار والإعادة يوجب الكراهة والنفرة ليس حكمًا كلّيًا حتّى لا يصحّ أنْ يجامع كونَ الإلْف موجبًا للميل.

[أسباب قرب التشبيه]

قال: (**فنقول: من أسباب قرب التشبيه**) ذكر لقربه أسبابًا ثلاثةً:

فالأوّل: أعني (**أن يكون وجهه أمرًا واحدًا**) مبنيّ على[١٠١/أ] الأصل الرابع، ويقرب من هذا السبب أن يكون وجه الشبه[١] أمرًا جمليًّا لا تفصيل فيه، وهو مبنيّ على الأصل[٢] الأوّل الذي يقارب الأصل الرابع كما مرّ.

والسبب الثاني: أعني (**كون المشبّه به مناسبًا للمشبّه**) مبنيّ على الأصل الثالث.

والسبب الثالث: أعني (**كون المشبّه به غالب الحضور في خزانة الصور**) أي القوّة التي تجتمع فيها المدرَكات مبنيّ على الأصل الثاني، فقد فَرَّعَ ههنا على أصول أربعة من تلك الأصول السبعة[٣]، ثمّ بنى أسباب البعد المقابلة لأسباب القرب على تلك الأربعة أيضًا، وتشبيه (**الجَرَّة**

---

[١] في ج: التشبيه.

[٢] سقط من ج: الأصل.

[٣] الأصول السبعة لأحوال التشبيه عند السكاكي هي:

١- أن إدراك الشيء مجملا أسهل من إدراكه مفصلا.

٢- أن حضور صورة شيء تتكرر على الحس أقرب من حضور صورة شيء يقل وروده على الحس وحال هذين الأصلين واضح.

٣- أن الشيء مع ما يناسبه أقرب حضورا منه مع ما لا يناسبه فالحمام مع السطل أقرب حضورا منه مع السخل وقد سبق تقريره في باب الفصل والوصل.

٤- أن استحضار الأمر الواحد أيسر من استحضار غير الواحد وحاله أيضا مكشوف.

٥- أن ميل النفس على الحسيات أتم منه على العقليات وأعني بالحسيات ما تجرده منها بناء على امتناع النفس من إدراك الجزئيات على ما نبهت عليه وزيادة ميلها إليها دون غيرها من العقليات لزيادة تعلقها بها.

٦- أن النفس لما تعرف أقبل منها لما لا تعرف لمحبتها العلم طبعاً.

٧ أن تجدد صورة عندها أحب إليها وألذ عندها من مشاهدة معاد.

انظر: المفتاح،٣٥٠.

الصغيرة بالكُوزِ)، إنّما هو في الشكل والمقدار، وكذا الحال في تشبيه الجَزَرَة المذكورة بالفُجْل، وأمّا تشبيه العِنَبَة الكبيرة السوداء بالإجَّاصة[1] ففي الشكل والمقدار واللون[2]. قوله: (**لجهة من الجهات**)[3] أي من الجهات المقتضية لغلبة الحضور كالتكرُّر على الحسِّ في الليل والبدر، وكشدّة الحاجة في الرَّوْحِ.

[أسباب بعد التشبيه وغرابته]

قوله: (**أو تشبيهِ نحوِ قولِه**:

كأنّ مُثَارَ[4]................ ....)

زاد لفظ (**نحوِ**) ههنا، لأنّه تشبيه مركّب بمركّب كما سبق بخلاف تشبيه السِّقْط[5] وتشبيه الثريّا[6]، فإنّ وجه الشبه فيهما مركّب فقط، وإنّما قال قبل تشبيه أحدهما بالآخر في اللَّجَّاج، إذ بعد التشبيه في ذلك لا يبقى بُعْدُ النسبة بينهما. وفي المثل: "أَلَجُّ من الخُنْفَسَاءِ"[7]، يقال: إنّها كلما رُدَّتْ عن صوب عادتْ إليه إلاّ إذا نُفِخَ في وجهها فإنّها لا تعود.ذ وفائدة قوله: (**قبل تصوّر التشبيه بين الطرفين**) ما عرفته آنفًا.

قوله: (**لكونه شيئًا وهميًّا**) قد سبق أنّ المراد بالوهميّ ما لا تَحَقُّقَ له أصلاً ولا هو مأخوذ من أمور كلّ واحد منها متحقّق في نفسه كناب الغُول مثلاً، فإنّ الإنسان لَمّا سَمع أنّ هناك نوعًا

---

[1] أي: الكُمَّثْرَى.

[2] يقصد الشارح بهذه العبارات الأمثلة الثلاثة للسكاكي، وهي: كما إذا شبهت الجرّة الصغيرة بالكُوز، أو الجزرة الضخمة المستطيلة بالفِجْل، أو العنبة الكبيرة السوداء بالإِجَّاصة. انظر: المفتاح،٣٥١.

[3] يقصد الشارح بلفظ"الجهات" الأمثلة الثلاثة التي ضربها السكاكي على السبب الثاني لقرب التشبيه، وهي: "إذا شبّهتَ الشعر الأسود بالليل، أو الوجه الجميل بالبدر، أو المحبوب بالروح". انظر: المفتاح، ٣٥١.

[4] تمام البيت:

كأنَّ مُثار النَّقْعِ فوق رؤوسنا وأسيافَنا ليلٌ تَهَاوَى كواكبُهْ

البيت من الطويل، وهو لبشّار بن برد في ديوانه ٣١٨/١؛ المفتاح ٣٥١؛ أسرار البلاغة ١٤٠؛ الإشارات ١٤٥؛ نهاية الإيجاز، ٧٩-١٧٠؛ دلائل الإعجاز ٨٧.

[5] المثال: "كسقط النار إذا شبّه بعين الديك". انظر: المفتاح، ٣٣٦، ٣٥١.

[6] المثال: "مالثريا إذا شبهت نعنقود الكرم المنور". انظر: المفتاح، ٣٥١.

[7] هذا المثل يقال للمعاند في شيء، إذا دفعت الخنفساء عن موضع عادت إليه. ويروى: "ألج من الذباب" و"ألجّ من الكلب". انظر: المستقصى،٣٠٨/١-٣٠٩.

من الحيوان يهلك الناس ويسمَّى بالغُول أخذ الوهم في اختراع آلة الإهلاك لذلك الحيوان على صورة الناب، وصدرُ البيت:

أَيَقْتُلُني والْمَشْرَفِيُّ مُضَاجِعِي[1] ....

يقال سيف مَشْرَفِيّ أي منسوب إلى مشارف، وهي قرى من أرض العرب تدنو من الريف، و"المسنونة": النِّصال المحدَّدة، و"الزُّرْقُ": جمع الأزرق. و:

.... **مُحْمَرَّ الشَّقِيــ قِ**[2] ....

شقائق النعمان، وفي الصحاح[3]: "أنّ الشقائق تطلق على الجمع والواحد، وإنّما أُضِيف إلى النعمان[4] لأنّه حَمَى أرضًا فكثر فيها ذلك". (**إذا تَصوّب**) أي مال إلى السفل، أو(**تَصَعَّدَ**) أي مال إلى العلو، وما ذكر من: "أعلام ياقوت ... إلى آخره" مأخوذ من مفردات كلّ واحد منها موجود محسوس، وإن لم يكن المركّب المأخوذ منها موجودًا أصلاً.

قوله: (**كما في قوله عزّ من قائل:** ﴿**إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا**[5]﴾[سورة يونس ٢٤/١٠] فإنّ المشبّه به مركّب من عشر جمل تداخلتْ حتّى صارت كأنّها جملة واحدة، ومعنى (**اختلط به**): اشتبك بسببه نبات الأرض ﴿**مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالْأَنْعَامُ**﴾ من الزروع والبقول والحشائش، و﴿**زُخْرُفَها**﴾ أي ما يُتزَيَّنُ به والزخرف في الأصل هو الذهب، و﴿**ازَّيَّنَتْ**﴾ أي تزيَّنتْ، و﴿**ظَنَّ**

---

[1] تمام البيت:

أَيَقْتُلُنِي والْمَشْرَفِيُّ مُضَاجِعِي ... ومَسْنُونَةٌ زُرْقٌ كَأَنْيَابِ أَغْوالِ

البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٥٠؛ المفتاح ٣٥٢؛ الإيضاح ٢٣٦/١-٢٧٥؛ نهاية الإيجاز ١٠٨؛ مهالهد التنصيص، ٧/٢؛ القول الجيّد ٢٤٦ (رقم: ٢٦١).

[2] تمام البيتين:

وكأنّ مُحْمَرَّ الشقيـ ... قِ إذا تَصَوَّبَ أو تَصَعَّدْ

أعلامُ ياقوتٍ نُشِرْنَ ... على رِماحٍ من زَبَرْجَدْ

البيتان من مجزوء الكامل، وهما للصنوبري. المفتاح ٣٥٢؛ أسرار البلاغة ١٣٩؛ المصباح ١٦٧؛ الطراز ٢٧٥/١؛ التبيان ٣٤٣؛ المطوّل ٧٣.

[3] انظر: الصحاح، ١٥٠٣/٤ مادة: (شقق).

[4] اي: النعمان بن منذر.

[5] تمام البيت: ﴿**إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالْأَنْعَامُ حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ**﴾[سورة يونس ٢٤/١٠].

أهلُها﴾ أي أهل النبات، وأنّثَ ضميره لاكتسابه التأنيث من المضاف إليه، **﴿قادرون عليها﴾**أي على حَصْدِها، ورَفْعِ غَلَّتِها، **﴿فجعلناها﴾** أي النبات، **﴿حَصيدًا﴾** أي شبيهًا بما حُصِدَ، **﴿كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ﴾** أي لم تَنبتْ، ولم تكن قبل ذلك في زمان قريب غاية القرب، يقال: "غنى بالمكان" أقام به، وجاز أن تكون الضمائر المؤنّثة في أهلها وما بعده للأرض على حذف المضاف، فقد شبّه في الآية مَثَلَ الحياة الدنيا، أعني حالها العجيبةَ الشأنِ التي هي تُقَضِّيهَا بسرعة، وانقراضُ نعيمِها بَغْتَةً بالكلّيّة بعد ظهور قوّتها واغترارِ الناس بها، واعتمادِهم عليها بزوال خُضْرَةِ النبات فَجْأَةً وذهابه حُطامًا لم يبق له أثر أصلاً[1] بعدما كان غَضًّا طَرِيًّا قد التفّ بعضُها ببعض، وزيّن الأرض بألوانه وطراوتها، وتقوّى بعد ضعفه بحيث طَمِعَ الناسُ فيه وظنّوا أنّه سَلِمَ من الجَوائح[2].

فإن قلتَ: قد يُظَنّ أنَّ المشبّه ههنا مفرد. قلتُ: ذلك ظنّ فاسد، إذ ليس المشبّه مفهومَ "مَثَلُ الحياة الدنيا" على إطلاقه، بل هو حالة مخصوصة مركّبة من معان متعدّدة ملحوظة في ضمن ألفاظ مَنْوِيَّةً مُرادَةً، كما أشرنا إليها ههنا سواء قلنا إنّها مقدّرة في نظم الكلام أو لا، وإنّما نَشَأَ ذلك الظنّ من حيث إن مفهوم لفظ "الْمَثَل" أمر مبهم يتّحد بالقصّة المخصوصة المفهومة من ألفاظ أُخَرَ إمّا مذكورةٌ معه كما في قوله تعالى: **﴿كمثل الذي استوقد نارًا**..إلى آخره﴾[سورة البقرة ١٧/٢] أو مقدَّرةٌ أو منويَّةٌ، كما في قوله[تعالى]: **﴿مثلهم﴾**[سورة البقرة ١٧/٢]، و**﴿مثل الحياة الدنيا﴾**[سورة يونس ٢٤/١٠]، لكن هذا الاتحاد إنّما هو من حيث الذات، لا من حيث المفهوم على طريقة قولك: كلّ القوم، وممّا يرشدك إلى أنّ المركّب قد لا يكون بعضُ ألفاظه مذكورةً مع كونها مرادة قطعًا قولُه: "وما الناس إلاّ كالديار"[3] وسَيَرِدُ عليك إن شاء الله تعالى[4] مزيد تفصيل لهذا المعنى.

قوله: (**خياليًّا كان أو عقليًّا**) لا يخفى أنّ المعنى في مثل هذا التركيب على التسوية، أي سواء كونُه خياليًّا وكونُه عقليًّا. وقد مرّ أنّه يجب فيه تقديم الخبر وتأخير المعطوف عليه، وكان في موقع الحال[5]. وقوله: (**من أمور**) خبرُ "كان" الأوّل، وضمير (**حاله**) للتشبيه، و(**في البعد**) متعلّق بـ"حاله"، لأنّه كالقصّة والنبأ والحديث يصحّ عمله في الظرف.

---

[1] سقط من ف: أصلاً.

[2] الجوائح جمع جائحة وهي: الشدة أو المصيبة التي تجتاح المال كلَّه.

[3] مأخوذ من بيت للبيد سبق تخريجه.

[4] سقط من ف: تعالى. في ج: تع.

[5] في ب:+ قوله.

[قبول التشبيه]

قال: (**وأمّا كون التشبيه مقبولاً فالأصل فيه هو أن يكون الشَّبَهُ**) أي التشبيه كما في بعض النسخ، (**صحيحًا**) وقد تقدّم معنى صحّة التشبيه، وهو أن يكون وجه الشبه شاملاً لطرفيه، و(**الابتذالُ**) الامتهانُ، وذلك بأن يكون كثيرَ الاستعمال فيما بين الجمهور لظهوره.

وقوله: (**مِثْلُ أن يكون**) مثال لكون التشبيه (**كاملاً في تحصيل ما علّق به من الغرض**)، وإنّما قال: (**محسوسًا**)، لأن الأصل في المشبّه به أن يكون محسوسًا سواء كان المشبّه محسوسًا أو معقولاً. وقوله: (**لونٍ مخصوصٍ**) بيان لأمر، و(**من جهة**) متعلّق بـ(**بيان حال المشبّه**).

وقوله: (**فالنفس**) تعليل لمعنى الكلام، أي إذا كان المشبّه به محسوسًا أعرفَ شيء بما هو وجه الشبه في بيان الحال أو المقدار كان التشبيه واقعًا بالغرض مقبولاً، لأن النفس إلى الأعرف عندها أَمْيَلُ، وهذا مبنيّ على القاعدة السادسة وعلى الخامسة أيضًا، كما أشار إليه بقوله: (**لا سيّما فيما إلْفُها به أكملُ**) أي: لا مثلَ القبول في الأعرف الذي ميلُ النفس إليه أكملُ وهو المحسوسات[١٠١/ب] والظرف، أعني قولَه: (**فيما إلْفُها به أكملُ**) صلة للموصول في (**لا سيَّما**). قوله: (**لكن يجب في الثاني**) أي في بيان مقدار حال المشبّه على ما هو عليه في نفس الأمر (**كون المشبّه به، مع ما ذكر**) أي مع كونه أعرف (**على حدّ مقدار المشبّه لا أزيدَ ولا أنقصَ**).

قوله: (**أو مثل أن يكون المشبّه به أَتَمّ محسوسٍ في أمر حسّيّ، هو وجه الشبه**) زاد ههنا اعتبار كون وجه الشبه حسّيًّا إشارةً إلى أنّ الأصل فيه أيضًا أن يكون محسوسًا، و(**تنْزيل المشبّه الناقص منْزلةَ الكامل**) يتناول التشبيهَ المقلوبَ أيضًا، إلاَّ أنّ النقصان والكمال هناك بحسب الادّعاء كما ترى في قوله:

وبدا الصباحُ كأنّ غُرَّتَه[١] ....

قوله: (**لمثل ما تقدّم**) المراد بما تقدّم هو أنَّ النفس إلى الأعرف أَمْيَلُ، وله متى صادفتْه أَقْبَلُ، والمراد بمثله هو أنّ النفس إلى الأتمّ الأكمل أميلُ، وله أَقْبَلُ. قوله: (**مُسَلَّمَ الْحُكْمِ معروفَه**) كالمسك، فإنّ خروجه عن مرتبة الدماء بواسطة الفضيلة أمر مسلّم معروف، فإذا شُبِّهَ بحاله حالُ

---

[١] تمام البيت:

وبدا الصباحُ كأنّ غُرَّتَه ... وجهُ الخليفةِ حين يُمتدحُ

البيت لمحمّد بن وهيب الحميري في مدح الخليفة المأمون. أسرار البلاغة ١٧٧؛ نهاية الإيجاز ١٢٥؛ الإشارات ١٥٣؛ التبيان ٣٥٥؛ معاهد التنصيص ٥٧/٢؛أنوار الربيع ٢١٩/٥.

مَنْ فاق نوعُه بحيث يُعَدُّ في نوع أشرفَ كان ذلك التشبيه كاملاً فيما قُصد به من بيان إمكان المشبّه. قوله: (**أو محاولةَ التزيين**) بالنصب عطف على (**بيانَ إمكان الوجود**)، وقد سبق منّا بيان كون المشبّه به في التزيين والتشويه أعرفَبوجه الشبه، وأمَّا كونُه مسلَّمَ الحكمِ معروفةٌ في التزيين والتشويه على ما توهّم، فلا يُجْدِي نفعًا، لأنّهما من الأغراض والكلام في وجه الشبه، وقد سبق مثل هذا التوهّم في الاستطراف.

قوله: (**لبعده عن التصوّر**) هذا بحسب المعنى قائمٌ مقامَ "مطلقًا"، ومن ثمّة حسن عطفُ قولِه: (**أو نادرَ الحضور فيه مع المشبَّه**) على قوله: (**نادر الحضور في الذهن**) و لم يكن من عطف الخاصّ على العامّ بلا نكتة. قوله: (**يَطْلُعُ عليها**) أي يطلع ذلك النادر على النفس، (**لِمَا تَتَصَوَّرُ**) أي لِمَا تتصوَّرُه النفسُ، (**لديه**) أي لدى النادر (**من لذّة التجدّد، وتَتَمَثّلُ**) أي ولّما تتمثّل وتتصوّره النفس مِن تَعَرِّي النادر عن (**كراهة مُعاد**)[1]. وقد وُجد في نسخة مصحّحة هذان الفعلان، أعني: "تتصوّر" و"تتمثّل" بالتذكير على أنّهما لازمان مسندان إلى ضميرٍ "مَا"، وحاصل المعنى على التقديرين أنّ النفس تميل إلى النادر، ولا تنفر عنه لاشتماله على لذّة الجَدَّة وتَعَرِّيه عن كراهة الإعادة، وهذا تفريع على القاعدة السابقة.

[ردّ التشبيه][2]

وقوله: (**هذا**) أي هذا كما ذكر، وضمير (**مسلكه**) للقرب. وقوله: (**من القبول**) صفة لمحذوف أي انخراطه في شيء من القبول. وقوله: (**في سلكه**) أي سلكِ القبول بيان لذلك المحذوف. قوله: (**تَفَطَّنْتَ لأسباب بعده**) هذا التفطّن إنّما هو لمكان التقابل، فإذا عرفتَ أسباب القُرْبِ عرفتَ أنّ أَضْدَادَّها أسباب للبُعد والغرابة، وإذا عرفتَ أسباب القبول عرفتَ أنَّ أَضْدَادَّها أسبابٌ للردّ والرَّدَاءة، فلذلك طَوَيْنَا ههنا[3] ذِكْرَ أسباب الردّ، واعتمدنا في معرفتها على تفطّنك. لا يُقال فعلى هذا كان ينبغي أن لا يتعرّض هناك لأسباب البعد بعد تعرّضه لأسباب القرب، لأنا نقول: كان يمكنه ذلك إلاّ أنّه تركه بناء على أنّ البعد والغرابة في التشبيه أهمُّ، فالتعرّض لأسبابه أولى، ولم يترك أسباب القرب، بل تعرّض لذكرها هناك أيضًا، لأن التشبيه القريب تشبيه

---

[1] سبق تخريج هذا المثل.

[2] يعني عدم قبوله.

[3] سقط من ف: ههنا.

صحيح، وقد يكون مقبولا ومطلوبًا بخلاف المردود، فإنّه إنّما يُعْرَف لِيُحْتَرَزَ عنه، لا لِيُطلب فاستُحسِنَ أنْ تُفَوِّضَ معرفةَ أسبابه ما يُقابله.

قوله: (**ولن يذهب عليكَ**) يُقال: ذهب عليه كذا، إذا فاته بسبب الغفلة عنه، قوله: (**وجرى**) أي التشبيه، (**لذلك**) أي لتفاوت الأسباب (**في شأن قبوله، وردّه على نحو**) مجرى التشبيه (**في شان قُربه وبُعده**) يعني أنّه متى كان أسباب القبول أو الردّ أقوى كان مُسبّبها أكملَ وأشدَّ على قياس تفاوت القرب والبعد نقصانًا وكمالاً بحسب تفاوت الأسباب قوّةً وضعفًا.

[أحكام متفرّقة للتشبيه]

[ترك أداة التشبيه أو المشبَّه، والفرق بين التشبيه والستعارة]

قال: (**واعلم أنّ ليس من الواجب في التشبيه ذكر كلمة التشبيه**) عبّر عن أداة التشبيه بالكلمة تنبيهًا على أنّها قد تكون حرفًا نحو: زيد يشبه الأسد، وقد تكون اسمًا نحو: زيد مثل الأسد، وقد تكون دائرةً بين الاسميّة والحرفيّة نحو: كأنَّ زيدًا أسدٌ. وقد تكون فعلاً نحو: زيد كالأسد. قوله: (**عُدَّ**) أي عُدّ قولك: (**زيد أسد"تشبيهًا**) مثل التشبيه في قولك: (**كأنّ زيدًا أسد، إلاّ في كونه**) أي كونِ زيد أسد (**أبلغَ**)، إذ قد حكم فيه نظرًا إلى الظاهر بأنّه هو هو، وحَكَمَ ثَمّة بأنّه يشبه الأسد وكم بينهما!.

قوله: (**ولا ذِكْرُ المشبّه لفظًا**) أي ذكرًا لفظيًّا، وإنّما اعتبر هذا القيد، لأن المشبّه المحذوف قد يكون مذكورًا تقديرًا، ألا يُرى أنّ استقامة التركيب في (**أسد**) يتوقّف على تقدير زيد بخلاف الأداة المحذوفة في (**زيد أسد**) فإنّه يحتاج إليها لتصحيح المعنى دون التركيب. قوله: (**وأيُّ أسد**) معناه كامل في الأسديّة، وهو عطف على (**أسدٌ**) عَطْفَ الخاصّ على العامّ. وقوله: (**كفى**) جواب (**إذا**) وفاعله مستتر عائد إلى كون المشبّه محذوفًا حذفا مثل حذفه في قولك: (**أسد**). و(**القِصَر**): -بكسر القاف وفتح الصاد- مصدر قَصُرَ فهو قصير، (**بشرائطه**) أي بشرائط الحذف أعني قيامَ القرائن الحاليّة أو المقاليّة موجبةً كانت للحذف أو مُجَوِّزَةً.

وقوله: (**في قوّة الإفادة**) ظرف لـ(**كفى**) أي كفى ذلك الحذف الذي هو ذكر تقديريّ في قوّة إفادة التشبيه على الوجه الأبلغ، كما كان الذكر اللفظيّ مفيدًا له كذلك، وإنّما كفى لأنّ

مسافة التفاوت في المشبّه (**بين الملفوظ والمحذوف**) ذلك الحذفَ قصيرةٌ لا تصل إلى قوّة تلك الإفادة لِتُخِلَّ بها، والسِّرُّ في ذلك أنّ منشأ تلك القوّة هو الحمل بالمواطأة[1]، وهو مشترك بينهما.

قوله: (**وإنّما الواجب**) يعني أنّ الواجب (**في التشبيه**) ليس هو أن يذكر المشبّه ولا يُذكر، ولا يُترك ذكره أصلاً، بل الواجب فيه أنّه (**إذا تُرِك المشبّه**) لم يكن مُعْرَضًا عنه إعراضًا بالكلّيّة مثل الإعراض في هذه الأمثلة المشتملة على المرفوع والمنصوب[١٠٢/أ] والمجرور[2]، فإنّ مثل ما ذُكر من الأمثلة (**لا يُعَدُّ تشبيهًا**)، بل استعارةً، (**وسيأتيك بيان حاله**).

فإن قلتَ: ما معنى الإعراض عنه بالكلّيّة؟

قلتُ: هو أن لا يكون المشبّه مقدّرًا لإتمام الكلام به، ولا مَنْوِيًّا مرادًا أيضًا.

وقد عرفتَ مثال المقدّر لتصحيح الكلام، وأمّا مثال المنويّ المراد من غير احتياج إلى تقديره لإتمام الكلام لفظًا، فهو الذي ذُكِرَ في الكشّاف[3]: أنّه مطويّ على سنن الاستعارة، كقوله تعالى: ﴿**وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ**﴾[سورة فاطر٣٥/١٢] إذ لم يُرَدْ بالبحرين الإسلام والكفر على سبيل الاستعارة بل أُرِيدَ البحران حقيقةً، كما يشهد بذلك سياق الآية إلى قوله: ﴿**وَتَرَى الْفُلْكَ فِيهِ مَوَاخِرَ**﴾[سورة فاطر٣٥/١٢]عند من له ذوق سليم شهادةً قاطعةً، وأريد تشبيه الإسلام، والكفر بهما، فكأنّه قيل: الإسلام بحر عذب فراط والكفر بحر ملح أجاج، فلفظ المشبّه منويّ في الإرادة غير مقدّر في نظم الآية لكونه مغيِّرًا لنظمها، وفي هذا الموضع يلتبس التشبيه بالاستعارة، فيُفرق بينهما بأنّ اسم المشبّه به في الاستعارة يكون مستعملاً في معنى المشبَّه؛ بحيث لو أقيم اسم المشبّه مقامه لاستقام الكلام إلاّ أنّه يَفُوتُ المبالغةَ المستفادة من الاستعارة، وفي التشبيه يكون مستعملاً في معناه الحقيقيّ، فلا يستقيم إقامة اسم المشبه مقامه قطعًا، وبذلك يُعرف كون اسم المشبّه مرادًا منويًّا[4]، وإن لم يكن مقدّرًا في نظم الكلام، كما في هذه الآية.

وإذا تحقّقتَ ما صوّرناه اتّضح عندك مادَّعَيْنَاه: من أنّ التركيب في طرفي التشبيه التمثيليّ قد يكون بألفاظ مقدَّرةً في الكلام أو منويَّةً فيه فتذكَّرْ.

---

[1] أي: الموافقة.

[2] أمثلة السكاكي في المرفوع والمنصوب والمجرور هي: "عندي أسد"، "رأيتُ أسدًا"، "نظرتُ إلى أسد".

[3] انظر: الكشاف، ٣/٣٠٣-٣٠٤.

[4] انظر: المطول، ٣٦٠.

قوله: (**وقرينة المحذوف المبتدأ**) أراد بقرينه نحوَ: أسدٌ وأيُّ أسدٍ، وإنّما قال: (**غير جملة**) إشارة إلى أنّ الجملة لا تتحد بالمبتدأ. قوله: (**استدعى**) أي إيقاعك (**أسدًا خبرًا لزيد أن يكون هو**) أي زيد، (**إيّاه**) أي الخَبَرَ الذي هو "أسد"[1] كونًا مثل كون زيد عينَ الخبر في: (**زيد منطلق**) يعني فيما كان الخبر المفرد فيه صفةً. وقوله: (**في أنّ الذي**) ظرف لمعنى المماثلة، (**وإلاّ**) أي وإن لم يكن هو إيّاه،(**كان: "زيد أسد" مجرَّد تعديدٍ**[2]) بلا إسناد بينهما، ولا استحقاقِ إعرابٍ لهما، والمقدّر خلافه.

قوله: (**فيلزم**) يعني لا بدّ في تصحيح معنى هذا الكلام من أحد أمرين: إمّا جعل اسم الجنس الذي هو أسد وصفًا بمعنى شجاع، وإمّا حمله على حذف أداة التشبيه، والأوّل ممتنع فوجب المصير إلى الثاني.

فإن قلتَ: لا امتناعَ في أنْ لا يستعمل أسد بمعنى شجاع مجازًا.

قلتُ[3]: لا يشتبه عليك أنّه إذا استعمل أسد في مفهوم الشجاع كان مجازًا مرسلاً من باب إطلاق اسم الذات على الصفة الحالة فيه المسبّبة عنه لا استعارةً، إذ لا يُتصوّر تشبيه مفهوم الشجاع بذات الأسد، وإذا حُمل أسدٌ بهذا المعنى على زيدٍ لم يتصوّر أيضًا تشبيه، لكنّا نعلم قطعًا أنّ هناك قصدًا إلى تشبيه في الجملة فامتنع جعله وصفًا امتناعًا عرفيًّا، وأمّا تعلّق الجار به في مثل قوله:

أسدٌ عليَّ وفي الحروب نَعَامَةٌ[4] ....

---

[1] عبارة السكاكي: "إنما عُدّ نحو: زيد أسد، وقرينة المحذوف المبتدأ تشبيها، لأنك حين أوقعت أسدا، وهو مفرد غير جملة، خبراً لزيد استدعى أن يكون هو إياه، مثله في: زيد منطلق". انظر: المفتاح، ٣٥٤.

[2] أي: إذا لم يكن في: "زيد أسد" مقدّر محذوف كانت الجملة خالية من التشبيه.

[3] انظر: المطول، ٣٥٦.

[4] تمام البيتين:

أسدٌ عليّ وفي الحروب نَعَامَةٌ **فَتْخَاءُ تَنْفِرُ من صفير الصَّافِرِ**

هلاَّ برزتَ إلى غزالة في الوَغَى **بل كان قبلك في جناحَيْ طائِرِ**

البيت من الكامل، قائله عمران بن حطان الخارجي. يخاطب الحجاج، وكان الحجاج قد هرب في بعض حروبه مع شبيب بن يزيد الخارجي من زوجه غزالة، فعيّره الشاعر بذلك. انظر: وفيات الأعيان، ٤٥٥/٢؛ الأعلام، ٧٠/٥؛ الإشارات، ١٣٨؛ الإيضاح، ٣٢٨/٢. فتخاء: مسترخية المفاصل لينتها ضعيفتها، والفعل: فَتِخَ.

فليس لأنّ اسم الجنس أُخْرِجَ عن معناه الحقيقيّ، واستعمل في معنى جريءٍ أو جَبَانٍ على ما توهّم[1]، بل لأنّه لوحظ مع معناه الحقيقيّ على سبيل التَّبَعِ ما هو لازم له، ومفهوم منه في الجملة، وهذا القدر كاف للإعمال في الجار، وإذا قلتَ: "رأيتُ زيدًا أسدًا أبوه" جاز، وكان أبوه مرفوعًا بمعنى التشبيه، أي مشبّهًا بأسد[2] أبوه.

قوله: (**وإذا عرفتَ أنّ وجود طرفي التشبيه يمنع عن حمل الكلام على غير التشبيه**) وذالك لأنّك لّما عرفتَ أنّ المشبّه ما لم يكن متروكًا بالكلّيّة مضروبًا عنه صَفْحًا[3] لم يخرج الكلام عن االتشبيه إلى الاستعارة، لأن الكلام حينئذ يشعر بالقصد إلى إثبات المشابهة، وذلك منافٍ للمبالغة المطلوبة في الاستعارة بجعل المشبّه عين المشبّه به على ما يذكر هناك عرفتَ به أنّ وجود طرفي التشبيه سواء كان وجود المشبّه هناك لفظيًّا أو تقديريًّا أو منويًّا (**يمنع عن حمل الكلام على غير التشبيه**) أي الاستعارة، وإذا عرفتَ هذا فقد (**عرفتَ أنّ "فقد" كلمة التشبيه**) مع وجود الطرفين (**لا يُؤَثّر**) في إخراج الكلام عن التشبيه إلاّ بحسب (**الظاهر**)، حيث يُظَنّ أنّ مثل: "زيد أسد" ليس بتشبيه، بل استعارة لخروجه عن الهيئة الأصليّة للتشبيه، (**وعرفتَ**) أيضًا أنّ نحو هذه الأمثلة المشتملة على وجود الطرفين صريحًا من باب التشبيه دون الاستعارة سواء حُمِلَ المشبّهُ به هناك على المشبّه[4] أو لا.

فقوله: (**رأيتُ بفلان أسدًا، ولقيني منه أسدٌ**) كلاهما من التجريد، ومعناه[5]: أن يُنْتَزَعَ من أمر ذي صفة أمرٌ آخر مثله في تلك الصفة مبالغة في كمال تلك الصفة في موصوفها، فكأنّه قيل في هذين المثالين: بلغ فلان في الأسديّة مرتبة صحّ معها أن ينتزع منه أسد آخر. وحينئذ يخفى تقدير أداة التشبيه، وقد يجيء التجريد في غير التشبيه، كقولك: "لي من فلان صديق حميم" أي بلغ من الصداقة مبلغًا صحّ معه أن يستخلص منه صديق آخر.

وقوله: (**وهو أسد في صورة إنسان**) من قبيل ما حُمِلَ فيه على المشبّه اسم المشبّه به، إلاّ أنه وصف بما لا يلائم المشبّه به، كقولهم[6]: "هو بدر يسكن الأرض، وشمس لا تغيب"، ومثل

---

[1] انظر: المطول، ٣٥٩.

[2] في ج: بالأسد.

[3] أي: مُعرَضاً عنه ومتروكًا.

[4] إذا حمل المشبه به على المشبه يسمىهذا التشبيه: التشبيه المطلوب.

[5] انظر: المطول، ٤٣٢.

[6] انظر: أسرار البلاغة، ٢٥١، الإيضاح، ٤١٠/٢.

ذلك لا يَحْسُنُ فيه تقدير أداة التشبيه إلاّ بتغيير صورته. كأَنْ يقال: هو كالأسد إلاّ أنَّه في صورة الإنسان، وهو كالبدر إلاّ أنّه يسكن الأرض.

وقوله: (**إذا نظرتَ إليه لم تر إلاّ أسدًا**) قريب مِن "هو أسد" مع زيادة حصره في الأسديّة، ولا بُعدَ في تقدير الأداة كأَنْ يقال: "لم ترَ إلاّ مثلَ أسد"، و(**إن رأيته عرفتَ جبهةَ الأسد**)[1] يدلّ على لزوم الأسديّة له، وتقدير الأداة بعيد. وفي قوله: (**لَيَلْقَيَنَّكَ منه الأسدُ**) دلالة على ذلك اللزوم مع التجريد. وقوله: (**فعليك بفلان**)[2] يدلّ على لزوم المشبّه للمشبّه به، كأنّ الأسد منحصر فيه. وقوله: (**وليس هو آدميًّا بل هو أسد**) يشارك قوله: (**إنّما هو أسد**) في إفادة حصره في الأسديّة، ويمتاز عنه بالتصريح بالمنفيّ، وبأنّ المنفيّ في: "إنّما هو أسد" يحتمل أن يكون شيئاً آخر غيرَ الآدميّ من الحيوانات التي توصف بالجَرَاءة.

وقوله: (**كلّ ذلك تشبيهات**) جملة اسمية وقعت خبرًا لقوله: (**إنّ نحوَ: "رأيتُ بفلان أسدًا**...إلى آخره). قوله: (**لا فرق**) أي بين هذه[١٠٢/ب] الأمثلة وبين قولك: "هو كالأسد" (**إلاّ في شأن المبالغة**)، فإنّها أبلغ منه، أو أراد لا فرق بين هذه الأمثلة في أنفسها إلاّ بكون بعضها أبلغ من بعض، وإنما لم يندرج شيء منها في الاستعارة لاقتضائها كون المشبّه به المذكور في الكلام مستعملاً في غير معناه الحقيقيّ، وليس الأمر في شيء من هذه الأمثلة كذلك فهي من باب التشبيه، إذ لا واسطة بينه وبين الاستعارة عنده، وإن ذهب جماعة[3] إلى أنّ التجريد الواقع في صورة التشبيه واسطة بينهما. ومن الناس من قال[4] أنّ نحو: "زيد أسد" من قبيل الاستعارة، لأنّه أُجْرِيَ فيه اسمُ المشبّه به على[5] المشبَّه مع حذف كلمة التشبيه، وهذا خلاف لفظيّ راجع إلى تفسير الاستعارة والتشبيه بحسب الاصطلاح.

قال الشيخ عبد القاهر[6]: "فإنْ أبيتَ إلاّ أن تُطلقَ عليه اسمَ الاستعارة فإنْ حَسُنَ دخول أدوات التشبيه لم يَحْسُنْ إطلاقه، كقولك: "زيد الأسد" و"هو شمس النهار". وإنْ حسُن دخولُ

---

[1] هذا اقتباس من بيت أرطاة بن سهية:

إن تلقني لا ترى غيري بناظرة   **تنس السلاح وتعرف جبهة الأسد**

البيت من ابسيط. انظر: الإيضاح، ٥١٣/٢؛ معاهد التنصيص، ١٦/٣. بناظرة: بعين ناظرة.

[2] قول السكاكي في هذا: "وإن أردت أسدا فعليك بفلان". انظر: المفتاح، ٣٥٤.

[3] انظر: المطول، ٣٤٦.

[4] انظر: المطول، ٣٥٩.

[5] سقط من ج: على. في ج:+ اسم.

[6] لخص الشارح قول عبد اقاهر الجرجاني بتصرف. انظرر: أسرار البلاغة، ٢٥١؛ الإيضاح، ٤١٠/٢.

بعضها دون [١]بعض هَانَ الخَطْبُ في إطلاقه، كقولك: "زيد أسد"، إذ لا يَحسُن أن يقال: "زيد كأسدٍ"، ويحسن أن يقال: "كأنّ زيدًا أسدٌ"، وإنْ لم يحسن دخول شيء منها إلاّ بتغيير صورة الكلام كما مرّ كان إطلاقه أقربَ".

قوله: (**فالخيط الأبيض**) هذا تفريع على ما تقدّم، أي إذا كان وجود الطرفين مانعا عن الحمل على غير التشبيه كان الخيطان في الآية[٢] معدودَين من باب التشبيه شُبِّهَ أوّل ما يبدو من الفجر المعترِض في الأفق بالخيط الأبيض، وشُبِّهَ ما يَمْتَدُّ معه من ظلمة الليل بالخيط الأسود.

وقوله: ﴿**مِنَ الْفَجْرِ**﴾[سورة البقرة ١٨٧/٢] بيان للخيط الأبيض صريحًا، ويُعلم منه بيان الخيط الأسود ضِمْنًا، كأنّه قيل: من الفجر وما يمتدّ معه من غَبَشِ[٣] الليل[٤]، ولو لا بيانُهما لكانا من الاستعارة، إذ يراد بهما المشبّهان على تقدير عدم البيان.

فإنْ قلتَ: هَلاّ ترك البيان و لم يقتصر على الاستعارة التي هي أبلغ وأدخل في الفصاحة؟

قلتُ[٥]: لِمَا في هذه الاستعارة من نوع خفاء لاحتمال توهّم القصد إلى المعنى الحقيقيّ، وإن كان مرجوحًا جدًّا فاحْتِيجَ إلى زيادة بيان في حكم هو من الأحكام التي يحتاج إليها كلّ أحد. ألا تري إلى ما نُقِل من اشتباه الحال مع البيان على عَدِيِّ بن حاتم[٦] فإنّه رُوِيَ أنّه عَمَدَ إلى عِقالين أبيضَ وأسودَ، وجعلهما تحت رأسه، فكان يقوم بالليل وينظر إليهما، وأخبر بذلك رسول الله صلّى الله عليه وسلَّم[٧] فضحك وقال: "إن كان وِسادك لَعَرِيضًا إنّما ذاك بياضُ النهار وسوادُ الليل"[٨]. وقبل: كان هذا الاشتباه قبل نزول البيان بقوله [تعالى]: ﴿**من الفجر**﴾.

---

[١] في ف:+ على.

[٢] ﴿**حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ وَلاَ تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ تِلْكَ حُدُودُ الله فَلاَ تَقْرَبُوهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ الله ءَايَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ**﴾[سورة البقرة ١٨٧/٢ بعض الآية].

[٣] في ج: غبس. الغبش: ظلمة آخر الليل.

[٤] في حاشية المصباح: أي ظلمة الليل.

[٥] نقل الشارح هذه العبارات من الكشاف بتصرّف. انظر: الكشاف، ٣٣٩/١.

[٦] هو عدي بن حاتم الطائي من بني ثعلب، كنيته: أبو طريف. انظر: الأعلام، ٢٢٠/٤.

[٧] في ف: عليم.

[٨] انظر: أبو داود، سنن، كتاب الصوم، رقم: ٢٣٤٩؛ البيحقي، السنن الكبرى، ٢١٥/٤؛ الكشاف، ٣٣٩/١.

[مراتب التشبيه][1]

قوله: (**والحاصل من مراتب التشبيه**) ذكر في صدر الأصل الأوّل أنّ التشبيه يستدعي طرفين ووجه شبه، وأنّه لا يصار إليه إلاّ لغرضٍ، وأنّ حاله يتفاوت بين قُرْبٍ وبعْدٍ، وقبولٍ وردٍّ، ويعلم منه أنّ الطرفين والوجه أركان له لتوقّفه عليها دون الغرض، فإنّ فائدة الشيء خارجة عنه متوقّفة عليه بحسب الوجود، وكذا حال الشيء صفةٌ له متأخّرةٌ عنه. وقد نبّه عن قريب على أنْ ليس من الواجب في التشبيه ذكرُ كلمة التشبيه، ولا ذكر المشبّه لفظًا، ويُفهم منه أنّ أداة التشبيه من أركانه، ويُؤَيّد ذلك أنّه إذا عُرِّفَ التشبيه يقال[2]: هو الدلالة على مشاركة أمر لآخر في شيء بالكاف ونحوه. وإذا صُوّر بالمثال قيل: زيد كالأسد في الشجاعة، فصارت أركانه أربعةً. ولّما أشار إلى أنّ في حذف أداة التشبيه مبالغةً أراد أن يَذكر ههنا مراتب التشبيه في القوّة والضعف بحسب أركانه الأربعة ذكرًا وحذفًا، وبنى الكلام على أنّ ذكر المشبّه به لازم قطعًا، وحينئذ إمّا أن يكون المشبّه مذكورًا أو محذوفًا، وعلى التقاديرين إمَّا أنْ يُذكر وجهُ الشبه أو يُحذف صارت الأقسام أربعة، وعلى التقادير إمّا أن يُذكر الأداة، أو يُحذف صارت الأقسام ثمانيةً.

والضابط في القوّة والضعف: أنّ حَذْفَ الأداة يفيد قوّة من حيث إنه جعل المشبّه كأنّه نفس المسبّه به، وأنّ حَذْفَ وجه الشبه يفيد قوّةً أخرى من حيث إنه يعمّ المشابهة بحسب الظاهر، فالمشتمل على هذين الحذفين جامع لِهَاتَيْنِ القوّتَين، كالسابعة والثامنة، والمشتمل على حذف الأداة وحده فيه القوّة الأولى، كالثالثة والرابعة، والمشتمل على حذف الوجه وحده فيه القوّة

---

[1] ذكر السكاكي سبع مراتب للتشبيه، هي:

١- ذكر أركانه الأربعة، وهي: المشبه، والمشبه به، وكلمة التشبيه، ووجه التشبيه. كقولك: "زيد كالأسد في الشجاعة"، ولا قوة لهذه المرتبة.

٢- ترك المشبه كقولك: "كالأسد في الشجاعة"، وهي كالأولى في عدم القوة.

٣- ترك كلمة التشبيه كقولك: "زيد أسد في الشجاعة"، وفيها نوع قوة.

٤- ترك المشبه وكلمة التشبيه كقولك: "أسد في الشجاعة" في موضع الخبر عن زيد، وهي كالثالثة في القوة.

٥- ترك وجه التشبيه كقولك: "زيد كالأسد"، وهي أيضا قوية لعموم وجه التشبيه

٦- ترك المشبه، ووجه التشبيه كقولك: "كالأسد" في موضع الخبر عن زيد، وحكمها كحكم الخامسة.

٧- ترك كلمة التشبيه، ووجه الشبه كقولك: "زيد أسد"، وهي أقوى الكل.

٨- إفراد المشبه به في الذكر كقولك: "أسد" في الخبر عن زيد وهي كالسابعة.

[2] انظر: المطول، ٣١١.

الثانية كالخامسة والسادسة، وما ليس فيه شيء من هذين الحذفين لا قوّةَ له أصلاً كالأولى والثانية.

وقد أشار بقوله: (**وهي أيضا قويّة**) إلى أنّ القوّة الحاصلة بحذف الأداة أكمل من القوّة الحاصلة بحذف الوجه. وإنّما قال في متروك الأداة: (**فيها نوعُ قوّة**) بزيادة لفظ "نوع"، لأنّه لم يصرّح هناك بحيثيّة القوّة، فأشار إليها إجمالاً بأنّها نوع من القوّة. ومن قال: إنّه زاد لفظ "نوع" إيماءً إلى أنّ هذه القوّة أقلّ من القوّة الحاصلة بحذف الوجه فقد وَهِمَ.

فإن قيل: حذف المشبّه به جائز، كما في قولك: "زيد في جواب قول القائل: "مَنْ يُشْبِهُ الأسدَ؟" فإنّه تشبيه قطعًا، إذ معناه: يُشبه الأسدَ زيدٌ. فلا تنحصر المراتب في تلك الثمان.

أجيب: بأنه ليس بتشبيه، إذ لم يقصد به بيان اشتراكهما في أمر، بل قصد بيان الفاعل جوابًا للسائل، وإن سلم فالكلام في تشبيهات البلغاء، ولم يرد مثله فيها.

[الخاتمة]

قوله: (**واعلم أنّ الشبه**) أي التشابه، يقال: "بينهما شَبَه[1]" أي تشابه وتماثل[2]. ولم يُرد بما ذكره أنه يجعل التَّضَادَّ الذي هو كون الشيئين متنافيين بحيث لا يجتمعان وجه شبه بينهما لاشتراكهما فيه لأنّه على تقدير صحّته لا تمليح فيه ولا تهكّم، بل أراد أنّ الوصفين المتضادّين لما اشتركا في صفة المضادّة جاز أن يجعل أحدهما عينَ الآخر بحسب الادّعاء، فيُشَبَّه أحدُ موصوفيهما بالآخر قصدًا إلى (**تمليح**) أي إتيانٍ بشيء مَلِيح، أو إلى (**تَهَكُّمٍ**) أي استهزاءٍ وسُخْرِيّةٍ مثلاً يُجعَل الجبنُ شَجَاعةً، (**فيقال للجبان: ما أشبهَه[3] بالأسد**)، ويجعل البخل سماحة (**فيقال للبخيل: إنّه حاتم[4] ثان**)، وكلّ واحد من المثالين يصلح للتَّهَكُّم والتمليح، بل قد يقصدان معًا.

[١٠٣/أ] فقوله: (**ثم يُنَزَّلُ منْزلةَ شَبَه التناسب**) إشارة إلى جعل أحد المتضادين عين الآخر حتّى يحصل هناك معنى واحدٌ مشتركٌ بين موصوفي المتضادّين على قياس وجه الشبه في صورة التناسب والتماثل، وما تقدّمه توطئة لهذا التنْزيل.

ومعنى قوله: (**حاتم ثانٍ**) أنّه واحد آخر مشارك للأوّل في الجود حتّى كأنّه مسمّى بـ"حاتم"، وتقدير أداة التشبيه فيه ليس بمستحسن، إذ لم يُرِدْ أنّه كحاتم ثانٍ.

---

[1] في ج: شبه وتماثل.

[2] سقط من ج: أي تشابه وتماثل.

[3] في ج: أشبه.

[4] هو: حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج الطائي. سبقت ترجمته ص ١١٠.

[الأصل الثاني من علم البيان]

[المجاز]

[تمهيد: وجه دلالات الكلم على مفهوماتها، ومعنى "الوضع"]

قال: (**الأصل الثاني من علم البيان في المجاز**[1]**، ويتضمّن التعرُّضَ للحقيقة**) يريد أنّ التعرّضَ للحقيقة على سبيل التبعيّة[2] لما بين مفهوميْهما من شبه التقابل، إذ قد اعتبر في مفهوم الحقيقة الاستعمال في الموضوع له، وفي مفهوم المجاز الاستعمال في غير الموضوع له، ولا شكّ أنّ التعقّل غير الموضوع له يتوقّف على تعقّل الموضوع له، وأيضًا تحقّق المجاز وإنْ لم يتوقّف على الحقيقة و لم يستلزمها أيضًا إلاّ أنّه يتوقّف على المعنى الحقيقيّ قطعًا، فناسب أن تُذكر الحقيقةُ في أصله ضمنًا، وتقدّم في الذكر عليه أيضًا.

قوله: (**والكلام في ذلك**) أي في بيان المجاز متضمّنًا لبيان الحقيقة (**مفتقراً إلى تقديم التعرّض لوجه دلالات الكلم على مفهوماتها**)، وذلك التعرّض هو بيان أنّ سبب دلالاتِها ماذا؟ هل هو الوضع، أو ذوات الكلم؟، ومفتقر إلى تقديم التعرّض (**لمعنى الوضع**) بنفسه، (**وللواضع**) بالإشارة إلى أنّه مَنْ هو؟، وإنْ كانت على طريقة الترديد، وإنّما افتقر الكلام في ذلك إلى ما ذكره لما سيأتي من أخذه الوضعَ والدلالة في تعريف الحقيقة والمجاز، ومن تقسيمهما إلى اللغويّ والشرعيّ وغيرهما. قوله[3]: (**في تحقّقه**) أي في ثبوته للفظ،لا في وجوده في نفسه، لأنّ الاختصاص أمر اعتباريّ.

قوله: (**بحكم التقسيم**) إلى العقليّ الحاصر بلا شبهة، (**إمّا الذات**) أي ذات اللفظ. قوله: (**مَنْ يُحكى عنه**) أراد عبّاد بن سليمان الضَّيْمُرِيِّ[4]، وأشار بلفظ "يُحكى" إلى أنّ اختياره للأَوَّلِ ليس بثابت يقينًا لما سيذكره من احتمال التأويل، والأشعريّ[5] وكثير من المحقّقين اختاروا الثاني،

---

[1] سقط من ي: قال: الأصل الثاني من علم البيان في المجاز.

[2] سقط من ب: التبعيّة.

[3] سقط من ج: قوله.

[4] لم أعثر على ترجمة له في كتب التراجم.

[5] الأشعري هو: أبو الحسن علي بن اسماعيل بن أبي بشر إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله... يتصل نسبه بأبي موسى الأشعري (٣٢٤هـ/٩٣٦م)، مؤسس مذهب الأشاعرة. أنظر: وفيات الأعيان، ٣/٢٨٤-٢٨٦.

والبهشميّة[1] اختاروا الثالث[2]. قوله: (**لكان يمتنع نقله**) أي لكان يمتنع نقل ذلك اللفظ عن مسمّاه الذاتيّ إلى معنى آخر؛ بحيث لا يُفهم منه ذلك المسمّى أصلاً سواء كان نقله بنصب قرينة على المعنى الثاني، كما في المجاز، وإمّا بوضعه له كما في العَلَم المنقول، لكنّا نعلم قطعًا أنّه لا يمتنع النقل إلى المجاز والعَلَم في شيء من الألفاظ. قوله: (**على معاني الهنديّة**) أي اللغة الهنديّة.

لا يقال: لعلّ هناك شرطًا فُقِدَ في حقّنا، فلذلك امتنع دلالتها إيّانا على معانيها، لأنا نقول: فحينئذ لم تكن الدلالة على المعنى مستندة إلى ذات اللفظ وحده كدلالته على اللافظ. قوله: (**لِمَا تقدَّم لي**[3]) إشارة إلى ما ذكره من أنّ الناهِلَ اسم للريّان، وإطلاقه على العطشان من باب التفاءل.

قوله: (**لاستلزامه ثبوتَ المعنى مع انتفائه**) لم يُرِدْ بذلك أنّه يلزم حينئذ من قولك: هو جَوْن أن يكون ذلك الشخص في نفس الأمر متّصفًا بثبوت السواد وعدمه معًا فإنّ لزومه باطل قطعًا، إذ لم يقل أحد بأن يحقّق الألفاظ في أنفسها يستلزم تحقّق معانيها المفهومة منها، كما أنّ تَحَقُّقَ اللفظ في نفسه يستلزم تَحَقُّقَ اللاَّفظ، بل أراد أنّه يلزم أن يُفهم منه ثبوت السواد له، وانتفاؤه عنه معًا لامتناع انفكاك الدلالة عليهما عن ذات اللفظ حينئذ، كما يمتنع أنْ تنفكَّ عنه دلالته على وجود اللافظ بمعنى فهمه منه بخلاف ما إذا كانت دلالته على المعنيين المتنافيين بالوضع لجواز تخلّف الدلالة عن اللفظ حينئذ، وقد يقال: تمتنع دلالة اللفظ بذاته على معنيين متنافيين لامتناع مناسبة ذاته لهما معًا وهذا مع كونه غيرَ قطعيّ أقربُ ممّا ذكره المصنّف، لأن مَنْ سمع اللفظ المشترك بين المتنافيين انتقل منه ذهنُه إلى ملاحظتهما مع الجزم بأنّهما ليسا مرادين للمتكلّم معًا في مثل قوله: "هو ناهِل"، ولا شكّ أنّ الدلالة الناشئة من ذات اللفظ عند القائل بذلك هي فهم المعنى منه، لا فهم كونه مرادًا للمتكلّم فتدبَّرْ.

---

[1] البهشمية: إحدى فرق المعتزلة، ويطلق عليهم اسم "الجبائيّة" أيضا. وهم أصحاب أبي هاشم عبد السلام بن أبي علي الجبائي. هم يجوزون أن يعاقب الله العبد من غير أن يصدر منه الذنب. انظر: الملل والنحل، ١١٨/١؛ الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي، ١٠٤/١.

[2] الخلاف بين المتكلمين والبلاغيين يدور حول موضوع: لزوم اختصاص اللفظ بدلالة معينة، ونوع المؤثر في هذا الاختصاص. هل المؤثر هو ذات اللفظ؟ أو الواضع له؟ أو غيرهما؟.

[3] سقط من ف: لي.

[خواصّ الحروف]

قوله: (**أنّ للحروف في أنفسها خَوَاصَّ**) الظاهر: أنّ القائل بهذه الخواصّ أئمةُ علم الاشتقاق[1]، والقائل بخواصّ الأوزان أئمّة علم الصرف، ولك أن تَنْسِبَهما معًا إلى الكلّ، و"الجهر": إشباع الاعتماد في مخرج الحرف ومنع النَّفَس أن يجري معه، و"الهَمْس": ما يقابله. وتحقيق ذلك: أنّ النَّفَسَ الخارج الذي هو وظيفة حرف إنْ تَكَيَّف كلُّه بكيفيّة الصوت حتّى يحصل صوت قويّ كان الحرف مجهورًا وإن بقي بعضه بلا صوت يجري مع الحرف كان الحرف مهموسًا، والحروف المهموسة هي المجموعة في قولك: "سَتَشْحَثُكَ خَصَفَةٌ"[2] وما عداها مجهورة، هذا هو المشهور[3]، واختار المصنّف أنّ المجهورة هي الحروف المجموعة في قولنا: "قَدْك أُتَرْجِمُ ونُطَايِبُ"، وإنّ ما عداها مهموسة. و(**الشدّة**): أن ينحصر صوت الحرف في مخرجه انحصارًا تامًّا، فلا يجري كما في حروف: "أجدك قَطَبْتَ[4]" والرخاوة: أن يجري الصوت جريًا تامًّا، والتوسّط بينهما أن لا يتمّ الانحصار ولا الجري، كما في حروف: "لم يَرْعَوْنَا".

قوله: (**وغير ذلك**) يريد به الاستعلاء والانخفاض والإطباق والانفتاح والقلقلة وغيرها من الصفات المذكورة للحروف في مباحثها، و(**مستدعيةً**) صفة خواصّ، وضمير (**بينها**) و(**منها**) للحروف، وضميرُ "بينهما" للحروف والمعنى. وقوله: (**أن لا يُهْمِلَ التناسبَ**) دالّ على ما هو عامل في: (**إذا أخذ**)، و(**مثل ما ترى**) صفة (**قضاء**)، و(**ما بَيْنِيٌّ**) منسوب إلى ما بين أي بين الشدّة والرخاوة.

[خواصّ التراكيب]

قوله: (**وأنّ للتركيبات**) عطف على (**أنّ للحروف**)، وتحريك العين من: (**الفَعَلاَن**) و(**الفَعَلَى**) يناسب أن يكون معناهما ما فيه حركة كـ(**النَّزَوَان**) وهو ضِراب الفحل، و(**الحَيَدَى**) وهو الحمار الذي يَحِيدُ أي يميل عن ظلّه لنشاطه، وقوّة الضمّ في (**فَعُلَ**) يناسب أن يوضع لأفعال الطبائع اللازمة، ولهذا لم تُغَيَّرْ العينُ في مضارعه، لأنّ أفعال الطبيعة ثابتة، والتشديد في "فعَّل"

---

[1] في ب: الاستعارة.

[2] شحث: سأل وألَحّ في السؤال. المعجم الوسيط، ٤٧٤/١. الخَصَفَة: الثوب الغليظ جدًا. المعجم الوسيط، ٢٣٨/١.

[3] انظر: الصحاح، ٦١٩/٢ مادة: (جهر)؛ ٩٨٨/٢.

[4] قطب: ضمّ حاجبيه وعبس. المعجم الوسيط، ٧٤٣/٢.

يناسب التكثيرَ في معناه. قوله: (**وفي ذلك نوع تأثير لأنفس الكلم**[1][١٠٣/ب] **في اختصاصها بالمعاني**) لا يخفى عليك أنّ اعتبار التناسب بين اللفظ والمعنى بحسب خواصِّ الحروف والتركيبات يَتَأَتَّى في بعض الكلمات كما ذكره، وأمّا اعتباره في جميع كلمات لغة واحدة، فالظاهر أنّه متعذّر فما ظنّك باعتباره في كلمات جميع اللغات.

قوله: (**والحقُّ بعدُ**) أي الحقُّ بعدما أشرنا إليه من أنّ لأنفس الكلم باعتبار خواصّ حروفها وأوزانها نوعَ تأثير في اختصاصها بالمعاني أحدُ المذهبين[2] الأخيرين، لا المذهب الأوّل، لأنّ ذلك النوعَ من التأثير ليس كافيًا في الاختصاص المقتضِي للدلالة، بل هو كما صرّح به باعث على تعيين بعض الألفاظ بإزاء بعض المعاني دون بعض، وترديده الحقّ بين المذهبين الأخيرين ميل منه إلى التوقّف لتعارض الأدلّة من الجانبين، كما بُيِّنَ في موضعه، والتوقيف من الله[3] إمّا بِخَلْقِ علم ضروريّ بأنّ هذه الألفاظ وُضِعَتْ بإزاء تلك المعاني، وإمّا بالوحي إلى واحد أو جماعة، وإمّا بالإلهام على أحد الوجهين، ولمّا كان الإلهام أقربَ هذه الوجوه اختاره وعطفه على التوقيف، كأنّه تفسير له، وصرّح بالوضع في المذهب الثاني لِيُعْطَفَ عليه الاصطلاحُ ويشيرَ إلى أنّه لا يتأتّى من واحد، بل لا بدّ فيه من توافقٍ بين جماعة، ولم يصرّح ههنا بطريق الإعلام لظهور أنّه الترديدُ والقرائن، كما في الأطفال، بل صرّح به في المذهب الأوّل لنوعِ خفاءٍ فيه، و(**قولاً**) في الموضعيْن منصوب على أنّه مصدر مؤكّد لنفسه. قوله: (**والوضع عبارة**) أراد به الوضع المتعلّق بالكلم، لأن الكلام في هذا الوضع دون الوضع الشامل للدَّوال الأربع، واختار (**اللفظة**) على اللفظ إشارة اختصاص الوضع بالمفردات عنده.

وقال: (**معنًى**) بالتنكير، أي: أَيَّ معنًى كان. و(**تعيينُ اللفظيّة بإزاء معنًى بنفسها**) قد يكون على وجه جزئيّ كتعيين لفظة الضرب بإزاء معناها، ويسمَّى وضعًا شخصيًّا، وقد يكون

---

[1] في ج: الكلام.

[2] المذهبان في اختصاص التراكيب بالمعاني هما:

١- التوقيف والإلهام:هما تخصيص الله تعالى كلمات معينة لمعان معينة.

٢- الوضع: يرادفه مصطلح. والاصطلاح: هو تخصيص العقلاء كلمات معينة لمعان معينة التوفيق والإلهام أمر رباني، أما الوضع والاصطلاح فهو أمر بشري اصطلح العقلاء عليه في تخصيص تركيب. انظر: المفتاح، ٣٥٧-٣٥٨. انظر للمذاهب في وضع الألفاظ: الإحكام في أصول الأحكام، ١٠٤/١-١١٢ ؛ المزهر في علوم اللغة وأنواعها (للسيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة)، ٣٨-٤٦.

[3] في ج:+ تعالى .

على وجه كلّيٍّ، كأوضاع المشتقّات مثل اسم الفاعل والمفعول والمُصَغَّر والمنسوب، وفعل الأمر والفعل المبنيّ للمفعول إلى غير ذلك ممّا يتعلّق بالهيئات، فإنّها ليست موضوعة بخصوصيّاتها، بل بقواعدَ كلّيّة كان يقال مثلاً: اسم الفاعل من كذا على[1] صيغة كذا، ويسمّى هذا وضعًا نوعِيًّا، وليس في المجاز وضع بالتفسير المذكور لا شخصِيٌّ ولا نوعيٌّ، إذ لا بدّ في تعيين المجاز بإزاء معنى من اعتبار قرينة، إمّا شخصيّة وهو ظاهر، أو كلّيّة كما في اعتبار واضع اللغة أنواعَ العلاقات المجازيّة، فإنّه لم يُكْتَفَ باعتبارها وحدها، بل اُعتبر معها أن تكون هناك قرينة ما[2] دالّة على المعنى المراد. ومن قال: في المجاز وضْع ثان[3]، لم يَعتبر في تعريف الوضع قيد (**بنفسها**)، فوجب عنده أن يكون اعتبار الواضع للعلاقات وضعًا نوعيًّا، لكنّه متفرّع على وضع سابق، فيكون وضعًا ثانيًا. قوله: (**إذا عيّنتَه بإزاء ما أردته**) أي ما أردته من المعاني أيَّ معنًى كان، لكن يجب أن يكون تعيينك هذا على قانون العلاقات المعتبرة في اللغة.

قوله: (**وأنّ الوضع تعيين الكلمة**) أَبدل ههنا اللفظ بــ(**الكلمة**) إشارةً إلى أنّ اللفظةَ بما ذكره من التعيين صارتْ كلمةً مع أنّ المذكورَ في تعريفات الحقيقة والمجاز هو الكلمة دون اللفظة وما شرع فيه الآن تمهيد للشروع في تعريفاتهما. قوله: (**غيرُ ممتنعة**) وذلك لجواز أن يكون بينهما مناسبة مصحِّحة لانتقال الذهن من المعنى الأوّل إلى الثاني، كما نُبِّهْتَ عليه في صدر فصل علم البيان. قوله: (**على ذا**) أي: على ما ذكر من أنّ الكلمة المستعملة يُطلب بها (**تارةً معناها**) فتكون حقيقة، (**وأخرى معنىَ معناها**) فتكون مجازًا، وإنّما لم يذكر الكناية لدخولها في الحقيقة، كما سيصرِّح به حيث يبيّن خلاصة أصلَيِ المجاز والكناية، ومبنى دخولها في الحقيقة أن يجعل إرادة المعنى الموضوع له باستعمال اللفظ فيه في الحقيقة أعمُّ من أن يكون وحدها كما في التصريح، أو مع إرادة معنى المعنى، كما في الكناية، وأمّا إرادة معنى المعنى على الانفراد فهي في المجاز وحده.

---

[1] سقط من ج: على.

[2] سقط من ب: ما.

[3] على هامش ج: قاله ابن الحاجب.

[تعريف الحقيقة وأقسامها]

قال: (**فالحقيقة**)[1] قد سبق توجيه التعرّض لها في أصل المجاز وتقديمها عليه، و(**التأويل في الوضع**) هو أن لا يكون وصفًا حقيقيًّا، بل ادّعائيًّا، إذ لا بدّ حينئذ أن يكون مبنيًّا على تأويل، وذلك، أعني الوضع التأويليَّ إنّما يوجد في الاستعارة بأن يُستعار المعنى الموضوع له لغيره بطريق الادّعاء مبالغةً، ثمّ يُطلق عليه اللفظ فيكون مستعملاً فيما هو موضوع له ادّعاءً، لا تحقيقًا، وسيرد عليك في مباحث الاستعارة تحقيق التأويل الذي هو مبنى ذلك الادّعاء، وأنّه لا يقتضي كونَ المستعار مجازًا عقليًّا، وحقيقةً لغويَّةً، بل هو مجازٌ لغويٌّ. ثمّ إنّ الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة ممّا لا حاجة إليه في صحّة الحدّ، لأنّ لفظ الوضْع وما يشتقّ منه إذا أطلق تبادر الفهم إلى ما هو بالتحقيق دون التأويل، لكنّه أراد دفع الوهم لمكان الاختلاف في الاستعارة هل هي مجاز لغويّ أو حقيقة لغويّة؟ ونظيره في دفع الوهم الاحتراز في حدّ الفاعل بقيد تقديم الفعل عليه عن المبتدأ في: "زيد قام"، و في حدّ النعت عن الحال[2] بقيد الإطلاق.

وقوله: (**على أصحّ القولين**) لا يجوز أن يتعلّق بقوله: (**تُعَدُّ**)، لأنّ أصحّ القولين هو: أنّ الاستعارة مجازٌ لغويٌّ، لا مجاز عقليّ[3]، هو حقيقة لغويّة بناءً على ذلك الادّعاء فكيف يصحّ أن تُعدّ الاستعارة مستعملة فيما هي موضوعة له على القول الأصحّ، بل هو متعلّق بقوله: (**ليحترز**) أي إنّما يحترز في حدّ الحقيقة عن الاستعارة على القول الأصحّ الذي هو أنّه مجاز لغويّ، وأمّا على القول الآخر وهو: أنّه مجاز عقليٌّ وحقيقةٌ لغويّةٌ فلا يجوز الاحتراز عنها، لكنّ الأنسب حينئذ أن يُقدَّم قولُه: (**على أصحّ القولين**) على قوله: (**ففي الاستعارة**) لئلاّ يقع فاصلاً بين "تُعَدُّ"وما عُطِفَ عليه، أعني: (**ولا نسمِّيها**).

وَاعْتُرِضَ[4] على هذا الحدّ: بأنّه لا بدّ فيه من التقييد باصطلاح التخاطب، كما هو المشهور في الكتب؛ لئلاّ ينتقض بلفظ الصلاة مثلاً إذا استعمله اللغويّ في الأركان المخصوصة لاشتمالها على الدعاء فإنّه حينئذ مجاز قطْعًا مع دخوله في الحدّ.

---

[1] انظر لمزيد علم: الطراز المتضمن، ١/٤٧-٤٩.

[2] في ف: وعن الحال في حدّ النعت.

[3] انظر: المطوّل، ٣٨٦-٣٨٧. لخّص الشارح هنا كلام التفتازاني .

[4] المعترض هو الخطيب القزويني. انظر: الإيضاح، ٣٩٢/٢.

ودُفِعَ[1]: بأنّ الحيثيّة مرادة، أي المستعملة[١٠٤/أ] فيما هي موضوعة له من حيث إنها موضوعة له، وما ذكرتم من المثال ليس كذلك، ومَنْ أَورد قيدَ اصطلاحِ التخاطب في حدّ الحقيقة أراد به مزيد التوضيح، إذ تُوُهِّمَ أنّ الحيثيَّة لا تُعتبر في الحدود.

قوله: (**ولك أن تقولَ**) وضَع في هذا الحدّ قوله: (**ما تدلّ عليه بنفسها**) موضع (**ما هي موضوعة له**) في الحدّ السابق بناءً على أنّ الوضع، أعني تعيين اللفظة: (**بإزاء معنًى بنفسها**) يستلزم دلالتها بنفسها عليه، بل هما متلازمان إذا خصَّصتَ الدلالة بـ"ما" للوضع مدخل فيها ووضع أيضاً في هذا الحدّ قوله: (**دلالة ظاهرة**) موضع قوله: (**من غير تأويل في الوضع**) في الحدّ السابق، فاحتُرِز به أيضًا عن الاستعارة فَوَرَدَ عليه أنّ الاستعارة وإنْ فرضناها مستعملة فيما هي موضوعة له بناء على أنّ الوضع أعمّ من التحقيقيّ والتأويليّ ليست مستعملة فيما تدلّ عليه بنفسها لاحتياجها في الدلالة على ما أريد بها إلى القرينة كما سيأتي في بحث الاستعارة وجوابه أنّه يُدَّعَى أنّ مَنْ جَعَلَها مستعملة فيما وضعت له فقد جعلها مستعملة فيما دَلَّتْ عليه بنفسها بناءً على استلزام الوضع دلالةَ اللفظة بنفسه فتكون قرينة الاستعارة عنده كقرينة المشترك بطريق الادّعاء في أنّها لدفع مزاحمة المعنى الآخر، لا لتحصيل الدلالة على المعنى المراد لكن يتّجه حينئذ أن لا تكون دلالة المشترك المأخوذ مع القرينة دلالة ظاهرة حاصلة بنفس اللفظ كما في الاستعارة فيخرج المشترك عن الحدّ أيضًا ويمكن أن يدفع بأنّ ذلك في الاستعارة ادِّعائيّ وفي المشترك تحقيقيّ، فلا يلزم من عدم الظهور في الاستعاوة عدم الظهور في المشترك.

قوله: (**أو "القُرْءِ"**)[2] دخول المشترك في الحدّ الأوّل للحقيقة ظاهر بخلاف دخوله في الحدّ الثاني[3]، فلذلك تعرَّض لبيانه فَزَعَمَ بعضهم أنّ معنى قوله: "أو القُرْء" إلى قوله: (**منتسبًا إلى الوضعين**) هو أنّ القرء مثلاً لّما وُضِعَ لكلّ واحد من معنييه صريحًا لَزِمَ ضمنًا أن يكون موضوعًا

---

[1] ذكر الشارح هنا رَدَّ التفتازاني على اعتراض الخطيب موجزًا: انظر: المطول، ٣٨٨-٣٨٩؛ وقابل مع الإيضاح، ٣٩٢/٢.

[2] القُرْءُ: الحيض، أو الطهر من الحيض. انظر: المعجم الوسيط،٧٢٢/٢. و"القُرْءُ" مأخوذ من مثال السكاكي: "أو القرء في أن لا يتجاوز الطهر والحيض غيرَ مجموع بينهما". المفتاح، ٣٥٨.

[3] حدود الحقيقة عند السكاكي هي:

١- إنّ عدم استعمال الكلمة لا يجعلها حقيقة.

٢- استعمال الكلمة فيما وضعت له في اصطلاح التخاطب.

٣- عدم حصول المعنى الموضوع لها بالتأويل.

انظر: المفتاح، ٣٥٨.

للقدر المشترَك، أعني مفهوم الأحد الدائر بينهما، وذلك لأنّ تعيين اللفظ للأحد المطلق لا لمجموع المعنيين من حيث إنه مجموع فإنّه غير لازم، فإذا استعمل لفظ "القُرْء" مطلقًا، أي غير مقيّد بالنسبة إلى أحد وَضْعَيْهِ كان مستعملاً في الأحد المطلق الدائر بين معنييه، فإنّ الأحد المطلق معناه الذي يدلّ عليه بنفسه ما دام منتسبًا إلى الوضعين.

فقوله: (**في أن لا يتجاوز**) إمّا بتأويل مصدر بمعنى الفاعل، أي وكاستعمال القرء في غير المتجاوز، وهو الأحد الدائر، وإمّا بتقدير مضاف، أي وكاستعماله في ذي أن لايتجاوز، وهذا كما ترى مردود جدًّا:

أمّا أوّلاً[1]: فبأنّ الوضع لكلّ واحد منهما بخصوصه لا يستلزم الوضع لمفهوم الأحد المطلق المشترَك بينهما، وهو ممّا لا سُتْرَةَ به، ولو صحّ ذلك لامتنع كون اللفظ مشتركاً بين معنيين فقط ولَوَجَبَ إذا أطلق لفظُ القَرْءِ أنْ يتردّد بين معان ثلاثة، أعني ذلك المفهوم الكلّيّ وفرديه.

وأمّا ثانيًا: فبأنّا نعلم قطعًا أنّه إذا أطلق لفظ القرْء فقد أريد به أحد معنييه بعينيه إلاّ أنّا لا نعلمه فكيف يقال أنّ المقصود به ذلك المفهوم الكليّ، وأنّ اللفظ مستعمل فيه.

وأمّا ثالثًا: فإنّ الحكم بكونه موضوعًا للقدر المشترك يستلزم كونه متواطيًا بالقياس إلى معنييه مع كونه مشتركًا بينهما، وذلك ممّا لم يقل[2] به أحد، ولا يرضى بالتزامه من له أدنى معرفة باللغة.

فالصواب أن يُقال: أراد أنّ القرء إذا لم يخصّص بأحد وضعيه تبادر منه إلى الذهن أنّ المراد: إمّا هذا بعينه وإمّا ذاك بعينه، وكلّ واحد من هذين الْمُعَيَّنَين وُضِعَ اللفظُ له بخصوصه فيكون مستعملاً فيما يدلّ عليه بنفسه لِمَا عرفتَه من أنّ الوضعَ يستلزم دلالة اللفظ بنفسه، ولا شكّ أنّ هذين المعيَّنين متساويان في التبادر إجمالاً وأنّ اللفظ لا يتجاوزهما إلى معنًى ثالث، فيكون دلالته على ذلك المعيَّنُ المرادَ ظاهرةً، لأنّها ليست مرجوحة بالقياس إلى الدلالة على المعيّن الآخر مع كونها راجحة بالقياس إلى دلالة ذلك المشترك على معانيه المجازيّة.

فقوله: (**في أن لا يتجاوز**) لم يُرِدْ به أنّ اللفظ مستعمل في عدم التجاوز، بل أراد أنّه في ذلك الاستعمال لا يتجاوزهما، فكأنّه مستعمل في عدم التجاوز، وأشار بقوله: (**غير مجموع**

[1] ردَّ الشارح بهذه العبارة على التفتازاني. انظر: حاشية المطول، ٣٥٠.
[2] سقط من ج: يقل.

بينهما) إلى أنّ المشترك لا يصحّ استعماله في جميع معانيه إمّا مطلقًا كما ذهب إليه الجمهور، وإمّا على الخصوص، أعني إذا كانت المعاني متضادّة، كما في لفظ القرء ونظائره.

قوله: (**أمّا إذا خصّصتَه بواحد**) التخصيص في قوله: (**القُرْءُ: بمعنى الطُّهْر**) ظاهر[١]، وأمّا في قوله: (**القُرْء، لا بمعنى الحيض**) فلأنّه لا ثالث للمعنيين، فَنَفْيُ الحَيْض تعيينٌ للطهر، قوله: (**كما كان الوضع عيْنه بإزائه بنفسه**)[٢] يعني أنّ تعيين لفظ "القُرْء" بإزاء الطُّهْر بنفسه يقتضي أن يكون هو[٣] دالاًّ[٤] عليه بنفسه، وإنّما احتيج إلى المخصِّص لدفع المزاحم، فالقرينة في المشترك لتعيين الدلالة لا لتحصيلها، وفي المجاز لتحصيل الدلالة، فهي كجزء من مقتضِي الدلالة ههنا، وللإشارة إلى هذه التدقيقات التي أوضحناها. قال: (**وأنّه**) أي ما ذكره من حال المشترك مخصَّصًا بأحد وضعيه وغير مخصّص، (**لَمَظنّةُ فَضْلِ تأمُّلٍ منك فاحْتَطْ**) أي: اِسْتَعْمِلْ الاحتياطَ في التأمُّل.

قوله: (**المستعملة**[٥] **في معناها بالتحقيق**) خَرَجَ بقوله: (**معناها**) ما عدا الاستعارةَ من المجازات، لأنّ المتبادر من لفظ المعنى إذا أطلق هو ما وضع اللفظ بإزائه، وخرج بقيد التحقيق الاستعارةُ، فإنّها مستعملة فيما هو معناها بالتأويل،[١٠٤/ب] والكناية داخلة في حدود الثلاثة للحقيقة، كما نبَّهناك عليه، ولا بدّ في الحدَّين الأخيرين أيضًا من إعتبار قيد الحيثيّة، أو التصريح باصطلاح التخاطب. قوله: (**وهذا المأخذ**) يريد به ما ذكره من أنّه (**متى تعيّن عندك**) صاحب الوضع (**نَسَبْتَ الحقيقة إليه**)، (**يُعَرِّفُكَ**) أي يجعلك عارفا بإمكان (**انقسام الحقيقة إلى أكثر**) من تلك الثلاثة، وذلك[٦] بأن يتعيّن مثلا أنّ الوضع من النحاة أو المتكلّمين، فيقال: حقيقيّة نحويّة أو كلاميّة، وقد يُسَمَّى أمثال هذه اصطلاحيّةً وعرفيّةً خاصّةً.

---

[١] في ج: ظ.

[٢] في ي:+ أو لا معنى لذلك التعيين إلا جعله بحيث.

[٣] سقط من ي: يعني أنّ تعيين لفظ "القُرْء" بإزاء الطُّهْر بنفسه يقتضي أن يكون هو.

[٤] في ي: يدلّ.

[٥] في ي: المستعمل.

[٦] سقط من ف: وذلك.

[تعريف المجاز وأقسامه]

قوله[١]: (**وأمّا المجاز**) ذكر ههنا كلمة "أمّا" اهتماما بشأن المجاز لكونه مقصودًا أصليًّا، وأورد له حدوداً ثلاثة[٢] مقابلة لحدود الحقيقة على ترتيبها. وقوله: (**بالتحقيق**) متعلّق بـ(**موضوعة**) أي هي مستعملة في غير الموضوع له التحقيقيّ فيتناول الاستعارة المستعملة في الموضوع له التأويليّ، ولَمّا لم يمكن اعتبار الحيثيّة ههنا كما اعتُبِرَتْ في حدّ الحقيقة، إذ لا معنى للاستعمال في غير الموضوع له من حيث إنه مغاير له احتاج إلى ذِكْرِ قَيْدٍ آخَرَ يقوم مقام قيد اصطلاح التخاطب في المشهور، فلذلك اعتُبِرَ كونُ المعنى المستعمل فيه غيْراً (**بالنسبة إلى نوع حقيقة تلك الكلمة**) حتّى إذا كان نوع حقيقتها لغويّا وجب أن يكون تلك الكلمة مستعملة في معنًى مغايرٍ لِمَا وُضِعَتْ له في اللغة مطلقًا، وجاز حينئذ أن يكون ذلك المعنى المغاير عَيْنَ معناها الشرعِيِّ أو العرفيّ[٣] مثل أن يستعمل صاحب اللغة لفظ الصلاة في الأركان المخصوصة ولفظ الغائِط[٤] في قضاء الحاجة، فإنّهما مجازان داخلان في الحدّ، وإنّما قلنا: "مطلقًا" احترازًا عن المشترك المستعمل في بعض معانيه الحقيقيّة، فإنّه مستعمل فيما يغاير الموضوع له معيّنًا لا مطلقًا، وكذا إذا كان نوع حقيقتها شرعيًّا وجب أن تكون تلك الكلمة مستعملة في غير معناها الشرعيّ مطلقًا مع جواز كونه عينَ معناها اللغويّ، مثل أن يستعمل الشارع لفظ الصلاة في الدعاء، وقِسْ على ذلك إذا كان نوعُ حقيقتها عرفيًّا، والباء في قوله: (**بالنسبة**) متعلّقة بـ"الغير" وكأنّه أعاد لفظ (**الغير**) ليظهر تعلّق هذا الجارّ به، وأمّا ذكر (**استعمالاً**) فبالتبعيّة إظهارًا لمتعلّق الجارّ الداخل على "الغير".

وقوله: (**احتراز أن لا يخرج**) إمّا محمول على حذف "اللام" دون "عَنْ" أي احترازًا لئلاّ يخرج وإمّا محمول على زيادة كلمة لا، كما في: ﴿**لِئَلاَّ يَعْلَمَ**﴾[سورة الحديد ٢٩/٥٧] أي احترازًا عن

---

[١] في ب: قال.

[٢] حدود المجاز ثلاثة، وهي:

١- أن يكون اللفظ كلمة مستعملة.
٢- أن تستعمل في غير ما وُضِعَت له نالتحقيق.
٣- أن تكون هناك قرينة مانعة من المعنى الذي وضعت له الكلمةُ.

انظر: المفتاح، ٣٥٩.

[٣] المعنى اللغوي: هو المعنى الذي وضعه واضع اللغة. والمعنى العرفيّ: هو المعنى الذي لم يتعين واضعه للكلمة أو لم يُعرف. والمعنى الشرعيّ: هو المعنى الذي يضعه لها الشارع. انظر: المفتاح: ٣٥٩.

[٤] الغائط في الأصل: المنخفض الواسع من الأرض. انظر: المعجم الوسيط، ٦٦٦/٢.

أن يخرج. وقوله: (**نظرًا**) تعليل لـ"احتراز"، ولا بدّ في قوله: (**احتراز عمّا إذا اتّفق**) من تقدير مضاف، أي عن خروج ما إذا اتّفق. وقوله: (**لا بالنسبة**) معطوف على محذوف، أي فيما يكون موضوعة له بالنسبة إلى غير نوع حقيقتها، (**لا بالنسبة إلى نوع حقيقتها**)، وإنّما جعل إطلاق لفظ الدابَّة في العرف على الحمار بطريق المجاز بناء على أنّه في العرف مخصوص بالفرس والبغل.

قوله: (**فتقع**) أي الكناية مستعملةً في غير ما هي موضوعة له، وذلك لأنّها ليست موضوعة للمكنَّى عنه، بل للمكنَّى به، وهي مستعملة في المكنَّى عنه، لأنّه المقصود الأصليّ من الكناية، لا المعنى الموضوع له، أعني المكنّى به، فإنّه مراد على أنّه وسيلة إلى ذلك المقصود الأصليّ.

وههنا **بحث**: وهو أنّ الموضوع له إذا لم يكن مقصودًا أصليًّا في الكناية لم تكن مستعملةً فيه لِمَا سيصرّح به، فلا يندرج الكناية في حدود الحقيقة أصلاً، ويكون تقييده فيما سيأتي للحقيقة بالتي ليست بكناية لغوًا.

ويمكن أن **يُجاب** عنه: بأنّه صرّح في آخر بحث الكناية: "بأنّ اللفظ إذا استعمل فإمّا أن يراد معناه وحده، وهو الحقيقة أي التي ليست بكناية، أو يراد به غير معناه وحده، وهو المجاز، أو يراد به معناه وغيرُ معناه معًا، وهو الكناية".

وعلى هذا يقال: الكناية مستعملة في مجموع المعنيين، وذلك ظاهر، ويقال أيضًا: إنها مستعملة في كلّ واحد منهما لكونه داخلاً في الغرض الأصليّ، ولا استحالةَ في كون أحد جزئي الغرض الأصليّ وسيلة إلى الجزء الآخَر، فبهذا الاعتبار يدخل الكناية في حدّ الحقيقة، ويحسن تقييد الحقيقة بالتي ليست بكناية.

هذا، وأنت تعلم أنّه قد لا يُقصد بالكناية معناها الموضوع له أصلاً[1]، كما في قولك لمن لا نِجادَ له: "إنَّه طويل النِّجاد" قصدًا إلى طول قامته، وأمّا ما يقال: من أنّه لا بدّ في الكناية من أن يُقصد تصوير المعنى الأصليّ في ذهن السامع لينتقل منه إلى المكنَّى عنه، فيكون الموضوع له مقصودًا في الكناية من حيث التصوير دون التصديق، فليس بشيء إذ لا بدّ في المجاز أيضًا من تصوّر المعنى الحقيقيّ ليُفهم المعنَى المجازيُّ المشتمِلُ على المناسبة المصحّحة للاستعمال، فدعوى كون الموضوع له مقصود التصوير في الكناية دون المجاز تحكّم. فالأَولى: أن يقتصر في الكناية

[1] انظر: المطول، ٤٠٧.

على جواز إرادة المعنى الموضوع له لعدم وجوب القرينة المانعة عن إرادته في الكناية بخلاف المجاز[1]، فإنّ هذه القرينة واجبة فيه، وحينئذ تجعل الكناية قسمًا ثالثًا على حدة.

قوله: (**في معنى معناها بالتحقيق**) هذا الظرف، أعني قوله: (**بالتحقيق**) متعلّق بـ(**معناها**) حال منه، والعامل فيها معنويّ كأنّه قيل: المستعملة فيما يناسب معناها ملتبِسًا بالتحقيق، وفائدته: أن لا تخرج الاستعارة عن الحدّ فإنّها ليست مستعملة في معنى معناها مطلقًا لكونها مستعملةً في معنى معناه بالتأويل. قوله: (**استعمالا في ذلك**) أي في معنى معناها، والجار، أعني (**بالنسبة**) متعلّق بمعنى المغايرة المستفادة من "معنى معناها". وقوله: (**في ذلك النوع**) متعلّق بـ"معناها"، أي ما يكون معناها في ذلك النوع.

وَ**اعْتُرِضَ**[2] على حدود المجاز: بأنّه يجب أن يزاد فيها قيد يُخرج الغلطَ، كقولك: "خُذْ هذا الفرسَ" مشيرًا إلى كتاب في يدك، فذلك القيد مثل قولهم: لعلاقة بينهما. وقولهم: على وجه يصحّ.

وأجيب[3]: بأنّ عبارة الحدود مشعرة بأنّ ذكر (**الكلمة**) عن قصد، ولا قصدَ في ذكر الغلط، وهو غلط، إذ ليس المراد به ما يكون سهوًا من اللسان، بل ما يكون خطأً في اللغة صادرًا عن قصدٍ.

قوله: (**واعلم**) أراد به تحقيق قيد الاستعمال المأخوذ في تعريفات الحقيقة والمجاز، وهو كلام حقّ، لأنّ مستتبعات التراكيب ليست ممّا استعمل فيها الألفاظ. وأمّا كون هذا التحقيق منافيًا لإدراج الكناية في حدّ الحقيقة فقد أشرنا إليه، وإلى ما له وما عليه. قوله: (**ومن حقّ الكلمة في الحقيقة**) بيان لسبب استغناء الحقيقة عن القرينة، وقيَّدها بغير الكناية، لأنّ الكناية يفتقر في دلالتها على المكنَّى عنه إلى قرينة، وإن لم تفتقر[١٠٥/أ] إليها في دلالتها على معناها الأصليّ، والباء في: (**بنفسها**) متعلّقة بـ(**أنْ تستغني**). وقوله: (**لتعيّنها**) تعليل للاستغناء بنفسها عن غيرها، فإنّ تعيّن الكلمة بنفسها لمعنى بحُكْمِ الوضع يقتضي ذلك الاستغناء.

قوله: (**وأمّا ما يُظَنّ بالمشترَك**) يعني قد يُظَنّ أنّ المشترك مع كونه حقيقة غيرَ كناية محتاجٌ إلى قرينة، فلا يصحّ الحكم بأنّ الحقيقة غيرُ الكناية على الإطلاق مستغنية بنفسها عن[1] الغير،

[1] انظر لتعريفات المجاز وما يدور حوله من النقاش: الطراز المتضمّن، ٦٤/١-٦٨.
[2] الذي اعترض على تعريفات السكّاكي للمجاز هو الخطيب القزويني. انظر: الإيضاح، ٣٩٢/٢-٣٩٣.
[3] هذا الجواب للتفتازاني عن اعترض الخطيب: انظر: المطول، ٣٨٩.

وذلك ظنّ فاسد، فإنّ المشترك إذا دار بين وضعيه تبادر منه الفهم إلى الموضوع له، وإن لم نعلمه بعينه، لكنْ لّما لم يذهب الفهم إلى غير الموضوع له كان في دلالته على الموضوع له إجمالاً مستغنيًا عن القرينة، وإذا خُصِّص بأحد وضعيه انتصب دليلاً دالاًّ بنفسه على معيّن، وذلك التخصيص لدفع المزاحمة، لا لتحصيل الدلالة واقتضائها كما مرّ. قوله: (**وحقّ الكلمة في المجاز**) بالغَ في احتياج المجاز إلى القرينة، حيث قال: "وحقّ المجاز بترك لفظة "مِنْ" فكأنّ حقَّه منحصر في عدم الاستغناء عن القرينة". وقوله: (**ليعيّنها**) على صيغة المضارع تعليل لعدم الاستغناء، أي لتعيين[2] ذلك الغير الكلمةَ لما يراد منها.

قوله: (**وسُمّيتْ الحقيقة حقيقةً**) أراد بيان المناسبة بين المعنى الاصطلاحيّ والمعنى اللغويّ. قوله: (**لمكان التناسب**) أي لوجوده على أنّ المكان "مَفْعَل" بمعنى الكون، أي الثبوت والوجود، وجاز أن يكون لفظ المكان مقحّمًا لأجل التفخيم، أي لمنْزلة التناسب.

قوله: (**إذا وجب**) أي ثبت، ولهذا[3] فَسَّرَ "الواجب" بالثابت كي لا يُتَوَهَّمَ منه معنى اللازم عقلاً أو شرعًا. قوله: (**واجب لها ذلك**) أي ثبوتها في موضعها، وقد أكّد به قوله: (**ثابتةٌ في موضعها الأصليّ**) رعايةً لما تقدّم من قوله: (**فمعناها الواجب**). قوله: (**فهو عندي للتأنيث في الوجهين**) إمّا على الوجه الثاني وهو كونها (**فَعِيلاً بمعنى فاعِل**) فظاهر لأنّها في الأصل صفة للكلمة، فلا بدّ من التأنيث، وإما على الوجه الأوّل، وهو كونها (**فَعَيلاً بمعنى مفعول**)، فيحتاج إلى تكلّف، وهو: أن يُقدّر لفظ (**الحقيقة**) في الأصل (**صفة مؤنّث**[4] **غيرَ مُجراةٍ على موصوفها**)، أعني الكلمة، فيجب التأنيث، كما يُقال: "مررتُ بقبيلة بني فلان"، وإنّما ارتكب هذا التكلّف جريًا على أنّ[5] الأصل في التاء هو التأنيث. وذهب الجمهور إلى: أنّ التاء[6] على الوجه الأوّل[7] للنقل من الوصفيّة إلى الاسميّة، كما في الأكيلة والذبيحة والنطيحة[8].

---

[1] في ج:+ ذلك.
[2] في ج: لِيُعَيِّنَ.
[3] في ف: ولذا.
[4] في ج: لمؤنَّث.
[5] سقط من ب: أنّ.
[6] أي: تاء كلمة "الحقيقة".
[7] الوجه الأول هو: هو كونها "فعيل بمعنى مفعول".
[8] انظر: الإيضاح، ٢/ ٣٩٦.

قوله: (**لأنّ المجاز "مفعل" من: جاز المكانَ**) يريد أنّه مصدر ميميّ بمعنى[1] اسم الفاعل، أي الجائز بمعنى المتعدِّي، ثمّ نقل إلى الكلمة التي تعدّت مكانها الأصليّ[2]، أي جازتْه، وإنّما فسّر قوله: (**غير ما هي موضوعة له**) بقوله: (**وهو ما لا تدلّ عليه بنفسها**) لمزيد إظهار تعدِّيها عن مكانها الأصليّ، ولمّا كان جعل المجاز مصدرًا بمعنى الفاعل مستبعَدًا. ذهب بعضهم[3] إلى: أنّه من قولهم: "جعلتُ هذا مجازًا إلى حاجتي" أي طريقا إليها من جاز المكانَ سلكه، فإنّ المجاز طريق إلى تصوّر معناه، ومسلك إليه.

قوله: (**واعتبار التناسب**) لما ذكر أنّه روعي التناسب في تسمية الكلمة بالحقيقة والمجاز أشار إلى أنّ: (**اعتبار التناسب مَزَلَّةُ أقدامٍ**) لاشتباه الاسم الذي رُوعِيَ فيه التناسب بالصفة على أقوام بسبب اعتبار المعنى القائم بالغير في كلٍّ منهما، ثمّ بيّن الفرق، وأزال الاشتباه (**بأنّ اعتبار المعنى في التسمية لترجيح ذلك الاسم على غيره**)، فإذا سُمّي (**إنسان له حُمْرَة بأحمرَ**) كان المسمّى به ذاته المخصوصة،، وكان اعتبار الحمرة لترجيح تَسْمِيَتِهِ لأحمر على تسميته بأصفر، فتكون الحمرة خارجة عن المسمّى، حتّى إذا زالت الحمرة كان العَلم باقيًا على حاله دالاًّ على خصوصيّة ذاته؛ بحيث لا يصحّ إطلاقه بهذا الوضع على إنسان لآخر له حمرة، (**واعتبارَ المعنى في الوصف**) لتصحيح إطلاقه على ما قام ذلك المعنى به، فلفظ (**أحمر**) إذا كان وصفًا لم يعتبر في مفهومه خصوصيّة ذات أصلاً، بل اعتبر ذاتها مع خصوصيّته معنى الحمرة، فالحمرة داخلة في مفهوم لفظ "أحمر" وصفاً بلا خصوصيّة ذات، فيصحّ إطلاقه على كلّ ما قام به الحمرة مطلقًا، وكذا الحال في لفظ الحقيقة، فإنّه إذا كان اسم جنس للكلمة المذكورة، كان الثبوت أو الإثبات خارجًا عن مفهومه غير مصحّح لإطلاقه[4] بذلك الوضع على غير تلك الكلمة، وإذا كان صفة صحّ إطلاقه على كلّ ثابت أو مُثْبَت بوضعٍ واحدٍ.

فإن قلتَ: ماذا تقول في كتاب وآلةٍ أَهُمَا من قبيل الأسماء أم الصفات؟

---

[1] سقط من ب: بمعنى.

[2] انظر: أسرار البلاغة، ٢٦٧.

[3] المقصود ببعضهم: الخطيب القزويني، انظر: الإيضاح، ٣٩٦/٢؛ وعبد القاهر الجرجاني،أنظر: أسرار البلاغة ٢٦٧؛ والزمخشري، أنظر: أساس البلاغة، ٦٩؛ وابن منظور، أنظر: لسان العرب، ١/ ٧٢٤.

[4] في ف: إطلاقُهُ.

قلتُ: بل[1] هما من قبيل الأسماء إلاّ أنه اعتبر في مفهومهما مع خصوصيّة الذات خصوصيّة المعنى أيضًا وصارا بذلك أقرب إلى الصفات من نحو "أحمر" عَلَمًا فظهر أنّ اعتبار المعنى في الأسماء على وجهين:

أحدهما: أن يكون خارجًا عن المسمّى، كما إذا سُمّي من له حمرة بـ"أحمر"، أي جعل عَلَمًا له.

والثاني: أن يكون[2] داخلاً فيه مأخوذًا مع خصوصيّة الذات كنحو: كتاب وإله، وإنّ اعتبار المعنى في الصفات على وجهٍ واحدٍ، وهو أن يكون داخلاً في المفهوم مأخوذًا مع ذات ما مبهمة على الإطلاق.

والضابط: أنّ ما اعتبر فيه ذاتٌ ما مع خصوصيّة المعنى، فهو وصف يصحّ إطلاقه على جميع مَحَالِّ ذلك المعنى، وما اعتبر فيه خصوصيّة الذات فهو اسم سواء لم يعتبر فيه معنًى كالفرس والجدار، أو اعتبر على أنّه خارج عن المسمّى سواء كان اسم جنس كـ"الحقيقة" أو علمًا كـ"أحمر"، أو على أنّه داخل فيه كـ"الكتاب"، و"اله"، و"المعيار" في غير الأسماء التي دخلت في مفهوماتها المعاني عن الصفات أن يوصف، ولا يوصف بها على عكس الصفات، فيقال مثلاً: إله واحد قديم، ولا يُقال: شيء آله، ويقال: كتاب كريم، ولا يقال: شيء كتاب.

قوله: (**أن تَزِلَّ**) مفعول له بتقدير مضاف، أي: اِتَّقِ التسوية مخافة أنْ تَزِلَّ. قوله: (**لصحّة إطلاقه عليه**) أي على الإنسان الذي وُصِفَ بأحمر. وقوله: (**عن الآخر؟**) متعلّق بما في (**أين**) من معنى البعد. قوله: (**وإنّ كثيرًا سَوَّوْا**) أي بين التسمية باعتبار المعنى وبين الوصف.

قوله: (**لكونه محارَ عقولٍ، اشتقاقًا من كذا**) أي من: "أَلِهَ" –بالكسر– إذا[٥١٠/ب] حار وأصله: وَلِهَ. قوله: (**أو لكونه معبودًا اشتقاقًا من كذا**) أي من: "أَلَهَ" –بالفتح– إلاهةً، أي عَبَدَ، والمقصود أنّ لفظة[3] "الله" عَلَمٌ لخصوصيّة ذاته تعالى[4]، وأنّ أحد هذين المعنيين معتبر فيه لترجيح التسمية به سواء قيل: إنّه خارج عن مدلول العَلَم، كما هو الظاهر في الأعلام، أو داخل فيه، إذ لا يتفاوت الحال ههنا بخلاف أحمر عَلَمًا لجواز زوال الحمرة، فيزول العَلَم إن كانت الحمرة

---

[1] سقط من ج: بل.

[2] في ج ي: أن لا يكون.

[3] في ف: لفظ.

[4] انظر: ابن منظور: لسان العرب، ١/١١٤-١١٦؛ الكشاف، ١/٣٥-٤٠؛ شرح المفصل، ١/٣.

داخلة في مدلوله. قوله: (**فَظَنُّونَا أَسَأْنَا**) أي حيث جعلنا لفظ[1] الله بسبب هذا الاشتقاق، واعتبار المعنى فيه من قبيل الصفات التي يجب اطّرادها فيخرج عن كونه اسمًا، ويلزم جوازُ إطلاقه على غيره تعالى، (**يَرْمُونَ**) أي يَسُبُّونَنَا، والحال أنّ موضع السّبّ[2] مكانهم الذي هم فيه ليلاً ونهارًا. قوله: (**غَفْرًا**) أي: إِغْفِرْ لهم غَفْرًا ما صدر عنهم من نسبتنا إلى الباطل وسَبِّهم إيّانا.

[حدّ الحقيقة والمجاز]

قال: (**وتُحَدُّ الحقيقة والمجاز عند أصحابنا في هذا النوع**) أي في علم البيان، وهو ظرف لـ(**أصحابنا**)، وإيراد كلمة: (**كلّ**) في الحدود شائع في عبارات[3] الأدباء، لأنّ ذلك أقربُ إلى أفهام المتعلّمين وأَضْبَطُ، كأنّه قيل: كلّ كلمة أريد بها[4] كذا فهي حقيقة، ولا شكّ أنّهم يفهمون منه المعنى المشترك الصادق على كلّ فرد من الحقيقة، أعني الكلمة التي أريد بها كذا فيحصل حينئذ المقصود بالحدّ مع تقريب إلى الفهم وإشارةٍ إلى الضبط، فقولهم: (**كلّ كلمة أريد بها ما وقعت له في وَضْعِ وَاضِعٍ**) بمَنْزلة أن يقال: هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له، فيخرج عنه المجاز المستعمل فيما وضع له في غير اصطلاح التخاطب بقيد الحيثيّة، كما في حدّه، وتخرج الاستعارة أيضًا بقيد الوضع، لأنّ المتبادر من إطلاق الوضع هو الوضع بالتحقيق، كما مرّ، فلا حاجة إلى التقييد بعدم التأويل، كما ارتكبه في حدّه[5]، وخروجُ باقي المجازات بقيد الوضع ظاهر، فقد ساوى حدُّهم حدَّه[6].

قوله: (**ليعمّ واضعَ اللغة وغيرَه**) وذلك لأنّه بتنكيره وإِبْهامه دلّ على أنّه أريد به واضعٌ ما أيَّ واضعٍ كان، ولو عُرِّفَ لَتبادر الفهم إلى واضع اللغة، لأن الأصل والسابق في الاعتبار هو وضعه، وباقي الأوضاع متأخرة عنه، لأن أصحابَها ينقلون ألفاظًا موضوعةً في اللغة لمعانٍ إلى معانٍ آخر. قوله: (**وإنّما يذكرون هذا القيد تقريرًا للمعنى الأوّل**).

---

[1] في ي: لفظة.

[2] في ب: السبب.

[3] في ج: عبارة.

[4] سقط من ب: كذا فيحصل.....إلى قوله: ما وقعت.

[5] على هامش ج: في حدّه، أي المصنّف.

[6] على هامش ج: حدَّه، أي حدَّ المصنّف.

فإنْ قلتَ: هَلاَّ حمله على الاحتراز عن المجاز مطلقًا، فإنّ المعنى المجازيّ يستند وقوع اللفظ له إلى غير الوضع، أعني العلاقة المصحّحة لإطلاقه عليه مع استناده إلى وضعه لما هو موضوع له[1].

قلتُ: إنّما لم يحمله عليه، لأنّ معنى: (**وقعتْ له في وضع**) أنّها وُضعتْ له، فلا يتناول من المجازات إلاّ المجاز الذي أخرجناه بقيد الحيثيّة، ولا يمكن إخراجه بعدم الاستناد في الوقوع إلى غير الوضع.

قوله: (**والذي تقع له الكلمة في غير الوضع، هو ما تتناوله عقلاً بوساطة الوضع**) لا يُقال: هذا تفسير للأعمّ بالأخصّ، فإنّ الكلمة قد تقع في غير الوضع لما ليس لازمًا عقليًّا، بل عاديًا، أو اعتقاديًّا. لأنا نقول: قد تسامح في العبارة فذكر ما هو المعتبر في الدلالة عند الكلّ على قصد التمثيل دون الحصر، ولا بأس عليه في ذلك، لأنّه بصدد بيان ما ذكر تقريرًا للمعنى الأوّل. ولك أن تقول: أراد بالتناول العقليّ ما يعمّ العاديّ والاعتقاديّ أيضًا. قوله: (**فإنّها تكون واقعة لخمسة وخمسة**) إنْ أراد به وقوع العَشَرَة لكلّ واحد من الخَمْسَيْنِ على الانفراد فالأمر ظاهر والدلالة تضمّن، وإن أراد به وقوعها لمجموعهما كان الأمر مبنيًّا على ما قيل من أنّ العدد لا يتركّب من الأعداد التي تحته، وكانت الدلالة التزامًا.

وقولهم في حدّ المجاز: (**كلّ كلمة أريد بها غيرُ ما وَقَعَتْ له في وضْع واضع**) يتناول الاستعارة، لأنّها لم تُوضَع لما أريد بها في وضع واضع تحقيقًا، ويتناول المجاز المستعمل في ما وُضع له بوضعٍ آخر. وقولهم: (**لملاحظة بين الثاني والأوّل**)[2] أي لملاحظة علاقة بينهما يُخرج الحقيقةَ المستعملة في غير ما هي موضوعة له بوضع آخر، ويُخرج الغلطَ أيضًا، لكنْ يَرِدُ على حدّهم الكناية، إذ لم يقيّد بالقرينة المانعة عن إرادة الموضوع له، كما يَرِدُ على حدّه الغلط، فقد تساوى هذان الحدّان أيضًا، و لم يحصل مقصوده بقوله: (**فتأمّلْ قولي وقولَهم**) فتأمَّلْ.

قوله: (**واعلم أنّ الكلمة حالَ وضعها اللغويّ**) "الكلمة" اسم "أنّ"، وخبرها الجملة الاسميّة، أعني قوله: (**حقُّها أنْ لا تُسمّى**) والظرف أعني: (**حالَ وضعها**) معمول (**أن لا تسمّى**)

---

[1] سقط من ب: له.

[2] هذا التعريف لعبد القاهر الجرجاني. انظر: أسرار البلاغة، ٢٦٧. اعترض على هذا التعريف العلوي صاحب الطراز المتضمّن. انظر: الطراز، ٦٦/١.

بحسب المعنى، واللام في: (**لِمَا عرفتَ**) متعلّق بما في: (**حقُّها**) من معنى الفعل[1]، وجاز أن يتعلّق به أيضًا (**حالَ وضعها**)، فيُقدّر الكلام هكذا: حقُّها حالَ وضعِها أنْ لا تُسمّى لما عرفتَ.

والحاصل: أنّ الاستعمال مغيّر في حدَّيِ الحقيقة والمجاز، ولا استعمالَ حالَ الوضع، فلا حقيقةَ، ولا مجازَ. وقوله: (**كالجسم**) حال من المستتر في: "أن لا تُسمّى"، و(**حالَ الحدوث**) ظرف لقوله: (**لا يُسمّى ساكنا ولا متحرّكًا**) وإنّما لم يُسَمَّ بذلك، لأن السكون هو الكون الثاني في المكان الأوّل، والحركة هي الكون الأوّل في المكان الثاني، والجسم حال الحدوث له كَوْنٌ أوَّلُ في مكانٍ أوَّلَ، فلا حركةَ له[2]ولا سكون.

قوله: (**وأمّا حالَ الوضعين الآخريْن**[3]) أي الشرعيّ والعرفيّ، (**فحقّ الكلمة كذلك**) أي أنْ لا تسُسمَّى حقيقةً ولا مجازًا، (**لكن**) حقَّها في حال الوضع (**الأوّل**) أي اللغويّ أن لا تسمَّى بهما على (**الإطلاق**) أي لا تكون حينئذ حقيقةً ولا مجازًا أصلاً، وحقّها في حال الوضعين (**الأخيريْن**)[4] أي المتأخِّريْن عن الوضع اللغويّ[5] أن لا يسمَّى بهما مع (**تقييد الحقيقة بنوعها**[6]) أي: لا يكون حال الوضع الشرعيّ حقيقةً شرعيَّةً، ولا مجازَ الحقيقةِ الشرعيَّةِ، ولا تكون في حال الوضع العرفيّ حقيقة عرفيَّة، ولا مجازَ الحقيقةِ العرفيَّةِ.

ولّما اكتفى بذكر تقييد الحقيقة بنوعها، لأنّها الأصل[7] ذكَر المجاز بطريق الإضافة إلى الحقيقة، ولم يقل: ولا مجازًا شرعيًّا، ولا مجازًا عرفيًّا. قوله: (**وإنْ كان الإطلاق قد يُحتمل**) ذلك بأنّ يُعرِض نقل الشارع أو العرف اللفظ إلى معنًى آخر بَعْدَ الوضع اللغويّ وقَبْل استعمالِه في معناه بحسبه، فحينئذ لا تكون الكلمة حقيقةً ولا مجازًا أصلاً، ولا حاجة في إثبات هذا الاحتمال إلى فرض اختراع الشارع، أو أهل[١٠٦/أ] العرف لفظًا لم يوضع في اللغة أصلاً[8].

---

[1] سقط من ب: من معنى الفعل.

[2] سقط من ج: له.

[3] في نسخة المفتاح المحقَّقة: الأخيرين.

[4] في ف ج: الآخرين.

[5] في ف: الأوّل.

[6] في ي: بنوعيها.

[7] في ب: أصليّ.

[8] في ج: أيضًا.

قوله: (**في الأصلين**) أي المجاز والكناية. وقد أشار بلفظ (**التلخيص**) إلى أنّه كان في كلامهم انغلاق وتعقيد، كما صرّح باشتماله على الحشو أيضًا. قوله: (**وأنْ نسوقه**) أي نسوق ما عند السلف، و(**مرتَّبًا**) حال منه، وكذا قوله: (**مقرَّرًا**). و(**الأوابِد**): الوحوش، يقال:أَبَدَتْ البهيمةُ تأْبُدُ وتَأْبِدُ بالضمّ والكسر، أي توحَّشتْ[1]، و(**الإماطة**): الإزالة، و(**اللثام**): ما على الفم من النِّقاب , و(**فاعلين**) حال من فاعل "نَسُوقُهُ"، كما أنّ (**منبِّهين**) كذلك. قوله: (**أجرَوْا إليه**) أي ركائب أفكارهم، و(**الشَّأْوُ**) الغاية، (**أناخوا**) أي أناخوا تلك الركائب[2] لديه، (**فإذا استناخا**) أي ما يَرَوْنَهُ، وما نحن نراه على الخصوص، (**في بُحْبُوحَةٍ**) أي وسط، (**ذُرَاه**) أي ذُرَى تَأَمُّلِكَ، وهو بالفتح: الكَنَف والسُّتْرَة، وبالضمّ: جمع ذِرْوَة بضمّ الذال وكسرها، وهي أعلى الشيء، (**عن استطلاع طِلْعَيْهما**) أي عن طلب الاطّلاع على حقيقة ما يَرَوْنَهُ، وما نحن نراه.

[أقسام المجاز]

قوله: (**إعلم أنّ المجاز**) يعني به ما يطلق عليه لفظ المجاز، لا المجاز المفسَّر فيما سبق، فإنّه في المفرد والكلمة، فلا يتناول المجاز العقليّ الذي هو في الجملة والنسبة. قوله: (**واللغويّ قسمان**) الظاهر أنّه أراد به اللغويّ الذي عينه بقوله: (**وهو ما تقدّم**)، فيتّجه[3] حينئذ: أنّ الراجع إلى حكم الكلمة لا يندرج في اللغويّ المفسَّر بما تقدّم أصلاً.

وقد أجيب: بأنّ المصنّف –كما سيجيء– معترف بأنّ حدّه للمجاز اللغويّ غير متناوَل للمجاز الراجع إلى حكم الكلمة، ومعترف أيضًا بأنّه ليس بمجاز، بل ملحق به، فيكون هذا التقسيم على رأي السلف، كالتقسيم الأوّل، لكنْ يُرَدُّ[4]: أنّ حدّهم المذكور للمجاز اللغويّ لا يتناوله أيضًا، فالأَوْلى أن يقال أراد بالمجاز اللغويّ الذي جعله مَقْسَمًا ما يُطلق عليه المجاز اللغويّ، وأمّا الاعتراض[5] بأنّ الاستعارة التمثيليّة كقولك: "أراك تُقدّم رِجلاً وتؤخّر أخرى"[6]، لا يندرج

---

[1] انظر: الصحاح، ٤٣٦/١ مادة: (أبد).

[2] في ب: الرِّكاب.

[3] انظر: المطول: ٣٩٠.

[4] في ب: يراد.

[5] المعترض هو: الخطيب القزويني. انظر: الإيضاح، ٤٣٨/٢؛ المطول، ٣٩١-٣٩٢.

[6] وهذا القول ليزيد بن الوليد الملقَّب بالحمار لثباته في الحرب آخر ملوك بني أميّة. قُتل في العريش (١٣٢هـ)، لمّا بايعه الناس وأتاه الخبر عن مروان بن محمّد، ببعض التلكُّئِ والتحبُّس، وكتب إليه: باسم الله

في المجاز اللغويّ أيضًا لاختصاصه بالمفرد، فلا يحتاج في دفعه إلى التأويل بما يطلق عليه المجاز اللغويّ، بل يكفيه أن يقال: قسْم الشيء قد يكون أعمّ منه من وجه، كالأبيض إذا جعل قسمًا من الحيوان.

قوله: (**ولها انقسامات**) أي وللاستعارة انقسامات كثيرة ومباحثُ جَمَّةٌ، كما سيرد عليك. قوله: (**مجاز لُغَوِيٌّ**) قدّم اللغويّ على العقليّ، لأنّ الأوّل في المفرد، والثاني في الجملة، وقدّم اللغويّ الراجع إلى المعنى على الراجع إلى حكم الكلمة، لأنّ الثاني ملحق بالمجاز، وقدّم من أقسام الراجع إلى المعنى غيرَ المقيَّد، لأنّ المتضمّن للفائدة بمنْزلة المركّب بالقياس إليه، وكذلك المتضمّن للمبالغة في التشبيه بمنْزلة المركّب بالقياس إلى الخالي عنها مع أنّ مباحث غير المقيّد أقلّ من مباحث المقيد[1] المفيد الحاليّ وهي أقلّ من بباحث الاستعارة، فقدّم ما كان مباحثه أقلّ تفريغًا للخاطر في التوجّه إلى الأكثر. قوله: (**ويتلوه الكلامُ**) أي يتلو المجازَ العقليَّ (**الكلامُ في الحقيقة العقليّة**) أي يتبعه في فصله، كما هو حقّ التابع بالقياس إلى متبوعه، لا في فصل على حِدَة، وأمّا تقديمه الحقيقةَ اللغويَّةَ على مجازها فلأنّه أخذها في حدوده.

الرحمان الرحيم من عبد الله أمير المؤمنين يزيد بن الوليد إلى مروان، أمّا بعد: "فإنّي أراك تقدِّم رجلاً وتؤخِّر أخرى، فإذا أتاك كتابي هذا فاعتمد إلى أيّهما شئتَ والسلام". انظر: أدب الكاتب، ٢٠؛ نقد النثر، ١٠٠-١٠١؛ دلائل الإعجاز، ٦٧؛ أسرار البلاغة، ٩٠؛ الإيضاح، ٤٣٨/٢؛ الإشارات، ١٧٩. المثل هكذا: "فلان يقدّم رجلاً ويؤخّر أخرى".

[1] سقط من ج: المقيد المفيد الحالي وهي أقلّ من بباحث.

[الفصل الأوّل]

[المجاز اللغويّ الراجع إلى معنى الكلمة غير المفيد]

قال: (**الفصل الأوّل: المجاز اللغويّ الراجع إلى معنى الكلمة**) لك أن تجعل قوله: (**المجاز اللغويّ**) خبرًا للفصل الأوّل، كما يقتضيه عدّه للفصول الخمسة، وكان الظاهر أن يجري في جميع الفصول على سَنَنٍ[1] واحد، إلاّ أنّه تَفَنَّنَ وعدل عن ذلك في الثلاثة الأخيرة، فاستعمل فيها[2] كلمة "في" بناءً على التأويل الذي عرفتَه في الأصول والفنون، ولك أن تجعل الخبر في الفصل الأوّل والثاني محذوفًا لقرب العهد بما يدلّ عليه، فتقدّره هكذا: الفصل الأوّل في المجاز اللغويّ الراجع إلى معنى الكلمة غير المفيد، ويكون قوله: (**المجاز اللغويّ**.....إلى آخره) مبتدأ خبره ما بعده، أعني قوله: (**هو أن تكون الكلمة** ...... إلى **سَاقَتْه**) وفي حمل "أن تكون" على[3] "هو" مسامحة شائعة في الكلام، ولا بدّ من تقدير مضاف يصحّ به الحمل، أي: هو ذو أن يكون، إلاّ أنّ التصريح بهذا المضاف في الكلام مُسْتَبْشَعٌ جدًّا.

قوله: (**مع قَيْدِ أن يكون أَنْفَ مَرْسُونٍ**) يدلّ على اعتبار هذا القيد في مفهوم المَرْسِنِ اشتقاقه من الرَّسَنِ[4] مع أنَّ نَقْلَ أئمّة اللغة وتَبَادُرَ الفهم من موارد الاستعمال يَشْهَدان به، وباعتبار قيديْ المِشْفَر والحافر في مفهوميْهما أيضًا. وقد سبق منّا أنّ ما دلّ عليه كلامه ههنا من أنّ الأنف والشَّفة والرِّجل مطلقة لا تَخْتَصٌّ بالإنسان، لا ينافي ما ذكره في مباحث وجه الشبه من اختصاصها بالإنسان. قوله: (**استعمالَ الأنف من غير زيادة قيد**) أي تَستعمله في معنى الأنف الذي هو مُعَرًّي عن ذلك القيد فيصير مطلقًا. وصدر البيت:

ومُقْلَةً وحاجبًا مُزَجَّجًا[5] ....

[1] السَّنَن: الطريقة والمثال. انظر: المعجم الوسيط، ٤٥٦/١.

[2] في ب: ههنا.

[3] في ف ج: ما.

[4] الرَّسَنُ: ما كان من الأزمة على الأنف. والمَرْسِنُ: الأنف، وأصله: موضع الرسن من الدابة. انظر: المعجم الوسيط، ٣٤٥/١.

[5] تمام البيت:

ومُقْلَةً وحاجبًا مُزَجَّجًا **وفاحمًا ومَرْسِنًا مُسَرَّجَا**

أي: مُدَقَّقًا مُطَوَّلاً، و(**فاحمًا**) أي شَعْرًا أسودَ، كأنّه فَحْمٌ، واختار أنّ (**مُسَرَّجًا**) مأخوذ من السِّراج، إذ يقال: "سَرَّج الله وجهه" أي حسَّنه وبَهَّجَه[1]. وقيل: معناه كالسيف السُّرَيْجِيِّ[2] في الدقّة والاستواء وأيًّا ما كان، ففي الكلمة غرابة تُخِلُّ بفصاحتها، والقرينة الدالّة على كون المَرْسِنِ في البيت مطلقًا نسبته إلى الإنسان. لا يقال: فحينئذ قد استعمل مقيّدًا بقيد آخر لا مطلقًا. لأنّا نقول: لم يُستعمل هو في خصوصيّة عُضْوِ الإنسان، بل في المطلق الموجود في ضمنه على قياس قولك: رأيتُ رجلاً، فإنّك لا تريد به خصوصيّة زيد مثلاً.

قوله: (**أو مثل: المِشْفَر**) أي مثل أن تَستعمل المِشْفَرَ استعمال الشفة بأن تُجَرِّدَه عن قيد كونه شفةَ بعيرٍ، ويكون المراد منه مفهوم الشفة مطلقًا، وإنّما احتاج قولك: (**فلأنّ غليظ المِشفر**) مع استعماله في الإنسان إلى (**قرينة دالّة على أنّ المراد هو الشفة لا غير**)، لجواز أن يراد به تشبيه شفة بشفة البعير في الغلظ، فيكون المِشْفَر حينئذ استعارةً لا مجازًا[3] غيرَ مفيدٍ، ولا مجال لهذا الاحتمال في قوله: (**ومَرْسِنًا**).

قوله: (**سُمِّيَ هذا القَبيلُ**) ابتداء كلام لبيان وجه التسمية. قوله: (**لاختصاصه بمكانه الأصليّ بحكم الوضع**) أي: أيّ وضع كان فيكون التصرّف فيه في أمر وضعيّ، وهو المراد بكونه لغويًّا، أعني ما يُقابل المجاز العقليّ الذي يكون اختصاصه بمكانه الأصليّ بحكم العقل، فيكون التصرّف فيه عقليًّا.

قوله: (**عند المصير**) ظرف لـ(**قيامِه مقام أحد المترادفيْن**) يعني أنّه إذا نظر إلى ما أريد بهذا القبيل من المجاز كان قائمًا (**مقام أحد المترادفين**)، فكما أنّ أحد المترادفين إذا أقيم[١٠٦/ب] مقام الآخر لم يقصد به معنًى آخر، بل ذلك المعنى بعينه، فلا يُعَدّ مفيدًا، كذلك المِشْفَر إذا أقيم مقام الشفة لم يقصد به إلاّ تلك الحقيقة، أعني العضوَ[4] المخصوص، وذلك القيد الذي جُرِّدَتْ الحقيقة

البيت من الرجز، وهو للعجّاج، والعَجّاج هو: رؤبة بن العجّاج المتوفَّى عام ١٤٤هـ، وهو وأبوه العجّاج من أعلام الرجز في عصر بني أميّة. عجز البيت في المفتاح ٣٦٤؛ الإيضاح ٧٣/١؛ ٤٠٥/٢؛ أسرار البلاغة ٣٢؛ المصباح ١٧١؛ المطوّل (بتحقيق هنداوي) ١٥؛ لسان العرب (سرج)، (رسن)؛ تاج العروس (سرج)، (رسن). وصدر البيت في شرح عقود الجمان ١١/١؛ المطوّل (بتحقيق هنداوي) ١٤٢؛ معاهد التنصيص، ١٤/١.

[1] انظر: لسان العرب، ٣/ ١٩٨٣ مادة: (سرج).

[2] السُّرَيج: حدّاد معروف تُنسب إليه السيوف السُّرَيْجِيَّة. المعجم الوسيط ٤٢٥/١.

[3] انظر: أسرار البلاغة، ٣١-٣٢.

[4] سقط من ج: العضو. في ج:+ المقصود.

عنه تابع عارض لها، كأنّه بمنْزلة أمر خارج عن مفهوم المِشْفَر فلا يترتّب على قيامه مقام الشفة فائدة بخلاف إطلاق الأصابع على الأنامل في: ﴿**يجعلون أصابعهم في آذانهم**﴾[سورة البقرة ١٩/٢] فإنّه يفيد مبالغةً، وكذا إطلاق اليد على القدرة يفيد تصويرها بصورة ما هو مَظْهَرٌ لها، وأيضًا في كلّ من هذين الإطلاقين إثبات الشيء ببيّنة كما سيأتي، وليس ذلك في المِشْفَر لاتّحاد المعنى حقيقة.

نعم، إذا أريد تشبيه أنف الإنسان وشفته ورجله بمرسن الدوابّ ومِشْفَرها وحافرها واستعملت هذه الألفاظ في تلك المعاني المشبّهة بمعانيها الأصليّة كانت مجازاتٍ مفيدةً من قبيل الاستعارة، ولا استحالة في كون لفظ واحد بالقياس إلى معنًى واحد صالِحًا لأن يكون باعتبارين مجازًا فيه من نوعيْن متباينيْن.

[الفصل الثاني]

[المجاز اللغوي الراجع إلى المعنى المفيد الخالي عن المبالغة في التشبيه: المجاز المرسل]

قال: (**الفصل الثاني**[1]: **المجاز اللغويّ الراجع إلى المعنى**) أي إلى معنى الكلمة، لا إلى حكم لها. قوله: (**هو أن تُعَدَّى الكلمة**) لم يذكر في هذا التفسير ما يميّز هذا القسم عن غير المفيد والاستعارة إمّا اعتمادًا على ما تقدّم في تقسيم المجاز إلى أقسامه، وإمّا نظرًا إلى أنّه لا تعدية في الاستعارة بناءً على ادّعاء كون المشبّه عين المشبّه به، ولا في غير المفيد أيضًا لبقاء ما هو أصل المعنى، واللام في قوله: (**لتعلّق النعمة بها**) متعلّق بـ(**أن تراد**)، وما بينهما إعتراض، وفي قوله: (**تصدر عن اليد**) إشارة إلى أنّ اليد بمنْزلة السبب الفاعليّ[2] للنعمة، واشتهار الأيادي بمعنى النعم لا ينافي كونها في الأصل مجازًا لغويًّا قد صار حقيقةً عرفيّةً.

قوله: (**وكذا إذا أردتَ**) أي بلفظ اليد (**القوّة أو القدرة**)، كأنّه أراد بهما معنًى واحدًا كما يشهد به. قوله: (**لأنّ القدرة**...إلى آخره) والمشهور أنّ القوّة: صفة يتمكّن بها الحيوان من مزاولة الأفعال الشاقّة، والقدرة: صفة تؤثّر على وفق الإرادة واستعمال اليد في المعنى المشهور للقوّة غير معروف، وأشار بقوله: (**أكثر ما يظهر سلطانها في اليد**) إلى أنّ اليد كالسبب االمادّيّ للقدرة، ولو قال: إذ بها يكون البطش ليكون تعليلاً لظهور سلطان القدرة في اليد لَكان أظهر بشهادة الفطرة السليمة. قوله: (**ولذلك**) أي ولأنّ إرادة النعمة أو القدرة بلفظ اليد مبنيّة على تعلّق بين المعنى المراد، والمعنى الأصليّ، (**تجدهم**) لا يُطلقُون لفظ (**اليد**) على (**ما لا ملابسة بينه وبين الجارحة**)، إذ لا بدّ من العلاقة المصحّحة في المجاز المتعدّي عن معناه الحقيقيّ.

قوله: (**ونحو أن تُراد المَزَادَةُ بالراوية**) المَزَادَة: ظرف الماء الذي يُستقى به على الدابّة التي تُسمَّى راويةً. قال أبو عبيد[3]: "لا يكون المَزادة إلاّ من جلدين تُفْأَمُ[1] بجلد ثالث لتتّسع"[2]. وجمعها

---

[1] سقط من ي: قال: الفصل الثاني.

[2] في ب: الفاعل.

[3] هو: القاسم بن سلاّم، أبو عبيد محدّث، حافظ، فقيه، مقرئ، عالم بعلوم القرآن. ولد بهراة سنة ١٥٠ هـ، وقيل سنة ١٥٤ هـ، وأخذ عن أبي زيد الأنصاري، وأبي عبيدة معمر بن المثنّى، والأصمعيّ وغيرهم من البصريّين، وأخذ عن إلياس عمر الشيباني، والفرّاء، والكسائيّ من الكوفيّين، وتوفّي بمكّة سنة ٢٢٢ هـ.من تصانيفه: غريب المصنّف، الأمثال السائرة، الناسخ والمنسوخ، القراءات، الأمثال. معجم المؤلّفين ٦٤٢/٢.

المَزَادُ والمزائد، وأمّا الظرف الذي يجعل فيه الزاد، أي الطعام المتَّخذ للسفر فهو الْمِزْوَدُ، وجمعه الْمَزَاوِدُ[3]. قوله: (**أو أن يُراد البعير**) لم يذكر ههنا لفظة "نحو" لقربه ممّا تقدّم، إذ هناك إطلاق اسم الحامل على المحمول، وههنا عكسه، ولهذا عطف بـ"أو".

وقال: (**بنحو من الجهة المذكورة**) أي بالَمحموليَّة التي هي قرينة من الحامليّة، و(**الْحَفَضُ**) بفتح الحاء المهملة والفاء اسم لأثاث البيت وأسقاته في الأصل، ثمّ اشتهر في البعير الحامل له حتَّى ظنّ أنّه مشترَك بينهما، كما تُشعر به عبارةُ الصّحاح[4]. و(**الربيئة**) الطليعة من: "رَبَأْتُ القومَ" إذا كنتَ طليعةً لهم في مكانٍ عالٍ، والتاء للمبالغة كفَرُوقَة[5] وعلاّمة، ولم يُرِدْ بقوله: (**كأنّها الشخص كلّه**) أنّ هناك تشبيهاً حتَّى يتوهّم أنّه استعارة، ألا تُرى أنّه لو حُمل على ظاهره الذي هو التشبيه لكان من قبيل إطلاق اسم المشبّه على المشبّه به حقيقةً لا ادّعاءً كما في الاستعارة المكنيّة، بل أراد تحقيق العلاقة وتأكيد الإشارة إلى أنّ اسم الجزء لا يطلق على الكلّ إلاّ إذا كان لذلك الجزء مزيدُ اختصاص وارتباط به حتّى كأنّه الكلُّ بعينه.

قوله: (**لكونه من جهتها**) أي لكون الغيث من جهة السماء، والسماء للغيث بمنْزلة المحلّ والسبب. قوله: (**أو بالسَّنَام**) عطف على (**بالنبات**) أي أو أن يراد الغيث بالسَّنام، فإنّه أيضًا من إطلاق اسم المسبّب على السبب، كإطلاق النبات على الغيث، إلاّ أنّ الغيث سبب قريب للنبات، وسبب بعيد للسّنام، وصدر البيت:

أَقْبَلَ في الْمُسْتَنِّ من رَبَابِه[6] ....

---

[1] فَأَمَ الهَوْدَجُ: وسَّع أسفله، ومزادة مفأمة: وُسِّعَتْ بجلد ثالث. انظر: لسان العرب، ٣٣٣٦/٥ مادة: (فأم)؛ الصحاح، ٤٨٢/١

[2] انظر: لسان العرب، ١٨٩٧/٣ مادة: (زيد).

[3] انظر: لسان العرب، ٣/ ١٨٩٧-١٨٩٨ مادة: (زيد)؛ الصحاح، ٤٨٢/١ مادة: (زيد).

[4] عبارة الصحاح: "الحَفَض: البعير الذي يحمل خُرْثِيَّ البيتِ. والحَفَضُ أيضًا: متاع البيت إذا هُيِّءَ ليُحْمَلَ". انظر: الصحاح، ١٠٧١/٣ مادة: (حفض).

[5] الفَرُوقَة: من الفَرَقُ، بالتحريك: الخوف. وفي المثل: رُبَّ عَجَلة تَهَبُ رَيْثاً ورب فَرُوقةٍ يُدْعَى لَيْثًا. انظر: لسان العرب، ٣٣٩٩/٥ مادة: (فرق).

[6] تمام البيت:

أَقْبَلَ في الْمُسْتَنِّ من رَبَابِه   أَسْنِمَةُ الآبالِ في سَحَابِه

البيت بلا عزو. ، أورد السكاكي عجز البيت فقط. انظر: المفتاح ٣٦٥؛ وأورد الخطيب القزويني البيت بكامله. انظر: الإيضاح ٤٠١/٢. وذكر المبرّد أيضا بكامله. انظر: الكامل، ٩٩٤/٤، وقال : قال أحد

يصف غيثًا يقال: "اِسْتَنَّ الفرسُ" إذا رفع يديه وطَرَحَهما معًا وعَجَنَ برجليه، و(**الرباب**) السحاب الأبيض. قوله: (**ومن هذا**) أي ومن إطلاق أَسْنِمَة الآبال على الغيث، أو من إطلاق اسم المسبّب على السبب البعيد يُعرف (**وجه تفسير مَنْ فَسَّرَ إنزال الأزواج بإنزال الماء**)، فإنّه جعل لفظة ﴿**ثمانيةَ أزواجٍ**﴾[سورة الزمر ٦/٣٩] من الأنعام منطلقًا على السبب البعيد الذي هو الغيث، وجعل الإنزال باقيًا على حقيقته، ومنهم من عكس فجعل ﴿**أَنْزَلَ**﴾[سورة الزمر ٦/٣٩] مجازًا بمعنى قَضَى أو قَسَمَ، لأن قضاياه وقِيَمَه تُوصَفُ بالنّزول من السماء من حيث إنها كُتِبَتْ في اللوح[١].

قوله: (**لا سِيَّمَا إذا نظر إلى ما ورد**) يعني أنّه إذا نظر إلى ما ورد في الحديث[٢] كان وجه ذلك التفسير أظهر، إذ بالنظر إليه يظهر أن مدار أمرها في معيشتها على إنزال الماء، ويزول ما يُتوهّم من أنّها قد تعيش بنبات ليس من ماء السماء، بل من مياه الأرض، و(**الصَّخْرَة**) هي صخرة بيت المقدس، وقيل: كلّ صخرة كبيرة[٣] هي جبل. قوله: (**وقيل: هذا**) أي ما ورد في الحديث من إنزال الماء إلى الصخرة ثمّ قِسْمَتِه (**هو معنى قوله:** ﴿**أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً**﴾)[سورة الزمر ٢١/٣٩] أي إلى الصخرة ﴿**فسلكه يَنَابِيعَ في الأرض**﴾[سورة الزمر ٢١/٣٩] أي عُيونًا ومَسالِكَ ومَجَارِيَ في الأرض كالعُروق في الأجساد، يُقال: سَلَكْتُ الشيءَ في الشيء فانسلك فيه. قوله: (**وممّا نحن فيه**) أي ومن إطلاق اسم المسبّب على السبب. قوله: (**رزقًا**) أي مَطَرًا هو سبب الرزق، وكذا ﴿**رِزْقُكُمْ**﴾[سورة الذاريات ٢٢/٥١] أي وفي السماء المطر الذي هو سبب رزقكم. وقال بعضهم[٤]:[١٠٧/أ] "يجوز أن يشبّه التلبّس الذي بين الرزق والسماء بتلبُّس الظرفيّة، وكون الرزق في السماء، فيكون حينئذ مجازًا حكميًّا لا لُغويًّا، إلاَّ أنّه لّما كان اللغويّ أكثرَ كان الحمل عليه أجدرَ". وهذا سهو، لأنّ ما ذكره مجاز لغويّ أيضًا إلاَّ أنّه في كلمة "في" على طريقة الاستعارة، وإنّما يكون ههنا مجاز حكميّ أنْ لو نُسِبَ طَرَفِيَّةُ غير السماء للرزق إلى السماء فتدبَّرْ.

الراجز؛ الكشاف (في الهامش)، ٣٨٨/٣. الشاعر هنا يصف غيما، وأراد أن ذلك السحاب ينبت ما تأكله الإبل فيصير شحوما في أسنمتها. والرباب: سحاب دُوَيْنَ المعظم من السحاب.

[١] انظر: الكشاف، ٣٨٨/٣.

[٢] الحديث ما رواه ابن أبي حاتم عن ابن عباس أنه قال: "ليس في الأرض ماء إلا نزل من السماء، ولكن عروق الأرض تغيّره". انظر: مختصر تفسير ابن كثير، ٢١٧/٣؛ الكشاف، ٣٩٤/٣.

[٣] سقط من ف: كبيرة. انظر شرح التفتازاني للمفتاح، الورقة: ١٦٩/ب.

[٤] المقصود بهذه العبارة سعد الدين التفتازاني. انظر شرحه للمفتاح، الورقة: ١٦٩/ب.

قوله: (**وممّا ينخرط**) فَصَلَه عمّا سبق، لأنّه قد ذَكر[1] فيه التجوّز في الفعل، أَعْنِي في: (**هداه الله**) و(**أضلّه الله**) مع الاختلاف، لأنّهما على حقيقتهما عند أهل السنّة[2]، و(**هذا السِّلك إشارة**) إلى اعتبار علاقة السببيّة المتناوَلة لإطلاق اسم المسبّب على السبب، كما في أكثر الأمثلة، ولعكسه، كما في مثاليْ "الإكَافِ"[3] و"الدّم"[4]، ومعنى: (**أَلْطَفَ بِهِ**) أَلْصَقَ به اللطفَ، يقال: ألطفه بكذا، أي: برَّه به، فهو متعدٍّ بنفسه، وفُسِّرَ الهداية باللطف دون خلق الاهتداء رعاية لما هو مذهبه من استحقاق المكلّف باهتدائه ثوابًا، فلا بدّ أن يكون فعلاً له[5] اختياريًّا، وفُسِّر الإضلالُ بالخِذلان لا بخلْق الضلال لمثل ما ذُكِرَ[6]، وللاحتراز عن نسبة القبيح إليه تعالى.

قوله: (**أي العِناد المستلزم للنار**) هذا صريح في أنّ اسم النار المسبّبة عن العِناد أطلق على سببها، أعني العناد. وعند صاحب الكشّاف[7]: "أنّ اتّقاء النَّار[8] كناية عن ترك العِناد"، فلا مجاز ههنا.

وقوله: (**لاستلزام أموال اليتامى[9] إيّاها**) أي النارَ، دالّ على أنّ اسم النار أُطلق على سببها، أعني أموال اليتامى، فيكون المعنى: إنّما يأكلون في بطونهم أموالَ اليتامى المؤدّية إلى النار،

---

[1] في ب: مذكّر، مكان "قد ذَكر".

[2] انظر: الملل والنحل، ١/١٤٨-١٥٠.

[3] تمام البيت:

إنّ لنا أَحْمِرَةً عِجَافَا　　　　يأكلن كلّ ليلة إكَافَا

البيت لأبي حُزابة، الوليد بن حنيف، يصف فيه الأَحمرةَ. لسان العرب، ١/١٠٠ مادة: (أكف) المفتاح ٣٦٦؛ الإيضاح ٢/٣٩٩ بلا عزو؛ المصباح، ١٧٢؛ المستقصى، ٢/٢٠ يضرب في الاحتراس مدنَّسات المكاره. الإكاف: البرذعة، والجمع أُكُفٌ. معجم الوسيط ٢٢.

[4] قولهم: "أكل فلانٌ الدَّمَ" أي: الديةَ. المفتاح ٣٦٦. ومنه قول الشاعر:

أكلت دما إن لم أَرُعْكِ بِضَرّةٍ　　　　بعيدةِ مهوى القرطِ طيّبةِ النشرِ

البيت أورده القزويني ولم يعزه إلى أحد. انظر: الإيضاح، ٢/٤٠٢.

[5] سقط من ف: له.

[6] في ج: ذُكِرَتَا.

[7] انظر: الكشاف، ١/٢٤٩.

[8] الآية: ﴿**فإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ**﴾[سورة البقرة ٢/٢٤].

[9] الآية:﴿**إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا**﴾[سورة النساء ٤/١٠].

فاندفع توهّم التكرار. وفي بعض النسخ: "لاستلزام أَكْلِ أموال اليتامى إيّاها" بزيادة لفظ "أَكْلِ" إشعارًا بجهة[1] سببيّة تلك الأموال للنَّار. وأوّل البيت:

إنّ لنا أَحْمِرَةً عِجافا[2] ....

فالأَحْمِرَةُ: جمع حِمار، والعِجاف: جمع أَعْجَفَ على غير قياس حملاً له على ﴿**سِمَانٍ**[3]﴾[سورة يوسف ٤٣/١٢].. وقوله: (**أي: عَلَفًا بثمن إكافٍ**) بيان لوجه سببيّة الإكاف للعَلَف، كما أنّ قوله: (**للتعلّق بين ذلك العَلَف وبين الإكاف**) إشارة إلى علاقة المسببيّة الثابتة للعَلَف، وقد يُتوهّم: أنّ (**قول القائل**) مبتدأ، و(**للتعلّق**) خبره، وكذا (**قولهم**) مبتدأ، و(**للتعلّق بينهما**) أي لتعلّق مُسَبِّبيَّةِ الدِّيَةِ للدَّم، خبرُه. وعلى هذا يصحّ أن يُفسّر قوله: (**هذا السِّلك**) بإطلاق اسم المسبَّب على السبب، لكنّه كما ترى بعيد عن مَساق الكلام.

قوله: (**ومن أمثلة المجاز**) لَمَّا كان التعبير بالفعل عن إرادته نوعًا كثيرَ الموارِدِ شَائِعَ الاستعمالِ فَصَلَه عمّا قبله مع أنّه من إطلاق ما وضع للمسبَّب على السبب. وقوله: (**اُستعملتْ**) على صيغة المبنيّ للمفعول مع التأنيث مسندًا إلى ﴿**قَرَأْتَ**[4]﴾[سورة النحل ٩٨/١٦] بتأويل اللفظة أو الجملة، وإنّما ذكر المصدر، أعني (**استعمالاً**) لإظهار متعلّق الجار في قوله: (**بقرينة الفاء**)، ووَصَفَه بـ(**مجازيًّا**) ليتمّ به كونُ قوله: (**اُستعملتْ**) مع ما حَيِّزه بيانًا لقوله: (**ومن أمثلة المجاز**). قوله تعالى: ﴿**فإذا قَرَأْتَ**﴾[سورة النحل ٩٨/١٦]. قوله: (**والسنّةِ**) بالجرّ عطف على الفاء، يعني: أنّ القرينة مجموع الفاء، و(**السنّةِ المستفيضةِ**) ووَجْهِ دلالتهما: أنّ الفاء دلّت على تأخير الاستعارة عن المعنى المراد بـ"قرأتَ"، والسنّةَ المستفيضةَ دلّت على تقديم الاستعارة على نفس القراءة، فلا بدّ أن يُجمع بينهما بأن يراد بـ"قرأتَ" معنًى غيرَ نفس القراءة، ولا شيءٌ يُراد ههنا سوى إرادة القراءة.

قوله: (**ولا تَلْتَفِتْ**) قد نقل أئمّةُ القراءة[5]: أنّ قومًا ذهبوا إلي تأخير الاستعاذة عن القراءة، منهم: أبو هريرة[1] والنخعي[2] وابن سيرين[3]، وليس ذلك مخالفًا للمعقول، إذ فيه احتراز عن

---

[1] في ج: لجهة.

[2] سبق تخريجه ص: ٥٩٦، الهامش رقم:٣.

[3] تمام الآية: ﴿**وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنْبُلاَتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ**﴾[سورة يوسف ٤٣/١٢].

[4] تمام الآية: ﴿**فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْءَانَ فَاسْتَعِذْ بِالله مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ**﴾[سورة النحل ٩٨/١٦].

[5] انظر: البحر المحيط (لأبي حيان الأندلسي)، ٥١٧/٥.

الوسوسة المودّية إلى العُجْبِ بالقراءة، والاعتداد بهذه الطاعة، إلاَّ أنّ الجمهور على التقديم طلبًا للحضور المهمّ في حال القراءة؛ فلذلك نَهَى عن الالتفات إلى من يؤخّر الاستعاذة وعدَّ تأخيرَها من ضِيقِ مجالِ المؤَخِّرِ في أساليب الكلام وعدم إحاطته بأنواع المجازات وقلّة اعتداده بالطريقة المشهورة.

قوله: (**بقرينة:** ﴿**فقال ربِّ**﴾[سورة هود ٤٥/١١]) قد يُقال: جاز أن يكون "فقال" تفصيلاً لـ﴿**نَادَى**﴾[سورة هود ٤٥/١١] على قياس ما قيل في: ﴿**فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ**﴾[سورة البقرة ٥٤/٢] على تقدير كون القتل نفس التوبة بناء على أنّ حقّ التفصيل أنْ يَعْقُبَ الإجمالَ في الذكر، وإذا حُمل مجيء البأس على الإهلاك كان "أهلكناها" بمعنى أردنا إهلاكها ليصحَّ مجيء البأس بعد ما أُريد بالإهلاك، وقد مرّ أنّه عُدَّ من باب القلب وأنّه فُسّر مجيء البأس بالحكم بمجيئه واشتهاره، وأمّا حمل البأس على عذاب القبر، أو عذاب الآخرة فمِمّا لا يصحّ، لأن الحال أعني قوله: ﴿**بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ**﴾[سورة الأعراف ٤/٧] تأبّاه كلَّ الإِبَاءِ، وإنّما خُصّ وقت البَيات ووقت القيلولة بمجيء البأس لأنّهما وَقْتَا الغفلةِ والدَّعَةِ، فنُزول العذاب فيهما أشدَّ وأفظعَ.

قوله: (**بقرينة:** ﴿**أَنَّهُمْ لاَ يَرْجِعُونَ**﴾[سورة الأنبياء ٩٥/٢١]) قُرئ "أَنَّ" هذه بالفتح على أنَّ "لا" زائدة، فالمعنى: وحرام أنّهم يرجعون، أي ممتنع رجوعهم عن معاصيهم لِخِذْلاَنِ اللهِ إيّاهم، أو على أنّ هناك مبتدأً محذوفًا، أي وحرام عليهم ذاك، أي المذكور في الآية السابقة[٤] من العمل الصالح، والسعي المشكور، لأنّهم لا يرجعون عن معاصيهم، فتكون اللام محذوفة عن "أنّ" حذفًا مطّردًا، وقُرئ "إنّ" بالكسر فلا بدّ حينئذ من حذف المبتدأ، وعلى التقادير كلِّها هو قرينة على أنّ ﴿**أَهْلَكْنَاهَا**﴾[سورة الأنبياء ٩٥/٢١] بمعنى: أردنا إهلاكها، لأنّ الرجوع عن المعصية لا يتصوّر فيمن أُهلكوا حقيقةً، بل فيمَنْ أُريد إهلاكُهم.

---

[١] أبو هريرة: اسمه عبد الرحمان بن صخر الدوسي صحابي مكثر في رواية الحديث، توفي سنة (٥٩هـ/٦٧٩م). انظر: الأعلام، ٣٠٨/٣.

[٢] هو أبو عِمران إبراهيم بن يزيد بن الأسود بن عمر بن ربيعةالنخعي الفقيه الكوفي؛ أحد أئمة المشاهير، تابعي رأى عائشة وابن مسعود، وكان ابن مسعود يحب أن يسمع منه التلاوةز توفي سنة (٩٦هـ/٧١٥م). انظر: وفيات الأعيان، ٢٥/٣-٢٦.

[٣] هو أبو بكر محمد بن سيرين مولى أنس بن مالك تابعي جليل، وهو أحد فقهاء البصرة. كان ورعا ، روى عن أبي هريرة وغيره، توفي سنة (١١٠هـ/٧٢٩م). انظر: الأعلام، ١٥٤/٦.

[٤] الآية هي: ﴿**فَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلاَ كُفْرَانَ لِسَعْيِهِ وَإِنَّا لَهُ كَاتِبُونَ**﴾[سورة الأنبياء ٩٥/٢١].

قوله: (ومنه: ﴿**مَا آمَنَتْ**﴾[سورة الأنبياء ٦/٢١]) فَصَلَه عمّا قبله إمّا لخفاء قرينته واحتياجه إلى مزيد بيان، وإمّا لأنّ صاحب الكشّاف[1] حمله على حقيقته حيث قال: "﴿**أفهم يؤمنون**﴾[سورة الأنبياء ٦/٢١] يدلّ على أنّهم أَعْتَى من الذين اقترحوا على أنبيائهم الآيات، وعَهِدُوا أنّهم يُؤمِنُون عندها، فلمّا جائتهم نكثوا وخالفوا فأَهْلَكَهم اللهُ، فلو أعطيناهم ما يقترحون لَكانوا أنكث وأنكث". إلاّ أنّ ما ذكره المصنّف أدقُّ معنًى وأبلغُ في الوعيد، وذلك: أنّ ترتّب إنكار إيمانهم على ما سبق يقتضي أنّ يكون للوصف بالإهلاك مدخل فيه، وذلك بأن يُحمل الإهلاك على إرادته، ويُقدَّر في الكلام إرادةُ إهلاك هؤلاء، فيكون معنى الآية: (**كلّ قرية أردنا إهلاكها** لم تُؤمِنْ) واحدة من تلك القُرَى (**أفهؤلاء**[١٠٧/ب] **يؤمنون**) ونحن على أن نُهلكَهم؟. وفي هذا من الأنباء عن إصرارهم على عدم الإيمان، ومن الوعيد بإرادة إهلاكهم ما لا يخفى.

قوله: (**وإنّما حَملتُ الامتناعَ**) أي امتناعُ مَنْ يؤخّر الاستعاذة (**عمّا ذَكرتُ**) من كون (**قَرَأْتَ**) بمعنى: أردتَ القراءةَ، (**على ضِيقِ العَطَنِ**) أي ضِيقِ مجالِه في فنون المجاز، وهو في الأصل: مَبْرَكُ الإبل حول الماء لتشرب عَلَلاً بعد نَهَلٍ، (**لأنّه**) أي لأنّ التجوّز بالفعل عن الإرادة (**متى جرى فيما هو أبعد**) من كون "قرأتَ" بمعنى: أردتَ القراءةَ (**جريًا مستفيضًا**) مشهورًا (**يكاد**) أي ذلك الجري المستفيض. وقوله: (**مَنْ إذا تكلّم**) مفعول ثانٍ لـ(**يُريك**)، وكلمة (**إذا**) مُقْحَمَة[2]، وجاز أن تكون صلةً للموصول، أي: مَنْ يكون ويحصل في زمان تكلّمه بخلافه، و(**كَمَنْ صلَّى لغير قِبلةٍ**) مفعول ثالث له أي: (**يكاد يُريكَ**) المتكلّمَ بخلافه، كمن خالف السّيرة المرضيّة التي تلقّاها أُولُو العقول بالقبول، ألا ترى أنّك إذا قلتَ: "أَحْدِثْ فَمَ الرَّكِيَّةِ[3] ضَيِّقًا" كان مستنكَرًا جِدًّا لمخالفته ذلك الاستعمالَ المشهورَ[4] المقبولَ.

قوله: (**أليس كلّ أحد**) بيان لجريان التجوّز بالفعل عن الإرادة فيما هو أبعد جريًا مستفيضًا، فإنّ قوله: (**وعليه فقِسْ**) إشارة إلى أنّ له نظائر كثيرة، لأنّ كلّ أحد يقول للبنّاء: "وَسِّعْ البيتَ"، وللخيَّاط: "ضَيِّقْ الكُمَّ وطَوِّلْ الثوب"، وللكاتب: "دَوِّرْ الميم وفرِّجْ السين" إلى غير ذلك ممّا لا يُحصى، وإنّما قال: (**كما يشهد له عقلك**) مع أنّ اختصاص الألفاظ بمعانيها إنّما هو بحكم الوضع دون العقل، لأنّ مفهوم التضييق بحسب وضعه جعل الشيء ضيِّقًا، وأمّا

---

[1] انظر: الكشاف، ٥٦٣/٢.

[2] أي: زائدة.

[3] الرَّكِيَّة: البئر لم تطو.جمعها: الرَّكايا، والرُكْيُ. المعجم الوسيط، ٣٧١/١.

[4] الاستعمال المشهور هو ماذكره السكاكي: "ضَيِّقْ فَمَ الرَّكيَّةِ". المفتاح، ٣٦٧.

اقتضاء هذا المفهوم أن يكون هناك سعةٌ سابقة، فبشهادة العقل قطعًا، وأراد بقوله: (**التوسعة**) معنى السعة تجوّزًا.

قوله: (**فَيُنَزِّلُ**) أي كلّ واحد، ويُروى بصيغة الخطاب أيضًا، وكذا الحال في: (**ثمّ يأمره**).
قوله: (**مُجَوَّزَ مرادِه**) أي مرادَه الُمجَوَّزَ، والمعنى: مراده بحسب تجويز إرادته، وهو السعة. والحاصل: أنّه جعل السعةَ المجوَّز إرادتها كالواقع، ثمّ أمر بتغييرها، فقد تجوّز بالتضييق الموضوع لتغيير السعة المحقَّقة عن تغيير السعة المقدَّرة هكذا قيل، وليس بشيء، إذ لا يكون المثار حينئذ من قبيل التجوّز بالفعل عن الإرادة أصلاً، فلا يظهر كونه أبعد من التجوّز في "قرأْتَ"، فالحقّ أن يقال: نُزِّلَ الإرادة المتوهَّمة المتعلّقة بالسعة منْزلةَ السعة، فَعُبِّرَ عنها بالسعة، لأن مآل هذه العبارة، أعني "ضَيِّقْ" إلى قولك: "غَيِّرْ السعة" بمعنى غيِّرْ إرادة السعة إلى إرادة عدمها، وبهذا ينكشف كونه أبعدَ من التعبير بالفعل عن إرادته المتحقّقة، وإلى ما ذكرنا أشار بقوله:(**إنّما الذي هناك هو مجرّد تجويز أن يريد الحفّار التوسعةَ**) أي هناك إرادةٌ مجوَّزةٌ متوهّمة، ثمّ قال: (**فَيُنَزِّلُ مُجوَّزَ مراده**)، وأراد به السعةَ مرادًا بها إرادةَ السعة لا معناها الحقيقيّ، كما توهّمه ذلك القائل، وبنى عليه كلامه مع كونه معترفًا بأنّ "ضَيِّقْ فَمَ الرَّكِيَّة" من تنْزيل إرادة الشيء منْزلة ذلك الشيء والتعبير عنها به. وقد يقال: إحداث الشيء ضَيِّقًا من توابع معنى التضييق، أعني التغيير من السعة إلى الضِّيق، فليستعمل اللفظ فيه مجازًا، فإنّه أقرب كثيرًا ممّا تكلّفه المصنّف.

قوله: (**أَمَا يجب**) جواب (**متى جرى**) على معنى: يجب أن يكون ذلك التجوّز في الأقرب الذي هو "قرأتَ"، (**أجرى وأجرى**)، وإنّما كرّر أجرى مع العطف نظرًا إلى استفاضة جريانه في الأبعد، كأنّه قال: يجب أن يكون في الأقرب أَوْلَى بالجريان وأكثرَ استفاضة في الاستعمال.

قوله: (**وأمثالُ ذلك**) بالرفع عطفًا على المرفوعات السابقة، أي ومن أمثلة المجاز أمثال ما ذكر من الأمثلة المتقدّمة. وقوله: (**ممّا تُعَدَّى**) بيان للأمثال، ولفظ (**الكلمة**) مَظْهَر وقع موقع العائد إلى الموصول، كأنّه قيل: من الكلمة التي تُعَدَّى عن معناها الأصليّ. وقوله: (**لتعلّق بينهما**) متعلّق بـ"تُعَدَّى"، وقد بالغ في تعميم وجه التعلّق بقوله: (**قويًا كان**..إلى آخره)، لكنّه أراد أنّه مشروط بأن يكون نوعه معتبرًا في اللغة، إذ ما من شيئين إلاّ وبينهما تعلّق بوجه ما مع القطع بأنّه لا يصحّ التجوّز بين جميع الأشياء.

قوله: (**وللتعلّق**) هذا تعليل لقوله: (**يُحتمل**) على صيغة المبنيّ للمفعول، والمراد: أنّ مذهب الجمهور هو أنّ كلمة "لا" في: ﴿**أَنْ لاَ تَسْجُدَ**﴾[سورة الأعراف ١٢/٧] صلةٌ، أي زائدة كما

في قوله: ﴿**لئلاّ يَعْلَمَ**﴾[سورة الحديد ٢٩/٥٧] وذلك لأنّه لا يشتبه على أحد أنّ المانِع إنّما مَنَعَ إبليس عن السجود لا عن تركه، فالمعنى: ما منعك عن أن تسجد، وعندي أنّه يجوز أن لا تكون كلمة "لا" زائدة، بل تكون قرينةً للمجاز في: ﴿**مَنَعَكَ**﴾[سورة الأعراف ١٢/٧] وبيان ذلك أنّ بين المانع الصارف عن الفعل وبين الداعي إلى تركه تعلّقًا معتبرًا هو أنّ الداعي إلى الترك يستلزم كونه صارفًا عن الفعل، فجاز أن يستعمل "منعك" بمعنى "دعاك" ويكون الجار المحذوف حينئذ كلمةَ "إلى" دون كلمة "عن"، أي: (**ما دعاك إلى أن لا تسجد؟**). والظاهر أن يقال: مرادًا به دعاك، إلاّ أنّه تسامح في العبارة، فذكر بدل "دعاك" "ما دعاك" لعدم الإلباس، ويجوز أن يقال: أراد بالضمير في "به" لفظ "مَنَعَك" المقرون بكلمة ما، فكأنّه قال: ما منعك؟ بمعنى: ما دعاك؟.

قوله: (**ونظيره:** ﴿**مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ**﴾[سورة طه ٩٢/٢٠]) فعند الجمهور: "لا" مزيدة، أي: ما منعك عن أن تتّبعني؟ وعنده "منعك" بمعنى "دعاك"، أي ما دعاك إلى عدم اتّباعي في الغضب لله، وشدّة الزجر على المعاصي والمقاتلة بمن آمن مع من كفر أو إلى عدم لُحوقك بي لتُخْبِرَني عن ما وقع من الفتنة، ولا تكون فيما بينهم.

قوله: (**ومن أمثلة المجاز: المستثنى منه**) فصله لمكان الاختلاف فيه؛ ولأنّه باب على حِيَالِهِ[1]، (**وتحقيق الكلام في كونه مجازًا مفتقر إلى التعرّض للتناقض**)، وذلك لأنّ قولك: "له عليَّ عشرة إلاَّ واحدًا" كلام متناقض بظاهره[2] لاقتضاء أوّله ثبوتَ الواحد في ضمن العشرة[١٠٨/أ] واقتضاءِ آخره نفيَه، وقد افترقوا في التَّفَصِّي[3] عن هذا الإشكال فِرَقًا:

فمنهم من زعم: أنّ المستثنى والمستثنى منه وأداةَ الاستثناء بمنْزلة كلمة واحدة حتَّى كأنّ العرب وَضَعَتْ لمعنًى واحدٍ كمدلول التسعة مثلاً عبارتين إحداهما مختصرة هي لفظه "تسعة"، والأخرى مطوَّلةٌ كعَشَرَة إلاّ واحدًا، وضَعْفُهُ ظاهرٌ.

ومنهم من اختار: أنّه أريد بلفظ "عشرة" مثلاً آحادُها بأسرها، وأُخْرِجَ بأداة الاستثناء بعضها عن تعلّق النسبة الذي تقتضيه العبارة بظاهرها، ثمّ حكم بالثبوت أو الانتفاء، فعلى هذا لفظة عشرة باقية على معناها الحقيقيّ الذي تَدُلُّ عليه حالَ إفرادها، وقد أُخرج بعضُ آحادها عن الحكم، فلا تناقض أصلاً.

---

[1] حِيال: إزاء. وباب على حياله: أي باب منفصل عن سابقه.

[2] في ج: بظاهر.

[3] تفصَّى من الشيء، وعنه: تخلَّص منه. المعجم الوسيط ٦٩٢/٢.

ومنهم من ذهب إلى ما ذكره المصنّف من كون المستثنى منه مجازًا فيما بقي بعد الاستثناء، فالعشرة مثلاً[1] مستعملة في التسعة، وقرينة المجاز قولك: "إلاَّ واحدًا" فيكون من باب إطلاق الكلّ على الجزء.

فإن قلتَ: إذا أريد بلفظ العشرة التسعةُ لم يدخل الواحد فيها، فلم يكن إلاّ واحدًا إخراجًا، إذ لا يُتصوّر الإخراج إلاّ بعد الدخول مع اتّفاق الأدباء على أنّ الاستثناء المتّصل إخراج الشيء عمّا دخل فيه غيرُه.

قلتُ: قد أجاب عنه في فصل الاستثناء[2]: "بأنّ دخول الواحد في حكم العشرة ليس مقدَّرًا مِنْ قِبَلِ المتكلّمِ بحسب إرادته وإلاَّ ناقضٌ آخِرُ كلامِهِ أوّلُهُ، بل مِن قِبَلِ السامع ليتناول العشرة للواحد بحسب الوضع". فظهر أنّ تحقيق كون المستثنى منه مجازًا مبنيّ على لزوم التناقض، فالأَولى أن يؤخّر (**الكلام في الاستثناء إلى الفراغ عن**) العِلم الباحث عمّا للتناقض من المباحث[3] والجواب عمّا يتوجّه عليه من الشبهات.

قوله: (**لِمَا تقدَّم**) يعني أنّ تسمية هذا النوع من المجاز مجازًا لتعدِّيه عن مكانه الأصليّ، و(**لغويًّا**) لاختصاصه بمكانه الأصليّ بحكم الوضع لا بحكم العقل، و(**معنويًّا**) لتعلّقه بمعنى الكلمة لا بحكمها.

وأمّا تسميته مفيدًا فلتضمّنه شِبْهَ شاهد لتحقُّق المعنى الذي أريد به لما سيأتي في آخر بحث الكناية من أنّ مَبْنَى المجاز على الانتقال من الملزوم إلى اللازم.

ولا شكّ: أنّ تحقّق الملزوم شاهد لتحقّق اللازم مثلاً إذا كانت النعمة أو القدرة من لوازم اليد، فإذا ذُكِرَ لفظُ اليد فقد أُثبت ببيّنةٍ ما أريد به من النعمة أو القدرة بمعونة القرينة، وإنّما قال: (**شِبْهُ شاهد**) لأنّ المعنى الأصليّ ليس بمراد حتّى يكون شاهداً حقيقةً.

نَعَمْ، لفظُه مذكورٌ، فهناك شبه شاهد، ولّما كان حقيقة أصل المعنى هي المرادة في نحو المِشفَر لم يُتَصَوّر فيه شبهُ شاهد لتحقُّق المعنى الذي أُريدَ به.

---

[1] في ح: أيضًا.

[2] انظر: المفتاح، علم الاستدلال ٥٠٧-٥٠٨.

[3] يقصد المصنف بهذه العبارة: علم الاستدلال. انظر: المفتاح، علم الاستدلال ٥٠٤.

[الفصل الثالث]

[الاستعارة]

قال: (**الفصل الثالث: في الاستعارة**)[1] فسَّر الاستعارة بالمعنى المصدريّ وذكر أحد طَرَفَي التشبيه على إطلاقه ليتناول المشبّه به، كما في الاستعارة التصريحيّة والمشبَّه، كما في الاستعارة بالكناية، وأراد بالتشبيه: التشبيه المعنويّ[2]، وهو أن لا يُصرّح هناك بما يدلّ على جعل أحد طرفيه مشبَّهًا والآخر مشبَّهًا به مع كونه مقصودًا. قوله: (**وتريدَ به الطرف الآخر**) إرادة الطرف الآخر إمّا على سبيل التحقيق كما في الاستعارة المصرّح بها، حيث ذُكر لفظ المشبّه به وأُريد ما هو المشبّه حقيقةً وإمّا على سبيل الادّعاء كما في الاستعارة المكنَّى عنها، حيث ذُكر المشبّه وأريد المشبّه به ادّعاءً لا حقيقةً. وقوله: (**مدَّعيًا**) حال من فاعل (**تريدَ**). وقوله: (**دالاًّ على ذلك**) أي على الادِّعاء المذكور، حالٌ من فاعل "مُدَّعِيًا"، وأراد بـ(**ما يخصّ المشبّه به**): ما يخصّه إمّا مطلقًا أو بالقياس إلى المشبّه، فيتناول اسم جنسه، كما في التصريحيّة، وما يكون من لوازمه، كما في المكنّية، والمقصود بذكر الحالين أعني "مدّعيًا" و"دالاًّ" تحقيق ما تُبْنى عليه الاستعارةُ، لا الاحتراز عن شيء. قوله: (**بإفراده في الذكر**) يعني بذلك أنّ اسم المشبّه ليس مذكورًا معه لا لفظًا ولا تقديرًا ولا نِيَّةً على ما مرّ تحقيقه.

قوله: (**إنّ الْمَنِيَّةَ أَنْشَبَتْ**)[3] أي أعلقتْ أظفارَها، وهذا المثال موزون، وفيه إشارة إلى البيت المشهور لأبي ذُؤَيْبٍ[4]. وقوله: (**بادِّعَاءِ السَّبُعِيَّة لها**) أي للمنيّة تصريح بأنّ المراد من لفظ

---

[1] سقط من ي: قال: الفصل الثالث في الاستعارة.

[2] في ب: اللغويّ.

[3] يقصد الشارح بهذه العبارة: قول أبي ذؤيب الهذليّ:

وإذا المنيّةُ أَنْشَبَتْ أظفارَها ... أَلْفَيْتَ كلَّ تميمةٍ لا تَنفعُ

البيت من الكامل، والشاعر يرثي بقصيدته أبناءه الخمسة وقد هلكوا في عام واحد، والبيت في ديوان الهزليين ٣/١؛ الإيضاح ٤٤٥/٢، ٤٥٢؛ الإشارات ١٨١؛ أنوار الربيع ٢٥٢/١؛ التبيان ٣٨٣؛ الطراز ٣٣٢/١. أنشب: أعلق وأعمد. ألفيتُ: وجدتُ. التميمة: الخرزة وشبهها يستدفعون بها الآفات ويتعوزون بها من شر العين.

[4] هو أبو ذؤيب الهذلي، خويلد بن خالد بن محرث شاعر مخضرم. راوية لساعدة جؤيه الهزلي، توفي سنة (٢٧ هـ/٦٤٨م). والبيت من قصيدة له يرثي فيها بنيه، وقد هلكوا في عام واحد. الأعلام، ٣٢٥/٢؛ المطوّل (بتحفيف هنداوي) ٨٨؛ الإيضاح ٤٤٥/٢.

المنيّة هو السَّبُعُ الادّعائيّ، أعني المنيّة المصَوَّرة بصورته، لا السبع الحقيقيّ. وقوله: (**بَرَزَ**) جواب (**متى ادّعينا**)، و(**في مَعْرِض**) ظرف لـ"بَرَزَ" بعد تقيّده بالظرف الأوّل، أعني فيما صادف. وقوله: (**نظرًا**) إلى ظاهر الحال. قوله: (**ظَهرتْ مع ذلك**) أي ظهرتْ المنيّة مع المِخْلَب أو الناب المثبِت لها (**ظهورَ نفس السَّبُعِ**) مع المِخْلَب أو الناب في أنّ السَّبُعَ (**كذلك ينبغي**)، وهو أن يكون له مخلب أو ناب، ولفظ: (**كذلك**) حال من المستتر في: (**ينبغي**) وأنت خبير بأنّ ما ذكره لا يدلّ على ثبوت معنى الاستعارة في لفظ المنيّة، كما يقتضيه مذهبه في الاستعارة بالكناية، بل يدلّ على ثبوت معناها في إثبات المخلب للمنيّة، وهو المسمَّى بالاستعارة التخييليّة عند غيره[1]، كما ستعرفه.

قوله: (**وكذلك الصورةُ المتوهَّمَةُ على شكل المخلب أو الناب**) يشير به إلى الاستعارة التخييليّة على مذهبه، وسَيَرِدُ عليك تحقيقُه، وإنّما قال: (**في تَسَمِّيهَا**)[2]، أي في صيرورتها مسمَّاه[3] دون تسميتها، لأنّ البروز واسطة التَّسَمِّي الذي هو بمنْزلة اكتساءِ الشُّجاع اسمَ الأسد، لا بواسطة التسمية، إلاَّ أن تُجعل مصدراً من المبنيّ للمفعول، وقيَّد عدمَ الفرق بالنظر إلى الدعوى، لأنّه إذا نظر إلى الحقيقة كان الفرق ظاهرًا، إذ المتحقّقة مسمّاه[4] باسم المخلب وضعًا دون المتوهّمة.

قوله: (**وههنا سؤال وجواب**) ذكر في فصل الاستعارة بالكناية: أنّ الإصرار على ادّعاء كون المشبّه، كالمنيّة مثلاً داخلاً في جنس المشبَّه به كالأسد ينافي الاعتراف بحقيقة المشبّه، ولا اعترافَ بها أقوى من التصريح باسم جنسه، فيلزم حينئذ الجمع بين الإنكار البليغ والاعتراف الكامل.

وأجاب عنه: بالتأويل في اسم المشبّه، كما سَتَعْرِفُهُ.

[١٠٨/ب] قوله: (**ويُسمَّى المشبّه به سواء كان هو المذكورَ**) كما في الاستعارة المصرّح بها، كقولك: "في الحمّام أسد"، (**أو المتروكَ**) كما في المكنَّى عنها، كقولك: "أظفار المنيّة" (**مستعارًا منه**)، ويسمَّى اسم المشبّه به كلفظ الأسد في المثال الأوّل، ولفظُ "السَّبُعُ" في الثاني

---

[1] المقصود به الخطيب القزويني. انظر: الإيضاح، ٢/٤٤٤-٤٥، ٤٤٩.

[2] في ب: تسميتها.

[3] في ي ج: مسمَّاة.

[4] في ي ج: مسمَّاة.

(**مستعارًا**)، وهذا اعتراف منه بأنّ المستعار في "أَظْفَارُ المَنِيَّةِ" لفظ "السَّبُع" المتروك لا لفظ "المنيّة" المذكور، وهو مخالف لما اختاره من أنّ الاستعارة في لفظ المنيّة، لكنّه هو الحقّ الذي لا مَحِيدَ عنه، كما سيأتيك تحقيقه في مباحث الاستعارة بالكناية.

والأَولى بظاهر عبارته أن يقول: والمشبّه مستعارًا له، إلاّ أنّه راعى لطيفةً فعبّر عن المشبه بالمشبّه به قصدًا إلى أنّ في اسم المفعول مستترًا راجعًا إلى الموصول، وأنّ الضمير المجرور في (**به**) راجع إلى المشبّه به المذكورِ سابقًا، ومن المعلوم أنّه لا مستترَ في السابق، بل الجار والمجرور العائد إلى الموصول فاعل لاسم المفعول.

وقد نُقِلَ عن المصنّف أنّه قال: (**الأَلِف واللام في قولي: والمشبّه به مستعارًا له، اسم موصول بمعنى "الذي" بخلاف قولي: ويُسمّى المشبّه به**)، ولا حاجة إلى ارتكاب ذلك في توجيه كلامه، كما عرفتَه مع ابتنائه على أن يُجْعَلَ لفظُ المشبَّه به في عِدَاد الأسماء من غير قصد إلى معنى الفعل، كالمؤمن والكافر، فيكون الضمير في (**به**) راجعًا إلى الموصوف المقدّر، كما في المنكّر، أعني قولك: "مشبّه به" ويُجْعَلَ لفظُ "المشبّه" المذكور ههنا بمعنى الوصف دون الاسم، أو يُحْمَلَ الأوّل على مذهب المازنيّ[1]، والثاني على مذهب الجمهور.

قوله: (**والذي قَرَعَ سَمْعَكَ من أنَّ الاستعارة تعتمد إدخال المستعار له في جنس المستعار منه هو السرّ في امتناع دخول الاستعارة في الأعلام**)، وذلك لأنّ مبنى الاستعارة على المبالغة في حال المشبّه بدعوى أنّه عيَّن المشبّه به، وذلك إنّما يحصل إذا كان المشبّه به مشتهرًا بوجه الشبه.

ولا شكّ أنّ الأجناس مشهورة بأوصاف لها حتّى أنّ أسماءها تُنْبِئُ عن أوصافها إنباءً تامًّا، وأمّا الأشخاص فقلّما تُشتَهَر بأوصاف كذلك، فلا تقع الاستعارة في الأعلام الشخصيّة إلاّ نادرًا، كما إذا تضمّنت نوعَ وصفيه، أي دلّت عليه التزامًا بسببٍ خارجٍ، أي عارض قلّما يتّفق عروضه

---

[1] هو: المازني أبو عثمان: بكر بن محمد بن عدي بن حبيب ابن عثمان المازني البصري النحوي (٢٤٩هـ/٨٦٣م). إمام عصره في النحو والأدب، درس على الأخفش الأوسط، ودرس عليه المبرّد والفضل اليزيدي وغيرهما. قال المبرّد: لم يكن بعد سيبويه أعلم من أبي عثمان بالنحو. من تصانيفه: "تفسير كتاب سيبويه في النحو"، و"الديباج" على خلاف كتاب أبي عبيدة و"علل النحو"، و"كتاب الألف واللام"، و"كتاب التصريف"، و"كتاب العروض"، و"كتاب القوافي". انظر: وفيات الأعيان ٢٨٣/١-٢٨٦؛ إنباه الرواة، ٧٥؛ الأعلام ٦٩/٢؛ بغية الوعات، ٤٦٣/١-٤٦٦.

فحينئذ يستعار الأعلام، فيقال: رأيتُ اليوم حاتِمًا[1] أو مادِرًا[2]. قوله: (**وما جرى مجراهما**[3]) يعني كتضمُّن سَحْبانَ[4] الفصاحةَ وباقِلٍ[5] العِيَّ والفَهَّامِيَّة.

قوله: (**وأمّا عُدُّ هذا النوع لغويًّا**) بيَّن أولاً الوجهَ في تسمية استعارة، و لم يتعرّض لوجه تسميته مجازًا ومعنويًّا ومفيدًا ومتضمِّنًا للمبالغة في التشبيه لظهوره ممّا تقدّم، بل تعرّض لكونه لغويًّا، إذ فيه خلافٌ.

قوله: (**أحدهما: أنّه لغويّ نظرًا**) أي: قال بعضهم[6]: إنّه لغويّ نظرًا إلى أنّ لفظ الأسد مستعمل في غير ما وضع له (**عند التحقيق**). وقوله: (**فإنّا، وإن ادَّعينا**....إلى آخره) بيان لكونه مستعملاً كذلك، والفاء في قوله: (**فلا تتجاوز**) زائدة، لأنّه خبر "إنّ"، لا جزاء "وإن ادَّعينا"، ويجوز أن تُجْعَلَ جزاءً له، فيكون الواو الداخلة على الشرطيّة مزيدة بين المبتدأ والخبر على قياس ما قيل في قوله:

.... **وكنتُ وما يُنَهْنِهُنِي الوعيدُ**[7]

و(**الصورة**): إشارة إلى هيئة المجموع من حيث هو مجموع، والمراد بـ(**الهيئة**): هيئة بعض أجزائه بالنسبة إلى بعض، و(**عَبالة العنق**) غِلْظُه، (**ومن سائر**) بيانُ (**ما له**)، و(**من الصفات**) بيان

---

[1] حاتم الطائي: هو حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج، يضرب به المثل في الجود، فيقال: "أجودُ من حاتم". توفي سنة (٤٦ ق هـ/٥٧٨م). انظر: مجمع الأمثال، ٣٢٦/١-٣٢٧.

[2] هو رجل من بني هلال، اسمه: هلال بن عامر بن بن صعصعة. سُمّي مَادِرا: لأنه سقى إبله فبقي في أسفل الحوض ماء قليل فسلح فيه ولطخ حوضه بُخْلا أن يشرب من فضله،ة فقيل: "أَبْخَلُ من مادر". انظر: مجمع الأمثال، ١٩٦/١-١٩٩؛ لسان العرب، ٤١٥٩/٦، مادة: (مدر).

[3] في ف: مجراها.

[4] هو رجل من قبيلة وائل، ومن خطبائها وشعرائها، ويضرب به المثل في البيان والفصاحة، فيقال: "أفصح من سَحْبَانِ وائلٍ". انظر، لسان العرب، ١٩٤٩/٤ مادة: (سحب).

[5] باقِل: رجل من ربيعة، كان عَيِيًّا يضرب به المثل في العَيّ، فيقال: "أَعْيَا من باقل". انظر: مجمع الأمثال، ٣٨٨/٢-٣٨٩؛ لسان العرب، ٣٢٩/١ مادة: (بقل).

[6] أي: الجمهور: انظر: المطول، ٣٦٠.

[7] تمام البيت:

أَقادُوا من دَمِي وتَوَعَّدُونِي **وكنتُ وما يُنَهْنِهُنِي الوعيدُ**

البيت من الوافر، وهو لمالك بن رُفَيْع، وكان جنى جناية فطلبه مصعبُ بن الزبير. دلائل الإعجاز ١٦٢؛ الإشارات ١١٥؛ الإيضاح، ٢٧٠/١؛ شرح التصريح على التوضيح (لخالد بن عبد الله الأزهري، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة)، ٣٩٢/١؛ شرح الأشموني ٢٥٧/١ بلا نسبة.

ل(**سائر**) أي وما للأسد من باقي جنس ذلك المذكور من الصفات التي لا شكّ في ثبوتها للأسد لكونها ظاهرة (**لحواسِّ الإِبْصَارِ**) ومدركةً بها، واللام في: (**ولئن كانتْ**) ابتدائيّة لا موطئة، وجواب الشرط، مقدّر يدلّ عليه. قوله: (**لكنّ اللغة**) أي: وإن كانت الشجاعة من أشدّ أوصاف الأسد اختصاصًا به، و(**مِنْ أَمْكَنِهَا**) أي أقواها تمكّنًا فيه لم تَصِرْ بمجرّد ذلك نفسَ المعنى الحقيقيّ للأسد، وإنّما يكون كذلك أَنْ لو كانت اللغة وَضَعَتْ اسمَ الأسد لها، (**لكنَّ اللغةَ لم تضع الاسمَ لها وحدها**)، بل وضعتْه للشجاعة كائنة (**في مثل تلك الجثّة**) الأسديّة، وقد تسامح في هذه العبارة، إذ مقصوده: أنّ الاسم موضوع لتلك الجثّة الموصوفة في الواقع بالشجاعة، لا أنّه موضوع للشجاعة المخصوصة، أو لها مع تلك الصورة حتّى يدلّ الاسم عليها مطابَقَةً أو تضمّنًا.

وكذا قد تسامح في قوله: (**ولو كانت وَضَعَتْه لتلك الشجاعة**) أي الكاملة التي تعرفها، إذ مراده: أنّه لو كانت وضعتْه لمفهوم الشُّجاع لَزِمَ أمور أربعة:

ا-[الأوّل][1]: أن يكون لفظ الأسد (**صفة**) كلفظ الشجاع (**لا اسمًا**).

ب-[الثاني]: أن يكون استعماله في الإنسان الواصل إلى غاية الشجاعة (**من جهة التحقيق، لا من جهة التشبيه**)، لأنّه حينئذ فَرْدٌ من أفراد مدلوله، و(**الجَراءة**) بالمدّ وفتح الجيم بمعنى الشجاعة. يقال: جَرُءَ جَراءَةً فهو جريءٌ، و(**الْمُقْدَم**) مصدر ميميّ من الإقدام.

ج-[الثالث]: أن لا يكون في اسم الأسد المنطلق على الإنسان الشجاع شائبةُ استعارةٍ، لأن الاستعارة مبنيّة على التشبيه، ولا تشبيه على ذلك التقدير.

د-[الرابع]: أن يصير المطلوب بالقرينة مقلوبًا على وجهه، إذ كان المطلوب بهما (**منعَ الكلمة عن حملها على**) ما وضعت له، وقد صار المطلوب بها الآن إيجابَ حملها على ما وُضعتْ له، واللوازم كلّها منتفية اتّفاقًا، فكذا الملزوم.

قوله: (**وثانيهما: أنّه ليس بلُغَوِيٍّ**) أي (**بل**) هو مجاز (**عقليّ**) على معنى أنَّ التصرّف في أمرٍ عقليّ، وذلك: أنّ المتكلّم قد أثبت الأسديّة للرجل الشجاع بطريق الادّعاء، فكان لفظ الأسد باقيًا على معناه اللغويّ إلاّ أنّ ثبوت ذلك المعنى[2] ههنا بتصرُّفٍ من العقل على وجه الاستعارة، فلا يكون مجازًا لغويًّا، بل عقليًّا.

---

[1] في ب: الأوّل.

[2] سقط من ف: المعنى.

قوله: (**ويمتنع**) فاعله (**أن يكون إطلاقُ اسم الأسد**). ولفظة (**ذاك**[1]) إشارة إلى الرجل، ولفظة[١٠٩/أ] (**هذا**) إلى (**الصَّبِيحِ**). وقوله: (**لِقَدْحِ ذلك في الدعوى**) تعليل ليمتنع، ولفظة (**ذلك**) إشارة إلى كون الإطلاق عن اعتراف. وقوله: (**أنَّى يكون؟**) متعلّق بـ(**قُلْ**) أي: قل لي جوابَ هذا الاستفهام، و(**موضع تعجّب**) خبرُ "يكون"، واسمه لفظةُ (**قولُه**) أي قولُ ابن العميد[2]، وقد عطف على خبره واسمه مع رعاية ترتيبهما بعاطف واحد، حيث قال: (**أو مَوْضِعَ نَهيٍ عن التعجّب قولُه:**

لا تَعْجَبُوا[3]..................   ....)

بنصبِ "موضعَ" ورفعِ "قولُه".

والحاصل: أنّه لا معنى للتعجّب من تظليل إنسان صَبِيح الوجه لآخر، بل إنّما يُتعجّب من تظليل الشمس الحقيقيّة، وكذا لا معنى للنهي عن التعجّب من بِلَى الكتّان بملابسته للإنسان الجميل، إنّما يُنْهَى عن التعجّب من بِلاَهُ بملابسته القمر والبدر الحقيقيّ. و(**الغِلالة**): شِعَارٌ يُلبس

---

[1] في ج: ذلك.

[2] البيتان هما:

قامتْ تُظَلِّلُني من الشمس	**نفسٌ أعزُّ عليَّ من نفسِي**
قامتْ تُظَلِّلُني و مِنْ عَجَبٍ	**شمسٌ تُظَلِّلُني من الشمس**

البيتان من الكامل، وهما لأبي القضل محمد ابن العميد، إمام الكتّاب في القرن الرابع الهجريّ، وزر لركن الدولة البويهي إلى أن مات سنة ٣٦٠هـ. ويقال إنّهما لأبي إسحاق الصابي. المفتاح ٣٧١؛ الإشارات ١٦٧؛الإيضاح ٤١٥/٢؛ يتيمة الدهر ١٥٨/٣؛ أسرار البلاغة ٢٣٤؛ الطراز ٢٠٣/١؛المصباح ١٧٤؛ نهاية الإيجاز ١٤٨؛ معاهد التنصيص ١١٣/٢؛ القول الجيّد ٢٩٦ (رقم: ٣٢١-٣٢٢).

[3] تمام الأبيات الثلاثة هو:

لا تَعْجَبُوا من بِلَى غِلالته	**قد زَرَّ أزرارَه على القمر**
ترى الثيابَ من الكتَّان يَلْمَحُها	**نور من البدر أحيانًا فَيُبْلِيهَا**
فكيف تُنكر أنْ تُبْلَى مَعَاجِرُها	**والبدر في كلّ وقت طالعٌ فيها**

البيت من المنسرح، وهو لابن طباطبا العلوي، أبو الحسن محمد بن أحمد المتوفَّى سنة ٣٢٢ هـ. المفتاح ٣٧١؛ تاج العروس ٤٦٩/١٣ مادة: (قمر)؛ أسرار البلاغة ٢٣٤؛ الإيضاح ٤١٥/٢؛ الإشارات ١٦٧؛ الطراز ٢٠٣/١؛ المصباح ١٧٤؛ نهاية الإيجاز ١٤٨؛ المعجم المفصل ٥٤٢/٣؛ القول الجيّد ٢٩٧ (رقم: ٣١٣).

تحت الدِّرْعِ، أو الثياب، فتكون هي الملاصقة للبدن. يُقالُ: "زَرَّ القميصَ" إذا شَدَّ أزرارَه. و(**لَمَحَه**): أي أَبْصَرَه بنظر خفيف. و(**المِعْجَرُ**) -بكسر الميم-: ما تَشُدُّه المرأةُ على رأسها.

قوله: (**ومع الإصرار**) يريد: قد ثبت أنّ المتكلّم بالاستعارة يدّعي للرجل مثلاً معنى الأسديّة، ولا يعترف أصلاً بأنّه رجل، فهو مصرّ على أنّه أسد، وعلى إنكار[1] أنّه شيء غير الأسد، ومع هذا الإصرار (**يمتنع أن يقال: لم تُستعمل الكلمة فيما**) وُضعتْ (**له**)، بل يجب أن يقال: إنّها مستعملة فيه، فلا يكون اسم الأسد حينئذ مجازًا لغويًّا، بل عقليًّا بالمعنى الذي عرفته، وإنّما عُطِفَ قولُه: (**وأنّه شمس**)، (**وأنّه قمر**) بالواو، إعتمادًا على ظهور المراد ممّا سبق من العطف بـ"أو"، حيث قال: (**أو إطلاق اسم الشمس أو القمر**). قوله: (**ومدار ترديد الإمام**[2]) هذا مصدر ميميّ، ومبتدأ خبره: (**على هذين الوجهين**) وليس قوله: (**تارة**) و(**أخرى**) ظرفًا لـ"الترديد"، إذ ليس الترديد حاصلاً في كلٍّ منهما، بل هو ظرف للقول المستفاد منه، أي: يقول تارةً: إنّه لُغويٌّ، وأخرى: إنّه عقليٌّ. والمرادُ بهذين الوجهين النظر إلى كونه مستعملاً في غير ما هو له[3] عند التحقيق، والنظر إلى الدعوى المذكورة والإصدارِ عليها. قوله: (**لا يَأْلُو تعليمًا**) أي: لا يتركه، من الأَلْوِ: وهو التقصير، ويقال: "لا يألوك نُصْحًا" أي: لا يمنعك.

قوله: (**لكنّك إذا وقفتَ**) لَمَّا بَيَّنَ وجهَ كلّ[4] واحد من القولين شرع في نصرة القول الأوّل، أعني كونه مجازًا لُغويًّا، فأشار إلى أنّ (**بين إصرار المستعير على ادّعاء الأسديّة للرجل، وبين نصبه قرينةً دَالَّةً على أنّه ليس الهيكلُ المخصوصُ**) مدافعةً ظاهرةً، فإذا عرفتَ وجه التوفيق بينهما (**كَشَفَ لك**) ذلك الوجهُ (**الغطاءَ**) عن هذين القولين، وأراك أنّ الصواب هو القول الأوّل، لأنّه يظهر بذلك الوجه أنّ الأسديَّ المدّعاةَ للرجل راجعة إلى غير المتعارف، ولا شكّ أنّ لفظ الأسد موضوع للمتعارف فقط، فاستعماله في غير المتعارف إنّما يكون على سبيل المجاز اللغويّ. وقوله: (**مصدَّقةً**) على صيغة [5]المفعول صفة ثانية[6] لـ"قرينةً"، ومعناه: مسلَّمةً عنده، أي عند المستعير، وإنّما اعتبر التسليم عنده، لأنّه منشأ إيهام التنافي والمدافعةِ.

---

[1] قي ب: إنكاره.

[2] المقصود بالإمام هو: عبد القاهر الجرجاني. انظر: أسرار البلاغة، ٢٣٥-٢٣٦.

[3] في ب: ما وضع له.

[4] في ج: كلّيّ.

[5] في ف:+ المبنيّ.

[6] سقط من ف: الثانية.

قوله: (**على نحو ما ارتكب**) متعلّق بقوله: (**على ادّعاء أنّ أفراد جنس الأسد قسمان بطريق التأويل**) والمعنى: على أنْ تَدَّعِيَ ذلك وتَرْتَكِبَه كائناً على نحو ارتكاب المتنبّي[1] هذا الادّعاء في عَدِّ نفسه وأصحابه قومًا من الجنّ[2] بواسطة صدور أمور غريبة هائلة منهم[3]. وفي عَدِّ جماله من جنس الطير بسبب سرعتها في السير، فإنّه جعل كلَّ واحد من الجنّ والطير قسمين: متعارَفًا، وغير متعارف. ألا يُرى أنّه ليس المعنى على تقدير أداة التشبيه، إذ لا يصحّ أن يقال: نحن كقوم من الجنّ في زِيٍّ ناسٍ فوق ما هو كطير لها شُخُوصُ الجِمال.

وقوله: (**مستشهدًا**) حال من فاعل (**أنْ تَبْنِيَ**)، و(**هاتيك**) صفة (**دعواك**[4])، والمراد بـ(**الْمُخَيِّلات العرفيّة**): القضايا التي تُوقِع في النفس خيالاً مقبولا في العرف بلا تصديق بها. وقوله: (**من نحو حكمهم**) بيان لـ"المخيِّلات"، ويتضمّن (**التأويلات المناسبةَ**) لـ"هاتيك" الدعوى من أنّ الأسد لا يهرب من الذئب، وأنّ الإنسان لا يكون بحيث لا يقاومه أحد، والرواية في: (**أنّه ليس بأسد**) فتح الهمزة، أي من نحو حكمهم بأنّهة ليس بأسد، وكذا الحال في: (**أنّه ليس بإنسان وإنّما هو أسد**) , وقد يُروى (**إنّما**) وحده بالكسر، وللكسر محلٌّ من القبول في الكلّ بناءً على تضمّن الحكم معنى القول. قوله: (**وأنْ تُخَصِّصَ**) عطف على (**تَبْنِيَ**) يعني أنّ وجه التوفيق هو بناء دعوى الأسديّة على التقسيم إلى المتعارَف وغيره، وتخصيص القرينة المصدَّقة بنفيها المتعارَفَ.

قوله: (**ومن البناء على هذا التنويع**) أي تنويع إفراد الشيء إلى متعارَف وغير متعارَف فإنّ الإخبار عن التحيّة بالضرب الوجيع[5] يدلّ على أنّ التحيّة قسمان:

---

[1] المتنبي: أبو الطيب أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجُعْفي الكِندي الكوفي المعروف بالمتنبّي الشاعر المشهور. اشتغل بفنون الأدب ومَهَرَ فيها. توفي سنة (٣٥٤هـ/٩٦٥م). انظر: وفيات الأعيان، ١/١٢٠-١٢٥.

[2] اقتباس من بيت للمتنبي، و هو:

نحن قوم[رَكْبٌ] مِن الجنّ[مِلْجِنِّ/م الجنّ] في زِيِّ ناسٍ فوق طير لها شُخُوصُ الجِمالِ

البيت من الخفيف، وهو للمتنبّي من قصيدة له في مدح عبد الرحمان بن المبارك الأنطاكي في شرح ديوانه ١/٢٥٥: المفتاح ٣٧٢؛ الإيضاح ٤١٦/٢؛ الإشارات ١٦٧؛ دلائل الإعجاز ٣١٤. في شرح ديوان المتنبّي: "نحن ركب" بدل: "نحن قوم". شخوص الجمال: هيئاتها وأشكالها، يشبه الشاعر سرعة جماله بالطير، ويبالغ في ذلك حتى يجعلها طيرا حقيقة.

[3] في ف: عنهم.

[4] في نسخ المفتاح المحقَّقة: دعوى.

[5] في ب: الشديد.

متعارَف: كـ"سلام عليكم"، و"حيَّاك اللهُ" أي: مَلَّكَكَ. قال يعقوب[1]: "التحيَّات لله معناه الملك لله"[2].

وغيرُ متعارَفٍ: هو[3] الضرب الوجيع في أوّل التلاقي، إذ لا مجال لحمل الكلام على تشبيه التحيّة بالضرب، ولم يَرَوْا أيضًا كتحيّة بينهم ضرب وجيع، وأوّل البيت:

وخَيْلٍ قد دَلَفْت لها بِخَيْلٍ[4] ....

وكذا الإخبار[5] بالسيف عن العِتاب يدلّ على أنّه نوعان :

متعارف: وهو مخاطبة الإذلال، ومذاكرة المَوْجِدَة.

وغير متعارف: هو إعمال السيف، وليس المعنى على تقدير أداة التشبيه في عِتابِكَ، وتقديرها في السيف باطل قطعًا.

وأمّا (**قوله عزّ وعلى**: ﴿**إلاّ من أتى الله بقلب سليم**﴾)[سورة الشعراء ٨٩/٢٦] فإن حُمل على أنّ تقديره: "إلاَّ سلامةُ مَن أتى الله" برفع السلامة على الإبدال كان مبنيًّا على أنّ إفراد المال والبنين نوعان: متعارف وغير متعارف، إذ ليس المعنى على قصد التشبيه، وتقدير الأداة: أي يوم لا ينفع كَمَالٍ وبنين، ويجوز أن تَجْعَلَ قولَه [تعالى]: ﴿**لاَ**[6] **يَنْفَعُ مَالٌ وَلاَ بَنُونَ**﴾[سورة الشعراء ٨٨/٢٦]، بمعنى: لا ينفع شيء، فيصحُّ إبدال السلامة بلا تنويع، ولك أيضًا أن تَنصِب السلامةَ المقدّرة بجعل الاستثناء منقطعًا، وأنْ لا تُقَدِّرَها أصلاً، وتَجْعَلَ "من أتى" منصوبَ المحلِّ على معنى: لا ينفعان أحدًا إلاَّ سليم القلب الذي أنفق ماله في سبيل الله،[١٠٩/ب] ودلّ أبناءه على طريق الرشاد.

---

[1] يعقوب هو: أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، المعروف بابن السِّكّيت، صاحب كتاب "إصلاح المنطق" وغيره. توفي سنة (٢٤٤هـ/٨٥٨م). انظر: وفيات الأعيان، ٣٩٥/٦-٤٠١؛ بغية الوعاة، ٣٤٩/٢.

[2] انظر: الصحاح، ٢٣٢٥/٦ مادة: (حيا)؛ لسان العرب، ١٠٧٨/٢-١٠٧٩ مادة: (حيا).

[3] في ج: وهو.

[4] تمام البت:

وخيلٍ قد دَلَفْت لها بخيل تحيّةُ بَيْنِهِمْ وضربٌ وجيعُ

البيت من الوافر، وهو لعمرو بن معد يكرب الزبيدي. المفتاح ٣٧٢؛ الإيضاح ٤١٦/٢؛ الإشارات ١٦٨؛ المصباح ١٧٣؛ خزانة الأدب ٢٦٣/٩، ٢٦٥. دلفت: تقدَّمت. والمراد بخيل ركبانها.

[5] في ج: الاختيار.

[6] في ج: ولا.

قوله: (**ومنه قولُه:**

وبلدةٍ[1]................ ....)

فَصَله لاحتمال أن يُقال: إدخال المستثنى في المستثنى منه ههنا ليس مبنيًّا على التنويع وجودُه، بل على التعليق بالْمُحَالِ، كما صُرِّحَ به في الكشّاف[2]، أي إنّما يكون فيها أنيس أَنْ لو كان هذه الأشياءُ أَنيسًا، وحمل الآية السابقة على هذا التعليق مِمَّا يأباه نظمها، يقال: "ما بالدار أنيس" أي أحد، و(**اليَعْفُور**): ولد الظَّبْيَةِ وولد البقرة الوحشيّة أيضًا، و(**الْعِيسُ**): الإبل[3] البِيضُ يُخالط بياضَها شيءٌ من الشُّقْرَة، واحدها: أَعْيَسُ، والأنثَى: عَيْسَاءُ. فالشاعر جعل أفراد الأنيس قسمين: متعارَفًا وغير متعارَفٍ، أي ربّ مفازةٍ قطعتُها ليس بها أنيس إلاّ هذه الوحوش والإبل.

قوله: (**تُفَارِقُ الدَّعْوَى البَاطِلَةُ**) أراد بالدعوى الباطلة: الدعوى التي لا تطابق الواقع، مع أنّ صاحبها يعتقد مطابقتها، إذ حينئذ لا يُتصوّر من صاحبها قصدُ التأويل فضلاً عن (**نصب القرينة المانعة عن إجراء الكلام على ظاهره**)، وأراد بالكذب ما لا يطابق الواقع مع علم القائل بِعَدَمِ مطابقته، فإنّه أيضًا لا يَنْصِبُ تلك القرينة، كما أنّ ذلك المدَّعِي لا ينصبها، إلاّ أنّ الكذّاب المذكور ليس مثل ذلك المدَّعِي في التبرُّؤِ عن قصد التأويل، لأنّ مقصوده ترويج ما دلّ عليه كلامُه بظاهره، ولا يقدح في مقصوده هذا قَصْدَ التأويل، بل نَصْبَ القرينة، فلذلك اكتفى ههنا بأنْ نفى نَصْبَ القرينة واقتصر في الدعوى الباطلة على ذكر[4] ذلك التبرّؤ، لأنّه إذا تبرَّأ عن التأويل كان عن نصب القرينة أشدّ تبرًّأ، فقد ظهر وجه التخصيص[5] في كلّ واحد من التبرّؤ ونَفْيِ نَصْبِ القرينة بِمَنْ كان له قلب[6].

---

[1] تمام البيت:

وبلدةٍ ليس بها أَنِيسُ   إلاّ اليعافير وإلاّ الْعِيسُ

اليت من الرجز، وهو لجران العود النمريّ عامر بن الحارث، الشاعر الجاهليّ. المفتاح ٣٧٢؛ الإيضاح ٤١٧/٢؛ المصباح ١٧٣؛ الإشارات ١٦٨؛ الكشاف، ٢٦٢/٤.

[2] انظر: الكشاف، ٢٦٢/٤.

[3] الإبل اسم الجمع لا واحد لها من لفظها، وهي مؤنثة، لأنّ أسماء الجموع التي لا واحد لها من لفظها، إذا كانت لغير الآدميين فالتأنيث لها لازم. انظر: الصحاح، ١٦١٨/٤ مادة: (أبل).

[4] سقط من ب: ذكر.

[5] اعتبر التفتازاني وجه التخصيص هنا غيرَ ظاهر. انظر: المطول، ٣٦٦.

[6] هذا ردّ من الشارح على التفتازاني.

[أقسام الاستعارة]

قوله: (**ببيان وصف الاستعارة**) أراد بوصف الاستعارة حدَّها، فإنّه قال في أوّل علم الاستدلال[1]: "الحدُّ وصفُ الشيء وصفًا مساويًا". قوله: (**إمَّا حسيًّا وإمَّا عقليًّا**) أي تحقّقًا حسّيًّا، أو تحقُّقًا عقليًّا. وقد عرفتَ معنى الوهميّ المحض، وهو أنْ يكون صورةً تخترعها المتخيّلةُ باستعمال الوهم إيَّاها، كصورة الناب والمخلب في المنيّة المشبّهة بالسَّبُع.

قوله: (**ثمّ تُقَسَّمُ كلُّ واحدةٍ**) يعني: أنّ كلّ واحدة من التحقيقيّة والتخييليّة يُقسَّم إلى قطعيّة واحتماليّة، إلاّ أنّ الأقسام الحاصلة من تقسيمهما معًا ثلاثة، لأنّ الاحتماليّة المندرجة في كلّ منهما قِسْمٌ واحدٌ في الحقيقة، ولا اختلاف[2] إلاّ بالعبارة والاعتبار، فلذلك قال: (**فهذه أقسام أربعة**) ولم يقل: خمسةٌ، وقد أشار إلى اتّحاد العبارة أيضًا بقوله: (**الاستعارة المصرّح بها مع الاحتمال للتحقيق[3] والتخييل**).

فإن قلتَ: لماذا لم يعتبر التحقيق والتخييل في الاستعارة المكنيّ عنها، إمّا باعتبار المشبّه به المتروك، وإمّا باعتبار المشبّه المذكور على قياس اعتبارهما في المصرّح بها، إمّا بحسب الصورة أو بحسب المعنى؟.

قلتُ: لأنّه لم يوجد هذا الانقسام فيما ورد في استعمال البلغاء من الاستعارات المكنيّ عنها.

قوله: (**ربّما قُسِّمَتْ**) كلمة "ربّ" إشارة إمّا إلى قِلّة وقوع هذا التقسيم في كلامهم، أو إلى مخالفته لما هو المختار عنده من ردّ التبعيّة إلى الاستعارة بالكناية. قوله: (**والمراد بالأصليّة: أن يكون معنى التشبيه داخلاً في المستعار دخولاً أوَّليًّا**) وذلك بأن يكون المعنى الأصليّ للمستعار صالحًا للموصوفيّة، كالمصادر وسائر أسماء الأجناس، وأمّا الأفعالُ والصفات المشتقّة منها وما في حكمها من أسماء المكان والزمان والآلة والحروف، فلا يدخلُها معنى التشبيه إلاّ تبعًا إمّا لمصادرها، كما في الأفعال، وما اشْتُقَّ منها، وإمّا لمتعلّقات معانيها، كما في الحروف. وسيأتيك تحقيق ذلك في مباحث الاستعارة التبعيّة. قوله: (**وربّما لحقها**) أورد كلمة التقليل، لأنّ أكثرَ الاستعارات خاليةٌ عن التجريد والترشيح، وأشار بذكر اللحوق إلى أنّهما إنّما يعتبران بعد تمام

---

[1] انظر: المفتاح، ٤٣٦.

[2] سقط من ي: اختلاف.

[3] في ف: التحقيق.

الاستعارة بقرينتها، و لم يذكر الاستعارة الخالية عنهما، ولا الجامعة بينهما، إذ لم يشتهر شيء منهما باسم على حدة، ولا حاجة لشيء منهما إلى بيان؛ فلذلك قال: **(وهي)** أي الأقسام الحاصلة من **(هذه الانقسامات ثمانية)** وإن كانت الانقسامات أربعةً: انقسام الاستعارة إلى: المصرّح بها والمكنّى عنها، وانقسام المصرّح بها إلى: التحقيقيّة والتخييليّة والاحتماليّة، وانقسام الاستعارة إلى: الأصليّة والتبعيّة، وانقسامها أيضًا إلى: المجرّدة والمرشّحة.

[القسم الأوّل]

[في الاستعارة المصرَّحِ بها التحقيقيَّةِ مع القطع]

قال: (**القسم الأوّل: في الاستعارة المصرّحِ بها التحقيقيّةِ**[1] **مع القطعِ**) قدّمها على سائر الأقسام، لأنّها العمدة في باب الاستعارة وقد سبق منّا غير مرّة وجه إيراد كلمة (**في**) في أمثال هذه العبارة. وقوله: (**إذا وجدتَ**) معمولٌ لقوله: (**أن تَدّعي**) على التوسّع في تقديم الظرف على عامله الواقع في حَيِّزِ "أنْ"، وأراد بالحقيقة ما يعمّ الكلّيّة والجزئيّة، فزَيْد وحاتِم مختلفان في الحقيقة الشخصيّة، أعني الهُوِيَّة المخصوصة. ولّما لم تكن للأمور[2] الوهميّة حقيقةٌ لاختصاصها بما له تحقّق، كانت التخييليّةُ خارجةً عن الحدّ المذكور، وإذا اُعتبر ثبوت الحقيقة بطريق القطع كانت الاحتماليّة أيضًا خارجةً عنه. قوله: (**على وجه التسوية بينهما**) أي بين الوصف الأضعف والأقوى. وقوله: (**أن تَدَّعِيَ**) خبر لقوله: (**هي**) ومثل هذه المسامحة لعدم الإلباس في المراد كثيرة في عباراتهم، والضمير في: (**بإفراده**) راجع إلى اسم (**ملزوم الأَقْوَى**)، و(**تَوَصُّلاً**) تعليل لـ(**تَدَّعِيَ**)، و(**بذلك**) إشارة إلى: (**إطلاقِ اسمِه عليه**). والمطلوب هو الإلحاق على وجه التسوية. و"فاعلاً" و"بانيًا[3]" حالان من المستتر في "تَدَّعِيَ". و"ذلك" إشارة إلى الإطلاق المذكور.

قوله: (**كيلا يحمل**) أي المفرد بالذكر، وهو اسم المشبّه به (**عليه**) أي: (**على ما يسبق منه**)، و(**التأويل المذكور**)[١١٠/أ] هو: جعل أَفراد الشَّيْءِ قسمين: متعارَفًا، وغيرَ متعارَفٍ. واللام في: (**ليمكن**) متعلّق بـ(**بانيًا**)، ولفظ: (**المتمانعتين**) صفة لـ(**دلالة الأفراد بالذكر ودلالةِ القرينة**)، لأن كلمة (**بين**) الثانية مُقْحَمَة، فالعامل في الدلالتين واحد، فلا يلزم تعدّد العامل في الصفة، ووجه التمانع بين الدلالتين: أنّ الأفراد بالذكر مع قطع النظر عن القرينة تدلّ على أنّ المرادَ باسم الأسد مثلاً مدلوله الحقيقيّ، والقرينة تدلّ على أنّ المراد به غير ذلك المدلول، وإنّما خصّ الامتياز عن الدعوى الباطلة بالذكر لزيادة قربها من دعواك، فيكون الامتياز عنها أهمَّ من الامتياز عن الكذب.

---

[1] سقط من ي: قال: القسم الأوّل في الاستعارة المصرّحِ بها التحقيقيَّةِ.

[2] في ج: الأمور.

[3] في ج: باقيًا.

قوله: (**مثال ذلك**) أي مثال ما ذكرناه في تفسير هذه الاستعارة التي نحن بصددها، وقد أكثر من الأمثلة رَوْمًا لزيادة التوضيح، وتنبيهًا على ما بينها من الاختلاف، فإنّ المستعار منه والمستعار له في الأمثلة الثلاثة[1] الأُوَلِ حِسِّيَّان، إلاّ أنّ وجه الشبه في المثال الأوّل عقليّ متعدِّد، أعني الجرأة والقوّة، وفي الثاني حسِّيٌّ متعدّد، أعني الإشراق والاستدارة المليحة، وفي الثالث عقليّ واحد، أعني كثرة المنفعة والمستعارَ له في المثال الرابع[2] عقلِيٌّ، والمستعار منه حسّيّ، ووجه الشبه عقليّ مركّب وهو الإباء عن قبول الزيادة والنقصان.

قوله: (**فتَدَّعِيَ الأسديّة**) بالنصب عطفًا على (**أن يكون**)، لا على (**أن تُلْحِقَ**) لفساد المعنى. وقوله: (**فتقولَ**) بالنصب عطف على (**تَدَّعِيَ**) يجري منه مجرى التفسير، وهذه الثلاثة المتعاطفة مع ما في حَيِّزها خبر واحد للمبتدأ الذي هو (**مثال ذلك**). وقوله: (**أو: أن يكون عندك وجه جميل**) هذا مع ما عطف عليه، أعني: (**فتدَّعيه**) مأخوذين مع ما تعلّق بهما خبر ثان لـ(**ذلك**) المبتدأِ، معطوف على الخبر الأوّل بـ"أو"، و(**قائلاً**) حال من فاعل "فتدَّعِيَه".

وقوله: (**بعد ما جرت العادة**) إشارة إلى أنّ تشبيه العالَم بالبحر (**لإلحاق كثرة فوائده بكثرة فرائده**) إنّما حَسُنَ الحُسْن البليغ بناءً على ما اشتهر من تشبيه فوائده بفرائده[3] في كونها حسنةً بهيّة مرغوبًا فيها، ولو لا هذا التشبيه واشتهاره لم يستحسن ذلك التشبيهُ الاستحسانَ الكاملَ، وقد يقال: ما لم يعتبر كون الفوائد والفرائد كشيء واحد لم يحصل هناك معنى مشترك هو وجه الشَّبَه بين العالِمَ والبحر، وسلوكَك في ذلك المسلَك المعهودَ هو مثل أن يقول: رأيت بحرًا يتكلّم. و(**القِسْطَاسُ**)[4] هو القَرَسْطُونُ، أعني: القَبَّانَ.

---

[1] الأمثلة الثلاثة الأُوَل هي: الأول: "رأيتُ أسدًا"، والثاني: "نظرتُ إلى بدر يبتسم"، و الثالث: "فلان بحر سالك". انظر: المفتاح، ٣٧٤.

[2] المثال الرابع: "فلانٌ ميزانٌ لا يقبل التفاوتَ".

[3] الفرائد: جمع فريد، والفريد: الدرّ إذا نُظِمَ وفُصِّلَ بغيره. انظر: المعجم الوسيط، ٦٨٠/٢.

[4] القُسطاس: القِسْطاس والقُسطاس: أَعدل الموازين وأَقومُها، وقيل: هو شاهينٌ. الزجاج: قيل القِسطاس القَرَسْطون وقيل هو القَبَّان. والقِسْطاس: هو ميزان العدل أَيَّ ميزان كان من موازين الدراهم وغيرها. القسطاس والقرسطون كلمتان معرَّبتان. انظر: لسان العرب، مادة: (قسطس)؛ المعجم الوسيط، ٧٣٤/٢.

[الاستعارة التَّهَكُّمِيَّة]

قوله: (**ومن الأمثلة**) إنّما فَصَلَه، لأنّه نوع من الاستعارة التي هو بصددها مبنيّ على (**إنتزاع شِبْهِ التضادّ وإلحاقه بشِبْهِ التناسب**) وهذا النوع يُخَصُّ باسم الاستعارة التَّهَكُّمِيَّة، أو التَّمليحِيَّة، وله أمثلة كثيرة كقولك: "رأيتُ حاتِماً"، أي بخيلاً، و"خالدًا"[1] أي جبانًا، و"سَحْبانَ" أي ذا لُكْنَةٍ[2] وعِيٍّ، وذلك لا ينافي كونه مثالاً لما هو فيه، أعني كونَه جزئيًّا إضافيًّا له.

وقد مرّ تحقيق انتزاع وجه الشَّبَه من نفس التضادّ في آخر مباحث التشبيه، إلاّ أنّه اقتصر هناك على ذكر الضدّين المتشاركين في التضادّ، وأراد بهما المتنافيين المتشاركين في التنافي على الإطلاق، وعطف ههنا النقيضين على الضدَّين، فأراد بالضدَّين: ما وراء النقيضين من المتقابلين، لكنّه أراد بالتضادّ ههنا أيضًا التنافي مطلقًا. قوله: (**ثمّ ادِّعاء**) عطف على (**بوِساطَة**)، وشروع في اعتبار الاستعارة بعد اعتبار التشبيه، وإنّما أورد لفظة "ثمّ" لأنّ ادّعاء كون أحد الضدّين أو المتناقضَيْن من جنس الآخر أشدُّ استبعادًا من انتزاع الشَّبَه من نفس التضادّ. قوله: (**تواترتْ عليه البشّارات**) أي: الإنذارات.

[قرينة الاستعارة التهكميّة]

قوله: (**ربّما كانت معنىً واحدًا، كالذي رأيتَ في الأمثلة المذكورة**) يعني به ما مرّ مِن: "يَرمي"، و"في الحمّام"، و"يتبسَّم"، و"يتكلّم"، والإضافةِ في: "ميزانُ أميرنا[3]"، وكذا قوله: (**بقتله، ونهب أمواله، وسبي أولاده**) فإنّ كلَّ واحد من هذه الثلاثة قرينة على حدة لاستعارة البشَّارة للإنذار. قوله: (**وربّما كانت معانِي مربوطًا بعضها بالبعض**) يريد أنّ مجموع تلك المعاني المربوط بعضها ببعض يكون قرينةً واحدةً، كأنّها خاصَّة مركّبة للمستعار له بالقياس إلى المستعار منه. ومعنى:

.... **يَنْكَفِي**[4] ....

---

[1] المقصود خالد بن الوليد -رضي الله عنه- يضرب به المثل في الشجاعة. استعمل هنا في المعنى المضادة.

[2] لكنة: مصدرمن لَكِنَ بمعنى: عَيَّ وثقل لسانُه، وصعب عليه الإفصاح بالعربيّة. انظر: المعجم الوسيط، ٨٣٧/٢.

[3] في ف: أمرنا.

[4] تمام البيت:

وصاعقةٍ من نَصْلِهِ يَنْكَفِي بها   على أَرْؤُسِ الأقران خمسُ سَحَائِبِ

تنقلب من: "كَفَأْتُ الإناءَ" أي قَلَبْتُه، و"الباء" في (**بها**) للتعدية، أي يقلبها (**خمسُ سحاب**). و(**الأقران**) جمع قِرْن –بالكسر– وهو الكُفْؤ في الحرب.

وقوله: (**انظُرْ**) شروع في بيان تركّب القرينة. و(**حين أراد**) ظرف لـ(**ماذا صنع؟**) مع تقدّمه عليه. وقد سبق له نظائرُ. و(**تفريعًا**) بمعنى مفرَّعةً حال من مفعول (**أراد**) أعني (**استعارة السَّحَائب**)، فإنّ استعارة خمس سَحَائب (**لأنامل يمين الممدوح**)، إنّما حَسُنَتْ (**لما جرت به العادة من تشبيه الجواد بالسحاب الهطَّال**): أي المتتابع قطره، و(**بالبحر الفيَّاض**): أي الكثير ماؤه. والقرينة المركَّبة في هذا المثال من عدّة معان هي: ثبوتُ الصاعقة، وكونها من نصل سيفه، وقلبُ خمس سحائب إيّاها على أرؤس أقرانه. ومع هذه القرينة الملتئمة من تلك المعاني لا تبقى شبهة في استعارة السحائب للأنامل، وكأنّه أورد تقسيم القرينة إلى هذين القسمين في القسم الأوّل من الأقسام الثمانية[1] للاستعارة لظهور تركُّب القرينة في هذا المثال الذي هو من القسم الأوّل من أقسام الاستعارة.

[التمثيل على سبيل الاستعارة]

قوله: (**ومن الأمثلة: استعارة وصف إحدى صورتيْن**) هذا نوع آخر من الاستعارة المصرّح بها التحقيقيّة مع القطع لا يكون إلاّ مركّبًا، وهو: أن يُنْتَزَعَ صورة من أمور متعدّدة، وتُشَبَّه بصورة أخرى مثلها ويُدَّعَى دخول الصورة الأولى في جنس الصورة الأخرى (**رَوْمًا للمبالغة في التشبيه**)، فيطلق على الصورة المشبّهة اللفظَ المركّبَ الدّالَّ على الصورة المشبّه بها، [١١٠/ب] فيكون التجوّز حينئذ في مجموع ذلك اللفظ المركّب، لا في شيء من مفرداته، بل تكون هي باقيةً على حالها قَبْلَ هذا التجوُّزِ من كونها حقيقةً أو مجازًا فإذا شبّهتَ مثلاً صورةَ تردُّدِ المفتي[2] (**بصورة تردُّدِ مَنْ قام ليذهب**)، وأدخلتَ الصورةَ المشبّهةَ في جنس الصورة المشبَّه

البيت من الطويل، وهو للبحتري. ديوان البحتري ١٧٩/١؛ المفتاح ٣٧٥؛ الإيضالح ٤١٨/٢؛ التبيان ١٣٠-٣٨٠؛ دلائل الإعجاز ٢٢٥؛ نهاية الإيجاز ١٠٠؛ المصباح ١٧٥؛ المثل الثائر ١٠٤/٢؛ الطراز ٢٣١/١؛ معاهد التنصيص ١٣١/٢. ورواية الديوان (ينكفي) موضع (تنكفي)، و(في كفّه) موضع (من نصله).

[1] انظر: المفتاح، ٤٨٣.

[2] في ب: المعنى.

بها، وقلتَ: (**أراك أيّها المفتي تُقَدِّمُ رِجلاً وتؤَخِّر أُخرَى**)[1] لم يكن حينئذ في "تقدُّم وتأخُّر" استعارةٌ تبعيَّةٌ، ولا في "رِجلاً" استعارةٌ أصليّةٌ، إذ لم يقع بهذا التجوّز تصرّف في هذه الألفاظ، بل هي باقية على حقائقها التي كانت عليها قبل هذه الاستعارة المتعلّقة بمجموعها من حيث هو مجموع.

إذا عرفتَ هذا فنقول: أراد بالوصف في قوله: (**استعارةِ وصفِ إحدى صورتَيْن**) اللفظَ الدالّ على الصورة المشبّه بها، فإنّ المستعار هو لفظ المشبّه بها أبدًا خصوصًا في الاستعارة المصرّح بها، وإنّما عبّر عنه (**بالوصف**)، لأنّ اللفظ كوصفٍ يَكْتَسِيهِ المعنى، ولم يقل: اسم إحدى صورتين، لأنّ المركّب من الاسم والفعل مثلا كما في المثال المذكور لا يكون اسمًا، وأراد بالوصف في قوله: (**لوصف الأخرى**) معنى البيان، فكأنّه قال: استعارة لفظ الصورة الأولى لبيان الصورة الأخرى فيكون اللام في قوله: "لوصف الأخرى" دالاًّ[2] على الغرضيّة لا صلةً للاستعارة، ولو ترك لفظ (**الوصف في الأخرى**) لكان أَوْلَى وأَحْرَى، كما يشهد له قوله: (**فَتَكْسُوَهَا**) أي صورة المشبّه، (**وصفَ المشبّه به**) أي لفظَه، وإضافة الصورة إلى المشبّه والمشبّه به بيانيّة، كما يدلّ عليه قوله: (**فَتَشَبُّهُهَا بصورةِ تَرَدُّدِ إنسانٍ**).

ومعنى "تقدّم رِجلا وتؤخّر أخرى"[3] أنّه يقدّم رِجلاً تارة ويؤخّرها أخرى، فإنّ هيئة المتردّد في الذهاب هكذا. ومنهم من قال: المراد بالرجل الخطوة، فإنّ المتردّد يخطو خطوةً إلى قُدَّامٍ وخطوةً إلى خلفٍ.

قوله: (**وهذا**) هو الذي (**نسمّيه: التمثيل على سبيل الاستعارة**) دلّت هذه العبارة بصريحها على أنّ الاستعارة التمثيليّة منحصرة فيما ذكر من (**استعارة وصف إحدى صورتين منتزعتين من أمور لوصف الأخرى**)، ولا يخفى على ذي بصيرة أنّ الصورة المنتزعة من أمور عدّة يجب أن يلاحظ فيها كلُّ واحد من تلك الأمور على حدة، حتَّى يعتبر منها بالأخَرة صورة وُحدانيّة منتزعة منها، ولا يشتبه عليه أيضًا أنّ ملاحظة تلك الأمور على الوجه المذكور لا يكون إلاّ بألفاظ متعدّدة إمّا مذكورة أو مقدّرة في نظم الكلام، أو منويّة في الإرادة، فوجب أن يكون كلّ واحد من طرفي الاستعارة التمثيليّة مركّبًا على أحد هذه الأنحاء. وكذا يجب أن يكون كلّ

---

[1] المثل هكذا: "أراك تقدّم رِجلاً، وتُؤخّر أخرى"، أو "فلان يقدّم رِجلاً ويؤخّر أخرى". أدب الكاتب (لابن قتيبة) ٢٠؛ البيان والتبيين١/٢٠٣؛ دلائل الإعجاز ٦٧؛ ؛ أسرار البلاغة الإشارات ١٧٩؛ نهاية الإيجاز ١٣٣.

[2] في ف: دالَّةً.

[3] سبق تخريجه قبل صفحة.

من طرفي التشبيه التمثيليّ مركّبًا كذلك، لأنّ كلّ تشبيه تمثيليّ فهو بحيث إذا تُرِكَ فيه التشبيهُ إلى الاستعارة كان استعارةً تمثيليَّةً.

فإن قلتَ: ماذا تقول في قوله تعالى: ﴿**مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا**﴾[سورة البقرة ١٧/٢] فإنّه يُعَدُّ تشبيهًا تمثيليًّا مع أنّ طرفيه مفردان؟.

قلتُ: إذا جُعل هذا تشبيهًا تمثيليًّا فلا شكّ أنّ المشبّه هو قصّة المنافقين المخصوصة المفصّلة فيما تقدّم من الآيات، والمشبّه به قصّة الالمستوقد المخصوصة المذكورة عقيبه، وليس شيء من هاتين القصّتين المخصوصتين مفهومًا من لفظي المثلين إمّا في المشبّه به فظاهر، وإمّا في المشبّه؛ فلأنّ المعنى: "مثلهم في إظهار الإيمان وإبطان الكفر .... إلى آخر" قصّتهم، فتلك الألفاظ منويّة في الإرادة. يدلّ على ذلك أنّ صاحب الكشَّاف[1]: جوّز أن تكون هذه الآية من التشبيه المفرّق، وجَعل ذكر الأشياء المشبّهة حينئذ مطويًّا على سَنَنِ الاستعارة. كما سلف تحقيقه بما لا مزيد عليه.

ولا شكّ أنّه لا فرق بين المفرَّق والمركَّب إلاّ بأنّ تلك الأشياء في المفرَّق يُعتبر كلّ واحد منها انفراده، ويشبّه بما يناسبه، فتكون هناك تشبيهات متعدّدة، وفي المركّب يُعتبر مجموعُها من حيث هو، ويُشبَّه بمجموع آخر يناسبه، فيكون هناك تشبيه واحد. ولّما كان تلك الأشياء في المفرَّق منويّة لا محالة كانت أيضًا في المركّب كذالك.

فإن قلتَ: فعلى ما ذَكَرْتَ لا تكون الكاف في قوله[2]: ﴿**كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ**﴾[سورة البقرة ١٧/٢]، و﴿**كَمَثَلِ الْحِمَارِ**﴾[سورة الجمعة ٥/٦٢] داخلة على المشبّه به حقيقة، كما لم يدخل عليه في قوله تعالى: ﴿**كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ**﴾[سورة يونس ٢٤/١٠].

قلتُ: نعم، ومن قال: إنّها في الآيتين الأُولَيَيْنِ داخلةٌ على المشبّه دون الآية الأخيرة فقد توسّع نظرًا إلى أنّ المثل مبهم يتّحد بالقصّة المخصوصة من حيث الذات بخلاف الماء، فإنّه لا يتّحد بقصّته أصلاً.

قوله: (**ولكون الأمثال كلّها تمثيلاتٍ على سبيل الاستعارة**) لم يذكر ههنا قيد فُشُوِّ الاستعمال اعتمادًا على ما سبق في آخر مباحث التشبيه التمثيليّ. وقد تحقَّقتَ هناك السبب في عدم وجدان التغيير إليها سبيلاً.

---

[1] انظر: الكشاف، ٢١١/١.

[2] في ج:+ تع.

[القسم الثاني]

[في الاستعارة المصرّح بها التخييليّة مع القطع]

قال: (**القسم الثاني**[1]). قوله: (**تُقدِّرها**) أي: تُقَدِّرُ الصورةَ الوهميّةَ المحضةَ وتَفْرُضُها، (**مُشَابِهَةً لها**) أي للصورة المحقّقة. وهذه الجملة صفة ثالثة لـ(**صورةً**)، فإنّ (**مَحْضَةً**) صفة لـ(**وهميَّةً**). و(**مُفْرِدًا**) على صيغة اسم الفاعل حال من المستتر في: (**أن تُسمِّيَ**) أي هي أن تُسَمِّيَ حال إفرادك لاسم المحقّقة في الذكر، واستحسن بعضهم جعله على صيغة المفعول حالاً من اسم (**صورة**)، ولقد تسامح المصنّف في بيان ما يسبق بقوله: (**من كون مسمَّاه شيئًا متحقّقًا**)، لأن الظاهر أن يقال: من مسمَّاه المتحقّق. و(**الاغتيال**): الإهلاك، ومعنى (**مَسَاس بُقْيَا**[2]) بفتح الميم وضمّ الباء مَسٌّ قَدْرٍ يسيرٍ من الرحمة والشَّفَقَة، تقول: "أبقيْتُ على فلان" إذا رحمتَه. و(**تشبيهًا**) مصدر (**أن تُشَبِّهَ**)، (**كأنّها**) أي: كأنّ المنيّة.

قوله: (**فيأخذَ**) –بالنصب– عطفًا على "تُشبِّهَ" وما يكون عطفًا على (**ما يلازم**)، والجارّ، أعني: (**على الخصوص**) حال من (**ما يكون**) إلاّ أنّها توسَّطت بينه وبين عاطفه، و(**من الأنياب**) بيان له، و(**تمامُ**) عطف على (**قوامُ**). يقال: "فَرَسَه الأسدُ وافْتَرَسَه" أي: دَقَّ عنقَه، وهو الفريسة.

قوله: (**ثمّ نُطلقَ**) بالنصب عطفًا على "فيأخذَ"، وفي لفظة (**ثمّ**) إشارة إلى تراخي رتبة إطلاقك عن أخذ الوهم في التصوير والاختراع. قوله: (**على سبيل الإفراد**) أي إفراد أَسَامِي المتحقّقة، و(**أن تُضيفَها**) عطف على "الإفراد". وقوله: (**ما قوامُ كلام المتكلّم به**) مفعول (**فيعملَ**)، ولو قال: "وهو صورة اللسان" بترك لفظة "التصوير" لَكان أحسنَ[١١١/أ] بحسب المعنى وأوفقَ لقوله فيما بعدُ: (**وهو صورة الزِّمام**)، وإنّما صرّح بالتشبيه في الأمثلة الثلاثة[3] التي أوردها للاستعارة المصرّح بها التخييليّة القطعيّة، حيث قال: (**الشبيهةِ بالسَّبُعِ**) و(**الشبيه بالمتكلّم**)

---

[1] في ب:+ في الاستعارة المصرّح بها التخييليّة مع قطع. سقط من ي: قال: القسم الثاني.

[2] تقول العرب نشدتك الله والبُقيا: وهي البقية، أبو عبيد عن الكسائي قال: البقوى والبُقيا: هي الإبقاء مثل الرعوى إلخ). نَشَدْتُك الله والبُقْيَا؛ هو الإبقاء مثل الرَّعْوى والرُّعْيا من الإرْعاء على الشيء، وهوالإبْقاء عليه. انظر: لسان العرب، مادة: (بقي).

[3] الأمثلة الثلاثة هي: الأول: تشبيه المنيّة بالسَّبُع في اغتيال النفوس. الثاني: لسان الحال الشبيه بالمتكلم في نطق شيء بكذا. الثالث: زمام الحكم الشبيه بالناقة في استتباع المستَتبع في يد فلان. انظر: المفتاح، ٣٧٦-٣٧٧.

و(**الشبيه بالناقة**) ليظهر أنّ الاستعارة في الأنياب واللسان والزِّمام لا في المنيّة والحالِ والحكمِ. فيختصّ المثال بالتخييليّة، ويتّضح أيضًا أنّ التخييليّة قد تُوجد عنده بدون الاستعارة بالكناية، لكنْ يتّجه حينئذ أن يقال: هذه الأمثلة التي صُرّح فيها بالتشبيه لم توجد في تراكيب البلغاء، إنّما الذي وُجِدَ فيها قولُهم: أَظْفَارُ المنيّة وأنيابُها، ولسان الحال، وزِمامُ الحكم ونظائرها، ولا حاجة في توجيه ذلك إلى ما ارتكبه من اختراع صورة وهميّة محضة، فإنّه تَعَسُّفٌ ظاهر، بل يكفيه ما ذهب إليه غيره من أنّ هذه الألفاظ -أعني الأظفارَ وأخواتِها- لم تُنقل عن معانيها الأصليّة حتّى يندرّج في المجاز المفسّر بالكلمة المستعملة في غير ما وُضعتْ له، بل هناك تصرُّف عقليّ هو إثبات معانيها الأصليَّةِ للأمور المشبَّهة بالسَّبُعِ والمتكلّم والناقة. وهذا التصرّف العقليّ هو المسمَّى بالاستعارة التخييليّة على سبيل الاشتراك اللفظيّ في الاستعارة؛ ولهذا فَسَّرُوا[1] التحقيقيَّة بِجَعْلِ الشيءِ الشيءَ، و التخييليّةَ بجعل الشيءِ للشيءِ.

في يد فلان[1] ذكر عبد القاهر الجرجاني هذا التفسير. انظر: دلائل الإعجاز، ٦٦. وانظر أيضا: المطول، ٣٨٢، ٣٩٦.

[القسم الثالث]

[في الاستعارة المصرَّح بها المحتملة للتحقيق والتخييل]

قال: (**القسم الثالث**[1]) قوله: (**هي كما ذكرنا أن يكون المشبّه المتروك**) قد تسامح في جعل أن يكون خبرًا لقوله (**هي**) على ما مرّ، وفي تقديم "كما ذكرنا" -وهو مصدر لـ"أن يكون"- على عامله، وقد يُجعل -كما ذكرنا- خبرًا أوّلَ، و"أن يكون" خبرًا ثانيًا. وقوله: (**من وجه**) متعلّق بـ"صَالِح"، لا بـ"التحقُّق"، ولا بـ"الحمل" أيضًا أي هو صَالِحٌ من وجه للحمل على المتحقّق تارةً، ومن وجه آخر للحمل على ما لا تحقّق له أخرى. قوله: (**ونظيره**) أي ومثال ما نحن فيه من الاستعارة المصرّح بها الاحتماليّة قول زُهير:

صَحَا القلبُ[2]........... ....

أي: أفاق عن سُكْرِ هَوَى سلمى، و(**أَقْصَرَ باطلُه**) أي امتنع وعُرِّيَ من: "عَرَّيْتُه" جعلته عُريانًا، و(**الصِّبَى**) إمّا من قولهم: "هو صَبِيٌّ بَيِّنُ الصِّبَى" بالكسر والقصر، و"الصَّبَاء" بالفتح والمدّ؛ وإمّا من "الصَّبْوَة" بمعنى: الميل إلى الجهل والفُتُوَّة، ومنه التصابي، و"الراحلة": ما يركب من الإبل ذكرًا كان أو أنثَى. قوله: (**وقَمَعَ النفسَ**) أي قَهَرَها، و(**منعها عن التلبّس بذلك**) أي بما كان يرتكبه أَوانَ الصِّبَى. و(**مُعرِضًا**) حال من (**أمسك**). وقوله: (**فقال**) عطف على (**أراد أن يُبيّن**)، وإنّما اقتصر على ذكر المصراع الثاني لأنّه الدالّ على الإعراض الكلِّيِّ والمشتمل على الاستعارة المطلوبة، والضمير في (**آلاتِها**) للأفراس والرواحل، وأراد بـ(**الركوب**) ركوبَها، وبـ(**الارتكاب**) ارتكابَ ما كان يرتكبه أَوَانَ الصِّبَى، و(**قائمةً**) خبر (**بَقِيَتْ**) أي ما بقيتْ على صفة القيام، فهي ههنا من الأفعال الناقصة.

---

[1] سقط من ي: قال: القسم الثالث.

[2] تمام البيت:

صحا القلبُ عن سلمى وأَقْصَرَ باطلُهْ وعُرِّيَ أفراسُ الصِّبا ورَوَاحِلُهْ

البيت من الطويل، وهو لزُهير بن أبي سُلْمَى يمدح به حصن بن حذيفة بن بدر بن عمرو الفزاري. ديوان زهير بن أبي سلمى ١٢٤؛ تاج العروس، مادة: (صحا)؛ لسان العرب مادة: (رحل)؛ المفتاح ٣٧٧؛ الإيضاح ٤٤٦/٢؛ أسرار البلاغة ٢٩؛ التبيان ٣٨٢؛ المصباح ١٧٦؛ الطراز ٢٣٣/١؛ معاهد التنصيص، ١٧١/٢.

وقوله: (**حِرْفَةٍ**) بيان لـ(**نوع**)، والظرف أعني: (**متى وُطِّنَتْ**)[1] معمول لِما دلّ عليه الكلام، أي كعدم بناء الآلات في أيّ نوعٍ فَرضتَه (**متى وُطِّنتْ النّفسُ على إجتنابها**). وقوله: (**فَيَقِلّ**[2]) مترتِّب على "وُطِّنَتْ" مأخوذًا مع ما عطف عليه، أعني رُفِعَ وقُطِعَ. قوله: (**أثرًا منها**) أي من تلك الآلات والأدوات، و(**العِثْيَرُ**) بكسر العين الغبار، (**فبقيتْ**) عطف على: (**ما بقيتْ**) أي بقيتْ الأفراس والرواحل، (**لذلك**) أي لعدم بقاء آلة من آلاتها (**مُعَرَّاةً لا آلةَ ولا أداةَ**) لها.

قوله: (**فحقّ قوله**) أي إذا كان مراده بيانَ ما ذكرناه، فالذي يَحِقُّ ويليق بقوله: (**أَفراس الصِّبَى ورواحله أن يُعدّ استعارةً تخييليّةً**)، وذلك لأنّ المتبادر (**إلى الفهم**) حينئذ (**تنْزيل**) الأفراس والرواحل (**منْزلةَ أنياب المنيّة ومخالبها**) بأن يُشبَّه الصِّبَى بمعنى الصبوة، أو يُشَبَّه ما يرتكب أوانَ الصِّبَى، أي الصّغر من التصابي بجهة من جهات المسير المحتاجة إلى أفراسٍ ورواحلَ، كالحجّ والتجارة فتُخترع له صورٌ كالأفراس والرواحل، ويُطلق عليها اسماء الأمور المتحقّقة، ثمّ إذا أعرض عن ذلك التصابي الإعراضَ الكلِّيَّ صار كتلك الجهة، إذ قُضي منها الوَطَرُ[3] فأُهْمِلَتْ آلاتها حتَّى تعطَّلتْ بالكلّيّة.

قوله: (**وإن كان**) أي وإن كان قوله: "أفراس الصِّبَى ورواحله" (**يحتمل احتمالاً**) بعيدًا (**أن يجعل الأفراس والرواحل**) استعارةً لأمر محقّق إمّا عقليّ (**كدواعي النفوس وشهواتها**) وقُواها، وإمّا حسّيّ كالأموال والخَدَم والأعوان، وإلى هذا أشار بقوله: (**أو عن الأسباب التي قَلّما تتآخذ**) أي تتعاون (**في اتّباع الغَيّ**) والجهالة، (**وجَرّ أذيال**) الضلالة (**والبطالة إلاّ أَوانَ الصِّبَى**) وأوّلَ العمر، وعلى التقديرين تكون الاستعارة في الأفراس والرواحل تحقيقيّة لا تخييليّة. و(**البِطالة**) –بالكسر– عدم الاشتغال بالمهمّات. قوله: (**وكذلك**) أي مثل قول زُهير في احتمال التحقيق والتخييل.

قوله: (**عَلَتْ كلمتُه**) فإنّ الذي ظهر من لفظ (**اللباس**[4] **عند**) الأصحاب بتأمّلهم فيه هو (**الحمل على التخييل**) بأن يُشبَّه الجوعُ في التأثير بذي لباس قاصد للتأثير مبالغ فيه، فتُخترَعُ له حينئذ صورةٌ كاللباس، ويُطلق عليها اسمه الموضوع لما هو متحقّق، (**وإن كان**) لفظ اللباس

---

[1] وطَّن نفسَه على الأمر، أو له: حملها عليه، ومهّدها لقبوله. انظر: المعجم الوسيط، ١٠٤١/٢.

[2] في ف: فَيُعِلَ.

[3] الوَطَرُ: الحاجة فيها مأْرَب وهمّة. انظر: المعجم الوسيط، ١٠٤٢/٢.

[4] يقصد الشارح قوله تعالى: ﴿**وَضَرَبَ الله مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ الله فَأَذَاقَهَا الله لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ**﴾[سورة النحل ١١٢/١٦].

(**يحتمل**) عند المصنّف (**أن يُحمل على التحقيق**)، وذلك (**بأن يستعار لما**) يحيط بالإنسان (**عند جوعه من انتقاع لونه**) أي تغيُّره، و(**رثاثة**) هيئته، فيكون من قبيل استعارة المحسوس للمحسوس هذا.

وأنت خبير بأنّ الحمل على التخييل لا يلائم بلاغة القرآن، لأن الجوع إذا شُبّه بالمؤثِّر القاصد الكامل فيما تولّاه ناسب أن يخترع له صورةَ ما يكون آلةً للتأثير لا صورةَ اللباس الذي لا مدخل له فيه، وأمّا التحقيق الذي ذكره فإنّه مُخِلٌّ بحسن إيقاع الإذاقة على اللباس.

فالأولى: أن يُجعل اللباس مستعارًا لأمر متحقّق معقول هو ما يدركه الإنسان من الضُّرّ عند الجوع والخوف، فذلك الضرّ من حيث إنّه يَغْشَى الإنسانَ ويلازمه، كأنّه محيط به شُبِّه باللباس واستُعِيرَ له اسمه؛ ومن حيث إنّه مستكرَه منفور عنه شُبِّه بطعم المُرِّ والبَشِعِ[1]، فأوقع عليه الإذاقة الْمُنْبِئَة عن شدّة الإصابة، لأنّ الإدراك بالذائقة يستلزم الإدراك باللامسة من غير عكس، ففي اللباس استعارتان: مصرَّح بها ومكنًّى عنها، وقد يقال: "لباس الجوع[2]" من باب التشبيه كـ "لُجَيْنِ الماء"[3]،[**١١١**/ب] أي أذاقها الجوع الذي هو في الإحاطة كاللباس، وَاخْتِيرَ "أذاقها" على "كساها" المناسب للمشبّه به تقوية لمعنى الإصابة[4].

---

[1] والبَشِعُ: طَعْم كريه. وطعام بَشِيع وبَشِع من البَشَع: كريه يأْخذُ بالحَلْق بَيِّنُ البَشاعة. انظر: لسان العرب، مادة: (بشع).

[2] اقتباس من قوله تعالى: ﴿... **فَأَذَاقَهَا الله لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ**﴾[سورة النحل ١١٢/١٦].

[3] اقتباس من بيت ابن خفاجة في موضوع: إضافة المشبَّه به إلى المشبّه:

والريح تعبث بالغصون وقد جرى ... ذهب الأصيل على لُجين الماء

البيت من الكامل. انظر: ديوان ابن الحفاجة، ١٨؛ تاج العروس، ٥٩/١ بلا عزو؛ المعجم المفصل، ٧٤/١.

اللجين: الفضة. أصل الكلام: "الماء كاللجين".

[4] سقط من ي: الإصابة.

[القسم الرابع]

[في الاستعارة بالكناية]

قال: (**القسم الرابع في الاستعارة بالكناية**)[1] قد اختُلِفَ فيها على أقوال:

ا-[الأوّل]: ما ذهب إليه الجمهور وهو: أنّ المستعار في مثل قولك: "أظفار المنيّة نَشِبَتْ بفلان" هو اسم المشبّه به المسكوت عنه، أعني لفظ السَّبُعِ مثلاً وما أُثبت للمشبّه المذكور الذي هو المنيّة من لوازم المشبّه به، أعني الأظفار كناية عن لفظ السَّبُعِ وكونه مستعارًا للمنيّة. قال في الكشّاف[2]: "من أسرار البلاغة ولطائفها أن يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار، ثمّ يَرْمُزُوا إليه بذكر شيء من روادفه فيُنَبِّهُوا بتلك الرَّمْزَة[3] على مكانه، فإذا قلتَ: شجاع يفترس أقرانه، وعالم يغترف منه الناس. فقد نبّهتَ على: «أنّ الشجاع أسد، والعالم بحر»". وهذا القول هو الصواب الذي لا خلل فيه لفظًا ولا معنًى.

ب-[الثاني]: ما ذهب إليه بعضهم[4] وهو: أنّه قد يُضْمَرُ التشبيهُ في النفس فلا يُصرَّح شيءٌ من أركانه سوى لفظ المشبّه، ويدلّ عليه بأن يُثبت للمشبّه أمر مختصّ بالمشبّه به فيسمّى ذلك التشبيه المُضْمَر استعارةً بالكناية.

ويتّجه عليه[5]: أنّه لا مناسبة في تسميته استعارةً، وعلى القولين لفظ "الأظفار " في المثال المذكور باق[6] على حقيقة معناه، وإثباتها للمنيّة استعارة تخييليّة كما مرّ.

ج-[الثالث]: ما ذهب إليه المصنف من: أنّ الاستعارة بالكناية هي لفظ المنيّة المستعمل في السَّبُع مثلاً، فإنّه اُدّعي للمنيّة السَّبُعِيّةُ ومع ذلك أطلق عليها اسمها.

ويُرَدّ عليه[1]: أنّ لفظ "المنيّة" في المثال المذكور مستعمل فيما وُضع له على سبيل التحقيق، فلا يندرج في الاستعارة التي هي مجاز مستعمل في غير ما وضع له، وأمّا ادّعاء السّبعيّة للمنيّة فلا

---

[1] سقط من ي: قال: القسم الرابع في الاستعارة بالكناية.

[2] انظر: الكشاف، ١/٢٦٨.

[3] في ب: الزُّمْرَة.

[4] هذا رأي الخطيب القزويني أيضًا. انظر: الإيضاح، ٢/٤٤٤.

[5] انظر: المطول، ٣٨١.

[6] سقط من ج: باق.

يُجْدِي نفعًا، لأنّ ذلك لا يُخرجها عن كونها موضوعًا لها لفظُ المنيّة تحقيقًا، كما أنّ ادّعاء الأسديّة للشجاع في اللاستعارة المصرَّح بها لا يجعله موضوعًا له لفظُ الأسد، وربَّما يُجاب عن ذلك بأنّ ما ليس بخارج عن المعنى الموضوع له إذا اعتُبر معه أمر خارج صار خارجًا عنه دون العكس فيكون لفظ "المنيّة" مستعملاً في غير ما وُضع له، ولا يكون لفظ "الأسد" مستعملاً في ما وُضع له فتأمَّلْ. ويردّ عليه أيضًا ما مرّ من أنّه ينافيه ما قد صرّح به فيما سلف من أنّ المستعار هو اسم المشبّه به سواء كان هو المذكورَ أو المتروكَ.

وقوله: (**أن تَذْكُرَ المشبّه**...إلى آخره) تفسير للمعنى المصدريّ للاستعارة بالكناية، ومنه يُعلم قطعًا[2]: أنّ الاستعارة بمعنى المستعار هو اسم المشبّه، كما علم ذلك أيضًا من تحديده مطلق الاستعارة الشاملة للمصرّح بها والمكنيِّ عنها. وقوله: (**تَنْصِبُها**) صفة مؤكّدة (**لقرينة**) بعد إضافة (**نصب**) إليها. وقيل المعنى: تَنصب القرينةُ الاستعارةَ.

قوله: (**أن تَنْسُبَ**[3] **وتضيف**) بالواو، ويُروى بـ"أو"، فالنسبة كما في مثل قولك: "رأيتُ شجاعًا يفترس أقرانه"، والإضافة كما في قولك: "مخالب المنيّة"، و"لسان الحال"، وزِمام الحكم". وإنّما وجب أن يُطوى ههنا في الأمثلة الثلاثة تشبيه المضاف إليه، ويُترك ذكر المشبّه به ليكون مثالاً للاستعارة المكنيّة، كما أنّ المضاف أيضًا مثال للتخييليّة. وفي قوله: (**وهو قولك: "الشبيهة بالسبع"**.... **وهو قولك: "الشبيه**[4] **بالمتكلّم"**) مسامحة ظاهرة، لأن ضمير "هو" راجع إلى المشبّه به فينبغي أن يقال: وهو السبع، وهو المتكلّم. وقد يقال: ضمير "هو" راجع إلى ذكر المشبّه به، ولفظ "قولك": محمول على معناه المصدريّ.

قوله: (**لا تنفكّ عن الاستعارة التخييليّة**) أي: لا توجد الاستعارة بالكناية بدون الاستعارة التخييليّة؛ وذلك لأنّ الاستعارة المكنيّة على ما ذكره لا بدّ لها من أن يُثْبَتَ للمشبّه شيء من اللوازم المساوية للمشبّه به. وهذا الإثبات لا يُتصوّر إلاّ بطريق التخييل واختراع صورٍ وهميّةٍ تشابه تلك اللوازم.

---

[1] بهذا ردَ الشارح على السكاكي، واعترض الخطيب بها عليه أيضا. انظر: انظر: الإيضاح، ٢/٤٤٩-٤٥٠؛ المطول، ٣٩٩.

[2] انظر: المطول، ٤٠١.

[3] في ج:+ إليه.

[4] في ف: الشبيهة.

وفيه **بَحْثٌ**: لأن التخييل عند الأصحاب كماهو المشهور، إثباتُ تلك اللوازم بعينها للمشبّه من غير أن يُخْتَرَع هناك صور تشابهها، ويُطلق عليها أسماءها، فلا يكون التخييل بالمعنى الذي ذكره لازمًا للمكنيّة عندهم. وأمّا التخييل بمعنى إثبات اللازم بعينه فستعرف أنّه أيضًا ليس للمكنيّة عندهم، فلا يصحّ حينئذ قوله: (**هذا ما عليه مساقُ كلام الأصحاب**) أي عدم انفكاك الاستعارة بالكناية عن الاستعارة التخييليّة يقتضيه مساق كلامهم.

قوله: (**وستقف إذا انتهينا إلى آخر هذا الفصل**) يعني به الأصل الثاني الذي هو في المجاز، (**على تفصيلٍ ههنا**) أي في قرينة الاستعارة بالكناية. فإنّه ذكر هناك: أنّ قرينتها قد تكون أمرًا مقدّرًا وهميًّا كأنيات المنيّة. وقد تكون أمرًا مقدّرًا محقّقًا كإنبات الربيع.

فيُعلم من هذا: انفكاك المكنيّة **عنده** عن التخييليّة. وقد سبق منه انفكاك التخييليّة عن المكنيّة في نحو: "مخالب المنيّة الشبيهة بالسَّبُع"، فلا لزوم بينهما عنده أصلاً.

وأمّا **عند غيره**: فالتخييليّة لا تنفكّ عن المكنيّة، وقد تنفكّ المكنيّة عنها، كما في قوله تعالى: ﴿**يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللهِ**﴾[سورة البقرة ٢٧/٢] فإنّ "العهد" ههنا مشبّه بالحبل، و"النقض" مستعمل في إبطال العهد -كما صرّح به في الكشّاف[١]- فيكون النقض استعارةً تصريحيّةً[٢]، حيث شُبّه إبطال العهد بنقض الحبل، ثمّ اُستعمل لفظ "المشبَّه به" في المشبّه على سبيل الاستعارة التصريحيّة التبعيّة. فههنا استعارة مكنيّة في العهد، وليس معها تخييليّة.

فإن قلتَ: إذا كان النقض مستعملاً في إبطال العهد لم يدلّ على أنّ في العهد استعارةٌ مكنيّة.

قلتُ: بلى، يدلّ على ذلك من حيث إنّ استعارته[١١٢/أ] للإبطال إنّما ساغتْ من حيث تسميتُهم العهدَ بالحبل، فلو لا استعارةُ الحبلِ للعهد لم يَحْسُنْ، بل لم يصحّ استعارة النقض للإبطال، فالضابط في قرينة الاستعارة بالكناية عند غيره أن يقال: إذا لم يكن للمشبّه المذكور تابع يُشبه لازمَ المشبّه به كان ذلك اللازم إذا أثبت للمشبّه باقيًا على معناه الحقيقيّ، وكان إثباته له استعارة تخييليّة، كما في أظفار المنيّة، وإن كان له تابع كذلك كان اسم ذلك اللازم مستعارًا لذلك التابع استعارةً تصريحيّةً كالنقض المستعار لإبطال العهد، وكالافتراس المستعار لِبَطْشِ

[١] انظر: الكشاف، ٢٦٨/١؛ المطول، ٣٨٢-٣٨٣.

[٢] في ج: تبعيّة.

الشجاع وفَتْكِه، وكالاغتراف المستعار لانتفاع الناس بالعَالِم. فقد ظهر أنّ المكنيّة لا تستلزم التخييليَّةَ عندهم أصلاً.

هذا، وقد يقال: أراد بقوله: (**لا تنفكّ عن الاستعارة التخييليّة**) إنّ الاستعارة بالكناية لازمة للتخييليّة لا تُفارِقها عندهم، وحينئذ يصحّ الحكم ويكون قولُه: (**وستقف**) إشارةً إلى ما ذكره في آخر فصل الاستعارة من أنّ التخييليّة قد توجد بدون المكنيّة، حيث قال: (**إنّ حُسْنَ التخييليّة بحسن المكنيَّة إذا كانت تابعةً للمكنيّة كـ«أنياب المنيّة» وقلّما تَحسن**[1] **الحُسْنَ البليغَ إذا لم تكن تابعةً لها**)[2] كـ«ماء الملام»[3]، لكن يَخْدِشُ هذا الوجهَ أنّ وجود التخييليّة بدون المكنيّة قد عُلِمَ مما سبق من نحو أنياب المنيّة الشبيهة بالسَّبُعِ، فلا فائدة في هذه الحوالة.

قوله: (**وكأنّي بك**) شروع في السؤال والجواب المشار إليهما في أوائل فصل الاستعارة. تقرير السؤال: أنّ مبنى الاستعارة مصرّحةً كانت أو مكنيّةً على (**ادّعاء أنّ المستعار له**) داخل في جنس المستعار منه دعوى إصرار، (**ولا شكّ أنّ مثل هذا الادّعاء**) يأبى الاعتراف بحقيقة المستعار له، بل يُوجب إنكارَها. وقد ذُكر المستعار له في الاستعارة المكنيّة (**باسم جنسه**)، وهذا اعتراف تامّ بحقيقته، فيلزم الجمع بين إنكار حقيقته إنكارًا بليغًا، وبين الاعتراف بها اعترافًا تامًّا.

والجواب: إنّا نفعل باسم المشبّه في المكنيّة ما نفعل بمسمّاه في التصريحيّة، فإنَّ ادّعاءَ دخول المشبّه في جنس المشبّه به، كما نَافَى في التصريحيّة (**نصبَ القرينة المانعة عن إرادة**) حقيقة المشبّه به، فجمعنا بينهما بأن جعلنا مسمّى المشبّه فردًا غير متعارَف من أفراد حقيقة المشبّه به، ورجعنا منْعَ القرينة إلى المتعارف منها، كذلك ينافي ذلك الادّعاءُ في المكنيّة ذِكْرَ اسم المشبّه، فنجمع بينهما بأن نجعل اسم المشبّه اسمًا للمشبَّه به غيرَ متعارف، ونُنْزله منْزلة اسمه المتعارف (**مرادفًا له**) ادّعاءً، فلا يكون التصريح باسم المشبّه حينئذ اعترافًا بحقيقته.

---

[1] في ف: محسن.

[2] نَقْلُ الشارح عن السكاكي هنا ليس بدقيق. انظر وقابل مع كلامه: المفتاح، ٣٨٨.

[3] في ي: الملائم. هذا اقتباس من بيت أبي تمام:

لا تَسْقِنِي ماءَ المَلامِ فإنَّنِي   صَبٌّ قد استعذبتُ ماءَ بُكائِي

البيت من الكامل، وهو لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي. انظر: المفتاح، ٣٨٨؛ الإيضاح، ٤٥٠/٢؛ نهاية الإيجاز، ١٤٩؛ المصباح، ١٨٣؛ الطراز، ٣٠٠/١؛ أنوار الربيع، ٢٦٠/١، ٢٨٥/٥؛ المطول، ٣٩٤؛ القول الجيد، ٣١٧ الرقم: ٣٥١. صَبٌّ: عاشق مولَع. استعذبتُه: وجدتُه عَذْبًا.

فقوله: (**لِمَا قدّمتُ**) متعلّق بـ(**يَهْجِس**)، وهو حال من الكاف، أي: كأنّي ملتبس بك هاجسًا في ضميرك؟. وقوله: (**وادّعاءُ أنّه كذلك**) مرفوع على الابتداء، وكذا قوله: (**والاستعارة بالكناية**) وقد يتكلّف نصبها عطفًا على (**أنّ الاستعارة**) وهو بعيد والوجه في نصب (**ولا اعترافًا بحقيقة الشيء**)[1] أنّه مشبّه بالمضاف وتقديره: بلا ترى اعترافًا، تعسُّفٌ. وقوله: (**كما أنّا ندّعي هناك**) متعلّق بقوله: (**ندّعي ههنا**). وقوله: (**بالطريق المعهود**) إشارة إلى طريق التأويل المذكور سابقًا. قوله: (**أن يضع اسمين لحقيقةٍ واحدةٍ**) فإنّ المنية إذا أُدخِلتْ في جنس السِّباع كان اسمها موضوعًا لذلك الجنس كلفظ السَّبُعِ، إلاّ أنّ وضعَ أحدهما لذلك الجنس حقيقيٌّ ووضْعَ الآخر ادّعائيّ فيكونان اسمين له متعارفًا وغيرَ متعارف، فهما كالمترادفين.

[1] في نسخ مفتاح العلوم المحقَّقة: "والاعتراف بحقيقة الشيء". يبدو أن الشارح اعتمد على نسخة غير نسخ المحقّقين لمفتاح العلوم.

[القسم الخامس]

[في الاستعارة الأصليّة]

قال: (**القسم الخامس**[1] **في الاستعرة الأصليّة هي: أن يكون المستعار اسمَ جنسٍ**) أراد باسم الجنس اسمًا دالاًّ على مفهوم كلّيّ غير مشتمل على تعلّق معنًى بذات، فيدخل فيه نحو: (**رجل وأسد**) من الأعيان، ونحو: (**قيام وقعود**) من المعاني، ويخرج عنه الصفات وأسماء الزمان والمكان والآلة المشتقّة من الأفعال. قوله: (**والأصل في الموصوفيّة هي الحقائق**) أي الأجناس التي هي مدلولات أسماء الأجناس بالمعنى المذكور، وذلك لأنّ الحروف والأفعال بمعزل عن الموصوفيّة، وأمّا الصفات فهي بحسب مفهوماها تقتضي أن توصف بها، فحقّها أن لا توصف، وسيرد عليك إتمام هذا الكلام.

فإن قلتَ: أصالة الأجناس في الموصوفيّة يقتضي أصالتها في كونها مشبّهة لما ذكره من أنّ المشبّه موصوف بمشاركة المشبّه به، والمقصود ههنا أصالتها في كونها مشبّهًا بها لتكون أسماؤها استعاراتٍ أصليَّةً.

قلتُ: وصف المشبّه بمشاركته للمشبّه به في وجه الشبه يتضمّن ملاحظة وصف المشبّه به بمشاركته المشَّبَه في ذلك الوجه، فأصالة الأجناس في الموصوفيّة تقتضي أيضًا أصالتها في كونها مشبّها بها.

قوله: (**قصرًا للمسافة**) إذ على القول بعدم المعقوليّة يَرِدُ السؤال بهذه الأمثلة[2]، فيحتاج إلى أن يجاب: بأنّ الثاني فيها وصف لموصوف الأوّل، لا للأوّل إلاّ أنّه لَمّا لم يَجُزْ تقديمُه عليه لأدائه إلى صيرورة الأوّل لغوًا لاشتماله على معناه مع زيادةٍ تُوهِمُ أنّه وصف للأوّل وإمّا على القول بالأصالة فلا ورود لهذا السؤال، لأنّ خلاف الأصل جائز، بل واقع كثيرًا.

---

[1] سقط من ي: قال: القسم الخامس.

[2] ذكر السكاكي بهذا الصدد مثالين هما: الأول:"جسم أبيض أو بياض صاف". والثاني: "جسم طويل أو طول مُفْرِطٌ". انظر: المفتاح، ٣٨٠.

[القسم السادس]

[في الاستعارة التبعيّة]

قال[1]: (**القسم السادس في الاستعارة التبعيّة هي: ما تقع في غير أسماء الأجناس**) أراد [١١٢/ب] بأسماء الأجناس: ما ذكرناه آنفًا لكنّ الأعلام المتضمّنة لنوع وصفيّة ملحقة بأسماء الأجناس لا بالأوصاف، فالاستعارة الواقعة فيها أصليّة أيضًا، وكذا الحال في أسماء الإشارة المستعارة للمعقولات إذا لم تُجعل داخلةً في أسماء الأجناس المذكورة، وإنّما قُرِنَ بالأفعال (**الصفاتِ المشتقّةَ منها**)، لأنّ التبعيّة في الكلّ من وجه واحد، ولم يذكر أسماء الزمان والمكان والآلة، لأنّها في حكم الصفات[2]. وأعاد الكاف في الحروف، لأنّ التبعيّة فيها من وجه آخر.

قوله: (**والتشبيه يعتمد كون المشبّه موصوفًا**) يعني ويتضمّن ملاحظةَ وصف المشبّه به – كما قرّرناه– فما لا يقع موصوفًا كالأفعال والصفات والحروف لا يقع مشبّهً به، فلا يُتصوَّر جريانُ الاستعارة فيها أصالة، وإنّما صرّح بموصوفيّة المشبّه دون المشبّه به بناءً على ما مرّ من أنّ تشبيه الشيء ليس إلاّ وصفًا له بمشاركته المشبّهَ به في أمر، ولا شكّ أنّ ذلك يستلزم وصف المشبّه به، ويتضمّن ملاحظتَه فيتمّ به مقصوده.

قوله: (**وإنّما المحتمل لها، في الأفعال والصفات المشتقّة منها، مصادرُها؛ وفي الحروف، متعلّقاتُ معانيها**) توضيحُ المقام يتوقّف على تحقيق معنى الحرف والفعل بَسَطْنَا الكلام فيه في بعض رسائلنا[3]، فلنكتفِ ههنا بإشارة خفيفة هي أنّ الناظر في المرآة ربّما جعلها آلة لمشاهدة الصورة المرتسمة فيها بحيث يُستغرق في مشاهدتها، ولا يُلتفت حينئذ إلى المرآة قصدًا، فلا يقدّر في هذه الحالة أن يحكم على المرآة بشيء مع كونها مُبْصَرَةً قطعًا، وربّما جعلها منظورةً بالذات ملحوظةً قصدًا فيتمكّن بهذه الملاحظة من الحكم عليها بما لها من نفاسة جوهرها وصَقَالَة وجهها.

وعلى هذا قياسُ المعاني المذكورة بالبصيرة، فالابتداء مثلاً معنًى متعلّقٌ بغيره، فإذا لاحظه العقل قصدًا وبالذات كان معنًى مستقلاً بالمفهوميّة ملحوظًا في ذاته صالحًا لأن يُحكم عليه وبه. وهو بهذا الاعتبار مدلولُ لفظِ الابتداء، وإذا لاحظه العقل من حيث إنّه حالُهُ بين السَّيْر والبَصْرَةِ

---

[1] سقط من ي: قال.

[2] انظر: لمزيد علم: المطول، ٣٧٢.

[3] يقصد الشارح: "الرسالة الحرفيّة" و"الرسالة المرآتيّة" من رسائله البلاغيّة.

مثلاً، وجعله آلةً لمشاهدة حالهما في ارتباط أحدهما بالآخر خرج عن الاستقلال بالمفهوميّة وعن صلاحيّته لأن يحكم عليه أو به، وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظة "مِن"، كقولك: "سِرتُ من البصرة". فلفظ "الابتداء" موضوع لمطلق الابتداء، ولفظة "مِن" موضوعة للابتداآتِ المخصوصة لا بأوضاع متعدّدة حتّى يلزم كونها مشتركةً، بل بوضع واحد عامّ، كأنّ الواضع قال: عَيَّنْتُ لفظة "مِن" لكلّ واحد من الابتداءات المخصوصة. وهذا معنى ما قيل: إنّ الحرف وُضع باعتبار معنى عامّ، وهو نوع من النسبة، كالابتداء مثلا لكلّ ابتداء معيّن بخصوصه، والنسبة لا يتعيّن إلاّ بالمنسوب إليه، فما لم يُذكَر متعلَّقُ الحرف لا يتحصّل فرد من ذلك النوع هو مدلول الحرف لا في العقل، ولا في الخارج، وإنّما يتحصّل بمتعلّقه فَيُتَعَقَّلُ بتعقُّلِهِ.

فقد ظهر لك بما قرّرناه وشيّدنا أركانه بما نقلناه: أنّ ذكر متعلَّقِ الحرف إنّما هو لقصور في معناه لامتناع حصوله في الذهن بدون متعلَّقه. ومن ثَمّةَ قيل: الحرف لا يستقلّ بالمفهوميّة. وقيل أيضًا: الحرف ما دلّ على معنى في غيره.

وأمّا ما يقال: من أنّ لفظةَ "مِن" مثلاً موضوعة لِما وُضع له لفظ الابتداء إلاّ أنّ الواضع اشترط ذكر المتعلّق في دلالة "مِن" دون دلالة الابتداء، فممّا لا ينبغي أن يُلتفت إليه إذ لا فائدة لهذا الاشتراط ولا دليل عليه سوى التزام ذكر المتعلّق في الاستعمال وهو مشترك بين الحروف والأسماء اللازمة للإضافة، والفرق بأنّ ذكره في الحروف لتتميم دلالتها في تلك الأسماء لتحصيل غايتها تحكم، وأيضًا يلزم أن يكون معنى "مِن" حينئذ صالحًا في نفسه لأن يحكم عليه وبه إلاَّ أنّه ليس مفهومًا من لفظه، فإذا ضُمّ إليه ما يتمّ به دلالته كان صالحًا لذلك[1]، ولا يقول به مَن له أدنى معرفة بحال اللغة.

هذا، وأمّا مفهوم الفهل كـ"ابْتَدَأَ" مثلاً فيشتمل على معنى مستقلّ بالمفهوميّة [2]هو معنى الابتداء مطلقًا، وعلى نسبة مخصوصة من حيث إنها حالة بين طرفيها وآلة لتعرّف حالهما مرتبطًا أحدهما بالآخر، وحال هذه النسبة الداخلة في مفهوم الفعل كحال النسبة التي هي مدلول الحرف في عدم الاستقلال بالمفهوميّة، والاحتياج إلى ذكر المنسوب إليه.

ومن ثَمّةَ قيل: وضْع الأفعال[3] بالقياس إلى ما اعتبر فيها من النسب وضْعٌ عامٌّ، ووجب ذكرُ الفاعل وجوبَ ذكر متعلَّق الحرف، فظهر أنّ مجموع معنى الفعل غير مستقلّ بالمفهوميّة، فلا

---

[1] لمزيد من التفاصيل انظر: حاشية السيد على المطول، ٣٧٢-٣٧٥.

[2] في ج:+ و.

[3] في ج: الألفاظ.

يصحّ أن يقع محكومًا به فضلاً أن يقع محكومًا عليه ضرورةٌ أنّ كلّ واحد من المحكوم عليه وبه يجب أن يكون[1] ملحوظًا بالذات وقصدًا حتّى يمكن أن يُتصوّر النسبة بينهما، وكذا النسبة الداخلة في مفهوم الفعل لا تصلح للموصوفيّة.

وأمّا الحدث المعتبر فيه فهو وإن كان مستقلاًّ إلاّ أنّه اُعتبر في مفهوم الفعل من حيث إنّه منتسب إلى الفاعل؛ فلذلك وجب كون الفعل باعتبار الحدث المأخوذ في مفهومه مسندًا[2] دائمًا، فلا يصحّ ملاحظته في ضِمْنِ الفعل من حيث إنّه موصوف بغيره.

نعم، هذا الحدثُ من حيث إنّه مدلول المصدر كلفظ القتل مثلاً يصلح أن يكون موصوفًا، فيُشَبَّهُ الضربُ الشديدُ بالقتل مثلاً ويستعار له اسمه، ثمّ يُشتقّ منه "قَتَلَ" بمعنى: ضَرَبَ ضرْبًا شديدًا.

وأمّا الصفات المشتقّة من الأفعال فهي تدلّ على ذوات مبهمة باعتبار معانٍ متعيّنةٍ هي المقصودة منها، فقائمٌ مثلاً معناه: ذات ما له القيام، وهذا معنى إذا لاحظه العقلُ طَلَبَ ما يربطه به ويُجرِيه عليه ليتعيّن عنده، فلذلك كان حقّها أن لا تقع موصوفةً بل صفةً، وأيضًا الذوات المبهمة [١١٣/أ] ليست مشتهرة بما يصلح وجه شَبَه في الاستعارة، فلا يُتصوّر جريانُها في الصفات إلاّ باعتبار معاني مصادرها المتعيّنة على قياس ما عرفتَه في الأفعال. وأمّا أسماء الزمان والمكان والآلة المشتقّة من الأفعال فهي وإنْ دلَّتْ على ذوات متعيّنة بوجه ما إلاّ أنّ المقصود الأصليّ منها أيضًا معاني مصادرها الواقعة فيها، أو بها، فتكون الاستعارة أيضًا تبعًا لها، ولو أُريد التشبيه والاستعارة بحسب تلك الذوات المتعيّنة لَعُبِّرَ عنها بألفاظ دالّة عليها مطابقة.فإذا قيل[3]: مثلاً للقبر مرقدٌ فقد شُبِّهَ الموتُ بالرُّقاد لا ذاتُ القبر بذات مكان الرقاد.

قوله: (**فتقع الاستعارة هناك**) أي في المصادر ومتعلَّقاتِ معاني الحروف، (**ثمّ تَسْرِي فيها**) أي في الأفعال والصفات والحروف، ففي المصادر يُقدّر كما أشرنا إليه أنّ معانيها شُبّهتْ بها معانٍ[4] أخرى، واستعير للمعاني المشبّهة أسماء المعاني المشبّهة بها، ثمّ اشْتُقَّتْ منها الأفعال

---

[1] سقط من ب: يكون.

[2] في ي: مستندًا.

[3] لمزيد علم انظر: المطول، ٣٧٢-٣٧٣.

[4] في ف: معاني.

والصفات. وفي متعلّقات معاني الحروف يقدّر أنّها شبّهت بها معانٍ[١] أخرى، واستعيرت لتلك المعاني الأخرى أسماء المتعلَّقات، ثمّ يَسْرِي التشبيهُ والاستعارة في الحروف كما ستعرفه.

قوله: (**لأنّ الكلمة إذا سُمّيتْ اسمًا سُمّيتْ لمعنى الاسميّة لها**) فإنّ الكلمة إذا كان معناها بحيث يصلح لأن يحكم عليه وبه سُمّيتْ اسمًا، وإذا كان معناها بحيث لا يصلح لشيء من ذلك سُمّيت حرفًا، فالاسميّة والحرفيّة من صفات الكلمات بحسب معانيها لا بحسب خصوصيّات ألفاظها، فإذا اتّحد معنى كلمتين وكان[٢] إحداهما[٣] اسمًا كانت الأُخرى اسمًا أيضًا، فلو كان معنى (**مِنْ**) معنى لفظ الابتداء الذي هو اسمٌ قطعًا لَكان "مِنْ" أيضًا اسمًا. وقِسْ على ذلك حالَ سائر الحروف وما يُفَسَّرُ به معانيها.

قوله: (**وإنّما هي متعلَّقات معانيها**) قد عرفتَ أنّ معنى لفظ الابتداء هو الابتداء مطلقًا، وإنّ معنى (**مِنْ**) هو كلّ واحد من الابتداءات المخصوصة المتصوّرة بين أشياء معيّنة. فإذا أريد التعبير عن تلك الابتداءات عُبّر عنها بالابتداء المطلق الذي هو مشترك بينها ولازم لها تسهيلاً على المتعلِّمين.

فيقال: معنى (**مِنْ**): هو ابتداء الغاية، أي المسافة. وكذا يقال: معنى (**إلى**) انتهاء الغاية، ومعنى (**كَيْ**) الغرضيّة، ومعنى (**في**) الظرفيّة، ومعنى (**اللام**) الاختصاص، ومعنى (**الباء**) الإلصاق....، إلى غير ذلك ممّا ذكرتُ في تفاسير معاني الحروف.

فمراده بـ(**متعلّقات معاني الحروف**): هي هذه النِّسَب المطلقة المشتركة بين معانيها المخصوصة المستلزمة لتلك النسب المطلقة. وإلى هذا أشار بقوله: (**أي إذا أفادت هذه الحروف معانِيَ**[٤] **رجعتْ**) أي معانيها، (**إلى هذه**) أي إلى المعاني التي ذُكرتْ في تفسيرها، (**بنوع استلزام**) وهو استلزام المقيّد للمطلق، فظهر أنّ متعلَّقات معاني الحروف مُعَبَّرٌ بها عن معانيها. وإنّما جعلها معبّرًا عنها حيث قال: (**وأعني بمتعلَّقات معاني الحروف: ما يُعبَّر عنها عند تفسيرها**) نظرًا إلى أنّ الألفاظ المذكورة عند التفسير -كلفظ الابتداء وأخواته- عبارةٌ عن تلك المتعلّقات. فتدبّرْ ولا تَغْلَطْ!.

---

[١] في ف: معاني.

[٢] في ف: كانت.

[٣] في ي: إحداها.

[٤] في.نسخ مفتاح العلوم المحقَّقة: معانٍ.

قوله: (**فلا تستعيرَ**) متفرّع على قوله: (**فتقع الاستعارةُ هناك ثمّ تَسْرِي فيها**). قوله: (**وإلحاقِ إيضاح دلالة الحال للمعنى بإيضاح نطق الناطق له**) يعني أنّ وجه الشبه بين دلالة الحال ونطق الناطق هو إيضاح المعنى. وأنت تريد أن تُلحِق الإيضاحَ في المشبّه أعني الدلالة بالإيضاح، في المشبّه به أعني النطق، وتجعله مساويًا له محسوبًا في عِدادِه. قوله: (**وكذا قوله عزّ سلطانه: ﴿فَبَشِّرْهُمْ﴾**[سورة آل عمران ٢١/٣؛ سورة التوبة ٣٤/٩؛ سورة الانشقاق ٢٤/٨٤]) هذا مثال للتبعيّة التهكّميّة من الفعل، وما قاله (**قوم شعيب**) مثال لها من الصفة، فإنّ (**قرائن أحوالهم**) دلّتْ على أنّهم أرادوا بـ﴿[إِنَّكَ لَأَنْتَ]**الحليمُ الرشيدُ**﴾[سورة هود ٨٧/١١] السفيهَ الغَوِيَّ.

قوله: (**وممّا نحن فيه**) أي ومن قبيل الاستعارة التبعيّة في الصفات بين المتضادَّين. فإنّ "الجَوْنَ" و"الأعور"[١] صفتان أُستُعيرتا لضدَّيْهما[٢] تمليحًا، لا تَهَكُّمًا. قوله: (**وعلى هذا**) أي: وعلى قياس ما ذكر من أنّك لا تَستعير الفعلَ والصفةَ إلاّ بعد تقدير الاستعارة في مصدرهما، (**لا تَستعير الحرفَ**) أيضًا (**إلاّ بعد تقدير الاستعارة في متعلَّق معناه**).

[الاستعارة بـ"لعلّ"]

قوله: (**فإذا أردت استعارة "لعلّ" لغير معناها**) ملخَّصُ ما قرّره ههنا: أنّك إذا قلتَ مثلاً: "خلق الله الخلق لعلّهم يعبدون"، أو: "لعلّهم يتّقون" لم تكن كلمة "لعلّ" فيه محمولةً على معناها الحقيقيّ الذي هو الترجّي المخصوص على الوجه الذي عرفته في معاني الحروف لامتناع الترجّي في حقّ علاّم الغيوب، بل مستعارةً لإرادته المخصوصة المتعلّقة بفعل المكلَّف الممكَّن من الفعل وتركه، وكما أنّ المعنى الحقيقيّ لكلمة "لعلّ" غير مستقلّ بالمفهوميّة، وإذا أريد أن يُفسَّر عُبِّرَ عنه بالترجّي كذلك معناها المجازي المراد بكلمة "لعلّ" في المثال المذكور غير مستقلّ بالمفهوميّة، وإذا أريد أن يُفسَّر عُبِّر عنه بالإرادة، فلا يُتصوّر تشبيه أحد هذين المعنيين غير المستقلَّين بالمفهوميّة بالآخر إلاّ تبعًا، وذلك بأن يُقدّر تشبيه إرادة الفعل من الممَكَّن بالترجّي من المترجَّى منه في أنّ متعلَّق كلّ منهما يتميّل بين إقدام وإحجام[٣] مع رُجْحان ما للإقدام، ثُمّ يُدخل المشبّه في جنس المشبّه به مبالغةً حتّى كأنّه صار لفظ الترجّي مستعارًا للإرادة. وبذلك تصير تلك الإرادة

---

[١] من الكلمات المضادة المعنى: الجَوْن: الأسود والأبيض. الأَعور: الذاهب إحدى العينين،و الغراب لحدة بصره، أي: حدُّ البصر. انظر: المفتاح،٣٨١؛ المعجم الوسيط: ١٤٩/١ مادة: (جون)؛ ٦٣٦/٢ مادة: (عور).

[٢] في ي: بضدَّيهما.

[٣] يقال: أحجم فلان عن الشيء: كف ونكص. انظر: المعجم الوسيط، ١٥٨/١ مادة: (حجم).

المخصوصة بمنْزلة ذلك الترجّي المخصوص فيُستعار لها منه كلمة "لعلّ". ولمّا كان استعارتها لإرادته تعالى مبنيّةً على قواعد الاعتزال أوردها وأطنب فيها بما هو بَسْطٌ لكلام الكشّاف[1]، ثمّ ذكر المقصود واقتفى فيه كلامه أيضًا.

قوله: (**مِثْلَ أن تَبْنِيَ على أصول العدل**) لم يتعرّض لذكر التوحيد، لأنّ مقصوده ههنا لم يتوقّف على أصوله، و(**تعالى وتقدّس**) صفتان لـ(**حكيمٌ**). وقوله: (**أن يكون**) أي عن أن يكون قد تنازع فيه هذان الفعلان. وقوله: (**ما خَلَقَ الإنسانَ**) خبر ثان، (**لأنّ الصانع، وما أوقعه**) عطف على (**ما خلق**)، و(**حين رَكَّبَ**) ظرف لـ(**ما أوقعه**)، فلمّا قُدّم الظرف توسُّعًا على عامله كان العاطف داخلاً عليه في الظاهر، و(**أودع**) عطف على (**رَكَّبَ**)، ومضادّةُ العقل لِحُكْمَيِ (**الشهوة والنفرة**)[١١٣/ ب] أنّه يَصْرِفُ الإنسانَ عمّا تحملانه عليه. (**حتّى تنازعتْه**) أي الإنسانَ (**أيدي الدواعي**) النفسانيّة من الشهوة والنفرة (**والصوارف**) العقليّة، (**فوَقفتْ**" تلك الأيدي بالإنسان (**حيث الحيرةُ**) حاصلة. (**لا مُتَقَدَّمَ**) أي لا تَقَدُّمَ للإنسان عن موقف الحيرة، ولا تأخُّرَ (**له عنه**)، والمقصود: تأكيدُ حيرته وثباتُها.

وقوله: (**تَحْمِلُه الحيرةُ**) حال من ضمير (**به**) يُروى مشدَّدًا ومخفَّفًا أيضًا. و(**ما لا يورثه**) ثاني مفعولي "تَحْمِلُه". وقوله: (**إذا اتّبع العقلَ**...إلى آخره) مقرِّرٌ ومبيِّنٌ لعدم إيراثه إلاّ العَنَاءَ[2]، و(**لا مخلَص هناك**) أي في ذلك المقام مؤكِّد لما قبله. قوله: (**وإنّما فعل ذلك**) أي إيقاعَه (**في ورطة[3] الحيرة**)، وفسّر (**الإحسان**) بالتكليف، لأنّه وسيلة إلى ذلك (**التعظيم والتمتيع**)، واللام في: (**ليتمكّن**) متعلّق بـ(**التكليف**).

وقوله: (**ما لا يَحْسُنُ فعلُه في حقّه ابتداءً**) إشارة إلى ما ذهبت المعتزلة إليه من: أنّ التفضّل بالنعم العظيمة المقيّمة جائز دون التفضّل بالتعظيم، فلا بدّ من التكليف ليَكتسبوا باختيارهم استحقاقَ الثواب الذي هو منفعة دائمة مقرونة بالتعظيم خالصة عن شَوْبِ كلِّ مُنَغِّصٍ[4] حتّى الامتنان. قوله: (**من التعظيم**) أي من حصول التعظيم العظيم مصاحبًا (**للدوام**)

---

[1] انظر: الكشاف، ٢٣٠/١.

[2] العناء: مصدر من: عَنِيَ: تعب وأصابته المشقّة. انظر: المعجم الوسيط، ٦٣٣/٢.

[3] الوَرْطَة: الهلاك. وكلّ أمر تعسُر النجاة منه. انظر: المعجم الوسيط، ١٠٢٥/٢ مادة: (ورط).

[4] في ف، ي، ج : مُنَغِّصٍ. نَغِصَ الأمرُ نَغَصًا: لم يتمّ. نغص الرجل: لم يتمّ مرادُه. انظر: المعجم الوسيط، ٩٣٦/٢ مادة: (مغص).

كائنًا (**في ضمن التمتيع ... بـ"ما لا عينٌ رأتْ ولا أذنٌ سمعتْ ولا خطر على بال أحد"**[1]، (**من أنواع المشتَهيات**) والمستلَذَّات، والمشهور في الرواية: "ولا خطر على قلب بشر". و(**مُخَلَّصَةً**) صيغة مفعول بالتشديد والتخفيف أيضًا وقعت حالاً من (**ما لا عينٌ رأت**) أو من (**أنواع المشتَهَيات**).

وقوله: (**فيكتسبَه**) عطف على (**ليتمكّن**)، والمستتر فيه لـ"الإنسان"، والبارز لـ(**ما لا يَحْسُنُ فعله**). وقوله: (**لا بالقَسْر**[2]) معطوف على ما دلّ عليه (**إن شاء**) أعني بالاختيار، (**ولذلك**) أي ولأنّ الغرض من التكليف هو أن يتمكّن فيكتسب بالاختيار. وقوله: (**مُمَكّنًا**)، (**مُريدًا**)، (**مريدًا**)، (**مُزيحًا**) أي مزيلاً أحوال متداخلة (**في ذلك**) أي فيما أراده منه، أعني: (**اختياره لما تُثْمِر له تلك السعادةُ**)، (**جميعَ عِلَلِه**) أي أعذارِه التي من شأنه أن يُتَمَسَّك بها فإنّه — تعالى- نَصَبَ أدلّةً عقليّةً وفعليّةً، ووعد وأوعد وألطف بما لا يُحْصَى، فلم يبق للمكلّف عذرٌ أصلاً، وصار حاله في رُجحان اختياره للطاعة مع تمكّنه من المعصية (**كحال المرتَجَى**) منه في رُجحان اختياره لما يُرتجى منه مع تمكّنه من خلافه، وصار إرادتُه —تعالى- لعبادته إيّاه أو اتّقائه منه بمنْزلة الترجّي على ما تَحَقّقتَه.

قوله: (**فتُشَبَّهَ**) عطف على (**أَنْ تُبْنَى**)، وكان الظاهر أن يقول: فتُشَبِّهَ حالَ الله الممكِّن بحال المرتجي على صيغة الفاعل، لأنّ المشبّه ههنا هو المعنى المجازي لكلمة (**لعلّ**) الذي يُعَبَّرُ عنه بالإرادة وهو حال قائم بالله —تعالى- متعلّق بالمكلّف والمشبَّه به هو معناها الحقيقيّ الذي يُعَبَّر عنه بالترجِّي[3]، وهو حال قائم بالمرتَجِي متعلّق بالمرتَجَى منه، إلاّ أنّه عدل عن ذلك الظاهر رعاية للأدب في ترك التصريح لتشبيه حاله —تعالى- بحال غيره أعني التَّرَجِّيَ. وَذَكَرَ تشبيه (**حال المكلّف بحال المرتَجَى**) على صيغة المفعول، وَوَصَفَ كلاًّ منهما بما يدلّ على وجه الشَّبَه بين حاليهما وهو أنّ كلاًّ منهما (**مخيَّر بين أن يفعل وأن لا يفعل**)، إذ لا يَشتبه أنّه يظهر من التشبيه

---

[1] اقتباس من الحديث المرويّ عن أبي هريرت، عن النبيّ صلى الله عليه وسلم:"يقول الله تبارك وتعالى: أعددتُ لعبادي الصالحين ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر.....". البخاري، ٣٩٦/٨؛ مسلم رقم: ٢٨٢٤؛ أحمد ٤٣٨/٢؛ الترمذي رقم: ٣٢٨٨؛.البغوي (شرح السنّة) رقم: ٤٣٧١-٤٣٧٢؛ ابن ماجة، رقم: ٤٣٢٧؛ صحيح سنن ابن ماجة (للألباني محمد ناصر الدين، مكتب التربية العربي لدول الخليج،ط٢، بيروت ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م، ١-٢)، رقم: ٣٤٩٤؛ النهاية في غريب الحديث، ١٥٤/١.

[2] قَسَرَ فلانًا —ِ قَسْرًا: قهره على كَرْهٍ. قسره على أمر: أكرهه عليه. انظر: المعجم الوسيط، ٧٣٣/٢ مادة: (قسر).

[3] في ي: المترجي.

المذكور ووجههِ ذلك التشبيهُ المقصودُ ووجهُه، أعني تشبيه إرادته تعالى بالترجِّي في أنّ متعلَّقَ كلٍّ واحد منهما يترجّح بين أن يفعل و أن لا يفعل مع رُجحانٍ ما لجانب الفعل، كما أشرنا إليه.

وقوله: (**العالِم الذات**) إشارة إلى مذهبه، والمقصود: أنّ شمول العلم ينافي حقيقة الترجّي، إذ لا يُتصوّر إلاّ ممن لا يَعْلَمُ حالَ الأمور المستقبلة. قوله: (**وعليه**) أي وعلى ما ذُكِرَ من كون "لعلّ" مستعارًا لمعنى الإرادة (**قولُ رب العزّة علاّم الغيوب**) فإنّ قوله: ﴿**لعلّكم تتّقون**[1]﴾[سورة البقرة ٢/٢١] حال من فاعل "خلق" بناءً على تلك الاستعارة، أي: خلقكم مريدًا منكم الاتّقاء، وجعله حالاً من مفعوله ليبقى "لعلّ" على حقيقة الترجّي، أي خلقكم راجين للتقوى، غيرُ سديد[2]، إذ لا معنى ههنا لرجاء العباد ما يَشُقُّ عليهم، أعني التقوى، وأيضًا يحتاج إلى جعلها حالاً مقدّرةً لأنّ رجاءهم إنّما يحدث بعد تكامل العقل والتكليف، وكذا لا فائدة في جعله حالاً من فاعل ﴿**اعْبُدُوا**﴾[سورة البقرة ٢/٢١] أي: اعبدوه راجين أن تَبْلُغُوا أعلى ذُرَى العبادة، أعني: التقوى. وقد وقع في عباراتهم أنّ معنى "لعلّكم تتقون": لكي تتّقوا.

فتوهّم بعضُهم: أنّ "لعلّ" ههنا بمعنى "كي" وليس بشيء، بل ما ذكروه بيان للمعنى الحاصل من كيفيّة ربْط "لعلّ" بما قبله بعد الاستعارة التي حقّقْناها.

هذا، وقد تخايل لبعضهم من عبارة الكتاب أنّ الاستعارة المذكورة في "لعلّ" تمثيليّة، فَبَنَى على ذلك جواز اجتماع التبعيّة والتمثيليّة، وهذا تَخَيُّلٌ فاسد جدًّا، إذ قد صرّح المصنّف في صدر كلامه بأنّ المشبّه به والمستعار منه أصالة هو معنى الترجّي، ويُعلم من ذلك مع باقي كلامه أنّ المشبّه والمستعار له هو الإرادة، ثمّ يَسْرِي التشبيه والاستعارة فيما بين معنى "لعلّ" حقيقة ومعناه المراد مجازًا على ما تحقّقتَه.

ولا شكّ: أنّ كلّ واحد من الترجّي والإرادة والمعنى الحقيقيّ والمجازي لكلمة "لعلّ" معنى مفرد كمعنى الإنسان والأسد، فلا يكون شيء من طرفي استعارةِ "لعلّ" صورةً منتزعةً من أمور فلا تكون استعارة تمثيليّة لانحصارها فيما بين صورتين منتزعتين من أمور عدّة على ما مرَّ. ودعوى كون استعارةِ "لعلّ" تبعيّةً تمثيليّةً ناشئةً من سوء الفهم والقصور في دقائق الصناعة ورعاية قواعدها، وكذا الحال في استعارات سائر الحروف كـ"اللام" و"في" و"على" وغيرها، فإنّ معاني

---

[1] تمام الآية: ﴿**يَاأَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ**﴾[سورة البقرة ٢/٢١].

[2] نقل الشارح هذه العبارة عن الزمخشري. انظر: الكشاف، ١/٢٣١.

الحروف ومتعلِّقات معانيها[١١٤/أ] كلّها معانٍ[1] مفردة بلا اشتباه على ذي مُسكة، بل الحال في استعارات الأفعال والصفات أيضًا كذلك، فإنّ مَعَانِيَ مصادرها معانٍ مفردةٌ قطعًا. ولعلّك تشتهي الآن مزيدَ تحقيق وتوضيح لما نحن فيه.

فنقول[2] -وبالله العصمة-: لا يراد بالمفرد في طرفي التشبيه، ووجهه أن لا يكون له جزءٌ أصلاً، فإنّ الإنسان إذا شُبِّه بالأسد في الشجاعة عُدّ تشبيهَ مفرد بمفرد في معنًى واحد، بل يُراد بالمفرد ما دُلّ عليه بلفظ مفرد لا يدلّ جزؤُه على جزء معناه. وهذا ممّا لا يَشُكُّ فيه مَن له أدنى خبرة بعلم البيان، وحينئذ يكون الترجّي والغرضيّة والظرفيّة والاستعلاء والابتداء والانتهاء ونظائرُها معانيَ مفردةً، وكذا جزئيّاتها المخصوصةُ التي هي مدلولات الحروف المشهورة، وكذا الحال في الضرب والقتل والختم وسائر المصادر، فإذا جرى فيها استعارةٌ تبعيّة كان المستعار منه معنًى مفردًا لا صورةً منتزعةً من أمور متعدِّدة، فلا تكون تلك الاستعارة تمثيليّةً، وإذا تحقّقتَ ذلك فاعلم أنّ قولَه تعالى: ﴿**أُولَئِكَ عَلَى هُدًى**﴾[سورة البقرة ٢/٥] يحتمل وجوهًا ثلاثةً:

ا-[الأوّل][3]: أن يُشَبَّه الهدى بالمركوب في الإيصال إلى المقصد فيُثبتُ له بعض لوازمه وهو الاعتلاء على طريقة الاستعارة بالكناية وهو الذي اختاره السكّاكيّ حيث ردّ الاستعارة التبعيّة إلى المكنيّة.

ب-[الثاني]: أن يُشَبَّه تَمَسُّكُ المتَّقِينَ بالهدى باعتلاء الراكب على مركوبه في التمكّن والاستقرار، ثمّ يُستعار كلمة على ههنا على الطريقة التي قرّرناها في "لعلّ" فتكون استعارةً تبعيّةً.

ج-[الثالث]: أن تُشبَّه صورةٌ منتزعة من المتّقي والهدى، وتمسّكه به ثابتًا مستقِرًّا بصورة منتزعة من الراكب والمركوب، واعتلائِه عليه متمكّنًا منه.

---

[1] في ف: معاني.

[2] يردّ الشارح هنا على التفتازاني حيث يجوّز التفتازاني اجتماع الاستعارة التبعية والتمثيليّة. انظر: حاشية السيّد على المطول، ٣٩٣-٣٩٨؛ الفوائد البهية في تراجم الحنفية (للكنوي محمد عبد الحي، بيروت)، ١٢٩ وما بعدها؛ صورة المباحثة التي جرتْ بين الأستاذ[السيد الشريف] -قُدِّسَ سِرُّه- وبين علماء ماوراء النهر يومَ الإِجْلاَس [في زيل المصباح للسيد الشريف]، لمظفّر بن زَيْن الطَّرَارِي. (المكتبة السليمانيّة، قسم الفاتح، رقم: ٤٦٤٦ الورقة: ٢٦٧/ب - ٢٦٨/ب)؛ مسالك الخلاص في مهالك الخواصّ (لطاشكبري زاده أحمد بن مصطفى، المكتبة السليمانيّة، قسم لاللي، رقم: ٣٦٩١) الورقة: ٥٦/ب وما بعدها.

[3] في ف ج: الأوّل.

وعلى هذا ينبغي أن يُذكر جميع الألفاظ الدالّة على الصورة الثانية، ويُرادَ بها الصورةُ الأولى، فيكون مجموع تلك الألفاظ استعارةً تمثيليّةً ولا يكون في شيء من مفردات ذلك المجموع تصرّفٌ بحسب هذه الاستعارة، بل تكون هي باقيةً على حالها، كما اعترفوا به كلُّهم في: "تُقدِّم رِجلاً وتؤخِّر أخرى"[١]. فلا استعارة حينئذ في كلمة "**على**" حتَّى تكون تبعيَّةً كما لا استعارةَ تبعيّةَ في "تُقدِّم" مثلاً إلاَّ أنّه اقتصر من تلك الألفاظ على ذكر كلمة "**على**"، لأنّ الاعتلاء هو العمدة في الصورة المنتزِعة من الراكب والمركوب، واستقراره عليه، فيُدَلُّ بمعونة قرائن الأحوال على أنّ سائر الألفاظ الدالّة على سائر أجزاء هذه الصورة مَنْويَّة في الإرادة فيكون في حكم الملفوظة كما عرفتَه فيما سلف، ولا مساغَ لأن يُقال: اُستعيرتْ كلمة "**على**" وحدها من هذه الصورة، لأنّ هذه الصورة ليستْ معنى "**على**" ولا متعلَّقُ معناها، فكيف يُستعار هي منها؟.

وكذا تقول: ﴿**خَتَمَ اللهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ**﴾[سورة البقرة ٧/٢] إنْ قُصِدَ فيه إلى تشبيه قلوبهم بأشياءَ مختومة في امتناع نفوذ شيء فيها، وجُعِلَ إثباتُ الختم لها تنبيهًا على ذلك كان من قبيل الاستعارة بالكناية، وإن حمل على أنّ المشبّه به فيه هو المعنى المصدريُّ الحقيقيُّ للختم، والمشبّه إحداث حالة في قلوبهم مانعةٍ عن نفوذ الحقّ فيها كان طَرَفَا التشبيه حينئذ مفردَيْن والاستعارةُ تبعيّةٌ. وإن جُعل المشبّهُ به فيه صورةً منتزعةً من الشيء والختمُ الوارد عليه ومنعُه صاحبَه عن الانتفاع به، والمشبّهُ صورةً منتزِعةً من القلب، والحالةُ الحادثة فيه ومنعِها صاحبَه أن ينتفع به في الأمور الدينيّة كان طرفا التشبيه حينئذ مركَّبين منتزعين من أمور عدّة،وكانت الاستعارةُ تمثيليّةً والمستعار مجموع الألفاظ الدالّة على الصورة المشبّه بها، إلاّ أنّه اقتصر منها على لفظ الختم الدالّ على ما هو العمدة في هذه الصورة، فلا تكون إذًا في "خَتَمَ" استعارةٌ تبعيّة.

ومن فوائد[٢] الاقتصار[٣]: جوازُ الحمل تارةً على التبعيّة وأخرى على التمثيليّة، وقد ذُكر في الكشّاف[٤] هذان الوجهان، وسُمّي أوّلهما استعارةً والثاني تمثيلاً، وأريد بالاستعارة ما كان في المفرد، وبالتمثيل ما كان على سبيل الاستعارة في المركّب[٥].

---

[١] سبق تخريجه.

[٢] في حاشية المصباح: إذا صرّح بجميع تلك الألفاظ تعيّنت التمثيليّة قطعا كما في :"تُقدّم رجلا وتُؤخّر أخرى". وإنّما قال: "ومن فوائد"،لأنه ربّما كان بحسب المقامات المخصوصة فوائد أخرى. **(منه)**

[٣] في ج: الاختصار.

[٤] انظر: الكشاف، ١٥٥/١-١٥٧.

[٥] المشهور في عبارات المتقدّمين: إطلاق الاستعارة في المفردات ، وإطلاق التمثيل على سبيل الاستعارة – كما ذكر في الإيضاح–. **(منه)**

وإذا تحقّقتَ ما أوضحناه لك فَاحْذُ[1] على هذين المثالين[2] ما اشتبه فيه الحال من الحروف والأفعال واخْتَرْ من الوجوه المذكورة ما كان أنسبَ بالمقام وأدخلَ في تحصيل المرام، وكن من أمرك على بصيرة، ولا تَتَّبِعْ أهواء الذين إذا سمعوا قلّدوا، وإذا فكّروا خبَطُوا[3].

[الاستعارة بـ"اللام"]

قوله: (**قدّرتَ الاستعارة في معنى الغرض**) تلخيصُ ما قرّره في "اللام": أنّها موضوعة لغرضيّة ما بعدها لما قبلها، أعني الغرضيّة المخصوصة المتعلّقة بهما. فإذا قلتَ: "أحْسَنَ إليه لِيُؤذِيه"، لم تكن اللام باقيةً على معناها الحقيقيّ لاستحالة كون الإيذاء غرضًا للعاقل من الإحسان، بل يكون مستعارةً للترتُّب المخصوص الذي بين الإيذاء والإحسان، فمعناها المجازيُّ المراد ههنا كمعناها الحقيقيّ في عدم الاستقلال بالمفهوميّة، فلا يُتصوَّر جريانُ التشبيه والاستعارة بينهما أصالةً وابتداءً، بل لا بدّ أن يُشَبَّهَ أوّلا تَرَتُّبُ ما ليس مطلوبًا من الفعل عليه بالغرضيّة في مطلق الترتُّب، ويُدْخَلُ المشبّهُ في جنس المشبَّه به حتّى كأنّه صار لفظُ الغرضيّة مستعارًا لترتُّب ما ليس مطلوبًا وغرضًا، وبذلك يصير الترتّب المخصوص الذي هو الإيذاء على الإحسان بمنْزلة الغرضيّة المخصوصة، فيُستعار اللام منها لذلك الترتُّب المخصوص على قياس ماعرفتَه في استعارة "لعلّ".

قوله: (**فَتُشَبِّهَه بترتّب وجودٍ بين أمرين، مطلوب بالأوّل منهما الثاني**) أي تُشَبِّهَه بالغرضيّة التي هي مطلوبيّةُ الثاني بالأوّل في الترتيب إلاّ أنّه تسامح في العبارة. قوله: (**ومن ذلك قوله علت كلمته: ﴿فَالْتَقَطَهُ[4]﴾**[سورة القصص ٨/٢٧])[١١٤/ب] وذلك لأنّه استُعِير فيه اللامُ من الغرضيّة لترتُّب العداوة والحزن على الالتقاط[5].

---

[1] في ج: فَاحْذُ.

[2] في ف: الحالين.

[3] في ج:+ بل آراءَ الذين إذا سمعوا نقدوا وإذا قلّدوا حقّقوا وضبطوا.

[4] تمام الآية: ﴿**فَالْتَقَطَهُ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا خَاطِئِين**﴾[سورة القصص ٨/٢٧].

[5] لمزيد علم انظر: المطول، ٣٧٥-٣٧٦.

[الاستعارة بـ"رُبّما"]

قوله: (**وقد ظهر ممّا نحن فيه**) أي من جريان الاستعارة في الحروف تبعًا، وفي أسماء الأجناس أصالةً مع ما علم من جواز جريان التّهكّم والتمليح في التبعيّة والأصليّة معًا وإنّما كان حقّ كلمة: ﴿**رُبَّمَا**[1]﴾[سورة الحجر ٢/١٥] أن تُعَدّ استعارةً تهكّميّةً من حيث إنها استعيرتْ للتكثير المَنَزَّل منْزلةَ التعليل تهكّمًا بهم، وقد ذُكِرَ في قسم النحو[2]: «أنّ الأظهر عندي ما ذهب إليه الأخفشُ[3] من كون "رُبّ" اسمًا لانتفاء لازم حرف الجرّ عنه، وهو التعدية، ولكونه في مقابلة "كَمْ"»، وعلى هذا فالمختار عنده أن تُعَدّ استعارةً أصليّةً لا تبعيَّةً.

[قرينة الاستعارة التَّبَعِيَّة]

قال: (**واعلم أنّ مدار قرينة الاستعارة التبعيّة في الأفعال، وما يتّصل بها**) إنّما قيّد الاستعارة التبعيّة بكونها (**في الأفعال، وما يتّصل بها**) من الصفات، لأنّ قرينة التبعيّة في الحروف غيرُ مضبوطة. وقال: "مدارَ قرينتها" على النسبة إلى الفاعل وما عطف عليه، لأنّ هذه النسبة هي العمدة في قرينتها، وقد تكون القرينة غيرَها كما في قولك: "قتلتُ زيدًا إذا كان حيًّا حاضرًا" أي ضربتُه ضربًا شديدًا. قوله: (**أو إلى المفعول الأوّل**)، أطلق الأوّل على ما لا ثاني له لِيَحْسُنَ مقابلتُه بقوله: (**أو إلى الثاني**) وأوّل بيت ابن المعتزّ:

جُمِعَ الحقُّ لنا في إمام[4] ....

---

[1] تمام الآية: ﴿**رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ**﴾[سورة الحجر ٢/١٥].

[2] انظر: المفتاح، ١٠٠.

[3] هو الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة النحوي. توفي سنة (٢١٥هـ/٨٣٠م). سبقت ترجمته ص ١٩٥.

[4] عجز البيت:

.... **قَتَلَ البخلَ وأحيى السَّمَاحَا**

البيت من المديد، وهو لابن المعتزّ. ديوان ابن المعتزّ ١٤١؛ المفتاح ٣٨٣؛الإيضاح ٤٣١/٢؛ أسرار البلاغة ٤٨؛ المصباح ١٧٩؛ نهاية الإيجاز ١٤١؛ المطوّل ٣٧٦؛ الفوائد الغياثيّة للإيجي ٥١؛ عقود الجمان للسيوطي ٨٥، حاشية الدسوقي على شرح المختصر للدسوقي ٣٩٩/٢؛ الطراز، ٢٥٤/١؛ معاهد التنصيص، ١٤٧/٢؛ القول الجيّد ٣٠٥ (رقم: ٣٣٤).

أي جُمِعَ لنا العدلُ والإنصافُ والرأفةُ (**في إمامٍ**). (**قَتَلَ البُخْلَ**) أي أزاله وأفناه، (**وأحيى السَّماحَ**) أي اعتنى به وأبداه. فنسبة كلّ واحد من هذين الفعلين إلى مفعوله قرينة الاستعارة فيه. قوله:

صَبَحْنَا[1] ....

البيت لكعب بن زهير، أي: وضعنا مكان الصَّبُوح، وهو ما يُشرب بالغداة يقال: صبحتُه صَبْحًا. و(**الخَزْرَجِيّةُ**): القبيلة المنسوبة إلى خزرج بن حارثةَ بن ثعلبةَ من اليمن،والأوسُ أخوه. (**والمُرْهَفَات**): السيوف المحدَّدة المرقّقة، فقرينة الاستعارة: إيقاع الصبح على المفعول الثاني، أعني: الْمُرْهَفَات، وتمامُ البيت:

....   **أبارَ ذَوِي أَرُومَتِهَا ذَوُوها**[2]

أي: أهلك أصحابَ أصلِ[3] الخزرجيَّةِ أصحابُ الْمُرْهَفَاتِ. وبيتُ القُطَامِيِّ هكذا:

نُقْرِيهِمُ لَهْذَمِيَّاتٍ نَقُدُّ بها   **ماكان خاط عليهم كلُّ زَرَّادِ**[4]

استعار القِرى لإيصال الأسنّة إليهم، وإعمالها فيهم، والقرينة إيقاع القرى على اللَّهْذَمِيَّات وهي الطَّعَنَات المنسوبة إلى اللَّهْذَم وهو القاطع من الأسنّة، أو هي الأسنّة أنفسُها بأن يُجْعَلَ الياء للمبالغة، كما في أوْحَدِيٌّ واحْمَرِيٌّ ودَوَّارِيّ. (**نَقُدُّ**) أي نَقْطَعُ، و(**الزَّرَّادُ**): من يصنع الدُّرُوع من الزَّرْدِ بمعنى السَّرْدِ، وهو إدخالُ الْحَلَقِ[5] بعضِها في بعضٍ. قوله: (**أو إلى المجرور**) أي إلى الثاني

---

[1] تمام البيت:

صَبَحْنَا الخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفَاتٍ   **أَبَادَ ذَوِي أَرُومَتِهَا ذَوُوهَا**

البت من الوافر، وهو لكعب بن زهير.أنظر: ديوان كعب بن زهير، ٢١٢؛ لسان العرب، ١٤٧٧؛ المفتاح ٣٨٣؛ الإيضاح ٤٣١. ويُروى "أبار" مكان "أباد"، الأُرُومَة: الأصل.

[2] سبق تخريجه في الهامش.رقم: ٢ من هذه الصفحة.

[3] سقط من ج: أصل.

[4] البيت من البسيط، وهو لأبي سعيد عمير بن شييم بن عبّاد التغلبي الملقّب بالقُطامي توفي سنة (١٣٠هـ/٧٤٧م). المفتاح ٣٨٣؛ الإيضاح ٢/ ٤٣١؛ نهاية الإيجاز ١٤٢؛ الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان، لابن قيم الجوزية أبي عبد الله محمد، مصر) ٥١؛ أسرار البلاغة ٤٩؛المطوّل ٣٧٧؛ شواهد الكشّاف (لمحبّ الدين أفندي في ذيل الكشّاف، دار الفكر، القاهرة، ١٩٧٧م) ٤٣٢/٤؛ حاشية الدسوقي على مختصر المعاني (للدسوقي محمد بن محمد عرفة، في هامش مختصر المعاني، استانبول، ١٣٠١هـ، ١-٢)، ٤٠٠/٢؛ معاهد التنصيص، ١٤٨/٢؛ القول الجيّد ٣٠٦ (رقم: ٣٣٦).

[5] في ف: الجَلَقُ.

المجرور، فـ"التبشير" مستعار للإنذار، والقرينةُ النسبة إلى قوله: ﴿**بعذابٍ أليم**﴾[سورة آل عمران ٣/٢١]. قوله: (**أو إلى الجميع**) يعني به الأكثر، فإنّ إسنادَ القِرَى إلى الرياح[١] يدلّ علي أنّه مستعار لهبوبها كما سيأتي. وكذا يدلّ عليه[٢] إيقاعه على المفعول الأوّل، أعني: الرياض، وإيقاعه على المفعول الثاني، أعني: الإيقاظ. و:

............**الحَزْنِ**[٣]....   ....

بلاد للعرب[٤]، وهو في الأصل لَمّا غَلُظَ من الأرض، و(**مُزْهِرَةً**) حال من الرياض، يُقال: "أَزْهَرَ النبتُ" إذا ظهر زَهْرُه، و(**إذا سَرَى**) ظرف لـ(**تَقْرِي**)، و(**في الأَجْفَان**) متعلّق بـ(**سَرَى**)، وقد يقال: حقيقة السُّرَى: هو السير بالليل، فيدلُّ كلّ واحد من إسناده إلى النوم وتعليقه بالأَجْفَان على أنّه مستعار لمجرّد الحصول في الليل، وعلى هذا كان لفظ الجميع محمولاً على حقيقته، لأنّ النسبة إلى المجرور قرينة للاستعارة ههنا أيضًا، وفساده ظاهر إذ لا يخفى على ذِي فَطَانَة أنّ معنى قوله: (**أو إلى الجميع**) هو: أنّ النسبة إليه يكون قرينة لاستعارة واحدة لا لاستعارات متعدّدة، إذ قد علم ذلك من الأمثلة التي أوردها لكلّ واحد من الجميع، وأقرب من هذا ما تُوُهّم من أنّ قوله: (**في الأجناف**) متعلّق في المعنى بالفعلين على التنازع، وإن اختلف معناه بحسب التعلّقين. قوله: (**في هذا الفصل**) يعني به قِسْمَ الاستعارة التبعيّة.

[ردّ الاستعارة التبعيّة إلى المكنيّة]

قوله: (**ولو أنّهم جعلوا**) يريد: أنّه يمكن أن يُحكمَ بانتفاء الاستعارة التبعيّة بالكلّيّة، ويُجعلَ ما يتوهّم أنّه منها داخلاً في الاستعارة بالكناية رَوْمًا للضبط بتقليل الأقسام، فأورد أمثلة من الاستعارة التبعيّة في الأفعال، وبيّن كيفيّة ردّها إلى الاستعارة المكنيّة بأَنْ قَلَبَ فجعل قرينتَةَ التبعيّةِ استعارةً بالكناية، وجعل التبعيّة قرينة لتلك المكنيّة، وهذا القلب ظاهر الجريان فيما ذكره،

---

[١] تمام البيت:

تَقْري الرِّيَاحُ رياضَ الحَزْنِ مُزْهِرَةً   إذ سَرَى النومُ في الأَجْفَانِ إيْقَاظَا

البيت من البسيط، ولم يُعْزَ إلى أحد. المفتاح ٣٨٣؛ الإيضاح ٤٣٢/٢؛ المصباح ١٧٩؛ التبيان ٣٨٦؛ الطراز ٢٣٨/١.

[٢] سقط من ج: عليه.

[٣] البيت سبق تخريجه ص ٦١٩ هامش رقم:٤.

[٤] في ج: العرب.

وكذا في نحو قوله[1]: ﴿**فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ**﴾[سورة آل عمران ٢١/٣؛ سورة التوبة ٣٤/٩؛ سورة الانشقاق ٢٤/٨٤] بأن يجعل العذاب الأليم استعارة بالكناية عن النعيم المقيم على طريقة التهكّم، ويَجْعَلَ نسبة التبشير إليه قرينة لها، وكذا في مثل قوله: ﴿**لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا**﴾[سورة القصص ٨/٢٨] بأن تُجعل العداوةُ والحَزَن استعارةً بالكناية عن العلّة الغائية للالتقاط، كالمحبّة والتَّبَنّي، ويُجعل إدخال اللام قرينةً لتلك الاستعارة، وكذا في مثل قوله: ﴿**لَأُصَلِّبَنَّكُمْ**[2] **فِي جُذُوعِ النَّخْلِ**﴾[سورة طه ٧١/٢٠] بأن تُجعل الجذوعُ استعارة بالكناية عن الظروف، ويجعلَ إدخال "في" عليها قرينة لها.

وأمّا مثل قوله تعالى: ﴿**لعلّكم تتّقون**﴾[سورة البقرة ٢١/٢]، فلا يُتصوّر فيه قلبٌ لأنّ القرينة هناك استحالة الترجّي عليه تعالى، بل يجعل الاتّقاء استعارةً بالكناية عن المرجوّ، ويجعل "لعلّ" قرينةً لها، وكذا لا قلب في: ﴿**رُبَمَا يَوَدُّ**﴾[سورة حجر ٢/١٥] لأنّ القرينة فيه مناسبةٌ حالَهم لكثرة الودادة، بل تُجعل الودادةُ الكثيرةُ استعارةً بالكناية عن القليلة تهكّمًا بالكفّار، ويُجعل ذكرُ (**رُبَّ**) قرينةً لها، وكان حقّ العبارة أن يكتفي بحرف الشرط في قوله: (**ولو أنّهم جعلوا**)، ويقول: (**وهكذا جعلوا البُخْلَ استعارةً...و**[لو]**جعلوا أيضًا اللَّهْذميّات استعارةً**) ليكونا معطوفين على (**فجعلوا**) وداخليْن معه في كيفيّة الردّ بالقلب، ومن تتمّة ذلك الشرط الذي جوابه قوله: (**لكان أقرب إلى الضبط**).

قوله: (**فَتَدَبَّرْ**) تدبّرنا فعرفنا: أنّ ردّ التبعيّة إلى المكنيّة مطلقًا مردود بما ذكره بعض الفضلاء[3]: من أنّه قد يكون التشبيه في مصدر الفعل مثلاً هو المقصودَ الأصليَّ والواضحَ الجليَّ، ويكونُ التشبيه في متعلّقاته تابعًا مقصودًا بالغَرَض، فيجب أن تكون الاستعارة هناك تبعيّة لا مكنيّة، كما في قوله:

تَقْري [١١٥/أ] **الرِّيَاح رياضَ الحَزْنِ**[4]... ....

فإنّ التشبيه بين هبوب الرياح عليها وتحريكها لأزهارها تحريكًا موجبًا لحسن حالها ونمائها وبَيْن القِرَى تشبيه حسن في نفسه، وليس يحسن التشبيه ابتداءً بين الرياح والمضيف، ولا بين الرياض والضيف، ولا بين الإيقاظ والطعام.

---

[1] في ف:+ تعالى.

[2] في ف: "ولأصلّبَنكم".

[3] المقصود به الزمخشري. انظر: المطول، ٤٠٢.

[4] سبق تخريج هذا البيت ص ٦٤٥ هامش رقم:١ .

نعم، يلاحظ التشبيه بين هذه الأمور تبعًا لذلك التشبيه فلا يصحّ في مثل ردّ التبعيّة إلى المكنيّة، وقد يكون الأمر بالعكس، كما في: ﴿**يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللهِ**﴾[سورة البقرة ٢/٢٧] فإنّ تشبيه العهد بالحبل مقبول مستفيض، وتشبيه إبطال العهد بنقض الحبل تَبَعٌ للتشبيه الأوّل ففي مثله يصحّ الاكتفاء بالمكنيّة دون التبعيّة، وقد يكون جريان التشبيه في مصدر الفعل وفي متعلّقه على السويّة، فيجوز اختيار كلّ من التبعيّة والمكنيّة كما في قولك: "نَطَقَتْ الحال بكذا". وأيضًا يُرَدّ عليه: أنّه صرّح فيما بعدُ بأنّه إذا جُعِلَ الحال استعارةً بالكناية كان قرينتها أعني "نَطَقَتْ " أمرًا وهميًّا، ومن المعلوم أنّ العلاقة بين ذلك الأمر الوهميّ وبين النطق الحقيقيّ ليست إلاّ المشابهة، فيلزمه القول بثبوت الاستعارة لمصرّح بها في الفعل، ولا يُتصوّر ذلك إلاّ تبعًا لمصدره، فلم يَتَهَيَّأْ له مَرَامُه.

وقد يُجاب عن هذين: بأنّ مقصوده تقليل التبعيّة لا نَفْيُها بالكلّيّة، وليس بشيء، لأنّ الأقربيّة إلى الضبط إنّما تحصل بنفي التبعيّة رأسًا لا بتقليلها. ألا ترى كيف أسقط التبعيّة بالكلّيّة في ضبط أقسام المجاز على رأيه، كما أسقط هناك المجاز العقليّ كذلك؟.

[تعريف الاستعارة]

قوله: (**حدُّها عند بعضهم**: **تعليق العبارة**...[1]) هذا يتناول العبارة المفردة والمركّبة، فتندرج فيه الاستعارة التمثيليّة والاستعارة في الألفاظ المفردة. وقوله: (**على جهة النقل للإنابة**) يُخرج ما استُعْمِلَ في غيرها ما وُضعت له في أصل اللغة إذا كان استعمالها فيه بوضع آخر كالصلاة في الأركان المخصوصة، ويُخرِج المجاز المرسل أيضًا، إذ لا إنابةَ فيه لأنّ المقصود بها جَعْلُ ما يُغاير الموضوع له بحيث يقوم مقامه نائبًا منابه بإدخاله في جنسه بالتأويل مبالغةً في التشبيه، وحينئذ تَخْرُجُ الكناية عن الحدّ أيضًا، إذ ليس فيها الإنابةُ بهذا المعنى فلا حاجة إذن إلى ما رَمَزَ إليه المصنّف بقوله: (**ولا أُزيد على الحكاية**) من وجوب تقييد الغير بالنسبة إلى نوع الحقيقة لِيَخْرُجَ عن الحدّ مثل لفظ الصلاة مستعملاً في معناه الشرعيّ بوضعه. ومن وجوب اعتبار القرينة المانعة لإخراج الكناية، وأمّا تقييد الوضع بالتحقيق فقد عرفتَ أنّه مستغنًى عنه في هذه أيضًا، ولا شُبهة في أنّ الاستعارة المكنيّة على رأي هؤلاء داخلة في حدّهم، لأنّ لفظ السَّبُعِ المذكورَ بطريق الكناية في أظفار المنيّة قد عُلِّق على غير ما وُضع له....إلى آخره.

---
[1] لمزيد علم انظر: الطراز، ١٩٨/١.

وأمّا حدّ الأكثر للاستعارة المصرح بها (**بجعل الشيءِ الشيءَ لأجل المبالغة في التشبيه**)، فقد أُورِدَ عليه نحو: "زيد أسد" من التشبيهات التي حذف فيها الأداة وأُورِدَ أيضًا على حدّهم للتخييليّة[1] بجعل الشيء للشيء لأجل المبالغة في التشبيه أنّه لا يتناول للتخييليّة التي لا تكون تابعةً للمكنيّة، كقوله: ماء الملام إذا لم يُقْصَدْ تشبيه الملام بشيء له ماء، وإنّما يُردّ هذا عليهم أن لو عدّوا مثل ذلك من التخييليّة، وأمّا الاعتراض بأنّ هذا الحد ليس فيه إشعار باستعمال اللفظ في غير الموضوع له، فإنّما يتّجه عليهم إذا ذهبوا في التخييليّة إلى اختراع الصورة الوهميّة، لكنّه من مخترعات السكّاكي فظهر أنّ قوله: (**ولا أَزِيدُ على الحكاية**) ليس فيه مزيد فائدة.

[1] في ج: التخييليّة.

[القسم السابع والقسم الثامن]

[في تجريد الاستعارة وترشيحها]

قال[١]: (**القسم السابع والقسم الثامن**)[٢] إنّما قرن بين هذين القسمين لجواز اجتماعهما في استعارة واحدة، ولتشاركهما في أنّهما ذِكْرُ ما يلائم أحدَ طرفي الاستعارة، وقد يُقال: إنّ في قوله: (**اعلم أنّ الاستعارة في نحو: "عندي أسد"**....إلى آخره) إشعارًا بأنّهما إنّما يجريان في الاستعارة المصرّح بها دون المكنيّ عنها، لكنّ الصواب كما ستعرفه أنّ ما زاد في المكنيّة على قرينتها، أعني إثبات لازم واحد يعدّ ترشيحًا لها. ونبّه بذكر التعقيب واللحوق على أنّ اعتبار التجريد والترشيح إنّما يكون بعد تمام الاستعارة، فلا يُعدّ قرينةُ المصرَّحِ بها تجريدًا، ولا قرينة المكنّى عنها ترشيحًا. فقولك: "**رأيتُ بدرًا يتكلّم**"، و"**نَشِبَتْ أظفار المنيّة**"[٣] استعارة مطلقة لا مجرَّدةٌ ولا مرشَّحةٌ. وكأنّه جمع الصفات نظرًا إلى تعدّد موارد الاستعارة، وإلاّ فالصفة الواحدة كافية.

قوله: (**إذا عُقِّبَتْ بذلك**) أي بما ذكر وبأحد الأمرين المذكورين. قوله: (**ومتى عُقِّبَتْ بصفات**) أراد بصفات مُلائمة إلاّ أنّه اختصر في العبارة اعتمادًا على ما سبق، وقد يُتوهّم أنّ قوله: (**مُلائم للمستعار منه**) صفة للمعطوف والمعطوف عليه بالتأويل، كأنّه قيل: ومتى عُقِّبَتْ بواحد منهما مُلائمٌ. و(**شَاوَرْتُ**) بالشين المعجمة في الموضعين هو الروايةُ المعوَّلُ عليها، وكذا (**حاورتُ**)[٤] بالحاء المهملة فيهما فكلّ منهما قرينة للاستعارة، وما عداهما تجريد في المثالين الأوّلين[٥]، وترشيح في الأخيرين[١]، ويجوز أن تجعل القرينة حاليّة، فيصحّ (**ساورتُ**) بالمهملة أي

---

[١] في ج: قوله.

[٢] سقط من ي: قال: القسم السابع والقسم الثامن.

[٣] في الشعر:

وإذا المنيّةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَها ... أَلْفَيْتَ كلَّ تَميمَةٍ لا تَنْفَعُ

البيت من الكامل، وهو لأبي ذُؤَيْبٍ خُويلد بن خالد الزهلي، جاهليّ إسلاميّ، أحد المخضرمين، من مرثيته التي رثا بها أولاده الجمسة الذين ماتوا في مصر بالطاعون في عام واحد. نهاية الإيجاز ١٤٧؛ الإشارات ١٨١؛ لسان العرب (تمم)؛ تاج العروس (نشب)، (تمم).

[٤] الجملة هي: "حاورتُ بحرًا ما أكثرَ علومَه، وما أجمعَه للحقائق، وما أوقفه على الدقائق". المفتاح ٣٨٥.

[٥] أي: المثالين الأولين، وهما: ١- "ساورت أسدا شاكي السلاح، طويل القناة،صَقيل العَضْبِ". ٢- "حاورتُ بحرا لا يزال تتلاطم أمواجه، ولا يغيض فَيْضُه، ولا يُدْرَكُ قَعْرُهُ". انظر: المفتاح،٣٨٥.

وَاثْبَتُ. و(**جاورتُ**)[2] بالجيم، و"الشوكة": شدّة البأس والحِدَّةُ في السلاح، يُقال: "هو شائك السلاح"، و:

..... **شاكي السلاح**[3] ....

على القلب، وقد يُحذف الياء ويُجرَى الإعراب على الكاف، و(**الصقيل**) المصقول، و(**العَضْبُ**) السيف القاطع.وقوله: (**ما أكثرَ علومَه**) من قبيل تفريع الكلام في الظاهر، وقد يُجعل من قبيل الصفات[١١٥/ب] بتقدير القول.

وقوله: (**لا يزال يتلاطم**) صفة ثانية لـ(**بحرًا**) وقد يتكلّف جعله من تقريع الكلام، و"**الهصر**"[4]: الكسر. و"**اللِّبْدَة**": -بالكسر- الشَّعر المتراكِب بين كتفيِ الأسد. و(**البَرَاثِنُ**) للسِّباع كالأصابع للإنسان، و"**المخالب**": أظفار[5] البراثن. و(**الزَّئِير**): صوت الأسد في صدره. و(**بحرٌ زاخرٌ**) أي ممتدّ ومرتفع جدًّا. و"تَلاَطُمُ الأمواج": ضرب بعضها بعضًا. يقال: "غاض الماء" أي قلّ وغار في الأرض، و"فاض الماء فيضًا"أي كثر حتّى سال.

قوله: (**بل الوصفَ المعنويّ**) وحّده إمّا تنبيهًا على أنّ الصفة الواحدة كافية كما أشرنا إليه، وإمّا رعايةً لكونه في الأصل ظاهرًا في المصدريّة. قوله: (**كيف كان؟**) أي سواء كان وصفًا نحويًّا كما مرّ، أو حالاً كقولك: "شاورتُ ذلك الأسد شاكيًا سلاحَه"، أو فعلاً مسندًا إليه

---

[1] أي: المثالين الأخيرين، وهما: ١- "ساورتُ أسدا هصورا، عظيم اللِبْدَتَيْنِ، وافِي البَرَاثِنِ، مُنْكَرَ الزَّئِيرِ". ٢- "جاورتُ بحرا زاخِرا ، لا يزال تتلاطم أمواجُه، ولا يَغِيضُ فَيْضُهُ، ولا يُدْرَكُ قَعْرُهُ". انظر: المفتاح، ٣٨٥.

[2] الجملة هي: "جاورتُ بحرا زاخرا لا يزال يتلاطم أمواجُه، ولا يغيض فيضه، ولا يُدْرُكُ قَعْرُهُ". المفتاح ٣٨٥.

[3] الجملة هي: "ساورتُ أسدًا شاكي السلاح، طويل القناة، صقيل العَضْبِ". المفتاح ٣٨٥. وجاء في الشعر هكذا:

لَدَى أسدٍ شاكي السلاحِ مُقَذَّفٍ   **له لِبَدٌ أَظفارُه لم تُقَلَّمِ**

البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى من معلَّقته المشهورة التي يمدح فيها الحارث بن عوف، وهرم بن سنان. ديوان زهير بن أبي سُلمى، ٢٣؛ الإيضاح ٤٣٤/٢؛ المصباح، ١٣٧؛ الإشارا، ١٧٨؛ الطراز، ٢٣٢/١؛ القول الجيّد، ٢٩٣ (رقم: ٣١٧).

[4] الجملة هي: "ساورتُ أسدًا هصورًا عظيم اللبدتين، وافي البراثن، منكر الزئير". المفتاح ٣٨٥.

[5] سقط من ي: كالأصابع للإنسان، والمخالب: أظفار.

كقولك: "اِمْتَلَأَ ذلك البحرُ دُرَرًا"، أو مُوقَعًا عليه كقولك: "قد[1] ملأ اللهُ ذلك البحرَ بزَوَاهِرِ الْفَرَائِدِ".

واعلم: أنّ ترشيح الاستعارة باق على حقيقته، فلا يُعتبر فيه تشبيه واستعارة، ولذلك قال صاحب الكشّاف[2] في قوله تعالى: ﴿**وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ**﴾[سورة آل عمران ١٠٣/٣]: "إنّه يجوز أن يكون الحبل استعارةً للعهد، والاعتصامُ استعارةٌ للوثوق بالعهد، أو ترشيحًا لاستعارة الحبل بما يناسبه"، فأوقع الترشيح قسيمًا للاستعارة هذا.

وقد أُعتُرِض[3] على السكّاكي: "بأنّه لّما اعتبر في نحو: «أظفار المنيّة» صورًا وهميّةً شبيهةً بالأظفار لَزِمَه أن يَعتبر مِثلَها في ترشيح الاستعارة، لأنّ كلّ واحد من الاستعارة التخييليّة والترشيحِ فيه إثبات بعض لوازم المشبّه به للمشبّه، ولا فرقَ بينهما إلاّ بأنّ التعبير عن المشبّه في التخييليّة بلفظه الموضوع له، وفي الترشيح باللفظ الموضوع للمشبّه به، وذلك لا يُجْدِي فرقًا معنويًّا".

وأجيب[4]: "بأنّ اللازم في التخييليّة قد اقترن بلفظ لا يُلائمه بحسب الظاهر فاحتيج إلى توهّم أمر يمكن إثباته له بحسبه، وفي الترشيح قد اقترن بلفظ يلائمه فلم يُحتَجَّ فيه إلى ذلك، فهذا القدر من الفرق الناشئ من اللفظ كاف له فيما ذهب إليه".

قوله: (**ومَبْنَى الترشيح على تناسي التشبيه**) كونُ الترشيح مبنيًّا على تناسي التشبيه لا ينافي اجتماعه مع التجريد المبنيّ على تذكّره لجواز أن يُتَنَاسَى التشبيه في بعض الصفات دون بعض.

قوله: (**بناءَك على العلوّ المكاني**) أي مبناك[5] عليه، فهو مفعول به لـ(**تَبْنِيَ**)، وجاز أن يكون مصدرًا له، والمفعول به متروكًا. قوله:

... (**يَصْعَدُ**)[6] ....

---

[1] سقط من ف: قد.

[2] انظر: الكشاف، ٤٥٠/١-٤٥١؛ المطول، ٣٩٩.

[3] المعترض على السكاكي هو: الخطيب القزويني. انظر: الإيضاح، ٤٤٩/٢.

[4] المجيب على اعتراض الخطيب القزويني هو: سعد الدين التفتازاني. انظر: المطول، ٣٩٩.

[5] في ح: مَبْنِيَّكَ.

[6] تمام البيت:

ويَصْعَدُ حتَّى يَظُنَّ الجَهُولُ   بأنّ له حاجةً في السماءِ

استعارَ الصعودَ من الارتفاع المكانيّ لعلوّ المرتبة في مدارج المعالي، ثمّ بنى عليه ما يُبنى على الارتفاع المكانيّ، وهو أن يَظنّ أنّ له حاجةً في السماء، وخصّ هذا الظنّ بـ(**الجَهُول**)، لأنّه الذي يخفى عليه حاله، فَيَظُنّ أنّ له حاجةً في السماء، وأمّا غيره فهو يعلم أنّ الله قد أغناه عمّا سواه، فلا حاجة له في شيء أصلاً، فلا يَظنّ به ذلك الظنَّ. واللام في: (**لظَنَّ**) لام الابتداء، ودخلت على الماضي بتقدير "قد"، ويُروى: (**يَظُنَّ**)، وإذا أريد ردُّ التبعيّة التي في "يَصْعَدُ" إلى المكنيّة، قيل: تقدير الكلام: ويصعد في المكارم، فيُجعل المكارم استعارة بالكناية عن الأمكنة المرتفعة، ونسبة الصعود إليها قرينة لاستعارتها.

و(**بنو نَوْبَخْتَ**)[1] قوم أشراف كانوا ببغداد ماهرين في علم النجوم، و(**علمًا**) مصدر (**أعلمُ**)، (**لم**[2] **يأتهم بالحساب**) أي ليس علمهم بالنجوم وأحكامها مستندًا إلى الحساب المتداوَل فيما بين المنجّمين، بل إلى مشاهدة السماء وما فيها من النجوم، وما لها من الحركات والخواص والأحكام، فالاستعارة[3] في قوله: (**سُمُوًّا**) أي صُعُودًا، وهو نصبٌ على الحال، أي سامين صاعدين. والباء في قوله: (**بترقٍّ في المَكْرُمات الصِّعَابِ**) أي التي يَصْعُبُ الوصول إليها، متعلّقة بـ"سُمُوًّا"، والترشيح ههنا مشاهدة السماء وأحوال النجوم، فإنّها بمنْزلة الظنّ المذكور في استعارة الصعود.

قوله: (**مَبْلَغٌ**) أي السماء موضع بلوغ، وضمير (**لِيَبْلُغَها**) راجع إلى (**مَبْلَغٌ**) باعتبار المعنى، و(**تِلْكُمُ الأسبابِ**) إشارة إلى "المَكْرُمات الصِّعابِ".

البيت من المتقارب، وهو لأبي تمّام الطائي يرثي به خالد بن يزيد الشيباني. ديوان إبي تمّام، ٢٠٧؛ المفتاح، ٣٨٥؛ الإيضاح، ٤٣٤/٢؛ أسرار البلاغة، ٢٣٣؛الإشارات، ١٨٧؛ المصباح، ١٨٠ نهاية الإيجاز، ١٤٧؛ معاهد التنصيص، ١٥٢/٢.

[1] تمام الأبيات الثلاثة:

أعلمُ الناس بالنجوم بنو نو	**بَخْتَ علمًا لم يأتهم بالحِسابِ**
بل بأن شاهدوا السماءَ سُمُوًّا	**بِتَرَقٍّ في المَكْرُمَات الصِّعَابِ**
مبلغٌ لم يكن ليَبْلُغَهُ الطا	**لبُ إلاّ بِتِلْكُمُ الأسبابِ**

الأبيات من الخفيف، وهي مطلع قطعة لابن الرومي. بنو نوبخت: قوم من الفرس اشتغلوا بعلم الفلك والنجوم في العصر العبّاصي. انظر: ديوان ابن الرومي (لعلي بن عباس بن جريح، تحقيق،حسين نصار، دار الكتب، القاهرة، ١٩٧٣م) ١٤٩/١ وفيه: "برقيّ" بدل "بترقّ"؛ أسرار البلاغة، ٢٣٣ وفيه: "سمرا" بدر "سموا" و"مبلغا" بدل "مبلغ"؛ المفتاح، ٣٨٥-٣٨٦؛ المصباح، ١٨١؛ الإيضاح، ٤٣٤/٢-٤٣٥.

[2] في ف: ولم.

[3] في ف: والاستعارة.

.... (**لا عَدِمْتُكُم**)[1] ....

أي: لا فقدتُكم، (**ولا تبدَّلتُ بعدَكم بدلاً**) أي: ولا رأيتُ من يقوم مقامكم بعدكم. وفي قوله: (**ما سِواكُمُ**) نوع تهاوُنٍ بمن سواهم. (**انتحلَ**) أي نسب إلى نفسه ما ليس له، والاستعارة في (**رَقِيَ**) مِن "رَقِيْتُ في السّلّم"بالكسر والفتح لغةٌ من يقول في بَقِيَ بَقَى. وقوله: (**أعلاكم في السماء**) ترشيح، وكذا قوله: (**شافَهْتُمْ البدرَ**) وهو بيان لكيفيّة تدرّجهم في السُّمُوِّ والرُّقِيِّ من أدنى السيّارات أعني: القمر، إلى أعلاها أعني: زُحَل.

قوله: (**وتُلْزِمَ**) من الإلزام عطف على أن تَبْنِيَ. وقوله: (**ممَّا لا يليق**) بيان لغير التعجّب أو له وللتعجّب معًا، أي الضابط أن تُلْزِمَ المستعارَ له ما لا يليق إلاّ بالمستعار منه، وهو في البيت الأوّل[2]: التعجّب، وفي الثاني[3]: النهي عن التعجّب، وفي الثالث[4]: عدم البَراح، أي الزوال والذهاب عن الفَلَك، وفي الرابع: استبعاد المشي نحوَه. وتمامه:

---

[1] تمام الأبيات الخمسة:

يا آلَ نَوْبَخْتَ لا عَدِمْتُكُمُ	**ولا تبدّلتُ بعدَكم بَدَلاَ**
إن صحَّ علمُ النجومِ كان لكم	**حقًّا إذا ما سِواكُم انتحلاَ**
كم عالمٍ فيكم وليس بأنْ قا	**سَى ولكن بأن رَقِيَ فَعَلاَ**
أعلاكم في السماء مجدُكُمُ	**فلستم تجهلون ما جُهِلاَ**
شافهتُمُ البدرَ بالسؤالِ عن الْ	**أمر إلى أن بلغتُمْ زُحَلاَ**

الأبيات من المنسرح، وهي لابن الرومي أيضًا كما سبق. انظر: ديوان ابن الرومي، ١١٦/٥؛ المفتاح ٣٨٦؛ الإيضاح ٤٣٤-٤٣٥؛ أسرار البلاغة ٢٣٤؛ الإشارات ١٧٨، أورد صاحب الإشارات البيتين الأخيرين فقط.

[2] وهو بيت ابن العميد سبق تخريجه ص: ٦٠٨ الهامش رقم: ٢:

قامتْ تُظَلِّلُني من الشمس	**نفسٌ أعزُّ عليَّ من نفسِي**
قامتْ تُظَلِّلُني و مِنْ عَجَبٍ	**شمسٌ تُظَلِّلُني من الشمس**

[3] وهو بيت ابن طباطبة سبق تخريجه ص: ٦٠٨ الهامش رقم:٣:

لا تَعْجَبُوا من بِلَى غِلالته	**قد زَرَّ أزرارَه على القمر**
ترى الثيابَ من الكِتَّان يَلْمَحُها	**نور من البدر أحيانًا فَيُبْلِيهَا**

[4] تمام البيت:

أتتْني الشمس زائرةً	**ولم تَكُ تَبرَحُ الفَلَكَا**

البيت من مجزوء الوافر، وهو لبشار بن برد. انظر: ديوان بشار بن برد، ١٧١؛ المفتاح، ٣٨٦؛ الإيضاح، ٤٣٥/٢؛ أسرار البلاغة، ٢٣٩؛ الإشارات، ١٧٧؛ معاهد التنصيص، ١٥٣/٢. تَبْرَحُ: تفارق. الفلك: مدار النجوم.

....   **ولم أر قبلي ميّتًا يتكلّم**[1]

قوله: (**أَوَ ما ترى**) أي: أَتَرْتَابُ في جواز تناسي التشبيه وما يتفرّع عليه من البناء والإلزام المذكورين؟ وما ترى هؤلاء الشعراء كيف تركوا (**فيما فعلوه أمر التشبّه**) غير ملتفت إليه؟ (**وكيف نَسُوا حديث الاستعارة**) بالكلّيّة حتّى زعموا أنّ المستعار له حقيقة المستعار منه، فأَلْزَمُوهُ ما لا يليق إلاّ بتلك الحقيقة؟

قوله: (**كأنْ لم تَجْرِ**[2]) أي الاستعارة، (**منهم على بال**) أي على قلب، (**ولا رأوها، ولا طيفَ خيال**) أي ولا رَأَوْا طيفَ خيالٍ منها. قوله: (**وإذا كانوا**) الضمير للبلغاء مطلقًا، لا لهؤلاء [١١٦/أ] الشعراء فقط، وأراد بالأصل المشبّه لأنّه المقصود في الكلام ظاهرًا، وإليه يعود الغرض غالبًا كما مرّ، وبالفرع المشبّه به، وذلك لا ينافي كونه أصلاً وكون المشبّه فرعًا نظرًا إلى وجه الشبه، و(**ويقولوا**[3]) عطف على (**أن لا يَبْنُوا**)[4] أي يُسَوِّغُون أن يقولوا.

وقوله:

(**هي الشمسُ**)[5] ....

تشبيه عند الجمهور. ولا شكّ أنّ:

(**وَعَدَ البدرُ**)[1] ....

---

[1] تمام البيت:

فلم أَرَ بدرا ضاحكا قبل وجهها   ولم أَرَ قبلي ميّتا يتكلّمُ

البيت من الطويل، وهو للمتنبّي. انظر: شرح ديوان المتنبّي، ٤٧٣، وفيه: "ولم تر قبلي" بدل "ولم أر قبلي"؛و بلفظ: (ولم أر قبلي مَنْ مشى البدرُ نحوه   ولا رجلا قامت تعانقه الأسدُ) في الإيضاح، ٤٣٥/٢؛ ومعاهد التنصيص، ١٥٤/٢؛ وأسرار البلاغة، ٢٣٥.

[2] في المفتاح: "كأن لم تخطر". انظر: المفتاح، ٣٨٧.

[3] في المفتاح: "يقولون". انظر: المفتاح، ٣٨٧.

[4] في ج: أن يبنوا.

[5] تمام البيتين:

هي الشمسُ مَسْكِنُها في السما   ءِ فَعَزِّ الفؤادَ عَزَاءً جميلاً

فلن تستطيع إليها الصعو   دَ ولن تستطيع إليك النُّزُولاَ

البيتان من المتقارب، وهما للعبّاس بن أحنف بن الأسود اليمامي، أبو الفضل. ديوان العباس بن الأحنف،٢٢١؛ المفتاح ٣٨٧؛ الإيضاح ٤٣٦/٢؛ أسرار البلاغة ٢٣٦-٢٣٧؛ الإشارات ١٧٧.

استعارةٌ اتّفاقًا، إلاّ أنّ المقصود بالتمثيل هو البيت الأخير، وإنّما أورد الأوّليْنِ لتوقّف المعنى عليهما، ولدلالتهما على مكان التشبيه فيه، كأنّه قيل: لا أحبُّ تغييرَ رَسْمِي فإنّي بدرٌ، ورسم كلّ بدرٍ أن يطلع ليلاً.

وقوله:

أنــا شــمس وإنّــما تَــطْلُعُ الشمسُ بُكْرَهْ[2]

هو المشتمل على المقصود، لكنّ ظهور معناه يتوقّف على ما أُورِدَ قبلَه. وقوله: (**فهمْ.... أقربُ**) جواب (**إذا كانوا**)، والمعنى: إذا كانوا مع الاعتراف بالأصل في التشبيه يُجَوِّزُون أن لا يبنوا فيه إلاّ على الفرع، كما في الأمثلة المذكورة فهم (**مع جَحْدِ الأصل في الاستعارة**) إلى تجويز أن لا يبنوا فيها إلاّ على الفرع أقربُ.

والحاصل: أنّهم في التشبيه معترفون بمغايرة المشبّه للمشبّه به، ومع ذلك يُجْرون عليه أحكام المشبّه به، وفي الاستعارة منكرون لمغايرته إيّاه، فيكون أجزاء تلك الأحكام عليه أولى.

---

[1] تمام الأبيات الثلاثة:

وعد البدر بالزيارة ليلاً فإذا ما وفَّى قضيتُ نُذُورِي

قلتُ: يا سيّدي وَلِمَ تُؤَثِّرُ الليلَ على بهجة النهار المنيرِ؟

قال لي: لا أحبّ تغييرَ رَسْمِي هكذا الرسمُ في طُلُوعِ البُدُورِ

الأبيات من الخفيف، وهي لسعيد بن حميد. المفتاح ٣٨٧؛ أسرار البلاغة ٢٤١-٢٤٢.

[2] البيت من مجزوء الخفيف، وهو لسعيد بن حميد أيضًا. المفتاح ٣٨٧؛ الإيضاح ٤٣٦/٢؛ أسرار البلاغة ٢٤٢.

[شروط حسن الاستعارة]

قال: (**وإذ قد عرفتَ أقسام الاستعارة**) قوله: (**وإلاَّ**) أي وإنْ لم تصادف الاستعارة تلك الشروطَ (**عَرِيَتْ عن الحسن، وربّما اكتسبت**) بفقدان الشروط (**قُبْحًا**).

(**وجهات حسن التشبيه**): ما مرّ في الأصل الأوّل من شرائط كونه مقبولاً، وهي صحّة التشبيه وكمالُه في تحصيل ما عُلِّقَ به، وسلامته عن الابتذال، وإنّما خصّ رعايةَ جهات حسن التشبيه (**بالاستعارة المصرّح بها التحقيقيّة والاستعارة المكنيّة**)، لأنّ التخييليّة لا يُنْظَرُ فيها بحسب نفسها إلى تلك الجهات، كما سيذكره. قوله: (**وأن لا تُشِمَّها**) من الإشمام عطف على (**رعايَةُ**) أي: وأن لا تُشِمَّ أنتَ الاستعارةَ. وإنّما قال: (**من جانب اللفظ**) لأنّ المعنى على التشبيه قطعًا. وقال: (**رائحة**) بتنكير التقليل، لأنّه لو زِيدَ عليها بأن يُبَيِّنَ مَثَلاً المشبَّه به المذكور بالمشبَّه إمّا صريحًا أو ضمنًا، كما في الخيط الأبيض والأسود، أو بأن يُذكر وجهُ الشَّبه كما في قوله:

(**و لاحتْ من بُرُوج البدر بُعْدًا**)[1] ....

أي من قصور مثل بروجه في البعد والعلوّ، لم تبق هناك استعارة، بل يُعَدّ مثل ذلك تشبيهًا، ولا يَبْعُد أن يُقال: "إنَّ قوله:

.... **قد زُرَّ أزرارُه على القمر**"[2]

فيه إشمام من رائحة التشبيه، فَيَقِلّ حسن الاستعارة فيه ولا يخرج إلى باب التشبيه، لأنّ ذكر المشبّه فيه ليس على وجه يُشْعِرُ إشعارًا بكونه مشبّهًا، بل فيه رائحة الإشعار بذلك.

قوله: (**ولذلك**) أي ولأنّ من شرائط حسن الاستعارة أن لا تُشِمّ (**رائحةً من التشبيه**) من جانب اللفظ. (**نُوَصِّي**) أي نحن، وإنّما خصّ بهذه التوصية الاستعارةَ التصريحيّة، لأن المذكور

---

[1] تمام البيت:

و لاحتْ من بُرُوج البدر بُعْدًا   بُدُورٌ مَهاً تَبَرُّجُها اكْتِنَانُ

البيت من الوافر، وهو لأبي العلاء المعرّي من قصيدة له في مدح أبي الفضائل. انظر: شروح سقط الزند (للخوارزمي، تحقيق: عبد السلام هارون، الدار القومية، ١٣٨٣هـ/١٩٦٤م)، ١/١٧٥-١٧٦؛ المطول، ٣٥٩-٣٦٠.

[2] عجز بيت لابن طباطبا، وصدره:

(**لا تَعْجَبُوا مِن بِلَى غِلالَتِه**   ....) سبق تخريجه ص٦٠٨ هامش رقم:٣ .

فيها لفظ المشبّه به، والمراد هو المشبّه، فإذا كان وجه الشبه (**جليًّا بنفسه**) أو مشهورًا فيما (**بين الأقوام**) ظهر قصد التشبيه، وأُدرك أنّ المراد هو المشبّه، (**وإلاّ**) لم يظهر و لم يُدرَك.

وأمّا الاستعارة المكنيّة فقد أطلق فيها لفظ المشبّه وأُريد به معناه، وأُثبت له شيء من خواصّ المشبّه به، فدُلَّ بذلك على تشبيهه به فلا ضَيْرَ في خفاءِ وجه الشبه هناك. يُقال: عمَّيْتُ معنى البيت تعميةً إذا أَخْفَيْتَه، ومنه المعَمَّى. و"أَلْغَزَ في كلامه" إذا عَمَّى مراده، والاسمُ "اللُّغَزُ" على وزن "الرُّطَبُ". قوله: (**كما إذا قلتَ**) هذان مثالان[1] من الاستعارة التمثيليّة، قد تَرَكَ فيهما ذكر القرينة، ولا بدّ منها، كأن يُقال: "في الحمّام" مثلاً.

والأوّل: مأخوذ ممّا مرّ من قول الشاعر:

وإنَّ مَنْ أدَّبْتَه في الصِّبَى[2] ....

والثاني: ممّا ورد من قوله عليه السلام: "الناس كإبل مائة لا تجد فيها راحلةً"[3] أي الخيارُ فيهم قليل جدًّا.

قوله: (**وأمّا حسن الاستعارة التخييليّة فبحسب حسن الاستعارة بالكناية متى كانت تابعةً لها**) يعني أنّها إذا كانت صورة مخترَعة عند تصوير المشبّه بصورة المشبّه به في الاستعارة المكنيّة كان حسنها أيضًا تبعاً لحسنها. (**ثمّ إذا انضمّ إلى**) التخييليّة التابعة للمكنيّة (**الْمُشاكَلة**) وهي: ذكر الشيء بلفظ غيره، لوقوعه في صحبته، ازداد حسن التخييليّة. والمراد بانضمام المُشَاكَلة إليها: أن تجتمعا في لفظ واحد، (**كما في قوله**) تعالى: ﴿**يَدُ اللهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ**﴾[سورة الفتح ١٠/٤٨] بعد قوله: ﴿**إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللهَ**﴾[سورة الفتح ١٠/٤٨] فلفظ الله في "يد الله" استعارة بالكناية عن مُبَايِعٍ من الذين يبايعون بالأيدي، ولفظ اليد استعارة تخييليّة أريد به الصورة المخترعة الشبيهة

---

[1] المثالان هما: ١- "رأيتُ عُودًا مَسْقِيًّا أَوَانَ الغَرْسِ". ٢- "رأيتُ إِبلاً مائةً لا تجد فيها راحلةً". انظر: المفتاح، ٣٨٨.

[2] تمام البيتين:

وإنّ من أدَّبتَه في الصِّبَا	**كالعود يُسْقَى الماءَ في غَرْسِه**
حتّى تراه مُورِقًا ناضرًا	**بعد الذي أبصرْتَ من يُبْسِهِ**

البيت من السريع، وقائله: صالح بن عبد القدّوس الأزدي، أبو الفضل. سبق تخريجه ص ٥٤٣ هامش رقم:١.

[3] البخاري ٢٨٦/١١ في الرقاق: باب رفع الأمانة؛ مسلم: رقم: ٢٥٤٧ في قضائل الصحابة؛ النهاية في غريب الحديث، ٢٠٩/٢.

باليد، مع أنّ ذكر اليد في حقّه تعالى لاجتماعه مع ذكر الأيدي في حقّ الناس مُشَاكَلَة[1] ازداد بها حسن التخييليّة. قوله: (**وقَلّما تَحْسُنُ الحُسْنَ البليغَ غير تابعة لها**) حَكَمَ بالقلّة دون النفي، لأنّها قد تُحْسِنُ الحُسْنَ البليغَ على قلّة إذا لم تكن تابعة للمكنيّة[2] كأنْ يُقال: أظفار المنيّة الشبيهة بالسبع ونظائره على ما ذكرها، وأمّا (**قول الطائيّ**)، أعني أبا تمّام:

لا تسقني ماءَ الْمَلاَمِ فإنّني　　　صَبٌّ قد استعذبْتُ ماءَ بكائي[3]

فليستْ التخييليّة فيه تابعةً للمكنيّة، ولا هي من ذلك القليل الذي يُستحسن، إذ ليس يظهر للملام شَبَهٌ بشيء له مائع مستكره كالحنظل والحوض الآجنِ[4] ماؤُه حتَّى يُشَبَّهَ بهِ ويُتَخَيَّلَ له صورة شبيهة بالماء، فكأنّه توهَّم للملام بلا ملاحظة تشبيهه بذي مايع مستكره شيئًا رقيقًا به قوامُ سَرَيَانه في النفس، وتأثيرُه فيها، وأطلق عليه اسم الماء، ورشَّح هذا الإطلاق بذكر السَّقْيِ، وراعى فيه المُشاكَلةَ والازدواج بماء البكاء ومع ذلك كلِّه لا يخفى كونه سَمِجًا[5] مستهجنًا. فقوله: (**ولذلك**) إشارة إلى أنّ التخييليّة قَلَّما تحسن غير تابعة، لكن لا بدّ في الاستهجان تلك التخييليّة [١١٦/ب] من اعتبار قيد آخر، وهو أنّها خارجة أيضًا عن القليل الذي يستحسن، فهي عارية عن جهات الحسن كلِّها، بل مكتسبة للقبح كما عرفتَ. وليس قوله تعالى: ﴿**وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ**﴾[سورة الإسراء ٢٤/١٧] من قبيل "لا تَسْقِنِي ماءَ المَلامِ"، كما توهَّمه الطائيّ[6] على ما نُقل عنه[7]، لأنّ الطائر عند إشفاقه وتعطُّفه على أولاده يَخْفِضُ جَنَاحَه ويُلْقِيه على الأرض، وكذا عند تَعَبِه ووهنه، والإنسان عند تواضعه يُطَأْطِأُ من رأسه ويخفض من يديْه، فيُشَبَّه ذُلُّه وتواضعه بإحدى حالتي الطائر على طريقة الاستعارة بالكناية، ويُضاف الجناحُ إليه قرينةً لها، فإنّه من

---

[1] المشاكَلة: أن يأتي الشاعر بمعنى مشاكل لمعنى في شعر غير ذلك الشعر ، أو في شعر غير ذلك الشعربحيث يكون كل واحد منهما وصفا أو نسبا أو غير ذلك. انظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، ٦٢١-٦٢٢.

[2] في ي: المكنيّ.

[3] البيت من الكامل، وهو لأبي تَمَّام الطائي. ديوان حماسة أبي تمّام ١٤؛ المفتاح ٣٨٨؛ المطوّل ٣٩٤؛ نهاية الإيجاز ١٤٩؛ الأطول على التلخيص (لعرب شاه الإسفرلييني، إبراهيم بن محمد، المطبعة العامرة، ١٢٨٤هـ، ١-٢)، ١٥٩/٢؛ المصباح ١٨٣؛ القول الجيد ٣١٧ (رقم: ٣٥١).

[4] الآجن: الماء المتغير اللون والطعم. انظر: لسان العرب، مادة: (أَجِنَ).

[5] سَمُجَ الشيءُ: قَبُحَ. انظر: لسان العرب، مادة: (سَمُجَ).

[6] الطائيّ: هو الشاعر أبو تمّام، حبيب بن أوس.

[7] انظر: الطراز المتضمن، ٣٠٠/١-٣٠٠١؛ المطول، ٣٩٢.

الأمور الملابِسة للحالة المشبّه بها على أنّه يجوز أن يُحمل الآية على الاستعارة التمثيليّة هذا. وأمّا ما يقال مِن أنّ ماء الملام كَلُجَيْنِ الماء، ففيه أنّ تشبيه الملام بمطلق الماء مستقبَح جدًّا.

[أنواع الاستعارة]

قال: (**ولِما أنّ الاستعارة مبناها على التشبيه**) يريد أنّ مطلق الاستعارة لكونها مبنيّة على التشبيه انقسمتْ مثل انقسام التشبيه باعتبار حال طرفيها، والجامع بينهما في الاستناد إلى الحسِّ أو العقل، وكان الأولى به أن يقول: تتنوّع إلى ستّة أنواع[1]. إلاّ أنّه ترك ههنا ما طرفاه حسّيّان، والجامع بعضه حسّيّ وبعضه عقليّ كقولك: "رأيتُ شمسًا في الحمَّام" أي إنسانًا شبيهًا بها في حسن الطلعة ونباهة الشأن[2]؛ إمّا لندرة وقوعه في الاستعمال وعدم وجدان مثال له في التنْزيل، وإمّا لاندراجه باعتبار فيما وجهُه حِسِّيٌّ، وباعتبار آخر فيما وجهُه عقليٌّ.

ومثّل للنوع الأوّل، أعني: (**استعارةَ محسوسٍ لمحسوس بوجه حسّيّ بقوله عزّ اسمه: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾**) [سورة مريم ٤/١٩] فإنّه أُستُعير فيه النار للشَّيْبِ بطريق الكناية، حيث أُسند الاشتعالُ الذي هو من خواصّ النار إلى الشَّيْبِ، والجامع بينهما الانبساط مع البياض والإنارة، والكلّ محسوس، ثمّ الاشتعال مع كونه قرينة للمكنيّة مستعار لانتشار الشيب بجامع السرعة مع تعذّر التلاقي، فيكون استعارةً تصريحيّة بين محسوسين بجامع عقليّ فيكون من قبيل النوع الثاني[3].

---

[1] أقسام الإستعارة –باعتبار طرفيها والجامع معًا- عند السكّاكي ستّة، هي:
١- استعارة محسوس لمحسوس بوجه حسي.
٢- استعارة محسوس لمحسوس بوجه عقلي.
٣- استعارة معقول لمعقول
٤- استعارة محسوس لمعقول.
٥- استعارة معقول لمحسوس.
انظر: المفتاح، ٣٨٨؛ الإيضاح، ٤٢٧/٢-٤٢٨.

[2] نقل الشارح هذه العبارات من الإيضاح والمطول. انظر: الإيضاح، ٤٢٨/٢؛ المطول، ٣٧٠.

[3] الشارح هنا يخالف السكاكي، والخطيب القزويني مع الشارح في هذا الرأي، ولكن التفتازاني يدافع عن السكاكي. انظر: الإيضاح، ٤٤٢٧/٢؛ المطول، ٣٦٩.

ومثال النوع الأوّل من الاستعارة المصرّح بها: قوله تعالى: ﴿**فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلاً جَسَدًا لَهُ خُوَارٌ**﴾[سورة طه ٨٨/٢٠] فإنّه اُستعير فيه لفظ العجل من ولد البقرة للحيوان الذي خلقه الله من حُلِيِّ القِبْطِ بجامع الشكل.

قوله: (**فالمستعار له: الريح**)[١] يريد أنّه شبّه الريحَ الخاليةَ عن انشاء المطر، وإلقاح الشجر بالرجُل الذي لا يُولد له، وأطلق لفظ المشبّه -أعني الريح- وأُريد المشبّه به ادّعاءً على طريقة الاستعارة بالكناية، ودُلّ على ذلك بأنْ وُصفتْ الريحُ بالعُقْمِ الذي هو من خواصّ المشبّه به بالنظر إلى المشبّه، إذ يقال: "رجل عقيم"، كما يقال: "امرأة عقيم" فالطرفان حسِّيّان، والجامع أعني: (**عدم ظهور النتيجة، والأثر**) عقليٌّ. هذا ما ذكره، وأحسن منه أن يقال: في العقيم استعارة مصرَّح بها تبعيّة، فالمستعار منه ما في الرجل من الصفة التي تمنع من الإِحْبَالِ، والمستعار له ما في الريح من الصفة المانعة من الإنشاء والإلقاح، والجامعُ المنعُ المذكور، فالطرفان أيضًا عقليّان، فيكون من قبيل النوع الثالث[٢].

قوله: (**وكذلك قوله تعالى**: ﴿**وَآيَةٌ** [لهم الليلُ نَسْلَخُ منه النهارَ]﴾[سورة يسين ٣٧/٣٦]) يعني أنّ قوله: ﴿**نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ**﴾[سورة يسين ٣٧/٣٦] مثل قوله: ﴿[إذ أرسلنا عليهم]**الرِّيحَ الْعَقِيمَ**﴾[سورة الذاريات ٤١/٥١] في أنّه استعارةُ محسوسٍ لمحسوس بجامع عقليّ، فإنّ المستعارَ منه ظهور المسلوخ من جلْدته، والمستعارَ له ظهور النهار من ظلمة الليل، والمستعارَ لفظ السلخ الموضوع للأوّل؛ فالطرفان حِسِّيّان، والجامع ما يُعقل من ترتيب أحد الأمرين على الآخر، فإنّ ظهور النهار مترتّب على إزالة ظلمة الليل، كما أنّ ظهور المسلوخ مترتّب على كَشْطِ الجلد.

واعتُرض[٣] على ذلك: بأنّ سَلْخَ النهار من الليل لا يناسب ظهور النهار بل ظهورَ الليل، وأيضًا لو أريد ظهورُ النهار لَقِيل: "فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ"؛ لأنّ المترتّب على ظهور النهار هو الإبصار لا الإظلامُ، أعني الدخول في الظلام.

فالصواب —إذن– : ما اختاره غيره[٤]؛ من أنّ المستعار منه كَشْطُ الجلد عن نحو الشاة، والمستعارَ له إزالةُ الضوء عن مكان الليل ومُلْقَى ظِلِّه. فإنّ الظلمة هي الأصل والنور طارئ عليها

---

[١] الآية: ﴿**إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ**﴾[سورة الذاريات ٤١/٥١].

[٢] يوافق الخطيب القزويني الشارح على هذا الرأي. انظر: الإيضاح، ٤٢٨/٢.

[٣] المعترض هو الخطيب القزويني. انظر: الإيضاح، ٤٢٧/٢.

[٤] يقصد الشارح بهذه العبارة الزمخشري وغيره. انظر: الكشاف، ٣٢٢/٣.

يسترها بضوئه، فإذا غَرَبَتْ الشمس فقد كُشِطَ النهارُ عن ظلمة الليل فظهرتْ ظهورَ المسلوخ بعد سلخ إهابِه عنه، والجامع ما ذكر من ترتّب أمر على آخر.

وأجيب عنه[١]: بأنّ السَّلْخَ يستعمل تارةً بمعنى النْزعِ والكَشْطِ، كقولك: "سَلَخْتُ الإهابَ عن الشاة" أي نزعتُه منها، وأخرى بمعنى الإخراج والإظهار، كقولك: "سَلَخْتُ الشاةَ من الإهاب" أي أخرجتُها منه[٢].

فالمصنّف وافق الشيخ عبد القاهر[٣] في حمل الآية على المعنى الثاني، لأن كلمة المفاجأة، أعني "إذا" إنّما يَحْسُنُ موقعُها على هذا المعنى، كما يُقال: "أُخرِجَ لنا النهارُ من الليل ففاجَأَنا دخولُ الليلِ". ولا يَحْسُنُ أن يُقال: "نَزَعَ عَنَّا ضوءُ النهار ففاجأَنا دخولُ الظلام" لأنّه بمنْزلة أن يُقال: "كسرتُ الكُوزَ ففاجأَه الانكسارُ" وأمّا لفظة الفاء فإنّها تُستعمل للتعقيب العرفيّ، وذلك ممّا يختلف بحسب الأمور والعادات، فربّما يطول الزمان المتوسّط بين شيئين، ولا يُعَدّ في ذلك العادة مهملةً، كما في هذه الآية، فإنّ مقدار النهار وإن توسّط بين إخراجه من الليل وبين دخول الظلمة، لكنْ لّما كان دخول الظلارم الشامل بعد زواله بالكلّيّة بالضوء العامّ أمرًا غريبًا عظيمًا ينبغي أن لا يحصل إلاّ بعد إضعاف ذلك المقدار لم يُعْتَدَّ به، ولم يُعَدَّ مهملةً، بل جُعِلَ دخولُ الليل مُفَاجِئًا لإخراج النهار بلا تَرَاخٍ.

هذا، وقد أُيِّدَ قولُهما: بأنّ مفاجأةَ الظلام بعد ظهور النهار وإضاءته للعامّ تشتمل على نوع غرابةٍ، ويفتقر إلى مزيد اقتدار فيكون أدخل في كونها آية[١١٧/أ] من مفاجأة ظهور الليل بعد انقضاء النهار، وبأنّ ظهور النهار المُشْرِقِ من الليل المُظلمِ أَشْبَهُ بظهور المسلوخ الأبيض من الجلد الساتر من ظهور الليل، كما لا يخفى.

فقد انكشف: أنّ ما تُوهِّمُ من حمل عبارة الشيخين[٤] في المستعار له على القلب، أي ظهور ظلمة الليل من ضوء النهار قلبٌ مموّه، وأنّ الأنسبَ بهما أن يقولا إظهار النهار، وإظهار المسلوخ بإبدال لفظ الظهور بالإظهار في الموضعين.

---

[١] المجيب هو الشارح العلامة قطب الدين الشيرازي. انظر: مفتاح المفتاح، الورقة: ١٩٦/أ؛ المطل، ٣٦٩-٣٧٠.

[٢] في ف: عنه.

[٣] انظر: دلائل الإعجاز، ٣٨٠.

[٤] يقصد الشارح بالشيخين: عبد القاهر الجرجاني و أبا القاسم الزمخشري. انظر: الكشاف، ٣٢٢/٣؛ دلائل الإعجاز، ٣٨٠.

قوله: (**فالمستعار له الأرض المزخرفة المزيَّنة**[1]) هذه استعارة بالكناية شُبِّهَتْ الأرضُ المزخرفة المزيّنة التي ورد عليها الأمور المُزيلة لزينتها بالنبات المُونِق الناضر الذي ورد عليه ما يُزيلُه ويُفْنيه، وأثبتَ لها الحصيد على أنّه استعارة تخييليّة، وقد عُدَّ هذا في الكشّاف[2] من باب التشبيه، حيث قال: "﴿**فَجَعَلْنَاهَا**﴾[سورة يونس ٢٤/١٠] فجعلنا زرعها ﴿**حَصِيدًا**﴾ شبيهًا بما يُحصد من الزرع في قطعه واستئصاله، ﴿**كَأَنْ لَمْ تَغْنَ**﴾[سورة يونس ٢٤/١٠] زرعُها، أي لم يلبث[3]. قال: ولا بدّ من تقدير المضاف في هذه المواضع وإلاّ لم يستقم المعنى". والأمس: مَثَلٌ في الوقت القريب، فكأنّه قيل: كأنْ لم تَغْنَ آنفًا.

قوله: (**وكذلك قوله تعالى**[4]: ﴿**حصيدًا خامدين**﴾[سورة الأنبياء ١٥/٢١]) قد اجتمع ههنا استعارتان بالكناية في لفظ واحد، أعني لفظة "هم" في: ﴿**جعلناهم**﴾[سورة الأنبياء ١٥/٢١] حيث شُبِّهوا بالنبات وبالنار في الهلاك والزوال، وأثبت لهم الحصاد المخصوص بالنبات، والخمود المخصوص بالنار. وجاز أن يُجعل "حصيدًا" من باب التشبيه، ففي الكشّاف[5]: أي جعلناهم مثل الحصيد كما تقول: "جعلناهم رمادًا" أي مثل الرماد. ولا يجوز ذلك في خامدين، إذ ليس لنا قوم خامدون، حتّى يُشَبَّه بهم هؤلاء لكن جاز أن يُجعلا من الاستعارة التصريحيّة التبعيّة في الصفة بأن يُشَبَّه هلاك القوم بحصاد النبت وخمود النار في القطع والاستيصال.

قوله: (**ومن الثالث قوله عزَّ اسمُه: ﴿مَنْ بَعَثَنَا من مَرْقَدِنا﴾**)[سورة يس ٥٢/٣٦]) إن جُعل المرقد مصدرًا بمعنى الرقاد ففيه استعارة تصريحيّة أصليّة، وإن جُعل اسم مكان ففيه تصريحيّة تبعيّة، وقرينة الاستعارة صدور هذا الكلام من الموتَى، وليس البعث قرينة لها، إذ يُقال: "بَعَثَه من نومه" أي أيقظه كما يُقال: "بعث الموتَى" أي حَشَرَهم. قوله: (**والجامع عدم ظهور الأفعال**) يُرَدّ عليه: أنّ هذا الجامع لا يصلح جامعًا، لأنّه في المشبّه، -أعني الموت- أقوى وأشهرُ، فالأولى أن يُقال[6]:

---

[1] الآية: ﴿**إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالْأَنْعَامُ حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ**﴾[سورة يونس ٢٤/١٠].

[2] انظر: الكشاف، ٢٣٣/٢.

[3] في ب: لم ينبتْ.

[4] في ب:+ تعالى. في ج:+ تع. تمام الآية: ﴿**فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ حَتَّى جَعَلْنَاهُمْ حَصِيدًا خَامِدِينَ**﴾[سورة الأنبياء ١٥/٢١].

[5] انظر: الكشاف، ٥٦٥/٢.

[6] الشارح يوافق التفتازاني هنا، ويخالف الخطيب. انظر: المطول، ٣٧١؛ الإيضاح، ٤٢٨/٢.

الجامع سهولة تأتِي البعثَ فإنّها في النوم أظهرُ وأعرفُ. قوله: (**وهو مجيء المسافر بعد مدّة**) هذا القيد جعل القدوم أمرًا عَقْلِيًّا، وإلاَّ فالمجيء من قبيل الحركة المحسوسة.

قوله: (**والجامع وقوع المدّة في البين**) لا شكّ أنّ هذا الجامع في قدوم المسافر أشهر وهو به أولى (**من الأخذ في: "الجزاءُ بعد الإمهال"**)، وإنّ الاستعارة في: "قَدِمْنَا"[1] تصريحيّة تبعيّة طرفاها، والجامع بينهما كلُّها عقليّة، ويُرَدّ عليه: أنّه إذا كان "قدمنا" بمعنى أخذنا في جزاء أعمالهم بعد الإمهال، فلا معنى لتعديته بـ"إلى"، فالصواب: أن يُجعل من قبيل الاستعارة التمثيليّة.

قال في الكشّاف[2]: "ليس ههنا قدوم[3]، ولا ما يُشبه القدوم، ولكن مُثِّلَتْ حالُ هؤلاء وأعمالهم التي عملوها في كفرهم من صلة رحم وإغاثة ملهوف وقِرَى ضيفٍ ومَنٍّ على أسير وغير ذلك من مكارمهم ومحاسنهم بحال قوم خالفوا سلطانهم واستعصوا عليه، فَقَدِمَ إلى أشيائهم وقصد إلى ما تحت أيديهم، فأفسدها ومزَّقها كلَّ مُمَزَّق، و لم يترك منها أثرًا ولا عِثْيَرًا[4]".

وقد أشار في أوّل عبارته إلى أنّ مفردات الاستعارة التمثيليّة لا استعارة فيها بسببها، بل هي باقية على حالها من حقيقة أو مجاز، وفي آخرها إلى أنّ القدوم قبل هذه الاستعارة مجاز مرسل عن القصد الموصل إلى المقصد، لأنّه مقدَّمةُ القدوم. و(**الثقلان**): الإنس والجنّ سُمِّيَا بذلك إمّا لأنّهما ثَقَلاَ الأرضَ وهي كالحَمُولة لهما وإمّا لأنّهما مُثْقِلان بالتكليف، وإمّا لرزانة آرائهم وأقدارهم.

قوله: (**فالفراغ**)[5] مبتدأ خبره (**وقع مستعارًا**)، والجملتان الاسميّتان بينهما اعتراضيّتان لبيان المستعار منه والقرينةِ، و(**عزّ سلطانُه**) اعتراض في اعتراض، ولفظة: (**ذلك**) إشارة إلى (**الخلاص عن المهامّ**)، أي هو (**أمر عقليّ**)، وقد سبق أنّ الأخذ في الجزاء عقليّ فالطرفان إذن عقليّان. هذا على الرواية بالفاء في قوله: (**فالطرفان عقليّان**) كما صُحِّحَتْ في النسخة المعوَّل عليها، وأمّا على تقدير رواية الواو فَيُجْعَل ذلك إشارةً إلى الجامع الذي يدلّ عليه لفظة (**وحده**) أعني انفراد الفاعل (**عن المهامّ**) للأخذ في أمر واحد.

---

[1] الآية: ﴿**وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا**﴾[سورة الفرقان ٢٥/٢٣].

[2] انظر: الكشاف، ٣/٨٨.

[3] في ب: قَدِمَ.

[4] في ب: عيرًا، وهو تصحيف. والعِثْيَرُ: الغبار.

[5] الآية: ﴿**سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَا الثَّقَلاَنِ**﴾[سورة اررحمان٥٥ /٣١].

قال في الكشّاف[1]: «﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ[2]﴾[سورة الرحمان ٣١/٥٥] مستعار من قول الرجل لمن يتهدّده: "سأَفْرُغُ لك" يريد: سأتَجَرَّدُ للإيقاع بك من كلّ ما يشغُلُني حتّى لا يكون لي[3] شغل سواه، والمراد التَّوَفُّرُ على النكاية[4] فيه والانتقام، ويجوز أن يُراد: ستنتهي الدنيا وتبلغ آخرها وينتهي عند ذلك شؤن الخلق التي أرادها بقوله: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾[سورة الرحمان ٢٩/٥٥] فلا يبقى إلاّ شأن واحد وهو جزاؤكم، فجعل ذلك فراغًا لهم على طريق المثل».

قوله: (**فالغيظ والتغيّظ مستعاران**)[5] يريدان جهنّم لشدَّة غليانها بأهلها، وقوّة تأثيرها فيهم شُبِّهَتْ بالإنسان الْمُغْتَاظ على غيره المبالِغ في إيصال الضرر إليه فتوهّم لها صورة كصورة الحالة المحقّقة الوجدانيّة، أعني الحالة الغضبيّة الباعثة على تلك المبالغة، واستعير منها لفظا (**الغَيظِ والتَّغَيُّظِ**) لتلك الحالة المتوهّمة، فكلٌّ منهما استعارة مصرّح بها تخييليّة تابعة للاستعارة بالكناية. يقال: "فلان يتميّز غيظًا" أي يتقطّع من شدّة غيظه. ومعنى: ﴿سَمِعُوا لَهَا تَغَيُّظًا﴾[سورة الفرقان ١٢/٢٥] سمعوا لها صوتَ تغيّظ، فإنّ الحالة الغضبيّة إذا اشتدّت لا تخلو عن صوت.

قوله: (**فالمستعار منه: هو إمساك اللسان عن الكلام**) أراد أنّه شُبّه سكون الغضب وانكساره عن الحمل على الانتقام بسكوت اللسان وإمساكه عن الكلام، والجامع بينهما الانتقال من حالة مشتملة على نوع حركة إلى حالة أخرى مشتملة على نوع سكون. ففي: ﴿سَكَتَ[6]﴾[سورة الأعراف ١٥٤/٧] استعارة مصرّح بها تحقيقيّة تبعيّة.

وجاز أن يُجعل الغضب استعارة بالكناية، فتنقلب تلك التحقيقيّةُ[١١٧/ب] قرينةً للمكنيّة. وقد تسامح في قوله: (**والجامع هو أنّ الإنسان مع الغضب**...إلى آخره) حيث لاحظ في بيان الجامع جانب المستعار له وحده.

---

[1] انظر: الكشاف، ٤٧/٤.

[2] سقط من ف: لكم.

[3] سقط من ج: لي.

[4] في ب: النكابة، وهو تصحيف. و في حاشية المصباح: "نكيتُ العدوّ نكايةً: إذا قتلتَ فيهم وجرحتَ"(**منه**). و في الصحاح و لسان العرب: "نَكَيْتُ في العَدوّ نِكاية إذا قتلت فيهم وجرحت ". انظر: لسان العرب والصحاح، مادة: (نكي).

[5] الآيتان: ﴿**تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْظِ كُلَّمَا أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ**﴾[سورة الملك ٨/٦٧]؛ ﴿**إِذَا رَأَتْهُمْ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ سَمِعُوا لَهَا تَغَيُّظًا وَزَفِيرًا**﴾[سورة الفرقان ١٢/٢٥].

[6] تمام الآية: ﴿**وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضَبُ أَخَذَ الْأَلْوَاحَ وَفِي نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ**﴾[سورة الأعراف ١٥٤/٧].

قوله: (**ومن الرابع**) أي ومن استعارة المحسوس للمعقول قوله عزّ اسمه: ﴿**بل نَقْذِفُ**[1]﴾[سورة الأنبياء ١٨/٢١] فإن (**القذفَ**): هو رميُ جسمٍ صُلْبٍ كالحجر مثلاً أمر محسوس، و(**إيرادَ الحقّ على الباطل**): أمر معقول، والجامع هو التأثير المؤَدِّي إلى الإهلاك، وكذلك (**الدَّمْغُ**) وهو كسر الرأس بحيث يصل إلى الدماغ ويَشُقّ غِشَاءَه أمر محسوس، و(**إذهاب الباطل**) أمر معقول، والجامع الإهلاك. ومعنى "بل" في: (**بل نقذف**) هو الإضراب عن اتّخاذ اللهو وتنْزيه ذاته عن اللَّعِبِ، أي: ليس من شأننا ذاك بل هذا، وهو: أن نغلّب الحقّ الذي من جملته الجِدّ على الباطل الذي من عِداده اللهو ليَمْحَقَه ويُفْنِيه.

قوله: (**فأصل المساس**[2]) هو –بالفتح-: المسّ، وهو أن يصل جسم إلى جسم بحيث لا يكون بينهما فاصل، وهذا أمر محسوس شبّه به أمر معقول هو إصابة الشدّة ومُقَاسَاتِهَا، والجامع الوصول التامّ. قوله: (**والمستعار له التثبيت**) أي تثبيت الذلّة[3] على وجه الإحاطة بهم، كأنّه قيل: أُثْبِتَتْ الذِّلَّةُ محيطةً بهم إحاطةَ الخيمة أو القبّة بصاحبها، وقيل: المستعار منه ضربُ الطين على الحائط، فالجامع على القول الأوّل هو الإحاطة، وعلى الثاني هو اللزوم. قوله: (**ثمّ وَقع مستعارًا لشدّة ما نالهم**) أي وقع مستعارًا لإزعاجهم إزعَاجًا عنيفًا بسبب شدّة (**ما نالهم**) وأصابهم، والجامع الإيقاع في الاضطراب. قوله: (**مستعارٌ لتبليغ الرسالة ببذل الإمكان**) والجامع التأثير التّامّ، كأنّه قيل: أَبِنِ الأمرَ إبانةً لا تَنْمَحِي كما لا يلتئم صَدْعُ الزجاجة.

قال الفرّاء[4]: «أراد "فاصدع[5] بالأمر" أي: أَظْهِرْ دينَك». يقال: "صَدَعْتُ بالحقّ" إذا تكلَّمْتَ به جِهَارًا. قوله: (**ثمّ وقع مستعارًا لذكر الآيات**) أي لذكرها على وجه التكذيب والاستهزاء بها والطعن فيها، والجامع التَّوغّل في التلبّس. قوله: (**فهو من هذا القبيل**) أي من استعارة المحسوس للمعقول. قوله: (**فالوادي**[6] **مستعار للأمر**) أي للأمر الذي يُشتغَلُ بالكلام فيه

---

[1] الآية: ﴿**بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَلَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ**﴾[سورة الأنبياء ١٨/٢١].

[2] الآية: ﴿**أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ الله أَلاَ إِنَّ نَصْرَ الله قَرِيبٌ**﴾[سورة البقرة ٢١٤/٢].

[3] الآية: ﴿**وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِنَ الله**﴾[سورة البقرة ٦١/٢].

[4] انظر: معاني القرآن للفراء، ٩٣/٢-٩٤؛ الجامع لأحكام القرآن (للقرطبي محمد بن أحمد، بيروت ١-١٠)، ٢١/١٠.

[5] الآية: ﴿**فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ**﴾[سورة الحجر ٩٤/١٥].

[6] الآية: ﴿**أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ**﴾[سورة الشعراء ٢٢٥/٢٦].

من أنواع الأمور، والجامع كون كلّ من الوادي، وذلك الأمر مَظِنّة الحيرة، و(**الهَيَمانُ**) مصدر هامّ على وجهه ذهب من العشق أو غيره، وقد اُستعير (**للاشتغال**) بالأمر (**على سبيل التحيّر**)، والجامع بينهما الحيرة. وقوله: (**هذه الأمثلة**) إشارة إلى الخوض، والوادي، والهَيَمان.

قوله: (**ومن الخامس**) أي ومن استعارة المعقول للمحسوس (**يقال: ريحٍ صَرْصَرٍ**)[1] أي باردة، و"العُتُوّ": تجاوز الحدّ من ذَوِي العُقول كالطغيان، فاستعير العتوُّ لكثرة الريح، كما استعير الطغيان[2] لكثرة الماء. وإيراد قوله: ﴿**فَنَبَذُوهُ**﴾[سورة آل عمران ١٨٧/٣] في النوع الخامس سهو ظاهر لأنّه من النوع الرابع، أعني استعارة المحسوس للمعقول كما صرّحتْ به عبارتُه.

قوله: (**ولعلّ لي في البعض نظرًا**) وذلك لأنّ الاستعارة التبعيّة عنده مردودة إلى المكنيّة، وإذا رُدَّتْ إليها فربّما لم يبق المثال مطابقًا لِمَا مُثِّلَ لَه، كما في: ﴿**طَغَى الماءُ**﴾[سورة الحاقّة ١١/٦٩] فإنّه إذا رُدّ إلى المكنيّة كان طرفاه محسوسين، وأيضًا جَعْلُ ظهور النهار مستعارًا له مختارُ عبد القاهر[3] كما أشرنا إليه، فعسى أن يختار هو أنّ المستعار له إزالة ضوء النهار من ظلام الليل، كما ذهب إليه غيرُه[4]. وأيضًا جَعْلُ ﴿**وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا**﴾[سورة الفرقان ٢٣/٢٥] من باب الاستعارة التمثيليّة أظهر من اعتبار الاستعارة في القدوم كما تحقّقتَه. وكذا جَعْلُ قولِه [تعالى]: ﴿**فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ**﴾[سورة آل عمران ١٨٧/٣]. وقوله: ﴿**فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ**﴾[سورة الشعراء ٢٢٥/٢٦] من باب التمثيل على سبيل الاستعارة أقرب، وجعل القدوم الذي هو مجيء مخصوص بواسطة قيده أمرًا عقليًّا مستبعدٌ، وإظهار النبات والأشجار والثمار أمر عقليٌّ متعلِّق بأمور محسوسة، و"خُمُودُ النَّارِ" انعدام ضوئها، فيكون أمرًا عقليًّا لا حسيًّا. وإن شئتَ مزيدَ تفصيل فعليك بالتفتيش عن سائر الأمثلة.

---

[1] الآية: ﴿**وَأَمَّا عَادٌ فَأُهْلِكُوا بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ**﴾[سورة الحاقّة ٦/٦٩].

[2] الآية: ﴿**إِنَّا لَمَّا طَغَى الْمَاءُ حَمَلْنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ**﴾[سورة الحاقّة ١١/٦٩].

[3] انظر: أسرار البلاغة، ٢٥١؛ االإيضاح، ٤١٠/٢.

[4] المقصود به الزمخشري. انظر: الكشاف، ٣٢٢/٣.

[الفصل الرابع]

[المجاز اللغويّ الراجع إلى حكم الكلمة في الكلام]

قال: (**الفصل الرابع**)[1] قيّده بقوله: (**من فصول المجاز**) تذكيرًا لذلك بسبب بُعْدِ العهد لطول فصل الاستعارة. وقوله: (**عند السلف**) حال من المبتدأ، أعني كلمة (**هو**)، والعامل في الحال ثبوت الخبر للمبتدأ، فإنّه معنًى فعليٌّ يصلح أن يكون عاملاً فيها، وجعله ظرفًا له أظهرُ. قوله: (**أمّا الرفعُ فمجازٌ**) أي حكم مجازيّ لكلمة ﴿[وَجَاءَ] رَبُّكَ﴾[سورة الفجر ٢٢/٨٩] بمنْزلة المعنى المجازي في المجاز المعنويّ، كما أنّ الجرّ حكم أصليّ لها بمنْزلة المعنى الحقيقيّ هناك. وأمّا المجاز فهو كلمة "ربُّك" لمجاوزتها حكمها الأصليّ إلى حكم آخر يدلّ على ذلك. قوله: (**هو... : أن تكون الكلمة منقولة**...إلى آخره) أَوَلا يُرى إلى قوله[2] في المجاز غير المفيد: (**هو: أن تكون الكلمة موضوعة**) ، وإلى قوله[3] في الخالي عن المبالغة في التشبيه: (**هو: أن تُعَدَّى الكلمة عن مفهومها**) مع أنّ المجاز في هذين هو الكلمة بلا شبهة، ويشهد أيضًا لما ذكرناه قوله فيما بعدُ، وهو اشتراكهما في التَّعَدِّي عن الأصل إلى غير أصل[4]. قوله: (**فالأصل: "واسألْ أهلَ**[5] **القرية"**) وذلك لأنّ الجماد لا يُسأَلُ طلبًا للجواب، وأمّا خَلْقُ الله في الجماد الشعورَ والتكلّمَ فهو وإن كان جائزًا إلاّ أنّ ذلك إنّما يكون عند خرق العادة إظهارًا للمعجزة أو الكرامة، وليس هذا الكلام في ذلك المقام.

قوله: (**فالأصل: ليس مثلَه شيءٌ**)[6] إذ المقصود نَفْيُ أن يماثله شيء، لا نَفْيُ أن يماثل مثلَه شيء، فالكاف زائدة، وقد يُقال لا زيادة ههنا أصلاً، بل قُصد نفي مثله تعالى بطريق برهانيّ بيانُه أنّ وجوده تعالى مسلَّم قطعًا، فلو كان له مِثْلٌ لكان لذلك الْمِثْلِ مِثْلٌ هو ذاته تعالى، فثبوت مثله مستلزم لثبوت مثل مثله، فَنُفِيَ اللازم قصدًا إلى نفي الملزوم.

---

[1] سقط من ي: قال: الفصل الرابع.

[2] أي: قول السكّاكي. انظر: المفتاح، ٣٦٤.

[3] أي: قول السكّاكي. انظر: المفتاح، ٣٦٥.

[4] في ج: الأصل.

[5] سقط من ج: أهل. والآية: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ﴾[سورة يوسف ٨٢/١٢].

[6] ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾[سورة الشورى ١١/٤٢].

وجاز أن يُحمل الكلام على طريقة[1] الكناية، فإنّه إذا نفى المِثْلَ عمَّن يُماثله، ويكون على أخصّ أوصافه كان ذلك نفيًا للمِثْلِ عنه بطريق المبالغة. ألا تَرى أنّك تقول:: "مِثْلُك لا يبخل" مُريدًا به نفيَ البخل عن مخاطبك[١١٨/أ] بلا قصد إلى مثل له سواء أمكن أو لم يمكن. قوله: (**استغناءً واضحًا**) هو أن لا يظهر لتلك الكلمة في ذلك الكلام معنًى كالباء في قولك: "بِحَسْبِكَ زيد"، و"كفى بالله"، وكالكاف في: "كمثله على زعمه". وأمّا الباء في خبر "ليس"، و"ما" فلتأكيد النفي، فلا يُعَدُّ مثله مجازًا.

قوله: (**ورأيي في هذا النوع**...إلى آخره) ههنا **بحث** وهو: أنّ الذي نقله من كلام السلف دلّ على أنّ الكلمة المنقولة عن حكمها الأصليّ إلى غيره يطلق عليها المجاز لتعدّيها عن ذلك الحكم الأصلي إلى غيره، وهذا معنًى آخر للمجاز غير الذي فُسّر بالكلمة المستعملة في غير ما وُضعتْ له فيكون لفظ المجاز عندهم إمّا مشتركًا بينهما، وإمّا مجازًا في المعنى الآخر لأجل المشابهة في التعدّي من أمر أصليّ إلى أمرٍ غيرِ أصليٍّ. وكما أنّ المصنّف لم يذكر حدَّ المجاز شاملاً لهذا المعنى الآخر، كذلك السلف لم يذكروه شاملاً له على اختلاف عباراتهم التي نقلها عنهم فيما سبق، وتقسيمهم المجاز إلى ما هو راجع إلى المعنى، وما هو راجع إلى حكم الكلمة باعتبار تأويله بما يُطلق عليه لفظ المجاز كتقسيمهم إيَّاه إلى اللغويّ والعقليّ، فليس ههنا عُهْدَةٌ يُحال بها على السلف سوى إطلاق لفظ المجاز، وذلك ممّا لا يُناقش فيه أصلاً، هذا وقد فُهِمَ من كلام بعض الأصوليّين[2] أنّ لفظ "القرية" بعد حذف الأهل صار مجازًا عنه، وأنّ لفظ "كمثل" مستعمل بمعنى "مثلَ"، وأنّهم يُسمُّون مثل ذلك مجازًا بالنقصان والزيادة[3].

[1] في ف: طريق.

[2] انظر : الإحكام لأصول الأحكام، ٦٣/١.

[3] سقط من ج: والزيادة.

[الفصل الخامس]

[في المجاز العقليّ]

قال: (**الفصل الخامس: في المجازالعقليّ**)، قوله: (**هو الكلام المفاد به**) أي المركّب الذي أفيد به، (**خلاف ما ثبت عند المتكلّم**) أي خلاف ما ثبت في اعتقاده. (**من الحكم فيه**) أي من[1] النسبة في ذلك الكلام سواء كانت تامّةً أو غير تامّة، (**لضرب من التَّأَوُّل**[2]) أي لنوع من تَطَلّب الموضع الذي يُأَوَّلُ[3] ويرجع إليه تلك النسبةُ من موضعها الأصليّ، وإنّما أعاد لفظ "الخلاف" ليظهرَ تعلُّق باء بواسطة به، ولا تَبْعُدَ عن متعلَّقه، وذكر المصدر، أعني: (**إفادةً**) ليتعلَّق به اللام في: (**للخلاف**)، والمعنى: إفادةً لما هو مخالف لما عند المتكلّم بوساطة العقل، لا بوساطة وضع.

قوله: (**لئلاّ يمتنع طردُه**) أي طرد الحدّ بدخول ما ليس من المحدود فيه، وذلك لأنّ المراد بما عند العقل ما لا يمتنع عنده، وبخلاف ما عند العقل ما يمتنع عنده يدلّ على ذلك قوله فيما بعد، إذ ليس في العقل امتناع أَنْ يَكْسُوَ الخليفةُ نفسُه الكعبةَ[4]، ولا امتناعُ أن يَهْزِمَ الأميرُ وحدَه الجُنْدَ[5]. لا يُقال: إنبات الربيع للبقل[6] غير ممتنع عند العقل، وإلاّ لم يعتقده عاقل، فلا يدخل حينئذ قول الجاهل في خلاف ما عند العقل، كما لم يدخل في خلاف ما عند المتكلّم، فلا ينتقض طرد الحدّ به؛ لأنّا نقول: الإنبات من الربيع ممتنع عند العقل بالنظر الصحيح، لا بالبداهة، فالجاهل بتقصيره في النظر قد غَلِطَ فيه، وإلى هذا المعنى أشار بقوله: (**وإن كان**) أي كلام الجاهل، بل حكمه بخلاف العقل في نفس الأمر، أي هو مخالف للعقل في نفس الأمر وإن لم يُدرِكْ العقلُ ببديهيّةٍ مخالفَتَه إيّاه. فقوله: (**في نفس الأمر**) ظرف لمعنى المخالفة.

---

[1] سقط من ف ي: من.

[2] في نسخ المفتاح المطبوعة: التأويل. أنظر المفتاح، ٣٩٣.

[3] في ي: يُؤَوّلُ.

[4] المثال هو: "كسى الخليفة الكعبةَ". أنظر المفتاح، ٣٩٣.

[5] المثال هو: "هزم الأمير الجندَ". أنظر المفتاح، ٣٩٣.

[6] المثال هو: "أنبتَ الربيعُ البقلَ". أنظر المفتاح، ٣٩٣.

هذا، وقد **أُعتُرِضَ**[1]: «بأنّ قول الجاهل خارج عن الحدّ بقوله: (**لضرب من التأوّل**)؛ لأنّه إنّما يقوله عن اعتقاد، لا عن تأوّل، فلو قيل خلاف ما عند العقل لم ينتقض طرد[2] الحد به».

وأجيب[3] عنه: بأنّ إخراج شيء واحد عن الحدّ بقيدين جائز (**فما عند المتكلّم**) يفيد إخراجَ قول الجاهل وإدخالَ نحو: هزم الأمير، (**ولضربٍ من التأوّل**) يفيد إخراجَ قول الجاهل و إخْراجَ الكذب كما سيأتي. فقد تفرّد كلٌّ من هذين القيدين بفائدة واشتركا في فائدة أخرى يجوز إسنادها إلى كلّ منهما، إلاّ أنّ إسنادها إلى السابق أولى، فلذلك أسندها إليه.

بقي ههنا شيء وهو: أنّه كان حقّ العبارة حينئذ أن يقول: لِيُخْرِجَ عن الحدّ قولَ الدَّهريّ بدلَ قوله: لئلاّ يمتنع طردُه، فإنّ امتناع طرد الحد لا يُفهم منه المعنى الذي ذكروه أصلاً.

قوله: (**ولذلك**) أي ولأنّ المعتبر في المجاز (**خلافُ ما عند المتكلّم**)، لاَ خلافُ ما عند العقل. قوله: (**أو يَغْلِبْ**) بالجزم عطف على (**يَعلموا**) داخل معه في حَيِّز النفي الذي عَمّ المعطوفَ والمعطوفَ عليه كما في قولك: "ما جاءني زيد أو عمرٌو" أي ما جاءني واحد منهما، والمعنى: لا يحملون (**نحوُ:**

« **أَشَابَ الصغيرَ**»[4] ....

على المجاز) ما انتفى العلمُ والظنّ معًا بكونه مخالفًا لاعتقاد القائل، بل يحملونه عليه إذا أثبت أحدُهما، أي إذا علموا، أو ظَنُّوا (**أنّ قائله ما قاله عن اعتقاد**) حملوه على المجاز، وإذا علموا أو ظنّوا أنّه قاله عن اعتقاد حملوه على الحقيقة، وإذا لم يعلموا و لم يظنّوا شيئًا منهما تردّدوا بين كونه مجازًا صادقًا، وكونِه حقيقة كاذبة. قوله:

---

[1] انظر: الإيضاح، ١٠٠/١.

[2] في ب: طرق.

[3] المجيب هو: سعد الدين التفتازاني. انظر: المطول، ٦٠.

[4] تمام البيت:

أشاب الصغيرَ وأَفْنَى الكبيرَ كَرُّ الغداةِ ومرُّ العَشِيّ

البيت من المتقارب، وهو للصلتان العبديّ الحماسي: قُثَم بن خَبِيّة (أو خبيئة) العبدي. شاعر أمويّ من بني محارب بن عمر بن، من عبد القيس. هو معاصر جرير وفرزدق، كان يحكم بينهما. المفتاح ٣٩٣؛ الإيضاح ٩٩/١؛ أسرار البلاغة ٢٨٠؛ الإشارات ٢٩؛ التبيان ٤٠٠؛ المطوّل (بلا تحقيق) ٦١؛ المصباح ١٨٣؛ الطراز، ٧٤/١؛ معاهد التنصيص ٧٣/١. وقد نسبه الجاحظ إلى الصلتان السعدي قائلاً: هو غير الصلتان العبدي. الحيوان للجاحظ (تحقيق عبد السلام هارون) ٤٧٧/٣.

.... (**كلّه لم أصنع**)[1]

الظاهر أن يُنْصَبَ (**كلّه**) لعدم الاحتياج إلى تقدير ضمير المفعول في: (**لم أصنع**) مع استقامة الوزن، إلاّ أنه يفيد نفي العموم، لأنّ كلمة "كلّ" داخلة حينئذ في حَيِّز النفي معمولة للفعل المنفيّ، فعدل الشاعر إلى الرفع ليفيد عمومَ النفي المناسب لغرضه، فكأنّه قال: لم أصنع شيئاً من ذلك الذنب.

والقُنْزُعُ: واحد القنازع، وهي[2]: الشَّعْرُ حَوَالَي الرأسِ. و(**عن**) في قوله: (**عن قُنْزُعٍ**) بمعنى بَعْدَ، كما مرّ في نظيره، أي: مَيَّزَ عن الرأس قُنْزُعًا بعد قُنْزُعٍ، و "جَذْبُ الليالي" مُضِيُّهَا واختلافها. يقال: "جَذَبَ الشهرُ" أي مضتْ عامّته. وقوله: (**أَبْطِئِي أو أَسْرِعِي**) إمّا حال من (**الليالي**) بتقدير القول، أي مقولاً في حقّها ذلك، أو يجعل الأمر بمعنى الخبر، أي: تُبطئُ وتُسرعُ فيفوت حينئذ معنى المخاطبة وإمّا خطاب لها على طريقة الالتفات،[١١٨/ب] أي: أَبْطِئِي إنْ شئتِ أيّها الليالي أو أسرعِي، إذ لا تتفاوت الحال لديّ بعد ذلك.

قوله: (**حين نَسَبَ**) ظرف (**لقول أبي النجم**)[3]، و(**الانحسار**): الانكشاف، يقال: "حَسَرْتُ كُمِّي عن ذراعي فانحسر". وقوله: (**لكونه مجازًا**) بدل اشتمال بإعادة الجارّ من قوله: (**لقول أبي النجم**) والباء في: (**بما أَتْبَعَه**) متعلّق بـ(**استدلّوا**)، والمستتر في "أتبعه" لأبي النجم، والبارز عائد إلى الموصول، والمفعول الثاني محذوف، أي: أتبعه إيّاه، أي جعله تابعًا قولَه[4]: (**مَيَّزَ عنه قُنْزُعًا**). و(**من قوله**) بيان لـ(**ما**)، والضمير في (**أَفْنَاه**) لأبي النجم أو لِشَعْرِ رأسه، ومعنى (**وَارَاكِ**) سَتَرَكِ، و(**الشاهد**) صفة لقوله المذكور في: (**من قوله**:

---

[1] تمام الأبيات:

قد أصبحتْ أمُّ الخيارِ تَدّعِي ... عليَّ ذنبًا كله لم أصنعِ
مِن أنْ رأتْ رأسي كرأس الأصلعِ ... مَيَّزَ عنه قُنْزُعًا عن قُنْزُعِ
جَذْبُ الليالي أَبْطِئي أو أسرِعِي

البيتان من الرجز، وهما لأبي النجم العجلي، واسمه الفضل بن قدامة بن عبد الله العجلي، الراجز المشهور. المفتاح؛ ٣٩٣؛ الإيضاح ٩٩/١؛ أسرار البلاغة ٢٩١؛ دلائل الإعجاز ٢٠٩؛ المصباح ١١٣، ١٨٤؛ الطراز، ١٩٦/٢؛ التبيان ٢٦٠؛ المطوّل ٦٢؛ معاهد التنصيص ١٤٧/١؛ القول الجيّد ٦١ (رقم: ٥٢-٥٥).

[2] في ج: هو.

[3] سبقت ترجمته قبل صفحة.

[4] في ج: لقوله.

أفناه قِيلُ الله)[1] ....

قوله: (**ولئلاّ يمتنع عكسه**) عطف على (**لئلاّ يمتنع طرده**)، و(**لا يُقْدَحُ ذلك**) أي ولا يُقْدَحُ انتفاء الامتناعين في كون («**كسا الخليفة الكعبةَ**»، و« **هزم الأمير الجندَ**») من المجاز العقليّ.

قوله: (**ليحترز به عن الكذب**) أي عمّا يقوله المتكلّم قاصدًا به صدور الكذب عنه، فلا يكون مطابقًا لاعتقاده، بل مخالفًا لما عند المتكلّم، إلاّ أنّه بصدد ترويجه فلا يرتكب فيه تَأَوُّلاً أصلاً فيخرج عن جدّ المجاز بقوله: (**لضرب من التأوّل**) وجاز مع ذلك أن يكون صادقًا مطابقًا للواقع.

قوله: (**وهي إذا اُدُّعِيَ أَنَّ: "أنبتَ" موضوع**) يُريد أنّه إذا قَدَّرَ أنّ النسبة إلى (**القادر المختار**) داخلة في مفهوم (**أنبتَ**) مثلاً بحسب الوضع في أصل اللغة، أو بحسب (**وضع**) آخر طارئ على الوضع اللغويّ كان استعمال (**أنبتَ**) في غير القادر المختار كما في: "أنبت الربيع" إخراجًا له عن معناه الموضوع هو له إلى معنًى آخر، فتكون كلمة "أنبت" حينئذ مجازًا لغويًّا، أي (**وضعيًّا**) منسوبًا إلى الوضع مطلقًا و لم يكن مجازًا عقليًّا مع أنّ قولك: "أنبت الربيع" يصدق عليه على ذلك التقدير أنّه كلام (**مفاد به خلاف ما عند المتكلّم من الحكم فيه لضرب من التأَوّل**) هو تشبيه تلبُّس الإنبات بالربيع بتلبّسه بالقادر المختار، فوجب أن يُحترز عنه بقيد وهو: أن يُقيَّد الخلاف بأنّ كونه خلافًا يكون بوساطة العقل، لا بوساطة وضع من الأوضاع.

فقوله: (**أو وُضع**) عطف على (**اُدّعي**) أي وهي إذا اُدّعي أنّ "أنبت" موضوع في أصل اللغة للاستعمال في القادر المختار، أو إذا وضع لذلك الاستعمال في عرف عامّ أو خاصٍّ والتنكير في قوله: (**وضعٍ**) يفيد شمول الأوضاع كلّها، لأنّ النكرة في سياق النفي تعمّ أفرادها ولو عرَّفه باللام لَتَبَادَرَ منه الوضع اللغويّ، لأنّه الأصل السابق على ما عداه، وإنّما قال: (**في وضع اللغة إن اُدّعي**) لأنّ طائفة من الناس قد ذهبوا إليه، و(**في وضعِ غيرها إن ارتُكِبَ**) لأنّه يجوز أن يُرتكب ذلك في الاصطلاحات، وإن لم يذهب إليه أحد.

---

[1] تمام البيت:

أفناه قيل الله للشمس اطلُعي حتَّى إذا واراكِ أُفُقٌ فارجعي

البيت من الرجز، وهو لأبي النجم العجلي، الفضل بن قدامة بن عبد الله. نفس المصادر السابقة+ التلخيص، ٥٢.

قوله: (**ولأجل هذه الصورة**) أي ولأجل أنّه قد يُدَّعَى كونُ "أنبت" مثلاً موضوعًا في اللغة للاستعمال في المختار، أو قد يُرتكب وضعُه لذلك بعد وضع اللغة يُحتاج في الحكم بكون (**نحو: "أنبت الربيعُ البقلَ"**) مجازًا عقليًّا إلى (**بيان أنّ**) التقييد بالقادر المختار ليس بمعتبر في شيء من الأوضاع.

فإن قلتَ: لا حاجة في ذلك الحكم إلى بيان عدم التقييد، إذ قد ثبت عند العقل أنّ الإنبات لا يصدر إلاّ عن المختار، فإذا أُسْنِدَ إلى غيره فقد تعدَّى مكانَه الأصليَّ بحكم العقل فيكون مجازًا عقليًّا قطعًا، فإن فُرِضَ مع ذلك أنّ وضعًا من الأوضاع، قد عيّنه أيضًا للمختار كان مجازًا لغويًّا مع كونه مجازًا عقليًّا، إذ لا مُنَافَاةَ بينهما.

قلتُ: إنّ المجاز إنّما يُنسَب إلى العقل إذا لم يكن هناك تصرّف في أمر لغويّ، ألا يُرى أنّهم جعلوا المجاز العقليّ مقابلاً لِلُّغَوِيِّ، وأيضًا لا فائدة في اعتبار المجاز العقليّ على حِدَةٍ مع اندراجه في اللُّغويّ.

قوله: (**فليس بداخلٍ في مفهوماها وضعًا**) يعني أنّ الذي يتعلّق بالوضع هو أن أثبت مثلاً لإثبات الإنبات لا لإثبات الضرب وأنّه لإثباته في زمانٍ ماضٍ لا لإثباته في زمان مستقبل أو حاضر، وأمّا أنّ المثبتَ له قادرٌ أو غير قادرٍ فلا تعلُّق له بالوضع.

[وجوه استعمال المجاز العقليّ]

قوله: (**ما نُقِلَ عن أحد من رواة اللغة**) خصّ اللغة بالذكر، لأنّها العمدة في الوضع والتخاطب مع أنّ الوجوه المذكورة جارية أيضًا في سائر الأوضاع بلا خفاء. قوله: (**وحكم العقل بأن لا بدّ لها من مؤثّر قادر**) كأنّ سائلاً قال: إنّ العقل حاكم بأنّ الأفعال لا بدّ لها من مؤَثِّر قادر[1] فوجب أن يكون صِيَغُهَا موضوعةً للإسناد إلى القادر ليكون الوضع مطابقًا للعقل، وإنّما لم يتعرّض الرواة لنقل هذا القيد اعتمادًا على شهادة العقل به.

فأجاب: بأنّ حكم العقل بذلك على تقدير تسليمه يقتضي أن يُترك تقييدُ الأفعال به في الوضع استغناءً عنه بشهادة العقل، (**فإن لم يُجعل**) حُكمه بذلك (**دليلاً على ترك**) التقييد (**فلا أقلّ من أن يُجعل دليلاً**) على وجوده، وإنّما قلنَا على تقدير تسليمه، لأنّا لا نم[2] أنّ العقل يحكم

---

[1] في ف: من قادر مؤثّر.

[2] في م، ف ج: لا نم -أي: لا نُسَلِّمُ-. في ب ي: لا نسلّم.

بما ذكرتم، إذ لا شبهة في أنّ العقل يجوِّز صدورَ الأفعال عن القادر (**بوِساطة مؤثّر**) لا يُوصف بالقدرة أصلاً كالأفعال المتولِّدة من أفعال أُخَرَ صادرةٍ عن القادر مثل حركة الخاتم بوِساطة حركة اليد على ما تقرّر في علم الكلام على مذهب المعتزلة. وإذا جَوّز العقلُ التأثيرَ من غير القادر تبعًا، فَلِمَ لا يُجَوِّزُه منه استقلالاً.

قوله (**ومنها: أنّ "فَعَلَ"**) لا يشتبه عليك أنّ لفظ "فَعَلَ"[1] جائز الاستعمال في جميع الأفعال، ثُمَّ إنّ مصدره مستعمل كثيرًا في غير القادر المختار، كما أشار إليه، فلذلك خصّه بالاستدلال، وذكر: (**أنّ التفاوت بين الفعل ومصدره بمجرّد الاقتران بالزمان**)، فلو كان "فعَل" موضوعًا للاستعمال في القادر لكان مصدره أيضًا كذلك، فيلزم أن يكون قولنا: "فعْل النّارِ في الماءِ التَّسْخِينُ"، و"فعْل الماء في الجمرِ التَّبريدُ"، و "فعْل السَّقَمُونْيَا"[2] [١١٩/أ] في البدنِ إسهالُ الصفراءِ" مجازًا لغويًّا (**معلومًا**) مجازيّتُه (**لكلّ أحد**) من العارفين بوضع اللغة وإحكامه، (**لكن ادّعاء ذلك**) بموضعٍ بعيد (**عن الإنصاف**) بخلاف ادّعائه في "إنبات الربيع"، و"إحياءِ الرؤية"، و"إشابةِ كَرِّ الغداةِ"، ونظائرها[3] فإنّه ليس في تلك المرتبة من البعد عن الإنصاف فتأمَّلْ.

قوله: (**ومنها أنّ نحو: "خلق"**) يعني أنّ ههنا أفعالاً يحكم العقل بأنّها لا تصدر عن فاعلها إلاّ بالاختيار، وأفعالاً أخرى[4] يَحكم العقلُ بأنّها لا تصدر عن فاعلها إلاّ بغير اختيار، فلو اُعتبر في الوضع انتسابُ الأولى إلى المختار لاُعتبر فيه انتسابُ الأخرى إلى غير المختار لعدم الفرق بينهما في رعاية مطابقة الوضع للعقل لَكِنَّ اعتبار الانتساب إلى غير المختار في مفهوم هذه الأفعال ممّا لم يقل به أحد من السلف، فلزم أن لا[5] يكون الانتساب إلى المختار معتبرًا في الأفعال الأولى.

قوله: (**لِتَعَدِّي الحكم فيه عن مكانه الأصليّ**) أراد بالحكم الإسناد بمعنى النسبة. وفي قوله: (**فالحكم في: "أنبت الربيعُ**....إلى آخره") تسامح لا يخفى، إذ الظاهر أن يقال: فالحكم في

---

[1] أي: "فَعَلَ الربيعُ النَّوْرَ". انظر: المفتاح ٣٩٥.

[2] السَّقَمُونْيَا: نبات يستخرج منه دواء مسهل للبطن ومزيل لدوده. انظر: المعجم الوسيط، ٤٣٧/١.

[3] الأمثلة هي: ١- "أنبت الله البقل" أو "أنبت البقلَ شبابُ الزمان". ٢- "شفى الله المريضَ" أو "شفى الطبيب المريض". ٣- "أَحْيَتْنِي رُؤْيَتُكَ" أي: آنستْني وسرَّتْني. ٤- "أشاب الصغيرَ وأفنى الكبير كر الغداة ومرّ العشيّ". انظر: المفتاح، ٣٩٥؛ الإيضاح، ١٠٣/١.

[4] وهي: شغل، قبل، نافى. انظر: المفتاح، ٣٩٥.

[5] سقط من ب: لا.

"أنبت الربيع البقل" مكانُه الأصليّ هو الله عزّ وجلّ، (**وفي: هزم الأمير الجندَ عَسْكَرُه**) وإنّما قال ههنا: (**عند العقلاءِ**) و لم يقل: عند العقل، كما قال في المثال الأوّل لِما سيأتي من: «**أنّ العقل غير كاف لتعيين المكان الأصليّ في: "هزم الأمير" كما هو كاف في تعيينه في: "أنبت الربيع"**». وقد نَبّه بقوله: (**لا لغويًّا لعدم رجوعه إلى الوضع**) على أنّ المراد بالمجاز اللغويّ ما يَنتسب إلى الوضع مطلقًا.

قوله: (**وكثيرًا**) أي وفي كثير من الأزمان، (**يُسمَّى**) هذا النوع (**مجازًا حكميًّا لتعلّقه بالحكم**)، أي الإسناد بمعنى النسبة، وذلك لأنّ المتعدّي عن مكانه الأصلي في مثل: "أنبتَ الربيعُ" هو الإسناد لا شيءٌ من تلك الكلمات، ولذلك جعل بعضهم[1] المجاز والحقيقة العقليّين صفتين للإسناد دون الكلام. قوله: (**ومجازًا في الإثبات**) أي في الإسناد الثبوتيّ. وأمّا نحو: ﴿**فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ**﴾[سورة البقرة ٢/١٦]، و"ما نام ليلِي" فإنّما يُعَدّ مجازًا بناءً على قصد إثبات النفي، لا على قصد نفي الإثبات. يُرشدك إلى ما ذكرنا أنّهم فسَّروهما بـ"خَسِرَتْ" و"سَهِرَ" فعلى هذا لو قيل: "ما نام الليلُ بل صاحبُه، أو ما ربحت تجارتُهم بل رَبِحوا في تجارتهم" لم يُعَدَّ مجازًا أصلاً.

قوله: (**كما في: "أنبتَ الربيعُ البقلَ"**) فإنّ العقل بنفسه يحكم باستحالة صدور الإنبات عن الربيع، وبأنّ مكانه الأصليّ هو الفاعل المختار، ولا يُقْدَح في استقلال العقل بعلمه بالمكان الأصليّ ههنا أنّه ينظر فيما عنده من المقدّمات التي يقتضيها ليَعرفه كما مرّ. وأمّا في نحو: (**"هزم الأمير الجندَ"، و"كسا الخليفةُ الكعبةَ"**) فإنّ العقل يُجَوِّزُ صدورَ الفعل عمّا[2] أسند إليه ويحتاج في علمه بأنّ مكانَه الأصليَّ هو جندُ الأمير وأتباعُ الخليفة إلى الاستعانة بالعادة، لكنْ ذلك لا تُخرج المجاز عن كونه عقليًّا، إذ ليس معنى كونه عقليًّا أنّه عُلِمَ بنفس العقل وحده، بل معناه أنّه ليس متعلّقًا بالوضع، فلا تجوز الاستعانة في ذلك بالوضع، وجازتْ بغيره. نعم، إطلاق اسم العقليّ على الأوّل أليق لكونه أقوى في الانتساب إلى العقل. وإطلاق اسم الحكميّ أو الإثباتي على الثاني أليق لمجرّد تمييزه عن القسم الأوّل.

---

[1] المقصود بعبارة الشارح "بعضهم": الزمخشري، والسكاكي، و عبد القاهر الجرجاني وغيرهم. انظر: الإيضاح، ١٠٢/١؛ المطول، ٥٤.

[2] في ب: ممّا.

[صور المجاز العقليّ]

قوله: (**لا يزال يتردّد بين أربع صُوَرٍ[1] لا مزيد عليهنّ**) أورد عليه أنّه جعل المجاز العقليّ صفةً للكلام والمحكوم به فيه يجوز أن يكون جملةً كما في قولك: "زيد صام نهارُه"، أو "نهاره صائمٌ". والجملة لا تُوصف عنده بكونها حقيقةً وضعيَّةً، ولا مجازًا وضعِيًّا، لأنّه أخذ في تعريفهما الكلمة، فلا ينحصر المجاز العقليّ باعتبار المحكوم عليه والمحكوم به في تلك الصور الأربع.

وأُجيب عنه: تارةً بأنّه أراد بالكلمة في تعريف الحقيقة والمجاز اللفظةَ الواحدةَ وما في حكمها، وأخرى بأنّ الحكم الذي يرجع إليه المجاز العقليّ هو إسناد "صام" إلى "نهارُه"، وإسنادُ اسم الفاعل إلى ضميره لا إسنادُ الجملة الفعليّة أو الاسميّة إلى "زيد" ومن ثَمّة ترى بعضهم يَجعلون المسندَ في المجاز والحقيقة العقليَّين الفعل وما يُشبه من الصفات والمصادر حتَّى أنّ مثل "زيد إنسان" لا يُوصف بكونه حقيقة ولا مجازًا.

فإن قلتَ: الانحصار في الصور الأربع باطل قطعًا بجواز كون طَرَفَيِ الإسناد أو أحدهما كنايةً.

قلتُ: قد عرفتَ أنّها في عَدَاد الحقيقة، فلا يبطل الانحصار بها.

قوله: (**كثير الوقوع في كلام ربّ العزّة**) يعني على رأي السلف. وفيه ردٌّ على من أنكر وقوعَ المجاز في القرآن عقليًّا كان أو لُغَوِيًّا هَرَبًا من لزوم كونه تعالى متجوِّزًا، وفسادُه ظاهر. قوله: (**بإسناد الأفعال**) هذا الجارّ متعلّق بـ"قال" الأوّل مع ما عُطف عليه، أي قال هذه الأقوال ملتبسًا بإسناد الأفعال في هذه الآيات كلِّها إلى غير الأشياء التي هذه الأفعال لها عند العقل، وإنّما ذكر العقل مع أنّ المذكور في الحدّ هو المتكلّم تَنْبِيهًا على أنّ العقل ههنا مستقلّ بمعرفة المكان

---

[1] صور المجاز العقلي عند السكّاكي أربعة. هي:

١- أن يكون المحكوم به والمحكوم له حقيقتين وضعيتين. مثل: "أنبت الربيعُ البقلَ"، و"شفى الطبيبُ المريضَ".
٢- أن يكونا مجازين وضعيين. مثل: "أحيا الأرضَ شبابُ الزمان"، و"سَرَّ الكعبةَ البحرُ الفياضُ".
٣- أن يكون المحكوم به حقيقة وضعيّة، والمحكوم له مجازا وضعيّا. مثل: "أنبت البقلَ شبابُ الزمان"، و"كسا الكعبةَ البحرُ الفيّاضُ".
٤- أن يكون المحكوم به مجازًا وضعيًّا، والمحكوم له حقيقة وضعيّة. مثل: "أحيا الربيعُ الأرضَ"، و"سرَّ الخليفةُ الكعبةَ".

انظر: المفتاح، ٣٩٦-٣٩٧.

الأصليّ. و"ما" في: (**كما ترى**) كافّة، و(**زائلاً**) مسند إلى الحكم العقليّ ومنصوبٌ على أنّه حال من هذه، والعائد إلى ذي الحال ضمير فيها.

قوله: (**إذ مكانُه الأصليُّ إسنادُ الربح إلى أصحاب التجارة**) يريد أنّ المكان الأصليّ لإسناد الربح إثباتًا هو أصحابُ التجارة، وكذا الحال في إسناده نفيًا إذا كان تأَوُّلاً بالخُسران كما مرّ، وإنّما أُسند إلى التجارة لتَلَبُّسِها بالفاعل الحقيقيّ، أو لكونها سببًا فيه. وفي جعله العِلْمَ بالآيات فاعلاً حقيقيًّا لزيادة الإيمان رعايةً لمذهبه. والحقّ أنّ فاعلَها حقيقةً هو الله والآياتِ سبب بعيد، والعِلْمَ بها سبب قريب. والشجرة كالمادّة لإيتاء الثمرة، والفاعلَ الحقيقيّ هو الله[1]. والحرب كالعلّة الصوريّة لوضع أوزارها، أي أثقالِها من الآلات والأسلحة. والأرضُ مكانٌ لإخراج أثقالها من الدَّفائِن والأموات. وبالجملة كلُّ ما أُسنِد إليه الفعلُ في هذه الآيات له تَلَبُّسٌ بالفاعل الحقيقيّ في ملابسة الفعل.

قال: (**ولا يختلجنّ في ذهنك**) يعني أنّ المجاز إن كان لُغَوِيًّا فلا بدّ له من معنًى [١١٩/ب] حقيقيّ، إذا أُستُعمل هو فيه كان حقيقةً، وذلك لأنّ الاستعمال في غير الموضوع له فرعٌ لتحَقُّق الموضوع له، وإن كان عقليًّا فلا بدّ هناك من شيء إذا أسند إليه كان حقيقةً، لأنّ الإسناد إلى غير ما هو له فرع لتحقّق ما هو له، وأمّا تحقّق الاستعمال في المعنى الموضوع له، فليس بواجب، كما اشتهر في أصول الفقه. وكذا لا يجب تحقّق الإسناد إلى ما هو له، كما أشار إليه بقوله: (**فاعلٌ في التقدير إذا أنتَ أسندتَ الفعل إليه وجدتَ الحكمَ واقعًا في مكانه الأصليّ**).

قوله: (**يكون متعَدًّى عنها**[2]) هذه الجملة صفة لـ(**حقيقة**). وفي بعض النسخ: "يكون متعدِّيًا عنها" أي يكون المجاز متعدّيًا عن تلك الحقيقة، فالجملة أيضًا صفة لها إلاّ أنّها صفة سببيّة. وقوله: (**فلا تُجَوِّزْ**) نَهي بصيغة الخطاب من التجويز معطوف على (**لا يختلجنَّ**) أي لا تُجَوِّزْ في نحو[3] هذه الأمثلة أن لا يكون لكلّ واحد من هذه الأفعال فاعل في التقدير. وقد ردّ[4] بهذا الكلام على الشيخ عبد القاهر[5] حيث ادّعى: أنْ ليس من الواجب أن يكون للفعل في المجاز العقليّ فاعلٌ

---

[1] في ج:+ تعالى.

[2] في مفتاح العلوم المحقّق: متعدِّيًا. انظر: المفتاح ٣٩٧.

[3] في ف: مثل.

[4] في ب: يُردّ.

[5] انظر: دلائل الإعجاز، ٢٢٣.

في التقدير، إذ لا تستطيع أن تقول ههنا: فاعلٌ نُقِلَ عنه الفعلُ، وأُسند إلى الحقّ أو الهوى أو الوجه.

قوله:

.... **وبِي** **لِحَيْني**[1] ....

هذه الواو داخلة على المفعول الثاني لـ"صَيَّرَني" أعني (**يُضرب المثلُ**) وفائدتها: تأكيد لُصُوقِ الثاني بالأوّل على قياس ما قيل في الصفة، والجارّان أعني الباء واللام متعلّقان بـ(**يُضرب**) أي صيّرني هواكِ بحيث يُضرب المثل بي (**لِحَيْني**) أي لهلاكي بسبب هواك، ويُروَى بحَيْني فيكون بدلاً من "بي"، وقيل الواو عاطفة لأحد الظرفين على الآخر، إلاّ أنّه قُدّم المعطوف، أي يُضرب المثل لحَيْني وبي.

قوله: (**ولكن حَكِّمْ**) أمر من التحكيم معطوف على (**لا تُجَوِّزْ فيها**) أي في هذه الأمثلة ونظائرها. وقوله: (**فأيَّما شيءٍ**) منصوب في نسخ الرواية على أنّه مفعول (**ارتضى**)، ويجوز الرفع على حذف الضمير، أي ارتضاه، وعلى التقديرين فالمعنى أيَّ شيءٍ ارتضاه العقلُ لصحّة إستناد هذه الأفعال إليه، (**فهو**) أي فالذي ارتضاه العقل، (**ذاك**) أي المكانُ الأصليُّ. وقوله: (**فإذا ارتضى**) تفصيل للمجمل الذي قبله. وقوله: (**فقل**) جواب "إذا". قوله: (**وإذا ارتضى في: "أقدمني"**) قد عُطف عليه قوله: (**وإذا ارتضى في: وصَيَّرَني**). وقوله: (**وإذا ارتضى في: يَزِيدُكَ**)[2] ....

---

[1] تمام البيت:

وصَيَّرَني هواكِ وبِي لِحَيْنِي يُضربُ المَثَلُ

البيت من الوافر لمحمّد بن أبي محمّد، أبو عبد الله اليزيدي شاعر عبّاسيّ، مدح الرشيد، وكان مؤدِّب المأمون وأنيسه، ونسبه عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز إلى ابن البوّاب أبي الحسن علي بن هلال، الكاتب المشهور. المفتاح ٣٩٧ (بلا عزو)؛ دلائل الإعجاز ٨٤، ٢٢٣؛ نهاية الإيجاز ٩٥؛ الإيضاح ١٠٧؛ المطوّل ٦٤ (أسند إلى ابن المعذل) .

[2] تمام البيت:

يزيدُك وجهُهُ حسنًا إذا ما زدتَه نظرًا

البيت من الوافر، وهو لأبي نواس، أبو علي الحسن بن هانئ شاعر الغزل في عهد الرشيد والأمويين، يهجو في هذا البيت الأعراب والأعرابيّات ويذمّ عيشهم. ديوان أبي نُواس ١٣٥؛ المفتاح ٣٩٨ (بلا عزو)؛ الإيضاح ١٠٧؛ نها ية الإيجاز ٩٥؛ المطوّل ٦٤؛ دلائل الإعجاز ٢٢٣ (بلا عزو)؛ التبيان ٤٠١؛ معاهد التنصيص ٧٨/١، ٨٢.

وجواب الكلّ قولُه: (**فَقُلْ: فاعل "أقدمني" ذلك**) أي المذكور أوَّلاً وهو النفس، و(**فاعل صَيَّرَنِي**) و(**يزيد هذا**) أي المذكور ثانيًا وثالثًا وهو الله سبحانه وتعالى.

ولقد بالغ المصنّف في بَذْل جُهده في تعيين فاعل (**أقدمني**) و لم يأتِ بشيء يُعتدّ به. فإنّ نفسك هي ذاتك بعينك في متعارف اللغة فكيف تكون "مُقْدِمَةً" لك حقيقة؟ بل هي قادمة لأجل الحقّ، وأمّا قولك: (**حملتني نفسي**) فمن المجاز أي حملتْني خَطَرَاتُها وإراداتها. وكذلك قولك: (**حدّثتْني نفسي**) حيث جعلتَها بمنْزلة شخص يحدّثك، ألا ترى كيف اضطرب حيث فسّر معنى: (**أقدمني نفسي لأجل حقّ لي على فلان**) بقوله: (**أي "قَدِمْتُ لذلك"**). وفسّر معنى (**حملتْني نفسي على الطاعة**) بقوله: (**أطعتُ**) وحيث قال: (**وحاصله يرجع إلى معنى: أقدمني قدرتي على القدوم، والداعي إليه الخالصُ**) أي عن الصوارف مع أنّ القدرة والداعيَ لا يصلح شيء منهما فاعلاً حقيقيًّا لا وحده ولا مع صاحبه، إنّما الفاعل الحقيقيّ هو القادر ذو الداعي، كما صرّح به.

والصواب أن يقال: أنّ الواقع ههنا ليس إلاّ قدومًا صادرًا عنك بقدرتك وداعيك، لكنّك أخذتَ الفعل من الإقدام وأسندتَه إلى الداعي، فإن[1] أردتَ بـ"أقدمني" معنى "حملني على القدوم" كما هو الظاهر، كان لفظ "أقدم" مجازًا لُغويًّا، ولا مجازَ في الإسناد أصلاً، وإن أردتَ به معناه الحقيقيَّ فلا بدّ من تأويل، فإمّا أن يُقال: شُبِّهَ الحقُّ بمُقْدِمٍ متوهَّمٍ في هذه الصورة وبولِغَ فيه حتَّى أُدخِلَ الحقّ في جنس المُقْدِم، وجُعل نسبة الإقدام إليه قرينةً لذلك فيكون استعارةً بالكناية، و لم يكن هناك مجاز عقليّ أيضًا، وبُعْدُه ظاهر، وإمّا أن يقال: قُصِدَ المبالغة في مدخليّة الحقّ في وجود القدوم، فَفُرِضَ هناك إقدام من فاعلٍ متوهَّمٍ، ثمّ أُسند إلى الحقّ. فإنَّ نَقْلَ الإسنادِ من الفاعل المتوهَّم إلى الفاعل المجازيّ كنقل الإسناد من الفاعل المتحقّق إليه في أنّهما يفيدان المبالغةَ في ملابسة الفاعل المجازي للفعل، فيكون المجاز حينئذ في الإسناد لا في الفعل، ولا شكّ أنّ هذا الفعل ليس له مكان أصليّ يجوز إسناده إليه حقيقةً، إذ لا فائدة لإسناده إلى الفاعل المتوهَّم بخلاف إسناده إلى الحقّ، فإنّه يفيد المبالغة في ملابسته للقدوم المتحقّق، كأنّه موثِر فيه. وقِسْ الحالَ على ذلك في "صَيَّرَنِي" و"يزيدك".

---

[1] في ج: فإذا.

ومراد الشيخ[1]: أنّ هذه الأمثلة ليس فيها فاعل يصحّ أن يُسند الفعل إليه، لأنّ هذه الأفعال كلَّها مقدَّرة من فاعلٍ مُتَوهَّم للفائدة المذكورة، إنّما المتحقَّق هناك هو القدومُ والصيرورةُ وازديادُ الحسنِ مع ما قامت هي به، لكنّ الإمام الرازي[2] [رحمه الله] لم يطّلع على مراده، فطعن فيه بأنّ الفعل لا بدّ له من فاعل، وتبعه السكّاكي[3] وأيّده: بأنّ المجاز فرعٌ فلا بدّ له من أصل.

قوله: (**كونَهما حقيقتين**) منصوب على أنّه مفعول لقوله: (**والظنّ بـ"أقدمني"**). قوله: (**نوعًا من العلوم**) يريد علم الكلام فإنّه حُقِّق فيه ما يحتاج إليه الفعلُ من مبادئه، وأنّه لا بدّ عند المعتزلة في صدوره عن الفاعل من داعٍ يدعوه إليه، فلا يُتصوّر حينئذ كون الداعي إليه فاعلاً له حقيقةً. وقوله: (**متى تأمّلتَ وتَأَنَّقْتَ**) ظرف لـ(**يَزِيدُك اللهُ**).

[الحقيقة العقليّة]

قال: (**وأمّا الحقيقة العقليّة**) قوله: (**ما عند المتكلّم**) أي ما عنده بحسب اعتقاده نظرًا إلى ظاهر حاله سواء اعتقده في الواقع، أو لم يعتقده، وحاصله أنّه يُفهم من ظاهر حاله أنّه يعتقده فيدخل في الحدّ نحوُ قولك: "جاء زيد" معتقدًا أنّه لم يجئ إذا قصدتَ ترويجه بحسب الظاهر [١٢٠/أ] لغرض لك فيه. وكذا يدخل فيه نحوُ: "زيد إنسانٌ" ممّا ليس المسند فيه فعلاً ولا ما هو بمعناه. فقيل: يبطل به طرد الحدّ، لأن مثله لا يُسمَّى حقيقةً، كما لا يُسمَّى مجازًا أيضًا، ويخرج عنه نحو: "زيد عَدْلٌ" إذا قُصِدَ به أنّه عدل مجسَّم، وأمّا إذا قُصِد به أنّه ذو عدل أو عادل فهو داخل في الحدّ. قوله: (**مع كونهما غيرَ مفيديْنِ لما في العقل من الحكم فيهما**) وذلك لأنّ العقل بنظره الصحيح كما أشرنا إليه يحكم باستحالة صدور الأبيات عن الربيع، وصدور الشفاء عن الطبيب.

قوله: (**اِسْتَتْبَعَ هَنَاتٍ**) أي أشياءَ قبيحةً منها أن يُقصَد باللفظ في مقام التعريف ما لا يدلّ عليه أصلاً، ومنها أنّ ذلك الحكم ليس ممّا يقبله عقلُ الدهريّ[4] أو الجاهل، بل ممّا قَبِلَه وهُمه الذي غَلَبَ على عقله، أو أخذه بمجرّد تقليده لغيره، ومنها أن يُسَمَّى كلُّ ما يعتقده مبطلٌ معقولاً مقبولاً عند العقل، وأن لا يُستحقّ به الذمّ عند العقلاء.

---

[1] المراد بالشيخ: عبد القاهر الجرجاني. انظر: دلائل الإعجاز، ٢٢٣.

[2] انظر: نهاية الإيجاز، ٩٥.

[3] انظر: المفتاح، ٣٩٧.

[4] رجل دَهْرِيٌّ: ملحد لا يؤمن بالآخرة، يقول ببقاء الدهر. المعجم الوسيط، ٢٩٩/١ مادة: (دهر).

[الكلام عن المجاز الحكميّ (العقليّ/الإثباتي)]

قوله: (**ومن حقّ هذا المجاز الحكميّ**) تقديم هذا الكلام المتعلِّق بالمجاز العقليّ على تعريف الحقيقة العقليّة[1] أَوْلَى، إلاَّ أنّه أَخَّره لِيَرْبِطَ به حديثَ نظم المجاز العقليّ في سِلك الاستعارة بالكناية بعد فراغه من تَقرير الكلام في هذا الفصل على رأي الأصحاب.

قوله: (**فإنّه**) أي فإنّ هذا المجاز، (**لا يُرْتَكَبُ إلاّ لذلك**) أي لِنوع تعلُّقٍ وشَبَهٍ بين الفاعل المجازي والحقيقيّ في ملابسة الفعل بوجه يُعْتَدُّ به. وقد تكون ملابستُه للفعل بتوسّط حرف كما في الضلال البعيد والأسلوب الحكيم، إذ يقال: "هو بعيد في ضلاله وحكيم في أسلوبه". قوله: (**من: دوران الإنبات**) بدل من قوله: (**من نوع شَبَهٍ**) أو بيان له. وقوله: (**دورانُ الفعل**) أي مثل دورانه، نصب على المصدريّة من المصدر[2]. قوله: (**نُسبْتَ إلى ما تَكْرَهُ**) أي من الحماقة والجنون بناءً على ظهور أنّه لغوُ محض، لا وجهَ لصحّته حقيقةً ولا مجازًا.

وكلمة "ما" في قوله: (**ولِمَا تسمع**) مصدريّة والمعنى: ولكثرة سماعك منهم في المجاز العقليّ أنّه مجاز في الإثبات، ربّما أَوهمَ سماعُك اختصاصَ المجاز الحكميّ بالخبر، لأنّ لفظ الإثبات يتبادر منه الإيجاب الذي في النسبة الخبريّة، لكن لا تُخَصِّصْه بالخبر، لأنّ المراد بالإثبات كما مرّت إليه الإشارة هو النسبة الثبوتيّة سواء كانت تامّة خبريّةً أو إنشائيّة، أو غيرَ تامّة كالنسبة الإضافيّة في[قوله تعالى]: ﴿**مكرُ الليلِ والنهارِ**﴾[3][سورة سبأ ٣٤/٢٥]، والنسبة الوصفيّة في: "جاءني رجلٌ عدلٌ "، والنسبة التعليقيّة كما في قوله: "يا سارقَ الليلة أهلَ الدار"[4]، وقولك: "أطعتُ أمرَ فلان"، وكالنسبة بين الاسم المشتقّ وفاعله نحوُ: "صائم في نهاره صائم". وكذا قوله [تعالى]: ﴿**شَرٌّ مكاناً وأضلُّ سبيلاً**﴾[سورة الفرقان ٣٤/٢٥]، فإنّ التمييز ههنا فاعل بحسب المعنى.

---

[1] الحقيقة العقلية (الحكمية أو الإثباتيّة): فهي الكلام المفاد به ما عند المتكلّم من الحكم فيه، كقولك: "أنبت اللهُ البقلَ"، و"شفى اللهُ المريضَ". انظر: المفتاح، ٣٩٩.

[2] سقط من ج: من المصدر.

[3] انظر: خزانة الأدب، ١٠٩/٣.

[4] انظر: خزانة الأدب، ١٠٨/٣.

وقوله: (**بعدما اقتنعتُ**) مُنَزَّلٌ منْزلةَ الشرط وجوابه: (**فليفعل الدهر**)، و(**التلافي**) هو التَّدَارُك، و(**فرَط**) بمعنى سبق. وقوله: (**إنّ هذه الأوامر**) مفعول "قُلْ".

قوله: (**وإذا تأمّلتَ المجاز العقليّ وجدتَ الحاصل منه**....إلى آخره) يتّجه عليه أن يُقال: فالأولى حينئذ أن يُجعل المجاز العقليّ وصفًا للإسناد، لأنّه المتعدّي عن موضعه الأصليّ عند المتكلّم، وإنما يوصف الكلام بالتعدّي تبعًا للإسناد، وكذا القول في الحقيقة العقليّة، وأيضًا انتسابهما إلى العقل حينئذ بلا واسطة. قوله: (**والنهي**) مثاله أن يقول بعد ما جرى هذا، فلا يُنبتْ الربيعُ شيئًا، ولا يُثمرْ الأشجارُ ثمرًا.

فإن قلتَ: هل تُأَوِّلُ النهيَ ههنا بالأمر كما أوّلتَ النفي بالإثبات في: "ما نام ليلُه"؟.

قلتُ: لا حاجةَ إلى ذلك، لأنّ النهي يدلّ على تأَتّي الفعل مِمَّن نُهي عنه الفعلُ فيتضمّن نسبةً ثيوتيَّةً في غير موضعها بخلاف النفي، إذ لا يدلّ عليه، فلا بدّ أن يلاحِظ معه ثبوتَ النفي للمنفيّ عنه، فيرجع "ما نام" إلى معنى "ما سَهِرَ"، و﴿**ما رَبِحَتْ**﴾[سورة البقرة ١٦/٢] إلى معنى "خَسِرَتْ" كما مرّ. قوله: (**وبَيْنَ الوزير وبناءِ القصر**) أي ومثلُ النسبة بين الوزير وبناء القصر. (**في ذلك**[1]) أي فيما ذكر من الخبر، وما عُطف عليه.

[1] سقط من ب: في ذلك.

[أقسام المجاز[1] في رأي السكّاكي]

[المجاز العقلي في سلك الاستعارة بالكناية]

قوله: (**وإلاَّ**) أي وإن لم نَبْنِ تقريرَ الكلام على رأي الأصحاب (**فالذي**) ثبت وتقرّر (**عندي هو نظم هذا النوع**) أي المجاز العقلي (**في سلك الاستعارة بالكناية**). قيل: إنّما نشأ اختيارُه هذا النظمَ من عبارة الكشّاف[2]، حيث قال: "وقد يُسند إلى هذه الأشياء على طريق المجاز المسمَّى استعارةً، وذلك لمضاهاتها الفاعلَ في ملابسة الفعلّ كما يضاهي الرجل الأسدَ في جرأته فيُستعار له اسمُه". إلاّ أنّ صاحب الكشّاف لم يُرِدْ أنّ هناك استعارةً في شيء من طرفي الإسناد، بل أراد تشبيه انتقال الإسناد من محلّه الأصلي إلى محلٍّ آخر بالاستعارة الاصطلاحيّة، فقوله: (**المسمّى استعارةً**) أراد به استعارة عقليّة لا لفظيّة.

قال الشيخ عبد القاهر[3]: "تشبيه الربيع بالقادر في تعلُّق وجود الفعل به ليس هو التشبيهَ الذي يُفاد بـ"كأنّ" و"الكاف" ونحوهما، وإنّما هو عبارة عن الجهة التي راعاها المتكلّمُ حين أعطى الربيع حكمَ القادر في إسناد الفعل إليه، وهو مثلُ قولنا: شُبِّهَ "ما" بـ"ليس" فرُفِعَ بها الاسم ونُصِب الخبر".

فقد ظهر من كلامه هذا: أنّ في المجاز العقليّ تشبيهًا للفاعل المجازيّ بالفاعل الحقيقيّ، لكنّه ليس هو التشبيهَ الذي تُبْنَى عليه الاستعارة، إذ المقصود الأصليّ في: "أنبتَ الربيعُ" مثلاً هو الإسناد إلى الربيع لا كونُه بمنْزلة القادر داخلاً في جنسه بطريق الادّعاء، كما زعمه المصنّف، وجعل نسبة الإنبات إليه قرينةً لذلك الدخول الادّعائيّ، فإنّه ركيك كما لا يخفى، وكذا جعل الأمير داخلاً في جنس الجند مستبعد جدًّا.

نعم، إذا أُسند فعل الأمير إلى بعض خواصّه لم يبعد أن تُقصد هناك المبالغةُ في تشبيهه بالأمير حتّى كأنّه هو، إلاَّ أنّه اختار ردّ المجاز العقليّ مطلقًا إلى الاستعارة بالكناية، كما اختاره في التبعيّة أيضًا ميلاً منه إلى تحصيل الضبط بتقليل الأقسام.

---

[1] المجاز عند السكاكي كله لغوي.و المجاز العقليّ نظره الاستعارة المكنية. انظر: المفتاح، ٤٠٠ (هامش رقم:١).

[2] انظر: الكشاف، ١٦١/١.

[3] انظر: أسرار البلاغة، ٢٨٧.

هذا، وقد **أُعترض**[1] عليه ههنا: بأنّه ذكر فيما سبق أنّ المراد من المشبَّه المذكور في الاستعارة المكنيّة هو المشبّه به، فلمّا نظم المجاز العقليّ في سلكها لَزِمَه أن يكون المراد ب""عيشةٍ" في قوله تعالى: ﴿**فَهُوَ فِي**[2] **عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ**﴾[سورة الحاقّة ٢١/٦٩] صاحبَها لا العيشةَ، وب"ماء" في قوله: ﴿**مِنْ مَاءٍ دافقٍ**﴾[سورة الطارق ٦/٨٦] فاعلَ الدَّفْقِ، وأنْ لا تَصِحَّ الإضافة في: "نهارُه صائمٌ" لاستحالته إضافة الشيء إلى نفسه وأن لا يكون الأمر بالإيقاد ل"هامانَ" في قوله: ﴿**أَوْقِدْ لِي يَاهَامَانُ**﴾[سورة القصص ٣٨/٢٨] وأنْ يتوقّف جوازُ نحو: "أنبتَ الربيعُ" ممّا يكون الفاعل الحقيقيّ هوالله على الإذن الشرعيّ، واللوازمُ كلُّها منتفيةٌ اتفاقًا.

وأجيب[3]: بأنّ المراد من المشبّه في الاستعارة بالكناية هو المشبّه به ادّعاءً لا حقيقةً [١٢٠/ب] على ما عُلم من كلامه صريحًا. فالمراد ب"عيشةٍ" حقيقةُ العيشة، لكنْ مصوَّرةً بصورة صاحبها داخلةً في جنسه ادّعاءٌ بطريق المبالغة ونَصْبِ القرينةِ، وكذا الحال في غيرها.وعلى هذا فقد اندفع المفاسدُ كلّها بانحسام مادّتها.

قوله: (**وإنّي**) خبرُه (**أجعلُ**) وما عُطف عليه، أعني: (**وينقسم عندي**). و(**بناءً**) إمّا حال وإمّا مفعول لأجله، وأيًّا ما كان فهو متعلّق بهما معًا، أي: أجعل المجاز كلّه لغويًّا أو أُقَسِّمُه هكذا[4] بانيًا أو بناءً، ولفظة (**هذا**) صفة ل(**قولي**) وإشارة إلى نفي المجاز العقليّ بالردّ إلى المكنيّة. ولفظة (**ذلك**) صفة ل"قولي" وإشارة إلى نفي الاستعارة التبعيّة بالردّ إلى المكنيّة أيضًا. ولو قال: "وقولي ذاك في المجاز الراجع إلى حكم الكلمة إشارة إلى نفيه الذي توسَّط ذكرُه بين ذينك النفيين" لكان أحسن. ولفظ (**هكذا**) نصب على المصدر، و(**إلى: مفيد**) بدل منه، أو بيان له، أي انقسامًا إلى مفيد وغير مفيد.

وقوله: (**والمفيدُ**) عطف على المستتر في (**ينقسم**) لوقوع الفصل، وقد عَطف عليه قولَه: (**والاستعارةُ**) وأخواتُه ولم يتعرّض في هذا التقسيم للتجريد والترشيح، لأنّهما في الحقيقة من أوصاف الاستعارة وأحوالها، لا من انقسامها بالذات. وقد مرّ الإشكال الوارد عليه في: (**نَطَقَتْ الحالُ**). وقوله: (**بتحصيل أقسام ثلاثة**) متعلّق بمحذوف، أي وينقسم كلٌّ من التحقيقيّة والتخييليّة إلى قطعيّة واحتماليّة انقسامًا ملتبسًا بتحصيل أقسام ثلاثة من انقسامهما، لا تحصيل

---

[1] المعترض هو: الخطيب القزويني. انظر: الإيضاح، ١٠٧/١-١٠٨.

[2] سقط من ف: تعالى: فهو في.

[3] المجيب على الخطيب هو: سعد الدين التفتازاني. انظر: المطول، ٦٦-٦٧.

[4] انظر: المفتاح، ٤٠٠ (حاشية رقم: ١).

أقسام أربعة كما يُتوهّم، لأنّ الاحتماليّة منهما معًا قسمٌ واحدٌ كما عرفتَ. وقوله: (**تحقيقيّةٌ بالقطع**) مرفوع على أنّه خبر مبتدأٍ محذوفٍ، والظرف الواقع في الحدّ، أعني قولهم: (**على ما هو عليه**) خبر، (**لأنّ الحكم**) أي كائن على الوجه الذي (**هو**) أي الحكم، (**عليه**) أي على ذلك الوجه. وقد عُطف على هذا الخبر قولُهم: (**واقع موقعه**).

وقوله: (**فاخْتَرْ أَيَّهما شِئتَ**) كأنّه إشارة إلى أنّ حدَّهم للحقيقة غيرُ جامعٍ لخروج مثل قول الدهريّ: "أنبت الربيعُ البقلَ"، وقول الجاهل: "شفى الطبيبُ المريضَ" منه لأنّ الحكم ههنا ليس على ما هو عليه في العقل.

وقد يُجابُ عنه: بأنّ قولهم: (**وواقعٌ موقعَه**) عطف تفسيريّ لما سبقه يدلّ عليه فِقْدَانُ العاطف في بعض النسخ، ولا شكّ أنّ الحكمَ في هذين القولين واقع موقعه في زعم القائل، وأنت خبير بأنّ الأولى حينئذ أن يُترك السابقُ ويُكتفى بالمفسِّر ويُقيّد بقولنا عند المتكلّم.

وأمّا ما يقال: من أنّه إشارة أيضًا إلى أنّ مثل قول المعتزليّ: "خلق الله الأعمال كلَّها" بناءً على أنّه سبب بعيد للخلق. وقوله: "أضلّ الله الكافرَ" بناءً على تمكينه للشيطان من إضلاله داخلٌ في حدّ الحقيقة، فلا يكون فاعلاً، وخارجٌ عن حدّ المجاز، لأنّ الحكم المفاد به ليس مُخْرَجًا عن موضوعه، أي محلِّه في العقل، فلا يكون جامعًا، فيتّجه عليه: أنّ هذا لا يطابق مذهبه،.

فالأولى أن يُقال: إنّ القائلَ بالقَدَر إذا قال: "خلق العبدُ أعمالَه" بتأويل أنّه محلُّها كان مجازًا خارجًا عن حدّه داخلاً في حدّ الحقيقة على زعم المصنّف.

[الأصل الثالث]

[من علم البيان في الكناية]

[تقديم]

قال: (**الأصل الثالث من علم البيان في الكناية**[1]. **الكنايةُ: هي ترك التصريح**) فسَّر الكناية بالمعنى المصدريّ، وتُعلم منه الكناية بالمعنى المقابل للمجاز، كما فسَّر الاستعارةَ أيضًا بمعناها المصدريّ، وتُعلم منه الاستعارة التي هي قسم من المجاز، وأورد في تفسيرها (**تركَ التصريح**) إشارةً إلى تقابُلها، وإلى أنّ الأصل في الكلام هو التصريح، وأنّ في الكناية معنى خفاءٍ. وقد مرّ أنّ المراد بلازم الشيء ما يتبعُه ويَرْدَفُه، وبلزومه إيّاه أن يكون له تعلّق ما به مصحِّح للانتقال منه إلى متبوعه سواء كان لزومًا عقليًّا أو[2] عاديًّا أو اعتقاديًّا أو ادّعائيًّا.

والمتبادر من قوله: (**إلى ذكر**[3] **ما يلزمه لينتقل من المذكور إلى المتروك**) إنّ اللازم مراد في الكناية، لكنّه ليس مقصودًا في نفسه، بل قُصد به أن يُنقل منه إلى ملزومه الذي تُرِك التصريحُ بذكره، وهذا مناسب لما سيأتي فيما بعدُ من أنّ الكناية يراد بها معناها ومعنا معناها معًا، ومن أنَّ الكناية من قبيل الحقيقة. ويُحتمل أن يُريد: أنّ لفظ اللازم المذكور مستعمل في معنى الملزوم المتروك ذِكْرُه صريحًا مع جواز إرادة معنى اللازم أيضًا وهذا موافق لما سبق: من أنّ اللفظ إنّما يكون مستعملاً فيما هو الغرض الأصليّ[4] منه، ولِما سنذكره عن قريب من أنّ الكناية لا تنافي إرادةَ الحقيقة، وقد سلف منّا كلام متعلّق بهذا المقام في أوائل الأصل الثاني.

قوله: (**لِيُنتقلَ منه**) أي من طول النِّجاد[5] أو من اللفظ المذكور إلى طول القامة، وإنّما خَصَّ نساءَ العرب بالذكر لأنّه وقع في كلامهم: "فلانةٌ نَؤُومُ الضُّحَى[1]" كناية عمّا ذُكر من كونها مخدومةً غيرَ محتاجةٍ إلى السعي. قال قائلهم:

---

[1] سقط من ي: قال: الأصل الثالث من علم البيان في الكناية.

[2] في ب:+ لزومًا.

[3] سقط من ف: ذكر.

[4] سقط من ب: الأصليّ.

[5] المثل هو: "فلان طويل النجاد كثير الرماد"، أو "كثير رماد القدر". أنظر: لممفتاح ٤٠٢؛ الإيضاح ٤٥٦/٢؛ دلائل الإعجاز ٣١٢؛ الإشارات ١٨٩؛التبيان ٤٠٨؛ نهاية الإيجاز ١٦٠. وهذه الجملة المكنيّة مأخوذة من شعر الخنساء:

....   نؤوم الضحى لم تَنْتَطِقْ عن تفضُّل[2]

أي لم تَشُدّ نطاقها للخدمة، بل هي مخدومة، وربّما يُجعل نومُ الضحى في كلام غيرهم كنايةً عن الغفلة والكسالة.

قوله: (**من إخفاء وجه التصريح**) أي إخفاء طريق التصريح، ولو قال: بدل من إخفاء وجه الدلالة لكان أظهر. قوله: (**ودلالةِ: "كَنَى"**)عطف على قوله: (**لِما فيه**) وذلك إشارة إلى إخفاء وجه التصريح. وقوله: (**كيف ما تَرَكَّبَتْ**) إشارة إلى الوجوه الأربعة الواقعة من التراكيب الستّة المتصوَّرة من تأليف الحروف الثلاثة، إذ قد أُهمل منها اثنان تقديم الياء بإتباع الكاف أو النون. والكُنْيَة عَلَمٌ صُدِّرَ بأبٍ أو أمٍّ أو ابنٍ أو بنتٍ، وأكثرها طارئ على مسمّياتها لم تُوضع لها ابتداءً وفيها نوعُ خفاءٍ، ويقابلها الاسم العَلميّ أعني الذي وُضع عَلمًا لصاحبه ابتداءً بلا خفاء، فإذا ذُكر به كان تصريحًا بذكره؛ فلذلك قال: (**من إخفاء وجه التصريح بأسمائهم الأعلام**)، وأمّا اللقبُ: فهو علمٌ يُقصد به حالَ إطلاقِه مدحٌ أو ذمٌّ. وقد أشرنا في مباحث التعريف بالعَلَمِيّة إلى هذه الأقسام الثلاثة.

قوله: (**ومنه**) أي ومن قبيل (**نَكَى في العدوّ**)، والجوائحُ: جمع جائحةٍ وهي الداهية المتأصّلة، يقال: "جاحَه واجتاحه" إذا استأصله. و(**المُلِمَّةُ**): النازلة من: "أَلَمَّ بالمكان"[3] نزل به، ولتضمّنه معنى الاستعلاء قال: (**على بنيه**) أي على بني الزمان. و(**المستبطَنَة**) على صيغة المفعول من: "استبطنتُ الشيءَ"، و(**فَلْهَمِ المرأةِ**) على وزن جعفر فرجُها،[١٢١/أ] وقيلَ: هو مستعار لهذا

طويل النِّجاد رفيع العِماد   ساد عشيرتَه أَمْرَدَا

البيت من المتقارب، وهو للخنساء في شرح ديوانه. انظر: شرح ديوان الخنساء، ١٥ (طبع بيروت، ١٣٨٨ هـ-١٩٦٧م). وعزا صاحب المعجم المفصل صدر البيت لحسان بن ثابت. انظر: ديوا حسان بن ثابت الأنصاري (تحقيق:سيد حنفي حسين،دار المعارف، مصر، ١٩٧٧م)؛ المعجم المفصل، ٣٩/٢.

[1] وهذا المثل مأخوذ من شعر امرئ القيس:

وتُضْحِي فَتِيتُ المسكِ فوقَ فراشها   نَؤُومُ الضحى لم تَنْتَطِقْ عن تفضُّلِ

انظر: المفتاح ٤٠٢؛ الإيضاح ٤٥٦/٢؛ الإشارات ١٨٩؛التبيان ٤٠٨.

[2] تمام البيت:

وتُضْحِي فَتِيتُ المسكِ فوقَ فراشها   نَؤُومُ الضحى لم تَنْتَطِقْ عن تفضُّلِ

البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص١٧ (تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم)؛ المفتاح ٤٠٢؛ الإيضاح ٤٥٦/٢؛ الإشارات ١٨٩؛ التبيان ٤٠٨.

[3] في ج:+ أي. ألمام: النُّزول. وقد ألمّ به، أي نزل به. انظر: الصحاح، ٢٠٣٢/٥ مادة: (لمم)؛ لسان العرب، ٤٠٧٨/٥ مادة: (لمم).

المعنى، وأصله الخشبة المثقوبة التي يَجعل فيها الحائكُ اللُّحْمَةَ حين يَنْسُجُ ويقال لها بالفارسيّة: "مَكُوكْ".قوله: (**واحترازِهم أنْ يُصَرِّحُوا بلفظه**) قد احترز هو أيضًا عن التصريح بلفظه حيث عبّر عنه بـ(**مقلوب الكَيْن قُلْبَ الكلِّ**).

قوله: (**ثمّ إنّ الكنايةَ**) يعني أنّ مطلق الكناية وإنْ تضمّن معنى الخفاء في الجملة كما ذكرنا، لكنْ ليس جميع أفرادها في ذلك على سواء، بل ربّما اتّصفَ بعضُها بالقياس إلى بعضها بالوضوحِ، كما سينكشف لك ذلك في آخر مباحث الكناية، حيث بيّن وجهَ تسمية هذه الأقسام بأسمائها، وإنْ وجب كونُ الكلّ من مراتب الوضوح بالنسبة إلى الخفاء المطلق على ما تحقَّقْتَه، وكأنّه اختار لفظ التفاوت إشعارًا بهذا التفاوت وإنْ ضمَّنه معنى الانقسام حيث عدَّاه بـ"إلى".

قوله: (**أحدُهما: أنّ الكنايةَ لا تُنافي إرادة الحقيقة**) أي لا تنافي إرادة المعنى الحقيقيّ (**بلفظها**) أي بلفظ الكناية، وهذا الفرق -أعني جواز إرادة المعنى الحقيقيّ في الكناية دون المجاز- هو العمدة في الفرق بينهما، إلاّ أنّ بعضهم[1] اكتفى بجواز إرادتِه في الجملة وإنْ امتنعتْ إرادتُه في المحلّ الذي اُستُعملتْ فيه، وعلى هذا يكون قوله تعالى: ﴿**الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى**﴾[سورة طه ٢٠/٥] كنايةً عن الملك وإنْ لم يُتصوّر ههنا قُعُودٌ على سرير، وكذا يكون قوله تعالى: ﴿**وَلاَ يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**﴾[سورة آل عمران ٣/٧٧] كنايةً عن إهانتهم، وترك الأنعام عليهم، وإنْ لم يمكن النظر منه سبحانه وتعالى.

وفي الكشّاف[2]: "أنّ هذا الكلام في حقّ من يجوز عليه النظرُ كنايةً، وفي حقّ من لا يجوز عليه ذلك مجازٌ على سبيل الكناية". فاعتُبر في الكناية جواز إرادة المعنى الحقيقيّ في محلّ الاستعمال، فإذا لم يَجُزْ يسمَّى مجازًا مُتَفَرَّعًا عن الكناية، لأنّ اللفظ قد استُعمل في المكنيّ عنه كثيرًا حتَّى قُطِعَ النظرُ عن المعنى الحقيقيّ فاستُعمل حينئذ في محلٍّ تَمْتَنِعُ إرادتُه فيه، فصار مجازًا لوجود القرينة المانعة عن إرادة المعنى الأصليّ كما في المجاز المرسل في نحو: (**رَعَيْنَا الغيثَ**)، والمجازِ المستعار في نحو: "رأيتُ في الحمّام أسدًا". قوله: (**وأَنَّى[3] والمجاز**) أي وكيف لا يُنافي المجازُ إرادةَ المعنى الحقيقيّ، والحالُ أنّ (**المجازَ ملزومٌ لقرينةٍ مُعَانِدَةٍ لإرادته**) أي منافيةٍ لها، (**وملزومُ مُعانِدِ الشيءِ مُعاندٌ لذلك الشيءِ**) أي مُنَافٍ له.

---

[1] المقصود بهذه العبارة: الزمخشري. انظر: الكشّاف، ٢/٥٣٠.

[2] انظر: الكشاف، ١/٤٣٩.

[3] في نسخة المفتاح المحقّقة: لأنّ المجاز. انظر: المفتاح، ٤٠٣.

قوله: (**والثاني: أنّ مبنى الكناية على الانتقال من اللازم إلى الملزوم**) أراد باللازم التابعَ والرديفَ -كما مرّ-. ثمّ إنّ الانتقال من اللازم إلى الملزوم محتاج إلى جعله مساويًا لملزومه، أو أخصّ منه، كما سبقتْ الإشارةُ إليه، وسيُحَقِّقُه (**في ترجيح الكناية على التصريح**)، لكنّه مع ذلك لا يخرج عن كونه تابعًا رديفًا.

وقد عرفتَ: أنّ كون الانتقال في المجاز من الملزوم إلى اللازم محتاجٌ إلى التكلّف الذي ارتكبه في صدر الفصل.

[أقسام الكناية]

قوله: (**لا يخرج عن أقسام ثلاثة**) وذلك لأنّ ما يُقصد إليه في الكلام: إمّا منسوب إليه بأيّ نسبة كانتْ، وإمّا منسوب، وإمَّا نسبة. فالأوّل: يُسمَّى موصوفًا، والثاني: صفةً، والثالثُ: (**تخصيصَ الصفة بالموصوف**) أي إثباتَها له ونسبتها إليه، فلا تطلبْ بالكناية إلاّ أحدَ هذه الثلاثة، وذلك بأن يُذكر لازمُه الذي يَرْدَفُه ليُنتقل منه إليه، ولفظ الطلب في قوله: (**طلبُ نفسِ الموصوف**) و(**طلبُ نفسِ الصفةِ**) مُقْحَمٌ، لأنّ المطلوب بالكناية نفسُ الموصوف و نفس الصفة، لا طلبُهما، ولهذا تركه في تفصيل هذين القسمين. وفائدةُ لفظ النفس فيهما: أنّ تخصيص الصفة بالموصوف أمر يتعلّق بهما معًا، فكلّ منهما مطلوب هناك في الجملة، لكنْ ليس المطلوبُ فيه نفسَه. والمراد بالوصف هو المعنويّ، لا النعتُ النحويُّ.

[القسم الأوّل]

[في الكناية المطلوب بها نفس الموصوف]

قال: (**القسم الأوّل**[1] **في الكناية المطلوب بها نفسُ الموصوف**) لا يَخفى عليك أنّ انقسامَ المطلوب بالكناية إلى أقسامٍ ثلاثةٍ في قوّة انقسام الكناية إلى أقسام ثلاثةٍ يُطلب بها تلك الأقسام، وأنّ المراد بقوله: (**القسم الأوّل والثاني والثالثُ**) أقسام الكناية. وقد عرفتَ الوجه في إيراد كلمة (**في**) غير مرّة. وقوله: (**عارضٌ**) مرفوعٌ على أنّه صفة لـ(**اختصاصٌ**) وإنّما وَصَفَه بالعُروض لأنّ الصفة من حيث هي صفةٌ لا تدلّ بحسب أصلها على موصوف معيَّن، بل على موصوف ما، وأراد بالاختصاص ما يَعُمّ الحقيقيّ كما في الواجب والقديم، وغيرَ الحقيقيّ كما إذا اشتهر زيد بالمضيافيَّة مثلاً، أو صار كاملاً فيها بحيث لا يُعتدّ بمضيافيّة غيره، وإنّما حُكم بأنّ الخاصّة المفردة تكون كنايةً قريبةً لأنّها سهلة المأخذِ غيرُ محتاجة في جعلها كنايةً عن موصوفها إلى تصرّف واعتماد بخلاف الخاصّة المركّبة المحتاجة في ذلك إلى (**أنْ يتكلّف اختصاصُها**) بما ذكره من الضمّ والتلفيق، فلذلك كانتْ بعيدةً. وقوله: (**آخرَ**) مفعول (**تَضُمَّ**) أي بأنْ تَضُمَّ إلى لازمٍ لازمًا آخرَ وآخرَ.

قوله: (**عن دخول كلّ ما عدا**) أي عن دخولِ كلٍّ ممّا عدا، (**مقصودَك فيه**) أي في ذلك المجموع. ولا شكّ: أنّ كلَّ واحدٍ من: "الحيّ" و("**مستَوِي القامة**") و("**عريضِ الأظفارِ**") مشترِكٌ بين الإنسان وغيره، والمجموع مختصٌّ به، و لم يعتبر في هذا القسم وجودَ الواسطة وعدمَها بين الموصوف والصفة، كما في: "الفصيح" و"الناطق" بالقياس إلى الإنسان، بل اعتبر في القسم الثاني الواسطةَ وعدمَها بين الكناية والمطلوبِ بها لظهورهما فيه، وجعلهما منشأَ القربِ والبعدِ هناك.

[1] سقط من ي: قال: القسم الأوّل.

[القسم الثاني]

[الكناية المطلوب بها نفس الصفة]

وصدّر الكلامَ بكلمة "إنَّ" حيث قال: (**إنّ الكناية في هذا القسم أيضًا تقرُب تارةً، وتبعُد أخرى**) بناءً على أنّه مظَنّةٌ لتردُّدِ السامع في قبوله الانقسامَ إلى القريبة والبعيدة، كالقسم الأوّل. قوله: (**فالقريبة هي أن تُنْتَقَلَ**[1]) الأولى بحسب المعنى أنْ يُقرأَ لفظُ "تُنتقلَ" بالياء، على صيغة المبنيّ للمفعول، لأنّ المقصودَ انتقالُ السامع من الكناية الواقعة في كلامك إلى مطلوبِك لا انتقالُكَ، وقد قُيِّدَ في نسخةٍ مصحَّحةٍ بتاء الخطاب.[١٢١/ب] قوله: (**من أقرب لوازمه**) أراد بالأقرب ما ليس بينه وبين ملزومه واسطةٌ أصلاً، ووصفه بالأقربيّة بناءً على أنّه ما من شيءٍ إلاَّ وله لوازمُ كثيرةٌ متفاوتةٌ في القرب والبعد بعضُها بلا واسطة وبعضُها بواسطة واحدة وبعضُها بأكثرَ على درجاتٍ مختلفةٍ. يُقال: "رجلٌ مِضْيَافٌ" أي كثير الضيافة حَسَنُ القيام بأمرها. ويُلْزِمُه بلا واسطةٍ كثرةُ الأضياف، كما يلزمُ طولُ النِّجادِ طولَ القامة كذلك.

قوله: (**و هو**) أي ذلك الفرق هو أنّ قولَنا: (**"طويلٌ نجادُه" ... كنايةٌ ساذِجَة**)، أي خالصة ليس فيها شائبةُ تصريحٍ، لأنّ الطويلَ مسند إلى النِّجاد ظاهرًا وحقيقةً، فليس فيه ضميرٌ قطعًا. (**وقولنا: "طويل النجاد"... كناية مشتملة على تصريح**) مَا، وذلك لأنّ الصفة لّما أضيفت إلى ما بعدها، ولا بدّ لها من فاعل يُرفَع بها وجب أن تكون مسندةً إلى ضمير يعود إلى فلان، وهذا نوعُ تصريحٍ بنسبة الطول إليه. ألا تَرى أنّك إذاقلتَ: "هندٌ حسنٌ وجهُها" لم تُؤَنِّثْ الصفةَ لاستنادها إلى الفاعل الظاهر المذكّر. وإذا قلتَ: "هندٌ حسنةُ الوجه" أنّثتَها لاستنادِها إلى ضمير هندٍ، وكذا الحال في تَثْنيَة الصفة وجمعها في قولك: "هما طويلا النِّجادِ، وهم طِوالُ النِّجادِ"، وتركهما في قولك: "هما طويلٌ نجادُهما، وهم طويلُ نجادِهم".

قوله: (**وباستحضار ما تقدَّم لي**) عطف على (**بالبحث**) ووجهُ الاستعانة (**في دَركِ**) ما قاله من السذاجة والاشتمال على تصريحٍ بما تقدّم له في الآية[2] أن يُقال، كما أنّ قوله: (**من الفجر**)[سورة البقرة ١٨٧/٢] أخرج الخيطَ الأبيضَ والخيط الأسودَ من باب الاستعارة إلى باب التشبيه، كذلك اعتبارُ الضمير حالَ الإضافة أخرجَ الكنايةَ المذكورة عن كونها ساذجةً إلى كونها مشوبةً بشيء من التصريح.

---

[1] في مفتاح العلوم المحقَّق: "تَنْتَقِلَ" بتاء الخطاب.

[2] الآية: ﴿**حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ**﴾[سورة البقرة ١٨٧/٢].

فإن قلتَ: إذا كان في الطويل ضمير يعود إلى زيدٍ مثلاً كان ذلك تصريحًا بطوله لا كنايةً عنه. والقياس على الآية يقتضي ذلك أيضًا[1].

قلتُ: إنّ اعتبار الضمير فيه مراعاةً لحُكمٍ لفظيٍّ: هو احتياج الصفة إلى ما يرتفع بها، وهي في المعنى مستندة إلى ما أُضيفتْ إليه[2].

ومن ثَمَّةَ قيل: المستند إلى الضمير هو طولُ النِّجادِ لا الطولُ مطلقًا فلا تصريحٌ حقيقةً، بل هناك شائبةٌ منه. وأمّا البيان في الآية أعني قوله: "من الفجر" فقد أفضى إلى ذكر الطرفين على وجهٍ يُنْبِئُ عن الحمل والتشبيه؛ فلذلك أخرجها عن الاستعارة بالكلّيّة.

قوله: (**تارةً يكون واضحًا**) وذلك بأن يَنْتَقِلَ الذهنُ من اللازم بلا واسطة إلى المطلوب انتقالاً بلا تأمّلٍ، كما في مثاليْ طول النِّجاد، وكثرة الإضياف، (**وتارةً خفِيًّا**) وذلك بأن يحتاجَ في الانتقال إلى نوع تأمّل، فلا يتيسّر لكلّ أحد، بل لمن له دقّة نظر كما في الكناية بِعِرَضِ القفاء عن البلاهة، وكما في الكناية بعِرَضِ الوسادة عن عِرَضِ القفاء، إذ لا واسطة في شيء من هاتين الكنايتيْن مع قلّة الوضوح، وأمّا إذا كُنِيَ بِعِرَضِ الوسادة عن البلاهة فإنّها تكون كنايةً بعيدةً بواسطة واحدة، فلا تكون ممّا نحن فيه وإنّما تحسن الكناية عن الكناية إذا كانت الثانية مشتهرةً جدًّا ملحقةً بالصرائح كعِرَض القفاء، فإنّه باشتهاره كنايةً عن البلاهة تَنَزَّلَتْ مَنْزِلَةَ البلاهة، وكذلك كثرة الأضياف مُنَزَّلَةٌ[3] منْزلةَ المِضياف[4]، فيحسن أن يُكَنَّى عن كثرة الأضياف بكثرة الرماد، ولا يحسن أن يُكَنَّى بكثرة الرماد عن كثرة إحراق الحطب تحت القِدر

قوله: (**بوساطة لوازمَ متسلسلةٍ**) اعتبر في البعيدة توسّط لوازمَ متعدّدةٍ متسلسلة مع تحقّق البعد بواسطة واحدة أيضا نظرًا إلى كثرة الأوّل[5] في الاستعمال كالأمثلة التي نُوردها، وقلّةِ الثاني كالمثال[6] الذي أشرنا إليه، فلا يلزم حينئذ أن يكون هناك كناية متوسّطة بين القريبة والبعيدة. قوله: (**ثمّ من كثرة الضِّيفان إلى أنّه مِضياف**) أورد كلمة "ثمّ" في الانتقال من الوسيلة إلى المقصود لِعُلُوِّ مرتبته، ولم يُوردْها في الانتقال من بعض الوسائل إلى بعضٍ. قوله: (**متوصِّلاً**

---

[1] هذه العبارت منقولة من التفتازاني موجزاً. انظر: المطول، ٤١٠.

[2] هذه العبارت منقولة من التفتازاني موجزاً. انظر: المطول، ٤١٠.

[3] في ج: تنَزَّل.

[4] في ج: الإضياف.

[5] أي: "عريض القفا" وهو كناية عن البلاهة.

[6] أي: "عريض الوسادة".

بذلك) أي بقولك: "جبانُ الكَلْبِ أو مهزولُ الفصيلِ". فإنّ كلَّ واحد منهما كناية عن كون مَنْ أُجْرِيَ عليه مضيافًا.

قوله:

وما يَكُ فِيَّ مِنْ عيبٍ[1] ... .

كلمة "ما" شرطيّة في محلّ الرفع على الابتداء وخبرها الجملة الشرطيّة مع جزائها، لأن العائد إليها في الشرط وحده. و"المرصد" موضِع التَّرقُّبِ، أي من دار شخص ذلك الشخص بمكان الترقّب، **(لأَنْ يَعُسَّ الكلبُ)** أي يطوفَ دون الدار، و**(الهريرُ)**: صوت الكلب دون نُباحِه من قلّة صبره على أَذًى من بَرَدٍ أو غيره[2]، وقيل: هريرُه: صوته للعضّ، ونُباحه: صوته للإعلام. ولفظة **(له)** مذكورة بعد لفظ الهرير، وبعد قوله: **(طبيعيًّا)** أيضًا، وقد كُتِبَ في بعض النسخ على الثانية علامةُ التصحيح دفعًا لتوهّم الزيادة سهوًا.

وقوله: **(مُشعِرٍ باستمرار تأديبٍ)** خبرُ **(فإنّ جُبْنَ الكلب)**، وضمير **(ساحتِه)** راجع إلى من هو بمَرْصَدٍ، وكذا ضمير **(وكونُه)** أي وكون من هو بمرصد، **(كذلك)** أي موصوفًا بكون ساحته **(مَقْصَدَ أدانٍ وأقاصٍ مشعرٌ بكمال)** شهرته بحسن القِرَى. فقوله: **(صاحبِ الساحةِ)** مُظْهَرٌ في موضع المُضْمَرِ، و**(المُتْلِيَاتُ)**[3] على صيغة الفاعل النُّوقُ التي تتلوها أولادُها، أي تتبعها، من "أَتْلَتِ النَّاقَةُ" صارتْ ذاتَ تِلْوٍ، أي تَبَعٍ. و"الصرف إلى الطبائخ" عِلّةٌ غائيَّةٌ للنحر، فيكون داعيًا إليه كالتأديب إلى الضرب. وقوله: **(فهُزالُ الفصيل)** جواب لقوله: **(وإذ لا داعيَ)**.

قوله: **(ومن هذا النوع)** أي ومن البعيد. وقوله:

فبابُك[4].............. ....

---

[1] تمام البيت:

وما يَكُ فِيَّ مِنْ عيبٍ فإنّي جبانُ الكلْبِ مَهْزُولُ الفصيلِ

البيت من الوافر، وهو لإبراهيم بن هَرْمَة شاعر من محضرمي الدولتين (ت ١٤٥ هـ). المفتاح: ٤٠٥؛ الإيضاح ٤٥٩/٢؛ دلائل الإعجاز ٢٠٠؛ نهاية الإيجاز ١٦١؛ الإشارات ١٩٢؛ المصباح ١٨٧؛ الطراز؛ ١٧٨/١، ٤٢٢؛ الحيوان، ٣٨٣/١.

[2] انظر: الصحاح، ٨٥٤/٢ مادة: (هرر).

[3] في نسخة مفتاح العلوم المحقَّقة: المُتْلِيات. انظر: المفتاح، ٤٠٥.

[4] تمام الأبيات:

لعبد العزيز على قومه وغيرِهِمُ مِنَنٌ ظاهرة

من قبيل الالتفات، (**أسهلُ**) أي من حيث الوصول والدخول إذ لا حاجب يَطْرُدُ الناسَ عنه، (**مأهولةٌ**) أي ذاتَ أهلٍ، ويُقال أيضًا: "دارٌ آهلةٌ" أي بها أهلها، و"عَمَرْتُ الخرابَ أعمُره عمارةً فهو عامرٌ" أي معمور، كدافق بمعنى مدفوق. قوله: (**و**[1] **اتصالِ أياديه لدى القريب**) ضمَّن الاتّصال معنى التوالي وإلاّ قال[2]: بالقريب. وقوله: (**ذلك الأُنْسَ**) إشارة إلى الأُنْسِ الذي هو فوق أُنْسِ الأُمّ بالابنة الزائرة، وهو مصدر آنِسًا، ولفظة "ذلك" بعد (**أُنسه**) صفة له، و"السُّدَّة" باب الدار على تَسَنِّي مَبَاغِيهم، أي تيسّر مطالبهم، و(**هناك**) إشارة إلى (**سُدَّة عبد العزيز**[3] **على ما أراد**) أي على ما أراده من وُفور (**إحسان عبد العزيز**....[١٢٢/أ] إلى آخره).

وضميرُ:

تراهَ[4]................ ....

للكلب، وكذا المستتر في: (**يُكَلِّمُه**)، والبارز لـ(**الضيف**)، (**وهو أعجمُ**) جملة حاليّة، والوجه في: (**زيادة اللطف**) أنّ تكليمَه إيَّاه من أجل حُبِّهِ له مع أنّه ليس من شأنه الكلامُ، فيه غرابةٌ مُسْتَمْلَحَةٌ ودلالة على أنّ أُنْسَه بالضيف كان أزيد ممّا ذكره نُصَيْبٌ. قوله: (**ومنه**) أي ومن هذا النوع البعيدِ (**قولُ ابنُ هَرْمَةَ:**

لا أُمْتِعُ)[5].................. ....

فبابُك أسهلُ أبوابهم ودارُك مأْهولةٌ عامرة
وكلبُكَ آنسُ بالزائرين من الأُمِّ بالابْنَةِ الزائرة

الأبيات من المتقارب، وهي لنُصَيْب بن رباح من موالي عبد العزيز بن مروان بن الحكم، أعتقه مروان فَصَبَّ عليه مدائحه وثناءه، كان شاعرًا مجيدًا توفي سنة (١٠٨هـ). المفتاح ٤٠٦؛ الإيضاح ٤٦٠؛ دلائل الإعجاز ٢٣١ ٤٦٠/٢؛ الإشارات ١٩٢؛ الطراز، ١٨٧/١.

[1] في ج: أو.

[2] في ج: لقال.

[3] هو: عبد العزيز بن مروان بن الحكم.

[4] تمام البيت:

تَراه إذا ما أَبصر الضيفَ مُبْصِرًا يُكَلِّمُه من حبّه وَهُوَ أَعْجَمُ

البيت من الطويل، وهو لإبراهيم بن هَرْمَة. انظر: ديوان بن هَرْمَة إبراهيم بن علي (تحقيق: محمد نفاع و حسين عطوان، دمشق)، ٨٢؛ المفتاح ٤٠٦؛ دلائل الإعجاز ٢٣١؛ الإيضاح ٤٦٠/٢؛ المصباح ١٨٨؛ الإشارات ١٩٢. في غير المفتاح "يكاد" بدلاً من "تراه".

[5] تمام البيت:

لا أُمْتِعُ العُوذَ بالفصالِ ولا أَبْتَاعُ إلاّ قريبةَ الأَجلِ

يقال: "أمتعه الله بكذا" إذا جعله مُتَمَتِّعًا به، و(**العُوذُ**): جمعُ عائذٍ وهي الحديثة العهدِ بالنِّتَاج من الإبل والخيل والظِّباء، و(**الفِصال**): جمع[1] فصيلٍ وهو ولد الناقة إذا فُصِلَ عن الأمّ، و(**قريبَةَ الأجلِ**) كناية عن سريعة النحر،(**فتَنْتَفِعَ**) بالنصب[2] على[3] جواب النفي، والمستتر فيه لـ"العُوذ" والباء في (**بها**) صلةُ الانتفاع، والضمير للفصال، و(**ما تَسْتَمْلِحُ**) عطف على (**إيّاها**) أي وما تَسْتَمْلِحه العُوذُ من حركات الفِصال (**لَدَيْها**).

قوله: (**ويَحتملُ**) يريد أنّ الظاهر كون الباء في "بالفصال" صلةَ "لا أُمْتِعُ" فيكون عبارةً عن نحر الفصال كما مرّ، ويَحتملُ الكلامُ أن يُجْعَل الباءُ للسببيّة على معنى "لا أُبْقِي العُوذَ بسبب فِصالها" فيكون عبارةً عن نحر العوذ كما قرّر. قوله: (**نظرًا لها**) أي لِلفِصال، وفي بعض النسخ "نظرًا لفصالها"، (**من هذه الجهة**) أي من جهة سلامتها عن النحر. قوله: (**و دلّ: بمعنى أنّه لا يُبقيها**) هذا على الوجه الأوّل تتمّة لقوله: (**لا يُبْقِي لها فِصالَهَا**). والضمير في (**لا يُبْقِيها**) وما بعده للفصال. وعلى الوجه الثاني تتمّة لقوله: (**لا أُبقي العُوذَ**) فالضمير لـ"العُوذ".

البيت من الطويل، وهو لإبراهيم بن هَرْمَة في ديوانه، ١٨٥؛ المفتاح ٤٠٧؛ الإيضاح ٤٦٠/٢؛ الإشارات ١٩٢؛التبيان ٤٠٩؛ المصباح ١٨٨.

[1] في ج: جميع.

[2] في ج:+ عطف.

[3] سقط من ي: على.

[القسم الثالث]

[الكناية المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف]

قال: (**القسم الثالث**[1]**: في الكناية المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف**) لم يُرِدْ بتخصيص الصفة بموصوفها تخصيصَها في الثبوت، أعني الحصر بل تخصيصَها في الإثبات أعني إثباتَ الصفة للموصوف وتقييدَها به سواء كان هناك قصدٌ إلى حصر أو لم يكن. وقد سبق نظيرُه في علم المعاني في إثبات المسند إليه، أعني ذكرَه، ويشهد لما ذكرناه أنّه جُعِلَ من جملة (**الطريق إلى تخصيص الصفة بالموصوف بالتصريح**) نحو: (**قولك: "سَمُحَ ابنُ الحَشْرَجِ"**[2]، و"**حَصَّلَ السَّماحةَ**"، و"**ابن الحَشْرَجِ سَمْحٌ**"). ولا شبهة في أنّه: لا حصر في شيء من هذه الأمثلة. قوله: (**فيقولَ**) بالنصب على أنّه جواب النفي، والمعنى: أراد أن لا يكون تصريحٌ يتسبَّب لأن يقولَ، ولا يجوز أن يكون منصوبًا معطوفًا على (**لا يُصَرِّحَ**) لفساد المعنى.

وقوله: (**فإنّ الطريقَ**) تعليل لاقتضاء التصريح بالتخصيص أن يُقال: (**السماحة لابن الحَشْرَجِ، والمروّة له، والنَّدَى له**)[3]، أو يقالَ مثل ذلك ممّا سيذكره، ومعنى: (**حَصَّلَ السماحة**) هو معنى "سَمُحَ"؛ فلذلك عدَّه من قبيل الإسناد. ألاَ ترى إلى قولهم: معنى ضَرَبَ فَعَلَ الضَّرْبَ، وإنّما جعل الصفة المشبّهة وما في حكمها داخلة في معنى الإسناد، لأنّ تضمُّنَها للضمير بوساطة مشابهتها للفعل. وفي قوله: (**بتقدير ضمير ابن الحَشْرَجِ في سَمْحِ العائدِ إليه**) إشارة إلى أنّ التصريح المعتبر في هذا المثال نسبةُ السماحة إلى الضمير لا نسبةُ الخبر إلى المبتدأ.

وقوله: (**كما هو**) متعلّق بقوله: (**أن لا يصرِّحَ**)، وأراد بـ(**جميع ما تقدّم من الأمثلة**) أمثلةَ القسم الثاني من الكناية، فإنّ الوصف في تلك الأمثلة مذكور بطريق الكناية، إلاَّ أنّ نسبته إلى

---

[1] سقط من ي: قال: القسم الثالث.

[2] ابن الحشرج من ولاة بني أميّة، اسمه عبد الله بن الحشرج الجعدي ، أمير نيسابور، وكان من سادات قيس ولي عمالة خرسان.

[3] هذه الأمثلة مأخوذة من البيت التالي:

إنّ السماحةَ والمروءةَ والنَّدَى ... في قُبَّةٍ ضُرِبَتْ على ابن الحَشْرَجِ

البيت من الكامل، وهو لزياد بن سلمى بن عبد القيس، أبو أمامة العبديّ المعروف بزياد الأعجم، شاعر أمويّ. وابن الحشرج هو عبد الله أمير نيسابور. المفتاح ٤٠٧؛ الإيضاح ٤٦٣/٢؛ نهاية الإيجاز ١٦١؛ المصباح ١٨٨؛ الإشارات ١٩٤؛ الطراز ١٧٨/١، ٤٢٢؛ معاهد التنصيص، ١٧٣/٢؛ القول الجيّد ٣٢٠ (الرقم: ٣٥٤).

موصوفه مصرَّحٌ بها كما أوضحه بقوله: (**أَوَ ما ترى**...إلى آخره) ولم يتعرّض لأمثلة القسم الأوّل، لأنّ الصفة هناك كالمجيء مصرَّح بها، وكذا نسبتُها إلى موصوفها، إلاّ أنّه عبَّر عن الموصوف بطريق الكناية فلا اشتباه فيها أصلاً، ولم يُرِدْ بـ(**طول النِّجاد**) خصوصيَّةَ هذه العبارة، بل أراد به ما يذكره في الكناية عن طول القامة ممّا يدلّ على طول النِّجاد، ولذلك بيَّنَ الحالَ في: (**طويلٌ نجادُه**)، و(**طويلُ النِّجادِ**)، ففي الأوّل أُضيفَ النِّجادُ الذي نُسِبَ إليه الطولُ إلى زيد، وذلك بحسب المعنى إضافةً لطول النِّجاد إليه، وحيث كان "طول النِّجاد" عبارة عن طول القامة إليه مصرَّحًا بها، وفي الثاني أُسند بحسب المعنى "طولُ النِّجاد" إلى ضمير زيد كما تحقَّقتَه، فيكون تصريحًا بنسبة طول القامة إليه أيضًا، ولمّا أُسند الأُنْسُ بحسب المعنى إلى الكلب الذي أضيف إلى (**عبد العزيز المخاطب**) فقد أُضيف إليه أُنْسُ الكلب القائمُ وُفُورَ الإحسان، وذلك تصريح بوُفُور إحسانه.

وقوله: (**ماذا صنع؟**) جواب (**حين أراد**) ولَمَّا لم يُقْصَدْ ههنا معنى استفهامٍ جاز أن يكون (**حين**) معمولاً لـ(**صنع**) أي: فإنّه حين أراد أن لا يُصَرِّحَ بتخصيص السماحة والمروَّة والنَّدى صَنَعَ صُنْعًا عجيبًا. وقوله: (**جَمع**...إلى آخره) بيان لذلك الصُّنْع العجيب، ولا امتناعَ في كون الصفات مجموعةً في قُبَّةٍ تبعًا لموصوفها؛ فلذلك كان الكلام محمولاً على الكناية دون المجاز.

قوله: (**أنّ محلّها ذو قبَّة**) وفي أكثر النسخ: (**أنّ محلَّها محلٌّ ذو قبَّة**)، والمقصود: الإشعار بِرِفْعَة شأن محلّ تلك الأوصاف، (**محاولاً بذلك**) أي طالبًا بكون محلّها ذا قُبّة اختصاصَ الأوصافِ[1] (**بابن الحَشْرَج**) لكونه رفيعَ الشأن ذا قبّة. ولّما لم يتمّ غرضُه بما ذكره جعل القبّة مضروبةً عليه فانتقل الذهن حينئذ إلى قيام تلك الصفات به. قوله: (**ومنها**) أي ومن أمثلة القسم الثالث، (**قولهم**) وهو أيضا لطيف كالمثال الأوّل، و(**المجدُ**) هو الشرف، ويقال: هما بالإباءِ والكرم والحَسَب للرجل في نفسه، ولا استحالة في كون الصفة بين الثوبَيْنِ تَبَعًا لموصوفها كما مرّ.

ومنشأ الظنّ الذي ذكره أنّ قولَهم: (**المجدُ بين ثوبيه والكرم بين بُرديه**)[2] مشتمل على ضمير الموصوف كاشتمال "طويلٌ نِجادُه" عليه، وهو فاسد، لأن الوصف أعني المجد والكرم مصرَّح به في قولهم ومُكَنًّى عنه في: "طويلٌ نِجادُه" وقد عرفتَ أيضًا أنّ نسبة طول القامة إلى الموصوف مصرَّح بها في: "طويلٌ نِجادُه" كما فصَّله ههنا، وليس في: (**قولهم**) تصريحٌ بنسبة المجد

---

[1] سقط من ج: الأوصاف.

[2] انظر: المفتاح ٤٠٨؛ الإيضاح ٤٦٣/٢؛ نهاية الإيجاز ١٦١.

والكرم إلى زيد مثلاً، إذ لم يُسند المجدُ إلى ثوبيْه ولا الكرمُ إلى برديْه حتّى يكون إضافة الثوبين والبردين إلى ضمير تصريحًا بنسبتهما إليه كما في " طويلٌ نِجادُه"، ولو كانتْ النسبة في: (**قولهم**) مصرَّحًا بها لَخَرَجَ (**قولهم**) من باب الكناية بالكلّيّة، إذ ليس للثوب مجد يُكَنَّى له عن مجد صاحبه، كما يُكَنَّى بطول النِّجاد عن طول القامة، فلا كنايةَ حينئذ في الصفة ولا في النسبة، ولو صَحَّ أن يُقال: "زيدٌ ماجدٌ بُرْدُهُ" لكان إسنادًا[١٢٢/ب] مجازيًّا لا كنايةً.

قوله: (**وهو أَلطفُ**) وذلك لاشتماله على مزيد مبالغةٍ في مجده بألطفِ وجهٍ. قوله: (**أثبتَ لابن العميد**[1] **مَسَاعِيَ**)[2] لأنّ إضافة المساعي -وهي المكارم- إليه يُفهم منها ثبوتُها له، وأمّا جعلُها (**نظامَ عِقْدٍ**) فمستفادٌ من حمل النظام على المساعي مع إضافته إلى عِقْدٍ، وكون (**مناط العِقْدِ جيدَ المجدِ**) يُعلمُ من استدعاء المجدِ دوامَه لجيده، فإنّه يُفهم منه ثبوتُه له بشهادة الفَحْوَى. قوله: (**فَنَبَّهَ بذلك**) أي بما ذُكر من إثبات المساعي وما يعقبه (**على اعتنائه بتزيين المجد، ونَبَّه بتزيينه إيَّاه على اعتنائه بشأنه، وعلى محبّته له**)، فإنّ الإنسان لا يُزَيِّن شيئًا إلاّ إذا اعتنى بشأنه وأحبَّه، (**ونبَّه بذلك على أنّه ماجد**)؛ لأنّ غير الماجد لا يعتني بشأن المجد ولا يُحِبُّه. وقيل: لأنّ الرجل بمساعيه إنّما يُزَيِّن مجدَه لا مجدَ غيره.

قوله: (**ولم يُقْنِعْه ذلك**) أي لم يُقنعْه في مدحه بالمجد إثباتُ مجده بالطريق المذكور، والظاهر من عبارته أنّ هناك كنايتين:

إحداهما: عن إثبات المجد له، كما قَرَّرَها.

والأُخرى: عن اختصاصه به، وهي: أنّه جعل (**حقيقةَ المجدِ**) بل جميعَ أفرادِها كما يقتضيه المقام الخطابيّ داعيةً لأنْ يدومَ ذلك العِقدُ لجِيدها، (**فنبّه بذلك الدعاءِ على**) طلبها (**دوامَ بقاءِ ابنِ العميدِ**)، لأن نظام ذلك العِقد مساعيه، فلا يُتصوّر دوامُه إلاّ بتبعيّة دوام بقائه، ونبّه بطلب دوام بقائه على انحصار تزيينه والاعتناء بشأنه فيه وإلاّ اُستُغنِيَ عنه بغيره، فلم يُطْلَب دوامُ بقائِه.

---

[1] ابن العميد: هو محمد بن الحسين، وزير البويهيّين، وزعيم كُتّاب القرن الرابع الهجري.

[2] البيت:

والمجدُ يدعو أنْ يدوم لِجِيدِه   عِقْدُ مَسَاعِي ابنِ العَميدِ نظامُهُ

البيت من الكامل، وقائله: زياد الأعجم من قصيدة له في مدح ابن العميد محمد بن الحسين، وزير البويهيين.
وورد البيت بدون النسبة في: المفتاح ٤٠٨؛ الإيضاح ٤٦٣/٢؛ التبيان ٤١٠؛ معاهد التنصيص ١٧٤/٢؛ المصباح ١٨٨. أسند محقّق المصباح (عبد الحميد هنداوي) البيت إلى زياد الأعجم. جِيدُه: عنقه، ومساعي ابن العميد: مكارمه وأَفْضَالُه. ومساعي: -جمع مسعاة- بمعنى: أفضال ومكارم.

وقوله: (**حتَّى أَحْكُمَ**) متعلّق بقوله: (**جَعل المجدَ المُعَرَّفَ**) أي حتَّى أحكمَ بما ذكره (**تخصيص المجد بابن العميد**) أي تقييدَه به وإثباتَه له، (**وأكّده أبلغَ تأكيدٍ**) حيث حصره فيه بعد تخصيصه به. قوله: (**وحاصله**) يعني أنّ حاصلَ معنى البيت ومُلخَّصَه ما ذكره، وإنّما قال: (**في المآل**) لأنّ تَزَيُّنَه[1] في الظاهر بِعقد مساعِيهِ نظامُه، إلاّ أنّه إذا حُقِّقَ رجع إلى تَزَيُّنِه به، ولا شكّ أنّ تزيّنه به من روادف حصوله له فصار كنايةً عنه، كما في قولك: (**تزيَّنَتِ الوزارةُ بفلانٍ، إذا حصلتْ له**)، وهذا الحاصل الذي قرَّره يدلّ على أنّ المقصود الأصليَّ إثباتُ المجد له لا حصرُه فيه.

قوله:

.... **إذا ما بيوتٌ بالَملامةِ حُلَّتِ**[2]

فيه قلبٌ اقتضاه جعلُ بيتها في المِصْرَاع الأوّل محكومًا عليه، وأصله: (**إذا ما حُلَّتِ المَلامةُ ببيوتٍ**). وقد يُتوهّم أنّ المذكور في الكتاب[3] هو: أنّ البيتوتةَ بمَنْجاةٍ من اللَّوْم كنايةً عن صفة العِفَّة وإسنادَها إلى بيتها كناية عن تخصيص تلك الصفة بها، ففي هذه الجملة كنايتان على طريقة قولك: "يكثُر الرمادُ في ساحة عمرو"،كما سيأتي. ويدفَعه أنّه جعل أوّلا كمالَ نجاتها عن أَنْ تُلامَ مقصودًا أصليًّا من الكلام على سبيل الكناية لا وسيلة إليه، وأنّه قال آخِرًا: (**تخصيصًا للنجاة عن اللّوم بها**)، فظهر أنّ ليس هناك كنايةٌ إلاّ عن تخصيص الصفة بها، وأنّ ما ذكره أوَّلاً من عَفافها إشارة إلى معنى كمال النجاة ولذلك عطف عليه (براءَةَ ساحتِها، وكمالَ نجاتِها) على طريقة التفسير. فتَبَصَّرْ واستَعِنْ في ذلك بقوله: (**قَصَدَ إلى نفس النجاة**[4] **عن اللّوم**...إلى آخره). قوله: (**على سبيل الكناية**) متعلّق بـ(**أن يُبَيِّنَ**)، و(**قَصَدَ**) جواب (**حين أراد**)، و(**قول ابن هانئ**[5]) عطف على (**قولُ الشَّنْفَرِي**).

---

[1] في ب: تزيينُه.

[2] صدر البيت:

يَبِيتُ بِمَنْجَاةٍ من اللَّوْمِ بيتُها ....

البت من الطويل، وهو للشَّنْفَري ثابت بن أوس الأزدي عاش ونشأ بين بني السلمان من بني فهم، من زملائه: تأبّط شرًّا. كان شاعرًا جاهليًّا عدّاء يُضرب به المثل. المفتاح ٤٠٩؛ الإيضاح ٤٦٥/٢؛ دلائل الإعجاز ٢٣٢، وفيه اللُّؤم بدل اللَّوْم؛ الإشارات؛ ١٩٥؛ المصباح، ١٨٩؛ التبيان ٤١١؛ الطراز، ٤٢٤/١.

[3] أي: مفتاح العلوم. انظر: المفتاح ٤٠٩.

[4] في نسخ مفتاح العلوم المحقَّقة: النَّجْوَة.

[5] تمام البيتين:

قوله: (**فإنّه أراد أن يجمعَ الجُودَ**) صرَّح بأنّ في البيت كنايتين، ففي المصراع الأوّل كنايةٌ عن الوصف، أعني اجتماع الجُود وعدمَ تفرُّقِه، فإنّ هذا الاجتماع يستلزم أن لا يَجوزه جودٌ، ولا يَحُلّ دونَه، وإلاَّ كان متفرّقًا لا مجتمعًا فعبَّر بهذا اللازم عن ملزومه، وأسنده إلى الجود دلالةً على عدم توزُّعه، وفي المِصْرَاع الثاني كنايةً عن تخصيص الجُود بالممدوح بجعله كائنًا في جهتة من حيث إنه "يصير الجُود حيث يصير" أي يسير حيث يسير. وقيل[1]: في الأوّل كناية عن اتّصافه بالجود، لأنّه إذا لم يَجُزْهُ ولم يَحُلّ في مكان دون مكان كان معه في مكان واحد، وفي الثاني كناية عن لزوم الجود له. ومعنى الاستدراك: دفع توهّم المفارقة عنه.

قوله: (**مُتَوَزِّعًا يقوم منه جزءٌ بهذا و جزءٌ بذاك**) هذا بيان لمعنى التوزّع الذي نفاه، ولا شكّ أنّ تنكير الجود في سياق النفي هو المناسب للمقام لاقتضائه أن لا يجوز ممدوحَه فردٌ من أفراده ولا يَحُلَّ أيضًا دونه. وقوله: (**تنبيهًا**) تعليل لـ(**نَفَى**)، و(**بذلك**) إشارة إلى: (**نفى أن يجوز ممدوحَه**) والمعنى: لم يَجُزْهُ شيءٌ من أفراد الجود، وإلاّ كان قائمًا بمحلٍّ هناك مخالف لمحلّ سائر الأفراد، فيلزم التوزّعُ، وكذا لم يَحُلَّ شيء من أفراده دونه لمثل ما ذُكِرَ، فيكون عدمُ توزُّعه مستلزمًا لكلّ واحد من عدم الجواز وعدم الحلول، فكَنَّى بمجموع العدمين (**عن عدم توزُّعه وتقسُّمه**)، ولك أن تقولَ: عدمُ توزّعه يستلزم انتفاء المجموع المركّب من الجواز والحلول دونه، فكَنَّى عنه بنفي هذا المجموع.

قوله: (**كنايةً**) مفعولٌ له، أي نفى أن يجوز ممدوحه للتنبيه المذكور، ونفى أن يَحُلَّ دونه لمثل ذلك التنبيه (**كنايةً بذلك**) أي بما ذكر من النفيَيْنِ. قوله: (**ثمّ خصَّصَه**) أي خَصَّصّ الجودَ، (**من بعدُ**) أي من بعد أن نفى عنه توزُّعَه. وقوله: (**بعد أن عرَّفه**) ظرفٌ أيضًا لـ"خَصَّصَه"، وإفادة اللام للاستغراق إنّما هي بمعونة المقام المشتمل على نفي التفرّق بين أفراده.

فتى يشتري حسن الثناء بماله ... ويعلم أن الدائراتِ تدور
فما جازه جودٌ ولا حلَّ دُونَه ... ولكن يصير الجودُ حيث يصيرُ

البيتان من الطويل، وهو لأبي نواس الحسن بن هانئ من قصيدة يمدح فيها الخصيب بن عبد الحميد أبو نصر، أمير مصر ,صاحب ديوان الخراج. انظر: ديوان أبي نواس الحسن بن هانئ (دار صادر، بيروت)، ٣٢٨؛ المفتاح، ٤٠٩؛ دلائل الإعجاز، ٢٣٢؛ الإيضاح، ٤٦٣/٢؛ التبيان، ٤٨٣؛ المصباح، ١٨٩، ٢١٥؛ الإشارات، ١٩٥؛ الطراز، ٤٢٣/١. جازه: تعدّاه وجاوزه. حلّ دونه: نزل بعيدا عنه.

[1] القائل هو الخطيب القزويني. انظر: الإيضاح، ٤٦٤/٢.

قوله: (**كنايةٌ عن ثبوته له**) أي ثبوته بأسره للممدوح وحده. قوله: (**ومنه**) أي ومن تخصيص الصفة بجهة مختصّة بشيء ليكون كنايةً عن ثبوتها له، و"مَظِنَّةُ الشيء" موقعُه ومكانه الذي يُظَنّ أنّه فيه. قوله: (**وليس**[1] **بذاك**) أي ليس المظنون بالذي ظُنَّ، أي: (**قسمًا رابعًا**)، إذ الكلام في كناية واحدة، وكما اجتمع كنايتان من قسمين في المثال المذكور اجتمع أقسامها الثلاثة[2] في مثل قولك: "كثُر الرماد في ساحة العالِم" أي زيدٍ إذا كان مشتهرًا به. قوله: (**والثاني تقييدُها**) أي تقييد كثرة الرماد بساحة عمرو، فإنّه كناية عن النسبة إلى عمرو.

وقوله: (**واعلم أنّ الكناية في القسم الثاني والثالث**) خَصَّهما بالذكر لأنّ الكناية في القسم الأوّل إنّما هي عن الموصوف، فوجب أن يكون مذكورًا كنايةً لا صريحاً. وقوله: (**فلان يصلّي ويزكّي**) من القسم الثاني لموصوف مذكور، لأنّه كَنَّى فيه بالتصلية والتزكية عن الإيمان، والمقصود: أنّ فلانًا مؤمن. وكذا "لُبْسُ الغِيَار" كناية عن اليهوديّة مسوقة لموصوف مذكور هو: فلان. والمراد بـ(**الأمثلة المذكورة**) ما تقدّمت في القسم الثاني من قوله: "فلان طويلٌ نجادُه" إلى آخره. وما تقدّمت في القسم الثالث من قوله: "إنّ السَّماحةَ" وأخواته، فإنّها كلُّها مسوقة لموصوفاتٍ مذكورة.

قوله: (**المؤمن هو الذي يُصلّي ويزكّي ولا يُؤْذِي أخاه المسلم**) لّما صُرِّحَ فيه بذكر الإيمان لم يكن يُصلّي وما عُطف عليه كنايةً عن الإيمان، بل كَنَّى ههنا بحَصْر الإيمان في غير المؤذي عن ملزومه الذي هو انتفاء الإيمان عن المؤذي مطلقًا، وقُصِدَ به التعريض بمُؤْذٍ معيَّن، فهذه كناية عن القسم الثالث مسوقةً لموصوف غير مذكور ونظيره: ﴿**هدىً للمتّقين**.[الذين يؤمنون بالغيب]﴾[سورة البقرة ٢/٢-٣]، (**إذا فُسّر الغيب**) بالمعنى المصدريّ، أعنيك (**الغيبة عن حضرة النبيّ**) -صلّى الله عليه[3]- أو عن[١٢٣/أ] جماعة المسلمين، إذ قد كنّى فيه باختصاص هداية الكتاب بالمتّقين الموصوفين عن ملزومه الذي هو انتفاء هدايته عن غيرهم مطلقًا، وقُصد به التعريضُ[4] بالمنافقين. وأمّا إذا فُسِّر الغيبُ بمعنى الغائب عن الحواسّ كالصانع وصفاتِه وأحوالِ

---

[1] في نسخة مفتاح العلوم المحقَّقة: فليس.

[2] ذكر الشارح الكنايات الثلاثة في هذا المثال في حاشيته على المطول. انظر: حاشية السيد على المطول، ٤١٢.

[3] في ج:+ وسلّم. في ب: ء م، أي: عليه السلام. في ف: عليه السلام.

[4] التعريض في الكلام: ما يُفْهِمُ به السامعَ مرادَه من غير تصريح. التعريفات ٨٥. والمعاريض: التورية بالشيء عن الشيء. انظر: معجم المصطلحات البلاغيّة وتطوّرها (للدكتور أحمد مطلوب) ٣٧٩-٣٨٢.

المَعاد وغيرِها فلا تعريضَ هناك، وإن شئتَ مثالاً من القسم الثاني لموصوف غير مذكور قلتَ: "الذي لا يؤذي هوالذي يصلّي ويزكّي" قاصدًا بحصر الإيمان في الذي لا يؤذي إلى نفيه عن المؤذي مطلقًا مُعَرِّضًا بِمُؤذٍ معيَّن، وأنتَ تعلم أنّ الموصوف إذا لم يكن مذكورًا لم يُتصوّر كون النسبة إليه مصرّحًا بها، فيستلزم حينئذ القسمُ الثاني من الكناية القسمَ الثالثَ منها.

[أنواع الكناية]

[تعريض /تلويح /رمز /إيماء]

قوله: (**متى كانت الكناية عُرْضِيَّةً**) أي مسوقةً لأجل موصوف غير مذكور (**على ما عرفتَ**)، (**كان إطلاق اسم التعريض عليها مناسبًا**)، لأنّ المقصود منها هو التعريضُ بما لم يُذكر. قوله: (**وإن كانت ذات مسافة قريبة**) يتناول ما لا واسطة فيه وما فيه واسطة واحدة، و(**الرّمز**) الإشارة بالشفة أو الحاجب، واستشهد بالبيت[1]، لأنّ المخافة تقتضي الإخفاء الدالّ على قريب المسافة، والضمير في:

أَبَيْنَ[2] ....

للنُّوق، (**وحسبك**) أي: كافيك في أنّهنّ لا يَزُرْنَ سوى كريم.

وقوله: (**غير خافٍ**) خبر (**فإنّه**) من خَفِيَ بالكسر، وأمّا المخفى فهو من خفاه أي أخفاه. قوله: (**كان إطلاقُ اسم الإيماء والإشارة عليها مناسبًا**) إمّا لأنّه إذا لم يكن قيد زائد كما في

---

[1] البيت:

رَمَزَتْ إليَّ مخافةً من بعلها   من غير أن تُبدي هناك كَلاَمَهَا

البيت لابن هانئ –كما عزاه إليه محقق المفتاح –، هو الحسن بن هانئ، أبو نواس شاعر الخمرة (الخمريات) والزهد المعروف.البيت بلا عزو في المفتاح ٤١١؛ والإيضاح ٤٦٦.

[2] تمام البيت:

أَبَيْنَ فَمَا يَزُرْنَ سوى كريم   وحسبك أن يَزُرْنَ أبا سعيدِ

البيت من الوافر، وهو لأبي تمّام. انظر: ديوان أبي تمام حبيب بن أوس الطائي (مكتبة محمد علي صبيح، القاهرة)، ٨٢؛ المفتاح ٤١١؛ الإيضاح ٤٦٧/٢؛ دلائل الإعجاز ٢٣٤؛ المصباح ١٩٠؛ الطراز ١٧٨/١. والضمير في "أبين" و"يزرن" يرجع إلى الإبل التي يصفها الشاعر. وأبو سعيد: هو: محمد بن يوسف الثغري الطائي.

التلويح والرمز، تعيّن الاسم الدالّ على مطلق الإشارة، وإمّا لأنّ هذا الاسم إذا أطلق تبادر منه القرب والظهور. وقيل: الأَولى أن يَخُصَّ الإيماءُ بما فيه شائبة الخفاء، فيبقى اسم الإشارة للباقي.

قوله: (**وكقول البُحْتُرِيّ**)[1] عطف على: (**كقول أبي تمّام**) مع تخلّل الفاصل الأجنبي، أعني: جواب الشرط. ولا يخفى أنّ قوله: (**ظاهر**) أقوى من قوله: (**غيرُ خافٍ**)، و"الباكر من الغيث"[2]: ما يأتي بُكرةً، يقال: أمحل البلدُ: إذا انقطع مطره، ويَبِسَ أرضُهُ من الكلأ فهو ماحلٌ. قال ابن السكِّيت: و لم يَقولوا "مُمْحِلٌ"، وربّما جاء ذلك في الشعر[3].

وقوله: (**كما ترى**) أقوى في الظهور من قوله: (**ظاهرٌ**). قوله: (**أظهر من الجميع**) وذلك لأنّه جُعِلَ فيه وُجُودُ مَسْلُمَةَ فيهم علَّةً لوجود الكريم فيهم، فلذلك أُنْكِرَ خُلُوُّهم عنه مع كونه منهم، وأمّا في الأوّل: فقد دُلَّ على كرم أبي سعيد بالزيارة المقيَّدة بحرف الاستقبال، وفي الثاني: إحالةً على رؤية المخاطب، وربّما يعاند، وفي الثالث: طلب تسقية أشراف بني حنبل على طريقة الدعاء، فجاز أن يُراد طلب جعلهم من الكرام.

قوله: (**وأمّا قوله**) إنّما فصله عمَّا قبله، لأنّ تخصيصَ الوصف فيه على أبلغِ وجهٍ وآكَدِه، ولأنّه من الظهور بحيث لا نسبة للجميع إليه. و:

.... النَّدَى[4] ....

---

[1] البيت هو:

أَوَ ما رأيتَ المجد ألقى رحله   في آل طلحةَ ثم لم يَتَحَوَّلِ

البيت من الكامل، وهو للبحتري في مدح محمد بن علي علي بن عيسى القمّي، وآل طلحة: أسرته. انظر: ديوان البحتري الوليد بن عبادة (تحقيق: حسن كامل الصيرفي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٧م، ١-٥) ١٧٤/٥؛ المفتاح ٤١١؛ الإيضاح ٤٦٧/٢؛ دلائل الإعجاز ٢٣٣؛ الطراز ٤٢٣/١.

[2] تمام البيتين:

إذا الله لم يسق إلا الكرام   فسَقَّى وجوهَ بني حنبلِ

وسَقَى ديارَهم باكرًا   من الغيث في الزمن الْمُمْحِلِ

البيتان من المتقارب، وهما لعبد الرحمان بن ثابت الأنصاري. ونسب إلى زهير بن عروة بن جَلْهَمة، شاعر جاهلي لقّب بزهير . المفتاح ٤١٢؛ الإيضاح ٤٦٧/٢؛ دلائل الإعجاز ٢٣٤؛ المصباح ١٩١؛ الإشارات ١٩٧.

[3] انظر: لسان العرب: ٤١٤٧/٦ مادة: (محل)، وقارن مع ماذكره الشارح. نقل الشارح هذه العبارت من اللسان ولم يذكره.

[4] تمام الأبيات:

سألتُ النّدى والجُودَ مَالِيَ   أراكُمَا تبدَّلْتُما ذُلاً بعزٍّ مؤبَّدِ

هو العطاء، و(**الجُود**) صفة راسخة تقتضي إفاضةَ ما ينبغي لا لِعِوَضٍ فهما مفهومان متغايران، فلذلك خُوطبا خطابَ الإثنين، يقال: "تبدَّلتُ الشيءَ بآخَرَ" أي أخذتُه بدلاً من الآخر، والمشهد: المحضر والمجلس، (**ونُعَزَّى**) صيغة المتكلّم على بناء المفعول من "عَزَّاه" حمله على العَزَاء وهو الصبر، و(**مسافةَ يومٍ**) أي مقدارَه مستعار من المكان، و(**ثمّ نتلوه**) عطف على (**أقمنا**). وقوله: (**في إفادة**) متعلّق من حيث المعنى بالظرف الواقع خبرًا بعد الفاء التي وقعت جوابًا لـ"أمّا" أعني قوله: (**على ما ترى**).

[التعريض بين الكناية والمجاز]

قال: (**واعلم أنّ التعريض تارة يكون**...إلى آخره) لم يُرد بقوله: (**وأردتَ المخاطب ومع المخاطب إنسانًا آخر**). وبقوله: (**وإن لم تُرِدْ إلاّ غير المخاطب**) أنّه يجوز لك أن تُريد تارةً بضمير المخاطب في (**آذيتَني فستعرف**) المخاطبَ وغيرَه معًا فيكون كناية، وتريد به أخرى غيرَ المخاطب وحده، فيكون مجازًا، إذ ليس بين المخاطب وغيره لزومٌ يُعْتَبَرُ في الكناية أو المجاز، بل أراد أنّ قولك: (**آذيتَني فستعرف**) كلام يدلّ عرفًا على تهديد المخاطب بسبب الإيذاء، ويلزمه لزومًا عرفيًّا تهديدُ المُؤذِي مطلقًا. فإن أُريد به تهديدُ المخاطب مع تهديد مُؤذٍ آخر كان كنايةً، وإن أُريد به تهديدُ غيره فقط كان مجازًا مركّبًا، ولم يتعرّض ههنا للقرينة في المجاز لشهرة أمرها، بل تعرّض لها في الكناية حيث قال: (**معتمِدًا على قرائن الأحوال**) لأنّ هذه الصورة ظاهرةٌ ظهورًا تامًّا في مجرّد الحقيقة الصريحة، أعني تهديدَ المخاطب وحده، فقد ظهر أنّ التعريض يجامع في الصدق كُلاًّ من الكناية والمجاز الصادقين بدونه، فبينه وبين كلّ منهما عموم من وجه هذا ما فهموه من كلامه، وإن شئتَ حقيقةَ الحال فَاسْتَمِعْ لما نذكره.

قال صاحب الكشّاف[1]: "فإن قلتَ: أيُّ فرقٍ بين الكناية والتعريض؟. قلتُ: الكناية إن تذكرْ الشيء بغير لفظه الموضوع له، والتعريضُ أن تذكر شيئًا تدلّ به على شيء لم تذكره، كما

وما بال ركن المجد أمسى مُهَدَّمًا	**فقالا: أُصِبْنَا بابن يحيى محمّدِ**
فقلتُ: فهلاّ مُتُّما عند موته	**فقد متُما عَبْدَيْهِ في كلّ مشهدِ**
فقالا: أقمنا كي نُعَزِّي بفقده	**مسافةَ يومٍ ثمّ نتلوه في غَدِ**

الأبيات من الطويل، وقائله غير معروف. انظر: المفتاح ٤١٢؛ دلائل الإعجاز ٢٣٤ وعزاه لقول بعض البرامكة؛ المصباح ١٩١. ومحمّد هو: محمّد بن يحيى بن خالد بن برمك. والده وزير الرشيد ومؤدّبه وأخواه الفضل وجعفر وزيرا الرشيد أيضًا.

[1] انظر: الكشاف، ٣٧٢/١-٣٧٣.

يقول المحتاج للمحتاج إليه: جئتُك لأُسَلِّمَ عليك، وكأنّه إمالة الكلام إلى عُرْضٍ بدل على الغرض ويسمّى التلويحَ، لأنّه يلوّح منه ما يُرِيدُه".

وقال ابن الأثير[1] في المثل السائر[2]: «الكناية: ما دلّ على معنًى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما، وتكون في المفرد والمركّب، والتعريض هو اللفظ الدالّ على معنًى لا مِن جهة الوضع الحقيقيّ أو المجازي، بل من جهة التلويح والإشارة، فيختصّ باللفظ المركّب كقول من يتوقّع صلةً: "والله إنّي محتاجٌ" فإنّه تعريض بالطلب مع أنّه لم يُوضَعْ له حقيقةً ولا مجازًا، وإنّما فُهِم المعنى من عُرْض اللفظ أي جانبه». هذه عبارتهما، فنقول: المقصود مِمّا ذُكر في الكشّاف هو الفرق بين الكناية والتعريض كما صُرِّحَ به في السؤال. فلا يُنقض ما ذكره في حدّ الكناية بالمجاز.

وقد عُلِمَ من كلامه في الفرق أنّ الكناية مستعملة في غير ما وُضعت له، وأنّ اللفظ في التعريض مستعمل في معنًى دُلّ بذلك المعنى على معنًى آخر لم يُذكر، فلم يكن اللفظ هناك مستعملاً في المعنى الآخر الذي هو المعرَّض به، وإلاّ كان المعنى الآخر مذكورًا بذلك اللفظ المستعمل فيه، بل دُلّ على المعنى الآخر بذلك المعنى المذكور بمعونة السياق؛ ولذلك قال: "وكأنّه إمالة الكلام إلى عرض" أي جانب، وأشار به إلى وجه اشتقاق التعريض، ولا شكّ أنّ المعنى المستعمل فيه يكون وَاقِعًا تلقاء الكلام على طريق الاستقامة لا في جانب منه حتّى يُمال الكلامُ إليه، وكذا كلام ابن الأثير يدلّ بصريحه على أنّ المعنى التعريضيَّ لم يُستعمل فيه اللفظ، بل هو مدلول عليه إشارةً وسياقًا.

فإذًا الصوابُ [١٢٣/ب]: ما لَخَّصَه بعضُ الفضلاء[3] من أنّ اللفظ المستعمل فيما وُضِع له فقط هو الحقيقة المجرّدة، ويقابلها المجاز.

---

[1] هو: مبارك بن محمد بن محمد الشيباني أبو السعادات مجد الدين ابن الأثير الجزري الشافعي كاتب الإنشاء بالموصل (٥٤٤-٦٠٦هـ/١١٤٩-١٢٠٩م) له من التصانيف: "كتاب النهاية في غريب الحديث"، و"المثل السائر"،و"الباهر في النحو"، و"البديع شرح فصول ابن الدهان في النحو"، و"تهذيب فصول ابن الدهان"، و"جامع الأصول لأحاديث الرسول" جمع بين الصحاح الستة، و"صناعة الكتاب"، وغير ذلك انظر: هدية العارفين ٢/٢؛ معجم المؤلفين ١٨٤/٨.

[2] انظر: المثل السائر: ٥١/٣-٥٣، ٥٦-٥٧. لم ينقل الشارح كلامه بالضبط.

[3] يقصد الشارح بـ"بعض الفضلاء" صاحبَ الحاشية على الكشّاف المسمى بـ"الكشف على الكشّاف". انظر: حاشية السيد على المطول، ٤١٢.

وأمّا الكناية فمستعملةٌ فيما لم تُوضَعْ له أصالةً وفي الموضوع له تَبَعًا. والتعريض يُجامع في الوجود كُلاًّ من هذه الثلاثة، وذلك بأن يُقصد بنفس اللفظ معناه حقيقةً أو مجازًا أو كنايةً، ويُدَلُّ بسياقه على المعنى المُعَرَّض به، فلا يوصف اللفظُ بالقياس إلى المعنى التعريضيِّ بحقيقةٍ ولا مجازٍ ولا كنايةٍ لفقدان استعمال اللفظ فيه مع كونه معتبرًا في حدود هذه الثلاثة، فلا يكون اللفظ بالقياس إلى معناه الحقيقيّ أو المجازيّ أو المكنيّ عنه تعريضًا، بل لا بدّ أن يكون هناك معنىً آخر.

فإذا قلتَ: {المسلم من سلم المسلمون من لسانه[1] ويده"[2]} وأردتَ به التعريضَ، فالمعنى الأصليّ: انحصار الإسلام فيمن سلموا منه، والمعنى المُكَنَّى عنه المستلزم للمعنى الأصليّ هو انتفاء الإسلام عن المؤذي مطلقًا وهو المقصود من اللفظ استعمالاً. وأمّا المعنى المُعَرَّض به المقصود من الكلام سياقًا: فهو نفي الإسلام عن المُؤذي المعيَّن. وقِسْ على ذلك حال الحقيقة والمجاز إذا قُصد بهما التعريضُ.

ثمّ إنّ المجاز قد يصير حقيقةً عرفيّةً بكثرة الاستعمال، ولا يخرج بذلك عن كونه مجازًا بحسب أصله، وكذلك الكناية قد تصير بكثرة الاستعمال في المكنَّى عنه بمنْزلة التصريح، كأنّ اللفظ موضوع بإزائه فلا يلاحظ هناك المعنى الأصليّ بل يُستعمل حيث لا يُتصوّر فيه المعنَى الأصليُّ أصلاً كالاستواء على العرش وبَسْطِ اليد إذا اُستعملا في شأنه تعالى. ولا يخرج بذلك عن كونه كنايةً في أصله وإنْ سُمِّيَ حينئذ مجازًا متفرَّعًا على الكناية، وكذلك التعريضُ قد يصير بحيث يكون الالتفات فيه إلى المعنى المعرَّض به كأنّه المقصود الأصليّ الذي اُستعمل فيه اللفظ، ولا يخرج بذلك عن كونه تعريضًا في أصله، كقوله تعالى: ﴿**ولا تكونوا أوّل كافرٍ به**﴾[سورة البقرة ٤١/٢] فإنّه (تعريض بأنّه كان يجب عليهم أن يُؤمنوا به)[3] قبل كلّ أحد، وهذا المعنى المعرّض به هو المقصود الأصليّ ههنا دون المعنى الحقيقيّ.

وإذا تحقّقتَ ما تلوناه علمتَ أنّ قولَه: (**التعريضَ تارةً يكون على سبيل الكناية وأخرى على سبيل المجاز**) لم يُرِدْ به أنّ اللفظ في المعنى التعريضيّ قد يكون كناية وقد يكون مجازًا كما

---

[1]. في ف: من يده ولسانه.

[2]اقتباس من الحديث النبويّ رواه عبد الله بن عمر، وتمام الحديث: "...والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه". أخرجه البخاري في الإيمان باب ٥، والرقاق باب ٢٦؛ ومسلم في الإيمان حديث ٦٤، ٦٥؛ وأبو داود في الجهاد باب ٢؛ والترمذي في القيامة باب ٥٢، والإيمان باب ١٢؛ والنسائي في الإيمان باب ٨، ٩، ١١؛ وأحمد في المسند ١٦٠/٢.

[3] ما بين القوسين منقول من الزمخشري. انظر: الكشاف، ٢٧٦/١.

توهَّموه، وشَيَّدُوه: بأنّ اللفظَ إذا دلّ على معنًى دلالةً صحيحةً فلا بدّ أن يكون حقيقةً فيه أو مجازًا أو كنايةً، فإنّ تشييدَهم هذا منقوض بمستتبعات التراكيب المستفادة منها على سبيل التبعيّة كما مرّتْ، ومنقوض أيضًا بالمعنى المعرَّض به فإنّه وإن كان مقصودًا أصالةً إلاّ أنّه مدلول عليه بالسياق لا باستعمال اللفظ فيه كما عرفتَه، بل أراد: أنّ التعريض قد يكون على طريق الكناية في أن يُقصد به المعنيان معًا، وقد يكون على طريقة المجاز بأن يُقصد المعنى التعريضيّ وحده.

فقولك: (**آذَيْتَنِي فَسَتَعْرِفُ**) إذا أردتَ به تهديدهما معًا كان على طريقة الكناية إلاّ أنّ تهديد المخاطب مراد باللفظ استعمالاً وتهديدَ غيره مراد سِياقًا، وإذا أردتَ به تهديدَ غيره فقط وهو المعنى المعرَّض به كان على طريقة المجاز، ولا يخرج بذلك عن كونه تعريضًا كما تحقَّقتَه، وللتنبيه على هذا المعنى المراد زاد لفظَ (**على سبيل**) في الموضعين فتَنَبَّهْ.

قوله: (**فتَأَمَّلْ**) أي تَأَمَّلْ المثال الذي أوردناه للتعريض (**وعلى هذا**) الذي ذكرناه فيه، (**فقِسْ**) حالَ سائر الأمثلة وفَرِّعْها عليه، فقد نَبَّهْتُك على ما هو الأصل: (**من أنّ التعريضَ تارةً يكون على سبيل الكناية وأخرى على سبيل المجاز**).

[المجاز أبلغ من الحقيقة، والاستعارة أقوى من التصريح]

قال: (**واعلمْ أنّ أربابَ البلاغةِ، وأصحابَ الصِّياغةِ**[1] **للمعاني مُطبقون**) نسبةُ الإطباق على ما ذكره إلى أرباب البلاغة المكتسَبة، أعني علماءَ البيان ظاهرةٌ، وأمّا أرباب البلاغة السليقيّة فهم أيضًا مُطبِقون على ذلك بحسب المعنى، لأنّهم كانوا يعلمون هذه المعاني مُجملةً، ويَعْتَبِرُونها في موارد الكلام، وإنْ لم يَعلموا هذه الاصطلاحاتِ وتفاصيلَها. و(**أبلغُ**) من المبالغة لا من البلاغة، أي المجازُ أكملُ وأقوى في الدلالة على ما أُريد به من الحقيقة على ما أُريد بها، ومعنى (**أوقعُ**) أشدّ تمكينًا وتأثيرًا في النفس.

وقوله: (**ذاكرًا**) حال من ضمير (**قولك**)، و(**الملزومُ**) الذي هو شاهد وإنْ لم يكن مرادًا بحسب المعنى إلاّ أنّ لفظه مذكور. فإذا قيل: (**رَعَيْنا الغيثَ**) فكأنّه قيل: هناك غيثٌ نشأ به نباتٌ رعيْناه، وإنّما قال: (**باعتبار واحد**) لأنّه إذا تعدّد الاعتبار كالعادة والعقل مثلاً لم يكن هناك استحالةٌ، بل جاز أن يكون ملزومًا بحسب أحدهما وغيرَ ملزوم بحسب الآخر.

[1] في ب: الصناعة.

قوله: (**أحدهما: أنّ في التصريح بالتشبيه اعترافًا بكون المشبّه به أكملَ**) يعني وليس في الاستعارة هذا الاعتراف، بل فيها ادّعاء أنّ المشبّه من جنس المشبّه به وإنكارُ أن يكون شيئًا غيرَه، فلا يُتصوّر تفاوُتٌ في وجه الشبه.

قوله: (**نظير ما تقدَّم**) حكم أوَّلاً بأنَّ السبب في كون الكناية أوقعَ من الإفصاح هو نظير ما تقدَّم في المجاز نظرًا إلى أنّ (**الانتقال**) في الكناية (**من اللازم**)، ثمّ أضرب عنه بقوله: (**بل عينُه**) نظرًا إلى ما عَقَّبه به من بيان أنّ الانتقال فيها أيضًا من الملزوم بنوع تصرّف، وذلك لأنّ اللازم ما لم يعتبر معه ما يصير به مساويًا لملزومه المعيَّن لم يُتصوَّر منه انتقالٌ إليه لاستحالة الانتقال من العامّ باقيًا على عمومه إلى الخاصّ. وقد سبق تتمّة الكلام فيما سلف. والواو في قوله: (**ومع الإفصاح**) لِعَطْفِ قولِه: (**مُدَّعًى لا بِبَيِّنَةٍ**) على قوله: (**مُدَّعًى بِبَيِّنَةٍ**)، والظرفان، أعني: (**معها**) و(**مع الإفصاح**) معمولان للمعطوف عليه والمعطوف.

قوله: (**في هذين الأصليْن**) أي المجاز والكناية، وخصَّهما بالذكر لأنّه قرّر فيهما كلام السلف ورتَّب فيهما الأنواع، وذيّل الأنواع (**بما كان يليق بها**)، وطبّق بعضها بالبعض , ووفّى كلَّ واحد من التقرير والترتيب والتذييل والتطبيق حقَّه على الوجه الذي يُوجبُه مقتضى صناعة البيان ولم يكن له أمثالُ هذه التصرّفات في أصل التشبيه، لأنّ مباحثه كانت مستوفاةً مرتّبة على ما ينبغي في كلامهم، فأشار إلى: أنّ ما أورده في هذين الأصلين محمود عند ذوي البصائر.

ووصّاهم: (**أن لا يَتَّخذوا ذلك**) أي ما ذكره من إيراث كلامه (**نوعَ استمالة**)، وَفَوَاتِهِ (**في كلامهم مَغْمَزًا للسلف**)، أي موضِعَ قَدْحٍ وطَعْنٍ فيهم، ولا (**فضلاً**) له (**عليهم**) لأنّهم كانوا مخترعين للفنّ ففعلوا ما تَفِي به القوّةُ البشريّة، ومَهَّدوا لنا مَوَائِدَ فوائِدِهِمْ فَلَزِمَنا أن نُقَرِّرَها أحسنَ تقرير، ونُرتِّبَها أبلغَ ترتيب، ونُطَبِّقَها أفضلَ تطبيقٍ، ونُضيفَ إليها ما يَزْدَادُ به حسنُها ورَوْنَقُها، فالفضلُ لهم، ونحن مُقْتَدُونَ بهم، ومُهتدون بهدايتهم. قوله: (**متى كانوا**) ظرف لقوله: (**أن يَزِلَّ**) مِنْ: "زَلَّ عنه الشيءُ" إذا فاتَه، (**وإنّما يُستَبْدَعُ ذلك**) أي[1]: أن يَزِلَّ ما هو أشبهُ (**ممّن زَجَّى**[2] **عمرَه**) أي أمضاه على مَهَلٍ. وكلمة (**تلك**) صفة لـ(**مائدهم**). وقوله: (**ثمّ لم يَقْوَ**) استبعادٌ.

[1] سقط من ج: أي.

[2] زجَّى الشيء: سهَّله. "زجّيتُ أيامي": أي دافعتُها بوقت قليل. انظر: المعجم الوسيط، ٣٩٠/١ مادة: (زجو).

وأصولُ الفنّ: ما يُبْتَنَى عليه جزئيّاتُه. وقواعدُ الأصول: ما تُبْتَنَى هي عليه، والضمير في (**أبوابِها وفصولِها**) و(**تَفَارِيعِها**) للأصول، وفي (**أمثلتها**) و(**بِها**) للتفاريع وحدَها أو مع الأصول، وفي (**تَلَقُّطِها**) و(**مَلاقِطِها**) للأمثلة، وفي (**بِها**) للمثلة أيضًا أو للمَلاَقِطِ. و(**مع تَشَعُّبٍ**) متعلّق بقوله: (**في اختراعه**) وما عطف عليه، وضمير (**تَفَنُّنِها**) لـ"الشُّعَبِ" أو لـ"هذا[١٢٤/أ] النوع" باعتبار ما وقع حالاً منه، أعني (**أَفَانِين**). وقوله: (**فعلوا**) خبر (**كانوا**) مع تَعَرِّيه عن لفظة "قد "، و(**إذْ ذاك**) ظرف لقوله: (**وَفَتْ**) أي إذ ذاك الاختراع حاصلٌ.

[الخلاصة]

قوله: (**وأمّا بعدُ: فإنّ خلاصة الأصليْن**) هذا ضبطٌ إجماليٌّ لِمَا فصَّله من مباحث الأصلين، ومثلُ ذلك يُسمَّى فَذْكَلَةً[١] عند الحُسَّاب. و لم يتعرّض ههنا أيضًا لخلاصه التشبيه لكونها مُتّضحةً مضبوطةً. وقوله: (**لا تُفيد البتَّةَ إلاّ بالوضع**) إشارة إلى ردّ الدلالة الذاتيّة. قوله (**فالأوّل هو: الحقيقةُ في المفرد**) أراد به ما يقابل الحقيقةَ في الجملة، أعني الإسناد. وكذا الحال في قوله: (**والثاني هو: المجاز في المفرد**). قوله: (**ولا بدّ له**) أي للثالث الذي هو الكناية من دلالة حال لِيُعْلَمَ بها أنّ معنى معناها مرادٌ أيضًا، ولولا ها لم يُعلم إلاّ قصدُ معناها وَحْدَه. فإذا قلتَ مثلاً: "فلانٌ كثيرُ الرمادِ" في مَعْرِض المدح كان كنايةً عن كونه مِضْيافًا بخلاف ما إذا قلتَه في حمّاميّ. وأراد بـ"الحقيقة" في قوله: (**تشتركان في كونهما حقيقتين**) ما يتناول الحقيقة التي أريد بها معناها وحده، أعني الحقيقة التصريحيّة وما يُراد بها معناها ومعنى معناها معًا، أعني الكناية، فإنّها داخلة في الحقيقة المفسَّرة بما يُرادُ بها معناها الأصليُّ بلا تقييد بعدم إرادة غيره، كما أشيرَ إليه في حدّ الحقيقة. وقد صرّح ههنا بأنّ المعنى الأصليّ مرادٌ في الكناية قطعًا، وقد مرَّ فيه كلامٌ.

والمجاز المرسل هو: الخالي عن المبالغة في التشبيه، فيكون غيرُ المفيد داخلاً فيه، كما سيُصَرِّحُ به، وإثباتُ ما هو مختصّ بالمشبّه به للمشبّه في مثل قولك: "نَطَقَتْ الحالُ" إذا حمل على المكنيّة، ونسبتُه إليه في مثل قولك: "مخالب المنيّة".

قوله: (**دون رأينا**) إشارة إلى ما اختاره من ردّ المجاز العقليّ إلى الاستعارة بالكناية، فليس عنده مجاز عقليّ، بل المجاز كلّه عنده لغويٌّ. وقوله: (**على وِفْقِ عقلك وعلمك**) إشارة إلى أنّ المعتبر مُوافقةُ ما عند المتكلّم ومخالفتُه كما مرّ، وفي عبارته إشعار بأنّ الاسنادَ هو المتّصف بالحقيقة

[١] الفَذْلَكَةُ: مجمل ما فُصل وخلاصته (محدثة). المعجم الوسبط، ٦٧٨/٢ مادة: (فذذ).

والمجاز العقليَّين أصالةً. وقوله: (**بإفادة مُسْتَلْزَمٍ**) على صيغة اسم المفعول هو الرواية ومعناه اللازم، وفي بعض النسخ على صيغة اسم الفاعل ومعناه الملزوم، وكلاهما صحيح بحسب المعنى. فإنّ مبنَى الكناية على الانتقال من اللازم إلى الملزوم وما لها الانتقال من الملزوم إلى اللازم. قوله: (**والأولى**) أي الحقيقة في الجملة المقرونة بإفادة لازمٍ داخلةٌ في الكناية، لأنّها يكون كنايةً عن النسبة. فإذا قلتَ: "نَجَى بيتُها عن اللوم" قاصدًا به إفادةَ نجاتِها عنه كان كنايةً عن النسبة. وإذا قلت: "نَجَتْ عن اللوم" كان تصريحًا بها، فالحقيقة في الجملة على قياس الحقيقة في المفرد تنقسم إلى التصريح والكناية.

[البلاغة]

قوله: (**وإذ قد عرفنا**) قد يتوهّم أنّه بالتشديد من التعريف، والصواب أنّه بالتخفيف من المعرفة كما يشهد له قوله: (**وحصل لنا العلم بتفاوت التشبيه**). وقوله: (**وقضينا الوطَرَ عن كمال الاطِّلاع**) بتشديد الطاء، ومقصوده بهذا الكلام تمهيدُ ضبط يُتوصَّل به إلى شروعه في تعريف البلاغة، كأنّه قال: لّما فرغنا عن معرفة مقاصد علم البيان بعد فراغنا عن معرفة خواصّ التراكيب في علم المعاني كان لنا أن نُبَيِّن ونوضِّح البلاغة التي يُتوصّل بهذين العلمين إلى تحصيلها، وهي المقصودة منهما.

قوله: (**وعرفنا فيهما**) أي في الحقيقة في المفرد والحقيقة في الجملة (**التصريحَ والكنايةَ**). قوله: (**ومن الأصليّة والتبعيّة على رأي الأصحاب دون رَأْيِنَا**) إشارة إلى ما اختاره من ردّ التبعيّة إلى المكنيّة. وقوله: (**إلى الضعف والقوّة**) إشارة إلى مراتب التشبيه المذكورة في مباحثه، وإنّما تعرّض للتشبيه في هذا الضبط لكونه مذكورًا في حدّ البلاغة، وبهذا يُعلم أنّه من مقاصد علم البيان حقيقةً لا ادّعاءً. والتشبيه المرسل ما ليس تمثيلاً، والتمثيل الساذِج ما ليس على سبيل الاستعارة.

[تعريف البلاغة]

قال[1]: (**فنقول: البلاغة هي بلوغ المتكلّم**) هذا تعريف لبلاغة المتكلّم لا لبلاغة الكلام، أي هي: (**بلوغ المتكلّم في تأدية المعاني**) بتراكيبه (**حدًّا له اختصاصٌ بتوفية خواصّ التراكيب**) المذكورة في علم المعاني (**حقّها، وبإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية**) المعلومة في علم البيان (**على وجهها**)، فالمراد بالتراكيب التي أضاف إليها الخواصَّ ههنا ما فسّره في صدر المقدّمة: (**بالتراكيب الصادرة عمّن له فضل تمييز ومعرفة**) بعد إضافة الخواصّ إليها، وليس قوله هناك (**وهي تراكيب البلغاء**) داخلاً في تفسيرها، بل هو حكم على تلك التراكيب بأنّه يصدق عليها تراكيب البلغاءِ بمعنى أنّهما متساويتان صدقًا، لا أنّهما متّحدتان مفهومًا، فلا يلزم حينئذ أن يكون مفهومُ البلغاء مأخوذًا في تعريف البلاغة حتّى يُرَدَّ عليه: أنّه تعريف دَوْرِيّ ضرورَةَ أنّ مفهومَ البلغاء تتوقّف معرفتُه على معرفة البلاغة، فيحتاجَ حينئذ إلى أن يُجابَ عنه: بأنّ معرفةَ البلغاء تتوقّف على معرفة البلاغة بوجه ما لا على معرفتها بهذا الوجه.

---

[1] في ب: قوله.

وقد يُجاب أيضًا[1]: بأنّ المراد بالتراكيب ههنا تراكيبُ المتكلّم، وليس بشيء إذ لم يُعرف لها خواصٌّ حتّى تُضافَ إليها. لا يقال: كيف يتصوّر توفيةَ المتكلّم خواصّ تراكيب غيره حقّها؟. لأنا نقول: لا نريد بها أنّه يُوَفِّيها حقّها بحسب أشخاصها، بل بحسب أنواعها على معنى: أنّه يُورِد تراكيبه[2] مشتملةً على أمثال تلك الخواصّ الموجودة في تراكيب غيره اشتمالاً على ما هو حقّها هناك، وكذا الحال في إيراد تلك الأنواع على وجهها فتراكيب المتكلّم مفهومة من قوله: (**تأديةِ المعاني**) كما أشرنا إليه لا من قوله: (**خواصِّ التراكيب**).

قوله: (**ولها، أعني البلاغةَ**) يريد بها بلاغةَ الكلام المفهومةَ من حدّ بلاغة المتكلّم، أعني كون الكلام بحيث وُفِّيَ فيه خواصُّ التراكيبِ حقَّها، وأوردَ فيه أنواعُ التشبيه والمجاز والكناية على وجهها، وعدمُ تَرَائي نارَيْ طرفيْها عبارة عن غاية البعد بينهما، وما ذُكِرَ من التباين بين الطرفين والتفاوُتِ في البلاغة على مراتِبَ بينهما تفوت الحصرَ إنّما هو بحسب التفاوت في معرفة كمّيّات الأحوال ومقتضياتها، والاقتدار على رعايتها كما هو حقّها، وبحسب التفاوت في معرفة [١٢٤/ب] أنواع التشبيهات والمجازات والكنايات، والقدرةِ على إيرادها على وجهها.

وقد أُشير فيما سبق إلى: أنّ مجرّد الإحاطة بقواعد هذين العلمين لا يفيد ذلك، بل لا بدّ معها من فضلٍ إلهيٍّ وَجدٍّ بليغٍ، ومع ذلك أيضًا فهناك مراتبُ من الرعاية واللإيراد المذكوريْن لا يَفِي بها علم البشر أصلاً، ولا تدخل تحت قدرته قطعًا، وهي المسمّاة بحدّ الإعجاز[3]، أي المرتبة التي يَعْجزُ البشرُ عن الإتيان بمثلها، وهذه المرتبة تشتمل على شيئين:

١-[الأوّل][4]: (**الطرف الأعلى**) من البلاغة، أعني ما تنتهي إليه البلاغة، ولا يُتَصَوَّر تجاوُزُها إيّاه.

والثاني: ما يَقْرُبُ من الطرف الأعلى، أعني المراتب العلّيّة التي تتقاصر القوى البشريّة عنها أيضًا. ألا تَرَى أنّ آياتِ الكلام المجيد بأسرها في مرتبة الإعجاز مع كونها متفاوتَةً في طبقات البلاغة؟ ولقد أحسن من قال[5]:

---

[1] هذا جواب الشارح على ما ذكره التفتازاني. انظر: المطول: ٣٦٠.

[2] في ج: تركيبه.

[3] في ب: الإيجاز.

[4] في ف ي ج ب: الأوّل.

[5] البيتان بالفارسيّة، وهما للحكيم **أوحد الدين محمد بن محمد بن علي الأبيوردي الأنوري** (ت١١٨٩/٥٨٥). فقد ذكر لفظ" **مَانَنْدِ**" مكان "**چون**" انظر: ابن **كمال پاشا**: شمس الدين أحمد بن سليمان

دَرْ بَيَانُ ودَرْ فَصَاحَتْ كَيْ بُوَدْ يَكْسَان سُخَنْ   گَرْچه گُويَنْدَه بُوَدْ چون جاحِظ وچون أَصْمَعِي

دَرْ كَـــلاَم اِيزْدِ بيجونْ كِه وَحِي مُـــنْزَلَسْت   كَيْ بُوَدْ ﴿تَبَّتْ يَدَا﴾ چون ﴿قيل يَا أَرْضُ ابْلَعِي﴾

وأمّا الطرف الأَدْنَى من بلاغة الكلام، أعني قدرًا من البلاغة، (**إذ نُقِصَ منه شيءٌ التحق ذلك الكلامُ بأصوات الحيوانات**)، كما ذَكَرَ (**في صدر الكتاب**)، فهو مع ما يقرب منه من المراتب النازلة داخلة تحت قدرة البشر، فقد ظهر بما تفرّد أنّه لم يُرِدْ بتوفية الخواصّ حقَّها، وبإيراد تلك الأنواع على وجهها توفية الحقوق بأسرها وإيرادَ الوجوه بتمامها، بل ما يصدق عليه في الجملة أنّه توفية الحقّ وإيرادُ الوجه.

قوله: (**يُدْرَكُ ولا يُمْكِنُ وَصْفُه**) يريد به أنّ الإعجازَ مع كونه مدركًا لنا لا يُمكننا أنْ نَصِفَه ونُعَبِّرَ عنه بما يُدركه به غيرُنا سواء كا تعبيرًا تحديديًّا أو تنبيهيًّا، وذلك لغاية لطفه ودقّته، وشبَّهه في قصور الوصف عنه بأمرين أحدهما وِجدانيٌّ، أعني: (**استقامة الوزن**) في الشعر فإنّا نُدركها وِجدانًا بلا شبهةٍ ويقصر عبارتنا عن كشف حقيقتها. والثاني حسِّيٌّ، أعني: (**الملاحَةَ**) فإنّا نُحِسُّ بها ونَعْجزُ عن وصفها لغيرنا.

قوله: (**ومُدركُ الإعجاز عندي هو: الذوق ليس إلاّ**) أي ما يُدْرَكُ به الإعجاز هو القوّة الذوقيّة التي ما تُدْرَكُ بها دقائقُ الكلام ووجوهُ محاسِنه اللطيفة لا التحديد، لا التعبير على وجه التشبيه ولا أمرٌ آخرُ يُتوصَّل به إلى إدراك الأشياء ثمّ الذوقُ إن كان فطريًّا سليقيًّا فذاك وإلاَّ احتيج في اكتسابه إلى (**طول خدمة هذين العلمين**)، وإذا تأيَّد الفطريُّ بقواعد الاكتساب فهوالغاية في إدراك الإعجاز.

قوله: (**نَعَمْ، للبلاغة**) يعني أنّ الإعجاز نفسَه وإنْ لم يمكن وصفُه وكشفُه بحيث يدرك به، لكنّ الأمورَ المؤدِّيةَ إلى كون الكلام مُعجِزًا، أعني وجوهًا من البلاغة قد تَحَجَّبتْ عنك بلِثامها، رُبَّما تَيَسَّرَ كشفُها وإماطةُ اللِّثام عنها لتصيرَ مجلوَّةً عليك فيتقوَّى بذلك ذوقُك على مشاهدة

بن كمال باشا (٨٧٣-٩٤٠هـ/١٤٦٩-١٥٣٤م)، **رسالة في إعجاز القرآن**، (تحقيق: محمد محفوظ عطا)، رسالة الماجستير، إستانبول: ١٤١٢/١٩٩٢، ص١٣-١٤ (قسم التحقيق).. ومعناهما: " وقد كان القرآن في البيان والفصاحة متفردا، ولو أن ما قاله الجاحظ والأصمعي كما في كلام الله الذي لا مثيل له، فإن منزلة الرحمة في: ﴿**تَبَّتْ يَدَا**﴾[سورة المسد١١١/١] مثل:.﴿ **قِيلَ يَاأَرْضُ ابْلَعِي**﴾[سورة هود ١١/٤٤]." أي: أنّ كل آيات القرآن في درجة واحدة من البلاغة.

الإعجاز. وقد أشار بما ذكره إلى ما اختاره في آخر التكملة من أنّ وجهَ الإعجاز هو أمر من جنس البلاغة والفصاحة، كما يجده أربابُ الذوق، لا ما ذهب إليه بعضُهم[1] من الصَّرْفَةِ، أي:

١- صَرَفَ الله سبحانه دواعِيَ العربِ عن معارضته مع قدرتهم عليها[2].

٢- أو من ورودِه على أسلوبٍ مُبايِنٍ لأساليبِ كلامِهم في خطبهم وأشعارهم، لا سِيَّمَا في مطالع السُّوَر ومقاطع الآيِ مثل: يؤمنون، يعملون، يفقهون[3].

٣- أو من سلامته مع طوله جدًّا عن التناقض[4].

٤- أو من اشتماله على الغيوب[5].

فهذه أقوال خمسة[6] في وجه الإعجاز لا سادِسَ لها. والصواب[7] منها: ما اختاره[8] كما قرَّره هناك.

---

[1] يقصد الشارح بهذه العبارة: النظَّامَ والشريفَ المرتضى. انظر: نهاية الإيجاز، ٢٦؛ الطراز، ٣٩١/٣؛ دلائل الإعجاز، ٢٨٤.

[2] انظر: المفتاح، ٥١٢؛ دلائل الإعجاز، ٢٨٤ نهاية الإيجاز، ٢٦؛ الطراز، ٣٩١/٣. ردّ فخر الدين الرازي على هذا الرأي من وجوه ثلاثة. نهاية الإيجاز، ٢٦-٢٧. وانظر أيضًا: الطراز، ٣٩٥/٣؛ الإتقان في علوم القرآن (للسيوطي جلال الدين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر، ١٩٧٥م)، ١٧/٤؛ دلائل الإعجاز، ٢٨٤.

[3] بيّن فخر الدين الرازي بطلان هذه الدعوى من خمسة أوجه. انظر: نهاية الإيجاز، ٢٧-٢٨؛

[4] بيّن فخر الدين بطلان هذه االدعوى أيضا من وجه. انظر: نهاية الإيجاز، ٢٨؛ الطراز، ٣٩٧/٣؛ دلائل الإعجاز، ٢٨٤.

[5] بيّن فخر الدين بطلان هذه االدعوى أيضا من وجه. انظر: نهاية الإيجاز، ٢٨؛ الطراز، ٣٩٨/٣.

[6] لم يذكر الشارح القول الخامس. والقول الخامس هو: قول أصحاب الذوق: أن الوجه في كون القرآن معجزا، هو الفصاحة والبلاغة –كما ذكره السكاكي واختاره-. انظر: المفتاح، ٥١٢.

[7] مذهب الشارح في وجه إعجاز القرآن هو ما ذهب إليه السكّاكي. انظر: المفتاح، ٥١٢.

وذهب عبد القاهر الجرجاني وفخر الدين الرازي والباقلاّني إلى: أن إعجاز القرآن في نظمه وتأليفه؛ أي: في المزايا التي ظهرت للعرب في نظم القرآن، والبدائع التي راعتهم من مبادئ الآيات ومقاطعها...إلخ . انظر: دلائل الإعجاز، ٢٨٥؛ نهاية الإيجاز، ٢٨-٢٨؛ إعجاز القرآن (للباقلاني)، ٤٢-٤٤. وانظر أيضا: الإتقان، ٧/٤-٢٠.

وذكر العلوي (صاحب الطراز المتضمّن) ثلاثة أوجه للجهابذة في إعجاز القرآن. انظر: الطراز، ٤٠٤/٣.

[8] أي السكّاكي في قسم الاستدلال. انظر: المفتاح، ٥١٢-٥١٣.

[الفصاحة وأقسامها]

قوله: (**وأمّا الفصاحة**) لمّا بَيّنَ البلاغةَ، وأشار إلى طرفيها والمراتب التي بينهما كان مَظِنَّة لتردّد السامع في أمر الفصاحة أنّها ماذا؟ فناسب ذلك أن تُصَدَّرَ بكلمة (**أمَّا**)، ثمّ إنّه قَسَمَ ما تُطلَق عليه الفصاحة بالاشتراك إلى قسمين، وفَسَّرَ كُلاًّ منهما على حدة، وجعل خلوصَ اللفظ (**عن التعقيد**) راجعًا إلى المعنى، لأنّه بالنظر إلى إفادته إيّاه.

وفي قوله: (**خُلُوصُ الكلامِ**) إشارة إلى مأخذ الاشتقاق والمناسبة بين المعنى الاصطلاحيّ واللغوي، يُقال: "فَصُحَ اللَّبَنُ" إذا أُخِذَتْ رُغْوَتُه وذهب لِبَأُه، و"فَصُحَ الأعجميّ" إذا خَلُصَتْ عبارتُه عن اللُّكْنَة[1] واللَّحن[2]، وقيّد الكلمة في تفسير الفصاحة الراجعة إلى اللفظ بكونها (**عربيَّةً**)، لأنّ الكلام في فصاحة ألفاظهم. وذكر لكونها (**عربيَّةً أصليَّةً**) علامةً يُعرف بها، وأراد بكون الكلمة (**أَدْوَرَ**) على أَلْسِنَتِهِمْ و(**أكثرَ**) في استعمالهم: كثرةَ دورانها واستعمالها، لا أن تكون هناك كلمةٌ أخرى بمعناها هي أقلّ منها دورانًا واستعمالاً فإنّه غير واجب.

وكذا أراد بقوله: (**أَجْرَى**) أن تكون الكلمة جاريةً جريانًا تامًّا (**على قوانين اللغة**) سالمةً عن مخالفة القياس اللُّغَويّ، كَفَكِّ الإدغام في "الأجْلَلِ"[3] مثلاً.

والمولَّد: من لا يكون عربيًّا محضًا، وما أحدثه المولَّدون كـــ"القِرْمِيدِ[4]" و"الطُّوبِ[5]" للآجُرّ الذي هو معرَّبٌ، (**وما أَخْطَأَتْ فيه العامّة**) كثيرة مشهورة، وسلامة الكلمة عن تنافر الحروف

---

[1] اللكنة: الصعوبة والعجمة في الإفصاح بالعربيّة. انظر: المعجم الوسيط، ٨١٩/٢ مادة: (لَحَنَ).

[2] اللَّحْنُ: ألحن في كلامه لحْنًا: أخطأ الإعراب وخالف وجه الصواب في النحو. انظر: المعجم الوسيط، ٨٣٧/٢ مادة: (لَكِنَ).

[3] تمام البيت:

الحمد لله العليِّ الأجْلَلِ الواحدِ الفردِ القديمِ الأوَّل

أنت مليك الناس فاقْبَلِ

البيت من الرجز، وهو لأبي النجم العجلي. واسمع الفضل بن قدامة، شاعر أمويّ من رجّاز الإسلام توفي سنة ١٣ھ/٧٤٧م. الإيضاح ٧٤/١؛ التلخيص ٣٩؛ المطوّل ١٩.

[4] القِرْمِيدِ: كلّ ما طُلِيَ به للزينة، كالزعفران والجصّ. أو حجارة مصنوعة تُنْضَجُ بالنار ويُبنَى بها وجه البناء. انظر: المعجم الوسيط، ٧٣٠/٢ مادة: (قَرْمَدَ).

[5] الطُّوبُ: الآجرُّ، أي: اللَّبِنُ المحروق، واحدته: طُوبَة. قيل: إنّها لغة مصريّة قديمة. انظر: المعجم الوسيط، ٥٦٩/٢ مادة: (طوب).

أن لا يَثْقُلَ على اللسان التَّلَفُّظُ بها متتابعةً ثِقَلاً متناهيًا أو غيرَ متناهٍ كما مرّ، والمرجع في هذا إلى الذوق السليم لا إلى قرب مخارج الحروف أو بُعدها، ولا إلى ترتيبها في الصعود والنّزول. والسلامةُ عن تنافر الكلمات معتبرةٌ في فصاحة الكلامِ، ومرجعُه الذوقُ أيضًا، وهو كالأوّل ينقسم إلى ما هو متناهٍ في الثِّقَلِ، كقوله:

.... **وليس قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرُ**[1]

وإلى ما هو غير متناهٍ فيه، كقوله:

كريمٌ متى أَمْدَحْهُ أَمْدَحْهُ والوَرَى[2] ....

فإنّ هذا التكرار مع الجمع بين الحاء والهاء موجب للتنافر بخلاف قوله تعالى: ﴿**فَسَبِّحْهُ**﴾[سورة ق ٥٠/٤٠؛ سورة الطور ٥٢/٤٩].

قوله: (**أنْ يُعَثِّرَ صاحبُه فِكْرَكَ**) أي يَجعلَ فِكْرَكَ عاثِرًا، من العِثار، (**في متصرَّفِه**) أي في موضع تصرُّف فكرِكَ، (**ويُشِيكُ طريقَك**) أي يجعلُه ذا شَوْكٍ، (**ويُوَعِّرُ مذهبَك**) أي يجعل موضع ذهابك نحو المعنى وَعْرًا، أي صعْبًا شديدَ المَسْلَكِ، (**حتّى يُقَسِّمَ**) أي صاحبُ الكلام بما فعل فِكْرَكَ، ويُوَزِّعَه، (**ويُشَعِّبَ ظَنَّكَ**) بما هو مراده بحيث[3] يتحيّر في التوصُّل إلى المعنى الذي أراده. قوله:

---

[1] صدر البيت:

وقبرُ حربٍ بمكانٍ قَفْرٍ ....

البيت من الرّجز، وقائله لا يُعلم، ولتنافر لفظه نسبوه إلى بعض الجنّ. وضعوا في ذلك قصّة. انظر: الحيوان ٢٠٧/٦(بتحقيق وشرح عبد السلام هارون)، دلائل الإعجاز ٥٩؛ البيان والتبيين ٦٥/١ (بتحقيق عبد السلام هارون)؛ النكت في إعجاز القرآن (في ضمن كتاب ثلاث رسائل في الإعجاز/تحقيق محمّد خلف الله-محمّد زغلول سلام)؛ سرّ الفصاحة (للخفاجي) ٩٨؛ الإشارات، ١٩؛ معاهد التنصيص، ٣٤/١؛ المطوّل ٢٠؛ القول الجيّد ٣٠ (الرقم: ٣٠).

[2] عجز البيت:

.... **معِي وإذا ما لُمْتُه لُمْتُه وحدي**

البت من الطويل، وهو لأبي تَمَّام، حبيب بن أوس بن الأوس الطائي. من قصيدة يمدح بها موسى بن إبراهيم الرافقي. وفي رواية "جميعًا ومهما" مكان "معي وإذا" كما في دلائل الإعجاز. ديوان أبي تمّام ١١٦/٢ الإيضاح ٧٥/١؛ دلائل الإعجاز ٩٥؛ نهاية الإيجاز ٥٦؛ التلخيص ٤٠؛ المطوّل ٢٠.

[3] سقط من ب: بحيث.

وما مثلُه[1]..................... ....

مدح به إبراهيمَ بنَ هشامِ بنِ المغيرةِ المخزوميَّ خالَ هشامِ بنِ عبد الملك بنِ مروانَ، ومُحَصَّلُ معناه: ليس مثلَ الممدوح في الفضل والكمال إلاَّ ابن أخته هشامٌ الخليفةُ، **[ا-١٢٥]** فـ(**مثلُه**) اسم "ما" و(**في الناس**) خبره، و(**حَيٌّ**) بدل من "مثلُه". وقد فُصل بينهما بما ترى، و(**إلاّ مُمَلَّكًا**) استثناء من "حيٌّ" قُدِّمَ عليه فوجب نصبه، و(**أبو أمِّهِ**) أي أمّ المُمَلَّكِ[أي المَلِك] مبتدأ، و(**أبوه**) أي أبو الممدوح خبره. وقد فُصِلَ بينهما بـ"حيٌّ" كما فُصل بالخبر بين "حيٌّ" وصفتِه، أعني: (**يُقاربُه**). فباجتماع هذه الأمور المخالفة للأصول مع جوازها اتّفاقًا صار الكلام مُعَقَّدًا بحيثُ لا يَفهم مَغْزَاه مَنْ لا يَعلم قِصَّتَه.

قوله: (**أو كقول أبي تَمّام**) هو في مازَرْيَارَ[2] وابنِه بَابَكَ خرجا في زمن المعتصم بالله فَصُلِبَ بابَكُ بعد[3]صَلْب أبيه. فقال:

وقد شَفَى الأَحشاءَ مِن بُرَحَاتِها أنْ صار بَابَكُ جَارَ مَازَرْيَارِ

ثانِيه[4]...................... ....

أي: هو -يعني بابَكُ- ثاني المصلوب الأوّل، (**في كَبِدِ السماء**) أي في جَوِّهَا، (**ولم يكن**) ذلك الثاني (**كاثنين**) أي كثاني اثنيْن، فحُذف المضاف وجعل (**ثانٍ**) بدلاً من ذلك المحذوف، فلا يكون من تقديم المضاف إليه على المضاف إلاّ أنّه صار الكلام مُعَقَّدًا. والمراد بـ"اثنين هما في الغار"

---

[1] تمام البيت:

وما مثلُه في الناس إلاّ مُمَلَّكًا اَبُو أمِّه حيٌّ أبوه يُقارِبُهْ

البيت من الطويل ، وهو للفرزدق من قصيدة يمدح بها إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومي، خال هشام بن عبد الملك بن مروان. المفتاح ٤١٦؛ الإيضاح ٧٦/١؛ دلائل الإعجاز ٧٨؛ العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده (لابن رشيق القيرواني، أبو علي الحسن بن رشيق،تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت،١٩٨١م، ١-٢)، ٩٦/٢، ٢٦٧؛ معاهد التنصيص ٤٣/١؛ المطوّل ٢١: التلخيص ٤٠.

[2] هو الأفشين القائد التركيّ. وقد خرج هو وابنه بابك على المعتصم وصُلبا.

[3] سقط من ج: بعد.

[4] تمام البيت:

ثانيه في كبد السماء ولم يكن كاثنين ثانٍ إذ هما في الغار

البيت من الكامل، وهو لأبي تَمّام من قصيدة في مدح المعتصم وذكر الأفشين القائد التركيّ. المفتاح ٤١٦؛ دلائل الإعجاز ٧٨؛ أسرار البلاغة ١١٧؛ المصباح ١٩٢؛ نهاية الإيجاز ١٦٦؛

النبيّ صلّى الله عليه وسلّم وأبو بكر رضي الله عنه، وإنّما نَفَى المماثلةَ قصدًا إلى إثبات التضاد، لأنّهما كانا على تقوية أحكام الدين، وهذين قد اجتمعا على إفساد أمر المسلمين.

و(**الْمَعَاطِف**): جمع مَعْطِفٍ وهو موضع العطف، أي الميل عن سواء الطريق، ومنه "مَعْطِفُ الوادي". و(**المنار**) العَلَمُ يُنصب علامةً للطريق يقال: "تبيَّنْتُ الشيءَ" أي علمتُهُ بَيِّنًا، و"الوِجهة" بكسر الواو وضَمِّها الجهة التي يُتَوجّه إليها، و"الطِّيَّة" النيَّة والمنْزل الذي يُطوَى إليه الطريق، تقول: "مضى لِطِيَّتِهِ" أي لِنيّته التي انتواها، و"بَعُدَتْ عَنَّا طِيَّتُهُ" أي المنْزل الذي انتواه.

[الخاتمة]

[وجوه البلاغة والفصاحة في أُنْمُوذَجٍ قُرْآنِيٍّ]

قال: (**وإذ قد وقفتَ على البلاغة و[1]على الفصاحة المعنويّة واللفظيّة،وأنا أذكر**) الظاهر أن يقال: "فأنا أذكر" جوابًا لـ"إذ" وقفت على ما في أكثر النسخ، و(**الأنموذج**)[2] مُعرَّبُ "نُمُونَة"، وقد فصّل المصنّف في هذه الآية[3] ما ذكره صاحب الكشّاف مجملاً وزاد عليه نُكَتًا[4].

و(**ما عسى**) مفعول (**أَكْشِفُ**)، و(**يَسْتُرُها**) صلة "ما"، أي: أَكْشِفُ لك في هذه الآية الحجابَ الذي يستُرُ (**وجوهَ البلاغة والفصاحتيْن**)، وكلمة "عسى" مُقْحَمَة إشعارًا بأنّ كون تلك الوجوهَ مستورةً عنك بحجاب أمر محتمَل في الجملة، لأنّك بعد إحاطتك بقواعد هذين العلمين ينبغي أن تَجْتَلِيَ تلك الوجوه بلا حجاب.

قوله: (**ثمّ إن ساعدك**) يعني أنّك بعد مشاهدة هذه الوجوه إن ساعدك -أي أعانك- (**الذوقُ أدركتَ**) من هذه الآية الإعجاز الذي أدركه (**مَن تُحُدُّوا بها**). وفي هذا إشارة إلى ما سبق من أنّ للبلاغةِ وجوهًا يمكن كشف اللّثام عنها، وأمّا نفس الإعجاز فلا يُدْرَكُ إلاّ بالذوق. رُوِيَ أنّهم كانوا قد عَلَّقوا القصائد السبعَ على باب الكعبة، ويقولون: لا نُنْزِلُها حتَّى نَطَّلِعَ على

---

[1] في نسخة المفتاح المحقَّقة:+ وعَثَرْتَ.

[2] الأُنموذج: المثال الذي يُعمل عليه الشيءُ كالنَّمُوذَج. المعجم الوسيط، ٣١/١.

[3] الآية: ﴿**وَقِيلَ يَاأَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ**﴾[سورة هود ٤٤/١١].

[4] انظر: الكشاف، ٢٧١/٢-٢٧٢؛ دلائل الإعجاز ٥١-٥٢؛ الطراز ٢٦٤/٣؛ الإيضاح ٤٧٠/٢-٤٧٤.

ما هو أفصح منها، وكانوا يُعاندون في أفصحيّة ما يَنْزِلُ من آيات القرآن حتّى نَزَلَتْ هذه الآية[1]، فلم يَبْقَ لهم طريق إلى العناد، وأَذْعَنوا لها. فقوله: (**ما قد أدرك مَن تُحدُّوا بها**) إشارة إلى هذه القصّة.

[النظر في الآية من جانبي البلاغة]

أ-[النظر في الآية من جانب علم البيان]

قوله: (**أمّا النظر فيها من جهة علم البيان**) قدَّمَ النظرَ فيها من هذه الجهة، لأنّ ما فيها من اللطائف البيانيّة أشرف وأدقّ وألطف.

قوله: (**وما يتّصل بها**) أي بالمجاز والاستعارة والكناية من القرينة والترشيح والتعريض، والظاهر أنّه عطف على ما بَعْدَ "مِن، وداخلٌ في بيان كلمة "ما"، وقيل: هو عطف على ما فيها. وقوله: (**فنَقول**) خبر لقوله: (**أمّا النظر**) وفيه تسامح لا يضرّ بالمقصود. وقوله: (**أن يُبَيَّن معنى: أردنا**) أي معنى هذا الكلام...إلى آخره. وقوله: (**فارتدَّ**) أبلغُ من أن يُقال: فَرَدَدْنَاه، وقِسْ على ذلك: (**فانقطع، فغَاضَ، فقُضِيَ، فاستوَتْ**).

و(**الطوفان**): المطر والماء الغالب يَغْشَى كلَّ شيءٍ، يقال: "غاض الماء" إذا قَلَّ وغار وغاضه الله يتعدَّى ولا يتعدّى، و(**الجُودِيّ**): جبل بالموصل. وقوله: (**أبقينا**) عطف على (**أردنا**). وقوله: (**بَنَى الكلامَ**) جواب (**لَمّا أراد**).

قوله: (**على تشبيه المراد**) أي المراد منه، أعني الذي أُريد منه أنْ يتعلّق به فِعْلٌ وهو ههنا الأرض والسماء فحُذف الجارّ وأُوصِلَ الفعلُ إلى الضمير فاستتر فيه كما في لفظ المشترك، فإنّ أصله المشترك فيه، والمعنى: أنّه شَبَّه الأرض والسماء (**بالمأمور الذي لا يتأتّى منه**) -لكمال خوفه من الآمِر- (**العصيَانُ**)، وهذا التشبيه هو المصحَّح للنداء، كما سيأتي.

وقوله: (**وتشبيهِ تكوين المراد**) أراد بلفظ المراد هنا[2] معناه الظاهر، أعني ما أريد من المراد منه، وهو الذي عُبِّرَ عنه (**بالبَلَعِ والإقلاع**)، ولِتَخَالُفِ معنى المراد في الموضعين، أعاد (**الظاهر**)، وهذا التشبيه الثاني مصحّح لإيراد صيغة الأمر، وتتمّة للتشبيه الأوّل، كأنّهما تشبيهٌ واحدٌ، كما يُنَبِّهُ عليه.

---

[1] أي: الآية المذكورة: ﴿**وَقِيلَ يَاأَرْضُ ابْلَعِي ..إلخ**﴾[سورة هود ١١/٤٤].

[2] في ج: ههنا.

وقوله: (**في تكوّن المقصود**) متعلّق بـ(**النافذ**) وإشارة إلى أوجُه الشَّبَه، وهو تكوُّنُ المقصود مِمّا تعلَّق به سريعًا مع غاية السهولة على القاصد. وقوله: (**تصويرًا**) تعليلٌ لبناء الكلام على التشبيهين، أي بنى الكلامَ عليهما (**تصويرًا لاقتداره العظيم، ولأنّ السماوات**...إلى آخره). وإنّما صحّ عطفُ (**هذه الأجرامَ**) على (**السماواتِ والأرضَ**) لتغاير المفهوم وإنْ كانتْ الذاتُ متّحدةً.

وقوله: (**كأنّها عُقلاءُ**) في موقع الحال من المستتر في (**تابعةٌ**). و(**تَحَتُّمِ بَذْلِ المجهود**) عطف على (**بوجوب الانقياد**)، و(**تصوَّروا**) عطف على (**عرفوه**). والضمير في (**سُرادِقَها**) لـ(**المهابة**)، و(**الأفنية**) جمعُ فِناء الدار، و"الكاف" في: (**فكما**[1] **يَلُوحُ**)، (**وكما يَرُدّ**) للقرآنِ. وقوله: (**لاَ تَلَقِّيَ**) تأكيد وتقرير لما تقدّمه. وقوله: (**لإشارته**) ليس معمولاً للتلقّي، وإلاّ وجب نصبه على التشبيه بالمضاف، بل هو خبر "لا"، و(**بغير الإمضاء**) متعلّق بالخبر.

قوله: (**ثُمَّ بَنَى على تشبيهه هذا**) أراد به مجموع التشبيهين المذكوريْن، وليس يلزم من بناء (**نظم الكلام**) عليهما أن يكون جميع ما فسّر به قولَه: (**بَنَى**) أعني قوله: (**فقال جلّ وعلا**... إلى آخره) مبنيًّا عليهما، بل يكفي بناء البعض عليهما إذا لم يكن الكلام مُلْبِسًا.

فقوله تعالى: ﴿**قِيلَ**﴾[سورة هود ٤٤/١١] مجاز مرسلٌ (**عن الإرادة**)، كأنّه قيل: "أُرِيدَ أن يرتدّ ما انفجر من الأرض وأن ينقطع طوفانُ السماء"، وصحّ هذا التجوّز لأنّ الإرادة سبب لوقوع القول في الجملة، وليس هذا المجاز مبنيًّا على ما ذكر من التشبيهين كما لا يخفى.

و(**قرينة**) هذا (**المجاز**): كونُ المقولِ خطابَ الجماد، إذ يَصِحّ أن يُرادَ حصولُ شيءٍ متعلِّقٍ بالجماد، ولا يصحّ أن يقال له قولٌ، وخطاب الأرض والسماء بطريق النداء (**على سبيل الاستعارة**) بالكناية مبنيّ على التشبيه الأوّل، أعني: (**تشبيه المراد منه بالمأمور**) الموصوف بتلك الصفة، فإنّه أُثْبِتَ ههنا للمشبّه بعض ما هو من خواصّ المشبّه به، أعني الخطاب والنداء.

وقد يُقال: أراد أنّ الاستعارة ههنا تصريحيّة تبعيّة في حرف النداء بناءً على تشبيه تعلّق الإرادة بالمراد منه بتعلّق الناء والخطاب بالمنادى المخاطب، وليس بشيء، إذ لا يَحْسُنُ هذا التشبيه ابتداءً بل تبعًا للتشبيه الأوّل، فكيف يُجعلُ[١٢٥/ب] أصلاً لمتبوعه؟ على أنّ قوله: (**للشَّبَهِ**[2] **المذكورِ**) يدفع الحمل على هذا المعنى.

---

[1] في ف: وكما.

[2] في ج: للتشبيه.

وقوله: (**ثُمّ استعار لِغَؤُورِ**[1] **الماءِ**) عطف على (**فقال**) أو (**ثُمّ قال**)، وإن لم يكن هو ولا قولُه: (**ثمّ استعار الماء**) مبنيًّا على أحد التشبيهين المذكورين، كما أنّ قولَه: (**فقال**) كذلك على ما مرّ، ولا محذور في ذلك، إذ لا إلباس في شيء منها كما ترى، ولا يجوز عطفه على (**بَنَى الكلامَ**) ولا على (**ثمّ بنى**)، لأنّ قوله: (**ثمّ أمر على سبيل الاستعارة للشَّبَه المقدَّم ذكْرُه**) تتمّةٌ لتفسير قوله: (**ثُمّ بَنَى على تشبيهه**) بلا شبهة، وجعْلُ البَلَع مستعارًا لنشف الأرض الماءَ -كما في الكشّاف[2]- أَولى ممّا ذكره، إذ لا فعل للأرض في غَوْرِ الماء كما للشخص في البَلَعِ، وإنّما قيّد بقوله: (**في المطعوم**)، لأنّ البَلَعَ حقيقةٌ فيه.

وأمّا قولُكَ: "بَلِعْتُ الماء وابتلعتُ الرِّيقَ" فمن قبيل المجاز. ثُمّ إنّ هذه الاستعارة على مذهب السلف فيكون: ﴿**ابْلَعِي**﴾[سورة هود ٤٤/١١] استعارةً تصريحيّةً تبعيَّةً، ومع ذلك يكون بحسب اللفظ قرينةً للاستعارة بالكناية في الماء كما مرّ في: ﴿**يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللهِ**﴾[سورة البقرة ٢٧/٢] وأمّا عنده فينبغي أن يكون البَلَعُ باقيًا على حقيقته كالإنبات في: "أنبت الربيع" وهو بعيد، أو يُجعل مستعارًا لأمْرٍ متوهَّمٍ كما نطقت الحال، فيلزمه القول بالاستعارة التبعيّة كما مرّ، وإنّما جَعل قرينةَ استعارة الماء للغذاء لفظَ "ابْلَعِي" باعتبار أصل وضْعه، لأنّ معناه المرادَ ههنا، أَعْني غَؤُورَ الماءِ أونَشْفه ليس من خواصّ المشبّه به، أعني الغذاء.

قوله: (**للشَّبَه المقدَّم ذكْرُه**) أي التشبيهِ الثاني، وهو: (**تشبيهُ تكوينِ المراد بالأمر الجزم النافذ**)، ففي لفظ: "ابلعي" باعتبار جوهره استعارةٌ لِغَؤُورِ الماءِ، وباعتبار صورته أعني كونه صيغةَ أمرٍ استعارة أخرى لتكوين المراد، وباعتبار كونه أمرَ خطاب (**ترشيحٌ لاستعارة النداء**)، يعني الاستعارة المكنيّة التي في المنادى فإنّ قرينتها النداء، وما زاد على قرينة المكنيّة يكون ترشيحًا لها كما أشير إليه، وأمّا جعْل النداءِ استعارةٌ تصريحيّة تبعيّة حتّى يكون خطاب الأمر ترشيحًا لها، فقد عرفتَ ما فيه.

قوله: (**تشبيهًا لاتّصال الماء بالأرض باتّصال المِلْكِ بالمالك**) فيه تصريح بأنّ المجاز ههنا لُغَوِيّ في الهيئة الإضافيّة الدالّة على اختصاص المِلْكِيّ لا عقليّ في النسبة الإضافيّة كما تُوُهِّمَ، ولهذا جُعِلَ الخطاب في "مَاءَكِ" ترشيحًا لهذه الاستعارة من حيث إن الخطاب يدلّ على صلوح الأرض للمالكيّة. قوله: (**للشبه بينهما في عدم ما كان**) يعني ما كان من المطر أو الفعل.

---

[1] في ج: لغَؤُر. وفي نسخة المفتاح المحقّقة أيضا: لِغَؤُر. انظر: المفتاح، ٤١٨.

[2] انظر: الكشاف، ٢٧١/٢.

قوله: (**لمثل ما تقدّم في:** ﴿**ابْلَعِي**﴾[سورة هود ٤٤/١١]) يريد: أنّ الأمر ههنا أيضًا على سبيل الاستعارة للشبه المقدَّم ذكرُه، وهو تشبيه تكوين المراد بالأمر الجزم النافذ، وإنّ الخطاب في الأمر ترشيح لاستعارة النداءِ. قوله: (**ثمّ قال:** ﴿**وَغِيضَ** ... إلى آخره﴾[سورة هود ٤٤/١١]) يريد أنّ الفِعْلَ إذا تعيّن لفاعل بعينه استتبعَ ذلك أن يُتْرَكَ ذكره ويُبْنَى الفعلُ لمفعوله أو يُذكر ما هو أثر لذلك الفعل على صيغة المبنيّ للفاعل، ويُسند إلى ذلك المفعول، فيكون كنايةً عن تخصيص الصفة التي هي الفعل بموصوفها.

وقوله: (**وقال:** ﴿**بُعْدًا**﴾[سورة هود ٤٤/١١]) عطف على (**سَوَّى السفينةَ**). وقوله: (**سلوكًا**) مفعول له (**لعدم التصريح**) أي تَرَكَ التصريحَ بفاعل هذه الأفعالِ كلِّها سلوكًا. وقوله: (**إنّ تلك الأمور**...إلى آخره) بيان لـ(**سبيل الكناية**)، أو تعليل لـ(**سلوكًا**) بتقدير اللام، أي سُلِكَ سبيلُها (**لأنّ تلك الأمور العظام لا تَتَأَتَّى إلاّ من**) فاعل معيّن، (**فلا مجال لذهاب الوهم إلى غيره**).

قوله: (**أو تكونَ تسويةُ**) وفي بعض النسخ: "أو أن تكونَ"، وهو عطف على (**أن يكون غيرَه**)، وإنّما غيّر الأسلوب حيث لم يقل: "ولا مُسَوِّيَ السفينة" لأنّ الفعل ههنا كان مبنيًّا للفاعل بخلاف ما تقدّم، والإضافة في: (**وإقرارُها**) -أي جعْل السفينةِ قارَّةً ساكنةً- إلى المفعول، وفي: (**إقراره**) إلى الفاعل أي: "الغير".

و(**ثم خَتَمَ**) عطف على (**ثمّ قال**) يريد: أنّه عُرِّضَ بدعاء الهلاك على قوم نوح، بأنّ سالكِي مسلكهم يستحقّون مثل هذا الإهلاك والدعاء عليهم، وإنّما قال: (**ظلمًا لأنفسهم لا غيرُ**) لأنّ مضرَّةَ التكذيب راجعةٌ إليهم لاَصِقَةٌ بهم لا تتعدّاهم إلى غيرهم.

وقوله: (**خَتْمَ**) مصدر خَتَمَ، وإنّما كان (**ختْمَ إظهارٍ لمكان السُّخْطِ، ولجهة استحقاقهم إيّاه**) أي السُّخْطَ، لأن الدعاء بالهلاك بعد هلاكهم والوصفَ بالظلم يدلاَّن على السُّخْطِ العظيم واستحقاقِهم إيّاه لكونهم ظالمين. قوله: (**وأنّ قيامةَ**[1]) عطف على (**مكان السُّخْطِ**) أي وإظهارٍ؛ لأنّ قيامة الطوفان (**وتلك الصورة الهائلة**) في إهلاكهم (**ما كانت إلاّ لظلمهم**) كما يُشْعِرُ به تعليقُ الحكم بوصف يناسبه.

[1] في مفتاح العلوم المحقّق: "قيمة". وهو خطأ. انظر: المفتاح، ٤١٩.

ب-[النظر في الآية من جانب علم المعانِي]

قوله: (**وهو: النظر في فائدة كلّ كلمةٍ فيها**) أي في الآية، والمراد: بيان الخواصّ المستفادة من مفرداها باعتبار أنَّها واقعة فيها، فكثرة استعمال "يا" سبب لاختيارها على أخواها كلِّها، ودلالتُها على بُعد المنادى سبب لاختيارها على "أيْ" و"الهمزة"، و(**العزّة**) الغلبة، و(**الجَبَرُوت**) الكبرياء والقهرُ، و(**هو**) أي الأمر (**الذي يستدعيه مقام إظهار العظمة**).

يقال: "تَهاونَ به": أي استحقره. وإضافة الأرض إلى نفسه تقتضي تشريفًا للأرض وتكريمًا لها، فَتَرَكَهَا إمدادًا للتهاون، و لم يقل: (**يا أيّتُها الأرض**) مع كثرته في نداء أسماء الأجناس قصدًا إلى الاختصار (**والاحتراز عن تكلّف التنبيه**) المشعر بالغفلة التي لا تناسب ذلك المقام، ولفظ (**الأرض**) أخصر و أدور في الاستعمال من "الغَبْراء" و"المُقِلَّة"، ولفظ السماء من الخضراء والْمُظِلّة، وفي اختيار لفظ (**السماء**) رعاية المطابقة أيضًا، لأنّها بهذا الاسم اشتهرت مقابلَةً للأرض، وإنّما كان (**خطُّ التجانس بين "اِبْلَعِي" و"أَقْلِعِي" أَوْفَرَ**)، لأنّ همزةَ الوصل إن اعتُبرتْ تساويًا في عدد الحروف وإلاّ تقاربًا فيه بخلاف (**ابْتَلِعِي**)، ولا يشتبه على ذي خبرة بقواعد البلاغة أَنَّ ذِكْرَ التجنيس والمطابقة على سبيل التبعيّة لنكت علم المعاني. قوله: (**أَنْ لا يستلزم**) أي لأنْ لا يستلزم.

قوله: (**نظرًا إلى مقام ورود الأمر**) يعني أنّ إطلاق البَلَعِ عن ذكر المفعول (**في مقام عظمةِ**) الآمر المَهيب وكمالِ انقياد المأمور يقتضي أن تبتلع الأرضُ كلَّ ما كان عليها من الجبال وغيرها، ولّما عُلم أنّ المراد بَلَعُ الماء وَحْدَه عُلِمَ أنّ المقصود بالإقلاع إمساك السماء عن إرسال الماء، فلم يُذكر متعلَّقُ "أَقْلِعِي" اختصارًا (**واحترازًا عن الحَشْوِ المستغنى عنه**). قوله: (**وهو**) أي الاختصار للاحتراز عن الحَشْوِ هو السبب في ترك ذكر حصول المأمور به بعد الأمر، لأن مقام الكبرياء وكمالَ الانقياد يُغنى عن ذكره الذي ربّما أوهَم إمكانَ المخالفة.

قوله: (**والاستغناءِ بحرف التعريف عن ذلك**) إمّا لأنّ اللام بدل من المضاف إليه كما هو مذهب الكوفيّة، وإمّا لأنّها تُغني غَنَاء الإضافة في الإشارة إلى المعهود، واخْتِيرَ "اِسْتَوَتْ" على (**سُوِّيَتْ**) مع كونه أنسبَ بأخواته المبنيّة للمفعول اعتبارًا لكون الفعل المقابل للاستقرار، أعني الجريان منسوبًا إلى السفينة على صيغة المبنيّ للفاعل (**في قوله**: ﴿**وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ**﴾[سورة هود ٤٢/١١] مع أنّ (**استَوَتْ**) أخصر من (**سُوِّيَتْ**).

واخْتِيرَ المصدرُ، أعني: (**بُعْدًا**) على (**لِيَبْعُدِ القومُ، طلبًا لتأكيد**) معنى الفعل بالمصدر (**مع الاختصار**) في العبارة، (**وهو نزول "بُعْدًا"**) وحده (**منْزلةَ: "لِيَبْعُدُوا بُعْدًا" مع فائدة أخرى**) هي الدلالة على استحقاق الهلاك بذكر اللام، وإطلاقُ الظلم عن مُقيِّداتِه في مقام المبالغة يفيد تناول كلّ نوع، فيدخل فيه ظلمُهم على أنفسهم لزيادة التنبيه على فظاعة سوء اختيارهم في التكذيب من حيث إن تكذيبهم للرسل ظلم على أنفسهم لأنّ ضررَه يعود إليهم.

قوله: (**جريًا**)[١٢٦/أ] تعليل لـ(**قُدِّمَ النداءُ**)، و(**قَصْدًا**) تعليل لـ(**جريًا**) أو لـ(**قُدِّمَ**) مقيَّدًا بالتعليل الأوّل، و(**بذلك**) إشارة إلى الجري (**على مقتضى اللازم، فيمن كان مأمورًا حقيقةً**)، والمقصود: ترشيح الاستعارة المكنيّة في الأرض والسماء حيث شُبِّهتا بالمأمور ثمّ سُلِكَ معهما الطريقةُ التي تُسْلَكُ معه.

قوله: (**لابتداء الطوفان منها**) أي من الأرض حيث فار تَنُّورُها أَوّلاً. قوله: (**ثُمّ أُتْبعَهما**) أي جُعِلَ قوله: ﴿**وَغِيضَ الْمَاءُ**﴾[سورة هود ٤٤/١١] تابعًا لأمر الأرض والسماء لاتّصاله بقصّة الماء كما بيّنه، وإنّما قَيَّد الماء بـ"النازل من السماء" وإن كان في الآية مطلقًا، لأنّ ابتلاع الأرض ماءَها فُهِمَ من قوله: ﴿**ابْلَعِي ماءَكِ**﴾[سورة هود ٤٤/١١]، (**ثمّ أُتْبِعَه**) أي أُتْبِعَ ("**غِيضَ الماءُ" ما هو المقصود**) الأصليّ (**من القصّة**)، ثمّ أُتْبِعَ ذكْرَ المقصود (**حديثُ السفينة**) لتأخُّرِه عنه في الوجود، ثمّ خُتِمَتْ القصّةُ بالتعريض الذي سبق تحقيقُه.

قوله: (**مِن جانبِي**[١] **البلاغة**) أي علم المعاني الباحث عن خواصّ التراكيب وعلم البيان الكاشف عن أنواع التشبيه والمجاز والكناية.

[النظر في الآية من جانب الفصاحة]

قوله: (**مُلخَّصةٌ مبيَّنةٌ**) هما على صيغة المفعول في نُسخ الرواية، و(**الالْتِوَاءُ**): الاعوجاجُ، وإشاكة الطريق: جعلُه ذا شوك، و(**المرتادِ**): المطلوبِ، من "راد الكلأَ وارتادَه": طلبه. وقوله: (**بل إذا جرَّبتَ**) إضرابٌ عن قوله: (**لا تَعْقِيدَ**)، ولفظ (**تُسابِق**) في الموضعيْن بضمّ التاء هو المطابق للدراية والرواية المُعَوَّل عليها، وجعلُه من التسابق بحذف إحدى تائي المضارع وَهْمٌ[٢]. قوله: (**أَسْبَقُ إلى قلبك**) إشارة إلى أنّ المعنى يصل إلى القلب قبل استقرار اللفظ في الأذن.

---

[١] في المفتاح المحقق: من جانب البلاغة.

[٢] المقصود بهذه العبارة سعد الدين التفتازاني. انظر شرحه للمفتاح، الورقة: ٢٠١/أ.

قوله: (**عربيّةٌ**) أي أصليّة (**مستعملة**) استعمالاً كثيرًا على أَلْسنَة فصحائهم ليستْ ممّا أحدثَه المُوَلَّدُون، أو أخطأتْ فيه العامّة، (**جاريةً على قوانين اللغة، سليمةً عن تنافر**) الحروف والكلمات، (**بعيدةً عن البَشَاعَة**) أي الكراهة في السمع، يُقال: "شيءٌ بَشِعٌ" أي كريه الطعم، و(**عَذَبَةُ اللسانِ**) بالتحريك طرفُه، و(**الأَسَلَة**) المستدقّ من اللسان.

قوله: (**ولِله دَرُّ**[1] **شأْنِ التنْزيلِ**) تَعَجَّبَ من شأنه واشتماله على نكتٍ لا تُحْصَى، ولذلك بَيَّنَه بقوله: (**لا يتأمّل العالم** ... إلى آخره) وأراد به التنبيهَ على أنّ كثرةَ اللطائف ليستْ[2] مختصَّةً بهذه الآية، بل هي عامّةٌ لآياتِه، وإنّ الآيةَ المذكورةَ ليستْ (**مقصودةً على ما ذكره**) من النكت. قوله: (**لا تَسَعُ**) أي تلك اللطائف، (**الحصرَ**) بنصب الحصر، ويُرْوَى برفعه وتذكير الفعل أي "لا يَسَعُ الحصرُ تلك اللطائفَ".

قوله: (**لأنّ المقصود**) أي لم أذكر جميع ما أدركتُ من لطائفها، لأنّ المقصود (**لم يكن إلاّ مجرّدَ الإرشاد لكيفيّة**) أي إلى كيفيّة (**اجتناء ثمرات**) العِلْمَيْنِ، وإلى (**أَنْ لا عِلْمَ في باب التفسير بعد علم**) أصول الدين -أي الكلام-، إذ لا بدّ منه في تأويل المشتبِهات ورَدِّها إلى المحكمات وهو العمدة الكبرى في معرفة معاني القرآن. (**أَقْرَأُ منهما**) أي من هذين العلمين، ويُروَى منه، أي من علم المعاني والبيان، والظرفان أعني: (**في باب التفسير، وبعد علم الأصول**) متعلّقان بـ"أقرأُ" على معنى أنّهما أقرأُ من كلِّ علم في باب التفسير بعد علم الأصول، وجاز أن يتعلّقا بمعنى النفي المستفاد مِن "لا علمَ"، ولفظ "أقرأ" وما عُطِفَ عليه يُرْوَى مرفوعًا على أنّه خبر "لا"، أو صفة لاسمها محلاًّ، والخبر محذوف كما على رواية النصب بالوصفيّة.

قوله: (**ولا أكشف للقناع عن وجه إعجازه**) أراد به كشف القناع عن وجوه للبلاغة القرآنيّة ليُجْتَلَى ويُتَوَصَّلَ بها إلى إدراك نفس الإعجاز بالذوق، فلا ينافي ما مرّ من أنّ الإعجاز لا يمكن وصفه بحيث يُدرك به خصوصيّتُه، ويُعرَف حقيقته. قوله: (**وهو الذي**) وَحَّدَ الضمير لأنّه راجعٌ إلى علم المعاني، فإنّ البيان شعبة منه، أو إلى علم المعاني والبيان، أعني أن يُقَدَّرَ لفظ العلم مفردًا مضافًا إليهما، كما قدَّرْناه آنفًا على رواية (**منه**) بدلَ (**منهما**) وتوقيتَه (**كلامَ ربّ العزّة حقَّه من البلاغة**) من حيث إنه يُعْرَف كونه في أَعْلَى طبقاتها.

---

[1] الدَّرّ: اللبن. يقالفي الذمّ: لا دَرَّ دَرُّه، أي: لا كَثُرَ خَيْرُه. ويقال: في المدح: لله دَرُّه، أي: عملُه. انظر: الصحاح، ٦٥٥/٢-٦٥٦ مادة: (درر).

[2] سقط من ج: "ليستْ مختصَّةً بهذه الآية، بل هي عامّةٌ لآياتِه، وإنّ الآيةَ المذكورةَ ليستْ مقصودةً".

و(**التأويل**): صرفُ اللفظ عن ظاهره لمرجّح أقوى، والتفسير: الكشفُ عَمّا يدلّ عليه اللفظ بظاهره. وقيل: التأويل: هو أحد قسمي التفسير الذي هو الكشف عن ظاهره أو باطنه. وقيل التفسير: ما يتعلّق بالرواية، والتأويل: ما يتعلّق بالدراية. و(**رَوْنَقُ السَّيْف**) ماؤه وحسنه، ومنه: "رَوْنَقُ الضحى"، (**قد ضِيمَتْ حقَّها**) أي حُرِمَتْه ومُنِعَتْه من "ضامَه حقَّه" أي ظَلَمَه فيه ونَقصَه، (**واسْتُلِبَتْ**) على صيغة المبنيّ للمفعول من: "استلبْتُه الشيءَ" إذا أخذتَه منه بَغْتَةً.

قوله: (**أنْ وَقعتْ**) بفتح الهمزة أي لأنْ وقعتْ أو بأنْ وقعتْ، (**فأخذوا بها**) أي سلكوا بها، (**في مآخذَ**) أي مسالكَ، (**مردودة، وحملوها على مَحاملَ**) أي معاني غير مقصودة، و(**العَويل**) رفعُ الصوت بالبكاء، و(**وَيْل**): مثلُ وَيْحٍ[1] إلاّ أنّها كلمة عذاب يقال: "فلان على وَيْلٍ من كذا" أي يقول: يا وَيْلَى من أمرٍ كذا. كأنّ الآياتِ بسبب مآخذهم ترفع أصواتها بالبكاء، وبسبب محاملهم تقول يا ويلاً من هذه الْجَهَلَة.

قوله: (**ثمّ مع**) متعلّق بـ(**لا ترى**) أي ثمّ مع ما ثبت (**لهذا العلم**) أي علم البلاغة المتناوِل للعِلمين (**من الشرف الظاهر والفضل الباهر**) أي الغَالِب على كثير من العلوم، لأنّ غاية كشف الغطاء عن وجوه الإعجاز المؤدَّى إلى تصديق النبيّ صلم [صلَّى الله عليه وسلَّم][2] المشتمل على سعادة الدارين (**لا ترى علمًا**) أسوءَ حالاً منه، وذلك لقلّة المُعتنين بشأنه، وكثرة الناهبين من جوانبه وأركانه. و(**الضَّيْمُ**) الظلم، (**مُنِيَ**) أي ابتلى، و(**سامَه خَسْفًا**) أي أَوْلاَه ذُلاًّ وكلَّفه مشقَّةً. وأشار إلى قلّة من يعتني به بقوله: (**أين الذي مَهَّدَ له قواعدَ**) يُؤَسَّسُ هو عليها، (**ورتَّبَ له شواهدَ؟**) أي أمثلةً يُستشهد عليه بها، (**وبَيّن له حدودًا ورُسومًا**) تُكتسب بها تصوّراتُه النظريّةُ، (**ووضع له أصولاً وقوانين**) يُبنَى عليها مسائلُه الفرعيّةُ، وجمع له حُجَجًا وبراهين قطعيَّةً يُستدلّ بها على أحكامه الكسبيّة، وأشار إلى كثرة تفرّقه في أيدي المتغلّبة بقوله: (**وشمّر**...إلى آخره). و(**الرَّجْلُ**) جمع راجِلٍ، و(**الخيل**) الفرسان.

قوله: (**عَلَمٌ**) أي هو عَلَمٌ، و(**أيادي سَبَأٍ**) أي أولادَ سبأ بن يَشْجُبَ بن يَعْرُبَ بن قَحْطَانَ، أرسل الله عليهم سَيْلَ العَرِمِ فتفرَّقوا في البلاد لَحِقَ غَسَّانُ بالشّام، وأنمارٌ بيثربَ، والأَزْدُ بعُمَّانَ،

[1] انظر: الصحاح ١٨٤٦/٥ مادة: (ويل)، وقارن مع عبارة الشارح.

[2] في ف ي ج: صلَى الله عليه وسلَّم.

وصاروا عَلَمًا في التفرّق، فيُقال: "ذهبوا أيدي سبأ وتفرَّقوا أيدي سبأ"[1]، و(**الصَّبَا**) ريحٌ تَهُبُّ من مطلع الشمس، و(**الدَّبُور**) ما يقابلها.

قوله: (**بل تَصَفَّحْ**) أي اُنْظُرْ صفحاتِ أكثرِ أبواب أصول الفقه من الحقيقة والمجاز والتصريح والكناية وغيرِها، فإنّها من هذا العلم، وقد تولاَّها صاحب الأصول، (**وَعُدَّ وَعُدَّ**) أي عُدَّ غيرَ ما ذكرنا مرَّةً بعد أخرى، فإنّك تجد كثيرًا من مباحث هذا العلم متفرّقةً في كتب النحو والتفاسير.

قوله: (**ولكنّ الله**) استدراك عمّا اُبتُلِي به هذا العلم من الضَّيْمِ والتفرُّق، أي لم يُوَفِّقِ الله سبحانه لجميع متفرّقاته وإصلاح شأنه أحدًا قبلي، لكنّه (**عسى**) أنْ يُوَفِّقَنِي لذلك حيث وفَّقني (**لتحريك القلم فيه**) فأقومَ بما هو حقّه على ما ينبغي، و(**إذ وَفَّقَ**) شرطٌ، جزاؤه (**عسى**)، والجملة خبر(**لكنّ**)، و(**أنْ يُعْطَى**) قد صُحِّحَ في بعض نسخ الرواية على صيغة المبنيّ للمفعول، وفي المثل: "أَعْطِ القوسَ بَارِيَهَا"[2] أي نَاحِتَها ومُصْلِحَها، يُضْرَبُ في تفويض الشيء إلى من يعرفه ويقوم بإصلاحه، و(**الحَوْلُ**) الحيلة والقوّة أيضًا.

---

[1] المثل: "ذهبوا أيدي سبأ وتفرَّقوا أيدي سبأ"، أي: تفرَّقوا تفرّقًا لا اجتماع معه. انظر: مجمع الأمثال، ٢/٤-٥؛ المستقصى، ٢/٨٨-٩٠.

[2] المثل: " أَعْطِ القوسَ بَارِيَها". قيل: إنّ الرواية عن العرب "بَارِيْهَا" بسكون الياء لا غير؛ يُضرب في وجوب تفويض الأمر إلى من يحسنه ويتمهّر فيه. أو بمعنى: استعن على عملك بأهل المعرفة والحِذْقِ فيه.. انظر: المستقصى، ١/٢٤٧؛ مجمع الأمثال، ٢/٣٤٥.

[علم البديع]

[١٢٦/ب] قال: (**وإذ قد تقرَّر**) أراد بمرجعي البلاغة: عِلْمَيْ المعاني والبيان، وبنوعي الفصاحة: المعنويّةَ واللفظيّةَ، و(**الحُلَّة**) إزار ورداء، ولا يُطلق على ثوب واحد. قوله: (**لقصد تحسين الكلام**) يريد: أنّ تلك الوجوه تفيد الكلام حُسْنًا تابعًا للبلاغة والفصاحة خارجًا عمّا هو حسن ذاتيّ للكلام البليغ الفصيح يدلّ على ذلك قولُه: (**ويُرَقِّيه أَعْلَى درجات التحسين**) وفي قوله: (**فلا علينا**) أي لا[1] بأس علينا، دلالة صريحة على أنّ الوجوه المخصوصة لا مدخل لها في الاحتراز عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذَكَرَه إذ لو كانت كذلك لوجب عليه أن يُفصِّلها كسائر أجزاء علم البلاغة، فلا يجوز أن يُحمل الاستحسان في حدّ علم المعاني على المحسَّنات البديعيّة كما حقَّقناه هناك فَذِكْرُهُ للمطابقة والتجنيس في أثناء نكت الآية من حيث النظر في علم المعاني على سبيل الاستطراد والتبعيّة كما أشرنا إليه.

[القسم الأوّل]

[البديع المعنوي]

١-[المطابقة]

قوله: (**وهي أن تجمع بين متضادّيْن**) أي متقابلين في الجملة، وإنّما سُمِّيَ الجمعُ بينهما مطابَقةً إذ فيه إيقاع توافق وتطابق بينهما من: "طابقتُ بين الشيئين" إذا جعلتَ أحدهما على طبق الآخر، أي وَفْقِه. فبين الإبكاء[2] ولإضحاك مطابقةٌ، وكذا بين الإماتة والإحياء، وبين الإيتاء والنّزع، وبين الإعزاز و الإذلال[3]، وبين الضحِك والبكاء[1]، وبين القلّة والكثرة، وبين الأَيقاظ والرقود.

---

[1] سقط من ج: لا.

[2] البيت:

أمَا والذي أَبكى وأَضحك والذي — أما وأحيى والذي أمرُه الأَمْرُ

البت من الطويل، وهو لأبي صخر الهزلي. المفتاح ٤٢٣؛ الإيضاح ٤٧٨/٢؛ الإشارات ٢٠٧؛ المصباح، ٢١١؛ لسان العرب (رمث).

[3] الآية: ﴿**قُلِ اللهمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**﴾[سورة آل عمران ٢٦/٣].

٢-[المقابلة]

قوله: (**أن تجمع بين شيئين متوافقين**) لم يُرِدْ بالتوافق ههنا التناسب، بل خلاف التضادّ سواء كان هناك تناسب أوْ لا، كما بين الضحك والقلّة، وبين البكاء والكثرة مثلاً، ولا بدّ في الكلام من تقدير معطوف يقع في مقابله أو أكثر، أي وبين ضدّيهما أو أضدادها. قوله: (**ثمّ إذا شرطتَ هنا**) أي إذا اعتبرتَ فيما بين المتوافقين أو أكثر (**شرطًا**)، أي قيدًا اعتبرتَ ضدّ ذلك القيد (**هناك**) أي فيما بين ضدّيهما أو أضدادها، وعلى هذا يخرج عن المقابلة نحو قوله:

ما أحسن الدينَ والدنيا إذا اجتمعا   وأقبحَ الكفرَ والإفلاسَ بالرجلِ[٢]

إذ لم يعتبر في الكفر والإفلاس ضدّ الاجتماع بل المعنى اعتبار الاجتماع، ويدخل فيها نحو قوله تعالى: ﴿**فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا**﴾[سورة التوبة ٨٢/٩] إذ ليس هناك شرط في شيء من الطرفين، ففيه مقابلة واحدة بين مجموع الضحك والقلّة ومجموع البكاء والكثرة، وإنْ كان فيه مطابقتان كما عرفتَ قوله: ﴿**أَعْطَى**﴾[سورة الليل٥/٩٢] أي حقوق ما له (**واتقى**) الله فلم يعصه، (**وصدّق**) بالملّة (**الحُسنى**) أي دين الإسلام أو بالمثوبة الحسنى وهي الجنّة ﴿**فَسَنُيَسِّرُهُ**﴾[سورة الليل٧/٩٢] أي سنُهَيِّئُه، ﴿**لِلْيُسْرَى**﴾ أي سنَلْطُفُ به ونُوَفِّقُه حتّى تكون الطاعة أَيْسَرَ الأُمورِ عنده. قوله: ﴿**وَاسْتَغْنَى**﴾[سورة الليل٨/٩٢] أي زَهَدَ فيما عند الله كأنّه مستغنٍ عنه فلم يتّقه، أو استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنّة فلم يتّق، وبهذا الاعتبار أَعْنِي كَوْنَ الاستغناء مستلزمًا لعدم الاتّقاء كان الاستغناء ضدًّا للاتّقاء ﴿**فسَنُيسّره للعُسْرَى**﴾[سورة الليل١٠/٩٢] أي سَنَخْذُلُه حتّى يكون الطاعة أعسر شيءٍ عليه، أو سُمِّي طريق الخير باليُسْرَى لأنّ عاقبتها اليُسرى، وطريق الشرّ بالعسرى لأنّ عاقبتَها العُسرى. قوله: (**وهو التعسير**) إشارة إلى أنّ التيسير للعُسرى تعسير في المعنى.

٣-[المُشَاكَلَةُ]

قوله: (**وهي أن تذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته**) فإن كان بين ذلك الشيء والغير علاقة مجوّزة للتَّجوُّز من العلاقات المشهورة فلا إشكال، وتكون المُشَاكَلَة موجبةً لمزيد

---

[١] الآية: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾[سورة التوبة ٨٢/٩].

[٢] البيت من البسيط، وهو لأَبي دُلامة: كنية زند بن الجون الأسدي، شاعر السفّاح والمنصور والمهدي، توفّي سنة ١٦١ هـ. الإيضاح ٤٨٦/٢: الإشارات ٢١٠؛ المصباح ٢١٢؛ معاهد التنصيص ٢٠٧/٢؛ التلخيص ١٧٧.

الحسن كما بين السَّيِّئَة وجزائِها وإن لم تكن كما بين الطبخ والخياطة، فلا بدّ أن يُجعل الوقوع في الصحبة علاقةً مُصَحَّحَةً للمجاز في الجملة وإلاّ فلا وجه للتعبير به عنه. و(**الاقتراح**) السؤال على الارتجال، و:

.... **نُجِدْ**[1] ....

مجزومٌ جوابًا للأمر من: "أجاد الشيء" حَسَّنه، (**اطْبُخُوا**) أي خِيطُوا عبَّر به عنه لوقوعه في صحبته تحقيقًا.

وأمّا قوله تعالى: ﴿**صِبْغَةَ الله**﴾[سورة البقرة ١٣٨/٢] أي تطهيرَ الله على أنّه مصدر مؤكِّد لقوله: ﴿**آمنّا بالله**﴾[سورة البقرة ١٣٦/٢] فقد وقع في صحبة الصبغ تقديرًا، وذلك أنّ النصارى كانوا يَغْمِسُون أولادَهم في ماءٍ أصفر يُسمّونه المعموديَّةَ، ويجعلون ذلك تطهيرًا لهم، وإذا فعَل أحدهم بولده ذلك قال: "الآن صارَ نصرانِيًّا حقًّا" فقيل للمسلمين قولوا: صَبَغَنا الله بالإيمان صِبْغَةً وطهَّرَنا به تطهيرًا لا مثلَ صِبْغَتِكُمْ وتطهيرِكم أَيُّها النصارى وجزاء الاعتداء عدلٌ قطعًا، فَجَعْلُه اعتداءً مُشَاكَلَة.

و(**المكر**)[2] الحيلة في إيصال المَضَرَّة إلى الغير من حيث لا يُشعر به، فلا يُطلَق على فعله تعالى إلاّ بطريق المُشاكَلَة، وكذا لا يُطلق لفظ النفس عليه، وإن أُريد به الذات إلاّ مُشاكَلَة. وفي قوله: ﴿**بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ**﴾[سورة المائدة ٦٤/٥] مُشَاكَلَةٌ مع قول اليهود: ﴿**يَدُ الله مَغْلُولَةٌ**﴾[سورة المائدة ٦٤/٥] ومع قوله: ﴿**غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ**﴾[سورة المائدة ٦٤/٥] كما ذكره، لكنّ التحقيق أنّ بَسْطَ اليدين كناية عن الجود التامّ، ولمّا لم يُمكن ههنا المعنى الأصليّ كان مجازًا متفرَّعًا على الكناية كما مرّ، وحينئذ فلا مُشَاكَلَةَ، وإطلاق السيّئة على جزائها مُشاكَلَةٌ أيضًا. وقد يقال: هو سيّئة في اللغة حقيقةً لأنّها مِنْ سَاءَهُ يَسُوءُهُ.

---

[1] تمام البيت:

قالوا: اقتَرِحْ شيئًا نُجِدْ له طَبْخَه   **قلتُ: اطْبُخُوا لي جُبَّةً وقميصًا**

البيت من الكامل، وهو لأبي الرَّقَعْمَق: أحمد بن محمّد الأنطاكي، نادرةُ زمانه في أنواع الجدّ والهزل، وأحد المدَّاح المُجيدين والشعراء المحسنين، وهو بالشام كابن الحجّاج في العراق توفي سنة ٣٩٩ هـ/١٠٠٩ م. المفتاح ٤٢٤؛ الإيضاح ٤٩٤/٢؛ الإشارات ٢١٣؛ المصباح ١٩٦؛ معاهد التنصيص ٢٥٢/٢؛ التلخيص ١٧٨.

[2] الآية: ﴿**وَمَكَرُوا وَمَكَرَ الله وَالله خَيْرُ الْمَاكِرِينَ**﴾[سورة آل عمران ٥٤/٣].

٤-[مراعاة النظير]

قوله: (**وهي عبارة عن الجمع بين المتشابهات**) وذلك على قسمين:

ا[الأوّل][1]: أن يُذكر معانٍ متشابهةٌ بألفاظها كقوله تعالى: ﴿**الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ**﴾[سورة الرحمن ٥٥/٥]، وقول البُحْتُري في صفة الإبل الأنضاء:

كَالْقِسِيِّ الْمُعَطَّفَاتِ بَلِ الأَسْهُمِ مَبْرِيَّةً، بل الأَوْتارِ[2]

ب[والثاني]: أن يُذكر معانٍ غيرُ متشابهةٍ بألفاظ لها معانٍ أخرى متشابِهَةٌ، كقول المعرِّي:

وحَرْفٍ[3]............. ....

أي ناقةٍ ضامرةٍ، (**كنونٍ**) أي حُوتٍ في الصغر والنحافة، أو كحرف النون في الضمور والانحناء، (**تحت راء**) هو اسم فاعل مِنْ رَأَيْتُه إذا ضربتَ رِيَتَه.

و"الدالي": أسم فاعل من دلوتُ الناقة، رفقتُ بها وسيَّرْتُها سيرًا رُوَيْدًا، (**يَؤُمّ**) أي يَقْصِدُ ذلك الرائي، (**الرسمَ**) أي أثر الديار، (**غَيَّرَهُ النَّقْطُ**) أي غَيَّرَه ما تقاطَر[4] على الرسوم من المطر.

والأَوْلى: أن يُسمَّى القسم الثاني إيهام مراعات النظير، لأنّ هذه الأمور إنّما تكون متشابهةً حقيقةً إذا أريد بالحرف حرف الهِجاء، وبالنون والراء والدال الحروفَ المخصوصةَ، وبالنَّقْطِ إيقاعَ النُّقْطَةِ على الحرف.

٥-[المزاوجة]

---

[1] في ج ب: الأوّل. في ي: أحدهما.

[2] البيت من الخفيف، وهو للبحتري من قصيدة في مدح أبي جعفر بن حُمَيد. ديوان البحتري (تحقيق حسن كامل الصيرفي) ٩٨٦/٢-٩٨٧؛ الإشارات ٢١١؛ التبيان ٤٧٠؛ الطراز ١٤٦/٣؛ معاهد التنصيص ٢٢٧/٢؛ التلخيص ١٧٨

[3] تمام البيت:

وحرفٍ كنونٍ تحت راءٍ ولم يكن بِدالٍ يَؤُمُّ الرَّسْمَ غَيَّرَهُ النَّقْطُ

البيت من الطويل، وهو من قصيدة قالها لأبي العلاء المعَرّي في شروح سقط الزند، ١٦١١-١٦١٢. المفتاح؛ ٤٢٤؛ خزانة الأدب وغلية الأرب (لابن حجّة الحلبي أبو بكر علي بن حجة، تحقيق: موسى بناي العليلي، بغداد، ١-٢)، ٣٩/٢؛ المصباح ٢٥٤؛ أنوار الربيع، ١٣٨/٣؛ المطوّل (بتحقيق هنداوي) ٦٤٦.

[4] في ج: تتقاطَر.

قوله: (**وهي أن تُزَاوِجَ**) أي أن تُوقِع أنت الإزدواجَ (**بين معنيين**) واقعين (**في الشرط والجزاء**) بأن تُرَتِّبَ أمرًا واحدًا على كلٍّ منهما، كمال رتَّب البُحْتُرِيُّ على الشرط، أعني "نَهْيَ الناهي لُجَاجَ الهواء"[1] أي ازديادَه ولزومَه على الجزاء، أعني "أَصاخَ" أي المحبوبُ "إلي الواشي" أي النَّمَّام الذي يشي الحديثَ ويُزَيِّنُه لُجَاجَ الهَجْرِ.

٦-[**الَّفّ والنشر**]

قوله: (**وهو**[2] **أن تَلُفَّ**) وحّد الضمير الراجع إلى اللفّ والنشر لأنّهما معًا نوعٌ واحد من المحسِّنات المعنويّة. وقال: (**بين شيئين**) اكتفاء بالأقلّ لظهور جريان اللَّفّ والنشر في الأكثر أيضًا كقوله:

فِعْل المُدامِ ولونُها ومَذاقُها … في مُقْلَتَيْه ووَجْنَتَيْه وريقِه[3]

والذكرُ يتناول الإجماليَّ كقوله تعالى: ﴿**وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إلاَ مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى**﴾[سورة البقرة ١١١/٢]. والتفصيليَّ، وحينئذ قد يكون النشر مرتَّبًا ترتيبَ[4] اللَّفّ، كما في البيت المذكور، وفي قوله تعالى: ﴿**جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا**[من فضله]﴾[سورة القَصَص ٧٣/٢٨] وقد يكون على عكس ترتيبه كما في قوله:

كيف أَسْلُو وأنتِ حِقْفٌ وغُصْنٌ … وغَزالٌ لَحْظًا وقَدًّا ورِدْفًا[5]

---

[1] تمام البيت:

إذا ما نهى الناهي فَلَجّ بِيَ الهَوَى … أَصاخَ إلى الواشي فَلَجَّ به الهَجْرُ

البيت من الطويل، وهو للبُحتري من قصيدة في مدح الفتح بن خاقان. ديوان البحتريّ ٨٤٣/٢-٨٤٤؛ المفتاح ٤٢٥؛ الإيضاح ٤٩٧؛ دلائل الإعجاز ٨٥؛ البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن ٢١١؛ المصباح ١٦٤؛ التبيان ٤٦٩؛ معاهد التنصيص ٢٥٥/٢، التلخيص ١٧٩. ويُروى بلفظ المؤنث "أصاخَتْ" و"لَجَّ بها" كما في دلائل الإعجاز.

[2] في نسخة المفتاح المحقَّقَة: وهما.

[3] البيت من الكامل، وهو لابن حَيُّوس أبو الفتيان محمّد بن سلطان بن حَيُّوس الدمشقي الملقّب بمصطفى الدولة، أحد الشعراء الشاميّين وفحولهم المجيدين، ولد سنة ٣٩٤هـ وتوفي سنة ٤٧٣هـ/١٠٨١م. انظر لترجمته: معاهد التنصيص ٢٧٨/٢-٢٨٣. والبيت في: الإيضاح ٥٠٣/٢؛ المصباح، ٢٤٤؛ الطراز١٠٣/٣.

[4] في ف: بترتيب.

[5] البيت من الخفيف، وهو لابن حَيُّوس الدمشقي أيضا. انظر: الإيضاح ٥٠٤/٢؛ الإشارات ٢١٩؛ المصباح، ٢٤٤؛ معاهد التنصيص ٢٧٣/٢ وعزاه إلى ابن حيوس الإشبيلي؛ التلخيص ١٨٢؛ المطوّل ٤٢٦. وأسنده أبو هلال العسكري إلى نفسه، انظر: الصناعتين ٣٤٦.

وقد يكون مُشَوَّشًا. وقوله: (**مِنْ غير تعيين**) صفة لمصدر (**تُتْبِعَهما**) أي إتباعًا كائنًا بلا تعيين، و(**ثِقَةً**) مفعولٌ له لترك التعيين، لا يُقال: قد تعيَّن الضمير المجرور في [قوله تعالى]: ﴿**لِتَسْكُنُوا فيه**﴾[سورة القَصَص ٢٨/٧٣] للعَوْدِ إلي الليل، فلا تكون الآية من باب اللفّ والنشر، لأنا نقول: هذا التعيّن[1] إنّما هم بحسب المعنى دون اللفظ، فإنّ ذلك الضمير صالح للعود إلى النهار من حيث اللفظ، فلا تعيين لفظيًّا أصلاً.

٧-[**الجمع**]

قوله: (**وهو أنْ تُدْخِلَ شيئين فصاعدًا في نوعٍ واحدٍ**) أي في أمر كلِّيّ يجمعهما. ورواية الكتاب (**إنّ الشبابَ**) بكسر الهمزة، وقيل: أوَّله:

علمتَ يا مُجاشِعَ بنَ مَسْعَدَهْ   أَنَّ الشبابَ[2].........

فالهمزة مفتوحة، وإنّما كانت هذه[١٢٧/أ] الأمور مفسدةً عظيمةً، لأنّ (**الشباب**) داعٍ إلى اتّباع الهوى، و(**الفراغَ**) هو انتفاء الموانع عن ارتكابه، و(**الجِدَةُ**) أسباب يُتوصَّلُ بها إليه، لإنِ اجْتمعتْ كانت غايةً في المفسدة، والآية[3] مثالٌ لإدخال شيئين، أعني "المالَ والبنينَ" في حكمٍ واحدٍ، أعني "زينةَ الحياة الدنيا"، كما أنّ البيت مثالٌ لإدخال ما[4] هو أكثر في حكم واحد، فالتمثيل نشر معكوسٌ.

٨-[**التفريق**]

---

[1] في ب: التعيين.

[2] تمام البيت:

إنّ الشَّبَابَ والفراغَ والجِدَه   مَفْسَدَةٌ للمرءِ أَيُّ مفسده

البيت من الرجز، وهو لأبي العتاهية من أرجوزته المسمّاة "ذات الأمثال" التي أورد فيها أربعة آلاف مثال. ذكر منها صاحب معاهد التنصيص أربعًا وعشرين بيتًا. ديوان أبي العتاهية ٣٨٨؛ المفتاح ٤٢٥؛ الإيضاح ٥٠٥/٢؛ معاهد التنصيص ٢٨٣/٢؛ المصباح ٢٤٥؛ الطراز ١٤٢/٣؛ التلخيص ١٨٢.

[3] الآية: ﴿**الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا**﴾[سورة الكهف ١٨/٤٦].

[4] سقط من ج: ما.

فقوله: (**فَتُوقِعَ بينهما تبايُنًا**) كما أوقع الشاعر[1] بين نوال الغمام ونوال الأمير وهما من نوعٍ واحدٍ (**تبايُنًا**) بكون الأوّل "قَطْرَةَ ماءٍ"، والثاني "بَدْرَةَ عينٍ".

٩-[التقسيم]

قوله: (**ثمّ تُضِيفَ**) أي تَنْسِبَ (**إلى كلّ واحدٍ**) من الجزئين أو الأجزاء على التعيين (**ما هو له عندك**)، وبهذا القيد امتاز التقسيم عن اللفّ والنشر، إذ لا إضافة على التعيين هناك. فإن قلتَ: من أينَ التعيينُ في قوله؟:

فهذا طويل............ **وهذا قصير**[2]...............

فإنّ كلّ واحد منهما يصلح للإشارة إلى كلّ واحد من جزئَيْ قوله:

أديبان[3]................. ....

قلتُ: من حيث إن أصل اسم الإشارة أن تقارنه إشارة حسيّة معيِّنة لما أريد به، فإنْ اشتبه الحالُ على السامع لم يضرَّ في قصد التعيين.

---

[1] البيتان:

ما نوالُ الغمامِ وقتَ ربيعٍ **كنَوال الأمير يومَ سَخاءِ**
فنَوالُ الأمير بدرةُ عينٍ **ونَوالُ الغمامِ قَطْرَةُ ماءِ**

البيتان من الخفيف، وهما لرشيد الدين الوَطْواط محمّد بن محمّد بن عبد الجليل. حدائق السحر في دقائق الشعر (للوطواط) ٧٥؛ المفتاح ٤٢٥؛ الإيضاح ٥٠٥/٢؛ نهاية الإيجاز ١٧٨؛ الإشارات ٢١٧؛ الطراز ١٤١/٣؛ المصباح (بلا عزو)،٢٤٤؛ المطوّل ٤٢٨؛ القول الجيّد ٣٤٢.

[2] تمام البيتين:

أديبان في بَلَخٍ لا يأكلان **إذا صَحِبا المرءَ غيرَ الكَبِدِ**
فهذا طويل كظلّ القناةْ **وهذا قصير كظلّ الوَتِدِ**

البيتان من المتقارب، وهما لابن الرومي أبي الحسين على بن العباس بن جريج البغدادي، الشاعر المشهور، توفي سنة ٢٨٣ هـ. شرح الفوائد الغياسيّة (لطاشكبري زاده) ٢٧٤، (سمَّاه الوطواط في كتابه "حدائق السحر" بـ"أديب الترك". أنظر ص ١٨). المفتاح ٤٢٥؛ الإيضاح ٥٠٦/٢-٥٠٧؛ نهاية الإيجاز ١٧٨؛ حدائق السحر ٧٦؛ حسن التوسل إلى صناعة الترسل (لشهاب الدين الحلبي محمود بن سليمان، المطبعة الوهبية، ١٢٩٨هـ)، ٧٧.

[3] تمام البيت:

أديبان في بلخَ لا يأكلان **إذا صَحِبَا المرأَ غيرَ الكَبِد**

نفس المصادر السابقة.

١٠-[الجمع مع التفريق]

قوله: (**فإنّه شبّه الصُّدْغَ والخُلْقَ بالمِسْكِ**)[1]، فهذا جَمْعٌ بينهما، وقد جَعَلَ وجه الشبه في الأوّل السَّوادَ وفي الثاني الطيبَ، فهذا تفريق بينهما.

١١-[الجمعُ مع التقسيم]

قوله: (**وهو أن تجمع أمورًا كثيرةً تحت حُكْمٍ**) أي تجمع ما بين الواحد من الأمور تحت حكمٍ واحدٍ يشملها، (**ثمّ تُقَسِّمُ**) أي تُوقِعُ التقسيم في أجزاء تلك الأمور الكثيرة بأن تُضِيفَ إلى كلٍّ منهما ما هو له عندك، و(**المُصْطَاف**)[2] موضِع الإقامة في الصيف، و(**الْمُرْتَبَعُ**) موضِع الإقامة في الربيع. قوله: (**في كونها خالصةً**) للممدوح، إذ لم يُرد بكون أرضهم مُصْطافًا له ومُرْتَبَعاً مجرّدَ سُكْنَاه فيها، بل أراد أنّها مع ما فيها تحت تصرّفه خالصةٌ له، فقد جمع الكلّ في حكمٍ واحد ثمّ قَسَّمَ في البيت الثاني بأنّ إضافة السَّبْي إلى المنكوحات، والقتل إلى الأولاد، والنهب إلى الأموال، والإحراق إلى الزروع، وعبّر عن المنكوحات والأولاد بكلمة "ما" استحقارًا لهما، أو توفيقًا في العبارة بينهما وبين (**ما جمعوا**) و(**ما زرعوا**).

---

[1] تمام البيت:

قدِ اسْوَدَّ كالمسك صُدْغًا وقد طاب كالمسك خُلْقَا

البيت بلا عزو في: المفتاح ٤٢٦؛ المصباح ٢٤٨، وفي الطراز ١٤٣/٣ لم يصدر البيت بـ"قد".

[2] تمام البيتين:

الدهرُ معتذرٌ، والسيف مُنْتَظِرٌ وأرضُهم لك مُصْطَافٌ ومُرتَبَعُ
للسَّبْيِ ما نكحوا، والقتلِ ما وَلَدُوا والنَّهْبِ ما جمَعُوا، والنارِ ما زَرَعُوا

البيتان من البسيط، وهما للمتنبّي أبي طيّب المثنّى من قصيدة في مدح سيف الدولة ابن حمدان، ذاكرًا الواقعة التي نُكِبَ فيها المسلمون بالقرب من بحيرة "الحدث". شرح ديوان المتنبّي (المسمَّى بـ"التبيان في شرح الديوان" لأبي البقاء العكبري) ٢٣٣/٢؛ المفتاح ٤٢٦؛ الإيضاح ٥٠٧/٢، ذكر البيت الثاني فقط من هذين البيتين؛ التبيان ٥٠٨، وذكر غير البيت الأوّل؛ المصباح ٢٤٥؛ الإشارات ٢١٨؛ نهاية الإيجاز ١٧٩؛ يتيمة الدهر (للثعالبي) ٢١١/١؛ الطراز ١٤٣/٣؛ المطوّل ٤٢٩؛ التلخيص ١٨٤؛ حدائق السحر ٧٧؛ عقود الجمان (للسيوطي) ١٠٥؛ شرح الفوائد الغياثيّة من علمي المعاني والبيان (لطاشكبري زاده أحمد بن مصطفى، استانبول، ١٣١٢هـ) ٢٧٤؛ معاهد التنصيص ٥/٣؛ القول الجيّد ٣٤٥ (ذكر البيت الأوّل فقط، الرقم ٣٩٤، والصفحة ٣٤٣. وذكر البيت الثاني مع بيت آخر، الرقم: ٣٩١).

قوله: (**قومٌ إذا حاربوا**)[1] قسَّم في البيت الأوّل صفة الممدوحين إلى ضُرّ الأعداء ونَفْعِ الأولياء، ثمّ جمعهما في البيت الثاني تحتَ حكمٍ واحدٍ هو السجيّة، أي الغريزة التي جُبِلَ[2] عليها الإنسان، و(**الخلائق**) جمع خليقة بمعنى الطبيعة والخُلُقِ، والمراد بـ(**البِدَع**) مستحدثات[3] الأخلاق.

١٢-[الجمع مع التفريق والتقسيم]

قوله: (**منه الجمع مع التفريق والتقسيم**) لم يُفَسِّرْ مفهومَه لظهوره مما سبق، وأشار بقوله: (**كما إذا قلتَ**) على الخطاب إلى أنّ المثال[4] من أشعاره، وقد جمع فيه (**مُحَيَّا الحبيب**)[5] و"بالَ المُحِبِّ" في التشبيه بالنار، وفرّق بأنّ وجه الشبه في الأوّل الضوءُ، وفي الثاني الحرُّ. ثمّ قسّم بأنْ أضاف إلى الْمُحَيَّا الاختيالَ أي تكبُّرَ الدلالِ، وأضاف إلى البال اختلال الحال.

قوله: (**ولك أن تُلْحِقَ بهذا القبيل**) أي بالجمع مع التفريق والتقسيم، فإنّ قولَه: ﴿**لا تَكَلَّمُ نفسٌ**﴾[سورة هود ١١/١٠٥] أي لا تتكلَّمُ جمْعٌ لجميع أهل الموقف في أنّها لا تتكلَّمُ يومَ يأتي اللهُ أمرُه. وقولَه [تعالى] ﴿**فمنهم شقِيٌّ وسعيدٌ**﴾[سورة هود ١١/١٠٥] تفريقٌ وإيقاعُ تَبَايُنٍ بينهم إلاَّ أنّه ليس تفريقًا باعتبار جهة الإدخال في عدم التكلّم، فلذلك قال: "ولك أن تُلْحِقَه بهذا القبيل" ولم يقل: "ومنه"، وقولَه [تعالى]: ﴿**فأمّا الذين شَقُوا**﴾[سورة هود ١١/١٠٦]، ﴿**فأمّا الذين سُعِدُوا**﴾[سورة هود ١١/١٠٨] تقسيمٌ إذ قد أُضِيفَ فيه إلى كلّ فريق من الشقيّ والسعيد ما له من

---

[1] تمام البيتين:

قومٌ إذا حاربوا ضَرُّوا عدوَّهم	**أو حاولوا النفع في أشياعهم نَفَعُوا**
سَجِيَّةٌ تلك منهم غيرُ مُحْدَثَةٍ	**إنّ الخلائِقَ، فاعْلَمْ، شَرُّها البِدَعُ**

البيتان من البسيط، وهما لأبي الوليد حسَّان بن ثابت من قصيدته التي عارض فيها شاعرَ بني تميم، الزَّبْرَقان بن بدر بحضرة الرسول -صلى الله عليه وسلم-، وقد وفد مع قومه إلى الرسول -صلى الله عليه وسلم-وألقى فيه قصيدة فخريّة. ديوان حسّان بن ثابت ١٤٥؛ المفتاح ٤٢٦؛ الإيضاح ٥٠٨/٢؛ الإشارات ٢١٨؛ دلائل الإعجاز ٨٦؛ المصباح ٢٤٥؛ الطراز ١٤٤/٣؛ التبيان ٥٠٨؛ نهاية الإيجاز ١٧٩؛ معاهد التنصيص ٦/٣التلخيص ١٨٤؛ القول الجيّد ٣٤٦ (الرقم: ٣٩٥-٣٩٦).

[2] في ب: جعل، وهو تصحيف.

[3] في ف: مستبدعات.

[4] في ف: الأمثال.

[5] تمام البيتين:

فكالنّار ضوءًا وكالنّار حَرًّا	**مُحَيَّا حبيبي وحُرْقَةُ بالي**
فذلك من ضوئه في اختيالٍ	**وهذا لِحُرْقَته في اختيالِ**

البيتان للسكّاكي في المفتاح ٤٢٦.

عذاب النار أو نعيم الجنّة. والاستثناء بقوله [تعالى]: ﴿**إِلاَ مَا شَاءَ رَبُّكَ**﴾[سورة هود ١٠٧/١١] مُجْرًى على ظاهره في حقّ أهل النار، لأنّ فُسّاق المؤمنين يخرجون منها.

وأمّا في حقّ أهل الجنّة فيُحْمَلُ على أنّ لهم نِعَمًا أخرَى فوق نعيم الجنّة كلقاء الله سبحانه ونيلِ رضوانه، فليسوا مقصورين أبدًا على نعيمها، ولِدَفْعِ توهُّمِ انقطاع نعيم الجنّة بإجراء الاستثناء على ظاهره كما في الأوّل عُقِّبَ بقوله [تعالى]: ﴿**عطاءً غيرَ مَجْذُوذٍ**﴾[سورة هود ١٠٨/١١] أي غير مقطوع. ولا خَلَلَ في النظم بسبب اختلاف الاستثنائين، إذ قد نُصِبَتْ القرينة على إجراء الثاني على خلاف ظاهره.

وأمَّا ما يُقال: من أنّ الثاني أيضًا مُجْرًى على ظاهره، لأنّ فُسَّاق المؤمنين الذين سُعِدوا بالإيمان، وإِنْ شَقُوا بالمعاصي قد فارقوا الجنّة أيّام العذاب، فلا يكونون مخلَّدين في الجنّة من وقت دخول أهل الجنّةِ الجنّةَ، فإنّ الخلود في زمان كما يَنْتَقِسُ بآخِرِهِ يَنْتَقِسُ بأوّله أيضًا فليس بشيء، لأنّ خلود كلّ شخص في الجنّة إنّما يتصوّر بعد دخوله فيها، فلا يصحّ استثناء الفُسَّاق من حكم الخلود باعتبار ما مضى من زمان دخول غيرهم فيها. وأيضًا جَعْلُ الفسَّاقِ داخلين في الأشقياء والسعداء باعتبارين خلافُ ظاهر الآية، إذ قد فُرِّقَ فيها بين أهل الموقف بالشقاوة والسعادة.

وذهب صاحب الكشّاف[١]: إلى أنّ الاستثناء الأوّل كالثاني، لأنّ أهل النار لهم عقوبات اُخَرُ كالزمهرير، ولَدْغِ الحيَّات والعقارب، فليسوا مقصودين على التعذيب بالنار، بل يُنقلون من نوع من العذاب إلى نوعٍ آخر منه.

١٣-[الإيهام]

قوله: (**وهو أن يكون لِلَّفظِ استعمالان: قريب وبعيد**) وصف الاستعمال بالقرب والبعد نظرًا إلى المعنيين بحسب التبادر إلى الذهن سواء كان حقيقيَّين أو مجازيّين أو مختلفين. قوله: (**فيُذكرَ**) بالنصب على صيغة المبنيّ للمفعول، أي يُذكر ذلك اللفظ لإيقاع المعنى القريب في وهم السامع في ابتداء (**الحال إلى أن يُظهر**) له في المآل إمّا بالتأمّل، أو بالقرينة المتأخّرة (**أنّ المراد**) باللفظ هو المعنى البعيد كما في البيت[٢]. فإنّ الشاعر أَوْهَمَ بأوّل كلامه إركابَ العِدى على

---

[١] انظر: الكشاف: ٢٩٢/٢-٢٩٣.

[٢] البيت هو:

حملْناهم طَرًّا على الدُّهْم بعدما   **خلعْنَا عليهم بالطِّعَان ملابسا**

الأفراس الدُّهْمِ، أي السُّود من قولهم فرس أدْهَمُ، أي أسود مع أنّ المراد: تقييدهم بالدُّهْمِ أي القُيُودُ من الحديد ووضعها على أرجلهم كما يدلّ عليه قوله:

.... خَلَعْنَا عَلَيْهِمْ[1] ....

أي ألبسناهم بسبب الطُّغْيان ملابسَ حُمْرًا من الدِّماء.

والمعنى القريب لقوله [تعالى]: ﴿**الرَّحْمَانُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى**﴾[سورة طه ٥/٢٠] هو الجلوس ولاستقرار، ﴿**فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفُلْكِ**﴾[سورة المؤمنون ٢٨/٢٣] ، لكنّه ممتنع في حقّه تعالى، فيظهر أنّ المراد: إمّا استيلاؤه عليه مجازًا كما يقال: "استوى عمرو على العراق" أي استولى عليه، وإمّا الْمُلْكُ على طريقة[2] الكناية. والمعنى القريب لقوله [تعالى]: ﴿**والأرضُ جميعًا قبضَتُه**... إلى آخره﴾[سورة الزمر ٦٧/٣٩] هو: أنّ الأرض مقبوضة في كفِّه، وأنّ السماواتِ مَطْوِيَّاتٌ بيده اليمنى، ولما لم يُمْكِنِ الجوارحُ في حقّه تعالى وجب أن تُحْمَلَ القبضةُ على الشيء القليلِ المستحقَرِ، واليمين على القدرة القاهرة، أو يُجعل الكلامان من باب التمثيل والتصوير لاقتداره تعالى عليهما، وكونِهما تحت تصرُّفِه كيف شاء، والأخيرُ أحسنُ.

ومتشابهات القرآن كاليد والوجه وإتيان الربّ ومجيئه إلى غير ذلك ممّا لا يتَّضح معناه (**من هذا القبيل**) أي من باب الإيهام لتبادر معانيها القريبة إلى الفهم من أنّ المراد بها معانيها البعيدةُ الَّتِي لا يعلمها إلاّ اللهُ والراسخون في العلم على المذهب المختار عند جمهور المتأخِّرين، أو لا يعلمها إلاّ اللهُ وحده على رأي أكثر السلف. وإنّما قال: (**أكثر المتشابهات**) لأنّ بعضَها ممّا ينساق الذهنُ إلى معناه المراد بلا تكلّف يُعْتَدُّ به كقوله [تعالى]: ﴿**بل يداه مبسوطتان**﴾[سورة المائة ٦٤/٥].

١٤–[تأكيد المدح بما يشبه الذَّمَّ]

قوله: (**ومنه تأكيد المدح بما يُشبه الذَّمَّ**) لم يُفَسِّرْه لأنّه استغنى باسمه عن تفسيره. وقوله: (**هو البدرُ**)[3] إثبات لصفة مدح، فلمّا عقَّبه بأداة الاستثناء أَوْهَمَ السامعَ قبل أن يُنْطِقَ بما بعدها أنّه

البيت من الطويل، قائله مجهول. المفتاح ٤٢٨ ؛ الإيضاح، ٥٠١/٢؛ الإشارات ٢١٦؛ خزانة الأدب (لابن حجّة)، ٤٢/٢. طَرًّا: جميعا. الدُّهْم: قيود الحديد، واحدها: أَدْهَم.خلعنا عليهم: ألبسنا. ملابسا: دماء.

[1] البيت السابق.

[2] في ج: طريق.

[3] تمام البيت:

يُثْبِتُ له شيئًا من صفات الذّمّ فلَمَّا وَلِيَها صفة مدح أخرى تأكّد ذلك المدحُ بما يُشبه الذمَّ تأكُّدًا تامًّا، كأنّه أراد أن يُثبتَ له صفة ذمّ فلم يجد إليه سبيلاً، وكلمة "إلاّ" ههنا للانقطاع بمعنى الاستدراك، و"سوى" مستعار له، و"لكنّ" صريح فيه.

١٥-[تأكيد الذمّ بما يشبه المدح]

وقد يُؤَكَّدُ الذمّ بما يشبه المدح على قياس ما تقدّم كقولك: "فلان جاهلٌ إلاّ أنّه فاسقٌ". وقد يجري مثل هذا التأكيد فيما ليس مدحًا ولا ذمًّا، كقوله تعالى: ﴿**وَلاَ تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ ءَابَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلاَ مَا قَدْ سَلَفَ**﴾[سورة النساء ٢٢/٤] فإنّه تعليق بالُمحال، أي: لايحلّ لكم ما نكح آباؤكم غيرُ ما سلف فانكِحوه إن أَمْكَنَكم[1].

١٦-[التوجيه]

قوله: (**وهو إيراد الكلام محتمِلاً لوجهين مختلفين**) أي احتمالاً على سواء، فلا يتناول الإيهامَ، واعتبر بعضُهم كونَ المعنيين مختلفين غايةَ الاختلاف، أي كونَهما متضادَّين حتّى قال قائلهم: يجب كونُ أحدهما مدحًا والآخر ذمًّا، كما رُوِي عن بشّار أنّه قال في خيّاط أَعْوَرَ:

خاط لي عمرٌو قَباء — لَيْتَ عينيه سواءُ

قلتُ بيتًا ليس يُدرَى — أمديحٌ أم هِجاءُ[2]

هو البدرُ إلاّ أنّه البحرُ زاخِرًا — سوى أنّه الضِّرْغامُ، لكنّه الوبْلُ

البيت من الطويل، وهو لبديع الزمان الهمداني، أبو الفضل أحمد بن الحسين صاحب الرسائل الرائقة والمقامات الفائقة توفي سنة ٣٩٨هـ.في هذا البيت يمدح خلف بن أحمد السجستاني، أمير سجستان وكرمان.انظر لترجمته: يتيمة الدهر ٢٥٦/٤؛ الإعجاز والإيجاز (للثعالبي) ١١٧؛ معاهد التنصيص ١١٣/٣-١٣١. البيت في المفتاح ٤٢٧؛ الإيضاح ٥٢٥/٢؛ عقود الجمان ١٠٩؛ حدائق السحر ٣٨؛ نهاية الإيجاز ١٧٦؛ الطراز ١٣٨/٣ (وفيه "خلا" بدل "سوى")؛ شرح الفوائد الغياثيّة ١٩٥، المطوّل ٤٤١؛ التلخيص ١٩٢؛ معاهد التنصيص ١١١/٣؛ حاشية الدسوفي على مختصر المعاني ٥٧٤/٢؛ القول الجيّد ٣٦٩ (الرقم: ٤٣٢).

[1] انظر: المطول، ٤٣٩.

[2] البيت من الرمل، وهو لبشّار بن بُرْد، قال هذا البيت لأعور يسمَّى عمروًا. ديوان بشّار بن برد (تحقيق: محمد الطاهر بن عاشور، القاهرة، ١٩٦٧م) ١٢؛ المفتاح ٤٢٧ (ذكر عجز البيت الأوّل فقط)؛ الإيضاح ٥٢٨/٢ (ذكر البيت الأوّل فقط)؛ حدائق السحر ٣٥-٣٩؛ نهاية الإيجاز ١٧٦؛ شرح الفوائد الغياثيّة ٢٧٦؛ التلخيص ١٩٤؛ معاهد التنصيص ١٣٨/٣؛ حاشية الدسوفي على مختصر المعاني ٥٧٨/٢؛ القول الجيّد ٣٧٣(الرقم: ٤٣٨).

فإنّ قوله: (**لَيْتَ عينيه سواء**) يحتمل تمنِّيَ خيرٍ له، أعني تساوِيَ العينين في الإبصار، وتمنِّيَ شرٍّ له، أعني تساوِيَهما في العَمَى.[١٢٧/ب] قوله: (**وللمتشابهات من القرآن مدخل في هذا النوع باعتبارٍ**) يعني باعتبار احتمالها معنيين مختلفين، وإن لم يكونا متساويين في الاحتمال، ولا متضادَّين بكون أحدهما مدحًا والآخر ذمًّا[١].

١٧-[**سَوْقُ الكلام مساق غيره**]

قوله: (**ولا أُحبّ تسميتَه بالمتجاهل**) وذلك لوروده في كلامه تعالى وتقدَّس. قوله:

أَذاك[٢] ....

أي أذاك الحمار الوحشِيّ الموصوف في الأبيات السابقة يُشْبِه ناقتي، (**أم**) ثَوْرٌ (**نَمِشٌ بالوَشْيِ أَكْرُعُهُ**) أي مُنَقَّشٌ قوائمُه بنقوشٍ وألوانٍ مختلفةٍ. يقال: وَشَيْتُ الثوبَ وَشْيًا، أي نقشتُه، و"الكُرَاعُ": مستدقّ الساق من الغنم والبقر، وتمامه:

مُسفَّعُ الخَدِّ غادٍ ناشِطٌ شَبَبُ[٣]

و"المُسَفَّعُ" الأسود، و"الغادي" الذي يذهب غُدْوَةً، و"الناشط" الخارج من أرضٍ إلى أخرى نشاطًا، و"الشَّبَبُ" المُسِنُّ من ثيران الوحش الذي انتهى أسنانه. وقال بَعْدَ عدّة أبيات:

أَذاك أمْ خاضِبٌ بالسِّيِّ مَرْتَعُهُ ... أبو ثلاثين أمسى وهو مُنْقَلِبُ[٤]

أي أذاك الثور الوحشيّ يُشبه ناقتي، (**أَمْ خَاضِبٌ**) أي ذَكَرٌ من النَّعام أَكَلَ الرّبيعَ فاحمرّ ظُنْبُوبَاه[٥] أو اصفرّ، و(**السِّيّ**) الأرض المستوية، (**أبو ثلاثين**) أي ذو ثلاثين فَرْخًا، و (**المنقلِب**)

---

[١] انظر: المطول، ٤٤٣.

[٢] تمام البيت:

أذاك أم نَمِشٌ بالوشيِ أَكْرُعُه ... أذاك أم خاضبٌ بالسِّيّ مَرْتَعُه

البيت من البسيط وهو لذي الرِّمَّة، غيلان بن عقبة بن بُهَيْش العدويّ، الشاعر، أحد فحول الشعراء. كان يتغزَّل لحبيبته "مَيَّة" بنت المقاتل. توفّي سنة ١١٧هـ/٧٣٥م. انظر: ديوان ذي الرّمة أبو الحارس غيلان بن عقبة، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، دمشق، ١٩٧٢م، ١-٢)،١/ ٧٤؛ المفتاح ٤٢٧؛ اللسان (نمش)؛ تهذيب اللغة ٣٨٢/١١؛ تاج العروس ١٤٠/٢٠.

[٣] ديوان ذي الرّمّة ٧٤/١؛ اللسان (نمش)، وفيه "سَبَبُ" بدل "شَبَبُ"؛ تاج العروس ١٤٠/٢٠.

[٤] ديوان ذي الرّمّة ١١٤/١؛ المفتاح ٤٢٧؛ اللسان (نمش)؛ تهذيب اللغة ٣٨٢/١١؛ تاج العروس ١٤٠/٢٠.

[٥] في حاشية المصباح: الظُّنْبُوبُ: العظم اليابس من قدم الساق (منه). انظر: الصحاح مادة: (ظنب)، وقارن مع عبارة الشارح.

الراجع، فشَبّه ذو الرِّمّة ناقته بالأشياء المذكورة، وأورد الهمزة و"أَمْ" في هذه التشبيهات تجاهلاً وإظهارًا لتَحَيُّرِه في وصفها بشدّة العَدو.

وقد مرّ الكلام في قول الخارجيّة[1]، والآية[2] المذكورة.

فإن قلتَ: قد سبق في علم المعاني بَحْثُ التجاهل وأنّه وإلى سحر البلاغة فكيف يُعَدّ من الوجوه المُحَسِّنَة البديعيّة الخارجة عن البلاغة؟. وكذا الحال في الالتفات والاعتراض أيضًا، فإنّه من باب الإطناب قطعًا.

أجيب: بأنّ اشتراك العلوم في المسائل جائز بل واقع كما بُيِّنَ في موضعه، ولا استحالة في أنّه إذا قُصِد بالالتفات مثلاً رِعَايَةُ مُقْتَضَى الحال كان موجبًا للكلام حُسْنًا ذاتيًّا داخلاً في البلاغة، وإذا أُتِيَ به في مقام لا يقتضيه ولا يدفعه كان موجِبًا له حُسْنًا خارجًا عن بلاغته.

١٨-[**الاعتراضُ**]

قوله: (**ومنه الاعتراض**) نبَّه بذكر الإدراج على أنّه يجب أن يكون في أثناء الكلام واحدًا وبين كلامين متّصلين معنًى كما يُشعر به تسميتُه بالحشو أيضًا، ونبّه بإطلاق قوله: (**ما يتمّ المعنى بدونه**) على أنَّه قد يكون جملةً سواء كان لها محلّ من الإعراب أم لا، وغيرَ جملة أيضًا كالمثال الأوّل، أعني:

.... **غيرَ مُفسدها**[3] ....

---

[1] بيت الخارجيّة هو:

أيا شجر الخابور ما لم مورِقًا **كأنّك لم تَجْزَعْ على ابن طَرِيف**

سبق تخريج البيت.

[2] الآية: ﴿**قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ الله وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلاَلٍ مُبِينٍ**﴾[سورة سبأ ٢٤/٣٤].

[3] تمام البيت:

فسقى ديارَك غيرَ مفسدِها **صَوْبُ الربيعِ ودِيمَةٌ تَهْمِي**

البيت من الكامل، وهو لطرفة بن العبد: انظلر: ديوان طرفة بن العبد (دار صادر، بيروت، ١٩٦١م) ٨٨؛ المفتاح ٤٢٨؛ الإيضاح ٣١٠/٢؛ الإشارات ١٣١؛ المصباح ٢٢٢؛ تلخيص الشواهد ٢٣١؛ الدرر الكامنة ٩/٤؛ معاهد التنصيص ٣٦٢/١؛ لسان العرب مادة: (همي)؛ همع الهوامع ٢٤١/١.

وهو حال من (**صَوبُ الربيع**) وهو نزول المطر فيه أُعترُض بها بين الفعل وفاعله دفعًا لإيهام خلاف المقصود، و(**الدِّيمَةُ**) المطر الذي لا رعدَ فيه ولا برقَ، وله دوام أقلُّه أن يدوم ثُلُثَ النهار أو ثُلُثَ الليل.

وقوله:

.... وما عُمْرِي عليَّ بِهَيِّنٍ[1] ....

جملة وقعتْ معترضةً مع الواو بين القَسَم وجوابه لتأكيد تعظيم المُقْسَمِ به، و"البُطْلُ" الباطل، و"الأكارعُ" جمعُ أَكْرُعٍ جمعِ كُرَاعٍ، وهو اسمٌ لجمع الخيل، والمراد ههنا جماعات الناس. وقوله:

.... **لا زال يحي**[2] ....

اعتراض بين اسم "إنّ" وخبرها للدعاء. وقوله: ﴿**ولن تفعلوا**﴾[سورة البقرة ٢٤/٢] جملة معترضة بين الشرط وجوابه للتنبيه على أنّ فعلَهم، أعني إتيانهم بمثل القرآن غير مقدور لهم. وقوله: ﴿**وإنّه لَقسمٌ** [لو تعلمون]**عظيمٌ**﴾[سورة الواقعة ٧٦/٥٦] جملة معترضة بين القسم وجوابه للدلالة على عِظَمِ القسم. وقوله: ﴿**لو تعلمون**﴾ اعتراض في اعتراض بين الموصوف وصفته للإشعار بعدم علمهم بِعِظَمِ القسم وتَحَقُّقِ ما أُقْسِمَ به عليه، وكلمة "لا" في: ﴿**لا أُقسم**﴾[سورة الواقعة ٧٥/٥٦] مزيدة، و"مواقعُ النجوم": مساقطُها ومغارِبِها.

---

[1] تمام البيت:

لَعَمري، وما عُمري عليّ بِهَيِّنٍ   لقد نَطَقَتْ بُطْلاً عليّ الأقارعُ

البيت من الطويل، وهو للنابغة الذّبياني زياد بن معاوية. ديوان النابغة (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ١٩٨٥م) ٣٤-٣٥؛ المفتاح ٤٢٨؛ خزانة الأدب ٤٤٦/٢؛ انوار الربيع ٤٧/٣. والأقارع هم: بَنُو قريع بن عوف.

[2] تمام البيتين:

إنّ يحيى، لا زال يحيى صديقي   وخليلي من دون هذا الأنام

زاد ودّي له صفاء كما في   كل يوم يزيد صَفْوُ الْمُدَامِ

البيتان نُسب إلى عبد الله بن المعتزّ العباسي، وليسا موجودين في ديوانه. انظر: المفتاح ٤٢٨؛ المنتخل في تراجم الشعراء المنتحل (للثعالبي أبو منصور، الإسكندرية، ١٩٠١م)، ٣٣٣. ولم أعثر عليهما في المصادر الأخرى.

١٩-[**الاستتباعُ**]

قوله: (**ألا ترا**[1] **كيف مدحه بالشجاعة على وجه استتبع مدحَه بكمال السخاء وجلال القَدْر؟**) وذلك لأنّ تهنئة الدنيا أي الناسِ كُلِّهم بخلوده يدلّ على أنّهم يستفيدون منه مالاً ويرتفعون بجلاله مقدارًا، وإلاّ فلا معنى لتهنئتهم به. وفاعل (**يُوضِحُ**) مستتر راجع إلى قوله:

نَهَبْتَ[2] ....

أي يُوضِح لك ما ذكرتُه (**إذا قستَه إلى قولك**)، إذ ليس فيه إلاّ مدحه بالشجاعة.

نعم، ربّما يفهم من ذكر (**الأعمار**) فيهما دون الأموال أنّه كان قاصدًا بذلك إصلاحَ الناس ونظامَ أحوالهم لا جمع المُقْتَنَيَات الفانية.

٢٠-[**تقليل اللفظ ولا تقليله**]

قوله: (**مثلَ: "يَا، وَهَيَا"**) فإنّهما متّحدان في المعنى مع قلّة حروف "يا"، وكذا (**غاضَ وغَيَّضَ**) على أنّ الأوّل متعدّ والثاني مشدَّدة، ولو قيل: "غِيضَ" و"غُيِّضَ" على البناء للمفعول فيهما لكان أنسب بما تقدّم في الآية، ولا شكّ أنّ تقليل اللفظ ولا تقلِيلَه (**إذا صادفا موقعَهما**) أوجبا حُسْنًا في الكلام، إلاّ أنّهما من المُحَسِّنات الراجعة إلى اللفظ دون المعنى، فذِكْرُهما ههنا تَعَسُّف ظاهر. قوله: (**ويتفرّع عليهما**) أي على تقليل اللفظ ولا تقليلِه الإيجازُ والإطنابُ. وقد سبق أنّ اعتبارهما بالأصالة إنّما هو فيما بين الجمل، وقد يجريان فيما بين غيرها أيضًا.

---

[1] في ف: ألا تراه.

[2] تمام البيت:

نَهَبْتَ من الأعمارِ ما لو حَوَيْتَه ... لَهُنِّئَتِ الدنيا بأنّك خالدُ

البيت من الطويل، وهو للمتنبّي من قصيدة يمدح فيها سيف الدولة الحمداني. شرح ديوان المتنبّي (عكبري) ٢٧٧/١؛ المفتاح ٤٢٨؛ الإعجاز والإيجاز ٣١٤؛ الإيضاح ٥٢٦/٢؛ يتيمة الدهر ٢٠٠/١؛ الإشارات ٢٢٥؛ حدائق السحر ٣٥؛ نهاية الإيجاز ١٧٦؛ الفوائد الغياثيّة ١٦٥؛ المطوّل ٤٤٢؛ الطراز ١٣٧/٣؛ عقود الجمان ١١١؛ القول الجيّد ٣٧٠.

[القسم الثاني]

[البديع اللفظي]

أ- [التجنيس]

قال: (**ومن القسم الثاني**) أي الراجع إلى اللفظ (**التجنيس**) وفسَّرَه: (**بتشابه الكلمتين في اللفظ**)، وأراد بالكلمتين: معنى اللفظين لجواز تركيب أحد المتجانسين، كما سيذكره، وأراد بتشابههما: تناسبَهما على وجه مخصوص يُعرف تفصيله بتعديد أنواعه المعتبرة.

١- [التجنيس التامّ]

فمنها التّامّ: وذلك بأن يتّفقا حروفًا وحركاتٍ وسكناتٍ، وإنّما يتفاوتان في المعنى، فالرحبةُ الأولى فناء الدار، والثانية بمعنى الواسعة.

٢- [التجنيس الناقص]

ومنها الناقص: (**وهو أن يختلف**) المتجانسان (**في الهيئة**) الحاصلة من الحركات والسكنات (**دون الصورة**). فقيل: أراد الصورة النوعيّة، فإنّ الحروف أنواع متميّزَة بصورها النوعيَّة، فالمعنى دون الحروف، وهذا وإن كان قريبًا بحسب المعنى إلاّ أنّ فهمَه من عبارته بعيد جدًّا.

وقيل: أراد الصورة الخطّيّة فإنّ المختلفين في الخطّ دون الهيئة من قبيل التامّ -كما سيأتي- وإذا اختلفا في الهيئة والصورة معًا كقولك: "جَامِلْنَا" على صيغة الأمر ولا "جَامَ لَنَا" فليس بتامّ فإنْ اُعتُبر في الناقص أن لا يكون فيه اختلاف الصورة أصلاً كما هو الظاهر من العبارة لم يكن ناقصًا أيضًا، وإن قيل: المعتبر في الناقص اختلاف الهيئة دون الصورة سواءٌ كانت مختلفةً أو لا، كان ناقصًا.

ثمّ إنّ الاختلاف في: (**البُرْد**) و(**البَرْد**) بحسب اختلاف الحركة ضَمًّا وفَتْحًا، والاختلافَ بين: (**الشَّرَكِ**) -وهو حَبَالَةُ الصَّيَّادِ- و(**الشِّرْكِ**) بمعنى الإشراك، إنّما هو بحسب اختلافِ حركة الشين فتحًا وكسرًا، واختلافِ حال الراء حركةً وسكونًا، والاختلافَ بين (**المُفْرِط**) من الإفراط، و(**المُفَرِّطُ**) من التفريط بحسب اختلاف حال الفاء حركةً وسكونًا، واختلافِ حال الراء

تخفيفًا وتشديدًا إلاّ أنّ الحرف المشدّد لَمَّا كان في الصورة الخطّيّة كالمخفّف عُدَّ حرفًا واحدًا لا حرفين؛ فلذلك جُعِلَ (**مُفَرِّطٌ ومُفْرِطٌ**)، كـ(**الشِّرْكِ والشَّرَكِ**) مُتَّفِقَين في المادّة ومختلفين في الهيئة.

(**فاعلمْ**) ذلك حتَّى لا يُشْكِلَ عليك الحالُ في عَدِّهما من المختلفين في الهيئة فقط، ومن ههنا يُعرَف أنّ المراد أيضًا بالصورة فيما تقدّم هو الخطّيّةُ لا النوعيّةُ.

٣- [التجنيس الْمُذَيَّلُ]

قوله: (**وهو: أن يختلفا بزيادة حرف**) وذلك إمّا في الأوّل، كقولك: (**مالي كمالي**)، أو في الوسْط: نحو: (**جَدّي**) أي حَظِّي وبَخْتِي، (**جَهْدِي**) أي اجتهادي وسعيي، وقد عرفتَ أنّ المشدَّد كالمخفَّف فلا اختلاف بينهما إلاّ بزيادة الهاء، أو في الآخِرِ نحو: (**كاسٍ كاسِبٌ**)، والأوّل اسم فاعلٍ من: كساه يكسوه.

٤- [التجنيس المضارع أو المُطَرَّف]

قوله: (**التجنيسُ المضارعُ أو الْمُطَرَّفُ**) أي سَمِّه بأيِّهما شئتَ. وقيل: المضارعُ أن يختلفا بحرف، والمُطَرَّف أن يختلفا بحرفين، وتقارُبُ المخرج معتبرٌ في الكلّ، فالاختلاف بحرف واحد إمّا في الأوّل كـ(**دَامِسٍ**) من: "دَمَسَ الظلامُ" إذا اشتدّ، و(**طامِسٍ**) من: "طَمَسَ الطريقُ" دَرَسَ وانْمَحَى. يُقال: بيني[١٢٨/أ] وبين كِنِّي ليلٌ دامِسٌ وطريقٌ طامِسٌ. وإمّا في الوسط نحوُ: (**حَصَبٌ**) وهو ما يُرْمَى في النار، و(**حَسَبٌ**) وهو ما يُعَدّ من المفاخر. وإمّا في الآخِرِ نحو: (**كَثَبٌ**) بمعنى قُرْبٍ، و(**كَثَمٌ**) وهو إمّا بمعنى الصَّرْفِ يقال: "كَثَمَه من الأمر" أي صَرَفَه، أو بمعنى سَعَةِ البطنِ أو الشِّبَعِ، فالأَكْثَمُ يُطلق على البطين والشبعان أيضًا، ولم يَعتبر هذا التقسيمَ في الحرفين، بل أورد مثالاً من المتخالفين بحرفين في الوسَط. ومعنى: (**خَسَّسْتَنِي**) جَعَلْتَنِي خَسِيسَ الحَظِّ أو القدر.

٥- [التجنيس اللاحِق]

قوله: (**وهو أن يختلفا لا مع التقارُب**) هذه العبارة تتناول الاختلاف بحرفٍ واحدٍ وبحرفين إلاّ أنّه لم يُمَثِّلْ إلاّ للأوّل. قوله: (**سُمِّيَ تجنيسَ تصحيف**) وذلك لأنّه قد يُصَحَّفُ أحدهما بالآخر،وسُمِّيَ تَجْنيسَ خَطٍّ أيضًا لِتساويهما في صورة الخطّ إلاّ أنّ التجنيس التصحيفيَّ والخَطِّيَّ وهو أن يتشابه اللَّفظان في الكتابة يوجد في غير اللاحق أيضًا. و(**العائثُ**) من العَيْثِ وهو الإفساد.

٦- [التجنيس المزدوج(المكَرَّر/المرَدَّد)]

قوله: (**إذا وَرَدَا على نحو قولهم**) أي إذا ورد المتجانسان بحيث يكون أحدهما ضَمِيمًا للآخَر لَصيقًا به سُمِّيَ ذلك التجنيسُ مُزْدَوِجًا ومُكَرَّرًا ومُرَدَّدًا سواء كان بينهما تجنيس تامّ مثلُ: "وَجَدَّ وَجَدَ"، "وَلَجَّ وَلَجَ"، أو تجنيسٌ لاحِقٌ مثلُ: "هَيْنُون لَيْنُون"[1]، و"من[2] سبأٍ بنبأٍ"[3]، أو تجنيسٌ مُذَيَّلٌ مثلُ: "نَغَمٍ وَغَمٍّ" و"دَسَمٍ وَسَمٍّ".

٧- [التجنيسُ المُشَوَّشُ]

قوله: (**يُسَمَّى تجنيسًا مُشَوَّشًا**) وذلك لأنّه لَمَّا[4] خالف كلٌّ من المتجانسين صاحبَه بحرفين متقارِبَي المخرج تُوُهِّمَ أنّ التجنيس مطرَّفٌ وليس كذلك لعدم كون الحرفين مجتمعين، وحيث كان الحرفان الأخيران منهما، أعني الغين والعين متفقين في صورة الخطّ تُخَيَّلُ أنّه تجنيسٌ خَطِّيٌّ وليس به لاختلاف الحرفين الأوّلين، أعني اللام والراء في صورة الكتابة. وقيل: لو كانتْ عينا الكلمتين متَّحدتين لكان تجنيسَ تصحيف، لو لاَ مَا هما لكان مضارِعًا. فقد تَجَاذَبَه صَنعتان، فلذلك سُمِّيَ مُشَوَّشًا.

٨- [التجنيس المتشابه/المماثل]

قوله: (**سُمِّيَ متشابهًا**) لتشابُه المتجانسين الجناسَ التامَّ في الخطّ وإن اختلفا في التركيب والإفراد.[ينقسم إلى قسمين]:

أ- [التجنيس المركَّب]: فإنّ الأوّل: مركَّبٌ إضافِيٌّ، أي لم يكن صاحب هِبَةٍ[5].

---

[1] اقتباس من الحديث النبوي: "المسلمون هَيْنُون لَيْنُون" انظر: النهاية في غريب الحديث ٢٨٩/٥.

[2] سقط من ف: مِنْ.

[3] اقتباس من الآية ٢٢ سورة النمل.

[4] سقط من ج: لمّا.

[5] البيت:

إذا مَلِكٌ لم يكن ذا هِبَهْ ... فَدَعْهُ فَدَوْلَتُهُ ذاهبَهْ

البيت من المتقارب، وهو لأبي الفتح البستي على بن محمّد كاتب الدولة الغزنيّة، وأشهر المغرمين بالتجنيس في الشعر والنثر، توفي سنة ٤٠١هـ. المفتاح ٤٣٠؛ الإيضاح ٥٣٧/٢؛ الإشارات ٢٣٠؛ يتيمة الدهر ٢٠٢/٢؛ الطراز ٣٦٠/٢؛ أنوار الربيع ٩٨/١؛ نهاية الإيجاز ٦٢؛ المصباح ٢٠٦؛ المطوّل ٤٤٦؛ القول الجيّد ٣٨٤؛.معاهد التنصيص ٢١٠/٣.

ب- [التجنيس المفرد]: والثاني: مفردٌ اسمُ فاعلٍ من "ذهب".

٩- [التجنيس المفروق]

وإن تخالفا في الخطّ أيضًا (**سُمِّيَ**) التجنيس (**مفروقًا**) لافتراقهما في صورة الكتابة.

فإن قيل: كما أنّ قولَه:

.... **جَامَ لَنَا**[١] ....

مركَّب من اسم (**لا**) وخبرها، كذلك (**جاملنا**) مركَّب من الفعل والمفعول.

أُجيب تارةً بأنّ كونَ أحد المتجانسين مركَّبًا لا ينافي كون الآخر أيضًا مركَّبًا، وأخرى بأنّ اسمها وخبرَها لا يُعَدَّان لفظًا واحدًا لا حقيقةً ولا عُرْفًا بخلاف الفعل والمفعول المتّصل به مع استتار فاعله كـ"جامَلَنا"، فإنّهما يُعَدَّان في العرف لفظًا واحدًا.

قوله: (**وممّا يُلحق بالتجنيس**) أي يُلْحَقُ بالتجنيس شيئان:

أحدهما: أن تُجْمَعَ بين اللفظين شبهةُ الاشتقاق، وهي ما يُشبه الاشتقاق وليس به، فإنّ ﴿**قَالَ**﴾[سورة الشعراء ١٦٨/٢٦][٢] أجوفُ واويٌّ من "القول"، و﴿**الْقَالِينَ**﴾[سورة الشعراء ١٦٨/٢٦] ناقصٌ يائيٌّ من: "قلاه يقليه" إذا أبغضه. وكذا (**الجَنْيُ**)[٣] يأتي من: جنيتُ، والجنّة مضاعف من: جَنَّه أي سَتَرَه، فليس بين اللفظين في كلّ واحد من المثالين رجوع إلى أصلٍ وَاحِدٍ في الاشتقاق، إلاّ أنّه قد يُتوهَّم ذلك في بادئ الرأي.

والثاني: أن يكون اللفظان راجعين في الاشتقاق إلى أصلٍ واحدٍ. ﴿**فَأَقِمْ**[وجهَكَ للدِّين القَيِّمِ]﴾[سورة الروم ٤٣/٣٠] مأخوذ من "قام"، و ﴿**القَيِّمُ**﴾[٤] فَيْعِلٌ منه، و﴿**الريحان**﴾[١] بمعنى النبت

---

[١] تمام البيتان:

كُلُّكم قد أخذ الجا	**مَ ولا جَامَ لَنَا**
ما الذي ضَرَّ مُدِيرَ	**الجامِ لو جَامَلَنَا**

البيتان من الرمل، وهو لأبي الفتح البُسْتِيِّ أيضًا. المفتاح ٤٢٠؛ الإيضاح ٥٣٧/٢؛ الإشارات ٢٣٠؛ نهاية الإيجاز ٦٢؛ الإعجاز والإيجاز ٢٠٢؛ المطوّل ٤٤٦؛ معاهد التنصيص ٢٢١/٣؛ القول الجيّد ٣٨٦.

[٢] تمام الآية: ﴿**قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ**﴾[سورة الشعراء ١٦٨/٢٦].

[٣] تمام الآية: ﴿**مُتَّكِئِينَ عَلَى فُرُشٍ بَطَائِنُهَا مِنْ إِسْتَبْرَقٍ وَجَنَى الْجَنَّتَيْنِ دَانٍ**﴾[سورةالرحمان ٥٤/٥٥].

[٤] تمام الآية﴿**فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لاَ مَرَدَّ لَهُ مِنَ الله يَوْمَئِذٍ يَصَّدَّعُونَ**﴾[سورةالروم ٤٣/٣٠].

المعروف، أو الرزق مأخوذ من الرَّوْحِ والراحة إذا لم يوجد في اللغة تركيب الراء مع الياء والحاء، فالريح أصله الواو. ومعنى قوله: ﴿فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ﴾[سورة الواقعة ٨٩/٥٦] رحمةٌ وسَعَةُ رِزْقٍ.

ب-[رد العجز على الصدر]

قوله: (**ومن جهات الحُسن**) غيَّر أسلوب الكلام في باقي الأقسام، فَعَنْوَنَهَا بـ(**جهات الْحُسْنِ**)، و لم يَقُلْ: ومن القسم الثاني، أو ومنه تفنُّنًا في العبارة، وأراد بـ(**الكلمتين المتكرِّرتين**) ما يتّحد معناهما، و بـ(**المتجانسيْن**) ما يَعُمُّ أقسامهما، و بـ(**الملحقتين**) ما يَعُمّ المُلحقَ بسبب الاشتقاق أو شُبْهَتِه. قوله: (**كما إذا قلتَ**) أورد مثالاً من عند نفسه مكرِّرًا لوقوع الكلمة الأخرى في أحد مواضعها الخمسة. وقد يُناقشُ في عَدِّ الخامس من ردّ العجز على الصدر، إذ لا صدارة لِحَشْوِ المصراع الثاني. والرواية في:

مُشْتَهَرٌ[٢] ....

فتح الهاء مَنْ اشتهره الناسُ بكذا، وقد جاء اشتهر بمعنى وَضَحَ وظهر. قوله: (**والأحسن في هذا النوع أن لا يرجع الصَّدْرُ والعَجُزُ إلى التكرار**) أي لا تكون الكلمتان مكرَّرَتين، بل إمّا متجانستَيْن أو مُلْحَقَتَيْنِ بهما، وإنّما كان هذا أحسنَ لحصول الإفادة في صورة الإعادة.

ج- [القلب]

قوله: (**ومن جهات الحسن القلب**) هو على القسمين:

١- **قلب الكلّ**: وهو: أن يكون حروف أحد اللفظين معكوسةَ الترتيبِ بتمامها في اللفظ الآخر، كـ"الفتح" و"الحتف"[١].

---

[١] الآية: ﴿فَرَوْحٌ ورَيْحَانٌ وَجَنَّةُ نَعِيمٍ﴾[سورة الواقعة ٨٩/٥٦].

[٢] تمام الأبيات:

مشتهَرٌ في علمِه وحِلْمِه	**وزُهدُهِ وعهدُهِ مشتهَرٌ**
في علمِه مشتَهَرٌ وحِلْمُه	**وزُهْدُهُ وعَهْدُهُ مشتهَرٌ**
في علمِهِ وحِلمِهِ وزُهْدِهِ	**مشتهَر وعهدُهِ مشتهَرٌ**
في علمِهِ وحِلمِهِ وزُهْدِهِ	**وعَهْدِهِ مشتَهَرٌ مشتهَرٌ**

الأبيات الأربعة للمصنّف أبي يعقوب السكّاكي في مفتاح العلوم ٤٣١.؛ المطوّل ٦٩٠ (بتحقيق هنداوي)؛ ؛ القول الجيّد ٣٩٤، الرقم: ٤٦٦ (في عجز البيت "مُشَهَّرٌ" مكان "مُشْتَهَرٌ").

٢- **وقلب البعض**: وهو أن يعكس ترتيب بعض حروفه في الآخر، كالعَوْرَاتِ[2]: جمع عَوْرَة بمعنى الفعلة القبيحة، والرَّوْعَاتِ: جمع رَوْعَةٍ وهي الخوفُ.

ومثال **المقلوب المجنَّح**: أي الذي جُعِلَ كجناحين قولُ الشاعر:

لاحَ أنوارُ الهُدَى من　　　　كَفِّهِ في كلّ حال[3]

والمقلوب المستوي: هو أن يكون مجموعُ (**كلمتين أو أكثرَ في شعرٍ أو غيره**) بحيث إذا عُكس ترتيبُ حروفه حصل ذلك المجموعُ بعينه، ففي غير الشعر نحوُ: (**قولك: "كيلُ مَلِيكٍ" و"خَانَ إذْ أناخَ"**). وقولِه تعالى: ﴿**رَبَّكَ فَكَبِّرْ**﴾[سورة المدثّر ٣/٧٤]. وفي الشعر إمّا في بيت كقول الحريريّ:

أُسْ أَرْمَلاً إذا عَرَا　　　　وارْعَ إذا المرءُ أَسَا[4]

---

[1] البيت هو:

حُسامُك فيه للأحباب فتْحٌ　　　　ورُمْحُكَ فيه للأعداء حَتْفُ

البيت من الوافر، وهو لرشيد الدين محمّد بن محمّد بلخي، المعروف بالوطواط، صاحب "حدائق السحر في دقائق الشعر" المتوفّى سنة ٥٧٣هـ. البيت في: نهاية الإيجاز ٦٧؛ المفتاح ٤٣١؛ الطراز ٩٥/٣؛ معاهد التنضيض ٢٣٧/٣ (وعزاه إلى العبّاس بن أحنف)؛ الإيضاح ٥٤١/٢؛ المطوّل ٤٤٩؛ القول الجيّد ٣٩١؛ حاشية الدسوقي ٥٩٥/٢؛ حدائق السحر ١٦؛ التلخيص ٢٠١.

[2] هذه الكلمة مأخوذة من دعاء النبيّ عليه السلام، وهو قال: "اللهمّ استُرْ عوراتِنا، وآمِنْ رَوْعَاتِنَا". المسند (لأحمد بن حنبل) ٤٢٥/٢؛ النهاية في غريب الحدبث ٢٧٧/٢؛ الجامع الصغير ٥٤/١. وانظر أيضا: الإيضاح ٥٤١/٢؛ التلخيص ٢٠١؛ جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع (للهاشمي السيد أحمد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٩م) ٣٢٩ ؛ علوم البلاغة (للمراغي أحمد مصطفى، بيروت، ١٩٨٤م)، ٣٣٣ ؛ البلاغة العربيّة أسسها وعلومها وفنونها وصور من تطبيقاتها بهيكل جديد من طريق وتليد (لعبد الرحمن حسن حَبَنّك الميداني،دار القلم، ط١، بيروت، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م، ١-٢) ٤٩٧/٢.

[3] البيت من الرمل، وقائله غير معروف . انظر: الطراز ٩٥/٣؛ المطوّل ٤٤٩؛ مختصر المعاني (للتفتازاني) ٤٢٤ ؛ كشّاف اصطلاحات الفنون (للتهانوي محمد بن علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٩م، ١-٤) ٣٠٥/١ ؛ علم البديع (لعبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٥م) ٢١٤ ؛ الجامع في فونون اللغة العربية والعروض (لعرفان مطرجي، ط١، بيروت، ١٩٨٧م)، ٢١٩ ؛ معجم البلاغة العربيّة (لبدوي طبانة، دار ابن حزم، بيروت، ١٩٩٧م)، ١٣٨.

[4] البيت من الرجز، وهو للحريري، أبو محمّد القاسم بن علي الحريري البصري. انظر: كتاب المقامات الأدبيّة (للحريري القاسم بن علي، مصر ١٣٤٣هـ)، ١٥٤ (المقامة المغربيّة: ١٦)؛ المفتاح ٤٣١؛ الطراز ٩٦/٣؛ أنوار الربيع ٢٨٩/٥؛ خزانة الأدب (لابن حجة الحموي) ٣٧/٢؛ شرح الكافية البديعيّة في علوم البلاغة ومحاسن البديع (لصفي الدين الحليّ عبد العزيز، دمشق، ١٩٨٣م) ٢٥٨؛ نهاية الإيجاز ٦٨.

فإنّه إذا قُلِبَ حروفُه كان الحاصل عينَه، وأمّا في مِصْرَاعٍ كقول الآخَر:

سِرْ فلا كَبَا بِكَ الفَرَسُ[1]

(**أُسْ**) أمرٌ مِن: آسَهُ أَوْسًا، أي أعطاه، و(**الأرْمَل**) مَنْ لا زوجةَ له، (**عَرَا**) أي أتى وأَلَمَّ بك طالبًا منك معروفًا، (**وارْعَ**) أمرٌ من: رَعَاهُ، أي حفِظَه، و(**أَسَا**) إمّا من: أَسَوْتُ الجَرْحَ، إذا داويتُه، أو من: أسوتُ بينهم، أي أصلحتُ، وقد يُجعل مقصورًا من "أَسَاءَ" أو مُغَيَّرًا من "أَسِيَ" بالكسر إذا حَزِنَ. يقال: كَبَا لوجهه يكبو كَبْوًا، إذا سقط.

د-[الأسجاع]

قوله: (**ومن جهات الحسن الأَسْجَاعُ**) جَمع الأَسجاعَ قصدًا إلى أنّ الكلمات التي في أواخِرِ الفِقَرِ بمَنْزلة القوافي في النظم، ولو بدّله بِالسَّجَعِ وشبّهه بالتقفية لكان أنسب بما تقدّم وتأخّر من إيراد المحسِّنات البديعيّة بالمعاني المصدريّة والقافية على المذهب الأصحّ من آخر حرف في البيت إلى أوّل ساكن يليه مع حركة المتحرّك الذي هو قبل ذلك الساكن. وقيلَ: ومع ذلك المتحرّك أيضًا. وقيل: هي الكلمة الأخيرة من البيت، وقد تُطلق القافية على الرَّوِيِّ، وهو الحرف الذي يُبْنَى عليه الشعرُ ويُنسب إليه فيقال: قصيدة لاميّة أو رائيّة، ولم يُطْلَقْ الأَسْجَاعُ على فواصل القرآن تأدُّبًا لأنّ السَّجَعَ في الأصل هَدِيرُ الحَمَام ونحوه.

هـ -[الترصيع]

و(**التَّرْصِيعُ**) في اللغة: أن يُجعل في أحد جانبي العِقْدِ من الّلآلِي مثل ما في الجانب الآخر.

وفي الاصطلاح: هو[١٢٨/ب] أن يكون جميع ما في إحدى القرينتين من الألفاظ أو أكثرُ ما فيها مُسَاوِيَةَ الأوزان موافِقةَ الأَعجاز أو مقاربة الأوزان والأَعجاز لما يقابله في القرينة الأخرى مثال المساواة في الوزن والتقفية في جميع الألفاظ.

---

[1] هذا قول عماد الدين الكاتب، أبو عبد الله الأصفهاني للقاضي الفاضل، أبو علي عبد الرحيم بن علي اللخمي العسقلاني، الكاتب المشهور. وأجابه القاضي بقوله: "دامَ عُلاَ العماد". انظر: الإيضاح ٥٥٣/٢؛ حسن التوسل (لشهاب الدين الحلبي) ٨٦؛ حاشية نسخة (ج) الورقة:٢١٢/أ.

قوله تعالى: ﴿**إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ**﴾[سورة الغاشية ٨٨/٢٥-٢٦]. وقوله [تعالى]: ﴿**إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ * وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ**﴾[سورة الانفطار ٨٢/١٣-١٤] لأنّ حَرْفَيِ العطف، أعني "ثمّ" في المثال الأوّل و"الواوَ" في المثال الثاني لا مقابِلَ لهما في القرينة الأولى.

ومثال تَساوِي الوزن والعَجُزِ في بعض الألفاظ، وتَقارُبهما في بعضها. قوله [تعالى]: ﴿**وَءَاتَيْنَاهُمَا**....إلى آخره﴾[1] [سورة الصافات ٣٧/١١٧-١١٨] فإنَّ "آتينا" يقارب "هدينا" في الوزن، و"المستقيم" تقارب "المستبين" في العجز.

[أصل الحسن في المحسِّنات اللفظية]

قوله: (**وأصل الحسن في جميع ذلك**) أي في جميع ما ذكر من المحسِّنات اللفظيّة (**أن تكون الألفاظ تَوَابِعَ للمعاني**) وذلك بأن تُترك المعاني على سجيَّتها فتُكْتَسَى من الألفاظ ما يليق بها، فيَحْسُنُ اللفظُ والمعنى جميعًا، وإذا جُعِلَت المعاني تابعةً للألفاظ بأن يُقْصَدَ إلى تحصيل المحسِّنات اللفظيّة، ويُجْعَلَ ذلك مقصودًا أصليًّا جائت الألفاظ متكلَّفةً وتشوّهتْ وجوهُ المعاني وكانت كَنَصْلٍ من خَشَبٍ في غِمْدٍ من ذهبٍ.

وقد شُغِفَ بعضُ المتأخّرين من الكتّاب والشعراء برعاية المحسِّنات اللفظيّة البديعيّة حتَّى خُيِّلَ إليه أنّه إذا جَمَعَ عدَّةً منها في كلامه فلا بأسَ في أن يقع مقصودُه منه في عَمْيَاءَ، ويُوقِعَ سامعَه من طلبه في خَبْطِ عَشْوَاءَ.

وقد يقال: علاَّمة أشار بقوله: (**جميعِ ذلك**) إلى جميع ما ذكر من المحسِّنات المعنويَّة واللفظيّة، فإنّ زيادة الاهتمام برعاية المطابقة أو المقابلة مثلاً قد تُذْهِبُ ماءَ الكلام وتُوجبُ الخَلَلَ في الانتظام إلاّ أنّ قولَه: (**أن تكون الألفاظ توابعَ للمعاني**) يمنع الحملَ على هذا المعنى، وكذا يمنعه تفسيره لما ذكره أوَّلاً بقوله:: (**أعني: أنْ لا تكون**) أي الألفاظ. (**مُتَكَلَّفَةً**) أي مأتِيًّا بها مع كلفةٍ ومشقّة.

قوله: (**ويورد الأصحابُ ههنا**) أي في فنّ البديع (**أنواعًا**) من المحسّنات (**مثلُ كون**) جميع (**الحروف**) من الكلام (**منقوطةً**) كقول الحريريّ:

---

[1] تمام الآية: ﴿**وَءَاتَيْنَاهُمَا الْكِتَابَ الْمُسْتَبِينَ * وَهَدَيْنَاهُمَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ**﴾[سورة الصافات ٣٧/١١٧-١١٨].

فَتَنَتْني فَجَنَّنَتْني تَجَنَّى بِتَجَنٍّ يَفْتَنُّ غِبَّ تَجَنٍّ[1]

(أو غيرَ منقوطة) كخطبته المعروفة: "**الحمد لله الممدوحُ الأسماءِ المحمودُ الآلاءِ**"[2]، أو كَوْنُ بعضها منقوطاً والبعض الآخر غيرَ منقوطٍ، وذلك إمّا بأن تكون كلمةٌ منقوطةٌ وأخرى غير منقوطة كرسالته[3] الخيفاء: "**الكَرَمُ ثَبَّتَ اللهُ جيشَ سُعُودِكَ يَزِينُ، واللُّؤْمُ غَضَّ الدَّهْرُ جَفْنَ حَسُودِكَ يَشِينُ**"[4]

وإمّا بأن يكون حرف منقوطًا وآخرُ غيرَ منقوط كرسالته الرَّقْطَاء: "**أخلاق سيّدِنا تُحَبُّ،وبِعَقْوَتِه يُلَبُّ**"[5]. والْخَيَفُ: بالتحريك أن يكون إحدى عينَيْ الفرس سوداءَ والأخرى زَرقاءَ. والرُّقْطَةُ: أن يكون في الشاة نُقَطٌ سُودٌ وبِيضٌ، ولا يخفى أنّ النَّقْطَ وعدمَه راجعٌ إلى تحسين الخطّ دون اللفظ، وكذا ما يُعتبر من اتصال حروف الكلمات، ويُسَمَّى الموصَّل كما في قوله:

فَتَنَتْني................ .... (البيت)[6]

أو انفصالها، ويُسمَّى الُمقَطَّعَ، كقول الوطواط:

وأُدْرِكُ إنْ زُرْتُ دارَ وَدُودٍ دُرًّا ودَرًّا ووِرْدًا ووَرْدًا[7]

ولّما اختصر المصنّف الكلام في الُمحَسِّنات البديعيّة، وفَوَّضَ استخراجَها إليك تابعناه في ذلك، لأن مباحثها مستوفاة في كُتُبٍ أُخَرَ، فعليك بها إن لم تَقْدُرْ على إستخراجها.

---

[1] البيت من الخفيف، وهو للحريري، أبو محمّد القاسم بن علي الحريري البصري. كتاب المقامات الأدبيّة (المقامة الحلبيّة، رقم:٤٦) ٢٥٨؛ نهاية الإيجاز ٥٠؛ الطراز ١٢٤/١؛ حدائق السحر ٦٤؛ المطوّل (بتحقيق هنداوي) ٧٠٧.

[2] انظر: مقامات الحريري (المقامة السمرقنديّة)٢٨٧.

[3] في ج: كرسالة .

[4] الكلام للحريريّ. كتاب المقامات الأدبيّة (المقامة المراغيّة/الخيفاء، رقم:٦) ٤٢ ؛ الطراز ١٤٢/١؛ حدائق السحر ٦٧؛ المطوّل (بتحقيق هنداوي) ٧٠٧.

[5] الكلام للحريريّ.. كتاب المقامات الأدبيّة (المقامة الرقطاء)، ١٩٠؛ الطراز ١٢٥/١؛ حدائف السحر ٦٦؛ نهاية الإيجاز ٥٠. العقوة: الفناء والساحة.يَلُبُّ بالمكان: أي يقيم به.

[6] سبق تخريج هذا البيت في الهامش رقم: ١ في هذه الصفحة.

[7] البيت للوطواط. المطوّل (بتحقيق هنداوي) ٧٠٧؛ حدائق السحر ١٦٠؛ حاشية السيد على المطول ٤٦١.

[خاتمة]

قوله: (**وإذْ قد تحَقَّقْتَ**) أي إذْ قد عَلِمْتَ على وجه التحقيق ممّا ذُكر في المقدّمة من حَدَّيْ العِلمَين، وهما ضُبِطَ وفُصِّلَ في الفصلين من معاقدهما ومسائلهما أنّ علم المعاني هو معرفة خواصّ تراكيب الكلام، وإنّ علمَ البيان هو معرفة صِيَاغَاتِ المعاني في صُوَرٍ متفاوتةٍ وتأديتُها بطرق مختلفة، وإنّما وَحّد لفظَ العلم المضافَ إليهما إشارةً إلى قوّة الارتباط بينهما، وكونِ البيان شعبةً من المعاني، وبيَّن غايةَ العلمين ههنا بقوله: (**لِيُتَوَصَّلَ بها**) أي بمعرفة الخواصّ والصِّياغات، (**إلى توفية مقامات الكلام حقَّها**) أي باعتبار ما تقتضيها من الخواصّ وما يُناسبُها من الصِّياغات، مع أنّ الغايةَ المذكورة في المقدِّمة هي الاحتراز عن الخطأ في التطبيق والمطابقة بناءً على أنّ المقصود الأصليّ هو الإتيان بالصواب، أعني التوفيةَ التي ذَكرها، والاحترازُ عن الخطأ وسيلةٌ إلى تلك التوفيةِ.

ولَمّا كانت الوسيلة أظهرَ في بادي الرأي جعلها غايةً هناك. ثمّ ذكر ههنا ما هو الحقيقة وقَيَّدَ التوفية، (**بحسب ما يَفِي به قوّةُ ذكائك**) أي شدَّتُه، لأنّ ذلك هو المقدور المطلوب من تحصيل هذين العلمين.

قوله: (**وعندك علم**) جملةٌ حاليَّةٌ، ولفظ (**علمٌ**) مُنَوَّنٌ، و(**أنّ مقام الاستدلال**) مفعوله، و(**علمتَ**) جواب "إذْ قد تحقَّقْتَ" والمقصود بيانُ أنّه يجب عليه أن يشرعَ في تكملة علم البلاغة، وذلك أَنَّ من جملة مقامات الكلام مقامُ الاستدلال على المطالب التصديقيّة المتوقِّفَة على تصوُّرات أطرافها المحتاجة إلى الحَدِّ، فلزِم صاحبَ علم المعاني والبيان معرفةُ الخواصّ الاستدلاليَّة، ومعرفةُ تأديتها بالطُّرُقِ المتفاوِتة في وضوح الاستلزام.

والمصنّف لَمَّا انتصب لإفادة هذا العلم وجب عليه أن لا يَضِنَّ بشيءٍ هو من جملته، فوجب أنْ يُورِدَ في كتابه علمَ الاستدلال المشتملَ على علم الحدّ، لأنّه جزءٌ من علم البلاغة، كما صرّح به فيما مرّ وحقّقه ههنا.

وهذا آخِر ما يَسَّرَ الله تعالى[1] بمَنِّه ولطفه من كشفِ فوائد هذا العلم ونظمِ فرائده. ونسأل الله سبحانه أنْ ينفعَ به المُسْتَرْشِدِينَ وأن يجعلَه ذَخَرًا لنا يوم الدين.

---

[1] في ب:+ تَقَدَّس.

[قيد الفراغ]

وقد نَجَزَ الفراغُ من تأليفه أواسِطَ شَوَّال مِنْ[1] سنةِ ثلاثٍ وثَمَانِمِائَةٍ. وحسبُنا الله ونعم الوكيل[2].

(تم الكتاب)

آخر نسخة (ي) قيد المقابلة -بكلام المؤلف السيد الشريف-:

"الحمد لله والصلاة والسلام على من لا نبي بعده: اتّفقَ أن قُرِئَ عليَّ هذا الكتاب من أوّله إلى آخره مرَّتَين بسمرقند ومرّة ثالثة بشيراز، وانتهاء هذه المرّة كان في أواخر ذي الحجة من سنة خمس عشرة وثمانمائة".

كتبه مؤلف الكتاب العبد الفقير الحافي شريف بن علي الحسيني الجرجاني في التاريخ المذكور —أصلح الله أحواله في الدارين-.

آخر نسخة (ف) —وهي أول نسخة استنسخت من كتاب "المصباح"-: قد وقع الفراغ من تنميق هذه النسخة الشريفة على يد العبد الضعيف الراجي رحمة ربه اللطيف مُظَفَّر بن زين الطَّرَارِي يوم الجمعة العشرين من شهر ذي القعدة سنة تسع وثمانمائة ببلدة سمرقند صانها الله من الآفات.

وبهامش هذه النسخة بمداد أحمر: تاريخ التأليف سنة ٨٠٣هـ/ تاريخ كتابة سنة ٨٠٩هـ.

آخر نسخة (ب) —وهي آخر ما استنسخ من كتاب "المصباح"-: وقد وقع الفرغ من تحرير هذه النسخة الشريفة في أواسط شهر ربيع الأول لسنة اثنين وسبعين ومائة وألف عن يد الفقير المذنب إلى الله الغني أحمد بن علي البوسنوي السرّائي الشهيربكَسْرِي زاده —زاده الله رشده، ويسّره الله من الخير ما شاء وأراده، وأدخله الجنة بلطفه وأناله وعده-.

---

[1] سقط من ج: مِنْ.

[2] في ف، ي، ج:+ نعم المولى ونعم النصير. في ب:+ نعم المولى ونعم النصير، الحمد لله على التمام، وللرسور أفضل السلام.

آخر نسخة (ج) –وهي أحسن النسخ ضبطا وأجملها خطا وأدقّها كتابة–: "قال الشارح رحمه الله: المعنى الواحد في تعريف البيان المراد به معنى الكلام المطابق لمقتضى الواحد. واعترض عليه: بأنه لا يدل عليه اللفظ لإطلاقه ....إلخ". وليس بهامش آخر هذه النسخة كلام حول تاريخ الاستنساخ واسم المستنسخ.

فهرس الآيات

فهرس الآيات

﴿كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا﴾[سورة المؤمنون ١٠٠/٢٣].. ١٦٢

فهرس الأحاديث

فهرس الأبيات الشعرية

فهرس الأمثال

فهرس المصادر والمراجع

الإتقان في علوم القرآن (للسيوطي جلال الدين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر، ١٩٧٥م)

الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (لعلاء الدين الفارسي علي بن بلبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط مؤسسة الرسالة ،ط١، بيروت، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، ١-١٨)

الإحكام في أصول الأحكام (للآمدي علي بن محمد، دار المعارف، ١٣٣٢هـ)

أدب الكاتب (لابن قتيبة الدينوري أبي محمد عبد الله بن مسلم، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت)

أسرار البلاغة في علم البيان ، الإمام العلامة أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمان الجرجاني، تحقيق: محمد الاسكندراني/ محمد مسعود، دار الكتاب العربي (ط٢) ، بيروت ١٤١٨/١٩٩٨.

الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة (لركن الدين محمد بن علي بن محمد الجرجاني، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢٣/٢٠٠٢)

الأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين (للسيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط١، بيروت، ١٩٨٥م)

الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر العسقلانيّ أحمد بن علي، دار الكتب العلمية، بيروت (بلا تاريخ).

الإصباح على المصباح، محمد بن محمد الوَثْراني، مخطوط، مكتبة السليمانية، قسم: لَالَلِي، رقم: ٣٤٣١.عدد الورق ١١٦.

الإعجاز والإيجاز، لأبي منصور الثعالبي عبد الملك بن محمد، بيروت دار صعب.

إعراب الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة في كتاب شرح قطر الندى وبلّ الصدَى، الدكتور رياض بن حسن الخوام، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، خير الدين الزركلي، (١-٨)، دار العلم للملايين، (ط١٢)، بيروت، ١٩٩٨

الأغاني، أبو الفرج الأصفحانيّ علي بن الحسن، تحقيق وإشراف لجنة من الأدباء، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.

الأمثال العربية والعصر الجاهلي[دراسة تحليليّة]، الدكتور محمد توفيق أبو علي،دار النفائس، بيروت، ١٩٨٨م)

إنباه الرواة على أنباء النحاة، القفتي علي بن يوسف، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٥٠.

أنوار الربيع في أنواع البديع (لابن معصوم المدني علي بن أحمد، تحقيق: شاكر هادي شكر، مطبعة النعمان، النجف، ١٩٦٩م، ١-٧

أوضح المسالك إلى ألفية إبن مالك، ابن هشام: أبو محمد عبد اللّه جمال الدين بن يوسف الأنصاري، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، (١-٤) دار الجيل، بيروت ، ١٩٧٩م.

الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق موسى بناي العليلي، بغداد، ١-٢)

الإيضاح في علوم البلاغة، الإمام جمال الدين أبو المعالي محمد بن عبد الرحمان المعروف بالخطيب القزويني، (جزءان في مجلد واحد)، - ط١ ، بدون مكان وبلا تاريخ .

البحر المحيط، أبي حيان الأندلسي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود / علي محمد معرض، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م،١-٨)

البرهاو الكاشف عن إعجاز القرآن، تأليف كمال الدين عبد الوهاب الزملكاني، تحقيق خديجة الحديثي وأحمد مطلوب، بغداد، ١٣٩٤/١٩٧٤.

بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي: جلال الدين عبد الرحمان بن الكمال، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٣٨٤/١٩٦٤.

بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي: جلال الدين عبد الرحمان بن الكمال، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ١٩٧٩.

البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونه وصور من تطبيقاتها بهيكل جديد من طريف وتليد، عبد الرحمان بن حبنكة الميداني،(١-٢)، دار القلم ، دمشق١٤١٦/١٩٩٦.

تاج العروس من جواهر القاموس (مطبعة حكومة كويت، ١٩٦٥م-٢٠٠١م، ١-٤٠)

تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي، دار مكتبة الحياة، مصر ١٣٠٦هـ.

تاريخ بغداد للخطيب البغدادي أحمد بن علي، دار الكتاب اللبناني، بيروت.

التبيان في البيان، الإمام شرف الدين الحسين بن عبد الله بن محمد الطيبي، تحقيق: عبد الستار حسين زمُّوط، دار الجيل، بيروت ١٤١٦/١٩٩٦.

التبيان في شرح الديوان (شرح ديوان المتنبي) أبو البفاء العكبري، (١-٤) بيروت، ١٣٩٧/١٩٧٨.

تحقيق : د. مصطفى ديب البغا أستاذ الحديث وعلومه في كلية الشريعة - جامعة دمشق

التعريفات، جرجاني: أبو الحسن السيد الشريف علي بن محمد، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، ١٤١٣/١٩٩٢.

تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، القرطبي: محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح أبو عبد اللّه، دار عالم الكتب، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.

تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد (لابن هشام عبد الله بن يوسف، تحقيق: عباس مصطفى الصالحي، المكتبة العربية، بيروت، ط١، ١٩٧٦م)

تلخيص المفتاح في المعاني والبيان والبديع (للخطيب القزويني، تحقيق: الدكتور ياسين الأيّوبي، المكتبة العصرية، ط١، بيروت، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م)

تهذيب الأسماء واللغات، النووي: أبو زكرياء محي الدين بن شرف، تحقيق: علي محمد معوّض وعادل أحمد، دار النفائس، بيروت- لبنان، ١٤٢٦-٢٠٠٥.

تهذيب اللغة، أبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، المؤسسة المصرية العامة،ط١، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م، ١-١٦)

الجامع الصحيح، محمد بن إسماعيل أبو عبد اللّه البخاري، ١-٨، إستانتول، ١٣١٤هـ.

الجامع الصغير في أحاديث البشير النّزير، جلال الدين السيوطي، دار القلم، ١٩٦٦م)

الجامع لأحكام القرآن، القرطبي محمد بن أحمد، بيروت ١-١٠)

حاشية الدسوقي على مختصر المعاني (للدسوقي محمد بن محمد عرفة، في هامش مختصر المعاني، استانبول، ١٣٠١هـ، ١-٢)

حدائق السحر في دقائق الشعر، تأليف رشسد الدين محمد عمري كاتب بلخي معروف بوطواط، بتصحيح واهتمام عباس إقبال، طهران، ١٣٠٨.

حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (للأصبهاني أحمد بن عبد الله، مطبعة السعادة، ١٩٥٢م)

حماسة البحتري (نشر: كمال مصطفى)، المكتبة التجارية الكبرى، ط١، القاهرة، ١٩٢٩م)

الحماسة البصريّة، ابن أبي الفرج لبصري، عالم الكتب، بيروت)

الحيوان، الجاحظ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط٢، ١٣٨٤هـ/١٩٦٥م)

خزانة الأدب ولب لباب العرب (تأليف: عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون)، ط٤ القاهرة، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، ١-١٣)

خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، دار الكتاب العربي، القاهرة ١٣٨٧/١٩٦٧.

الخصائص، ابن جنّي أبي الفتح عثمان، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ١٣٧١هـ/١٩٥٣م، ١-٣)

درر الحكام في غرر الأحكام، القاضي محمد بن فِراموز الشهير بمنلا خسرو، فضيلة نشريات، إستانبول ١٩٧٩.

دلائل الإعجاز، الإمام العلامة أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمان الجرجاني، تحقيق: علي محمد زينو، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٢٦/٢٠٠٥.

ديوان ابن الدمينة (تحقيق وشرح محمد الهاشمي البغدادي، مطبعة المنار، القاهرة، ١٩١٨)

ديوان ابن الروميّ (تحقيق: حسين نصار، مطبعة دار الكتب، القاهر، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م)

ديوان البحتري، نشر حسن كاملا الصيرفي، القاهرة.

ديوان الهذليين (تحقيق: أحمد الزين، مطبعة دار الكتب المصريّة، ط١، القاهرة، ١٩٩٥، ١-٣)

ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، دار صادر، بيروت.

رسالة في إعجاز القرآن، ابن كمال پاشا: شمس الدين أحمد بن سليمان بن كمال پاشا (٨٧٣-٩٤٠هـ/١٤٦٩-١٥٣٤م)، (تحقيق: محمد محفوظ عطا)، رسالة الماجستير، إستانبول: ١٤١٢/١٩٩٢.

روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، الألوسي: محمود أبو الفضل، دار الفكر، بيروت، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

زهر الأكمّ في الأمثال والحكم (لنور الدين حسن اليوسي،تحقيق محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الثقافة،ط١، ١٩٨١م)

زيل شقائق، عطائي: نوعي زاده عطاء اللّه بن يحيى، مطبعة العامرة، إستانبول، ١٨٥١.

سجلّ عثماني، محمد سريّا، مطبع العامرة، إستانبول، ١٣٠٨.

سر الفصاحة (لابن سنان الخفاجي (طبع بيروت، ١٩٨٢م) (لابن سنان الخفاجي، تحقيق: علي فودة، مصر،١٩٣٢م)

سقط الزند (لأبي العلاء المعري أحمد بن عبد الله بن سليمان، دار صادر، ط٢ بيروت، ١٩٦٣م، ١-٢)

سمط اللآلي في شرح الأمالي القالي و ذيل اللآلي (تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار الحديث، ط٢، بيروت، ١٩٨٣م)

سنن ابن ماجة (تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة)

سنن الترمذي، : محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، ١-٥، دار إحياء التراث العربي — بيروت، (لا ت.).

السنن الكبرى (للبيهقي، ط١، بيروت

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد)، الطبعة الثانية، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م، ١-٤.

شرح أبيات المفصل والمتوسط، السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني، تحقيق: عبد الحميد جاسم محمد فياض الكبيسي، دار البشائر الإسلامية، ١٤٦١هـ/٢٠٠٠م

شرح أبيات سيبويه (للسِّيرافي يوسف بن أبي سعيد، دار المأمون للتراث، بيروت، ١٩٨٩م) ١٢٣

شرح أدب الكاتب أبو منصور موهوب بن أبي طاهر احمد بن الخضر بن محمد البغدادي الجواليقي، دار الكتاب العربي، بيروت. (لا ت.).

شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد) القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ط٤، ١٩٥٥م، ١-٢.

شرح التصريح على التوضيح، لخالد بن عبد الله الأزهري، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

شرح التنوير على سقط الزند [المسمى بـ"شرح سقط الزند للتبريزي"] يحيى بن محمد التبريزي، مطبعة الإسلام، ١٣٢٤هـ)

شرح السنّة، البغوي الحسين بن مسعود، المكتب الإسلامي، (ط٢)، بيروت ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ١-١٦)

شرح الفوائد الغياثية من علمي المعاني والبيان، المولى أبي الخير عصام الدين أحمد الشهير بطاشكوبري زاده على متن عصد الدين الإيجي، استانبول، ١٣١٢.

شرح الكافية، رضي الدين[المشهور بـ"الرضِيّ"] محمد بن الحسن الأستراباذي، ١٢٧٥هـ، ١-٢)

شرح الكافية، لجلال الدين أحمد بن علي بن محمود الغجدواني، مخطوط، مكتبة السليمانية، قسم: جار اللّه أفندي، رقم: ١٨٤٨.

شرح ديوان أبي تمام، خطيب التبريزي، (تحقيق: محمد عبده عزام)، دار المعارف،ط٣، مصر)

شرح ديوان الحماسة، المرزوقي أبي علي أحمد بن أحمد (تحقيق: عبد السلام هارون)، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط٢، القاهرة ١٣٨٧هـ/١٩٦٨م، ١-٤.

شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام: عبد اللّه جمال الدين بن يوسف، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، جامعة الأزهر، القاهرة، ١٩٣٦.

شرح قصيدة البردة، علي بن مجد الدين الشاهروردي البسطامي مصنّفك، مكتبة السليمانية، قسم: جار اللّه: ٢٠٩٥. ورق ٤٤-١٠٩.

الشعر والشعراء (لابن قتيبة، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، دار المعارف)

شواهد الكشّاف، محبّ الدين أفندي في ذيل الكشّاف، دار الفكر، القاهرة، ١٩٧٧م)

الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية (لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفار عطار،دار الكتاب العربي،١٣٧٦هـ/١٩٥٦م، ١-٦ القاهرة)

صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي-بيروت، عدد الأجزاء: ٥.

صورة المباحثة التي جرتْ بين الأستاذ[السيد الشريف] -قُدِّسَ سِرُّه- وبين علماء ماوراء النهر يومَ الإِجْلاَس [في زيل المصباح للسيد الشريف]، لمظفّر بن زَيْن الطَّرَارِي. (المكتبة السليمانيّة، قسم الفاتح، رقم: ٤٦٤٦ الورقة: ٢٦٧/ب - ٢٦٨/ب)

طبقات الشافعية، الإسنوي: أبو محمد جمال الدين عبد الرحيم، تحقيق: عبد اللّه محمد الجبري، دار العلوم، الرياض.

طبقات المفسرين، السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر، تحقيق: علي محمد عمر مكتبة وهبة ، القاهرة ١٣٩٦.

الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة بن علوي اليمني، (١-٣)، القاهرة ١٣٨٤هـ/١٩٦٥م.

عثمانلي مؤلفلري، محمد طاهر البروسوي، مطتعة العامرة، إستانبول، ١٣٣٣.

عدد الأجزاء : ٦.

عقود الجمان في علم المعاني والبيان، جلال الدين عبد الرحمان السيوطي، مصر، ١٣٠٥.

علم التحقيق للمخطوطات العربية، فخرالدين قباوة، دار الملتقى، حلب، ١٤٢٦/٢٠٠٥.

عيار الشعر، ابن طباطبا أبو الحسن محمد بن أحمد، تحقيق: طه الحاجري ،المكتبة التجارية، ١٩٥٦م)

غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري محمد بن علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٩٨٢م.

الفائق في غريب الحديث، الزمخشري: أبو القاسم جار اللّه محمود بن عمر، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، القاهرة، ١٩٧١.

فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، أبو عبيد عبد اللّه بن عبد العزيز البكري، تحقيق: إحسان عباس، دار الأمانة، ١٩٧١.

الفهرست، محمد بن إسحاق أبو الفرج النديم، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٨/١٣٩٨.
الفوائد البهية في تراجم الحنفية (للكنوي محمد عبد الحي، بيروت)،
الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان، لابن قيم الجوزية أبي عبد الله محمد، مصر.
القاموس المحيط، الفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة دار الريان للتراث، (ط٢)، بيروت ١٩٨٧/١٤٠٧.
القول الجيد في شرح أبيات التلخيص وشرحيه وشرحيه وحاشية السيد، ، تأليف محمد ذهني ، استنبول، ١٣٢٧.
الكاشف عن حقائق السنن (شرح مشكاة المصابيح) للإمام الطيبِي، تحقيقعبد الحميد هنداوي، ، مكتبة نزار الباز، مكة المكرمة، ١-١٣)
الكتاب، سيبويه، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط٣، القاهرة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، ١-٥)
كتاب الصناعتين الكتابة والشعر (لأبي هلال العسكري الحسن بن عبد الله، نشر: علي محمد البيجاوي، محمد إبراهيم، القاهرة)
كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرّائي، مطبعة الرسالة، الكويت، ١٤٠٠ع‍ـ/١٩٨٠م، ١-٨)
الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل (للزمخشري محمود بن عمر جار الله، القاهرة، دار الفكر، ١٩٧٧م، ١-٤)
كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما استهر من الأحاديث على ألسنة الناس، إسماعيل بن محمد العجلوني، (١-٢)، دار الكتب العلمية، (ط٣)، بيروت١٤٠٨/١٩٨٨.
كشف الدقائق النحوية في شرح الرسالة الزينية، لشهاب الدين، مكتبة السليمانية، قسم: فاتح، رقم: ٤٩٨٧، ورق ١٤٦-١٨٥.
كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة مصطفى بن عبد اللّه، تصحيح: شرف الدين يَالْتْقَايَا، ١-٢،١٩٤١.
كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (لحاجي خليفة مصطفى بن عبد اللّه، ط٢، استانبول، ١٩٧٢م،١-٢
اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء محب الدين عبد اللّه بن الحسين بن عبد اللّه، تحقيق: غازي مختار، دار الفكر المعاصر، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
لسان العرب، لبن منظور، (١-٤)، بيروت بلا تاريخ.
المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر (لابن الأثير أبو الفتح محمد بن محمد، تحقيق: محمد محي الدين وآخرون، ، دار الرفاعي، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ١-٢)
مجامع الأدب، تأليف محمد رأفت، استانبول، ١٣٠٨.
مجلة الأزهر، المجلد: ٢٠، القاهرة ١٩٤٨.

مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (١/٣)، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، بيروت.١٣٩٨/١٩٧٨

المُحَرَّر الوجيز (لابن عطيّة الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م)

المحصول في علم أصول الفقه (لفخر الدين الرازي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١-٦)

مختار الصحاح، الإمام محمد بن أبي بكر الرازي، مكتبة لبنان، بيروت ١٩٨٥.

مختصر المعاني (للتفتازاني سعد الدين مسعود بن عمر ط١، دارالفكر، القدس، ١٤١١ﻫ)

مسالك الخلاص في مهالك الخواصّ (لطاشكبري زاده أحمد بن مصطفى، المكتبة السليمانيّة، قسم لاللي، رقم: ٣٦٩١)

المستقصى في أمثال العرب، الزمخشري: أبو القاسم محمود بن عمر، دارالكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧.

المصباح في النحو، أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم المطرزي، تحقيق: مصطفى علي النعمة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٩٩٣.

المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، سعد الدين التفتازاني ، استانبول، ١٣٠٩.

المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، سعد الدين التفتازاني، ، تحقيق : عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢٢/٢٠٠١.

معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، عبد الرحمان بن أحمد العباسي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (١-٢)، عالم الكتب، مصر، ١٣٦٧/١٩٤٧.

معجم الأدباء [المسمى ب"إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب،"]، ياقوت بن عبد الله الحموي، دار المأمون، القاهرة)

معجم الأدباء، ياقوت الرومي، (١-١٩)، بيروت.

معجم البلدان، ياقوت الحموي، (١-٧)، بيروت ١٣٨٨/١٩٦٨.

المعجم العربي الأساسي، جماعة من كبار اللغويين العرب، لاروس، تونس١٤٢٠/١٩٩٩.

معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية، عمر رضى كحالة، (١-٤)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م)

معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية، عمر رضى كحالة، (١-٤)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٤/١٩٩٣.

معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، أحمد مطلوب ، مكتبة لبنان، (ط٢)، بيروت ١٩٩٦.

المعجم المفصّل في شواهد اللغة العربيّة (للدكتور أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت،١٤١٧هـ/١٩٩٦م، ١-١٢)

المعجم المفصل في صواهد اللغة العربية، الدكتور إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية، بيروت.

معجم النحو، عبد الغني الدقر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.

المعجم الوسيط، اللجنة مجمع اللغة العربية، (١-٢)، المكتبة الإسلامية، (ط٢)، استانبول ١٩٧٢/١٣٩٢.

مغني اللبيب (لابن هشام الأنصاري، تحقيق وشرح: عبد اللطيف محمد الخطيب، ١-٧)

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، إبن هشام جمال الدين عبد اللّه بن يوسف الأنصاري، تحقيق: بركات يوسف هبود، دار الأرقام، بيروت، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

مفتاح العلوم، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي، تحقيق : عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢٠/٢٠٠.

مفتاح العلوم، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي، تحقيق : نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت١٤٠٧/١٩٨٧.

مفردات ألفاظ القرآن، العلامة الراغب الاسفهاني، تحقيق صفوان عدنان داوودي، دار القلم دمشق، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

المفصّل في صنعة الإعراب ، أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: د.علي بو ملحم، الناشر: مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٩٣.

مقاييس اللغة (لأبي الحسين أحمد بن فارس زكريا، تحقيق عبد السلام محمد هارون،مصر ١٣٨٩هـ/١٩٨٣م، ١-٦)

المقتضب، أبي العباس محمد بن يزيد المبرّد، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، القاهرة، ١٣٩٩هـ/١٩٧٨م، ١-٤)

الملل والنحل، محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، تخريج محمد بن فتح الله بدران، مطبعة الأظهر، ط١، القاهرة، ١٣٧٥هـ/١٩٥٥م، ١-٢)

نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي، تحقيق نصر الله حاجي مفتي أوغلي،دار صادر، بيروت ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م)

النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير أبي السعادات المبارك بن محمد، دار أنصار السنة المحمدية، تحقيق: محمود محمد الطناحي، طاهر أحمد الزاوي، لاهور، باكستان، ١-٥)

هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي، المعارف الجليلة، إستانبول، ١٩٥١.

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع في علم العربية (لجلال الدين السيوطي عبد الرحمان بن كمال، بيروت، ١-٤)

وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، إبن خلكان: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، (١-٨)، دار الصادر، بيروت، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

يتيمة الدهر (للثعالبي أبي منصور عبد الملك بن محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٩، ١-٥).

يتيمة الدهر ، أبو منصور عبد الملك الثعالبي النيسابوري، (١-٤) تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة، ١٣٧٥/١٩٥٦.

فهرس الموضوعات

(المجلد الأول)

(المجلد الثاني)